

المنهج الموضوعي

لشرح ابن أبي الحديد لكتاب نهج البلاغة

المجلد الأول

باشراف

الأستاذ محمد واعظ زاده الخراساني

ومساعي الدكتور احمد القرائي

بسم الله الرحمن الرحيم

المنهج الموضوعي

لشرح ابن أبي الحديد لكتاب نهج البلاغة

المجلد الأول



باشراف

الأستاذ محمد واعظ زاده الخراساني

ومساعي الدكتور احمد القرائي

واعظزاده خراساني، محمّد
[شرح نهج البلاغه]
المنهج الموضوعي لشرح ابن ابي الحديد لكتاب نهج البلاغة / باشراف محمّد واعظزاده الخراساني و مساعي احمد القرائي سلطان آبادي. ـ مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤٣٣ق. = ١٣٩٠ش.
ISBN 978-964-971-503-2 (ج ١) ج.
ISBN set 978-964-971-505-6 فيپا.
١. علي بن ابي‌طالب عليه‌السلام، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت ـ ۴٠ق. ـ خطبه‌ها. ٢. علي بن ابي‌طالب عليه‌السلام، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت ـ ۴٠ق. ـ نامه‌ها ٣. علي بن ابي‌طالب عليه‌السلام، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت ـ ۴٠ق. ـ كلمات قصار ۴. علي بن ابي‌طالب عليه‌السلام، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت ـ ۴٠ق. ـ نهج البلاغه ـ نقد و تفسير ۵. علي بن ابي‌طالب عليه‌السلام، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت ـ ۴٠ق. ـ شرح نهج البلاغه ـ نقد و تفسير الف. قرائي سلطان آبادي، احمد ب. ابن ابي‌الحديد، عبدالحميد بن هبة الله، ۵٨۶ ـ ۶۵۵ ق. شرح نهج البلاغه ج. علي بن ابي‌طالب عليه‌السلام، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت ـ۴٠ق. ـ نهج البلاغه. شرح د. بنياد پژوهشهاي اسلامي. هـ عنوان.
١٣٩٠ ٢ و / BP ٣٨٠٤٢٣٢ ٢٩٧/٩۵١۵
كتابخانهٔ ملی جمهوری اسلامی ایران ٢۵٩٠۵٩٩

بنیاد پژوهشهای اسلامی
آستان قدس رضوی

المنهج الموضوعي

لشرح ابن ابي الحديد لكتاب نهج البلاغة

المجلّد الأوّل

باشراف محمّد واعظزاده‌الخراساني
و مساعي الدكتور احمد القرائي
الطبعة الأولى: ١٤٣٤ق / ١٣٩٢ش
١۵٠٠ نسخة ـ وزيري/ الثمن: ٢٤٠٠٠٠ ريال إيرانيّ
الطباعة: مؤسّسة الطّبع والنشر التّابعة للآستانة الرضويّة المقدّسة
مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب ٣۶۶-٩١٧٣۵
هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ٢٢٣٠٨٠٣
معارض بيع كتب مجمع البحوث الإسلاميّة، (مشهد) ٢٢٣٣٩٢٣، (قمّ)٧٧٣٣٠٢٩
شركة به‌نشر، (مشهد) الهاتف ٧-٨۵١١١٣۶ ، الفاكس ٨۵١۵۵۶٠

www.islamic-rf.ir info @islamic-rf.ir
حقوق الطبع محفوظة للناشر

تقديم

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمدلله ربّ العالمين، و الصّلاة و السّلام على نبيّنا أبي القاسم المصطفى محمّد بن عبدالله خاتم النّبيّين، و على آله الطّاهرين، و صحبه المنتجبين.

و بعد، فإنّ عليًّا عليه السلام هو مجمع الفضائل، و عُصارة ما جاء في القرآن من الصّفات لعباد الله الصّالحين، كما أنّ «نهج البلاغة» من جملة كلامه هو انعكاس لفضائله و تجسّم لصفاته. أمّا شرح ابن أبي الحديد فهو شرحٌ جامع الأطراف يعكس في طيّاته كمالات الإمام عليّ عليه السلام و أقواله و فضائله في عشرين مجلّدًا.

و قد ابتكرنا هذا المنهج بعد مرورنا على هذا الشّرح من أوّله إلى آخره، و بعد أن ألقينا خطابات في مزاياه في عدّة مؤتمرات اشتركنا فيها، و قد هيّأنا منها مذكّراتٍ جُمَّةً تستدعي تأليف رسالة أو كتاب و لايتحمّلها تقديم موجز كهذا الّذي لايتجاوز صفحات معدودة، ولكن جاز تلخيصها فيما يأتي:

١ـ ترجمة ابن أبي الحديد و جمعه للعلوم، و معرفة آثاره، و مذهبه و مسلكه.

٢ـ موضع شرح ابن أبي الحديد بين سائر شروح نهج البلاغة، و توفيته لمعلومات كبيرة.

٣ـ شرح مزايا هذا الشّرح الّتي تبلغ مبلغ عشرين مزيّة.

٤ ـ موضع ابن أبي الحديد تجاه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، و مسألة الخلافة و الإمامة و التّشيّع.

٥ ـ دفاعه عن أصالة نهج البلاغة، و نسبة ما فيه إلى الإمام عليّ عليه السلام.

٦ـ ابن أبي الحديد و الشّريف الرّضيّ.

٧ـ ابن أبي الحديد و معرفته تاريخ الإسلام السّياسيّ، و المسالك و الأحزاب السّياسيّة في صدر الإسلام.

٨ـ ابن أبي الحديد و تراجم الصّحابة و التّابعين و الشّخصيّات السّابقة.

٩ـ ابن أبي الحديد و المسائل الكلاميّة، لاسيّما عند المعتزلة.

١٠ـ دَوْر نهج البلاغة و شرح ابن أبي الحديد في الوحدة الإسلاميّة و التّقريب بين المذاهب.

١١ ـ نقده لآراء قطب الدّين الرّاونديّ.

١٢ ـ مقدار تأثير هذا الشّرح على ساير الشّروح المتأخّرة عنه.

١٣ ـ كيف قَضَى هؤلاء الشّارحون في ابن أبي الحديد و شرحه؟

١٤ ـ مستدركات ابن أبي الحديد و إضافاته على ما في نهج البلاغة من كلام الإمام عليّ عليه السلام.

١٥ ـ بيان ما عملنا في كتابنا هذا: «المنهج الموضوعيّ لشرح ابن أبي الحديد».

و قد اكتفينا من بين هذه المباحث بأُمور:

الأمر الأوّل ـ ترجمة ابن أبي الحديد إيجازًا ممّا جاء في مقدّمة مصحِّح[1] هذا الشّرح

١ ـ أبو حامد عزّ الدّين هبة الله بن محمّد المعروف بابن أبي الحديد المدائنيّ، وُلِد عام ٥٨٦ هـ في «المدائن». وقد كان هذا البلد دار السّلطنة الشّتائيّة للملوك السّامانيّين قبل الإسلام.

٢ ـ و قد أتمّ الدّراسات الأُولى في بلده، و كان يوم ذاك سكنى طائفة من الشّيعة، فيهم جماعة من الغلاة. فاتّصل بهم ابن أبي الحديد و عرف مذاهبهم و عقائدهم و تأثّر بهم، فكان يحبّ الإمام عليًّا و فضائله، و له القصائد السّبعة العلويّة الّتي نظمها و هو في المدائن.

ثمّ هاجر إلى بغداد في شبابه، و كانت بغداد حين ذاك و منذ القرون عاصمة الخلافة العبّاسيّة ـ و هم الّذين بنوها ـ و كانت أكبر قاعدة للعلوم الإسلاميّة، و للعلماء في كلّ فنٍّ، و كان لهم مدارس يدرسون فيها الفنون المتنوّعة، و على رأسها العلوم الشّرعيّة و الأدبيّة. فكان فيهم الفقيه و المتكلّم و المحدِّث و المؤرّخ و الشّاعر و الأديب الماهر، و الكاتب المثقَّف، و الخطيب البليغ.

فاشترك ابن أبي الحديد الشّابّ، مع غيره من طلّاب العلوم، فحضر معهم تلك الدّروس المتنوّعة عند كبار الأساتذة، حتّى أصبح عالِـمًا كبيرًا جامعًا للعلوم، و كاتبًا مُفْلِقًا ألّف أكثر من سبعين مؤلَّفًا، و ظهرت على يده آثار مهمّة.

٣ ـ و اعتنق ابن أبي الحديد في بغداد مذهب الاعتزال و اشتهر به. و كانت بغداد مأوى كِبار المعتزلة يوم ذاك و من قبله. و قد كانت من خصائص معتزلة بغداد من بين فِرَق معتزلة ساير البلاد، أنّهم كانوا عند الموازنة و المقايسة بين الصّحابة من المهاجرين و الأنصار يفضّلون عليًّا عليهم جميعًا.

---

١ ـ هو محمّد أبو الفضل إبراهيم.

لكنّ ابن أبي الحديد ـ كما يظهر من مواضع من كتابه ، إضافةً الى قصائده السّبعة ـ ارتقى في حقّ عليّ عليه السلام فوق تفضيله على الصّحابة ، و شارك الشّيعة في جميع ما اعتقدوه من فضائل عليّ عليه السلام باستثناء مسألة النّصّ على الخلافة و الإمامة الخاصّة بالشّيعة، و قد أصرّ، هو على تلك الفضائل إلى أن حسبه بعضهم ـ كما جاء في مقدّمة المصحِّح ـ من الغُلاة .

لكنّ أحاسيسه الغلوائيّة ـ كما سبق منّا ـ كانت أيّام شبابه في بلده المدائن. نعم ، لاننكر أ نّه اعتقد في عليّ فضائل فوق غيره من أصحاب التّفضيل، و شارك الشّيعة في كثير ممّا اعتقدوه في عليّ عليه السلام .

٤ ـ و قد تصدّى ابن أبي الحديد عدّة مناصب في بلاد العبّاسيّين، و كان آخر مناصبه الإشراف على خزائن الكُتُب في بغداد ، و كانت باقيةً الى أيّامه ثمّ انقرضت بعد سَيطرة (المُغُول) على بغداد كما هو مشهور . و قد اكتسب ابن أبي الحديد من منصبه هذا معرفةً بالكتب النّادرة و الآثار الباقية الثّمينة من مواريث الرّجال و العلماء البارزين في هذا البلد قروناً طويلة من سلاسل العلماء و الوزراء ، و الشُّعراء و الخلفاء و أمثالهم .

٥ ـ كان ابن أبي الحديد من أقرب الرِّجال عند الوزير موفّق الدّين ابن العَلْقميّ الّذي كان هو بدَوْره أيضًا من العُلماء و الأُدباء البارزين ، و كان على مذهب الشّيعة . و قد ألّف ابن أبي الحديد هذا الشّرح بأمره، و أهداه إليه، حيث قال في مقدّمة شرحه: «وبعد ، فإنّ مراسمَ المولى الوزير الأعظم، الصّاحب، الصّدر الكبير المعظّم، العالم العادل المظفّر، المنصور المجاهد ، المرابط ، مؤيّد الدّين عضد الإسلام ، سيّد وزراء الشّرق والغرب ، أبي محمّد بن أحمد بن محمّد العَلْقميّ ، نصير أمير المؤمنين ـ أسبغ الله عليه مِن ملابس النِّعَم أضفاها ، وأحلّه من مراقب السّعادة و مراتب السّيادة أشرفها وأعلاها ـ لـمّا شرّفتْ عبدَ دولته ، ورَبيبَ نعمته بالاهتمام بشرح « نهج البلاغة » ـ على صاحبه أفضل الصّلوات ، ولذِكْره أطيب التّحيّات ـ بادر إلى ذلك مُبادرةَ مَن بعثه مِن قبلُ عَزْمٌ ، ثمّ حَمَله أمرٌ جَزْمٌ، وشرع فيه بادِيَ الرّأي شروع مختصِر، وعلى ذِكْر الغريب

والمعنى مُقْتصر ، ثمّ تعقّب الفكر ، فرأى أنّ هذه النُّغْبة[١] لاتَشْفى أُوامًا[٢] ، ولاتزيد الحائم[٣] إلّا حِيامًا[٤] ، فتنكَّبَ ذلك المسلك، و رفض ذلك المنهج ، وبسط القول في شرحه بَسْطًا اشتمل على الغريب والمعاني وعلم البيان ، وما عساه يُشْتَبه ويُشْكَل من الإعراب والتّصريف ، وأورد في كلّ موضع ما يُطابقه من النّظائر والأشباه ، نَثْرًا ونَظْمًا ، و ذَكَر ما يتضمّنه من السِّيَر والوقائع والأحداث فَصْلًا فَصْلًا، وأشار إلى ما ينطوي عليه مِن دقائق علم التّوحيد والعدل إشارةً خفيفةً، ولوَّح إلى ما يستدعي الشّرحُ ذكره من الأنساب والأمثال والنُّكَت تلويحاتٍ لطيفة ، ورصّعه[٥] من المواعظ الزُّهْديّة ، والزّواجر الدِّينيّة، والحِكَم النّفسيّة، والآداب الخُلُقيّة ، المناسبة لفِقَره ، والمشاكلة لدُرَره ، والمنتظمة مع معانيه في سِمْطٍ[٦]،والمتّسقة مع جواهره في لَطّ[٧]، بما يهزّ أ بشنوف[٨] النُّضَار[٩] ، ويُخْجل قِطَع الرّوض غِبّ[١٠] القِطار ، وأوضح ما يومئ إليه من المسائل الفقهيّة، وبَرْهَنَ على أنّ كثيرًا من فصوله داخل في باب المعجزات المحمّديّة ، لاشتمالها على الأخبار الغيبيّة، وخروجها عن وُسْع الطّبيعة البشريّة. وبَيَّن من مقامات العارفين، الّتي يَرْمِزُ إليها في كلامه ما لايَعْقِلُه إلّا العالِمون ، ولايُدْرِكُه إلّا الرّوحانيّون المقرَّبون . وكَشَفَ عن مقاصده عليه السلام في لفظةٍ يُرْسلها، ومُعْضِلةٍ يَكْني عنها، وغامضةٍ يعرّض بها، وخفايا يُحْجِم

---

١ ـ جاء في الهامش : النُّغْبة في الأصل : الجرعة من الماء .

٢ ـ أُوام : حرارة العطش .

٣ ـ الحائم : العطشان .

٤ ـ حيامًا : أشدّ العطش .

٥ ـ رَصّعه : زَيّنه .

٦ ـ السِّمْطُ : الخَيْطُ .

٧ ـ لَطّ : العِقْد .

٨ ـ الشّنوف : الإعراض .

٩ ـ النُّضَار : الخالص النَّسَب .

١٠ ـ غبّ : العاقبة .

بذِكْرها، وهَناتٍ تجيش في صدره فيَنفُثُ بها نَفْثَةَ المصدور، ومُرْمِضاتٍ مؤلِمَات يَشْكُوها فيستريح بشَكْواها استراحةَ المكروب»[١].

ثمّ قال في مزايا شرحه: «فخرج هذا الكتاب كتابًا كاملًا في فنّه، واحدًا بين أبناء جنسه، مُمتِعًا بمحاسنه، جليلةً فوائده، شريفةً مقاصده، عظيمًا شأنه، عاليةً منزلته و مكانه. و لا عجبَ أن يُتقرّب بسيّد الكُـتُب إلى سيّد الملوك، وبجامع الفضائل إلى جامع المناقب، وبواحد العصر إلى أوحد الدّهر، فالأشياء بأمثالها أليق، وإلى أشكالها أقرب، وشِبْه الشّيء إليه مُنجَذِب، ونحوه دانٍ ومُقْتَرِب»[٢].

و هذه العبارات قد أغنتنا الحديث عن هذا الشّرح و مزاياه، و عن موضع الإمام عليّ عليه السلام عند ابن أبي الحديد حيث اعترف في حقّه بما يفوق ما يقوله السُّـنّة، و لاسيّما معتزلة بغداد بشأن هذا الإمام، فقد صرّح «بأنّ كثيرًا من فصوله داخل في باب المعجزات المحمّديّة، لاشتمالها على الأخبار الغيبيّة، وخروجها عن وُسْع الطّبيعة البشريّة»، وقد اعترف بذلك في شعره أيضًا:

عِلْمُ الغُيوبِ إليه غَيْرَ مُدافَعِ والصُّبْحُ أبيَضُ مُسْفِرٌ لَايُدْفَعُ[٣]

ولكنّا نخصّها بالبحث أيضًا.

٦ـ و قد اختلفوا في يوم وفاته بأنّه كان عام ٦٥٥ هـ قبل سقوط بغداد بسنةٍ، أو اتّفق ٢٧ يومًا قبله، أو عام ٦٥٦ نفسه في شهور بعد سقوطها، حين كان هو و أخوه موفّق الدّين التجأا

---

١ ـ مقدّمة الشّارح ١: ٤ـ٥.

٢ ـ المصدر نفسه ١: ٥.

٣ ـ العلويّات السّبع: ١٦.

إلى بيت ابن العَلْقميّ، و ماتوا جميعًا في أيّام متوالية[١]. و يُظنّ أنّها لم تكن مجرّد صُدْفة، و لعلّها حدثت عن عمل إجرائيّ، كما نحتمل أيضًا في موت الشّريف دفعةً ـ حيث لم تكن فيه آفة مرض ـ هذا الإجرام من قبل الخليفة بملاحظة سابقة سوء كان بينه و بين الخليفة في أمر الخلافة الّتي انعكست في أشعاره. و لاسيّما قوله:

ألْـبَسُ الذّلّ في ديار الأعادي و بمصرَ الخليفةُ العلَويُّ[٢]

فلا بدّ من دراسة جديدة حول هذه الحادثة و نظائرها. و لعلّ ذهاب أخيه الشّريف المرتضى رحمه الله حين ذاك إلى حرم الإمام موسى الكاظم عليه السلام ـ كما جاء في مقدّمة الشّارح ١: ٤٠ ـ تاركًا حضوره في تجهيز أخيه الرّضيّ، كان إشارة إلى هذا الإجرام.

الأمر الثّاني ـ موضع هذا الشّرح في نفسه و بالمقارنة مع سائر شروح نهج البلاغة

١ـ لقد شرح الشّارح نفسه مزايا كتابه ذيل ماتقدّم من كلامه في ١١ مزيّة، فلاحظ. و لنا أن نضيف إلى ذلك:

أنّ ابن أبي الحديد قد ابتدأ بتأليف هذا الشّرح بعد استكماله العلوم الأدبيّة و الكلاميّة و غيرها، و بعد أن هيّأ نفسه لمثل هذا العمل العظيم، لاسيّما بعد أن اطّلع طيّ سبع سنوات مضت عليه في خزائن الكتب، على المواريث العلميّة فيها لكبار العلماء في كلّ فنّ، وكانت من جملتها خزائن كتب الوزير ابن العلقميّ نفسه ـ كماحَكى مُصحِّح الكتاب (ج ١ ص ١٠، عن الفخريّ ص ٢٩٥)، قال: «وكانت له خزانة كُـتُب فيها عشرة آلاف مجلّد من نفائس الكُتُب» ـ و هذا أمر لم يتّفق لغيره عادةً، فأعانه في عمله كثيرًا.

---

١ ـ مقدّمة المصحّح ١: ١٧ ـ ١٨.

٢ ـ ديوان الشّريف الرّضيّ ٢: ٩٧٢.

لأنّه بدأ شرحه ـ كما جاء في الخاتمة(ج ٢٠ ص ٣٤٩) عام ٦٤٤ هـ، و ختمه عام ٦٤٩ هـ ـ حيث قال : « فتمّ تصنيفه في مدّة قدرها أربع سنين وثمانية أشهر، وأوّلها غُرَّة شهر رجب من سنة أربع وأربعين وستّمائة، وآخرها سَلْخ صفر من سنة تسع وأربعين وستّمائة. وهو مقدار مدّة خلافة أمير المؤمنين عليه السلام » . و هذا الوقت سبق سبع سنين سقوط بغداد ، و التّهاجم العشوائيّ على تلك الخزائن، و إتلاف ما كان فيها من المواريث و النّفائس . فكان نصيبه منها ممّا لم يتّفق لغيره ممّن جاء بعده ، فهو الّذي ضمّنها شرحه و حفظها لمن تأخّر عنه . و قد قدّمه ابن أبي الحديد ـ كما قال المصحّح ج ١ ص ١٠ ـ «لابن العلقميّ على يد أخيه موفّق الدّين أبي المعالي ، فبعث إليه بمائة دينار و خلعة سَنيّة و فرس ، فكتب إلى الوزير بشعره ... » .

٢ـ و هذا الشّرح قد أُلِّف بعد ثلاثة أو أربعة شروح أُخرى، و لم يقف ابن أبي الحديد إلّا على واحدٍ منها ، حيث قال (ج١ ص ٥ ـ ٦) : « ولم يشرح هذا الكتاب قبلي فيما أعلمه إلّا واحد، وهو سعيد بن هبة الله بن الحسن الفقيه المعروف بالقُطْب الرّاونديّ ، وكان من فُقَهاء الإماميّة ، ولم يكن مِن رِجَال هذا الكتاب، لاقتصاره مدّة عمره على الاشتغال بعلم الفقه وحده ، وأنّى للفقيه أن يشرح هذه الفنون المتنوّعة، ويخوض في هذه العلوم المتشعّبة ، لا جَرَم أنّ شرحه لايخفى حالُه عن الذَّكِيّ ، وجَرَى الوادي فَطَمّ على القَرِيّ[1] . وقد تعرّضتُ في هذا الشّرح لمناقضته في مواضع يسيرة اقتضت الحال ذِكْرَها ، وأعرضتُ عن كثيرٍ ممّا قاله ، لم أرَ في ذِكْره ونَقْضِه كثير فائدة» .

٣ـ و قال المصحِّح (ج ١ ص ٧) : « ومنذ أن صدر هذا الكتاب عن جامعه سار في النّاس ذكره ، وتألّق نجمه ، أشأمَ وأعرق، وأنجد وأتْهَم ، وأُعجب به النّاس حيث كان ، وتدارسوه في كلّ مكان، لما اشتمل عليه من اللّفظ المُنتقى، والمعنى المُشْرِق ، وما احتواه من جوامع الكَلِم ،

---

١ ـ جاء في الهامش أنّه مَثَل، أي جرى سيل الوادي، فطَمّ أي دفن .

ونوابغ الحِكَم ، في أُسلوب متساوق الأغراض ، محكم السّبك ، يُعَدُّ في الذُّرْوة العُلْيا من النّثر العربيّ الرّائع» .

و قد قال المصحِّح (ج ١ ص ١٢) : « وهو بهذا المنهج الّذي التزمه ، والطّريق الّذي سلكه ، قد نقل إلى هذا الكتاب عُصارة ما في كُتُب الأدب والنّقد والتّاريخ والنَّسَب والمغازي والسِّيَر والفقه والجَدَل والمناظرة وعلوم الكلام، وخلاصة ما اشتملت عليه الرّسائل والمتون والشّروح والحواشي والتّعاليق . . . » و قال : « وقد ارتفع أُسلوبه في جميع مراحل الكتاب عن الخلل والتَّعْـقيد ، وتجافَى عن الرّكاكة والتّعسّف والإبهام ، والتزم الأُسلوب الرَّصين ، والتّعبير الفصيح ، واللّفظ العربيّ الأصيل . . . » .

٤ ـ و أمّا قياس هذا الشّرح بغيره من الشّروح ؛ فقد ذكر العلّامة السّـيّد هبة الله[١] الشّهرستانيّ (كما حكاه عنه المصحِّح ج ١ ص ١٠) : « أنّها تنوف على الخمسين شرحًا ، ما بين مبسوط ومختصر ـ لكثير من العلماء ـ ، منهم : أبو الحسين البَيْهقيّ ، والإمام فخر الدّين الرّازيّ ، والقطب الرّاونديّ ، وكمال الدّين محمّد ميثم البَحْرانيّ ، من المتقدّمين ، والشّيخ محمّد عبده وغيره من المتأخّرين . . . ثمّ قال : ولكنّ أعظم هذه الشّروح وأطولها ، وأشملها بالعلوم والآداب والمعارف وأملؤها ، هو شرح عِزّ الدّين عبد الحميد بن أبي الحديد المدائنيّ » .

٥ ـ مصنّفاته و قد ذكرها و عدّدها المصحِّح (ج ١ صص ١٨ ـ ١٩) ١٥ كتابًا أو رسالةً ـ وهي أكثر منها ـ و فيها آثار أدبيّة ، والقصائد السّبعة ، وكتب كلاميّة و نُقود للآخرين مثل : «شرح المحصّل» للإمام فخر الدّين الرّازيّ ـ و هو يجري مجرى النّقض له ـ و غيرها .

---

١ ـ و الصّحيح : هبة الدّين .

الأمر الثّالث ـ الشّريف الرّضيّ كما وصفه ابن أبي الحديد

١ ـ هو أبو الحسن محمّد بن أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر الصّادق عليه السلام، و ذكر أباه و منزلته في دولة بني العبّاس، و دولة بني بُوَيه، و أنّه لُقّب بالطّاهر ذي المناقب، و رثاء الرّضيّ إيّاه بعد موته، كما ذكر أُمّه ـ و هي أُمّ أخيه أبي القاسم الشّريف عليّ المرتضى ـ و فضائله، منها رؤية عجيبة للشّيخ المفيد فيه و في أخيه حيث رأى في المنام أنّ فاطمة عليها السلام جاءت و معها الحسن و الحسين عليهما السلام، وقالت له: علّمْهما الفقه، حيث جاءت أُمّ الشّريفين و طلبت منه نحو ذلك، كما ذكر في عشر صفحات أحواله و شعره و أدبه و أخلاقه و تاريخ حياته و وفاته في المحرّم سنة ٤٠٤ هـ، و حضور الوزير فخرالملك و جميع الأعيان و الأشراف و القُضاة جنازته، و مُضيّ أخيه المرتضى من جزعه عليه إلى مشهد موسى بن جعفر عليهما السلام، لأنّه لم يستطع أن ينظر إلى تابوته و دفنه، إلى غير ذلك.

٢ ـ و قد صحّح ابن أبي الحديد بعض ما قاله الرّضيّ في موضع إيراد خطبة و تاريخها و معناها، مثل قوله في الخطبة الثّانية (ج ١ ص ١٣١) ـ ومن خطبة له عليه السلام بعد انصرافه من صفّين ـ : « يبعد عندي أن تكون مقولة عقيب انصرافه عليه السلام من صفّين ... وأخْلق بها أن تكون قيلت في ابتداء بيعته، قبل أن يخرج من المدينة إلى البَصْرة »[١].

و أيضًا قوله في قول الإمام عليّ فيها: « و منها في المنافقين: زَرَعُوا الفُجُورَ، وَسَقَوْهُ الغُرُورَ، وَحَصَدُوا الثُّبُورَ»، قال: «وإشارته هذه ليست إلى المنافقين كما ذكر الرَّضيُّ رحمه الله، وإنَّمَا هي إشارة إلى مَن تغلّب عليه، وجَحَد حقّه كمعاوية وغيره. ولعلّ الرَّضيّ رحمه الله تعالى عَرَف ذلك وكنّى عنه»[٢].

---

١ ـ شرح نهج البلاغة ١: ١٤٣.

٢ ـ المصدر نفسه ١: ١٣٨ ـ ١٣٩.

و نقول : إنّ ابن أبي الحديد إنّما حمل هذا الكلام على معاوية و غيره احترازاً من شموله سايرالصّحابة الّذين بايعوا أبابكر وعمر و عثمان .

و قال في قول الإمام عليّ عليه السلام بعد ذلك في هذه الخطبة فيما وصف به آل محمّد عليهم السلام بما دلّ على منصب (الإمامة)، حيث قال عليه السلام : (لَايُقَاسُ بآلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله مِن هَذِهِ الْأُمَّةِ أَحَدٌ، وَلَايُسَوَّى بهِمْ مَن جَرَتْ نعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَدًا. هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ، وَعِمَادُ الْيَقِين، إلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي، وَبهِمْ يُلْحَقُ التَّالِي. وَلَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وَفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ وَالْوِرَاثَةُ، الْآنَ إذْ رَجَعَ الحَقُّ إلَى أَهْلِهِ، وَنُقِلَ إلَى مُنتَقَلِهِ) . فقال في قوله عليه السلام : (وفيهم الوصيّة والوراثة): «أمّا الوصيّة ؛ فلا ريب عندنا أنّ عليّاً عليه السلام كان وصيّ رسول الله صلى الله عليه وآله ، وإن خالف في ذلك مَن هو منسوب عندنا إلى العناد، ولسنا نعني بالوصيّة النّصّ والخلافة ، ولكنّ أُموراً أُخرى لعلّها ـ إذا لُمِحَتْ ـ أشرف وأجلّ.

وأمّا الوراثة ؛ فالإماميّة يحملونها على ميراث المال، والخلافة، ونحن نحملها على وراثة العلم»[1].

و نقول : إنّه عليه السلام قال قبل هذه الجملة ما لا يشكّ أحدٌ أنّه أراد به الإمامة ، حيث قال : (وَلَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ) كما قال قبل قوله : (لَايُقَاسُ بآلِ مُحَمَّد) ، (هُمْ مَوْضِعُ سِرِّهِ، وَلَجَأُ أَمْرِهِ، وَعَيْبَةُ عِلْمِهِ، وَمَوْئِلُ حُكْمِهِ، وَكُهُوفُ كُتُبِهِ، وَجِبَالُ دِينِهِ، بهِمْ أَقَامَ انْحِنَاءَ ظَهْرِهِ، وَأَذْهَبَ ارْتِعَادَ فَرَائِصِهِ)، فمَن هؤلاء الّذين عبّر عنهم الإمام بـ(آل محمّد صلى الله عليه وآله) ؟ و لم يَخُصَّ تلك الفضائل بعليّ الّذي اعترف ابن أبي الحديد بكثير منها. و له توجيهات متهرّبة من هذا القبيل في سائر نصوص الإمام عليّ عليه السلام في مسألة الإمامة .

ثمّ قال في قوله عليه السلام بعد ذلك :(الْآنَ إذْ رَجَعَ الحَقُّ إلَى أَهْلِهِ) : « وهذا يقتضي أن يكون فيما

---

١ ـ شرح نهج البلاغة ١ : ١٣٩ ـ ١٤٠ .

قبل في غير أهله، ونحن نتأوّل ذلك على غير ما تذكره الإماميّة »[١]. و قد أوّل سائر كلماته عليه السلام في هذه الخطبة و في غيرها من الخطب بنحو ذلك، فلاحظ، و كلّها خلاف الظّاهر بل الصّريح. و هذا انحراف فيه وتحريف منه.

الأمر الرّابع ـ دفاع ابن أبي الحديد عن أصالة خُطَب نهج البلاغة و بلاغتها

١ ـ أمّا أصالتها و أنّها من كلام الإمام عليّ عليه السلام؛ فقد دافع عن النّهج بما لا يبقى مجالٌ للأقوال المخالفة، حيث قال: « إنّ كثيرًا من أرباب الهَوَى يقولون: إنّ كثيرًا من نهج البلاغة كلامٌ محدَثٌ صَنَعَه قومٌ من فُصَحاء الشّيعة، وربّما عَزَوا بعضه إلى الرَّضيّ أبي الحسن أو غيره، وهؤلاء قومٌ أعْمَتِ العصبيّة أعْيُنَهم فضَلّوا عن النّهج الواضح، ورَكِبُوا بُنَيَّات[٢] الطّريق، ضلالًا وقلّةَ معرفة بأساليب الكلام»[٣]. ثمّ بدأ بإبطاله تفصيلًا، و قال في آخره: « واعلم! أنّ قائل هذا القول يَطْرُق على نفسه ما لا قِبَل له به، لأنّا متى فتحنا هذا الباب، وسلّطنا الشُّكوك على أنفسنا في هذا النّحو، لم نثق بصحّة كلام منقول عن رسول الله صلى الله عليه وآله أبدًا، وساغ لطاعن أن يطعن ويقول: هذا الخبر منحول، وهذا الكلام مصنوع، ... وكلّ أمر جعله هذا الطّاعن مستَندًا له فيما يرويه عن النّبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة الرّاشدين، والصّحابة والتّابعين والشُّعَراء، والمترسّلين والخُطَباء، فلِناصري أمير المؤمنين عليه السلام أن يستعدُّوا إلى مثله فيما يروونه عنه من نهج البلاغة وغيره، وهذا واضح »[٤].

---

١ ـ شرح نهج البلاغة ١: ١٤٠.

٢ ـ بُنيّات الطّريق: هي الطُّرُق الصّغار المتشعّبة عن الطّريق الأصليّ؛ و هي التّرّهات.

٣ ـ شرح نهج البلاغة ١٠: ١٢٧ ـ ١٢٨.

٤ ـ المصدر نفسه ١٠: ١٢٨ ـ ١٢٩.

و نقول: كيف يقال هذا في كتاب شرحه قديمًا و حديثًا أكثر من خمسين عالِمًا، و من جملتهم العالم المصريّ الشّيخ محمّد عبده في شرحه الموجز و الرّائج بين جميع المسلمين، و هو من كِبار المُصْلحين لأهل السُنّة، شرحه شرحًا موجزًا أدبيًّا، و لم يشكّ في شيء منه حتّى الخطبة المعروفة بـ«الشّقشقيّة» الّتي تُهاجم الشّيخَين، إضافةًالى أنّ مؤرّخًا شهيرًا كالمسعوديّ قال في تاريخه (ج ٢ ص ٤٣١) : «والّذي حفظ النّاس عنه من خُطَبه في سائر مقاماته أربعُمائة خطبةٍ، و نيّف و ثمانون خطبةً، يوردها على البديهة، تداول عنه النّاس ذلك قولًا و عملًا».

و قال ابن أبي الحديد بعد حكاية قول المسعوديّ: «ثمّ ظلّ هكذا (أي نهج البلاغة) محفوظًا في الصُّدور مرويًّا على الألسنة، حتّى كان عصر التّدوين والتّأليف، فانتشرت خُطَبه ورسائله في كُتُب التّاريخ والسِّيَر والمغازي والمحاضرات والأدب على الخصوص، كما انتُخبت كلماته ومأثور حِكَمه فيما وضعوه من أبواب المواعظ والدّعاء: وفي كتابَي الغريب لأبي عبيد القاسم بن سلّام و ابن قُتَيبة منه الشّيء الكثير...». ثمّ ذكر منهم جماعة، أمثال: نصر بن مزاحم صاحب كتاب صفّين، و أبي المنذر هشام بن محمّد بن السّائب الكَلْبيّ و غيرهم، ثمّ قال: «إلّا أنّ أعظم هذه المحاولات خطرًا، وأعلاها شأنًا، وأحسنها أبوابًا، وأبعدها صيتًا وشَأْوًا، هو مجموع ما اختاره الشّريف الرّضيّ...».

و قال ابن أبي الحديد في الخطبة الشّقشقيّة نقلًا عن شيخه أبي الخير مصدّق بن شبيب الواسطيّ في سنة ثلاث وستّمائة، قال: قرأت على الشّيخ أبي محمّد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشّاب هذه الخطبة ـ و ذكر كلام ابن الخشّاب ردًّا لابن عبّاس في قوله: ما أسِفتُ على كلام... إلى أن قال: «فقلتُ له: أتقول إنّها منحولة؟ فقال: لا والله، وإنّي لَأعلم أنّها كلامه، كما أعلم أنّك مصدّق. قال: فقلتُ له: إنّ كثيرًا من النّاس يقولون: إنّها من كلام الرّضيّ،

رحمه الله تعالى . فقال : أنّى للرَّضيّ ولغير الرّضيّ هذا النَّفَس وهذا الأُسلوب ؟! قد وقفنا على رسائل الرَّضيّ، وعرفنا طريقته وفنّه في الكلام المنثور، وما يقع مع هذا الكلام في خَلٍّ ولا خَمْر: ثمّ قال : والله لقد وقفتُ على هذه الخطبة في كُتُب صُنِّفَتْ قبل أن يُخْلَق الرَّضيّ بمائتَي سنة ، ولقد وجدتُها مسطورة بخطوط أعرفها ، وأعرف خطوط مَن هو من العلماء وأهل الأدب قبل أن يُخْلَق النَّقيب أبو أحمد والد الرَّضيّ. ثمّ قال ابن أبي الحديد :

قلتُ: وقد وجدتُ أنا كثيرًا من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البَلْخيّ إمام البغداديّين من المعتزلة ، وكان في دولة المقتدر قبل أن يُخْلَق الرَّضيّ بمدّةٍ طويلة . و وجدتُ أيضًا كثيرًا منها في كتاب أبي جعفر بن قُبّة أحد متكلّمي الإماميّة، وهو الكتاب المشهور المعروف بكتاب « الإنصاف » ، وكان أبو جعفر هذا من تلامذة الشّيخ أبي القاسم البَلْخيّ رحمه الله تعالى ، ومات في ذلك العصر قبل أن يكون الرَّضيّ رحمه الله تعالى موجودًا»[١] .

٢ ـ وأمّا دفاعه عن بلاغتها؛ فقال[٢] : «واعلم ! أنّ قومًا من أرباب علم البيان عابوا السَّجْع ، وأدخلوا خُطَب أمير المؤمنين عليه السلام في جملةٍ ما عابوه ، لأنّه يقصد فيها السَّجْع ، وقالوا : إنّ الخُطَب الخالية من السَّجْع ، والقرائن والفواصل ، هي خُطَب العرب ، وهي المستحسنة الخالية من التّكلّف ، كخطبة النّبيّ صلى الله عليه وآله في حجّة الوداع ، وهي :

«الحمد لله ، نَحمَده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شُرور أنفسنا ، وسيّئات أعمالنا ، مَن يَهْدِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَن يَضْلُلِ اللهُ فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله .

أُوصيكم عبادَ الله بتقوى الله ، وأحثُّكم على العمل بطاعته ، وأستفتح الله بالّذي هو خير .

---

١ ـ شرح نهج البلاغة ١ : ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

٢ ـ المصدر نفسه ١ : ١٢٦ ـ ١٢٩ .

أمّا بعد، أيّها النّاس، اسْمَعُوا منّي أُبيّن لكم، فإنّي لا أدري، لعلّي لا ألقاكم بعد عامي هذا، في موقفي هذا. أيّها النّاس، إنّ دماءكم...» ـ وذكرها إلى آخرها ـ، ثمّ قال:

واعلم! أنّ السَّجْع لو كان عيبًا لكان كلام الله سبحانه مَعيبًا، لأنّه مسجوع، كلّه ذو فواصل وقرائن، ويكفي هذا القَدْر وحده مُبْطِلًا لمذهب هؤلاء. فأمّا خطبة رسول الله ﷺ هذه، فإنّها وإن لم تكن ذات سَجْعٍ، فإنّ أكثر خُطَبه مسجوع، كقوله: إنّ مع العِزِّ ذُلًّا، وإنّ مع الحياة موتًا، وإنّ مع الدّنيا آخرة، وإنّ لكلّ شيءٍ حسابًا، و لكلّ حَسَنةٍ ثوابًا، ولكلّ سَيّئةٍ عِقابًا، وإنّ على كلّ شيء رقيبًا...» ـ و ذكرها إلى آخرها ـ، و قال: فأكثرهذا الكلام مسجوع كما تراه، وكذلك خُطَبه الطّوال كلّها. وأمّا كلامه القصير، فإنّه غير مسجوع، لأنّه لايحتمل السَّجْع، وكذلك القصير من كلام أمير المؤمنين عليه السلام. فأمّا قولهم: إنّ السَّجْع يدلّ على التّكلّف، فإنّ المذموم هو التّكلّف الّذي تظهر سماجته وثقله للسّامعين، فأمّا التّكلّف المستحسن، فأيّ عيب فيه! ألا تَرَى أنّ الشّعر نفسه لا بدّ فيه من تكلّف إقامة الوزن، وليس لطاعن أن يطعن فيه بذلك.

واحتجّ عائبو السّجع بقوله عليه السلام لبعضهم مُنكِرًا عليه: «أسَجْعًا كسجع الكُهّان!». ولولا أنّ السّجع مُنكَر لما أنكر عليه السلام سجع الكُهّان وأمثاله، فيقال لهم: إنّمَا أنكر عليه السلام السّجع الّذي يسجع الكُهّان أمثاله، لا السّجع على الإطلاق ـ ثمّ ذكر صورة الواقعة، ثمّ ذكر جملةً من كلماته عليه السلام المسجوعة ـ فلاحظ.

الأمر الخامس ـ موقفه من فضائل عليّ عليه السلام وبالخصوص مسألة خلافته وإمامته

و هذا البحث من أهمّ بحوثه في هذا الشّرح، وقد طرح هذا البحث في صدر كتابه[1]، بقوله:

---

١ ـ مقدّمة الشّارح ١: ٧ ـ ١٠.

«القول فيما يذهب إليه أصحابنا المعتزلة في الإمامة و التّفضيل و البُغاة و الخوارج »، فصرّح فيه بصحّة خلافة أبي بكر و أنّها لم تكن عن نصّ ، و إنّمَا كانت بالاختيار الّذي ثبت بالإجماع و بغير الإجماع . ثمّ ذكر اختلافهم في التّفضيل ، و سمّى جماعة من البَصْريّين أنّهم قالوا بأنّ أبابكر أفضل من عليّ عليه السلام ، و أنّ هؤلاء جعلوا ترتيب الأربعة ـ أي الخلفاء الرّاشدين ـ في الفضل كترتيبهم في الخلافة .

ثمّ ذكر أنّ البغداديّين قاطبةً ـ و سمّاهم ـ قالوا : إنّ عليًّا عليه السلام أفضل من أبي بكر ، و أنّ بعض البصريّين كالجُبّائيّ ـ و كان من المتوقّفين ـ قال في كثير من تصانيفه : إن صحّ خبر الطّائر فعليّ أفضل . ثمّ سمّى جماعة غيرهم من البَصْريّين أنّهم كانوا من المتّفقين فيه أو نصّوا على تفضيل الإمام عليّ عليه السلام.

و قال أخيرًا : « وأمّا نحن فنذهب إلى ما يذهب إليه شيوخنا البغداديّون مِن تفضيله عليه السلام . وقد ذكرنا في كُتُبنا الكلاميّة ما معنى الأفضل ، وهل المراد به الأكثر ثوابًا أو الأجمع لمزايا الفضل و الخلال الحميدة، وبيّنّا أنّه عليه السلام أفضل على التّفسيرَين معًا » ...

وأمّا عسكر الشّام بصِفّين ؛ فإنّهم هالِكُون كلّهم عند أصحابنا لايُحْكَم لأحَدٍ منهم إلّا بالنّار ، لإصرارهم على البَغْي وموتهم عليه ، رؤساؤهم والأتباع جميعًا .

وأمّا الخوارج ؛ فإنّهم مَرَقوا عن الدّين بالخبر النّبويّ المجمَع عليه ، ولايختلف أصحابنا في أنّهم من أهل النّار .

وجملة الأمر أنّ أصحابنا يحكمون بالنّار لكلّ فاسقٍ مات على فِسْقه ، ولا ريب في أنّ الباغي على الإمام الحقّ والخارجَ عليه بشبهةٍ أو بغير شُبهةٍ فاسِقٌ ، وليس هذا ممّا يخصّون به عليًّا عليه السلام ، فلو خرج قومٌ من المسلمين على غيره من أئمّة الإسلام العدول لكان حُكْمُهم حُكْمَ مَن خَرَج على عليّ صلوات الله عليه» . ثمّ ذكر رأي بعضهم في المغيرة بن شعبة ، و عبدالله بن

الزُّبَير ، استناداً إلى قول النّبي صلى الله عليه وآله له عليه السلام : «لا يبغضُك إلّا منافق » . و قال بعد ذلك : « القول في نسَب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام وذِكْر لُمَع يسيرة من فضائله» ، و من جملة ذلك قال : « وتزعم الشّيعة أنّه خُوطِبَ في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله بأمير المؤمنين ، خاطبه بذلك جلّة المهاجرين والأنصار ، ولم يثبت ذلك في أخبار المحدّثين ، إلّا أنّهم قد رَوَوْا ما يُعْطِي هذا المعنى ، وإن لم يكن اللّفظ بعينه ، وهو قول رسول الله صلى الله عليه وآله له : «أنت يَعْسُوب الدِّين، والمال يَعْسُوب الظَّلَمة» ، وفي رواية أُخرى : « هذا يعسوب المؤمنين ، وقائد الغرّ المحجّلين » . واليَعْسُوب : ذَكَر النَّحْل وأميرها . روى هاتين الرّوايتين أبوعبد الله أحمد بن حنبل الشّيبانيّ في «المسند» في كتابه : « فضائل الصّحابة» ، ورواهما أبو نُعَيم الحافظ في «حِلْية الأولياء » .

ودُعِي بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله بوصيّ رسول الله، لوصايته إليه بما أراده . وأصحابنا لاينكرون ذلك ، ولكن يقولون : إنّها لم تكن وصيّةً بالخلافة ، بل بكثيرٍ من المتجدّدات بعده ، أفضى بها إليه عليه السلام . وسنذكر طرفًا من هذا المعنى فيما بعد»[1] .

ثمّ ذكر أبناء أبي طالب و أنّ النّبيّ أخذ عليًّا ، و قال : « قد اخترتُ مَن اختاره الله لي عليكم عليًّا» ، فكان عليّ عليه السلام في حِجْر رسول الله صلى الله عليه وآله ، منذ كان عمره ستّ سنين . وكان ما يُسْدي إليه صلوات الله عليه من إحسانه وشَفَقته وبرّه وحُسْن تربيته ، كالمكافأة والمعاوضة لصنيع أبي طالب به ، حيث مات عبد المطّلب وجعله في حِجْره . . . » .

ثمّ قال : « فأمّا فضائله عليه السلام ، فإنّها قد بلغت من العِظَم والجلالة والانتشار والاشتهار مبلغًا يَسْمُج معه التّعرّض لذِكْرها ، والتّصدّي لتفصيلها ، فصارت كما قال أبو العيناء لعُبَيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكّل والمعتمد : رأيتُني فيما أتعاطى مِن وصف فَضْلك ، كالمخبر عن ضَوْء النّهار الباهر ، والقمر الزّاهر ، الّذي لايخفى على النّاظر ، فأيقَنتُ أنّي حيث انتهى بيَ

---

١ ـ مقدّمة الشّارح ١ : ١١ ـ ١٣ .

القول منسوب إلى العجز ، مُقصِّر عن الغاية ، فانصرفت عن الثّناء عليك إلى الدّعاء لك ، ووكّلت الإخبار عنك إلى علم النّاس بك .

وما أقول في رجل أقَرّ له أعداؤه وخُصومه بالفَضْل ، ولم يمكنهم جَحْد مَناقبه ، ولا كِتْمان فضائله، فقد علمتَ أنّه استولى بنو أُميّة على سلطان الإسلام في شرق الأرض وغربها ، واجتهدوا بكلّ حيلةٍ في إطفاء نوره ، والتّحريض عليه ، ووضع المعايب والمثالب له ، ولَعنوه على جميع المنابر، وتوعَّدوا مادِحِيه ، بل حبسوهم وقتلوهم ، ومنعوا من رواية حديث يتضمّن له فضيلة ، أو يرفع له ذِكْرًا، حتّى حَظَروا أن يُسمّى أحد باسمه، فما زاده ذلك إلّا رفعةً وسُمُوًّا، وكان كالمِسْك كلّما سُتِر انتشر عَرْفُه، وكلّما كُتِم تضوَّع نَشْرُه، وكالشّمس لاتُسْتَر بالرّاح ، وكضَوْء النّهار إن حُجبت عنه عين واحدة ، أدركته عُيون كثيرة !

وما أقول في رجل تُعْزَى إليه كلّ فضيلة ، وتنتهي إليه كلّ فِرْقة ، وتتجاذبه كلّ طائفة ، فهو رئيس الفضائل ويَنبُوعها ، وأبو عُذْرِها ، وسابق مِضْمارها ، ومجلِّي حَلْبَتِها ، كلّ مَن بزغ فيها بعده فمنه أخذ ، وله اقتفى ، وعلى مثاله احتذى»[1] .

ثمّ بدأ بانتساب كلّ فرقة و كلّ علم إلى الإمام عليّ عليه السلام : من المعتزلة و الإماميّة ، و الفقهاء و لاسيّما فقهاء الشّيعة ، و علم القضاء ، فقد قال صلى الله عليه وآله :«أقضاكم عليّ»، و علم التّفسير ، و علم الطّريقة و الحقيقة وأحوال التّصوّف، و علم النّحو و الصّرف و علم العربيّة ، فقال ابن أبي الحديد: «و قد علم النّاس كافّة أنّه هو الّذي ابتدعه و أنشأه» .

ثمّ ذكر علم الأخلاق و الصّفات النّفسيّة من الشّجاعة، والقوّة و الأيد، و السّخاء و الجود، و الحِلْم و الصَّفْح ، و الجهاد في سبيل الله ، و الفصاحة ، و سجاحة الأخلاق ، و بِشْر الوجه ، و الزُّهْد في الدّنيا ، و العبادة ، و قراءة القرآن ، و الرّأي و التّدبير ، و السّياسة ، و غيرها ، وذكر

---

١ ـ مقدّمة الشّارح ١ : ١٣ ـ ١٧ .

لكلّ صفةٍ حكاية له عليه السلام إلى أن قال ـ: « وما أقول في رجُلٍ أبوه أبو طالب سيّد البَطْحاء... وله مع شرف هذه الأُبوّة أنّ ابن عمّه محمّدٌ سيّد الأوّلين والآخرين، وأخاه جعفر ذوالجناحين، و زوجته سيّدة نساء العالَمين، وابنَيْه سيّدَا شَباب أهل الجنّة...

وما أقول في رجُلٍ سَبَق النّاسَ إلى الهدى، وآمن بالله وعبده و كلُّ مَن في الأرض يعبد الحَجَر ويجْحَدُ الخالق، لم يَسْبِقْه أحدٌ إلى التّوحيدإلّا السّابق إلى كلّ خير، محمّد رسول الله صلى الله عليه وآله »[1].

و يبدو أنّ ابن أبي الحديد التزم في هذا المحور بأُمور أربعة:

١ ـ أنّ عليًّا عليه السلام أفضل الصّحابة و حتّى مَن دُعُوا بالخلفاء الرّاشدين.

٢ـ أنّه لايُوجد نصّ على خلافته ! و قد تكلّف في تأويل ما دلّ على إمامته لا سيّما في شرح الخطبة الشّقشقيّة، و قد أشرنا إلى بعض ذلك.

٣ـ أنّه كان أحقّ بالخلافة من غيره، و أنّه لم يتمرّدعلى مَن قبله لمصلحة الإسلام.

٤ ـ أنّه لم يكن يرى مانعًا من أن يشتكي عمّا منعه عن حقّه، ولكنّ الشّارح حمل تلك الشّكاوى على العاطفة البشريّة، دون مهاجمة مَن قبله لغصب حقّه. و نحن قد مَرَرْنا على جميع صفحات هذا الشّرح، و قيّدنا رقم الصّفحات الّتي جاءت فيها فضيلة له أو إشارة إلى مسألة الإمامة.

الأمر السّادس ـ موقفه من الحوادث السّياسيّة في صدر الإسلام و معرفة المسالك و الفِرَق السّياسيّة

و لابن ابي الحديد في ذكر تلك الحوادث الّتي وقعت بعد النّبيّ صلى الله عليه وآله صراحة لهجة، فقد بيَّنها

---

[1] ـ مقدّمة الشّارح ١: ١٧ ـ ٣٠.

كما وقعت، مع التزامه بتلك الأُصول الأربعة الّتي ذكرناها . فرأى كثيرًا منها أُمورًا عاديّة طبيعيّة ، سعيًا في الاجتناب عن الفُرْقة بين هؤلاء الصّحابة و التّابعين .

الأمر السّابع ـ ضمّ هذا الشّرح تراجم الصّحابة والتّابعين ورجال القرن الأوّل وغيره ، فكان أحد المصادر المهمّة في علم التّراجم

و يبدو أنّ ابن أبي الحديد تعهّد أن يدوِّن جميع معلوماته عنهم في هذا الشّرح، و قد روى كثيرًا منها عن أُستاذه النَّقيب البغداديّ، و نحن أدرجنا تلك التّراجم و جمعناها في (الباب السّادس عشر : التّراجم و الأنساب) ، و هو من الأبواب المهمّة في هذا الكتاب .

الأمر الثّامن ـ ابن أبي الحديد و القطب الرّاونديّ

قال الشّارح في ج ١ ص ٥ : « ولم يشرح هذا الكتاب قبلي فيما أعلمه إلّا واحدٌ، وهو سعيد بن هبة الله بن الحسن الفقيه المعروف بالقُطْب الرّاونديّ، وكان من فُقَهاء الإماميّة ، ولم يكن من رجال هذا الكتاب ، لاقتصاره مدّة عمره على الاشتغال بعلم الفقه وحده ، وأنّى للفقيه أن يشرح هذه الفنون المتنوّعة ، و يخوضَ في هذه العلوم المتشعّبة !! لا جَرَم أنّ شرحه لايخفى حاله عن الذَّكيّ ، وجَرَى الوادي فَطَمَّ على القَريّ . وقد تعرّضتُ في هذا الشّرح لمناقضته في مواضع يسيرة اقتضت الحال ذِكْرُها ، وأعرضتُ عن كثيرٍ ممّا قاله إذ لم أرِ في ذِكْره ونَقْضه كثير فائدة» .

و في مقالة لنا ترجمنا حياة قطب الدّين الرّاونديّ استنادًا إلى قول كبار العلماء، فأثبتنا أنّه لم يكن فقيهًا فحسب ، بل وصفوه بالأدب و الشّعر و الكلام و غيرها ، و أ نّه كان جامعًا للفنون، و سيُطْبَع كتابه ، و بعد انتشاره يجب تطبيق ما ناقضه ابن أبي الحديد من كلامه على ما

قاله القطب الرّاونديّ في كتابه . ونحن نعترف بأنّ ابن أبي الحديد كان أرجح منه في الأدب و اللّغة و البلاغة إلّا أنّه ينبغي المقارنة بينهما فيما اختلفا فيه .

الأمر التّاسع ـ تأثير هذا الشّرح على الشّروح المتأخّرة عنه و مافيها من المدح أو الذّمّ لابن أبي الحديد

مررتُ بالمقدّمة الّتي كتبها أحد الأعلام على شرح نهج البلاغة لكمال الدّين ميثم بن عليّ ابن ميثم البحرانيّ المتوفّى سنة ٦٧٩ هـ ، و سمّى فيها جملة من الشّروح، منها : «أعلام نهج البلاغة» ، و هو أوّل الشّروح و أقدمها للسّيّد عليّ ابن النّاصر المعاصر للسّيّد الشّريف الرّضيّ، ثمّ سمّى عدّة شروح ، منها : « منهاج البراعة» لأبي الحسين قطب الدّين سعيد بن هبة الله الرّاونديّ ، الّذي وقف عليه ابن أبي الحديد و ناقضه ، كما أسلفنا ، و منها شرح ابن أبي الحديد، و منها شرحان كلاهما تلخيص شرح ابن أبي الحديد: أحدهما للقاضي محمود الطّبسيّ ، و ثانيهما لفخر الدّين عبدالله بن المؤيّد بالله سمّاه «العِقْد النّضيد المستخرج من شرح ابن أبي الحديد» ، و شروح أُخرى ـ كما قال ـ تَربُو على السّبعين .

و ذكر من جملتها شرح الشّيخ المحقّق العلّامة غوّاص بحر المعارف ، كمال الدّين ميثم بن عليّ بن ميثم بن المعلّى البَحْرانيّ ـ شكّر الله سعيه ـ و قال : شرحه بشرحين : الشّرح الكبير و الشّرح الصّغير ـ و قد وصفهما ـ ثمّ ذكر له شرحًا آخر وسيطًا لم يَظفَر به ، و لم يُسمع من أحدٍ أنّه ادّعى الظَّفَر به ، كما ذكر مؤلّفاته الأُخرى ، ثمّ ذكر طريقة ابن ميثم في شرحه ، فلاحظ .

و من مزايا هذا الشّرح الكبير أنّ له مقدّمةً مطوّلةً في مباحث الألفاظ و مصطلحات من علم النّحو و الصّرف و المعاني و البيان و البديع و اللّغة في ٨٨ صفحة ، و لا نظير لها بين شروح نهج البلاغة ، جعلها مقدّمةً لشرح لغات نهج البلاغة ، و ما فيها من رموز بلاغيّة .

و مَن نظر في هذا الشّرح لم يشكّ أنّه استفاد كثيرًا من شرح ابن أبي الحديد و إن لم يسمِّه

ولم ينتقده بل أكرمه.

و من جملة الشّروح المتأخّرة: شرح العلّامة المحقّق الحاج ميرزا حبيب الله الهاشميّ الخوئيّ المتوفّى ١٣٢٤ هـ، المسمّى بـ«منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة» ويمكن الإشارة إلى أهمّ خصوصيّاته بما هو أدناه:

١ ـ التّفصيل المبسوط في توضيح العبارات.

٢ ـ دأب الشّارح على تأييد مايذهب إليه في شرحه لكلام أمير المؤمنين عليه السلام بالآيات، و بالرّوايات بشكل أخصّ.

٣ ـ بيان جماليّة كلام الإمام بأُسلوب بلاغيّ رشيق بالإفادة من علوم المعانيّ، البديع و البيان.

٤ ـ النّقد اللّاذع لآراء الصّوفيّة، ومراعاة مقوّمات علم الكلام عندصياغة و عرض الآراءالاعتقاديّة للإمام عليه السّلام.

وقد وصل المرحوم الخوئيّ في شرحه إلى نهاية الخطبة (٢٩٩) و دوّنها في أربعة عشر جزءاً، ثمّ تابعه العلّامة حسن زاده الآمليّ على نفس السّياق الشّرح السّابق فأوصل أجزاءه إلى عشرين جزءاً، أمّا «قسم الكلمات القصار» فقد تصدّى له الشّيخ محمّد باقر الكمرئيّ.

و أمّا المحقّق العلّامة الشّيخ محمّدتقيّ التُّسْتريّ في شرحه لنهج البلاغة باسم «نهج الصّباغة» فقال في مقدّمة شرحه (ص ٧): «و شرح ابن أبي الحديد، و إن ادّعى أنّه تاريخيّ أدبيّ، إلّا أنّ فيه معائب، ففي بعض الموارد يفرط في نقل التّاريخ حتّى يمكن أن يجعل ما نقل تاريخًا مستقلًّا، و كان عليه أن يقتصر على المقدار المناسب للعنوان، و في بعض الموارد لاينقل شيئًا أصلًا. كما أنّه في الأدب كذلك قد يُفرط و قد يفرّط، بل ينقل كثيرًا ما لا ربط له أصلًا، كما ترى عند شرحه، لقوله عليه السلام في الإخبار عن الخوارج: (كَلَّا، إِنَّهُمْ نُطَفٌ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ، وَقَرَارَاتِ النِّسَاءِ)، و قد يغفل عن شيء في محلّه و يذكره في غيره، كما تراه في أوّل

فصل الـجُمل في قوله عليه السلام: (رُبّ عالِم قَتَلَه جَهْلُه، و معه عِلْمُه لا يَنفَعُه).

و له أوهام كثيرة، فنسب العنوان [٣٨ ـ ١] إلى كونه في غارة النّعمان مع أنّه كان في شهادة محمّد بن أبي بكر، و نسب العنوان [٢٨ ـ ١] إلى كونه في غارة الضّحّاك مع أنّه كان بعد النّهر في الشّخوص إلى معاوية، و نسب العنوان [٣٦ ـ ٢] إلى كونه في غارة بُسْر مع أنّه كان في غارة الضّحّاك، كما أوضحنا ذلك في فصل الغارات في العناوين [٥ و ٦ و ١٢] . . .» إلى آخر كلامه، مَدحًا لابن أبي الحديد و ذمًّا له.

و عندنا أنّ جميع مَن تأخّر من الشّارحين لنهج البلاغة رجعوا إلى شرح ابن أبي الحديد خصوصًا في الأبحاث اللّغويّة، سواء سمّوه أم لم يسمّوه، و تأثّروا به.

و من الشّروح المعروفة الموجزة شرح الشّيخ محمّد عبده، لم يسمّه باسم كالآخرين. و قال في المقدّمة بعد الحمد و الثّناء: «و بعد، فقد أوفى لي حكم القدر بالاطّلاع على كتاب (نهج البلاغة) مصادفةً بلا تعمّد، أصبته على تغيّر حال، و تبلبل بال، و تزاحم أشغال، و عُطلة من أعمال، فحسبتُه تسلية، و حيلةً للتّخلية، فتصفّحتُ بعض صفحاته، و تأمّلتُ جملًا من عباراته، من مواضع مختلفات، و موضوعات متفرّقات، فكان يُخيَّل لي في كلّ مقام أنّ حروبًا شُبَّتْ، و غارات شُنَّتْ، و أنّ للبلاغة دولة، و للفصاحة صولة ـ فوصف الكتاب بالبلاغة و بأُمور أُخرى عجيبة إلى أن قال: ـ «و قد عنى جماعةٌ من أجلّة العلماء بشرح الكتاب، و أطال كلّ منهم في بيان ما انطوى عليه من الأسرار، و كلّ بقصد تأييد مذهب، و تعضيد مشرب، غير أنّه لم يتيسّر لي و لا واحد من شروحهم إلّا شَذَرات وجدتها منقولةً عنهم في بطون الكتب، فإن وافقتُ أحدهم فيما رأى فذلك حكم الاتّفاق، و إن كنت خالفتهم فإلى صواب فيما أظنّ. على أنّي لا أعدّ تعليقي هذا شرحًا في عداد الشّروح، و لا أذكره كتابًا بين الكتب، و إنّما هو طرازٌ لنهج البلاغة، و عَلَم تُوشّى به

أطرافه... »[١].

فيبدو أنّه وقف على كتاب نهج البلاغة صدفةً، و لم يكن يعرفه قبلها، كما أنّه لم يرجع إلى شرح آخر و لم يسمّ تلك الشّروح حتّى شرح ابن أبي الحديد، و أنّه إن وافق واحدًا منها فهو صدفةً، ولم يأخذ منه شيئًا، وإنّه لم يقف فيه على نقل شيء من ابن أبي الحديد و لا من غيره.

و الآن أغتنم الفرصة، وأحكي عنه توصيفه لخُطَب الإمام عليّ عليه السلام. قال عقيب وصفه السّابق لنهج البلاغة(ص ٣): «... وإنّ مدبِّر تلك الدّولة، و باسل تلك الصّولة، هو حامل لوائها الغالب، أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب.

بل كنت كلّما انتقلتُ من موضع إلى موضع أُحسّ بتغيّر الـمَشاهد، و تحوّل المعاهد، فتارةً كنت أجدني في عالم يعمره من المعاني أرواح عالية، في حُلَل من العبارات الزّاهية، تطوف على النّفوس الزّاكية، و تدنو من القلوب الصّافية، توحي إليها رشادها، و تقوم منها مرادها، و تنفر بها عن مداحض المَزالّ، إلى جواد الفضل و الكمال.

و طورًا كانت تتكشّف لي عن وجوه باسرة، و أنياب كاشرة، و أرواح في أشباه النُّمور، و مَخالب النُّسور ... و أحيانًا كنتُ أشهَدُ أنّ عقلًا نورانيًّا لايشبه خلقًا جَسَدانيًّا، فصل عن موكب الإلٰهيّ، و اتّصل بالرّوح الإنسانيّ، فجعله عن غاشيات الطّبيعة و سما به إلى الملكوت الأعلى، و نما به إلى مشهد النّور الأجلى، و سكن به إلى عمار جانب التّقديس، بعد استخلاصه من شوائب التّلبيس، و آنات كأنّي أسمع خطيب الحكمة ينادي بأعلياء الكلمة و أولياء أمر الأُمّة يعرِّفهم مواقع الصّواب، و يُبصرهم مواضع الارتياب، و يحذِّرهم مَزالق الاضطراب و يرشدهم إلى دقائق السّياسة ...».

و ينبغي التّنبيه في الخاتمة على أمرَين:

---

١ ـ نهج البلاغة، شرح الشّيخ محمّد عبده: ٢ ـ ٥.

١ ـ أنّنا قد تكلّفنا حسب مقدورنا محتويات هذا الشّرح لابن أبي الحديد في ١٨ بابًا، و كلّ باب في فصول متناسبة للباب نفسه، و سمّيناه «المنهج الموضوعيّ لشرح ابن أبي الحديد».

٢ ـ و يجب عَلَيّ تقديري لمساعي الدّكتورأحمد القَرائيّ لِمابذله من جُهدٍ في تأليف هذا الكتاب، و تنظيم مواضيعه. كذلك أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى جميع الإخوة الأفاضل في قسم القرآن الكريم وغيره: حجّةالإسلام الشّيخ محمّد حسن مؤمن زاده وإسماعيل ضيغم ـ وقد قاما بمراجعة الكتاب و تصحيحه ـ و يوسف ظهوريان ـ وقد جمع نصوص الكتاب حسب الحروف الهجائيّة ـ.

وآخر دعوانا أن الحمدلله ربّ العالمين وأفضل الصّلاة على محمّد و آله الطّيّبين الطّاهرين.

محمّد واعظ زاده الخراسانيّ
مدير قسم القرآن الكريم
في مجمع البحوث الإسلاميّة
مشهد المقدّسة ٦/ ربيع الثّاني سنة ١٤٣٤ هجريّة.

فهرس الأبواب

الباب الأوّل ـ المسائل التّوحيديّة، و فيه أربعة عشر فصلًا.

الباب الثّاني ـ خلق الله، و فيه سبعة عشر فصلًا.

الباب الثّالث ـ المسائل الكلاميّة، و فيه سبعة و ستّون فصلًا.

الباب الرّابع ـ القرآن و الأدعية المأثورة، و فيه عشرون فصلًا.

الباب الخامس ـ المسائل الفقهيّة، و فيه خمسة و ثلاثون فصلًا.

الباب السّادس ـ المسائل الأخلاقيّة، و في هذا الباب و الأبواب الباقية فصول أيضًا.

الباب السّابع ـ أحوال الجاهليّة.

الباب الثّامن ـ بعثة النّبيّ صلى الله عليه و آله و حروبه.

الباب التّاسع ـ وفاة النّبيّ صلى الله عليه و آله و ما ورد في السّقيفة.

الباب العاشر ـ الإمامة و أهل البيت عليهم السلام.

الباب الحادي عشر ـ الخلافة.

الباب الثّاني عشر ـ الحروب و الغارات.

الباب الثّالث عشر ـ الصّحابة: المهاجرون و الأنصار.

الباب الرّابع عشر ـ المنافقون و الغلاة.

الباب الخامس عشر ـ المسائل التّاريخيّة.

الباب السّادس عشر ـ التّراجم و الأنساب.

الباب السّابع عشر ـ الخُطَب و ما يتعلّق بها.

الباب الثّامن عشر ـ اللّغات و البلاغة.

الباب الأوّل ـ المسائل التّوحيديّة

و فيه فصول:

الفصل الأوّل ـ [في عدم إدراك كُنهه تعالى]

(الخطبة: ١) : الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَايَبْلُغُ مِدْحَتَهُ القَائِلُونَ، وَ لَايُحْصِي نَعْمَاءَهُ العَادُّونَ، وَلَايُؤَدِّي حَقَّهُ الْمُجْتَهِدُونَ، الَّذِي لاَ يُدْرِكُهُ بُعْدُ الهِمَمِ، وَ لاَ يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ، الَّذِي لَيْسَ لِصِفَتِهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ، وَ لَا نَعْتٌ مَوْجُودٌ، وَ لَا وَقْتٌ مَعْدُودٌ، وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ. فَطَرَ الْخَلَائِقَ بِقُدْرَتِهِ، وَنَشَرَ الرِّيَاحَ بِرَحْمَتِهِ، وَوَتَّدَ بِالصُّخُورِ مَيَدَانَ أَرْضِهِ.

الشّرح : وأمّا قوله: « الّذي لايدركه » ، فيريد أنّ همم النُّظّار وأصحاب الفكر وإن علّت وبعدت فإنّها لاتدركه تعالى، ولا تحيط به. وهذا حقّ، لأنّ كلّ متصوّر فلا بدّ أن يكون محسوسًا ، أو متخيّلًا ، أو موجودًا من فطرة النّفس ، والاستقراء يشهد بذلك . مثال المحسوس السّواد والحموضة ، مثال المتخيّل إنسان يطير ، أو بحر مِن دَم ، مثال الموجود من فطرة النّفس تصوّر الألم واللّذة . ولما كان البارئ سبحانه خارجًا عن هذا أجمع [١] لم يكن متصوّرًا .

فأمّا قوله : « الّذي ليس لصفته حدّ محدود »، فإنّه يعني بصفته هاهنا كُنهه وحقيقته يقول : ليس لكُنهه حدّ، فيعرف بذلك الحدّ قياسًا على الأشياء المحدودة ، لأنّه ليس بمركّب ، وكلّ محدود مركّب .

ثمّ قال : « ولا نعت موجود » أي [٢] ولايدرك بالرّسم ، كما تدرك الأشياء برسومها، وهوأن تعرف بلازم من لوازمها ، وصفة من صفاتها .

---

١ ـ ب : « جميعًا » .

٢ ـ ب : « لا يدرك » ، من غير واو .

ثمّ قال: « ولا وقت معدود، ولا أجل ممدود »، فيه إشارة إلى الرّدّ على مَن قال: إنّا نعلم كُنه البارئ سبحانه لا في هذه الدّنيا بل في الآخرة، فإنّ القائلين برؤيته في الآخرة يقولون: إنّا نعرف حينئذٍ كُنهه، فهو عليه السّلام ردّ قولهم، وقال: إنّه لا وقت أبدًا على الإطلاق تعرف فيه حقيقته وكُنهه، لا الآن ولا بعد الآن، وهو الحقّ، لأنّا لو رأيناه في الآخرة وعرفنا كُنهه لتشخّص تشخّصًا يمنع من حمله على كثيرين، ولا يتصوّر أن يتشخّص هذا التّشخّص إلّا ما يشار إلى جهته، ولا جهة له سبحانه.

وقد شرحت هذا الموضع في كتابي المعروف بـ« زيادات النّقضين »[١]، وبيّنت أنّ الرّؤية المنزّهة عن الكيفيّة الّتي يزعمها أصحاب الأشعريّ لا بدّ فيها من إثبات الجهة، وأنّها لا تجري مجرى العلم، لأنّ العلم لا يشخّص المعلوم، والرّؤية تشخّص المرئيّ، والتّشخيص لا يمكن إلّا مع كون المتشخّص ذا جهةٍ.

واعلم! أنّ نفي الإحاطة مذكور في الكتاب العزيز في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾[٢]، و منها قوله: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[٣]، وقال بعض الصّحابة: العجز عن درك الإدارك إدراك، وقد غلا محمّد بن هانئ فقال في ممدوحه المُعزّ أبي تميم معدّ بن المنصور العلويّ: [البسيط]

أَتْبَعْتُهُ فِكَرِي حَتَّى إذا بَلَغَتْ ... غاياتها بين تَصْويب وتَصْعيدِ[٤]

رأيتُ مَوضِعَ بُرْهانٍ يلوحُ وما ... رأيتُ مَوضِعَ تَكْييفٍ وتَحْديدِ[٥]

---

١ ـ كذا في ب، و في أ: « زيادات التّقصير »، و لم أعثر له على ذكر له في كتب التّراجم و الفهارس.

٢ ـ طه / ١١٠.

٣ ـ المُلْك / ٤.

٤ ـ ديوانه: ٢١٠.

٥ ـ الدّيوان: « برهان يبين ».

وهذا مدح يليق بالخالق تعالى، ولا يليق بالمخلوق.

فأمّا قوله: «فطر الخلائق...» إلى آخر الفصل، فهو تقسيم مشتقّ من الكتاب العزيز، فقوله: «فطر الخلائق بقدرته» من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمٰوَاتِ وَالْاَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾[1]، وقوله: «و نشر الرّياح برحمته» من قوله: ﴿يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِ﴾[2]. قوله: «و وتّد بالصّخور مَيَدان أرضه»، من قوله: ﴿وَالْجِبَالَ اَوْتَادًا﴾[3].

فأمّا القُطْب الرّاونديّ رحمه الله فإنّه قال: إنّه عليه السلام أخبر عن نفسه بأوّل هذا الفصل أنّه يحمد الله، وذلك من ظاهر كلامه، ثمّ أمر غيره من فحوى كلامه أن يحمد الله، وأخبر عليه السّلام أنّه ثابت على ذلك مدّة حياته، وأنّه يجب على المكلّفين ثبوتهم عليه ما بقوا، ولو قال «أحمد الله» لم يعلم منه جميع ذلك. ثمّ قال: والحمد أعمّ من الشّكر، والله أخصّ من الإله، قال فأمّا قوله: «الّذي لايبلغ مدحته القائلون»، فإنّه أظهر العجز عن القيام بواجب مدائحه، فكيف بمحامده! والمعنى أنّ الحمد كلّ الحمد ثابت للمعبود الّذي حقّت العبادة له في الأزل، واستحقّها حين خلق الخلق، وأنعم بأُصول النِّعَم الّتي يستحقّ بها العبادة.

ولِقائل أن يقول: إنّه ليس في فحوى كلامه أنّه أمر غيره أن يحمد الله، وليس يفهم من قول بعض رعيّة الملك لغيره منهم: العظمة والجلال لهذا الملك، إنّه قد أمرهم بتعظيمه وإجلاله. ولا أيضًا في الكلام ما يدلّ على أنّه ثابت على ذلك مدّة حياته، وأنّه يجب على المكلّفين ثبوتهم عليه ما بقوا.

ولا أعلم كيف قد وقع ذلك للرّاونديّ! فإن زعم أنّ العقل يقتضي ذلك فحقّ، ولكن

١ـ الشّعراء / ٢٤.

٢ـ الأعراف / ٥٧، وهي قراءة أهل الحرمين و أبي عمرو. (الجامع لأحكام القرآن ٧: ٢٢٩) و في النّصّ المصحفيّ المتداول ﴿بُشْرًا﴾.

٣ـ النّبأ / ٧.

ليس مستفادًا من الكلام، وهو أنّه[١] قال: إنّ ذلك موجود في الكلام.

فأمّا قوله: لو كان قال: أحمد الله لم يعلم منه جميع ذلك، فإنّه لا فرق في انتفاء دلالة «أحمد الله» على ذلك ودلالة «الحمد لله»، وهما سواء في أنّهما لا يدلّان على شيء من أحوال غير القائل، فضلًا عن دلالتهما على ثبوت ذلك ودوامه في حقّ غير القائل.

وأمّا قوله: الله أخصّ من الإله، فإن أراد في أصل اللّغة، فلا فرق، بل الله هو الإله وفُخّم بعد حذف الهمزة، هذا قول كافّة البصريّين، وإن أراد أنّ أهل الجاهليّة كانوا يُطلِقون على الأصنام لفظة «الآلهة» ولا يسمّونها «الله» فحقّ، وذلك عائد إلى عُرْفهم واصطلاحهم، لا إلى أصل[٢] اللّغة والاشتقاق، ألا تَرَى أنّ الدّابّة في العُرْف لاتطلق على القَمْلة، وإن كانت في أصل اللّغة دابّة!

فأمّا قوله: «قد أظهر العجز عن القيام بواجب مدائحه فكيف بمحامده»، فكلام يقتضي أنّ المدح غير الحمد، ونحن لا نعرف فرقًا بينهما. وأيضًا فإنّ الكلام لا يقتضي العجز عن القيام بالواجب، لا من الممادح ولا من المحامد، ولا فيه تعرّض لذكر الوجوب، وإنّما نَفَى أن يبلغ القائلون مدحته، لم يقل غير ذلك.

وأمّا قوله: «الّذي حقّت العبادة له في الأزل واستحقّها حين خلق الخلق، وأنعم بأُصول النّعم»، فكلام ظاهره متناقض، لأنّه إذا كان إنّما استحقّها حين خلق الخلق، فكيف يقال: إنّه استحقّها في الأزل! وهل يكون في الأزل مخلوق ليستحقّ عليه العبادة!

واعلم! أنّ المتكلّمين لا يُطلقون على البارئ سبحانه أنّه معبود في الأزل أو مستحقّ للعبادة في الأزل إلّا بالقوّة لا بالفعل[٣]، لأنّه ليس في الأزل مكلّف يعبده تعالى، ولا أنعم على

١ـ ب: «وهو إنّما».

٢ـ ساقطة من ب.

٣ـ ا: «ولا بالفعل».

أحد في الأزل بنعمة يستحقّ بها العبادة، حتّى أنّهم قالوا في الأثر الوارد: «يا قديم الإحسان»: إنّ معناه أنّ إحسانه متقادم العهد، لا أنّه قديم حقيقة، كما جاء في الكتاب العزيز: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[1]، أي الّذي قد توالت عليه الأزمنة المتطاولة.

ثمّ قال الرّاونديّ: «والحمد والمدح يكونان بالقول وبالفعل، والألف واللّام في «القائلون» لتعريف الجنس، كمثلهما في الحمد. والبلوغ المشارفة، يقال: بلغت المكان إذا أشرفت عليه، وإذا لم تشرف على حمده تعالى بالقول فكيف توصل إليه بالفعل! والإله: مصدر بمعنى المألوه».

ولقائل أن يقول: الّذي سمعناه أنّ التّعظيم يكون بالقول والفعل وبترك القول والفعل، قالوا: فَمَن قال لغيره: يا عالم فقد عظّمه، ومَن قام لغيره فقد عظّمه، ومَن ترك مدّ رجله بحضرة غيره فقد عظّمه، ومَن كفّ غرب لسانه عن غيره فقد عظّمه. وكذلك الاستخفاف والإهانة تكون بالقول والفعل وبتركهما حسب ما قدّمنا ذكره في التّعظيم.

فأمّا الحمد والمدح فلا وجه لكونهما بالفعل، وأمّا قوله: «إنّ اللّام في «القائلون» لتعريف الجنس، كما أنّها في الحمد كذلك»، فعجيب، لأنّها للاستغراق في «القائلون» لا شبهة في ذلك كالمؤمنين والمشركين، ولا يتمّ المعنى إلّا به، لأنّه للمبالغة، بل الحقّ المحض أنّه لا يبلغ مدحته كلّ القائلين بأسرهم. وجعل اللّام للجنس ينقص عن هذا المعنى إن أراد بالجنس المعهود، وإن أراد الجنسيّة العامّة، فلا نزاع بيننا وبينه، إلّا أنّ قوله: «كما أنّها في الحمد كذلك» يمنع من أن يحمل كلامه على المحمل الصّحيح، لأنّها ليست في الحمد للاستغراق، يبيّن ذلك أنّها لو كانت للاستغراق لما جاز أن يحمد رسول الله ﷺ ولا غيره من النّاس، وهذا باطل.

وأيضًا فإنّها لفظ واحد مفرد معرّف بلام الجنس، والأصل في مثل ذلك أن يفيد الجنسيّة المطلقة، ولا يفيد الاستغراق، فإن جاء منه شيء للاستغراق كقوله: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[2]،

١ـ يس / ٣٩.

٢ـ العصر / ٢.

وأهلك النّاس الدّرهم والدّينار، فمجاز، والحقيقة ما ذكرناه.

فأمّا قوله: «البلوغ المشارفة: يقال: بلغت المكان إذا أشرفت عليه». فالأجود أن يقول قالوا: بلغت المكان، إذا شارفته، وبين قولنا: «شارفته»، و«أشرفت عليه» فرق.

وأمّا قوله: «وإذا لم يشرف على حمده بالقول فكيف يوصل إليه بالفعل!»، فكلام مبنيّ على أنّ الحمد قد يكون بالفعل، وهو خلاف ما يقوله أرباب هذه الصّناعة... [إلى أن قال:]

ثمّ قال الرّاونديّ: و في قول الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[1]، بلفظ الإفراد.

وقول أمير المؤمنين عليه السلام: «لايحصي نعماءه العادّون» بلفظ الجمع سرّ عجيب، لأنّه تعالى أراد أنّ نعمة واحدة من نعَمه لا يمكن العباد عدّ وجوه كونها نعمة. وأراد أمير المؤمنين عليه السلام أنّ أُصول نعمه لاتحصى لكثرتها، فكيف تعدّ وجوه فروع نعمائه. وكذلك في كون الآية واردة بلفظة «إن» الشّرطيّة وكلام أمير المؤمنين عليه السلام على صيغة الخبر، تحته لطيفة عجيبة، لأنّه سبحانه يريد أنّكم إن أردتم أن تعدّوا نعَمه لم تقدروا على حصرها، وعليّ عليه السلام أخبر أنّه قد أنعم النّظر، فعلم أنّ أحدًا لا يمكنه حصر نعَمه تعالى.

ولِقائل أن يقول: الصّحيح أنّ المفهوم من قوله: «وإن تعدّوا نعمة الله» الجنس، كما يقول القائل: أنا لا أجحد إحسانك إليّ، وامتنانك علَيّ، ولا يقصد بذلك إحسانًا واحدًا، بل جنس الإحسان.

وما ذكره من الفرق بين كلام البارئ وكلام أمير المؤمنين عليه السلام غير بيّن، فإنّه لو قال تعالى: وإن تعدُّوا نعَم الله، وقال عليه السلام: ولايحصى نعمته العادّون، لكان كلّ واحد منهما سادًّا مسدّ الآخر.

أمّا اللّطيفة الثّانية فغير ظاهرة أيضًا ولا مليحة، لأنّه لو انعكس الأمر، فكان القرآن

---

١ ـ إبراهيم / ٣٤، النّحل / ١٨.

بصيغة الخبر، وكلام عليّ عليه السلام بصيغة الشّرط، لكان مناسبًا أيضًا، حسب مناسبته، والحال بعكس ذلك، اللّهم إلّا أن تكون قرينة السّجعة من كلام عليّ عليه السلام تنبو عن لفظة الشّرط، وإلّا فمتى حَذَفْتَ القرينة السّجعيّة عن وهمك لم تجد فرقًا، ونحن نعوذ بالله من التّعسّف والتّعجرُف الدّاعي إلى ارتكاب هذه الدّعاوي المنكرة.

ثمّ قال الرّاونديّ: إنّه لو قال أمير المؤمنين عليه السلام: «الّذي لايعدّ نعَمه الحاسبون» لم تحصل المبالغة الّتي أرادها بعبارته، لأنّ اشتقاق الحساب من الحِسبان، وهو الظّنّ. قال: وأمّا اشتقاق العدد فمن العدّ، وهو الماء الّذي له مادّة، والإحصاء: الإطاقة، أحصيته، أي أطقته، فتقدير الكلام: لايطيق عدّ نعمائه العادّون، ومعنى ذلك أنّ مدائحه تعالى لا يُشرف على ذكرها الأنبياء والمرسلون، لأنّها أكثر من أن تعدّها الملائكة المقرّبون والكرام الكاتبون.

ولِقائل أن يقول: أمّا الحساب فليس مشتقًّا من الحِسبان بمعنى الظّنّ، كما توهّمه، بل هو أصل برأسه، ألَا تَرَى أنّ أحدهما حَسِبتُ أحْسَب، والآخر حَسِبتُ أحْسُب، وأحسب بالفتح والضّمّ، وهو من الألفاظ الأربعة الّتي جاءت شاذّة، وأيضًا فإنّ «حسبتُ» بمعنى ظننتُ يتعدّى إلى مفعولَين لايجوز الاقتصار على أحدهما، و «حسبتُ» من العدد يتعدّى إلى مفعول واحد. ثمّ يقال له: وَهَبْ أنّ «الحاسبين» لو قالها مشتقّة من الظّنّ لم تحصل المبالغة، بل المبالغة كادت تكون أكثر، لأنّ النِّعَم الّتي لايحصرها الظّانّ بظنونه أكثر من النِّعَم الّتي لايعدّها العالِم بعلومه. وأمّا قوله: العدد مشتقّ من العدّ، وهو الماء الّذي له مادّة، فليس كذلك، بل هما أصلان. وأيضًا لو كان أحدهما مشتقًّا من الآخر، لوجب أن يكون العدّ مشتقًّا من العدد، لأنّ المصادر هي الأُصول الّتي يقع الاشتقاق منها سواء أكان المشتقّ فعلًا أو اسمًا[1]، ألا تَراهم قالوا في كتب الاشتقاق: إنّ الضّرب: الرّجل الخفيف، مشتقّ من الضّرب، أي السّير في الأرض للابتغاء،

---

١ ـ كذا عطف بأو بعد همزة التّسوية، قال ابن هشام: وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء أكان كذا أو كذا، والصّواب العطف بأم. (المغني ١: ٣٩).

قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾[١]، فجعل الاسم منقولاً ومشتقًّا من المصدر.

وأمّا الإحصاء فهو الحصر والعدّ، وليس هو الإطاقة كما ذكر، لا يقال: أحصيت الحجر، أي أطقت حمله. وأمّا ما قال: إنّه معنى الكلمة، فطريف، لأنّه عليه السلام لم يذكر الأنبياء ولا الملائكة لا مطابقةً ولا تضمّنًا ولا التزامًا، وأيّ حاجة إلى هذا التّقدير الطّريف الّذي لا يُشعِر الكلام به، ومراده عليه السلام ظاهر، وهو أنّ نعمه جلّت لكثرتها أن يُحصَيها عادّ ما، هو نفي لمطلق العادّين من غير تعرّض لعادّ مخصوص.

قال الرّاونديّ: فأمّا قوله: «لَا يُدْرِكُهُ بُعْدُ الْهِمَمِ»، فالإدراك هو الرّؤية والنّيل والإصابة، ومعنى الكلام: الحمد لله الّذي ليس بجسم ولا عَرَض، إذ لو كان أحدهما لرآه الرّاؤون إذا أصابوه، وإنّمَا خصّ «بُعْد الهِمَم» بإسناد نفي الإدراك «وغوص الفطن» بإسناد نفي النّيل لغرض صحيح، وذلك أنّ الثّنويّة[٢] يقولون بقِدَم النّور والظّلمة، ويثبتون النّور جهة العلوّ، والظّلمة جهة السّفل، ويقولون: إنّ العالَم ممتزج منهما، فردّ عليه السلام عليهم بما معناه: أنّ النّور والظّلمة جسمان، والأجسام مُحْدَثة، والبارئ تعالى قديم.

ولِقائل أن يقول: إنّه لم يَجْرِ للرّؤية ذكر في الكلام، لأنّه عليه السلام لم يقل: الّذي لا تدركه العيون ولا الحواسّ، وإنّمَا قال: «لَا يُدْرِكُهُ بُعْدُ الهِمَم»، وهذا يدلّ على أنّه إنّمَا أراد أنّ العقول لا تحيط بكُنهه وحقيقته. وأيضًا فلو سلّمنا أنّه إنّمَا نفى الرّؤية، لكان لمحاجّ أن يحاجّه فيقول له: هَبْ أنّ الأمر كما تزعم، ألست تريد بيان الأمر الّذي لأجله خصّص بُعْد الهِمَم بنفي الإدراك، وخصّص غوص الفطن بنفي النّيل!

وقلتُ: إنّمَا قُسّمَ هذا التّقسيم لغرض صحيح، وما رأيناك أوضحتَ هذا الغرض، وإنّمَا حكيتَ مذهب الثّنويّة، وليس يدلّ مذهبهم على وجوب تخصيص بُعْد الهِمَم بنفي الإدراك

---

١ ـ البقرة / ٢٧٣.

٢ ـ الثّنويّة: هم أصحاب الاثنين الأزليين، يزعمون أنّ النّور والظّلمة أزليّان قديمان. (الشّهرستانيّ ١: ٢٢٤).

دون نفي النّيل، ولايوجب تخصيص غوص الفطن بنفي النّيل دون نفي الإدراك، وأكثر ما في حكاية مذهبهم أ نّهم يزعمون أنّ إلـهَي العالَم: النّور والظّلمة، وهما جسمان، وأمير المؤمنين عليه السلام يقول: لو كان صانع العالَم جسمًا لَرُئِيَ، وحيث لم يُرَ لم يكن جسمًا، أيّ شيء في هذا ممّا يدلّ على وجوب ذلك التّقسيم والتّخصيص الّذي زعمت أ نّه إنّمَا خصّصه وقسّمه لغرض صحيح!.

ثمّ قال الرّاونديّ: ويجوز أن يقال: البُعْد والغَوص مصدران هاهنا بمعنى الفاعل، كقولهم: فلان عدل، أي عادل، وقوله تعالى: ﴿إِن أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾[1]، أي غائرًا، فيكون المعنى: لايدركه العالِم البعيد الهِمَم فكيف الجاهل! ويكون المقصد بذلك الرّدّ على من قال: إنّ محمّدًا صلى الله عليه وآله رأى ربّه ليلة الإسراء، وإنّ يونس عليه السلام رأى ربّه ليلة هبوطه إلى قعر البحر.

ولِقائل أن يقول: إنّ المصدرالّذي جاء بمعنى الفاعل ألفاظ معدودة، لايجوز القياس عليها، ولو جاز لما كان المصدر هاهنا بمعنى الفاعل، لأ نّه مصدر مضاف، والمصدر المضاف لايكون بمعنى الفاعل. ولو جاز أن يكون المصدر المضاف بمعنى الفاعل لم يجز أن يُحمَل كلامه عليه السلام على الرّدّ على مَن أثبت أنّ البارئ سبحانه مرئيّ، لأنّه ليس في الكلام نفي الرّؤية أصلًا، وإنّمَا غرض الكلام نفي معقوليّته سبحانه، وأنّ الأفكار والأنظار لا تحيط بكُنهه، ولا تتعقّل خصوصيّة ذاته، جلّت عظمته.

ثمّ قال الرّاونديّ: فأمّا قوله: «الّذي ليس لصفته حدٌّ محدود، ولا نَعْتٌ موجود، ولا وقتٌ معدود، ولا أجلٌ ممدود»، فالوقت: تحرّك الفَلَك ودَوَرانه على وجه، والأجل: مدّة الشّيء، ومعنى الكلام أنّ شكري لله تعالى متجدّد عند تجدّد كلّ ساعة، ولهذا أبدل هذه الجملة من الجملة الّتي قبلها وهي الثّانية، كما أبدل الثّانية من الأُولى.

١ـ المُلك / ٣٠

ولِقائل أن يقول: الوقت عند أهل النّظر مقدار حركة الفَلَك، لا نفس حركته، والأجل ليس مطلق الوقت، ألَا تراهم يقولون: جئتك وقت العصر، ولايقولون، أجل العصر! والأجل عندهم هو الوقت الّذي يعلم الله تعالى أنّ حياة الحيوان تبطل فيه، مأخوذ من أجل الدَّين، وهو الوقت الّذي يحلّ قضاؤه فيه.

فأمّا قوله: ومعنى الكلام أنّ شكري متجدّد لله تعالى في كلّ وقت، ففاسد، ولا ذكر في هذه الألفاظ للشّكر، ولا أعلم من أين خطر هذا للرّاونديّ! وظنّه أنّ هذه الجُمَل من باب البدل غلط، لأ نّها صفات، كلّ واحدة منها صفة بعد أُخرى، كما تقول: مررتُ بزيد العالِم، الظّريف، الشّاعر.

قال الرّاونديّ: فأمّا قوله: «الّذي ليس لصفته حدّ» فظاهره إثبات الصّفة له سبحانه، وأصحابنا لايثبتون لله سبحانه صفة، كما يثبتها الأشعريّة، لكنّهم يجعلونه على حال، ويجعلونه متميّزًا بذاته، فأمير المؤمنين عليه السلام بظاهر كلامه ـ وإن أثبت له صفة ـ إلّا أنّ مَن لَه أُنسٌ بكلام العرب يعلم أنّه ليس بإثبات على الحقيقة. وقد سألني سائل فقال: هاهنا كلمتان، إحداهما كفر، والأُخرى ليست بكفر، وهما: لله تعالى شريك غير بصير. ليس شريك الله تعالى بصيرًا، فأيّهما كلمة الكفر؟ فقلتُ له: القضيّة الثّانية، وهي «ليس شريك الله تعالى بصيرًا» كفر، لأ نّها تتضمّن إثبات الشّريك، وأمّا الكلمة الأُخرى، فيكون معناها لِلّه شريك غير بصير؟ بهمزة الاستفهام المقدّرة المحذوفة.

ثمّ أخذ في كلام طويل يبحث فيه عن الصّفة والمعنى، ويبطل مذهب الأشعريّة بما يقوله المتكلّمون من أصحابنا، وأخذ في توحيد الصّفة لِمَ جاء؟ وكيف يدلّ نفي الصّفة الواحدة على نفي مطلق الصّفات؟ وانتقل من ذلك إلى الكلام في الصّفة الخامسة الّتي أثبتها

أبو هاشم[١]، ثمّ خرج إلى مذهب أبي الحسين[٢]، وأطال جدًّا فيما لا حاجة إليه.

ولِقائل أن يقول: الأمر أسهل مما تظنّ، فإنّا قد بيّنّا أنّ مراده نفي الإحاطة بكُنهه، وأيضًا يمكن أن يجعل الصّفة هاهنا قول الواصف، فيكون المعنى: لاينتهي الواصف إلى حدّ إلّا وهو قاصر عن النّعت، لجلالته وعظمته جلّت قدرته!.

فأمّا القضيّتان اللّتان سأله السّائل عنهما فالصّواب غير ما أجاب به فيهما، وهو أنّ القضيّة الأُولى كفر، لأنّها صريحة في إثبات الشّريك، والثّانية لاتقتضي ذلك، لأنّه قد ينفي قول الشّريك بصيرًا على أحد وجهين، أمّا لأنّ هناك شريكًا لكنّه غير بصير، لأنّ الشّريك غير موجود وإذا لم يكن موجودًا لم يكن بصيرًا، فإذا كان هذا الاعتبار الثّاني مرادًا لم يكن كفرًا، وصار كالأثر المنقول: «كان مجلس رسول الله ﷺ لاتؤثر هفواته»، أي لم يكن فيه هفوات فتؤثر وتحكى، وليس أنّه كان[٣] المراد في مجلسه هفوات إلّا أنّها لم تؤثر.

قال الرّاونديّ: فإن قيل: تركيب هذه الجملة يدلّ على أنّه تعالى فطر الخليقة قبل خلق السّماوات والأرض.

قلنا: قد اختلف في ذلك، فقيل: أوّل ما يحسن منه تعالى خلقه ذاتًا حيّة، يخلق فيها شهوةً لمدرك تدركه، فتلتذّ به، ولهذا قيل: تقديم خَلْق الجماد على خَلْق الحيوان عبث وقبيح. وقيل: لا مانع من تقديم خَلْق الجماد إذا عُلِم أنّ علم بعض المكلّفين فيما بعد بخلقه قبله لطف له.

ولِقائل أن يقول: أمّا إلى حيث انتهى به الشّرح فليس في الكلام تركيب يدلّ على أنّه تعالى فطر خَلْقه قبل خَلْق السّماوات والأرض وإنّمَا قد يُوهم تأمّل كلامه عليه السلام فيما بعد شيئًا من ذلك، لما قال: «ثمّ أنشأ سبحانه فَتْق الأجواء»، على أنّا إذا تأمّلنا لم نجد في كلامه عليه السلام

---

١ ـ هو أبو هاشم عبد السّلام بن أبي عليّ الجُبّائيّ، وانظر: ص ٩ من هذا الجزء.

٢ ـ هو أبو الحسين محمّد بن عليّ بن الطّيّب البصريّ، وانظر: ص ٩ من هذا الجزء.

٣ ـ ب: و ليس المراد أنّه قد كانت.

ما يدلّ على تقديم خَلْق الحيوان، لأنّه قبل أن يذكر خَلْق السّماء لم يذكر إلّا أنّه فطر الخلائق. وتارة قال: «أنشأ الخَلْق»، ودلّ كلامه أيضًا على أنّه نشر الرّياح، وأنّه خَلَق الأرض وهي مضطربة فأرساها بالجبال، كلّ هذا يدلّ عليه كلامه، وهو مُقدَّم في كلامه على فتق الهواء والفضاء وخَلْق السّماء، فإمّا تقديم خَلْق الحيوان أو تأخيره فلم يتعرّض كلامه عليه السلام له، فلا معنى لجواب الرّاونديّ.

و ذِكْره ما يذكره المتكلّمون من أنّه: هل يحسن تقديم خَلْق الجماد على الحيوان أم لا؟

(١: ٦٠ـ٧٢)

(الخطبة: ١٦١) الأصل: أَمْرُهُ قَضَاءٌ وَحِكْمَةٌ، وَرِضَاهُ أَمَانٌ وَرَحْمَةٌ، يَقْضِي بِعِلْمٍ، وَيَعْفُو بِحِلْمٍ.

اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ عَلَى مَا تَأْخُذُ وَتُعْطِي، وَعَلَى مَا تُعَافِي وَتَبْتَلِي. حَمْدًا يَكُونُ أَرْضَى الْحَمْدِ لَكَ، وَأَحَبَّ الْحَمْدِ إِلَيْكَ، وَأَفْضَلَ الْحَمْدِ عِنْدَكَ. حَمْدًا يَمْلَأُ مَا خَلَقْتَ، وَيَبْلُغُ مَا أَرَدْتَ. حَمْدًا لَا يُحْجَبُ عَنْكَ، وَلَا يُقْصَرُ دُونَكَ. حَمْدًا لَا يَنْقَطِعُ عَدَدُهُ، وَلَا يَفْنَى مَدَدُهُ. فَلَسْنَا نَعْلَمُ كُنْهَ عَظَمَتِكَ إِلَّا أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ حَيٌّ قَيُّومٌ، لَا تَأْخُذُكَ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ، لَمْ يَنْتَهِ إِلَيْكَ نَظَرٌ، وَلَمْ يُدْرِكْكَ بَصَرٌ، أَدْرَكْتَ الأَبْصَارَ، وَأَحْصَيْتَ الأَعْمَالَ، وَأَخَذْتَ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ.

وَمَا الَّذِي نَرَى مِن خَلْقِكَ، وَنَعْجَبُ لَهُ مِن قُدْرَتِكَ، وَنَصِفُهُ مِن عَظِيمِ سُلْطَانِكَ، وَمَا تَغَيَّبَ عَنَّا مِنْهُ، وَقَصُرَتْ أَبْصَارُنَا عَنْهُ، وَانتَهَتْ عُقُولُنَا دُونَهُ، وَحَالَتْ سَوَاتِرُ الْغُيُوبِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ أَعْظَمُ. فَمَن فَرَّغَ قَلْبَهُ، وَأَعْمَلَ فِكْرَهُ، لِيَعْلَمَ كَيْفَ أَقَمْتَ عَرْشَكَ، وَكَيْفَ ذَرَأْتَ خَلْقَكَ، وَكَيْفَ عَلَّقْتَ فِي الْهَوَاءِ سَمَاوَاتِكَ، وَكَيْفَ مَدَدْتَ عَلَى مَوْرِ الْمَاءِ أَرْضَكَ، رَجَعَ طَرْفُهُ حَسِيرًا، وَعَقْلُهُ مَبْهُورًا، وَسَمْعُهُ وَالِهًا، وَفِكْرُهُ حَائِرًا.

الشّرح: يجوز أن يكون أمره هاهنا هو الأمر الفعليّ، لا الأمر القوليّ، كما يقال: أَمْرُ فلان مستقيم، وما أَمَر كذا، وقال تعالى: ﴿وَمَا اَمْرُنَا اِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾[1]، ﴿وَمَا اَمْرُ السَّاعَةِ اِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ اَوْ هُوَ اَقْرَبُ﴾[2]، فيكون المعنى: أنّ شأنه تعالى ليس إلّا أحد شيئين وهما «أن يقول» و «أن يفعل»، فعبّر عن «أن يقول» بقوله: «قضاء»، لأنّ القضاء الحُكْم، وعبّر عن «أن يفعل» بقوله: «وحكمة»، لأنّ أفعاله كلّها تتبَع دواعي الحكمة. ويجوز أن يكون «أمره» هو الأمر القوليّ، وهو المصدر من «أمَر له بكذا أمرًا» فيكون المعنى أنّ أوامره إيجاب وإلزام بما فيه حكمة ومصلحة، وقد جاء القضاء بمعنى الإلزام والإيجاب في القرآن العزيز في قوله: ﴿وَقَضٰى رَبُّكَ اَلَّا تَعْبُدُوا اِلَّا اِيَّاهُ﴾[3] أي أوجب وألزم.

قوله: «ورضاه أمانٌ ورحمةٌ»، لأنّ مَن فاز بدرجة الرّضا فقد أمن وحصلت له الرّحمة، لأنّ الرّضا رحمة وزيادة.

قوله: «يقضي بعِلْمٍ» أي يحكم وبما يحكم به، لأنّه عالِمٌ بحُسْن ذلك القضاء، أو وجوبه في العدل.

قوله: «ويعفو بحِلْمٍ» أي لا يعفو عن عَجْزٍ وذُلٍّ، كما يعفو الضّعيف عن القويّ، بل هو قادر على الانتقام ولكنّه يحلم.

ثمّ حمد الله تعالى على الإعطاء والأخذ، والعافية والبلاء، لأنّ ذلك كلّه من عند الله لمصالح للمكلَّف، يعلمها وما يعلمها المكلَّف، والحمد على المصالح واجب.

ثمّ أخذ في تفخيم شأن ذلك الحمد وتعظيمه والمبالغة في وصفه، احتذاءً بقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الحمد لله زنة عَرْشه، الحمد لله عدد خَلْقه، الحمد لله مِلْء سمائه وأرضه»، فقال عليه السلام:

١ـ القمر / ٥٠.

٢ـ النّحل / ٧٧.

٣ـ الإسراء / ٢٣.

«حمدًا يكون أرضى الحمد لك» أي يكون رضاك له أوْفى وأعظم مِن رضاك بغيره، وكذلك القول في: «أحبّ» و «أفضل».

قوله: «ويبلغ ما أردت» أي هو غاية ما تنتهي إليه الإرادة، وهذا كقول الأعرابيّة في صفة المطر: «غشينا ما شئنا»، وهو من فصيح الكلام.

قوله: «لا يحجب عنك»، لأنّ الإخلاص يقارنه، والرّياء مُنتَفٍ عنه.

قوله: «ولا يقصر دونك» أي لا يحبس، أي لا مانع عن وصوله إليك، وهذا من باب التّوسّع، ومعناه أنّه بريء من الموانع عن إثماره الثّواب واقتضائه إيّاه.

ثمّ أخذ في بيان أنّ العقول قاصرة عن إدراك البارئ سبحانه والعلم به، وأنّا إنّما نعلم منه صفات إضافيّة أو سلبيّة، كالعلم بأنّه حيّ، ومعنى ذلك أنّه لايستحيل على ذاته أن يعلم ويقدر، وأنّه قيّوم بمعنى أنّ ذاته لايجوز عليها العَدَم، أي يقيم الأشياء ويمسكها؛ وكلّ شيء يقيم الأشياء كلّها ويمسكها، فليس بمحتاجٍ إلى مَن يقيمه ويمسكه، وإلّا لم يكن مقيمًا وممسكًا لكلّ شيء، وكلّ مَن ليس بمحتاجٍ إلى مَن يقيمه ويمسكه، فذاته لا يجوز عليها العَدَم، وأنّه تعالى لا تأخذه سِنَةٌ ولا نَوْمٌ، لأنّ هذا من صفات الأجسام، وما لا يجوز عليه العَدَم لا يكون جسمًا، ولا يوصَف بخواصّ الأجسام ولوازمها، فإنّه لاينتهي إليه نَظَر، لأنّ انتهاء النّظر إليه يستلزم مقابلته، وهو تعالى منزّه عن الجهة، وإلّا لم يكن ذاته مستحيلًا عليها العَدَم، وأنّه لا يدركه بصر، لأنّ إبصار الأشياء بانطباع أمثلتها في الرّطوبة الجليديّة كانطباع أشباح المرئيّات في المرآة، والبارئ تعالى لايتمثّل، ولايتشبّح، وإلّا لم يكن قيّومًا، وأنّه يدرك الأبصار، لأنّه إمّا عالِم لذاته، أو لأنّه حيّ لا آفة به، وأنّه يحصى الأعمال، لأنّه عالِم لذاته، فيعلم كلّ شيء حاضرًا وماضيًا ومستقبلًا، وأنّه يأخذ بالنّواصي والأقدام، لأنّه قادر لذاته، فهو متمكّن من كلّ مقدور.

ثمّ خرج إلى فنّ آخر، فقال: وما الّذي نعجب لأجله من قدرتك وعظيم مُلْكك، والغائب

عنّا من عظمتك أعظم من الحاضر! مثال ذلك أنّ جرْم الشّمس أعظم من جرْم الأرض مائة وستّين مرّة، ولا نسبة لجِرْم الشّمس إلى فَلَكها المائل، ولا نسبة لفَلَكها المائل إلى فَلَكها المُميل، وفَلَك تدوير المرّيخ الّذي فوقها أعظم من مُميل الشّمس؛ ولا نسبة لفَلَك تدوير المرّيخ إلى فَلَكه المُميل، وفَلَك تدوير المشتري أعظم من مُميل المرّيخ، ولا نسبة لفَلَك تدوير المشتري إلى فَلَكه المُميل، وفَلَك تدوير زُحَل أعظم من مُميل المشتري، ولا نسبة لفَلَك تدوير زُحَل إلى مُميل زُحَل، ولا نسبة لمُميل زُحَل إلى كُرَة الثّوابت، ولا نسبة لكُرَة الثّوابت إلى الفَلَك الأطلس الأقصى، فانظر أيّ نسبة تكون الأرض بكلّيّتها على هذا التّرتيب إلى الفَلَك الأطلس، وهذا ممّا تقصر العقول عن فهمه، وتنتهي دونه، وتحول سواتر الغيوب بينها وبينه، كما قال عليه السلام.

ثمّ ذكر أنّ مَن أعمل فكره ليعلم كيف أقام سبحانه العرش، وكيف ذَرَأ الخَلْق، وكيف علّق السّماوات بغير علاقة ولا عَمَدٍ، وكيف مدّ الأرض على الماء، رجع طرفه حسيرًا، وعقله مبهورًا. و هذا كلّه حقّ، ومَن تأمّل كُتُبنا العقليّة واعتراضنا على الفلاسفة الّذين علّلوا هذه الأُمور، وزعموا أنّهم استنبطوا لها أسبابًا عقليّة، وادّعوا وقوفهم على كُنهها وحقائقها، علم صحّة ما ذكره عليه السلام، من أنّ مَن حاول تقدير مُلْك الله تعالى وعظيم مخلوقاته بمكيال عقله، فقد ضلّ ضلالًا مُبينًا. (٩: ٢٢٤ـ٢٢٥)

(الخطبة: ١٨٣) . . . وَالحَمْدُ لِلّٰهِ الْكَائِنِ قَبْلَ أَن يَكُونَ كُرْسِيٌّ أَوْ عَرْشٌ، أَوْ سَمَاءٌ أَوْ أَرْضٌ، أَوْ جَانٌّ أَوْ إِنسٌ. لَا يُدْرَكُ بِوَهْمٍ، وَلَا يُقَدَّرُ بِفَهْمٍ، وَلَا يَشْغَلُهُ سَائِلٌ، وَلَا يَنقُصُهُ نَائِلٌ، وَلَا يَنظُرُ بِعَيْنٍ، وَلَا يُحَدُّ بِأَيْنٍ، وَلَا يُوصَفُ بِالْأَزْوَاجِ، وَلَا يُخْلَقُ بِعِلَاجٍ، وَلَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ. . . .

الشّرح: ليس يعني بالكائن هاهنا ما يعنيه الحكماء و المتكلّمون، بل مراده الموجود، أي

هو الموجود قبل أن يكون الكُرسيّ والعرش وغيرهما، والأوائل يزعمون أنّ فوق السّماوات السّبع سماء ثامنة، وسماء تاسعة، ويقولون: إنّ الثّامنة هي الكُرسيّ، وإنّ التّاسعة هي العرش.

قوله عليه السلام: «لَا يُدْرَكُ بوَهْم»، الوهم هاهنا: الفكرة والتّوهّم. «ولَا يُقَدَّرُ بفَهْم»، أي لا تستطيع الأفهام أن تقدّره وتحدّه. «ولا يشغله سائل» كما يشغل السّؤال منّا مَن يسألونه. «ولا ينقصه العطاء»، كما يُنقِص العطاء خزائن الملوك. ولا يبصر بجارحة، ولا يحدّ بأين، ولفظة «أين» في الأصل مبنيّة على الفتح، فإذا نكّرتها صارت اسمًا متمكّنًا، كما قال الشّاعر: [الخفيف]

لَيْتَ شِعْري وأيْنَ مِنّي لَيْتٌ ... إنَّ «ليتًا» وإنَّ «لوًّا» عَناءُ

وإن شئت قلتُ: إنّه تكلّم بالاصطلاح الحكميّ، والأيْن عندهم: حصول الجسم في المكان. وهو أحد المقولات العشر.

قوله عليه السلام: «ولَا يُوصَفُ بالأزْواج»، أي صفات الأزواج، وهي الأصناف، قال سبحانه: ﴿وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾.[1]

قوله: «ولَا يُخْلَقُ بعَلَاج»، أي لا يحتاج في إيجاد المخلوقات إلى معالجة ومزاولة.

قوله: «وكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا»[2] من الألفاظ القرآنيّة، والمراد هاهنا من ذكر المصدر تأكيد الأمر وإزالة لَبْس عساه يصلح للسّامع، فيعتقد أنّه أراد المجاز، وأنّه لم يكن كلام على الحقيقة.

قوله: «وأراه من آياته عظيمًا»، ليس يريد به الآيات الخارجة عن التّكليم، كانشقاق البحر، وقلب العصا، لأنّه يكون بإدخال ذلك بين قوله: «تكليمًا»، وقوله: «بلا جوارحٍ ولا أدواتٍ، ولا نُطْقٍ ولا لَهَوَاتٍ»، مستهجنًا، وإنّما يريد أنّه أراد بتكليمه إيّاه عظيمًا من

---

١ - ق / ٧.

٢ ـ وهو قوله تعالى في سورة النّساء / ١٦٤: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾.

آياته، وذلك أنّه كان يسمع الصّوت من جهاته السّتّ، ليس على حدّ سماع كلام البشر من جهة مخصوصة، وله دَويٌّ وصلصلة كوقع السّلاسل العظيمة على الحَصَى الأصمّ.

فإن قلتَ: أتقول إنّ الكلام حلّ أجسامًا مختلفة من الجهات السّتّ؟

قلتُ: لا وإنَّمَا حلّ الشّجرة فقط، وكان يُسْمَع من كلّ جهة، والدّليل على حلوله في الشّجرة قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا اَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْاَيْمَنِ فِى الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ اَنْ يَا مُوسٰى**﴾[1]، فلايخلو إمّا أن يكون النّداء حلّ الشّجرة، أو المنادي حلّها، والثّاني باطل، فثبت الأوّل.

ثمّ قال عليه السلام لمن يتكلّف أن يصف ربّه: إن كنتَ صادقًا أنّك قد وصلت إلى معرفة صِفَته فصِفْ لنا الملائكة، فإنّ معرفة ذات المَلَك أهون من معرفة ذات الأوّل سبحانه ... .

ثمّ قال: إنَّمَا يُدْرَك بالصّفات ويُعْرَف كُنه ما كان ذا هيئة وأداة وجارحة، وما ينقضي ويفنى ويتطرّق إليه العَدَم، وواجب الوجود سبحانه بخلاف ذلك.

وتحت قوله: «أضاء بنوره كلّ ظَلام...» إلى آخر الفصل، معنًى دقيقٌ وسرٌّ خفيٌّ، وهو أنّ كلّ رذيلة في الخَلْق البشريّ مع معرفته بالأدلّة البرهانيّة غير مؤثّرة ولا قادحة في جلالة المَقَام الّذي قد بلغ إليه، وذلك نحو أن يكون العارف بخيلًا أو جبانًا، أو حريصًا أو نحو ذلك، وكلّ فضيلة في الخَلْق البشريّ مع الجهل به سبحانه، فليست بفضيلة في الحقيقة ولا معتدٍّ بها، لأنّ نقيصة الجهل به تكسف تلك الأنوار، وتمحَقُ فضلها، وذلك نحو أن يكون الجاهل به سبحانه جوادًا، أو شجاعًا، أو عفيفًا، أو نحو ذلك، وهذا يطابق ما يقوله الأوائل، من أنّ العارف المذنب يشقى بعد الموت قليلًا، ثمّ يعود إلى النّعيم السّرمديّ، وأنّ الجاهل ذا العبادة والإحسان يشقى بعد الموت شقاءً مؤبّدًا، ومذهب الخُلّص من مُرْجئة الإسلام يناقض هذه

١ـ القصص / ٣٠.

اللّفظات، ويقال: إنّه مذهب أبي حنيفة ﵀، ويمكن تأويلها على مذهب أصحابنا بأن يقال: كلّ ظَلام من المعاصي الصّغائر، فإنّه ينجلي بضياء معرفته وطاعته، وكلّ طاعة يفعلها المكلّف مع الكفر به سبحانه فإنّها غير نافعة ولا موجبة ثوابًا، ويكون هذا التّأويل من باب صرف اللّفظ عن عمومه إلى خصوصه. (١٠: ٨٩ـ٩١)

الفصل الثّاني ـ [في وحدانيّته تعالى]

(الخطبة: ١) ... **أَوَّلُ الدِّين مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ التَّصْدِيقُ بِهِ، وَكَمَالُ التَّصْدِيقِ بِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ الْإِخْلَاصُ لَهُ، وَكَمَالُ الْإِخْلَاص لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنهُ، لِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَنَّها غَيْرُ الْمَوْصُوفِ، وَشَهَادَةِ كُلِّ مَوْصُوفٍ أَنَّهُ غَيْرُ الصِّفَةِ، فَمَن وَصَفَ اللهَ سُبْحَانَهُ فَقَدْ قَرَنَهُ، وَمَن قَرَنَهُ فَقَدْ ثَنَّاهُ، وَمَن ثَنَّاهُ فَقَد جَزَّأَهُ، وَمَن جَزَّأَهُ فَقَدْ جَهِلَهُ، وَمَن جَهِلَهُ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَمَن أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَدْ حَدَّهُ، وَمَن حَدَّهُ فَقَدْ عَدَّهُ، وَمَن قَالَ: «فِيمَ» فَقَدْ ضَمَّنَهُ، وَمَن قَالَ: «عَلَامَ؟» فَقَدْ أَخْلَى مِنْهُ.**

الشّرح: إنّمَا قال ﵇: «أوّل الدِّين معرفته»، لأنّ التّقليد باطل، وأوّل الواجبات الدّينيّة المعرفة. ويمكن أن يقول قائل: ألستم تقولون في علم الكلام: أوّل الواجبات النّظر في طريق معرفة الله تعالى، وتارةً تقولون: القصد إلى النّظر؟ فهل يمكن الجمع بين هذا وبين كلامه ﵇؟

وجوابه: أنّ النّظر والقصد إلى النّظر إنّمَا وَجَبَا بالعَرَض لا بالذّات، لأنّهما وُصْلة إلى المعرفة، والمعرفة هي المقصود بالوجوب، وأمير المؤمنين ﵇ أراد أوّل واجب مقصود بذاته من

الدِّين معرفة البارئ سبحانه، فلا تناقض بين كلامه وبين آراء المتكلّمين.

وأمّا قوله: «وكمال معرفته التّصديق به»، فلأنّ معرفته قد تكون ناقصةً، وقد تكون غير ناقصةٍ، فالمعرفة النّاقصة هي المعرفة بأنّ للعالَم صانعًا غير العالَم، وذلك باعتبار أنّ الممكن لا بدّ له من مؤثِّر، فمَن عَلِم هذا فقط عَلِم الله تعالى، ولكن علمًا ناقصًا، وأمّا المعرفة الّتي ليست ناقصةً، فإن تعلم أنّ ذلك المؤثّر خارج عن سلسلة الممكنات، والخارج عن كلّ الممكنات ليس بممكن، وما ليس ممكن فهو واجب الوجود، فمَنْ عَلِمَ أنّ للعالَم مؤثّرًا واجب الوجود، فقد عرفه عرفانًا أكمل من عرفان أنّ للعالَم مؤثّرًا فقط، وهذا الأمر الزّائد هو المكنى عنه بالتّصديق به، لأنّ أخصّ ما يمتاز به البارئ عن مخلوقاته هو وجوب الوجود.

وأمّا[1] قوله عليه السلام: «وكمال التّصديق به توحيده»، فلأنّ مَن عَلِمَ أنّه تعالى واجب الوجود، مصدِّقٌ بالبارئ سبحانه، لكنّ ذلك التّصديق قد يكون ناقصًا، وقد يكون غير ناقص، فالتّصديق النّاقص أن يقتصر على أن يعلم أنّه واجب الوجود فقط، والتّصديق الّذي هو أكمل من ذلك وأتمّ هو العلم بتوحيده سبحانه، باعتبار أنّ وجوب الوجود لا يمكن أن يكون لذاتَين، لأنّ فرض واجبَي الوجود يفضي إلى عموم وجوب الوجود لهما، وامتياز كلّ واحد منهما بأمر غير الوجوب المشترك، وذلك يفضي إلى تركيبهما وإخراجهما عن كونهما واجبَي الوجود، فَمَن علم البارئ سبحانه واحدًا، أي لا واجب الوجود إلّا هو، يكون أكمل تصديقًا مِمَّن لم يعلم ذلك، وإنَّمَا أقتصر على أنّ صانع العالَم واجب الوجود فقط.

وأمّا قوله: «وكمال توحيده الإخلاص له»، فالمراد بالإخلاص له هاهنا هو نفي الجسميّة والعَرَضيّة ولوازمهما عنه، لأنّ الجسم مركّب، وكلّ مركّب ممكن، وواجب الوجود ليس بممكنٍ. وأيضًا فكلّ عَرَضٍ مفتقرٌ، و واجب الوجود غير مفتقرٍ، فواجب الوجود ليس

---

١ ـ ب: «فأمّا».

بعَرَض. وأيضًا فكلّ جرْم مُحْدَثٌ، وواجب الوجود ليس بمُحْدَثٍ، فواجب[١] الوجود ليس بجرْم. وأيضًا فكلّ حاصل في الجهة، إمّا جرْم أو عَرَض، و واجب الوجود ليس بجرْم ولا عَرَض، فلا يكون حاصلًا في جهة، فَمَن عرف وحدانيّة البارئ ولم يعرف هذه الأُمور كان توحيده ناقصًا، ومَن عرف هذه الأُمور بعد العلم بوحدانيّته تعالى فهو المخلص في عِرْفانه جلّ اسمه، ومعرفته تكون أتمّ وأكمل.

وأمّا قوله: «وكمال الإخلاص له نفي الصّفات عنه»، فهو تصريح بالتّوحيد الّذي تذهب إليه المعتزلة، وهو نفي المعاني القديمة[٢] الّتي تثبتها الأشعريّة وغيرهم، قال عليه السلام: «لشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف، وشهادة كلّ موصوف أنّه غير الصّفة»، وهذا هو دليل المعتزلة بعينه، قالوا: لو كان عالِمًا بمعنى قديم، لكان ذلك المعنى إمّا هو أو غيره أو ليس هو ولا غيره. والأوّل باطل، لأنّا نعقل ذاته قبل أن نعقل أو نتصوّر له علمًا، والمتصوّر مغاير لِمَا ليس بمتصوّر. والثّالث باطل أيضًا، لأنّ إثبات شيئَين: أحدهما ليس هو الآخر ولا غيره، معلوم فساده ببديهة العقل، فتعيّن القسم الثّاني وهو محال، أمّا أوّلًا فبإجماع أهل المِلّة، وأمّا ثانيًا فلِمَا سبق من أنّ وجوب الوجود لا يجوز أن يكون لشيئَين، فإذا عرفت هذا، فاعْرف أنّ الإخلاص له تعالى قد يكون ناقصًا وقد لا يكون، فالإخلاص النّاقص هو العلم بوجوب وجوده، وأنّه واحد ليس بجسم ولا عَرَض، ولا[٣] يصحّ عليه ما يصحّ على الأجسام والأعراض. والإخلاص التّامّ هو العلم بأنّه لا تقوم به المعاني القديمة، مضافًا إلى تلك العلوم السّابقة، وحينئذٍ تتمّ المعرفة وتكمل.

ثمّ أكّد أمير المؤمنين عليه السلام هذه الإشارات الإلهيّة بقوله: «فَمَن وَصَفَ اللهَ سبحانه فقد قَرَنَهُ»،

---

١ ـ ب: «وواجب».

٢ ـ أ: «التّقدّميّة».

٣ ـ ب: «فلا يصحّ».

وهذا حقّ، لأنّ الموصوف يقارن الصّفة، والصّفة تقارنه.

قال: « ومَن قَرَنه فقد ثَنَّاه »، وهذا حقّ، لأنّه قد أثبت قديمَين، وذلك محض التّثنية.

قال: « ومَن ثَنَّاه فقد جَزَّأه »، وهذا حقّ، لأنّه إذا أطلق لفظة الله تعالى على الذّات والعلم القديم، فقد جعل مسمّى هذا اللّفظ وفائدته متجزّئة، كإطلاق لفظ « الأسود» على الذّات الّتي حلّها سواد.

قال: « و مَن جزّأه فقد جهله»، وهذا حقّ، لأنّ الجهل هو اعتقاد الشّيء على خلاف ما هو به.

قال: « ومَن أشار إليه فقد حدّه »، وهذا حقّ، لأنّ كلّ مشار إليه فهو محدود، لأنّ المشار إليه لا بدّ أن يكون في جهة مخصوصة، وكلّ ما هو في جهة فله حدّ وحدود، أي أقطار وأطراف.

قال: « وَمَنْ حَدَّهُ فَقَدْ عَدَّهُ »، أي جعله من الأشياء المحدثة، وهذا حقّ، لأنّ كلّ محدود معدود في الذّوات المحدثه.

قال: « ومَن قال: فِيمَ؟ فقد ضمّنه »، وهذا حقّ، لأنّ من تصوّر أنّه في شيء فقد جعله إمّا جسمًا مستترًا في مكان، أو عَرَضًا ساريًا في محلّ، والمكان متضمّن للتّمكّن، والمحلّ متضمّن للعَرَض.

قال: « ومَن قال: عَلامَ؟ فقد أخْلَى منه »، وهذا حقّ، لأنّ مَن تصوّر أنّه تعالى على العرش، أو على الكرسيّ، فقد أخلى منه غير ذلك الموضع. وأصحاب تلك المقالة يمتنعون من ذلك، ومراده ﷺ إظهار تناقض أقوالهم، و إلّا فلو قالوا[1]: هَبْ أنّا قد أخلينا منه غير ذلك الموضع، أيّ محذور يلزمنا؟ فإذا قيل لهم: لو خلا منه موضع دون موضع لكان جسمًا، ولزم حدوثه، قالوا: لزوم الحدوث والجسميّة إنّمَا هو من حصوله في الجهة لا من خلوّ بعض

---

١ ـ ب: « قال ».

الجهات عنه، وأنتم إنّمَا احتججتم علينا بمجرّد خلوّ بعض الجهات منه، فظهر أنّ توجيه الكلام عليهم إنّمَا هو إلزام لهم لا استدلال على فساد قولهم.

فأمّا القطب الرّاونديّ، فإنّه قال في معنى قوله: «نفيُ الصّفات عنه»: أي صفات المخلوقين، قال: لأنّه تعالى عالِمٌ قادر، وله بذلك صفات، فكيف يجوز أن يقال: لا صفة له! وأيضًا فإنّه عليه السلام قد أثبت لله تعالى صفةً أوّلًا، حيث قال: «الّذي ليس لصفته حدّ محدود» فوجب أن يحمل كلامه على ما يتنزّه عن المناقضة.

وأيضًا فإنّه قد قال فيما بعد في صفة الملائكة: «إنّهم لا يَصِفون الله تعالى بصفات المصنوعين»، فوجب أن يحمل قوله الآن: «وكمال توحيده نفي الصّفات عنه»، على صفات المخلوقين، حَمْلًا للمُطلَق على المقيّد.

و لِقائل أن يقول: لو أراد نفي صفات المخلوقين عنه لم يستدلّ على ذلك بدليل الغيريّة، وهو قوله: «لشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف»، لأنّ هذا الاستدلال لا ينطبق على دعوى أنّه غير موصوف بصفات المخلوقين، بل كان ينبغي أن يستدلّ بأنّ صفات المخلوقين من لوازم الجسميّة والعَرَضيّة، والبارئ ليس بجسمٍ ولا عَرَض، ونحن قد بيّنّا أنّ مراده عليه السلام إبطال القول بالمعاني القديمة، وهي المسمّاة بالصّفات في الاصطلاح القديم، ولهذا يُسمَّى أصحاب المعاني بالصّفاتيّة، فأمّا كونه قادرًا وعالِمًا فأصحابها أصحاب الأحوال، وقد بيّنّا أنّ مراده عليه السلام بقوله: «ليس لصفته حدّ محدود»، أي لكُنهه وحقيقته.

وأمّا كون الملائكة لا تصف البارئ بصفات المصنوعين فلا يقتضي أن يُحمَل كلّ موضوع فيه ذكر الصّفات على صفات المصنوعين، لأجل تقييد ذلك في ذِكر الملائكة، وأين هذا من باب حَمْل المطلق على المقيّد!، لا سيّما وقد ثبت أنّ التّعليل والاستدلال يقضي ألّا يكون المراد صفات المخلوقين.

وقد تكلّف الرّاونديّ لتطبيق تعليله عليه السلام نفي الصّفات عنه بقوله: «لشهادة كلّ صفة أنّها

غير الموصوف»، بكلام عجيب، وأنا أحكي ألفاظه لتعلم، قال: معنى هذا التّعليل أنّ الفعل في الشّاهد لايشابه الفاعل، والفاعل غير الفعل، لأنّ ما يوصف به الغير إنّمَا هو الفعل، أو معنى الفعل، كالضّارب والفهم، فإنّ الفهم والضّرب كلاهما فعل، والموصوف بهما فاعل، والدّليل لايختلف شاهدًا وغائبًا، فإذا كان تعالى قديمًا وهذه الأجسام محدثة كانت معدومة ثمّ وُجدَت، يدلّ على أنّها غير الموصوف بأنّه خالقها ومدبّرها. انقضى كلامه، وحكايته تُغْنِي عن الرّدّ عليه.

ثمّ قال: الأوّل، على وزن «أفعل» يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، إذا لم يكن فيه الألف واللّام، فإذا كانا فيه قيل للمؤنّث «الأُولى». وهذا غير صحيح، لأنّه يقال: كَلَّمْتُ فُضْلاهنّ، وليس فيه [1] ألف ولام، وكان ينبغي أن يقول إذا كان منكرًا مصحوبًا بمن استوى المذكّر والمؤنّث في لفظ «أفعل»، تقول: زيد أفضل من عمرو، وهند أحسن من دعد. (١: ٧٣ ـ ٧٨)

(كتابه عليه السلام: ٣١) ... وَاعْلَمْ يَا بُنَيَّ! أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِرَبِّكَ شَرِيكٌ لَأَتَتْكَ رُسُلُهُ، وَلَرَأَيْتَ آثَارَ مُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ، وَلَعَرَفْتَ أَفْعَالَهُ وَصِفَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، لَايُضَادُّهُ فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ، وَلَا يَزُولُ أَبَدًا وَلَمْ يَزَلْ، أَوَّلٌ قَبْلَ الْأَشْيَاءِ بِلَا أَوَّلِيَّةٍ، وَآخِرٌ بَعْدَ الْأَشْيَاءِ بِلَا نِهَايَةٍ. عَظُمَ عَنْ أَنْ تَثْبُتَ رُبُوبِيَّتُهُ بِإِحَاطَةِ قَلْبٍ أَوْ بَصَرٍ.

فَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، فَافْعَلْ كَمَا يَنْبَغِي لِمِثْلِكَ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي صِغَرِ خَطَرِهِ، وَقِلَّةِ مَقْدِرَتِهِ، وَكَثْرَةِ عَجْزِهِ، وَعَظِيمِ حَاجَتِهِ إِلَى رَبِّهِ، فِي طَلَبِ طَاعَتِهِ، وَالْخَشْيَةِ مِن عُقُوبَتِهِ، وَالشَّفَقَةِ مِن سُخْطِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْمُرْكَ إِلَّا بِحَسَنٍ، وَلَمْ يَنْهَكَ إِلَّا عَن قَبِيحٍ.

الشّرح: يمكن أن يستدلّ بهذا الكلام على نفي الثّاني من وجهَين:

---

١ ـ ب: «فيهنّ».

الوجه الأوّل ـ أنّه لو كان في الوجود ثانٍ للبارئ تعالى لَمَا كان القول بالوحدانيّة حقًّا، بل كان الحقّ هو القول بالتثنية، ومحال ألّا يكون ذلك الثّاني حكيمًا، ولو كان الحقّ هو إثبات ثانٍ حكيم لوجب أن يبعث رسولًا يدعو المكلّفين إلى التّثنية، لأنّ الأنبياء كلّهم دعوا إلى التّوحيد، لكنّ التّوحيد على هذا الفرض ضلالٌ، فيجب على الثّاني الحكيم أن يبعث مَن ينبّه المكلّفين على ذلك الضّلال ويرشدهم إلى الحقّ وهو إثبات الثّاني، وإلّا كان منسوبًا في إهمال ذلك إلى السّفه واستفساد المكلّفين، وذلك لا يجوز، ولكنّا ما أتانا رسول يدعو إلى إثبات ثانٍ في الإلهيّة فبطل كون القول بالتّوحيد ضلالًا، وإذا لم يكن ضلالًا كان حقًّا، فنقيضه وهو القول بإثبات الثّاني باطل.

الوجه الثّاني ـ أنّه لو كان في الوجود ثانٍ للقديم تعالى لوجب أن يكون لنا طريق إلى إثباته، إمّا من مجرّد أفعاله، أو من صفات أفعاله، أو من صفات نفسه، أو لا مِن هذا ولا مِن هذا، فمن التّوقيف.

وهذه هي الأقسام الّتي ذكرها أمير المؤمنين عليه السلام، لأنّ قوله: «أتتك رُسُله»، هو التّوقيف، وقوله: «وَلَرأَيْتَ آثارَ مُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ»، هي صفات أفعاله، وقوله: «ولَعَرَفْتَ أفعَالَهُ وصِفَاتِهِ» هما القسمان الآخران.

أمّا إثبات الثّاني من مجرّد الفعل فباطل، لأنّ الفعل إنّمَا يدلّ على فاعلٍ ولا يدلّ على التّعدّد، وأمّا صفات أفعاله وهي كون أفعاله مُحكمة متقنة، فإنّ الإحكام الّذي نشاهده إنّمَا يدلّ على عالِمٍ ولا يدلّ على التّعدّد، وأمّا صفات ذات البارئ فالعلم بها فرعٌ على العلم بذاته فلو أثبتنا ذاته بها لزم الدَّوْر.

وأمّا التّوقيف فلم يأتنا رسولٌ ذو معجزةٍ صحيحةٍ يدعونا إلى الثّاني، وإذا بطلت الأقسام كلّها، وقد ثبت أنّ ما لا طريق إلى إثباته لا يجوز إثباته بطل القول بإثبات الثّاني.

ثمّ قال: «لا يضادّه في مُلْكه أحدٌ»، ليس يريد بالضّدّ ما يريده المتكلّمون من نفي ذات هي

معاكسة لذات البارئ تعالى في صفاتها كمضادّة السَّواد للبياض، بل مراده نفي الثّاني لا غير، فإنّ نفي الضّدّ بحثٌ آخرُ لا دخولَ له بين هذا الكلام. ثمّ ذكر له أنّ البارئ تعالى قديمٌ سابقٌ للأشياء، لا سَبْقًا له حدٌّ محدودٌ، وأوّل معيّن، بل لا أوّل له مطلقًا.

ثمّ قال: وهو مع هذا آخر الأشياء، آخريّة مطلقة ليس تنتهي إلى غايةٍ معيّنةٍ. ثمّ ذكر أنّ له ربوبيّة جلّت عن أن تحيط بها الأبصار والعقول.

وقد سبق منّا خوض في هذا المعنى، وذكرنا من نظمنا في هذا النّمط أشياء لطيفة، ونحن نذكرها هنا من نظمنا أيضًا في هذا المعنى، وفي فنّنا الّذي اشتهرنا به، وهو المناجاة والمخاطبة على طريقة أرباب الطّريقة ما لم نذكره هناك، فمن ذاك قولي: [الوافر]

فلا واللهِ ما وَصَل ابنُ سينا ... ولا أغنى ذكاءُ أبي الحُسَيْنْ
ولا رَجَعا بشيءٍ بعد بحثٍ ... وتَدْقيقٍ سوى خُفَّيْ حُنَيْنْ
لقد طوّفتُ أطلبكمْ ولكن ... يحولُ الوقت بينكمُ وبَيْني
فهل بعد انقضاءِ الوقت أحْظَى ... بوَصْلكم غدًا وتقرّ عَيْني !
مُنًى عِشْنَا بها زَمَنًا وكانت ... تُسَوّفُنَا بصِدْقٍ أو بمينِ
فإن أكْدَتْ فذاك ضياعُ دِيني ... وإن أجْدَتْ فذاكَ حلولُ دَيْني

ومنها: [الطّويل]

أمولايَ قد أحْرَقْتَ قلبي فلا تكن ... غدًا محرقًا بالنّار مَن كان يهواكَا
أتجمع لي نارَيْنِ: نارَ محبّةٍ ... ونارَ عذابٍ أنت أرْحَم مِن ذاكَا !

ومنها: [الخفيف]

قومُ موسى تَاهُوا سنينَ كما قد ... جاء في النّصّ قدرها أربَعُونَا
ولِيَ اليوم تَائِهًا في جَوَى مَن ... لا أُسمّي وحُبّه خمسونَا
قُلْ لأحبابنا إلَامَ نَرُومُ الـ ... ـوَصْلَ منكم وأنتم تمنعونَا

كم نُناجيكُمْ فلا ترشدُونا ... ونُنادِيكم فلا تَسْمَعونَا !
حسبنا علمكم بأ نّا مواليـ ... ـكم وإن كنتمُ لنا كارهينَا
فعسى تدرك السّعادة أربا ... بَ المعاصي فيصبحوا فائِزينَا !

ومنها: [الكامل]

والله ما آسَى من الدّنيا على ... مالٍ ولا وَلَدٍ ولا سلطانِ
بل في صَميم القلب منّي حسرة ... تبقَى معي وتُلَفّ في أكفاني
إنّي أراك بباطني لا ظاهري ... فالحسنُ مَشْغَلَةٌ عن العرفانِ
يا مَن سَهَرْتَ مُفكّرًا في أمره ... خمسين حَوْلًا دائمَ الجَوَلانِ
فرجعتَ أحمقَ مِن نَعامة بَيْهَسٍ ... وأضلَّ سَعْيًا من أبي غُبْشانِ

ومنها: [الطّويل]

وحقّك إن أدخلتَني النّارَ قلتُ لِلْـ ... ـلَذِينَ بها قد كنتُ ممّن أُحبُّهُ
وأفْنَيْتُ عُمري في علوم دقيقةٍ ... وما بُغْيتي إلّا رضاهُ وقُرْبهُ
هبوني مُسيئًا أوْتَغَ الحِلْمُ جهلَه ... و أوْ بَقه بين البريّةِ ذَنبُهُ
أمَا يقتضي شرع التّكرّم عِتْقَهُ ... أيحسن أن يُنسَى هواه وحُبُّهُ !
أمَا كان ينوي الحقّ فيما يقولهُ ... ألم تنصر التّوحيد والعدل كُـتْبُهُ !
أمَا ردّ زيغ ابن الخَطيب وشكّه ... وإلحاده إذ جَلّ في الدِّين خطبُهُ !
أمَا قلتُمُ مَن كان فينا مجاهدًا ... سنكرم مَثْواه ويعذب شربُهُ !
ونهديه سُبْلًا مَن هدانا جهاده ... ويدخلُه خيرَ المداخلِ كَسْبُهُ
فأيّ اجتهادٍ فوق ما كان صانعًا ... وقد أحْرَقت زُرْق الشّياطين شُهْبُهُ !
وما نالَ قلبُ الجيش جيش محمّدٍ ... كما نالَ مِن أهل الضّلالة قَلْبُهُ
فإن تصفحوا يغنم وإن تَتجرّموا ... فتعذيبكم حُلْوُ المَذاقَةِ عَذْبُهُ

وآيةُ صِدْقِ الصَّبِّ أن يعذُبَ الأذَى إذ كان مَن يهوَى عليه يَصُبُّهُ

ومنها: [الوافر]

إذا فَكَّرْتُ فيك يَحَارُ عَقْلي وألحقُ بالمجانين الكِبار
وأصْحُو تارةً فيشوب ذِهْني ويقدح خاطري كشُواظِ نَار
فيَا مَن تاهتِ العُقَلاءُ فيهِ فأمسوا كلّهم صَرْعَى عُقَار
ويا مَن كاعتِ الأفكار عنهُ فآبتْ بالمتاعب والخَسَار
ويا مَن ليس يعلمُه نبيٌّ ولا مَلَكٌ ولايدريه دَاري
ويا مَن ليس قُدَّامًا وخَلْفًا ولا جهةَ اليمين ولا اليَسَار
ولا فَوْقَ السّماء ولا تَدَلَّى مِنَ الأَرَضِين في لُجَج البحار
ويا مَن أمْرُه مِن ذاك أجْلَى من ابن ذُكاء أو صُبْح النّهار
سألتُك باسْمِك المكتوم إلَّا فَكَكْتَ النّفسَ مِن رقِّ الإسار
وجُدْت لها بما تهوى فأنت الـ ـعليم بباطنِ اللَّغَزِ الضّمار

ومنها: [مجزوء الكامل]

يا ربّ إنّك عالمٌ بمحبّتي لك واجتهادِي
وتجرّدي للذّبّ عنـ ـكَ على مُراغمةِ الأعادِي
بالعدل والتّوحيد أصـ ـدَعُ مُعْلِنًا في كلّ نادِي
وكشفتُ زيغَ ابن الخطيـ ـب ولبْسه بين العِبَادِ
ونقضتُ سائر ما بَنَا هُ مِنَ الضّلالة والفَسَادِ
وأبنت عن إغوائِهِ في دِين أحمد ذي الرَّشَادِ
وجعلتُ أوْجُه ناصريـ ـهِ مُحمّماتٍ بالسَّوادِ
وكففتُ من غُلَوائِهِمْ بعد التّمرّد والعِنَادِ

فكإنَّمَا نُخِلَ الرَّما دُ عليهمُ بعد الرَّمَادِ
وقصدتُ وَجْهَك أبتغي حُسْنَ المثوبةِ في المَعَادِ
فأفِضْ على العبد الفقيـ ـرِ إليكمُ نورَ السَّدادِ
وارْزُقْه قبل الموت معـ ـرفةَ المَصائرِ والمَبادِي
وافْككْ أسيرَ الحِرْصِ بالْـ أصْفادِ مِن أسْرِ الصِّفادِ
واغْسلْ بصَفْو القُرْبِ مِن أبوابكمْ كَدَرَ البعادِ
وأعِضْهُ مِن حَرِّ الغليـ ـلِ بوَصْلكمْ بَرْدَ الفُؤادِ
وارْحَمْ عيُونًا فيك ها مِيَةَ وقلبًا فيك صَادِ
يا سَاطحَ الأرضِ المها دِ ومُمْسِكَ السَّبعِ الشِّدادِ

(١٦: ٧٧ ـ ٨٢)

(الخطبة : ٢٣٢) ومن خطبة له عليه السلام في التّوحيد ، وتجمع هذه الخطبة من أُصول العلم ما لا تجمعه خطبة غيرها:

مَا وَحَّدَهُ مَن كَيَّفَهُ، وَلَا حَقِيقَتَهُ أَصَابَ مَن مَثَّلَهُ، وَلَا إِيَّاهُ عَنَى مَن شَبَّهَهُ، وَلَا صَمَدَهُ مَن أَشَارَ إِلَيْهِ وَتَوَهَّمَهُ. كُلُّ مَعْرُوفٍ بِنَفْسِهِ مَصْنُوعٌ، وَكُلُّ قَائِمٍ فِي سِوَاهُ مَعْلُولٌ. فَاعِلٌ لَا بِاضْطِرَابِ آلَةٍ، مُقَدِّرٌ لَا بِجَوْلِ فِكْرَةٍ، غَنِيٌّ لَا بِاسْتِفَادَةٍ. لَا تَصْحَبُهُ الْأَوْقَاتُ، وَلَا تَرْفِدُهُ الْأَدَوَاتُ، سَبَقَ الْأَوْقَاتَ كَوْنُهُ، وَالْعَدَمَ وُجُودُهُ، وَالْإِبْتِدَاءَ أَزَلُهُ.

الشّرح: هذا الفصل يشتمل على مباحث متعدّدة:

أوّلها ـ قوله: «ما وحّده مَن كيّفه»، وهذا حقّ، لأنّه إذا جعله مُكَيّفًا جعله ذا هيئةٍ وشكل، أو ذا لَوْنٍ وضَوْءٍ، إلى غيرهما من أقسام الكَيْف، ومتى كان كذلك كان جسمًا ولم يكن واحدًا، لأنّ كلّ جسم قابلٌ للانقسام، والواحد حقًّا لا يقبل الانقسام، فقد ثبت أنّه ما وحّده مَن كيّفه.

وثانيها ـ قوله: «ولاحقيقته أصاب مَن مثّله»، وهذا حقّ، لأنّه تعالى لا مِثْلَ له، وقد دلّت الأدلّة الكلاميّة والحكميّة على ذلك، فَمَن أثبت له مِثلًا، فإنّه لم يصب حقيقته تعالى، والسَّجعة الأُخرى تُعطي هذا المعنى أيضًا من غير زيادة عليه، وهي قوله عليه السلام: «ولا إيّاه عَنَى مَن شَبَّهَهُ»، ولهذا قال شيوخنا: إنّ المُشَبِّه لايعرف الله، ولاتتوجّه عباداتُه وصلواتُه إلى الله تعالى؛ لأنّه يعبد شيئًا يعتقده جسمًا، أو يعتقده مشابهًا لبعض هذه الذّوات المُحْدَثة، والعبادة تنصرف إلى المعبود بالقصد، فإذا قصد بها غير الله تعالى لم يكن قد عبد الله سبحانه ولا عرفه، وإنّمَا يتخيّل ويتوهّم أنّه قد عرفه وعبده، وليس الأمر كما تخيّل وتوهّم.

وثالثها ـ قوله عليه السلام: «ولا صَمَدَه مَن أشار إليه»، أي أثبته في جهة، كما تقول الكرّاميّة: الصَّمَد في اللّغة العربيّة: السَّيِّد. والصّمد أيضًا الّذي لا جَوْفَ له، وصار التّصميد في الاصطلاح العُرْفيّ عبارة عن التّنزيه، والّذي قال عليه السلام حقّ، لأنّ مَن أشار إليه ـ أي أثبته في جهةٍ كما تقوله الكرّاميّة ـ فإنّه ما صَمَدَه، لأنّه ما نزّهه عن الجهات، بل حكم عليه بما هو من خواصّ الأجسام، وكذلك مَن توهّمه سبحانه، أي مَن تخيّل له في نفسه صورة أو هيئة أو شكلًا، فإنّه لم ينزّهه عمّا يجب تنزيهه عنه.

ورابعها ـ قوله: «كلّ معروف بنفسه مصنوع»، هذا الكلام يجب أن يتأوّل، ويُحمَل على أنّ كلّ معروف بالمشاهدة والحسّ فهو مصنوع، وذلك لأنّ البارئ سبحانه معروف من طريقَين:

إحداهما ـ من أفعاله.

والأُخرى ـ بنفسه؛ وهي طريقة الحكماء الّذين بحثوا في الوجود من حيث هو وجود، فعلموا أنّه لا بدّ من موجودٍ واجبِ الوجود، فلم يستدلّوا عليه بأفعاله، بل أخرج لهم البحث في الوجود أنّه لا بدّ من ذات يستحيل عدمها من حيث هي هي.

فإن قلتَ: كيف يحمل كلامُه على أنّ كلّ معروف بالمشاهدة والحسّ فهو مصنوع وهذا

يدخل فيه كثير من الأعراض كالألوان؟ وإذا دخل ذلك فسدت عليه الفَقَرة الثّانية ، وهي قوله عليه السلام : « وكلّ قائم فيما سواه معلول » ، لأنّها للأعراض خاصّة ، فيدخل أحد مدلول الفَقَرتَين في الأُخرى ، فيختلّ النّظم !

قلتُ : يريد عليه السلام بالفَقَرة الأُولى كلّ معروف بنفسه من طريق المشاهدة مستقلّاً بذاته، غير مُفْتَقر في تقوّمه إلى غيره فهو مصنوع، وهذا يختصّ بالأجسام خاصّة، ولايدخل الألوان وغيرها من الأعراض فيه، لأنّها متقوّمة بمحالها .

وخامسها ـ قوله : « وكلّ قائم في سواه معلول » ، أي وكلّ شيء يتقوّم بغيره فهو معلول ، وهذا حقّ لا محالة ، كالأعراض؛ لأنّها لو كانت واجبةً لاسْتغنت في تقوّمها عن سواها، لكنّها مفتقرة إلى المحلّ الّذي يتقوّم به ذواتها ؛ فإذاً هي معلولة، لأنّ كلّ مفتقر إلى الغير فهو ممكن فلا بدّ له من مؤثّر .

وسادسها ـ قوله : « فاعلٌ لا باضطراب آلة » ، هذا البيان الفرق بينه وبيننا ، فإنّنا نفعل بالآلات وهو سبحانه قادر لذاته فاستغنى عن الآلة .

وسابعها ـ قوله : « مُقَدِّرٌ لَابجَوْل فِكْرَة » ، هذا أيضًا للفرق بيننا وبينه، لأنّا إذا قدّرنا أجلنا أفكارنا ، وتردّدت بنا الدّواعي ، وهو سبحانه يقدّر الأشياء على خلاف ذلك .

وثامنها ـ قوله : « غنيٌّ لا باستفادة » ، هذا أيضًا للفرق بيننا وبينه ، لأنّ الغنيّ منّا مَن يستفيد الغنيّ بسبب خارجيّ ، وهو سبحانه غنيّ بذاته من غير استفادة أمر يصير به غنيًّا ، والمراد بكونه غنيًّا أنّ كلّ شيء من الأشياء يحتاج إليه، وأنّه سبحانه لايحتاج إلى شيء من الأشياء أصلًا .

وتاسعها ـ قوله : « لا تصحبه الأوقات » ، هذا بحث شريف جدًّا ، وذلك لأنّه سبحانه ليس بزمانٍ ولا قابل للحركة ، فذاته فوق الزّمان والدّهر .

أمّا المتكلّمون فإنّهم يقولون: إنّه تعالى كان ولا زمانٌ ولا وقتٌ ، وأمّا الحُكماء فيقولون :

إنّ الزّمان عَرَضٌ قائمٌ بعَرَضٍ آخر، وذلك العَرَض الآخر قائمٌ بجسم، معلول لبعض المعلولات الصّادرة عنه سبحانه، فالزّمان عندهم ـ وإن كان لم يزل ـ إلّاً أنّ العلّة الأُولى ليست واقعة تحته، وذلك هو المراد بقوله « لا تصحبه الأوقات » إن فسّرناه على قولهم، وتفسيره على قول المتكلّمين أوْلَى.

وعاشرها ـ قوله: « ولا تَرْفِدُهُ الأدَوَات»، رفدت فلانًا إذا أعنتَه؛ والمراد الفرق بيننا وبينه، لأنّنا مرفودون بالأدَوَات، ولولاها لم يصحّ منّا الفعل، وهو سبحانه بخلاف ذلك.

وحادي عشرها ـ قوله: « سَبَقَ الأوقاتَ كَوْنُهُ . . . » إلى آخر الفصل، هذا تصريح بحدوث العالَم.

فإن قلتَ: ما معنى قوله « والعَدَمَ وُجُودُهُ »، وهل يسبق وجوده العدم مع كون عدم العالَم في الأزل لا أوّل له؟

قلتُ: ليس يعني بالعدم هاهنا عدم العالَم، بل عدم ذاته سبحانه، أي غلب وجود ذاته عدمها وسبقها، فوجب له وجود يستحيل تطرّق العدم إليه أزلًا وأبدًا بخلاف الممكنات، فإنّ عدمها سابق بالذّات على وجودها، وهذا دقيق. (١٣: ٦٩ـ٧٢)

(الحكمة :٤٧٩): وسُئِل عن التّوحيد و العدل، فقال عليه السلام: التَّوْحِيدُ أَ لَّاتَتَوَهَّمَهُ، وَالْعَدْلُ أَلَّا تَتَّهِمَهُ.

هذان الرُّكنان هما رُكْنا علم الكلام، وهما شِعار أصحابنا المعتزلة، لتَفْيهم المعاني القديمة الّتي يثبتها الأشعريّ وأصحابه، ولتنزيههم البارئ سبحانه عن فِعْل القبيح.

ومعنى قوله: «أَلَّا تَتَوَهَّمَهُ» أي ألّا تتوهّمه جسمًا أو صورةًاو في جهةٍ مخصوصةٍ، أو مالئًا لكلّ الجهات كما ذهب إليه قوم، أو نورًا من الأنوار، أو قوّةً ساريةً في جميع العالَم، كما قاله قوم، أو من جنس الأعراض الّتي تحلّ الحالّ أو تحلّ المحلّ، وليس بعَرَضٍ كما قاله النّصارى

وغُلاة الشّيعة، أو تحلّه المعاني والأعراض، فمتى تُوُهّم على شيء من هذا، فقد خُولِف التّوحيد، وذلك لأنّ كلّ جسم أو عَرَض أو حالٍّ في محلّ أو محلّ الحالّ، أو مختصّ بجهةٍ، لا بدّ أن يكون منقسمًا في ذاته، لاسيّما على قول مَن نَفَى الجزء مطلقًا، وكلّ منقسم فليس بواحدٍ، وقد ثبت أنّه واحد.

وأضاف أصحابنا إلى التّوحيد نفي المعاني القديمة، ونفي ثانٍ في الإلهيّة، ونفي الرّؤية، ونفي كونه مشتهيًا أو نافرًا أو ملتذًّا[1] أو آلمًا أو عالمًا بعلم مُحْدَثٍ، أو قادرًا بقدرةٍ مُحْدَثةٍ، أو حيًّا بحياةٍ مُحْدَثةٍ، أو نفي كونه عالمًا بالمستقبلات أبدًا، أو نفي كونه عالمًا بكلّ معلوم أو قادرًا على كلّ الأجناس وغير ذلك من مسائل علم الكلام الّتي يُدخِلها أصحابنا في الرّكن الأوّل، وهو التّوحيد. (٢٠: ٢٢٧ ـ ٢٢٨)

(الخطبة: ١٦٤): ومن خطبة له عليه السلام: الْحَمْدُ لِلّهِ خَالِقِ الْعِبَادِ، وَسَاطِحِ الْمِهَادِ، وَمُسِيلِ الْوِهَادِ، وَمُخْصِبِ النِّجَادِ، لَيْسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ ابْتِدَاءٌ، وَلَا لِأَزَلِيَّتِهِ انْقِضَاءٌ، هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَزَلْ، وَالْبَاقِي بِلَا أَجَلٍ. خَرَّتْ لَهُ الْجِبَاهُ، وَوَحَّدَتْهُ الشِّفَاهُ، حَدَّ الْأَشْيَاءَ عِنْدَ خَلْقِهِ لَهَا إِبَانَةً لَهُ مِن شَبَهِهَا، لَا تُقَدِّرُهُ الْأَوْهَامُ بِالْحُدُودِ وَالْحَرَكَاتِ، وَلَا بِالْجَوَارِحِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا يُقَالُ لَهُ: «مَتَى؟» وَلَا يُضْرَبُ لَهُ أَمَدٌ «بِحَتَّى»، الظَّاهِرُ لَا يُقَالُ: «مِمَّ؟» وَالْبَاطِنُ لَا يُقَالُ: «فِيمَ؟»، لَا شَبَحٌ فَيُتَقَصَّى، وَلَا مَحْجُوبٌ فَيُحْوَى، لَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْأَشْيَاءِ بِالْتِصَاقٍ، وَلَمْ يَبْعُدْ عَنْهَا بِافْتِرَاقٍ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِن عِبَادِهِ شُخُوصُ لَحْظَةٍ، وَلَا كُرُورُ لَفْظَةٍ، وَلَا ازْدِلَافُ رَبْوَةٍ، وَلَا انبِسَاطُ خُطْوَةٍ فِي لَيْلٍ دَاجٍ، وَلَا غَسَقِ سَاجٍ، يَتَفَيَّأُ عَلَيْهِ الْقَمَرُ الْمُنِيرُ، وَتَعْقُبُهُ الشَّمْسُ ذَاتُ النُّورِ فِي الْأُفُولِ وَالْكُرُورِ، وَتَقَلُّبِ الْأَزْمِنَةِ وَالدُّهُورِ،

---

١ ـ في د «ملتذذًا».

مِن إقْبَال لَيْل مُقْبل، وَإدْبَار نَهَار مُـدْبر، قَبْلَ كُلِّ غَايَةٍ وَمُدَّةٍ، وَكُلِّ إحْصَاء وَعِدَّةٍ، تَعَالَى عَمَّا يَنحَلُهُ الْمُحَدِّدُونَ مِن صِفَاتِ الْأَقْدَار ، وَنَهَايَاتِ الْأَقْطَار، وَتَأثُّل الْمَسَاكِن، وَتَمَكُّن الْأَمَاكِن؛ فَالْحَدُّ لِخَلْقِهِ مَضْرُوبٌ، وَإِلَى غَيْرِهِ مَنسُوبٌ. لَمْ يَخْلُق الْأَشْيَاءَ مِن أُصُول أَزَلِيَّةٍ، وَلَا مِنْ أَوَائِل أَبَدِيَّةٍ، بَلْ خَلَقَ مَا خَلَقَ فَأَقَامَ حَدَّهُ، وَصَوَّرَ مَا صَوَّرَ فَأَحْسَنَ صُورَتَهُ، لَيْسَ لِشَيْءٍ مِنهُ امْتِنَاعٌ، وَلَا لَهُ بِطَاعَةِ شَيْءٍ انتِفَاعٌ، عِلْمُهُ بِالْأَمْوَاتِ الْمَاضِينَ كَعِلْمِهِ بِالْأَحْيَاءِ الْبَاقِينَ، وَعِلْمُهُ بِمَا فِي السَّمَاوَاتِ الْعُلَى كَعِلْمِهِ بِمَا فِي الْأَرَضِينَ السُّفْلَى... .

الشّرح: ... **واعلم!** أنّه عليه السلام أورد في هذه الخطبة ضروبًا من علم التّوحيد، وكلّها مبنيّة على ثلاثة أُصول:

الأصل الأوّل ـ أنّه تعالى واجب الوجود لذاته، ويتفرّع على هذا الأصل فروع:

أوّلها ـ أنّه «ليس لأوّليّته ابتداء»، لأنّه لو كان لأوّليّته ابتداء، لكان مُحْدَثًا، ولا شيء من المُحْدَث بواجب الوجود، لأنّ معنى واجب الوجود، أنّ ذاته لا تقبل العدم، ويستحيل الجمع بين قولنا: هذه الذّات مُحْدَثة، أي كانت معدومة من قبل، وهي في حقيقتها لا تقبل العدم.

وثانيها ـ أنّه ليس لأزليّته انقضاء، لأنّه لو صحّ عليه العدم لكان لعدمه سبب، فكان وجوده موقوفًا على انتفاء سبب عدمه، والمتوقّف على غيره، يكون ممكن الذّات، فلايكون واجب الوجود. وقوله عليه السلام: «هو الأوّل لم يَزَل، والباقي بلا أجَل» تكرار لِهذَين المعنيَّين السّابقين على سبيل التّأكيد، ويدخل فيه أيضًا قوله: «لايقال له مَتَى، ولايضرب له أمَد بحَتَّى»، لأنّ «متى» للزّمان وواجب الوجود يرتفع عن الزّمان، و «حَتَّى» للغاية وواجب الوجود لا غاية له، ويدخل أيضًا فيه قوله: «قبل كلّ غاية ومدّة، وكلّ إحصاء وعدّة».

وثالثها ـ أنّه لايشبه الأشياء ألبتّة ، لأنّ ما عداه إمّا جسم أو عَرَض أو مجرّد ، فلو أشبه الجسم أو العَرَض لكان إمّا جسمًا أو عَرَضًا، ضرورة تساوي المتشابهَين المتماثلَين في حقائقهما . ولو شابه غيره من المجرّدات ـ مع أنّ كلّ مجرّد غيره ممكن ـ لكان ممكنًا ، وليس واجب الوجود بممكن ، فيدخل في هذا المعنى قوله عليه السلام : « حدّ الأشياء عند خلقه لها ، إبانةٌ لها من شبهها » أي جعل المخلوقات ذوات حدود ليتميّز هو سبحانه عنها ، إذ لاحدّ له ، فبطل أن يشبهه شيء منها. ودخل فيه قوله عليه السلام :«لاتقدّره الأوهام بالحدود والحركات ولا بالجوارح». والأدوات : جمع أداة وهي ما يعتمد به ، ودخل فيه قوله : « الظّاهر فلايقال : ممّ؟ » أي لايقال : من أيّ شيء ظَهَرَ ، و « الباطن فلايقال : « فيم »، أي لايقال فيما ذا بطن ؟ ويدخل فيه قوله : «لا شبح فيتقصّى» والشّبح: الشّخص، ويُتقصّى يطلب أقصاه. ويدخل فيه قوله: « و لا محجوب فيحوَى » ، وقوله : « لم يَقْرُب من الأشياء بالتصاق ، ولم يبعد عنها بافتراق »، لأنّ هذه الأُمور كلّها من خصائص الأجسام وواجب الوجود لايشبه الأجسام ولا يماثلها . ويدخل فيه قوله عليه السلام : « تعالى عمّا ينحله المحدّدون من صفات الأقدار » أي ما ينسبه إليه المشبّهة والمجسّمة من صفات المقادير وذوات المقادير . وقوله : « فالحمد لخلقه مضروب ، وإلى غيره منسوب » وقوله : « ولا بطاعة شيء انتفاع »، لأنّه إنّمَا ينتفع الجسم الّذي يصحّ عليه الشّهوة والنّفرة ، كلّ هذا داخل تحت هذا الوجه .

الأصل الثّاني ـ أنّه تعالى عالِم لذاته ، فيعلم كلّ معلوم ، ويدخل تحت هذا الأصل قوله عليه السلام : « لاتخفى عليه من عباده شُخُوص لحظةٍ »؛ أن تسكن العين فلا تتحرّك . «ولا كرور لفظة» ، أي رجوعها . ولا ازدلاف رَبْوة ، صعود إنسان أو حيوان ربوة من الأرض ، وهي الموضع المرتفع. «ولا انبساط خطوة». « في ليل داجٍ»، أي مُظْلِم. «ولا غسق ساجٍ»،أي ساكن. ثمّ قال: « يتفيّأ عليه القمر المنير » هذا من صفات الغَسَق، ومن تتمّة نعته ، ومعنى : « يتفيّأ

عليه» يتقلّب ذاهبًا وجائيًا في حالَتَيْ أخذه في الضّوء إلى التّبدّر، وأخذه في النّقص إلى المحاق.

وقوله: «و تَعْقُبُهُ» أي و تتعقّبه، فحذف إحدى التّاءَين، كما قال سبحانه: ﴿الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلٰئِكَةُ﴾[1]، أي «تتوفّاهم» و الهاء في «وتعقبه» ترجع إلى القمر، أي وتسير الشّمس عَقِبه في كُرُوره. وأُفُول، أي غيبوبته، وفي «تقليب الأزمنة والدّهور»، من إقبال ليلٍ وإدبار نهارٍ.

فإن قلتَ: إذا كان قوله: «يتفيّأ عليه القمر المنير» في موضع جرّ، لأنّه صفة «غسق»، فكيف تتعقّب الشّمس والقمر مع وجود الغَسَق؟ وهل يمكن اجتماع الشّمس والغَسَق؟

قلتُ: لايلزم من تعقّب الشّمس للقمر ثبوت الغَسَق. بل قد يصدق تعقّبها له ويكون الغسق معدومًا، كأنّه عليه السلام قال: لايخفى على الله حركة في نهارٍ ولا ليلٍ، يتفيّأ عليه القمر، وتعقبه الشّمس. أي تظهر عقيبه، فيزول الغسق بظهورها.

وهذا التّفسير الّذي فسّرناه يقتضي أن يكون حرف الجرّ وهو«في» الّتي في قوله: «في الكرور» متعلّقًا بمحذوف، ويكون موضعه نصبًا على الحال، أي وتعقبه كارًّا وآفلًا. ويدخل تحته أيضًا قوله عليه السلام: «علمه بالأموات الماضين، كعلمه بالأحياء الباقين، وعلمه بما في السّماوات العُلى، كعلمه بما في الأرَضَين السُّفلى».

الأصل الثّالث ـ أنّه تعالى قادر لذاته، فكان قادرًا على كلّ الممكنات، ويدخل تحته قوله: «لم يخلق الأشياء من أُصول أزليّة، ولا من أوائل أبديّة، بل خلق ما خلق فأقام حدّه، وصَوّر ما صوّر فأحسن صورته»، والرّدّ في هذا على أصحاب الهَيُولَى والطّينة الّتي يزعمون قِدَمها. ويدخل تحته قوله: «ليس لشيء امتناع»، لأنّه متى أراد إيجاد شيء أوجده، ويدخل تحته قوله: «خَرَّتْ له الجباه» أي سجدت. و «وحّدته الشِّفَاه» يعني الأفواه، فعبّر بالجزء عن

---

١ ـ النساء ٩٧.

الكلّ مَجازًا، وذلك لأنّ القادر لذاته هو المستحقّ للعبادة لخلقه أُصول النِّعَم كالحياة والقدرة والشّهوة.

واعلم! أنّ هذا الفنّ هو الّذي بانَ به أمير المؤمنين عليه السلام عن العرب في زمانه قاطبة، واستحقّ به التّقدّم والفضل عليهم أجمعين، و ذلك لأنّ الخاصّة الّتي يتميّز بها الإنسان عن البهائم هي العقل و العلم، ألَا ترى أنّه يشاركه غيره من الحيوانات في اللّحميّة والدَّمَويّة والقوّة والقدرة، والحركة الكائنة على سبيل الإرادة والاختيار، فليس الامتياز إلّا بالقوّة النّاطقة، أي العاقلة العالِمَة، فكلّما كان الإنسان أكثر حظًّا منها، كانت إنسانيّته أتمّ، ومعلوم أنّ هذا الرّجل انفرد بهذا الفنّ، وهو أشرف العلوم، لأنّ معلومه أشرف المعلومات، ولم يُنقَل عن أحد من العرب غيره في هذا الفنّ حرف واحد، ولا كانت أذهانهم تصل إلى هذا، ولا يفهمونه بهذا الفنّ فهو منفرد فيه، وبغيره من الفنون ـ وهي العلوم الشّرعيّة ـ مشارك لهم، وراجح عليهم، فكان أكمل منهم، لأنّا قد بيّنّا أنّ الأعلم أدخل في صورة الإنسانيّة، وهذا هو معنى الأفضليّة. (٩: ٢٥٣ـ٢٥٧)

الفصل الثّالث ـ [في أنّه تعالى أوّل كلّ شيء و آخر كلّ شيء]

(الخطبة: ٩٥) ومن خطبة له عليه السلام: الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْأَوَّلِ فَلَا شَيْءَ قَبْلَهُ، وَالْآخِرِ فَلَا شَيْءَ بَعْدَهُ، وَالظَّاهِرِ فَلَا شَيْءَ فَوْقَهُ، وَالْبَاطِنِ فَلَا شَيْءَ دُونَهُ

الشّرح: ... ذهب أكثر المتكلّمين إلى أنّ الله تعالى يعدم أجزاء العالَم ثمّ يُعيدها، وذهب

قومٌ منهم إلى أنّ الإعادة إنّمَا هي جمع الأجزاء بعد تفريقها لا غير.

واحتجّ الأوّلون بقوله تعالى: ﴿هُوَ الْاَوَّلُ وَالْاٰخِرُ﴾[1]، قالوا: لـمّا كان أوّلًا بمعنى أنّه الموجود ولا موجود معه، وجب أن يكون آخرًا بمعنى أنّه سيؤول الأمر إلى عدم كلّ شيء إلّا ذاته تعالى، كما كان أوّلًا، والبحث المستقصي في هذا الباب مشروح في كُتُبنا الكلاميّة.

(٦٧:٧)

(الخطبة: ١٠٠) الحَمْدُ لِلّٰهِ الْأَوَّلِ قَبْلَ كُلِّ أَوَّلٍ، وَالْآخِرِ بَعْدَ كُلِّ آخِرٍ، بِأَوَّلِيَّتِهِ وَجَبَ أَنْ لَا أَوَّلَ لَهُ، وَبِآخِرِيَّتِهِ وَجَبَ أَنْ لَا آخِرَ لَهُ....

الشّرح: يقول: البارئ تعالى موجود قبل كلّ شيء، يشير العقل إليه ويفرضه أوّلَ الموجودات، وكذلك هو موجود بعد كلّ شيء، يشير العقل إليه ويفرضه آخر ما يبقى من جميع الموجودات، فإنّ البارئ سبحانه بالاعتبار الأوّل يكون أوّلًا قبل كلّ ما يفرض أوّلًا، وبالاعتبار الثّاني يكون آخرًا بعد كلّ ما يفرض آخرًا.

فأمّا قوله: «بأوّليّته وجب أن لا أوّل له...» إلى آخر الكلام، فيمكن أن يفسّر على وجهَين:

أحدهما ـ أنّه تعالى لما فرضناه أوّلًا مطلقًا، تبع هذا الفرض أن يكون قديمًا أزليًّا، وهو المعنيّ بقوله: «وجب أن لا أوّل» وإنّمَا تبعه ذلك، لأنّه لو لم يكن أزليًّا لكان مُحْدَثًا، فكان له مُحْدِث، والمُحْدِث متقدّم على المُحْدَث، لكنّا فرضناه أوّلًا مطلقًا، أي لا يتقدّم عليه شيء، فيلزم المحال والخلف. وهكذا القول في آخريّته، لأنّا إذا فرضناه آخرًا مطلقًا، تبع هذا الفرض أن يكون مستحيل العدم، وهو المعنيّ بقوله: «وجب أن لا آخر له»، وإنّمَا تبعه ذلك، لأنّه

١ـ الحديد ٣.

لو لم يستحلّ عدمه لصحّ عدمه ، لكن كلّ صحيح وممكن فليفرض وقوعه ، لأنّه لايلزم من فرض وقوعه محال ، مع فرضنا إيّاه صحيحًا وممكنًا ، لكن فرض تحقّق عدمه محال ، لأنّه لو عدم لما عدم بعد استمرار الوجوديّة إلّا بضدّ ، لكنّ الضّدّ المُعْدِم يبقى بعد تحقّق عدم الضّدّ المعدوم، لاستحالة أن يعدمه ويعدم معه في وقت واحد ، لأنّه لو كان وقت عدم الطّارئ هو وقت عدم الضّدّ المطروء عليه ، لامتنع عدم الضّدّ المطروء عليه ، لأنّ حال عدمه الّذي هو الأثر المتجدّد تكون العلّة الموجبة للأثر معدومة ، والمعدوم يستحيل أن يكون مؤثّرًا ألبتّة؛ فثبت أنّ الضّدّ الطّارئ لابدّ أن يبقى بعد عدم المطروء عليه ولو وقتًا واحدًا ، لكنّ بقاؤه بعده ولو وقتًا واحدًا يناقض فرضنا كون المطروء عليه آخرًا مطلقًا ، لأنّ الضّدّ الطّارئ قد بقي بعده ، فيلزم من الخلف والمحال ما لزم في المسألة الأُولى .

والتّفسير الثّاني ـ ألّا تكون الضّمائر الأربعة راجعة إلى البارئ سبحانه ، بل يكون منها ضميران راجعَين إلى غيره ، ويكون تقدير الكلام بأوّليّة الأوّل الّذي فرضنا كون البارئ سابقًا عليه ، علمنا أنّ البارئ لا أوّل له ، وبآخريّة الآخر الّذي فرضنا أنّ البارئ متأخّر عنه ، علمنا أنّ البارئ لا آخر له ، وإنّمَا علمنا ذلك لأنّه لو كان سبحانه أوّلًا لأوّل الموجودات وله مع ذلك أوّل لزم التّسلسل ، وإثبات محدِثَين ومحدِثِين إلى غير نهاية ، وهذا محال .

ولو كان سبحانه آخرًا لآخر الموجودات وله مع ذلك آخر لزم التّسلسل ، وإثبات أضداد تعدم ويعدمها غيرها إلى غير نهاية ، وهذا أيضًا محال . (٧: ٩٦ـ٩٧)

(الخطبة : ٩٣) . . . فَتَبَارَكَ اللهُ الَّذِي لَا تَبْلُغُهُ بُعْدُ الْهِمَمِ، وَلَا يَنَالُهُ حَدْسُ الْفِطَنِ، الْأَوَّلُ الَّذِي لَا غَايَةَ لَهُ فَيَنتَهِيَ، وَلَا آخِرَ لَهُ فَيَنقَضِيَ.

الشّرح : ... ويحتمل «تبارك الله» معنيَين :

أحدهما ـ أن يُراد : تبارك خيره وزادت نعمته وإحسانه ، وهذا دعاء .

وثانيهما ـ أن يُراد به: تزايد وتعالى في ذاته وصفاته عن أن يُقاس به غيره، وهذا تمجيد.

قوله عليه السلام: «لايبلغه بُعْد الهِمَم» أي بُعْدَ الأفكار و الأنظار، عَبَّر عنها بالهِمَم لمشابهتها إيّاها...

و يسأل عن قوله: «لا غاية له فينتهي، ولا آخر له فينقضي»، فيقال: إنَّمَا تدخل الفاء فيما إذا كان الثّاني غير الأوّل، وكقولهم: ما تأتينا فتحدثَنا، وليس الثّاني هاهنا غير الأوّل، لأنّ الانقضاء هو الآخريّة بعينها، فكأنّه قال: لا آخر له، فيكون له آخر، وهذا لغو، وكذلك القول اللّفظة في الأُولى.

وينبغي أن يقال في الجواب: إنّ المراد: لا آخر له بالإمكان والقوّة، فينقضي بالفعل فيما لايزال. ولا هو أيضًا ممكن الوجود فيما مضى، فيلزم أن يكون وجوده مسبوقًا بالعدم، وهو معنى قوله: «فينتهي»، بل هو واجب الوجود في حالَين: فيما مضى، وفي المستقبل. وهذان مفهومان متغايران، وهما العدم وإمكان العدم، فاندفع الإشكال. (٧: ٦١ـ٦٢)

الفصل الرّابع ـ [في صفة القديم]

(الخطبة: ٢٣١) ومن خطبة له عليه السلام: **الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَاتُدْرِكُهُ الشَّوَاهِدُ، وَلَاتَحْوِيهِ الْمَشَاهِدُ، وَ لَاتَرَاهُ النَّوَاظِرُ، وَ لَاتَحْجُبُهُ السَّوَاتِرُ، الدَّالِّ عَلَى قِدَمِهِ بِحُدُوثِ خَلْقِهِ، وَبِحُدُوثِ خَلْقِهِ عَلَى وجُودِهِ، وَبِاشْتِبَاهِهِمْ عَلَى أَن لَا شَبَهَ لَهُ، الَّذِي صَدَقَ فِي مِيعَادِهِ، وَارْتَفَعَ عَن ظُلْمِ عِبَادِهِ، وَقَامَ بِالْقِسْطِ فِي خَلْقِهِ، وَعَدَلَ عَلَيْهِمْ فِي حُكْمِهِ، مُسْتَشْهِدُ بِحُدُوثِ الْأَشْيَاءِ عَلَى أَزَلِيَّتِهِ، وَبِمَا وَسَمَهَا بِهِ مِنَ الْعَجْزِ عَلَى قُدْرَتِهِ، وَبِمَا اضْطَرَّهَا إِلَيْهِ مِنَ الْفَنَاءِ عَلَى دَوَامِهِ.**

وَاحِدٌ لَا بِعَدَدٍ، وَدَائِمٌ لَا بِأَمَدٍ، وَقَائِمٌ لَا بِعَمَدٍ، تَتَلَقَّاهُ الْأَذْهَانُ لَا بِمُشَاعَرَةٍ، وَتَشْهَدُ لَهُ الْمَرَائِي لَا بِمُحَاضَرَةٍ، لَمْ تُحِطْ بِهِ الْأَوْهَامُ، بَلْ تَجَلَّى لَهَا بِهَا، وَبِهَا امْتَنَعَ مِنهَا، وَإِلَيْهَا حَاكَمَهَا، لَيْسَ بِذِي كِبَرِ امْتَدَّتْ بِهِ النِّهَايَاتُ فَكَبَّرَتْهُ تَجْسِيمًا، وَلَا بِذِي عِظَمٍ تَنَاهَتْ بِهِ الْغَايَاتُ فَعَظَّمَتْهُ تَجْسِيدًا، بَلْ كَبُرَ شَأْنًا، وَعَظُمَ سُلْطَانًا.

الشّرح: ... ثمّ قال: «الدّالّ على قِدَمه بحدوث خَلْقه، وبحدوث خلقه على وجوده»؛ هذا مشكل، لأنّ لِقائل أن يقول: إذا دلّ على قِدَمه بحدوث خلقه، فقد دخل في جملة المدلول كونه موجودًا، لأنّ القديم هو الموجود ولم يزل، فأيّ حاجة إلى أن يعود فيقول: وبحدوث خلقه على وجوده؟

ولِمُجيب أن يُجيب على طريقة شيوخنا أصحاب أبي هاشم، فيقول: لايلزم من الاستدلال بحدوث الأجسام على أنّه لا بدّ من مُحْدِث قديم كونه موجودًا؛ لأنّ عندهم أنّ الذّات المعدومة قد تتّصف بصفات ذاتيّة، وهي معدومة، فلايلزم من كون صانع العالَم عندهم عالـمًا قادرًاحيًّا أن يكون موجودًا، بل لا بدّ من دلالة زائدة، على أنّ له صفة الوجود وهي والدّلالة الّتي يذكرونها، من أنّ كونه قادرًا عالِمًا تقتضي تعلّقه بالمقدور والمعلوم، وكلّ ذات متعلّقة، فإنّ عدمهايخرجها عن التّعلّق كالإرادة، فلوكان تعالى معدومًا لم يجز أن يكون متعلّقًا، فحدوث الأجسام إذًا قد دلّ على أمرَين من وجهَين مختلفَين:

أحدهما ـ أنّه لا بدّ من صانعٍ له، وهذا هو المعنيّ بقِدَمِه.

والثّاني ـ أنّ هذا الصّانع له صفة، لأجلها يصحّ على ذاته أن تكون قادرةً عالِمَةً، وهذا هو المعنيّ بوجوده.

فإن قلتَ: أيقول أصحاب شيخكم أبي هاشم: إنّ الذّات المعدومة الّتي لا أوّل لها تُسمَّى قديمة؟

قلتُ: لا، والبحث في هذا، بحث في اللّفظ لا في المعنى.

والمراد بقوله عليه السلام: « الدّالّ بحدوث الأشياء على قِدَمِهِ »، أي على كونه ذاتًا لم يجعلها جاعل، وليس المراد بالقِدَم هاهنا الوجود لم يزل، بل مجرّد الذّاتيّة لم يزل. ثمّ يستدلّ بعد ذلك بحدوث الأشياء على أنّ له صفة أُخرى لم تزل زائدة على مجرّد الذّاتيّة، وتلك الصّفة هي وجوده. فقد اتّضح المراد الآن.

فإن قلتَ: فهل لهذا الكلام مساغٌ على مذهب البغداديّين؟

قلتُ: نعم، إذا حمل على منهج التّأويل بأن يريد بقوله: «وبحدوث خلقه على وجوده»، أي على صحّة إيجاده له فيما بعد، أي إعادته بعد العدم يوم القيامة، لأنّه إذا صحّ منه تعالى إحداثه ابتداء صحّ منه إيجاده ثانيًا على وجه الإعادة، لأنّ الماهيّة قابلة للوجود والعدم، والقادر قادر لذاته، فأمّا مَن روى بحدوث خلقه على وجوده، فإنّه قد سقطت عنه هذه الكُلَف كلّها. والمعنى على هذا ظاهر؛ لأنّه تعالى دلّ المكلّفين بحدوث خلقه على أنّه جوادٌ مُنعِم، ومذهب أكثر المتكلّمين أنّه خَلَقَ العالَم جودًا وإنعامًا وإحسانًا إليهم.

قوله عليه السلام: « وباشتباههم على أن لا شَبَه له » هذا دليل صحيح، وذلك لأنّه إذا ثبت أنّ جسمًا ما مُحْدَث، ثبت أنّ سائر الأجسام محدثة؛ لأنّ الأجسام متماثلة، وكلّ ما صحّ على الشّيء صحّ على مثله، وكذلك إذا ثبت أنّ سوادًا مَا أو بياضًا مّا مُحْدَث، ثبت أنّ سائر السّوادات والبياضات مُحْدَثة، لأنّ حكم الشّيء حكم مثله، والسّواد في معنى كونه سوادًا غير مختلف، وكذلك البياض، فصارت الدّلالة هكذا الذّوات الّتي عندنا يشبه بعضها بعضًا، وهي مُحْدَثة؛ فلو كان البارئ سبحانه يشبه شيئًا منها لكان مثلها ولكان مُحْدَثًا، لأنّ حكم الشّيء حكم مثله، لكنّه تعالى ليس بمُحْدَث، فليس بمشابه لشيء منها، فقد صحّ إذًا قوله عليه السلام: « وباشتباههم على أن لا شَبَه له ».

قوله عليه السلام: « الّذي صَدَقَ في ميعاده »، لا يجوز ألّا يَصدُق، لأنّ الكذب قبيح عقلًا، والبارئ

تعالى يستحيل منه من جهة الدّاعي والصّارف أن يفعل القبيح.

قوله عليه السلام: « وارتفع عن ظُلْم عباده» ، هذا هو مذهب أصحابنا المعتزلة ، وعن أمير المؤمنين عليه السلام أخذوه ؛ وهو أُستاذهم وشيخهم في العدل والتّوحيد ، فأمّا الأشعريّة ، فإنّها وإن كانت تمتنع عن إطلاق القول بأنّ الله تعالى يظلم العباد إلّا أنّها تعطي المعنى في الحقيقة ، لأنّ الله عندهم يكلّف العباد ما لا يطيقونه ، بل هو سبحانه عندهم لا يكلّفهم إلّا ما لا يطيقونه ، بل هو سبحانه عندهم لا يقدر على [أن] يكلّفهم ما يطيقونه ، وذلك لأنّ القدرة عندهم مع الفعل ، فالقاعد غير قادر على القيام، وإنّمَا يكون قادراً على القيام عند حصول القيام ، ويستحيل عندهم أن يُوصَف البارئ تعالى بإقدار العبد القاعد على القيام ، وهو مع ذلك مكلّف له أن يقوم ، وهذا غاية ما يكون من الظُّلم سواء أطلقوا هذه اللّفظة عليه أو لم يطلقوها.

ثمّ أعاد الكلام الأوّل في التّوحيد تأكيداً ، فقال: حدوث الأشياء دليل على قِدَمه ، وكونها عاجزةً عن كثير من الأفعال دليل على قدرته ، وكونها فانيةً دليل على بقائه.

فإن قلتَ: أمّا الاستدلال بحدوث الأشياء على قِدَمه فمعلومٌ ، فكيف يكون الاستدلال على الأمرَين الأخيرَين ؟

قلتُ: إذا شاركه سبحانه بعض الموجودات في كونه موجوداً ، وافترقا في أنّ أحدهما لا يصحّ منه فعل الجسم ، ولا الكون ، ولا الحياة ، ولا الوجود المُحْدَث ـ ويصحّ ذلك من الموجودات القديمة ـ دلّ على افتراقهما في أمر لأجله صحّ من القديم ذلك ، وتعذّر ذلك على المُحْدَث ، وذلك الأمر هو الّذي يُسمَّى مَن كان عليه قادراً ، وينبغي أن تحمل لفظة « العجز» هاهنا على المفهوم اللّغويّ ، وهو تعذّر الإيجاد ، لا على المفهوم الكلاميّ.

وامّا الاستدلال الثّاني ، فينبغي أن يُحمَل الفناء هاهنا على المفهوم اللّغويّ ، وهو تغيّر الصّفات وزوالها، لا على المفهوم الكلاميّ ، فيصير تقدير الكلام : لما كانت الأشياء الّتي بيننا تتغيّر وتتحوّل وتنتقل من حال إلى حال ، وعلمنا أنّ العلّة المصحّحة لذلك كونها مُحْدَثة ،

علمنا أنّه سبحانه لا يصحّ عليه التّنقّل والتّغيّر، لأنّه ليس بمُحْدَث.

ثمّ قال: «واحدٌ لا بعَدَدٍ»، لأنّ وحدته ذاتيّة، وليست صفة زائدة عليه، وهذا من الأبحاث الدّقيقة في علم الحِكمة، وليس هذا الكتاب موضوعًا لبسط القول في أمثاله.

ثمّ قال: «دائمٌ لا بأمَدٍ»، لأنّه تعالى ليس بزمانيّ و داخل تحت الحركة والزّمان، وهذا أيضًا من دقائق العلم الإلهيّ، والعرب دون أن تفهم هذا أو تنطق به، ولكنّ هذا الرّجل كان ممنوحًا من الله تعالى بالفيض المقدّس والأنوار الرّبّانيّة.

ثمّ قال: «قائمٌ لا بعَمَدٍ»، لأنّه لما كان في الشّاهد كلّ قائم فله عِمادٌ يعتمد عليه، أبَان عليه السلام تنزيهه تعالى عن المكان، وعمّا يتوهّمه الجُهَلاء من أنّه مستقرّ على عرشه بهذه اللّفظة. ومعنى القائم هاهنا ليس ما يسبق إلى الذّهن من أنّه المنتصب، بل ما تفهمه من قولك: فلانٌ قائمٌ بتدبير البلد، وقائمٌ بالقسط.

ثمّ قال: «تتلقّاه الأذهان لا بمُشَاعَرَةٍ»، أي تتلقّاه تلقّيًا عقليًّا، ليس كما يتلقّى الجسم الجسم بمشاعره وحواسّه وجوارحه، وذلك لأنّ تعقّل الأشياء ـ و هو حصول صُوَرها في العقل ـ بريئة من المادّة، والمراد بتلقّيه سبحانه هاهنا تلقّي صفاته، لا تلقّي ذاته تعالى، لأنّ ذاته تعالى لا تتصوّرها العقول، وسيأتي إيضاح أنّ هذا مذهبه عليه السلام.

ثمّ قال: «وتشهد له المَرَائِي لا بمُحَاضَرَةٍ»، المرائي: جمع مرئيّ، وهو الشّيء المُدْرَك بالبصر. يقول: المرئيّات تشهد بوجود البارئ، لأنّه لولا وجوده لما وُجدت، ولو لم توجد لم تكن مرئيّات، وهي شاهدة بوجوده لا كشهادتها بوجود الأبصار، لأنّها شهدت بوجود الأبصار لحضورها فيها. وأمّا شهادتها بوجود البارئ فليست بهذه الطّريق، بل بما ذكرناه. والأولى أن يكون «المرائي» هاهنا جمع «مَرآة» بفتح الميم، من قولهم هو حسن في مَرآة عيني، يقول: إنّ جنس الرّؤية يشهد بوجود البارئ من غير محاضرة منه للحواسّ.

قوله عليه السلام: «لم تُحِطْ به الأوهامُ» إلى قوله عليه السلام: «وإليها حاكَمَها»، هذا الكلام دقيق

ولطيف، والأوهام هاهنا هي العقول، يقول: إنّه سبحانه لم تحط به العقول، أي لم تتصوّر كُنه ذاته،ولكنّه تجلّى للعقول بالعقول، وتجلّيه هاهنا هو كشف ما يمكن أن تصل إليه العقول من صفاته الإضافيّة والسّلبيّة لا غير، وكشف ما يمكن أن تصل إليه العقول من أسرار مخلوقاته؛ فأمّا غير ذلك فلا؛ وذلك لأنّ البحث النّظريّ قد دلّ على أنّا لم نعلم منه سبحانه إلّا الإضافة والسّلب، أمّا الإضافة فكقولنا: عالِم قادر، وأمّا السّلب فكقولنا: ليس بجسم ولا عَرَض ولايُرى، فأمّا حقيقة الذّات المقدّسة المخصوصة من حيث هي هي، فإنّ العقل لايتصوّرها، وهذا مذهب الحكماء وبعض المتكلّمين من أصحابنا ومن غيرهم.

ثمّ قال: «وبالعقول امتنع من العقول»، أي وبالعقول وبالنّظر؛ علمنا أنّه تعالى يمتنع أن تدركه العقول.

ثمّ قال: «وإلى العقول حَاكَمَ العقول»، أي جعل العقول المدّعيّة أنّها أحاطت به وأدركته كالخصم له سبحانه، ثمّ حاكَمَها إلى العقول السّليمة الصّحيحة النّظر، فحكمتْ له سبحانه على العقول المدّعيّة لما ليست أهلًا له.

واعلم! أنّ القول بالحَيْرَة في جلال ذات البارئ والوقوف عند حدّ محدود لايتجاوزه العقل قولٌ ما زال فضلاء العقلاء قائلين به... .

قوله عليه السلام: «ليس بذي كِبَر» إلى قوله: «وعظُم سلطانًا»، معناه أنّه تعالى يطلق عليه من أسمائه الكبير والعظيم، وقد وردً بهما القرآن العزيز، وليس المراد بهما ما يستعمله الجمهور من قولهم: هذا الجسم أعظم و أكبر مقدارًا من هذا الجسم، بل المراد عِظمُ شأنه وجلالة سلطانه. (١٣: ٤٥ـ ٥٠)

[من أشعار الشّارح في المناجاة]

ومِن شِعْري الّذي أسلُكُ فيه مَسْلك المناجاة عند خَلَواتي وانقطاعي بالقلب إليه سبحانه

قولي: [مجزوء الكامل]

والله لا موسى ولا عيسى المسيح ولا محمّدْ
عَلِمُوا ولا جبريل وَهْـ ـوَ إلى محلّ القُدْسِ يَصْعَدْ
كلًّا ولا النّفس البسيـ ـطةِ لا ولا العقل المجرَّدْ
مِن كُنهِ ذاتك غير أنْـ ـنَكَ واحديّ الذّات سَرْمَدْ
وَجَدُوا إضافاتٍ وسَلْـ ـبًا والحقيقة ليس تُوجَدْ
ورأوا وجودًا واجبًا يَفْنَى الزّمانُ وليس يَنفَدْ
فلتخسَإِ الحُكَماءُ عَنْ جرْمٍ له الأفلاكُ تَسْجُدْ
مَن أنتَ يارسْطو ومَنْ أفلاطُ قبلكَ يا مُبلَّدْ!
ومَن ابنُ سينا حين قَرْ ـرَرْ ما بنيت له وشَيَّدْ!
هل أنتمُ إلّا الفَرا ش رَأَى الشّهابَ وقد تَوقَّدْ؟!
فدنا فأحْرَق نَفْسَهُ وَلَو اهتدى رُشْدًا لَأَبْعَدْ

وممّا قلتُه أيضًا في قُصور العقل عن معرفته سبحانه وتعالى: [مجزوء الرّمل]

فيكَ يا أُعْجُوبةَ الكَوْ ن غدا الفكر قليلَا
أنت حيّرتَ ذوي اللّبْ ـبِ و بَلْبَلْتَ العُقُولَا
كلّما أقدم فِكْري فيكَ شبرًا فرّ مِيلَا
ناكِصًا يخبط في عَمْـ ـياء لايُهْدى السَّبيلَا

ولي في هذا المعنى: [المديد]

فيكَ يا أغلوطةَ الفكرِ [قَدْ][1] تاهَ عقلي وانقَضَى عُمُرِي

---

١ ـ أُضيفت «قد» لضرورة الوزن.

سافرتْ فيكَ العُقولُ فما رَجَعْتْ إلّا أذَى السَّفَرِ
رجعتْ حَسْرَى وما وقفتْ لا على عَيْنٍ ولا أثرِ
فلحَى الله الأُلَى زَعِمُوا أ نّك المعلومُ بالنَّظَرِ
كذبوا إنّ الّذي طَلَبُوا خارجٌ عن قوّ ة البَشَرِ

وقلتُ أيضًا في المعنى :[البسيط]

أفنيتُ خمسينَ عامًا مُعْمِلًا نَظَري فيه ؛ فلم أدْرِ ما آتي وما أذَرُ
مَن كان فوق عُقول القايسين فمَا ذا يدرك الفكرَ أو ما يَبْلُغ النَّظَرُ

و لي أيضًا :[الوافر]

حبيبي أنت لا زيدٌ وعَمْرُو وإن حَيَّرْتَني وفَتنتَ دِيني
طلبتُك جاهدًا خمسين عامًا فلم أحْصُلْ على بَرْدِ اليقين
فهَلْ بعد الممات بك اتّصالٌ فأعْلَمُ غامِضَ السِّرّ المَصُونِ!
نوًى قُذُفٌ وكَمْ قد مات قَبْلي بحَسْرته عليكَ مِنَ القُرونِ

ومِن شِعْري أيضًا في المعنى ، وكنت أُنادي به ليلًا في مواضع مُقْفِرةٍ خاليةٍ من النّاس بصَوْتٍ رفيعٍ ، وأجدح قلبي أيّام كنتُ مالكًا أمري ، مُطْلقًا مِن قيود الأهل والولد وعلائق الدّنيا : [أحذ الكامل]

يا مُدْهِش الألباب والفِطَن ومحيِّر التِّقْوالةِ اللَّسِنِ
أفْنَيْتُ فيك العمرَ أنفقُهُ والمال مجّانًا بلا ثَمَنِ
أتتبَّع العلماء أسألهمْ وأجولُ في الآفاق والمُدُنِ
وأُخالِطُ المِلَلَ الّتي اختلَفَتْ في الدِّينِ حَتَّى عابد الوَثَنِ
وظننتُ أنّي بالغٌ غَرَضِي لَـمَّا اجتهدتُ ومبرئٌ شَجَني
ومُطَهَّرٌ مِن كلّ رِجْسٍ هَوى قلبي بذاك ، وغاسِلٌ دَرَني

فإذا الّذي استكثرت منه هو الـ ـجاني عَلَيَّ عظائِمَ المِحَنِ
فضللتُ في تيهٍ بلا عَلَمٍ وغرقتُ في يَمٍّ بلا سُفُنِ
ورجعتُ صِفْرَ الكفِّ مكتئبًا حيرانَ ذا هَمٍّ وذا حَزَنِ
أبكي وأنكتُ في الثّرى بيَدِي طَوْرًا وأدعمُ تارةً ذَقَني
وأصيح يا مَن ليس يعرفه أحَدٌ مَدَى الأحقاب والزَّمَنِ
يا مَن له عَنَتِ الوُجُوهُ ومَن قَرُنَتْ له الأعناقُ في قَرَنِ
أمّنت يا جَذْرَ الأصمِّ من الـ أعدادِ بل يا فتنةَ الفِتَنِ
أن ليس تُدْركَكَ العُيونُ وأنْـ ـنَ الرّأيَ ذو أفَنٍ وذو غَبَنِ
والكُلّ أنت فكيف يدركه بعضٌ وأنت السِّرُّ في العَلَنِ

ومِمّا قلتُه في المعنى: [الكامل]

ناجَيْتُه ودَعَوْتُه اكْشِفْ عن عَشَا قلبي وعن بَصَري وأنت النّورُ
وارْفَعْ حجابًا قد سَدَلْتَ ستُورَه دوني وهل دون المحبّ سُتورُ
فأجابني صَهْ يا ضعيف فبعض ذَا قد رامَهُ مُوسى فَدُكَّ الطّورُ

أعجبني هذا المعنى، فنقلتُه إلى لفظ آخَر، فقلتُ: [الوافر]

حبيبي أنت من دون البَرايا وإن لم أحظَ منك بما أُريدُ
قنعتُ من الوصال بكَشْف حالٍ فقيل ارْجِعْ فمطلبها بعيدُ
ألم تسمع جوابَ سؤال مُوسى وليس على مكانته مَزيدُ؟!
تعرّض للّذي حاوَلْتَ يومًا فدُكّ الصَّخْر واضطرم الصّعيدُ

ولي في هذا المعنى أيضًا: [السّريع]

قد حارَ في النّفس جميعُ الوَرَى والفِكْرُ فيها قد غَدا ضائِعَا
وبَرْهَنَ الكُلّ على ما ادَّعَوْ ا وليس بُرْهانهم قَاطِعَا

مَن جَهِلَ الصَّنعَةَ عَجْزًا فما أجدَرهُ أن يجهل الصَّانعَا

ولي أيضًا في الرّدّ على الفلاسفة الّذين علّلوا حركة الفَلَك بأ نّه أراد استخراج الوضع أوّلًا؛ ليتشبّه بالعقل المجرّد في كماله، وأنّ كلّ ما له بالقوّة فهو خارج إلى الفعل: [الطّويل]

تحيّر أربـاب النُّهَـى وتعجّبُـوا مـن الفَلَـك الأقْصَـى لمـاذا تحرّكَـا
فقيل بطبـعٍ كالثّقيـل إذا هَـوَى وقيـل اختيـارًا والمحقّـق شـكّكا
فردَّ حديثُ الطّبعِ إذ كان دائِـرًا ولـيس علـى سَـمْتٍ قـويم فيسـلكَا
وقيل لِمَن قال اختيارًا فما الّذي دعاه إلى أن دارَ ركْضًا فأوْشَكَا
فقالوا لِوَضْعٍ حادثٍ يستجدّهُ يُعاقب منه مطلبًا ثمّ متركَا
فقيل لهم: هذا الجُنونُ بعينهِ ولو رامَهُ منّا امرؤٌ كان أعْفَكَا
ولو أنّ إنسانًا غدا ليس قَصْدهُ سِوَى الوَضْع واستخراجه عُدّ مضحكَا

ولي أيضًا في الرّدّ على مَن زَعِمَ أنّ النّبيَّ ﷺ رأى الله سبحانه بالعين، وهو الّذي أنكرَتْهُ عائشة، والعَجَب لقَوْمٍ مِن أرباب النّظر جَهلُوا ما أدرَكَتْه امرأةٌ مِن نساء العرب: [الطّويل]

عَجِبْتُ لقَوْمٍ يزعمون نبيّهم رأى رَ بَّه بالعَين تبًّا لهم تَبَّا!
وهل تُدْرِكُ الأبصارُ غير مُكَيَّفٍ وكيف تبيحُ العينُ ما يَمْنَعُ القَلْبَا!
إذا كان طَرْف القلب عن كُنهه نَبا حَسيرًا فطَرْفُ العين عن كُنهه أنبَى!

والمقطَّعات الّتي نظّمتُها في إجلال البارئ سبحانه عن أن تحيط به العُقول كثيرةٌ، موجودةٌ في كُتُبي ومصنَّفاتي، فلتُلمح من مظانّها، وغرضنا بإيراد بعضها أنّ لها هنا تشييدًا لما قاله أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام في هذا الباب. (١٣: ٥٠ ـ ٥٤)

(الخطبة: ١) ... كَائِنٌ لَا عَن حَدَثٍ، مَوْجُودٌ لَا عَن عَدَمٍ، مَعَ كُلِّ شَيْءٍ لَا بِمُقَارَنَةٍ،

وَغَيْرُ كُلِّ شَيءٍ لَا بِمُزَايَلَةٍ، فَاعِلٌ لَا بِمَعْنَى الْحَرَكَاتِ وَالْآلَةِ، بَصِيرٌ إِذْ لَا مَنظُورَ إِلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ، مُتَوَحِّدٌ إِذْ لَا سَكَنَ يَسْتَأْنِسُ بِهِ وَلَا يَسْتَوْحِشُ لِفَقْدِهِ. أَنشَأَ الْخَلْقَ إِنشَاءً، وَابْتَدَأَهُ ابْتِدَاءً، بِلَا رَوِيَّةٍ أَجَالَهَا، وَلَا تَجْرِبَةٍ اسْتَفَادَهَا، وَلَا حَرَكَةٍ أَحْدَثَهَا، وَلَا هَمَامَةِ نَفْسٍ اضْطَرَبَ فِيهَا. أَحَالَ الْأَشْيَاءَ لِأَوْقَاتِهَا، وَلَأَمَ بَيْنَ مُخْتَلِفَاتِهَا، وَغَرَّزَ غَرَائِزَهَا، وَأَلْزَمَهَا أَشْبَاحَهَا، عَالِمًا بِهَا قَبْلَ ابْتِدَائِهَا، مُحِيطًا بِحُدُودِهَا وَانْتِهَائِهَا، عَارِفًا بِقَرَائِنِهَا وَأَحْنَائِهَا.

الشّرح: قوله عليه السلام: «كائن»، وإن كان في الاصطلاح العُرْفيّ مقولًا على ما يُنزَّه البارئ عنه، فمراده[1] به المفهوم اللّغويّ، وهو اسم فاعل من «كان» بمعنى وجد: كأنّه قال: موجود غير مُحْدَث.

فإن قيل: فقد قال بعده: «موجود لا عن عدم» فلا يبقى بين الكلمتَين فَرْقٌ.

قيل: بينهما فرق، ومراده بالموجود لا عن عدم هاهنا وجوب وجوده ونفي إمكانه، لأنّ مَن أثبت قديمًا ممكنًا، فإنّه وإن نفى حدوثه الزّمانيّ فلَم يَنفِ حدوثه الذّاتيّ، وأمير المؤمنين عليه السلام نفى عن البارئ تعالى في الكلمة الأُولى الحدوث الزّمانيّ، ونفى عنه في الكلمة الثّانية الذّاتيّ. وقولنا في الممكن: إنّه موجود من عدم، صحيح عند التّأمّل، لا بمعنى أنّ عدمه سابق له زمانًا، بل سابق لوجوده ذاتًا، لأنّ الممكن يستحقّ من ذاته أنّه لا يستحقّ الوجود من ذاته.

وأمّا قوله: «مع كلّ شيء لا بمقارنة»، فمراده بذلك أنّه يعلم الجزئيّات والكُلّيّات، كما قال سبحانه: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[2]

---

١ ـ أ: «فمراد».

٢ ـ المجادلة / ٧.

وأمّا[١] قوله: «وغير كلّ شيء لا بمُزايلَةٍ»، فحقّ، لأنّ الغَيْرَين في الشّاهد هما ما زايل أحدهما الآخر وباينه بمكانٍ أو زمانٍ، والبارئ سبحانه يباين الموجودات مباينة منزّهة عن المكان والزّمان، فصَدَق عليه أنّه غير كلّ شيء لا بمزايلة.

وأمّا قوله: «فاعل لا بمعنى الحركات والآلة»، فحقّ، لأنّ فعله اختراع، والحكماء يقولون: إبداع، ومعنى الكلمتَين واحد، وهو أنّه يفعل لا بالحركة والآلة كما يفعل الواحد منّا، ولا يوجد شيئاً من شيءٍ.

وأمّا قوله: «بصير إذ لا منظور إليه من خلقه»، فهو حقيقة مذهب أبي هاشم[٢] رحمه الله وأصحابه، لأنّهم يطلقون عليه في الأزل أنّه سميع بصير، وليس هناك مسموع ولا مُبصَر، ومعنى ذلك كونه بحال يصحّ منه إدراك المسموعات والمبصرات إذا وجدت، وذلك يرجع إلى كونه حيًّا لا آفة به، ولا يطلقون عليه أنّه سامع مُبصِر في الأزل، لأنّ السّامع المبصر هو المدرك بالفعل لا بالقوّة.

وأمّا قوله: «متوحّد إذ لا سَكَنَ يستأنس به، ويستوحش لِفَقْدِهِ»، فـ«إذ» هاهنا ظرف، ومعنى الكلام أنّ العادة و العُرْف إطلاق «متوحّد» على مَن قد كان له مَن يستأنس بقُرْبه ويستوحش ببُعْده فأنفرد عنه، والبارئ سبحانه يُطلَق عليه أنّه متوحّد في الأزل ولا موجود سواه، وإذا صدق سلب الموجودات كلّها في الأزل صدق سلب ما يُؤنِس أو يُوحِش، فتوحُّده سبحانه بخلاف توحُّد غيره.

وأمّا قوله عليه السلام: «أنشأ الخلق إنشاءً، وابتدأه إبتداءً»، فكلمتان مترادفتان على طريقة

---

١ ـ أ: «فأمّا».

٢ ـ هو أبو هاشم عبد السّلام بن أبي محمّد الجُبّائيّ المتكلّم المشهور، وأحد كبار المعتزلة، وله مقالات في هذا المذهب زخرت بها كتب الكلام. توفّي سنة ٣٢١. (ابن خلّكان ١: ٢٩٢).

الفُصَحاء والبُلَغاء، كقوله سبحانه: ﴿لَايَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَايَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾[١] وقوله: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[٢].

وقوله: «بلا رَوِيَّةٍ أجالها»، فالرّويّة الفكرة، وأجالها: ردَّدها، ومَن رواه: «أحالها» بالحاء، أراد صرفها.

وقوله: «ولا تجربة استفادها»، أي لم يكن قد خَلَقَ من قبل أجسامًا فحصلت له التّجربة الّتي أعانته على خَلْق هذه الأجسام.

وقوله: «ولا حركة أحدثها»، فيه ردّ على الكرّاميّة الّذين يقولون: إنّه إذا أراد أن يخلق شيئًا مباينًا عنه أحدث في ذاته حادثًا، يُسمَّى الإحداث، فوقع ذلك الشّيء المباين عن ذلك المعنى المتجدّد المسمّى إحداثًا.

وقوله: «ولا هَمَامَةِ نَفْس اضطرب فيها»، فيه ردّ على المجوس والثّنويَّة القائلين بالْهَمَامة، ولهم فيها خَبْط طويل يذكره أصحاب المقالات، وهذا يدلّ على صحّة ما يقال: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعرف آراء المتقدّمين والمتأخّرين، ويعلم العلوم كلّها، وليس ذلك ببعيدٍ من فضائله ومناقبه عليه السلام.

وأمّا قوله: «أحال الأشياء لأوقاتها»، فَمَن رواها: «أحَلّ الأشياء لأوقاتها»، فمعناه جعل محلّ كلّ شيء ووقته، كمحلّ الدّين. ومَن رواها: «أحال» فهو من قولك: حال في متن فرسه، أي وثب، وأحاله غيره، أي أوثبه على مَتْن الفرس، عَدَّاه بالهمزة، وكأنّه لما أقرّ الأشياء في أحيانها وأوقاتها صار كَمَنْ أحال غيره على فرسه.

وقوله: «وَلَأَمَ بين مختلفاتها»، أي جعل المختلفات ملتئمات[٣]، كما قَرَنَ النّفس الرّوحانيّة

١ـ فاطر / ٣٥.

٢ـ المائدة / ٤٨.

٣ـ ب: ملتئمة، وما أثبته عن أ.

بالجسد التّرابيّ، جلّت عظمته!.

وقوله: «وَغَرَّزَ غرائزها». كما قيل: سبحان مَن ضَوَّأَ الأضواء! ويجوز أن يكون من غرزت الإبرة بمعنى غرست. وقد رأيناه في بعض النُّسَخ التّخفيف.

وقوله: «وألزمها أشباحها»، الضّمير المنصوب في «ألزمها» عائد إلى الغرائز، أي ألزم الغرائز أشباحها، أي أشخاصها، جَمْعُ شبحٍ، وهذا حقّ، لأنّ كلاًّ مطبوع على غريزة لازمة، فالشّجاع لايكون جبانًا، والبخيل لايكون جوادًا، وكذلك كلّ الغرائز لازمة لا تنتقل.

وقوله: «عالِمًا بها قبل ابتدائها»، إشارة إلى أنّه عالِم بالأشياء فيما لم يزل. وقوله: «محيطًا بحدودها وانتهائها»، أي بأطرافها ونهاياتها.

وقوله: «عارفًا بقرائنها وأحنائها»، القرائن جمع قرونه، وهي النّفس. والأحناء الجوانب، جمع حِنو، يقول: إنّه سبحانه عارف بنفوس هذه الغرائز الّتي ألزمها أشباحها، عارف بجهاتها وسائر أحوالها المتعلّقة بها والصّادرة عنها.

فأمّا القطب الرّاونديّ؛ فإنّه قال: معنى قوله عليه السلام: «كائن لا عن حَدَثٍ، مَوْجود لا عن عَدَمٍ»: إنّه لم يزل موجودًا، ولايزال موجودًا، فهو باقٍ أبدًا كما كان موجودًا أوّلًا، وهذا ليس بجيّدٍ، لأنّ اللّفظ لايدلّ على ذلك ولا فيه تعرّض بالبقاء فيما لا يزال... [إلى أن قال:]

ولِقائل أن يقول: العزم هو إرادة جازمة حصلت بعد التّردّد، فبطل قوله: إنّ الْهَمامة هي نفس التّردّد كالعزم. وأيضًا فقد بيّنّا مراده عليه السلام بالهمامة، حكى زُرْقان[1] في كتاب «المقالات» وأبو عيسى الورّاق[2]، والحسن بن موسى[1]، وذكره شيخنا أبو القاسم البلخيّ في كتابه

---

١ ـ هو زُرْقان المتكلّم، تلميذ إبراهيم بن سيّار النّظّام، وقد حكى زُرْقان عن النّظّام أقوالًا في الفِرَق ٥٠ ـ ٥١، وذكره المسعوديّ في التّنبيه والإشراف: ٣٤٢.

٢ ـ هو أبو عيسى محمّد بن هارون الورّاق، كان من نظّاري المعتزلة، وله تصانيف على مذهبهم، توفّي سنة ٢٤٧. لسان الميزان ٥: ٤١٢.

في «المقالات» أيضًا عن الثّنويّة: أنّ النّور الأعظم اضطربت عزائمه وإرادته في غزو الظُّلْمة والإغارة عليها، فخرجت من ذاته قطعة وهي الهمامة المضطربة في نفسه فخالطت الظُّلْمة غازية لها، فاقتطعتها الظُّلْمة عن النّور الأعظم، وحالت بينها وبينه، وخرجت همامة الظُّلْمة غازية للنّور الأعظم، فاقتطعها النّور الأعظم عن الظُّلْمة، ومزجها بأجزائه، وامتزجت همامة النّور بأجزاء الظُّلْمة أيضًا، ثمّ ما زالت الهمامتان تتقاربان وتتدانيان وهما ممتزجتان، بأجزاء هذا وهذا، حتّى انبنى منهما هذا العالَم المحسوس. ولهم في الهمامة كلام مشهور، وهي لفظة اصطلحوا عليها، واللّغة العربيّة ما عرفنا فيها استعمال الهمامة بمعنى الهِمَّة، والّذي عرفناه الهِمَّة والـهَمَّة، بالكسر والفتح، والمهمّة، وتقول: لا همام لِي بهذا الأمر، مبنيّ على الكسر كقطام، ولكنّها لفظة اصطلاحيّة مشهورة عند أهلها. (١: ٦٠ـ٨٣)

(الخطبة: ٢٣٢)... وَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يَعُودُ بَعْدَ فَنَاءِ الدُّنيَا وَحْدَهُ لَا شَيْءَ مَعَهُ، كَمَا كَانَ قَبْلَ ابْتِدَائِهَا، كَذَلِكَ يَكُونُ بَعْدَ فَنَائِهَا، بِلَا وَقْتٍ وَلَا مَكَانٍ، وَلَا حِينٍ وَلَا زَمَانٍ، عُدِمَتْ عِندَ ذَلِكَ الْآجَالُ وَالْأَوْقَاتُ، وَزَالَتِ السِّنُونَ وَالسَّاعَاتُ، فَلَا شَيْءَ إِلَّا الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ الَّذِي إِلَيْهِ مَصِيرُ جَمِيعِ الْأُمُورِ. بِلَا قُدْرَةٍ مِنهَا كَانَ ابْتِدَاءُ خَلْقِهَا، وَبِغَيْرِ امْتِنَاعٍ مِنهَا كَانَ فَنَاؤُهَا، وَلَوْ قَدَرَتْ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ لَدَامَ بَقَاؤُهَا.

لَمْ يَتَكَاءَدْهُ صُنْعُ شَيْءٍ مِنهَا إِذْ صَنَعَهُ، وَلَمْ يَؤُدْهُ مِنهَا خَلْقُ مَا خَلَقَهُ وَبَرَأَهُ، وَلَمْ يُكَوِّنهَا لِتَشْدِيدِ سُلْطَانٍ، وَلَا لِخَوْفٍ مِن زَوَالٍ وَنُقْصَانٍ، وَلَا لِلْاِسْتِعَانَةِ بِهَا عَلَى نِدٍّ مُكَاثِرٍ، وَلَا لِلْاِحْتِرَازِ بِهَا مِن ضِدٍّ مُثَاوِرٍ، وَلَا لِلْاِزْدِيَادِ بِهَا فِي مُلْكِهِ، وَلَا لِمُكَاثَرَةِ شَرِيكٍ فِي

١ـ هو أبو محمّد الحسن بن موسى النّوبختيّ، من متكلّمي الإماميّة، وذكره الطّوسيّ في طبقاتهم، عاش في القرن الثّالث. لسان الميزان ٢: ٢٥٨، روضات الجنّات: ٣١، تنقيح المقال ١: ٣١٢.

شِرْكِهِ، وَلَا لِوَحْشَةٍ كَانَتْ مِنهُ، فَأَرَادَ أَن يَسْتَأْنِسَ إِلَيْهَا. ثُمَّ هُوَ يُفْنِيهَا بَعْدَ تَكْوِينِهَا، لَا لِسَأَمٍ دَخَلَ عَلَيْهِ فِي تَصْرِيفِهَا وَتَدْبِيرِهَا، وَلَا لِرَاحَةٍ وَاصِلَةٍ إِلَيْهِ، وَلَا لِثِقَلِ شَيْءٍ مِنهَا عَلَيْهِ. لَا يُمِلُّهُ طُولُ بَقَائِهَا فَيَدْعُوَهُ إِلَى سُرْعَةِ إِفْنَائِهَا، وَلَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ دَبَّرَهَا بِلُطْفِهِ، وَأَمْسَكَهَا بِأَمْرِهِ، وَأَتْقَنَهَا بِقُدْرَتِهِ. ثُمَّ يُعِيدُهَا بَعْدَ الْفَنَاءِ مِن غَيْرِ حَاجَةٍ مِنهُ إِلَيْهَا، وَلَا اسْتِعَانَةٍ بِشَيْءٍ مِنهَا عَلَيْهَا، وَلَا لِانصِرَافٍ مِن حَالٍ وَحْشَةٍ إِلَى حَالِ اسْتِئْنَاسٍ، وَلَا مِن حَالِ جَهْلٍ وَعَمًى إِلَى حَالِ عِلْمٍ وَالْتِمَاسٍ، وَلَا مِن فَقْرٍ وَحَاجَةٍ إِلَى غِنًى وَكَثْرَةٍ، وَلَا مِن ذُلٍّ وَضَعَةٍ إِلَى عِزٍّ وَقُدْرَةٍ.

الشّرح: شرع أوّلًا في ذكر إعدام الله سبحانه الجواهر وما يتبعها ويقوم بها من الأعراض قبل القيامة، وذلك لأنّ الكتاب العزيز قد ورد به، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾[1]، ومعلوم أنّه بدأه عن عدم، فوجب أن تكون الإعادة عن عدم أيضًا، وقال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾[2] وإنّما كان أوّلًا لأنّه كان موجودًا، ولا شيء من الأشياء بموجودٍ، فوجب أن يكون آخرًا كذلك، هذا هو مذهب جمهور أصحابنا وجمهور المسلمين.

ثمّ ذكر أنّه يكون وحده سبحانه بلا وقتٍ ولا مكانٍ، ولا حين ولا زمانٍ، وذلك لأنّ المكان إمّا الجسم الّذي يتمكّن عليه جسم آخر، أو الجهة، و كلاهما لاوجود له بتقدير عدم الأفلاك وما في حشوها من الأجسام، أمّا الأوّل فظاهر، وأمّا الثّاني فلأنّ الجهة لا تتحقّق إلّا بتقدير وجود الفَلَك، لأنّها أمر إضافيّ بالنّسبة إليه، فبتقدير عدمه لايبقى للجهة تحقّق أصلًا، وهذا هو القول في عدم المكان حينئذٍ، وأمّا الزّمان والوقت والحين فكلّ هذه الألفاظ تُعطي معنًى واحدًا، ولا وجود لذلك المعنى بتقدير عدم الفلك، لأنّ الزّمان هو مقدار حركة الفلك، فإذا

١ـ الأنبياء / ١٠٤.

٢ـ الحديد / ٣.

قدّرنا عدم الفلك فلا حركة ولا زمان. ثمّ أوضح عليه السلام ذلك وأكّده، فقال: «عُدِمَتْ عند ذلك الآجالُ والأوقاتُ، وزالت السِّنون والسّاعاتُ»، لأنّ الأجل هو الوقت الّذي يحلّ فيه الدَّيْن أو تبطل فيه الحياة، وإذا ثبت أنّه لاوقتَ، ثبت أنّه لا أجَلَ، وكذلك لا سنَة ولاساعة، لأنّها أوقات مخصوصة.

ثمّ عاد عليه السلام إلى ذِكْر الدّنيا، فقال: «بلا قدرة منها كان ابتداء خلقها، وبغير امتناع منها كان فناؤها»؛ يعني أنّها مُسَخَّرة تحت الأمر الإلهيّ.

قال: «ولو قَدَرَتْ على الامتناع لَدَامَ بقاؤها»، لأنّها كانت تكون ممانعة للقديم سبحانه في مراده، وإنَّمَا تمانعه في مراده لو كانت قادرةً لذاتها، ولو كانت قادرةً لذاتها وأرادت البقاء لبقيت.

قوله عليه السلام: «لم يَتَكاءَدْهُ» بالمدّ، أي لم يشقّ عليه؛ و يجوز لم «يتكأّده» بالتّشديد والهمزة، وأصله من العقبة الكؤود، وهي الشّاقّة. قال «ولم يؤده» أي لم يثقله.

ثمّ ذَكَر أنّه تعالى لم يخلق الدّنيا ليشدّ بها سلطانه، ولا لخوفه من زوال أو نقص يلحقه، ولا ليستعين بها على ندٍّ مماثل له، أو يحترز بها عن ضدٍّ محارب له، أو ليزداد بها ملكه ملكًا، أو ليكاثر بها شريكًا في شركته له، أو لأنّه كان قبل خلقها مستوحشًا فأراد أن يستأنس بمَن خَلَق. ثمّ ذَكَر أنّه تعالى سيُفنيها بعد إيجادها، لا لضجر لحِقَه في تدبيرها، ولا لراحةٍ تصله في إعدامها، ولا لثقل شيءٍ منها عليه حال وجودها، ولا لِمَلَلٍ أصابه فبعثه على إعدامها. ثمّ عاد عليه السلام فقال: إنّه سبحانه سيُعيدها إلى الوجود بعد الفناء، لا لحاجةٍ إليها ولا ليستعينَ ببعضها على بعض، ولا لأنّه استوحش حال عدمها فأحبّ أن يستأنس بإعادتها، ولا لأنّه فَقَد عِلْمًا عند إعدامها فأراد بإعادتها استجداد ذلك العلم، ولا لأنّه صار فقيرًا عند إعدامها فأحبّ أن يتكثّر ويثرى بإعادتها، ولا لذُلّ أصابه بإفنائها فأراد العزّ بإعادتها.

فإن قلتَ: إذا كان يُفنيها لا لكذا ولا لكذا، وكان من قبل أوجدها لا لكذا ولا لكذا، ثمّ

قلتُم : إنّه يُعيدها لا لكذا ولا لكذا ، فلأيّ حال أوجدها أوّلًا ؟ ولأيّ حال أفناها ثانيًا ؟ ولأيّ حال أعادها ثالثًا ؟ خَبِّرُونا عن ذلك ، فإنّكم قد حكيتم عنه عليه السلام الحُكْم ولم تحكُوا عنه العلّة .

قلتُ : إنّمَا أوجدها أوّلًا للإحسان إلى البشر ليعرفوه ، فإنّه لو لم يوجدهم لبقي مجهولًا لا يُعرَف ، ثمّ كلّف البشر ليعرّضهم للمنزلة الجليلة الّتي لا يمكن وصولهم إليها إلّا بالتّكليف وهي الثّواب ، ثمّ يُفنيهم ، لأنّه لا بدّ من انقطاع التّكليف ليخلص الثّواب من مشاقّ التّكاليف ؛ وإذا كان لا بدّ من انقطاعه فلا فرق بين انقطاعه بالعدم المطلق أو بتفريق الأجزاء ، وانقطاعه بالعدم المطلق قد ورد به الشّرع ، وفيه لطفٌ زائدٌ للمكلّفين ، لأنّه أرْدَع وأهْيَب في صدورهم من بقاء أجزائهم ، واستمرار وجودها غير معدومة .

ثمّ إنّه سبحانه يبعثهم ويُعيدُهم ليوصل إلى كلّ إنسان ما يستحقّه من ثواب أو عقاب ، ولا يمكن إيصال هذا المستحقّ إلّا بالإعادة ، وإنّمَا لم يذكر أمير المؤمنين عليه السلام هذه التّعليلات ، لأنّه قد أشار إليها فيما تقدّم من كلامه ، وهي موجودة في فرش خُطَبه ، ولأنّ مقام الموعظة غير مقام التّعليل ، وأمير المؤمنين عليه السلام في هذه الخطبة يسلك مسلك الموعظة في ضمن تمجيد البارئ سبحانه وتعظيمه ، وليس ذلك بمظنّة التّعليل والحِجاج . (١٣ : ٩١ ـ ٩٤)

(الخطبة : ٢٣٢) ... الَّذِي لَا يَحُولُ وَلَا يَزُولُ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْأُفُولُ. لَمْ يَلِدْ فَيَكُونَ مَوْلُودًا ، وَلَمْ يُولَدْ فَيَصِيرَ مَحْدُودًا، جَلَّ عَنِ اتِّخَاذِ الْأَبْنَاءِ، وَطَهُرَ عَنْ مُلَامَسَةِ النِّسَاءِ. لَا تَنَالُهُ الْأَوْهَامُ فَتُقَدِّرَهُ، وَلَا تَتَوَهَّمُهُ الْفِطَنُ فَتُصَوِّرَهُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْحَوَاسُّ فَتُحِسَّهُ، وَلَا تَلْمِسُهُ الْأَيْدِي فَتَمَسَّهُ. وَلَا يَتَغَيَّرُ بِحَالٍ، وَلَا يَتَبَدَّلُ فِي الْأَحْوَالِ، وَلَا تُبْلِيهِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ، وَلَا يُغَيِّرُهُ الضِّيَاءُ وَالظَّلَامُ.

الشّرح : هذا الفصل كلّه واضح مستغنٍ عن الشّرح ، إلّا قوله عليه السلام : « لَمْ يَلِدْ فَيَكُونَ

مَوْلُودًا»، لأنّ لِقائل أن يقول: كيف يلزم من فرض كونه والدًا أن يكون مولودًا؟ في جوابه: أنّه ليس معنى الكلام أنّه يلزم من فرض وقوع أحدهما وقوع الآخر، وكيف وآدم والد وليس بمولودٍ، وإنّمَا المراد أنّه يلزم من فرض صحّة كونه والدًا صحّة كونه مولودًا، والتّالي محال والمقدّم محال. و إنّمَا قلنا: إنّه يلزم من فرض صحّة كونه والدًا صحّة كونه مولودًا، لأنّه لو صحّ أن يكون والدًا على التّفسير المفهوم من الوالديّة، وهو أن يتصوّر من بعض أجزائه حيّ آخر من نوعه على سبيل الاستحالة لذلك الجزء كما نعقله في النّطفة المنفصلة من الإنسان المستحيلة إلى صورة أُخرى؛ حتّى يكون منها بشر آخر من نوع الأوّل لَصَحّ عليه أن يكون هو مولودًا من والد آخر قبله، وذلك لأنّ الأجسام متماثلة في الجسميّة، وقد ثبت ذلك بدليل عقليّ واضح في مواضعه الّتي هي أمَلَك به، وكلّ مِثلَين فإنّ أحدهما يصحّ عليه ما يصحّ على الآخر، فلو صحّ كونه والدًا يصحّ كونه مولودًا.

وأمّا بيان أنّه لايصحّ كونه مولودًا، فلأنّ كلّ مولودٍ متأخّرٌ عن والده بالزّمان، وكلّ متأخّر عن غيره بالزّمان مُحْدَث، فالمولود مُحْدَث والبارئ تعالى قد ثبت أنّه قديم، وأنّ الحدوث عليه محالٌ، فاستحال أن يكون مولودًا، وتمّ الدّليل. (١٣: ٨٠ ـ ٨١)

الفصل الخامس ـ [تنزيه البارئ تعالى عن الحدوث و ذكر بعض الصّفات]

(الخطبة: ١٨٠) الأصل: وقد سأله ذِعلب اليمانيّ، فقال: هل رأيتَ ربّك يا أمير المؤمنين؟ فقال عليه السلام: أَفَأَعْبُدُ مَا لَا أَرَى؟ فقال: وكيف تراه؟ فقال:

لَا تُدْرِكُهُ الْعُيُونُ بِمُشَاهَدَةِ الْعِيَانِ، وَلَكِن تُدْرِكُهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، قَرِيبٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مُلَامِسٍ، بَعِيدٌ مِنهَا غَيْرُ مُبَايِنٍ، مُتَكَلِّمٌ بِلَا رَوِيَّةٍ، مُرِيدٌ بِلَا هِمَّةٍ، صَانِعٌ لَا بِجَارِحَةٍ.

لَطِيفٌ لَا يُوصَفُ بِالْخَفَاءِ، كَبِيرٌ لَا يُوصَفُ بِالْجَفَاءِ، بَصِيرٌ لَا يُوصَفُ بِالْحَاسَّةِ، رَحِيمٌ لَا يُوصَفُ بِالرِّقَّةِ. تَعْنُو الْوُجُوهُ لِعَظَمَتِهِ، وَتَجِبُ الْقُلُوبُ مِن مَخَافَتِهِ.

الشّرح: وقوله عليه السلام: «أفأعبد ما لا أرى؟» مقامٌ رفيعٌ جدًّا لا يصلح أن يقوله غيره عليه السلام.

ثمّ ذكر ماهيّة هذه الرّؤية، قال: إنّها رؤية البصيرة، لا رؤية البصر. ثمّ شرح ذلك، فقال: إنّه تعالى قريب من الأشياء، غير ملامس لها، لأنّه ليس بجسم، وإنّمَا قُرْبه منها علمُه بها، كما قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[1].

قوله: «بعيد منها غير مباين»، لأنّه أيضًا ليس بجسم فلا يُطلَق عليه البينونة، وبعده منها هو عبارة عن انتفاء اجتماعه معها، وذلك كما يَصدُق على البعيد بالوضع، يَصدُق أفضل الصِّدق على البعيد بالذّات الّذي لا يصحّ الوضع والأيْن أصلًا عليه.

قوله: «متكلّم بلا رويّة»، الرّويّة: الفكرة يرتئي الإنسان بها ليصدر عنه ألفاظ سديدة دالّة على مقصده، والبارئ تعالى متكلّم لا بهذا الاعتبار، بل لأنّه إذا أراد تعريف [خلقه][2] من جهة الحروف والأصوات، وكان في ذلك مصلحة ولطف لهم، خَلَق الأصوات والحروف في جسم جَمَاديّ، فيسمعها مَن يسمعها، ويكون ذلك كلامه، لأنّ المتكلّم في اللّغة العربيّة فاعل الكلام لا من حَلّه الكلام. وقد شرحنا هذا في كُتُبنا الكلاميّة.

قوله: «مُريد بلا همّة»، أي بلا عَزْم، فالعزم عبارة عن إرادة متقدّمة للفعل، تفعل توطينًا للنّفس على الفعل، وتمهيدًا للإرادة المقارنة له، وإنّمَا يصحّ ذلك على الجسم الّذي يتردّد فيها، تدعوه إليه الدّواعي، فأمّا العالِم لذاته، فلا يصحّ ذلك فيه.

قوله: «صانعٌ لا بجارحة»، أي لا بعُضْوٍ، لأنّه ليس بجسم.

---

١ ـ المجادلة / ٧.

٢ ـ زيادة يقتضيها السّياق.

قوله: «لطيفٌ لا يوصف بالخفاء»، لأنّ العرب إذا قالوا لشيء: إنّه لطيف، أرادوا أنّه صغير الحجم، والبارئ تعالى لطيف لا بهذا الاعتبار، بل يطلق باعتبارَين:

أحدهما ـ أنّه لا يُرَى لعدم صحّة رؤية ذاته، فلمّا شابه اللّطيف من الأجسام في استحالة رؤيته، أُطلِق عليه لفظ «اللّطيف» إطلاقًا للفظ السّبب على المسبّب.

وثانيهما ـ أنّه لطيف بعباده، كما قال في الكتاب العزيز، أي يفعل الألطاف المقرّبة لهم من الطّاعة، المبعّدة لهم من القبيح، أو لطيف بهم بمعنى أنّه يرحمهم ويرفق بهم.

قوله: «كبير لا يوصف بالجفاء»، لـمَّا كان لفظ «كبير» إذا استُعمِل في الجسم أفاد تباعد أقطاره، ثمّ لـمَّا وصف البارئ بأنّه أراد أن ينزّهه عمّا يدلّ لفظ «كبير» عليه، إذا استعمل في الأجسام، والمراد من وصفه تعالى بأنّه كبير، عِظَمة شأنه وجَلَالة سلطانه.

قوله: «بصير لا يوصف بالحاسّة»، لأنّه تعالى يدرك إمّا لأنّه حيّ لذاته، أو أن يكون إدراكه هو علمه، ولا جارحة له ولا حاسّة على كلّ واحد من القولَين.

قوله: «رحيم لا يوصف بالرّقّة»، لأنّ لفظة الرّحمة في صفاته تعالى تُطلَق مجازًا على[1] إنعامه على عباده، لأنّ الـمَلِكَ إذا رقّ على رعيّته وعطَف، أصابهم بإنعامه ومعروفه.

قوله: «تعنو الوجوه»، أي تخضع، قال تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾[2].

وروي: «صانع لا بحاسّة»، وروي «لا تراه العيون بمشاهدة العيان» عوضًا عن «لا تدركه». (١٠: ٦٥ـ٦٦)

---

١ ـ ب، د: «عن».

٢ ـ طه ١١١.

(الخطبة : ١٨٣) ... لَمْ يُولَدْ سُبْحَانَهُ فَيَكُونَ فِي الْعِزِّ مُشَارَكًا، وَلَمْ يَلِدْ فَيَكُونَ مُوْرُوثًا هَالِكًا، وَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ وَقْتٌ وَلَا زَمَانٌ ، وَلَمْ يَتَعَاوَرْهُ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ، بَلْ ظَهَرَ لِلْعُقُولِ بِمَا أَرَانَا مِن عَلَامَاتِ التَّدْبِيرِ الْمُتْقَنِ، وَالْقَضَاءِ الْمُبْرَمِ... .

الشّرح : نفى عليه السلام أن يكون البارئ سبحانه مولودًا فيكون له شريك في العزّ والإلهيّة ، وهو أبوه الّذي ولده ، وإنّمَا قال ذلك جريًا على عادة ملوك البشر ، فإنّ الأكثر أنّ الملك يكون ابن ملك قبله ، ونفى أن يكون له ولد جريًا أيضًا على عادة البشر ، في أنّ كلّ والد في الأكثر ، فإنّه يهلك قبل هلاك الولد ، ويرثه الولد ، وهذا النّمط من الاحتجاج يسمّى: خطابة ، وهو نافع في مواجهة العرب به ، وأراد من الاحتجاج إثبات العقيدة ، فتارةً تثبت في نفوس العلماء بالبرهان ، وتارةً تثبت في نفوس العوامّ بالخطابة والجدل .

ثمّ نفى أن يتقدّمه وقتٌ أو زمانٌ ، والوقت هو الزّمان ، وإنّمَا خالف بين اللّفظَين... .

فإن قلتَ : هذا يقتضي أن يقول : «ولم يتعاوره زيادة ونقصان» ، لأنّ التّعاور يستدعى الضّدّين معًا ، ولا ينبغي أن يقول : «ولا نقصان» ، كما لا يجوز أن تقول : لم يختلف زيد ولا عمرو.

قلتُ: لـمَّا كانت مراتب الزّيادة مختلفة جاز أن يقال : «لايعتوره الزّيادة» ، فكذلك القول في جانب النّقصان ، وجرى كلّ واحد من النّوعَين مجرى أشياء متنافية ، تختلف على الموضع الموصوف بها . (١٠ : ٨٢ـ٨٣)

(الخطبة : ٢٣٢)... لَايُقَالُ: كَانَ بَعْدَ أَن لَمْ يَكُن، فَتَجْرِيَ عَلَيْهِ الصِّفَاتُ الْمُحْدَثَاتُ، وَلَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ فَصْلٌ، وَلَا لَهُ عَلَيْهَا فَضْلٌ، فَيَسْتَوِيَ الصَّانِعُ وَالْمَصْنُوعُ، وَيَتَكَافَأَ الْمُبْتَدَعُ وَالْبَدِيعُ . خَلَقَ الْخَلَائِقَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ خَلَا مِن غَيْرِهِ، وَلَمْ يَسْتَعِن عَلَى خَلْقِهَا

بِأَحَدٍ مِن خَلْقِهِ. وَأَنشَأَ الْأَرْضَ فَأَمْسَكَهَا مِن غَيْرِ اشْتِغَال، وَأَرْسَاهَا عَلَى غَيْرِ قَرَار، وَأَقَامَهَا بِغَيْرِ قَوَائِمَ، وَرَفَعَهَا بِغَيْرِ دَعَائِمَ، وَحَصَّنَهَا مِنَ الْأَوَدِ وَالْاِعْوِجَاجِ، وَمَنَعَهَا مِنَ التَّهَافُتِ وَالْاِنفِرَاجِ ، أَرْسَى أَوْتَادَهَا، وَضَرَبَ أَسْدَادَهَا، وَاسْتَفَاضَ عُيُونَهَا، وَخَدَّ أَوْدِيَتَهَا، فَلَمْ يَهِن مَا بَنَاهُ، وَلَا ضَعُفَ مَا قَوَّاهُ.

الشّرح: عاد عليه السلام إلى تنزيه البارئ تعالى عن الحدوث ، فقال : لا يجوز أن يُوصَف به فتجري عليه الصّفات المُحْدَثات كما تجري على كلّ مُحْدَث ، ورُوي : « فتجري عليه صفات المُحْدَثات » وهو أليق ، ليعود إلى المُحْدَثات ذوات الصّفات ما بعده ؛ و هو قوله عليه السلام: « ولايكون بينه وبينها فصل » ، لأ نّه لايحسن أن يعود الضّمير في قوله « وبينها » إلى « الصّفات » بل إلى « ذوات الصّفات » . قال: لو كان مُحْدَثًا لَجَرَتْ عليه صفات الأجسام المُحْدَثة ، فلم يكن بينه وبين الأجسام المُحْدَثة فرقٌ ، فكان يستوي الصّانع والمصنوع ، وهذا محالٌ.

ثمّ ذَكَرَ أ نّه خَلَقَ الخَلْقَ غير محتذٍ لِمثال، ولا مُستفيدٍ من غيره كيفيّة الصّنعة ، بخلاف الواحد منّا ، فإنّ الواحد منّا لا بدّ أن يحتذي في الصّنعة ، كالبنّاء ، والنّجّار والصّانع وغيرها .

قال عليه السلام : « ولم يستعن على خلقها بأحد من خلقه »، لأ نّه تعالى قادر لذاته لايعجزه شيء .

ثمّ ذكر إنشاءه تعالى الأرض ، وأ نّه أمسكها من غير اشتغال منه بإمساكها ، وغير ذلك من أفعاله ومخلوقاته ، ليس كالواحد منّا يمسك الثّقيل فيشتغل بإمساكه عن كثير من أُموره .

قال « وأرساها» ، جعلها راسيةً على غير قرار تتمكّن عليه ، بل واقفة بإرادته الّتي اقتضت وقوفها، ولأنّ الفَلَك يجذبها من جميع جهاتها كما قيل، أو لأ نّه يدفعها من جميع جهاتها ، أو لأنّ أحد نصفَيها صاعد بالطّبع ، والآخر هابط بالطّبع ، فاقتضى التّعادل وقوفها ، أو لأ نّها طالبه للمركز فوقفت ... . (١٣: ٨٧ـ ٨٩)

الفصل السّادس ـ [في أنّه تعالى قائمٌ دائمٌ بذاته]

(الخطبة ٨٩) الأصل : ومن خطبة له عليه السلام : الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْمَعْرُوفِ مِن غَيْرِ رُؤْيَةٍ، الْخَالِقِ مِن غَيْرِ رَوِيَّةٍ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ قَائِمًا دَائِمًا... .

الشّرح : وصف الله تعالى بأنّه يُعْرَف من غير أن تتعلّق الأبصار بذاته ، ويخلق من غير تفكّر وتروٍّ فيما يخلقه . لم يزل قائمًا ، القائم والقيّوم بمعنًى ، وهو الثّابت الّذي لايزول ، ويُعبَّر عنه في الاصطلاح النّظريّ بـ « الواجب الوجود » ، وقد يفسّر القائم على معنى قولهم ، فلان قائم بأمر كذا ، أي وال وممسك له أن يضطرب .

ثمّ قال : هو موصوف بأنّه قائم دائم من قبل أن يُخْلَق العالَم ، وهذا يؤكّد التّفسير الأوّل ، لأنّه إذا لم يكن العالَم مخلوقًا بعد لم يصدق عليه أنّه قائم بأمره إلّا بالقوّة لا بالفعل ، كما يصدق عليه أنّه سميع بصير في الأزل ، أي إذا وجدت المسموعات والمُبْصِرات سمعها وأبصرها ، ولو سمّى قبل خَلْق الكلام متكلّمًا على هذا التّفسير لم أستبعده ، وإن كان أصحابنا يأبونَهُ. (٦: ٣٩٢ـ٣٩٣)

الفصل السّابع ـ [في العلم الإلهيّ]

(الخطبة : ٤٩) : الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي بَطَنَ خَفِيَّاتِ الْأُمُورِ، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ أَعْلَامُ الظُّهُورِ، وَامْتَنَعَ عَلَى عَيْنِ الْبَصِيرِ؛ فَلَا عَيْنُ مَن لَمْ يَرَهُ تُنكِرُهُ، وَلَا قَلْبُ مَن أَثْبَتَهُ يُبْصِرُهُ، سَبَقَ فِي الْعُلُوِّ فَلَا شَيْءَ أَعْلَى مِنهُ، وَقَرُبَ فِي الدُّنُوِّ فَلَا شَيْءَ أَقْرَبُ مِنهُ، فَلَا اسْتِعْلَاؤُهُ بَاعَدَهُ عَن شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا قُرْبُهُ سَاوَاهُمْ فِي الْمَكَانِ بِهِ، لَمْ يُطْلِعِ الْعُقُولَ عَلَى تَحْدِيدِ صِفَتِهِ، وَلَمْ يَحْجُبْهَا عَن وَاجِبِ مَعْرِفَتِهِ، فَهُوَ الَّذِي تَشْهَدُ لَهُ أَعْلَامُ الْوُجُودِ، عَلَى إِقْرَارِ قَلْبِ ذِي

الْجُحُودِ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُهُ الْمُشَبِّهُونَ بِهِ وَالْجَاحِدُونَ لَهُ عُلُوًّا كَبِيرًا!

الشّرح: وهذا الفصل يشتمل على عدّة مباحث من العلم الإلهيّ:

أوّلها ـ كونه تعالى عالِمًا بالأُمور الخفيّة.

والثّاني ـ كونه تعالى مدلولًا عليه بالأُمور الظّاهرة، يعني أفعاله.

والثّالث ـ أنّ هويّته تعالى غير معلومة للبشر.

والرّابع ـ نفي تشبيهه بشيء من مخلوقاته.

والخامس ـ بيان أنّ الجاحد لاثباته مكابر بلسانه، وعارف به بقلبه.

ونحن نذكر القول في جميع ذلك على سبيل اقتصاص المذاهب والأقوال، ونحيل في البرهان على الحقّ من ذلك وبطلان شبه المخالفين فيه، على ما هو مذكور في كُتُبنا الكلاميّة، إذ ليس هذا الكتاب موضوعًا لذلك، وإن كنّا قد لانخلي بعض فصوله من إشارة إلى الدّليل موجزة، وتلويح إلى الشّبهة لطيف، فنقول: أمّا:

الفصل الأوّل ـ وهو الكلام في كونه تعالى عالِمًا بالأُمور الخفيّة: فاعلم! أنّ أمير المؤمنين إنّمَا قال: «بَطَنَ خفيّاتِ الأُمُور» وهذا القدر من الكلام يقتضي كونه تعالى عالِمًا، يعلم الأُمور الخفيّة الباطنة، وهذا منقسم قِسْمَيْن:

أحدهما ـ أن يعلم الأُمور الخفيّة الحاضرة.

والثّاني ـ أن يعلم الأُمور الخفيّة المستقبلة. والكلام من حيث إطلاقه يَحتمِل الأمرَين، فنحمله عليهما معًا. فقد خالف في كلّ واحدة من المسألتَين قوم، فمن النّاس مَن نفى كونه عالمًا بالمستقبلات، ومن النّاس مَن نفى كونه عالِمًا بالأُمور الحاضرة، سواء كانت خفيّةً أو ظاهرةً، وهذا يقتضينا أن نشرح أقوال العُقلاء في هذه المسائل، فنقول: إنّ النّاس فيها على أقوالٍ:

القول الأوّل ـ قول جمهور المتكلّمين، وهو أنّ البارئ سبحانه يعلم كلّ معلوم: الماضي والحاضر والمستقبل، ظاهرها وباطنها، ومحسوسها وغير محسوسها، فهو تعالى العالِم بما كان، وما هو حاضر، وما سيكون وما لم يكن، أن لو كان كيف كان يكون، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنهُ﴾[1] فهذا عِلْمٌ بأمْرٍ مُقدَّر على تقدير وقوع أصله الّذي قد عُلِمَ أنّه لايكون.

القول الثّاني ـ قول مَن زعم أنّه تعالى لايعلم الأُمور المستقبلة، وشبّهوه بكونه مُدْرِكًا، قالوا: كما أنّه لايدرك المستقبلات، فكذلك لايعلم المستقبلات. وهو قول هِشام بن الحَكَم[2].

القول الثّالث ـ قول مَن زعم أنّه لايعلم الأُمور الحاضرة، وهذا القول نقيض القول الثّاني وشبّهوه بكونه قادرًا، قالوا: كما أنّه لايقدر على الموجود، فكذلك لايعلم الموجود، ونسب ابن الرّاونديّ هذا القول إلى مَعْمَر بن عبّاد[3]، أحد شيوخنا، وأصحابنا يُكذِّبونه في ذلك، ويدفعون الحكاية عنه.

القول الرّابع ـ قول مَن زعم أنّه تعالى لايعلم نفسه خاصّة، ويعلم كلّ ما عدا ذاته، ونسب ابن الرّاونديّ هذه المقالة إلى مَعْمَر أيضًا، وقال: إنّه يقول: إنّ العالِم غير المعلوم، والشّيء لايكون غير نفسه، وأصحابنا يُكذِّبون ابن الرّاونديّ في هذه الحكاية، ويُنزِّهون مَعْمرًا عنها.

القول الخامس ـ قول مَن قال: إنّه تعالى لم يكن فيما لم يزل عالِمًا بشيء أصلًا، وإنّما

---

١ ـ الأنعام / ٢٨.

٢ ـ هو هِشام بن الحكم؛ من متكلّمي الشّيعة، و صاحب المقالة في التّشبيه؛ و إليه تُنسَب الهشاميّة؛ إحدى الفِرَق الغالية؛ ذكره الشّهرستانيّ و بسط آراءه في «الملل و النّحَل» ١: ١٦٤ ـ ١٦٦.

٣ ـ معمر بن عبّاد السُّلَميّ القَدَريّ؛ و انظر آراءه في «الملل و النّحَل» ١: ٦٥ ـ ٦٧.

أحدث لنفسه علمًا عَلِم به الأشياء، وهو قول جَهْم بن صَفوان [١].

القول السّادس ـ قول مَن قال: إنّه تعالى لايعلم كلّ المعلومات على تفاصيلها، وإنّمَا يعلم ذلك إجمالًا، وهؤلاء يُسمَّون المسترسليّة، لأنّهم يقولون: يسترسل علمه على المعلومات إجمالًا لا تفصيلًا، وهو مذهب الجُوَينيّ [٢] من متكلّمي الأشعريّة.

القول السّابع ـ قول مَن قال: إنّه تعالى يعلم المعلومات المفصّلة ما لم يفض القول به إلى محال، وزعموا أنّ القول بأنّه يعلم كلّ شيء يفضى إلى محال، وهو أن يعلم ويعلم أنّه يعلم، وهلُمّ جَرًّا إلى ما لا نهاية له، وكذلك المحال لازم إذا قيل: إنّه يعلم الفروع، وفروع الفروع ولوازمها ولوازم لوازمها إلى ما لا نهاية له.

قالوا: ومحال اجتماع كلّ هذه العلوم غير المتناهيّة في الوجود، وهذا مذهب أبي البركات البغداديّ صاحب المعتبر [٣].

القول الثّامن ـ قول مَن زعم أنّه تعالى لايعلم الشّخصيّات الجزئيّة، وإنّمَا يعلم الكلّيّات الّتي لايجوز عليها التّغيير، كالعلم بأنّ كلّ إنسان حيوان، ويعلم نفسه أيضًا، وهذا مذهب أرسطو وناصريّ قوله من الفلاسفة كابن سينا وغيره.

القول التّاسع ـ قول مَن زعم أنّه تعالى لايعلم شيئًا أصلًا، لا كلّـيًّا ولا جزئيًّا، وإنّمَا وجد العالم عنه لخصوصيّة ذاته فقط من غير أن يعلمه، كما أنّ المغناطيس يجذب الحديد لقوّة فيه من غير أن يعلم بالجذب، وهذا قول قوم من قدماء الفلاسفة. فهذا تفصيل المذاهب في هذه المسألة.

---

١ ـ جَهم بن صفوان؛ و إليه نُسب الفرقة الجَهْميّة؛ من الجبريّة؛ ظهرت بدعته بترْمَذ، و قتله سالم بن أحوز المازنيّ بمرو؛ في آخر مُلْك بني أُميّة. الشّهرستانيّ ١: ٧٩ ـ ٨١.

٢ ـ هو الإمام أبو المعالي عبدالملك بن يوسف الجوينيّ، إمام الحرمين، المتوفّى سنة ٤٧٨. (ابن خلّكان)

٣ ـ «المعتبر في الحكمة» طبع في حيدر آباد؛ لأبي البركات عليّ بن ملكا البغداديّ، توفّي سنة ٥٦٠. أخبار العلماء للقفطيّ: ٣٤٣.

واعلم ! أنّ حجّة المتكلّمين على كونه عالِمًا بكلّ شيء، إنّمَا تتّضح بعد إثبات حدوث العالَم، وأنّه فعله بالاختيار ، فحينئذٍ لا بدّ من كونه عالِمًا، لأنّه لو لم يكن عالِمًا بشيء أصلًا لما صحّ أن يحدث العالَم على طريق الاختيار ، لأنّ الإحداث على طريق الاختيار ، إنّمَا يكون بالغَرَض والدّاعي ، وذلك يقتضي كونه عالِمًا ، فإذا ثبت أنّه عالِم بشيء أفسدوا حينئذٍ أن يكون عالِمًا بمعنى اقتضى له العالِميّة ، أو بأمرٍ خارجٍ عن ذاته ، مختارًا كان أو غير مختار ، فحينئذ ثبت [١] لهم أنّه إنّمَا علم لأنّه هذه الذّات المخصوصة لا لشيء أزيد منها ، فإذا كان لهم ذلك وجب أن يكون عالِمًا بكلّ معلوم ، لأنّ الأمر الّذي أوجب كونه عالِمًا بأمر مّا ، هو ذاته يوجب كونه عالِمًا بغيره من الأُمور ، لأنّ نسبة ذاته إلى الكلّ نسبة واحدة . فأمّا الجواب عن شبه المخالفين فمذكور في المواضع المختصّة بذلك ، فليطلب من كُتُبنا الكلاميّة .

الفصل الثّاني ـ في تفسير قوله عليه السلام : «ودلّت عليه أعلام الظّهور» : فنقول: إنّ الّذي يستدلّ به على إثبات الصّانع يمكن أن يكون من وجهَيْن ، وكلاهما يصدق عليه أنّه أعلام الظّهور: أحدهما ـ الوجود والثّاني ـ الموجود .

أمّا الاستدلال عليه بالوجود نفسه فهي طريقة المدقّقين من الفلاسفة ، فإنّهم استدلّوا على أنّ مُسمَّى الوجود مشترك ، وأنّه زائد على ماهيّات الممكنات ، وأنّ وجود البارئ لا يصحّ أن يكون زائدًا على ماهيّته ، فتكون ماهيّته وجودًا ، ولا يجوز أن تكون ماهيّته عارية عن الوجود ، فلم يبق إلّا أن تكون ماهيّته هي الوجود نفسه ، وأثبتوا وجوب ذلك الوجود ، واستحالة تطرّق العدم إليه بوجهٍ مّا ، فلم يفتقروا في إثبات البارئ إلى تأمّل أمر غير نفس الوجود .

وأمّا الاستدلال عليه بالموجود لا بالوجود نفسه ، فهو الاستدلال عليه بأفعاله ، وهي

---

١ ـ ج : « يثبت » .

طريقة المتكلّمين. قالوا: كلّ ما لم يعلم بالبديهة ولا بالحسّ، فإنّمَا يعلم بآثاره الصّادرة عنه، والبارئ تعالى كذلك، فالطّريق إليه ليس إلّا أفعاله، فاستدلّوا عليه بالعالَم، وقالوا تارةً: العالَم مُحْدَث وكلّ مُحْدَث له مُحْدِثٌ. وقالوا تارةً أخرى: العالَم ممكن، فله مؤثّر.

وقال ابن سينا: إنّ الطّريقة الأُولى وهي الاستدلال عليه بالوجود نفسه أعلى وأشرف، لأنّه لم يحتجّ فيها إلى الاحتجاج بأمر خارج عن ذاته، واستنبط آية من الكتاب العزيز في هذا المعنى، وهي قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾[1].

قال ابن سينا: أقول: إنّ هذا حكم لقوم ـ يعني المتكلّمين وغيرهم ـ ممّن يستدلّ عليه تعالى بأفعاله، وتمام الآية: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾. قال: هذا حكم الصِّدِّيقين الّذين يستشهدون به لا عليه، يعني الّذين استدلّوا عليه بنفس الوجود، ولم يفتقروا إلى التّعلُّق بأفعاله في إثبات ربوبيّته.

الفصل الثّالث ـ في أنّ هويّته تعالى غير هويّة البشر: وذلك معنى قوله عليه السلام: «وامتنع على عين البصير»، وقوله: «ولا قلب مَن أثبته يبصره»، وقوله: «ولم يُطْلِع العقولَ على تحديد صفته»، فنقول: إنّ جمهور المتكلّمين زعموا أنّا نعرف حقيقة ذات الإله، ولم يتحاشوا من القول بأنّه تعالى لا يعلم من ذاته إلّا ما نعلمه نحن منها.

وذهب ضِرار[2] بن عمرو: أنّ الله تعالى ماهيّة لا يعلمها إلّا هو، وهذا هو مذهب الفلاسفة. وقد حكي عن أبي حنيفة وأصحابه أيضًا، وهو الظّاهر من كلام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الفصل.

الفصل الرّابع ـ في نفي التّشبيه عنه تعالى: وهو معنى قوله عليه السلام: «بَعُد وقَرُب»، أي

---

١ ـ فصّلت ٥٣.

٢ ـ هو ضرار بن عمرو، صاحب مذهب الضّراريّة من فِرَق الجبريّة؛ كان في بدء أمره تلميذاً لواصل بن عطاء المعتزليّ؛ ثمّ خالفه في خلْق الأعمال وإنكار عذاب القبر. الفرق بين الفرق: ٢٠١.

في حالٍ واحدةٍ، وذلك يقتضي نفي كونه تعالى جسمًا ؟ وكذلك قوله عليه السلام: « فلا استعلاؤه باعده ... ولا قُرْبُه ساواهم في المكان به » فنقول : إنّ مذهب جمهور المتكلّمين نفي التّشبيه ، وهذا القول يتنوّع أنواعًا :

النّوع الأوّل ـ نفي كونه تعالى جسمًا مركّبًا ، أو جوهرًا فردًا غير مركّب ، والمراد بالجوهر هاهنا الجِرْم والحجم . وهو قول المعتزلة ، وأكثر محقّقي المتكلّمين من سائر الفِرَق ، وإليه ذهبت الفلاسفة أيضًا .

وقال قوم من مستضعفي المتكلّمين خلاف ذلك ، فذهب هِشام بن الحكم إلى أنّه تعالى جسم مركّب كهذه الأجسام ، واختلفت الحكاية عنه ، فرُوي عنه أنّه قال : إنّه يَشْبُر نفسه سبعة أشبار . ورُوي عنه أنّه قال : إنّه على هيئة السّبيكة . ورُوي عنه أنّه قال : إنّه على هيئة البَلُّورة الصّافية المستوية الاستدارة من حيث أتيتَها رأيتَها على هيئةٍ واحدةٍ ، ورُوي عنه أيضًا قال : إنّه ذو صورة . وأصحابه من الشّيعة يدفعون اليوم هذه الحكايات عنه ، ويزعمون أنّه لم يزد على قوله : إنّه جسم لا كالأجسام ، وإنّه إنّما أراد بإطلاق هذا اللّفظ عليه إثباته .

وصدقوا عنه أنّه كان يطلق عليه كونه نورًا، لقول الله سبحانه: ﴿ اَللّٰهُ نُورُ السَّمٰوٰاتِ وَالْاَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ ﴾[١] .

وحُكِي عن محمّد بن النُّعمان الأحول ، المعروف بـ « شيطان الطّاق » ، وهِشام بن سالم المعروف بـ « الجواليقيّ » ، وأبي مالك بن الحضرميّ ، أنّه نور على صورة الإنسان ، وأنكروا مع ذلك أن يكون جسمًا ، وهذه مناقضة ظاهرة . وحُكِي عن عليّ بن ميثم مثله . وقد حُكِي عنه أنّه كان يقول بالصّورة والجسم .

وحُكِي عن مُقاتل بن سليمان ، وداود الجواربيّ ، ونعيم بن حمّاد المصريّ ، أنّه في صورة

---

١ ـ النّور / ٣٥.

الإنسان، وأنّه لحم ودم، وله جوارح وأعضاء من يدٍ ورجْلٍ ولسانٍ ورأسٍ وعينَيْن، وهو مع ذلك لا يشبه غيره، ولا يشبهه غيره، وافقهم على ذلك جماعةٌ من العامّة ومَن لا نظر له.

وحُكِي عن داود الجواربيّ أنّه قال: اعفوني من الفرج واللّحية وسلوني عمّا وراء ذلك.

وحُكِي عنه أنّه قال: هو أجوف مِن فيه إلى صدره، وما سوى ذلك مُصْمتٌ.

وحكى أبو عيسى الوَرّاق أنّ هِشام بن سالم الجواليقيّ كان يقول: إنّ له وفرة سوداء.

وذهب جماعة من هؤلاء إلى القول بالمؤانسة والخلوة والمجالسة والمحادثة.

وسُئِل بعضهم عن معنى قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾[1]، فقال: يقعد معه على سريره ويغلفه بيده.

وقال بعضهم: سألتُ معاذاً العنبريّ، فقلتُ: ألَهُ وجهٌ؟ فقال: نعم. حَتَّى عددتُ جميع الأعضاء من أنفٍ وفم وصدر وبطن، واستحييتُ أن أذكر الفرج، فأومأت بيدي إلى فرجي، فقال: نعم. فقلتُ: أذَكَرٌ أم أُنثى؟ فقال: ذَكَر. ويقال: إنّ ابن خُزَيمة أشكل عليه القول في أنّه: أذَكَر أم أُنثى، فقال له بعض أصحابه: إنّ هذا مذكور في القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾[2]، فقال: أفدتَ وأجدتَ، وأودعه كتابه.

ودخل إنسان على معاذ بن معاذ يوم عيد، وبين يَدَيْه لحم في طَبيخ سِكْباج، فسأله عن البارئ تعالى في جملة ما سأله، فقال: هو والله مثل هذا الّذي بين يدي، لحم دم. وشهد بعض المعتزلة عند معاذ بن معاذ، فقال له: لقد هممت أن أسقطك، لولا أنّي سمعتك تلعن حمّاد بن سَلَمة، فقال: أمّا حمّاد فلم ألعنه، ولكنّي ألعن مَن يقول: إنّه سبحانه ينزل ليلة عرفة من السّماء إلى الأرض على جَمَلٍ أحمر في هَوْدج مِن ذَهَبٍ، فإن كان حمّاد يروي هذا أو يقوله فعليه لعنة الله. فقال: أخرِجوه، فأخرج.

١ـ القمر / ٥٥.

٢ـ آل عمران ٣٦.

وقال بعضهم: خرجنا يوم عيد إلى المصلّى، فإذا جماعة بين يدي أمير[١]، والطّبول تضرب والأعلام تخفق، فقال واحد من خلفنا: اللّهم لا طبل إلّا طبلك! فقل له: لاتقل هكذا، فليس لله تعالى طبل، فبكى، وقال: أرأيتم هو يجيء وحده ولايضرب بين يديه طبل، ولا ينصب على رأسه عَلَمْ، فإذن هو دون الأمير!

وروى بعضهم أنّه تعالى أجرى خيلًا، فخلق نفسه من مثلها. وروى قوم منهم أنّه نظر في المرآة فرأى صورة نفسه، فَخَلَقَ آدم عليها. ورووا أنّه يضحك حَتَّى تبدو نواجذُه.

ورووا أنّه أمرد جَعْد قَطَط[٢]، في رِجْلَيْه نعلان من ذَهَب، وأنّه في روضة خضراء على كرسيّ تحمله الملائكة. ورووا أنّه يضع رِجْلًا على رِجْل ويستلقي، فإنّها جِلْسة الرّبّ.

ورووا أنّه خَلَقَ الملائكة مِن زَغَبِ ذراعَيْه، وأنّه اشتكى عينه فعادتْه الملائكة، وأنّه يتصوّر بصورة آدم، ويحاسب النّاس في القيامة، وله حجاب من الملائكة يحجبونه. و رووا عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «رأيت ربّي في أحسن صورة، فسألته عمّا يختلف فيه الملأ الأعلى، فوضع يده بين كتفي، فوجدت بَرْدَها، فعلمت ما اختلفوا فيه».

ورووا أنّه ينزل إلى السّماء الدّنيا في نصف شعبان، وأنّه جالس على العرش قد فضل منه أربع أصابع من كلّ جانب. وأنّه يأتي النّاس يوم القيامة، فيقول: أنا ربّكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، فيقول لهم: أفتعرفونه إن رأيتموه؟ فيقولون: بيننا وبينه علامة، فيكشف لهم عن ساقه، وقد تحوّل في الصّورة الّتي يعرفونها، فيخرّون له سُجّدًا.

ورووا أنّه يأتي في غَمام، فوقه هواء، وتحته هواء.

وكان بطَبَرِسْتان قاصٌّ من المشبّهة، يَقصُّ على النّاس، فقال يومًا في قِصَصه: إنّ يوم القيامة تجيء فاطمة بنت محمّد، معها قميص الحسين ابنها تلتمس القِصاص من يزيد بن

---

١ ـ ب: «أمير المؤمنين»، والأجود ما أثبته عن أ، ج.

٢ ـ قطط: قصير.

معاوية، فإذا رآها الله تعالى من بعيدٍ، دعا يزيد وهو بين يديه، فقال له: ادْخُل تحت قوائم العرش، لا تظفر بك فاطمة، فيدخل[١] ويختبئ، وتحضر فاطمة، فتتظلّم وتبكي، فيقول سبحانه: انظري يا فاطمة إلى قَدَمي، ويخرجه إليها، و به جُرْح من سَهْم نمرود، فيقول: هذا جُرْح نمرود في قَدَمي، وقد عفوت عنه، أفلا تعفين أنتِ عن يزيد! فتقول هي: اشهد يا ربّ أنّي قد عفوت عنه.

وذهب بعض متكلّمي المجسّمة إلى أنّ البارئ تعالى مركّب من أعضاءٍ على حروف المعجم.

وقال بعضهم: إنّه ينزل على حمارٍ في صورة غلام أمْرد، في رِجْلَيه نعلان من ذَهَبٍ، وعلى وجهه فراش من ذَهَبٍ يتطاير.

وقال بعضهم: إنّه في صورة غلام أمْرد صبيح الوجه، عليه كساء أسود، مُلتحِف به.

وسمعت أنا في عصري هذا مَن قال في قوله تعالى: ﴿وَ تَرَى الْمَلٰئِكَةَ حَافِّينَ مِن حَوْلِ الْعَرْشِ﴾[٢]: إنّهم قيام على رأسه بسيوفهم وأسلحتهم، فقال له آخر على سبيل التّهكّم به: يحرسونه من المعتزلة أن يفتكوا به! فغضب وقال: هذا إلحاد.

و رووا أنّ النّار تزفِر و تتغيّظ تغيّظًا شديدًا، فلا تسكن حَتَّى ضع قَدَمَه فيها، فتقول: قطّ قطّ، أي حسبي حسبي. ويرفعون هذا الخبر مسندًا. وقد ذُكِر شبيه به في الصّحاح. ورُوِي في الكتب الصّحاح أيضًا: «أنّ الله خلق آدم على صورته»، وقيل: إنّ في التّوراة نحو ذلك في السِّفْر الأوّل.

واعلم! أنّ أهل التّوحيد يتأوّلون ما يحتمل التّأويل من هذه الرّوايات على وجوهٍ محتملةٍ غير مستبعدةٍ، وما لايحتمل التّأويل منها يقطعون ببطلانه، وبأ نّه موضوع، وللاستقصاء

١ـ ب: «فيدخل يزيد»، و ما أثبته عن أ، ج.

٢ـ الزّمر / ٧٥.

في هذا المعنى موضع غير هذا الموضع.

و حكى أبو إسحاق النّظّام و محمّد بن عيسى بُرْغوث أنّ قومًا قالوا: إنّه تعالى الفضاء نفسه، و ليس بجسم، لأنّ الجسم يحتاج إلى مكان و نفسه مكان الأشياء.

و قال بُرْغوث: وطائفة منهم يقولون: هو الفضاء نفسه، وهو جسم تحلّ الأشياء فيه، و ليس بذي غاية و لا نهاية، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾[١].

فأمّا مَن قال: إنّه جسم لا كالأجسام، على معنى أنّه بخلاف العَرَض الّذي يستحيل أن يتوهّم منه فعل، ونفوا عنه معنى الجسميّة، وإنّما أطلقوا هذه اللّفظة لمعنى أنّه شيء لا كالأشياء، وذات لا كالذّوات، فأمرهم سهل، لأنّ خلافهم في العبارة، وهم: عليّ بن منصور، والسّكّاك، ويونس بن عبد الرّحمان، والفضل بن شاذان، وكلّ هؤلاء من قدماء رجال الشّيعة. وقد قال بهذا القول ابن كرّام وأصحابه، قالوا: معنى قولنا فيه سبحانه إنّه جسم، أنّه قائم بذاته لا بغيره.

والمتعصّبون لهِشام بن الحَكَم من الشّيعة في وقتنا هذا يزعمون أنّه لم يقل بالتّجسيم المعنويّ، وإنّما قال إنّه جسم لا كالأجسام، بالمعنى الّذي ذكرناه عن يونس والسّكّاك و غيرهما، و إن كان الحسن بن موسى النّوبختي ـ و هو من فضلاء الشّيعة ـ قد رُوي عنه التّجسيم المحض في كتاب «الآراء والدّيانات».

النّوع الثّاني ـ نفي الأعضاء والجوارح عنه سبحانه، فالّذي يذهب إليه المعتزلة وسائر المحقّقين من المتكلّمين نفي ذلك عنه، و قد تأوّلوا ماورد في القرآن العزيز من ذلك، من نحو قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[٢]، وقوله سبحانه: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾[٣] و غير

١ـ الحجّ / ٧٨.

٢ـ ص / ٧٥.

٣ـ الزّمر / ٥٦.

ذلك، وحملوه على وجوهٍ صحيحةٍ جائزةٍ في اللّغة العربيّة.

وأطلقت الكَرّاميّة عليه سبحانه لفظ «اليَدَين والوجه»، وقالوا: لا نتجاوز الإطلاق، ولا نفسّر ذلك ولا نتأوّله، وإنّما نقتصر على إطلاق ما ورد به النّصّ. وأثبت الأشعريّ اليَدَيْن صفة قائمة بالبارئ سبحانه، وكذلك الوجه من غير تجسيم.

وقالت المجسِّمة: إنّ الله تعالى يَدَيْن، هما عضوان له، وكذلك الوجه والعين، وأثبتوا له رِجْلين قد فَضَلتا عن عرشه، وساقَيْن يكشف عنهما يوم القيامة، وقَدَمًا يضعها في جهنّم فتمتلئ وأثبتوا له ذلك معنًى لا لفظًا، وحقيقةً لا مَجازًا.

فأمّا أحمد بن حنبل فلم يثبت عنه تشبيه ولا تجسيم أصلًا، وإنّما كان يقول بترك التّأويل فقط، ويطلق ما أطلقه الكتاب والسُّـنّة، ولايخوض في تأويله، ويقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾[1] وأكثر المحصّلين من أصحابه على هذا القول.

النّوع الثّالث ـ نفي الجهة عنه سبحانه، فالّذي يذهب إليه المعتزلة وجمهور المحقّقين من المتكلّمين أنّه سبحانه ليس في جهةٍ ولا مكانٍ، وأنّ ذلك من توابع الجسميّة أو العَرَضيّة اللّاحقة بالجسميّة، فإذا انتفى عنه كونه جسمًا وكونه عَرَضًا لم يكن في جهة أصلًا، وإلى هذا القول يذهب الفلاسفة.

وذهبت الكَرّاميّة والحَشَويّة[2] إلى أنّ الله تعالى في جهة فوق، وإليه ذهب هِشام بن الحَكَم، وعليّ بن منصور، ويونس بن عبد الرّحمان، وهِشام بن سالم الجواليقيّ، وكثير من أهل الحديث.

---

١ ـ آل عمران / ٧.

٢ ـ الكرّاميّة: أصحاب محمّد بن كرّام؛ والحشويّة طائفة من المشبّهة؛ سمّوا بذلك لأنّهم لايتحاشون إظهار الحشو. راجع: شفاء العليل: ١٠٥.

وذهب **محمّد بن الهَيْصَم**، متكلّم الكرّاميّة إلى أنّه تعالى ذات موجودة منفردة بنفسها عن سائر الموجودات، لاتحلّ شيئًا حلول الأعراض، ولاتمازج شيئًا ممازجة الأجسام، بل هو مباين للمخلوقين، إلّا أنّه في جهة فوق، وبينه وبين العرش بُعْدٌ لايتناهَى.

هكذا يحكى المتكلّمون عنه، ولم أره في شيء من تصانيفه وأحالوا ذلك، لأنّ ما لايتناهى لايكون محصورًا بين حاصرَين، وأنا أستبعد عنه هذه الحكاية، لأنّه كان أذكى من أن يذهب عليه فساد هذا القول، وحقيقة مذهب مُثبتِي المكان أنّه سبحانه متمكّن على العرش، كما يتمكّن المَلِك على سريره، فقيل لبعض هؤلاء: أهو أكبر من العرش، أم أصغر، أم مساو له؟ فقال: بل أكبر من العرش. فقيل له: فكيف يحمله؟ فقال: كما تحمل رِجْلًا الكركيّ جسمً الكركيّ وجسمه أكبرمن رجْلَيْه. ومنهم مَن يجعله مساويًا للعرش في المقدار، ولايمتنع كثير منهم من إطلاق القول بأنّ أطرافه تفضُل عن العرش، وقد سمعت أنا مَن قال منهم: إنّه مستو على عرشه كما أنا مستو على هذه الدّكّة[١] ورجْلاه على الكرسيّ الّذي وسع السّماواتً والأرض والكرسيّ تحتً العرش،كما يجعل اليوم النّاس تحت أُسرتهم كراسيّ يستريحون بوضع أرْجلهم عليها.

وقال هؤلاء كلّهم: إنّه تعالى ينزل ويصعد حقيقةً لا مَجازًا، وإنّه يتحرّك وينزل، فمن ذلك نزوله إلى السّماء الدّنيا، كما ورد في الخبر، ومن ذلك إتيانه ومجيئه، كما نطق به الكتاب العزيز في قوله سبحانه: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ اِلَّا اَنْ يَاْتِيَهُمُ اللهُ فِى ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[٣].

وأطلق ابن الهَيْصم عليه هذه الألفاظ اتّباعًا لما ورد في الكتاب والسُّنّة، وقال: لاأقول

١ـ الدّكّة: بناء يسطح أعلاه للجلوس عليه.

٢ـ البقرة / ٢١٠.

٣ـ الفجر / ٢٢.

بمعانيها، ولاأعتقد حركته الحقيقيّة، وإنّمَا أرسلها إرسالاً كما وردت. وأمّا غيره فَاعْتَقَدَ معانيها حقيقة.

وقال ابن الهَيْصم في كتاب «المقالات»: إنّ أكثر الحَشَويّة يجيز عليه تعالى العَدْو والهرولة.

وقال قوم منهم: إنّه تعالى يجوز أن ينزل فيطوف البُلْدان، ويدور في السِّكَك.

وقال بعض الأشعريّين: إنّ سائلاً سأل السّكّاك فقال: إذا أجزتَ عليه الحركة، فهلّا أجزتَ عليه أن يطفُر! فقال: لايجوز عليه الطَّفْر، لأنّ الطَّفْر إنّمَا يكون فرارًا من ضدّ، أو اتّصالاً بشكل. فقال له: فالحركة أيضًا كذلك! فلم يأتِ بفرق.

فأمّا القول بأنّه تعالى في كلّ مكانٍ، فإنّ المعتزلة يقولون ذلك، وتريد[1] به أنّه وإن لم يكن في مكان أصلًا، فإنّه عالِمٌ بما في كلّ مكان ومُدبِّرٌ لما في كلّ مكان، وكأنّه موجود في جميع الأمكنة لإحاطته بالجميع.

وقال قوم من قدماء الفلاسفة: إنّ البارئ تعالى روح شديد في غاية اللّطافة، وفي غاية القوّة، ينفذ في كلّ العالَم. وهؤلاء يطلقون عليه أنّه في كلّ مكان حقيقةً لا تأويلًا، ومن هؤلاء مَن أوضح هذا القول، وقال: إنّه تعالى سارٍ في هذا العالَم سَرَيان نفس الواحد منّا في بدنه، فكما أنّ كلّ بدن منّا له نفس سارية فيه تدبّره، كذلك البارئ سبحانه هو نفس العالَم، وسارٍ في كلّ جزء من العالَم، فهو إذًا في كلّ مكان بهذا الاعتبار، لأنّ النّفس في كلّ جزء من البدن.

وحكى الحسن بن موسى النّوبختيّ عن أهل الرِّواق من الفلاسفة، أنّ الجوهر الإلهيّ سبحانه روح ناريّ عقليّ، ليس له صورة، لكنّه قادر على أن يَتَصَوَّر بأيّ صورة شاء، ويَتَشَبَّه بالكلّ، وينفذ في الكلّ بذاته وقوّته، لا بعلمه وتدبيره.

النّوع الرّابع ـ نفي كونه عَرَضًا حالًّا في المحلّ، فالّذي تذهب إليه المعتزلة وأكثر

---

١ ـ ب: «فإنّ المعتزلة يقولون ذلك و يريدون...».

المسلمين والفلاسفة نفي ذلك القول باستحالته عليه سبحانه، لوجوب وجوده، وكون كلّ حالّ في الأجسام ممكنًا بل حادثًا.

وذهبت الحُلوليّة من أهل الملّة وغيرها إلى أنّه تعالى يحلّ في بعض الأجسام دون بعض كما يشاء سبحانه، وإلى هذا القول ذهب أكثر الغُلاة في أمير المؤمنين. ومنهم مَن قال بانتقاله من أمير المؤمنين عليه السلام إلى أولاده، ومنهم مَن قال بانتقاله من أولاده إلى قوم من شيعته وأوليائه، واتّبعهم على هذه المقالة قوم من المتصوّفة كالحلّاجيّة والبَسْطاميّة وغيرهم.

وذهبت النّسْطُوريّة[1] من النّصارى إلى حلول الكلمة في بدن عيسى عليه السلام، كحلول السَّواد في الجسم. فأمّا اليعقوبيّة[2] من النّصارى، فلا تثبت الحلول، وإنّما تثبت الاتّحاد بين الجوهر الإلهيّ والجوهر الجسمانيّ، وهو أشدّ بُعْدًا من الحلول.

النّوع الخامس ـ في نفي كونه تعالى محلًّا لشيء، ذهبت المعتزلة وأكثر أهل الملّة والفلاسفة إلى نفي ذلك، والقول باستحالته على ذاته سبحانه. وذهبت الكرّاميّة إلى أنّ الحوادث تحلّ في ذاته، فإذا أحدث جسمًا أحدث معنى حالًّا في ذاته، وهو الإحداث، فحدث ذلك الجسم مقارنًا لذلك المعنى أو عقيبه، قالوا: وذلك المعنى هو قول «كن» وهو المسمَّى خَلْقًا، والخَلْق غير المخلوق، قال الله تعالى: ﴿مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ﴾[3]، قالوا: لكنّه قد أشهدَنا ذواتها، فدلّ على أنّ خلقها غيرها.

وصرّح ابن الهَيْصم في كتاب «المقالات»، بقيام الحوادث بذات البارئ، فقال: إنّه تعالى

١ـ النّسطوريّة: أصحاب نُسطور الحكيم؛ ظهر في زمن المأمون، وتصرّف في الأناجيل برأيه. وانظر: الملل والنّحل للشّهرستانيّ ١: ٢٠٥ـ٢٠٦.

٢ـ اليعقوبيّة: أصحاب يعقوب؛ قالوا بالأقانيم الثّلاثة، إلّا أنّهم قالوا: انقلبت الكلمة لحمًا ودمًا؛ فصار الإله هو المسيح... الشّهرستانيّ ١: ٢٠٦ـ٢٠٨.

٣ـ الكهف / ٥١.

إذا أمر أو نهى، أو أراد شيئًا كان أمره ونهيه وإراداته كائنة بعد أن لم تكن وهي قائمة به، لأنّ قوله منه يسمع، وكذلك إرادته منه تُوجد. قال: وليس قيام الحوادث بذاته دليلًا على حدوثه، وإنّمَا يدلّ على الحدوث تعاقب الأضداد الّتي لا يصحّ أن يتعطّل منها، والبارئ تعالى لا تتعاقب عليه الأضداد.

وذهب أبو البركات البغداديّ صاحب «المعتبر» إلى أنّ الحوادث تقوم بذات البارئ سبحانه، وأنّه لا يصحّ إثبات الإلهيّة إلّا بذلك. وقال: إنّ المتكلّمين ينزّهونه عن ذلك، والتّنزيه عن هذا التّنزيه، هو الواجب.

وذهب أصحابنا وأكثر المتكلّمين إلى أنّ ذلك لا يصحّ في حقّ واجب الوجود، وأنّه دليل على إمكان ذاته، بل على حدوثها. وأجازوا مع ذلك عليه أن يتجدّد له صفات ـ يعنون الأحوال لا المعاني ـ نحو كونه مُدْرِكًا بعد أن لم يكن. وكقول أبي الحسين: إنّه يتجدّد له عالِميّة بما وجد، وكان من قبل عالِمًا بأنّه سيوجد، وإحدى هاتَين الصّفتَين غير الأُخرى.

وقالوا: إنّ الصّفات والأحوال قيلٌ (أي قول) مفرد عن المعاني، والمحال إنّمَا هو حلول المعاني في ذاته لا تجدّد الصّفات لذاته، وللكلام في هذا الباب موضع هو أَلْيَق به.

النّوع السّادس ـ في نفي اتّحاده تعالى بغيره، ذهب أكثر العقلاء إلى استحالة ذلك، وذهبت اليعقوبيّة من النّصارى إلى أنّ الكلمة اتّحدت بعيسى، فصارت جوهرًا من جوهرَيْن: أحدهما ـ إلهيّ، والآخر ـ جسمانيّ. وقد أجاز الاتّحاد في نفس الأمر لا في ذات البارئ قوم من قدماء الفلاسفة، منهم فِرفريوس وأجازه أيضًا منهم مَن ذهب إلى أنّ النّفس إنّمَا تعقّل المعقولات، لاتّحادها بالجوهر المُفارِق المُفيض للنّفوس على الأبدان، وهو المسمّى بـ«العقل الفعّال».

النّوع السّابع ـ في نفي الأعراض الجسمانيّة عنه من التّعَب والاستراحة، والألم واللّذّة، الغمّ والسّرور، ونحو ذلك.

وذهبت المعتزلة و أكثر العقلاء من أهل الملّة وغيرهم إلى نفي ذلك ، والقول باستحالته عليه سبحانه . وذهبت الفلاسفة إلى جواز اللّذّة عليه ، وقالوا : إنّه يلتذّ بإدراك ذاته وكماله ، لأنّ إدراك الكمال هو اللّذّة أو سبب اللّذّة ، وهو تعالى أكمل الموجودات ، وإدراكه أكمل الإدراكات ، وإلى هذا القول ذهب محمّد الغزّاليّ[١] من الأشعريّة .

وحكى ابن الرّاونديّ عن الجاحظ أنّ أحد قدماء المعتزلة ـ ويُعرَف بأبي شعيب ـ كان يجوز عليه تعالى السّرور والغمّ ، والغَيْرة والأسف، ويذكر في ذلك ما روي عن النّبيّ ﷺ أنّه قال : « لا أحد أغْيَر من الله ،وأنّه تعالى يفرح بتوبة عبده ويسرّ بها». وقال تعالى : ﴿ فَلَمَّا اٰسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾[٢] ، وقال مقال المتحسّر[٣] على الشّيء : ﴿ يَاحَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾[٤] ، وحُكِي عنه أيضًا أنّه يجوز عليه أن يتعب ويستريح، ويحتجّ بقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوب ﴾[٥] .

وهذه الألفاظ كلّها عند أصحابنا متأوّلة محمولة على محامل صحيحة ، تشتمل على شرحها الكُتُب المبسوطة .

النّوع الثّامن ـ في أنّه تعالى ليس بمُتَلوّن . لم يُصرّح أحد من العقلاء قاطبة بأنّ الله تعالى متلوّن ، وإنّمَا ذهب قوم من أهل التّشبيه التّجسيم إلى أنّه نور ، فإذا أبْصَرَتْه العيون وأدركته أبصرت شخصًا نورانيًّا مُضيئًا ، لم يزيدوا على ذلك ، ولم يُصرّحوا بإثبات اللّون بهذه العبارة ، وإن كان كلّ مُضيء ملوّنًا .

النّوع التّاسع ـ في أنّه تعالى لايشتهي ولاينفر ، ذهب شيوخنا المتكلّمون إلى أنّه سبحانه

---

١ ـ هو الإمام محمّد بن محمّد أبو حامد الغزاليّ صاحب الإحياء .

٢ ـ الزّخرف / ٥٥ .

٣ ـ كذا في أ ، ج ، و في ب أ « حكاية عن التّحسّر » .

٤ ـ يس / ٣٠ .

٥ ـ ق / ٣٨ .

لايصحّ عليه الشّهوة والنّفرة، لأ نّهما إنّمَا يصحّان على ما يقبل الزّيادة والنّقصان بطريق الاغتذاء والنّموّ، والبارئ سبحانه وتعالى يتعالى عن ذلك، وما عرفتُ لأحدٍ من النّاس خلافًا في ذلك، اللّهمّ إلّا أن يطلق هاتان اللّفظتان على مُسمَّى الإرادة والكراهيّة، على سبيل المجاز.

النّوع العاشر ـ في أنّ البارئ تعالى غير متناهي الذّات. قالت المعتزلة: لـمّا كان البارئ تعالى ليس بجسم وجسمانيّ، وكانت النّهاية من لواحق الأشياء ذوات المقادير، يقال: هذا الجسم مُتَناهٍ، أي ذو طَرَفٍ.

قلنا: إنّ ذات البارئ تعالى غير متناهية، لا على معنى أنّ امتداد ذاته غير مُتَناهٍ، فإنّه سبحانه ليس بذي امتداد، بل بمعنى أنّ الموضوع الّذي يصدق عليه النّهاية ليس بمتحقّق في حقّه سبحانه، فقلنا: إنّ ذاته غير مُتَناهية، كما يقول المهندس: إنّ النّقطة غير مُتَناهية، لا على معنى أنّ لها امتدادًا غير مُتَناهٍ، فإنّها ليست بممتدّة أصلًا، بل على معنى أنّ الأمر الّذي تصدق عليه النّهاية ـ وهو الامتداد ـ لايصدق عليها، فإذَنْ صَدَقَ عليها أ نّها غير مُتَناهية. وهذا قول الفلاسفة وأكثر المحقّقين.

وقالت الكرّاميّة: البارئ تعالى ذات واحدة منفردة عن العالَم قائمة بنفسها، مباينة للموجودات، متناهية في ذاتها، وإن كنّا لانطلق عليها هذا اللّفظ لما فيه من إيهام انقطاع وجودها، وتصرّم بقائها.

وأطلق هِشام بن الحَكَم وأصحابه عليه تعالى القول بأ نّه متناهي الذّات، غير متناهي القدرة.

وقال الجاحظ: إنّ لي قومًا زعموا أنّه تعالى ذاهب في الجهات السّتّ، الّتي لا نهاية لها.

النّوع الحادي عشر ـ في أنّه تعالى لا تصحّ رؤيته. قالت المعتزلة: رؤية البارئ تعالى مستحيلة في الدّنيا والآخرة، وإنّمَا يصحّ أن يُرى المقابل ذو الجهة.

وقالت الكرّاميّة والحنابلة والأشعريّة: تصحّ رؤيته ويُرَى في الآخرة، يراه المؤمنون، ثمّ اختلفوا، فقالت الكرّاميّة والحنابلة: يُرَى في جهة فوق، وحُكِي عن مُضَر وكهمس وأحمد الجبيّ[١] أنّهم أجازوا رؤيته في الدّنيا، وملامسته ومصافحته، وزعموا أنّ المخلصين يعانقونه متى شاؤوا، ويسمّون الحبّـيّة.

وحكى شيخنا أبو الحسين في «التّصفّح» عن أيّوب السِّجستانيّ من المُـرْجئة، أنّ البارئ تعالى تصحّ رؤيته ولمسه.

وذهب قوم إلى أنّهم لايزالون يرون الله تعالى، وأنّ النّاس كلّهم كافرهم ومؤمنهم يرونه، ولكن لايعرفونه.

وقال مَن تَرفَّع عن هذه الطّبقة منهم: لايجوز أن يُرى بعَيْنٍ خُلِقتْ للفناء، وإنَّمَا يرى الآخرة بعَيْنٍ خُلِقت للبقاء.

وقال كثيرٌ من هؤلاء: إنّ محمّدًا ﷺ رأى ربّه بعينَي رأسه ليلة المعراج.

وروَوْا عن كعب الأحبار أنّ الله تعالى قسّم كلامه ورؤيته بين موسى ومحمّد ﷺ.

وروَوْا عن المبارك بن فَضَالة أنّ الحسن كان يحلف بالله: قد رأى محمّد ربّه.

وتعلّق كثير منهم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَاٰهُ نَزْلَةً اُخْرٰى﴾[٢] وقالوا: كلّمه موسى عليه السلام مرّتين، ورآه محمّد ﷺ مرّتين.

وأنكر ابن الهَيْصَم مع اعتقاده أقوال الكرّاميّة ذلك، وقال: إنّ محمّدًا ﷺ لم يره، ولكنّه سوف يراه في الآخرة. قال: وإلى هذا القول ذهبت عائشة وأبوذرّ وقَتادة، وقد رُوِي مثله عن ابن عبّاس وابن مسعود.

واختلف مَن قال: إنّه يرى في الآخرة، هل يجوز أن يراه الكافر؟ فقال أكثرهم: إنّ الكفّار

---

١ ـ كذا في أ، ج، و في ب أ «حكاية عن التّحسّر».

٢ ـ النّجم / ١٣.

لايرونه،لأنّ رؤيتة كرامة ،والكافر لاكرامة له . وقالت السّالميّة وبعض الحَشَويّة : إنّ الكفّار يرونه يوم القيامة ، وهو قول محمّد بن إسحاق بن خُزَيمة ، ذكر ذلك عنه محمّد بن الهَيْصَم .

فأمّا الأشعريّ وأصحابه ، فإنّهم لم يقولوا كما قال هؤلاء : إنّه يرى كما يرى الواحد منّا ، بل قالوا : يرى ، وليس فوقًا ولا تحتًا ولا يمينًا ولا شِمالًا ولا أمامًا ولا وراءً ، ولايرى كلّه ولا بعضه ، ولا هو في مقابلة الرّائي ولا منحرفًا عنه ، ولا تصحّ الإشارة إليه إذا رُئِي ، وهو[1] مع ذلك يرى ويبصر . وأجازوا أيضًا عليه أن تسمع ذاته ، وأن تشمّ وتذاق وتحسّ ، لا على طريق الاتّصال ، بل تتعلّق هذه الإدراكات كلّها بذاته تعلّقًا عاريًا عن الاتّصال .

وأنكرت الكرّاميّة ذلك ولم يجيزوا عليه إلّا إدراك البصر وحده ، وناقضهم شيخنا أبو الحسين في « التّصفّح » وألزمهم أحد أمرَيْن ، إمّا نفي الجميع أو إثبات إدراكه من جميع الجهات ، كما يقوله الأشعريّة .

وذهب ضِرار بن عمرو ، إلى أنّ الله تعالى يُرى يوم القيامة بحاسّة سادسة لا بهذا البصر . وقيل ذلك عن جماعة غيره .

وقال قوم : يجوز أن يحول الله تعالى قوّة القلب إلى العين ، فيعلم الله تعالى بها ، فيكون ذلك الإدراك علمًا باعتبار أنّه بقوّة القلب ، ورؤية باعتبار أنّه قد وقع بالمعنى الحالّ في العين .

فهذه الأنواع الأحد عشر هي الأقوال والمذاهب الّتي يشتمل قوله عليه السلام بنفي التّشبيه عليها ، وسيأتي من كلامه عليه السلام في نفي التّشبيه ما هو أشدّ تصريحًا من الألفاظ الّتي نحن في شرحها .

الفصل الخامس ـ في بيان أنّ الجاحد له مكابر بلسانه ومُثبت له بقلبه : وهو معنى قوله عليه السلام: « فهو الّذي تشهد له أعلام الوجود ، على إقرار قلب ذي الجحود » . لا شبهة في أنّ العلم بافتقار المتغيّر إلى المغيّر ضروريّ ، والعلم بأنّ المتغيّر ليس هو المغيّر إمّا أن يكون

---

١ ـ ب : « و مع ذلك » .

ضروريًّا أو قريبًا من الضّروريّ ، فإذا قد شهدت أعلام الوجود على أنّ الجاحد لإثبات الصّانع إنّمَا هو جاحد بلسانه لا بقلبه ، لأنّ العقلاء لايجحدون الأوّليّات بقلوبهم وإن كابروا بألسنتهم ، ولم يذهب أحد من العقلاء إلى نفي الصّانع سبحانه .

وأمّا القائلون بأنّ العالَم وُجدَ عن طبيعة ، وأنّ الطّبيعة هي المدبّرة له ، والقائلون بتصادم الأجزاء في الخلاء الّذي لا نهايةَ له حتّى حصل منها هذا العالَم . والقائلون بأنّ أصل العالَم وأساس بُنيته هو النّور والظّلمة ، والقائلون بأنّ مبادئ العالم هي الأعداد المجرّدة ، والقائلون بالهَيُولِيّ القديمة الّتي منها حدث العالَم ، والقائلون بعشق النّفس للهَيُولَى حتّى تكوّنت منها هذه الأجسام ، فكلّ هؤلاء أثبتوا الصّانع ، وإنّمَا اختلفوا في ماهيّته وكيفيّة فعله .

وقال قاضي القُضاة : إنّ أحدًا من العقلاء لم يذهب إلى نفي الصّانع للعالَم بالكلّيّة ، ولكنّ قومًا من الورّاقين اجتمعوا ووضعوا بينهم مقالة ، لم يذهب أحد إليها ، وهي أنّ العالَم قديم لم يزل على هيئته هذه ، ولا إله للعالَم ولا صانع أصلًا ، وإنّمَا هو هكذا ما زال ، ولايزال من غير صانعٍ ولا مؤثّرٍ .

قال : وأخذ ابن الرّاونديّ هذه المقالة فنصرها في كتابه المعروف بـ« كتاب التّاج » قال : فأمّا الفلاسفة القدماء والمتأخّرون ، فلم ينفوا الصّانع ، وإنّمَا نفوا كونه فاعلًا بالاختيار ، وتلك مسألة أُخرى .

قال : والقول بنفي الصّانع قريب من القول بالسّفسطة ، بل هو هو بعينه ، لأنّ مَن شكّ في المحسوس أعذر مِمَّن قال : إنّ المتحرّكات تتحرّك من غير محرِّك حرّكها .

وقول قاضي القضاة هذا ، هو محض كلام أمير المؤمنين عليه السلام وعينه ، وليس قول الجاحظ هو هذا ، لأنّ الجاحظ يذهب إلى أنّ جميع المعارف والعلوم الإلهيّة ضروريّة ، ونحن ما ادّعينا في هذا المقام إلّا أنّ العِلْم بإثبات الصّانع فقط هو الضّروريّ ، فأين أحد القولَيْن من الآخر .

(٣ : ٢١٧ ـ ٢٣٩)

(الخطبة: ١٨٣) ... فَسُبْحَانَ مَن لَا يَخْفَى عَلَيْهِ سَوَادُ غَسَقِ دَاجٍ، وَلَا لَيْلٍ سَاجٍ، فِي بِقَاعِ الْأَرَضِينَ الْمُتَطَأْطِئَاتِ، وَلَا فِي يَفَاعِ السُّفْعِ الْمُتَجَاوِرَاتِ، وَمَا يَتَجَلْجَلُ بِهِ الرَّعْدُ فِي أُفُقِ السَّمَاءِ، وَمَا تَلَاشَتْ عَنهُ بُرُوقُ الْغَمَامِ، وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ تُزِيلُهَا عَن مَسْقَطِهَا عَوَاصِفُ الْأَنوَاءِ وَانهِطَالُ السَّمَاءِ! وَيَعْلَمُ مَسْقَطَ الْقَطْرَةِ وَمَقَرَّهَا، وَمَسْحَبَ الذَّرَّةِ وَمَجَرَّهَا، وَمَا يَكْفِي الْبَعُوضَةَ مِن قُوتِهَا، وَمَا تَحْمِلُ مِن أُنثَى فِي بَطْنِهَا.

الشّرح: ... **فإن قلتَ:** وهل يقصد الرّعد بجلجلته معنًى معقولًا ليقال: إنّ البارئ يعلمه؟ ثمّ ما المراد بكونه عالِمًا بما يضمحلّ البرق عنه؟

قلتُ: قد يكون تعالى يحدِث في الرّعد جلجلة، أي صوتًا ليهلك به قومًا، أو لينفع به قومًا، فعِلْمه بما تتضمّنه تلك الجلجلة هو معنى قولنا: يعلم ما يصوّت به الرّعد، ولا ريب أنّ البرق يلمع فيضيء أقطارًا مخصوصة، ثمّ يتلاشى عنها، فالبارئ سبحانه عالِم بتلك الأقطار الّتي يتلاشى البرق عنها.

فإن قلتَ: هو سبحانه عالِم بما يضيئه البرق، وبما لا يضيئه، فلماذا خصّ بالعالِميّة ما يتلاشى عنه البرق؟

قلتُ: لأنّ عِلْمه بما ليس بمضيء بالبرق أعجب وأغرب، لأنّ ما يضيئُه البرق يمكن أن يعلمه أُولو الأبصار الصّحيحة، فأراد عليه السلام أن يشرح من صفاته سبحانه ما هو بخلاف المعتاد بين البشر، ليكون إعظام السّامعين له سبحانه أتمّ وأكمل... .

وهذا الفصل من فصيح الكلام ونادره، ويتضمّن من توحيد الله تعالى وتمجيده والثّناء عليه ما يشهد لنفسه. (١٠: ٨٧ ـ ٨٨)

(الخطبة: ٢٣٧): الْحَمْدُ لِلّهِ الْفَاشِي فِي الْخَلْقِ حَمْدُهُ، وَالْغَالِبِ جُندُهُ، وَالْمُتَعَالِي

جَدُّهُ. أَحْمَدُهُ عَلَى نعَمِهِ التُّؤَام، وَآلَائِهِ الْعِظَام الَّذِي عَظُمَ حِلْمُهُ فَعَفَا، وَعَدَلَ فِي كُلِّ مَا قَضَى، وَعَلِمَ مَا يَمْضِي وَمَا مَضَى، مُبْتَدِعِ الْخَلَائِقِ بِعِلْمِهِ، وَمُنشِئِهِمْ بِحُكْمِهِ، بِلَا اقْتِدَاءٍ وَلَا تَعْلِيمٍ، وَلَا احْتِذَاءٍ لِمِثَالِ صَانِعٍ حَكِيمٍ، وَلَا إِصَابَةِ خَطَأٍ، وَلَا حَضْرَةِ مَلَأٍ ... .

الشّرح: ... قوله: «بلا اقتداء ولا تعليم ولا احتذاء»، قد تكرّر منه عليه السلام أمثاله مرارًا.

قوله: «ولا إصابة خطأ» تحته معنًى لطيفٌ، وذلك لأنّ المتكلّمين يوردون على أنفسهم سؤالًا في باب كونه عالِمًا بكلّ معلوم إذا استدلّوا على ذلك، فإنّه عَلِمَ بعض الأشياء لا من طريق أصلًا، لا من إحساس ولا من نظر واستدلال، فوجب أن يعلم سائرها، لأ نّه لا مخصّص، فقالوا لأنفسهم: لِمَ زعمتم ذلك؟ و لِمَ لايجوز أن يكون فعل أفعاله مضطربة، فلمّا أدركها عَلِم كيفيّة صنعها بطريق كونه مدركًا لها فأحكمها بعد اختلالها واضطرابها؟

وأجابوا عن ذلك بأ نّه لا بدّ أن يكون قبل أن فعلها عالِمًا بمفرداتها من غير إحساس، ويكفي ذلك في كونه عالِمًا بما لم يتطرّق إليه، ثمّ يعود الاستدلال المذكور أوّلًا. (١٣: ١١٨)

(الخطبة: ٨٥): ومن خطبة له عليه السلام: قَدْ عَلِمَ السَّرَائِرَ، وَخَبَرَ الضَّمَائِرَ، لَهُ الْإِحَاطَةُ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَالْغَلَبَةُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَالْقُوَّةُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ... .

الشّرح: وفي قوله: «له الإحاطة بكلّ شيء» قد بيّنها، ثلاث مسائل في التّوحيد:

إحداهنّ ـ أنّه تعالى عالِم بكلّ المعلومات.

والثّانية ـ أنّه لا شريك له، وإذا ثبت كونه عالِمًا بكلّ شيء كان في ضمن ذلك نفي الشّريك، لأنّ الشّريك لايكون مغلوبًا.

والثّالثة ـ أنّه قادر على كلّ ما يصحّ تعلّق قادريّته تعالى به. وأدلّة هذه المسائل مذكورة في الكُتُب الكلاميّة. (٦: ٣٥١)

(الخطبة:٨٥) ... الَّذِي ابْتَدَعَ الْخَلْقَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ امْتَثَلَهُ، وَلَا مِقْدَارٍ احْتَذَى عَلَيْهِ، مِن خَالِقٍ مَعْبُودٍ كَانَ قَبْلَهُ، وَأَرَانَا مِن مَلَكُوتِ قُدْرَتِهِ، وَعَجَائِبِ مَا نَطَقَتْ بِهِ آثَارُ حِكْمَتِهِ، وَاعْتِرَافِ الْحَاجَةِ مِنَ الْخَلْقِ إِلَى أَن يُقِيمَهَا بِمِسَاكِ قُوَّتِهِ، مَا دَلَّنَا بِاضْطِرَارِ قِيَامِ الْحُجَّةِ لَهُ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَظَهَرَتِ الْبَدَائِعُ الَّتِي أَحْدَثَهَا آثَارُ صَنْعَتِهِ، وَأَعْلَامُ حِكْمَتِهِ، فَصَارَ كُلُّ مَا خَلَقَ حُجَّةً لَهُ وَدَلِيلًا عَلَيْهِ، وَإِن كَانَ خَلْقًا صَامِتًا، فَحُجَّتُهُ بِالتَّدْبِيرِ نَاطِقَةٌ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى الْمُبْدِعِ قَائِمَةٌ.

الشّرح: واعلم! أنّ هذا أحد الأسئلة الّتي يذكرها أصحابنا في باب كونه عالِمًا، لأنّهم لـمّا استدلّوا على كونه تعالى عالِمًا بطريق إحكام العالَم وإتقانه، سألوا أنفسهم فقالوا: لِمَ لايجوز أن يكون القديم سبحانه أحْدَثَ العالَم محتذيًا لمثال مثله، وهيئة اقتضاها، والمحتذي لايجب كونه عالِمًا بما يفعله، ألَا ترى أنّ من لا يحسن الكتابة قد يحتذي خطًّا مخصوصًا، فيكتب قريبًا منه، وكذلك من يطبع الشّمع بالخاتم ثمّ يطبع فيه مثال الخاتم، فهو فعل الطّابع، ولايجب كونه عالِمًا؟

وأجاب أصحابنا عن ذلك فقالوا: إنّ أوّل فعل مُحْكَم وقع منه، ثمّ احتذى عليه يكفي في ثبوت كونه عالِمًا، وأيضًا فإنّ المحتذي ليست العالِميّة بمسلوبة عنه، بل موصوف بها، ألَا تَرَى أنّه متصوّر صورة ما يحتذيه، ثمّ يوقع الفعل مشابهًا له، فالمحتذي عالِم في الجملة، ولكنّ علمه يحدث شيئًا فشيئًا.

فأمّا معنى الفصل فظاهر، يقول عليه السلام: إنّه «ابتدع الخَلْق على غير مثال»، قدّمه لنفسه ولا قدّم له غيره ليحتذي عليه، وأرانا من عجائب صنعته ومن اعتراف الموجودات كلّها، بأنّها فقيرة محتاجة إلى أن يمسكها بقوّته، ما دلّنا على معرفته ضرورة، وفي هذا إشارة إلى أنّ كلّ ممكنٍ مفتقرٍ إلى المؤثِّر، ولـمّا كانت الموجودات كلّها غيره سبحانه ممكنة، لم تكن غنيّة عنه

سبحانه، بل كانت فقيرة إليه، لأنّها لولاه ما بقيت، فهو سبحانه غنًى عن كلّ شيء، ولا شيء من الأشياء مطلقًا بغنًى عنه سبحانه، وهذه من خصوصيّة الإلهيّة، وأجلّ ما تدركه العقول من الأنظار المتعلّقة بها.

فإن قلتَ: في هذا الكلام إشعار بمذهب شيخكم أبي عثمان، في أنّ معرفته تعالى ضروريّة.

قلتُ: يكاد أن يكون الكلام مُشعِرًا بذلك، إلّا أنّه غير دالّ عليه، لأنّه لم يقل ما دلّنا على معرفته باضطرار، ولكن قال ما دلّنا باضطرار قيام الحُجّة له على معرفته، فالاضطرار راجع إلى قيام الحُجّة، لا إلى المعرفة. ثمّ قال عليه السلام: وظهرت آثار صنعته، ودلائل حِكمته في مخلوقاته فكانت وهي صامتة في الصّورة ناطقة في المعنى بوجوده وربوبيّته سبحانه، وإلى هذا المعنى نظر الشّاعر فقال: [المتقارب]

فَوَاعَجَبا كيف يُعْصَى الإلَـ ـهُ أم كيف يَجْحَدُهُ الجاحِدُ

وفي كلِّ شيءٍ لَهُ آيةٌ تَدُلُّ على أنَّهُ واحِدُ

(٦: ٤١١ ـ ٤١٢)

(الخطبة: ٩٠)... فَانظُرْ أَيُّهَا السَّائِلُ: فَمَا دَلَّكَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ مِن صِفَتِهِ فَائْتَمَّ بِهِ وَاسْتَضِيءْ بِنُورِ هِدَايَتِهِ، وَمَا كَلَّفَكَ الشَّيْطَانُ عِلْمَهُ مِمَّا لَيْسَ فِي الْكِتَابِ عَلَيْكَ فَرْضُهُ، وَلَا فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وَأَئِمَّةِ الْهُدَى أَثَرُهُ، فَكِلْ عِلْمَهُ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُنْتَهَى حَقِّ اللهِ عَلَيْكَ.

الشّرح: ثمّ نعود إلى تفسير كلام أمير المؤمنين عليه السلام، فنقول: إنّه غضب وتغيّر وجهه لقول السّائل: صِفْ لنا ربّنا مثل ما نراه عِيانًا، وإذا هذا المعنى ينصرف وصيّة له بما أوصاه به من اتّباع ما جاء في القرآن والسُّـنّة، وذلك لأنّ العِلْمَ الحاصل من رؤية الشّيء عيانًا، علمٌ لا يمكن أن يتعلّق مثله بالله سبحانه، لأنّ ذاته تعالى لا يمكن أن تعلم من حيث هي هي، كما

تعلم المحسوسات، ألَا تَرَى أنّا إذا علمنا أنّه صانع العالَم، وأنّه قادر عالِم حيّ سميع بصير مُريد، وأنّه ليس بجسم ولاجوهر ولا عَرَض، وعلمنا جميع الأُمور السّلبيّة والإيجابيّة المتعلّقة به، فإنّمَا علمنا سُلوبًا وإضافات، ولا شكّ أنّ ماهيّة الموصوف مغايرة لماهيّة الصّفات، والذّوات المحسوسة بخلاف ذلك، لأنّا إذا رأينا السَّواد، فقد علمنا نفس حقيقة السَّواد لا صفة من صفات السَّواد، وأيضًا فإنّا لو قدرنا أنّ العلم بوجوده وصفاته السّلبيّة والإيجابيّة، يستلزم العلم بذاته، من حيث هي هي، لم يكن عالِمًا بذاته عِلْمًا جزئيًّا، لأنّه يمكن أن يَصدقُ هذا العِلْم على كثيرين، على سبيل البدل، وإذا ثبت أنّه يستحيل أن يَصدقُ على كثيرين على سبيل البدل، ثبت أنّه يستحيل أن يَصدُق على كثيرين على سبيل الجمع، والعلم بالمحسوس يستحيل أن يَصدقُ على كثيرين لا على سبيل الجمع، ولا على سبيل البدل، فقد بان أنّه يستحيل أن يعلم الله تعالى كما يعلم الشّيء المرئيّ عِيانًا، فأمير المؤمنين عليه السلام أنكر هذا السّؤال كما أنكره الله تعالى على بني إسرائيل لـمَّا طلبوا الرّؤية، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ﴾[1].

ثمّ قال للسّائل بعد غضبه واستحالة لونه وظهور أثر الإنكار عليه: «ما دَلَّك القرآنُ عليه من صفته»، فَخُذْ به، فإن لم تجده في الكتاب، فاطْلبه من السُّنَّة ومن مذاهب أئمّة الحقّ، فإن لم تجد ذلك، فاعْلم أنّ الشّيطان حينئذٍ قد كلّفك علم ما لم يكلّفك الله علمه، وهذا حقّ، لأنّ الكتاب والسُّنّة قد نطقا بصفات الله من كونه عالِمًا قادرًا حيًّا مريدًا سميعًا بصيرًا، ونطقا أيضًا بتنزيهه عن سمات الحدوث كالجسميّة والحلول والجهة، وما استلزم الجهة كالرّؤية، فلا إنكار على مَن طلب في مدارك العقول وجوهًا تعضد ما جاء به القرآن والسُّنَّة، وتُوفِّق بين بعض الآيات وبعض، وتحمل أحد اللّفظَين على الآخر إذا تناقضا في الظّاهر، صيانة لكلام الحكيم عن التّهافت والتّعارض. وأمّا ما لم يأتِ الكتاب والسُّنَّة فيه بشيء، فهو الّذي

١ـ البقرة / ٥٥.

حُرّم وحُظِر على المكلّفين الفكر فيه، كالكلام في الماهيّة الّتي يذهب ضِرار المتكلّم إليها، وكإثبات صفات زائدة على الصّفات المعقولة لذات البارئ سبحانه، وهي على قسمَيْن:

أحدهما ـ ما لم يرد فيه نصّ، كإثبات طائفة تُعرَف بالماتُريديّة صفةً سمّوها «التّكوين» زائدةً على القدرة والإرادة.

والثّاني ـ ما ورد فيه لفظ فأخطأ بعض أهل النّظر، فأثبت لأجل ذلك اللّفظة صفة غير معقولة للبارئ سبحانه، نحو قول الأشعريّين: إنّ اليَدَيْن صفة من صفات الله، والاستواء على العرش صفة من صفات الله، وإنّ وجه الله صفة من صفاته أيضًا، ثمّ قال: إنّ الرّاسخين في العلم الّذين غنوا بالإقرار بما عرفوه عن الوُلوج والتّقحّم فيما لم يعرفوه، وهؤلاء هم أصحابنا المعتزلة لاشبهة في ذلك، ألَا تَرَى أنّهم يعلّلون أفعال الله تعالى بالحِكَم والمصالح، فإذا ضاق عليهم الأمر في تفصيل بعض المصالح في بعض المواضع، قالوا: نعلم على الجملة أنّ لهذا وجه حِكمة ومصلحة، وإن كنّا لا نعرف تفصيل تلك المصلحة، كما يقولون في تكليف مَن يعلم الله تعالى منه أنّه يكفر، وكما يقولون في اختصاص الحال الّتي حدث فيها العالَم بحدوثه دون ما قبلها وما بعدها. (٦: ٤٠٥ ـ ٤٠٦)

(الخطبة: ١٠٩) الأصل: الحَمْدُ لِلّهِ الْمُتَجَلِّي لِخَلْقِهِ بِخَلْقِهِ، وَالظَّاهِرِ لِقُلُوبِهِمْ بِحُجَّتِهِ، خَلَقَ الْخَلْقَ مِن غَيْرِ رَوِيَّةٍ، إِذْ كَانَتِ الرَّوِيَّاتُ لَا تَلِيقُ إِلَّا بِذَوِي الضَّمَائِرِ، وَلَيْسَ بِذِي ضَمِيرٍ فِي نَفْسِهِ خَرَقَ عِلْمُهُ بَاطِنَ غَيْبِ السُّتُرَاتِ، وَأَحَاطَ بِغُمُوضِ عَقَائِدِ السَّرِيرَاتِ... .

الشّرح: ... ولـمّا كانت دلائل إثبات الصّانع ظاهرة ظهور الشّمس، وصفه عليه السلام بكونه ظهر وتجلّى لخلقه، ودلّهم عليه بخلقه إيّاهم وإيجاده لهم. ثمّ أكّد ذلك بقوله: «والظّاهر لقلوبهم بحجّته» ولم يقل: «لعيونهم»، لا نّه غير مرئيّ، ولكنّه ظاهر للقلوب بما أودعها من

الحُجَج الدّالّة عليه.

ثمّ نفى عنه الرّويّة والفكر والتّمثيل بين خاطِرَين، ليعمل على أحدهما، لأنّ ذلك إنّمَا يكون لأرباب الضّمائر والقلوب أُولي التّوازع المختلفة والبواعث المتضادّة.

ثمّ وصفه بأنّ علمه محيط بالظّاهر والباطن والماضي والمستقبل، فقال: إنّ علمه خرق باطن الغيوب المستورة، وأحاط بالغامض من عقائد السّرائر... . (٧: ١٨١)

(الخطبة: ٢٠٦) ومن خطبة له عليه السلام: **الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْعَلِيِّ عَنْ شَبَهِ الْمَخْلُوقِينَ، الْغَالِبِ لِمَقَالِ الْوَاصِفِينَ، الظَّاهِرِ بِعَجَائِبِ تَدْبِيرِهِ لِلنَّاظِرِينَ، الْبَاطِنِ بِجَلَالِ عِزَّتِهِ عَنْ فِكْرِ الْمُتَوَهِّمِينَ، الْعَالِمِ بِلَا اكْتِسَابٍ وَلَا ازْدِيَادٍ، وَلَا عِلْمٍ مُسْتَفَادٍ، الْمُقَدِّرِ لِجَمِيعِ الْأُمُورِ بِلَا رَوِيَّةٍ وَ لَا ضَمِيرٍ، الَّذِي لَا تَغْشَاهُ الظُّلَمُ، وَلَا يَسْتَضِيءُ بِالْأَنْوَارِ، وَلَا يَرْهَقُهُ لَيْلٌ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ نَهَارٌ، لَيْسَ إِدْرَاكُهُ بِالْإِبْصَارِ، وَلَا عِلْمُهُ بِالْإِخْبَارِ.**

الشّرح: ... يجوز «شَبَه» و«شِبْه» والرّواية هاهنا بالفتح، وتعاليه سبحانه عن شَبَه المخلوقين كونه قديمًا واجب الوجود، وكلّ مخلوق مُحْدَثٌ ممكن الوجود.

قوله: «الغالب لـمَقال الواصفين» أي أنّ كُنه جلاله وعظمته لايستطيع الواصفون وصفه وإن أطنبوا وأسهبوا، فهو كالغالب لأقوالهم لعجزها عن إيضاحه وبلوغ منتهاه، والظّاهر بأفعاله، والباطن بذاته، لأنّه إنّمَا يعلم منه أفعاله، وأمّا ذاته فغير معلومه.

ثمّ وصف علمه تعالى فقال: إنّه غير مُكْتَسَب كما يكتسب الواحد منّا علومه بالاستدلال والنّظر، ولا هو علم يزداد إلى علومه الأُولى كما تزيد علوم الواحد منّا ومعارفه، وتكثر لكثرة الطُّرُق الّتي يتطرّق بها إليها.

ثمّ قال: «ولا عِلْمٍ مُسْتَفَادٍ» أي ليس يعلم الأشياء بعِلْمٍ مُحْدَثٍ مجدّد كما يذهب إليه جَهْم

وأتباعه وهشام بن الحَكَم، ومَن قال بقوله. ثمّ ذَكَرَ أنّه تعالى قَدَّر الأُمورَ كلّها بغير رَوِيّةٍ، أي بغير فكر ولا ضمير، وهو ما يطويه الإنسان من الرّأي والاعتقاد والعزم في قلبه. ثمّ وصفه تعالى بأنّه لايغشاه ظلامٌ، لأنّه ليس بجسم، و «لا يستضيءُ بالأنوار»، كالأجسام ذوات البصر، «ولا يَرْهَقُه ليلٌ»، أي لايغشاه، «ولا يجري عليه نَهَارٌ»، لأنّه ليس بزمانيّ، ولا قابل للحركة.

«ليس إدراكه بالإبصار»، لأنّ ذلك يستدعي المقابلة، «ولا علمه بالإخبار» مصدر أخبر، أي ليس علمه مقصورًا على أن تُخْبره الملائكة بأحوال المكلّفين، بل هو يعلم كلّ شيء، لأنّ ذاته ذات واجبٌ لها أن تعلم كلّ شيء لمجرّد ذاتها المخصوصة من غير زيادة أمر على ذاتها.

(١١: ٦٢ـ٦٣)

الفصل الثّامن ـ [في قدرة الله تعالى و إرادته]

(الخطبة: ٨٢): ومن خطبة له عليه السلام، وتسمّى بالغرّاء، وهي من الخُطَب العجيبة: الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي عَلَا بِحَوْلِهِ، وَدَنَا بِطَوْلِهِ، مَانِحِ كُلِّ غَنِيمَةٍ وَفَضْلٍ، وَكَاشِفِ كُلِّ عَظِيمَةٍ وَأَزْل. أَحْمَدُهُ عَلَى عَوَاطِفِ كَرَمِهِ، وَسَوَابِغِ نِعَمِهِ، وَأُومِنُ بِهِ أَوَّلًا بَادِيًا، وَأَسْتَهْدِيهِ قَرِيبًا هَادِيًا، وَأَسْتَعِينُهُ قَاهِرًا قَادِرًا، وَأَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ كَافِيًا نَاصِرًا....

الشّرح: ... فإن قلتَ: أنت وأصحابك لا تقولون إنّ الله تعالى قادر بقدرة، وهو عندكم قادر لذاته، فكيف تتأوّلون قوله عليه السلام: «الّذي علا بحوله»؟ أليس في هذا إثبات قدرة له زائدة على ذاته، وهذا يخالف مذهبكم؟

قلتُ: إنّ أصحابنا لا يمتنعون من إطلاق قولهم: إنّ لله قوّةً وقدرةً وحَوْلًا، وحاشَ لِلّه أن يذهب ذاهب منهم إلى منع ذلك! ولكنّهم يطلقونه ويعنون به حقيقته العُرْفيّة، وهي كون الله تعالى قويًّا قادرًا، كما نقول نحن والمخالف: إنّ لله وجودًا وبقاءً وقِدَمًا، ولا نعني بذلك أنّ وجوده أو بقاءه أو قِدَمه معانٍ زائدة على نفسه، لكنّا نعني كلّنا بإطلاق هذه الألفاظ عليه كونه موجودًا أو باقيًا أو قديمًا، وهذا هو العُرْف الـمُستعمَل في قول النّاس: «لا قوّة لي على ذلك» و«لا قدرة لي على فلان» لايعنون نفي المعنى، بل يعنون كون الإنسان قادرًا قويًّا على ذلك. (٦: ٢٤٢ـ٢٤٣)

(الخطبة: ١٥٨) الأصل: الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي جَعَلَ الحَمْدَ مِفْتَاحًا لِذِكْرِهِ، وَسَبَبًا لِلْمَزِيدِ مِن فَضْلِهِ، وَدَلِيلًا عَلَى آلَائِهِ وَعَظَمَتِهِ....

الشّرح: ... والحمد هاهنا هو الشّكر، ومعنى جعله الحمدَ دليلًا على عظمته وآلائه أنّه إذا كان سببًا للمزيد فقد دلّ ذلك على عظمة الصّانع وآلائه. أمّا دلالته على عظمته، فلأنّه دالٌّ على أنّ قدرته لا تتناهى أبدًا، بل كلّما ازداد الشّكر ازدادت النِّعمة. وأمّا دلالته على آلائه، فلأنّه لا جودَ أعظم مِن جود مَن يعطي مَن يحمَده، لا حمدًا متطوّعًا، بل حمدًا واجبًا عليه. (٩: ٢١١)

الفصل التّاسع ـ [مسألة كلاميّة في الأمر بالشّيء مع العلم بأنّه لا يقع]

واعلم! أنّ أهل العدل والـمُجْبرة لم يختلفوا في أنّه تعالى قد يأمر بما يعلم أنّه لايقع، أو يخبر عن أنّه لايقع، وإنّمَا اختلفوا: هل يصحّ أن يريد ما يعلم أنّه لايقع، أو يخبر عنه أنّه لايقع؟

فقال أصحابنا: يصحّ ذلك، وقال الـمُجْبِرة: لايصحّ، لأنّ إرادة ما يعلم المريد أنّه لايقع قضيّة متناقضة، لأنّ تحت قولنا: «أراد» مفهوم أنّ ذلك المراد ممّا يمكن حصوله، لأنّ إرادة المحال ممتنعة.

وتحت قولنا: «إنّه يعلم أنّه لايقع» مفهوم أنّ ذلك المراد ممّا لا يمكن حصوله، لأنّا قد فرضنا أنّه لايقع، وما لايقع لا يمكن حصوله مع فرض كونه لايقع، فقال لهم أصحابنا: هذا يلزمكم في الأمر، لأنّكم قد أجزتم أن يأمر بما يعلم أنّه لايقع، فقالوا في الجواب: نحن عندنا أنّه يأمر بما لايريد، فإذا أمر بما يعلم أنّه لايقع، أو يخبر عن أنّه لايقع كان ذلك الأمر أمرًا عاريًا عن الإرادة، والمحال إنّمَا نشأ من إرادة ما علم المريد أنّه لايقع، وهاهنا لا إرادة.

فقيل لهم: هَبْ أنّكم ذهبتم إلى أنّ الأمر قد يَعْرَى من الإرادة مع كونه أمرًا، ألستم تقولون: إنّ الأمر يدلّ على الطّلب، والطّلب شيء آخر غير الإرادة! وتقولون: إنّ ذلك الطّلب قائم بذات البارئ. فنحن نلزمكم في الطّلب القائم بذات البارئ الّذي لايجوز أن يَعْرَى[1] الأمر منه ما ألزمتمونا في الإرادة.

ونقول لكم: كيف يجوز أن يطلب الطّالب ما يعلم أنّه لايقع! أليس تحت قولنا: طلب مفهوم، أنّ ذلك المطلوب ممّا يمكن وقوعه! فالحال في الطّلب كالحال في الإرادة، حَذْوالنّعل بالنّعل. ولنا في هذا الموضع أبحاث دقيقة ذكرناها في كُتُبنا الكلاميّة. (٤: ٥٥ـ٥٦)

(الحكمة: ١٩٤) الأصل: وَقَالَ عليه السلام: (لـمَّا سَمِعَ قَوْلَ الْخَوَارِجِ: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ): كَلِمَةُ حَقٍّ يُرَادُ بِهَا بَاطِلٌ.

١ـ أ: «يتعرّى».

الشّرح: معنى قوله سبحانه: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلّٰهِ﴾[١] أي إذا أراد شيئًا من أفعال نفسه فلا بدّ من وقوعه، بخلاف غيره من القادرين بالقدرة، فإنّه لايجب حصول مرادهم إذا أرادوه، ألَا تَرَى ما قبل هذه الكلمة: ﴿وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنكُمْ مِنَ اللهِ مِنْ شَيْءٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلّٰهِ﴾ خاف عليهم من الإصابة بالعين إذا دخلوا من باب واحد، فأمرهم أن يدخلوا من أبواب متفرّقة، ثمّ قال لهم: ﴿وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ مِنْ شَيْءٍ﴾، أي إذا أراد الله بكم سوءًا لم يدفع عنكم ذلك السّوء ما أشرتُ به عليكم من التّفرّق، ثمّ قال: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلّٰهِ﴾ أي ليس حيّ من الأحياء ينفذ حُكْمه لا محالة ومرادُه لما هو من أفعاله إلّا الحيّ القديم وحده، فهذا هو معنى هذه الكلمة.

وضلّت الخوارج عندها، فأنكروا على أمير المؤمنين عليه السلام موافقته على التّحكيم، وقالوا كيف يحكم وقد قال الله سبحانه: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلّٰهِ﴾، فغلَطوا لموضع اللّفظ المشترك، وليس هذا الحُكْم هو ذلك الحُكْم، فإذَنْ هي كلمة حقّ يراد بها باطل، لأنّها حقّ على المفهوم الأوّل، ويريد بها الخوارج نفي كلّ ما يسمّى حُكْمًا إذا صدر عن غير الله تعالى، وذلك باطل، لأنّ الله تعالى قد أمضى حُكْم المخلوقين في كثير من الشّرائع. (١٧:١٩)

الفصل العاشر ـ [في معنى «لا حول و لا قوّة إلّا بالله»]

(الحكمة: ٤١٢) قال عليه السلام: (وَقَدْ سُئِلَ عَن مَعْنَى قَوْلِهِمْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ): إِنَّا لَا نَمْلِكُ مَعَ اللهِ شَيْئًا، وَلَا نَمْلِكُ إِلَّا مَا مَلَّكَنَا، فَمَتَى مَلَّكَنَا مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنَّا كَلَّفَنَا، وَمَتَى أَخَذَهُ مِنَّا وَضَعَ تَكْلِيفَهُ عَنَّا.

---

١ ـ يوسف ٦٧.

الشّرح: معنى هذا الكلام أنّه عليه السلام جعل الحَوْلَ عبارة عن المِلْكيّة والتّصرّف، وجعل القوّةَ عبارة عن التّكليف، كأنّه يقول: لاتملّك ولا تصرّف إلّا بالله، ولا تكليف لأمر من الأُمور إلّا بالله، فنحن لا نملك مع الله شيئًا، أي لا نستقلّ بأن نملك شيئًا، لأنّه لولا إقداره إيّانا وخلقته لنا أحياءً لم نكن مالِكين و لا متصرّفين، فإذا ملّكنا شيئًا هو أملك به ـ أي أقدر عليه منّا ـ صرْنا مالكين له، كالمال مثلًا حقيقة، وكالعقل والجوارح والأعضاء مَجازًا، وحينئذٍ يكون مكلّفا لنا أمرًا يتعلّق بما ملّكنا إيّاه، نحو أن يكلّفنا الزّكاة عند تمليكنا المال، ويكلّفنا النّظر عند تمليكنا العقل، ويكلّفنا الجهاد والصّلاة والحجّ وغير ذلك عند تمليكنا الأعضاء والجوارح، ومتى أخذ منّا المال وَضَع عنّا تكليف الزّكاة، ومتى أخذ العقل سَقَط تكليف النّظر، ومتى أخذ الأعضاء و الجوارح سَقَط تكليف الجهاد وما يَجري مجراه.

هذا هو تفسير قوله عليه السلام، فأمّا غيره فقد فسّره بشيء آخر:

قال أبوعبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام: فلا حول على الطّاعة ولا قوّة على ترك المعاصي إلّا بالله.

وقال قوم و هم الـمُجبرة: لا فِعْل من الأفعال إلّا وهو صادرٌ من الله، وليس في اللّفظ ما يدلّ ما ادّعَوْا، وإنّمَا فيه أنّه لا اقتدار إلّا بالله، وليس يلزم من نفي الاقتدار إلّا بالله صِدْق قولنا: لا فِعْل من الأفعال إلّا وهو صادرٌ عن الله، والأوْلى في تفسير هذه اللّفظة أن تُحْمل على ظاهرها، وذلك أنّ الحَوْل هو القوّة، والقوّة هي الحَوْل كلاهما مترادفان، ولا ريب أنّ القدرة من الله تعالى، فهو الّذي أقدر المؤمنَ على الإيمان، والكافرَ على الكفر، ولايلزم من ذلك مخالفة القول بالعدل، لأنّ القدرة ليست موجبة.

فإن قلتَ: فأيّ فائدة في ذِكْر ذلك وقد علم كلّ أحدٍ أنّ الله تعالى خلق القدرة في جميع الحيوانات؟

قلتُ: المراد بذلك الرّدّ على مَن أثبت صانعًا غير الله، كالمجوس والثّنويّة، فإنّهم قالوا

بإلـهَيْن: أحدهما يخلق قدرةَ الخير، والآخر يخلق قدرة الشّرّ. (٢٠: ٦ـ٧)

(الخطبة: ٩٠)... هُوَ الْقَادِرُ الَّذِي إِذَا ارْتَمَتِ الْأَوْهَامُ لِتُدْرِكَ مُنقَطَعَ قُدْرَتِهِ، وَحَاوَلَ الْفِكْرُ الْمُبَرَّأُ مِن خَطَرَاتِ الْوَسَاوِسِ أَن يَقَعَ عَلَيْهِ فِي عَمِيقَاتِ غُيُوبِ مَلَكُوتِهِ، وَتَوَلَّهَتِ الْقُلُوبُ إِلَيْهِ لِتَجْرِيَ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِهِ، وَغَمَضَتْ مَدَاخِلُ الْعُقُولِ فِي حَيْثُ لَا تَبْلُغُهُ الصِّفَاتُ لِتَنَاوُلِ عِلْمِ ذَاتِهِ، رَدَعَهَا وَهِيَ تَجُوبُ مَهَاوِيَ سُدَفِ الْغُيُوبِ، مُتَخَلِّصَةً إِلَيْهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ فَرَجَعَتْ إِذْ جُبِهَتْ، مُعْتَرِفَةً بِأَنَّهُ لَا يُنَالُ بِجَوْرِ الْاِعْتِسَافِ كُنهُ مَعْرِفَتِهِ، وَلَا تَخْطُرُ بِبَالِ أُولِي الرَّوِيَّاتِ خَاطِرَةٌ مِن تَقْدِيرِ جَلَالِ عِزَّتِهِ... .

الشّرح: ... وقوله: «لتجريَ في كيفيّة صفاته»، أي لتصادف مجرًى ومسلكًا في ذلك، «وغمضت مداخلُ العقول»، أي غَمض دخولها، ودقّ في الأنظار العميقة الّتي لاتبلغ الصّفات كُنهها لدقّتها وغموضها طالبة أن تنال معرفته تعالى.

ولفظه «ذات» لفظة قد طال فيها كلامٌ كثيرٌ من أهل العربيّة، فأنكر قوم إطلاقها على الله تعالى وإضافتها إليه، أمّا إطلاقها؛ فلأنّها لفظة تأنيث، والبارئ سبحانه منزّه عن الأسماء والصّفات المؤنّثة، وأمّا إضافتها؛ فلأنّها عين الشّيء، والشّيء لا يُضاف إلى نفسه. و أجاز آخرون إطلاقها في البارئ تعالى وإضافتها إليه، أمّا استعمالها؛ فلوجهَين:

أحدهما ـ أنّها قد جاءت في الشّعر القديم، قال خبيب الصّحابيّ عند صَلْبه: [الطّويل]

وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يشأْ يباركْ على أوصالِ شِلْوٍ مُوزّع

ويُرْوى: «ممزّع»، وقال النّابغة: [الطّويل]

مَحبَّتَهُم ذاتُ الإلهِ ودِينهُمْ قديمٌ فما يخشَوْن غَيْرَ العَواقبِ

والوجه الثّاني ـ أنّها لفظة اصطلاحيّة ، فجاز استعمالها لا على أنّها مؤنّث (ذو) ، بل تستعمل ارتجالًا في مسمّاها الّذي عَبَّرَ عنه بها أرباب النّظر الإلهيّ ، كما استعملوا لفظ « الجوهر» و«العَرَض» وغيرهما في غير ما كان أهل العربيّة واللّغة يستعملونها فيه . وأمّا منعهم إضافتها إليه تعالى ، وأنّه لايقال : «ذاته» ، لأنّ الشّيء لايضاف إلى نفسه، فباطل بقولهم : أخذته نفسه، وأخذته عينه ، فإنّه بالاتّفاق جائز ، وفيه إضافة الشّيء إلى نفسه ... .

وخلاصة هذا الفصل: أنّ العقول إذا حاولت أن تدرك متى ينقطع اقتداره على المقدّرات نكصت عن ذلك ، لأنّه قادر أبدًا دائمًا على ما لايتناهَى ، وإذا حاول الفكر الّذي قد صفا وخلا عن الوساوس والعوائق أن يدرك مغيّبات علمه تعالى كَلّ وحَسَرَ ورجع ناقصًا أيضًا ، وإذا اشتدّ عشق النّفوس له ، وتولّهت نحوه لتسلك مسلكًا تقف منه على كيفيّة صفاته، عجزت عن ذلك ، وإذا تغلغلت العقول وغمضت مداخلها في دقائق العلوم النّظريّة الإلهيّة الّتي لاتوصف لدقّتها طالبة أن تعلم حقيقة ذاته تعالى ، انقطعت وأعيت وردّها سبحانه وتعالى وهي تجول وتقطع ظُلُمات الغَيْب ، لتخلص إليه، فارتدّت حيث جَبّهها وردعها ، مُقِرّة معترفة بأنّ إدراكه ومعرفته لاتنال باعتساف المسافات الّتي بينها وبينه ، وأنّ أرباب الأفكار والرَّوِيّات يتعذّر عليهم أن يخطِر لهم خاطر يطابق ما في الخارج من تقدير جلال عزّته ، ولا بدّ من أخذ هذا القيد في الكلام ، لأنّ أرباب الأنظار لا بدّ أن تخطر لهم الخواطر في تقدير جلال عزّته ، ولكنّ تلك الخواطر لا تكون مطابقة لها في الخارج ، لأنّها خواطر مستندها الوهم لا العقل الصّريح ، وذلك لأنّ الوهم قد ألف الحسّيّات والمحسوسات ، فهو يعقل خواطر بحسب ما ألفه من ذلك ، وجلال واجب الوجود أعلى وأعظم من أن يتطرّق الوهم نحوه ، لأنّه بريء من المحسوسات سبحانه ، وأمّا العقل الصّريح فلايدرك خصوصيّة ذاته، لما تقدّم .

(٦: ٤٠٩ ـ ٤١٠)

(الخطبة: ١٣٣) ومن خطبة له عليه السلام: وَانقَادَتْ لَهُ الدُّنيَا وَالْآخِرَةُ بِأَزِمَّتِهَا، وَقَذَفَتْ إِلَيْهِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرَضُونَ مَقَالِيدَهَا، وَسَجَدَتْ لَهُ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ الْأَشْجَارُ النَّاضِرَةُ، وَقَدَحَتْ لَهُ مِن قُضْبَانِهَا النِّيرَانَ الْمُضِيئَةَ، وَآتَتْ أُكُلَهَا بِكَلِمَاتِهِ الثِّمَارُ الْيَانِعَةُ... .

وَاعْلَمُوا! أَنَّهُ لَيْسَ مِن شَيْءٍ إِلَّا وَيَكَادُ صَاحِبُهُ يَشْبَعُ مِنهُ وَيَمَلُّهُ، إِلَّا الْحَيَاةَ فَإِنَّهُ لَايَجِدُ لَهُ فِي الْمَوْتِ رَاحَةً. وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنزِلَةِ الْحِكْمَةِ الَّتِي هِيَ حَيَاةٌ لِلْقَلْبِ الْمَيِّتِ، وَبَصَرٌ لِلْعَيْنِ الْعَمْيَاءِ، وَسَمْعٌ لِلْأُذُنِ الصَّمَّاءِ، وَرِيٌّ لِلظَّمْآنِ، وَفِيهَا الْغِنَى كُلُّهُ وَالسَّلَامَةُ.

الشّرح: الضّمير في «له» يرجع إلى الله تعالى، وقد كان تقدّم ذِكْر سبحانه في أوّل الخطبة، وإن لم يذكره الرّضيّ رحمه الله، ومعنى انقياد الدّنيا والآخرة له نفوذ حُكْمه فيهما، وشِياع قدرته وعمومها... .

ومعنى سجود الأشجار النّاضرة له تصرّفها حسب إرادته، وكونها مسخَّرة له محكومًا عليها بنفوذ قدرته فيها: فجعل عليه السلام ذلك خضوعًا منها لمشيئته، واستعار لها ما هو أدلّ على خضوع الإنسان من جمع أفعاله، وهو السّجود ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾[1].

فأمّا قوله عليه السلام: «وإنّما ذلك بمنزلة الحِكمة»؛ إلى قوله: «وفيها الغِنَى كلّه والسّلامة»، ففصل آخر غير ملتئم بما قبله، وهو إشارة إلى كلام من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله رواه لهم، ثمّ حضّهم على التّمسّك به والانتفاع بمواعظه، وقال: إنّه بمنزلة الحِكمة الّتي هي حياة القلوب، ونور الأبصار، وسمع الآذان الصمّ، و ريّ الأكباد الحَرّى، وفيها الغِنى كلّه، والسّلامة، والحِكمة المشبّه كلام الرّسول صلى الله عليه وآله بها هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ

---

١ - الحج/ ١٨.

أُوتِيَ خَيرًا كَثِيرًا﴾[١]، و في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾[٢]، وفي قوله: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[٣]، وهي عبارة عن المعرفة بالله تعالى، وبما في مبدعاته من الأحكام الدّالّة على علمه، كتركيب الأفلاك، ووضع العناصر مواضعَها، ولطائف صنعة الإنسان وغيره من الحيوان، وكيفيّة إنشاء النّبات والمعادن، وما في العالَم من القُوَى المختلفة، والتّأثيرات المتنوّعة، الرّاجع ذلك كلّه إلى حِكْمة الصّانع وقدرته وعِلْمه، تبارك اسمه!

(٨: ٢٧٢ و ٢٩٣ ـ ٢٩٤)

الفصل الحادي عشر ـ [في بعض صفاته تعالى]

(الخطبة: ٦٤): الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ تَسْبِقْ لَهُ حَالٌ حَالًا، فَيَكُونَ أَوَّلًا قَبْلَ أَن يَكُونَ آخِرًا، وَيَكُونَ ظَاهِرًا قَبْلَ أَن يَكُونَ بَاطِنًا. كُلُّ مُسَمًّى بِالْوَحْدَةِ غَيْرَهُ قَلِيلٌ، وَكُلُّ عَزِيزٍ غَيْرَهُ ذَلِيلٌ، وَكُلُّ قَوِيٍّ غَيْرَهُ ضَعِيفٌ، وَكُلُّ مَالِكٍ غَيْرَهُ مَمْلُوكٌ، وَكُلُّ عَالِمٍ غَيْرَهُ مُتَعَلِّمٌ، وَكُلُّ قَادِرٍ غَيْرَهُ يَقْدِرُ وَيَعْجَزُ، وَكُلُّ سَمِيعٍ غَيْرَهُ يَصَمُّ عَن لَطِيفِ الْأَصْوَاتِ، وَيُصِمُّهُ كَبِيرُهَا، وَيَذْهَبُ عَنهُ مَا بَعُدَ مِنهَا، وَكُلُّ بَصِيرٍ غَيْرَهُ يَعْمَى عَن خَفِيِّ الْأَلْوَانِ وَلَطِيفِ الْأَجْسَامِ، وَكُلُّ ظَاهِرٍ غَيْرَهُ غَيْرُ بَاطِنٍ، وَكُلُّ بَاطِنٍ غَيْرَهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ.

لَمْ يَخْلُقْ مَا خَلَقَهُ لِتَشْدِيدِ سُلْطَانٍ، وَلَا تَخَوُّفٍ مِن عَوَاقِبِ زَمَانٍ، وَلَا اسْتِعَانَةٍ عَلَى نِدٍّ مُثَاوِرٍ، وَلَا شَرِيكٍ مُكَاثِرٍ، وَلَا ضِدٍّ مُنَافِرٍ؛ وَلَكِن خَلَائِقُ مَرْبُوبُونَ، وَعِبَادٌ دَاخِرُونَ،

---

١ ـ البقرة / ٢٦٩.

٢ ـ لقمان / ١٢.

٣ ـ مريم / ١٢.

لَمْ يَحْـلُلْ فِي الْأَشْيَاءِ فَيُقَالَ: هُوَ فِيهَا كَائِنٌ، وَلَمْ يَنأَ عَنهَا فَيُقَالَ: هُوَ مِنهَا بَائِنٌ. لَمْ يَؤُدْهُ خَلْقُ مَا ابْتَدَأَ، وَلَا تَدْبِيرُ مَا ذَرَأَ، وَلَا وَقَفَ بِهِ عَجْزٌ عَمَّا خَلَقَ، وَلَا وَلَجَتْ عَلَيْهِ شُبْهَةٌ فِيمَا قَضَى وَقَدَّرَ، بَلْ قَضَاءٌ مُتْقَنٌ، وَعِلْمٌ مُحْكَمٌ، وَأَمْرٌ مُبْرَمٌ. الْمَأْمُولُ مَعَ النِّقَمِ، الْمَرْهُوبُ مَعَ النِّعَمِ!

الشّرح: فأمّا قوله: «الّذي لم يسبق له حالٌ حالًا، فيكون أوّلًا قبل أن يكون آخرًا»، فيمكن تفسيره على وجهَين:

الوجه الأوّل ـ أنّ معنى كونه أوّلًا أنّه لم يزل موجودًا، ولا شيء من الأشياء بموجود[1] أصلًا، ومعنى كونه آخرًا أنّه باقٍ لايزال، وكلّ شيء من الأشياء يعدم عدمًا محضًا حسب عدمه فيما مضى، وذاته سبحانه ذاتٌ يجب لها اجتماع استحقاق هذَيْن الاعتبارَين معًا في كلّ حال، فلا حال قطّ إلّا ويَصدُق على ذاته أنّه[2] يجب كونها مستحقّة للأوّليّة والآخريّة بالاعتبار المذكور استحقاقًا ذاتيًّا ضروريًّا، وذلك الاستحقاق ليس على وجه وصف التّرتيب، بل مع خلاف غيره من الموجودات الجسمانيّة، فإنّ غيره ممّا يبقى زمانَين فصاعدًا إذا نسبناه إلى ما يبقى دون زمان بقائه لم يكن استحقاقه الأوّليّة والآخريّة بالنّسبة إليه على هذا الوصف، بل إمّا يكون استحقاقًا بالكلّيّة، بأن يكون استحقاقًا قريبًا، فيكون إنّما يصدُق عليه أحدهما، لأنّ الآخر لم يصدق عليه، أو يكونا معًا يصدقان عليه مجتمعَين غير مرتّبَين، لكن ليس ذلك لذات الموصوف بالأوّليّة والآخريّة، بل إنّما ذلك الاستحقاق لأمر خارج عن ذاته.

الوجه الثّاني ـ أن يريد بهذا الكلام أنّه تعالى لايجوز أن يكون موردًا للصّفات المتعاقبة،

---

١ ـ أ، ب: «موجود».

٢ ـ ساقطة من ب.

على ما يذهب إليه قوم من أهل التّوحيد، قالوا: لأنّه واجب لذاته، والواجب لذاته واجب من جميع جهاته، إذ لو فرضنا جواز اتّصافه بأمر جديد ثبوتيّ أو سلبيّ، لقلنا: إنّ ذاته لاتكفي في تحقّقه، ولو قلنا ذلك لقلنا: إنّ حصول ذلك الأمر أو سلبه عنه يتوقّف على حصول أمر خارج عن ذاته أو على عدم أمر خارج عن ذاته، فتكون ذاته لا محالة متوقّفة على حضور ذلك الحصول أو السّلب، والمتوقّف على المتوقّف على الغير متوقّف على الغير، وكلّ متوقّف على الغير ممكن، والواجب لايكون ممكنًا.

فيكون معنى الكلام على هذا التّفسير نفيَ كونه تعالى ذا صفة بكونه أوّلًا وآخرًا، بل إنّمَا المرجع بذلك إلى إضافات لا وجود لها في الأعيان، ولايكون ذلك من أحوال ذاته الرّاجعة إليها كالعالِميّة ونحوها، لأنّ تلك أحوال ثابتة، ونحن إنّمَا ننفي عنه بهذه الحُجّة [١] الأحوال المتعاقبة.

وأمّا قوله: «أو يكون ظاهرًا قبل أن يكون باطنًا»، فإنّ للباطن والظّاهر تفسيرًا على وجهَين:

أحدهما ـ أنّه ظاهر، بمعنى أنّ أدلّة وجوده وأعلام ثبوته وإلهيّته جليّة واضحة، ومعنى كونه باطنًا أنّه غير مُدرَك بالحواسّ الظّاهرة، بل بقوّة أُخرى باطنة، وهي القوّة العقليّة.

وثانيهما ـ أنّا نعني بالظّاهر: الغالب، يقال: ظهر فلان على بني فلان، أي غلبهم. ومعنى الباطن: العالم، يقال: بطنت سرّ فلان، أي عَلِمتَه، والقول في نفيه عنه سبحانه أن يكون ظاهرًا قبل كونه باطنًا، كالقول فيما تقدّم من نفيه عنه سبحانه كونه أوّلًا قبل كونه آخرًا.

وأمّا قوله: «كلّ مسمّى بالوحدة غيره قليل»، فلأنّ الواحد أقلّ العدد، ومعنى كونه واحدًا يباين ذلك، لأنّ معنى كونه واحدًا إمّا أنفى الثّاني في الإلهيّة، أو كونه يستحيل عليها

---

١ ـ ب: «يجحد»، تحريف.

الانقسام، وعلى كِلا التّفسيرَين يسلب عنها مفهوم القِلّة. هذا إذا فسّرنا كلامه على التّفسير الحقيقيّ، وإن فسّرناه على قاعدة البلاغة وصناعة الخطابة، كان ظاهرًا، لأنّ النّاس يستحقرون القليل لقلتُه، ويستعظمون الكثير لكثرته، قال الشّاعر: [الطّويل]

تَجَمَّعْتُمُ مِن كُلّ أوْبٍ ووجْهَةٍ على واحدٍ لا زِلْتُمُ و قِرْنَ واحدٍ

وأمّا قوله: «وكلّ عزيز غيره ذليل» فهو حقّ، لأنّ غيره من المُلوك وإن كان عزيزًا، فهو ذليل في قبضة القضاء والقدر، وهذا هو تفسير قوله: «وكلّ قويّ غيره ضعيف، وكلّ مالك غيره مملوك».

وأمّا قوله: «وكلّ عالم غيره متعلّم» فهو حقّ، لأنّه سبحانه مُفيض العلوم على النّفوس، فهو المعلّم الأوّل، جلّت قدرته.

وأمّا قوله: «وكلّ قادر غيره يقدر ويعجز» فهو حقّ، لأنّه تعالى قادر لذاته، ويستحيل عليه العجز، وغيره قادر لأمر خارج عن ذاته، إمّا لقدرة، كما قاله قوم، أو لِبُنية وتركيب كما قاله قوم آخرون، والعجز على مَن عداه غير ممتنع، وعليه مستحيل.

وأمّا قوله عليه السلام: «وكلّ سميع غيره يَصَمّ عن لطيف الأصوات، ويُصمُّه كبيرُها ويَذْهب عنه ما بَعُد منها»، فحقّ، لأنّ كلّ ذي سمع من الأجسام يَضْعُف سمعه عن إدراك خفيّ الأصوات، ويتأثّر من شديدها وقويّها، لأنّه يسمع[1] بآلة جسمانيّة والآلة الجسمانيّة ذات قوّة متناهية واقفة عند حدّ محدود، والبارئ تعالى بخلاف ذلك.

واعلم! أنّ أصحابنا اختلفوا في كونه تعالى مُدْرِكًا للمسموعات والمُبْصِرات، فقال شيخنا أبو عليّ وأبوهاشم وأصحابهما: إنّ كونه مُدْرِكًا صفة زائدة على كونه عالِمًا، وقالا: إنّا نَصِفُ البارئ تعالى فيما لم يزل بأنّه سميع بصير، ولا نَصِفُه بأنّه سامع مُبْصِر، ومعنى كونه

---

١ ـ ب: «لايسمع»، تحريف.

سامعًا مُبْصِرًا أنّه مُدْرك للمسموعات والمُبْصِرات.

وقال شيخنا أبو القاسم وأبوالحسين وأصحابهما: إنّ معنى كونه تعالى مُدْرِكًا، هو أنّه عالِمٌ بالمُدْرَكات، ولا صفة له زائدة على صفته بكونه عالِمًا، وهذا البحث مشروع في كُتُبي الكلاميّة لتقرير الطّريقَين، وشرح الغُرَر، وغيرهما.

والقول في شرح قوله: «وكلّ بصيرٍ غيره يَعْمَى عن خفيّ الألوان ولطيف الأجسام»، كالقول فيما تقدّم في إدراك السّمع.

وأمّا قوله: «وكلّ ظاهر غيره غير باطن، وكلّ باطن غيره غير ظاهر» فحقّ، لأنّ كلّ ظاهر غيره على التّفسير الأوّل فليس بباطن كالشّمس والقمر وغيرهما من الألوان الظّاهرة، فإنّها ليست إنّمَا تدرك بالقوّة العقليّة، بل بالحواسّ الظّاهرة، وأمّا هو سبحانه فإنّه أظهر وجودًا من الشّمس، لكنّ ذلك الظّهور لم يمكن إدراكه بالقُوَى الحاسّة الظّاهرة، بل بأمرٍ آخَر، إمّا خفيّ في باطن هذا الجسد، أو مُفارق ليس في الجسد ولا في جهة أُخرى غير جهة الجسد. وأمّا على التّفسير الثّاني، فلأنّ كلّ مَلِك ظاهر على رعيّته أو على خصومه وقاهر لهم، ليس بعالِم ببواطنهم، وليس مُطّلعًا على سرائرهم، والبارئ تعالى بخلاف ذلك، وإذا فهمتَ شرح القضايا الأُولى، فهمتَ شرح الثّانية، وهي قوله: «وكلّ باطن غيره غير ظاهر»... .

وأمّا قوله: «لم يحلُل في الأشياء، فيقال: لا هو فيها كائن ولا منها مباين»، فينبغي أن يُحمَل على أنّه أراد أنّه لم يَنأ عن الأشياء نأيًا مكانيًّا فيقال: هو بائن بالمكان، هكذا ينبغي أن يكون مراده، لأنّه لايجوز إطلاق القول بأنّه ليس ببائن عن الأشياء، وكيف والمجرّد بالضّرورة بائن عن ذي الوضع، ولكنّها بَيْنونة بالذّات لابالجِهة. والمسلمون كلّهم متّفقون على أنّه تعالى يستحيل أن يحلّ في شيء إلّا مَن اعتزى إلى الإسلام من الحلوليّة، كالّذين قالوا بحُلوله في عليّ وولده، وكالّذين قالوا بحُلوله في أشخاص يعتقدون فيها إظهاره كالحلاّجيّة وغيرهم، والدّليل على استحالة حلوله سبحانه في الأجسام أنّه لو صحّ أن يحلّ

فيها لم يعقل منفردًا بنفسه أبدًا، كما أنّ السَّواد لايعقل كونه غير حالّ في الجسم، لأنّه لو يعقل غير حالّ في الجسم لم يكن سوادًا، ولايجوز أن يكون الله تعالى حالًّا أبدًا، ولا أن يُلاقي الجسم، إذ ذلك يستلزم قِدَم الأجسام، وقد ثبت أنّها حادثة.

فأمّا قوله: «لم يَؤُدْه خَلْقُ ما ابتدأ» إلى قوله: «عمّا خلق» فهو حقّ، لأنّه تعالى قادر لذاته، والقادر لذاته لايتعب ولايعجز، لأنّه ليس بجسم، ولا قادر بقدرة يقف مقدورها عند حدّ وغاية، بل إنّمَا يقدر على شيء لأنّه تعالى ذات مخصوصة، يجب لها أن تقدر على الممكنات، فيكون كلّ ممكن داخلًا تحت هذه القضيّة الكلّيّة، والذّات الّتي تكون هكذا لاتعجز، ولاتقف مقدوراتها عند حدّ وغاية أصلًا، ويستحيل عليها التّعب، لأنّها ليست ذات أعضاء وأجزاء.

وأمّا قوله: «ولا ولجت عليه شبهة» إلى قوله: «وأمر مبرم» فحقّ، لأنّه تعالى عالِم لذاته، أي إنّمَا عَلِمَ ما علمه لابمعنى أن يتعلّق بمعلوم دون معلوم، بل إنّمَا علم أيّ شيء أشرت إليه، لأنّه ذات مخصوصة، ونسبة تلك الذّات إلى غيرذلك الشّيء المشار إليه كنسبتها إلى المشار إليه، فكانت عالِمة بكلّ معلوم، واستحال دخول الشّبهة عليها فيما يقضيه ويقدره.

وأمّا قوله: «المأمول مع النّقم، المرهوب مع النّعم»، فمعنى لطيف، وإليه وقعت الإشارة بقوله تعالى: ﴿اَفَاَمِنَ اَهْلُ الْقُرٰى اَنْ يَاْتِيَهُمْ بَاْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ * اَوَاَمِنَ اَهْلُ الْقُرٰى اَنْ يَاْتِيَهُمْ بَاْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَايَعْلَمُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَاِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * اِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[3].

(٥: ١٥٣ـ١٥٧ و ١٦٤ـ١٦٥)

١ـ الأعراف / ٩٧ـ ٩٨.

٢ـ الأعراف / ١٨٢.

٣ـ الانشراح / ٥ـ ٦.

(الخطبة: ١٠٨) ومن خطبة له عليه السلام: كُلُّ شَيْءٍ خَاشِعٌ لَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ قَائِمٌ بِهِ: غِنَى كُلِّ فَقِيرٍ، وَعِزُّ كُلِّ ذَلِيلٍ، وَقُوَّةُ كُلِّ ضَعِيفٍ، وَمَفْزَعُ كُلِّ مَلْهُوفٍ، مَن تَكَلَّمَ سَمِعَ نُطْقَهُ، وَمَن سَكَتَ عَلِمَ سِرَّهُ، وَمَن عَاشَ فَعَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَمَن مَاتَ فَإِلَيْهِ مُنقَلَبُهُ.

لَمْ تَرَكَ الْعُيُونُ فَتُخْبِرَ عَنكَ، بَلْ كُنتَ قَبْلَ الْوَاصِفِينَ مِن خَلْقِكَ، لَمْ تَخْلُقِ الْخَلْقَ لِوَحْشَةٍ، وَلَا اسْتَعْمَلْتَهُمْ لِمَنفَعَةٍ، وَلَا يَسْبِقُكَ مَن طَلَبْتَ، وَلَا يُفْلِتُكَ مَن أَخَذْتَ، وَلَا يَنقُصُ سُلْطَانَكَ مَن عَصَاكَ، وَلَا يَزِيدُ فِي مُلْكِكَ مَن أَطَاعَكَ، وَلَا يَرُدُّ أَمْرَكَ مَن سَخِطَ قَضَاءَكَ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنكَ مَن تَوَلَّى عَن أَمْرِكَ. كُلُّ سِرٍّ عِندَكَ عَلَانِيَةٌ، وَكُلُّ غَيْبٍ عِندَكَ شَهَادَةٌ.

أَنتَ الْأَبَدُ فَلَا أَمَدَ لَكَ، وَأَنتَ الْمُنتَهَى فَلَا مَحِيصَ عَنكَ، وَأَنتَ الْمَوْعِدُ فَلَا مَنجَى مِنكَ إِلَّا إِلَيْكَ، بِيَدِكَ نَاصِيَةُ كُلِّ دَابَّةٍ، وَإِلَيْكَ مَصِيرُ كُلِّ نَسَمَةٍ.

سُبْحَانَكَ مَا أَعْظَمَ شَأْنَكَ! سُبْحَانَكَ مَا أَعْظَمَ مَا نَرَى مِن خَلْقِكَ! وَمَا أَصْغَرَ كُلَّ عَظِيمَةٍ فِي جَنبِ قُدْرَتِكَ! وَمَا أَهْوَلَ مَا نَرَى مِن مَلَكُوتِكَ! وَمَا أَحْقَرَ ذَلِكَ فِيمَا غَابَ عَنَّا مِن سُلْطَانِكَ! وَمَا أَسْبَغَ نَعَمَكَ فِي الدُّنيَا، وَمَا أَصْغَرَهَا فِي نَعَمِ الْآخِرَةِ!

الشّرح: كلّ شيء خاضعٌ لعظمة الله سبحانه، وكلّ شيء قائمٌ به، وهذه هي صفته الخاصّة، أعني كونه غنيًّا عن كلّ شيء، ولا شيء من الأشياء يُغني عنه أصلًا.

ثمّ قال: «غِنى كلّ فقير، وعزّ كلّ ذليل، وقوّة كلّ ضعيف، ومَفْزع كلّ ملهوف». جاء في الأثر: «مَن اعتزّ بغير الله ذَلّ، ومَن تكثّر بغير الله قَلّ»، وكان يقال: ليس فقيرًا مَن استغنى بالله. وقال الحسن: وا عجبًا لِلُوط نبيّ الله! قال: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾[1] أتراه أراد رُكْنًا أشدّ وأقوى من الله!

---

[1] ـ هود / ٨٠.

واستدلّ العلماء على ثبوت الصّانع سبحانه بما دلّ عليه فحوى قوله عليه السلام: «ومفزع كلّ ملهوف»، وذلك أنّ النّفوس ببدائهها تفزع عند الشّدائد والخطوب الطّارقة إلى الالتجاء إلى خالقها وبارئها، ألَا تَرَى راكبي السّفينة عند تلاطم الأمواج كيف يجأرون إليه سبحانه اضطرارًا لا اختيارًا، فدلّ ذلك على أنّ العلم به مركوز في النّفس، قال سبحانه: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الْضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾[1]

ثمّ قال عليه السلام: «مَن تكلّم سمع نطقه، ومَن سكت علم سرّه»، يعني أنّه يعلم ما ظهر وما بطن.

ثمّ قال: «ومَن عاش فعليه رزقه، ومَن مات فإليه منقلبه»، أي هو مدبّر الدّنيا والآخرة، والحاكم فيهما. ثمّ انتقل عن الغيبة إلى الخطاب، فقال: «لم ترك العيون»... .

قال عليه السلام: «ما رأتك العيون فتخبر عنك»، كما يخبر الإنسان عمّا شاهده، بل أنت أزليّ قديم موجود قبل الواصفين لك.

فإن قلتَ: فأيّ منافاة بين هذَيْن الأمرَيْن، أليس من الممكن أن يكون سبحانه قبل الواصفين له، ومع ذلك يدرك بالأبصار إذا خلق خلقه، ثمّ يصفونه رأي عين؟

قلتُ: بل هاهنا منافاة ظاهرة، وذلك لأنّه إذا كان قديمًا لم يكن جسمًا ولا عَرَضًا، وما ليس بجسم ولا عَرَض تستحيل رؤيته، فيستحيل أن يخبر عنه على سبيل المشاهدة.

ثمّ ذكر عليه السلام أنّه لم يخلق الخَلْق لاستيحاشه وتفرّده، ولا استعملهم بالعبادة لنفعه، وقد تقدّم شرح هذا.

ثمّ قال: لا تطلب أحدًا فيسبقك، أي يفوتك، ولا يفلتك مَن أخذته.

فإن قلتَ: أيّ فائدة في قوله: «ولا يفلتك مَن أخذته»؟ لأنّ عدم الإفلات هو الأخذ، فكأنّه قال: لا يفلتك مَن لم يفلتك!

---

[1] ـ الإسراء / ٦٧.

قلتُ: المراد أنّ مَن أخذت لايستطيع أن يفلت، كما يستطيع المأخوذون مع ملوك الدّنيا أن يفلتوا بحيلة من الحيل ... .

قوله عليه السلام: «ولايردّ أمرك مَن سَخِطَ قضاءك، ولايستغني عنك مَن تولّى عن أمرك»، تحته سرّ عظيم، وهو قول أصحابنا في جواب قول الـمُجبرة: «لو وقع منّا ما لايريده لاقتضى ذلك نقصه»: إنّه لا نقص في ذلك، لأنّه لايريد الطّاعات منّا إرادة قهر وإلجاء، ولو أرادها إرادة قهر لوقعت وغلبت إرادته إرادتنا، ولكنّه تعالى أراد منّا أن نفعل نحن الطّاعة واختيارًا، فلايدلّ عدم وقوعها منّا على نقصه وضعفه، كما لايدلّ بالاتّفاق بيننا وبينكم عدم وقوع ما أمر به على ضعفه ونقصه.

ثمّ قال عليه السلام: «كلّ سرّ عندك علانية»، أي لايختلف الحال عليه في الإحاطة بالجَهْر والسّرّ، لأنّه عالم لذاته، ونسبة ذاته إلى كلّ الأُمور واحدة.

ثمّ قال: «أنت الأبد فلا أمد لك»، هذا كلام عُلْويٌّ شريفٌ، لايفهمه إلّا الرّاسخون في العلم، وفيه سِمَة من قول النّبيّ صلى الله عليه وآله: «لاتسبّوا الدّهر، فإنّ الدّهر هو الله»، وفي مناجاة الحكماء لمحة منه أيضًا، وهو قولهم: «أنت الأزل السَّرْمد، وأنت الأبد الّذي لا نفد»، بل قولهم: «أنت الأبد الّذي لاينفد»، هو قوله: «أنت الأبد فلا أمد لك»، بعينه، ونحن نشرحه هاهنا علىٰ موضوع هذا الكتاب، فإنّه كتاب أدب لا كتاب نظر، فنقول: إنّ له في العربيّة محملَين:

أحدهما ـ أنّ المراد به: أنت ذو الأبد، كما قالوا: رجل خالٍ، أي ذو خال، والخال الخُيَلاء، ورجل داءٍ، أي به داءٌ ورجل مالٍ، أي ذو مال.

والمحمل الثّاني ـ أنّه لـمّا كان الأزل والأبد لاينفكّان عن وجوده سبحانه جعله عليه السلام، كأنّه أحدهما بعينه، كقولهم: أنتِ الطّلاق، لـمّا أراد المبالغة في البينونة جعلها كأنّها الطلاق نفسه ... ثمّ استعظم واستهول خلقه الّذي يراه، وملكوته الّذي يشاهده، واستصغر واستحقر ذلك،

بالإضافة إلى قدرته تعالى، وإلى ما غاب عنّاسلطانه.ثمّ تعجّب من سبوغ نعمه تعالى في الدّنيا، واستصغر ذلك بالنّسبة إلى نعَم الآخرة، وهذا حقّ، لأنّه لا نسبة للمتناهي إلى غير المتناهي.
(٧: ١٩٥ـ ٢٠٠)

(الخطبة : ٩٠) ومن خطبة له عليه السلام تُعرَف بخطبة الأَشباح، وهى من جلا ئل خُطَبه عليه السلام:روى مَسْعدة بن صدقة عن الصّادق جعفر بن محمّد عليه السلام، أنّه قال: خَطَبَ أمير المؤمنين بهذه الخطبة على منبر الكوفة، وذلك أنّ رجلًا أتاه، فقال: يا أمير المؤمنين، صِفْ لنا ربّنا مثل ما نراه عِيانًا، لنزداد له حُبًّا، وبه معرفةً. فغضب ونادى: الصّلاة جامعة. فاجتمع إليه النّاس حتّى غصّ المسجد بأهله، فصعد المنبر وهو مغضب متغيّر اللّون، فحمد الله وأثنى عليه، وصلّى على النّبيّ صلى الله عليه وآله، ثمّ قال:

الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لاَ يَفِرُهُ الْمَنعُ وَالْجُمُودُ، وَلاَ يُكْدِيهِ الْإِعْطَاءُ وَالْجُودُ؛ إِذْ كُلُّ مُعْطٍ مُنتَقِصٌ سِوَ اهُ، وَكُلُّ مَانِعٍ مَذْمُومٌ مَا خَلاَهُ، وَهُوَ الْمَنَّانُ بِفَوَائِدِ النِّعَمِ، وَعَوَائِدِ الْمَزِيدِ وَالْقِسَمِ، عِيَالُهُ الْخَلاَئِقُ، ضَمِنَ أَرْزَاقَهُمْ، وَقَدَّرَ أَقْوَاتَهُمْ، وَنَهَجَ سَبِيلَ الرَّاغِبِينَ إِلَيْهِ، وَالطَّالِبِينَ مَا لَدَيْهِ، وَلَيْسَ بِمَا سُئِلَ بِأَجْوَدَ مِنهُ بِمَا لَمْ يُسْأَلْ. الْأَوَّلُ الَّذِي لَمْ يَكُن لَهُ قَبْلٌ فَيَكُونَ شَيءٌ قَبْلَهُ، وَالْآخِرُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ بَعْدٌ فَيَكُونَ شَيْءٌ بَعْدَهُ، وَالرَّادِعُ أَنَاسِيَّ الْأَبْصَارِ عَن أَن تَنَالَهُ أَوْ تُدْرِكَهُ، مَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ دَهْرٌ فَيَخْتَلِفَ مِنهُ الحَالُ، وَلَا كَانَ فِي مَكَانٍ فَيَجُوزَ عَلَيْهِ الْانتِقَالُ. .

الشّرح: وقوله: « لايكديه الإعطاء »، أي لايفقره ولاينفد خزائنه، يقال: « كَدَتَ الأرضُ تَكْدُو فهي كادية»: إذا أبطأ نباتها، وقلّ خيرها. فهذا لازم، فإذا عدّيته أتيت بالهمزة فقلتُ: أكديت الأرض، أي جعلتها كادية، وتقول: أكدى الرّجل إذا قلّ خيره، وقوله تعالى:

﴿وَاَعْطٰى قَلِيلًا وَاَكْدٰى﴾[١]، أي قطع القليل، يقول: إنّه سبحانه قادر على المقدورات، وليس كالملوك من البشر الّذين إذا أعطوا نقصت خزائنهم وإن منعوا زادت، وقد شرح ذلك، وقال: « إذ كلّ مُعْطٍ منتقص »، أي منقوص ويجيء« انتقص » لازمًا ومتعدّيًا، تقول: انتقص الشّيء نفسه، وانتقصت الشّيء، أي نقصته وكذلك « نقص » يجيء لازمًا ومتعدّيًا.

ثمّ قال: « وكلّ مانعٍ مذمومٌ غيره »، وذلك لأنّه تعالى إنّمَا يمنع مَن تقتضي الحِكمة والمصلحة منعه، وليس كما يمنع البشر، وسأل رجل عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام عن الجواد، فقال: إنّ لكلامك وجهَين، فإن كنت تسأل عن المخلوق، فإنّ الجواد: هو الّذي يؤدّي ما افترض الله عليه. والبخيل: هو الّذي يبخل بما افترض الله عليه. وإن كنت تعني الخالق، فـ: هو الجواد إن أعطى، وهو الجواد إن منع، لأنّه إن أعطى عبدًا أعطاه ما ليس له، وإن منعه منعه ما ليس له.

قوله: «وليس بما سئل بأجود منه بما لم يُسأَل» فيه معنًى لطيف، وذاك لأنّ هذا المعنى ممّا يختصّ بالبشر، لأنّهم يتحرّكون بالسّؤال وتهزّهم الطّلبات، فيكونون بما سألهم السّائل أجود منهم بما لم يسألهم إيّاه، وأمّا البارئ سبحانه فإنّ جوده ليس على هذا المنهاج، لأنّ جوده عامّ في جميع الأحوال.

ثمّ ذكر أنّ وجوده تعالى ليس بزمانيّ، فلا يُطلَق عليه البعديّة والقبليّة، كما يُطلَق على الزّمانيّات، وإنّمَا لم يكن وجوده زمانيًّا لأنّه لايقبل الحركة، والزّمان من لواحق الحركة، وإنّمَا لم تُطلَق عليه البَعْدِيّة والقَبْلِيّة إذ لم يكن زمانيًّا، لأنّ قولنا في الشّيء: إنّه بَعْد الشّيء الفلانيّ أي الموجود في زمان حضر بعد تقضّي زمان ذلك الشّيء الفلانيّ وقولنا في الشّيء: إنّه قبل الشّيء الفلانيّ أي أنّه موجود في زمان حضر ولم يحضر زمان ذلك الشّيء الفلانيّ بعد، فما ليس في الزّمان ليس يَصدُق عليه القَبْل والبَعْد الزّمانيّان، فيكون تقدير الكلام على هذا:

١ـ النّجم / ٣٤.

الأوّل الّذي لايَصدقُ عليه القَبْليّة الزّمانيّة، ليمكن أن يكون شيء ما قَبْله، والآخر الّذي لايَصدُق عليه البَعْديّة الزّمانيّة، ليمكن أن يكون شيء ما بعده.

وقد يحمل الكلام على وجهٍ آخر أقرب متناولًا من هذا الوجه، وهوأن يكون أراد: الّذي لم يكن مُحْدَثًا، أي موجودًا قد سبقه عدم، فيقال: إنّه مسبوق بشيء من الأشياء، إمّا المؤثّر فيه أو الزّمان المُقدَّم عليه، وأنّه ليس بذاتٍ يمكن فناؤها وعدمها فيما لايزال، فيقال: إنّه ينقضي وينصرم، ويكون بعده شيء من الأشياء، إمّا الزّمان أو غيره.

والوجه الأوّل أدقّ وألطف، ويؤكّد كونه مرادًا قوله عقيبه: «ما اختلف عليه دهر فيختلف منه الحال»، وذلك لأنّ واجب الوجود أعلى من الدّهر والزّمان، فنسبة ذاته إلى الدّهر والزّمان بجملته وتفصيل أجزائه نسبة متّحدة.

فإن قلتَ: إذا لم يكن قبل الأشياء بالزّمان ولابعدها بالزّمان، فهو معها بالزّمان، لأنّه لايبقى بعد نفي القَبْليّة والبَعْديّة إلّا الْمَعِيّة!

قلتُ: إنّمَا يلزم ذلك فيما وجوده زمانيّ، وأمّا ما ليس زمانيًّا لايلزم من نفي القَبْليّة والبَعديّة إثبات المعيّة، كما أنّه ما لم يكن وجوده مكانيًّا لم يلزم من نفي كونه فوق العالَم أو تحت العالَم بالمكان، أن يكون مع العالَم بالمكان.

ثمّ قال: «الرّادع أناسيّ الأبصارعن أن تناله أو تدركه»، الأناسيّ: جمع إنسان، وهو المثال الّذي يُرَى في السَّواد، وهذا اللّفظ بظاهره يُشعِر بمذهب الأشعريّة وهو قولهم: إنّ الله تعالى خلق في الأبصار مانعًا عن إدراكه، إلّا أنّ الأدلّة العقليّة من جانبنا اقتضت تأويل هذا اللّفظ، كما تأوّل شيوخنا قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[1]، فقالوا: إلى جنّة ربّها، فنقول: تقديره الرّادع أناسيّ الأبصار أن تنال أنوار جلالته!

---

١ ـ القيامة / ٢٢ ـ ٢٣.

فإن قلتَ: أتثبتون له تعالى أنوارًا يمكن أن تدركها الأبصار، وهل هذا إلّا قول بالتّجسيم؟

قلتُ: كلّا لا تجسيم في ذلك، فكما أنّ له عرشًا وكرسيًّا وليس بجسمٍ، فكذلك أنوار عظيمة فوق العرش، وليس بجسم، فكيف تنكر الأنوار، وقد نطق الكتاب العزيز بها في غير موضعٍ، كقوله: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[1]، وكقوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾[2].

(٦: ٣٩٩ـ٤٠١)

(الخطبة: ١٨٤) الأصل: الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْمَعْرُوفِ مِن غَيْرِ رُؤْيَةٍ، وَالْخَالِقِ مِن غَيْرِ مَنصَبَةٍ خَلَقَ الْخَلَائِقَ بِقُدْرَتِهِ، وَاسْتَعْبَدَ الْأَرْبَابَ بِعِزَّتِهِ، وَسَادَ الْعُظَمَاءَ بِجُودِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَسْكَنَ الدُّنْيَا خَلْقَهُ، وَبَعَثَ إِلَى الْجِنِّ وَالْإِنسِ رُسُلَهُ، لِيَكْشِفُوا لَهُمْ عَن غِطَائِهَا، وَلِيُحَذِّرُوهُمْ مِن ضَرَّائِهَا، وَلِيَضْرِبُوا لَهُمْ أَمْثَالَهَا، وَلِيُبَصِّرُوهُمْ عُيُوبَهَا، وَلِيَهْجُمُوا عَلَيْهِمْ بِمُعْتَبَرٍ مِن تَصَرُّفِ مَصَاحِّهَا وَأَسْقَامِهَا، وَحَلَالِهَا وحَرَامِهَا، وَمَا أَعَدَّ اللهُ لِلْمُطِيعِينَ مِنهُمْ وَالْعُصَاةِ مِن جَنَّةٍ وَنَارٍ، وَكَرَامَةٍ وَهَوَانٍ. أَحْمَدُهُ إِلَى نَفْسِهِ كَمَا اسْتَحْمَدَ إِلَى خَلْقِهِ، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا، وَلِكُلِّ قَدْرٍ أَجَلًا، وَلِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابًا... .

الشّرح: ... وَصَفَه سبحانه بأنّه معروف بالأدلّة، لا مِن طريق الرّؤية كما تعرف المرئيّات، وبأنّه يخلق الأشياء ولا يتعب كما يتعب الواحد منّا فيما يزاوله ويباشر من أفعاله.

خَلَق الخلائق بقدرته على خَلْقهم، لا بحركةٍ واعتمادٍ، وأسبغ النّعمة عليهم: أوسعها. واستعبد الّذين يدعون في الدّنيا أربابًا بعزّه وقهره.

١ـ الزّمر / ٦٩.

٢ـ النّور / ٣٥.

وساد كلّ عظيم بسعة جوده، وأسكن الدّنيا خَلْقه، كما ورد في الكتاب العزيز: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[١].

وبعث رُسُله إلى الجنّ والإنس، كما ورد في الكتاب العزيز: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾[٢].

قال: «ليكشفوا لهم عن غطاء الدّنيا»، أي عن عوراتها وعيوبها المستورة، وليخوّفوهم من مضرّتها وغرورها المفضي إلى عذاب الأبد.

وليضرُبوا لهم أمثالها، كالأمثال الواردة في الكتاب العزيز، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ...﴾[٣] الآية. (١٠: ١١٤)

(الخطبة: ١٨٨) ومن خطبة له عليه السلام: الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي أَظْهَرَ مِن آثَارِ سُلْطَانِهِ، وَجَلَالِ كِبْرِيَائِهِ، مَا حَيَّرَ مُقَلَ الْعُقُولِ مِن عَجَائِبِ قُدْرَتِهِ، وَرَدَعَ خَطَرَاتِ هَمَاهِمِ النُّفُوسِ عَن عِرْفَانِ كُنهِ صِفَتِهِ. وَأَشْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، شَهَادَةَ إِيمَانٍ وَإِيقَانٍ، وَإِخْلَاصٍ وَإِذْعَانٍ. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ وَأَعْلَامُ الْهُدَى دَارِسَةٌ، وَمَنَاهِجُ الدِّينِ طَامِسَةٌ، فَصَدَعَ بِالْحَقِّ، وَنَصَحَ لِلْخَلْقِ، وَهَدَى إِلَى الرُّشْدِ، وَأَمَرَ بِالْقَصْدِ؛ صلى الله عليه وآله!

واعْلَمُوا! عِبَادَ اللهِ، أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْكُمْ عَبَثًا، وَلَمْ يُرْسِلْكُمْ هَمَلًا، عَلِمَ مَبْلَغَ نعمِهِ عَلَيْكُمْ، وَأَحْصَى إِحْسَانُهُ إِلَيْكُمْ، فَاسْتَفْتِحُوهُ وَاسْتَنجِحُوهُ، وَاطْلُبُوا إِلَيْهِ وَاسْتَمْنِحُوهُ، فَمَا قَطَعَكُمْ عَنهُ حِجَابٌ، وَلَا أُغْلِقَ عَنكُمْ دُونَهُ بَابٌ.

١ـ البقرة / ٣٠.

٢ـ الأنعام / ١٣٠.

٣ـ يونس / ٢٤.

وَإِنَّهُ لَبِكُلِّ مَكَانٍ، وَفِي كُلِّ حِينٍ وَأَوَانٍ، وَمَعَ كُلِّ إِنسٍ وَجَانٍّ، لَايَثْلِمُهُ الْعَطَاءُ، وَلَا يَنقُصُهُ الْحِبَاءُ، وَلَايَسْتَنفِدُهُ سَائِلٌ، وَلَايَسْتَقْصِيهِ نَائِلٌ، وَلَايَلْوِيهِ شَخْصٌ عَن شَخْصٍ، وَلَا يُلْهِيهِ صَوْتٌ عَن صَوْتٍ، وَلَاتَحْجُزُهُ هِبَةٌ عَن سَلْبٍ، وَلَايَشْغَلُهُ غَضَبٌ عَن رَحْمَةٍ، وَلَا تُولِهُهُ رَحْمَةٌ عَن عِقَابٍ، وَلَايُجِنُّهُ الْبُطُونُ عَنِ الظُّهُورِ، وَلَايَقْطَعُهُ الظُّهُورُ عَنِ الْبُطُونِ.

قَرُبَ فَنَأَى، وَعَلَا فَدَنَا، وَظَهَرَ فَبَطَنَ، وَبَطَنَ فَعَلَنَ، وَدَانَ وَلَمْ يُدَنَ، لَمْ يَذْرَإِ الْخَلْقَ بِاحْتِيَالٍ، وَلَا اسْتَعَانَ بِهِمْ لِكَلَالٍ... .

الشّرح: أظهر سبحانه من آثار سلطانه، نحو خَلْق الأفلاك ودخول بعضها في بعض، كالمَيل الّذي يشتمل على المائل، وفَلَك التَّدْوير وغيرهما، ونحو خَلْق الإنسان وما تدلّ كُتُب التّشريح من عجيب الحِكمة فيه، ونحو خَلْق النّبات والمعادن، وترتيب العناصر وعلاماتها، والآثار العلويّة المتجدِّدة، حسب تجدُّد أسبابها، ما حَيَّرَ عقول هؤلاء، وأشعر بأنّها إذا لم تحط بتفاصيل تلك الحِكَم مع أنّها مصنوعة[1]، فالأوْلَى ألّا تحيط بالصّانع الّذي هو بريء عن المادّة وعلائق الحسّ... .

قوله: «علم مبلغ نعَمه عليكم، وأحصى إحسانه إليكم»، أي هو عالِمٌ بكميّة إنعامه عليكم عِلْمًا مفصّلًا، وكلّ مَن عَلِم قَدْر نعمته على غيره كان أحْرى أن تشتدّ نقْمته عليه عند عِصْيانه له وجرأته عليه، بخلاف مَن يجهل قَدْر نعمته على الغير، فإنّه لايشتدّ غضبه، لأنّه لايعلم قَدْر نعمته المكفورة... .

ثمّ ذكر عليه السلام أنّه لاحجاب يمنَع عنه، ولا دونه باب يُغْلق، وأنّه بكلّ مكان موجود، وفي كلّ

---

١ ـ د: «موضوعة».

حين وأوانٍ، والمراد بوجوده في كلّ مكان: إحاطة عِلْمه، وهو معنى قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنتُمْ﴾[٢]

ولا يستقصيه: لا يبلغ الجود أقصى مقدوره وإن عَظُم الجود، لأنّه قادرٌ على ما لا نهاية له.

ولا يلويه شخصٌ عن شخص: لا يوجب ما يفعله لشخص أو مع شخص إعراضًا وذهولًا عن شخص آخر، بل هو عالِمٌ بالجميع، لا يشغله شأنٌ عن شأن...

ولا تحجُزُه ـ بالضّمّ ـ هِبَةٌ عن سَلْب، أي لا تمنعه، أي ليس كالقادرين بالقدرة مِثْلنا، فإنّ الواحد منّا يصرفه اهتمامه بعطيّة زيد عن سَلْب مال عمرو، حالما يكون مهتمًّا بتلك العطيّة، لأنّ اشتغال القلب بأحد الأمرَين يشغله عن الآخر.

ومثل هذا قوله: «ولا يشغله غَضَبٌ عن رحمة، ولا تُولِهه رحمةٌ عن عقاب»، أي لا تحدث الرّحمة لمستحقّها عنده ولها، وهو التّحيُّر والتّردُّد، وتصرفه عن عقاب المستحقّ، وذلك لأنّ الواحد منّا إذا رحم إنسانًا حدث عنده رقّة، خصوصًا إذا توالت منه الرّحمة لقوم متعدّدين، فإنّه تصير الرّحمة كالمَلَكة عنده، فلا يطيق مع تلك الحال أن ينتقم، والبارئ تعالى بخلاف ذلك، لأنّه ليس بذي مزاج، سبحانه... .

يقول: لا يمنعه خفاؤه عن العقول أن تدركه عند ظهوره بأفعاله لها وإن لم يكن ظاهرًا بذاته، وكذلك لا يقطعه ظهوره بأفعاله عن أن يخفى كُنهه عن إبصار العقول وإدراكها له... .

ثمّ زاد المعنى تأكيدًا، فقال: «قَرُبَ فَنَأى»، أي قَرُب فعلًا فنأى ذاتًا، أي أفعاله قد تُعْلَمْ، ولكنّ ذاته لا تُعْلَمْ.

ثمّ قال: «وعَلَا فَدَنَا»، أي لـمّا علا عن أن تحيط به العقول عرفته العقول، لا أنّها عرفت ذاته، لكن عرفت أنّه شيء لا يصحّ أن يُعْرَف، وذلك خاصّته سبحانه، فإنّ ماهيّته يستحيل

---

١ ـ المجادلة / ٧.

٢ ـ الحديد / ٤.

أن تتصوّر للعقل لا في الدّنيا ولا في الآخرة، بخلاف غيره من الممكنات.

ثمّ أكّد المعنى بعبارة أُخرى، قال: «وظهر فبطن، وبطن فعَلَن»، وهذا مِثْل الأوّل... .

ثمّ قال: «لم يَذْرإ الخَلْق باحتيال»، أي لم يخلقهم بحيلة توصّل بها إلى إيجادهم، بل أوجدهم على حسب عِلْمه بالمصلحة خَلْقًا مخترعًا من غير سَبَب ولا واسطة.

قال: «ولا استعان بهم لكَلَال»، أي لإعياء، أي لم يأمر المكلَّفين بالجهاد لحاجته في قَهْر أعدائه، وجاحدي نعمته إليهم، وليس بكالٍّ ولا عاجز عن إهلاكهم، ولكنّ الحِكمة اقتضت ذلك. قال سبحانه: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْاَرْضُ﴾[1] أي لبطل التّكليف. (١٠: ١٧٠ـ ١٧٤)

(الخطبة: ٢٣٢)... وَلَا يُوصَفُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَلَا بِالْجَوَارِحِ وَالْأَعْضَاءِ، وَلَا بِعَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَلَا بِالْغَيْرِيَّةِ وَالْأَبْعَاضِ. وَلَا يُقَالُ: لَهُ حَدٌّ وَلَا نِهَايَةٌ، وَلَا انْقِطَاعٌ وَلَا غَايَةٌ، وَلَا أَنَّ الْأَشْيَاءَ تَحْوِيهِ فَتُقِلَّهُ أَوْ تُهْوِيَهُ، أَوْ أَنَّ شَيْئًا يَحْمِلُهُ فَيُمِيلَهُ أَوْ يُعَدِّلَهُ. لَيْسَ فِي الْأَشْيَاءِ بِوَالِجٍ، وَلَا عَنْهَا بِخَارِجٍ.

يُخْبِرُ لَا بِلِسَانٍ وَلَهَوَاتٍ، وَيَسْمَعُ لَا بِخُرُوقٍ وَأَدَوَاتٍ، يَقُولُ وَلَا يَلْفِظُ، وَيَحْفَظُ وَلَا يَتَحَفَّظُ، وَيُرِيدُ وَلَا يُضْمِرُ. يُحِبُّ وَيَرْضَى مِنْ غَيْرِ رِقَّةٍ، وَيُبْغِضُ وَيَغْضَبُ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ. يَقُولُ لِمَنْ أَرَادَ كَوْنَهُ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[2]، لَا بِصَوْتٍ يَقْرَعُ، وَلَا بِنِدَاءٍ يُسْمَعُ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ فِعْلٌ مِنْهُ أَنْشَأَهُ وَمَثَّلَهُ، لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ كَائِنًا، وَلَوْ كَانَ قَدِيمًا لَكَانَ إِلَهًا ثَانِيًا.

١ـ البقرة/ ٢٥١.

٢ جاء هذا المقطع القرآني في آيات متعدّدة، هي: البقرة/ ١١٧، و آل عمران/ ٤٧، ٥٩، و الأنعام/ ٧٣، و النّحل/ ٤٠، و مريم/ ٣٥، و يسٓ/ ٨٢، و غافر/ ٦٨.

الشّرح: في هذا الفصل مباحث:

أوّلها ـ أنّ البارئ سبحانه لايُوصَف بشيء من الأجزاء، أي ليس بمركّب؛ لأنّه لو كان مركّبًا لافتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه ليست نفس هويّته، وكلّ ذات تفتقر هويّتها إلى أمر من الأُمور فهي ممكنة؛ لكنّه واجب الوجود، فاستحال أن يُوصَف بشيء من الأجزاء.

وثانيها ـ أنّه لايُوصَف بالجوارح والأعضاء كما يقول مثبتو الصّورة، وذلك لأنّه لو كان كذلك لكان جسمًا، وكلّ جسم ممكنٌ، وواجب الوجود غير ممكن.

وثالثها ـ أنّه لايُوصَف بعَرَضٍ من الأعراض كما يقوله الكَرّاميّة؛ لأنّه لو حلّه العَرَض لكان ذلك العَرَض ليس بأن يُحلَّ فيه أوْلى من أن يحلّ هو في العَرَض، لأنّ معنى الحلول حصول العَرَض في حيّز المحلّ تبعًا لحصول المحلّ فيه، فما ليس بمتحيّز لايتحقّق فيه معنى الحلول، وليس بأن يجعل محلًّا أوْلى من أن يجعل حالًّا!

ورابعها ـ أنّه لايُوصَفُ بالغيريّة والأبعاض، أي ليس له بعض، ولا هو ذو أقسام بعضها غيرًا للبعض الآخر، وهذا يرجع إلى البحث الأوّل.

وخامسها ـ أنّه لاحدّ له ولا نهاية، أي ليس ذا مقدار، ولذلك المقدار طَرَفٌ ونهايةٌ، لأنّه لو كان ذا مقدار لَكان جسمًا، لأنّ المقدار من لوازم الجسميّة، وقد ثبت أنّه تعالى ليس بجسم.

وسادسها ـ أنّه لا انقطاع لوجوده ولا غاية، لأنّه لو جاز عليه العدم في المستقبل لَكان وجوده الآن متوقّفًا على عدم سبب عدمه، وكلّ متوقّف على الغير فهو ممكن في ذاته، والبارئ تعالى واجب الوجوب، فاستحال عليه العدم؛ وأن يكون لوجوده انقطاع، أو ينتهي إلى غاية يعدم عندها.

وسابعها ـ أنّ الأشياء لاتحويه فتُقلّه؛ أي ترفعه، أو تهويه؛ أي تجعله هاويًا إلى جهة تحت، لأنّه لو كان كذلك لَكان ذا مقدارٍ أصغر من مقدار الشّيء الحاوي له، لكن قد بيّنّا أنّه

يستحيل عليه المقادير ، فاستحال كونه محويًّا .

وثامنها ـ أنّه ليس يحمله شيء ، فيميله إلى جانب ، أو يعدّ له بالنّسبة إلى جميع الجوانب ، لأنّ كلّ محمول مُقَدَّرٌ ، وكلّ مُقَدَّر جسْمٌ ، وقد ثبت أنّه ليس بجسم .

وتاسعها ـ أنّه ليس في الأشياء بوَالِجٍ ، أي داخل . ولا عنها بخارجٍ ، هذا مذهب الموحّدين ؛ والخلاف فيه مع الكَرّاميّة والمُجسّمة ، وينبغي أن يفهم قوله عليه السلام : « ولا عنها بخارجٍ » أنّه لا يريد سلب الولوج ، فيكون قد خَلا من النّقيضَين ، لأنّ ذلك محال ، بل المراد بكونه ليس خارجًا عنها أنّه ليس كما يعتقده كثيرٌ من النّاس ؛ أنّ الفَلَك الأعلى المحيط لا يحتوي عليه ؛ ولكنّه ذات موجودة متميّزة بنفسها ، قائمة بذاتها ، خارجة عن الفَلَك في الجهة العُلْيا ، بينها وبين الفَلَك بُعْدٌ ، إمّا غير مُتَناهٍ ـ على ما يُحكَى عن ابن الهَيْصم ـ أو مُتَناهٍ على ما يذهب إليه أصحابه ؛ وذلك أنّ هذه القضيّة ، وهي قولنا : « البارئ خارج عن الموجودات كلّها » ، على هذا التّفسير ليست مناقضة للقضيّة الأُولى ، وهي قولنا : « البارئ داخل العالم » ، ليكون القول بخلوّه عنهما قولًا بخلوّه عن النّقيضَيْن ، ألَا تَرَى أنّه يجوز أن تكون القضيّتان كاذبتَين معًا ، بألّا يكون الفَلَك المحيط محتويًا عليه ، ولا يكون حاصلًا في جهه خارج الفَلَك ، ولو كانت القضيّتان متناقضَتين لما استقام ذلك ، وهذا كما تقول : « زيد في الدّار » ، « زيد في المسجد » ، فإنّ هاتَين القضيّتَين ليستا متناقضتَين ، لجواز ألّا يكون زيد في الدّار ، ولا في المسجد ، فإنّ هاتَين لو تناقضتا لاستحال الخروج عن النّقيضَين ، لكنّ المتناقض «زيد في الدّار ، زيد ليس في الدّار» ، والّذي يستشنعه العوامّ من قولنا : « البارئ لا داخل العالَم ولا خارج العالَم » غلط مبنيّ على اعتقادهم وتصوّرهم أنّ القضيّتَين تتناقضان ، وإذا فهم ما ذكرناه بان أنّه ليس هذا القول بشنيع ؛ بل هو سهلٌ وحقٌّ ، أيضًا فإنّه تعالى لا متحيّز ولا حالّ في المتحيّز ، وما كان كذلك استحال أن يحصل في جهةٍ ؛ لا داخل العالَم ولا خارج العالَم ، و قد ثبت كونه غير متحيّز ولا حالّ في المتحيّز ، من حيث كان واجب الوجود ، فإذَنْ القولُ بأنّه ليس في الأشياء

بِوَالجٍ ولا عنها بخارجٍ صوابٌ وحقٌّ.

وعاشرها ـ أنّه تعالى يخبر بلالسانٍ ولَهَواتٍ؛ وذلك لأنّ كونه تعالى مُخْبِرًا هو كونه فاعلًا للخَبَر، كما أنّ كونه ضاربًا هو كونه فاعلًا للضّرب، فكما لايحتاج في كونه ضاربًا إلى أداة وجارحة يضرب بها كذلك لايحتاج في كونه مُخبرًا إلى لسان ولَهَوات يخبر بها.

وحادي عشرها ـ أنّه تعالى يسمع بلاحروفٍ وأدواتٍ، وذلك لأنّ البارئ سبحانه حيّ لا آفة به؛ وكلّ حيٍّ لا آفة به؛ فواجب أن يسمع المسموعات، ويبصر المُبْصَرات، ولا حاجة به سبحانه إلى حروفٍ وأدواتٍ، كما نحتاج نحن إلى ذلك، لأنّا أحياء بحياةٍ تحلّنا، والبارئ تعالى حيّ لذاته، فلمّا افترقنا فيما به كان سامعًا ومُبْصِرًا، افترقنا في الحاجة إلى الأدوات والجوارح.

وثاني عشرها ـ أنّه يقول ولايتلفّظ، هذا بحثٌ لفظيٌّ، وذلك لأنّه قد ورد السّمع بتسميته قائلًا، وقد تكرّر في الكتاب العزيز ذكر هذه اللّفظة، نحو قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى﴾[1]، ﴿وَقَالَ اللهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾[2]، ولم يرد في السّمع إطلاق كونه متلفّظًا عليه، وفي إطلاقه إيهام كونه ذا جارحة، فوجب الاقتصار على ما ورد، وترك ما لم يرد.

وثالث عشرها ـ أنّه تعالى يحفظ ولايتحفّظ؛ أمّا كونه يحفظ فيُطْلَق على وجهَين:

أحدهما ـ أنّه يحفظ بمعنى أنّه يحصِي أعمال عباده ويعلمها.

والثّاني ـ كونه يحفظُهم ويحرسهم من الآفات والدّواهي. وأمّا كونه لايتحفّظ فيحتمل معنيَين:

أحدهما ـ أنّه لايجوز أن يطلق عليه أنّه يتحفّظ الكلام، أي يتكلّف كونه حافظًا له، ومحيطًا وعالِمًا به، كالواحد منّا يتحفّظ الدّرس ليحفظه، فهو سبحانه حافظ غير متحفّظ.

١ـ المائدة / ١١٠.

٢ـ المائدة / ١٢.

والثّاني ـ أنّه ليس بمتحرّز ولا مشفق على نفسه خوفًا أن تبدر إليه بادرة من غيره.

ورابع عشرها ـ أنّه يريد ولايضمر، أمّا كونه مُريدًا فقد ثبت بالسّمع، نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾[١]، وبالعقل، لاختصاص أفعاله بأوقات مخصوصة وكيفيّات مخصوصة جاز أن تقع على خلافها، فلا بدّ من مخصّص لها بما اختصّت به؛ وذلك كونه مُريدًا، وأمّا كونه لايضمر فهو إطلاق لفظيّ لم يأذن فيه الشّرع، وفيه إيهام كونه ذا قلبٍ، لأنّ الضّمير في العُرْف اللّغويّ ما استكنّ في القلب، والبارئ ليس بجسمٍ.

خامس عشرها ـ أنّه يحبّ ويرضى من غير رقّةٍ، ويُبغِض ويغضب من غير مشقّةٍ، وذلك لأنّ محبّته للعبد إرادته أن يُثيبه، ورضاه عنه أن يحمَد فعله، وهذا يصحّ ويطلق على البارئ، لا كإطلاقه علينا، لأنّ هذه الأوصاف يقتضي إطلاقها علينا رقّة القلب، والبارئ ليس بجسمٍ، وأمّا بُغْضه للعبد فإرادة عقابهِ وغضبهِ كراهيّة فعله ووعيده بإنزال العقاب به، وفي الأغلب إنّمَا يُطْلَق ذلك علينا ويصحّ منّا مع مشقّة تنالنا من إزعاج القلب وغليان دَمَه، والبارئ ليس بجسمٍ.

وسادس عشرها ـ أنّه يقول لما أراد كونه: كُن، فيكون من غير صوتٍ يُقْرَع ولا نداءٍ يُسْمَع، هذا مذهب شيخنا أبي الهُذَيل، وإليه يذهب الكَرّاميّة وأتباعها من الحنابلة وغيرهم، والظّاهر أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أطلقه حملًا على ظاهر لفظ القرآن في مخاطبة النّاس بما قد سمعوه وأنسوا به، وتكرّر على أسماعهم وأذهانهم، فأمّا باطن الآية وتأويلها الحقيقيّ فغير ما يسبق إلى أذهان العوامّ، فلْيطلب من موضعه.

وسابع عشرها ـ أنّ كلامه سبحانه فعلٌ منه أنشأه، ومثله لم يكن من قبل ذلك كائنًا، ولو كان قديمًا لَكان إلهًا ثانيًا، هذا هو دليل المعتزلة على نفي المعاني القديمة الّتي منها القرآن،

١ـ البقرة / ١٨٥.

وذلك لأنّ القِدَم عندهم أخصّ صفات البارئ تعالى، أو موجب عن الأخصّ، فلو أنّ في الوجود معنًى قديمًا قائمًا بذات البارئ؛ لكان ذلك المعنى مشاركًا للبارئ في أخصّ صفاته، وكان يجب لذلك المعنى جميع ما وجب للبارئ من الصّفات، نحو العالِميّة والقادريّة وغيرهما، فكان إلهًا ثانيًا.

فإن قلتَ: ما معنى قوله عليه السلام «ومثّله»؟

قلتُ: يقال: مثّلت له كذا تمثيلًا، إذا صوّرت له مثاله بالكتابة أو بغيرها، فالبارئ مثّل القرآن لجبريل عليه السلام بالكتابة في اللّوح المحفوظ فأنزله على محمّد صلى الله عليه وآله. وأيضًا يقال: مثل زيد بحضرتي إذا حضر قائمًا، ومثّلته بين يدي زيد أي أحضرته منتصبًا، فلمّا كان الله تعالى فعل القرآن واضحًا بيّنًا كان قد مثّله للمكلّفين. (١٣: ٨١ ـ ٨٧)

(الخطبة: ١٧٩): لَايَشْغَلُهُ شَأْنٌ، وَلَايُغَيِّرُهُ زَمَانٌ، وَلَايَحْوِيهِ مَكَانٌ، وَلَايَصِفُهُ لِسَانٌ، وَلَايَعْزُبُ عَنهُ عَدَدُ قَطْرِ الْمَاءِ، وَلَا نُجُومِ السَّمَاءِ، وَلَاسَوَافِي الرِّيحِ فِي الْهَوَاءِ، وَلَا دَبِيبُ النَّمْلِ عَلَى الصَّفَا، وَلَا مَقِيلُ الذَّرِّ فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ. يَعْلَمُ مَسَاقِطَ الْأَوْرَاقِ، وَخَفِيَّ طَرْفِ الْأَحْدَاقِ.

وَأَشْهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ غَيْرَ مَعْدُولٍ بِهِ، وَلَا مَشْكُوكٍ فِيهِ، وَلَا مَكْفُورِ دِينُهُ، وَلَا مَجْحُودٍ تَكْوِينُهُ، شَهَادَةَ مَن صَدَقَتْ نِيَّتُهُ، وَصَفَتْ دِخْلَتُهُ، وَخَلَصَ يَقِينُهُ، وَثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الْمُجْتَبَى مِن خَلَائِقِهِ، وَالْمُعْتَامُ لِشَرْحِ حَقَائِقِهِ، وَالْمُخْتَصُّ بِعَقَائِلِ كَرَامَاتِهِ، وَالْمُصْطَفَى لِكَرَائِمِ رِسَالَاتِهِ، وَالْمُوَضَّحَةُ بِهِ أَشْرَاطُ الْهُدَى، وَالْمَجْلُوُّ بِهِ غِرْبِيبُ الْعَمَى.

الشّرح: لايشغله أمرٌ، لأنّ الحيّ الّذي تشغله الأشياء هو الحيّ العالِم بالبعض دون

البعض ، والقادر على البعض دون البعض ، فأمّا مَن لا يغيب عنه شيء أصلًا ، ولا يعجز عن شيء أصلًا ، ولا يمنعه من إيجاد مقدوره ـ إذا أراد ـ مانع أصلًا ، فكيف يشغله شأن !

وكذلك لا يغيّره زمان ، لأ نّه واجب الوجود ، ولا يحويه مكان ، لأ نّه ليس بجسم ، ولا يصفه لسان ، لأنّ كُنه ذاته غير معلوم ، وإنَّمَا المعلوم منه إضافات أو سلوب .

ولا يعزب عنه أمرٌ من الأُمور ، أي لا يفوته علم شيء أصلًا . . . .

وحُكي أنّ بعض المتكلّمين من الـمُجْبرة ، قال : أُسَمِّي العبدَ مضطرًّا إلى الفعل ، إذا فعله ، ولا أُسَمِّي اللهَ تعالى مضطرًّا إليه . قيل : فكيف تقول ؟ قال : «مُضْطِرٌّ» بكسر الطّاء ، فضحك أهل المجلس منه . . . .

فإن قلتَ: الهاء في «حقائقه» إلى ماذا ترجع ؟

قلتُ: إلى البارئ سبحانه ، وحقائقه حقائق توحيده وعدله ، فالمضاف محذوف ، ومعنى حقائق توحيده : الأُمور المحقّقة اليقينيّة الّتي لا تعتريها الشّكوك ، ولا تتخالجها الشُّبه ، و هي أدلّة أصحابنا المعتزلة الّتي استنبطوها بعقولهم ، بعد أن دلّهم إليها ، ونبّههم على طُرُق استنباطها رسول الله صلى الله عليه وآله بواسطة أمير المؤمنين عليه السلام ، لأ نّه إمام المتكلّمين الّذي لم يعرف عِلْم الكلام مَن أحد قبله . (١٠ : ٥٨ ـ ٦٠)

(الخطبة : ١٨٣) . . .هُوَ الظّاهِرُ عَلَيْهَا بِسُلْطَانِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَهُوَ الْبَاطِنُ لَهَا بِعِلْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، وَالْعَالِي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنهَا بِجَلَالِهِ وَعِزَّتِهِ. لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ مِنهَا طَلَبَهُ، وَلَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ فَيَغْلِبَهُ، وَلَا يَفُوتُهُ السَّرِيعُ مِنهَا فَيَسْبِقَهُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِي مَالٍ فَيَرْزُقَهُ. خَضَعَتِ الْأَشْيَاءُ لَهُ، وَذَلَّتْ مُسْتَكِينَةً لِعَظَمَتِهِ، لَا تَسْتَطِيعُ الْهَرَبَ مِن سُلْطَانِهِ إِلَى غَيْرِهِ فَتَمْتَنِعَ مِن نَفْعِهِ وَضَرِّهِ، وَلَا كُفْءَ لَهُ فَيُكَافِئَهُ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ فَيُسَاوِيَهُ.

هُوَ الْمُغْني لَهَا بَعْدَ وُجُودِهَا، حَتَّى يَصِيرَ مَوْجُودُهَا كَمَفْقُودِهَا. وَلَيْسَ فَنَاءُ الدُّنْيَا بَعْدَ ابْتِدَاعِهَا بِأَعْجَبَ مِن إنشَائِهَا وَاخْتِرَاعِهَا، وَكَيفَ وَلَو اجْتَمَعَ جَمِيعُ حَيَوَانهَا ـ مِن طَيْرِهَا وَبَهَائِمِهَا، وَمَا كَانَ مِن مُرَاحِهَا وَسَائِمِهَا، وَأَصْنَافِ أَسْنَاخِهَا وَأَجْنَاسِهَا، وَمُتَبَلِّدَةِ أُمَمِهَا وَأَكْيَاسِهَا ـ عَلَى إِحْدَاثِ بَعُوضَةٍ، مَا قَدَرَتْ عَلَى إِحْدَاثِهَا، وَلَا عَرَفَتْ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى إِيجَادِهَا، وَلَتَحَيَّرَتْ عُقُولُهَا فِي عِلْمِ ذَلِكَ وَتَاهَتْ، وَعَجَزَتْ قُوَاهَا وَتَنَاهَتْ، وَرَجَعَتْ خَاسِئَةً حَسِيرَةً، عَارِفَةً بِأَنَّهَا مَقْهُورَةٌ، مُقِرَّةً بِالْعَجْزِ عَن إِنشَائِهَا، مُذْعِنَةً بِالضَّعْفِ عَن إِفْنَائِهَا!

الشّرح: وقوله: «لو اجتمع جميع الحَيَوان على إحداث بَعُوضة» هو معنى قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾[1].

إن قلتَ: ما معنى قوله: «لاتستطيع الهرب من سلطانه إلى غيره فتمتنع من نفعه وضرّه» وهلّا قال: «من ضرّه» ولم يذكر النّفع، فإنّه لا معنى لذكره هاهنا.

قلتُ: هذا كما يقول المعتصم بمَعْقِل حصين عن غيره ما يقدر اليوم فلان لي على نفعٍ ولا ضرّ، وليس غرضه إلّا ذكر الضّرر، وإنّمَا يأتي بذكر النّفع على سبيل سلب القدرة عن فلان على كلّ ما يتعلّق بذلك المعتصم، وأيضًا فإنّ العفو عن المجرم نفع له، فهو عليه السلام يقول: إنّه ليس شيء من الأشياء يستطيع أن يخرج إذا أجرم من سلطان الله تعالى إلى غيره فيمتنع من بأس الله تعالى، ويستغني عن أن يعفو عنه لعدم اقتداره عليه. (١٣: ٨٩ ـ ٩٠)

---

١ ـ الحجّ / ٧٣.

الفصل الثّاني عشر ـ [في بعض مسائل التّوحيد]

(الخطبة : ٨٤) : ومن خطبة له عليه السلام : وَأَشْهَدُ أَن لَا إِلَـٰهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، اَلْأَوَّلُ لَا شَيْءَ قَبْلَهُ، وَالْآخِرُ لَا غَايَةَ لَهُ، لَا تَقَعُ الْأَوْهَامُ لَهُ عَلَى صِفَةٍ، وَلَا تُعْقَدُ الْقُلُوبُ مِنهُ عَلَى كَيْفِيَّةٍ، وَلَا تَنَالُهُ التَّجْزِئَةُ وَالتَّبْعِيضُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الْأَبْصَارُ وَالْقُلُوبُ.

الشّرح : في هذا الفصل على قصره ثماني مسائل من مسائل التّوحيد :

الأُولى ـ أنّه لا ثاني له سبحانه في الإلـٰهيّة .

والثّانية ـ أنّه قديم لا أوّل له .

فإن قلتَ : ليس يدلّ كلامه على القِدَم ، لأنّه قال : «الأوّل لا شيء قبله» ، فيُوهِم كونه غير قديم بأن يكون مُحْدثًا وليس قبله شيء ،لأنّه محدَث عن عدم والعدم ليس بشيء .

قلتُ : إذا كان محدَثًا كان له مُحْدِثٌ ، فكان ذلك المحدِث قبله ، فثبت أنّه متى صدق أنّه ليس شيء قبله صدق كونه قديمًا .

والثّالثة ـ أنّه أبَدِيٌّ لا انتهاء ولا انقضاء لذاته .

والرّابعة ـ نفي الصّفات عنه ، أعنى المعاني .

والخامسة ـ نفي كونه مكيّفًا،لأنّ «كيف » إنّمَا يُسْأل بها عن ذوي الهيئات والأشكال وهو منزّه عنها .

والسّادسة ـ أنّه غير متبعّض ، لأنّه ليس بجسمٍ ولا عَرَضٍ .

والسّابعة ـ أنّه لا يُرى ولا يُدْرَك .

والثّامنة ـ أنّ ماهيّته غير معلومة ، وهو مذهب الحكماء وكثير من المتكلّمين من أصحابنا وغيرهم . وأدلّة هذه المسائل مشروحة في كُتُبنا الكلاميّة .

واعلم! أنّ التّوحيد والعدل والمباحث الشّريفة الإلهيّة، ما عُرِفَتْ إلّا من كلام هذا الرّجل، وأنّ كلام غيره من أكابر الصّحابة لم يتضمّن شيئًا من ذلك أصلًا، ولا كانوا يتصوّرونه، ولو تصوّروه لذكروه. وهذه الفضيلة عندي أعظم فضائله عليه السلام. (٦ : ٣٤٥ - ٣٤٦)

(الخطبة : ٩٠) ... فَأَشْهَدُ أَنَّ مَن شَبَّهَكَ بتَبَايُنِ أَعْضَاءِ خَلْقِكَ، وَتَلَاحُمِ حِقَاقِ مَفَاصِلِهِمُ الْمُحْتَجبَةِ لِتَدْبِيرِ حِكْمَتِكَ، لَمْ يَعْقِدْ غَيْبَ ضَمِيرِهِ عَلَى مَعْرِفَتِكَ، وَلَمْ يُبَاشِرْ قَلْبَهُ الْيَقِينُ بأَنَّهُ لَا نِدَّ لَكَ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ تَبَرُّؤَ التَّابِعِينَ مِنَ الْمَتبُوعِينَ إِذْ يَقُولُونَ: ﴿تَاللهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1]. كَذَبَ الْعَادِلُونَ بِكَ، إِذْ شَبَّهُوكَ بِأَصْنَامِهِمْ وَنَحَلُوكَ حِلْيَةَ الْمَخْلُوقِينَ بِأَوْهَامِهِمْ، وَجَزَّءُوكَ تَجْزِئَةَ الْمُجَسَّمَاتِ بِخَوَاطِرِهِمْ، وَقَدَّرُوكَ عَلَى الْخِلْقَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْقُوَى بِقَرَائِحِ عُقُولِهِمْ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مَن سَاوَاكَ بِشَيْءٍ مِن خَلْقِكَ فَقَدْ عَدَلَ بِكَ، وَالْعَادِلُ بِكَ كَافِرٌ بِمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ مُحْكَمَاتُ آيَاتِكَ، وَنَطَقَتْ عَنهُ شَوَاهِدُ حُجَجِ بَيِّنَاتِكَ، وَإِنَّكَ أَنتَ اللهُ الَّذِي لَمْ تَتَنَاهَ فِي الْعُقُولِ فَتَكُونَ فِي مَهَبِّ فِكْرِهَا مُكَيَّفًا، وَلَا فِي رَوِيَّاتِ خَوَاطِرِهَا فَتَكُونَ مَحْدُودًا مُصَرَّفًا.

الشّرح: ومعنى هذا الفصل أنّه عليه السلام شهد بأنّ المُجسِّم كافر، وأنّه لا يعرف الله، وأنّ مَن شَبَّهَ اللهَ بالمخلوقين ذوي الأعضاء المتباينة، والمفاصل المتلاحمة، لم يعرفه ولم يباشر قلبه اليقين، فإنّه لا ندّ له ولا مِثْل، ثمّ أكّد ذلك بآيات من كتاب الله تعالى، وهي قوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ * وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ * قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ * تَاللهِ إِنْ كُنَّا لَفِي

---

١ ـ الشعراء ٩٧ ـ ٩٨.

ضَلَالٍ مُبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[١]. حكى سبحانه حكاية قول الكُفّار في النّار، وهم التّابعون للّذين أغووهم من الشّياطين وهم المتبوعون: لقد كنّا ضالّين إذ سوّيناكم بالله تعالى، وجعلناكم مثله، ووجه الحجّة أنّه تعالى حكى ذلك حكاية منكر على مَن زعم أنّ شيئًا من الأشياء يجوز تسويته بالبارئ سبحانه، فلو كان البارئ سبحانه جسمًا مصوَّرًا، لكان مشابهًا لسائر الأجسام المصوّرة، فلم يكن لإنكاره على مَن سواه بالمخلوقات معنًى.

ثمّ زاد عليه السلام في تأكيد هذا المعنى، فقال: «كذب العادلون بك»، المثبتون لك نظيرًا وشبيهًا، يعني المشبِّهة والمجسِّمة، إذ قالوا: إنّك على صورة آدم، فشبّهوك بالأصنام الّتي كانت الجاهليّة تعبدها، وأعطوك حلية المخلوقين لما اقتضت أوهامهم ذلك، من حيث لم يألفوا أن يكون القادر الفاعل العالِم إلّا جسمًا، وجعلوك مركّبًا ومتجزّئًا، كما تتجزّأ الأجسام، وقدّروك على هذه الخلقة، يعني خلقة البشر المختلفة القُوَى، لأنّها مركّبة من عناصر مختلفة الطّبائع.

ثمّ كرّر الشّهادة فقال: أشهد أن مَن ساواك بغيرك، وأثبت أنّك جوهر أو جسم فهو عادل بك كافر. وقالت تلك الخارجيّة للحَجّاج: «أشهد أنّك قاسط عادل»، فلم يفهم أهل الشّام حوله ما قالت، حتّى فسّره لهم، قال عليه السلام فَمَن يذهب إلى هذا المذهب فهو كافر بالكتاب، وبما دلّت عليه حُجَج العقول.

ثمّ قال: «وإنّك أنت الله»، أي وأشهد أنّك أنت الله الّذي لم تحط العقول بك، كإحاطتها بالأشياء المتناهية، فتكون ذا كيفيّة.

وقوله: «في مَهَبِّ فِكْرها»، استعارة حسنة، ثمّ قال: «ولا في رَوِيّات خواطرها»، أي في أفكارها. محدود، إذ حدّ مُصَرّفًا: أي قابلاً للحركة والتّغيّر.

وقد استدلّ بعض المتكلّمين على نفي كون البارئ سبحانه جسمًا بما هو مأخوذ من هذا الكلام، فقال: لوجاز أن يكون البارئ جسمًا، لجاز أن يكون القمر هو إله للعالَم، لكن

---

١ ـ الشعراء / ٩٤ ـ ٩٨.

لا يجوز أن يكون القمر إله العالَم، فلا يجوز أن يكون البارئ جسمًا، بيان الملازمة أنّه لو جاز أن يكون البارئ سبحانه جسمًا، لما كان بين الإلهيّة وبين الجسميّة منافاة عقليّة، وإذا لم يكن بينهما منافاة عقليّة أمكن اجتماعهما، وإذا أمكن اجتماعهما جاز أن يكون القمر هو إله العالَم، لأنّه لا مانع من كونه إله العالَم إلّا كونه جسمًا يجوز عليه الحركة، والأُفول ونقصان ضوئه تارةً وامتلاؤه أُخرى، فإذا لم يكن ذلك منافيًا للإلهيّة، جاز أن يكون القمر إله العالَم، وبيان الثّاني إجماع المسلمين على كفر مَن أجاز كون القمر إله العالَم، وإذا ثبتت الملازمة وثبتت المقدّمة الثّانية فقد تمّت الدّلالة. (٦: ٤١٤ ـ ٤١٥)

(الخطبة: ٢٣٢)... مَنَعَتْهَا «مُنذُ» الْقِدْمَةَ، وَحَمَتْهَا «قَدْ» الْأَزَلِيَّةَ، وَجَنَّبَتْهَا «لَوْلَا» التَّكْمِلَةَ، بِهَا تَجَلَّى صَانِعُهَا لِلْعُقُولِ، وَبِهَا امْتَنَعَ عَنْ نَظَرِ الْعُيُونِ. وَلَا تَجْرِي عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ، وَكَيْفَ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا هُوَ أَجْرَاهُ، وَيَعُودُ فِيهِ مَا هُوَ أَبْدَاهُ، وَيَحْدُثُ فِيهِ مَا هُوَ أَحْدَثَهُ!

إِذًا لَتَفَاوَتَتْ ذَاتُهُ، وَلَتَجَزَّأَ كُنهُهُ، وَلَامْتَنَعَ مِنَ الْأَزَلِ مَعْنَاهُ، وَلَكَانَ لَهُ وَرَاءٌ إِذْ وُجِدَ لَهُ أَمَامٌ، وَلَالْتَمَسَ التَّمَامَ إِذْ لَزِمَهُ النُّقْصَانُ. وَإِذًا لَقَامَتْ آيَةُ الْمَصْنُوعِ فِيهِ، وَلَتَحَوَّلَ دَلِيلًا بَعْدَ أَن كَانَ مَدْلُولًا عَلَيْهِ، وَخَرَجَ بِسُلْطَانِ الِامْتِنَاعِ مِن أَن يُؤَثِّرَ فِيهِ مَا يُؤَثِّرُ فِي غَيْرِهِ.

الشّرح: قد اختلف الرُّواة في هذا الموضع من وجهَين:

أحدهما ـ قول مَن نصب «القِدْمة» و «الأزليّة» و «التّكملة»، فيكون نصبَها عنده على أنّها مفعول ثانٍ، والمفعول الأوّل الضّمائر المتّصلة بالأفعال، وتكون «مُنذ» و «قد» و «لولا» في موضع رفع بأنّها فاعلة، وتقدير الكلام: أنّ إطلاق لفظة «مُنذ» على الآلات والأدوات

يمنعها عن كونها قديمة ، لأنّ لفظة « مُنذ » وضعت لابتداء الزّمان كلفظة « مِن » لابتداء المكان ، والقديم لا ابتداء له ، وكذلك إطلاق لفظة « قد » على الآلات ، والأدوات تحميها وتمنعها من كونها أزليّة ، لأنّ « قد » لتقريب الماضي من الحال ، تقول : قد قام زيد ، فقد دلّ على أنّ قيامه قريب من الحال الّتي أخبرتَ فيها بقيامه، والأزليّ لايصحّ ذلك فيه ، وكذلك إطلاق لفظة « لولا» على الأدوات والآلات يجنبها التّكملة، ويمنعها من التّمام المطلق، لأنّ لفظة «لولا» وضعت لامتناع الشّيء لوجود غيره،كقولك لولا زيد لقام عمرو ، فامتناع قيام عمرو إنّمَا هو لوجود زيد ، وأنت تقول في الأدوات والآلات وكلّ جسم: ما أحسنه لولا أنّه فانٍ ! وما أتمّه لولا كذا ! فيكون المقصد والمنحَى بهذا الكلام على هذه الرّواية بيان أنّ الأدوات والآلات مُحْدَثة ناقصة ، والمراد بالآلات والأدوات أربابها .

الوجه الثّاني ـ قول مَن رفع « القِدْمَة »و« الأزليّة» و « التّكملة » ، فيكون كلّ واحد منها عنده فاعلًا ، وتكون الضّمائر المتّصلة بالأفعال مفعولًا أوّلًا، و« مُنذ » و « قد » و «لولا» مفعولًا ثانيًا ، ويكون المعنى أنّ قِدَم البارئ وأزليّته وكماله منعت الأدوات والآلات من إطلاق لفظة « مُنذ » و « قد » و « لولا » عليه سبحانه ، لأنّه تعالى قديم كامل ، ولفظتا «مُنذ» و « قد » لايطلقان إلّا على مُحْدَث ، لأنّ إحداهما لابتداء الزّمان و الأُخرى لتقريب الماضي من الحال ، ولفظة «لولا» لاتطلق إلّا على ناقص ، فيكون المقصد والمنحَى بهذا الكلام على هذه الرّواية بيان قِدَم البارئ تعالى وكماله ، وأنّه لايصحّ أن يطلق عليه ألفاظ تدلّ على الحدوث والنّقص .

قوله عليه السلام : « بِهَا تَجَلَّى صَانِعُهَا لِلْعُقُول، وَبِهَا امْتَنَعَ عَن نَظَرِ الْعُيُون » ، أي بهذه الآلات والأدوات الّتي هي حواسّنا ومشاعرنا، وبخلقه إيّاها ، وتصويره لها ، تجلّى للعقول وعُرف ، لأنّه لو لم يخلقها لم يُعرَف ، وبها امتنع عن نظر العيون ، أي بها استنبطنا استحالة كونه مرئيًّا بالعيون ، لأنّا بالمشاعر والحواسّ كملت عقولنا ، وبعقولنا استخرجنا الدّلالة على أنّه

لا تصحّ رؤيته ، فإذن بخلقه الآلات والأدوات لنا عرفناه عقلًا ، وبذلك أيضًا عرفنا أنّه يستحيل أن يُعْرَف بغير العقل ، وأنّ قول مَن قال: إنّا سنعرفه رؤيةً ومشافهةً بالحاسّة باطل .

قوله عليه السلام: « لا تَجْرِى عَلَيْهِ الحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ» ، هذا دليلٌ أخذَه المتكلّمون عنه عليه السلام فنظّموه في كتبهم وقرّروه ، وهو: أنّ الحركة والسّكون معانٍ مُحْدَثة ، فلو حلّت فيه لم يخلُ منها، وما لم يخلُ من المُحْدَث فهو مُحْدَث .

فإن قلتَ: إنّه عليه السلام لم يخرج كلامه هذا المخرج ، وإنّمَا قال كيف يجري عليه ما هو أجراه ، وهذا نَمَطٌ آخر غير ما يقرّره المتكلّمون .

قلتُ: بل هو هو بعينه، لأنّه إذا ثبت أنّه هو الّذي أجرى الحركة والسّكون ، أي أحدثهما لم يخبر أن يجريا عليه ، لأنّهما لوجريا عليه لم يخْلُ إمّا أن يجريا عليه على التّعاقب ، وليسا ولا واحد منهما بقديم ، أو يجريا عليه على أنّ أحدهما قديم ثمّ تلاه الآخر ، والأوّل باطل بما يبطل به حوادث لا أوّل لها، والثّاني باطل بكلامه عليه السلام ، وذلك لأنّه لو كان أحدهما قديمًا معه سبحانه لما كان أجراه ، لكن قد قلنا : إنّه أجراه ، أي أحدثه ، وهذا خُلْفٌ محال . وأيضًا فإذا كان أحدهما قديمًا معه لم يَجُزْ أن يتلوه الآخر ، لأنّ القديم لا يزول بالمُحْدَث .

ثمّ قال عليه السلام: « إذاً لَتَفَاوَتَتْ ذَاتُهُ ، وَلَتَجَزَّأَ كُنهُهُ، وَلَامْتَنَعَ مِنَ الْأَزَل مَعْنَاهُ» ، هذا تأكيدٌ لبيان استحالة جَرَيان الحركة والسّكون عليه ، تقول: لو صحّ عليه ذلك لكان مُحْدَثًا ، وهو معنى قوله : « لَامْتَنَعَ مِنَ الْأَزل مَعْنَاهُ » ، وأيضًا كان ينبغي أن تكون ذاته منقسمة ، لأنّ المتحرّك السّاكن لا بدّ أن يكون متحيّزًا ، وكلّ متحيّز جسم ، وكلّ جسم منقسم أبدًا ، وفي هذا إشارة إلى نفي الجَوْهر الفرد .

ثمّ قال عليه السلام : « وَلَكَانَ لَهُ وَرَاءٌ إذْ وُجِدَ لَهُ أَمَامٌ » هذا يؤكّد ما قلناه إنّه إشارة إلى نفي الجَوْهر الفَرْد ، يقول: لو حلّته الحركة لكان جرْمًا وحَجْمًا ؛ ولكان أحد وجهَيْه غير الوجه الآخر لا محالة ، فكان منقسمًا ، وهذا الكلام لا يستقيم إلّا مع نفي الجوهر الفرد ، لأنّ مَن أثبته

يقول: يصحّ أن تحلّه الحركة ، ولايكون أحد وجهَيْه غير الآخر. فلا يلزم أن يكون له وراء وأمام.

ثمّ قال عليه السلام: « وَلَا لْتَمَسَ التَّمَامَ إذْ لَزِمَهُ النُّقْصَانُ » ، هذا إشارة إلى ما يقوله الحُكماء ، من أنّ الكون: عدم ونقص. والحركة: وجود وكمال. فلو كان سبحانه يتحرّك ويسكن لكان حال السّكون ناقصًا قد عدم عنه كماله ، فكان ملتمسًا كماله بالحركة الطّارئة على السّكون ، وواجب الوجود يستحيل أن يكون له حالة نقصان ، وأن يكون له حالة بالقوّة وأُخرى بالفعل.

قوله عليه السلام: « إذَا لَقَامَتْ آية المصنوع فيه » ، وذلك لأنّ آية المصنوع كونه متغيّرًا منتقلًا من حال إلى حال ، لأنّا بذلك استدلّلنا على حدوث الأجسام ، فلو كان تعالى متغيّرًا متحرّكًا منتقلًا من حالٍ إلى حالٍ لتحقّق فيه دليل الحدوث ، فكان مصنوعًا ، وقد ثبت أنّه الصّانع الـمُطلَق سبحانه.

قوله عليه السلام : « ولَتَحَوَّ لَ دَلِيلًا بعد أن كانَ مَدْلُولًا عليه » ، يقول : إنّا وجدنا دليلنا على البارئ سبحانه ، إنّمَا هو الأجسام المتحرّكة ، فلو كان البارئ متحرّكًا لَكَان دليلًا على غيره ، وكان فوقه صانع آخر صنعه وأحدثه ، لكنّه سبحانه لا صانع له ، ولا ذات فوق ذاته ، فهو المدلول عليه والمنتهى إليه.

قوله عليه السلام : « وخَرَجَ بِسُلطانِ الْاِمتناعِ مِن أن يُؤَثِّرَ فيه ما يُؤَثِّرُ في غيره » ، في هذا الكلام يتوهّم سامعه أنّه عطف على قوله « لتفاوتت » و « لتجزّ أ » و « لامتنع » و « لكان له » و «لالتمس» و« لقامت » و « لتحوّ ل » وليس كذلك ، لأنّه لو كان معطوفًا عليها لاخْتلّ الكلام وفسد ، لأنّها كلّها مستحيلات عليه تعالى ، والمراد لو تحرّك لزم هذه المحالات كلّها. وقوله : « وخرج بسلطان الامتناع » ليس من المستحيلات عليه ، بل هو واجب له ، ومن

الأُمور الصّادقة عليه، فإذا فسد أن يكون معطوفًا عليها وجب أن يكون معطوفًا على ما كان مدلولًا عليه، وتقدير الكلام كان يلزم أن يتحوّل البارئ دليلًا على غيره، بعد أن كان مدلولًا عليه، وبعد أن خرج بسلطان الامتناع من أن يؤثّر فيه ما أثّر في غيره، وخروجه بسلطان الامتناع المراد به وجوب الوجود والتّجريد وكونه ليس بمتحيّز ولا حالّ في المتحيّز، فهذا هو سلطان الامتناع الّذي به خرج عن أن يؤثّر فيه ما أثّر في غيره من الأجسام والممكنات. (١٣: ٧٦ـ ٨٠)

الفصل الثّالث عشر ـ [في تقديره و تدبيره تعالى]

(الخطبة: ٩٠) ... قَدَّرَ مَا خَلَقَ فَأَحْكَمَ تَقْدِيرَهُ، وَدَبَّرَهُ فَأَلْطَفَ تَدْبِيرَهُ، وَوَجَّهَهُ لِوِجْهَتِهِ فَلَمْ يَتَعَدَّ حُدُودَ مَنزِلَتِهِ، وَلَمْ يَقْصُرْ دُونَ الْانتِهَاءِ إِلَى غَايَتِهِ، وَلَمْ يَسْتَصْعِبْ إِذْ أَمَرَ بِالْمُضِيِّ عَلَى إِرَادَتِهِ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا صَدَرَتِ الْأُمُورُ عَن مَشِيئَتِهِ؟ الْمُنشِئُ أَصْنَافَ الْأَشْيَاءِ بِلَارَوِيَّةٍ فِكْرٍ آلَ إِلَيْهَا، وَلَا قَرِيحَةِ غَرِيزَةٍ أَضْمَرَ عَلَيْهَا، وَلَا تَجْرِبَةٍ أَفَادَهَا مِن حَوَادِثِ الدُّهُورِ، وَلَا شَرِيكٍ أَعَانَهُ عَلَى ابْتِدَاعِ عَجَائِبِ الْأُمُورِ....

الشّرح: ... يقول عليه السلام: إنّه تعالى قدّر الأشياء الّتي خلقها، فخلقها مُحكمة على حسب ما قدّر. وألطف تدبيرها، أي جعله لطيفًا، وأمضى الأُمور إلى غاياتها وحدودها المقدّرة لها، فهيّأ الصَّقْرة للاصطياد، والخيل للرّكوب والطّراد، والسّيف للقطع، والقلم للكتابة، والفَلَك للدَّوَران ونحو ذلك، وفي هذا إشارة إلى قول النّبيّ صلى الله عليه وآله: «كلٌّ ميسَّرٌ لما خلق له»، فلم تتعدّ

هذه المخلوقات حدود منزلتها الّتي جعلت غايتها ، ولا قَصُرت دون الانتهاء إليها ، يقول : لم تقف على الغاية ولا تجاوزتها .

ثمّ قال : ولا استصعبتْ و امتنعتْ إذا أمرها بالمضيّ إلى تلك الغاية بمقتضى الإرادة الإلهيّة ، وهذا كلّه من باب المجاز، كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا اَوْ كَرْهًا قَالَتَا اَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[1] ، وخلاصة ذلك الإبانة عن نفوذ إرادته ومشيئته .

ثمّ علّل نفي الاستصعاب فقال : وكيف يَستصعب ، وإنّمَا صدرت عن مشيئته ! يقول : إذا كانت مشيئته هي المقتضيَة لوجود هذه المخلوقات ، فكيف يُسْتَصْعَبُ عليه بلوغها إلى غاياتها الّتي جعلت لأجلها ! وأصل وجودها إنّمَا هو مشيئته ، فإذا كان أصل وجودها بمشيئته ، فكيف يستصعب عليه توجيهها لوجهتها ، وهو فرع من فروع وجودها وتابع له .

ثمّ أعاد معاني القول الأوّل ، فقال : إنّه أنشأ الأشياء بغير رويّة ولا فكرة ولا غريزة أضمر عليها خَلْق ما خلق عليها . ولا تجربة أفادها ، أي استفادها ، من حوادث مرّت عليه من قبل ، كما تكسب التّجارب علومًا لم تكن ، ولا بمساعدة شريك أعانه عليها ، فتمّ خَلْقُه بأمره إشارة إلى قوله : « ولم يَسْتَصْعِبْ إذ أمر بالمضيّ » ، فلمّا أثبت هناك كونها أُمرت أعاد لفظ الأمر هاهنا ، والكلّ مَجاز ، ومعناه نفوذ إرادته ، وأنّه إذا شاء أمرًا استحال إلّا يقع ، وهذا المَجاز هو المَجاز المستعمل في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ اِذَا اَرَدْنَاهُ اَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[2] ، تعبيرًا بهذا اللّفظ عن سرعة مواتاة الأُمور له ، وانقيادها تحت قدرته .

ثمّ قال : ليس كالواحد منّا يعترض دون مراده رَيْث وبطء ، وتأخير والتِوَاء . ثمّ قال : وأقام العوج وأوضح الطّريق ، وجمع بين الأُمور المتضادّة ، ألَا تَرَى أنّه جمع في بدن الحيوانات والنّبات بين الكيفيّات المتباينة المتنافرة ، من الحرارة والبرودة ، والرّطوبة واليبوسة ، ووصل

---

١ ـ فصّلت / ١١ .

٢ ـ النّحل / ٤٠ .

أسباب أنفسها بتعديل أمزجتها، لأنّ اعتدال المزاج أو القرب من الاعتدال سبب بقاء الرّوح. وفرّقها أجناسًا مختلفات الحدود والأقدار، والخلق والأخلاق والأشكال، أُمورًا عجيبة بديعة مبتكرة الصّنعة، غير محتذٍ بها حَذْو صانع سابق، بل مخلوقة على غير مثال، قد أحكم سبحانه صنعها، وخَلَقها على موجب ما أراد، وأخرجها من العدم المحض إلى الوجود، وهو معنى الابتداع، فإنّ الخَلْق في الاصطلاح النّظريّ على قسمَين: **أحدهما** ـ صورة تخلَق في مادّة.

والثّاني ـ ما لا مادّة له، بل يكون وجود الثّاني من الأوّل فقط من غير توسّط المادّة، فالأوّل يُسمَّى التّكوين، والثّاني يُسمَّى الإبداع، ومرتبة الإبداع أعلى من مرتبة التّكوين.
(٦: ٤١٧ـ٤١٨)

الفصل الرّابع عشر ـ [أبحاث حول الصّفات الإلهيّة]

(الخطبة: ١٥٢): ومن خطبة له عليه السلام: الْحَمْدُ لِلّٰهِ الدَّالِّ عَلَى وُجُودِهِ بِخَلْقِهِ، وَبِمُحْدَثِ خَلْقِهِ عَلَى أَزَلِيَّتِهِ، وَبِاشْتِبَاهِهِمْ عَلَى أَن لَا شَبَهَ لَهُ. لَا تَسْتَلِمُهُ الْمَشَاعِرُ، وَلَا تَحْجُبُهُ السَّوَاتِرُ، لِافْتِرَاقِ الصَّانِعِ وَالْمَصْنُوعِ، وَالْحَادِّ وَالْمَحْدُودِ، وَالرَّبِّ وَالْمَرْبُوب. الْأَحَدِ بِلَا تَأْوِيلِ عَدَدٍ، وَالْخَالِقِ لَا بِمَعْنَى حَرَكَةٍ وَنَصَب. وَالسَّمِيعِ لَا بِأَدَاةٍ، وَالْبَصِيرِ لَا بِتَفْرِيقِ آلَةٍ، وَالشَّاهِدِ لَا بِمُمَاسَّةٍ، وَالْبَائِنِ لَا بِتَرَاخِي مَسَافَةٍ، وَالظَّاهِرِ لَا بِرُؤْيَةٍ. وَالْبَاطِنِ لَا بِلَطَافَةٍ.

بَانَ مِنَ الْأَشْيَاءِ بِالْقَهْرِ لَهَا وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَبَانَتِ الْأَشْيَاءُ مِنْهُ بِالْخُضُوعِ لَهُ وَالرُّجُوعِ إِلَيْهِ. مَن وَصَفَهُ فَقَدْ حَدَّهُ، وَمَن حَدَّهُ فَقَدْ عَدَّهُ، وَمَن عَدَّهُ فَقَدْ أَبْطَلَ أَزَلَهُ، وَمَن قَالَ: «كَيْفَ»، فَقَدِ اسْتَوْصَفَهُ، وَمَن قَالَ: «أَيْنَ»، فَقَدْ حَيَّزَهُ. عَالِمٌ إِذْ لَا مَعْلُومٌ، وَرَبٌّ إِذْ

لَا مَرْبُوبٌ، وَقَادِرٌ إِذْ لَا مَقْدُورٌ.

الشّرح: في هذا الفصل أبحاث:

أوّلها ـ في وجوده تعالى، وإثبات أنّ للعالَم صانعًا، وهاتان طريقتان في الدّلالة على وجوده الأوّل سبحانه:

إحداهما ـ الطّريقة المذكورة في هذا الفصل، وهي طريقة المتكلّمين، وهي إثبات أنّ الأجسام مُحْدَثة، ولابدّ للمُحْدَث من مُحْدِث.

والثّانية ـ إثبات وجوده تعالى من النّظر في نفس الوجود. وذلك لأنّ الوجود ينقسم بالاعتبار الأوّل إلى قسمَين: واجب، وممكن. وكلّ ممكن لابدّ أن ينتهي إلى الواجب، لأنّ طبيعة الممكن يمتنع من أن يستقلّ بنفسه في قِوامه، فلابدّ من واجب يستند إليه، وذلك الواجب الوجود الضّروريّ الّذي لابدّ منه، هو الله تعالى.

وثانيها ـ إثبات أزليّته. وبيانه ما ذكره في هذا الفصل، وهو أنّ العالَم مخلوق له سبحانه، حادث من جهته، والمُحْدَث لا بدّ له من مُحْدِث، فإن كان ذلك المُحْدِث مُحْدَثًا، عاد القول فيه كالقول في الأوّل، ويتسلسل، فلا بدّ من مُحْدِث قديم، وذلك هو الله تعالى.

وثالثها ـ أنّه لا شبيه له، أي ليس بجسمٍ كهذه الأجسام. وبيانه ما ذكر أيضًا أنّ مخلوقاته متشابهة، يعني بذلك ما يريده المتكلّمون من قولهم: الأجسام متماثلة في الجسميّة، وأنّ نوع الجسميّة واحد. أي لايخالف جسم جسمًا بذاته، وإذا كانت متماثلة صحّ على كلّ واحد منها ما صحّ على الآخر، فلو كان [له] سبحانه شبيه منها ـ أي لو كان جسمًا مثلها ـ لوجب أن يكون مُحْدَثًا كمثلها، أو تكون قديمة مثله، وكِلَا الأمرَيْن محال.

ورابعها ـ أنّ المشاعر لا تستلمه، ورُوِي « لا تلمسه ». و المشاعر: الحواسّ. وبيانه أنّه تعالى ليس بجسمٍ، لما سبق، وما ليس بجسمٍ استحال أن تكون المشاعر لامسةً له، لأنّ إدراك

المشاعر مدركاته مقصور على الأجسام وهيئاتها... .

وخامسها ـ أنّ السّواتر لاتحجبه، وبيانه أنّ السّواتر والحُجُب، إنَّمَا تحجب ما كان في جهة، وذلك لأنّها ذوات أين ووضع فلا نسبة لها، إلى ما ليس من ذوات الأين والوضع.

ثمّ قال عليه السلام: «لافتراق الصّانع والمصنوع»، إشارة إلى أنّ المصنوع من ذوات الجهة، والصّانع منزّه عن ذلك، بريءٌ عن الموادّ، فلايلزم فيه ما يلزم في ذوات المادّة والجهة.

وسادسها ـ معنى قولنا: «إنّه أحد» أنّه ليس بمعنى العدد، كما يقوله النّاس: أوّل العدد أحد وواحد، بل المراد بأحديّته كونه لايقبل التّجزّي، وباعتبار آخر: كونه لا ثاني له في الرّبوبيّة.

وسابعها ـ أنّه خالق، لا بمعنى الحركة والنَّصَب. وهو التَّعَب، وذلك لأنّ الخالقين منّا يحتاجون إلى الحركة من حيث كانوا أجسامًا تفعل بالآلات، والبارئ سبحانه ليس بجسم، ولايفعل بالآلة، بل كونه قادرًا إنَّمَا هو لذاته المقدّسة، لا لأمر زائد عليها، فلم يكن فاعلًا بالحركة.

وثامنها ـ أنّه سميع، لا بأداة. وذلك لأنّ حاجتنا إلى الحواسّ، إنَّمَا كانت لأمر يخصّنا، وهو كوننا أحياء بحياة حالة في أبعاضنا، والبارئ تعالى حيّ لذاته، فلم يحتجْ في كونه مُدْرِكًا إلى الأداة والجارحة.

وتاسعها ـ أنّه بصير لا بتفريق آلة. والمراد بتفريق الآلة هاهنا الشّعاع الّذي باعتباره يكون الواحد منّا مُبْصِرًا، فإنّ القائلين بالشّعاع يقولون: إنّه يخرج من العين أجسام لطيفة هي الأشعّة، وتكون آلة للحيّ في إبصار المُبْصَرات، فيتفرّق عليها، فكلّ جسم يقع عليه ذلك الشّعاع يكون مُبْصَرًا، والبارئ تعالى بصير لا بشعاع يجعله آلة في الإدراك، ويتفرّق على المرئيّات فيدركها به، وذلك لما قدّمناه من أنّه حيّ لذاته، لا بمعنًى، فلا يحتاج إلى آلة وأداة ووصلة تكون كالواسطة بينه وبين المُدْرَكات.

وعاشرها ـ أنّه الشّاهد لا بمماسّة. وذلك لأنّ الشّاهد منّا هو الحاضر بجسمه عند المشهود، ألَا تَرَى أنّ مَن في الصّين لايكون شاهدًا مَن في المغرب؛ لأنّ الحضور الجسمانيّ يفتقر إلى القُرْب، والقُرْب من لوازم الجسميّة، فما ليس بجسمٍ ـ وهو عالِم بكلّ شيء ـ يكون شاهدًا من غير قُرْب ولا مماسّة، ولا أينٍ مطلوب.

وحادي عشرها ـ أنّه البائن لا بتراخي مسافة بَيْنونة المفارق عن المادّة. بينونة ليست أينيّة، لأنّه لا نسبة لأحدهما إلى الآخر بالجهة، فلا جَرَم كان البارئ تعالى مُباينًا عن العالَم، لا بمسافة بين الذّاتَين.

وثاني عشرها ـ أنّه الظّاهر لا برُؤْيةٍ، والباطن لا بلِطافةٍ. وذلك لأنّ الظّاهر من الأجسام ما كان مرئيًّا بالبَصَر، والباطن منها ما كان لطيفًا جدًّا، إمّا لصِغَره أو لشفّافيَته، والبارئ تعالى ظاهر للبصائر لا للأبصار، باطن، أي غير مُدْرَك بالحواسّ، لأنّ ذاته لاتقبل المُدْرَكيّة لا من حيث كان لطيف الحجم أو شفاف الجِرْم.

وثالث عشرها ـ أنّه قال: «بانَ من الأشياء بالقهر لها والقدرة عليها، وبانت الأشياء منه بالخضوع له والرّجوع إليه». هذا هو معنى قول المتكلّمين والحُكماء، والفرق بينه وبين الموجودات كلّها أنّه واجب الوجود لذاته، والأشياء كلّها ممكنة الوجود[1] بذواتها، فكلّها محتاجة إليه، لأنّها لا وجود لها إلّا به، وهذا هو معنى خضوعها له، ورجوعها إليه. وهو سبحانه غنيّ عن كلّ شيء، ومُؤثِّر في كلّ شيء، إمّا بنفسه، أو بأن يكون مُؤثِّرًا فيما هو مُؤثِّر في ذلك الشّيء، كأفعالنا، فإنّه يؤثّر فينا، ونحن نؤثّر فيها، فإذا هو قاهر لكلّ شيء، وقادر على كلّ شيء. فهذه هي البَيْنونة بينه وبين الأشياء كلّها.

ورابع عشرها ـ أنّه لاصفة له زائدة على ذاته. ونعني بالصّفة ذاتًا موجودة قائمة بذاته،

---

١ ـ ساقطة من «د».

وذلك لأنّ مَن أثبت هذه الصّفة له فقد حدّه، ومَن حَدَّهُ فقد عَدَّهُ، ومن عَدَّهُ فقد أبطل أزَلَه، وهذا كلام غامض، وتفسيره: أنّ مَن أثبت له عِلمًا قديمًا أو قدرةً قديمةً، فقد أوجب أن يعلم بذلك العِلْم معلومات محدودة، أي محصورة، وكذلك قد أوجب أن يقدر بتلك القدرة على مقدورات محدودة، وهذه المقدّمة ثابتة في كُتُب أصحابنا المتكلّمين ممّا يذكرونه في تقرير أنّ العلم الواحد لايتعلّق بمعلومَيْن، وأنّ القدرة الواحدة لا يمكن أن تتعلّق في الوقت الواحد من الجنس الواحد في المحلّ الواحد إلّا بجزءٍ واحدٍ، وسواء فرض هذان المعنيان قديمَيْن أو مُحْدَثَيْن، فإنّ هذا الحُكْم لازم لهما، فقد ثبت أنّ مَن أثبت المعاني القديمة فقد أثبت البارئ تعالى محدود العالِميّة والقادريّة، ومَن قال بذلك فقد عدّه، أي جعله من جملة الجُثّة المعدودة فيما بيننا كسائر البشر والحيوانات، ومَن قال بذلك، فقد أبطل أزَلَه، لأنّ كلّ ذات مماثلة لهذه الذّوات المُحْدَثة، فإنّها مُحْدَثة مثلها، والمُحْدَث لايكون أزليًّا.

وخامس عشرها ـ أنّ مَن قال: «كيف»، فقد استوصَفه. أي مَن قال لزيد: كيف الله؟ فقد استدعى أن يوصف الله بكيفيّة من الكيفيّات، والبارئ تعالى لا تجوز الكيفيّات عليه، والكيفيّات هي الألوان والطّعوم ونحوها، والأشكال والمعاني وما يجرى مَجْرَى ذلك، وكلّ هذا لايجوز إلّا على الأجسام.

فإن قلتَ: ينبغي أن يقول: «فقد وصفه»، ولايقال: «فقد استوصفه»، لأنّ السّائل لم يستوصف الله، وإنّمَا استوصف صاحبه الّذي سأله عن كيفيّة الله.

قلتُ: «استوصف» هاهنا بمعنى «وصف»، كقولك: استغنى زيد عن عمرو، أي غِنَى عنه، واستعلى عليه أي علا، ومثله كثير.

وسادس عشرها ـ أنّ مَن قال: «أين» فقد حيّزه. لأنّ «أين» سؤال عن المكان، وليس الله تعالى في مكان، ويأتي أنّه في كلّ مكان بمعنى العِلْم والإحاطة.

وسابع عشرها ـ أنّه «عالِمٌ إذ لا معلوم، وربٌّ إذ لا مَرْبوب، وقادر إذ لا مقدور». وكلّ

هذا صحيح ومدلول عليه، لأنّه عالِم فيما لم يزل وليس شيء من الأشياء بموجود، وهو ربُّ كلِّ شيء قبل أن يخلقه، كما تقول: إنّه سميع بصير قبل أن يدرك المسموعات والمُبْصَرات، أي قبل أن يخلقها، وقادر على الأشياء قبل كونها، لأنّه يستحيل حال كونها أن تكون مقدورةً، لاستحالة إيجاد الموجود. وقد شرحنا كلّ هذه المسائل التّوحيديّة في كُتُبنا المصنّفة في عِلْم الكلام. (٩: ١٤٧ـ١٥٢)

(الخطبة: ٢٣٢). بتَشْعِيرِهِ الْمَشَاعِرَ عُرِفَ أَن لَا مَشْعَرَ لَهُ، وَبِمُضَادَّتِهِ بَيْنَ الْأُمُورِ عُرِفَ أَن لَا ضِدَّ لَهُ، وَبِمُقَارَنَتِهِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ عُرِفَ أَن لَا قَرِينَ لَهُ. ضَادَّ النُّورَ بِالظُّلْمَةِ، وَالْوُضُوحَ بِالْبُهْمَةِ، وَالْجُمُودَ بِالْبَلَلِ، وَالْحَرُورَ بِالصَّرْدِ. مُؤَلِّفٌ بَيْنَ مُتَعَادِيَاتِهَا، مُقَارِنٌ بَيْنَ مُتَبَايِنَاتِهَا، مُقَرِّبٌ بَيْنَ مُتَبَاعِدَاتِهَا، مُفَرِّقٌ بَيْنَ مُتَدَانِيَاتِهَا. لَا يُشْمَلُ بِحَدٍّ، وَلَا يُحْسَبُ بِعَدٍّ، وَإِنَّمَا تَحُدُّ الْأَدَوَاتُ أَنفُسَهَا، وَتُشِيرُ الْآلَاتُ إِلَى نَظَائِرِهَا.

الشّرح: قال: بجعله تعالى المشاعر عُرِفَ أن لا مشعر له؛ وذلك لأنّ الجسم لايصحّ منه فعل الأجسام، وهذا هو الدّليل الّذي يُعوِّل عليه المتكلّمون في أنّه تعالى ليس بجسم.

ثمّ قال: «وبمُضَادَّته بين الأُمور عُرِفَ أن لا ضدّ له»، وذلك لأنّه تعالى لما دلّنا بالعقل على أنّ الأُمور المتضادّة إنّما تتضادّ على موضوع تقوم به وتحلّه كان قد دلّنا على أنّه تعالى لا ضدّ له، لأنّه يستحيل أن يكون قائمًا بموضوع يحلّه كما تقوم المتضادّات بموضوعاتها.

ثمّ قال: «وبمُقارنته بين الأشياء عُرِفَ أن لا قرينَ له»، وذلك لأنّه تعالى قَرَنَ بين العَرَض والجوهر، بمعنى استحالة انفكاك أحدهما عن الآخر، وقَرَنَ بين كثير من الأعراض، نحو ما يقوله أصحابنا في حياتي القلب والكَبِد، ونحو الإضافات الّتي يذكرها الحُكماء كالبنوّة والأبوّة والفوقيّة والتّحتيّة، ونحو كثير من العلل والمعلولات، والأسباب والمسبّبات، فيما ركّبه في العقول من وجوب هذه المقارنة واستحالة انفكاك أحد الأمرَين عن الآخر، علمنا

أنّه لا قرين له سبحانه، لأنّه لو قارن شيئًا على حسب هذه المقارنة لاستحال انفكاكه عنه، فكان محتاجًا في تحقّق ذاته تعالى إليه، وكلّ محتاج ممكنٌ، فواجب الوجود ممكنٌ، هذا محال.

ثمّ شرع في تفصيل المتضادّات، فقال: «ضَادَّ النُّورَ بِالظُّلْمَةِ»، وهما عَرَضان عند كثير من النّاس، وفيهم مَن يجعل الظّلمة عدميّة...

ثمّ قال: وإنّه تعالى مؤلِّف بين هذه المتباعدات، المتعاديات المتباينات، وليس المراد من تأليفه بينها جمعه إيّاها في مكان واحد، كيف وذلك مستحيل في نفسه، بل هو سبحانه مؤلِّف لها في الأجسام المركّبة حتّى خلع منها صُورة مفردة، هي المزاج، ألَا تَرَى أنّه جمع الحارّ والبارد والرّطب واليابس فمَزَجَه مَزْجًا مخصوصًا حتّى انتزع منه طبيعة مفردة، ليست حارّة مطلقة ولا باردة مطلقة ولا رطبة مطلقة ولا يابسة مطلقة، وهي المزاج، وهو محدود عند الحُكماء بأنّه كيفيّة حاصلة من كيفيّات متضادّة، وهذا هو محصول كلامه عليه السلام بعينه.

والعجب من فصاحته في ضمن حكمته، كيف أعطى كلّ لفظة من هذه اللّفظات مايُناسبها ويليق بها،فأعطى المتباعدات لفظة «مقرّب»؛ لأنّ البُعْد بإزاء القُرْب، وأعطى المتباينات لفظة «مقارن»، لأنّ البَيْنونة بإزاء المقارنة، وأعطى المتعاديات لفظة «مؤلّف» لأنّ الائتلاف بإزاء التّعادي.

ثمّ عاد عليه السلام فعكس المعنى، فقال «مفرّق بين متدانياتها»، فجعل الفساد بإزاء الكَوْن، وهذا من دقيق حكمته عليه السلام، وذلك لأنّ كلّ كائن فاسد، فلمّا أوضح ما أوضح في الكَوْن والتّركيب والإيجاد، أعقبه بذكر الفساد والعدم، فقال: «مُفرِّق بين متدانياتها»، وذلك لأنّ كلّ جسم مركّب من العناصر المختلفة الكيفيّات المتضادّة الطّبائع، فإنّه سيؤول إلى الإنحلال والتّفرّق.

ثمّ قال: «لَا يُشْمَلُ بِحَدٍّ»، وذلك لأنّ الحدّ الشّامل ما كان مركّبًا من جنس وفَصْل، والبارئ تعالى منزّه عن ذلك، لأنّه لو شمله الحدّ على هذا الوجه يكون مركّبًا، فلم يكن واجب الوجود، وقد ثبت أنّه واجب الوجود، ويجوز أن يعني به أنّه ليس بذي نهاية، فتحويه

الأقطار وتحدّه.

ثمّ قال: «ولَا يُحْسَبُ بعَدٍّ»، يحتمل أن يريد لاتحسب أزليّته بعَدّ، أي لا يقال له: منذ وُجد كذا وكذا، كما يقال للأشياء المتقاربة العهد، ويحتمل أن يريد به أنّه ليس مماثلًا للأشياء فيدخل تحت العدد، كما تعدّ الجواهر، وكما تعدّ الأُمور المحسوسة.

ثمّ قال: «وإنَّمَا تَحُدُّ الأدَوَاتُ أنفسها وتُشِيرُ الآلات إلى نظائرها»، هذا يؤكّد معنى التّفسير الثّاني، وذلك لأنّ الأدوات كالجوارح، إنَّمَا تحدّ وتقدّر ما كان مثلها من ذوات المقادير، وكذلك إنَّمَا تشير الآلات ـ وهي الحواسّ ـ إلى ما كان نظيرًا لها في الجسميّة ولوازمها، والبارئ تعالى ليس بذي مقدارٍ ولا جسمٍ، ولا حالٍّ في جسم، فاستحال أن تحدّه الأدوات وتشير إليه الآلات. (١٣: ٧٢ـ٧٥)

الباب الثّاني ـ خَلْق الله

و فيه فصول:

الفصل الأوّل ـ [في خَلْق العالَم]

(الخطبة : ١) . . . ثُمَّ أَنشَأَ سُبْحَانَهُ فَتْقَ الْأَجْوَاءِ، وَشَقَّ الْأَرْجَاءِ، وَسَكَائِكَ الْهوَاءِ، فَأَجْرَى فِيهَا مَاءً مُتَلَاطِمًا تَيَّارُهُ ، مُتَرَاكِمًا زَخَّارُهُ ، حَمَلَهُ عَلَى مَتْنِ الرِّيحِ الْعَاصِفَةِ، وَالزَّعْزَعِ الْقَاصِفَةِ، فَأَمَرَهَا بِرَدِّهِ، وَسَلَّطَهَا عَلَى شَدِّهِ، وَقَرَنَهَا إِلَى حَدِّهِ، الْهَوَاءُ مِن تَحْتِهَا فَتِيقٌ ، وَالْمَاءُ مِن فَوْقِهَا دَفِيقٌ . ثُمَّ أَنشَأَ سُبْحَانَهُ رِيحًا اعْتَقَمَ مَهَبَّهَا ، وَأَدَامَ مُرَبَّهَا ، وَأَعْصَفَ مَجْرَاهَا، وَأَبْعَدَ مَنشَاهَا، فَأَمَرَهَا بِتَصْفِيقِ الْمَاءِ الزَّخَّارِ، وَإِثَارَةِ مَوْجِ الْبِحَارِ، فَمَخَضَتْهُ مَخْضَ السِّقَاءِ، وَعَصَفَتْ بِهِ عَصْفَهَا بِالْفَضَاءِ، تَرُدُّ أَوَّلَهُ عَلَى آخِرِهِ، وَسَاجِيَهُ عَلَى مَائِرِهِ، حَتَّى عَبَّ عُبَابُهُ، وَرَمَى بِالزَّبَدِ رُكَامُهُ، فَرَفَعَهُ فِي هَوَاءٍ مُنفَتِقٍ، وَجَوٍّ مُنفَهِقٍ، فَسَوَّى مِنهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، جَعَلَ سُفْلَاهُنَّ مَوْجًا مَكْفُوفًا، وَعُلْيَاهُنَّ سَقْفًا مَحْفُوظًا، وَسَمْكًا مَرْفُوعًا، بِغَيْرِ عَمَدٍ يَدْعَمُهَا، وَلَا دِسَارٍ يَنظِمُهَا. ثُمَّ زَيَّنَهَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ، وَضِيَاءِ الثَّوَاقِبِ، وَأَجْرَى فِيهَا سِرَاجًا مُسْتَطِيرًا ، وَقَمَرًا مُنِيرًا : فِي فَلَكٍ دَائِرٍ، وَسَقْفٍ سَائِرٍ، وَرَقِيمٍ مَائِرٍ.

الشّرح : لِسائل أن يسأل فيقول: ظاهر هذا الكلام أنّه سبحانه خَلَق الفضاء والسّماوات بعد خَلْق كلّ شيء ، لأنّه قد قال قبل: « فَطَر الخلائق، ونَشَر الرّياح ، ووتّد الأرض بالجبال» ، ثمّ عاد فقال: «أنشأ الخلق إنشاءً ، وابتدأه ابتداءً» ، وهو الآن يقول: «ثمّ أنشأ سبحانه فَتْق الأجواء» ، ولفظة «ثمّ» للتّراخي .

فالجواب أنّ قوله [١]: «ثمّ» هو تعقيب وتراخٍ ، لا في مخلوقات البارئ سبحانه، بل

---

١ ـ كذا في أ، وفي ب : « فالجواب قوله » .

في كلامه عليه السلام، كأنّه يقول: ثمّ أقول الآن بعد قولي المتقدّم: إنّه تعالى أنشأ فَتْق الأجواء. ويمكن أن يقال: إنّ لفظة «ثمّ» هاهنا تعطي معنى الجمع المطلق كالواو، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾[1].

واعلم! أنّ كلام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الفصل يشتمل على مباحث:

منها: أنّ ظاهر لفظه أنّ الفضاء الّذي هو الفراغ الّذي يحصل فيه الأجسام خَلَقه الله تعالى ولم يكن من قبل، وهذا يقتضي كون الفضاء شيئًا، لأنّ المخلوق لايكون عدمًا محضًا. وليس ذلك ببعيدٍ، فقد ذهب إليه قوم من أهل النّظر، وجعلوه جسمًا لطيفًا خارجًا عن مشابهة هذه الأجسام. ومنهم من جعله مجرّدًا.

فإن قيل: هذا الكلام يُشْعر بأنّ خَلْق الأجسام في العدم المحض قبل خَلْق الفضاء ليس بممكن، وهذا ينافي العقل.

قيل: بل هذا هو محض مذهب الحكماء، فإنّهم يقولون: إنّه لا يمكن وجودُ جسمٍ ولا حركةُ جسمٍ خارجَ الفَلَك الأقصى، وليس ذلك إلّا لاستحالة وجود الأجسام وحركتها إلّا في الفضاء.

ومنها: إنّ البارئ سبحانه خَلَقَ في الفضاء الّذي أوجده ماءً جعله على مَتْن الرّيح، فاستقلّ عليها وثبت وصارت مكانًا له، ثمّ خَلَق فوق ذلك الماء ريحًا أُخرى سلّطها عليه فموّجته تمويجًا شديدًا حتّى ارتفع، فَخَلَق منه السّماوات. وهذا أيضًا قد قاله قوم من الحكماء، ومن جملتهم تاليس الإسكندرانيّ، وزعم أنّ الماء أصل كلّ[2] العناصر، لأنّه إذا انجمد صار أرضًا، وإذا لَطُف صار هواء، والهواء يستحيل نارًا، لأنّ النّار صفوة الهواء.

---

١ ـ طه / ٨٢.

٢ ـ كلمة «كلّ» ساقطة من أ.

ويقال: إنّ في التّوراة في أوّل السِّفْر الأوّل كلامًا يناسب هذا، وهو أنّ الله تعالى خَلَقَ جوهرًا، فنظر إليه نظر الهيبة، فذابت أجزاؤه فصارت ماءً، ثمّ ارتفع من ذلك الماء بخارٌ كالدّخان، (فخلق منه السّماوات، وظهر على وجه ذلك الماء زَبَدٌ)[1]، فخلق منه الأرض، ثمّ أرساها بالجبال.

ومنها: أنّ السّماء الدّنيا مَوْجٌ مكفوفٌ، بخلاف السّماوات الفوقانيّة. وهذا أيضًا قول قد ذهب إليه قوم، واستدلّوا عليه بما نُشاهده[2] من حركة الكواكب المتحيّرة وارتعادها في مرأى[3] العين واضطرابها.

قالوا: لأنّ المتحيّرة متحرّكة في أفلاكها، ونحن نشاهدها بالحسّ البصريّ، وبيننا وبينها أجرام الأفلاك الشّفّافة، ونشاهدها مرتعدة حسب ارتعاد الجسم السّائر في الماء، وما ذاك إلّا لأنّ السّماء الدّنيا ماء متموِّج، فارتعاد الكواكب المشاهدة حسًّا إنّمَا هو بحسب ارتعاد أجزاء الفَلَك الأدنى.

قالوا: فأمّا الكواكب الثّابتة فإنّمَا[4] لم نشاهدها كذلك، لأنّها ليست بمتحرّكة، وأمّا القمر وإن كان في السّماء الدّنيا، إلّا أنّ فَلَك تدويره من جنس الأجرام الفوقانيّة، وليس بماءٍ متموِّج كالفَلَك الممثّل التّحتانيّ. وكذلك القول في الشّمس.

ومنها: أنّ الكواكب في قوله: «ثمّ زيّنها بزينة الكواكب» أين هي؟ فإنّ اللّفظ محتمل، وينبغي أن يتقدّم على ذلك بحثٌ في أصل قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ

---

١ ـ ساقطة من أ.

٢ ـ ب: «شاهده».

٣ ـ أ: «مرائى»

٤ ـ أ: «فإنا».

* وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾[١].

فنقول: إنّ ظاهرهذا اللّفظ أنّ الكواكب في السّماء الدّنيا، وأ نّها جعلت فيها حراسةً للشّياطين من استراق السّمع، فمَن دنا منهم لذلك رُجم بشهاب ، وهذا هو الّذي يقتضيه ظاهر اللّفظ. ومذهب الحكماء أنّ السّماء الدّنيا ليس فيها إلّا القمر وحده، وعندهم أنّ الشُّهُب المنقضّة هي آثارتظهر في الفَلَك الأثيريّ النّاريّ الّذي تحت فَلَك القمر، والكواكب لاينقضّ منها شيء ، والواجب التّصديق بما في ظاهر لفظ الكتاب العزيز، وأن يُحمَل كلام أمير المؤمنين عليه السلام على مطابقته ، فيكون الضّمير في قوله:« زيّنها » راجعًا إلى«سُفلاهنّ»الّتي قال: «إنّها موج مكفوف»، ويكون الضّمير في قوله:« وأجرى فيها»راجعًا إلى جملة السّماوات؛ إذا وافقنا الحكماء في أنّ الشّمس في السّماء الرّابعة .

ومنها : أنّ ظاهر الكلام يقتضي أنّ خَلْقَ السّماوات بعد خَلْق الأرض ،ألَا تَراه كيف لم يتعرّض فيه لكيفيّة خَلْقَ الأرض أصلًا ! وهذا قول قد ذهب إليه جماعة من أهل الملّة ، واستدلّوا عليه بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[٢]،ثمّ قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾[٣] .

ومنها : أنّ الهاء في قوله: «فرفعه في هواء منفتق»والهاء في قوله: « فسوّى منه سبع سماوات » إلى ماذا ترجع ؟ فإنّ آخر المذكورات قبلها «الزّبَد». وهل يجوز أن تكون السّماوات مخلوقةً من زَبَد الماء ؟الحقّ أنّ الضّمائر ترجع إلى الماء الّذي عبّ عبابُه، لا إلى الزّبد، فإنّ أحدًا لم يذهب إلى أنّ السّماء مخلوقةٌ من زَبَد الماء ، وإنّمَا قالوا: إنّها مخلوقة من بُخاره .

١ـ الصّافّات / ٦ـ ٧.

٢ـ فُصّلت / ٩.

٣ـ فُصّلت / ١١.

ومنها: أن يقال: إنّ البارئ سبحانه قادرٌ على خَلْق الأشياء إبداعًا واختراعًا، فما الّذي اقتضى أن خَلَقَ المخلوقات على هذا التّرتيب؟ وهلّا أوجدها إيجاد الماء الّذي ابتدعه أوّلًا من غير شيء!

فيقال في جواب ذلك على طريق أصحابنا: لعلّ إخباره للمكلّفين بذلك على هذا التّرتيب يكون لُطْفًا لهم، ولايجوز الإخبار منه تعالى إلّا والمُخبَر عنه مطابق للإخبار. فهذا حظّ الـمَبَاحث المعنويّة من هذا الفصل. (١: ٨٤ـ٨٧)

الفصل الثّاني ـ [اختلاف الأقوال في خَلْق العالم]

(الخطبة: ٦٤) ومن خطبة له عليه السلام: الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ تَسْبِقْ لَهُ حَالٌ حالًا لَمْ يَخْلُقْ مَا خَلَقَهُ لِتَشْدِيدِ سُلْطَانٍ، وَلَا تَخَوُّفٍ مِن عَوَاقِبِ زَمَانٍ، وَلَا اسْتِعَانَةٍ عَلَى ندٍّ مُثَاوِر، وَلَا شَرِيكٍ مُكَاثِر، وَلَا ضِدٍّ مُنَافِر؛ وَلَكِن خَلَائِقُ مَرْبُوبُونَ، وَعِبَادٌ دَاخِرُونَ، لَمْ يَحْلُلْ فِي الْأَشْيَاءِ فَيُقَالَ: هُوَ فِيهَا كَائِنٌ، وَلَمْ يَنأَ عَنهَا فَيُقَالَ: هُوَ مِنهَا بَائِنٌ.

لَمْ يَؤُدْهُ خَلْقُ مَا ابْتَدَأَ، وَلَا تَدْبِيرُ مَا ذَرَأَ، وَلَا وَقَفَ بِهِ عَجْزٌ عَمَّا خَلَقَ، وَلَا وَلَجَتْ عَلَيْهِ شُبْهَةٌ فِيمَا قَضَى وَقَدَّرَ، بَلْ قَضَاءٌ مُتْقَنٌ، وَعِلْمٌ مُحْكَمٌ، وَأَمْرٌ مُبْرَمٌ. الْمَأْمُولُ مَعَ النِّقَمِ، الْمَرْهُوبُ مَعَ النِّعَمِ!

الشّرح: فأمّا قوله: «لم يخلق ما خلقه لتشديد سلطانه» إلى قوله: «عباد داخرون»، فاعلم! أنّ النّاس اختلفوا في كمّيّة خَلْقه تعالى للعالَم ما هي؟ على أقوال:

القول الأوّل ـ قول الفلاسفة. قال محمّد بن زكريّا الرّازيّ عن[١] أرسطاطاليس: إنّه زعم أنّ العالَم كان عن البارئ تعالى، لأنّ جوهرَه وذاتَه جوهرٌ وذاتٌ مسخِّرةٌ للمعدوم أن يكون مسخَّرًا موجودًا.

قال: و زعم ابن قيس: أنّ علّة وجود العالَم وجود البارئ.

قال: وعلى كِلَا القولَين يكون العالَم قديمًا، أمّا على قول أرسطو فلأنّ جوهر ذات البارئ لـمّا كان قديمًا لم يزل، وجب أن يكون أثرها ومعلولها قديمًا. وأمّا على قول ابن قيس فلأنّ البارئ موجود لم يزل، لأنّ وجوده من لوازم ذاته، فوجب أن يكون فيضه وأثره أيضًا لم يزل هكذا.

قال ابن زكريّا: فأمّا الّذي يقول أصحاب أرسطا طاليس الآن في زماننا، فهو أنّ العالَم لم يجب عن الله سبحانه عن قصدٍ ولا غرض، لأنّ كلّ مَن فعل فعلًا لغَرَض كان حصول ذلك الغرض له أوْلى من لاحصوله، فيكون كاملًا لحصول ذلك الغرض، و واجب الوجود لايجوز أن يكون كاملًا بأمر خارج عن ذاته، لأنّ الكامل لا مِن ذاته ناقص من ذاته.

قالوا: لكنّ تمثّل نظام العالَم في عِلْم واجب الوجود، يقتضي فيضَ ذلك النّظام منه، قالوا: وهذا معنى قول الحكماء الأوائل: إنّ عِلْمَه تعالى فِعْليّ لا انفعاليّ، وإنّ العِلْمَ على قِسْمَين:

أحدهما ـ ما يكون المعلوم سببًا له.

والثّاني ـ ما يكون هو سبب المعلوم. مثال الأوّل أن نشاهد صورة فنعلمها، ومثال الثّاني أن يتصوّر الصّائغ أو النّجّار أو البنّاء كيفيّة العمل فيوقعه في الخارج على حسب ما تصوّره.

قالوا: وعلمه تعالى من القسم الثّاني، وهذا هو المعنى المعبّر عنه بـ: العناية، وهو: إحاطة علم الأوّل الحقّ سبحانه بالكلّ وبالواجب أن يكون عليه الكلّ، حتّى يكون على أحسن

---

١ ـ ب: «على».

النّظام، وبأنّ ذلك واجب عن إحاطته به، فيكون الموجود وفْق المعلوم من غير انبعاث قصدٍ وطلب عن الأوّل الحقّ سبحانه. فعلمه تعالى بكيفيّة الصّواب في ترتيب الكلّ هو المنبع لفيضان الوجود في الكلّ.

القول الثّاني ـ قولٌ حكاه أبو القاسم البلخيّ عن قدماء الفلاسفة، وإليه كان يذهب محمّد بن زكريّا الرّازيّ من المتأخّرين. وهو: أنّ علّة خَلْق البارئ للعالَم تنبيه النّفس على أنّ ما تراه من الهيولي وتريده غير ممكن لترفُضَ محبّتها إيّاها وعشقها لها، وتعود إلى عالَمها الأوّل غير مشتاقة إلى هذا العالَم.

واعلم! أنّ هذا القول هو القول المحكيّ عن الحِرْنانيّة أصحاب القدماء الخمسة، وحقيقة مذهبهم إثبات قدماء خمسة: اثنان منهم حيّان فاعلان، وهما البارئ تعالى والنّفس، ومرادهم بالنّفس ذات هي مبدأ لسائر النّفوس الّتي في العالَم كالأرواح البشريّة، والقُوَى النّباتيّة والنّفوس الفَلَكيّة ويُسمُّون هذه الذّات النّفس الكُلّيّة. وواحد من الخمسة منفعل غير حيّ، وهو الهيولي، واثنان لاحيّان ولا فاعلان ولا منفعلان، وهما الدّهر والقضاء.

قالوا: والبارئ تعالى هو مبدأ العلوم والمنفعلات، وهو قائم العِلْم والحِكمة، كما أنّ النّفس مبدأ الأرواح والنّفوس، فالعلوم والمنفعلات تفيض من البارئ سبحانه فيضَ النّور عن قرص الشّمس، والنّفوس والأرواح تفيض عن النّفس الكلّيّة فيضَ النّور عن القرص، إلّا أنّ النّفوس جاهلة لاتعرف الأشياء إلّا على أحد[1] وجهَين: إمّا أن يفيض فيض البارئ تعالى عليها تعقّلًا وإدراكًا، وإمّا أن تمارس غيرها وتمازجه، فتعرف ما تعرف باعتبار الممارسة والمخالطة معرفة ناقصة، وكان البارئ تعالى في الأزل عالِمًا بأنّ النّفس تميل إلى التّعلّق بالهيولي وتعشقها، وتطلب اللّذّة الجسمانيّة، وتكره مفارقة الأجسام، وتنسى نفسها، ولـمّا

---

١ ـ ساقطة من ب.

كان البارئ سبحانه قائم العِلْم والحِكمة ، اقتضت حكمته تركّب الهيوليّ لما تعلّقت النّفس بها ضروبًا مختلفة من التّراكيب ، فجعل منها أفلاكًا وعناصرَ وحيوانات ونباتات ، فأفاض على النّفوس تعقّلًا وشعورًا جعله سببًا لتذكّرها عالَمها الأوّل، ومعرفتها أنّها ما دامت في هذا العالَم مخالطة للهيوليّ لم تنفكّ عن الآلام ، فيصير ذلك مقتضيًا شوقها إلى عالَمها الأوّل الّذي لها فيه اللّذّات الخالية عن الآلام ، و رفضها هذا العالَم الّذي هو سبب أذاها ومضرّتها .

القول الثّالث ـ قول المجوس: إنّ الغرض من خَلْق العالَم أن يتحصّن الخالِق جلّ اسمه من العدوّ ، وأن يجعل العالَم شبكة له ليوقع العدوّ فيه ، ويجعله في رُبُطٍ ووِثاقٍ ، والعدوّ عندهم هو الشّيطان ، وبعضهم يعتقد قِدَمه وبعضهم حدوثه .

قال قوم منهم: إنّ البارئ تعالى استوحش ، ففكّر فكرة رديئة ، فتولّد منها الشّيطان .

وقال آخرون: بل شكّ شكًّا رديئًا ، فتولّد الشّيطان من شكّه .

وقال آخرون : بل تولّد من عفونة رديئة قديمة ، وزعموا أنّ الشّيطان حارب البارئ سبحانه، وكان في الظّلم لم يزل بمعزل عن سلطان البارئ سبحانه، فلم يزل يزحف حتّى رأى النّور ، فوَثَب وثبةً عظيمةً ، فصار في سلطان الله تعالى في النّور ، وأدخل معه الآفات والبلايا والسّرور ، فبنى الله سبحانه هذه الأفلاك والأرض والعناصر شبكةً له ، وهو فيها محبوس ، لا يمكن ه الرّجوع إلى سلطانه الأوّل ، وصار في [١] الظُّلْمة ، فهو أبدًا يضطرب ويرمي الآفات على خَلْق الله سبحانه ، فَمَن أحياه الله رماه الشّيطان بالموت ، ومَن أصحّه رماه الشّيطان بالسُّقْم ، ومن سرّه رماه بالحُزْن والكآبة ، فلا يزال كذلك ، وكلّ يوم ينتقص سلطانه وقوّته ، لأنّ الله تعالى يحتال له كلّ يوم ، ويضعفه إلى أن تذهب قوّته كلّها ، وتجمُد وتصير جمادًا لاحراك به ، فيضعه الله تعالى حينئذٍ في الجوّ والجوّ عندهم هو الظُّلْمة ، ولامنتهى له ، فيصير

---

١ ـ ج : « والظّلمة » .

في الجوّ جماداً جامداً هوائيًّا، ويجمع الله تعالى أهل الأديان فيعذّبهم بقدر ما يطهّرهم، ويصفّيهم من طاعة الشّيطان، ويغسلهم من الأدناس، ثمّ يدخلهم الجَنّة، وهي جَنّة لا أكْلَ فيها ولا شرب ولا تمتّع ولكنّها موضع لذّة و سرور.

القول الرّابع ـ قول المانويّة: وهو أنّ النّور لا نهاية له من جهة فوق، وأمّا من جهة تحت فله نهاية، و الظُّلْمة لا نهاية لها من جهة أسفل، وأمّا من جهة فوق فلها نهاية، وكان النّور والظُّلْمة هكذا قبل خَلْق العالَم وبينهما فُرْجة، وأنّ بعض أجزاء النّور اقتحم تلك الفُرْجة لينظر إلى الظُّلْمة، فأسرَتْه[1] الظُّلْمة، فأقبل عالَم كثير من النّور، فحارب الظُّلْمة ليستخلص المأسورين من تلك الأجزاء، وطالت الحرب، واختلط كثير من أجزاء النّور بكثير من أجزاء الظُّلْمة، فاقتضت حِكمة نورالأنوار ـ وهو البارئ سبحانه عندهم ـ أن عمِل الأرضَ من لحوم القتلى، والجبال من عظامهم، والبحار من صديدهم ودمائهم، والسّماء من جلودهم، وخَلَق الشّمس والقمر وسيّرهما لاستقصاء ما في هذا العالَم من أجزاء النّور المختلطة بأجزاء الظُّلْمة، وجعل حول هذا العالَم خندقًا خارج الفَلَك الأعلى، يطرح فيه الظّلام المستقصَى، فهو لايزال يزيد ويتضاعف ويكثر في هذا الخندق، وهو ظلام صِرْف قد استقصى نوره، وأمّا النّور المستخلِص فيلحق بعد الاستقصاء بعالَم الأنوار من فوق، فلا تزال الأفلاك متحرّكة، والعالَم مستمرًّا إلى أن يتمّ استقصاء النّور الممتزج، وحينئذٍ يبقى من النّور الممتزج شيءٌ يسيرٌ، فينعقد بالظُّلْمة لا تقدر النّيران على استقصائه، فعند ذلك تسقط الأجسام العالية ـ و هي الأفلاك ـ على الأجسام السّافلة ـ وهي الأرَضون ـ وتثور نار وتضطرم في تلك الأسافل وهي المسمّاة بجهنّم، ويكون الاضطرام مقدار ألف وأربعمائة سنة، فتحلّل بتلك النّار تلك الأجزاء المنعقدة من النّور، الممتزجة بأجزاء الظُّلْمة الّتي عجز الشّمس والقمر عن استقصائها، فيرتفع

---

٢ ـ ج: «فأشرقت» تصحيف.

إلى عالَم الأنوار، ويبطل العالَم حينئذٍ، ويعود النّور كلّه إلى حاله الأُولى قبل الامتزاج، فكذلك الظُّلْمة.

القول الخامس ـ قول متكلّمي الإسلام: وهو على وجوهٍ:

أوّلها ـ قول جمهور أصحابنا: إنّ الله تعالى إنّمَا خَلَق العالَم للإحسان إليهم والإنعام على الحيوان، لأنّ خلقه حيًّا نعْمَة عليه، لأنّ حقيقة النّعمة موجودة فيه، وذلك أنّ النّعمة هي المنفعة المفعولة للإحسان، ووجود الجسم حيًّا منفعة مفعولة للإحسان، أمّا بيان كون ذلك منفعة؛ فلأنّ المنفعة هي اللّذّة والسّرور ودفع المضارّ المخوِّفة، وما أدّى إلى ذلك وصحّحه، ألَا تَرَى أنّ مَن أشرف على أن يهوَى من جبل، فمنعه بعضُ النّاس من ذلك، فإنّه يكون مُنعَمًا عليه، ومَن سرّ غيره بأمر، وأوصل إليه لذّةً، يكون قد أنعم عليه، ومَن دفع إلى غيره مالًا يكون قد أنعم عليه، لأنّه قد مكّنه بدفعه إليه من الانتفاع، وصحّحه له، ولاريب أنّ وجودنا أحياء يصحّح لنا اللّذّات، ويمكّننا منها، لأنّا لو لم نكن أحياء لم يصحّ ذلك فينا.

قالوا: وإنّمَا قلنا إنّ هذه المنفعة مفعولة للإحسان، لأنّها إمّا أن تكون مفعولة لا لغَرَض أو لغَرَض، والأوّل باطل، لأنّ ما يفعل لا لغَرَض عبثٌ، والبارئ سبحانه لايصحّ أن تكون أفعاله عبثًا، لأنّه حكيم. وأمّا الثّاني، فإمّا أن يكون ذلك الغَرَض عائدًا عليه سبحانه بنفع أو دفع ضرر، أو يعود على غيره. والأوّل باطل، لأنّه غنيّ لذاته، يستحيل عليه المنافع والمضارّ، ولايجوز أن يفعله لمضرّة يوصلها إلى غيره، لأنّ القصد إلى الإضرار بالحيوان من غير استحقاق ولا منفعة يوصل إليها بالمضرّة قبيح، تعالى الله عنه! فثبت أنّه سبحانه إنّمَا خَلَقَ الحيوان لنفعه، وأمّا غير الحيوان فلو لم يفعله لينفع به الحيوان، لكان خَلْقه عبثًا، والبارئ تعالى لايجوز عليه العَبَث، فإذًا جميع ما في العالَم إنّمَا خلقه لينفع به الحيوان.

فهذا هو الكلام في علّة خَلْق العالَم عندهم، وأمّا الكلام في وجه حُسْن تكليف الإنسان، فذاك مقام آخر لسنا الآن في بيانه ولا الحاجة داعية إليه.

وثانيها ـ قول قوم من أصحابنا البغداديّين: إنّه خَلَقَ الخَلْقَ ليُظْهِر به لأرباب العقول صفاته الحميدة، وقدرته على كلّ ممكن، وعلمه بكلّ معلوم، وما يستحقّه من الثّناء والحمد. قالوا: وقد ورد الخبر أنّه تعالى قال: «كنتُ كَنزًا لَا أُعْرَف، فأحببتُ أن أُعْرَف»، وهذا القول ليس بعيدًا.

وثالثها ـ للمُجْبِرة: أنّه خَلَقَ الخَلْقَ لا لغَرَض أصلًا، و لا يقال: لِمَ كان[1] كلّ شيء لعلّةٍ، ولا علّة لفعله، ومذهب الأشعريّ وأصحابه أنّ إرادته القديمة تعلّقت بإيجاد العالَم في الحال الّتي وجد فيها لذاتها، ولا لغَرَض ولا لداعٍ، وما كان يجوز ألّا يوجد العالَم حيث وُجد، لأنّ الإرادة القديمة، لايجوز أن تتقلّب وتتغيّر حقيقتها، وكذلك القول عندهم في أجزاء العالَم المجدّدة من الحركات والسّكنات، والأجسام و سائر الأعراض.

و رابعها ـ قول بعض المتكلّمين: إنّ البارئ تعالى، إنّمَا فعل العالَم لأنّه ملتذّ بأن يفعل. وأجاز أرباب هذا القول عليه اللّذّة والسّرور والابتهاج. قالوا: والبارئ سبحانه ـ وإن كان قبل أن يخلق العالَم ملتذًّا بكونه قادرًا على خَلْق العالَم ـ إلّا أنّ لذّة الفعل أقوى من لذّة القدرة على الفعل، كأن يلتذّ بأنّه قادر على أن يكتب خطًّا مستحسنًا، أو يبني بيتًا مُحكمًا، فإنّه إذا أخرج تلك الصّناعة من القوّة إلى الفعل، كانت لذّته أتمّ وأعظم.

قالوا: ولم يثبت بالدّليل العقليّ استحالة اللّذّة عليه، و قد ورد في الآثار النّبويّة أنّ الله تعالى يُسَرّ، واتّفقت الفلاسفة على أنّه ملتذّ بذاته وكماله. وعندي في هذا القول نظر، و لي في اللّذّة والألم رسالة مفردة. (٥: ١٥٧ ـ ١٦٤)

---

١ ـ كذا في ج، و في أ: «قالوا».

[كلام في انقضاء العالم]

(الحكمة: ٧٤): كُلُّ مَعْدُودٍ مُنقَضٍ، وَكُلُّ مُتَوَقَّعٍ آتٍ.

الشّرح: الكلمة الأُولى تؤكّد مذهب جمهور المتكلّمين في أنّ العالَم كلّه لابدّ أن ينقضي ويَفْنَى، ولكنّ المتكلّمين الذّاهبين إلى هذا القول لا يقولون: يجب أن يكون فانيًا ومنقضيًا، لأنّه معدودٌ، فإنّ ذلك لا يلزم، ومن الجائز أن يكون معدودًا ولا يجب فناؤه، ولهذا قال أصحابنا: إنّمَا علمنا أنّ العالَم يفنى عن طريق السّمع لا من طريق العقل، فيجب أن يحمل كلام أمير المؤمنين عليه السلام على ما يطابق ذلك، وهو أنّه ليس يعني أنّ العدد علّة في وجوب الانقضاء، كما يُشعِر به ظاهر لفظه، وهو الّذي يُسمّيه أصحاب أُصول الفقه إيماءً، وإنّمَا مراده: كلّ معدودٍ فاعلموا أنّه فانٍ ومُنقضٍ، فقد حَكَم على كلّ معدودٍ بالانقضاء حُكْمًا مجرّدًا عن العلّة، كما لو قيل: زيد قائم، ليس يعني أنّه قائم، لأنّه يسمّى زيدٌ. (١٨: ٢٢٢)

الفصل الثّالث ـ [اختلاف الأقوال في عمر الدّنيا]

(الخطبة: ١٩١)... ثُمَّ إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله بِالْحَقِّ حِينَ دَنَا مِنَ الدُّنيَا الْانقِطَاعُ، وَأَقْبَلَ مِنَ الْآخِرَةِ الْاطِّلَاعُ، وَأَظْلَمَتْ بَهْجَتُهَا بَعْدَ إِشْرَاقٍ، وَقَامَتْ بِأَهْلِهَا عَلَى سَاقٍ، وَخَشُنَ مِنهَا مِهَادٌ، وَأَزِفَ مِنهَا قِيَادٌ... .

الشّرح: قوله عليه السلام: «حين دنا من الدّنيا الانقطاع»، أي أزِفَتِ الآخرة وقَرُب وقتها. وقد

اختلف النّاس في ذلك اختلافًا شديدًا، فذهب قوم إلى أنّ عُمْرَ الدّنيا خمسون ألف سنةً، قد ذهب بعضها وبقي بعضها.

واختلفوا في مقدار الذّاهب والباقي، واحتجّوا لقولهم بقوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلٰئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[١]، قالوا: اليوم هو إشارة إلى الدّنيا، وفيها يكون عروج الملائكة والرّوح إليه، واختلافهم بالأمر من عنده إلى خلقه، وإلى رُسُله، قالوا: وليس قول بعض المفسّرين أنّه عَنَى يوم القيامة بمستحسَن، لأنّ يوم القيامة لايكون للملائكة والرّوح عروج إليه سبحانه، لانقطاع التّكليف، ولأنّ المؤمنين إمّا أن يطول عليهم ذلك اليوم بمقدار خمسين ألف سنةٍ، أو يكون هذا مختصًّا بالكافرين فقط، ويكون قصيرًا على المؤمنين، والأوّل باطل، لأنّه أشدّ من عذاب جهنّم، ولايجوز أن يلقى المؤمن هذه المشقّة، والثّاني باطل، لأنّه لايجوز أن يكون الزّمان الواحد طويلًا قصيرًا بالنّسبة إلى شخصَين، اللّهمّ إلّا أن يكون أحدهما نائمًا، أو ممنوًّا بعلّة تجري مجرَى النّوم، فلا يحسّ بالحركة، ومعلوم أنّ حال المؤمنين بعد بعثهم، ليست هذه الحال.

قالوا: وليست هذه الآية مناقضة للآية الأُخرى وهي قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾[٢]، وذلك لأنّ سياق الكلام يدلّ على أنّه أراد به الدّنيا، وذلك لأنّه قد ورد في الخبر أنّ بين الأرض والسّماء مسيرة خمسمائة عام، فإذا نزل المَلَك إلى الأرض، ثمّ عاد إلى السّماء، فقد قطع في ذلك اليوم مسيرة ألف عام، ألَا ترَى إلى قوله: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾، أي ينزل المَلَك بالوحي والأمر والحُكْم من السّماء إلى الأرض، ثمّ يعود راجعًا إليه وعارجًا صاعدًا إلى

١ـ المعارج / ٤.

٢ـ السّجدة / ٥.

السّماء، فيجتمع من نزوله وصعوده مقدار مسير ألف سنة.

وذكر حمزة بن الحسن الأصفهانيّ في كتابه المسمّى «تواريخ الأُمم»: أنّ اليهود تذهب إلى أنّ عدد السّنين من ابتداء التّناسل إلى سنة الهجرة لمحمّد ﷺ أربعة آلاف واثنتان وأربعون سنة وثلاثة أشهر.

والنّصارى تذهب إلى أنّ عدد ذلك خمسة آلاف وتسعمائة وتسعون سنة وثلاثة أشهر.

وأنّ الفرس تذهب إلى أنّ من عهد كَيومَرْث ـ والد البشر عندهم ـ إلى هلاك يَزْدجرد بن شهريار المَلِك أربعة آلاف ومائة واثنتين وثمانين سنةً وعشرة أشهر وتسعة عشر يومًا، ويسندون ذلك إلى كتابهم الّذي جاء به زَرَدُشت، وهو الكتاب المعروف بـ«أبستا».

فأمّا اليهود والنّصارى فيُسندون ذلك إلى التّوراة ويختلفون في كيفيّة استنباط المدّة.

وتزعم النّصارى واليهود أنّ مدّة الدّنيا كلّها سبعة آلاف سنة، قد ذهب منها ما ذَهَب، وبقي ما بَقِيَ.

وقيل: إنّ اليهود إنّمَا قصّرت المدّة، لأنّهم يزعمون أنّ شيخهم الّذي هو منتظرُهم، يخرج في أوّل الألف السّابع، فلولا تنقيصهم المدّة وتقصيرهم أيّامها لتعجّل افتضاحهم، ولكن سيفتضحون فيما بعد عند مَن يأتي بعدنا من البشر.

قال حمزة: وأمّا المنجّمون فقد أتوا بما يغمز هذا كلّه، فزعموا أنّه قد مضى من الدّنيا منذ أوّل يوم سارت فيه الكواكب، من رأس الحمل إلى اليوم الّذي خرج فيه المتوكّل بن معتصم ابن الرّشيد من سامرّاء إلى دمشق، ليجعلها دار المُلْك، وهو أوّل يوم من المحرّم سنة أربع وأربعين ومائتين للهجرة المحمّديّة، أربعة آلاف ألف ألف ألف ـ ثلاث لفظات ـ وثلاثمائة ألف وعشرون ألف سنة، بسني الشّمس.

قالوا: والّذي مضى من الطّوفان إلى صبيحة اليوم الّذي خرج فيه المتوكّل إلى دمشق ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمس وثلاثون سنةً وعشرة أشهر واثنان وعشرون يومًا.

وذكر أبوالرّيحان البيروني في كتاب «الآثار الباقية عن القرون الخالية» : أنّ الفرس والمجوس يزعمون أنّ عمر الدّنيا اثنا عشر ألف سنة ، على عدد البروج وعدد الشّهور ، وأنّ الماضي منها إلى وقت ظهور زَرَدُشت صاحب شريعتهم ثلاثة آلاف سنة ، وبين ابتداء ظهور زَرَدُشت وبين أوّل تاريخ الإسكندر مائتان وثمانٍ وخمسون سنة ، وبين تاريخ الإسكندر وبين سنته الّتي كتبنا فيها شرح هذا الفصل ـ وهي سنة سبع وأربعين وستمائة للهجرة النّبويّة ـ ألف وخمسمائة وسبعون سنةً ، فعلى هذا يكون الماضي إلى يومنا هذا من أصل اثني عشر ألف سنة ، أربعة آلاف وثمانمائة وثماني عشرة سنة ، فيكون الباقي من الدّنيا على قولهم أكثر من الماضي . وحكى أبوالرّيحان عن الهند في بعض كُتُبه ، أنّ مدّة عُمْر الدّنيا مقدار تضعيف الواحد من أوّل بيت في رقعة الشّطرنج إلى آخر البيوت .

فأمّا الأخباريّون من المسلمين، فأكثرهم يقولون: إنّ عُمْر الدّنيا سبعة آلاف سنة ، ويقولون : إنّنا في السّابع ، والحقّ أنّه لا يعلم أحد هذا إلّا الله تعالى وحده ، كما قال سبحانه : ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ اَيَّانَ مُرْسٰيهَا * فِيمَ اَنتَ مِنْ ذِكْرٰيهَا * اِلٰى رَبِّكَ مُنتَهٰيهَا﴾[١] ، وقال: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا اِلَّا هُوَ ثَقلتْ فِى السَّمٰوٰاتِ وَالْاَرْضِ لَا تَاْتِيكُمْ اِلَّا بَغْتَةً يَسْئَلُونَكَ كَاَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللهِ﴾[٢] .

ونقول مع ذلك كما ورد به الكتاب العزيز: ﴿اِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾[٣] ، و ﴿اِقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[٤] ، و ﴿اَتٰى اَمْرُ اللهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[٥] . ولا نعلم كميّة الماضي ولا كميّة الباقي ، ولكنّا

١ـ النّازعات / ٤٢ ـ ٤٤.

٢ـ الأعراف / ١٨٧.

٣ـ القمر / ١.

٤ـ الأنبياء / ١.

٥ـ النّحل / ١.

نقول كما أُمِرْنا ، ونسمع ونطيع كما أُدِّبنا ، ومن الممكن أن يكون ما بقي قريبًا عند الله ، وغير قريب عندنا ، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا* وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾[1]. وبالجملة هذا موضع غامض يجب السّكوت عنه. (١٠: ١٩٤ـ ١٩٨)

الفصل الرّابع ـ [في خَلْق السّماوات و الأرض]

(الخطبة : ٩٠) ومنها في صفة السّماء : وَنَظَمَ بِلَاتَعْلِيقِ رَهَوَاتِ فُرَجِهَا ، وَلَاحَمَ صُدُوعَ انفِرَاجِهَا، وَوَشَّجَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَزْوَاجِهَا ، وَذَلَّلَ لِلْهَابِطِينَ بِأَمْرِهِ، وَالْصَّاعِدِينَ بِأَعْمَالِ خَلْقِهِ ، حُزُونَةَ مِعْرَاجِهَا ، وَنَادَاهَا بَعْدَ إِذْ هِيَ دُخَانٌ مُبِينٌ ، فَالْتَحَمَتْ عُرَى أَشْرَاجِهَا ، وَفَتَقَ بَعْدَ الْارْتِتَاقِ صَوَامِتَ أَبْوَابِهَا، وَأَقَامَ رَصَدًا مِنَ الشُّهُبِ الثَّوَاقِبِ عَلَى نَقَابِهَا ، وَأَمْسَكَهَا مِن أَن تَمُورَ فِي خَرْقِ الْهَوَاءِ بِأَيْدِهِ، وَأَمَرَهَا أَن تَقِفَ مُسْتَسْلِمَةً لِأَمْرِهِ، وَجَعَلَ شَمْسَهَا آيَةً مُبْصِرَةً لِنَهَارِهَا، وَقَمَرَهَا آيَةً مَمْحُوَّةً مِن لَيْلِهَا، وَأَجْرَاهُمَا فِي مَنَاقِلِ مَجْرَاهُمَا، وَقَدَّرَ سَيْرَهُما[2] فِي مَدَارِجِ دَرَجِهِمَا، لِيُمَيِّزَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِهِمَا، وَلِيُعْلَمَ عَدَدُ السِّنِينَ وَالْحِسَابُ بِمَقَادِيرِهِمَا، ثُمَّ عَلَّقَ فِي جَوِّهَا فَلَكَهَا ، وَنَاطَ بِهَا زِينَتَهَا، مِن خَفِيَّاتِ دَرَارِيِّهَا ، وَمَصَابِيحِ كَوَاكِبِهَا، وَرَمَى مُسْتَرِقِي السَّمْعِ بِثَوَاقِبِ شُهُبِهَا، وَأَجْرَاهَا عَلَى أَذْلَالِ تَسْخِيرِهَا مِن ثَبَاتِ ثَابِتِهَا، وَمَسِيرِ سَائِرِهَا، وَهُبُوطِهَا وَصُعُودِهَا، وَنُحُوسِهَا

---

١ ـ المعارج / ٦ ـ ٧.

٢ ـ مخطوطة البهج : « مسيرهما ».

وَسُعُودِهَا.

الشّرح: ... يقول عليه السلام: كانت السّماء أوّل ما خُلِقت غير منتظمة الأجزاء، بل بعضها أرفع وبعضها أخفض، فنظمها سبحانه، فجعلها بسيطًا واحدًا، نظمًا اقتضتْه القدرة الإلهيّة، من غير تعليق، أي لا كما ينظم الإنسان ثوبًا مع ثوب، أو عِقْدًا مع عِقْدٍ، بالتّعليق والخياطة، وألصق تلك الفروج والشّقوق، فجعلها جسمًا متّصلًا، وسطحًا أملس لا نتوّات فيه ولا فُرج ولا صُدوع، بل جعل كلّ جزء منها ملتصقًا بمثله، وذلّل للملائكة الهابطين بأمره، والصّاعدين بأعمال خلقه ـ لأنّهم الكَتَبة الحافظون لها ـ حُزُونة العروج إليها، وهو الصّعود.

ثمّ قال: «وناداها بعد إذ هي» رُوي بإضافة «بعد» إلى «إذ» ورُوي بضمّ «بعد»، أي وناداها بعد ذلك إذ هي دخان، والأوّل أحسن وأصوب، لأنّها على الضّمّ تكون دُخانًا بعد نظمه رهوات فروجها وملاحمة صدوعها، والحال تقتضي أنّ دخانها قبل ذلك لا بعده.

فإن قلتَ: ماهذا النّداء؟

قلتُ: هو قوله: ﴿ائْتِيَا طَوْعًا اَوْ كَرْهًا﴾[1]، فهو أمر في اللّفظ ونداء في المعنى، وهو على الحقيقة كناية عن سرعة الإبداع، ثمّ قال: وفتق بعد الارتتاق صوامت أبوابها، هذا صريح في أنّ للسّماء أبوابًا، وكذلك قوله: «على نقابها»، وهو مطابق لقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ اَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾[2]، والقرآن العظيم وكلام هذا الإمام المعظّم أوْلى بالاتّباع من كلام الفلاسفة الّذين أحالوا الخرق على الفَلَك.

وأمّا إقامة الرّصد من الشُّهُب الثّواقب، فهو نصّ القرآن العزيز: ﴿وَ اَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا * وَ اَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْاٰنَ يَجِدْ

---

١ ـ فصّلت / ١١.

٢ ـ الأعراف ٤٠.

لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ [١] والقول بإحراق الشُّهُب للشّياطين اتّباعًا لنصّ الكتاب أوْلى من قول الفلاسفة الّذين أحالوا الانقضاض على الكواكب.

ثمّ قال: وأمسكها على الحركة بقوّته، وأمرها بالوقوف، فاستمسكت ووقفت، ثمّ ذكره الشّمس والقمر تذكرةً مأخوذ من قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَا ءَايَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا ءَايَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [٢].

ثمّ ذكر الحكم في جريان الشّمس والقمر في مجراهما تذكرةً مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [٣]، وقوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [٤]، وقوله: ﴿لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [٥]،

ثمّ قال: «ثمّ علّق في جَوّها فَلَكَها» وهذا يقتضي أنّ الفَلَك غير السّماء، وهو خلاف قول الجمهور، وقد قال به قائلون، ويمكن أن نفسّر ذلك إذا أردنا موافقة قول الجمهور، بأنّه أراد بالفَلَك دائرة معدّل النّهار، فإنّها الدّائرة العُظْمى في الفَلَك الأعظم، وهي في الاصطلاح النّظريّ تسمّى فَلَكًا.

ثمّ ذكر أنّه زيّن السّماء الدّنيا بالكواكب، وأنّها رجوم لمسترقي السّمع، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ * لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ * دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ [٦]

١ـ الجنّ / ٨ ـ ٩.

٣ـ الإسراء / ١٢.

٤ـ يس / ٣٨.

٥ـ يس / ٣٩.

٥ـ يونس / ٥.

٦ـ الصّافّات / ٦ ـ ٩.

ثمّ شرح حال الدّنيا فقال: « مِن ثَباتِ ثابتها »، يعني الكواكب الّتي في كُرَة البروج، و « مسير سائرها »، يعني الخمسة والنّيّرَين، لأنّها سائرة دائمًا.

ثمّ قال: « وصعودها وهبوطها »، وذلك أنّ للكواكب السّيّارة صعودًا في الأوج، وهبوطًا في الحضيض، فالأوّل هو البُعْد الأبعد عن المركز، والثّاني البُعْد الأقرب.

فإن قلتَ: ما باله عليه السلام قال: «ونحوسها وسعودها»، وهوالقائل لمن أشار عليه أ لّايحارب في يوم مخصوص: « المنجّم كالكاهن، والكاهن كالسّاحر، والسّاحر كالكافر، والكافر في النّار»؟

قلتُ: إنّه عليه السلام إنّمَا أنكر في ذلك القول على مَن يزعم أنّ النّجوم مؤثّرة في الأُمور الجزئيّة، كالّذين يحكمون لأرباب المواليد وعليهم، وكَمَن يحكم في حَرْب أو سلم، أو سفر أو مُقام، بأنّه للسّعد أو النّحس، وأ نّه لم ينكر على مَن قال: إنّ النّجوم تؤثّر سعودًا ونحوسًا في الأُمور الكلّيّة، نحو أن تقتضي حَرًّا أو بَرْدًا، أو تدلّ على مَرَض عامٍّ أو قحطٍ عامٍّ، أو مَطَر دائم، ونحو ذلك من الأُمور الّتي لاتخصّ إنسانًا بعينه، وقد قدّمنا في ذلك الفصل ما يدلّ على تصويب هذا الرّأي، وإفساد ما عداه. (٦: ٤٢٠ـ٤٢٣)

(الخطبة : ٨٩) الحَمْدُ لِلّٰهِ الْمَعْرُوفِ مِن غَيْرِ رُؤْيَةٍ، الْخَالِقِ مِن غَيْرِ رَوِيَّةٍ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ قَائِمًا دَائِمًا؛ إِذْ لَا سَمَاءٌ ذَاتُ أَبْرَاجٍ، وَلَا حُجُبٌ ذَاتُ اِرْتَاجٍ، وَلَا لَيْلٌ دَاجٍ، وَلَا بَحْرٌ سَاجٍ، وَلَا جَبَلٌ ذُو فِجَاجٍ، وَلَا فَجٌّ ذُو اعْوِجَاجٍ، وَلَا أَرْضٌ ذَاتُ مِهَادٍ، وَلَا خَلْقٌ ذُو اعْتِمَادٍ، ذَلِكَ مُبْتَدِعُ الْخَلْقِ وَوَارِثُهُ، وَإِلَـهُ الْخَلْقِ وَرَازِقُهُ، وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ دَائِبَانِ فِي مَرْضَاتِهِ: يُبْلِيَانِ كُلَّ جَدِيدٍ، وَيُقَرِّبَانِ كُلَّ بَعِيدٍ.

الشّرح: والأبراج: الأركان في اللّغة العربيّة. **فإن قلتَ**: فهل يطابق هذا التّفسير ما

يعتقده أصحاب الهيئة وكثير من الحكماء والمتكلّمين أنّ السّماء كُرَة لا زاوية فيها ولا ضِلْع ؟

قلتُ: نعم، لا منافاة بين القولَين، لأنّ الفَلَك وإن كان كُرَة لكنّ فيه من المتمّمات ما يجري مجرى أركان الحِصْن أو السُّور، فصحّ إطلاق لفظة الأبراج عليه، والمتمّمات أجسام في حشو الفَلَك تخفّ في موضع، والنّاس كلّهم أثبتوها.

فإن قلتَ: فهل يجوز أن يُحمَل لفظ الأبراج على ما يعتقده المنجّمون وأهل الهيئة، وكثير من الحكماء والمتكلّمين من كون الفلك مقسومًا باثني عشر قسمًا، كلّ قسم منها يسمّى بُرْجًا ؟

قلتُ: لا مانع من ذلك، لأنّ هذا المسمّى كان معلومًا متصوّرًا قبل نزول القرآن، وكان أهل الاصطلاح قد وضعوا هذا اللّفظ بإزائه، فجاز أن ينزل القرآن بموجبه، قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾[1] وأخذها عليّ عليه السلام منه، فقال: «إذ لا سماء ذات أبراج»، وارتفع «سماء»، لأنّه مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره «في الوجود». (٦: ٣٩٣)

(الخطبة: ١٨٣) ... فَمِن شَوَاهِدِ خَلْقِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ مُوَطَّدَاتٍ بِلَا عَمَدٍ، قَائِمَاتٍ بِلَا سَنَدٍ، دَعَاهُنَّ فَأَجَبْنَ طَائِعَاتٍ مُذْعِنَاتٍ، غَيْرَ مُتَلَكِّئَاتٍ وَلَا مُبْطِئَاتٍ، وَلَوْلَا إِقْرَارُهُنَّ لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَإِذْعَانُهُنَّ بِالطَّوَاعِيَةِ، لَمَا جَعَلَهُنَّ مَوْضِعًا لِعَرْشِهِ، وَلَا مَسْكَنًا لِمَلَائِكَتِهِ، وَلَا مَصْعَدًا لِلْكَلِمِ الطَّيِّبِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ مِن خَلْقِهِ... .

الشّرح: ... قوله عليه السلام: «موطّدات» أي ممهّدات مثبتات. والعَمَد: جمع عماد، نحو إهاب وأهب، وإدام وأدم، وهو على خلاف القياس، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ﴾[2]، وقوله

---

١ ـ البروج / ١.

٢ ـ الهُمَزَة / ٩.

تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمٰوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾[١]، والسّند: ما يستند إليه.

ثمّ قال: «دعاهنّ فأجبن طائعات»، هذا من باب المجاز والتّوسّع، لأنّ الجماد لا يُدْعى، وأمّا مَن قال: إنّ السّماوات أحياء ناطقة، فإنّه لم يجعلهنّ مكلّفات ليقال: ولولا إقرارهنّ له بالرّبوبيّة لما فعل كذا، بل يقول ذلك على وجه آخر، ولكنّ لغة العرب تنطق بمثل هذا المجاز، نحو قول الرّاجز:

امتلأَ الحَوْضُ وقال قَطْني مَهْلًا رُوَيدًا قد مَلَأْتَ بَطْني[٢]

ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[٣].

ومنه قول مكاتَب لبني مِنقر التّميميّين، كان قد ظَلَع[٤] بمكاتبته، فأتى قبر غالب بن صعصعة، فاستجار به، وأخذ منه حَصَيات فشدّهنّ في عمامته، ثمّ أتى الفَرَزْدق فأخبره خبره، وقال: إنّي قد قلتُ شعرًا، قال: هاته، فأنشده: [الطّويل]

بقبر ابنِ لَيْلَى غالبٍ عذتُ بعد ما خشيتُ الرَّدَى أو أن أردّ على قَسْرِ
بقبر امرئ يَقْري المئين عظامُه ولم يَكُ إلّا غالبًا مَيِّتٌ يقْري
فقال ليَ استقدمْ أمامك إنّمَا فَكاكَكَ أن تَلْقَى الفَرَزْدق بالمِصْرِ

فقال: ما اسمك؟ فقال: لهذم، قال: ياهذم، حكمك مسمّطًا، قال: ناقة كَوْماء[٥] سوداء الحدَقة، قال: يا جارية، اطْرحي لنا حبلًا، ثمّ قال: ياهذم، اخْرج بنا إلى المِرْبد فألقه في عنق

---

١ ـ لقمان / ١٠.

٢ ـ اللّسان: «قطين» من غير نسبة.

٣ ـ فصّلت / ١١.

٤ ـ يريد أنّه ضاق بها.

٥ ـ الكوماء: النّاقة العظيمة.

ما شئت من إبل النّاس، فتخيّر لهذم على عينه ناقةً، ورمى بالحبل في عنقها، وجاء صاحبها، فقال له الفرزدق: اغد عليّ أوفِّك ثمنها، فجعل لهذم يقودها، والفرزدق يسوقها، حتّى أخرجها من البيوت إلى الصّحراء، فصاح به الفرزدق: ياهذم، قبّح الله أخسرَ نا! فخَبَّرَ الشّاعر عن القبر، بقوله: «فقال لي استقدم أمامك»، والقبر والميّت الّذي فيه لا يخبران، ولكنّ العرب وأهل الحِكمة من العَجَم يجعلون كلّ دليل قولًا وجوابًا، ألَا تَرَى إلى قول زُهير: [الطّويل] ❊ أمِن أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لم تكلَّمِ[1] ❊

وإنّمَا كلامها عنده أن تبيّن ما يرى من الآثار فيها عن قدم العهد بأهلها.

ومن كلام بعض الحكماء: هلّا وقفت على تلك الجنان والحيطان، فقلتُ: أيّتها الجنان، أين مَن شقّ أنهارك، وغَرَس أشجارَك، وجنى ثمارَك! فإن لم تجبك حِوارًا، أجابتك اعتبارًا!.

وقَالَ[2] النّعمان بن المنذر، ومعه عديّ بن زيد، في ظلّ شجرات مونقات يشرب، فقال عديّ: أبيت اللّعن! وأراد أن يعظه: أتدري ما تقول هذه الشّجرات؟ قال: ما تقول؟ قال: [الطّويل]

رُبَّ رَكْبٍ قد أناخُوا حَوْلَنا ... يَشْرَبُونَ الخَمْرَ بالماءِ الزُّلال[3]

ثمّ أضْحَوْا عَصَفَ الدَّهْرُ بهمْ ... وكذاك الدَّهْرُ يُودِي بالرِّجالِ

فتنغّص النّعمان يومه ذلك... .

ولا شبهة أنّ السّماء أشرف من الأرض على رأي الملّيّين وعلى رأي الحكماء، أمّا أهل الملّة، فلأنّ السّماء مصعد الأعمال الصّالحة، ومحلّ الأنوار، ومكان الملائكة، وفيها العرش

---

١ ـ ديوانه وبقيّته: ❊بحوْمانةِ الدّراج فالمتثلّم ❊

٢ ـ قال: من القيلولة.

٣ ـ الشّعر والخبر في الأغاني ٢: ٩٦ (طبعة دار الكتب).

والكرسيّ، والكواكب المدبّرات أمرًا، وأمّا الحكماء فلأُمور أُخرى تقتضيها أُصولهم.
(١٠: ٨٣ ـ ٨٥)

الفصل الخامس ـ [كلام في الضَّوْء]

(كتابه عليه السلام: ٤٥) ...وَأَنَا مِن رَسُولِ اللهِ كَالضَّوْءِ مِنَ الضَّوْءِ وَالذِّرَاعِ مِنَ الْعَضُدِ... .

الشّرح: ...ثم قال: «وأنا من رسول الله صلى الله عليه وآله كالضّوء من الضّوء والذّراع من العضد». وذلك لأنّ الضَّوْء الأوّل يكون علّةً في الضَّوْء الثّاني ألَا تَرَى أنّ الهواء المقابل للشّمس يصير مضيئًا من الشّمس! فهذا الضّوء هو الضّوء الأوّل.

ثمّ إنّه يقابل وجه الأرض فيضيء وجهُ الأرض منه، فالضّوء الّذي على وجه الأرض هو الضّوء الثّاني، وما دام الضّوء الأوّل ضعيفًا فالضّوء الثّاني ضعيف. فإذا ازداد الجوّ إضاءة ازداد وجه الأرض إضاءةً، لأنّ المعلول يتبع العلّة، فَشَبَّهَ عليه السلام نفسه بالضّوء الثّاني وَشَبَّهَ رسول الله صلى الله عليه وآله بالضّوء الأوّل، وَشَبَّهَ منبع الأضواء والأنوار سبحانه وجلّت أسماؤه بالشّمس الّتي توجب الضَّوْء الأوّل ثمّ الضَّوْء الأوّل يوجب الضّوء الثّاني.

وهاهنا نكتة وهي أنّ الضّوء الثّاني يكون أيضًا علّة لضوء ثالث وذلك أنّ الضّوء الحاصل على وجه الأرض وهو الضّوء الثّاني إذا أشرق على جدار مقابل ذلك الجدار قريبًا منه مكان مظلم، فإنّ ذلك المكان يصير مضيئًا بعد أن كان مظلمًا وإن كان لذلك المكان المظلم باب، وكان داخل البيت مقابل ذلك الباب جدار كان ذلك الجدار أشدّ إضاءةً من باقي البيت ثمّ ذلك الجدار إن كان فيه ثُقب إلى موضع آخر كان ما يحاذي ذلك البيت أشدّ إضاءةً ممّا حواليه

، وهكذا لاتزال الأضواء[١] يوجب بعضها بعضًا على وجه الانعكاس بطريق العلّيّة، وبشرط المقابلة، ولاتزال تضعف درجة درجة إلى أن تضمحلّ ويعود الأمر إلى الظّلمة.

وهكذا عالم العلوم. والحكم المأخوذة من أمير المؤمنين عليه السلام لاتزال تضعف كما انتقلتُ من قومٍ إلى قومٍ إلى أن يعود الإسلام غريبًا كما بدأ بموجب الخبر النّبويّ الوارد في الصّحاح.

(١٦: ٢٨٩ ـ ٢٩٠)

الفصل السّادس ـ [في كيفيّة ابتداء خَلْق الأرض]

(الخطبة: ٩٠) ومنها في صفة الأرض ودحوها على الماء: كَبَسَ الْأَرْضَ عَلَى مَوْرِ أَمْوَاجٍ مُسْتَفْحِلَةٍ، وَلُجَجِ بِحَارٍ زَاخِرَةٍ، تَلْتَطِمُ أَوَاذِيُّ أَمْوَاجِهَا، وَتَصْطَفِقُ مُتَقَاذِفَاتُ أَثْبَاجِهَا، وَتَرْغُو زَبَدًا كَالْفُحُولِ عِندَ هِيَاجِهَا، فَخَضَعَ جِمَاحُ الْمَاءِ الْمُتَلَاطِمِ لِثِقَلِ حَمْلِهَا، وَسَكَنَ هَيْجُ ارْتِمَائِهِ إِذْ وَطِئَتْهُ بِكَلْكَلِهَا، وَذَلَّ مُسْتَخْذِيًا إِذْ تَمَعَّكَتْ عَلَيْهِ بِكَوَاهِلِهَا، فَأَصْبَحَ بَعْدَ اصْطِخَابِ أَمْوَاجِهِ، سَاجِيًا مَقْهُورًا، وَفِي حَكَمَةِ الذُّلِّ مُنْقَادًا أَسِيرًا، وَسَكَنَتِ الْأَرْضُ مَدْحُوَّةً فِي لُجَّةِ تَيَّارِهِ، وَرَدَّتْ مِن نَخْوَةِ بَأْوِهِ وَاعْتِلَائِهِ، وَشُمُوخِ أَنفِهِ وَسُمُوِّ غُلَوَائِهِ، وَكَعَمَتْهُ عَلَى كِظَّةِ جَرْيَتِهِ، فَهَمَدَ بَعْدَ نَزَقَاتِهِ، وَلَبَدَ بَعْدَ زَيَفَانِ وَثَبَاتِهِ.

فَلَمَّا سَكَنَ هَيْجُ الْمَاءِ مِن تَحْتِ أَكْنَافِهَا، وَحَمْلِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ الشُّمَّخِ الْبُذَّخِ عَلَى أَكْتَافِهَا، فَجَّرَ يَنَابِيعَ الْعُيُونِ مِن عَرَانِينِ أُنُوفِهَا، وَفَرَّقَهَا فِي سُهُوبِ بِيدِهَا وَأَخَادِيدِهَا، وَعَدَّلَ حَرَكَاتِهَا بِالرَّاسِيَاتِ مِن جَلَامِيدِهَا، وَذَوَاتِ الشَّنَاخِيبِ الشُّمِّ مِن صَيَاخِيدِهَا،

---

١ ـ كذا في «د»، «أ، ب: «لايزال الضّوء».

فَسَكَنَتْ مِنَ الْمَيَدَانِ لِرُسُوبِ الْجِبَالِ فِي قِطَعِ أَدِيمِهَا، وَتَغَلْغُلِهَا مُتَسَرِّبَةً فِي جَوْبَاتِ خَيَاشِيمِهَا، وَرُكُوبِهَا أَعْنَاقَ سُهُولِ الْأَرَضِينَ وَجَرَاثِيمِهَا، وَفَسَحَ بَيْنَ الْجَوِّ وَبَيْنَهَا، وَأَعَدَّ الْهَوَاءَ مُتَنَسَّمًا لِسَاكِنِهَا، وَأَخْرَجَ إِلَيْهَا أَهْلَهَا عَلَى تَمَامِ مَرَافِقِهَا.

ثُمَّ لَمْ يَدَعْ جُرُزَ الْأَرْضِ الَّتِي تَقْصُرُ مِيَاهُ الْعُيُونِ عَنْ رَوَابِيهَا، وَلَا تَجِدُ جَدَاوِلَ الْأَنْهَارِ ذَرِيعَةً إِلَى بُلُوغِهَا، حَتَّى أَنْشَأَ لَهَا نَاشِئَةَ سَحَابٍ تُحْيِي مَوَاتَهَا، وَتَسْتَخْرِجُ نَبَاتَهَا. أَلَّفَ غَمَامَهَا بَعْدَ افْتِرَاقٍ لُمَعِهِ، وَتَبَايُنِ قَزَعِهِ، حَتَّى إِذَا تَمَخَّضَتْ لُجَّةُ الْمُزْنِ فِيهِ، وَالْتَمَعَ بَرْقُهُ فِي كُفَفِهِ، وَلَمْ يَنَمْ وَمِيضُهُ فِي كَنَهْوَرِ رَبَابِهِ، وَمُتَرَاكِمِ سَحَابِهِ، أَرْسَلَهُ سَحًّا مُتَدَارِكًا، قَدْ أَسَفَّ هَيْدَبُهُ، تَمْرِيهِ الْجَنُوبُ دِرَرَ أَهَاضِيبِهِ، وَدُفَعَ شَآبِيبِهِ. فَلَمَّا أَلْقَتِ السَّحَابُ بَرْكَ بَوَانِيهَا، وَبَعَاعَ مَا اسْتَقَلَتْ بِهِ مِنَ الْعِبْءِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا، أَخْرَجَ بِهِ مِنْ هَوَامِدِ الْأَرْضِ النَّبَاتَ، وَمِنْ زُعْرِ الْجِبَالِ الْأَعْشَابَ، فَهِيَ تَبْهَجُ بِزِينَةِ رِيَاضِهَا، وَتَزْدَهِي بِمَا أُلْبِسَتْهُ مِنْ رَيْطِ أَزَاهِيرِهَا، وَحِلْيَةِ مَا سُمِطَتْ بِهِ مِنْ نَاضِرِ أَنْوَارِهَا، وَجَعَلَ ذَلِكَ بَلَاغًا لِلْأَنَامِ، وَرِزْقًا لِلْأَنْعَامِ، وَخَرَقَ الْفِجَاجَ فِي آفَاقِهَا، وَأَقَامَ الْمَنَارَ لِلسَّالِكِينَ عَلَى جَوَادِّ طُرُقِهَا.

[فصول متنوّعة تتعلّق بالخطبة]

وينبغي أن نتكلّم في هذا الموضع في فصول:

الفصل الأوّل ـ في كيفيّة ابتداء خَلْق الأرض: ظاهر كلام أمير المؤمنين عليه السلام أنّ الماء خُلِق قبل الأرض، وقد ذكرنا فيما تقدّم أنّه قول لبعض الحكماء، وأنّه موافق لما في التّوراة، إلّا أنّ في كلامه عليه السلام في هذا الموضع إشكالًا، وذلك أنّ لِقائل أن يقول: كلامُه يُشعِر بأنّ هَيَجان الماء وغَلَيانه وموجه سَكَن بوضع الأرض عليه، وهذا خلاف ما يُشاهَد، وخلاف ما يقتضيه العقل،

لأنّ الماء السّاكن إذا جُعِل فيه جسم ثقيل اضطرب و تموّج ، وصعد علوًّا ، فكيف الماء المتموّج يسكن بطرح الجسم الثّقيل فيه ؟

والجواب : أنّ الماء إذا كان تموّجه من قِبَل ريح هائجة ، جاز أن يسكن هَيَجانه بجسم يحول بينه وبين تلك الرّيح ، ولذلك إذا جعلنا في الإناء ماءً وروّحناه بمروحة تموّجه ، فإنّه يتحرّك ، فإن جعلنا على سطح الماء جسمًا يملأ حافّات الإناء و روّحنا بالمروحة ، فإنّ الماء لايتحرّك ، لأنّ ذلك الجسم قد حال بين الهواء المُجْتلَب بالمروحة وبين سطح الماء ، فمن الجائز أن يكون الماء الأوّل هائجًا لأجل ريح محرِّكة له ، فإذا وُضِعت الأرض عليه ، حال بين سطح الماء وبين تلك الرّيح ، وقد مرّ في كلام أمير المؤمنين في الخطبة الأُولى ذكر هذه الرّيح ، فقال : « **ريحًا اعْتَقَمَ مَهَبَّهَا ، وَأَدَامَ مُرَبَّهَا ، وَأَعْصَفَ مَجْرَاهَا ، وَأَبْعَدَ مَنشَاهَا ، فَأَمَرَهَا بِتَصْفِيقِ الْمَاءِ الزَّخَّارِ ، وَإِثَارَةِ مَوْجِ الْبِحَارِ ، فَمَخَضَتْهُ مَخْضَ السِّقَاءِ ، وَعَصَفَتْ بِهِ عَصْفَهَا بِالْفَضَاءِ** » .

الفصل الثّاني ـ في بيان قوله عليه السلام : « فَلَمَّا سَكَنَ هَيْجُ الْمَاءِ مِن تَحْتِ أَكْنَافِهَا ، وَحَمْلُ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ الشُّمَّخِ الْبُذَّخِ عَلَى أَكْتَافِهَا ، فَجَّرَ يَنَابِيعَ الْعُيُونِ فِيهَا ، وَعَدَّلَ حَرَكَاتِهَا بِالرَّسِيَاتِ مِن جَلَامِيدِهَا » . وذلك لأنّ العامل في «لـمَّا» يجب أن يكون أمرًا مباينًا لما أُضيفت إليه، مثاله : لـمَّا قام زيد قام عمرو ، فقام الثّانية هي العاملة في « لـمَّا » ، فيجوز أن تكون أمرًا مباينًا لما أُضيف « لـمَّا » إليه ، وهو قيام زيد ، وهاهنا قد قال عليه السلام : لـمَّا حمل الله تعالى شواهقَ الجبال على الأرض عَدّل حركات الأرض بالجبال، ومعلوم أنّ أحد الأمرَيْن هو الآخر.

والجواب : أنّه ليس أحد الأمرَيْن هو الآخر بعينه، بل الثّاني معلول الأوّل ، وموجب عنه ، لأنّ الأوّل هو حَمْل الجبال عليها، والثّاني تعديل حركاتها بالجبال المحمول عليها، فكأنّه قال: حمل عليها الجبال ، فاقتضى ذلك الحَمْل تعديل حركاتها ، ومعلوم أنّ هذا الكلام منتظم .

الفصل الثّالث ـ في قوله :«إنَّ الجِبَالَ هِيَ المُسكِّنَةُ لِلْأَرْضِ ». فنقول : إنّ هذا القول

يخالف قول الحكماء، لأنّ سكون الأرض عند الحكماء لم يكن لذلك، بل لأنّها تطلب المركز، وهي حاصلة في حَيّزها الطّبيعيّ، لكنّا وإن كان مخالفًا لقول الحكماء، فإنّا نعتقده دينًا ومذهبًا، ونعدل عن قول الحكماء، لأنّ اتّباع قوله ﷺ أوْلى من اتّباع أقوالهم.

الفصل الرّابع ـ في ذكر نظائر لِمَا وُصِفَ به المطر والسّحاب، فمن ذلك ما رواه عبد الرّحمان ابن أخي الأصمعيّ، عن عمّه قال: سُئِل أعرابيّ عن مطر، فقال: استقلّ سدّ مع انتشار الطَّفَل، فشَصَا واحزألّ، ثمّ اكفهرّت أرجاؤه، واحمومَتْ أرجاؤه، وانزعرت فوارقه، وتضاحكت بوارقه، واستطار وادقه، وأرسعت جُوَبُه، وارتعن هَيْدَبُه، وحَسَكت أخلافه، واستقلتْ أردافه، وانتشرت أكنافه، فالرّعد يرتجِس، والبرق يختلِس، والماء ينبجس، فأتْرَعَ الغُدر، وأنبت الوُجُر، وخلط الأوعال بالآجال، وقرن الصِّيران بالرّئال، فللأودية هدير، وللشّراج خرير، وللتّلاع زَفير، وحطّ النَّبْع والعَنَم من القُلَل الشّمّ إلى القيعان الصُّحْم، فلم يبق في القُلَل إلّا معصم مجرجم، أو داحض محرجم، وذلك من فضل ربّ العالمين، على عباده المذنبين.

قلتُ: السّدّ: السّحاب الّذي يسدّ الأُفُق، وأصل الجبل. والطَّفَل: اختلاط الظّلام وانتشارُه حال غروب الشّمس. وشَصَا: ارتفع وعلا. واحزألّ: انتصب. واكفهرّت أرجاؤه: غَلُظت نواحيه وجوانبه وتراكمت. واحمومَتْ: اسودّت مع مخالطة حُمْرة. وأرجاؤة: أوساطه. وانزعرت: تفرّقت. والفوارق: قِطَعٌ من السّحاب تتفرّق عنه مثل فَرْق الإبل، وهي النُّوق إذا أرادت الولادة فارقت الإبل وبَعُدت عنها حيث لا تُرَى. وتضاحكت بَوارقُه: لمعت. واستطار: انتشر. والوادِق: ذو الوَدْق، وهو مطر كبار. وأرسعت جُوَبه، أي تلاءمت فُرَجه والتحمت. وارتعن: استرخى. وهَيْدَبُه: ما تدلّى منه. وحَسَكت أخلافه: امتلأت ضُروعه. وأرادفه: مآخره. وأكنافه: نواحيه. ويرتجس: يصوّت. والرّجس: الصّوت. ويختلس: يستلِبُ البصر. وينبجس: ينصبّ. فأترع الغُدر: ملأها، جمع غدير. وأنبت الوُجر: حفرها: جمع وِجَار،

وهي بيت الضَّبُع . والآجال: جمع إجْل ، وهو قطيع البقر. والصِّيران مثله، جمع صُوار. والرّئال: جمع رَأْل ، وهو فرخ النّعام . والهدير: الصّوت. والشّراج: جمع شَرْج، وهو مسيل الماء إلى الحَرّة. وخرير الماء: صوته. وزَفير التّلاع : أن تزفر بالماء لفَرْط امتلائها . والنَّبْع: شجر. والعَنَم : شجر آخر، وكلاهما لاينبت إلّا في رؤوس الجبال . والشّمّ: العالية. والصُّحْم: السُّود الّتي تضرب إلى الصُّفْرة . والمعصم : المعتصم الملتجى. والمجرجم: المتقبّض. والدّاحض: الزّالق الواقع. والمحرجم: المصروع ... [وقس على هذا].

الفصل الخامس ـ في بيان أنّه عليه السلام إمام أرباب صناعة البديع ، وذلك لأنّ هذا الفنّ لايوجد منه في كلام غيره ممّن تقدّمه إلّا ألفاظ يسيرة غير مقصودة ، ولكنّها واقعة بالاتّفاق كما وقع التّجنيس في القرآن العزيز اتّفاقًا غير مقصود ، وذلك نحو قوله :﴿يَا اَسَفٰى عَلٰى يُوسُفَ﴾[1]، وكما وقعت المقابلة أيضًا غير مقصودة في قوله : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾[2]، على أنّها ليست مقابلة في المعنى ، بل من اللّفظ خاصّة . ولـمَّا تأمّل العلماء شعر امرئ القيس و وجدوا فيه من الاستعارة بيتًا أو بيتَيْن، نحو قوله يصف اللّيل :[الطّويل]

فَقلتُ لَهُ لـمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

وقوله :[الطّويل]

وَإن يَكُ قَدْ ساءتكِ مِنِّي خليقةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِن ثِيَابِكِ تَنسُلِ

ولم يُنشَدوا مثل ذلك في أشعار الجاهليّة، حكموا له بأنّه إمام الشّعراء ورئيسهم .

وهذا الفصل من كلام أمير المؤمنين عليه السلام قد اشتمل من الاستعارة العجيبة وغيرها من أبواب البديع على ما لو كان موجودًا في ديوان شاعر مكثر ، أو مترسِّل مكثر لكان مستحقّ

---

١ ـ يوسف / ٨٤.

٢ ـ الرّحمن / ٧.

التّقديم بذلك، ألا تَراه كيف وصف الأمواج بأنّها مستفحلة، وأنّها ترغو رُغاء فُحُول الإبل.

ثمّ جعل الماء جماحًا، ثمّ وصفه بالخضوع، وحصّل للأرض كَلْكَلًا، وجعلها واطئة للماء به، و وصف الماء بالذُّلّ والاستخذاء، لـمَّا جعل الأرض متمعّكة عليه كما يتمعّك الحمار أو الفرس، وجعل لها كواهل، وجعل للذّلّ حَكَمة، وجعل الماء في حَكَمة الذّلّ مُنقادًا أسيرًا، وساجيًا مقهورًا. وجعل الماء قد كان ذا نخوةٍ وبأْوٍ واعتلاءٍ، فردّته الأرض خاضعًا مسكينًا، وطأطأت من شُموخ أنفه، وسموّ غلوائه، وجعلها كاعمة له، وجعل الماء ذا كِظّة بامتلائه، كما تعتري الكِظّة المستكثر من الأكل.

ثمّ جعله هامدًا بعد أن كانت له نَزَقات، ولا بدًا بعد أن كانت له وَثَبات، ثمّ جعل للأرض أكتافًا وعرانين، وأُنُوفًا وخياشيم، ثمّ نفى النّوم عن وَميض البرق، وجعل الجَنوب مارية دِرَرَ السّحاب، ثمّ جعل للسّحاب صدرًا و بُوانًا، ثمّ جعل الأرض مبتهجةً مسرورةً مزدهاةً، وجعل لها رَيَطًا من لباس الزّهور، وسُمُوطًا تُحلّى بها.

فيالله وَلَلْعَجَب! من قوم زعموا أنّ الكلام إنّمَا يفضُل بعضه بعضًا لاشتماله على أمثال هذه الصّنعة، فإذا وجدوا في مائة ورقة كلمتَين أو ثلاثًا منها، أقاموا القيامة، ونفخوا في الصُّور وملؤوا الصُّحُف بالاستحسان لذلك والاستظراف، ثمّ يمرّون على هذا الكلام المشحون كلّه بهذه الصّنعة على ألْطف وَجْهٍ، وأرصع وَجْهٍ، وأرشق عبارةٍ، وأدقّ معنًى، وأحسن مقصدٍ، ثمّ يحملهم الهوى والعصبيّة على السّكوت عن تفضيله إذا أجملوا و أحسنوا، و لم يتعصّبوا لتفضيل غيره عليه. على أنّه لا عجب، فإنّه كلام عليّ عليه السلام، وحظّ الكلام حظّ المتكلّم، وأَشْبَهَ امْرَأً بَعْضُ بَزِّهِ![1] (٦: ٤٥٤ ـ ٤٥٢)

---

١ ـ المستقصى في أمثال العرب ١: ١٨٧/ ٧٤٥، باب الهمزة مع الشّين.

(الخطبة : ٧١) ومن خطبة له عليه السلام علّم فيها النّاس الصّلاة على النّبيّ صلى الله عليه وآله :

اللَّهُمَّ دَاحِيَ الْمَدْحُوَّاتِ، وَدَاعِمَ الْمَسْمُوكَاتِ، وَجَابِلَ الْقُلُوبِ عَلَى فِطْرَتِهَا: شَقِيِّهَا وَسَعِيدِهَا؛ اجْعَلْ شَرَائِفَ صَلَوَاتِكَ، وَنَوَامِيَ بَرَكَاتِكَ، عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ... .

الشّرح : فإن قلتَ : قد ثبت أنّ الأرض كُريّة، فكيف تكون بسيطةً والبسيط هو المسطّح، والكِريّ، لايكون مسطّحًا ؟

قلتُ : الأرض بجملتها شكل كُرة، وذلك لايمنع أن تكون كلّ قطعة منها مبسوطة تصلح لأن تكون مستقرًّا ومجالًا للبشر وغيرهم من الحيوان ، فإنّ المراد بانبساطها هاهنا ليس هو السّطح الحقيقيّ الّذي لايوجد في الكُرة ، بل كون كلّ قطعة منها صالحة لأن يتصرّف عليها الحيوان ، لايعنى به غير ذلك ... .

فإن قلتَ : كيف قال : إنّه تعالى دعم السّماوات وهي بغير عَمَدٍ ؟

قلتُ : إذا كان حافظًا لها من الهوى بقدرته وقوّته، فقد صدق عليه كونُه داعمًا لها ، لأنّ قوّته الحافظة تجري مجرى الدّعامة . (٦ : ١٣٩)

الفصل السّابع ـ [في طبقات السّماوات و الأرَضِين]

(الخطبة :١٧٣) : ومن خطبة له عليه السلام : **الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لاَ تُوَارِي عَنهُ سَمَاءٌ سَمَاءً ، وَلاَ أَرْضٌ أَرْضًا .**

الشّرح : هذا الكلام يدلّ على إثبات أرَضِينَ بعضها فوق بعض . كما أنّ السّماوات كذلك ولم يأت في الكتاب العزيز مايدلّ على هذا إلّا قوله تعالى: ﴿ **اَللهُ الَّذى خَلَقَ سَبْعَ**

سَمٰوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[١] وهو قول كثير من المسلمين.

وقد تأوّل ذلك أرباب المذهب الآخر القائلون بأنّها أرض واحدة، فقالوا: إنّها سبعة أقاليم، فالمثليّة هي من هذا الوجه، لا من تعدّد الأرضين في ذاتها.

ويمكن أن يتأوّل مثل ذلك كلام أمير المؤمنين عليه السلام، فيقال: إنّها وإن كانت أرضًا واحدةً، لكنّها أقاليم وأقطار مختلفة، وهي كُريّة الشّكل، فمَن عَلَى حَدَبَة الكُرة لايَرَى مَن تحته، ومَن تحته لايَراه، ومَن على أحد جانبيها لايَرَى مَن على الجانب الآخر، والله تعالى يدرك ذلك كلّه أجمع، ولا يُحجب عنه شيء منها بشيء منها.

فأمّا قوله عليه السلام: «لا تُواري عنه سماءٌ سماءً»، فلِقائل أن يقول: ولايتوارَى شيء من السّماوات عن المدركين منّا، لأنّها شفّافة، فأيّ خصيصة للبارئ تعالى في ذلك؟

فينبغي أن يقال هذا الكلام على قاعدة غير القاعدة الفلسفيّة، بل هو على قاعدة الشّريعة[٢] الإسلاميّة الّتي تقتضي أنّ السّماوات تحجب ما وراءها عن المدركين بالحاسّة، وإنّها ليست طباقًا مُتراصّة، بل بينها خَلْق من خَلْق الله تعالى لايعلمهم غيره. واتّباع هذا القول واعتقاده أولى. (٩: ٣٠٤ ـ ٣٠٥)

الفصل الثّامن ـ [كيفيّة خلق السّماوات و الأرض]

(الخطبة: ٢٠٤): ومن خطبة له عليه السلام: وَكَانَ مِن اقْتِدَارِ جَبَرُوتِهِ، وَبَدِيعِ لَطَائِفِ صَنعَتِهِ، أَن جَعَلَ مِن مَاءِ الْبَحْرِ الزَّاخِرِ الْمُتَرَاكِمِ الْمُتَقَاصِفِ، يَبَسًا جَامِدًا، ثُمَّ فَطَرَ مِنهُ أَطْبَاقًا، فَفَتَقَهَا سَبْعَ سَمَاوَاتٍ بَعْدَ ارْتِتَاقِهَا، فَاسْتَمْسَكَتْ بِأَمْرِهِ، وَقَامَتْ عَلَى حَدِّهِ.

---

١ ـ الطّلاق / ١٢.

٢ ـ ب: «على قاعدته الشّريعة الإسلاميّة»

وَأَرْسَى أَرْضًا يَحْمِلُهَا الْأَخْضَرُ الْمُثْعَنجِرُ، وَالْقَمْقَامُ الْمُسَخَّرُ.

قَدْ ذَلَّ لِأَمْرِهِ، وَأَذْعَنَ لِهَيْبَتِهِ، وَوَقَفَ الْجَارِي مِنهُ لِخَشْيَتِهِ، وَجَبَلَ جَلَامِيدَهَا، وَنُشُوزَ مُتُونِهَا وَأَطْوَادِهَا، فَأَرْسَاهَا فِي مَرَاسِيهَا، وَأَلْزَمَهَا قَرَارَتَهَا، فَمَضَتْ رُؤُوسُهَا فِي الْهَوَاءِ، وَرَسَتْ أُصُولُهَا فِي الْمَاءِ، فَأَنهَدَ جِبَالَهَا عَن سُهُولِهَا، وَأَسَاخَ قَوَاعِدَهَا فِي مُتُونِ أَقْطَارِهَا، وَمَوَاضِعِ أَنصَابِهَا، فَأَشْهَقَ قِلَالَهَا، وَأَطَالَ أَنشَازَهَا، وَجَعَلَهَا لِلْأَرْضِ عِمَادًا، وَأَرَّزَهَا فِيهَا أَوْتَادًا، فَسَكَنَتْ عَلَى حَرَكَتِهَا مِن أَن تَمِيدَ بِأَهْلِهَا، أَوْ تَسِيخَ بِحِمْلِهَا، أَوْ تَزُولَ عَن مَوَاضِعِهَا. فَسُبْحَانَ مَن أَمْسَكَهَا بَعْدَ مَوَجَانِ مِيَاهِهَا، وَأَجْمَدَهَا بَعْدَ رُطُوبَةِ أَكْنَافِهَا، فَجَعَلَهَا لِخَلْقِهِ مِهَادًا، وَبَسَطَهَا لَهُمْ فِرَاشًا! فَوْقَ بَحْرٍ لُجِّيٍّ رَاكِدٍ لَايَجْرِي، وَقَائِمٍ لَايَسْرِي، تُكَرْكِرُهُ الرِّيَاحُ الْعَوَاصِفُ، وَتَمْخُضُهُ الْغَمَامُ الذَّوَارِفُ؟ ﴿إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشٰى﴾[1]

الشّرح: واعلم! أنّه قد تكرّر في كلام أمير المؤمنين عليه السلام ما يماثل هذا القول ويناسبه، وهو مذهب كثير من الحكماء الّذين قالوا بحُدوث السّماء؛ منهم: ثاليس الملطيّ، قالوا: أصل الأجسام الماء، وخُلِقت الأرض من زَبَده، والسّماء من بخاره. وقد جاء القرآن العزيز بنحو هذا، قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾[2].

قال شيخنا أبوعليّ و أبو القاسم رحمهما الله في تفسيرَيْهما: هذه الآية دالّة على أنّ الماء والعرش كانا قبل خلق السّماوات والأرض قالا: وكان الماء على الهواء، قالا: وهذا يدلّ

---

١ ـ النّازعات / ٢٦.

١ ـ هود / ٧.

أيضًا على أنّ الملائكة كانوا موجودين قبل خَلْق السّماوات والأرض، لأنّ الحكيم سبحانه لايجوز أن يقدّم خَلْق الجماد على خَلْق المكلّفين، لأنّه يكون عبثًا.

وقال عليّ بن عيسى الرُّمّانيّ من مشايخنا: إنّه غير ممتنع أن يخلق الجماد قبل الحيوان، إذا علم أنّ في أخبار المكلّفين بذلك لطفًا لهم ولايصحّ أن يخبرهم إلّا وهوصادق فيما أخبر به، وإنّمَا يكون صادقًا إذا كان المخبر خبره على ما أخبر عنه، وفي ذلك حسن تقديم خَلْق الجماد على خَلْق الحيوان. وكلام أمير المؤمنين عليه السلام يدلّ على أنّه كان يذهب إلى أنّ الأرض موضوعة على ماء البحر وأنّ البحر حامل لها بقدرة الله تعالى، وهو معنى قوله: «يَحْمِلُهَا الأَخْضَرُ المُعْنَجِرُ والقَمْقَامُ المُسَخَّرُ» وأنّ البحر الحامل لها قد كان جاريًا فوقف تحتها، وأنّه تعالى خَلَق الجبال في الأرض فجعل أُصولها راسخة في ماء البحر الحامل للأرض وأعاليها شامخة

في الهواء وأنّه سبحانه جعل هذه الجبال عمادًا للأرض وأوتادًا تمنعها من الحركة والاضطراب، ولولاها لماجت واضطربت، وأنّ هذا البحر الحامل للأرض تصعد فيه الرّياح الشّديدة فتحرّكه حركة عنيفة وتموج السُّحُب الّتي تغترف الماء منه لتمطر الأرض به، وهذا كلّه مطابق لما في الكتاب العزيز والسّنّة النّبويّة والنّظر الحكميّ، ألَا تَرَى إلى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا اَنَّ السَّمٰوَ اتِ وَالْاَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾[1]، وهذا هو صريح قوله عليه السلام: «ففتقها سبع سماوات بعد ارتتاقها» وإلى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِى الْاَرْضِ رَوَاسِىَ اَن تَميدَ بهمْ﴾[2]، وإلى ما ورد في الخبر من أنّ الأرض مدحوّة على الماء وأنّ الرّياح تسوق السُّحُب إلى الماء نازلة، ثمّ تسوقها عنه صاعدة بعد امتلائها، ثمّ تمطر.

وأمّا النّظر الحُكْميّ فمطابق لكلامه إذا تأمّله المتأمّل وحمله على المحمل العقليّ، وذلك لأنّ

١ـ الأنبياء / ٣٠.

٢ـ الأنبياء / ٣١.

الأرض هي آخر طبقات العناصر، وقبلها عنصر الماء وهو محيط بالأرض كلّها إلّا ما برز منها، وهو مقدار الرّبع من كُرَة الأرض على ما ذكره علماء هذا الفنّ و برهنوا عليه فهذا تفسير قوله عليه السلام: « يحملها الأخضر المثعنجر ».

وأمّا قوله: « ووقف الجاري منه لخشيته » ، فلايدلّ دلالة قاطعة على أنّه كان جاريًا و وقف، ولكنّ ذلك كلامٌ خرج مخرج التّعظيم والتّبجيل ، ومعناه أنّ الماء طبعه الجريان والسَّيَلان فهو جار بالقوّة ، وإن لم يكن جاريًا بالفعل ، وإنَّمَا وقف ولم يجر بالفعل بقدرة الله تعالى المانعة له من السّيلان، وليس قوله: « وَرَسَتْ أُصُولُهَا في الماء »، ممّا ينافي النّظر العقليّ، لأنّه لم يقل: « و رَسَتْ أُصولها في ماء البحر»، ولكنّه قال: «في الماء»، ولا شبهة في أنّ أُصول الجبال راسية في الماء المتخلخل بين أجزاء الأرض، فإنّ الأرض كلّها يتخلخل الماء بين أجزائها على طريق استحالة البخار من الصّورة الهوائيّة إلى الصّورة المائيّة.

وليس ذكره للجبال وكونها مانعةً للأرض من الحركة بمنافٍ أيضًا للنّظر الحُكْميّ، لأنّ الجبال في الحقيقة قد تمنع من الزّلزلة إذا وجدت أسبابها الفاعلة فيكون ثقلها مانعًا من الهدّة والرّجفة.

ليس قوله: « تُكَرْكِرُهُ الرِّياحُ » منافيًا للنّظر الحُكْميّ أيضًا ، لأنّ كُرَة الهواء محيطة بكُرَة الماء ، وقد تعصف الرّياح في كُرَة الهواء للأسباب المذكورة في موضعها من هذا العلم ، فيتموّج كثير من الكُرَة المائيّة لعصف الرّياح.

وليس قوله عليه السلام: «تَمْخَضُهُ الغَمَامُ الذَّوارفُ » صريحًا في أنّ السُّحُب تنزل في البحر فتغترف منه كما قد يعتقد في المشهور العامّيّ،نحو قول الشّاعر:[الكامل]

كالبَحْرِ تُمْطِرُهُ السَّحابُ وما لها فَضْلٌ عليه لأنّها من مائِهِ[1]

---

١ البيت لابن نباتة المصريّ في ديوانه ، و فيه: «مَنٌّ» بدل «فَضْلٌ».

بل يجوز أن تكون الغمام الذّوراف تمخضه وتحرّكه بما ترسل عليه من الأمطار السّائلة منها، فقد ثبت أنّ كلام أمير المؤمنين عليه السلام إن شئت فسّرته بما يقوله أهلُ الظّاهر، وإن شئت فسّرته بما يعتقده الحكماء.

فإن قلتَ: فكيف قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾[1]؛ وهل كان الّذين كفروا رائين لذلك؛ حتّى يقول لهم: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؟

قلتُ: هذا في قوله: «اعلموا أنّ السّماوات والأرض كانتا رَتْقًا ففتقناهما» كما يقول الإنسان لصاحبه: ألم تعلم أنّ الأمير صرف حاجبَه اللّيلة عن بابه؟ أي اعلم ذلك إن كنت غير عالم؛ والرّؤية هنا بمعنى العلم.

واعلم! أنّه قد ذهب قوم من قدماء الحكماء ـ و يقال: إنّه مذهب سُقْراط ـ إلى تفسير القيامة وجهنّم بما يبتني على وضع الأرض على الماء، فقالوا: الأرض موضوعة على الماء، والماء على الهواء، والهواء على النّار، والنّار في حشو الأفلاك؛ ولما كان العُنصران الخفيفان ـ وهما الهواء والنّار ـ يقتضيان صعود ما يحيطان به، العنصران الثّقيلان اللّذان في وسطهما، و هما الماء والأرض يقتضيان النّزول والهبوط، وقعت الممانعة والمدافعة، فلزم من ذلك وقوف الماء والأرض في الوسط.

قالوا: ثمّ إنّ النّار لا تزال يتزايد تأثيرها في إسخان الماء، وينضاف إلى ذلك حرّ الشّمس والكواكب إلى أن تبلغ البحار والعنصر المائيّ غايتهما في الغَليان والفَوَران، فيتصاعد بخارٌ عظيمٌ إلى الأفلاك شديد السّخونة، وينضاف إلى ذلك حَرّ فَلَك الأثير الـمُلاصِق للأفلاك، فتذوب الأفلاك كما يذوب الرّصاص، وتتهافت وتتساقط وتصير كالمُهْل الشّديد الحرارة، ونفوس البشر على قسمَين:

أحدهما ـ ما تَجوْهَر وصار مجرّدًا بطريق العلوم والمعارف وقطع العلائق الجسمانيّة حيث

---

١ ـ الأنبياء / ٣٠.

كان مدبّرًا للبدن.

والآخر ـ ما بقي على جسمانيّته بطريق خلوّه من العلوم والمعارف، وانغماسه في اللّذّات والشّهوات الجسمانيّة، فأمّا الأوّل فإنّه يلتحق بالنّفس الكلّيّة المجرّدة، ويخلص من دائرة هذا العالَم بالكلّيّة، وأمّا الثّاني فإنّه تنصبّ عليه تلك الأجسام الفلكيّة الذّائبة فيحترق بالكلّيّة، ويتعذّب ويلقى آلامًا شديدةً.

قالوا: هذا هو باطن ما وردت به الرّواية من العذاب عليها، وخراب العالَم والأفلاك وانهدامها. (١١: ٥١ ـ ٥٦)

الفصل التّاسع ـ [أقوال في خَلْق آدم والملائكة وصفاتهم]

(الخطبه: ١) . . . ثُمَّ فَتَقَ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ العُلَا، فَمَلَأَهُنَّ أَطْوَارًا مِن مَلَائِكَتِهِ: مِنهُمْ سُجُودٌ لَا يَرْكَعُونَ، وَرُكُوعٌ لَا يَنتَصِبُونَ، وَصَافُّونَ لَا يَتَزَايَلُونَ، وَمُسَبِّحُونَ لَا يَسْأَمُونَ، لَا يَغْشَاهُمْ نَوْمُ العُيُونِ، وَلَا سَهْوُ العُقُولِ، وَلَا فَتْرَةُ الْأَبْدَانِ، وَلَا غَفْلَةُ النِّسْيَانِ.

وَمِنهُمْ أُمَنَاءُ عَلَى وَحْيِهِ، وَأَلْسِنَةٌ إِلَى رُسُلِهِ، وَمُخْتَلِفُونَ بِقَضَائِهِ وَأَمْرِهِ. وَمِنهُمُ الْحَفَظَةُ لِعِبَادِهِ، وَالسَّدَنَةُ لِأَبْوَابِ جِنَانِهِ. وَمِنهُمُ الثَّابِتَةُ فِي الْأَرَضِينَ السُّفْلَى أَقْدَامُهُمْ، وَالمَارِقَةُ مِنَ السَّمَاءِ الْعُلْيَا أَعْنَاقُهُمْ، وَالخَارِجَةُ مِنَ الْأَقْطَارِ أَرْكَانُهُمْ، وَالْمُنَاسِبَةُ لِقَوَائِمِ الْعَرْشِ أَكْتَافُهُمْ، نَاكِسَةٌ دُونَهُ أَبْصَارُهُمْ، مُتَلَفِّعُونَ تَحْتَهُ بِأَجْنِحَتِهِمْ، مَضْرُوبَةٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَن دُونَهُمْ حُجُبُ الْعِزَّةِ، وَأَسْتَارُ الْقُدْرَةِ، لَا يَتَوَهَّمُونَ رَبَّهُمْ بِالتَّصْوِيرِ، وَلَا يُجْرُونَ عَلَيْهِ

صِفَاتِ الْمَصْنُوعِينَ، وَلَا يَحُدُّونَهُ بِالْأَمَاكِنِ، وَلَا يُشِيرُونَ إِلَيْهِ بِالنَّظَائِرِ.

[القول في الملائكة وأقسامهم]

المَلَك عند المعتزلة: حيوان نوريّ، فمنه شفّاف عادم اللّون كالهواء، ومنه ملوّن بلَوْن الشّمس. والملائكة: عندهم: قادرون عالمون أحياء، بعلوم وقُدَر وحياةٍ، كالواحد منّا، ومكلّفون كالواحد منّا، إلّا أنّهم معصومون. ولهم في كيفيّة تكليفهم كلام، لأنّ التّكليف مبنيّ على الشّهوة، وفي كيفيّة خَلْق الشّهوة فيهم نظر، وليس هذا الكتاب موضوعًا للبحث في ذلك. وقد جعلهم عليه السلام في هذا الفصل أربعة أقسام:

القسم الأوّل ـ أرباب العبادة، فمنهم: مَن هو ساجد أبدًا لم يقم من سجوده ليركع، ومنهم: مَن هو راكع أبدًا لم ينتصب قطّ، ومنهم: الصّافّون في الصّلاة بين يدي خالقهم لايتزايلون، ومنهم: المسبّحون الّذين لايملّون التّسبيح والتّحميد له سبحانه.

والقسم الثّاني ـ السّفراء بينه تعالى وبين المكلّفين من البشر بتحمّل الوحي الإلهيّ إلى الرُّسُل والمختلفون بقضائه وأمره إلى أهل الأرض.

والقسم الثّالث ـ ضربان:

أحدهما ـ حَفَظة العباد، كالكرام الكاتبين، وكالملائكة الّذين يحفظون البشر من المهالك والورطات، ولولا ذلك لكان العَطَب أكثر من السّلامة.

وثانيهما ـ سَدَنة الجِنان.

القسم الرّابع ـ حَمَلة العرش.

ويجب أن يكون الضّمير في «دونه» ـ وهو الهاء ـ راجعًا إلى العرش لا إلى البارئ سبحانه. كذلك الهاء في قوله: «تحته». ويجب أن تكون الإشارة بقوله: «وبين من دونهم» إلى الملائكة

الّذين دون هؤلاء في الرّتبة . . . .

وأمّا[1] **القُطْب الرّاونديّ** ؛ فجعل الأُمناء على الوحي وحَفَظة العباد وسَدَنة الجِنان قسمًا واحدًا ، فأعاد الأقسام الأربعة إلى ثلاثة. وليس بجيّد، لأ نّه قال : ومنهم الحَفَظة ، فلفظة «ومنهم» تقتضي كون الأقسام أربعة؛ لأنّه بها فصل بين الأقسام .

وقال أيضًا: معنى قوله عليه السلام: « لا يغشاهم نَوْم العيون » يقتضي أنّ لهم نومًا قليلًا يغفلهم عن ذِكْر الله سبحانه ، فأمّا البارئ سبحانه فإنّه لا تأخذه سِنَةٌ ولا نَوْمٌ أصلًا مع أنّه حيّ ، وهذه هي المدحة العظمى .

ولِقائل أن يقول : لو ناموا قليلًا لكانوا زمان ذلك النّوم ـ وإن قلّ ـ غافلين عن ذِكْر الله سبحانه، لأنّ الجمع بين النّوم وبين الذِّكر مستحيل. والصّحيح أنّ المَلَك لايجوز عليه النّوم ، كما لايجوز عليه الأكل والشّرب، لأنّ النّوم من توابع المِزاج ، والمَلَك لا مزاج له .

وأمّا مدح البارئ بأنّه لاتأخذه سِنَةٌ ولا نومٌ فخارج عن هذا الباب ، لأنّه تعالى يستحيل عليه النّوم استحالة ذاتيّة لايجوز تبدّلها، والمَلَك يجوز أن يخرج عن كونه مَلَكًا ، بأن يُخْلق في أجزاء جسمه رُطوبةٌ ويبوسةٌ وحرارةٌ وبرودةٌ ، يحصل من اجتماعها مزاج ، ويتبع ذلك المِزاج النّوم فاستحالة النّوم عليه ، إنّمَا هي ما دام مَلَكًا ، فهو كقولك : الماء بارد ، أي ما دام ماء، لأنّه يمكن أن يستحيل هواء ثمّ نارًا ، فلا يكون باردًا ، لأنّه ليس حينئذٍ ماءً . والبارئ جلّت عظمته يستحيل على ذاته أن يتغيّر ، فاستحال عليه النّوم استحالة مطلقة ، مع أنّه حيّ ، ومن هذا إنشاء التّمدّح .

وروى أبو هريرة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله: «أنّ الله خَلَقَ الخَلْقَ أربعة أصناف: الملائكة، والشّياطين، والجنّ والإنس. ثمّ جعل الأصناف الأربعة عشرة أجزاء، فتسعة منها الملائكة، وجزء واحد

---

١ ـ أ : « فأمّا » .

الشّياطين، والجنّ والإنس، ثمّ جعل هؤلاء الثّلاثة عشرة أجزاء، فتسعة منها: الشّياطين وجزء واحد الجنّ والإنس، ثمّ جعل الجنّ والإنس عشرة أجزاء، فتسعة منها: الجنّ و جزء واحد الإنس».

وفي الحديث الصّحيح: إنّ الملائكة كانت تصافح عمران بن الحصين وتزوره، ثمّ افتقدها، فقال: يارسول الله، إنّ رجالًا كانوا يأتونني لم أرَ أحسن وجوهًا، ولا أطيب أرواحًا منهم، ثمّ انقطعوا. فقال عليه السلام: «أصابك جُرْحٌ فكنت تكتمه» ؟ فقال: أجل، قال: «ثمّ أظهرته» ؟ قال: أجل، قال: «أمّا لو أقمت على كتمانه لزارتك الملائكة إلى أن تموت»، وكان هذا الجُرح أصابه في سبيل الله.

وقال سعيد بن المسيّب وغيره: الملائكة ليسوا بذُكُور ولاإناثٍ، ولايتوالدون و لايأكلون و لايشربون، والجنّ يتوالدون وفيهم ذُكُور وإناث ويموتون، والشّياطين ذُكُور وإناث، ويتوالدون ولايموتون حتّى يموت إبليس.

وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله في رواية أبي ذَرّ: «إنّي أرى ما لاترون، وأسمع ما لاتسمعون، أطّت السّماء وحُق لها أن تئطّ[1] فما فيها موضع شبر إلّا وفيه مَلَك قائم أو راكع أو ساجد واضع جبهتَه لله، والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلًا، ولبكيتم كثيرًا، وما تلذذتم بالنّساء على الفُرش، ولخرجتم إلى الفَلَوات تجأرون إلى الله، والله لوددت أنّي كنت شجرة تعضد»[2].

قلتُ: ويوشك هذه الكلمة الأخيرة أن تكون قول أبي ذَرّ.

واتّفق أهل الكُتُب على أنّ رؤساء الملائكة وأعيانهم أربعة: جبرائيل، وميكائيل،

١ـ ذكره ابن الأثير في «النّهاية» ١: ٥٤، وقال: «الأطيط: صوت الأقتاب، وأطيط الإبل: أصواتها وحنينها؛ أي أنّ كثرة ما فيها من الملائكة قد أثقلها حتّى أطّت؛ وهذا مَثَل و إيذان بكثرة الملائكة؛ وإن لم يكن ثَمّ أطيط؛ وإنّما هو كلام تقريب، أُريد به تقريب عظمة الله تعالى».

٢ـ تعضد: تقطع؛ وانظر: النّهاية لابن الأثير ٣: ٤١٠.

وإسرافيل، وعزرائيل، وهو مَلَك الموت. وقالوا: إنّ إسرافيل صاحب الصُّور، وإليه النّفخة، وإنّ ميكائيل صاحب النّبات والمطر، وإنّ عزرائيل على أرواح الحيوانات، وإنّ جبرائيل على جنود السّماوات والأرض كلّها وإليه تدبير الرّياح، وهو ينزل إليهم كلّهم بما يؤمرون به.

وروى أنس بن مالك أنّه قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله: ما هؤلاء الّذين استثنى بهم في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الْاَرْضِ اِلَّا مَنْ شَاءَ اللهُ﴾؟[1]

فقال: «جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، وعزرائيل، فيقول الله عَزَّوجَلَّ لعزرائيل: يا مَلَك الموت، مَن بقي؟ وهو سبحانه أعلم ـ فيقول: سبحانك ربّي ذا الجلال والإكرام! بقي جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، ومَلَك الموت ـ فيقول: يا مَلَك الموت، خُذْ نفسَ إسرافيل، فيقع في صورته الّتي خُلِق عليها كأعظم ما يكون من الأطواد، ثمّ يقول: ـ وهو أعلم ـ من بقي يا مَلَك الموت؟ فيقول: سبحانك ربّي يا ذا الجلال والإكرام! جبرائيل وميكائيل، ومَلَك الموت، فيقول: خُذْ نفس ميكائيل، فيقع في صورته الّتي خُلِق عليها، وهي أعظم ما يكون من خَلْق إسرافيل بأضعاف مضاعفة. ثمّ يقول سبحانه: يا مَلَك الموت، مَن بقي؟ فيقول: سبحانك ربّي ذا الجلال والإكرام: جبرائيل، ومَلَك الموت، فيقول تعالى: يا مَلَك الموت، مُتْ فيموت، ويبقى جبرائيل ـ وهو من الله تعالى بالمكان الّذي ذكر لكم ـ فيقول الله: يا جبرائيل، إنّه لا بدّ من أن يموت أحدنا، فيقع جبرائيل ساجدًا يخفق بجناحيه، يقول: سبحانك ربّي وبحمدك! أنت الدّائم القائم الّذي لايموت، وجبرائيل الهالك الميّت الفاني، فيقبض الله روحه، فيقع على ميكائيل وإسرافيل، وإنّ فَضْلَ خَلْقِهِ على خَلْقِهما كفضل الطَّوْد العظيم على الظَّرِب[2] من الظِّراب.

و في الأحاديث الصّحيحة أنّ جبرائيل كان يأتي رسول الله صلى الله عليه وآله على صورة دِحْية الكلبيّ، وأنّه كان يوم بَدْر على فرس اسمه حَيْزوم، وأنّه سمع ذلك اليوم صوته: أقدِمْ حَيْزوم.

---

١ ـ الزّمر / ٦٨.

٢ ـ الظّرب، ككَتِف: الجبل الصّغير.

والكَرّوبيّون[١] عند أهل الملّة سادة الملائكة، كجبرائيل وميكائيل. وعند الفلاسفة أنّ سادة الملائكة هم الرّوحانيّون ـ يعنون العقول الفعّالة، وهي المفارقة للعالَم الجسمانيّ المسلوبة التّعلّق به، لا بالحَوْل ولا بالتّدبير. وأمّا الكَروبيّون فدون الرّوحانيّين في المرتبة وهي أنفس الأفلاك المدبّرة لها، الجارية منها مجرى نفوسنا مع أجسامنا. ثمّ هي على قسمَين: قسم أشرف وأعلى من القسم الآخر، فالقسم الأشرف ما كان نفسًا ناطقة غير حالّة في جرْم الفلك، كأنفسنا بالنّسبة إلى أبداننا. والقسم الثّاني ما كان حالًّا في جرْم الفلك، ويجرى ذلك مجرى القُوَى الّتي في أبداننا، كالحسّ المشترك والقوّة الباصرة. (١: ٩١ـ٩٦)

[القول في آدم والملائكة، أيّهما أفضل؟]

فإن قيل: فما الّذي يقوله شيوخكم في آدم والملائكة: أيّهما أفضل؟

قيل: لاخلاف بين شيوخنا رحمهم الله أنّ الملائكة أفضل من آدم ومن جميع الأنبياء عليهم السلام، ولو لم يدلّ على ذلك إلّا قوله تعالى في هذه القصّة: ﴿**إِلَّا اَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ اَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ**﴾[٢]، لكفى.

وقد احتجّ أصحابنا أيضًا بقوله تعالى: ﴿**لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ اَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلهِ وَلَا الْمَلٰئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ**﴾[٣]، وهذا كما تقول: لايستنكف الوزير أن يعظّمني ويرفع من منزلتي،

١ـ الكَروبيّون، مخفّفة الرّاء ـ على ما قاله صاحب القاموس ـ: هم أقرب الملائكة إلى حَمَلة العرش؛ و أصله من الكَرب وهو القرب؛ قال أُميّة بن أبي الصّلت: [الطّويل]

ملائكةٌ لا يفترون عبادةً كروبيّةٌ منهم ركوعٌ و سُجَّدُ

٢ـ الأعراف / ٢٠.

٣ـ النّساء / ١٧٢.

ولا المَلَك أيضًا. فإنّ هذا يقتضي كون المَلَك أرفع منزلةً من الوزير. وكذلك قوله : ﴿وَلَا الْمَلٰئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾، يقتضي كونهم أرفع منزلةً من عيسى.

وممّا احتجّوا به قولهم: إنّه تعالى لـمَّا ذكر جبريل ومحمّدًا عليهما السلام في معرض المدح، مدح جبريل عليه السلام بأعظم ممّا مدح به محمّدًا صلى الله عليه وآله، فقال: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِى قُوَّةٍ عِنْدَ ذِى الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ اَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَاٰهُ بِالْاُفُقِ الْمُبِينِ * وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾[1]. فالمديح الأوّل لجبريل، والثّاني لمحمّد عليهما السلام، ولا يخفى تفاوت ما بين المدحَين.

فإن قيل: فهل كان إبليس من الملائكة أم من نوع آخر؟

قيل: قد اختُلِف في ذلك، فَمَن قال: إنّه من الملائكة احتجّ بالاستثناء في قوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلٰئِكَةُ كُلُّهُمْ اَجْمَعُونَ * اِلَّا اِبْلِيسَ﴾[2]، وقال: إنّ الاستثناء من غير الجنس خلاف الأصل. ومَن قال: إنّه لم يكن منهم احتجّ بقوله تعالى: ﴿اِلَّا اِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ اَمْرِ رَبِّهِ﴾[3].

وأجاب الأوّلون عن هذا فقالوا: إنّ الملائكة يُطْلق عليهم لفظ الجنّ، لاجتنانهم واستتارهم عن الأعين. وقالوا: قد ورد ذلك في القرآن أيضًا في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا ﴾[4]، والجِنّة هاهنا هم الملائكة، لأنّهم قالوا: إنّ الملائكة بناتُ الله، بدليل قوله: ﴿اَفَاَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلٰئِكَةِ اِنَاثًا اِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾[5]، وكُتُب التّفسير تشتمل من هذا على ما لا نرى الإطالة بذكره... .

١ـ التكوير / ١٩ ـ ٢٤.

٢ـ الحجر / ٣٠ـ٣١.

٣ـ الكهف / ٥٠.

٤ـ الصّافّات / ١٥٨.

٥ـ الإسراء / ٤٠.

ولِقائل أن يقول: إنّه لم يكرّر لفظة «الخنوع»، وإنّمَا ذَكَرَ أوّلًا الإذعان، وهو الانقياد والطّاعة، ومعناه أنّهم سجدوا، ثمّ ذَكَرَ الخنوع الّذي معناه الخضوع، وهو يُعطي معنى غير المعنى الأوّل، لأنّه[1] ليس كلّ ساجد خاضعًا بقلبه، فقد يكون ساجدًا بظاهره دون باطنه. وقول الرّاونديّ: أفاد بالثّاني ثباتَهم على الخضوع له لتكرمته أبدًا تفسير لايدلّ عليه اللّفظ، ولا معنى الكلام.

ثمّ قال: قبيلُ إبليس: نسله، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾[2] وكلّ جيل من الإنس والجنّ: قَبيلٌ. والصّحيح أنّ قبيله: نوعه، كما أنّ البشر قَبيل كلّ بشريّ، سواء كانوا من ولده أو لم يكونوا. وقد قيل أيضًا: كلّ جماعة قَبيل وإن اختلفوا، نحو أن يكون بعضهم رُومًا وبعضهم زَنجًا. وبعضهم عَرَبًا. وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ لايدلّ على أنّهم نسله. وقوله بعد: وكلّ جيل من الإنس والجنّ قَبيلٌ. ينقض دعواه أنّ قبيله لايكون إلّا نسله.

ثمّ تكلّم في المعاني فقال: إنّ القياس الّذي قاسه إبليس كان باطلًا، لأنّه ادّعى أنّ النّار أشرف من الأرض، والأمر بالعكس، لأنّ كلّ ما يدخل إلى النّار ينقص، وكلّ ما يدخل التّراب يزيد. وهذا عجيب! فإنّا نرى الحيوانات الميتة إذا دُفِنت في الأرض تنقص أجسامها، وكذلك الأشجار المدفونة في الأرض، على أنّ التّحقيق أنّ المحترق بالنّار والبالي بالتّراب لم تعدم أجزاؤه ولا بعضها، وإنّمَا استحالت إلى صُوَر أُخرى.

ثمّ قال: ولـمّا علمنا أنّ تقديم المفضول على الفاضل قبيح، علمنا أنّ آدم كان أفضل من الملائكة في ذلك الوقت وفيما بعده.

ولِقائل أن يقول: أليس قد سجد يعقوب ليوسف عليهما السلام! أفيدلّ ذلك على أنّ يوسف أفضل

---

١ ـ أ: «فإنّه».

٢ ـ الأعراف / ٢٧.

من يعقوب! ولايقال: إنّ قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ اَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾[١] لايدلّ على سجود الوالدين، فلعلّ الضّمير يرجع إلى الإخوة خاصّة، لأنّا نقول هذا الاحتمال مدفوع بقوله: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَاَيْتُهُمْ لِى سَاجِدِينَ﴾[٢]، وهو كناية عن الوالدَيْن.

وأيضًا قد بيّنّا أنّ السّجود إنّما كان لله سبحانه، وأنّ آدم كان قِبْلةً، والقبلة لاتكون أفضل من السّاجد إليها، ألَا تَرَى أنّ الكعبة ليست أفضل من النّبيّ عليه السلام! (١: ١٠٩ـ١١٣)

(الخطبة ١٠٨)... مِن مَلَائِكَةٍ أَسْكَنتَهُمْ سَمَاوَاتِكَ، وَرَفَعْتَهُمْ عَن أَرْضِكَ؛ هُمْ أَعْلَمُ خَلْقِكَ بِكَ، وَأَخْوَفُهُمْ لَكَ، وَأَقْرَبُهُمْ مِنكَ؛ لَمْ يَسْكُنُوا الْأَصْلَابَ، وَلَمْ يُضَمَّنُوا الْأَرْحَامَ، وَلَمْ يُخْلَقُوا مِن مَاء مَهِين، وَلَمْ يَتَشَعَّبْهُمْ رَيْبُ الْمَنُون؛ وَإِنَّهُمْ عَلَى مَكَانهِمْ مِنكَ، وَمَنزِلَتِهِمْ عِندَكَ، وَاسْتِجْمَاعِ أَهْوَائِهِمْ فِيكَ، وَكَثْرَةِ طَاعَتِهِمْ لَكَ، وَقِلَّةِ غَفْلَتِهِمْ عَنْ أَمْرِكَ، لَوْ عَايَنُوا كُنهَ مَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ مِنكَ لَحَقَّرُوا أَعْمَالَهُمْ، وَلَزَرَوْا عَلَى أَنفُسِهِمْ، وَلَعَرَفُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ، وَلَمْ يُطِيعُوكَ حَقَّ طَاعَتِكَ....

[في الملائكة]

فنقول: قوله عليه السلام: «أَسْكَنتَهُمْ سَمَاوَاتِكَ»، لايقتضي أنّ جميع الملائكة في السّماوات، فإنّه قد ثبت أنّ الكرام الكاتبين في الأرض، وإنّما لم يقتض ذلك، لأنّ قوله: «من ملائكةٍ» ليس من صِيَغ العموم، فإنّه نكرة في سياق الإثبات. وقد قيل أيضًا: إنّ ملائكة الأرض تعرج إلى السّماء ومسكنها بها، ويتناوبون على أهل الأرض.

---

١ ـ يوسف / ١٠٠.

٢ ـ يوسف / ٤.

قوله: «هم أعلم خَلْقك بك» ، ليس يعني به أ نّهم يعلمون من ماهيّته تعالى ما لايعلمه البشر، أمّا على قول المتكلّمين فلأنّ ذاته تعالى معلومة للبشر، والعلم لايقبل الأشدّ والأضعف ، وأمّا على قول الحكماء ، فلأنّ ذاته تعالى غير معلومة للبشر ولا للملائكة ، ويستحيل أن تكون معلومة لأحدٍ منهم، فلم يبقِ وَجْهٌ يحمَل عليه .

قوله عليه السلام : « هُمْ أَعْلَمُ خَلْقِكَ بِكَ» إلّا أ نّهم يعلمون من تفاصيل مخلوقاته وتدبيراته ما لايعلمه غيرهم،كما يقال: وزير الملك أعلم بالملِك من الرّعيّة ، ليس المراد أنّه أعلم بذاته وماهيّته ، بل بأفعاله وتدبيره ومراده وغرضه .

قوله: « وَأَخْوَفُهُمْ لَكَ» ، لأنّ قوّتَي الشّهوة والغضب مرفوعتان عنهم ، وهما منبع الشّرّ ، وبهما يقع الطّمع والإقدام على المعاصي. وأيضًا فإنّ منهم مَن يشاهد الجَنّة والنّار عِيانًا ، فيكون أخوف، لأنّه ليس الخبر كالعِيان .

قوله: «وَأَقْرَبُهُمْ مِنكَ» لايريد القُربَ المكانيّ،لأنّه تعالى منزّه عن المكان والجهة ، بل المراد كثرة الثّواب وزيادة التّعظيم والتّبجيل ، وهذا يدلّ على صحّة مذهب أصحابنا في أنّ الملائكة أفضل من الأنبياء .

ثمّ نبّه على مزيّة لهم تقتضي أفضليّة جنسهم على جنس البشر ، بمعنى الأشرفيّة ، لا بمعنى زيادة الثّواب وهو قوله: « لَمْ يَسْكُنُوا الأَصْلَابَ وَلَمْ يُضَمِّنُوا الْاَرْحَامَ ، وَلَمْ يُخْلَقُوا مِن مَاءٍ مَهِين ، وَلَمْ يَتَشَعَّبْهُمْ رَيْبُ المَنُونَ» ، وهذه خصائص أربع :

فالأُولى ـ أ نّهم لم يسكنوا الأصلاب . والبشر سكنوا الأصلاب، ولا شبهة أنّ ما ارتفع عن مخالطة الصّورة اللّحميّة والدّمويّة أشرف ممّا خالطها ومازجها .

والثّانية ـ أ نّهم لم يضمّنوا الأرحام. ولا شبهة أنّ مَن لم يخرج من ذلك الموضع المستقذَر أشرف ممّن خرج منه ، وكان أحمد بن سهل بن هاشم بن الوليد بن كامكاو بن يزدَ جرْد بن شهريار، يفخر على أبناء الملوك بأنّه لم يخرج من بُضْع امرأة ، لأنّ أُمّه ماتت وهي حامل به ،

فشقّ بطنها عنه وأُخرِج ، قال أبوالرّيحان البيرونيّ في كتاب «الآثار الباقية عن القرون الخالية» عن هذا الرّجل : إنّه كان يتيه على النّاس ، وإذا شَتَم أحدًا ، قال : ابن البُضْع ، قال أبوالرّيحان : وأوّل مَن اتّفق له ذلك المَلِك المعروف بأُغسطس مَلِك الرّوم ، وهو أوّل مَن سُمِّي فيهم قيصر، لأنّ تفسير «قيصر» بلغتهم ، شقّ عنه ، وأيّامه تاريخ ، كما أنّ أيّام الإسكندر تاريخ لعظمه وجلالته عندهم .

والثّالثة ـ أنّهم لم يخلقوا من ماءٍ مَهين. وقد نصّ القرآن العزيز على أنّه مَهين ، وكفى ذلك في تحقيره و ضَعَته ، فهم لا محالة أشرف ممَّن خُلِقَ منه، لاسيّما وقد ذهب كثير من العلماء إلى نجاسته .

والرّابعة ـ أنّهم لايتشعّبهم المنيّة. ولا ريب أنّ من لا تتطرّق إليه الأسقام والأمراض ولا يموت ، أشرف ممّن هو في كلّ ساعة ولحظة بعرض سقامٍ ، وبصدد موتٍ وحِمامٍ .

واعلم! أنّ مسألة تفضيل الملائكة على الأنبياء لها صورتان :

إحداهما ـ أنّ «أفضل» بمعنى كونهم أكثر ثوابًا .

والأُخرى ـ كونهم أفضل بمعنى أشرف ،كما تقول : إنّ الفلك أفضل من الأرض ، أي أنّ الجوهر الّذي منه جسميّة الفلك أشرف من الجوهر الّذي منه جسميّة الأرض . وهذه المزايا الأربع ، دالّة على تفضيل الملائكة بهذا الاعتبار الثّاني. ثمّ ذَكَرَ أنّهم على كثرة عبادتهم وإخلاصهم لو عاينوا كُنه ما خفي عليهم من البارئ تعالى لحقروا أعمالهم ... .

فإن قلتَ: ما هذا الكُنه الّذي خفي عن الملائكة ؛ حتّى قال : لو عاينوه لَحَقّرُوا عبادتهم ، ولَعَلِموا أنّهم قد قصّروا فيها ؟

قلتُ: إنّ علوم الملائكة بالبارئ تعالى نظريّة كعلوم البشر ، والعلوم النّظريّة دون العلوم الضّروريّة في الجلاء والوضوح ، فأمير المؤمنين عليه السلام يقول : لو كانت علومهم بك وبصفاتك الإثباتيّة والسّلبيّة والإضافيّة ضروريّة ، عِوَض علومهم هذه المتحقّقة الآن ، الّتي هي نظريّة ،

ولانكشف لهم ما ليس الآن على حدّ ذلك الكشف والوضوح. ولا شبهة أنّ العبادة والخدمة على قدر المعرفة بالمعبود، فكلّما كان العابد به أعْرَف، كانت عبادته له أعظم، ولا شبهة أنّ العظيم عند الأعظم حقير. (٧: ٢٠٣ـ٢٠٦)

[في أوصاف الملائكة]

(الخطبة: ٩٠): ثُمَّ خَلَقَ سُبْحَانَهُ لِإِسْكَانِ سَمَاوَاتِهِ، وَعِمَارَةِ الصَّفِيحِ الْأَعْلَى مِن مَلَكُوتِهِ، خَلْقًا بَدِيعًا مِن مَلَائِكَتِهِ، وَمَلَأَ بِهِمْ فُرُوجَ فِجَاجِهَا، وَحَشَا بِهِمْ فُتُوقَ أَجْوَائِهَا، وَبَيْنَ فَجَوَاتِ تِلْكَ الْفُرُوجِ زَجَلُ الْمُسَبِّحِينَ مِنهُمْ فِي حَظَائِرِ الْقُدُسِ، وَسُتُرَاتِ الْحُجُبِ، وَسُرَادِقَاتِ الْمَجْدِ، وَوَرَاءَ ذَلِكَ الرَّجِيجِ الَّذِي تَسْتَكُّ مِنهُ الْأَسْمَاعُ سُبُحَاتُ نُورٍ تَرْدَعُ الْأَبْصَارَ عَن بُلُوغِهَا، فَتَقِفُ خَاسِئَةً عَلَى حُدُودِهَا.

أَنشَأَهُمْ عَلَى صُوَرٍ مُخْتَلِفَاتٍ، وَأَقْدَارٍ مُتَفَاوِتَاتٍ، أُولِي أَجْنِحَةٍ تُسَبِّحُ جَلَالَ عِزَّتِهِ، لَايَنتَحِلُونَ مَا ظَهَرَ فِي الْخَلْقِ مِن صُنعِهِ، وَلَايَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يَخْلُقُونَ شَيْئًا مَعَهُ مِمَّا انفَرَدَ بِهِ، ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَايَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[1]. جَعَلَهُمُ اللهُ فِيمَا هُنَالِكَ أَهْلَ الْأَمَانَةِ عَلَى وَحْيِهِ، وَحَمَّلَهُمْ إِلَى الْمُرْسَلِينَ وَدَائِعَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَعَصَمَهُمْ مِن رَيْبِ الشُّبُهَاتِ، فَمَا مِنهُمْ زَائِغٌ عَن سَبِيلِ مَرْضَاتِهِ.

وَأَمَدَّهُمْ بِفَوَائِدِ الْمَعُونَةِ، وَأَشْعَرَ قُلُوبَهُمْ تَوَاضُعَ إِخْبَاتِ السَّكِينَةِ، وَفَتَحَ لَهُمْ أَبْوَابًا ذُلُلًا إِلَى تَمَاجِيدِهِ، وَنَصَبَ لَهُمْ مَنَارًا وَاضِحَةً عَلَى أَعْلَامِ تَوْحِيدِهِ، لَمْ تُثْقِلْهُمْ مُوصِرَاتُ الْآثَامِ، وَلَمْ تَرْتَحِلْهُمْ عُقَبُ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ، وَلَمْ تَرْمِ الشُّكُوكُ بِنَوَازِعِهَا عَزِيمَةَ إِيمَانِهِمْ،

١ـ الأنبياء ٢٦ـ٢٧.

وَلَمْ تَعْتَرِكِ الظُّنُونُ عَلَى مَعَاقِدِ يَقِينِهِمْ، وَلَا قَدَحَتْ قَادِحَةُ الْإِحَنِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَلَا سَلَبَتْهُمُ الْحَيْرَةُ مَا لَاقَ مِن مَعْرِفَتِهِ بِضَمَائِرِهِمْ، وَمَاسَكَنَ مِن عَظَمَتِهِ وَهَيْبَةِ جَلَالَتِهِ فِي أَثْنَاءِ صُدُورِهِمْ، وَلَمْ تَطْمَعْ فِيهِمُ الْوَسَاوِسُ فَتَقْتَرِعَ بَرَيْنَهَا عَلَى فِكْرِهِمْ.

مِنهُمْ مَن هُوَ فِي خَلْقِ الْغَمَامِ الدُّلَّحِ، وَفِي عِظَمِ الْجِبَالِ الشُّمَّخِ، وَفِي قَتْرَةِ الظَّلَامِ الْأَيْهَمِ وَمِنهُمْ مَن قَدْ خَرَقَتْ أَقْدَامُهُمْ تُخُومَ الْأَرْضِ السُّفْلَى، فَهِيَ كَرَايَاتٍ بِيضٍ قَدْ نَفَذَتْ فِي مَخَارِقِ الْهَوَاءِ، وَتَحْتَهَا رِيحٌ هَفَّافَةٌ تَحْبِسُهَا عَلَى حَيْثُ انتَهَتْ مِنَ الْحُدُودِ الْمُتَنَاهِيَةِ، قَدِ اسْتَفْرَغَتْهُمْ أَشْغَالُ عِبَادَتِهِ، وَوَصَلَتْ حَقَائِقُ الْإِيمَانِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَعْرِفَتِهِ، وَقَطَعَهُمُ الْإِيقَانُ بِهِ إِلَى الْوَلَهِ إِلَيْهِ، وَلَمْ تُجَاوِزْ رَغَبَاتُهُمْ مَا عِندَهُ إِلَى مَا عِندَ غَيْرِهِ.

قَدْ ذَاقُوا حَلَاوَةَ مَعْرِفَتِهِ، وَشَرِبُوا بِالْكَأْسِ الرَّوِيَّةِ مِن مَحَبَّتِهِ، وَتَمَكَّنَتْ مِن سُوَيْدَاءِ قُلُوبِهِمْ وَشِيجَةُ خِيفَتِهِ، فَحَنَوْا بِطُولِ الطَّاعَةِ اعْتِدَالَ ظُهُورِهِمْ، وَلَمْ يُنفِدْ طُولُ الرَّغْبَةِ إِلَيْهِ مَادَّةَ تَضَرُّعِهِمْ، وَلَا أَطْلَقَ عَنهُمْ عَظِيمُ الزُّلْفَةِ رِبَقَ خُشُوعِهِمْ، وَلَمْ يَتَوَلَّهُمُ الْإِعْجَابُ فَيَسْتَكْثِرُوا مَا سَلَفَ مِنهُمْ، وَلَا تَرَكَتْ لَهُمُ اسْتِكَانَةُ الْإِجْلَالِ نَصِيبًا فِي تَعْظِيمِ حَسَنَاتِهِمْ، وَلَمْ تَجْرِ الْفَتَرَاتُ فِيهِمْ عَلَى طُولِ دُؤُوبِهِمْ، وَلَمْ تَغِضْ رَغَبَاتُهُمْ فَيُخَالِفُوا عَن رَجَاءِ رَبِّهِمْ، وَلَمْ تَجِفَّ لِطُولِ الْمُنَاجَاةِ أَسَلَاتُ أَلْسِنَتِهِمْ، وَلَا مَلَكَتْهُمُ الْأَشْغَالُ فَتَنقَطِعَ بِهَمْسِ الْجُؤَارِ إِلَيْهِ أَصْوَاتُهُمْ، وَلَمْ تَخْتَلِفْ فِي مَقَاوِمِ الطَّاعَةِ مَنَاكِبُهُمْ، وَلَمْ يَثْنُوا إِلَى رَاحَةِ التَّقْصِيرِ فِي أَمْرِهِ رِقَابُهُمْ، وَلَا تَعْدُو عَلَى عَزِيمَةِ جِدِّهِمْ بَلَادَةُ الْغَفَلَاتِ، وَلَا تَنتَضِلُ فِي هِمَمِهِمْ خَدَائِعُ الشَّهَوَاتِ.

قَدِ اتَّخَذُوا ذَا الْعَرْشِ ذَخِيرَةً لِيَوْمِ فَاقَتِهِمْ، وَيَمَّمُوهُ عِندَ انقِطَاعِ الْخَلْقِ إِلَى الْمَخْلُوقِينَ بِرَغْبَتِهِمْ، لَا يَقْطَعُونَ أَمَدَ غَايَةِ عِبَادَتِهِ، وَلَا يَرْجِعُ بِهِمُ الِاسْتِهْتَارُ بِلُزُومِ طَاعَتِهِ، إِلَّا إِلَى

مَوَادَّ مِن قُلُوبهمْ غَيْر مُنقَطِعَةٍ مِن رَجَائِهِ وَمَخَافَتِهِ، لَمْ تَنقَطِعْ أَسْبَابُ الشَّفَقَةِ مِنهُمْ، فَيَنُوا فِي جدِّهِمْ، وَلَمْ تَأْسِرْهُمُ الْأَطْمَاعُ فَيُؤْثِرُوا وَشِيكَ السَّعْيِ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ لَمْ يَسْتَعْظِمُوا مَا مَضَى مِن أَعْمَالِهِمْ، وَلَو اسْتَعْظَمُوا ذَلِكَ لَنَسَخَ الرَّجَاءُ مِنهُمْ شَفَقَاتِ وَجَلِهِمْ ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي رَبِّهِمْ بِاسْتِحْوَاذِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهِمْ.

وَلَمْ يُفَرِّقْهُمْ سُوءُ التَّقَاطُعِ، وَلَا تَوَلَّاهُمْ غِلُّ التَّحَاسُدِ، وَلَا تَشَعَّبَتْهُمْ مَصَارِفُ الرِّيَبِ، وَلَا اقْتَسَمَتْهُمْ أَخْيَافُ الْهِمَمِ، فَهُمْ أُسَرَاءُ إِيمَانٍ لَمْ يَفُكَّهُمْ مِن رِبْقَتِهِ زَيْغٌ وَلَا عُدُولٌ ، وَلَا وَنًى وَلَا فُتُورٌ، وَلَيْسَ فِي أَطْبَاقِ السَّمَاءِ مَوْضِعُ إِهَابٍ إِلَّا وَعَلَيْهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ، أَوْ سَاعٍ حَافِدٌ، يَزْدَادُونَ عَلَى طُولِ الطَّاعَةِ بِرَبِّهِمْ عِلْمًا، وَتَزْدَادُ عِزَّةُ رَبِّهِمْ فِي قُلُوبِهِمْ عِظَمًا.

الشّرح: هذا موضع المَثَل: «إذا جاء نهرُ الله بطل نهر مَعْقِل»[1] ! إذا جاء هذا الكلام الرّبّانيّ، واللّفظ القُدْسيّ، بطلت فصاحة العرب، وكانت نسبة الفصيح من كلامها إليه، نسبة التّراب إلى النُّضَار الخالص؛ ولو فرضنا أنّ العرب تقدر على الألفاظ الفصيحة المناسبة، أو المقاربة لهذه الألفاظ، من أين لهم المادّة الّتي عَبَّرَت هذه الألفاظ عنها؟ ومن أين تعرف الجاهليّة بل الصّحابة المعاصرون لرسول الله ﷺ هذه المعاني الغامضة السّمائيّة، ليتهيّأ لها التّعبير عنها ! أمّا الجاهليّة فإنّهم إنّمَا كانت تظهر فصاحتهم في صفة بعيرٍ أو فرسٍ أو حمار وحش، أو ثور فلاةٍ، أو صفة جبال أو فَلَواتٍ، ونحو ذلك.

وأمّا الصّحابة، فالمذكورون منهم بفصاحة إنّمَا كان منتهى فصاحة أحدهم كلمات لاتتجاوز السّطرين أو الثّلاثة، إمّا في موعظة تتضمّن ذِكْر الموت أو ذمّ الدّنيا، أو يتعلّق بحَرْبٍ وقتالٍ، من ترغيبٍ أو ترهيبٍ، فأمّا الكلام في الملائكة وصفاتها وصُوَرها وعباداتها،

---

١ ـ نهر معقل: منسوب إلى معقل بن يسار بن عبد الله المُزَنيّ؛ ذكر ياقوت عن الواقديّ أنّ عمر أمر أبا موسى الأشعريّ أن يحفر نهراً بالبصرة و أن يجري به على يد معقل بن يسار، فنسب إليه.

وتسبيحها ومعرفتها بخالقها وحبّها له، وولهها إليه، وما جرى مجرى ذلك ممّا تضمّنه هذا الفصل على طوله، فإنّه لم يكن معروفًا عندهم على هذا التّفصيل، نعم، ربّما علموه جملة غير مقسمة هذا التّقسيم، ولا مرتّبة هذا التّرتيب، بما سمعوه من ذِكْر الملائكة في القرآن العظيم، وأمّا من عنده علم من هذه المادّة، كعبد الله بن سلّام وأُميّة بن أبي الصَّلْت وغيرهم، فلم تكن لهم هذه العبارة، ولا قدروا على هذه الفصاحة، فثبت أنّ هذه الأُمور الدّقيقة في مثل هذه العبارة الفصيحة، لم تحصل إلّا لعليّ وحده.

وأُقْسِم أنّ هذا الكلام إذا تأمّله اللّبيب اقشعرّ جَلْده، ورَجَف قلبه، واستشعر عظمة الله العظيم في رَوْعه وخَلده، وهام نحوه وغلب الوجد عليه، وكاد أن يخرج من مُسْكه شوقًا، وأن يفارق هيكله صَبابةً و وجدًا... .

واعلم! أنّه عليه السلام إنّمَا كرّر وأكّد صفاتهم بما وصفهم به ليكون ذلك مثالًا يحتذِي عليه أهل العرفان من البشر، فإنّ أعلى درجات البشر أن يتشبّه بالمَلَك، وخلاصة ذلك أُمور:

منها: العبادة القائمة.

ومنها: ألّا يدّعي أحد لنفسه الحوْل والقوّة، بل لا حَوْل ولا قوّة.

ومنها: أن يكون متواضعًا ذا سكينةٍ ووقار.

ومنها: أن يكون ذا يقينٍ لا تقدح فيه الشّكوك والشّبهات.

ومنها: ألّا يكون في صدره إحْنة على أحدٍ من النّاس.

ومنها: شدّة التّعظيم والهيبة لخالق الخلق، تبارك اسمه!

ومنها: أن تستفرغه أشغال العبادة له عن غيرها من الأشغال.

ومنها: لا تتجاوز رغباته ممّا عند الله تعالى إلى ما عند غيره سبحانه.

ومنها: أن يعقد ضميرَه وقلبه على محبّة الله تعالى، ويشرب بالكأس الرّويّة من حُبّه.

ومنها: عِظَم التّقوى بحيث يأمن كلّ شيء عدا الله، ولا يهاب أحدًا إلّا الله.

ومنها: الخشوع والخضوع والإخبات والذّلّ لجلال عزّته سبحانه.

ومنها: ألّا يستكثر الطّاعة والعمل، وإن جَلّ وعَظُم.

ومنها: عِظَمُ الرّجاء الواقع في مقابلة عِظَم الخوف، فإنّ الله تعالى يحبّ أن يُرْجَى، كما يحبّ أن يخاف.

[أبحاث تتعلّق بالملائكة]

واعلم! أنّه يجب أن تعلم أبحاث متعدّدة تتعلّق بالملائكة ويقصد فيها قصد حكاية المذهب خاصّة، ونكل الاحتجاج والنّظر إلى ما هو مذكور في كُتُبنا الكلاميّة.

البحث الأوّل ـ في وجود الملائكة: قال قوم من الباطنيّة: السّبيل إلى إثبات الملائكة هو الحسّ والمشاهدة، وذلك أنّ الملائكة عندهم أهل الباطن.

وقالت الفلاسفة: هي العقول المفارقة، وهي جواهر مجرّدة عن المادّة لا تعلّق لها بالأجسام تدبيرًا، واحترزوا بذلك عن النّفوس، لأنّها جواهر مفارقة إلّا أنّها تدبّر الأبدان، وزعموا أنّهم أثبتوها نظرًا.

وقال أصحابنا المتكلّمون: الطّريق إلى إثبات الملائكة الخبرُ الصّادقُ المدلول على صِدْقه، وفي المتكلّمين مَن زعم أنّه أثبت الملائكة بطريق نظريّ، وهو أنّه لـمّا وجد خلقًا من طين وجب في العقل أن يكون في المخلوقات خلقٌ من الهواء وخلقٌ من النّار، فالمخلوق من الهواء هو المَلَك والمخلوق من النّار الشّيطان.

البحث الثّاني ـ في بُنية الملائكة وهيئة تركيبهم: قال أصحابنا المتكلّمون: إنّ الملائكة أجسامٌ لطافٌ، وليسوا من لَحْم ودَم وعِظام، كما خلق البشر من هذه الأشياء، وقال أبو حفص المعوّد القرينسيّ من أصحابنا: إنّ الملائكة من أجسام من لَحْمٍ وعَظْمٍ: إنّه لا فَرْق بينهم وبين

البشر، وإنّما لم يُرَوْا، لِبُعْد المسافة بيننا وبينهم.

وقد تبعه على هذا القول جماعة من معتزلة ما وراء النّهر، وهي مقالة ضعيفة لأنّ القرآن يشهد بخلافه في قوله: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[2]، فلو كانوا أجسامًا كثيفة كأجسامنا لرأيناهم.

البحث الثّالث ـ في تكليف الملائكة: حُكِي عن قومٍ من الحَشَويّة أنّهم يقولون: إنّ الملائكة مضطرّون إلى جميع أفعالهم، وليسوا مكلّفين.

وقال جمهور أهل النّظر: إنّهم مكلّفون.

وحُكي عن أبي إسحاق النّظّام، أنّه قال: إنّ قومًا من المعتزلة قالوا: إنّهم جُبلوا على الطّاعة لمخالفة خَلْقهم خِلْقة المكلّفين، وإنّهم قالوا: لو كانوا مكلّفين لم يُؤْمَن أن يعصوا فيما أُمروا به، وقد قال تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[3].

وقال قوم: إنّ أكثر الملائكة مكلّفون، وإنّ فيهم من ليس بمكلّفٍ، بل هو مُسخَّر للملائكة المكلّفين، كما أنّ الحيوانات ما هو غير مكلّف، بل هو مسخّر للبشر ومخلوق لمصالحهم.

قالوا: ولاننكر أن يكون الملائكة الّذين ذكر منهم أنّهم غِلَظ الأجسام وعِظَم الخَلْق والتّركيب بحيث تبلغ أقدامهم إلى قرار الأرض، قد جُعِلوا عُمُدًا للسّماوات والأرض، فهم يحملونها بمنزلة الأساطين الّتي تحمل السّقوف العالية ولم يرشّحوا الأمر من الأُمور سوى ذلك.

البحث الرّابع ـ فيما يجوز من الملائكة وما لايجوز: قال شيخنا أبوالقاسم: حكى أبو الحسن الخيّاط عن قدماء المعتزلة، أنّه لايجوز أن يَعْصيَ أحدٌ من الملائكة، ولم يذكر عنهم علّة في ذلك.

---

١ ـ الزُّخرف / ٨٠.

٢ ـ ق / ١٧.

٣ ـ التّحريم / ٦.

وقال قوم: إنّهم لايعصون، ولايجوز أن يَعْصُوا، لأ نّهم غير مطيقين الشّهوة والغضب، فلا داعي لهم إلى المعصية، والفاعل لايفعل إلّا بداعٍ إلى الفعل.

وقال قوم: إنّهم لايعصون، لأ نّهم يشاهدون من عجائب صُنع الله وآثار هيبته ما يبهرهم عن فعل المعصية والقصد إليها، وكذلك قال تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾[1].

وقال قوم: إنَّمَا لم يجز أن يَعْصُوا، لأنّ الله تعالى أخبرعنهم أ نّهم لايعصون، ولاينكَر مع ذلك أن يكون منهم مَن يتغيّرحاله ويتبدّل بها حالة أُخرى ويَعصي، على ما ورد من خبر المَلَكين ببابل، وخبر إبليس، وإنَّمَا يسلب عنهم المعصية ماداموا على حالهم الّتي هي عليها.

وقال شيوخنا أصحاب أبي هاشم رحمه الله: إنّ المعصية تجوز عليهم، كما تجوز علينا، إلّا أنّ الله تعالى علم أنّ لهم ألطافًا يمتنعون معها من القبيح لفعلها، فامتنعوا من فعل القبيح اختيارًا، فكانت حالهم كحال الأنبياء من البشر يقدرون على المعصية ولايفعلونها، اختيارًا من أنفسهم باعتبارالألطاف المفعولة لهم، ولو كان لإبليس أو فرعون أو نمرود ألطاف، يعلم الله تعالى إذا فعلها فعلوا الواجب، وامتنعوا من فعل القبيح لفعلها بهم، ولكانوا معصومين كالأنبياء والملائكة، لكنّه تعالى علم أنّهم لايؤمنون ولو فعل مهما فعل، فلا لهم لطف في المعلوم، وهذا عندهم حُكْمٌ عامّ لجميع المكلّفين من الإنس والجنّ والملائكة.

البحث الخامس ـ في أنّ أيّ القبيلَين أفضل: الملائكة أو الأنبياء؟: قال أصحابنا: نوع الملائكة أفضل من نوع البشر، والملائكة المقرّبون أفضل من نوع الأنبياء، وليس كلّ مَلَكٍ عند الإطلاق أفضل سن محمّد صلى الله عليه وآله، بل بعض المقرّبين أفضل منه، وهو عليه السلام أفضل من ملائكة أُخرى غير الأوّلين، والمراد بالأفضل الأكثر ثوابًا، وكذلك القول في موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء.

---

١ ـ الأنبياء ٢٨

والّذي يحكيه قوم من أرباب المقالات أنّ المعتزلة، قالوا: إنّ أدنى مَلَك في السّماء أفضل من محمّد صلى الله عليه وآله ليس بصحيح عنهم.

وقال أهل الحديث والأشعريّة: إنّ الأنبياء أفضل من الملائكة.

وقال الشّيعة: الأنبياء أفضل من الملائكة، والأئمّة أفضل من الملائكة. وقال قوم منهم ومن الحَشَويّة: إنّ المؤمنين أفضل من الملائكة.

البحث السّادس ـ في قِدَم الملائكة وحدوثهم: أمّا الفلاسفة القائلون بأنّهم العقول المفارقة، فإنّهم يذهبون إلى قِدَم الملائكة. وقال غيرهم من أهل المِلَل: إنّهم مُحْدَثون.

وقال قوم من متأخّري الحكماء: إنّ نفوس البشر إذا فارقت الأبدان بالموت بقيت قائمة بأنفسها غير مدبّرة لشيء من الأبدان، فإن كانت خَيّرةً صالحةً فهي الملائكة، وإن كانت شِرّيرة رديئة الجوهر فهي الشّياطين، فالملائكة عند هؤلاء مُحْدَثون، وعندهم أنّ هذه النّفوس تساعد نفوسًا أُخرى متعلّقة بتدبير الأبدان، إمّا على الخير أو على الشّرّ، فما يُنسَب في الكتب الإلـهيّة أنّ إغواء الشّياطين للنّاس وإضلالهم، فالمراد به تلك النّفوس الشّريرة، وما يُنسَب فيها إلى إعانة الملائكة لهم على الخير والصّلاح، فالمراد به تلك النّفوس الخيّرة.

البحث السّابع ـ في إبليس، أهو من الملائكة أو ليس منها ؟: قال شيخنا أبوعُثمان وجماعة من أصحابنا: إنّه من الملائكة، ولذلك استثناه الله تعالى، فقال: ﴿فَسَجَدَ الْمَلٰئِكَةُ كُلُّهُمْ اَجْمَعُونَ * اِلَّا اِبْلِيسَ﴾[1].

وقال قوم: إنّه كان من الملائكة بدلالة هذه الآية، لكنّ الله مَسَخه حيث خالف الأمر، فهو بعد المَسْخ خارج عن الملائكة، وقد كان قبل ذلك مَلَكًا، قالوا: ومعنى قوله: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾[2]

---

١ ـ ص / ٧٣ ـ ٧٤.

١ ـ الكهف / ٥٠.

أي من خُزّان الجنّة.

وروي ذلك عن ابن عبّاس، قالوا: ويحمل على معناه أنّه صار من الجنّ، فيكون «كان» بمعنى «صار» كقوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[1] أي من صار، لأنّها لو كانت «كان» على حقيقتها، لوجب ألّا يكلّم بعضهم بعضًا، لأنّهم كانوا صبيانًا في المهود.

قالوا: ومعنى صيرورته من الجنّ صيرورته ضالًّا، كما أنّ الجنّ ضالّون، لأنّ الكفّار بعضهم من بعض، كما قال تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾[2].

وقال معظم أصحابنا: إنّ إبليس ليس من الملائكة، ولا كان منها، وإنّما استثناه الله تعالى منهم، لأنّه كان مأمورًا بالسّجود معهم، فهو مستثنى من عموم المأمورين بالسّجود، لا من خصوص الملائكة.

البحث الثّامن ـ في هاروت وماروت، هل هما من الملائكة أم لا؟: قال جمهور أصحابنا: إنّهما من الملائكة، وإنّ القرآن العظيم قد صرّح بذلك في قوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾[3]، وإنّ الّذي أُنزل عليهما هو علم السِّحْر، ابتلاء من الله تعالى للنّاس، فمَن تعلّمه منهم وعمل به كان كافرًا، ومَن تجنّبه أو تعلّمه لالعمل به ولكن ليتوقّاه كان مؤمنًا. قالوا: وما كان هذان المَلَكان يعلّمان أحدًا حتّى ينبّهاه وينهياه وينصحاه، ويقولا له: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾، أي ابتلاء واختبار من الله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ ولا تتعلّمه، معتقدًا أنّه حقّ.

وحُكي عن الحسن البَصْريّ أنّ هاروت وماروت عِلْجان أقلفان من أهل بابل، كانا يعلّمان النّاس السّحر، وقرأ الحسن «عَلَى المَلِكَيْن ببَابل» بكسر اللّام.

وقال قوم: كانا من الملائكة، فعصيا الله تعالى بالحَيْف في الحكومة، وقد كان استقضاهما

١ـ مريم / ٢٩.

٢ـ التوبة / ٦٧.

٣ـ البقرة ١٠٢

في الأرض، وركّب فيهما الشّهوة والغضب، على نحو ما ركّب في البشر، امتحانًا لهما، لأنّهما قد كانا عيّرا البشر بالمعصية، فلمّا عصيا حبسهما الله تعالى وعاقبهما بعذاب معجّل، وألهمهما كلامًا إذا تكلّما به سكن بعض ما بهما من الألم، وإنّ السَّحَرة يستمعون ذلك الكلام فيحفظونه، ويفرّقون به بين المرء وزوجه، فإنّهما يتقدّمان إلى من يحضرهما عندما يتكلّمان بالزّجر عن العمل بذلك الكلام، ويقولان: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾[1] وهما لم يكفرا، ولا دَعَوا إلى السِّحر، وإنّ عذابهما سيقطع. وقد جاء في الأخبار ما يوافق هذا.

وقال قوم من الحَشَويّة: إنّهما شربا الخمر وقتلا النّفس، وزنيا بامرأة اسمها «باهيد» فمسخت، وهي الزّهرة الّتي في السّماء. (٦: ٤٢٣ ـ ٤٣٧)

(الخطبة: ٢٣٨): ومن خطبة له عليه السلام: ومن النّاس مَن يُسمِّي هذه الخطبة بالقاصعة، وهي تتضمّن ذمّ إبليس لعنه الله، على استكباره وتركه السّجود لآدم عليه السلام وأنّه أوّل مَن أظهر العصبيّة وتبع الحَمِيَّة، وتحذير النّاس من سلوك طريقته:

الحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي لَبِسَ الْعِزَّ وَالْكِبْرِيَاءَ، وَاخْتَارَهُمَا لِنَفْسِهِ دُونَ خَلْقِهِ، وَجَعَلَهُمَا حِمًى وَحَرَمًا عَلَى غَيْرِهِ، وَاصْطَفَاهُمَا لِجَلَالِهِ وَجَعَلَ اللَّعْنَةَ عَلَى مَن نَازَعَهُ فِيهِمَا مِن عِبَادِهِ.

ثُمَّ اخْتَبَرَ بِذَلِكَ مَلَائِكَتَهُ الْمُقَرَّبِينَ، لِيَمِيزَ الْمُتَوَاضِعِينَ مِنهُمْ مِنَ الْمُسْتَكْبِرِينَ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَهُوَ الْعَالِمُ بِمُضْمَرَاتِ الْقُلُوبِ، وَمَحْجُوبَاتِ الْغُيُوبِ: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ * فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ﴾[2] اعْتَرَضَتْهُ الْحَمِيَّةُ، فَافْتَخَرَ عَلَى آدَمَ بِخَلْقِهِ، وَتَعَصَّبَ عَلَيْهِ

---

١ ـ البقرة/١٠٢.

٢ ـ ص/ ـ ٧٤ ـ ٧١.

لِأَصْلِهِ. فَعَدُوُّ الله إِمَامُ الْمُتَعَصِّبِينَ، وَسَلَفُ الْمُسْتَكْبِرِينَ، الَّذِي وَضَعَ أَسَاسَ الْعَصَبِيَّةِ، وَنَازَعَ اللهَ رِدَاءَ الْجَبْرِيَّةِ، وَادَّرَعَ لِبَاسَ التَّعَزُّزِ، وَخَلَعَ قِنَاعَ التَّذَلُّلِ.

أَلَا تَرَوْنَ كَيْفَ صَغَّرَهُ اللهُ بِتَكَبُّرِهِ، وَوَضَعَهُ بِتَرَفُّعِهِ، فَجَعَلَهُ فِي الدُّنيَا مَدْحُورًا، وَأَعَدَّ لَهُ فِي الْآخِرَةِ سَعِيرًا؟!

الشّرح: ... قال عليه السلام: «ثُمَّ اخْتَبَرَ بِذَلِكَ مَلَائِكَتَهُ الْمُقَرَّبِينَ مَعَ عِلْمِهِ بِمُضْمَرَاتِهِم»؛ وذلك لأنّ اختباره سبحانه ليس ليعلم، بل ليعلم غيره من خَلْقه طاعة مَن يطيع وعصيان من يعصي، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾[1]، النّون في «لنعلم» نون الجمع لا نون العظمة، أي لتصير أنت وغيرك من المكلّفين عالِمين لِمَن يطيع ومَن يعصي، كما أنا عالِم بذلك، فتكونوا كلّكم مشاركين لي في العلم بذلك.

فإن قلتَ: وما فائدة وقوفهم على ذلك وعلمهم به؟

قلتُ: ليس بممتنع أن يكون ظهورحال العاصي والمطيع وعِلْم المكلّفين أو أكثرهم أو بعضهم به يتضمّن لطفًا في التّكليف.

فإن قلتَ: إنّ الملائكة لم تكن تعلم ما البشر، ولا تتصوّر ماهيّته، فكيف قال لهم: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ﴾؟

قلتُ: قد كان قال لهم: إنّي خالق جسمًا من صفته كَيْت و كَيْت، فلمّا حكاه اقتصر على الاسم. ويجوز أن يكون عرّفهم من قَبْل أنّ لفظة «بشر» على ماذا تقع، ثمّ قال لهم: إنّي خالق هذا الجسم المخصوص الّذي أعلمتكم أنّ لفظة «بشر» واقعة عليه من طين.

١ـ البقرة ١٤٣.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ﴾ [١] ؛ أي إذا أكملت خَلْقه، ﴿فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [٢] أمرهم بالسّجود له ، وقد اخْتُلِف في ذلك ، فقال قوم: كان قِبْلةً ، كما الكعبة اليوم قبلة، ولايجوز السّجود إلّا لله، وقال آخرون: بل كان السّجود له تَكْرِمةً ومِحْنةً، والسّجود لغير الله غير قبيح في العقل إذا لم يكن عبادة ولم يكن فيه مفسدة .

وقوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾، [٣] أي أحللتُ فيه الحياة، وأجريتُ الرّوح إليه في عروقه، وأضاف الرّوح إليه تبجيلًا لها ، وسمّي ذلك نفخًا على وجه الاستعارة ، لأنّ العرب تتصوّر من الرّوح معنى الرّيح، والنّفخ يَصدُق على الرّيح ، فاستعار لفظة «النّفخ» توسُّعًا .

وقالت الحكماء: هذا عبارة عن النّفس النّاطقة .

فإن قلتَ: هل كان إبليس من الملائكة أم لا ؟

قلتُ: قد اختُلِف في ذلك، فَمَن جعله منهم احتجّ بالاستثناء، ومَن جعله من غيرهم احتجّ بقوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [٤] ، وجعل الاستثناء منقطعًا، وبأنّ له نَسْلًا وذرّيّةً، قال تعالى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي﴾ [٥]، والملائكة لا نَسْل لهم ولا ذرّيّة ، وبأنّ أصله نار، والملائكة أصلها نور، وقد مرّ لنا كلام في هذا في أوّل الكتاب .

قوله: «فافتخر على آدم بخَلْقِهِ، وتعصّب عليه لأصله»؛ كانت خلقته أهون من خلقة آدم عليه السلام، وكان أصله من نار وأصل آدم عليه السلام من طين .

فإن قلتَ: كيف حَكَمَ على إبليس بالكفر ، ولم يكن منه إلّا مخالفة الأمر ، ومعلوم أنّ تارك الأمر فاسق لا كافر ؟

قلتُ: إنّه اعتقد أنّ الله أمره بالقبيح ، ولم يَرِ أمره بالسّجود لآدم عليه السلام حِكمةً ، وامتنع من السّجود تكبّرًا ، و ردّ على الله أمره، واستخفّ بمن أوجب الله إجلاله ، وظهر أنّ هذه المخالفة

---

١ و ٢ و ٣ ـ الحجر / ٢٩.

٤ و ٥ ـ الكهف: ٥٠.

عن فساد عقيدة، فكان كافرًا.

فإن قلتَ: هل كان كافرًا في الأصل أم كان مؤمنًا ثمّ كفر؟

قلتُ: أمّا المُرْجئة فأكثرهم يقول: كان في الأصل كافرًا، لأنّ المؤمن عندهم لايجوز أن يكفر، وأمّا أصحابنا فلمّا كان هذا الأصل عندهم باطلًا توقّفوا في حال إبليس، وجوّزوا كِلَا الأمرَين. (١٣: ١٢٨ ـ ١٣٠)

(الخطبة: ٢٣٨) ... وَلَوْ أَرَادَ اللهُ أَن يَخْلُقَ آدَمَ مِن نُور يَخْطَفُ الْأَبْصَارَ ضِيَاؤُهُ، وَيَبْهَرُ الْعُقُولَ رُوَاؤُهُ، وَطِيب يَأْخُذُ الْأَنفاسَ عَرْفُهُ، لَفَعَلَ، وَلَوْ فَعَلَ لَظَلَّتْ لَهُ الْأَعْنَاقُ خَاضِعَةً، وَلَخَفَّتِ الْبَلْوَى فيهِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، وَلَكِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يَبْتَلِي خَلْقَهُ بِبَعْض مَا يَجْهَلُونَ أَصْلَهُ، تَمْيِيزًا بِالْاِخْتِبَار لَهُمْ، وَنَفْيًا لِلْاِسْتِكْبَار عَنهُمْ، وَإِبْعَادًا لِلْخُيَلَاء مِنهُم. فَاعْتَبِرُوا بِمَا كَانَ مِن فِعْل الله بِإِبْلِيسَ، إِذْ أَحْبَطَ عَمَلَهُ الطَّوِيلَ، وَجَهْدَهُ الْجَهِيدَ، وَكَانَ قَدْ عَبَدَ اللهَ سِتَّةَ آلَافِ سَنَةٍ، لَا يُدْرَى أَمِن سِنِي الدُّنيَا أَمْ مِن سِنِي الْآخِرَةِ، عَن كِبْرِ سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ. فَمَن ذَا بَعْدَ إِبْلِيسَ يَسْلَمُ عَلَى الله بِمِثْل مَعْصِيَتِهِ؟

كَلَّا، مَا كَانَ اللهُ سُبْحَانَهُ لِيُدْخِلَ الْجَنَّةَ بَشَرًا بِأَمْر أَخْرَجَ بِهِ مِنهَا مَلَكًا. إِنَّ حُكْمَهُ فِي أَهْلِ السَّمَاء وَأَهْلِ الْأَرْض لَوَاحِدٌ، وَمَا بَيْنَ اللهِ وَبَيْنَ أَحَدٍ مِن خَلْقِهِ هَوَادَةٌ فِي إِبَاحَةِ حِمًى حَرَّمَهُ عَلَى الْعَالَمِينَ.

الشّرح: ... وكلامه عليه السلام يدلّ على أنّه كان يذهب إلى أنّ إبليس من الملائكة لقوله: «أَخْرَجَ بِهِ مِنهَا مَلَكًا».

يقول: إنّ الله تعالى خَلَق آدم من طين، ولو شاء أن يخلقه من النّور الّذي يخطف أو من الطّيب الّذي يعبق لَفَعَل، ولو فعل لهال الملائكة أمره وخضعوا له، فصار الابتلاء والامتحان

والتّكليف بالسّجود له خفيفًا عليهم، لعظمته في نفوسهم، فلم يستحقّوا ثواب العمل الشّاقّ، وهذا يدلّ على أنّ الملائكة تشمّ الرّائحة كما نشمّها نحن، ولكنّ الله تعالى يبتلي عباده بأُمورٍ يجهلون أصلها اختبارًا لهم.

فإن قلتَ: ما معنى قوله عليه السلام: «تمييزًا بالاختبار لهم»؟

قلتُ: لأنّه ميّزهم عن غيرهم من مخلوقاته، كالحيوانات العُجْم، وأبانهم عنهم، وفضّلهم عليهم بالتّكليف والامتحان.

قال: «ونَفْيًا للاستكبار عنهم»، لأنّ العبادات خضوعٌ وخشوعٌ وذلّةٌ، ففيها نفي الخُيَلاء والتّكبّر عن فاعليها، فأمرهم بالاعتبار بحال إبليس الّذي عَبَد الله ستّة آلاف سَنَةٍ؛ لا يُدْرى أمِن سِنِي الدّنيا أم مِن سِنِي الآخرة! وهذا يدلّ على أنّه قد سمع فيه نصًّا من رسول الله صلى الله عليه وآله مجملًا لم يفسّره له، أو فسّره له خاصّة، ولم يفسّره أمير المؤمنين عليه السلام للنّاس لما يعلمه في كتمانه عنهم من المصلحة.

فإن قلتَ: قوله: «لا يُدْرى» على ما لم يسمّ فاعله يقتضي أنّه هو لا يدري؟

قلتُ: إنّه لا يقتضي ذلك، ويكفي في صدق الخبر إذا ورد بهذه الصّيغة أن يجهله الأكثرون.

فأمّا القول في سِنِي الآخرة كم هي؟ فاعلم! أنّه قد ورد في الكتاب العزيز آيات مختلفات:

إحداهنّ ـ قوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلٰئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[1].

والأُخرى ـ قوله: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾[2].

---

١ ـ المعارج / ٤.

٢ ـ السّجدة / ٥.

والثّالثة ـ قوله: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾[١].

وأوْلى ما قيل فيها: إنّ المراد بالآية الأُولى مدّة عمر الدّنيا، وسُمِّي ذلك يومًا، وقال: إنّ الملائكة لاتزال تعرج إليه بأعمال البشر طول هذه المدّة حتّى ينقضي التّكليف،وينتقل الأمر إلى دار أُخرى.وأمّا الآيتان الأخيرتان فمضمونهما بيان كمّيّة أيّام الآخرة، وهو أنّ كلّ يوم منها مثل ألف سَنَةٍ من سِنِي الدّنيا.

فإن قلتَ: فعلى هذا كم تكون مدّة عبادة إبليس إذا كانت ستّة آلاف سَنَةٍ من سِنِي الآخرة؟

قلتُ: يكون ما يرتفع من ضرب أحد المضروبين في الآخرة، وهو ألفَا ألفٍ ألفٍ، ثلاث لفظات، الأُولى منهنّ مئتاة، ومائة ألف ألف لفظتان، وستّون ألف ألف سنة لفظتان أيضًا من سِنِي الدّنيا. ولـمَّا رأى أمير المؤمنين عليه السلام هذا المبلغ عظيمًا جدًّا علم أنّ أذهان السّامعين لاتحتمله، فلذلك أبهم القول عليهم، وقال: «لا يُدْرى أمِن سِنِي الدّنيا أم مِن سِنِي الآخرة».

فإن قلتَ: فإذا كنتم قد رجّحتم قول مَن يقول: إنّ عمر الدّنيا خمسون ألف سنةٍ، فكم يكون عمرها إن كان الله تعالى أراد خمسين ألف سنة من سِنِي الآخرة، لأنّه لايؤمن أن يكون أراد ذلك إذا كانت السّنة عنده عبارة عن مدّة غير هذه المدّة الّتي قد اصطلح عليها النّاس؟

قلتُ: يكون ما يرتفع من ضرب خمسين ألفًا في ثلاثمائة وستّين ألف من سِنِي الدّنيا ومبلغ ذلك ثمانية عشر ألف ألف ألف سنة من سِنِي الدّنيا ثلاث لفظات، وهذا القول قريب من القول المحكيّ عن الهند.

وروى أبوجعفر محمّد بن جرير الطّبريّ في «تاريخه» رواياتٍ كثيرةً بأسانيد أوردها عن جماعة من الصّحابة أنّ إبليس كان إليه ملك السّماء وملك الأرض، وكان من قبيلةٍ من

١ـ الحجّ/ ٤٧.

الملائكة يقال لهم: الجِنّ، وإنّما سُمّوا الجِنّ، لأنّهم كانوا خُزّان الجِنان، وكان إبليس رئيسهم ومقدَّمهم. وكان أصل خَلْقهم من نار السَّموم، وكان اسمه الحارث، قال: وقد روي أنّ الجِنّ كانت في الأرض، وأنّهم أفسدوا فيها، فبعث الله إليهم إبليس في جُندٍ من الملائكة فقتلهم وطردهم إلى جزائر البحار، ثمّ تكبّر في نفسه، ورأى أنّه قد صنع شيئًا عظيمًا لم يصنعه غيره. قال: وكان شديد الاجتهاد في العبادة.

وقيل: كان اسمه عزازيل، وإنّ الله تعالى جعله حَكمًا وقاضيًا بين سُكّان الأرض قبل خَلْق آدم، فدخله الكبر والعُجْب لعبادته واجتهاده وحُكمه في سُكّان الأرض وقضائه بينهم، فانطوى على المعصية حتّى كان من أمره مع آدم عليه السلام ما كان.

قلتُ: ولاينبغي أن نُصدِّق من هذه الأخبار و أمثالها إلّا ما ورد في القرآن العزيز الّذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خَلْفه، أو في السّنّة، أو نقل عمّن يجب الرّجوع إلى قوله، وكلّ ما عدا ذلك فالكذب فيه أكثر من الصِّدق، والباب مفتوح، فليقل كلّ أحد في أمثال هذه القصص ما شاء.

واعلم! أنّ كلام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الفصل يطابق مذهب أصحابنا في أنّ الجنّة لايدخلها ذو معصيةٍ، ألاتسمع قوله: «فَمَن بَعْد إبليس يَسْلَم على الله بمثل معصيته كَلّا، ما كان الله ليُدْخل الجَنّة بَشَرًا بأمر أَخرَج به منها مَلَكًا، إنّ حُكمه في أهل السّماء والأرض لَواحد».

فإن قلتَ: أليس من قولكم إنّ صاحب الكبيرة إذا تاب دخل الجَنّة! فهذا صاحب معصية وقد حكمتم له بالجَنّة؟

قلتُ: إنّ التّوبة أحبطت معصيته، فصار كأنّه لم يَعْص.

فإن قلتَ: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام إنّما قال: «فَمَن ذا بعد إبليس يَسْلَم على الله بمثل معصيته»؟! ولم يقل بالمعصية المطلقة؛ والمرجئة لا تخالف في أنّ مَن وافَى القيامة بمثل معصية

إبليس لم يكن من أهل الجَنّة.

قلتُ: كلّ معصية كبيرة فهي مثل معصيته، ولم يكن إخراجه من الجَنّة لأنّه كافر، بل لأنّه عاص مخالف للأمر، ألَا تَرَى أنّه قال سبحانه: ﴿قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ اَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾[1]، فعلّل إخراجه من الجنّة بتكبّره لا بكُفْره.

فإن قلتَ: هذا مناقض لما قدّمت في شرح الفصل الأوّل.

قلتُ: كَلّا؛ لأنّي في الفصل الأوّل علّلت استحقاقه اسم الكفر بأمر زائدٍ على المعصية المطلقة، وهو فساد اعتقاده، ولم أجعل ذلك علّة في خروجه من الجَنّة وهاهنا علّلت خروجه من الجَنّة، بنفس المعصية، فلا تناقض.

فإن قلتَ: ما معنى قول أمير المؤمنين عليه السلام: «ما كان الله ليُدْخل الجَنّة بَشَرًا بأمر أَخرَج به منها مَلَكًا» وهل يظنّ أحد أو يقول: إنّ الله تعالى يُدخِل الجَنّة أحدًا من البشر بالأمر الّذي أَخْرَج به هاهنا إبليس! كلّا، هذا ما لا يقوله أحد، وإنّمَا الّذي يقوله المرجئة: إنّه يُدْخل الجَنّة مَن قد عصى وخالف الأمر ـ كما خالف الأمر إبليس ـ برحمته وعفوه، وكما يشاء، لا أنّه يُدْخله الجَنّة بالمعصية، وكلام أمير المؤمنين عليه السلام يقتضي نفي دخول أحد الجَنّة بالمعصية، لأنّ الباء للسّببيّة؟

قلتُ: الباء هاهنا ليست للسّببيّة كما يتوهّمه هذا الـمُعترض؛ بل هي كالباء في قولهم: «خرج زيد بثيابه، ودخل زيد بسلاحه»، أي خرج لابسًا، ودخل متسلّحًا، أي يصحبه الثّياب ويصحبه السّلاح، فكذلك قوله عليه السلام: «بأمر أَخْرَج به منها مَلَكًا»، معناه أنّ الله تعالى لا يُدْخل الجَنّة بَشَرًا يصحبه أمر أَخْرَج الله به مَلَكًا منها. (١٣: ١٣٢ ـ ١٣٦)

---

١ ـ الأعراف / ١٣.

(الخطبة: ٢٣٨) فَاحْذَرُوا عِبَادَ اللهِ عَدُوَّ اللهِ أَنْ يُعْدِيَكُمْ بِدَائِهِ، وَأَنْ يَسْتَفِزَّكُمْ بِنِدَائِهِ، وَأَنْ يُجْلِبَ عَلَيْكُمْ بِخَيْلِهِ وَرَجِلِهِ. فَلَعَمْرِي لَقَدْ فَوَّقَ لَكُمْ سَهْمَ الْوَعِيدِ، وَأَغْرَقَ إِلَيْكُمْ بِالنَّزْعِ الشَّدِيدِ، وَرَمَاكُمْ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ، فَقَالَ: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1]، قَذْفًا بِغَيْبٍ بَعِيدٍ، وَرَجْمًا بِظَنٍّ غَيْرِ مُصِيبٍ، صَدَّقَهُ بِهِ أَبْنَاءُ الْحَمِيَّةِ، وَإِخْوَانُ الْعَصَبِيَّةِ، وَفُرْسَانُ الْكِبْرِ وَالْجَاهِلِيَّةِ. حَتَّى إِذَا انْقَادَتْ لَهُ الْجَامِحَةُ مِنْكُمْ، وَاسْتَحْكَمَتِ الطَّمَاعِيَّةُ مِنْهُ فِيكُمْ، فَنَجَمَتِ الْحَالُ مِنَ السِّرِّ الْخَفِيِّ إِلَى الْأَمْرِ الْجَلِيِّ، اسْتَفْحَلَ سُلْطَانُهُ عَلَيْكُمْ، وَدَلَفَ بِجُنُودِهِ نَحْوَكُمْ، فَأَقْحَمُوكُمْ وَلَجَاتِ الذُّلِّ، وَأَحَلُّوكُمْ وَرَطَاتِ الْقَتْلِ، وَأَوْطَؤُوكُمْ إِثْخَانَ الْجِرَاحَةِ، طَعْنًا فِي عُيُونِكُمْ، وَحَزًّا فِي حُلُوقِكُمْ، وَدَقًّا لِمَنَاخِرِكُمْ، وَقَصْدًا لِمَقَاتِلِكُمْ، وَسَوْقًا بِخَزَائِمِ الْقَهْرِ إِلَى النَّارِ الْمُعَدَّةِ لَكُمْ، فَأَصْبَحَ أَعْظَمَ فِي دِينِكُمْ حَرْجًا، وَأَوْرَى فِي دُنْيَاكُمْ قَدْحًا، مِنَ الَّذِينَ أَصْبَحْتُمْ لَهُمْ مُنَاصِبِينَ، وَعَلَيْهِمْ مُتَأَلِّبِينَ.

فَاجْعَلُوا عَلَيْهِ حَدَّكُمْ، وَلَهُ جِدَّكُمْ، فَلَعَمْرُ اللهِ لَقَدْ فَخَرَ عَلَى أَصْلِكُمْ، وَوَقَعَ فِي حَسَبِكُمْ، وَدَفَعَ فِي نَسَبِكُمْ، وَأَجْلَبَ بِخَيْلِهِ عَلَيْكُمْ، وَقَصَدَ بِرَجِلِهِ سَبِيلَكُمْ، يَقْتَنِصُونَكُمْ بِكُلِّ مَكَانٍ، وَيَضْرِبُونَ مِنْكُمْ كُلَّ بَنَانٍ، لَا تَمْتَنِعُونَ بِحِيلَةٍ، وَلَا تَدْفَعُونَ بِعَزِيمَةٍ، فِي حَوْمَةِ ذُلٍّ، وَحَلْقَةِ ضِيقٍ، وَعَرْصَةِ مَوْتٍ، وَجَوْلَةِ بَلَاءٍ.

فَأَطْفِئُوا مَا كَمَنَ فِي قُلُوبِكُمْ مِنْ نِيرَانِ الْعَصَبِيَّةِ، وَأَحْقَادِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَإِنَّمَا تِلْكَ الْحَمِيَّةُ تَكُونُ فِي الْمُسْلِمِ مِنْ خَطَرَاتِ الشَّيْطَانِ وَنَخَوَاتِهِ، وَنَزَغَاتِهِ وَنَفَثَاتِهِ، وَاعْتَمِدُوا وَضْعَ

---

١ ـ الحجر / ٣٩.

التَّذَ لُّل عَلَى رُؤُوسِكُمْ، وَإِلْقَاءَ التَّعَزُّز تَحتَ أَقْدَامِكُمْ، وَخَلْعَ التَّكَبُّر مِن أَعْنَاقِكُمْ، وَاتَّخِذُوا التَّوَاضُعَ مَسْلَحَةً بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ عَدُوِّ كُمْ إبْلِيسَ وَجُنُودِهِ، فَإِنَّ لَهُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ جُنُودًا وأَعْوَانًا، وَرَجلًا وَفُرْسَانًا، وَلَاتَكُونُوا كالْمُتَكَبِّر عَلَى ابْن أُمِّهِ مِن غَيْر مَا فَضْل جَعَلَهُ اللهُ فِيهِ سِوَى مَا أَلْحَقَتِ الْعَظَمَةُ بنَفْسهِ مِن عَدَاوَةِ الْحَسَدِ، وَقَدَحَتِ الْحَمِيَّةُ فِي قَلْبهِ مِن نَار الْغَضَب، وَنَفَخَ الشَّيْطَانُ فِي أَنفِهِ مِن رِيحِ الْكِبْرِ الَّذِي أَعْقَبَهُ اللهُ بِهِ النَّدَامَةَ، وَأَلْزَمَهُ آثَامَ الْقَاتِلِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

الشّرح: ... فإن قلتَ: فهل لإبليس خيل تركبها جنده ؟

قلتُ: يجوز أن يكون ذلك، وقد فسّره قوم بهذا، والصّحيح أنّه كلام خرج مخرج المَثَل، شُبِّهَتْ حاله في تسلّطه على بني آدم بمن يُغير على قوم بخَيْله ورَجِلِه فيستأصلهم... .

فإن قلتَ: وأيّ معنًى في أن يقسم بإغوائه؟ وهل هذا ممّا يقسم به ؟

قلتُ: نعم، لأنّه ليس إغواء الله تعالى إيّاه خَلْق الغيّ والضّلال في قلبه، بل تكليفه إيّاه السّجود الّذي وقع الغيّ عنده من الشّيطان، لا من الله، فصار حيث وقع عنده، كأنّه موجب عنه، فنسب إلى البارئ، والتّكليف تعريض للثّواب ولذّة الأبد، فكان جديرًا أن يقسم به، وقد أقسم في موضع آخر، فقال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1]، فأقسم بالعِزّة، وهاهنا أقسم بالأمر والتّكليف. ويجوز فيه وجه ثالث، وهو ألّا تكون الباء قَسَمًا، ويقدّر قَسَمٌ محذوف، ويكون المعنى: بسبب ما كلّفتني فأفضَى إلى غَوايتي، أُقسِمُ لأفعلنّ بهم نحو ما فعلتَ بي، وهو أن أُزيّن لهم المعاصي الّتي تكون سبب هلاكهم.

فإن قلتَ: ليس هذا نحو ما فعله البارئ به، لأنّ البارئ أمره بالحسن فأباه، وعَدَل عنه

---

١ ـ ص / ٨٢.

إلى القبيح ، والشّيطان لايأمرنا بالحسن فنكرهه ونعدل عنه إلى القبيح ، فكيف يكون ذلك نحو واقعته مع البارئ ؟

قلتُ : المشابهة بين الواقعتَين في أنّ كلّ واحدة منهما تقع عندها المعصية ، لا على وجه الإجبار والقَسْر ، بل على قصد الاختيار ، لأنّ معصية إبليس كانت من نفسه ، ووقعت عند الأمر بالسّجود اختيارًا منه لا فعلًا من البارئ، ومعصيتنا نحن عند التّزيين والوسوسة تقع اختيارًا منّا لا اضطرارًا يضطرّ نا إبليس إليه ، فلمّا تشابهت الصّورتان في هذا المعنى حَسُن قوله: « بما فَعَلتَ بي كذا لأفعلنّ بهم نحوه » .

فإن قلتَ: ما معنى قوله: « في الأرض » ومن أين كان يعلم إبليس أنّ آدم سيصير له ذُرّيّة في الأرض ؟

قلتُ: أمّا علمه بذلك فمِن قول الله تعالى له وللملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1] ، وأمّا لفظة «الأرض» ، فالمراد بها هاهنا الدّنيا الّتي هي دار التّكليف، كقوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ﴾[2] ،ليس يريد به الأرض بعينها ، بل الدّنيا وما فيها من المَلاذّ وهوى الأنفس.

قوله عليه السلام:« قَذْفًا بِغَيْبٍ بَعِيدٍ » ، أي قال إبليس هذا القول قَذْفًا بغيب بعيدٍ ، والعرب تقول للشّيء المتوهّم على بُعْدٍ: « هذا قَذْف بغَيْب بعيدٍ » والقَذْف في الأصل رَمْي الحجر وأشباهه ، والغيب الأمر الغائب ، وهذه اللّفظة من الألفاظ القرآنيّة، قال الله تعالى في كفّار قريش: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[3]، أي يقولون: هذا سِحْر، أو هذا من تعليم أهل الكتاب، أو هذه كهانة ،وغيرذلك ممّا كانوا يرمُونه عليه الصّلاة والسّلام به. وانتصب «قَذْفًا» على

---

١ ـ البقرة / ٣٠.

٢ ـ الأعراف / ١٧٦.

٣ ـ سبأ / ٥٣.

المصدر الواقع موقع الحال، وكذلك «رَجْمًا».

وقال الرّاونديّ: انتصبا لأنّهما مفعول له، وليس بصحيح، لأنّ المفعول له ما يكون عذرًا وعلّةً لوقوع الفعل، وإبليس ما قال ذلك الكلام لأجل القَذْف والرّجم، فلايكون مفعولًا له.

فإن قلتَ: كيف قال عليه السلام: «قَذْفًا من مكانٍ بعيدٍ، ورَجْمًا بظنٍّ غير مُصِيب»، وقد صحّ ما توهّمه وأصاب في ظنّه، فإنّ إغواءه وتزيينه تمّ على النّاس كلّهم إلّا على المخلَصِين.

قلتُ: أمّا أوّلًا فقد رُوي: «ورَجْمًا بظنٍّ مُصيب» بحذف «غير» ويؤكّد هذه الرّواية قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، وأمّا ثانيًا على الرّواية الّتي هي أشهر، فنقول: أمّا قَذْفًا من مكان بعيد، فإنّه قال ما قال على سبيل التّوهّم والحُسْبان لأمْرٍ مستبعدٍ لايعلم صحّته ولايظنّها، وليس وقوع ما وقع من المعاصي وصحّة ما توهّمه بمخرج لكَوْن قوله الأوّل: «قَذْفًا بغَيْب بعيدٍ»، وأمّا «رَجْمًا بظنّ غير مُصيب» فيجب أن يحمل قوله: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2] على الغواية بمعنى الشّرك أو الكفر؛ ويكون الاستثناء وهو قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[3] معناه إلّا المعصومين من كلّ معصية، وهذا ظنّ غير مُصيب، لأنّه ما أغوى كلّ البشر الغواية الّتي هي الكفر والشّرك إلّا المعصومين العصمة المطلقة، بل أغوى بعضهم كذلك، وبعضهم بأن زَيَّنَ له الفسق دون الكفر، فيكون ظنّه أنّه قادر على إغواء البشر كافّة بمعنى الضّلال بالكفر ظنًّا غير مُصيب... .

فإن قلتَ: أمّا أعظم في الدِّين حَرَجًا، فمعلوم، فأيّ معنًى لقوله: «وأوري في دنياكم قَدْحًا»، وهل يُفسد إبليس أمر الدّنيا كما يُفسد أمر الدِّين؟

قلتُ: نعم، لأنّ أكثر القبائح الدّينيّة مرتبطة بالمصالح والمفاسد الدّنيويّة، ألَا تَرَى أنّه إذا

١ـ سبأ / ٢٠.

٢ـ ص / ٨٢.

٣ـ ص / ٨٣.

أغرى السّارق بالسّرقة أفسد حال السّارق من جهة الدِّين وحال المسروق منه من جهة الدّنيا ، وكذلك القول في الغصب والقتل وما يحدث من مضارّ الشّرور الدّنيويّة من اختلاط الأنساب واشتباه النّسل ، وما يتولّد من شرب الخمر والسّكر الحاصل عنها من أُمور يحدثها السّكران خَبْطًا بيده ، وقَذْفًا بلسانه ، إلى غير ذلك من أمثال هذه الأُمور وأشباهها . . . .

ثمّ نهاهم أن يكونوا كقابيل الّذي حسد أخاه هابيل، فقتله، وهما أخَوان لأب وأُمٍّ ، وإنّمَا قال: « ابن أُمّه » ، فذكر الأُمّ دون الأب ، لأنّ الأخَوَيْن من الأُمّ أشدّ حُنُوًّا ومحبّةً والتصاقًا من الأخويْن من الأب ، لأنّ الأُمّ هي ذات الحضانة والتّربيّة .

وقوله : « مِن غَيْرِ مَا فَضْلٌ »، «ما» هاهنا زائدة ، وتعطي معنى التّأكيد؛ نهاهم عليه السلام أن يحسدوا النِّعم ، وأن يبغوا ويفسدوا في الأرض ، فإنّ آدم لـمَّا أمر ولده بالقربان قَرَّب قابيل شرَّ ماله ـ وكان كافرًا ـ و قَرَّب هابيل خيرَ ماله ـ وكان مؤمنًا ـ فتقبّل الله تعالى من هابيل ، وأهبط من السّماء نارًا فأكلته ، قالوا: لأنّه لم يكن في الأرض حينئذٍ فقيرٌ يصل القربان إليه ، فحسده قابيل ـ وكان أكبر منه سنًّا ـ فقال: لأقتلنّك ، قال هابيل: إنّمَا يتقبّل الله من المتّقين ، أي بذنبك وجرمك، كان عدم قبول قربانك لِانسلاخك من التّقوى ، فقتله فأصبح نادمًا ، لا ندم التّوبة، بل نَدْم الحَيْرة ورقّة الطّبع البشريّ ، ولأنّه تعب في حمله كما ورد في التّنزيل أنّه لم يفهم ما ذا يصنع به حَتَّى بعث الله الغراب .

قوله عليه السلام: « وَأَلْزَمَهُ آثَامَ الْقَاتِلِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، لأنّه كان ابتدأ بالقتل، ومَن سَنّ سُنّةَ شَرٍّ كان عليه وِزْرها ووِزْر مَن عَمِل بها إلى يوم القيامة ، كما أنّ مَن سنّ سُنّة خيرٍ كان له أجرها وأجر مَن عَمِل بها إلى يوم القيامة .

وروى أبوجعفر محمّد بن جَرير الطّبريّ في « تاريخه» : أنّ الرّوايات اختلفت في هذه الواقعة ، فروى قوم أنّ الرَّجُلَين كانا من بني اسرائيل وليسا من ولد آدم لصُلْبه ، والأكثرون خالفوا في ذلك .

ثمّ اختلف الأكثرون، فروى قوم أنّ القربان من قابيل وهابيل كان ابتداء، والأكثرون قالوا: بل أراد آدم عليه السلام أن يزوّج هابيل أُخت قابيل توأمته، ويزوّج قابيل أُخت هابيل توأمته، فأبى قابيل لأنّ توأمته كانت أحسن، فأمرهما أبوهما بالقربان، فمن تقبّل قربانه نكح الحسناء. فتقبّل قربان هابيل، فقتله أخوه كما ورد في الكتاب العزيز.

وروى الطّبريّ مرفوعًا أنّه صلى الله عليه وآله قال: «ما من نفس تُقْتل ظلمًا إلّا كان على ابن آدم عليه السلام الأوّل كِفْل منها، وذلك بأنّه أوّل من سنّ القتل»، وهذا يشيّد قول أمير المؤمنين عليه السلام.

(١٣: ١٣٩ ـ ١٤٦)

[في صفة خَلْق آدم عليه السلام]

(الخطبة: ١) منها في صفة آدم عليه السلام: ثُمَّ جَمَعَ سُبْحَانَهُ مِن حَزْنِ الْأَرْض وَسَهْلِهَا، وَعَذْبِهَا وَسَبَخِهَا، تُرْبَةً سَنَّهَا بِالْمَاءِ حَتَّى خَلَصَتْ، وَلَاطَهَا بِالبَلَّةِ حَتَّى لَزَبَتْ، فَجَبَلَ مِنهَا صُورَةً ذَاتَ أَحْنَاء وَوُصُول، وَ أَعْضَاء وَفُصُول: أَجْمَدَهَا حَتَّى اسْتَمْسَكَتْ، وَأَصْلَدَهَا حَتَّى صَلْصَلَتْ، لِوَقْتٍ مَعْدُودٍ، وَأَجَلٍ مَعْلُوم.

ثُمَّ نَفَخَ فِيها مِن رُوحِهِ فَتَمَثَّلَتْ[1] إنسانًا ذَا أَذْهَانٍ يُجيلُهَا، وَفِكَر يَتَصَرَّفُ بِهَا، وَجَوَارِحَ يَخْتَدِمُهَا، وَ أَدَوَاتٍ يُقَلِّبُهَا، وَ مَعْرِفَةٍ يَفْرُقُ بِهَا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِل، والْأَذْوَاقِ والْمَشَامِّ، وَالْأَلْوَانِ وَالْأَجْنَاس، مَعْجُونًا بِطِينَةِ الْأَلْوَانِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْأَشْبَاهِ الْمُؤْتَلِفَةِ، وَالْأَضْدَادِ الْمُتَعَادِيَةِ، وَالْأَخْلَاطِ الْمُتَبَايِنَةِ، مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، وَالْبَلَّةِ وَالْجُمُودِ، وَالْمَسَاءَةِ وَالسُّرُور.

---

١ ـ مخطوطة النّهج: «فَمَثُلَتْ».

وَاسْتَأْدَى اللهُ سُبْحَانَهُ الْمَلَائِكَةَ وَدِيعَتَهُ لَدَيْهِمْ، وَعَهْدَ وَصِيَّتِهِ إِلَيْهِمْ، فِي الْإِذْعَانِ بِالسُّجُودِ لَهُ، وَالْخُنُوعِ لِتَكْرِمَتِهِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾[1] وَقَبِيلُهُ، اعْتَرَتْهُ الْحَمِيَّةُ، وَغَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الشِّقْوَةُ، وَتَعَزَّزَ بِخِلْقَةِ النَّارِ، وَاسْتَوْهَنَ خَلْقَ الصَّلْصَالِ، فَأَعْطَاهُ اللهُ النَّظِرَةَ اسْتِحْقَاقًا لِلسُّخْطَةِ، وَاسْتِتْمَامًا لِلْبَلِيَّةِ، وَإِنْجَازًا لِلْعِدَةِ، فَقَالَ: ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ * إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾[2].

الشّرح: فأمّا معاني الفصل فظاهرة، و فيه مع ذلك مباحث:

... ومنها أن يقال: لماذا أخّر نفخ الرّوح في جُثّة آدم مدّة طويلة؟ فقد قيل: إنّه بقي طينًا تشاهده الملائكة أربعين سنة، ولا يعلمون ما المراد به.

والجواب: يجوز أن يكون في ذلك (لطف للملائكة، لأنّهم تذهب ظنونهم في ذلك)[3] كلّ مذهب، فصار كإنزال المتشابهات الّذي تحصل به رياضة الأذهان وتخريجها، وفي ضمن ذلك يكون اللّطف. ويجوز أن يكون في إخبار ذُرِّيَّة آدم بذلك فيما بعد لطف لهم، ولايجوز إخبارهم بذلك إلّا إذا كان المُخبَر عنه حقًّا.

ومنها أن يقال: ما المعنى بقوله: «ثمّ نفخ فيها من روحه»؟

الجواب: أنّ النّفس لما كانت جوهرًا مجرّدًا، لامتحيّزةً ولاحالّةً في المتحيّز، حَسُن لذلك نسبتها إلى البارئ، لأنّها أقرب إلى الانتساب إليه من الجثمانيّات. ويمكن أيضًا أن تكون لشرفها مضافة إليه، كما يقال: بيت الله، للكعبة. وأمّا النّفخ: فعبارة عن إفاضة النّفس على الجسد. ولما كان نفخ الرّيح في الوعاء عبارة عن إدخال الرّيح إلى جوفه، وكان الإحياء عبارة

١ـ البقرة / ٣٤.

٢ـ ص / ٨٠ـ ٨١.

٣ـ ساقط من أ.

عن إفاضة النّفس على الجسد، ويستلزم ذلك حلول القُوَى والأرواح في الجُثّة باطنًا وظاهرًا، سُمّي ذلك نَفْخًا مجازًا.

ومنها أن يقال: ما معنى قوله: «معجونًا بطينته الألوان المختلفة»؟

الجواب: أنّه عليه السلام قد فسّر ذلك بقوله: «من الحَرّ والبَرْد، والبَلّة والجمود»، يعني الرّطوبة واليبوسة، ومراده بذلك المِزاج الّذي هو كيفيّة واحدة حاصلة من كيفيّات مختلفة، قد انكسر بعضها ببعض... .

ومنها أن يقال: ما المعنى بقوله: «واستأدى الملائكة وديعته لديهم»؟ وكيف كان هذا العهد والوصيّة بينه وبينهم؟

الجواب: أنّ العهد والوصيّة هو قوله تعالى لهم: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾[1].

ومنها أن يقال: كيف كانت شبهة إبليس وأصحابه في التّعزّز بخلقه النّار؟

الجواب: لما كانت النّارمشرقة بالذّات، والأرض مظلمة، وكانت النّار أشبه بالنّور، والنّور أشبه بالمجرّدات، جعل إبليس ذلك حُجّة احتجّ بها في شرف عنصره على عنصر آدم عليه السلام، ولأنّ النّار أقرب إلى الفَلَك من الأرض، وكلّ شيء كان أقرب إلى الفَلَك من غيره كان أشرف، والبارئ تعالى لم يعتبر ذلك، وفعل سبحانه ما يعلم أنّه المصلحة والصّواب.

ومنها أن يقال: كيف يجوز السّجود لغير الله تعالى؟

والجواب: أنّه قيل: إنّ السّجود لم يكن إلّا لله تعالى، وإنّمَا كان آدم عليه السلام قِبْلةً. ويمكن أن يقال: إنّ السّجود لله على وجه العبادة، ولغيره على وجه التّكرمة، كما سجد أبو يوسف وإخوته له. يجوز أن تختلف الأحوال والأوقات في حُسْن ذلك وقُبْحه.

ومنها أن يقال: كيف جاز على ما تعتقدونه من حِكمة البارئ أن يُسلِّط إبليس على

---

١ ـ ص / ٧١ ـ ٧٢.

المكلّفين، أليس هذا هو الاستفساد الّذي تأبونه وتمنعونه!

والجواب: أمّا الشّيخ أبوعليّ رحمه الله فيقول: حدّ المفسدة ما وقع عند الفساد، ولولاه لم يقع مع تمكّن المكلّف من الفعل في الحالَين، ومَن فسد بدعاء إبليس لم يتحقّق فيه هذا الحدّ، لأنّ الله تعالى علم أنّ كلّ مَن فسد عند دعائه، فإنّه يفسد، ولو لم يَدْعُه.

وأمّا أبو هاشم رحمه الله فيحدّ المفسدة بهذا الحدّ أيضًا، ويقول: إنّ في الإتيان بالطّاعة مع دعاء إبليس إلى القبيح مشقّة زائدة على مشقّة الإتيان بها، لو لم يدع إبليس إلى القبيح، فصار الإتيان بها مع اعتبار دعاء إبليس إلى خلافها خارجًا عن الحدّ المذكور، وداخلًا في حيّز التّمكّن الّذي لو فرضنا ارتفاعه لما صحّ من المكلّف الإتيان بالفعل، ونحن قلنا في الحدّ مع تمكّن المكلّف من الإتيان بالفعل في الحالَين.

ومنها أن يقال: كيف جاز للحكيم سبحانه أن يقول لإبليس: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾[1] إلى يوم القيامة! وهذا إغراء بالقبيح، وأنتم تمنعون أن يقول الحكيم لزيد: أنت لا تموت إلى سنة، بل إلى شهر أو يوم واحدٍ، لما فيه من الإغراء بالقبيح، والعزم على التّوبة قبل انقضاء الأمد.

والجواب: أنّ أصحابنا قالوا: إنّ البارئ تعالى لم يقل لإبليس: إنّي منظرك إلى يوم القيامة، وإنّما قال: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾[2]، وهو عبارة عن وقت موته واخترامه، وكلّ مكلّف من الإنس والجنّ مُنظَر إلى يوم الوقت المعلوم على هذا التّفسير، وإذا كان كذلك لم يكن إبليس عالِمًا أنّه يبقى لا محالة، فلم يكن في ذلك إغراء له[3] بالقبيح.

فإن قلتَ: فما معنى قوله عليه السلام: «وإنجازًا للعِدَة»؟ أليس معنى ذلك أنّه قد كان وَعَده أن

---

١ ـ الحجر/٣٧، وص/٨٠.

٢ ـ الحجر/٣٨، وص/٨٠.

١ ـ كلمة «له» ساقطة من أ.

يُبقِيَه إلى يوم القيامة ؟

قلتُ: إنّمَا وعده الإنظار، ويمكن أن يكون إلى يوم القيامة ، وإلى غيره من الأوقات ولم يبيّن له ، فهو تعالى أنجز له وعده في الإنظار المطلق ، وما من وقتٍ إلّا ويجوز فيه إبليس أن يخترم، فلايحصل الإغراء بالقبيح . وهذا الكلام عندنا ضعيف ، ولنا فيه نظر مذكور في كُتُبنا الكلاميّة . (١: ٩٨ـ١٠١)

(الخطبة:١) . . . ثُمَّ أَسْكَنَ سُبْحَانَهُ آدَمَ دَارًا أَرْغَدَ فِيهَا عَيْشَهُ، وَآمَنَ فِيهَا مَحَلَّتَهُ، وَحَذَّرَهُ إِبْلِيسَ وَعَدَاوَتَهُ، فَاغْتَرَّهُ عَدُوُّهُ نَفَاسَةً عَلَيْهِ بِدَارِ الْمُقَامِ، وَمُرَافَقَةِ الْأَبْرَارِ، فَبَاعَ الْيَقِينَ بِشَكِّهِ، وَالْعَزِيمَةَ بِوَهْنِهِ، وَاسْتَبْدَلَ بِالْجَذَلِ وَجَلًا، وَبِالْاِغْتِرَارِ نَدَمًا. ثُمَّ بَسَطَ اللهُ سُبْحَانَهُ لَهُ فِي تَوْبَتِهِ، وَلَقَّاهُ كَلِمَةَ رَحْمَتِهِ، وَوَعَدَهُ الْمَرَدَّ إِلَى جَنَّتِهِ، فَأَهْبَطَهُ إِلَى دَارِ الْبَلِيَّةِ، وَتَنَاسُلِ الذُّرِّيَّةِ.

الشّرح: أمّا الألفاظ فظاهرة ، والمعاني أظهر ، وفيها ما يسأل عنه :

منها أن يقال: «الفاء» في قوله عليه السلام: « فأهبطه » تقتضي أن تكون التّوبة على آدم قبل هبوطه من الجَنّة !

والجواب: أنّ ذلك أحد قولَي المفسّرين ، ويعضده قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ۞ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ۞ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾[1] فجعل الهبوط بعد قبول التّوبة .

ومنها أن يقال: إذا كان تعالى قد طرد إبليس عن الجَنّة لما أبَى السّجود ، فكيف تَوصَّل إلى آدم وهو في الجَنّة حتّى استنزله عنها بتحسين أكل الشّجرة له ؟

١ـ طه / ١٢١ـ١٢٣.

الجواب: أنّه يجوز أن يكون إنّما منع من دخول الجَنّة على وجه التّقريب والإكرام، كدخول الملائكة، ولم يمنع من دخولها على غير ذلك الوجه.

وقيل: إنّه دخل في جوف الحيّة، كما ورد في التّفسير.

ومنها أن يقال: كيف اشتبه على آدم الحال في الشّجرة المنهيّ عنها، فخالف النّهي؟

الجواب: أنّه قيل له: ﴿لَا تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾[1]، وأُريد بذلك نوع الشّجرة، فحمل آدم النّهي على الشّخص، وأكل من شجرة أُخرى من نوعها.

ومنها أن يقال: هذا الكلام من أمير المؤمنين عليه السلام، تصريح بوقوع المعصية من آدم عليه السلام، وهو قوله: «فباع اليقين بشكّه، والعزيمة بوَهْنِه»، فما قولكم في ذلك؟

الجواب: أمّا أصحابنا، فإنّهم لا يمتنعون من إطلاق العصيان عليه، ويقولون: إنّها كانت صغيرة، وعندهم أنّ الصّغائر جائزة على الأنبياء عليهم السلام.

وأمّا الإماميّة؛ فيقولون: إنّ النّهي كان نهي تنزيه، لا نهي تحريم، لأنّهم لا يجيزون على الأنبياء الغلط والخطأ، لا كبيرًا ولا صغيرًا، وظواهر هذه الألفاظ تشهد بخلاف قولهم.

الفصل العاشر ـ [اختلاف الأقوال في خَلْق البشر]

واعلم! أنّ النّاس اختلفوا في ابتداء خَلْق البشر كيف كان، فذهب أهل الملل من المسلمين واليهود والنّصارى إلى أنّ مبدأ البشر هو آدم، الأب الأوّل عليه السلام، وأكثر ما في القرآن العزيز من قصّة آدم مطابق لما في التّوراة. وذهب طوائف من النّاس إلى غير ذلك.

أمّا الفلاسفة، فإنّهم زعموا أنّه لا أوّل لنوع البشر، ولا لغيرهم من الأنواع.

وأمّا الهند، فمَن كان منهم على رأي الفلاسفة، فقوله ما ذكرناه. ومَن لم يكن منهم على

---

١ ـ البقرة/ ٣٥.

رأي الفلاسفة ويقول بحدوث الأجسام لا يُثبت آدم ، ويقول: إنّ الله تعالى خلق الأفلاك وخلق فيها طباعًا محرّكة لها بذاتها ، فلمّا تحرّكت ـ وحشوها أجسام لاستحالة الخلاء ـ كانت تلك الأجسام على طبيعة واحدة ، فاختلفت طبائعها بالحركة الفَلَكيّة ، فكان القريب من الفَلَك المتحرّك أسخن وألطف، والبعيد أبرد وأكثف.

ثمّ اختلطت العناصر، وتكوّنت منها المركّبات، ومنها تكوّن نوع البشر كما يتكوّن الدّود في الفاكهة واللّحم، والبقّ في البطائح والمواضع العَفِنة، ثمّ تكوّن بعض البشر من بعض بالتّوالد ، وصار ذلك قانونًا مستمرًّا، ونُسِيَ التّخليق الأوّل الّذي كان بالتّوالد . ومن الممكن أن يكون بعض البشر في بعض الأراضي القاصية مخلوقًا بالتّوالد ، وإنّمَا انقطع التّوالد ، لأنّ الطّبيعة إذا وجدت للتّكوّن طريقًا استغنت به عن طريق ثانٍ.

وأمّا المجوس؛ فلايعرفون آدم، ولانوحًا، ولاسامًا، ولاحامًا، ولايافث . وأوّل متكوّن عندهم من البشر البشريّ المسمّى «كُيومَرْث» ولقبه «كوشاه» أي مَلِك الجبل، لأنّ «كو» هو الجبل بالفَهْلويّة ، وكان هذا البشر في الجبال . ومنهم مَن يُسمِّيه «كَلِشاه» ، أي مَلِك الطّين و «كل» اسم الطّين لأنّه لم يكن حينئذٍ بشر ليملكهم .وقيل: تفسير «كيومرث» حيّ ناطق ميّت ، قالوا: وكان قد رزق من الحسن ما لايقع عليه بصر حيوان إلّا وبُهِت وأُغْمِي عليه ، ويزعمون أنّ مبدأ تكوّنه وحدوثه أنّ يَزْدان ـ وهو الصّانع الأوّل عندهم ـ أفكر في أمر أهْرِمَن ـ وهو الشّيطان عندهم ـ فِكْرةً أوجبت أن عرق جبينه ، فمسح العرق ورمى به ، فصار منه كُيومَرث. ولهم خَبْط طويل في كيفيّة تكوّن «أهْرِمَن» من فكرة «يزدان» أو من إعجابه بنفسه أو من توحّشه، وبينهم خلاف في قِدَم «أهْرِمَن» ، وحدوثه لايليق شرحه بهذا الموضع[1].

---

١ ـ انظر: الشّاهنامة: ١٤.

ثمّ اختلفوا في مدّة بقاء كيومرث في الوجود، فقال الأكثرون: ثلاثون سنة. وقال الأقلّون: أربعون سنة. وقال قوم منهم: إنّ كيومرث مكث في الجَنّة الّتي في السّماء ثلاثة آلاف سنة، وهي ألف الحَمَل، وألف الثّور، وألف الجوزاء.

ثمّ أهبط إلى الأرض فكان بها آمنًا مطمئنًّا ثلاثة آلاف سنة أُخرى، وهي ألف السّرطان، وألف الأسد، وألف السُّنبلة.

ثمّ مكث بعد ذلك ثلاثين أو أربعين سنة في حرب وخصام بينه وبين أهْرِمَن حتّى هلك[١].

واختلفوا في كيفيّة هلاكه مع اتّفاقهم، على أنّه هلك قتلًا، فالأكثرون قالوا: إنّه قَتَل ابنًا لأهْرِمَن يسمّى خزورَه، فاستغاث أهْرِمَن منه إلى يَزْدان، فلم يجد بُدًّا من أن يقاصّه به حفظًا للعهود الّتي بينه وبين أهْرِمَن، فقتله بابن أهْرِمَن. وقال قوم: بل قتله أهْرِمَن في صراع كان بينهما، قهره فيه أهْرِمَن، وعلاه وأكله[٢].

وذكروا في كيفيّة ذلك الصّراع أنّ كيومرث كان هو القاهر لأهْرِمَن في بادئ الحال، وأنّه ركبه، وجعل يطوف به في العالَم إلى أن سأله أهْرِمَن عن أيّ الأشياء أخوف له وأهولها عنده، فقال له: باب جهنّم، فلمّا بلغ به أهرمن إليها جمح به حتّى سقط من فوقه، ولم يستمسك، فَعَلَاه وسأله عن أيّ الجهات يبتدئ به في الأكل، فقال: من جهة الرِّجْل لأكون ناظرًا إلى حسن العالَم مدّة ما، فابتدأه أهرمن فأكله من عند رأسه، فبلغ إلى موضع الخصيّ وأوعية المنيّ من الصّلب، فقطر من كيومرث قطرتا نُطْفةٍ على الأرض فنبت منهما ريباستان[٣] في جبل

---

١ ـ نفس المصدر.

٢ ـ انظر: نفس المصدر.

٣ ـ الرّيباس، بالكسر: نبت له عساليج غضّه خضراء، عراض الورق، طعمها حامض مع قبض، ينبت في الجبال ذات الثّلوج والبلاد الباردة من غير زرع. المعتمد: ١٢٣.

بإصْطَخرِيُعْرف بجبل «دام داذ»، ثمّ ظهرت على تَيْنك الرِّياستَين الأعضاء البشريّة في أوّل الشّهر التّاسع، وتمّت في آخره، فتصوّر منهما بَشَران: ذَكَر وأُنثى، وهما «ميشَى»، «وميشانه»، وهما بمنزلة آدم وحوّاء عند الملّيّين. ويقال لهما أيضًا: «ملهَى»، «وملهيانه»، ويسمّيهما مجوس خوارزم: «مرد» و «مردانه»، وزعموا أنّهما مكثا خمسين سنة مستغنيَيْن عن الطّعام والشّراب، متنعّمَين غير متأذّيَيْن بشيء إلى أن ظهر لهما أهرمن في صورة شيخ كبير، فحملهما على التّناول من فواكه الأشجار وأكل منها، وهما يبصرانه شيخًا، فعاد شابًّا، فأكَلا منها حينئذٍ، فوقعا في البلايا والشّرور، وظهر فيهما الحرص حتّى تزواجا، وولد لهما ولدٌ فأكلاه حِرْصًا، ثمّ ألقى الله تعالى في قلوبهما رأفةً، فولد لهما بعد ذلك ستّة أبطن، كلّ بطن ذَكَر وأُنثى، وأسماؤهم ـ في كتاب أپستا، وهو الكتاب الّذي جاء به زرادشت ـ معروفة، ثمّ كان في البطن السّابع «سيامك» و «فرواك»، فتزاوجا، فولد لهما الملك المشهورالّذي لم يعرف قبله ملك وهو «أوشَهنج»، وهو الّذي خلف جدّه كيومرث، وعقد التّاج، وجلس على السّرير،وبنى مدينتَيْ بابل والسّوس. فهذا ما يذكره المجوس في مبدأ الخلق.

قول بعض الزّنادقة في تصويب إبليس في الامتناع عن السّجود لآدم

وكان في المسلمين ـ ممّن يُرْمي بالزّندقة ـ مَن يذهب إلى تصويب إبليس في الامتناع من السّجود، ويفضّله على آدم، وهو بشار بن برد المرعّث[1]، ومن الشّعر المنسوب إليه: [البسيط]

١ـ الأغاني ٣: ١٤٥

النّار مُشْرِقَةٌ والأرض مُظْلِمَةٌ والنّار معبودةٌ مذ كانتِ النّارُ[١]

وكان أبوالفتوح أحمد بن محمّد الغَزّاليّ الواعظ، أخو أبي حامد محمّد بن محمّد الغزّاليّ الفقيه الشّافعيّ، قاصًّا لطيفًا وواعظًا مفوّهًا، وهو من خراسان من مدينة طوس، وقدم إلى بغداد، ووعظ بها، وسلك في وعظه مسلكًا منكرًا، لأنّه كان يتعصّب لإبليس، ويقول: إنّه سيّد الموحّدين، وقال يومًا على المنبر: مَن لم يتعلّم التّوحيد من إبليس فهو زنديق، أُمِرَ أن يسجد لغير سيّده فأبى: [الوافر]

ولستُ بضارع إلّا إليكم وأمّا غيركم حاشا وكَلّا

وقال مرّة أُخرى لـمّا قال له موسى: «أرني»، فقال: «لن»[٢]، قال: هذا شغلك[٣]، تصطفي آدم ثمّ تُسوِّد وجهه وتخرجه من الجنّة، وتدعوني إلى الطّور، ثمّ تُشمت بي الأعداء! هذا عملك بالأحباب[٤]، فكيف تصنع بالأعداء[٥]!

---

١ ـ في اللّسان: سمّي بذلك لرعاث كانت له في ضغره في أذانه. والرّعاث جمع رعثة، وهي ما علّق في الأُذن من قرط و نحره. وروى صاحب الأغاني: وإنّما سمّي المرعّث بقوله: [مجزوء الخفيف]

قـــال ريمٌ مُرَعّـــث ساحرُ الطّرفِ و النّظرْ
لسْـــتَ والله نـــائِلِي قلتُ أو يَغْلِبُ القـدَرْ
أنـــتَ إن رُمْـــتَ وَصْـــلنَا فائجُ، هل تُدْرِكُ القمَرْ!

٢ ـ يشير إلى قوله تعالى في قصّة موسى من سورة الأعراف / ١٤٣: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي ﴾.

٣ ـ المنتظم: «شأنك».

٤ ـ المنتظم: «الأخيار».

٥ ـ المنتظم ٩: ٢٦١.

وقال مرّة أُخرى وقد ذكر إبليسَ على المنبر: لم يدر ذلك المسكينُ أنّ أظافير القضاء إذا حكّت أدْمَتْ، وأنّ قِسيّ القَدَر إذا رَمَتْ أصمت. ثمّ قال: لسان حال آدم ينشد في قصّته وقصّة إبليس: [الطّويل]

وكنتُ وليلَى في صعودٍ من الهَوَى فلمّا توافَيْنَا ثَبَتُّ وزَلّتِ

وقال مرّة أُخرى: التقى موسى وإبليس عند عقبة الطّور، فقال موسى: يا إبليس، لِمَ لم تسجد لآدم عليه السلام؟ فقال: كلّا، ما كنتُ لأسجد لبَشَرٍ، كيف أُوحِّده ثمّ ألتفتُ إلى غيره! ولكنّك أنت يا موسى سألتَ رؤيته ثمّ نظرتَ إلى الجبل، فأنا أَصْدَقُ منك في التّوحيد.

وكان هذا النَّمَط في كلامه يَنفق على أهل بغداد، وصار له بينهم صيت مشهور، واسم كبير. وحكى عنه أبو الفرج بن الجوزيّ في «التّاريخ» أنّه قال على المنبر: معاشر النّاس، إنّي كنتُ دائمًا أدعوكم إلى الله، وأنا اليوم أُحذّركم منه، والله ما شُدّت الزّنانير إلّا في حبّه، ولا أُدِّيت الجزية إلّا في عشقه.

وقال أيضًا: إنّ رجلًا يهوديًّا أدخل عليه لِيُسْلِمَ على يَدِه، فقال له: لاتُسْلِم، فقال له النّاس: كيف تمنعه من الإسلام؟ فقال: احملوه إلى أبي حامد ـ يعني أخاه ـ ليعلّمه، «لا»[1] إلى المنافقين. ثمّ قال: ويحكم أتظنّون أنّ قوله: «لا إله إلّا الله» منشور ولايته! ذا منشور عزله[2]. وهذا نوع تعرفه الصّوفيّة بالغلوّ والشَّطْح.

ويُروى عن أبي يزيد البَسْطاميّ[3] منه كثير. وممّا يتعلّق بما نحن فيه ما رووه عنه من قوله: [الهزج]

---

١ ـ في المنتظم «يعني: لا إله إلّا الله».

٢ ـ عبارة المنتظم: «أفنسوا عزله». قال ابن الجوزيّ بعد أن أورد هذه الحكايات: «لقد أدهشني نفاق هذه الهذيان في بغداد وهي دار العلم، ولقد حضر مجلسه يوسف الهمذانيّ، فقال: مدد كلام هذا شيطانيّ، لا ربّانيّ، ذهب دينه، والدّنيا لاتبقى له».

٣ ـ هو أبو يزيد طيفور بن عيسى؛ توفّي ٢٦١. طبقات الصّوفيّة للسّلميّ: ٦٧.

فمِن آدم فـي البَـيْن ومِن إبليس لولاكا!
فتنتَ الكـلّ والكلّ مع الفتنة يَهْواكـا

ويقال: أوّل مَن قاس إبليس، فأخطأ في القياس وهلك بخطئه. ويقال: إنّ أوّل حميّة وعصبيّة ظهرت عصبيّة إبليس وحميّته. (١: ٩٦ـ ١٠٨)

(الخطبة: ٢٢٩) روى ذعلب اليمامي، عن أحمد بن قتيبة، عن عبدالله بن يزيد، عن مالك ابن دِحْيَة، قال: كنّا عند أمير المؤمنين عليه السلام، وقد ذكر عنده اختلاف النّاس، فقال:

إِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمْ مَبَادِئُ طِينِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا فِلْقَةً مِن سَبَخِ أَرْضٍ وَعَذْبِهَا، وَحَزْنِ تُرْبَةٍ وَسَهْلِهَا، فَهُمْ عَلَى حَسَبِ قُرْبِ أَرْضِهِمْ يَتَقَارَبُونَ، وَعَلَى قَدْرِ اخْتِلَافِهَا يَتَفَاوَتُونَ، فَتَامُّ الرُّوَاءِ نَاقِصُ الْعَقْلِ، وَمَادُّ الْقَامَةِ قَصِيرُ الْهِمَّةِ، وَزَاكِي الْعَمَلِ قَبِيحُ الْمَنظَرِ، وَقَرِيبُ الْقَعْرِ بَعِيدُ السَّبْرِ، مَعْرُوفُ الضَّرِيبَةِ مُنكَرُ الْجَلِيبَةِ، وَتَائِهُ الْقَلْبِ مُتَفَرِّقُ اللُّبِّ، وَطَلِيقُ اللِّسَانِ حَدِيدُ الْجَنَانِ.

الشّرح: ذِعْلب وأحمد وعبد الله ومالك، رجالٌ من رجال الشّيعة ومُحدِّثيهم. وهذا الفصل عندي لايجوز أن يُحمَل على ظاهره، وما يتسارع إلى أفهام العامّة منه، وذلك لأنّ قوله: «أَنَّهُمْ كَانُوا فِلْقَةً مِن سَبَخِ أَرْضٍ وَعَذْبِهَا»، إمّا أن يريد به أنّ كلّ واحد من النّاس رُكِّب من طين، وجُعِل صورةً بشريّة طينيّة برأس وبطن ويدَيْن ورجلَيْن، ثمّ نُفِخَت فيه الرّوح كما فعل بآدم، أو يريد به أنّ الطّين الّذي رُكِّبت منه صورة آدم فقط كان مختلطًا من سَبَخ وعَذْب، فإن أُريد الأوّل فالواقع خلافه، لأنّ البشر الّذين نشاهدهم، والّذين بلغتْنا أخبارهم لم يخلقوا من الطّين كما خلق آدم، وإنّما خلقوا من نُطَف آبائهم.

وليس لِقائل أن يقول: لعلّ تلك النُّطَف افترقت لأنّها تولّدت من أغذيّة مختلفة المنبَت

من العذوبة والملوحة، وذلك لأنّ النّطفة لا تتولّد من غذاءٍ بعينه، بل من مجموع الأغذيّة، وتلك الأغذيّة لا يمكن أن تكون كلّها من أرض سَبخةٍ محضةٍ في السّبخيّة، لأنّ هذا من الاتّفاقات الّتي يعلم عدم وقوعها، كما يعلم أنّه لا يجوز أن يتّفق أن يكون أهل بغداد في وقت بعينه على كثرتهم لا يأكلون ذلك اليوم إلّا السّكباج خاصّة، وأيضًا فإنّ الأرض السَّبخة، أو الّتي الغالب عليها السّبخيّة، لا تنبت الأقوات أصلًا.

وإن أُريد الثّاني، وهو أن يكون طين آدم عليه السلام مختلطًا في جوهره، مختلفًا في طبائعه، فلِمَ كان زيدٌ الأحمق يتولّد من الجزء السّبخيّ وعمرو العاقل يتولّد من الجزء العذبيّ؟ وكيف يؤثّر اختلاف طين آدم من ستّة آلاف سنة في أقوام يتوالدون الآن.

والّذي أراه أنّ لكلامه عليه السلام تأويلًا باطنًا، وهو أن يريد به اختلاف النّفوس المدبّرة للأبدان، وكنى عنها بقوله:«مبادئ طينهم»،وذلك أنّها لـمَّا كانت الماسكة للبدن من الانحلال، العاصمة له من تفرّق العناصر، صارت كالمبدأ وكالعلّة له من حيث إنّها كانت علّة في بقاء امتزاجه واختلاط عناصره بعضها ببعض، ولذلك إذا فارقت عند الموت افترقت العناصر، وانحلّت الأجزاء، فرجع اللّطيف منها إلى الهواء، والكثيف إلى الأرض ... .

ثمّ بيّن عليه السلام اختلاف آحاد النّاس، فقال: منهم مَن هو تامّ الرُّواء، لكنّه ناقص العقل والرُّواء بالهمز والمدّ: المنظر الجميل، ومِن أمثال العرب: «ترى الفتيان كالنّخل وما يدريك ما الدّخل».

وقال الشّاعر: [مجزوء الخفيف]

عقله عقل طائرٍ وهو في خِلْقَة الجَمَلِ

وقال أبو الطّيب: [الطّويل]

وما الحُسْنُ في وَجْهِ الفَتَى شَرَفٌ له إذا لم يَكُن في فِعْلِه والخلائقِ[١]

وقال الآخر: [الطّويل]

وما ينفع الفتيان حُسْنُ وجوهِهم إذا كانت الأخلاق غيرَ حِسانِ

فلا يغررنك المرء راق رُواؤه فما كلّ مصقول الغِرَارِ يماني

ومن شعر الحماسة: [الطّويل]

لَقَوْمِي أرْعَى للعُلَا من عِصابَةٍ من النّاس يا حار بن عَمرو تسودُها[٢]

وأنتم سماءٌ يُعْجب النّاس رزُّها بآبدةٍ تنحي شديدٍ وئيدُها[٣]

تُقطِّع أطناب البيوت بحاصبٍ وأكذَبُ شيءٍ بَرْقُها ورُعودُها

فويلُ امّها خيلًا بهاءً وشارةً إذا لاقتِ الأعداءُ لولا صدُودُها

ومنه أيضًا: [الطّويل]

وكاثِرْ بسَعْدٍ إنّ سعدًا كثيرةٌ ولا ترجُ مِن سَعْدٍ وفاءً ولا نَصْرَا[٤]

يروعُكَ من سَعْدِ بن زيد جسومُها وتَزْهَدُ فيها حِينَ تَقْتُلُها خُبْرَا

قوله عليه السلام: «ومادّ القامة قصير الهِمّة»، قريب من المعنى الأوّل، إلّا أنّه خَالَفَ بين الألفاظ، فجعل النّاقص بإزاء التّامّ، والقصير بإزاء المادّ. ويمكن أن يجعل المعنيان مختلِفَين، وذلك لأنّه قد يكون الإنسان تامّ العقل، إلّا أنّ همّته قصيرة، وقد رأينا كثيرًا من النّاس كذلك، فإذَن هذا قِسم آخَر من الاختلاف غير الأوّل.

---

١ ـ ديوانه ٢: ٣٢٠.

٢ ـ لقراد بن حنش الصّارديّ ـ ديوان الحماسة ـ بشرح المرزوقيّ ٣: ١٤٣٠.

٣ ـ السّماء هنا: السّحاب. والرّز والوئيد جميعًا: الصّوت. ومعنى «تنحي»: تقبل.

٤ ـ ديوان الحماسة ـ بشرح المرزوقيّ ٣: ١٥٢٢.

قوله عليه السلام: « و زاكي العمل قبيح المنظر »، يريد بزكاء أعماله حسنَها وطهارتها، فيكون قد أوقع الحسَن بإزاء القبيح، وهذا القِسم موجود فاش بين النّاس.

قوله: « وقريب القعر بعيد السّبر »، أي قد يكونُ الإنسان قصير القامة، وهو مع ذلك داهية باقعة، والمراد بقرب قعره تقارب ما بين طرفَيْه، فليست بطنه بمديدة ولا مستطيلة، و هي قعره، وإذا سبرته واختبرت ما عنده وجدتَه لبيبًا فَطِنًا، لا يوقف على أسراره، ولا يدرك باطنه، ومن هذا المعنى قول الشّاعر[1]: [الوافر]

تَرَى الرَّجُلَ النَّحيفَ فتَزْدَريه ... وفي أثوابه أسَدٌ مَزيرُ[2]

ويعجبُك الطَّريرُ فَتَبْتَلِيهِ ... فَيُخْلِفُ ظَـنَّكَ الرّجُلُ الطّريرُ[3]

وقيل لبعض الحكماء: ما بال القصارِ من النّاس أدهى وأحذق؟ قال: لقُرْب قلوبهم من أدمغتهم.

ومن شعر الحماسة: [الطَّويل]

[و]إلَّا يَكُنْ عَظمِي طويلًا فإنَّني ... لَهُ بالخِصال الصّالحاتِ وَصُولُ[4]

ولا خَيْرَ في حُسْنِ الجُسُوم وطُولِها[5] ... إذا لم تَزِن حُسْنَ الجُسُوم عُقُولُ

ومن شعر الحماسة أيضًا وهو تمام البيتين المقدّم ذكرهما: [الوافر]

فَمَا عِظَمُ الرّجال لهم بفَخْر ... وَلكِنْ فَخْرُهُمْ كَرَمٌ وَخَيْرُ

ضِعافُ الطَّيْرِ أطوَلُها جُسُومًا ... ولم تَطُلِ البُزاةُ ولا الصُّقُورُ

---

١ ـ للعبّاس بن مرداس، ديوان الحماسة ـ بشرح المرزوقيّ ٣: ١١٥٣.

٢ ـ المزير: الجلد الخفيف النّافذ في الأُمور.

٣ ـ الطّريرُ: الشّابّ النّاعم.

٤ ـ ديوان الحماسة ٣: ١١٨١ ـ بشرح المرزوقيّ ونسبه إلى بعض الفزاريّين.

٥ ـ الحماسة: « ونبلها ».

بُغاث الطَّيْر أكثرُها فِراخًا و أُمُّ الصَّقْر مِقْلاتٌ نَزُورُ[١]
لَقَدْ عَظُمَ البَعِيرُ بغيرِ لُبٍّ فَلَمْ يَسْتَغْنِ بالعِظَمِ البعِيرُ

قوله عليه السلام: «ومعروف الضّريبة منكر الجليبة»، الجليبة هي الخُلُق الّذي يتكلّفه الإنسان ويستجلبه، مثل أن يكون جبانًا بالطّبع فيتكلّف الشّجاعة، أو شحيحًا بالطّبع فيتكلّف الجود، وهذا القسم أيضًا عامّ في النّاس.

ثمّ لـمَّا فرغ من الأخلاق المتضادّة ذَكَر بعدها ذوي الأخلاق والطّباع المتناسبة المتلائمة، فقال: «وتائه القلب متفرّق اللّبّ»، وهذان الوصفان متناسبان لا متضادّان.

ثمّ قال: «و طليق اللّسان حديد الجَنَان»، وهذان الوصفان أيضًا متناسبان، وهما متضادّان للوصفين قبلهما، فالأوّلان ذمّ، والآخران مَدْح. (١٣: ١٨ـ٢٣)

الفصل الحادي عشر ـ [خَلْق أرواح البشر قبل أجسادهم]

(الخطبة: ١٥٤) ... وَلْيَكُن مِن أَبْنَاءِ الْآخِرَةِ، فَإِنَّهُ مِنهَا قَدِمَ، وَإِلَيْهَا يَنقَلِبُ. وَالنَّاظِرُ بِالْقَلْبِ، الْعَامِلُ بِالْبَصَرِ... .

الشّرح: فإنّه منها قَدِم، قد قيل: إنّ الله تعالى خَلَق أرواح البشر قبل أجسادهم، والخبر في ذلك مشهور والآية أيضًا، وهي قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[٢]،

---

١ ـ المِقْلات من القلت وهو الهلاك. والنّزور: القليلة الأولاد من النّزر، وهو القليل.

٢ ـ الأعراف / ١٧٢.

ويمكن أن يفسّر على وجهٍ آخر، وذلك أنّ الآخرة اليوم عدم محض، والإنسان قَدِم من العدم، وإلى العدم ينقلب، فقد صحّ أنّه قدم من الآخرة ويرجع إلى الآخرة. (٩: ١٧٧)

الفصل الثّاني عشر ـ [اختلاف الأقوال في خَلْق الجنّة والنّار]

(الخطبة: ١) ثُمَّ أَسْكَنَ سُبْحَانَهُ آدَمَ دَارًا أَرْغَدَ فِيهَا عَيْشَهُ، وَآمَنَ فِيهَا مَحَلَّتَهُ، وَحَذَّرَهُ إِبْلِيسَ وَعَدَاوَتَهُ، فَاغْتَرَّهُ عَدُوُّهُ نَفَاسَةً عَلَيْهِ بِدَارِ الْمُقَامِ، وَمُرَافَقَةِ الْأَبْرَارِ، فَبَاعَ الْيَقِينَ بِشَكِّهِ، وَالْعَزِيمَةَ بِوَهْنِهِ، وَاسْتَبْدَلَ بِالْجَذَلِ وَجَلًا، وَبِالْاِغْتِرَارِ نَدَمًا. ثُمَّ بَسَطَ اللهُ سُبْحَانَهُ لَهُ فِي تَوْبَتِهِ، وَلَقَّاهُ كَلِمَةَ رَحْمَتِهِ، وَوَعَدَهُ الْمَرَدَّ إِلَى جَنَّتِهِ، وَأَهْبَطَهُ إِلَى دَارِ الْبَلِيَّةِ، وَتَنَاسُلِ الذُّرِّيَّةِ.

الشّرح: فإن قيل: فما قول شيوخكم في الجنّة والنّار، فإنّ المشهور عنهم أنّهما لم يُخْلقا، وسيخلقان عند قيام الأجساد، وقد دلّ القرآن العزيز، ونطق كلام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الفصل، بأنّ آدم كان في الجنّة وأُخرج منها؟

قيل: قد اختلف شيوخنا رحمهم الله في هذه المسألة، فَمَن ذهب منهم إلى أنّهما غير مخلوقتَين الآن، يقول: قد ثبت بدليل السّمع أنّ سائر الأجسام تُعْدَم ولايبقى في الوجود إلّا ذات الله تعالى، بدليل قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[1]، وقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾[2]، فلمّا كان

١ـ القصص / ٨٨.

٢ـ الحديد ٣.

« أوّلًا » بمعنى أنّه لا جسم في الوجود معه في الأزل، وجب أن يكون « آخراً » ، بمعنى أنّه لايبقى في الوجود جسم من الأجسام معه فيما لايزال ، وبآياتٍ كثيرةٍ أُخرى . وإذا كان لابُدّ من عدم سائرالأجسام لم يكن في خلق الجنّة والنّار قبل أوقات الجزاء فائدة ، لأنّه لابُدّ أن يفنيهما مع الأجسام الّتي تَفنى يوم القيامة فلايبقى مع خلقهما من قبل معنًى. ويحملون الآيات الّتي دلّت على كون آدم عليه السلام كان في الجنّة وأُخرج منها ، على بستان من بساتين الدّنيا .

قالوا : والهبوط لايدلّ على كونهما في السّماء، لجواز أن يكون في الأرض، إلّا أنّهما في موضعٍ مرتفع عن سائر الأرض. وأمّا غير هؤلاء من شيوخنا فقالوا: إنّهما مخلوقتان الآن، واعترفوا بأنّ آدم كان في جنّة الجزاء والثّواب، وقالوا : لايبعد أن يكون في إخبار المكلّفين بوجود الجنّة والنّار لطفٌ لهم في التّكليف، وإنّما يحسن الإخبار بذلك إذا كان صِدْقًا ، وإنّما يكون صِدْقًا إذا كان خبره على ما هو عليه . (١: ١٠٨ ـ ١٠٩)

(الخطبة : ١٠٨)... خَلَقْتَ دَارًا، وَجَعَلْتَ فِيهَا مَأْدُبَةً: مَشْرَبًا وَمَطْعَمًا، وَأَزْوَاجًا وَخَدَمًا، وَقُصُورًا، وَأَنهَارًا، وَزُرُوعًا، وَثِمَارًا... .

الشّرح : «خَلَقْتَ دَارًا» يعني الجَنّة و في هذا الكلام دلالة على أنّ الجَنّة الآن مخلوقة ، وهو مذهب أكثر أصحابنا . (٧: ٢٠٧)

(الخطبة : ١٨٤)... وَاعْلَمُوا أَنَّهُ ﴿مَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾[1] مِنَ الْفِتَنِ، وَنُورًا مِنَ الظُّلَمِ، وَيُخَلِّدْهُ فِيمَا اشْتَهَتْ نَفْسُهُ، وَيُنزِلْهُ مَنزِلَ الْكَرَامَةِ عِندَهُ، فِي دَارٍ اصْطَنَعَهَا لِنَفْسِهِ، ظِلُّهَا عَرْشُهُ، وَنُورُهَا بَهْجَتُهُ، وَزُوَّارُهَا مَلَائِكَتُهُ، وَرُفَقَاؤُهَا رُسُلُهُ... .

---

١ - الطّلاق / ٢.

الشّرح:... ثمّ انتقل إلى ذكر الجنّة، والكلام يدلّ على أنّها في السّماء، وأنّ العرش فوقها.

ومعنى قوله: «اصطنعها لنفسه» إعظامها وإجلالها، كما قال لموسى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾[1]، ولأنّه لما تعارف النّاس في تعظيم ما يصنعونه، أن يقول الواحد منهم لصاحبه: قد وهبتك هذه الدّار الّتي اصطنعتها لنفسي، أي أحكمتها، ولم أكن في بنائها متكلّفًا بأن أبنيَها لغيري، صحّ وحَسُن من البليغ الفصيح أن يستعير مثل ذلك فيما لم يصطنعه في الحقيقة لنفسه، وإنّمَا هو عظيم جليل عنده.

قوله: «ونورها بهجته»، هذا أيضًا مستعار، كأنّه لـمّا كان إشراقُ نورها عظيمًا جدًّا نسبه إلى بهجة البارئ، وليس هناك بهجة على الحقيقة، لأنّ البهجة حسن الخِلْقة، قال تعالى: ﴿وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾[2]، أي من كلّ صنف حسن.

قوله: «وزوّارها ملائكته»، قد ورد في هذا من الأخبار كثير جدًّا، ورفقاؤها: رُسُله، من قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَـئِكَ رَفِيقًا﴾[3]. (١٠: ١٢٠)

الفصل الثّالث عشر ـ [في صفة الجنّة]

(الخطبة: ١٦٦): منها في صفة الجنّة:

فَلَوْ رَمَيْتَ بِبَصَرِ قَلْبِكَ نَحْوَ مَا يُوصَفُ لَكَ مِنهَا لَعَزَفَتْ نَفْسُكَ عَن بَدَائِعِ مَا أُخْرِجَ إِلَى

١ـ طه ٤١.

٢ـ ق ٧.

٣ـ النّساء ٦٩.

الدُّنيا مِن شَهَوَاتِهَا وَلَذَّاتِهَا، وَزَخَارِفِ مَنَاظِرِهَا، وَلَذَهِلَتْ بِالْفِكْرِ فِي اصْطِفَاقِ أَشْجَارٍ غُيِّبَتْ عُرُوقُهَا فِي كُثْبَانِ الْمِسْكِ عَلَى سَوَاحِلِ أَنهارِهَا، وَفِي تَعْلِيقِ كَبَائِسِ اللُّؤْلُؤِ الرَّطْبِ فِي عَسَالِيجِهَا وَأَفْنَانِهَا، وَطُلُوعِ تِلْكَ الثِّمَارِ مُخْتَلِفَةً فِي غُلُفِ أَكْمَامِهَا، تُجْنَى مِن غَيْرِ تَكَلُّفٍ فَتَأْتِي عَلَى مُنيَةِ مُجْتَنِيهَا، وَيُطَافُ عَلَى نُزَّالِهَا فِي أَفْنِيَةِ قُصُورِهَا بِالْأَعْسَالِ الْمُصَفَّقَةِ، وَالْخُمُورِ الْمُرَوَّقَةِ.

قَوْمٌ لَمْ تَزَلِ الْكَرَامَةُ تَتَمَادَى بِهِمْ حَتَّى حَلُّوا دَارَ الْقَرَارِ، وَأَمِنُوا نُقْلَةَ الْأَسْفَارِ. فَلَوْ شَغَلْتَ قَلْبَكَ أَيُّهَا الْمُسْتَمِعُ بِالْوُصُولِ إِلَى مَا يَهْجُمُ عَلَيْكَ مِن تِلْكَ الْمَنَاظِرِ الْمُونِقَةِ، لَزَهِقَتْ نَفْسُكَ شَوْقًا إِلَيْهَا، وَلَتَحَمَّلْتَ مِن مَجْلِسِي هَذَا إِلَى مُجَاوَرَةِ أَهْلِ الْقُبُورِ اسْتِعْجَالًا بِهَا. جَعَلَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِمَّن يَسْعَى بِقَلْبِهِ إِلَى مَنَازِلِ الْأَبْرَارِ بِرَحْمَتِهِ!

الشّرح: ... واعلم! أنّه لا مزيد في التّشويق إلى الجَنّة على ما ذكره الله تعالى في كتابه، فكلّ الصّيد في جانب الفَرَا[1].

وقدجاء عن رسول الله ﷺ في ذلك أخبار صحيحة، فروى أُسامة بن زيد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يذكر الجَنّة فقال: «ألَا مُشْتَرٍ لها! هي وربّ الكعبة ريحانة تهتزّ، ونور يتلألأ، ونهر يطّرد، وزوجة لا تموت، مع حبور ونَعِيمٍ ومقام الأبد».

وروى أبوسعيد الخُدْريّ عنه ﷺ: «إنّ الله سبحانه لمّا حوّط حائط الجَنّة، لَبِنَة من ذَهَبٍ ولَبِنَة من فضّةٍ، وغرس غرسها، قال لها: تكلّمي، فقالت: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[2]: فقال: طوبى لك منزل الملوك!

---

١ ـ الفرا: حمار الوحش، وأصل المثل: كلّ الصّيد في جوف الفرا، وفي القاموس بغير همز، لأنّه مَثَل والأمثال موضوعة على الوقف.

٢ ـ المؤمنون/١.

و روى جابر بن عبد الله عنه عليه الصّلاة والسّلام: «إذا دخل أهلُ الجَنّةَ الجَنّةَ، قال لهم ربّهم تعالى: أتحبّون أن أزيدكم؟ فيقولون: و هل خير ممّا أعطيتَنا؟ فيقول: نعم، رضواني أكبر». وعنه عليه الصّلاة والسّلام: «إنّ أحدهم ليُعطَى قوّة مائة رجل في الأكل والشّرب»، فقيل له: فهل يكون منهم حَدَث ـ أو قيل خَبَث؟ قال: «عَرَقٌ يفيض من أعراضهم كريح المِسْك، يضمر منه البطن».

وروى الزّمخشريّ في «ربيع الأبرار» ـ ومذهبه في الاعتزال ونصرة أصحابنا معلوم، وكذلك في انحرافه عن الشّيعة وتسخيفه لمقالاتهم ـ أنّ رسول الله محمّدًا ﷺ قال: «لـمَّا أُسْري بي، أخذني جبرئيل، فأقعدني على دُرْنوك من دَرانيك الجَنّة، ثمّ ناولني سَفَرْجَلة، فبينا أنا أُقَلّبها انفلقتْ، فخرجت منها جاريةٌ لم أرَ أحسنَ منها، فسلّمت، فقلتُ: مَن أنتِ؟، قالت: أنا الرّاضية المرضيّة، خلقني الجبّار من ثلاثة أصناف: أعلاي من عَنبر، وأوسطي من كافور، وأسفلي من مِسْكٍ. ثمّ عجنني بماء الحيوان، وقال لي: كوني كذا، فكنتُ. خلقني لأخيك وابن عمّك عليّ بن أبي طالب». (٩: ٢٧٨ ـ ٢٨١)

الفصل الرّابع عشر ـ [فصل في الآثار الواردة في شديد عذاب جهنّم]

(الخطبة: ١٧٧) ... الْقِصَاصُ هُنَاكَ شَدِيدٌ، لَيْسَ هُوَ جَرْحًا بِالْمُدَى وَلَا ضَرْبًا بِالسِّيَاطِ، وَلَكِنَّهُ مَا يُسْتَصْغَرُ ذَلِكَ مَعَهُ....

الشّرح: ... ثمّ ذَكَرَ عليه السلام أنّ القصاص في الآخرة شديد، ليس كما يعهده النّاس من عقاب الدّنيا الّذي هو ضرب السّوط، وغايته أن يذوق الإنسان طعم الحديد، وهو معنى قوله:

«جَرْحًا بالمُدى» ، جمع مُدْية وهي السّكّين ، بل هو شيء آخر عظيم لايُعبِّر النّطق عن كُنهه وشدّة نكاله وألمه .

قال الأوزاعيّ في مواعظه للمنصور : «روي لي عن رسول الله ﷺ : لو أنّ ثوبًا من ثياب أهل النّار عُلِّق بين السّماء والأرض لأحرق أهل الأرض قاطبة ، فكيف بمن يتقمّصه ! ولو أنّ ذَنوبًا من حميم جهنّم صبّ على ماء الأرض كلّه لأجَنَّه حتّى لا يستطيع مخلوق شربه ، فكيف بمَن يتجرّعه ! ولو أنّ حلقة من سلاسل النّار وضِعَتْ على جبلٍ لذاب كما يذوب الرّصاص ، فكيف بمَن يسلك فيها ويُرَدّ فضلها على عاتقه !

وروى أبو هريرة عن النّبيّ ﷺ : «لو كان في هذا المسجد مائة ألف أو يزيدون ، وأخرج إليهم رجل من النّار فتنفّس وأصابهم نَفَسُه لأحرق المسجد ومَن فيه» .

ورُوي أنّ رسول الله ﷺ قال لجبرئيل : ما لي لاأرى ميكائيل ضاحكًا ! قال : إنّ ميكائيل لم يضحك منذ خُلِقَت النّار و رآها .

وعنه ﷺ : «لـمّا أُسري بي سمعت هدّة[1] ، فسألت جبريل عنها ، فقال : حَجَر أرسله الله من شَفير جهنّم ، فهو يهوي منذ سبعين خريفًا حتّى بلغ الآن فيه» .

و رُوي عن النّبيّ ﷺ في قوله : ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ﴾[2] . قال : تتقلّص شفتُه العليا حتّى تبلغ وسط رأسه وتسترخي شفتُه السّفلى حتّى تضرب سرّته» .

و روى عُبيد بن عُمَير اللّيثيّ عنه عليه السلام : «لتزفرَنّ جهنّم زفرةً لا يبقى مَلَك ولا نبيّ إلّا خرّ مرتعدة فرائصه ، حتّى أنّ إبراهيم الخليل ، ليبحث على ركبتَيه ، فيقول : يا ربّ ، إنّي لا أسالك إلّا نفسي» .

---

١ ـ الهدّة : صوت وقع الحائط أو الصّخر أو نحوهما .

٢ ـ المؤمنين / ١٠٤ .

أبو سعيد الخُدريّ مرفوعًا: «لو ضُرِبتْ جبال الدّنيا بمقمع[١] من تلك المقامع الحديد لصارت غبارًا».

الحسن البصريّ: قال: الأغلال لم تجعل في أعناق أهل النّار، لأنّهم أعجزوا الرّبّ، ولكن إذا أصابهم اللّهب أرسبتهم في النّار ـ ثمّ خرّ الحسن صَعِقًا، وقال ـ و دموعه تتحادر: يابن آدم، نفسَك نفسَك! فإنّمَا هي نفس واحدة، إن نجتْ نجوتَ، وإن هلكتْ لم ينفعك مَن نجا.

طاوُس: أيّها النّاس، إنّ النّار لـمَّا خُلِقَتْ طارت أفئدة الملائكة، فلمّا خُلِقْتم سكنت.

مطرّف بن الشِّخِّير: إنّكم لتذكرون الجَنّة، وإنّ ذِكْر النّار قد حال بيني وبين أن أسال الله الجَنّة.

منصور بن عمّار: يا مَن البعوضة تقلقه، والبقّة تسهره، أمِثْلك يقوى على وَهَج السّعير أو تطيق صفحة خدّه لَفْحَ سَمومها، ورقة أحشائه خشونة ضَريعها[٢]، ورطوبة كبده تجرُّع غَسّاقها[٣]!

قيل لعطاء السُّلميّ أيسرّك أن يقال لك: قَعْ في جهنّم فتحرق فتذهب فلا تبعث أبدًا لا إليها ولا إلى غيرها؟ فقال: والله الّذي لا إله إلّا هو، لو سمعت أن يقال لي، لظننت أنّي أموت فَرِحًا قبل أن يقال لي ذلك.

الحسن: والله ما يقدر العباد قَدْر حَرّها، روينا: لو أنّ رجلًا كان بالمشرق، وجهنّم بالمغرب، ثمّ كُشِف عن غطاء واحد منها لغَلَتْ جمجمته، ولو أنّ دلوًا من صديدها صبَّ في الأرض ما بقي على وجهها شيء فيه روح إلّا مات.

كان الأحنف يصلّي صلاة اللّيل، و يضع المصباح قريبًا منه، فيضع إصبَعَه عليه، ويقول:

---

١ ـ المقمع والمقمعة: العمود من الحديد، أو خشبة يُضرَب بها الإنسان على رأسه ليذلّ ويهان.

٢ ـ الضّريع: نبات يسمّى رطبه سبرقًا، و يابسه ضريعًا؛ لا تقربه دابّة لخبثه.

٣ ـ الغسّاق: ما يقطر من جلود أهل النّار و صديدهم من قبح ونحوه.

يا حُنَيْف، ما حملك على ما صنعت يوم كذا! حتّى يصبح. (١٠: ٣٥ ـ ٣٧)

الفصل الخامس عشر ـ
[في ذكر بعض غرائب الطّيور وما فيها من عجائب]

(الخطبة: ١٥٥): ومنه خطبة له عليه السلام يذكر فيها بديع خلقة الخفّاش:

اَلحَمْدُ لِلّه الَّذِي انحَسَرَتِ الْأَوْصَافُ عَن كُنهِ مَعْرِفَتِهِ، وَرَدَعَتْ عَظَمَتُهُ الْعُقُولَ، فَلَمْ تَجِدْ مَسَاغًا إِلَى بُلُوغ غَايَةِ مَلَكُوتِهِ!

هَوَ اللهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ الْمُبِينُ، أَحَقُّ وَأَبْيَنُ مِمَّا تَرَى الْعُيُونُ، لَمْ تَبْلُغْهُ الْعُقُولُ بِتَحْدِيدٍ فَيَكُونَ مُشَبَّهًا، وَلَمْ تَقَعْ عَلَيْهِ الْأَوْهَامُ بِتَقْدِيرٍ فَيَكُونَ مُمَثَّلًا. خَلَقَ الْخَلْقَ عَلَى غَيْرِ تَمْثِيلٍ، وَلَا مَشُورَةِ مُشِيرٍ، وَلَا مَعُونَةِ مُعِينٍ، فَتَمَّ خَلْقُهُ بِأَمْرِهِ، وَأَذْعَنَ لِطَاعَتِهِ، فَأَجَابَ وَلَمْ يُدَافِعْ، وَانقَادَ وَلَمْ يُنَازِعْ.

وَمِن لَطَائِفِ صَنعَتِهِ، وَعَجَائِبِ خِلْقَتِهِ، مَا أَرَ انَا مِن غَوَامِضِ الْحِكْمَةِ فِي هَذِهِ الْخَفَافِيشِ الَّتِي يَقْبِضُهَا الضِّيَاءُ الْبَاسِطُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَيَبْسُطُهَا الظَّلَامُ الْقَابِضُ لِكُلِّ حَيٍّ، وَكَيْفَ عَشِيَتْ أَعْيُنُهَا عَن أَن تَسْتَمِدَّ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ نُورًا تَهْتَدِي بِهِ فِي مَذَاهِبِهَا، وَتَتَّصِلُ بِعَلَانِيَةِ بُرْهَانِ الشَّمْسِ إِلَى مَعَارِفِهَا. وَرَدَعَهَا بِتَلَأْلُؤِ ضِيَائِهَا عَنِ الْمُضِيِّ فِي سُبُحَاتِ إِشْرَاقِهَا، وَأَكَنَّهَا فِي مَكَامِنِهَا عَنِ الذَّهَابِ فِي بُلَجِ ائْتِلَاقِهَا، فَهِيَ مُسْدَلَةُ الْجُفُونِ بِالنَّهَارِ عَلَى حِدَاقِهَا، وَجَاعِلَةُ اللَّيْلِ سِرَاجًا تَسْتَدِلُّ بِهِ فِي الْتِمَاسِ أَرْزَاقِهَا؛ فَلَا يَرُدُّ أَبْصَارَهَا إِسْدَافُ ظُلْمَتِهِ، وَلَا تَمْتَنِعُ مِنَ الْمُضِيِّ فِيهِ لِغَسَقِ دُجُنَّتِهِ. فَإِذَا أَلْقَتِ

الشَّمْسُ قِنَاعَهَا، وَبَدَتْ أَوْضَاحُ نَهَارِهَا، وَدَخَلَ مِن إِشْرَاق نُورِهَا عَلَى الضِّبَاب فِي وِجَارِهَا، أَطْبَقَتِ الْأَجْفَانَ عَلَى مَآقِيهَا، وَتَبَلَّغَتْ بِمَا اكْتَسَبَتْهُ مِنَ الْمَعَاش فِي ظُلَم لَيَالِيهَا. فَسُبْحَانَ مَن جَعَلَ اللَّيْلَ لَهَا نَهَارًا وَمَعَاشًا، وَجَعَلَ النَّهَارَ لَهَا سَكَنًا وَقَرَارًا! وَجَعَلَ لَهَا أَجْنِحَةً مِن لَحْمِهَا تَعْرُجُ بِهَا عِندَ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّيَرَانِ، كَأَنَّهَا شَظَايَا الْآذَانِ، غَيْرَ ذَوَاتِ رِيشٍ وَلَا قَصَب، إِلَّا أَنَّكَ تَرَى مَوَاضِعَ الْعُرُوق بَيِّنَةً اعْلَامًا. لَهَا جَنَاحَانِ لَمَّا يَرِقَّا فَيَنشَقَّا، وَلَمْ[1] يَغْلُظَا فَيَثْقُلَا. تَطِيرُ وَوَلَدُهَا لَاصِقٌ بِهَا لَاجِئٌ إِلَيْهَا، يَقَعُ إِذَا وَقَعَتْ، وَيَرْتَفِعُ إِذَا ارْتَفَعَتْ، لَا يُفَارِقُهَا حَتَّى تَشْتَدَّ أَرْكَانُهُ، وَيَحْمِلَهُ لِلنُّهُوضِ جَنَاحُهُ، وَيَعْرِفَ مَذَاهِبَ عَيْشِهِ، وَمَصَالِحَ نَفْسِهِ. فَسُبْحَانَ الْبَارِئِ لِكُلِّ شَيْءٍ، عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ خَلَا مِن غَيْرِهِ!

الشّرح: ... وخلاصة الخطبة، التّعجّب من أعين الخفافيش الّتي تبصر ليلًا ولا تبصر نهارًا، وكلّ الحيوانات بخلاف ذلك فقد صار اللّيل لها معاشًا، والنّهار لها سكنًا، بعكس الحال فيما عداها. ثمّ مِن أجنحتها الّتي تطير بها وهي لحم لا ريش عليه ولا غُضْروف، وليست رقيقةً فتنشقّ، ولا كثيفةً فتثقلها عن الطّيران. ثمّ مِن ولدها إذا طارت احتملته وهو لاصِقٌ بها، فإذا وقعت وقع ملتصقًا بها هكذا، إلى أن يشتدّ ويقوى على النّهوض فيفارقها.

واعلم! أنّه عليه السلام قد أتى بالعلّة الطّبيعيّة في عدم إبصارها نهارًا، وهو انفعال حاسّة بصرها عن الضّوء الشّديد، وقد يعرض مثل ذلك لبعض النّاس، وهو المرض المسمّى «رُوزْكُور» أي أعمى النّهار، ويكون ذلك عن إفراط التّحلّل في الرّوح النّوريّ، فإذا لقي حرّ النّهار أصابه قمر، ثمّ يستدرك ذلك بَرْد اللّيل فيزول، فيعود الإبصار.

وأمّا طيرانها من غير ريشٍ، فإنّه ليس بذلك الطّيران الشّديد، وإنّما هو نهوض وخِفّة،

---

١ ـ د: «ولمّا».

أفادها الله تعالى إيّاه بواسطة الطّبيعة، والتصاق الوَلَد بها، لأنّها تضمّه إليها بالطّبع، وينضمّ إليها كذلك، وتستعين على ضمّه برجْلَيْها، وبقصر المسافة.

وجملة الأمر أنّه تعجّب من عجيب. وفي الأحاديث العامّيّة: قيل للخَفّاش: لماذا لا جَناح لك؟ قال: لأنّي تصوير مخلوق، قيل: فلماذا لا تخرج نهارًا؟ قال: حياءً من الطّيور، يعنون أنّ المسيح عليه السلام صوّره، وأنّ إليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾[1].

وفي الطّير عجائب وغرائب لا تهتدي العقول إليها. ويقال: إنّ ضربيْن من الحيوان أصمّان لا يسمعان، وهما النَّعام والأفاعيّ.

وتقول العرب: إنّ الظّليم يسمع بعينه وأنفه، لا يحتاج معهما إلى حاسّة أُخرى. والكراكيّ يجمعها أمير لها كيعسوب النّحل، ولا يجمعها إلّا أزواجًا. والعصافير آلفةٌ للنّاس آنسةٌ بهم، لا تسكن دارًا حتّى يسكنها إنسان، ومتى سكنتها لم تقم فيها إذا خرج الإنسان منها، فبفراقه تفارق، وبسكناه تسكن. ويذكر أهل البصرة أنّه إذا كان زمن الخروج إلى البساتين لم يبق في البصرة عُصْفور إلّا خرج إليها، إلّا ما أقام على بَيْضه وفراخه، وقد يُدَرّب العُصفور فيستجيب من المكان البعيد ويرجع.

وقال شيخنا أبوعثمان: بلغني أنّه درّب فيرجع من مِيل. وليس في الأرض رأسٌ أشبه برأس الحَيّة من رأس العُصفور، وليس في الحيوان الّذي يعايش النّاس أقصر عمرًا منه، قيل لأجل السِّفاد الّذي يستكثر منه. ويتميّز الذَّكَر من الأُنثى في العصافير تميّز الدِّيك من الدّجاجة، لأنّ له لحْية، ولا شيء أحنَى على ولده منه، وإذا عَرَض له شيء صاح، فأقبلت إليه العصافير يساعدْنه، وليس [لشيء[2]] في مثل جسم العُصفور [من] شدّة وطئه [إذا مشى

---

١ ـ المائدة / ١١٠.

٢ ـ تكملة من كتاب الحيوان ٥: ٢١٧.

أو على السّطح ما للعُصفور، فإنّك] إذا كنت تحت السّطح ووقع، حسبت وقعتَه وقعة حجر، وذُكور[١] العصافير لا تعيش إلّا سنةً، وكثيرًا ما تجلب الحَيّات إلى المنازل، لأنّ الحَيّات تتبعها حرصًا على ابتلاع بيضها وفراخها.

ويقال: إنّ الدّجاجة إذا باضت بيضتَيْن في يومٍ واحدٍ، وتكرّر ذلك ماتت، وإذا هرمت الدّجاجة لم يكن لأواخر ما تبيضه صُفْرة، وإذا لم يكن للبيضة محّ لم يخلق فيها فَرُّوج، لأنّ غذاءه المحّ مادام في البيضة، وقد يكون للبيضة مُحّان فتنفقص[٢] عن فَرُّوجَيْن يخلَقان من البياض، ويغتذيان بالمُحّيْن، لأنّ الفراريج تُخْلَق من البياض وتغتذي بالصُّفْرة، وكلّ ديك فإنّه يلتقط الحبّة فيحذف بها إلى الدّجاجة سماحًا وإيثارًا، ولهذا قالوا: «أسمح من لاقطة»، يعنون الدِّيَكة، إلّا دِيَكة مَرْو بخراسان، فإنّها تطرد دجاجها عن الحَبّ وتنزعه من أفواهها فتبتلعه.

والحَمامة بلهاء، وفي أمثالهم: «أحمق من حمامة»، وهي مع حُمْقها مهتدية إلى مصالح نفسها وفراخها.

قال ابن الأعرابيّ: قلتُ لشيخ من العرب: مَن علّمك هذا؟ قال: علّمني الّذي علّم الحَمامة على بَلَهها تقليب بيضها، كي تعطيَ الوجهَين جميعًا نصيبهما من الحَضْن.

والهداية في الحَمام لاتكون إلّا في الخُضْر والسُّمْر، فأمّا الأسود الشّديد السّواد فهو كالزّنجيّ القليل المعرفة، والأبيض ضعيف القوّة، وإذا خرج الجوزل[٣] عن بيضته علم أبواه أنّ حَلْقه لايتّسع للغذاء، فلا يكون لهما همّ إلّا أن ينفخا في حَلْقه الرّيح لتتّسع حوصلته بعد التحامها، ثمّ يعلمان أنّه لايحتمل في أوّل اغتذائه أن يُزقّ بالطّعم، فيزقّانه باللّعاب المختلط

---

١ ـ د: «ذكورة».

٢ ـ انفقصت البيضة عن الفرخ: انفلقت عنه.

٣ ـ الجوزل: فَرْخ الحمام.

بقواهما وقوى الطُّعْم. ثمّ يعلمان أنّ حوصلته تحتاج إلى دِباغ، فيأكلان من شَورج[١] أُصول الحِيطان، وهو شيء من المِلْح الخالص والتّراب فيُزقّانه به.

فإذا علما أنّه قد اندبغ زقّاه بالحَبّ الّذي قد غَبّ في حواصلهما، ثمّ بالّذي هو أطرى فأطرى، حتّى يتعوّد، فإذا علما أنّه قد أطاق اللّقط منعاه بعض المنع، ليحتاج ويتشوّف، فتطلبه نفسه، ويحرص عليه، فإذا فطماه وبلغا منتهى حاجته إليهما، نزع الله تلك الرّحمة منهما، وأقبل بهما على طلب نَسْل آخر.

ويقال: إنّ حَيّة أكلت بيض مُكّاء[٢] فجعل المُكّاء يشرشِر على رأسها، ويدنو منها حتّى دَلَعت[٣] الحَيّة لسانها، وفتحت فاها تريده وتهمّ به، فألقى فيها حَسَكة[٤]، فأخذت بحَلْقها حتّى ماتت!

ومن دعاء الصّالحين: يا رزّاق النَّعّاب[٥] في عُشّه! وذلك أنّ الغَراب إذا فقص عن فراخه، فقص عنها بيض الألوان، فينفر عنها ولايزقُّها، فتفتح أفواهها، فيأتيها ذباب يتساقط في أفواهها، فيكون غذاءها إلى أن تسودّ، فينقطع الذّباب عنها، ويعود الغَراب إليها فيأنس بها ويغذّيها.

والحُبَارَى تدبّق[٦] جناح الصّقر بذرْقها، ثمّ يجتمع عليه الحُبارَيات، فيَنتِفْنَ ريشَهُ طاقةً طاقةً حتّى يموت، ولذلك يحاول الحُبارَى العلوّ عليه، ويحاول هو العلوّ عليها، ولايتجاسر أن

---

١ ـ الشّورج: نوع من الملح؛ وربّما كان للدّباغة خاصّة.

٢ ـ المُكّاء: طائر صغير يألف الرّيف، يجمع بين يديه ثمّ يصفر صفيرًا حسنًا. (ج) مَكاكيّ. (المعجم الوسيط: ٨٨٢ ـ مكا).

٣ ـ دلعت لسانها: أخرجته.

٤ ـ حسكة: شوكة.

٥ ـ اي الغراب.

٦ ـ تدبّق: تصطاد.

يدنو منها متسفّلًا عنها. ويقال: إنّ الحُبارَى تموت كَمَدًا إذا انحسر عنها ريشها، ورأت صُوَيْحباتها تطير. وكلّ الطّير يتسافد بالأستاه إلّا الحَجَل، فإنّ الحَجَلة تكون في سُفاله الرّيح، واليعقوب[١] في علاوتها، فتلقح منه كما تلقح النّخلة من الفُحّال[٢] بالرّيح.

والحُبَارَى شديد الحُمْق، يقال: إنّها أحمق الطّير، وهي أشدّه حِياطةً لبيضها وفراخها.

والعَقْعَق مع كونه أخبث الطّير وأصدقها خُبْثًا، وأشدّها حَذَرًا، ليس في الأرض طائر أشدّ تضييعًا لبيضه وفراخه منه.

ومن الطّير ما يُؤثِر التّفرّد كالعُقاب ومنه ما يتعايش زوجًا كالقَطَا.

والظّليم يبتلع الحديد المُحمَّى، ثمّ يميعُه في قانصته حتّى يُحِيله كالماء الجاري، وفي ذلك أُعجوبتان: التّغذّي بما لا يُغذّى به، واستمراؤه وهضمه شيئًا لو طبخ بالنّار أبدًا لما انحلّ.

وكما سُخّر الحديد لجَوْف الظّليم فأحاله، سُخّر الصّخر الأصمّ لأذناب الجراد، إذا أراد أن يلقى بيضَه غرس ذنبَه في أشدّ الأرض صلابة، فانصدع له، وذلك من فعل الطّبيعة بتسخير الصّانع القديم سبحانه، كما أنّ عود الحَلْفاء الرِّخْو الدّقيق[٣] المنبت، يلقى في نباته الآجُرّ والخَزَف الغليظ، فيثقبه.

وقد رأيت في مسنّاة سُور بغداد، في حجر صلد نبعةَ نبات قد شقّت وخرجت من موضعٍ، لو حاول جماعة أن يضربوه بالبيارم الشّديدة مدّة طويلة لم يؤثّر فيه أثرًا.

وقد قيل: إنّ إبْرة العقرب أنفذ في الطِّنجير[٤] والطّست.

وفي الظّليم شَبَهٌ من البعير من جهة المنسِم والوظيف والعُنُق والخِزامة الّتي في أنفه، وشَبَهٌ

---

١ ـ اليعقوب: ذَكَر الحجل.

٢ ـ الفُحّال: ذكر النّخل.

٣ ـ ساقطة من ب.

٤ ـ الطِّنجير: وعاء يعمل فيه الحبيص (معرّب).

من الطّائر من جهة الرّيش والجَناحَيْن والذّنب والمنقار. ثمّ إنّ ما فيه من شَبَه الطّير جذبه إلى البيض، وما فيه من شَبَه البعير لم يجذبه إلى الولادة.

و يقال: إنّ النّعامة مع عِظَم عظامها و شدّة عَدْوها لامخّ فيها، و أشدّ ما يكون عَدْوها أن تستقبل الرّيح. فكلّما كان أشدّ لعصوفها كان أشدّ لحُضْرها[1]، تضع عُنُقها على ظَهْرها ثمّ تخرق الرّيح.

ومن أعاجيبها أنّ الصّيف إذا دخل وابتدأ البُسْر في الحُمْرة ابتدأ لون وظيفها في الحُمْرة، فلا يزالان يزدادان حُمْرة إلى أن تنتهيَ حُمْرة البُسْر، ولذلك قيل للظّليم: خاضب.

و من العجب أنّها لاتأنس بالطّير و لا بالإبل مع مشاكلتها للنّوعَين، و لايكاد يرى بيضها مبدّدًا البتّة، بل تصفّه طولًا صفًّا مستويًا على غاية الاستواء، حتّى لو مددتَ عليه خيط المِسْطَر لما وجدت لبعضه خروجًا عن البعض، ثمّ تعطي لكلّ واحدة نصيبها من الحَضْن.

و الذِّئب لايعرض لبيض النَّعام مادام الأبَوَان حاضرَين، فإنّهما متى نقفاه[2] ركبه الذَّكَر فطَحَرَه[3] و أدركته الأُنثى فركضته، ثمّ أسلمته إلى الذَّكَر وركبته عِوَضه، فلايزالان يفعلان به ذلك حتّى يقتلاه أو يعجزهما هربًا، والنَّعام قد يتّخذ في الدّور، وضرره شديد، لأنّ النَّعامة ربّما رأت في أُذن الجارية قرطًا فيه حجر أو حَبّة لؤلؤ، فخطفته وأكلته، وخرمت الأُذن، أو رأت ذلك في لبّتها فضربت بمنقارها اللّبّة فخرقتها. (٩: ١٨٣ ـ ١٨٨)

---

١ ـ الحُضْر: نوع من السّير.

٢ ـ نقفاه: تقباه.

٣ ـ طحره: كسر بيضته.

الفصل السّادس عشر ـ [في ذِكْر خلقة طاوُس]

(الخطبة: ١٦٦) الأصل: ابْتَدَعَهُمْ خَلْقًا عَجيبًا مِن حَيَوَانٍ وَمَوَاتٍ، وَسَاكِنٍ وَذِي حَرَكَاتٍ، وَأَقَامَ مِن شَوَاهِدِ الْبَيِّنَاتِ عَلَى لَطِيفِ صَنعَتِهِ، وَعَظِيمِ قُدْرَتِهِ، مَا انقَادَتْ لَهُ الْعُقُولُ مُعْتَرِفَةً بِهِ، وَمُسَلِّمَةً لَهُ، وَنَعَقَتْ فِي أَسْمَاعِنَا دَلَائِلُهُ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، وَمَا ذَرَأَ مِن مُخْتَلِفِ صُوَرِ الْأَطْيَارِ الَّتِي أَسْكَنَهَا أَخَادِيدَ الْأَرْضِ، وَخُرُوقَ فِجَاجِهَا، وَ رَوَاسِي أَعْلَامِهَا، مِن ذَوَاتِ أَجْنِحَةٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَهَيْئَاتٍ مُتَبَايِنَةٍ، مُصَرَّفَةٍ فِي زِمَامِ التَّسْخِيرِ، وَمُرَفْرِفَةٍ بِأَجْنِحَتِهَا فِي مَخَارِقِ الْجَوِّ الْمُنفَسِحِ وَالْفَضَاءِ الْمُنفَرِجِ.

كَوَّنَهَا بَعْدَ إِذْ لَمْ تَكُن فِي عَجَائِبِ صُوَرِ ظَاهِرَةٍ، وَرَكَّبَهَا فِي حِقَاقِ مَفَاصِلَ مُحْتَجِبَةٍ، وَمَنَعَ بَعْضَهَا بِعَبَالَةِ خَلْقِهِ أَن يَسْمُوَ فِي الْهَوَاءِ خُفُوفًا، وَجَعَلَهُ يَدِفُّ دَفِيفًا، وَنَسَقَهَا عَلَى اخْتِلَافِهَا فِي الْأَصَابِيغِ بِلَطِيفِ قُدْرَتِهِ، وَدَقِيقِ صَنعَتِهِ؛ فَمِنهَا مَغْمُوسٌ فِي قَالَبِ لَوْنٍ لَا يَشُوبُهُ غَيْرُ لَوْنِ مَا غُمِسَ فِيهِ، وَمِنهَا مَغْمُوسٌ فِي لَوْنِ صِبْغٍ قَدْ طُوِّقَ بِخِلَافِ مَا صُبِغَ بِهِ.

وَمِن أَعْجَبِهَا خَلْقًا الطَّاوُس، الَّذِي أَقَامَهُ فِي أَحْكَمِ تَعْدِيلٍ، وَنَضَّدَ أَلْوَانَهُ فِي أَحْسَنِ تَنضِيدٍ، بِجَنَاحٍ أَشْرَجَ قَصَبَهُ، وَذَنَبٍ أَطَالَ مَسْحَبَهُ. إِذَا دَرَجَ إِلَى الْأُنثَى نَشَرَهُ مِن طَيِّهِ، وَسَمَا بِهِ مُطِلًّا عَلَى رَأْسِهِ كَأَنَّهُ قِلْعُ دَارِيٍّ عَنَجَهُ نُوتِيُّهُ. يَخْتَالُ بِأَلْوَانِهِ، وَيَمِيسُ بِزَيَفَانِهِ، يُفْضِي كِإِفْضَاءِ الدِّيَكَةِ، وَيَؤُرُّ بِمَلَاقِحِهِ أَرَّ الْفُحُولِ الْمُغْتَلِمَةِ لِلضِّرَابِ أُحِيلَكَ مِن ذَلِكَ عَلَى مُعَايَنَةٍ، لَا كَمَن يُحِيلُ عَلَى ضَعِيفٍ إِسْنَادُهُ، وَلَوْ كَانَ كَزَعْمِ مَن يَزْعُمُ أَنَّهُ يُلْقِحُ بِدَمْعَةٍ تَسْفَحُهَا مَدَامِعُهُ، فَتَقِفُ فِي ضَفَّتَيْ جُفُونِهِ، وَأَنَّ أُنثَاهُ تَطْعَمُ ذَلِكَ، ثُمَّ تَبِيضُ لَا مِن

لِقَاحِ فَحْلٍ سِوَى الدَّمْعِ الْمُنبَجِسِ، لَـمَا كَانَ ذَلِكَ بِأَعْجَبَ مِن مُطَاعَمَةِ الْغُرَابِ.

الشّرح: الطّاوُس: فاعول، كالهاضوم والكابوس، وترخيمه «طويس» ... ثمّ ذكر ذَنَب الطّاوُس، وأنّه طويل المَسْحَب، وأنّ الطّاوُس إذا دَرَج إلى الأُنثى للسِّفاد نشر ذنبه من طَيِّه، وعلا به مرتفعًا على رأسه ... .

فإن قلتَ: من أين للمدينة طواويس؟ و أين العرب وهذا الطّائر حتّى يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «أحِيلُكَ مِن ذلك على مُعايَنَةٍ» لاسيّما وهو يعني السِّفاد، ورؤية ذلك لِمَن تكثُر الطّواويس في داره ويطول مكثها عنده نادرة!

قلتُ: لم يشاهد أمير المؤمنين عليه السلام الطّواويس بالمدينة بل بالكوفة، وكانت يومئذٍ تُجبَى إليها ثمرات كلّ شيء، وتأتي إليها هدايا الملوك من الآفاق، ورؤية المسافدة مع وجود الذَّكَر والأُنثى غير مستبعدة.

واعلم! أنّ قومًا زعموا أنّ الذَّكَر تدمع عينه، فتقف الدّمعة بين أجفانه، فتأتى الأُنثى فتطعمها فتلقَح من تلك الدّمعة، وأمير المؤمنين عليه السلام لم يُحِلْ ذلك، ولكنّه قال: ليس بأعجب من مطاعمة الغَراب، والعرب تزعم أنّ الغَراب لايسفد؛ ومن أمثالهم: «أخفى من سِفاد الغَراب» فيزعمون أنّ اللّقاح من مطاعمة الذَّكَر والأُنثى منهما، وانتقال جزء من الماء الّذي في قانصته إليها من منقاره.

وأمّا الحكماء فقلّ أن يُصدِّقوا بذلك، على أنّهم قد قالوا في كتبهم ما يقرب من هذا، قالوا في السَّمَك البَيّاض: إنّ سِفاده خفيٌّ جدًّا، وإنّه لم يظهر ظهورًا يعتدّ به ويحكم بسببه.

هذا لفظ ابن سينا في كتاب «الشّفاء» ثمّ قال: والنّاس يقولون: إنّ الإناث تأخذ زرع الذُّكور في أفواهها إلى بطونها، ثمّ قال: وقد شوهدت الإناث منها تتبع الذُّكور مبتلعة للزّرع، وأمّا عند الولادة فإنّ الذُّكور تتبع الإناث مبتلعةً بيضها.

قال ابن سينا: والقَبَجة تحبلها ريح تهبّ من ناحية الحَجَل الذَّكَر، ومن سماع صوته. قال: والنّوع المسمّى مالاقيا، تتلاصق بأفواهها، ثمّ تتشابك، فذاك سِفادها، وسمعت أنا أنّ الغَراب يسفد و أنّه قد شوهد سِفاده، ويقول النّاس: إنّ من شاهد سِفاد الغَراب يُثْرى ولا يموت إلّا وهو كثير المال موسر. (٩: ٢٦٨ ـ ٢٧١)

تَخَالُ قَصَبَهُ مَدَارِيَ مِن فِضَّةٍ، وَمَا أُنبتَ عَلَيْهَا مِن عَجيب دَارَاتِهِ، وَشُمُوسِهِ خَالِصَ الْعِقْيَانِ، وَفِلَذَ الزَّبَرْجَدِ. فَإن شَبَّهْتَهُ بِمَا أَنبَتَتِ الْأَرْضُ قُلْتُ: جَنًى جُنِيَ مِن زَهْرَةِ كُلِّ رَبيع، وَإن ضَاهَيْتَهُ بالْمَلَابس فَهُوَ كَمُوْشِيِّ الْحُلَل أَوْ كَمُونق عَصْب الْيَمَن، وَإن شَاكَلْتَهُ بالْحُلِيِّ فَهُوَ كَفُصُوص ذَاتِ أَلْوَانٍ، قَدْ نُطِقَتْ بِاللُّجَيْن الْمُكَلَّل.

يَمْشِي مَشْيَ الْمَرِحِ الْمُخْتَال، وَيَتَصَفَّحُ ذَنَبَهُ وَجَنَاحَهُ، فَيُقَهْقِهُ ضَاحِكًا لِجَمَال سِرْبَالِهِ، وَأَصَابيغ وِشَاحِهِ؛ فَإذَا رَمَى ببَصَرِهِ إِلَى قَوَائِمِهِ زَقَا مُعْوِلًا بصَوْتٍ يَكَادُ يُبِينُ عَن اسْتِغَاثَتِهِ، وَيَشْهَدُ بِصَادِقِ تَوَجُّعِهِ، لِأَنَّ قَوَائِمَهُ حُمْشٌ كَقَوَائِمِ الدِّيَكَةِ الْخِلَاسِيَّةِ.

الشّرح: ... يقول عليه السلام: إنّ الطّاوُس يُزْهَى بنفسه، ويتيه إذا نظر في أعطافه ورأى ألوانه المختلفة، فإذا نظر إلى ساقَيْه وَجَم لذلك وانكسر نشاطه وزهوه، فصاح صياح العويل لحزنه، وذلك لدقّة ساقَيْه ونُتُوء عُرقُوبَيْه. (٩: ٢٧٣)

وَقَدْ نَجَمَتْ مِن ظُنبُوب سَاقِهِ صِيصِيَةٌ خَفِيَّةٌ، وَلَهُ فِي مَوْضِعِ الْعُرْفِ قُنْزُعَةٌ خَضْرَاءُ مُوَشَّاةٌ، وَمَخْرَجُ عُنُقِهِ كَالْإِبْرِيق، وَمَغْرَزُهَا إِلَى حَيْثُ بَطْنُهُ كَصِبْغِ الْوَسِمَةِ الْيَمَانِيَّةِ، أَوْ كَحَرِيرَةٍ مُلْبَسَةٍ مِرْآةً ذَاتَ صِقَال، وَكَأَنَّهُ مُتَلَفِّعٌ بِمِعْجَرٍ أَسْحَمَ؛ إِلَّا أَنَّهُ يُخَيَّلُ لِكَثْرَةِ مَائِهِ وَشِدَّةِ بَرِيقِهِ أَنَّ الْخُضْرَةَ النَّاضِرَةَ مُمْتَزِجَةٌ بِهِ، وَمَعَ فَتْقِ سَمْعِهِ خَطٌّ كَمُسْتَدَقِّ الْقَلَمِ

فِي لَوْنِ الْأُقْحُوَانِ، أَبْيَضُ يَقَقٌ، فَهُوَ بِبَيَاضِهِ فِي سَوَادِ مَا هُنَالِكَ يَأْتَلِقُ. وَقَلَّ صِبْغٌ إِلَّا وَقَدْ أَخَذَ مِنهُ بِقِسْطٍ، وَعَلَاهُ بِكَثْرَةِ صِقَالِهِ وَبَرِيقِهِ، وَبَصِيصِ دِيبَاجِهِ وَرَوْنَقِهِ، فَهُوَ كَالْأَزَاهِيرِ الْمَبْثُوثَةِ، لَمْ تُرَبِّهَا أَمْطَارُ رَبِيعٍ، وَلَا شُمُوسُ قَيْظٍ.

الشّرح: ... يقول عليه السلام: كأنّ هذا الطّائر ملتحِفٌ بملحفة سوداء، إلّا أنّها لكثرة رونقها يتوهّم أنّه قد امتزج بها خُضْرة ناضرة، وقلّ أن يكون لون إلّا وقد أخذ هذا الطّائر منه بنصيب، فهو كأزاهير الرّبيع، إلّا أنّ الأزهار تربّيها الأمطار والشّموس، وهذا مستغن عن ذلك. (٩: ٢٧٥)

وَقَدْ يَنحَسِرُ مِن رِيشِهِ، وَيَعْرَى مِن لِبَاسِهِ، فَيَسْقُطُ تَتْرَى، وَيَنبُتُ تِبَاعًا، فَيَنحَتُّ مِن قَصَبِهِ انحِتَاتَ أَوْرَاقِ الْأَغْصَانِ، ثُمَّ يَتَلَاحَقُ نَامِيًا حَتَّى يَعُودَ كَهَيْئَتِهِ قَبْلَ سُقُوطِهِ، لَا يُخَالِفُ سَالِفَ أَلْوَانِهِ، وَلَا يَقَعُ لَوْنٌ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ! وَإِذَا تَصَفَّحْتَ شَعْرَةً مِن شَعَرَاتِ قَصَبِهِ أَرَتْكَ حُمْرَةً وَرْدِيَّةً، وَتَارَةً خُضْرَةً زَبَرْجَدِيَّةً، وَأَحْيَانًا صُفْرَةً عَسْجَدِيَّةً، فَكَيْفَ تَصِلُ إِلَى صِفَةِ هَذَا عَمَائِقُ الْفِطَنِ، أَوْ تَبْلُغُهُ قَرَائِحُ الْعُقُولِ، أَوْ تَسْتَنظِمُ وَصْفَهُ أَقْوَالُ الْوَاصِفِينَ! وَأَقَلُّ أَجْزَائِهِ قَدْ أَعْجَزَ الْأَوْهَامَ أَن تُدْرِكَهُ، وَالْأَلْسِنَةَ أَن تَصِفَهُ!

فَسُبْحَانَ الَّذِي بَهَرَ الْعُقُولَ عَن وَصْفِ خَلْقِ جَلَّاهُ لِلْعُيُونِ، فَأَدْرَكَتْهُ مَحْدُودًا مُكَوَّنًا، وَمُؤَلَّفًا مُلَوَّنًا، وَأَعْجَزَ الْأَلْسُنَ عَن تَلْخِيصِ صِفَتِهِ، وَقَعَدَ بِهَا عَن تَأْدِيَةِ نَعْتِهِ! وَسُبْحَانَ مَن أَدْمَجَ قَوَائِمَ الذَّرَّةِ وَالْهَمَجَةِ إِلَى مَا فَوْقَهُمَا مِن خَلْقِ الْحِيتَانِ وَالْفِيلَةِ! وَوَأَى عَلَى نَفْسِهِ أَلَّا يَضْطَرِبَ شَبَحٌ مِمَّا أَوْلَجَ فِيهِ الرُّوحَ، إِلَّا وَجَعَلَ الْحِمَامَ مَوْعِدَهُ، وَالْفَنَاءَ غَايَتَهُ.

الشّرح: ... واعلم! أنّ الحكماء ذكروا في الطّاوُس أُمورًا قالوا: إنّه يعيش خمسًا وعشرين

سنة [١]، وهي أقصى عمره، ويبيض في السّنة الثّالثة من عمره عندما ينتقش لونه، ويتمّ ريشه. ويبيض في السّنة مرّة واحدة اثنتي عشرة بيضة في ثلاثة أيّام، ويحضنها ثلاثين يومًا فيفرخ ويلقي ريشه مع سقوط ورق الشّجر، وينبته مع ابتداء نبات الورق.

والدّجاج قد يحضِن بيض الطّاوُس، وإنّمَا يختار الدّجاج لحضانته، وإن وجدت الطّاوُسة، لأنّ الطّاوُس الذّكَر يعبث بالأُنثى، ويشغلها عن الحضانة، وربّما انتقص البيض من تحتها، ولهذه العلّة يخبأ كثير من الإناث محاضنها عن ذكرانها، ولا تقوى الدّجاجة على أكثر من بيضتي طاوُس. وينبغي أن يتعهّد الدّجاجة حينئذٍ بتقريب العلَف منها.

و قال شيخنا أبو عثمان الجاحظ ﷺ في كتاب «الحيوان»: إنّ الطّاوُسة قد تبيّض من الرّيح، بأن يكون في سُفالة الرّيح وفوقها طاوُس ذَكَر، فيحمل ريحه فتبيّض منه، وكذلك القَبَجة. قال: وبيض الرّيح قلّ أن يُفْرِخ. (٩: ٢٦٦ـ٢٢٧)

الفصل السّابع عشر ـ [فصل في ذِكْر أحوال الذّرّة وعجائب النّملة]

(الخطبة: ٢٣١) منها في صفة عجيب خلق أصناف من الحيوان:

وَلَوْ فَكَّرُوا فِي عَظِيمِ الْقُدْرَةِ، وَجَسِيمِ النِّعْمَةِ، لَرَجَعُوا إِلَى الطَّرِيقِ، وَخَافُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ، وَلَكِنِ الْقُلُوبُ عَلِيلَةٌ، وَالْبَصَائِرُ مَدْخُولَةٌ! أَلَا تَنظُرُونَ إِلَى صَغِيرِ مَا خَلَقَ كَيْفَ أَحْكَمَ خَلْقَهُ، وَأَتْقَنَ تَرْكِيبَهُ، وَفَلَقَ لَهُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ، وَسَوَّى لَهُ الْعَظْمَ وَالْبَشَرَ!

انظُرُوا إِلَى النَّمْلَةِ فِي صِغَرِ جُثَّتِهَا، وَلَطَافَةِ هَيْئَتِهَا، لَاتَكَادُ تُنَالُ بِلَحْظِ الْبَصَرِ،

---

١ ـ ساقطة من ب.

وَلَا بِمُسْتَدْرَكِ الْفِكَرِ، كَيْفَ دَبَّتْ عَلَى أَرْضِهَا، وَصُبَّتْ عَلَى رِزْقِهَا، تَنقُلُ الْحَبَّةَ إِلَى جُحْرِهَا، وَتُعِدُّهَا فِي مُسْتَقَرِّهَا. تَجْمَعُ فِي حَرِّهَا لِبَرْدِهَا، وَفِي وِرْدِهَا لِصَدَرِهَا، مَكْفُولٌ بِرِزْقِهَا، مَرْزُوقَةٌ بِوُفْقِهَا ، لَايُغْفِلُهَا الْمَنَّانُ، وَلَايَحْرِمُهَا الدَّيَّانُ، وَلَوْ فِي الصَّفَا الْيَابِسِ، وَالْحَجَرِ الْجَامِسِ! وَلَوْ فَكَّرْتَ فِي مَجَارِي أَكْلِهَا، وَفِي عُلْوِهَا وَسُفْلِهَا، وَمَا فِي الْجَوْفِ مِن شَرَاسِيفِ بَطْنِهَا، وَمَا فِي الرَّأْسِ مِن عَيْنِهَا وَأُذُنِهَا، لَقَضَيْتَ مِن خَلْقِهَا عَجَبًا، وَلَقِيتَ مِن وَصْفِهَا تَعَبًا!

فَتَعَالَى الَّذِي أَقَامَهَا عَلَى قَوَائِمِهَا، وَبَنَاهَا عَلَى دَعَائِمِهَا ! لَمْ يَشْرَكْهُ فِي فِطْرَتِهَا فَاطِرٌ. وَلَمْ يُعِنهُ عَلَى خَلْقِهَا قَادِرٌ. وَلَوْ ضَرَبْتَ فِي مَذَاهِبِ فِكْرِكَ لِتَبْلُغَ غَايَاتِهِ، مَا دَلَّتْكَ الدَّلَالَةُ إِلَّا عَلَى أَنَّ فَاطِرَ النَّمْلَةِ هُوَ فَاطِرُ النَّخْلَةِ، لِدَقِيقِ تَفْصِيلِ كُلِّ شَيْءٍ، وَغَامِضِ اخْتِلَافِ كُلِّ حَيٍّ وَمَا الْجَلِيلُ وَاللَّطِيفُ، وَالثَّقِيلُ وَالْخَفِيفُ، وَالْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ فِي خَلْقِهِ إِلَّا سَوَاء.

وَكَذَلِكَ السَّمَاءُ وَالْهَوَاءُ، وَالرِّيَاحُ وَالْمَاءُ فَانظُرْ إِلَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَالنَّبَاتِ وَالشَّجَرِ، وَالْمَاءِ وَالْحَجَرِ، وَاخْتِلَافِ هَذَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَتَفَجُّرِ هَذِهِ الْبِحَارِ، وَكَثْرَةِ هَذِهِ الْجِبَالِ، وَطُولِ هَذِهِ الْقِلَالِ ، وَتَفَرُّقِ هَذِهِ اللُّغَاتِ، وَالْأَلْسُنِ الْمُخْتَلِفَاتِ. فَالْوَيْلُ لِمَنْ جَحَدَ الْمُقَدِّرَ، وَأَنكَرَ الْمُدَبِّرَ! زَعَمُوا أَنَّهُمْ كَالنَّبَاتِ مَا لَهُمْ زَارِعٌ، وَلَا لِاخْتِلَافِ صُوَرِهِمْ صَانِعٌ، وَلَمْ يَلْجَؤُوا إِلَى حُجَّةٍ فِيمَا ادَّعَوا، وَلَا تَحْقِيقٍ لِمَا أَوْعَوْا، وَهَلْ يَكُونُ بِنَاءٌ مِن غَيْرِ بَانٍ، أَوْ جِنَايَةٌ مِن غَيْرِ جَانٍ.

الشّرح : ... واعلم! أنّ شيخنا أباعثمان قد أورد في كتاب « الحيوان » في باب النّملة والذّرّة ـ و هي الصّغيرة جدًّا من النّمل ـ كلامًا يصلح أن يكون كلام أمير المؤمنين عليه السلام أصله ، ولكنّ أبا عثمان قد فرّع عليه .

قال : الذّرّة تدّخر في الصّيف للشّتاء، وتتقدّم في حال المهلة ، ولا تُضيع أوقات إمكان

الحزم، ثمّ يبلغ من تفقّدها وصحّة تمييزها[١] والنّظر في عواقب أُمورها[٢] أنّها تخاف على الحبوب الّتي ادّخرتها للشّتاء [في الصّيف][٣] أن تعفّن وتسوّس في بطن الأرض، فتخرجها إلى ظهرها لتنشرها[٤] وتعيد إليها جفوفها، ويمرّ بها النّسيم فينفي عنها اللَّخَن والفساد.

ثمّ ربّما ـ بل في الأكثر ـ تختار ذلك العمل ليلًا، لأنّ ذلك أخفى، وفي القمر لأنّها فيه أبصر، فإن كان مكانها نديًّا وخافت أن تنبت الحَبّة نقرت موضع القِطْمير[٥] من وسطها؛ لعلمها أنّها من ذلك الموضع تنبت، وربّما فلقت الحَبّة نصفَين. فأمّا إن كان الحَبّ من حَبّ الكُزْبَرة فإنّها تفلقه أرباعًا، لأنّ أنصاف حبّ الكُزبرة تنبت من بين جميع الحبوب، فهي من هذا الوجه مجاوزة لفطنة جميع الحيوانات، حتّى ربّما كانت في ذلك أحزم من كثير من النّاس، ولها مع لطافة شخصها وخفّة وزنها في الشّمّ و الاسترواح ما ليس لشيء، فربّما أكل الإنسان الجراد أو بعض ما يشبه الجراد، فيسقط من يده الواحدة أو صدر واحدة، وليس بقربه ذرّة و لا له عهد بالذّرّ في ذلك المنزل، فلايلبث أن تقبل ذرّة قاصدة إلى تلك الجرادة، فترومها وتحاول نقلها وجرّها إلى جُحْرها، فإذا أعجزتها بعد أن تبليَ عُذْرًا مضت إلى جُحْرها راجعة، فلا يلبث ذلك الإنسان أن يجدها قد أقبلت وخلْفها كالخيط الأسود الممدود، حتّى يتعاون عليها فيحملْنَها. فأعجب من صِدْق الشّمّ لما لايشمّه الإنسان الجائع. ثمّ انظر إلى بُعْد الهمّة والجرأة على محاولة نقل شيء في وزن جسمها مائة مرّة، وأكثر من مائة مرّة، بل أضعاف أضعاف المائة، وليس شيء من الحيوان يحمل ما يكون أضعاف وزنه مرارًا كثيرة غيرها.

---

١ ـ الحيوان: « و حسن خبرها ».

٢ ـ الحيوان: « أمرها ».

٣ ـ من الحيوان.

٤ ـ الحيوان: « لتيبسها ».

٥ ـ القطمير: شقّ النّواة.

فإن قال قائل[١] : فمِن أين علمتم أنّ الّتي حاولت نقل الجرادة فعجزت هي الّتي أخبرت صواحباتها من الذّرّ، وأنّها الّتي كانت على مقدّمتهنّ ؟

قيل له: لطول التّجربة، ولأنّا لم نَرَ قطّ ذرّة حاولت جرّ جرادة فعجزت عنها ، ثمّ رأيناها راجعة إلّا رأينا معها مثل ذلك، وإن كنّا لا نفصل في مرأى العين بينها وبين أخواتها ، فإنّه ليس يقع في القلب غير الّذي قلنا ، فدلّنا ذلك على أنّها في رجوعها عن الجرادة أنّها إنّمَا كانت لأشباهها كالرّائد الّذي لا يكذب أهله .

قال أبوعثمان: ولا يَنكُر قولُنا إنّ الذّرّة توحي إلى أخواتها بما أشرنا إليه إلّا مَن يُكذِّب القرآن، فإنّه تعالى قال في قصّة سليمان: ﴿ **قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا اَ يُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَايَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَ جُنُودُهُ وَ هُمْ لَايَشْعُرُونَ * فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا**﴾[٢] ، فهل بعد هذا ريب أو شكّ في أنّ لها قولًا و بيانًا وتمييزًا .

فإن قلتَ: فلعلّها مكلّفةٌ ، ومأمورةٌ ومنهيّةٌ ، ومطيعةٌ وعاصيةٌ !

قيل: هذا سؤال جاهل ، وذلك أنّه لايلزم أن يكون كلّ ذي حسّ ، وتمييز مكلّفًا مأمورًا منهيًّا ، مطيعًا عاصيًا، لأنّ الإنسان غير البالغ الحُلُم قد يحفظ القرآن وكثيرًا من الآثار ، وضروبًا من الأخبار، ويشتري ويبيع ، ويخدع الرّجال ويسخَر بالمعلّمين ، وهو غير مكلّف ولا مأمور ، ولا منهيٍّ ولا عاصٍ ولا مطيع ، فلا يلزم ممّا قلناه في الذّرّة أن تكون مكلّفة[٣] .

قال أبوعثمان: ومن عجيبِ ما سمعتُه من أمر النّملة ، ما حدّثني به بعض المهنّدسين عن رجلٍ معروفٍ بصنعة الأَسْطُرلابات[٤] ، أنّه أخرج طوقًا من صُفْر ـ أو قال من حديدٍ ـ من

---

١ ـ الحيوان : « فإن قلت » .

٢ ـ النّمل / ١٨ ـ ١٩ .

٣ ـ الحيوان ٤ : ٥ ، وما بعدها .

٤ ـ الأَسْطُرْلابات : جمع أَسْطُرْلاب ، وهي آلة يعرف بها الوقت ، انظر : شفاء الغليل للخفاجيّ : ٥١ .

الكبر، وقد أحماه، فرمى به على الأرض ليبرد، فاشتمل الطّوق على نملة، فأرادت أن تنفر يمنةً فلقيها وهجُ النّار، فأخذت يَسْرةً فلقيها وهجُ النّار، فمضت قُدُما فكذاك، فرجعت إلى خلفها فكذلك، فرجعت إلى وسط الدّائرة، فوجدها قد ماتت في موضع رِجْل البِرْكار[1] من الدّائرة، وهذا من العجائب.

قال أبوعثمان: وحدّثني أبوعبيد الله الأفْوَه، وما كنت أُقدِّم عليه في زمانه من مشايخ المعتزلة إلّا القليل، قال: قد كنتُ ألقَى من الذّرّ والنّمل في الرّطب يكون عندي وفي الطّعام عنتًا كثيرًا، وذلك لأنّي كنت لاأستقذر النّملة ولا الذّرّة، ثمّ وجدت الواحدة منهما إذا وقعت في قارورة بانٍ أو زئبق أو خِيريّ، فسد ذلك الدّهن وزنخ، فقذرتها ونفرت منها، وقلتُ: أخلِقْ بطبيعتها أن تكونَ فاسدةً خبيثةً، وكنت أرى لها عضًّا منكرًا، فأقول: إنّها من ذوات السّموم، ولو أنّ بدَن النّملة زيد في أجزائه حتّى يلحق ببدن العقرب، ثمّ عضّت إنسانًا لكانت عضّتُها أضرّ عليه من لَسْعَةِ العقرب.

قال: فاتّخذتُ عند ذلك لطعامي منملة وقيَّرتُها، وصببت في خندقها الماء، ووضعت سلّة الطّعام على رأسها، فغبرت أيّامًا أكشف رأس السّلّة بعد ذلك، وفيها ذرٌّ كثيرٌ، ووجدت الماء في الخندق على حاله، فقلتُ: عسى أن يكون بعض الصّبيان أنزلها، وأكل ممّا فيها! وطال مكثها في الأرض، وقد دخلها الذّرّ ثمّ أُعيدت على تلك الحال، وتكلّمتُ في ذلك وتعرّفتُ الحال فيه، فعرفت البراءة في عذرهم، والصِّدْق في خبرهم، فاشتدّ تعجّبي، وذَهَبَتْ بي الظّنون والخواطر كلّ مذهب، فعزمت على أن أرصدها وأحرسها، وأتثبّت في أمري، وأتعرّف شأني، فإذا هي بعد أن رامت الخندق فامتنع عليها تَرَكَتْهُ جانبًا، وصَعَدَتْ في الحائط، ثمّ مَرَّت على جِذْع السّقف، فلمّا صارت محاذية للسّلّة أرسلت نفسها فقلتُ في نفسي: انظرْ

---

١ ـ البركار: اسمٌ لآلة معروفة. قال صاحب شفاء الغليل: هو معرّب «فرجار»، وقال: إنّه لم يرد في شِعْرٍ قديم.

كيف اهتدتْ إلى هذه الحيلة ولم تعلم أنّها تبقى محصورة! ثمّ قلتُ: وما عليها أن تبقى محصورة؟ بل أيّ حصار على ذرّة وقد وجدت ما تشتهي؟

قال أبو عثمان: ومن أعاجيب الذّرّة أنّها لا تعرض لجُعَلٍ ولا لجرادةٍ ولا لخُنفساء ولا لبنت وَرْدان، ما لم يكن بها حبل أو عقر أو قطع رِجْل أو يدٍ، فإن وجدت بها من ذلك أدنى علّة، وثبت عليها، حتّى لو أنّ حيّة بها ضربة أوخَرْق أو خدش، ثمّ كانت من ثعابين مِصْر، لوثب عليها الذّرّ حتّى يأكلها، ولا تكاد الحيّة تسلَم من الذّرّ إذا كان بها أدنى عقر.

قال أبو عثمان: وقد عذّب الله بالذّرّ والنّمل أُمَمًا وأُمَمًا، وأخرج أهل قُرًى من قُراهم، وأهل دُروب من دُروبهم.

وحدّثني بعض مَن أُصَدِّقُ خبره، قال: سألتُ رجلًا كان ينزل ببغداد في بعض الدُّروب الّتي في ناحية باب الكوفة الّتي جلا أهلها عنها، لغلبة النّمل والذّرّ عليها، فسألته عن ذلك، فقال: وما تصنع بالحديث! امضِ معي إلى داري الّتي أخرجني منها النّمل.

قال: فدخلتها معه فبعث غلامه، فاشترى رؤوسًا من الرّآسِين ليتغذّى بها، فانتقلنا هَرَبًا من النّمل في أكثر من عشرين مكانًا، ثمّ دعا بطَسْت ضخمة، وصبّ فيها ماءً صالحًا، ثمّ فرّق عظام الرّؤُوس في الدّار، ومعه غلمانه، فكان كلّما اسودّ منها عظم لكثرة النّمل واجتماعه عليه ـ وذلك في أسرع الأوقات ـ أخذه الغلام ففرّغه في الطّست بعود يَنثُر به ما عليه في جوف الطّست، فما لبثنا مقدار ساعة من النّهار حتّى فاضت الطّست نملًا، فقال: كم تظنّ أنّي فعلتُ مثل هذا قبل الجلاء طمعًا في أن أقطع أصلها، فلمّا رأيت عددها إمّا زائدًا، وإمّا ثابتًا، وجاءنا ما لا يصبر عليه أحد، ولا يمكن معه مقام، خرجت عنها.

قال أبو عثمان: وعَذَّبَ عمرُ بن هُبَيرة سعيدَ بن عمرو الحَرَشِيّ بأنواع العذاب، فقيل له: إن

أردت ألّا يفلح أبدًا فمرْهم فلينفخوا في دُبُره النّمل، ففعلوا فلم يفلح بعدها [١].

قال أبو عثمان: ومن الحيوان أجناس يشبه الإنسان في العقل والرَّويّة والنّظر في العواقب والفكر في الأُمور، مثل النّمل، والذّرّ، والفأر، والجِرْذان، والعنكبوت، والنّحل، إلّا أنّ النّحل لايدّخر من الطّعم إلّا جنسًا واحدًا و هو العسل [٢].

قال: وزعم البقطريّ أنّك لو أدخلت نملةً في جُحْر ذرٍّ لأكلتها حتّى تأتيَ على عامّتها، وذَكَر أنّه قد جَرَّب ذلك.

قال: وزعم صاحب المنطق أنّ الضَّبُع تأكل النّمل أكلًا ذريعًا، لأنّها تأتي قرية النّمل وقت اجتماع النّمل على باب القرية، فتلحس ذلك النّمل كلّه بلسانها، بشهوةٍ شديدةٍ وإرادةٍ قويّةٍ.

قال: وربّما أفسدت الأرَضة على أهل القُرَى منازلهم، وأكلت كلّ شيء لهم، فلاتزال كذلك حتّى ينشأ في تلك القُرى النّمل، فيسلّط الله عزّ وجلّ ذلك النّمل على تلك الأرَضة، حتّى تأتيَ على آخرها، على أنّ النّمل بعد ذلك سيكون له أذًى، إلّا أنّه دون أذًى الأرَضة بعيدًا، وما أكثر ما يذهب النّمل أيضًا من تلك القُرَى، حتّى يتمّ لأهلها السّلامة من النّوعين جميعًا.

قال: وقد زعم بعضهم أنّ تلك الأرَضة بأعيانها تستحيل نملًا، وليس فناؤها لأكل النّمل لها، ولكنّ الأرَضة نفسها تستحيل نملًا، فعلى قدر ما يستحيل منها يرى النّاس النّقصان في عددها ومضرّتها على الأيّام [٣].

قال أبو عثمان: وكان ثُمامة يرى أنّ الذّرّ صغار النّمل، ونحن نراه نوعًا آخر كالبقر والجواميس. قال: ومن أسباب هلاك النّمل نبات أجنحته، وقال الشّاعر: [أحذ الكامل]

---

١ ـ الحيوان ٤: ٣٣.

٢ ـ نفس المصدر ٤: ٣٤.

٣ ـ الحيوان ٤: ٣٤ ـ ٣٥.

وإذا استوت للنّمل أجنحةٌ حَتَّى يَطيرَ فقد دَنا عَطَبُه

وكان في كتاب عبد الحميد إلى أبي مسلم: لو أراد الله بالنّملة صلاحًا، لما أنبت لها جناحًا، فيقال: إنّ أبا مسلم لـمَّا قرأ هذا الكلام في أوّل الكتاب لم يتمّ قراءته وألقاه في النّار، وقال: أخاف إن قرأتُه أن ينخب قلبي.

قال أبو عثمان: ويُقْتل النّمل بأن يصبّ في أفواه بيوتها القَطِران والكِبْريت الأصفر، وأن يدسّ في أفواهها الشَّعر، على أنّا قد جرّبنا ذلك فوجدناه باطلًا.

فأمّا الحكماء، فإنّهم لايثبتون للنّمل شَراسيف ولا أضلاعًا، ويجب إن صحّ قولهم أن يُحمَل كلام أمير المؤمنين عليه السلام على اعتقاد الجمهور ومخاطبه العرب بما تتخيّله وتتوهّمه حقًّا، وكذلك لايثبت الحكماء للنّمل آذانًا بارزة عن سطوح رؤُوسها، ويجب إن صحّ ذلك أن نحمل كلام أمير المؤمنين عليه السلام على قوّة الإحساس بالأصوات، فإنّه لا يمكن الحكماء إنكار وجود هذه القوّة للنّمل، ولهذا إذا صيح عليهنّ هربْنَ.

ويذكر الحكماء من عجائب النّمل أشياء:

منها: أنّه لا جلد له، وكذلك كلّ الحَيَوان المُخرَّز.

ومنها: أنّه لايوجد في صقليّة نمل كبار أصلًا.

ومنها: أنّ النّمل بعضه ماش وبعضه طائر.

ومنها: أنّ حراقة النّمل إذا أُضيف إليها شيء من قشور البيض وريش هُدْهُدْ وعلقت على العَضُد منعت من النّوم... .

قال: لو أمعنتَ النّظر لعلمتَ أنّ خالق النّملة الحقيرة هو خالق النّخلة الطّويلة، لأنّ كلّ شيء من الأشياء تفصيل جسمه وهيئته تفصيل دقيق، واختلاف تلك الأجسام في أشكالها وألوانها ومقاديرها اختلاف غامض السّبب، فلا بدّ للكلّ من مُدبِّرٍ يحكم بذلك الاختلاف

ويفعله، على حسب ما يعلمه من المصلحة.

ثمّ قال: «وما الجليل والدّقيق... في خلقه إلّا سواء»، لأنّه تعالى قادر لذاته، لايعجزه شيء من الممكنات.

ثمّ قال: «فانظر إلى الشّمس والقمر» إلى قوله: «والألسن المختلفات»، هذا هو الاستدلال بإمكان الأعراض على ثبوت الصّانع والطُّرُق إليه أربعة:

أحدها ـ الاستدلال بحُدوث الأجسام.

والثّاني ـ الاستدلال بإمكان الأعراض والأجسام.

والثّالث ـ الاستدلال بحُدوث الأعراض.

والرّابع ـ الاستدلال بإمكان الأعراض.

وصورة الاستدلال هو أنّ كلّ جسمٍ يقبل ـ للجسميّة المشتركة بينه وبين سائر الأجسام ـ ما يقبله غيره من الأجسام، فإذا اختلفت الأجسام في الأعراض فلا بدّ من مخصِّص خصّص هذا الجسم بهذا العَرَض دون أن يكون هذا العَرَض لجسم آخر، ويكون لهذا الجسم عَرَضٌ غير هذا العَرَض، لأنّ الممكنات لا بدّ لها من مرجِّح يرجّح أحد طرفيها على الآخر، فهذا هو معنى قوله: «فانظر إلى الشّمس والقمر، والنّبات والشّجر، والماء والحجر، واختلاف هذا اللّيل والنّهار، وتفجّر هذه البحار، وكثرة هذه الجبال، وطول هذه القلال، وتفرّق هذه اللّغات، والألسن المختلفات»، أي أنّه يمكن أن تكون هيئة الشّمس وضوؤها ومقدارها حاصلًا لجِرْم القمر، ويمكن أن يكون النّبات الّذي لا ساق له شجرًا، والشّجر ذو السّاق نباتًا، ويمكن أن يكون الماء صُلْبًا والحجر مائعًا، ويمكن أن يكون زمان اللّيل مُضيئًا وزمان النّهار مُظلمًا، ويمكن ألّاتكون هذه البحار متفجّرة بل تكون جبالًا، ويمكن ألّاتكون هذه الجبال الكبيرة كبيرةً، ويمكن ألّاتكون هذه القلال طويلة.

وكذلك القول في اللّغات واختلافها . وإذا كان كلّ هذا ممكنًا فاختصاص الجسم المخصوص بالصّفات والأعراض والصُّوَر المخصوصة لا يمكن أن يكون لمجرّد الجسميّة لتماثل الأجسام فيها ، فلا بدّ من أمر زائدٍ ، وذلك الأمر الزّائد هو المعنى بقولنا : صانع العالَم .

ثمّ سفّه آراء المعطّلة، وقال: إنّهم لم يعتصموا بحجّة ، ولم يحقّقوا ما وَعَوْه، أي لم يرتّبوا العلوم الضّروريّة ترتيبًا صحيحًا يفضى بهم إلى النّتيجة الّتي هي حقّ .

ثمّ أخذ في الرّدّ عليهم من طريق أُخرى ، وهي دعوى الضّرورة ، وقد اعتمد عليها كثير من المتكلّمين ، فقال: نعلم ضرورة أنّ البناء لا بدّ له من بانٍ .

ثمّ قال: والجناية لابدّ لها من جان، وهذه كلمة ساقته إليها القرينة ، والمراد عموم الفعليّة لا خصوص الجناية، أي مستحيل أن يكون الفعل من غير فاعل ، والّذين ادّعوا الضّرورة في هذه المسالة من المتكلّمين استغنوا عن الطُّرُق الأربع الّتي ذكرناها، وأمير المؤمنين عليه السلام اعتمد أوّلًا على طريق واحدة ، ثمّ جنح ثانيًا إلى دعوى الضّرورة وكِلَا الطّريقين صحيح .

(١٣ : ٥٧ ـ ٦٥)

الفصل الثّامن عشر

[ذكر غرائب الجرادة وما احتوت عليه من صنوف الصّنعة]

(الخطبة : ٢٣١) . . . وَإِن شِئْتَ قلتُ فِي الْجَرَادَةِ، إِذْ خَلَقَ لَهَا عَيْنَيْنِ حَمْرَاوَيْنِ، وَأَسْرَجَ لَهَا حَدَقَتَيْنِ قَمْرَاوَيْنِ، وَجَعَلَ لَهَا السَّمْعَ الْخَفِيَّ، وَفَتَحَ لَهَا الْفَمَ السَّوِيَّ، وَجَعَلَ لَهَا الْحِسَّ الْقَوِيَّ، وَنَابَيْنِ بِهِمَا تَقْرِضُ، وَمِنجَلَيْنِ بِهِمَا تَقْبِضُ، يَرْهَبُهَا الزُّرَّاعُ فِي

زَرْعِهِمْ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ذَبَّهَا ، وَلَوْ أَجْلَبُوا بِجَمْعِهِم، حَتَّى تَرِدَ الْحَرْثَ فِي نَزَوَاتِهَا ، وَتَقْضِي مِنهُ شَهَوَاتِهَا، وَخَلْقُهَا كُلُّهُ لَا يُكَوِّنُ إِصْبَعًا مُسْتَدِقَّةً .

فَتَبَارَكَ اللهُ الَّذِي يَسْجُدُ لَهُ ﴿مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْاَرْض طَوْعًا وَكَرْهًا﴾[١] ، وَيُعَفِّرُ لَهُ خَدًّا وَوَجْهًا، وَيُلْقِي بِالطَّاعَةِ إِلَيْهِ سِلْمًا وَضَعْفًا، وَيُعْطِي الْقِيَادَ[لَهُ] رَهْبَةً وَخَوْفًا!

فَالطَّيْرُ مُسَخَّرَةٌ لِأَمْرِهِ، أَحْصَى عَدَدَ الرِّيشِ مِنهَا وَالنَّفَسَ، وَأَرْسَى قَوَائِمَهَا عَلَى النَّدَى وَالْيَبَس، قَدَّرَ أَقْوَاتَهَا، وَأَحْصَى أَجْنَاسَهَا، فَهَذَا غُرابٌ وَهَذَا عُقَابٌ، وَهَذَا حَمَامٌ وَهَذَا نَعَامٌ، دَعَا كُلَّ طَائِرٍ بِاسْمِهِ، وَكَفَلَ لَهُ بِرِزْقِهِ. وَأَنشَأَ السَّحَابَ الثِّقَالَ، فَأَهْطَلَ دِيَمَهَا، وَعَدَّدَ قِسَمَهَا ، فَبَلَّ الْأَرْضَ بَعْدَ جُفُوفِهَا، وَأَخْرَجَ نَبْتَهَا بَعْدَ جُدُوبِهَا .

الشّرح : ... قال شيخنا أبوعثمان في كتاب « الحيوان»: من عجائب الجَرادة التماسها لبيضها الموضع الصّلْد، و الصّخور الملس ، ثقة منها أنّها إذا ضربت بأذنابها فيها ، انفرجت لها ، و معلوم أنّ ذَنَب الجرادة ليس في خلقة المنشار[٢]، ولا طَرْف ذَنَبه كحدّ السّنان ، ولها من قوّة الأسْر، ولا لذنَبها من الصّلابة ما إذا اعتمدت به على الكُدْية[٣] خرج[٤] فيها، كيف وهي تتعدّى إلى ما هو أصلب من ذلك ، وليس في طَرْفها كإبرة العقرب .

وعلى أنّ العقرب ليس تخرق القُمْقُم[٥] من جهد الأيْد وقوّة البدن ، بل إنّمَا ينفرج لها بطبع مجعول هناك ، وكذاك انفراج الصّخور لأذناب الجراد .

---

١ ـ الرّعد/١٥.

٢ ـ الحيوان: «المسمار».

٣ ـ الكُدية: الصّفاة العظيمة . وفي الحيوان: «الكُدية و الكذانة» ، واحدة الكذان؛ وهي حجارة كأنّها المَدَر فيها رخاوة .

٤ ـ الحيوان: «جرح» .

٥ ـ القُمْقم: ما يسخن فيه الماء من نحاس و غيره ، ويكون ضيق الرّأس .

ولو أنّ عُقابًا أرادت أن تخرق جلد الجاموس لما انخرق لها إلّا بالتّكلّف الشّديد، والعُقاب هي الّتي تنكدر[١] على الذّئب [الأطلس][٢]؛ فتقدّ بدابرتها ما بين صَلاهُ إلى موضع الكاهل.

فإذا غرّزت[٣] الجرادة، وألقت بيضَها، وانضمّت عليها تلك الأخاديد الّتي هي أحدثها، وصارت كالأفاحيص لها صارت حاضنةً لها ومربّيةً، وحافظةً وصائنةً وواقيةً، حتّى إذا جاء وقت دَبيب الرّوح فيها حدث عَجَب آخر، وذلك لأنّه يخرج من بيضه أصهب إلى البياض، ثمّ يصفرّ وتتلوّن فيه خطوط إلى السّواد، ثمّ يصير فيه خطوط سودٌ وبيضٌ، ثمّ يبدو حَجْم جناحه، ثمّ يستقلّ فيموج بعضه في بعض[٤].

قال أبو عثمان: ويزعم قوم أنّ الجَراد[٥] قد يريد الخُضْرة ودونه النّهر الجاري، فيصير بعضه جِسْرًا لبعض حتّى يعبر إلى الخُضْرة، وإنّ ذلك حيلة منها.

و ليس كما زعموا، ولكنّ الزّحف الأوّل من الدّبا يريد الخُضْرة فلايستطيعها إلّا بالعبور إليها، فإذا صارت تلك القطعة فوق الماء طافية صارت لعمري أرضًا للزّحف الثّاني الّذي يريد الخُضْرة،فإن سمّوا ذلك جسرًا استقام، فأمّا أن يكون الزّحف الأوّل مهّد للثّاني و مكّن له و آثره [بالكفاية] فهذا ما لايُعرَف، ولو أنّ الزّحفَيْن جميعًا أشرفا على النّهر، وأمسك أحدهما عن تكلّف العبور حتّى يمهّد له الآخر لَكان لما قالوه وجه[٦].

قال أبو عثمان: ولعاب الجراد سمٌّ على الأشجار لايقع على شيء إلّا أحرقه.

---

١ ـ تنكدر: تنقضّ.

٢ ـ من الحيوان.

٣ ـ غرّزت الجرادة: أثبتت ذنبها في الأرض لتبيّض.

٤ ـ الحيوان ٥: ٥٤٩ ـ ٥٥٥.

٥ ـ الحيوان: «الدّبا».

٦ ـ الحيوان ٥: ٥٦٢.

فأمّا الحكماء، فيذكرون في كتبهم أنّ أرجل الجَراد تقلع الثّآليل، و أنّه [إذا] أخذت منه اثنتا عشره جرادة ونزعت رؤُوسها وأطرافها، وجعل معها قليل آس يابس، وشربت للاستسقاء كما هي، نفعت نفعًا بيّنًا؛ وأنّ التّبخّر بالجَراد ينفع من عُسْرالبول، وخاصّة في النّساء، وأنّ أكله ينفع من تقطيره، وقد يبخَّر به للبواسير، وينفع أكله من لَسْعَة العقرب.

ويقال: إنّ الجَراد الطّوال إذا عُلِّق على مَن به حُمَّى الرِّبْع نفعه. (١٣:٦٦ ـ ٦٨)

[مسألة طبيعيّة]

(الحكمة: ١٢٤) تَوَقَّوُا الْبَرْدَ فِي أَوَّلِهِ وَتَلَقَّوْهُ فِي آخِرِهِ، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ فِي الْأَبْدَانِ كَفِعْلِهِ فِي الْأَشْجَارِ، أَوَّلُهُ يُحْرِقُ وَآخِرُهُ يُورِقُ.

الشّرح: هذه مسألة طبيعيّة قد ذكرها الحكماء، قالوا: لما كان تأثير الخَريف في الأبدان، وتوليده الأمراض كالزُّكام والسُّعال وغيرهما أكثر من تأثير الرّبيع، مع أنّهما جميعًا فَصْلَا اعتدال، وأجابوا بأنّ بَرْد الخَريف يَفْجأ الإنسان وهو معتادٌ لحَرّ الصّيف فينكأ فيه، ويَسُدّ مَسامّ دماغه، لأنّ البَرْد يكثُف ويسُدّ المَسامّ فيكون كَمَن دَخَل من موضعٍ شديد الحرارة إلى خيش بارد.

فأمّا المُنتقِل من الشّتاء إلى فَصْل الرّبيع فإنّه لايكاد بَرْد الرّبيع يُؤْذيه ذلك الأذى، لأنّه قد اعتاد جسمُه بَرْد الشّتاء، فلا يُصادِف من بَرْد الرّبيع إلّا ما قد اعتاد ما هو أكثر منه، فلايظهر لبَرْد الرّبيع تأثير في مِزاجه، فأمّا لِمَ أورقت الأشجار وأزْهرت في الرّبيع دون الخريف؟ فلما في الرّبيع من الكيفيّتَيْن اللّتَيْن هما منبع النُّموّ والنّفس النّباتيّة، وهما الحرارة والرّطوبة، وأمّا الخريف فخال من هاتَين الكيفيّتَيْن ومستبدل بهما ضدّهما، وهما البرودة واليُبْس المُنافيان للنّشوء وحياةً الحيوان والنّبات. فأمّا لِمَ كان الخَريف باردًا يابسًا والرّبيع حارًّا رَطْبًا مع أنّ

نسبة كلّ واحدٍ منهما إلى الفَصْلَين الخارجَيْن عن الاعتدال وهما الشّتاء والصّيف نسبة واحدة ؟ فإنّ تعليل ذلك مذكور في الأُصول الطّبّيَّة ، والكُتُب الطّبيعيّة ، وليس هذا الموضع ممّا يحسُن أن يُشرح فيه مثل ذلك . (١٨ : ٣١٩ ـ ٣٢٠)

الباب الثّالث ـ المسائل الكلاميّة

وفيه فصول:

الفصل الأوّل ـ [في علم الكلام وموضع الإمام عليه السلام منه]

(كتابه عليه السلام : ٣١) : أَيْ بُنَيَّ، إِنِّي وَإِن لَمْ أَكُن عُمِّرْتُ عُمُرَ مَن كَانَ قَبْلِي، فَقَدْ نَظَرْتُ فِي أَعْمَالِهِمْ، وَفَكَّرْتُ فِي أَخْبَارِهِمْ، وَسِرْتُ فِي آثَارِهِمْ، حَتَّى عُدْتُ كَأَحَدِهِمْ، بَلْ كَأَنِّي بِمَا انتَهَى إِلَيَّ مِن أُمُورِهِمْ قَدْ عُـمِّرْتُ مَعَ أَوَّلِهِـمْ إِلَى آخِرِهِمْ، فَعَرَفْتُ صَفْوَ ذَلِكَ مِن كَدَرِهِ، وَنَفْعَهُ مِن ضَرَرِهِ، فَاسْتَخْلَصْتُ لَكَ مِن كُلِّ أَمْرٍ جَلِيلَهُ، وَ تَوَخَّيْتُ لَكَ جَمِيلَهُ، وَصَرَفْتُ عَنكَ مَجْهُولَهُ، وَرَأَيْتُ حَيْثُ عَنَانِي مِن أَمْرِكَ مَا يَعْنِي الْوَالِدَ الشَّفِيقَ، وَأَجْمَعْتُ عَلَيْهِ مِن أَدَبِكَ أَن يَكُونَ ذَلِكَ وَأَنتَ مُقْبِلُ الْعُمُرِ مُقْتَبَلُ الدَّهْرِ، ذُو نِيَّةٍ سَلِيمَةٍ، وَنَفْسٍ صَافِيَةٍ، أَن أَبْتَدِئَكَ بِتَعْلِيمِ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَتَأْوِيلِهِ، وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَأَحْكَامِهِ، وَحَلَالِهِ وَحَرَامِهِ، لَا أُجَاوِزُ ذَلِكَ بِكَ إِلَى غَيْرِهِ، ثُمَّ أَشْفَقْتُ أَن يَلْتَبِسَ عَلَيْكَ مَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ مِن أَهْوَائِهِمْ وَآرَائِهِمْ مِثْلَ الَّذِي الْتَبَسَ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ إِحْكَامُ ذَلِكَ عَلَى مَا كَرِهْتُ مِن تَنبِيهِكَ لَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِن إِسْلَامِكَ إِلَى أَمْرٍ لَا آمَنُ عَلَيْكَ بِهِ الْهَلَكَةَ، وَرَجَوْتُ أَن يُوَفِّقَكَ اللهُ فِيهِ لِرُشْدِكَ، وَأَن يَهْدِيَكَ لِقَصْدِكَ، فَعَهَدْتُ إِلَيْكَ وَصِيَّتِي هَذِهِ.

وَاعْلَمْ يَا بُنَيَّ، أَنَّ أَحَبَّ مَا أَنتَ آخِذٌ بِهِ إِلَيَّ مِن وَصِيَّتِي تَقْوَى اللهِ، وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى مَا فَرَضَهُ اللهُ عَلَيْكَ ، وَالْأَخْذُ بِمَا مَضَى عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ مِن آبَائِكَ، وَالصَّالِحُونَ مِن أَهْلِ بَيْتِكَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَدَعُوا أَن نَظَرُوا لِأَنفُسِهِمْ كَمَا أَنتَ نَاظِرٌ، وَفَكَّرُوا كَمَا أَنتَ مُفَكِّرٌ، ثُمَّ رَدَّهُمْ آخِرُ ذَلِكَ إِلَى الْأَخْذِ بِمَا عَرَفُوا، وَالْإِمْسَاكِ عَمَّا لَمْ يُكَلَّفُوا، فَإِن أَبَتْ نَفْسُكَ أَن تَقْبَلَ ذَلِكَ دُونَ أَن تَعْلَمَ كَمَا عَلِمُوا فَلْيَكُن طَلَبُكَ ذَلِكَ بِتَفَهُّمٍ وَتَعَلُّمٍ، لَا بِتَوَرُّطِ الشُّـبُهَاتِ، وَعُلَقِ الْخُصُومَاتِ... .

الشّرح : هذا الفصل وما بعده يُشعِر بالنّهي عن عِلْم الكلام حسب ما يقتضيه ظاهر لفظه ، ألا تَرَاه قال له : كنتُ عازمًا على أن أُعلّمك القرآن وتفسيره، والفقه: وهو المعرفة بأحكام

الشّريعة ، ولاأُجاوز ذلك بك إلى غيره ، ثمّ خِفْتُ أن تدخل عليك شبهة في أُصول الدّين، فيلتبس عليك في عقيدتك الأصليّة ما التبس على غيرك من النّاس، فعدلت عن العزم الأوّل إلى أن أُوصيك بوصايا تتعلّق بأُصول الدّين . ومعنى قوله عليه السلام : «وكان إحكام ذلك» إلى قوله : «لا آمن عليك به الهَلَكة» ، أي فكان إحكامي الأُمور الأصليّة عندك وتقرير الوصيّة الّتي أُوصيك بها في ذهنك فيما رجع إلى النّظر في العلوم[1] الإلهيّة ، وإن كنت كارهًا للخوض [معك] فيه وتنبيهك عليه أَحَبّ إليّ من أن أتركك سدًى مُهْملًا ، تتلاعب بك الشُّبَه ، وتعتورك الشّكوك في أُصول دينك ، فربّما أفضى ذلك بك إلى الهَلَكة .

فإن قلتَ : فلماذا كان كارهًا تنبيه ولده على ذلك ، وأنتم تقولون: إنّ معرفة الله واجبة على المكلَّفين ، وليس يليق بأمير المؤمنين أن يكره ما أوجبه الله تعالى !

قلتُ : لعلّه علم إمّا من طريق وصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله ، أو من طريق معرفته بما يصلح أن يكون لُطْفًا لولده ، ومعرفته بما يكون مفسدةً له ، لكثرة التّجربة له ، وطول الممارسة لأخلاقه وطباعه أنّ الأصلح له ألّا يخوض في علم الكلام الخوض الكلّيّ وأن يقتنع بالمبادئ والجُمَل ، فمصالح البشر تختلف ، فَرُبَّ إنسانٍ مصلحته في أمر ذلك الأمر بعينه مفسدة لغيره ، ونحن وإن أوجبنا المعرفة فلم نوجب منها إلّا الأُمور المُجْمَلة، وأمّا التّفصيلات الدّقيقة الغامضة، فلا تجب إلّاعند ورود الشّبهة، فإذا لم تقع الشّبهة في نفس المكلَّف لم يجب عليه الخوض في التّفصيلات ... .

فإن قلتَ: إلى الآن ما فسّرتَ، لماذا كره تنبيهه على هذا الفنّ؟

قلتُ: بلى قد أشرتُ إليه ، وهو أنّه كره أن يعدل به عن تفسير القرآن وعِلْم الفقه إلى الخوض في الأُمور الأُصوليّة، فنبّهه على أُمور يجرّه النّظر وتأمّل الأدلّة والشّبهات إليها دقيقةً

---

١ ـ د : «الأُمور».

يخاف على الإنسان من الخوض فيها أن تضطرب عقيدته، إلّا أنّه لم يجد به بُدًّا من تنبيهه على أُصول الدّيانة، وإن كان كارهًا لتعريضه لخطر الشّبهة، فنبّهه على أُمور جملية غير مفصّلة، وأَمَرَه أن يلزم ذلك ولا يتجاوزه إلى غيره وأن يُمسك عمّا يشتبه عليه، وسيأتي ذِكْر ذلك....

أَمَرَه أن يقتصر على القيام بالفرائض، وأن يأخذ بسنّة السَّلَف الصّالح من آبائه وأهل بيته، فإنّهم لم يقتصروا على التّقليد، بل نظروا لأنفسهم، وتأمّلوا الأدلّة، ثمّ رجعوا آخر الأمر إلى الأخذ بما عرفوا، والإمساك عمّا لم يكلّفوا.

فإن قلتَ: مَن سَلَفُه هؤلاء الّذين أشار إليهم؟

قلتُ: المهاجرون الأوّلون من بني هاشم وبني المطّلب كحمزة وجعفر والعبّاس وعبيدة ابن الحارث، وكأبي طالب في قول الشّيعة وكثير من أصحابنا، وكعبد المطّلب في قول الشّيعة خاصّة.

فإن قلتَ: فهل يكون أمير المؤمنين عليه السلام نفسه معدودًا من جملة هؤلاء!

قلتُ: لا، فإنّه لم يكن من أهل المبادئ والجمل المقتصر بهم في تكليفهم العقليّات على أوائل الأدلّة، بل كان سيّد أهل النّظر كافّة وإمامهم.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: لم يَدَعوا أن نظروا لأنفسهم؟

قلتُ: لأنّهم إذا تأمّلوا الأدلّة وفكّروا فيها فقد نظروا لأنفسهم كما ينظر الإنسان لنفسه ليخلّصها من مضرّة عظيمة سبيلها أن تقع به إن لم ينظر في الخلاص منها، وهذا هو الوجه في وجوب النّظر في طريق معرفة الله، والخوف من إهمال النّظر.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: «إلى الأخذ بما عرفوا والإمساك عمّا لم يكلّفوا»؟.

قلتُ: الأخذ بما عرفوا، مثل أدلّة[1] حدوث الأجسام وتوحيد البارئ وعدله، والإمساك

---

١ ـ أ: «أدلّة»، تحريف.

عمّا لم يكلّفوا، مثل النّظر في إثبات الجزء الّذي لا يتجزّأ و نفيه، ومثل الكلام في الخلا والملا، والكلام في أنّ هل بين كلّ حركتَين مستقيمتَين سكون أم لا؟ وأمثال ذلك ممّا لا يتوقّف أُصول التّوحيد والعدل عليه، فإنّه لا يلزم أصحاب الجمل والمبادئ أن يخوضوا في ذلك، لأنّهم لم يكلّفوا الخوض فيه، وهو من وظيفه قوم آخرين.

قوله عليه السلام: «فإن أبت نفسك أن تقبل ذلك دون أن تعلم كما علموا»، هذا الموضع فيه نظر، لأنّا قد قلنا: إنّهم لم يعلموا التّفاصيل الدّقيقة، فكيف يجعلهم عالمين بها؟ ويقول: «أن تعلم كما علموا»، وينبغي أن يقال: إنّ الكاف وما عملت فيه في موضع نصب، لانّه صفة مصدر محذوف، وتقديره: فإن أبت نفسك أن تقبل ذلك علمًا كما علموا دون أن تعلم التّفاصيل الدّقيقة، وجاز انتصاب «علمًا»، والعامل فيه: «تقبل»، لأنّ القبول من جنس العلم، لأنّ القبول اعتقاد والعلم اعتقاد، وليس لِقائل أن يقول: فإذن يكون قد فصل بين الصّفة والموصوف بأجنبيّ، لأنّ الفصل بينهما قد جاء كثيرًا، قال الشّاعر: [الطّويل]

جَزَى الله كَفًّا مِلْؤُها من سعادةٍ سَرَتْ في هلاكِ المالِ والمالُ نائمُ[1]

ويجوز أن يقال: كما علموا الآن بعد موتهم، فإنّهم بعد الموت يكونون عالمين بجميع ما يشتبه علمه على النّاس في الحياة الدّنيا، لأنّ المعارف ضروريّة بعد الموت، والنّفوس باقية على قول كثير من المسلمين وغيرهم.

واعلم! أنّ الّذي يدعو إلى تكلّف هذه التّأويلات أنّ ظاهر الكلام كونه يأمر بتقليد النّبيّ صلى الله عليه وآله والأخذ بما في القرآن وترك النّظر العقليّ، هذا هو ظاهر الكلام، ألَا تَراه كيف يقول له: «الاقتصار على ما فرضه الله عليك، والأخذ بما مضى عليه... أهل بيتك» وسلفك، فإنّهم لـمّا حاولوا النّظر رجعوا بآخره إلى السّمعيّات، وتركوا العقليّات، لأنّها أفضت بهم إلى

---

[1] - البيت لأبي تمّام.

ما لا يعرفونه، ولا هو من تكليفهم.

ثمّ قال له: فإن كرهت التّقليد المحض، وأحببت أن تسلك مسلكهم في النّظر، وإن أفضى بك الأمر بآخرة إلى تركه والعود إلى المعروف من الشّرعيّات وما ورد به الكتاب والسّنّة، فينبغي أن تنظر و أنت مجتمع الهمّ خالٍ من الشّبهة، وتكون طالبًا للحقّ غير قاصد إلى الجدل والمراء، فلمّا وجدنا ظاهر اللّفظ يقتضي هذه المعاني، ولم يجز عندنا أن يأمر أمير المؤمنين عليه السلام ولده[1] مع حكمته وأهليّة ولده بالتّقليد وترك النّظر، رجعنا إلى تأويل كلامه على وجه يخرج به عليه السلام من أن يأمر بما لا يجوز لمثله أن يأمر به.

واعلم! أنّه قد أوصاه إذا همّ بالشّروع في النّظر بمحض ما ذكره المتكلّمون، وذلك أُمور:

منها: أن يرغب إلى الله في توفيقه وتسديده.

ومنها: أن يطلب المطلوب النّظريّ بتفهّم وتعلّم، لا بجدال ومغالبة ومراء ومخاصمة.

ومنها: إطراح العصبيّة لمذهب بعينه، والتّورّط في الشّبهات الّتي يحاول بها نصرة ذلك المذهب.

ومنها: ترك الإلْف والعادة، ونصرة أمر يطلب به الرّياسة، وهو المعنيّ بالشّوائب الّتي تولج في الضّلال.

ومنها: أن يكون صافي القلب، مجتمع الفكر، غير مشغول السّرّ بأمرٍ من جوع [أو شِبْع] أو شبَق أو غضب، ولا يكون ذا هموم كثيرة، وأفكار موزّعة مقسّمة، بل يكون فكره و همّه همًّا واحدًا.

قال: فإذا اجتمع لك كلّ ذلك فانظر، وإن لم يجتمع لك ذلك ونظرت كنت كالنّاقة العشواء

---

١ ـ ساقطة من أ.

الخابطة لا تهتدي، وكمَن يتورّط في الظّلماء لا يعلم أين يضع قَدَمه! وليس طالب الدّين مَن كان خابطًا أو خالطًا، والإمساك عن ذلك أمثل وأفضل. (١٦: ٦٨ ـ ٧٠)

الفصل الثّاني ـ [كلام في الأُصول]

(الخطبة: ١٨٤) ...فَعَظِّمُوا مِنهُ سُبْحَانَهُ مَا عَظَّمَ مِن نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُخْفِ عَنكُمْ شَيئًا مِن دِينِهِ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيئًا رَضِيَهُ أَوْ كَرِهَهُ إِلَّا وَجَعَلَ لَهُ عَلَمًا بَادِيًا، وَآيَةً مُحْكَمَةً، تَزْجُرُ عَنهُ، أَوْ تَدْعُو إِلَيْهِ، فَرِضَاهُ فِيمَا بَقِيَ وَاحِدٌ، وَسَخَطُهُ فِيمَا بَقِيَ وَاحِدٌ.

واعْلَمُوا! أَنَّهُ لَن يَرْضَى عَنكُمْ بِشَيءٍ سَخِطَهُ عَلَى مَن كَانَ قَبْلَكُم، وَلَن يَسْخَطَ عَلَيْكُمْ بِشَيْءٍ رَضِيَهُ مِمَّن كَانَ قَبْلَكُمْ، إِنَّمَا تَسِيرُونَ فِي أَثَرٍ بَيِّنٍ، وَتَتَكَلَّمُونَ بِرَجْعِ قَولٍ قَدْ قَالَهُ الرِّجَالُ مِن قَبْلِكُمْ، قَدْ كَفَاكُمْ مَؤُونَةَ دُنيَاكُمْ، وَحَثَّكُمْ عَلَى الشُّكْرِ، وَافْتَرَضَ مِن أَلْسِنَتِكُمُ الذِّكْرَ... .

الشّرح: ... قال: لم يترك شيئًا إلّا وجعل له نصًّا ظاهرًا يدلّ عليه، أو علمًا يستدلّ به عليه أي إمّا منصوص عليه صريحًا، أو يمكن أن يستنبط حكمه من القرآن، إمّا بذكره أو بتركه، فيبقى على البراءة الأصليّة، وحُكم العقل.

قوله: «فرضاه فيما بقي واحد» معناه أنّ ما لم يُنَصّ عليه صريحًا، بل هو في محلّ النّظر، ليس يجوز للعلماء أن يجتهدوا فيه، فيحلّه بعضهم، ويحرّمه بعضهم، بل رضا الله سبحانه أمرٌ واحد، وكذلك سَخَطه، فليس يجوز أن يكون شيء من الأشياء يفتي فيه قوم بالحلّ وقوم بالحُرْمة، وهذا قول منه عليه السلام بتحريم الاجتهاد، وقد سبق منه عليه السلام مثل هذا الكلام مرارًا.

قوله: «واعلموا أنّه ليس يَرضَى عنكم ...» الكلام إلى منتهاه، معناه أنّه ليس يرضى عنكم بالاختلاف في الفتاوي والأحكام، كما اختلف الأُمم من قبلكم، فسخط اختلافهم، قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنهُمْ فِي شَيْءٍ﴾[1].

وكذلك ليس يسخط عليكم بالاتّفاق والاجتماع الّذي رضيَه ممّن كان قبلكم من القرون. ويجوز أن يفسّر هذا الكلام بأنّه لايرضى عنكم بما سَخِطه على الّذين من قبلكم من الاعتقادات الفاسدة في التّوحيد والعدل، ولايسخط عليكم بما تعتقدونه من الاعتقادات الصّحيحة الّتي رضيَها ممّن كان قبلكم في التّوحيد والعدل، فيكون الكلام مصروفًا إلى الأُصول لا إلى الفروع.

قال: «وإنّمَا تَسيرون في أثر بيّن»، أي أنّ الأدلّة واضحة، وليس مراده الأمر بالتّقليد، وكذلك قوله: «وتتكلّمون برَجْعِ قَوْلٍ قد قاله الرّجال من قبلكم»، يعنى كلمة التّوحيد «لاإله إلّا الله»، قد قالها الموحّدون من قبل هذه الملّة، لا تقليدًا، بل بالنّظر والدّليل، فقولوها أنتم كذلك. (١٠: ١١٨ـ ١١٩)

الفصل الثّالث ـ [طريق إلى معرفة الله]

(الحكمة: ٢٤٧): عَرَفْتُ اللهَ سُبْحَانَهُ بِفَسْخِ الْعَزَائِمِ وَحَلِّ الْعُقُودِ وَنَقْضِ الْهِمَمِ.

الشّرح: هذا أحد الطُّرُق إلى معرفة البارئ سبحانه، وهو أن يَعْزِم الإنسانُ على أمرٍ،

---

١ ـ الأنعام / ١٥٩.

ويصمّم رأيه عليه، ثمّ لايلبث أن يُخْطِرالله تعالى بباله خاطرًا صارفًا له عن ذلك الفعل، ولم يكن في حسابه ، أي لولا أنّ في الوجود ذاتًا مدبّرة لهذا العالَم لما خَطَرت الخواطر الّتي لم تكن محتسبة .

وهذا فصل يتضمّن كلامًا دقيقًا يذكره المتكلّمون في الخاطر الّذي يخطر من غير موجب لخطوره ، فإنّه لايجوز أن يكون الإنسان أخطره بباله، وإلاّ لكان ترجيحًا من غير مُرجِّح لجانب الوجود على جانب العدم ، فلا بدّ أن يكون المخطر له بالبال شيئًا خارجًا عن ذات الإنسان ، وذاك هو الشيء المسمّى بصانع العالَم . (١٩: ٨٤)

الفصل الرّابع ـ [في تعليل أفعال الله تعالى]

(الخطبة : ٢٣٨) ... وَلَوْ أَرَادَ اللهُ سُبْحَانَهُ لِأَنبِيَائِهِ حَيْثُ بَعَثَهُمْ أَن يَفْتَحَ لَهُمْ كُنُوزَ الذَّهْبَانِ، وَمَعَادِنَ الْعِقْيَانِ، وَمَغَارِسَ الْجِنَانِ، وَأَن يَحْشُرَ مَعَهُمْ طُيُورَ السَّمَاءِ وَوُحُوشَ الْأَرَضِينَ لَفَعَلَ، وَلَوْ فَعَلَ لَسَقَطَ الْبَلَاءُ، وَبَطَلَ الْجَزَاءُ، وَاضْمَحَلَّتِ الْأَنبَاءُ، وَلَمَا وَجَبَ لِلْقَابِلِينَ أُجُورُ الْمُبْتَلِينَ، وَلَا اسْتَحَقَّ الْمُؤمِنُونَ ثَوَابَ الْمُحْسِنِينَ، وَلَا لَزِمَتِ الْأَسْمَاءُ مَعَانِيَهَا، وَلَكِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ جَعَلَ رُسُلَهُ أُولِي قُوَّةٍ فِي عَزَائِمِهِمْ، وَضَعَفَةً فِيمَا تَرَى الْأَعْيُنُ مِن حَالَاتِهِمْ، مَعَ قَنَاعَةٍ تَمْلَأُ الْقُلُوبَ وَالْعُيُونَ غِنًى، وَخَصَاصَةٍ تَمْلَأُ الْأَبْصَارَ وَالْأَسْمَاعَ أَذًى.

الشّرح : ... و هذا الكلام هو ما يقوله أصحابنا بعينه في تعليل أفعال البارئ سبحانه بالحِكمة والمصلحة ، وإنّ الغرض بالتّكليف هو التّعريض للثّواب ، وإنّه يجب أن يكون

خالصًا من الإلجاء ومن أن يفعل الواجب بوجهٍ غير وجه وجوبه، يرتدع عن القبيح لوجهٍ غير وجه قُبْحه. (١٣: ١٥٤)

الفصل الخامس ـ [هل الشّكر من أفعاله تعالى أم من أفعال العباد؟]

(الخطبة: ١١٣) ومن خطبة له عليه السلام: الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْوَاصِلِ الْحَمْدَ بِالنِّعَمِ، وَالنِّعَمَ بِالشُّكْرِ، نَحْمَدُهُ عَلَى آلَائِهِ كَمَا نَحْمَدُهُ عَلَى بَلَائِهِ... .

الشّرح: لِقائل أن يقول: أمّا كونه واصل الحمد له من عباده بالنِّعم منه عليهم في ملوم، فكيف قال: إنّه يصل النِّعم المذكورة بالشّكر، والشّكر من أفعال العباد، وليس من أفعاله ليكون واصلًا للنّعم به؟

وجواب هذا القائل: هو أنّه لـمَّا وفّق العباد للشّكر بعد أن جعل وجوبه في عقولهم مقرَّرًا، وبعد أن أقدرهم عليه، صار كأنّه الفاعل له، فأضافه إلى نفسه توسّعًا، كما يقال: أقام الأمير الحدّ، وقتل الوالي اللِّصَّ. (٧: ٢٥٢)

(الخطبة: ٩٠). أَنشَأَهُمْ عَلَى صُوَرٍ مُخْتَلِفَاتٍ، وَأَقْدَارٍ مُتَفَاوِتَاتٍ، أُولِي أَجْنِحَةٍ تُسَبِّحُ جَلَالَ عِزَّتِهِ، لَا يَنْتَحِلُونَ مَا ظَهَرَ فِي الْخَلْقِ مِن صُنْعِهِ، وَلَا يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يَخْلُقُونَ شَيْئًا مَعَهُ مِمَّا انفَرَدَ بِهِ... .

الشّرح: ... وقوله: «لا يدّعون أنّهم يخلقون شيئًا معه ممّا انفرد به»، فيه إشارة إلى مذهب

أصحابنا في أنّ أفعال العباد مخلوقة لهم، لأنّ فائدة هذا القيد، وهو قوله: «انفرد به» إنّما تظهر بذلك. (٦: ٤٢٧)

الفصل السّادس ـ [التّفكّر في الله]

(كتابه عليه السلام: ٣١) ... أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ فِيمَا تَبَيَّنتُ مِن إِدْبَارِ الدُّنيَا عَنِّي، وَجُمُوحِ الدَّهْرِ عَلَيَّ، وَإِقْبَالِ الْآخِرَةِ إِلَيَّ، مَا يَزَعُنِي عَن ذِكْرِ مَن سِوَايَ، وَالْاِهْتِمَامِ بِمَا وَرَائِي، غَيْرَ أَنِّي حَيْثُ تَفَرَّدَ بِي دُونَ هُمُومِ النَّاسِ هَمُّ نَفْسِي، فَصَدَّقَنِي رَأْيِي، وَصَرَفَنِي عَن هَوَايَ، وَصَرَّحَ لِي مَحْضُ أَمْرِي، فَأَفْضَى بِي إِلَى جِدٍّ لَا يَكُونُ فِيهِ لَعِبٌ، وَصِدْقٍ لَا يَشُوبُهُ كَذِبٌ.

الشّرح: «فصدّقني رأيي» والمعنى أنّ هذا الهمّ صدّقني عن الصّفة الّتي يجب أن يكون رأيي عليها وتلك الصّفة هي ألّا يفكّر في أمر شيء من الموجودات أصلاً إلّا الله تعالى ونفسه. وفوق هذه الطّبقة طبقة أُخرى جدًّا وهي: ألّا تفكّر في شيء قطّ إلّا في الله وحده، وفوق هذه الطّبقة طبقة أُخرى تجلّ عن الذّكر والتّفسير، ولا تصلح لأحدٍ من المخلوقين إلّا النّادر الشّاذّ، وقد ذكرها هو فيما سبق، وهو ألّا يفكّر في شيء أصلًا لا في المخلوق ولا في الخالق، لأنّه قد قارب أن يتّحد بالخالق، ويستغني عن الفِكْر فيه. (١٦: ٦٠ـ٦١)

الفصل السّابع ـ [نسبة المخلوق للخالق]

(الحكمة: ١٢٥) عِظَمُ الْخَالِقِ عِندَكَ يُصَغِّرُ الْمَخْلُوقَ فِي عَيْنِكَ.

الشّرح: لا نسبة للمخلوق إلى الخالق أصلًا وخصوصًا البَشَر، لأنّهم بالنّسبة إلى فَلَك القمر كالذّرّة، ونسبة فَلَك القمر كالذّرّة بالنّسبة إلى قُرْص الشّمس، بل هم دون هذه النّسبة ممّا[1] يَعجَز الحاسبُ الحاذقُ عن حساب ذلك، وفَلَك القمر بالنّسبة إلى الفَلَك المحيط دون هذه النّسبة، ونسبة الفَلَك المحيط إلى البارئ سبحانه كنسبة العدم المحض والنّفي الصّرف إلى الموجود البائن، بل هذا القياس أيضًا غير صحيح، لأنّ المعدوم يمكن أن يصير موجودًا بائنًا، والفَلَك لا يتصوّر أن يكون صانع العالم الواجب الوجود لذاته. وعلى الجملة فالأمر أعظم من كلّ عظيم، وأجلّ من كلّ جليل، ولا طاقة للعقول والأذهان أن تعبّر عن جلالة ذلك الجناب وعظمته، بل لو قيل: إنّها لا طاقة لها أن تعبّر عن جلال مصنوعاته الأُولى المتقدّمة علينا بالرّتبة العقليّة والزّمانيّة لكان ذلك القول حقًّا وصِدْقًا، فَمَن هو المخلوق ليقال: إنّ عِظَم الخالق يصغّره في العين، ولكنّ كلامه عليه السلام محمول على مخاطبة العامّة الّذين تضيق أفهامهم عمّا ذكرناه. (١٨: ٣٢١)

الفصل الثّامن ـ [إطلاق الاستحقاق والوجوب على الله سبحانه]

(الخطبة: ٢٠٩) ومن خطبة له عليه السلام خطبها بصفّين:

أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا بِوِلَايَةِ أَمْرِكُمْ، وَلَكُمْ عَلَيَّ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ

---

١ ـ ب: «بما».

الَّذِي لِيَ عَلَيْكُمْ، فَالْحَقُّ أَوْسَعُ الْأَشْيَاءِ فِي التَّوَاصُفِ، وَأَضْيَقُهَا فِي التَّنَاصُفِ، لَا يَجْرِي لِأَحَدٍ إِلَّا جَرَى عَلَيْهِ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ إِلَّا جَرَى لَهُ. وَلَوْ كَانَ لِأَحَدٍ أَن يَجْرِيَ لَهُ وَلَا يَجْرِيَ عَلَيْهِ، لَكَانَ ذَلِكَ خَالِصًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ دُونَ خَلْقِهِ، لِقُدْرَتِهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَلِعَدْلِهِ فِي كُلِّ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ صُرُوفُ قَضَائِهِ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَ حَقَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَن يُطِيعُوهُ، وَجَعَلَ جَزَاءَهُمْ عَلَيْهِ مُضَاعَفَةَ الثَّوَابِ تَفَضُّلًا مِنهُ، وَتَوَسُّعًا بِمَا هُوَ مِنَ الْمَزِيدِ أَهْلُهُ.

الشّرح: الّذي له عليهم من الحقّ هو وجوب طاعته، والّذي لهم عليه من الحقّ هو وجوب معدلته فيهم. والحقّ أوسع الأشياء في التّواصف وأضيقها في التّناصف: معناه أنّ كلّ أحدٍ يصف الحقّ والعدل، ويذكر حُسْنه ووجوبه، ويقول: لو وُلّيتُ لعدلتُ، فهو بالوصف باللّسان وسيع، وبالفعل ضيّق، لأنّ ذلك العالَم العظيم الّذين كانوا يتواصفون حُسْنه، ويَعِدُون أن لو وُلّوا باعتماده وفعله، لاتجد في الألف منهم واحدًا لو وُلّيَ لَعَدِل، ولكنّه قولٌ بغير عَمَل.

ثمّ عاد إلى تقرير الكلام الأوّل، وهو وجوب الحقّ له وعليه، فقال: إنّه لايجرى لأحدٍ إلّا وجرى عليه، وكذلك لايجري عليه إلّا وجرى له، أي ليس ولا واحد من الموجودين بمرتفع عن أن يجري الحقّ عليه، ولو كان أحدٌ من الموجودين كذلك، لكان أحقّهم بذلك البارئ سبحانه، لأنّه غاية الشّرف، بل هو فوق الشّرف وفوق الكمال والتّمام، وهو مالك الكلّ، وسيّد الكلّ، فلو كان لجواز هذه القضيّة وجه، ولصحّتها مساغ، لكان البارئ تعالى أولى بها، وهي ألّا يستحقّ عليه شيء، وتقدير الكلام: لكنّه يستحقّ عليه أُمور، فهو في هذا الباب كالواحد منّا يستحقّ و يستحقّ عليه، ولكنّه عليه السلام حذف هذا الكلام المقدَّر أدبًا وإجلالًا لله تعالى أن يقول: إنّه يستحقّ عليه شيء.

فإن قلتَ: فما بالُ المتكلّمين لايتأدّبون بأدبه عليه السلام؟ وكيف يطلقون عليه تعالى الوجوب والاستحقاق؟

قلتُ: ليست وظيفة المتكلّمين وظيفةَ أمير المؤمنين عليه السلام في عباراتهم، هؤلاء أرباب صناعة، وعلم يحتاج إلى ألفاظ واصطلاح لابدّ لهم من استعماله للأفهام والجدل بينهم، وأمير المؤمنين إمام يخطب على منبره، يخاطب عَرَبًا ورعيّةً ليسوا من أهل النّظر، ولا مخاطبته لهم لتعليم هذا العلم، بل لاستنفارهم إلى حرب عدوّه، فوجب عليه بمقتضى الأدب أن يتوقّى كلّ لفظة توهم ما يستهجنه السّامع في الأُمور الإلٰهيّة وفي غيرها.

فإن قلتَ:فما هذه الأُمورالّتي زعمت أنّها تستحقّ على البارئ سبحانه، وأنّ أمير المؤمنين عليه السلام حذفها من اللّفظ، واللّفظ يقتضيها؟

قلتُ: الثّواب، والعِوَض، و قبول التّوبة، واللّطف، والوفاء بالوعد والوعيد، وغير ذلك ممّا يذكره أهل العدل.

فإن قلتَ: فما معنى قوله: «لَكانَ ذلكَ خَالِصًا لله سبحانَهُ دونَ خَلْقِهِ، لقُدْرَتِهِ عَلَى عِبَادِهِ، ولِعَدْلِهِ فِي كُلِّ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ صُرُوفُ قَضَائِهِ»؟ وهَبْ أنّ تعليل عدم استحقاق شيء على الله تعالى بقدرته على عباده صحيح، كيف يصحّ تعليل ذلك بعدله في كلّ ما جرت عليه صُرُوف قضائه ؟ ألَا تَرَى أنّه ليس بمستقيم أن تقول لايستحقّ على البارئ شيء، لأنّه عادل، وإنّمَا المستقيم أن تقول لايستحقّ عليه شيء، لأنّه مالك ! ولذلك علّلت الأشعريّة هذا الحكم بأنّه مالك الكلّ، والاستحقاق إنّمَا يكون على من دونه.

قلتُ: التّعليل صحيح، وهو أيضًا ممّا علّلت به الأشعريّة مذهبها، وذلك لأنّه إنّمَا يتصوّر الاستحقاق على الفاعل المختار إذا كان ممّن يتوقّع منه أو يصحّ منه أن يظلم، فيمكن حينئذٍ أن يقال: قد وجب عليه كذا، واستُحِقّ عليه كذا، فأمّا مَن لا يمكن أن يظلم، ولايُتَصَوَّر وقوع الظّلم منه، ولا الكذب، ولاخُلْف الوعد والوعيد، فلامعنى لإطلاق الوجوب والاستحقاق عليه، كما لايقال: كذا الدّاعي الخالص يستحقّ عليه أن يفعل ما دعاه إليه الدّاعي، ويجب عليه أن يفعل ما دعاه إليه الدّاعي، مثل الهارب من الأسد ،والشّديد العطش إذا وجد الماء

ونحو ذلك.

فإن قلتَ: أليس يُشعِر قوله عليه السلام: «وجعَلَ جَزَاءَهُمْ عَلَيْهِ مُضَاعَفَةَ الثَّوَابِ تَفَضُّلًا مِنهُ»، بمذهب البغداديّين من أصحابكم، وهو قولهم: إنّ الثّواب تفضّل من الله سبحانه، وليس بواجب!

قلتُ: لا، وذلك لأنّه جعل المتفضّل به هو مضاعفة الثّواب لا أصل الثّواب ،وليس ذلك بمستنكر عندنا.

فإن قلتَ: أيجوز عندكم أن يستحقّ المكلّف عشرة أجزاء من الثّواب فيعطي عشرين جزءًا منه؟ أليس من مذهبكم أنّ التّعظيم والتّبجيل لايجوز من البارئ سبحانه أن يفعلهما في الجَنّة إلّا على قدر الاستحقاق، والثّواب عندكم هو النّفع المقارن للتّعظيم والتّبجيل؟ فكيف قلتَ: إنّ مضاعفة الثّواب عندنا جائزة؟

قلتُ: مراده عليه السلام بمضاعفة الثّواب هنا زيادة غير مستحقّة من النّعيم واللّذّة الجسمانيّة خاصّة في الجَنّة فسمّى تلك اللّذّة الجسمانيّة ثوابًا، لأنّها جزءٌ من الثّواب، فأمّا اللّذّة العقليّة فلا يجوز مضاعفتها. (١١: ٨٨ ـ ٩١)

الفصل التّاسع ـ [حكمته تعالى في الخِلْقَة]

(الخطبة: ٢٣٢) ... لَمْ يَتَكَاءَدْهُ صُنعُ شَيْءٍ مِنهَا إِذْ صَنَعَهُ، وَلَمْ يَؤُدْهُ مِنهَا خَلْقُ مَا خَلَقَهُ وَبَرَأَهُ، وَلَمْ يُكَوِّنهَا لِتَشْدِيدِ سُلْطَانٍ، وَلَا لِخَوْفٍ مِن زَوَالٍ وَنُقْصَانٍ، وَلَا لِلْاِسْتِعَانَةِ بِهَا عَلَى نِدٍّ مُكَاثِرٍ، وَلَا لِلْاِحْتِرَازِ بِهَا مِن ضِدٍّ مُثَاوِرٍ، وَلَا لِلْاِزْدِيَادِ بِهَا فِي مُلْكِهِ، وَلَا لِمُكَاثَرَةِ شَرِيكٍ فِي شِرْكِهِ، وَلَا لِوَحْشَةٍ كَانَتْ مِنهُ فَأَرَادَ أَن يَسْتَأْنِسَ إِلَيْهَا. ثُمَّ هُوَ يُفْنِيهَا

بَعْدَ تَكْوينِهَا، لَا لِسَأَمٍ دَخَلَ عَلَيْهِ فِي تَصْرِيفِهَا وَتَدْبِيرِهَا، وَلَا لِرَاحَةٍ وَاصِلَةٍ إِلَيْهِ، وَلَا لِثِقَلِ شَيْءٍ مِنهَا عَلَيْهِ. لَا يُمِلُّهُ طُولُ بَقَائِهَا فَيَدْعُوَهُ إِلَى سُرْعَةِ إِفْنَائِهَا، لَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ دَبَّرَهَا بِلُطْفِهِ، وَأَمْسَكَهَا بِأَمْرِهِ، وَأَتْقَنَهَا بِقُدْرَتِهِ. ثُمَّ يُعِيدُهَا بَعْدَ الْفَنَاءِ مِن غَيْرِ حَاجَةٍ مِنهُ إِلَيْهَا، وَلَا اسْتِعَانَةٍ بِشَيْءٍ مِنهَا عَلَيْهَا، وَلَا لِانصِرَافٍ مِن حَالٍ وَحْشَةٍ إِلَى حَالِ اسْتِئْنَاسٍ، وَلَا مِن حَالِ جَهْلٍ وَعَمًى إِلَى حَالِ عِلْمٍ وَالْتِمَاسٍ، وَلَا مِن فَقْرٍ وَحَاجَةٍ إِلَى غِنًى وَكَثْرَةٍ، وَلَا مِن ذُلٍّ وَضَعَةٍ إِلَى عِزٍّ وَقُدْرَةٍ.

الشّرح: قال: «ولم يؤدْه» أي لم يثقله. ثمّ ذكر أنّه تعالى لم يخلق الدّنيا ليشدّ بها سلطانه، ولا لخوفه من زوال أو نقص يلحقه، ولا ليستعين بها على نَدٍّ مماثل له، أو يحترز بها عن ضدٍّ محارب له، أو ليزداد بها ملكه ملكًا، أو ليكاثر بها شريكًا في شركته له، أو لأنّه كان قبل خلقها مستوحشًا فأراد أن يستأنس بمَن خَلَقَ.

ثمّ ذكر أنّه تعالى «سيفنيها بعد إيجادها» لا لضجر لحِقه في تدبيرها، ولا لراحةٍ تصلُه في إعدامها، ولا لثقل شيءٍ منها عليه حال وجودها، ولا لمَلَل أصابه فبعثه على إعدامها.

ثمّ عاد عليه السلام، فقال: إنّه سبحانه سيعيدها إلى الوجود بعد الفناء، لا لحاجةٍ إليها ولا ليستعين ببعضها على بعض، ولا لأنّه استوحش حال عدمها فأحبّ أن يستأنس بإعادتها، ولا لأنّه فَقَد علمًا عند إعدامها فأراد بإعادتها استجداد ذلك العلم، ولا لأنّه صار فقيرًا عند إعدامها فأحبّ أن يتكثّر ويثرى بإعادتها، ولا لذُلٍّ أصابه بإفنائها فأراد العِزَّ بإعادتها.

فإن قلتَ: إذا كان يفنيها لا لكذا ولا لكذا، وكان من قبل أوجدها لا لكذا ولا لكذا، ثمّ قلتُم: إنّه يعيدها لا لكذا ولا لكذا، فلأيّ حال أوجدها أوّلًا، ولأيّ حال أفناها ثانيًا، ولأيّ حالٍ أعادها ثالثًا؟ خبِّرونا عن ذلك، فإنّكم قد حكيتم عنه عليه السلام الحُكْم ولم تحكوا عنه العلّة!

قلتُ: إنّما أوجدها أوّلاً للإحسان إلى البشر ليعرفوه، فإنّه لو لم يوجدهم لبقي مجهولاً لا يُعْرَف، ثمّ كلّف البشر ليعرضهم للمنزلة الجليلة الّتي لا يمكن وصولهم إليها إلّا بالتّكليف وهي الثّواب، ثمّ يفنيهم، لأنّه لا بدّ من انقطاع التّكليف ليخلص الثّواب من مشاقّ التّكاليف؛ وإذا كان لا بدّ من انقطاعه، فلا فرق بين انقطاعه بالعدم المطلق، أو بتفريق الأجزاء، وانقطاعه بالعدم المطلق قد ورد به الشّرع، وفيه لطفٌ زائدٌ للمكلّفين، لأنّه أردع وأهيب في صدورهم من بقاء أجزائهم، واستمرار وجودها غير معدومة.

ثمّ إنّه سبحانه يبعثهم ويُعيدُهم ليوصل إلى كلّ إنسان ما يستحقّه من ثواب أو عقاب، ولا يمكن إيصال هذا المستحقّ إلّا بالإعادة، وإنّما لم يذكر أمير المؤمنين عليه السلام هذه التّعليلات، لأنّه قد أشار إليها فيما تقدّم من كلامه، وهي موجوده في فرش خُطَبه، ولأنّ مقام الموعظة غير مقام التّعليل، وأمير المؤمنين عليه السلام في هذه الخطبة يسلك مسلك الموعظة في ضمن تمجيد البارئ سبحانه وتعظيمه، وليس ذلك بمظنّة التّعليل والحِجاج. (١٣: ٩٣ـ ٩٤)

الفصل العاشر ـ [في القضاء والقَدَر]

(الحكمة: ٧٧): وَ مِن كَلَام لَهُ عليه السلام لِلسَّائِلِ الشَّامِيِّ لـمَّا سَأَلَهُ أَ كَانَ مَسِيرُنَا إِلَى الشَّام بِقَضَاء مِنَ اللهِ وَ قَدَر؟ بَعْدَ كَلَام طَوِيل هَذَا مُخْتَارُهُ:

وَيْحَكَ! لَعَلَّكَ ظَنَنتَ قَضَاءً لَازِمًا، وَ قَدَرًا حَاتِمًا! لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، لَبَطَلَ الثَّوَابُ وَ الْعِقَابُ، وَ سَقَطَ الْوَعْدُ وَ الْوَعِيدُ، إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ عِبَادَهُ تَخْيِيرًا وَ نَهَاهُمْ تَحْذِيرًا وَ كَلَّفَ يَسِيرًا، وَ لَمْ يُكَلِّفْ عَسِيرًا، وَأَعْطَى عَلَى الْقَلِيلِ كَثِيرًا، وَلَمْ يُعْصَ مَغْلُوبًا، وَ لَمْ يُطَعْ مُكْرِهًا، وَ لَمْ يُرْسِلِ الْأَنبِيَاءَ لَعِبًا، وَ لَمْ يُنزِلِ الْكُتُبَ لِلْعِبَادِ عَبَثًا، وَ لَا خَلَقَ السَّمَاوَاتِ

﴿وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾[1].

الشّرح: قد ذكر شيخنا أبوالحسين رحمه الله هذا الخبر في كتاب «الغُرَر» ورواه عن الأصبغ بن نُباتة، قال: قام شيخ إلى عليّ عليه السلام، فقال: أخبرْنا عن مَسيرنا إلى الشّام، أكان بقضاء الله وقدره فقال: «والّذي فَلَق الحبّة، وبرأ النَّسَمة، ما وَطِئْنا مَوْطِئًا ولا هَبطنا واديًا إلّا بقضاء الله وقَدَره»، فقال الشّيخ: فعند الله أحتسب عَنائي! ما أرى لي من الأجر شيئًا، فقال: «مَهْ أيّها الشّيخ لقد عَظَم الله أجركم في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مُنصرَفكم وأنتم مُنصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مُكرَهين، ولا إليها مضطرّين». فقال الشّيخ: وكيف القضاء والقَدَر ساقانا؟ فقال: «ويحك! لعلّك ظننتَ قضاءً لازمًا، وقَدَرًا حتمًا! لوكان ذلك كذلك، لبطل الثّواب والعقاب والوعدوالوعيد والأمروالنّهي ولم تأت لائمةٌ من الله لمُذْنب ولا مَحْمَده لمحسن ولم يكن المحسن أوْلى بالمدح من المُسيء ولا المسيء أوْلى بالذّمّ من المحسن؛تلك مقالة عُبّاد الأوثان ، وجنود الشّيطان،وشهود الزّور،وأهل العَمَى عن الصّواب، وهم قَدَريّة هذه الأُمّة ومَجوسها ، إنّ الله سبحانه أمَرَ تخييرًا، ونهى تحذيرًا، وكلّف يسيرًا، ولم يُعْصَ مغلوبًا، ولم يُطَع مُكْرِهًا، ولم يُرْسِل الرُّسُل إلى خلقه عبثًا، ولم يخلق السّماوات والأرض وما بينهما باطلًا ﴿ذٰلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾[2]. فقال الشّيخ: فما القضاء والقَدَراللّذان ما سِرْنا إلّابهما ؟ فقال: «هو الأمر من الله والحُكْم» ثمّ تلا قوله سبحانه : ﴿وَقَضىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[3] فنهض الشّيخ مسرورًا وهو يقول :[البسيط]

أنت الإمام الّذي نرجو بطاعته يوم النّشور من الرّحمن رضوانا

١ـ ص / ٢٧.

٢ـ ص / ٢٧.

٣ـ الإسراء / ٢٣.

أوضحتَ من دِيننا ما كان مُلتَبسًا جزاك ربّك عنّا فيه إحسانا

ذكر ذلك أبو الحسين في بيان أنّ القضاء والقَدَر قد يكون بمعنى الحُكْم والأمر، وأنّه من الألفاظ المشتركة. (١٨: ٢٢٧ ـ ٢٢٨)

(الحكمة: ١٩٧): إِنَّ مَعَ كُلِّ إِنسَانٍ مَلَكَيْنِ يَحْفَظَانِهِ فَإِذَا جَاءَ الْقَدَرُ خَلَّيَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَإِنَّ الْأَجَلَ جُنَّةٌ حَصِينَةٌ.

الشّرح:... ذهب كثير من الحكماء هذا المذهب، وإنّ الله تعالى ملائكة موكّلة تحفظ البشر من التّردّي في بئر، ومِن إصابة سَهْمٍ معترضٍ في طريق، ومِن رَفْس دابّةٍ، ومِن نَهْش حيّةٍ، أو لَسْع عقرب، ونحو ذلك.

والشّرائع أيضًا قد وردت بمثله [وإنّ][1] الأجل جُنّة، أي دِرْع، ولهذا في علم الكلام مخرج صحيح، وذلك لأنّ أصحابنا يقولون: إنّ الله تعالى إذا علم أنّ في بقاء زيد إلى وقت كذا لُطْفًا له أو لغيره من المكلّفين صدّ مَن يهمّ بقتله عن قتله بألطاف يفعلها تصدّه عنه أو تصرفه عنه بصارفٍ، أو يمنعه عنه بمانعٍ، كي لايقطع ذلك الإنسان بقتل زيد الألطاف الّتي يعلم الله أنّها مقرّبة من الطّاعة، ومُبْعِدة من المعصية[2] لزيد أو لغيره، فقد بان أنّ الأجل على هذا التّقدير جُنّةٌ حَصينةٌ لزيد، من حيث كان الله تعالى باعتبار ذلك الأجل مانعًا من قتله وإبطال حياته، ولا جُنّة أحصن من ذلك. (١٩: ٢١)

(الحكمة: ٢٩٣): وَسُئِلَ عَنِ الْقَدَرِ، فَقَالَ: طَرِيقٌ مُظْلِمٌ فَلَا تَسْلُكُوهُ؛ ثُمَّ سُئِلَ ثَانِيًا

---

١ ـ من د، وفي ب «وأمّا».

٢ ـ د: «عن القبيح».

فَقَالَ: وَبَحْرٌ عَمِيقٌ فَلَا تَلِجُوهُ؛ ثُمَّ سُئِلَ ثَالِثًا، فَقَالَ: وَسِرُّ اللهِ فَلَا تَتَكَلَّفُوهُ.

الشّرح: قد جاء في الخبر المرفوع: القَدَر سرّ الله في الأرض، ورُوي: سرّ الله في عباده، والمراد نهي المستضعفين عن الخَوْض في إرادة الكائنات، وفي خلق أعمال العباد، فإنّه ربّما أفضى بهم القول بالجَبْر، لما في ذلك من الغُموض، وذلك أنّ العامّيّ إذا سمع قول القائل: كيف يجوز أن يقع في عالمه مايكرَهه، وكيف يجوز أن تَغلِب إرادة المخلوق إرادة الخالق؟

ويقول أيضًا: إذا علم في القِدَم أنّ زيدًا يَكفر، فكيف لزيد أن لايكفر؟وهل يمكن أن يقع خلاف ما عَلِمه الله تعالى في القِدَم؟ اشتبه عليه الأمر،وصار شُبْهةً في نفسه، وقوي في ظنّه مذهب الـمُجبرة، فنهى عليه السلام هؤلاء عن الخوض في هذا النّحو من البحث، ولم يَنه غيرهم من ذوي العقول الكاملة،والرّياضة القويّة، والمَلِكة التّامّة، ومَن له قدرةٌ على حلّ الشُّبَه، والتّفصّي عن المشكلات.

فإن قلتَ: فإنّكم تقولون: إنّ العامّيّ والمستضعف يجب عليهما النّظر؟

قلتُ: نعم، إلّا أنّه لا بدّ لهما من موقف بعد إعمالها ما يَنتهي إليه جهدهما من النّظر، بحيث يرشدهما إلى الصّواب، والنّهي إنّمَا هو لمن يستبدّ من ضعفاء العامّة بنفسه في النّظر ولا يبحث مع غيره ليرشده. (١٩: ١٨١)

الفصل الحادي عشر ـ [في الخير و الشّرّ]

(الحكمة: ٣٢): فَاعِلُ الْخَيْرِ خَيْرٌ مِنهُ وَ فَاعِلُ الشَّرِّ شَرٌّ مِنهُ.

الشّرح: فإن قلتَ: كيف يكون فاعل الخير خيرًا من الخير، وفاعل الشّرّ شرًّا من الشّرّ، مع أنّ فاعل الخير إنّمَا كان ممدوحًا لأجل الخير، وفاعل الشّرّ إنّمَا كان مذمومًا لأجل الشّرّ؟ فإذا كان الخير والشّرّ هما سَبَبَا المدح والذّمّ ـ وهما الأصل في ذلك ـ فكيف يكون فاعلاهما خيرًا وشرًّا منهما؟

قلتُ: لأنّ الخير والشّرّ ليسا عبارة عن ذاتٍ حيّة قادرة، وإنّمَا هما فعلان، أو فعل وعدم فعل، أو عدمان، فلو قطع النّظر عن الذّات الحيّة القادرة الّتي يصدران عنها، لما انتفع أحد بهما ولااستضرّ، فالنّفع والضّرر إنّمَا حصلَا من الحيّ الموصوف بهما لا منهما على انفرادهما، فلذلك كان فاعل الخير خيرًا من الخير، وفاعل الشّرّ شرًّا من الشّرّ. (١٨: ١٤٩)

(الحكمة: ٩١) وَ سُئِلَ عَنِ الْخَيْرِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: لَيْسَ الْخَيْرُ أَن يَكْثُرَ مَالُكَ وَ وَلَدُكَ، وَ لَكِنَّ الْخَيْرَ أَن يَكْثُرَ عِلْمُكَ، وَ أَن يَعْظُمَ حِلْمُكَ، وَ أَن تُبَاهِيَ النَّاسَ بِعِبَادَةِ رَبِّكَ؛ فَإِن أَحْسَنتَ حَمِدْتَ اللهَ، وَ إِن أَسَأْتَ اسْتَغْفَرْتَ اللهَ، وَ لَا خَيْرَ فِي الدُّنيَا إِلَّا لِرَجُلَيْنِ: رَجُلٍ أَذْنَبَ ذُنُوبًا فَهُوَ يَتَدَارَكُهَا بِالتَّوْبَةِ، وَ رَجُلٍ يُسَارِعُ فِي الْخَيْرَاتِ... .

الشّرح: قد قال الشّاعر لهذا المعنى: [البسيط]

ليس السّعيدُ الّذي دُنياه تُسْعِدُهُ بَل السّعيدُ الّذي يَنجُو مِنَ النّارِ

قوله عليه السلام: «ولا يقلّ عَمَلٌ مَعَ التّقوى»، أي مع اجتناب الكبائر، لأنّه لو كان مُوقِعًا لكبيرة

لما تُقَبّل منه عملٌ أصلًا على قول أصحابنا...[كماسيجيء في الفصل الخامس و الأربعون اعتقاد المعتزلة في التّقوى]. (١٨: ٢٥٠)

الفصل الثّاني عشر ـ [في مسألة الجبر]

(الخطبة : ٨٩) ...هُوَ الَّذِي اشْتَدَّتْ نقْمَتُهُ عَلَى أَعْدَائِهِ فِي سَعَةِ رَحْمَتِهِ، وَاتَّسَعَتْ رَحْمَتُهُ لِأَوْلِيَائِهِ فِي شِدَّةِ نقْمَتِهِ، قَاهِرُ مَن عَازَّهُ، وَمُدَمِّرُ مَن شَاقَّهُ، وَمُذِلُّ مَن نَاوَاهُ، وَغَالِبُ مَن عَادَاهُ. مَن تَوَكَّلَ عَلَيْهِ كَفَاهُ، وَمَن سَأَلَهُ أَعْطَاهُ، وَمَن أَقْرَضَهُ قَضَاهُ، وَمَن شَكَرَهُ جَزَاهُ.

عِبَادَ الله، زِنُوا أَنفُسَكُمْ مِن قَبْلِ أَن تُوزَنُوا، وَحَاسِبُوهَا مِن قَبْلِ أَن تُحَاسَبُوا، وَتَنَفَّسُوا قَبْلَ ضِيقِ الْخِنَاقِ، وَانقَادُوا قَبْلَ عُنفِ السِّيَاقِ، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ مَن لَمْ يُعَن عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى يَكُونَ لَهُ مِنهَا وَاعِظٌ وَزَاجِرٌ، لَمْ يَكُن لَهُ مِن غَيْرِهَا زَاجِرٌ وَلَا وَاعِظٌ.

الشّرح: فإن قلتَ: أليس في هذا الكلام إشعارٌ ما بالجبر ؟

قلتُ: إنّه لا خلاف بين أصحابنا في أنّ لله تعالى ألطافًا يفعلها بعباده، فيقرّبهم من الواجب، ويبعدهم من القبيح، ومَن يعلم الله تعالى من حاله أنّه لا لُطْفَ له، لأنّ كلّ ما يعرض لطفًا له فإنّه لايؤثّر في حاله ولايزداد به إلّا إصرارًا على القبيح والباطل، فهو الّذي عناه أمير المؤمنين عليه السلام بقوله : «مَن لم يُعَن على نفسه»، لأنّه ما قبل المعونة ولا إنقاد إلى مقتضاها، وقد روي : «واعلموا أنّه مَن لم يُعِن على نفسه» ، ـ بكسر العين ـ أي مَن لم يُعِن الواعظين له والمنذرين على نفسه، ولم يكن معهم إلْبًا عليها وقاهرًا، لها لم ينتفع بالوعظ والزّجر، لأنّ هوى

نفسه يغلب وَعْظَ كلِّ واعظ وزجر كلّ زاجر. (٦: ٣٩٧)

(الخطبة: ١٠٨)...لَمْ تَخْلُقِ الْخَلْقَ لِوَحْشَةٍ، وَلَا اسْتَعْمَلْتَهُمْ لِمَنفَعَةٍ، وَلَا يَسْبِقُكَ مَن طَلَبْتَ، وَلَا يُفْلِتُكَ مَن أَخَذْتَ، وَلَا يَنقُصُ سُلْطَانَكَ مَن عَصَاكَ، وَلَا يَزِيدُ فِي مُلْكِكَ مَن أَطَاعَكَ، وَلَا يَرُدُّ أَمْرَكَ مَن سَخِطَ قَضَاءَكَ، وَلَا يَسْتَغْنِي عَنكَ مَن تَوَلَّى عَن أَمْرِكَ... .

الشّرح: قوله عليه السلام: «ولا يردّ أمرك مَن سخط قضاءك، ولا يستغني عنك مَن تولّى عن أمرك»، تحته سرّ عظيم، وهو قول أصحابنا في جواب قول المُجْبِرة: لو وقع منّا ما لا يريده لاقتضى ذلك نقصه، إنّه لا نقص في ذلك، لأنّه لا يريد الطّاعات منّا إرادة قهر وإلجاء، ولو أرادها إرادة قهر لوقعت وغلبت إرادته إرادتنا، ولكنّه تعالى أراد منّا أن نفعل نحن الطّاعة واختيارًا، فلا يدلّ عدم وقوعها منّا على نقصه وضعفه، كما لا يدلّ بالاتّفاق بيننا وبينكم عدم وقوع ما أمر به على ضعفه ونقصه. (٧: ١٩٨)

الفصل الثّالث عشر ـ [ردّ على المجبرة]

(الحكمة: ٣٢٩) وَقَالَ عليه السلام، وَقَدْ مَرَّ بِقَتْلَى الْخَوَارِجِ يَوْمَ النَّهْرَوَانِ: بُؤْسًا لَكُمْ، لَقَدْ ضَرَّكُمْ مَن غَرَّكُمْ. فَقِيلَ لَهُ: مَن غَرَّهُمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: الشَّيْطَانُ الْمُضِلُّ وَ النَّفْسُ الْأَمَّارَةُ بِالسُّوءِ غَرَّتْهُمْ بِالْأَمَانِيِّ، وَ فَسَحَتْ لَهُمْ بِالْمَعَاصِي، وَ وَعَدَتْهُمُ الْإِظْهَارَ، فَاقْتَحَمَتْ بِهِمُ النَّارَ.

الشّرح: ... وهذا الكلام ردّ على المُجْبِرَة، وتصريح بأنّ النّفس الأمّارة بالسّوء هي

الفاعلة. (١٩: ٢٣٥)

(الخطبة: ٨٥) وَأَنهَى إِلَيْكُمْ عَلَى لِسَانِهِ مَحَابَّهُ مِنَ الْأَعْمَالِ وَمَكَارِهَهُ، وَنَوَاهِيَهُ وَأَوَامِرَهُ، فَأَلْقَى إِلَيْكُمُ الْمِعْذِرَةَ، وَاتَّخَذَ عَلَيْكُمُ الْحُجَّةَ، وَقَدَّمَ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ، وَأَنذَرَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ.

الشّرح: وفي هذا دلالة أنّ الله تعالى يحبّ الطّاعة ويكره المعصية، وهو خلاف قول المُجْبِرَة. (٦: ٣٥٢)

الفصل الرّابع عشر ـ [الموت و الحياة]

(الخطبة: ٨٦) ...أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوهَا عَن خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ﷺ! «إِنَّهُ يَمُوتُ مَن مَاتَ مِنَّا وَلَيْسَ بِمَيِّتٍ، وَيَبْلَى مَن بَلِيَ مِنَّا وَلَيْسَ بِبَالٍ»، فَلَا تَقُولُوا بِمَا لَا تَعْرِفُونَ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْحَقِّ فِيمَا تُنكِرُونَ، وَاعْذِرُوا مَن لَا حُجَّةَ لَكُمْ عَلَيْهِ ـ وَهُوَ أَنَا ـ أَلَمْ أَعْمَلْ فِيكُمْ بِالثَّقَلِ الْأَكْبَرِ وَأَتْرُكْ فِيكُمُ الثَّقَلَ الْأَصْغَرَ!... .

الشّرح: ... ثمّ قال: «أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوهَا عَن خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ﷺ» إلى قوله: «وليس ببَال»، هذا الموضع يحتاج إلى تلطّف في الشّرح، لأنّ لقائل أن يقول: ظاهر هذا الكلام متناقض، لأنّه قال: «يموت مَن مات منّا وليس بميّتٍ»، وهذا كما تقول: يتحرّك المتحرّك، وليس بمتحرّكٍ، وكذلك قوله: «ويبلى مَن بَلي منّا، وليس ببالٍ»، ألَا تَرَى أنّه سَلْبٌ وإيجاب لشيءٍ واحدٍ!

فإن قلتَم : أراد بقاء النّفس بعد موت الجسد، كما قاله الأوائل و قوم من المتكلّمين : قيل لكم ، فلا اختصاص للنّبيّ ولا لعليّ بذلك ، بل هذه قضيّة عامّة في جميع البشر، والكلام خَرَج مخرج التّمدّح والفخر.

فنقول في الجواب : إنّ هذا يمكن أن يحْمَل على وجهَيْن :

الوجه الأوّل ـ أن يكون النّبيّ ﷺ وعليّ ومَن يتلوهما من أطايب العترة أحياء بأبدانهم الّتي كانت في الدّنيا بأعيانها ، قد رفعهم الله تعالى إلى ملكوت سماواته ، وعلى هذا لو قدّرنا أنّ محتفِرًا احتفر تلك الأجداث الطّاهرة عقب دَفْنهم لم يجد الأبدان في الأرض ، وقد روي في الخبر النّبويّ ﷺ مثل ذلك، وهو قوله : «إنّ الأرض لم تُسَلَّط عَلَيَّ ، وإ نّها لا تأكل لي لحمًا ولا تشرب لي دمًا» نعم؛ يبقى الإشكال في قوله : «ويبلى مَن بَلِي منّا وليس ببال» ، فإنّه إن صحّ هذا التّفسير في الكلام الأوّل ، وهو قوله : «يموت مَن مات منّا وليس بميّتٍ» ، فليس يصحّ

في القضيّة الثّانية، وهي حديث البلاء، لأ نّها تقتضي أنّ الأبدان تَبْلى وذاك الإنسان لم يَبْلَ ، فأحوج هذا الإشكال إلى تقدير فاعل محذوف ، فيكون تقدير الكلام : يموت مَن مات حال موته وليس بميّتٍ فيما بعد ذلك من الأحوال والأوقات ، ويَبْلىٰ كفن مَن بَلِيَ منّا وليس هو ببال ، فحُذِف المضاف كقوله : ﴿وَاِلٰى مَدْيَنَ﴾[1] ، أي وإلى أهل مدين ، ولما كان الكَفَنُ كالجزء من المَيّت لاشتماله عليه عَبّر بأحدهما عن الآخر للمجاورة والاشتمال ، كما عبّروا عن المطر بالسّماء، وعن الخارج المخصوص بالغائط، وعن الخمر بالكأس . ويجوز أن يحذف الفاعل كقوله تعالى : ﴿حَتّٰى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[2] ، و﴿فَلَوْلَا اِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾[3] . وقول حاتم : «إذا

---

١ - جاء هذا المقطع ضمن ثلاث آيات مباركات، هي: الأعراف/٨٥، هود/٨٤، العنكبوت/٣٦.

٢ـ ص / ٣٢.

٣ـ الواقعة / ٨٣.

حَشْرَجَتْ»[1] وحذف الفاعل كثير.

والوجه الثّاني ـ أنّ أكثر المتكلّمين ذهبوا إلى أنّ للإنسان الحيّ الفعّال أجزاءٌ أصليّةٌ في هذه البُنية المُشاهَدة، وهي أقلّ ما يمكن أن تأتلف منه البُنية الّتي معها يصحّ كون الحيّ حيًّا، وجعلوا الخطاب متوجّهًا نحوها، والتّكليف واردًا عليها وما عداها من الأجزاء فهي فاضلة ليست داخلة في حقيقة الإنسان، وإذا صحّ ذلك جاز أن ينتزع الله تلك الأجزاء الأصليّة من أبدان الأنبياء والأوصياء، فيرفعها إليه بعد أن يخلق لها من الأجزاء الفاضلة عنها نظير ما كان لها في الدّار الأُولى، كما قاله مَن ذهب إلى قيامة الأنفس والأبدان معًا، فتنعم عنده وتلتذّ بضروب اللّذّات الجسمانيّة، ويكون هذا مخصوصًا بهذه الشّجرة المباركة دون غيرها، ولا عجب فقد ورد في حقّ الشّهداء نحو ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[2].

وعلى الوجه الأوّل لو أنّ محتفِرًا احتفر أجداثهم لَوَجَد الأبدان فيها وإن لم يعلم أنّ أُصول تلك البُنى قد انتزعت منها ونقلتْ إلى الرّفيق الأعلى، وهذا الوجه لايحتاج إلى تقدير ما قدّرناه أوّلًا من الحذف، لأنّ الجسد يَبْلى في القبر إلّا قَدْر ما انتزع منه ونُقِل إلى محلّ القُدْس، وكذلك أيضًا يَصدُق على الجسد أنّه ميّت، وإن كان أصل بُنيته لم يمت، وقد ورد في الخبر الصّحيح: «أنّ أرواح الشّهداء من المؤمنين في حواصل طيور خُضْر تدور في أفناء الجنان وتأكل من ثمارها، وتأوى إلى قناديل من ذَهَبٍ معلّقةٍ في ظلّ العرش»، فإذا جاء هذا في الشُّهَداء فما ظنّك بموالي الشُّهَداء وساداتهم!

---

١ ـ من قول حاتم الطّائيّ: [الطّويل]

لَعَمْرك ما يُغْني الثَّراءُ عن الفَتى ... إذا حَشْرَجَتْ يومًا وضاقَ بها الصَّدْرُ

ديوانه: ١١٨. (من مجموعة خمسة دواوين).

٢ ـ آل عمران ١٦٩.

فإن قلتَ: فهل يجوز أن يتأوّل كلامه، فيقال: لعلّه أراد بقاء الذِّكْر والصّيت؟

قلتُ: إنّه لبعيدٌ، لأنّ غيرهم يَشْرَكهم في ذلك، ولأنّه أخرج الكلام مخرَج المستغرب المستعظم له.

فإن قلتَ: فهل يمكن أن يقال: إنّ الضّمير يعود إلى النّبيّ ﷺ، لأنّه قد ذكره في قوله: «خاتم النّبيّين»، فيكون التّقدير: أنّه يموت مَن مات منّا والنّبيّ ﷺ ليس بميّتٍ، ويَبْلى مَن بَلِيَ منّا والنّبيّ ليس ببالٍ.

قلتُ: هذا أبعد من الأوّل، لأنّه لو أراد ذلك لقال: إنّ رسول الله ﷺ لا تُبْليه الأرض، وإنّه الآن حيّ، ولم يأت بهذا الكلام الموهم، ولأنّه في سياق تعظيم العِتْرة وتبجيل أمرها، وفخره بنفسه وتمدّحه بخصائصه ومزاياه، فلايجوز أن يدخل في غضون ذلك ما ليس منه.

فإن قلتَ: فهل هذا الكلام منه أم قاله مرفوعًا؟

قلتُ: بل ذكره مرفوعًا، ألَا تَراه قال: «خُذُوهَا عن خاتم النّبيّين»! ثمّ نعود إلى التّفسير، فنقول: إنّه لـمّا قال لهم ذلك عَلِم أنّه قال قولًا عجيبًا، وذكر أمرًا غريبًا، وعلم أنّهم ينكرون ذلك ويعجبون منه، فقال لهم: فلاتقولوا ما لاتعرفون، أي لاتكذّبوا أخباري، ولاتكذّبوا أخبار رسول الله لكم بهذا فتقولون ما لاتعلمون صحّته، ثمّ قال: فإنّ أكثر الحقّ في الأُمور العجيبة الّتي تنكرونها كإحياء الموتى في القيامة، وكالصّراط والميزان والنّار والجَنّة وسائر أحوال الآخرة. هذا إن كان خاطب مَن لايعتقد الإسلام، فإن كان الخطاب لِمَن يعتقدالإسلام، فإنّه يعني بذلك أنّ أكثرهم كانوا مُرْجئة ومُشبّهة ومُجْبِرَة، ومَن يعتقد أفضليّة غيره عليه، ومَن يعتقد أنّه شَرَك في دَم عُثمان، ومَن يعتقد أنّ معاوية صاحب حجّة في حربه أو شبهة، يمكن أن يتعلّق بها متعلّق، ومَن يعتقد أنّه أخطأ في التّحكيم، إلى غير ذلك من ضروب الخطأ الّتي كان أكثرهم عليها. (٦: ٣٧٧ ـ ٣٨٠)

(الخطبة: ١٣٣) ...اِعْلَمُوا! أَنَّهُ لَيْسَ مِن شَيْءٍ إِلَّا وَيَكَادُ صَاحِبُهُ يَشْبَعُ مِنهُ وَيَمَلُّهُ إِلَّا الْحَيَاةَ، فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ لَهُ فِي الْمَوْتِ رَاحَةً. وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنزِلَةِ الْحِكْمَةِ الَّتِي هِيَ حَيَاةٌ لِلْقَلْبِ الْمَيِّتِ، وَبَصَرٌ لِلْعَيْنِ الْعَمْيَاءِ، وَسَمْعٌ لِلْأُذُنِ الصَّمَّاءِ، وَرِيٌّ لِلظَّمْآنِ... .

الشّرح: فإن قلتَ: كيف يقول: إنّه لايجد في الموت راحة؟ وأين هذا من قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الدّنيا سِجْن المؤمن، وجنّة الكافر»! ومن قوله عليه السلام: «والله ما أرجو الرّاحة إلّا بعد الموت»! وماذا يعمل بالصّالحين الّذين آثروا فراق هذه العاجلة، واختاروا الآخرة، وهو عليه السلام سيّدهم وأميرهم؟

قلتُ: لامنافاة، فإنّ الصّالحين، إنّمَا طلبوا أيضًا الحياة المستمرّة بعد الموت، ورسول الله صلى الله عليه وآله إنّمَا قال: إنّ الدّنيا سجن المؤمن، لأنّ الموت غير مطلوب للمؤمن لذاته، إنّمَا يطلبه للحياة المتعقّبة له، وكذلك قوله عليه السلام: «والله ما أرجو الرّاحة إلّا بعد الموت»، تصريح بأنّ الرّاحة في الحياة الّتي تتعقّب الموت وهي حياة الأبد، فلامنافاة إذاً بين هذه الوجوه وبين ما قاله عليه السلام، لأنّه ما نفى إلّا الرّاحة في الموت نفسه، لا في الحياة الحاصلة بعده.

فإن قلتَ: فقد تطرأ على الإنسان حالة يستصعبها قيود الموت لنفسه، ولا يفكّر فيما يتعقّبه من الحياة الّتي تشير إليها، ولا يخطر بباله؟

قلتُ: ذاك شاذّ نادر فلايلتفت إليه، وإنّمَا الحُكْم للأعمّ الأغلب، وأيضًا فإنّ ذاك لايلتذّ بالموت، وإنّمَا يتخلّص به من الألم، وأمير المؤمنين قال: ما من شيء من الملذّات إلّا وهو مملول إلّا الحياة، وبين الملذّ والمخلّص من الألم فرق واضح، فلايكون نقضًا على كلامه... .

وقال بعض السّلف: ما من مؤمن إلّا والموت خيرٌ له من الحياة، لأنّه إن كان محسنًا فالله تعالى يقول: ﴿وَمَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾[1]، وإن كان مُسيئًا فالله تعالى يقول:

١ـ الشّورى/ ٣٦.

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾[1] ... .

وقالت الفلاسفة : لايستكمل الإنسان حدّ الإنسانيّة إلّا بالموت، لأنّ الإنسان هو الحيّ النّاطق الميّت . وقال بعضهم: الصّالح إذا مات استراح ، والطّالح إذا مات استُريح منه .

(٨: ٢٩٠ـ٢٩٢)

(الخطبة : ١٥٨) . . . قَدْ ذُلِلْتُمْ عَلَى الزَّادِ، وَأُمِرْتُمْ بَالظَّعْنِ، وَحُثِثْتُمْ عَلَى الْمَسِيرِ، فَإِنَّمَا أَنْتُمْ كَرَكْبٍ وُقُوفٍ لَايَدْرُونَ مَتَى يُؤْمَرُونَ بالسَّيْرِ... .

الشّرح : . . . قوله : «وإنّما أنتم كرَكْبٍ وقوفٍ لايدرون متى يؤمرون بالسّير»، السّير هاهنا هو الخروج من الدّنيا إلى الآخرة ، بالموت ، جعل النّاس ومقامهم في الدّنيا كركب وقوف لايدرون متى يقال لهم : سيروا فيسيرون ، لأنّ النّاس لايعلمون الوقت الّذي يموتون فيه .

فإن قلتَ: كيف سَمَّى الموت والمفارقة سيرًا ؟

قلتُ: لأنّ الأرواح يُعْرَج بها إمّا إلى عالمها وهم السُّعَداء ، أو تهوى إلى أسفل السّافلين وهم الأشقياء، وهذا هو السَّيْر الحقيقيّ، لاحركة الرّجل بالمشي ، ومَن أثبت الأنفس المجرّدة ، قال : سَيْرها خلوصها من عالَم الحسّ واتّصالها المعنويّ، لا الأبديّ ببارئها ، فهو سير في المعنى لا في الصّورة ، ومَن لم يقل بهذا ولا بهذا قال : إنّ الأبدان منذ الموت تأخذ في التّحلّل والتّزايل،فيعود كلّ شيء منها إلى عنصره ، فذاك هو السّير . (٩: ٢١٤ـ٢١٥)

---

١ ـ آل عمران / ١٧٨.

الفصل الخامس عشر ـ [في ذِكْر القبر وسؤال مُنكر ونَكير]

(الخطبة: ٨٢) ومنها في صفة خَلْق الإنسان: أَمْ هَذَا الَّذِي أَنشَأَهُ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْحَامِ، وَشُغُفِ الْأَسْتَارِ، نُطْفَةً دِهَاقًا، وَعَلَقَةً مِحَاقًا، وَجَنِينًا وَرَاضِعًا، وَوَلِيدًا وَيَافِعًا. ثُمَّ مَنَحَهُ قَلْبًا حَافِظًا، وَلِسَانًا لَافِظًا، وَ بَصَرًا لَاحِظًا، لِيَفْهَمَ مُعْتَبِرًا، وَيُقَصِّرَ مُزْدَجِرًا؛ حَتَّى إِذَا قَامَ اعْتِدَالُهُ وَاسْتَوَى مِثَالُهُ، نَفَرَ مُسْتَكْبِرًا وَخَبَطَ سَادِرًا مَاتِحًا فِي غَرْبِ هَوَاهُ كَادِحًا سَعْيًا لِدُنْيَاهُ فِي لَذَّاتِ طَرَبِهِ، وَبَدَوَاتِ أَرَبِهِ؛ لَا يَحْتَسِبُ رَزِيَّةً وَلَا يَخْشَعُ تَقِيَّةً فَمَاتَ فِي فِتْنَتِهِ غَرِيرًا وَعَاشَ فِي هَفْوَتِهِ يَسِيرًا لَمْ يُفِدْ عِوَضًا وَلَمْ يَقْضِ مُفْتَرَضًا. دَهِمَتْهُ فَجَعَاتُ الْمَنِيَّةِ فِي غُبَّرِ جِمَاحِهِ وَسَنَنِ مِرَاحِهِ، فَظَلَّ سَادِرًا وَبَاتَ سَاهِرًا فِي غَمَرَاتِ الْآلَامِ وَطَوَارِقِ الْأَوْجَاعِ وَالْأَسْقَامِ، بَيْنَ أَخٍ شَقِيقٍ، وَوَالِدٍ شَفِيقٍ، وَدَاعِيَةٍ بِالْوَيْلِ جَزَعًا، وَلَادِمَةٍ لِلصَّدْرِ قَلَقًا. وَالْمَرءُ فِي سَكْرَةٍ مُلْهِثَةٍ، وَغَمْرَةٍ كَارِثَةٍ، وَأَنَّةٍ مُوجِعَةٍ، وَجَذْبَةٍ مُكْرِبَةٍ وَسَوْقَةٍ مُتْعِبَةٍ.

ثُمَّ أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ مُبْلِسًا، وَجُذِبَ مُنْقَادًا سَلِسًا، ثُمَّ أُلْقِيَ عَلَى الْأَعْوَادِ رَجِيعَ وَصَبٍ وَنِضْوَ سَقَمٍ، تَحْمِلُهُ حَفَدَةُ الْوِلْدَانِ وَحَشَدَةُ الْإِخْوَانِ، إِلَى دَارِ غُرْبَتِهِ وَمُنْقَطَعِ زَوْرَتِهِ وَمَفْرَدِ وَحْشَتِهِ، حَتَّى إِذَا انصَرَفَ الْمُشَيِّعُ وَرَجَعَ الْمُتَفَجِّعُ، أُقْعِدَ فِي حُفْرَتِهِ نَجِيًّا لِبَهْتَةِ السُّؤَالِ وَعَثْرَةِ الْامْتِحَانِ.

وَأَعْظَمُ مَا هُنَالِكَ بَلِيَّةً نُزُولُ الْحَمِيمِ وَتَصْلِيَةُ الْجَحِيمِ وَفَوْرَاتُ السَّعِيرِ وَسَوْرَاتُ الزَّفِيرِ، لَا فَتْرَةٌ مُرِيحَةٌ، وَلَا دَعَةٌ مُزِيحَةٌ، وَلَا قُوَّةٌ حَاجِزَةٌ، وَلَا مَوْتَةٌ نَاجِزَةٌ، وَلَا سِنَةٌ مُسَلِّيَةٌ، بَيْنَ أَطْوَارِ الْمَوْتَاتِ، وَعَذَابِ السَّاعَاتِ! إِنَّا بِاللهِ عَائِذُونَ!.

الشّرح: واعلم! أنّ لقاضي القُضاة في كتاب «طبقات المعتزلة» في باب: «القبر وسؤال

مُنكر ونَكير» كلامًا أنا أورد هاهنا بعضه، قال ﷺ: «إنّ عذاب القبر إنَّمَا أنكره ضِرار بن عمرو، ولـمّا كان ضِرارٌ من أصحاب واصل بن عطاء ، ظنّ كثير من النّاس أنّ ذلك ممّا أنكرته المعتزلة ، وليس الأمر كذلك، بل المعتزلة رجلان: أحدهما يُجوِّز عذاب القبر، ولايقطع به، وهم الأقلّون . والآخر يقطع على ذلك ، و هم أكثر أصحابنا، لظهور الأخبار الواردة فيه . وإنَّمَا تنكر المعتزلة قول طائفة من الجَهَلة إنّهم يُعذّبون وهم مَوْتىٰ ، لأنّ العقل يمنَعُ من ذلك ، وإذا كان الإنسان مع قُرْب العهد بموته، ولـمَّايُدْفَن يعلمون أنّه لايسمع ولايبصر ولايدرك ، ولايألم ولايلتذّ ، فكيف يجوز عليه ذلك وهو ميّت في قبره ! وما رُوي من أنّ المَوْتىٰ يسمعون، لايصحّ إلّا أن يُراد به أنّ الله تعالى أحياهم، وقوّى حاسّة سمْعهم ، فسمعوا وهم أحياء .

قال رحمه الله تعالى : وأنكر أيضًا مشايخنا أن يكون عذابُ القبر دائمًا في كلّ حال ، لأنّ الأخبار إنَّمَا وردت بذلك في الجملة، فالّذي يقال به هو قَدْر ما تقتضيه الأخبار دون ما زاد عليه ممّا لادليل عليه، ولذلك لسنا نوقّت في التّعذيب وقتًا ، وإن كان الأقرب في الأخبار أنّها الأوقات المقارنة للدّفن ، وإن كان لانعنيها بأعيانها .

هكذا قال قاضي القُضاة ؛ والّذي أعرفه أنا من مذهب كثير من شيوخنا قبل قاضي القُضاة أنّ الأغلب أن يكون عذاب القبر بين النَّفْخَتَيْن .

ثمّ إنّ قاضي القُضاة سأل نفسه ، فقال : إذا كانت الآخرة هي وقت المجازاة ، فكيف يُعذَّب في القبر في أيّام الدّنيا ؟

وأجاب: بأنّ القليل من العقاب المستحقّ قد يجوز أن يجعله الله في الدّنيا لبعض المصالح ، كما فعل في تعجيل إقامة الحدود على مَن يستحقّها، فلايمنع منه تعالى أن يفعل ذلك بالإنسان إذا كان من أهل النّار.

ثمّ سأل نفسه، فقال : إذا كان بالموت قد زال عنه التّكليف ، فكيف يقولون يكون ذلك من مصالحه ؟

وأجاب: بأنّا لم نقل: إنّ ذلك من مصالحه وهو ميّت، وإنّمَا نقول: إنّه مصلحة أن نعلم في الدّنيا ذلك من حال الموتى، لأنّه إذا تصوّر أنّه مات عُوجِل بضَرْب من العقاب في القبر، كان أقرب إلى أن ينصرف عن كثير من المعاصي. وقد يجوز أن يكون ذلك لُطفًا للملائكة الّذين يتولّون هذا التّعذيب.

فأمّا القول في منكر ونكير، فإنّه سأل نفسه رحمه الله تعالى، وقال: كيف يجوز أن يسمّوا بأسماء الذّمّ، وعندكم أنّ الملائكة أفضل من الأنبياء؟

وأجاب: فقال: إنّ التّسمية إذا كانت لَقَبًا لم يقع بها ذمّ، لأنّ الذّمّ إنّمَا يقع لفائدة الاسم، والألقاب كالإشارات لا فائدة تحتها، ولذا يُلقَّب الرّجل المسلم بظالم وكَلْب ونحو ذلك، فيجوز أن يكون هذان الاسمان من باب الألقاب، ويجوز أن يُسمَّيا بذلك من حيث يهجمان على الإنسان عند إكمال الله تعالى عقله على وجه ينكره ويرتاع منه، فسُمِّيا منكرًا ونكيرًا.

قال: وقد روي في المسألة في القبر أخبار كثيرة، وكلّ ذلك ممّا لا قُبْح فيه، بل يجوز أن يكون من مصالح المكلّفين، فلا يصحّ المنع عنه.

وجملة الأمر أنّ كلّ ما ثبت من ذلك بالتّواتر والإجماع، وليس بمستحيل في القدرة ولا قبيح في الحِكمة، يجب القول به، وما عداه ممّا وردت به آثار وأخبار آحاد يجب أن يُجوَّز، ويقال: إنّه مظنون ليس بمعلوم، إذا لم يمنع منه الدّليل. (٦: ٢٧٣ ـ ٢٧٥)

(الخطبة: ٢٠) فَإِنَّكُمْ لَوْ قَدْ عَايَنتُمْ مَا قَدْ عَايَنَ مَن مَاتَ مِنكُمْ، لَجَزِعْتُمْ وَوَهِلْتُمْ وَسَمِعْتُمْ وَأَطَعْتُمْ، وَلَكِن مَحْجُوبٌ عَنكُمْ مَا قَدْ عَايَنُوا، وَقَرِيبٌ مَا يُطْرَحُ الْحِجَابُ!

وَلَقَدْ بُصِّرْتُمْ إِن أَبْصَرْتُمْ، وَأُسْمِعْتُمْ إِن سَمِعْتُمْ، وَهُدِيتُمْ إِن اهْتَدَيْتُمْ. وَبِحَقٍّ أَقُولُ لَكُمْ: لَقَدْ جَاهَرَتْكُمُ الْعِبَرُ، وَزُجِرْتُم بِمَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ، وَمَا يُبَلِّغُ عَنِ اللهِ بَعْدَ رُسُلِ السَّمَاءِ إِلَّا الْبَشَرُ.

الشّرح: وهذا الكلام يدلّ على صحّة القول بعذاب القبر، وأصحابنا كلّهم يذهبون إليه، وإن شنّع عليهم أعداؤهم من الأشعريّة وغيرهم بجحْده.

وذكر قاضي القُضاة رحمه الله: أنّه لم يعرف معتزليًّا نَفَى عذاب القبر، لا مِن متقدّميهم ولا مِن متأخّريهم، قال: وإنّمَا نفاه ضِرار[1] بن عمرو، ولمخالطته لأصحابنا وأخذه عن شيوخنا، ما نسب قوله إليهم.

ويمكن أن يقول قائل: هذا الكلام لايدلّ على صحّة القول بعذاب القبر، لجواز أن يعني بمعاينة مَن قد مات، ما يشاهده المحتضر من الحالة الدّالّة على السّعادة أو الشّقاوة، فقد جاء في الخبر: «لا يموت امرؤٌ حتّى يعلم مَصيره، هل هو إلى جَنّةٍ أم إلى النّار». ويمكن أن يعني به ما يعاينه المحتضَر من مَلَك الموت وهَوْل قُدومه. ويمكن أن يعني به ما كان عليه السلام يقوله عن نفسه: إنّه لا يموت ميِّت حتّى يشاهده عليه السلام حاضرًا عنده. والشّيعة تذهب إلى هذا القول وتعتقده، وتروي عنه عليه السلام شِعرًا قاله للحارث الأعور الهَمْدانيّ: [المنسرح]

يا حارِ هَمْدانَ مَن يَمُتْ يَرَني ... مِن مؤمنٍ أو منافقٍ قُبَلَا
يَعرِفُني طَرْفُهُ وأعرِفُه ... بعينه واسمه وما فَعَلَا
أقولُ للنّار وهي توقد لِلْـ ... ـعَرْضِ ذَريهِ لا تَقْرَبي الرَّجُلَا
ذَريهِ لا تقربيه إنّ له ... حَبْلًا بحبلِ الوَصِيِّ مُتَّصِلَا
وأنت يا حار إن تمتْ ترني ... فلاتخف عَثْرةً ولا زَلَلَا
أَسقيكَ مِن باردٍ على ظَمَإٍ ... تَخَالُهُ في الحلاوةِ العَسَلَا

وليس هذا بمنكَرٍ، إن صحّ أنّه عليه السلام قاله عن نفسه، ففي الكتاب العزيز ما يدلّ على أنّ

---

١ ـ ضِرار بن عمرو، صاحب مذهب الضِّراريّة من فِرَق الجبريّة، وكان في بدء أمره تلميذًا لواصل بن عطاء المعتزليّ، ثمّ خالفه في خَلْق الأعمال وإنكار عذاب القبر. (الفَرْق بين الفِرَق: ٢٠١).

أهل الكتاب لايموت منهم ميّت حتّى يُصدِّق بعيسى بن مريم عليه السلام، وذلك قوله: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ﴾[1]، قال كثير من المفسّرين: معنى ذلك أنّ كلّ ميّتٍ من اليهود وغيرهم من أهل الكُتُب السّالفة إذا احتُضِر رأى المسيح عيسى عنده، فَيُصَدِّق به مَن لم يكن في أوقات التّكليف مُصدِّقًا به.

وشبيه بقوله عليه السلام: «لو عاينتم ما عاين مَن مات قبلكم»، قول أبي حازم لسُليمان بن عبد الملك في كلام يَعِظُه به: إنّ آباءك ابتزُّوا هذا الأمر من غير مشورةٍ، ثمّ ماتوا، فلو علمت ما قالوا وما قيل لهم! فقيل: إنّه بكى حتّى سقط[2]. (١: ٢٩٩ـ٣٠٠)

(كتابه عليه السلام: ٨٥) **وَالنَّفْسُ مَظَانُّهَا فِي غَدٍ جَدَثٌ، تَنقَطِعُ فِي ظُلْمَتِهِ آثَارُهَا، وَتَغِيبُ أَخْبَارُهَا، وَحُفْرَةٌ لَوْ زِيدَ فِي فُسْحَتِهَا، وَأَوْسَعَتْ يَدَا حَافِرِهَا، لَأَضْغَطَهَا الْحَجَرُ وَالْمَدَرُ، وَسَدَّ فُرَجَهَا التُّرَابُ الْمُتَرَاكِمُ، وَ إِنَّمَا هِيَ نَفْسِي أَرُوضُهَا بِالتَّقْوَى لِتَأْتِيَ آمِنَةً يَوْمَ الْخَوْفِ الْأَكْبَرِ، وَتَثْبُتَ عَلَى جَوَانِبِ الْمَزْلَقِ...**.

الشّرح: ... ثمّ ذكر أنّ الحُفْرة ضيّقة، وأنّه لو وسّعها الحافر لَألجأها الحجر المتداعي والمدَر المتهافت إلى أن تضغط الميّت وتزحمه. وهذا كلام محمول على ظاهره، لأنّه خطاب للعامّة، وإلّا فأيّ فَرْق بين سعة الحُفْرة وضيقها على الميّت! اللّهمّ إلّا أن يقول قائل: إنّ الميّت يحسّ في قبره، فإذا قيل ذلك فالجاعل له حِساسًا بعد عدم الحسّ هو الّذي يوسّع الحفرة، وإن كان الحافر قد جعلها ضيّقة. فإذن، هذا الكلام جيّد لخطاب العرب خاصّة، ومَن يحمل الأُمور على ظواهرها.

١ـ النّساء ١٥٩.

٢ـ أ: «إنّ سليمان بكى حتّى سقط».

ثمّ قال : «وإنّمَا هي نفسي أروضها بالتّقوى» ، يقول : تقلّلي واقتصارى من المطعم والملبس على الجَشب والخَشِن رياضةٌ لنفسي ، لأنّ ذلك إنّمَا أعمله خوفًا من الله أن أنغمس في الدّنيا ، فالرّياضة بذلك هي رياضة في الحقيقة بالتّقوى ، لا بنفس التّقلّل والتّقشّف ، لتأتي نفسي آمنة يوم الفزع الأكبر ، وتثبت في مداحض الزّلَق . . . (١٦ : ٢٠٩)

الفصل السّادس عشر ـ [في البرزخ]

(الخطبة : ٢١٦)... سَلَكُوا فِي بُطُونِ الْبَرْزَخِ سَبِيلًا سُلِّطَتِ الْأَرْضُ عَلَيْهِمْ فِيهِ، فَأَكَلَتْ مِن لُحُومِهِمْ، وَشَرِبَتْ مِن دِمَائِهِمْ، فَأَصْبَحُوا فِي فَجَوَاتِ قُبُورِهِمْ جَمَادًا لَايَنمُونَ، وَضِمارًا لَايُوجَدُونَ، لَايُفْزِعُهُمْ وُرُودُ الْأَهْوَالِ، وَلَايَحْزُنُهُمْ تَنَكُّرُ الْأَحْوَالِ، وَلَايَحْفِلُونَ بِالرَّوَاجِفِ، وَلَايَأْذَنُونَ لِلْقَوَاصِفِ، غُيَّبًا لَايُنتَظَرُونَ، وَشُهُودًا لَايَحْضُرُونَ، وَإِنَّمَا كَانُوا جَمِيعًا فَتَشَتَّتُوا، وَأُلَّافًا فَافْتَرَقُوا.

وَ مَا عَن طُولِ عَهْدِهِمْ، وَلَا بُعْدِ مَحَلِّهِمْ، عَمِيَتْ أَخْبَارُهُمْ، وَصَمَّتْ دِيَارُهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ سُقُوا كَأْسًا بَدَّلَتْهُمْ بِالنُّطْقِ خَرَسًا، وَبِالسَّمْعِ صَمَمًا، وَبِالْحَرَكَاتِ سُكُونًا، فَكَأَنَّهُمْ فِي ارْتِجَالِ الصِّفَةِ صَرْعَى سُبَاتٍ.

جِيرَانٌ لَايَتَأَنَّسُونَ، وَأَحِبَّاءُ لَايَتَزَاوَرُونَ، بَلِيَتْ بَيْنَهُمْ عُرَى التَّعَارُفِ، وَانقَطَعَتْ مِنهُمْ أَسْبَابُ الْإِخَاءِ، فَكُلُّهُمْ وَحِيدٌ وَهُمْ جَمِيعٌ، وَبِجَانِبِ الْهَجْرِ وَهُمْ أَخِلَّاءُ.

لَايَتَعَارَفُونَ لِلَيْلٍ صَبَاحًا، وَلَا لِنَهَارٍ مَسَاءً. أَيُّ الْجَدِيدَيْنِ ظَعَنُوا فِيهِ كَانَ عَلَيْهِمْ سَرْمَدًا، شَاهَدُوا مِن أَخْطَارِ دَارِهِمْ أَفْظَعَ مِمَّا خَافُوا، وَرَأَوْا مِن آيَاتِهَا أَعْظَمَ مِمَّا قَدَّرُوا،

فَكِلَا الْغَايَتَيْن مُدَّتْ لَهُمْ إِلَى مَبَاءَةٍ، فَاتَتْ مَبَالِغَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاء.

فَلَوْ كَانُوا يَنطِقُونَ بِهَا لَعَيُّوا بِصِفَةِ مَا شَاهَدُوا وَمَا عَايَنُوا. وَلَئِن عَمِيَتْ آثَارُهُمْ، وَانقَطَعَتْ أَخْبَارُهُمْ، لَقَدْ رَجَعَتْ فِيهِمْ أَبْصَارُ الْعِبَر، وَسَمِعَتْ عَنهُمْ آذَانُ الْعُقُول، وَتَكَلَّمُوا مِن غَيْرِ جِهَاتِ النُّطْق، فَقَالُوا: كَلَحَتِ الْوُجُوهُ النَّوَاضِرُ، وَخَوَتِ الْأَجْسَادُ النَّوَاعِمُ، وَلَبِسْنَا أَهْدَامَ الْبِلَى، وَتَكَاءَدَ نَا ضِيقُ الْمَضْجَع، وَتَوَارَثْنَا الْوَحْشَةَ، وَتَهَكَّمَتْ عَلَيْنَا الرُّبُوعُ الصُّمُوتُ، فَامَّحَتْ مَحَاسِنُ أَجْسَادِنَا، وَتَنَكَرَتْ مَعَارِفُ صُوَرِنَا، وَطَالَتْ فِي مَسَاكِنِ الْوَحْشَةِ إِقَامَتُنَا، وَلَمْ نَجِدْ مِن كَرْبٍ فَرَجًا، وَلَا مِن ضِيقٍ مُتَّسَعًا!

فَلَوْ مَثَّلْتَهُمْ بِعَقْلِكَ، أَوْ كُشِفَ عَنهُمْ مَحْجُوبُ الْغِطَاءِ لَكَ، وَقَدِ ارْتَسَخَتْ أَسْمَاعُهُمْ بِالْهَوَامِّ فَاسْتَكَّتْ، وَاكْتَحَلَتْ أَبْصَارُهُمْ بِالتُّرَابِ فَخَسَفَتْ، وَتَقَطَّعَتِ الْأَلْسِنَةُ فِي أَفْوَاهِهِمْ بَعْدَ ذَلَاقَتِهَا، وَهَمَدَتِ الْقُلُوبُ فِي صُدُورِهِمْ بَعْدَ يَقْظَتِهَا، وَعَاثَ فِي كُلِّ جَارِحَةٍ مِنهُمْ جَدِيدُ بِلًى سَمَّجَهَا، وَسَهَّلَ طُرُقَ الْآفَةِ إِلَيْهَا مُسْتَسْلِمَاتٍ، فَلَا أَيْدٍ تَدْفَعُ، وَلَا قُلُوبٌ تَجْزَعُ، لَرَأَيْتَ أَشْجَانَ قُلُوبٍ وَأَقْذَاءَ عُيُونٍ لَهُمْ فِي كَلِّ فَظَاعَةٍ صِفَةُ حَالٍ لَا تَنتَقِلُ، وَغَمْرَةٌ لَا تَنجَلِي.

فَكَمْ أَكَلَتِ الْأَرْضُ مِن عَزِيزِ جَسَدٍ وَأَنِيقِ لَوْنٍ كَانَ فِي الدُّنيَا غَذِيَّ تَرَفٍ وَرَبِيبَ شَرَفٍ! يَتَعَلَّلُ بِالسُّرُورِ فِي سَاعَةِ حُزْنِهِ، وَيَفْزَعُ إِلَى السَّلْوَةِ إِن مُصِيبَةٌ نَزَلَتْ بِهِ، ضَنًّا بِغَضَارَةِ عَيْشِهِ، وَشَحَاحَةً بِلَهْوِهِ وَلَعِبِهِ! فَبَيْنَا هُوَ يَضْحَكُ إِلَى الدُّنيَا وَتَضْحَكُ إِلَيْهِ فِي ظِلِّ عَيْشٍ غَفُولٍ، إِذْ وَطِئَ الدَّهْرُ بِهِ حَسَكَهُ، وَنَقَضَتِ الْأَيَّامُ قُوَاهُ، وَنَظَرَتْ إِلَيْهِ الْحُتُوفُ مِن كَثَبٍ، فَخَالَطَهُ بَثٌّ لَا يَعْرِفُهُ، وَنَجِيُّ هَمٍّ مَا كَانَ يَجِدُهُ، وَتَوَلَّدَتْ فِيهِ فَتَرَاتُ عِلَلٍ، آنَسَ مَا كَانَ بِصِحَّتِهِ، فَفَزِعَ إِلَى مَا كَانَ عَوَّدَهُ الْأَطِبَّاءُ مِن تَسْكِينِ الْحَارِّ بِالْقَارِّ،

وَتَحْرِيْكِ الْبَارِدِ بالْحَارِّ، فَلَمْ يُطْفِئْ بِبَارِد إِلَّا ثَوَّرَ حَرَارَةً، وَ لَا حَرَّكَ بحَارٍّ إِلَّا هَيَّجَ بُرُودَةً، وَلَا اعْتَدَلَ بِمُمَازِجٍ لِتِلْكَ الطَّبَائِعِ إِلَّا أَمَدَّ مِنهَا كُلَّ ذَاتِ دَاء، حَتَّي فَتَرَ مُعَلِّلُهُ وَذَهَلَ مُمَرِّضُهُ وَتَعَايَا أَهْلُهُ بصِفَةِ دَائِهِ. وَخَرِسُوا عَن جَوَابِ السَّائِلِينَ عَنهُ، وَتَنَازَعُوا دُونَهُ شَجِيَّ خَبَرٍ يَكْتُمُونَهُ، فَقَائِلٌ يَقُولُ: هُوَ لِمَا بِهِ، وَمُمَنٍّ لَهُمْ إِيَابَ عَافِيَتِهِ، وَمُصَبِّرٌ لَهُمْ عَلَى فَقْدِهِ يُذَكِّرُهُمْ أَسَى الْمَاضِينَ مِن قَبْلِهِ.

فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ عَلَى جَنَاحِ مِن فِرَاقِ الدُّنيَا، وَتَرْكِ الْأَحِبَّةِ، إِذْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ مِن غُصَصِهِ، فَتَحَيَّرَتْ نَوَافِذُ فِطْنَتِهِ، وَيَبِسَتْ رُطُوبَةُ لِسَانِهِ، فَكَمْ مِن مُهِمٍّ مِن جَوَابِهِ عَرَفَهُ فَعَيَّ عَن رَدِّهِ، وَدُعَاء مُؤْلِمٍ لِقَلْبِهِ سَمِعَهُ فَتَصَامَّ عنهُ مِن كَبِيرٍ كَانَ يُعَظِّمُهُ، أَوْ صَغِيرٍ كَانَ يَرْحَمُهُ! وَإِنَّ لِلْمَوْتِ لَغَمَرَاتٍ هِيَ أَفْظَعُ مِن أَن تُسْتَغْرَقَ بِصِفَةٍ، أَوْ تَعْتَدِلَ عَلَى عُقُولِ أَهْلِ الدُّنيَا.

الشّرح: ... فالبرزخ: الحاجز بين الشّيئَين، والبرزخ ما بين الدّنيا والآخرة من وقت الموت إلى البَعْث، فيجوز أن يكون البرزخ في هذا الموضع القبر،لأ نّه حاجز بين الميّت وبين أهل الدّنيا،كالحائط المبنيّ بين اثنين، فإنّه برزخ بينهما، ويجوز أن يريد به الوقت الّذي بين حال الموت إلى حال النُّشور، والأوّل أقرب إلى مراده عليه السلام،لأ نّه قال:«في بطون البرزخ» ولفظة «البطون» تدلّ على التّفسير الأوّل ، ولفظتا «فأكَلَتِ الْاَرْضُ مِن لُحُومِهِمْ وشَرِبَتْ مِن دِمَائِهِمْ» مستعارتان ... .

ثمّ وصفهم بصفة أُخرى، فقال: كلّ واحد منهم موصوف بالوحْدة؛ وهم مع ذلك مجتمعون بخلاف الأحياء الّذين إذا انضمّ بعضهم إلى بعض انتفى عنه وصف الوحدة.

ثمّ قال: «وَبجَانِب الهَجْرِ وَهُمْ أخِلَّاءٌ»، أي وكلّ منهم في جانب الهجر وهم مع ذلك أهل خُلّة ومودّة، أي كانوا كذلك. وهذا كلّه من باب الصّناعة المعنويّة والمجاز الرّشيق.

ثمّ قال: إنّهم لايعرفون للنّهار ليلًا، ولا للّيل نهارًا، وذلك لأنّ الواحد من البشر إذا مات نهارًا لم يعرف لذلك النّهار ليلًا أبدًا ،وإن مات ليلًا لم يعرف لذلك اللّيل صباحًا أبدًا، وقال الشّاعر:[السّريع]

لا بدّ من يوم بلا ليلةٍ أو ليلة تأتي بلا يومِ

وليس المراد بقوله : «أيُّ الجَدِيدَ يْنِ ظَعَنُوا فِيهِ كانَ عَلَيْهِمْ سَرْمَدًا»أ نّهم وهم مَوْتى يشعرون بالوقت الّذي ماتوا فيه ولايشعرون بما يتعقّبه من الأوقات، بل المراد أنّ صورة ذلك الوقت لو بقيت عندهم لبقيت أبدًا من غير أن يزيلها وقت آخر يطرأ عليها .

ويجوز أن يفسَّر على مذهب مَن قال: ببقاء الأنفس، فيقال: إنّ النّفس الّتي تفارق ليلًا تبقى الصّورة اللّيليّة والظُّلْمة حاصلة عندها أبدًا لاتزول بطرآن نهار عليها، لأ نّها قد فارقت الحواسّ فلا سبيل لها إلى أن يرتسم فيها شيء من المحسوسات بعد المفارقة ، وإنّمَا حصل ما حصل من غير زيادة عليه، وكذلك الأنفس الّتي تفارق نهارًا... .

قوله عليه السلام : «شاهدوا من أخطار دارهم» ، المعنى أ نّه شاهد المتّقون من آثار الرّحمة وأماراتها ، وشاهد المجرمون من آثار النّقمة وأماراتها عند الموت ، والحصول في القبر أعظم ممّا كانوا يسمعون ويظنّون أيّام كونهم في الدّنيا .

ثمّ قال: «فكِلَا الغايتَين مُدَّت لهم»، المعنى مدّت الغايتان : غاية الشّقيّ منهم و غاية السّعيد... .

ويقال قوله : «وتوارثنا الوحشة»، كأ نّه لـمّا مات الأب فاستوحش أهله منه ، ثمّ مات الابن فاستوحش منه أهله أيضًا، صار كأنّ الابن ورث تلك الوحشة من أبيه كما تُورث الأموال ، وهذا من باب الاستعارة .

قوله : «وتهدّمت علينا الرُّبوع»، يقال: تهدّم فلان على فلان غضبًا؛ إذا اشتدّ غضبه ، ويجوز أن يكون تهدّمت أي تساقطت . و روي : «وتهكّمت» بالكاف ، وهو كقولك :

«تهدّمت» بالتّفسيرَين جميعًا، ويعني بالرُّبوع الصُّموت القبور، وجعلها صُموتًا لأنّه لا نُطْقَ فيها، كما تقول: ليل قائم ونهار صائم، أي يقام ويصام فيهما، وهذا كلّه على طريق الهزّ والتّحريك وإخراج الكلام في معرض غير المعرِض المعهود جعلهم لو كانوا ناطقين مخبرين عن أنفسهم [لأتَوْا] بما وصفه من أحوالهم.

و ورد في الحديث أنّ عمر حضر جنازة رجل، فلمّا دُفِنَ قال لأصحابه: قِفوا. ثمّ ضرب فأمعن في القبور، و استبطاه النّاس جدًّا، ثمّ رجع وقد احمرّت عيناه، وانتفخت أوداجه، فقيل: أبطأت يا أمير المؤمنين، فما الّذي حبسك؟ قال: أتيت قبور الأحبّة، فسلّمت فلم يردّوا عليَّ السّلام، فلمّا ذهبت أُقفّي ناداني التّراب، فقال: ألَا تسألني يا عمر ما فعلت باليَدَيْن؟ قلتُ: ما فعلت بهما؟ قال: قطعتُ الكفَّين من الرُّسغَين، وقطعت الرّسغَين من الذّراعَين، وقطعت الذّراعَين من المِرْفقَين، وقطعت المرفقَين من العضُدَين، و قطعت العضُدَين من المِنكبَين، وقطعتُ المنكبَين من الكِتْفَين، فلمّا ذهبت أُقفّي ناداني التّراب، فقال: أ لَا تسألني يا عمر ما فعلتُ بالأبدان والرِّجلَين؟ قلتُ: ما فعلتَ؟ قال: قطعت الكِتفَين من الجَنبَين، وقطعت الجنبَين من الصُّلْب، وقطعت الصّلب من الوَركَين، و قطعت الوَركَين من الفخذَين، وقطعت الفخذَين من الرُّكْبتَين، وقطعت الرّكبتَين من السّاقَين، وقطعتُ السّاقَين من القَدَمَين، فلمّا ذهبت أُقفّي ناداني التّراب، فقال: يا عمر عليك بأكفانٍ لا تُبلَى؟ فقلتُ: وما أكفان لا تُبْلَى؟ قال: تقوى الله والعمل بطاعته.

وهذا من الباب الّذي نحن بصدده، نسب الأقوال المذكورة إلى التّراب وهو جماد، و لم يكن ذلك، ولكنّه اعتبر فانقدَحَتْ في نفسه هذه المواعظ الحكمية، فأفرغها في قالب الحكاية و رتّبها على قانون المسألة والإجابة، و أضافها إلى جماد موات، لأنّه أهزّ لسامعها إلى تدبّرها، ولو قال: نظرت فاعتبرت في حال الموتى، فوجدت التّراب قد قطع كذا من كذا لم تبلغ عِظته المبلغ الّذي بلغتْه حيث أودعها في الصّورة الّتي اخترعها.

قوله عليه السلام: «فلو مثّلتَهم بعقلك أو كشف عنهم محجوب الغطاء لك» إلى آخر جواب (لو). هذا الكلام أخذه ابن نُباتة بعينه فقال: فلو كشفتم عنهم أغطيةَ الأجداث بعد ليلتَين أو ثلاث، لوجدتم الأحداق على الخدود سائلة، والألوان من ضيق اللُّحود حائلة، و هوام الأرض في نواعم الأبدان جائلة، والرّؤوس الموسّدة على الأيمان زائلة، ينكِرُها مَن كان لها عارفًا، و يفرّ عنها مَن لم يزل لها آنفًا... .

قوله: «و سهّل طُرُق الآفة إليها»، وذلك أنّه إذا استولى العنصر التّرابيّ على الأعضاء، قوى استعدادها للاستحالة من صورتها الأُولى إلى غيرها... .

قوله: «صفة حال لا تنتقل»، أي لا تنتقل إلى حسن وصلاح، وليس يريد لا تنتقل مطلقًا، لأنّها تنتقل إلى فساد واضمحلال... .

و«يضحك إلى الدّنيا وتضحك إليه»؛ كناية عن الفَرَح بالعمر والعيشة، وكذا كلّ واحد منهما يضحك إلى صاحبه لشدّة الصّفاء، كان الدّنيا تحبّه وهو يحبّها... .

قوله: «ولا اعتدل بمازج لتلك الطّبائع إلّا أمدّ منها كلّ ذات داء»، أي ولا استعمل دواءً مفردًا معتدل المزاج أو مركّبًا كذلك إلّا و أمدّ كلّ طبيعة منها ذات مرض بمرض زائد على الأوّل.

وينبغي أن يكون قوله: «ولا اعتدل بمازج»، أي ولا رام الاعتدال لممتزج، لأنّه لو حصل له الاعتدال لكان قد بَرئ من مرضه، فسَمّى محاولة الاعتدال اعتدالًا، لأنّه بالاستدلال المعتدلات قد تهيّأ للاعتدال، فكان قد اعتدل بالقوّة... .

قوله: «حَتَّى فَتَر مُعلِّلُه»، لأنّ معلّلي المرض في أوائل المرض يكون عندهم نشاط، لأنّهم يرجُون البُرْء، فإذا رأوا أمارات الهلاك فترت همّتهم.

قوله: «وذَهَلَ مُمَرِّضُه»، ذهل بالفتح، وهذا كالأوّل، لأنّ الممرّض إذا أعيا عليه المرض وانسدّت عليه أبواب التّدبير يذهل.

قوله : «وتَعايا أهلُه بصفةِ دائه»، أي تعاطوا العِيّ وتساكتوا إذا سُئِلوا عنه، وهذه عادة أهل المريض المُثقَل، يجمْجمون إذا سُئِلوا عن حاله.

قوله : « وتنازعوا دونه شَجِيَّ خَبَرٍ يَكْتُمُونُه»، أي تخاصموا في خبر ذي شَجَى، أي خبر ذي غصّة يتنازعونه وهم حول المريض سترًا دونه ، وهو لا يعلم بنجواهم وبما يُفيضون فيه من أمره.

فقائل منهم هو لما به، أي قد أشفى على الموت. وآخر يمنّيهم إياب عافيته، أي عَوْدَها، آب فلان إلى اهله أي عاد.

وآخر يقول : قد رأينا مثل هذا ، و مَن بلغ إلى أعظم من هذا ، ثمّ عُوفِيَ فيمنّي أهله عود عافيته.

وآخر يصبّر أهله على فقده ، و يذكر فضيلة الصّبر، وينهاهم عن الجزع ، ويروي لهم أخبار الماضين... .

قوله : «فكَم مِن مُهِمٍّ من جَوابه عَرَفَهُ فَعَيَّ عن رَدِّهِ» ، نحو أن يكون له مالٌ مدفونٌ يُسأل عنه حال ما يكون محتضرًا، فيحاول أن يعرِّف أهله به فلا يستطيع، ويعجز عن ردّ جوابهم ، وقد رأينا مَن عَجزَ عن الكلام فأشار إشارةً فهمّوا معناها ، و هي الدّواة والكاغَد، فلمّا حضر ذلك أخذ القلم وكتب في الكاغد ما لم يُفْهَم، ويده تُرْعَد ثمّ مات ... .

ثمّ ذكر غمرات الدّنيا، فقال : إنّها أفظع من أن تحيط الصّفات بها، وتستغرقُها ، أي تأتي على كُنهها وتُعبِّر عن حقائقها.

قوله : «أو تعتدل على عقول أهل الدّنيا»، هذا كلامٌ لطيفٌ فصيحٌ غامضٌ ، و معناه أنّ غمرات الموت وأهواله عظيمة جدًّا لا تستقيم على العقول ، ولا تقبلها إذا شرحت لها ووصفت كما هي على الحقيقة، بل تنبو عنها ، ولا نُصدِّق بما يقال فيها، فَعَبَّرَ عن عدم استقامتها على العقول بقوله : «أو يعتدل»، كأ نّه جعلها كالشّيء المعوجّ عند العقل

فهو غير مصدّق به. (١١: ١٥٤ـ ١٦٨)

الفصل السّابع عشر ـ [في حَشْر الأجساد]

(الخطبة: ٨٢) ... حَتَّى إِذَا تَصَرَّمَتِ الْأُمُورُ، وَتَقَضَّتِ الدُّهُورُ، وَأَزِفَ النُّشُورُ، أَخْرَجَهُمْ مِن ضَرَائِحِ الْقُبُور، وَأَوْكَارِ الطُّيُور، وَأَوْجِرَةِ السِّبَاع، وَمَطَارِحِ الْمَهَالِكِ، سِرَاعًا إِلَى أَمْرِهِ، مُهْطِعِينَ إِلَى مَعَادِهِ، رَعِيلًا صُمُوتًا، قِيَامًا صُفُوفًا، يَنفُذُهُمُ الْبَصَرُ، وَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، عَلَيْهِمْ لَبُوسُ الْاِسْتِكَانَةِ، وَضَرَعُ الْاِسْتِسْلَام وَالذِّلَّةِ، قَدْ ضَلَّتِ الْحِيَلُ، وانقَطَعَ الْأَمَلُ، وَهَوَتِ الْأَفْئِدَةُ كَاظِمَةً، وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ مُهَيْنَمَةً، وَأَلْجَمَ الْعَرَقُ، وَعَظُمَ الشَّفَقُ، وَأُرْعِدَتِ الْأَسْمَاعُ لِزَبْرَةِ الدَّاعِي إِلَى فَصْلِ الْخِطَاب، وَمُقَايَضَةِ الْجَزَاء، وَنَكَالِ الْعِقَاب، وَنَوَالِ الثَّوَاب.

الشّرح: ... فإن قلتَ: كيف يصحّ ما ذكره المسلمون من حَشْر الأجساد؟ وكيف يمكن ما أشار إليه عليه السلام من جمع الأجزاء البدنيّة من أوْكار الطّيور وأوْجرة السِّباع، ومعلوم أنّه قد يأكل الإنسانَ سَبُع، ويأكل ذلك السَّبُع إنسان آخر، ويأكل هذا الإنسان طائر، ثمّ يأكل الطّائر إنسان آخر، والمأكول يصير أجزاء من أجزاء بدن الآكل، فإذا حشرت الحيوانات كلّها على ما تزعم المعتزلة، فتلك الأجزاء المفروضة، إمّا أن تحشر أجزاء من بنية الإنسان، أو بنية السَّبُع، أو منها معًا، فإن كان الأوّل وجب ألّا يحشر السَّبُع، وإن كان الثّاني وجب ألّا يحشر الإنسان، والثّالث محال عقلًا، لأنّ الجزء الواحد لا يكون في موضعَين.

قلتُ: إنّ في بدن كلّ إنسان وكلّ حيوان أجزاء أصليّة وأجزاء زائدة، فالأجزاء الزّائدة

يمكن أن تصير أجزاء بدن حيوان إذا اغتذى بها ، والأجزاء الأصليّة لا يمكن ذلك فيها، بل يحرسها الله تعالى من الاستحالة والتّغيير، وإذا كان كذلك، أمكن الحشر بأن تعاد الأجزاء الأصليّة إلى موضعها الأوّل ، ولا فساد في استحالة الأجزاء الزّائدة ، لأنّه لايجب حشرها ، لأنّها ليست أصل بنية المكلّف ، فاندفع الإشكال .

وأمّا مَن يقول بالنّفس النّاطقة من أهل الملّة ، فلايلزمه الجواب عن السّؤال ، لأنّه يقول: إنّ الأنفس إذا أزف يوم القيامة ، خُلِقت لها أبدان غير الأبدان الأُولى ، لأنّ المكلّف المطيع والعاصي المستحقّ للثّواب والعقاب عندهم، هو النّفس، وأمّا البدن فآلة لها نستعمله استعمال الكاتب للقلم ، والنّجّار للفأس . (٦: ٢٥١ـ٢٥٢)

(الخطبة : ٢١٨)... وَإِنَّ السُّعَدَاءَ بالدُّنيَا غَدًا هُمُ الْهَارِبُونَ مِنهَا الْيَوْمَ . إِذَا رَجَفَتِ الرَّاجِفَةُ، وَحَقَّتْ بِجَلَائِلِهَا الْقِيَامَةُ، وَلَحِقَ بِكُلِّ مَنسَكٍ أَهْلُهُ، وَبِكُلِّ مَعْبُودٍ عَبَدَتُهُ، وَبِكُلِّ مُطَاعٍ أَهْلُ طَاعَتِهِ، فَلَمْ يَجُزْ فِي عَدْلِهِ وَقِسْطِهِ يَوْمَئِذٍ خَرْقُ بَصَرٍ فِي الْهَوَاءِ، وَلَا هَمْسُ قَدَمٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَكَمْ حُجَّةٍ يَوْمَ ذَاكَ دَاحِضَةٌ، وَعَلَائِقِ عُذْرٍ مُنقَطِعَةٌ!

فَتَحَرَّ مِن أَمْرِكَ مَا يَقُومُ بِهِ عُذْرُكَ، وَتَثْبُتُ بِهِ حُجَّتُكَ، وَخُذْ مَا يَبْقَى لَكَ مِمَّا لَاتَبْقَى لَهُ، وَتَيَسَّرْ لِسَفَرِكَ وَشِمْ بَرْقَ النَّجَاةِ وَارْحَلْ مَطَايَا التَّشْمِيرِ .

الشّرح : ... **فإن قلتَ** : إذا كان يلحق بكلّ معبودٍ عَبَدَته فالنّصارى إذنْ تلحق بعيسى، والغُلاة من المسلمين بعليّ، وكذلك الملائكة، فما القول في ذلك ؟

قلتُ : لا ضرر في التحاق هؤلاء بمعبوديهم ومعنى الالتحاق أن يُؤمَر الأتباع في الموقف بالتّحيّز إلى الجهة الّتي فيها الرّؤساء، ثمّ يقال للرّؤساء: أهؤلاء أتباعكم وعَبَدَتكم ؟ فحينئذٍ يتبرّأون منهم، فينجو الرّؤساء وتهلك الأتباع ،كما قال سبحانه : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ

يَقُولُ لِلْمَلٰئِكَةِ اَهٰؤُلَاءِ اِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ اَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ اَكْثَرُهُم بِهِم مُؤْمِنُونَ ﴾ [١] أي إنّما كانوا يطيعون الشّياطين المضلّة لهم ،فعبادتهم في الحقيقة للشّياطين لا لنا، وإنّهم ما أطاعونا ولو أطاعونا لكانوا مهتدين ، وإنّما أطاعوا شياطينهم.

ولا حاجة في هذا الجواب إلى أن يقال ما قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ اَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ [٢] من تخصيص العموم بالآية الأُخرى، و هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنٰى أُولٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [٣].

فإن قلتَ: فما قولك في اعتراض ابن الزِّبَعْرَى على الآيه هل هو وارد؟

قلتُ: لا، لأ نّه قال تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴾ و «ما» لما لايعقل، فلا يَردُ عليه الاعتراض بالمسيح والملائكة؛ والّذي قاله المفسّرون من تخصيص العموم بالآية الثّانية تكلّف غير محتاج إليه.

فإن قلتَ: فما الفائدة في أن قَرَنَ القوم بأصنامهم في النّار؟ وأيّ معنى لذلك في زيادة التّعذيب والسّخط؟

قلتُ: لأنّ النّظر إلى وجه العدوّ باب من أبواب العذاب، وإنّما أصاب هؤلاء ما أصابهم بسبب الأصنام الّتي ضلّوا بها، فكلّما رأوها معهم زاد غمّهم وحسرتهم.

وأيضًا فإنّهم قدّروا أن يستشفعوا بها في الآخرة، فإذا صادفوا الأمر على عكس ذلك لم يكن شيء أبغض إليهم منها.

قوله: «فَلَمْ يَجْرِ» قد اختلف الرُّواة في هذه اللّفظة، فرواها قوم «فلم يَجْرِ» وهو مضارع

١ـ سبأ / ٤٠ـ ٤١.

٢ـ الأنبياء / ٩٨.

٣ـ الأنبياء / ١٠١.

«جَرَى يَجْرِي» تقول: ما الّذي جَرَى للقوم؟ فيقول مَن سألته: قَدِم الأمير من السّفر، فيكون المعنى على هذا: فلم يكن ولم يتجدّد في ديوان حسابه ذلك اليوم صغير ولا حقير إلّا بالحقّ والإنصاف. وهذا مثل قوله تعالى: ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[1]، ورواها قوم «فَلَمْ يَجُزْ» مضارع «جَازَ يَجُوزُ» أي لم يسغ ولم يُرخِّص ذلك اليوم لأحدٍ من المكلّفين في حركةٍ من الحركات المحقّرات المستصغرات؛ إلّا إذا كانت قد فعلها بحقّ، وعلى هذا يجوز فعل مثلها. ورواها قوم «فَلَمْ يَجُرْ» من «جَارَ» أي عدل عن الطّريق أي لم يذهب عنه سبحانه ولم يضلّ ولم يشذّ عن حسابه شيء من أمر محقّرات الأُمور إلّا بحقّه، أي إلّا ما لا فائدة في إثباته والمحاسبة عليه نحو الحركات المباحة والعبثيّة الّتي لا تدخل تحت التّكليف ... .

(١١: ٢٤٢ـ٢٤٤)

الفصل الثّامن عشر ـ [في الصّراط]

(الخطبة: ٨٢) ... وَاعْلَمُوا! أَنَّ مَجَازَكُمْ عَلَى الصِّرَاطِ وَمَزَالِقِ دَحْضِهِ، وَأَهَاوِيلِ زَلَلِهِ، وَتَارَاتِ أَهْوَالِهِ؛ فَاتَّقُوا اللهَ عِبَادَ اللهِ، تَقِيَّةَ ذِي لُبٍّ شَغَلَ التَّفَكُّرُ قَلْبَهُ، وَأَنْصَبَ الْخَوْفُ بَدَنَهُ، وَأَسْهَرَ التَّهَجُّدُ غِرَارَ نَوْمِهِ، وَأَظْمَأَ الرَّجَاءُ هَوَاجِرَ يَوْمِهِ، وَظَلَفَ الزُّهْدُ شَهَوَاتِهِ، وَأَوْجَفَ الذِّكْرُ بِلِسَانِهِ، وَقَدَّمَ الْخَوْفَ لِأَمَانِهِ، وَتَنَكَّبَ الْمَخَالِجَ عَنْ وَضَحِ السَّبِيلِ، وَسَلَكَ أَقْصَدَ الْمَسَالِكِ إِلَى النَّهْجِ الْمَطْلُوبِ؛ وَلَمْ تَفْتِلْهُ فَاتِلَاتُ الْغُرُورِ، وَلَمْ تَعْمَ عَلَيْهِ مُشْتَبِهَاتُ الْأُمُورِ، ظَافِرًا بِفَرْحَةِ الْبُشْرَى وَرَاحَةِ النُّعْمَى فِي أَنْعَمِ نَوْمِهِ آمَنِ يَوْمِهِ.

١ـ غافر / ١٧.

قَدْ عَبَرَ مَعْبَرَ الْعَاجِلَةِ حَمِيدًا، وَقَدَّمَ زَادَ الْآجِلَةِ سَعِيدًا، وَبَادَرَ عَن وَجَل، وَأَكْمَشَ فِي مَهَل، وَرَغِبَ فِي طَلَب، وَذَهَبَ عَن هَرَب، وَرَاقَبَ فِي يَوْمِهِ غَدَهُ، وَرُبَّمَا نَظَرَ قُدُمًا أَمَامَهُ. فَكَفَى بِالْجَنَّةِ ثَوَابًا وَنَوَالًا، وَكَفَى بِالنَّارِ عِقَابًا وَوَبَالًا! وَكَفَى بِاللهِ مُنتَقِمًا وَنَصِيرًا! وَكَفَى بِالْكِتَابِ حَجِيجًا وَخَصِيمًا!

الشّرح: وقال أصحابنا رحمهم الله تعالى: الصّراط الوارد ذِكْرُه في الكتاب العزيز، هو الطّريق لأهل الجَنّة إلى الجَنّة ولأهل النّار إلى النّار بعد المحاسبة، قالوا: لأنّ أهل الجَنّة ممرّهم على باب النّار، فمَن كان من أهل النّار عُدِل به إليها، وقذف فيها، ومَن كان من أهل الجَنّة مرّ بالنّار مرورًا نجا منها إلى الجَنّة، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[1]، لأنّ ورودها هو القُرْب منها، والدُّنوّ إليها، وقد دلّ القرآن على سُور مضروب بين مكان النّار وبين الموضع الّذي يجتازون منه إلى الجنّة في قوله: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾[2].

قالوا: ولا يصحّ ما روي في بعض الأخبار أنّ الصّراط أدقّ من الشَّعْر وأحَدّ من السّيف، وإنّ المؤمن باطنُه يقطعه كمُرور البرق الخاطف، والكافر يمشي عليه حَبْوًا، وإنّه ينتفض بالّذين عليه حتّى تتزايل مفاصلهم. قالوا: لأنّ مثل ذلك لا يكون طريقًا للماشي، ولا يتمكّن من المشي عليه، ولو أمكن لم يصحّ التّكليف في الآخرة، ليؤمر العُقلاء بالمرور عليه على وجه التّعبّد.

ثمّ سأل أصحابنا أنفسهم، فقالوا: أيّ فائدة في عمل هذا السُّور؟ وأيّ فائدة في كون

---

١ ـ مريم / ٧١.

٢ ـ الحديد / ١٣.

الطّريق الّذي هو الصّراط منتهيًا إلى باب النّار منفرجًا منها إلى الجنّة ؟ ألستم تعلّلون أفعال البارئ تعالى بالمصالح ، والآخرة ليست دار تكليف ليفعل فيها هذه الأفعال للمصالح !

وأجابوا : بأنّ شعور المكلّفين في الدّنيا بهذه الأشياء مصالح لهم ، وألطاف في الواجبات العقليّة ، فإذا أُعلِم المكلّفون بها وجب إيقاعها على حسب ما وُعِدوا وأُخبِروا به ، لأنّ الله صادق لا خُلْف في أخباره .

وعندي أنّه لايمتنع أن يكون الصّراط على ما وردت به الأخبار ، ولا مانع من ذلك قولهم : لايكون طريقًا للماشي ، ولايتمكّن من المشي عليه مسلم ، ولكن لِمَ لايجوز أن يكون في جعله على هذا الوجه وإلاخبار عن كيفيّته هذه مصلحة للمكلّفين في الدّنيا ؟ وليس عدم تمكّن الإنسان من المشي عليه بمانعٍ من إيقاعه على هذا الوجه ، لأنّ المراد من هذا وأمثاله هو التّخويف والزّجر . وأمّا قولهم : الآخرة ليست دار تكليف ، فلقائل أن يقول لهم : لِمَ قلتُم : إنّه تكليف ؟ ولِمَ لايجوز أن يكون المكلّفون مضطرّين إلى سلوكه اضطرارًا ؟ فالمؤمن يخلق الله فيه الثّبات والسّكينة ، والحركة السّريعة فينجو ويسلم ، والكافر يخلق فيه ضدّ ذلك فيهوي ويعطب ولا مانع من ذلك . (٦: ٢٦٤ـ٢٦٥)

الفصل التّاسع عشر ـ [رجوع النّفس إليه سبحانه]

(الحكمة : ٩٥) : وَقَالَ عليه السلام : وَقَدْ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: ﴿إِنَّا لِلّٰهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[1] فَقَالَ: إِنَّ قَوْلَنَا: «إِنَّا لِلّٰهِ» إِقْرَارٌ عَلَى أَنفُسِنَا بِالْمُلْكِ، وَقَوْلَنَا: «وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» إِقْرَارٌ عَلَى أَنفُسِنَا بِالْهُلْكِ.

١ـ البقرة / ١٥٦.

الشّرح: قوله: ﴿إِنَّا لِلّٰهِ﴾اعترافٌ بأنّا مملوكون لله وعبيدٌ له، لأنّ هذه اللّام لام التّمليك، كما تقول: الدّار لزيد، فأمّا قوله: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ فهو، إقرارٌ واعترافٌ بالنُّشُور والقيامة، لأنّ هذا هو معنى الرّجوع إليه سبحانه، واقتنع أمير المؤمنين عن التّصريح بذلك فذكر الهُلْك، فقال: إنّه «إقرار على أنفسنا بالهـُلْك»،لأنّ هُلْكنا مُفْضٍ إلى رجوعنا يوم القيامة إليه سبحانه، فعبَّر بمقدّمة الشّيء عن الشّيء نفسه،كما يقال: الفقر الموت، والحُمَّى الموت، ونحو ذلك.

ويمكن أن يفسّر ذلك على قول مُثْبتي النّفس النّاطقه بتفسير آخر، فيقال: إنّ النّفس ما دامت في أسْر تدابير البدن فهي بمَعْزل عن مبادئها،لأنّها مشتغلةٌ مستغرقةٌ بغير ذلك، فإذا مات البدن رجعت النّفس إلى مبادئها، فقوله: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ إقرارٌ بما لا يصحّ الرّجوع بهذا التّفسير إلّا معه وهو الموت المعبَّر عنه بالهـُلْك. (١٨: ٢٥٥)

(الحكمة: ١٤٣)... اللَّهُمَّ بَلَى لَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِن قَائِمٍ لِلّٰهِ بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِرًا مَشْهُورًا وَ إِمَّا خَائِفًا مَغْمُورًا ـ لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَجُ اللهِ وَ بَيِّنَاتُهُ ـ وَكَمْ ذَا وَأَيْنَ أُولَـئِكَ! أُولَـئِكَ وَ اللهِ الْأَقَلُّونَ عَدَدًا، وَ الْأَعْظَمُونَ عِندَ اللهِ قَدْرًا، يَحْفَظُ اللهُ بِهِمْ حُجَجَهُ وَ بَيِّـنَاتِهِ حَتَّى يُودِعُوهَا نُظَرَاءَهُمْ، وَ يَزْرَعُوهَا فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ.

هَجَمَ بِهِمُ الْعِلْمُ عَلَى حَقِيقَةِ الْبَصِيرَةِ، وَ بَاشَرُوا رُوحَ الْيَقِينِ وَ اسْتَلَانُوا مَا اسْتَوْعَرَهُ الْمُتْرَفُونَ، وَ أَنِسُوا بِمَا اسْتَوْحَشَ مِنهُ الْجَاهِلُونَ، وَ صَحِبُوا الدُّنْيَا بِأَبْدَانٍ أَرْوَاحُهَا مُعَلَّقَةٌ بِالْمَحَلِّ الْأَعْلَى، أُولَـئِكَ خُلَفَاءُ اللهِ فِي أَرْضِهِ وَ الدُّعَاةُ إِلَى دِينِهِ، آهِ آهِ شَوْقًا إِلَى رُؤْيَتِهِمْ، انصَرِفْ يَا كُمَيْلُ إِذَا شِئْتَ.

الشّرح:... قال: «وصحبوا الدّنيا بأرواح أبدانها معلّقة بالمحلّ الأعلى»، هذا ممّا يقوله

أصحاب الحِكمة مِن تعلّق النّفوس المجرّدة بمبادئها من العقول المفارقة ، فمَن كان أزكى كان تعلّقه بها أتمّ. (١٨: ٣٥٢)

الفصل العشرون ـ [قِدَم النّفس]

(الخطبة: ٢١٩) وَمِن كَلَام لَهُ عليه السلام: وَاللهِ لَأَن أَبيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسَهَّدًا، أَوْ أُجَرَّ فِي الْأَغْلَالِ مُصَفَّدًا، أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن أَلْقَى اللهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِمًا لِبَعْضِ الْعِبَادِ، وَغَاصِبًا لِشَيْءٍ مِنَ الْحُطَامِ، وَكَيْفَ أَظْلِمُ أَحَدًا عَنْ نَفْسٍ يُسْرِعُ إِلَى الْبِلَى قُفُولُهَا، وَيَطُولُ فِي الثَّرَى حُلُولُهَا؟! . . .

الشّرح: ...ثمّ قال: كيف أظلم النّاس لأجل نفس تموت سريعًا يعني نفسه عليه السلام.

فإن قلتَ: أليس قوله: «عَن نَفْسٍ يُسْرِعُ إِلَى الْبِلَى قُفُولُهَا» يشعر بمذهب مَن قال بقِدَم الأنفس، لأنّ القُفول الرّجوع، ولا يقال في مذهبه للمسافرة: قافلة إلّا إذا كانت راجعةً؟

قلتُ: لاحاجة إلى القول بقِدَم الأنفس محافظة على هذه اللّفظة، وذلك لأنّ النّفس إذا كانت حادثةً فقد كان أصلها العدم، فإذا مات الإنسان عدمت نفسه فرجعت إلى العدم الأصليّ وهو المعبّر عنه بالبِلَى. (١١: ٢٤٦)

الفصل الحادي والعشرون ـ [في أنّ هويّة الإنسان شيء غير هذا البدن]

(الخطبة: ١٤٩)...وَإِنَّمَا كُنتُ جَارًا جَاوَرَكُمْ بَدَنِي أَيَّامًا، وَسَتُعْقَبُونَ مِنِّي جُثَّةً خَلَاءً سَاكِنَةً بَعْدَ حَرَاكٍ، وَصَامِتَةً بَعْدَ نُطْقٍ، لِيَعِظْكُمْ هُدُوِّي وَخُفُوتُ إِطْرَاقِي وَسُكُونُ أَطْرَافِي فَإِنَّهُ أَوْعَظُ لِلْمُعْتَبِرِينَ مِنَ الْمَنطِقِ الْبَلِيغِ وَالْقَوْلِ الْمَسْمُوعِ.

الشّرح: قوله: «وَإِنَّمَا كُنتُ جَارًا جَاوَرَكُمْ بَدَنِي أَيَّامًا»، في هذا الكلام إشعارٌ بما يذهب إليه أكثر العُقَلاء من أمر النّفس، وأنّ هويّة الإنسان شيء غير هذا البدن.

وقوله: «وَسَتُعْقَبُونَ مِنِّي» أي إنّما تجدون عقيب فقدي جثّة، يعني بدنًا خلَاءً، أي لا روح فيه، بل قد أقفر من تلك المعاني الّتي كنتم تعرفونها وهي العقل والنّطق والقوّة وغير ذلك. ثمّ وصف تلك الجُثّة، فقال: «ساكنةً بعد حَراكٍ» بالفتح، أي بعد حركةٍ، «وصامتةً بعد نطق». وهذا الكلام أيضًا يُشْعر[1] بما قلناه من أمر النّفس، بل يصرّح بذلك، ألَا تَراه قال: «سَتُعْقَبُونَ منّي جُثّةً» أي تستبدلون بي جُثّة صفتها كذا! وتلك الجثّة جُثّته عليه السلام، ومحال أن يكون العِوَض والمعوّض عنه واحدًا، فدلّ على أنّ هويّته عليه السلام الّتي أعقبنا منها الجثّة غير الجثّة. (٩: ١٢٣)

الفصل الثّاني والعشرون ـ [كلام في الرّوح]

(الخطبة: ١١١) وَمِن خُطْبَةٍ لَهُ عليه السلام يَذْكُرُ فيهَا مَلَكَ الموْتِ وَتَوْفِيَةَ الْأَنفُس: هَلْ تُحِسُّ بِهِ إِذَا دَخَلَ مَنزِلًا؟ أَمْ هَلْ تَرَاهُ إِذَا تَوَفَّى أَحَدًا؟ بَلْ كَيْفَ يَتَوَفَّى الْجَنِينَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ؟!

---

١ ـ ب: «مُشعر».

أَيَلِجُ عَلَيْهِ مِن بَعْضِ جَوَارِحِهَا ؟ أَمِ الرُّوحُ أَجَابَتْهُ بِإِذْنِ رَبِّهَا ؟ أَمْ هُوَ سَاكِنٌ مَعَهُ فِي أَحْشَائِهَا ؟ كَيْفَ يَصِفُ إِلَـهَهُ مَن يَعْجَزُ عَن صِفَةِ مَخْلُوقٍ مِثْلِهِ!

الشّرح :أمّا مذهب جمهور أصحابنا؛ وهم النّافون للنّفس النّاطقة ، فعندهم أنّ الرّوح جسمٌ لطيفٌ بخاريٌّ، يتكوّن من ألطف أجزاء الأغذيّة، ينفذ في العروق الضّوارب ، والحياة عَرَضٌ قائم بالرّوح وحالّ فيها ، فللدّماغ روح دِماغيّة وحياة حالّة فيها ، وكذلك للقلب، وكذلك للكبد ، وعندهم أنّ لِـلَك الموت أعوانًا تقبض الأرواح بحكم النّيابة عنه، لولا ذلك لتعذّر عليه وهو جسم أن يقبضَ روحَيْن في وقتٍ واحدٍ في المشرق والمغرب ، لأنّ الجسم الواحد لايكون في مكانيْن في وقتٍ واحدٍ.

قال أصحابنا : ولايبعد أن يكون الحَفَظَة الكاتبون هم القابضين للأرواح عند انقضاء الأجل، قالوا : وكيفيّة القبض ولُوج المـَلَك من الفَم إلى القلب، لأ نّه جسمٌ لطيفٌ هوائيّ لايتعذّرعليه النّفوذ في المخارق الضّيّقة، فيخالط الرّوح الّتي هي كالشّبيهة به، لأ نّها جسمٌ لطيفٌ بخاريّ، ثمّ يخرج من حيث دخل وهي معه، وإنّمَا يكون ذلك في الوقت الّذي يأذن الله تعالى له فيه، وهو حضور الأجل، فألزموا على ذلك أن يغوصَ المـَلَك في الماء مع الغريق ، ليقبض روحه تحت الماء، فالتزموا ذلك، وقالوا: ليس بمستحيلٍ أن يتخلّل المـَلَك الماء في مَسامّ الماء ، فإنّ فيه مَسامّ ومنافذ ، وفي كلّ جسم على قاعدتهم في إثبات الماء في الأجسام.

قالوا: ولو فرضنا أنّه لا مَسامّ فيه، لم يبعد أن يَلِجه المـَلَك فيوسّع لنفسه مكانًا كما يلجه الحَجَر والسَّمَك وغيرهما، وكالرّيح الشّديدة الّتي تقرع ظاهر البحر فتقعره وتحفره ، وقوّة المـَلَك أشدّ من قوّة الرّيح. (٧: ٢٣٧ـ٢٣٨)

الفصل الثّالث والعشرون ـ [النّفس النّاطقة]

(الحكمة: ٢٠١) الأصل: كُلُّ وِعَاءٍ يَضِيقُ بِمَا جُعِلَ فِيهِ إِلَّا وِعَاءَ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ يَتَّسِعُ بِهِ.

الشّرح: هذا الكلام تحته سرٌّ عظيمٌ، ورمزٌ إلى معنًى شريفٍ غامض، ومنه أخذ مُثْبتوا النّفس النّاطقة الحُجّة على قولهم، ومحصول ذلك أنّ القُوَى الجسمانيّة يُكِلها ويُتْعِبها تكرار أفاعيلها عليها، كقوّة البصر يُتْعِبها تكرار إدراك المرئيّات، حتّى ربّما أذهبها وأبطلها أصلًا، وكذلك قوّة السّمع يُتْعِبها تكرار الأصوات عليها، وكذلك غيرها من القُوَى الجسمانيّة، ولكنّا وجدنا القوّة العاقلة بالعكس من ذلك[1]، فإنّ الإنسان كلّما تكرّرت عليه المعقولات ازدادت قوّته العقليّة سَعَةً وانبساطًا واستعدادًا لإدراك أُمور أُخرى غير ما أدركته من قبل، حتّى كان تكرار المعقولات عليها يَشْحذها[2] ويصقلها، فهي إذنْ مخالفة في هذا الحُكم للقُوَى الجسمانيّة، فليست منها، لأنّها لو كانت منها لكان حُكْمها حُكْمَ واحدٍ من أخواتها، وإذا لم تكن جسمانيّة فهي مجرّدة، وهي الّتي نسمّيها بالنّفس النّاطقة. (١٩: ٢٥)

الفصل الرّابع والعشرون ـ [حالات النّفس]

(الحكمة: ٢٤٢): إِذَا كَثُرَتِ الْمَقْدِرَةُ قَلَّتِ الشَّهْوَةُ.

الشّرح:... ولهذا الحُكم عِلّة في العِلْم العقليّ، وذلك أنّ النّفس عندهم غنيّة بذاتها، مُكتَفِيَة بنفسها، غير محتاجة إلى شيء خارج عنها، وإنّما عَرَضتْ لها الحاجة والفقر إلى ما هو خارج

---

١ ـ أ: «هذا».

٢ ـ يشحذها: يحدّها.

عنها لمقارنتها الهيُولي،وذلك أنّ أمر الهَيُوليّ بالضّدّ من أمر النّفس في الفقر والحاجة، ولـمّا كان الإنسان مركّبًا من النّفس والهيُوليّ عرض له الشّوقُ إلى تحصيل العلوم والقنيات[1] لانتفاعه بهما، والتذاذه بحصولهما، فأمّا العلوم فإنّه يحصّلها في شبيهٍ بالخزانة له، يرجع إليها متى شاء، ويستخرج منها ما أراد، أعني القُوَى النّفسانيّة الّتي هي محلّ الصُّوَر والمعاني على ما هو مذكور في موضعه.

وأمّا القنيات والمحسوسات فإنّه يَروم منها مثل ما يَروم من تلك، وأن يُودِعها خزانةً محسوسةً خارجةً عن ذاته، لكنّه يَغْلَط في ذلك من حيث يُسْتَكْثِر منها، إلى أن يتنبّه بالحِكمة على ما ينبغي أن يقتني منها، وإنّمَا حرص على ما مُنع لأنّ الإنسان إنّمَا يطلب ما ليس عنده، لأنّ تحصيل الحاصل محال، والطّلب إنّمَا يتوجّه إلى المعدوم، لا إلى الموجود، فإذا حصّله سَكَن وعَلِم أنّه قد ادّخره، ومتى رجع إليه وحده ـ إن كان ممّا يَبْقى بالذّات ـ خَزَنَه وتشوّق إلى شيء آخر منه، ولا يزال كذلك إلى أن يعلم أنّ الجزئيّات لا نهاية، لها وما لا نهاية له فلا مَطْمَع في تحصيله، ولا فائدة في النّزوع إليه، ولا وجه لطلبه سواء كان معلومًا أو محسوسًا، فوجب أن يقصد من المعلومات إلى الأهمّ ومن المـُقْتَنيات إلى ضرورات البدن ومقيماته، ويعدل عن الاستكثار منها، فإنّ حصولها كلّها مع أنّها لا نهايه لها غير ممكن، وكلّما فضل عن الحاجة وقَدْر الكفاية فهو مادّة الأحزان والهموم وضُروب المكاره.

والغلط في هذا الباب كثير، وسبب ذلك طمع الإنسان في الغنى من مَعدِن الفقر، لأنّ الفقر هو الحاجة، والغنى هو الاستقلال، إلى أن يحتاج إليه، ولذلك قيل: إنّ الله تعالى غنيٌّ مطلقًا، لأنّه غير محتاج البتّة، فأمّا مَن كثرت قِنياته فإنّه يستكثر حاجاته بحسب كثرة قِنياته، وعلى قدرها رغّبه إلى الاستكثار بكثرة وجوه فَقْره و، قد بُيِّن ذلك في شرائع الأنبياء، وأخلاق

---

١ ـ القنيات: جمع قنية: بالضّمّ والكسر: ما اكتسبه الإنسان.

الحكماء، فأمّا الشّيء الرّخيص الموجود كثيرًا فإنّمَا يُرْغَب عنه، لأنّه معلوم أنّه إذا التمس وُجِد، والغالي فإنّمَا يقدرعليه في الأحيان ويصيبه الواحدُ بعد الواحد، وكلّ إنسان يتمنّى أن يكون ذلك الواحد ليصيبه وليحصل له ما لايحصل لغيره. (١٩: ٧٨ ـ ٧٩)

الفصل الخامس والعشرون ـ [اختلاف النّفوس]

(الخطبة ٢٢٩) ومن كلام له عليه السلام: روَى ذِعْلب اليمامِيُّ، عن أحمد بن قُتَيبة، عن عبدالله بن يزيد، عن مالك بن دِحْيَةَ، قال: كنّا عند أمير المؤمنين عليه السلام، وقد ذُكِر عنده اختلاف النّاس، فقال:

إِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمْ مَبَادِئُ طِينِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا فِلْقَةً مِن سَبَخِ أَرْض وَعَذْبِهَا، وَحَزْنِ تُرْبَةٍ وَسَهْلِهَا، فَهُمْ عَلَى حَسَبِ قُرْبِ أَرْضِهِمْ يَتَقَارَبُونَ، وَعَلَى قَدْرِ اخْتِلَافِهَا يَتَفَاوَتُونَ....

الشّرح: ... وقوله: «كانوا فِلْقَةً من سَبَخِ أرض وعَذْبِها، وحَزْنِ تُرْبَةٍ وسَهْلِها»، تفسيره أنّ البارئ جلّ جلاله لـمّا خلق النّفوس، خلقها مختلفةً في ماهيّتها، فمنها الزّكيّة ومنها الخبيثة، ومنها العفيفة ومنها الفاجرة، ومنها القويّة ومنها الضّعيفة، ومنها الجَريئة المقدِمة، ومنها الفَشْلة الذّليلة[1]، إلى غير ذلك من أخلاق[2] النّفوس المختلفة المتضادّة.

ثمّ فسّر عليه السلام وعلّل تساوي قوم في الأخلاق وتفاوت آخرين فيها، فقال: إنّ نفس زيد قد تكون مشابهةًاو قريبةً من المشابهة لنفس عمرو، فإذا هما في الأخلاق متساويتان، أو متقاربتان، ونفس خالد قد تكون مضادّةً لنفس بَكْر أو قريبةً من المضادّة، فإذا هما في الأخلاق متباينتان أو قريبتان من المباينة. والقول باختلاف النّفوس في ماهيّاتها هو مذهب

---

١ ـ ساقطة من أ.

٢ ـ أ: «اختلاف».

أفلاطون، وقد أتبعه عليه جماعة من أعيان الحكماء، وقال به كثيرٌ من مُثْبتي النّفوس من متكلّمي الإسلام. وأمّا أرسطو وأتباعه،فإنّهم لايذهبون إلى اختلاف النّفوس في ماهيّتها، والقول الأوّل عندي أمثل... . (١٣: ١٩ـ ٢٠)

الفصل السّادس والعشرون ـ [في أحوال الآخرة]

(الخطبة: ١١٣)... وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الدُّنيَا سَمَاعُهُ أَعْظَمُ مِن عِيَانِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْآخِرَةِ عِيَانُهُ أَعْظَمُ مِن سَمَاعِهِ، فَلْيَكْفِكُمْ مِنَ الْعِيَانِ السَّمَاعُ، وَمِنَ الْغَيْبِ الْخَبَرُ. وَاعْلَمُوا! أَنَّ مَا نَقَصَ مِنَ الدُّنيَا وَزَادَ فِي الْآخِرَةِ خَيْرٌ مِمَّا نَقَصَ مِنَ الْآخِرَةِ وَزَادَ فِي الدُّنيَا، فَكَمْ مِن مَنقُوصٍ رَابِحٍ وَمَزِيدٍ خَاسِرٍ!...

الشّرح: وأمّا أحوال الآخرة فلاريب أنّ الأمر فيها بالضّدّ من ذلك، لأنّ الّذي يتصوّره النّاس من الجَنّة أنّها أشجار وأنهار ومأكول ومشروب وجماع، وأمرها في الحقيقة أعظم من هذا وأشرف، لأنّ ملاذّها الرّوحانيّة المقارنة لهذه الملاذّ المضادّة لها أعظم من هذه الملاذّ بطبقات عظيمة، وكذلك أكثر النّاس يتوهّمون أنّ عذاب النّار يكون أيّامًا وينقضي، كما يذهب إليه المُرْجئة، أو أنّه لا عذاب بالنّار لمسلم أصلًا، كما هو قول الخُلّص من المُرْجئة، وأنّ أهل النّار يألفون عذابها فلايستضرّون به إذا تطاول الأمد عليهم، وأمر العذاب أصعب ممّا يظنّون، خصوصًا على مذهبنا في الوعيد، ولو لم يكن إلّا آلام النّفوس باستشعارها سخط الله تعالى عليها، فإنّ ذلك أعظم من ملاقاة جرْم النّار لبدن الحيّ. وفي هذا الموضع أبحاث شريفة دقيقة، ليس هذا الكتاب موضوعًا لها. (٧: ٢٥٨)

الفصل السّابع والعشرون ـ [يوم القيامة]

(الخطبة: ١٥٨) ...عِبَادَ اللهِ، احْذَرُوا يَوْمًا تُفْحَصُ فِيهِ الْأَعْمَالُ، وَيَكْثُرُ فِيهِ الزِّلْزَالُ، وَتَشِيبُ فِيهِ الْأَطْفَالُ.

اِعْلَمُوا عِبَادَ اللهِ أَنَّ عَلَيْكُمْ رَصَدًا مِن أَنفُسِكُمْ، وَعُيُونًا مِن جَوَارِحِكُمْ، وَحُفَّاظَ صِدْقٍ يَحْفَظُونَ أَعْمَالَكُمْ وَعَدَدَ أَنفَاسِكُمْ، لَا تَسْتُرُكُمْ مِنهُمْ ظُلْمَةُ لَيْلٍ دَاجٍ، وَلَا يُكِنُّكُمْ مِنهُمْ بَابٌ ذُو رِتَاجٍ وَإِنَّ غَدًا مِنَ الْيَوْمِ قَرِيبٌ. يَذْهَبُ الْيَوْمُ بِمَا فِيهِ وَيَجِيءُ الْغَدُ لَاحِقًا بِهِ، فَكَأَنَّ كُلَّ امْرِئٍ مِنكُمْ قَدْ بَلَغَ مِنَ الْأَرْضِ مَنزِلَ وَحْدَتِهِ وَمَخَطَّ حُفْرَتِهِ، فَيَالَهُ مِن بَيْتِ وَحْدَةٍ، وَمَنزِلِ وَحْشَةٍ، وَمَفْرَدِ غُرْبَةٍ!

وَكَأَنَّ الصَّيْحَةَ قَدْ أَتَتْكُمْ، وَالسَّاعَةَ قَدْ غَشِيَتْكُمْ، وَبَرَزْتُمْ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، قَدْ زَاحَتْ عَنكُمُ الْأَبَاطِيلُ، وَاضْمَحَلَّتْ عَنكُمُ الْعِلَلُ، وَاسْتَحَقَّتْ بِكُمُ الْحَقَائِقُ، وَصَدَرَتْ بِكُمُ الْأُمُورُ مَصَادِرَهَا، فَاتَّعِظُوا بِالْعِبَرِ، وَاعْتَبِرُوا بِالْغِيَرِ، وَانتَفِعُوا بِالنُّذُرِ.

الشّرح: ... قوله: «وتشيب فيه الأطفال» كلام جار مجرى المَثَل، يقال في اليوم الشّديد: إنّه ليشيب نواصي الأطفال، وقال تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾[1]، وليس ذلك على حقيقته، لأنّ الأُمّة مجمعة على أنّ الأطفال لا تتغيّر حالهم في الآخرة إلى الشّيب، والأصل في هذا أنّ الهموم والأحزان إذا توالت على الإنسان شاب سريعًا، قال أبو الطّيّب: [لكامل]

والْهَمُّ يَخْتَرِمُ الجَسِيمَ نُحافةً ... ويُشِيبُ ناصيةَ الصَّبِيِّ ويُهْرِمُ[2]

١ـ المزّمّل / ١٧.

٢ـ ديوانه ٤: ١٢٤.

قوله : « أنّ عليكم رَصَدًا من أنفسكم ، وعُيُونًا من جوارحكم»، لأنّ الأعضاء تنطق في القيامة بأعمال المكلّفين ، وتشهد عليهم . قوله :«وحُفّاظ صِدْق»يعني الملائكة الكاتبين لايعتصم منهم بسترة ولا ظلام ليل ، ومن هذا المعنى قول الشّاعر :[الطّويل]

إذا ما خلوتَ الدّهرَ يومًا فلاتَقُلْ خلوتُ؛ ولكن قُلْ عَلَيّ رَقِيبُ

(٩: ٢١٥ ـ ٢١٦)

(الخطبة : ١٥١) ... أَوَّلُهُمْ قَائِدٌ لِآخِرِهِمْ، وَآخِرُهُمْ مُقْتَدٍ بِأَوَّلِهِمْ، يَتَنَافَسُونَ فِي دُنَيَا دَنِيَّةٍ، وَيَتَكَالَبُونَ عَلَى جِيفَةٍ مُرِيحَةٍ، وَعَنْ قَلِيلٍ يَتَبَرَّأُ التَّابِعُ مِنَ الْمَتْبُوعِ، وَالْقَائِدُ مِنَ الْمَقُودِ، فَيَتَزَايَلُونَ بِالْبَغْضَاءِ، وَيَتَلَاعَنُونَ عِنْدَ اللِّقَاءِ... .

الشّرح:... ثمّ ذَكَرَ تبرّؤ التّابع من المتبوع ، يعني يوم القيامة .

فإن قلتَ : إنّ الكتاب العزيز إنّمَا ذَكَر تبرّؤ المتبوع من التّابع في قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَ رَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾[١]، وهاهنا قد عكس ذلك ، فقال: إنّ التّابع يتبرّأ من المتبوع !

قلتُ :إنّه قد ورد في الكتاب العزيز مثل ذلك، في قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[٢]. ﴿قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا بَلْ لَمْ نَكُنْ نَدْعُو مِنْ قَبْلُ شَيْئًا﴾[٣]، فقولهم : ﴿لَمْ نَكُنْ نَدْعُو مِنْ قَبْلُ شَيْئًا﴾هو التّبرّؤ ، وهو قوله حكاية عنهم :﴿وَاللهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[٤]، وهذا هو التّبرّؤ.

ثمّ ذَكَر عليه السلام أنّ القائد يتبرّأ من المقود، أي يتبرّأ المتبوع من التّابع فيكون كلّ من الفريقين

---

١ ـ البقرة / ١٦٦.

٢ ـ الأنعام / ٢٢.

٣ ـ غافر / ٧٤.

٤ ـ الأنعام / ٢٣.

تبرّ أ من صاحبه، كما قال سبحانه: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾[1]. (٩: ١٤١ـ١٤٢)

الفصل الثّامن والعشرون ـ [في المحاسبة]

(الحكمة: ٣٠٦) وَسُئِلَ عليه السلام كَيْفَ يُحَاسِبُ اللهُ الْخَلْقَ عَلَى كَثْرَتِهِمْ، فَقَالَ عليه السلام: كَمَا يَرْزُقُهُمْ عَلَى كَثْرَتِهِمْ.

فَقِيلَ: كَيْفَ يُحَاسِبُهُمْ وَلَا يَرَوْنَهُ؟ فَقَالَ عليه السلام: كَمَا يَرْزُقُهُمْ وَلَا يَرَوْنَهُ.

الشّرح: هذا جواب صحيح، لأنّه تعالى لا يرزقهم على التّرتيب، أعني واحدًا بعد واحدٍ، وإنّمَا يرزقهم جميعهم دفعةً واحدةً، وكذلك تكون محاسبتهم يوم القيامة. والجواب الثّاني صحيح أيضًا، لأنّه إذا صحّ أن يرزقنا ولا نرى الرّازق، صحّ أن يحاسبَنا ولا نرى المحاسب.

فإن قلتَ: فقد ورد أنّهم يمكثون في الحساب ألف سنةٍ، وقيل: أكثر من ذلك، فكيف يجمع بين ما ورد في الخبر وبين قولكم: «إنّ حسابهم يكون ضربةً واحدةً»! ولا ريب أنّ الأخبار تدلّ على أنّ الحساب يكون لواحدٍ بعد واحدٍ.

قلتُ: إنّ أخبار الآحاد لا يُعْمَل عليها، لاسيّما الآخبار الواردة في حديث الحساب والنّار والجنّة، فإنّ المحدّثين طعنوا في أكثرها، وقالوا: إنّها موضوعة، وجملة الأمر أنّه ليس هناك تكليف فيقال: إنّ ترتيب المحاسبة في زمان طويل جدًّا يتضمّن لُطْفًا في التّكليف، فيفعله البارئ تعالى لذلك، وإنّمَا الغرض من المحاسبة صِدْق الوعد وما سبق من القول، والكتاب العزيز لم ينطق إلّا بالمحاسبة مجملةً، فوجب القول بالمتيقّن المعلوم فيها ورفض ما لم يثبت. (١٩: ٢٠٦)

---

١ ـ العنكبوت ٢٥.

الفصل التّاسع و العشرون ـ [في تجسّم الأعمال]

(الحكمة :٧) ... وَالصَّدَقَةُ دَوَاءٌ مُنجِحٌ، وَأَعْمَالُ الْعِبَادِ فِي عَاجِلِهِمْ نُصْبُ أَعْيُنِهِمْ فِي آجَالِهِمْ.

الشّرح: ... قوله: «أَعْمَالُ الْعِبَادِ فِي عَاجِلِهِمْ نُصْبُ أَعْيُنِهِمْ فِي آجَالِهِمْ»، هذا من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾[1]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[2].

ومن كلام بعضهم: إنّما تقدّم على ما قدّمت، ولست تقدّم على ما تركت، فآثر ما تلقّاه غدًا على ما لا تراه أبدًا.

ومن حِكمة أفلاطون: اكْتم حُسْن صَنيعك عن أعين البشر، فإنّ له مِمَّن بيده ملكوت السّماء أعْيُنًا ترمقه فتجازى عليه. (١٨: ١٠١ـ١٠٢)

الفصل الثّلاثون ـ [معنى السّائق و الشّهيد]

(الخطبة: ٨٤) ومنها: فَاتَّعِظُوا عِبَادَ اللهِ بِالْعِبَرِ النَّوَافِعِ، وَاعْتَبِرُوا بِالْآيِ السَّوَاطِعِ، وَازْدَجِرُوا بِالنُّذُرِ الْبَوَالِغِ، وَانتَفِعُوا بِالذِّكْرِ وَالْمَوَاعِظِ، فَكَأَنْ[3] قَدْ عَلِقَتْكُمْ مَخَالِبُ

١ـ آل عمران / ٣٠.

٢ـ الزّلزلة / ٧ـ٨.

٣ـ مخطوطة النهج: «وكأن».

الْمَنِيَّةِ، وَانقَطَعَتْ مِنكُمْ عَلَائِقُ الْأُمْنِيَّةِ، وَدَهِمَتْكُمْ مُفْظِعَاتُ الْأُمُورِ، وَالسِّيَاقَةُ إِلَى الْوِرْدِ الْمَوْرُودِ[1]، فَـ ﴿كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾[2]؛ سَائِقٌ يَسُوقُهَا إِلَى مَحْشَرِهَا؛ وَشَاهِدٌ يَشْهَدُ عَلَيْهَا بِعَمَلِهَا.

الشّرح: وقوله: «وَالسِّيَاقَةُ إِلَى الْوِرْدِ الْمَوْرُودِ»، يعني الموت. وقوله: «سائقٌ وشهيدٌ»، وقد فسّر عليه السلام ذلك وقال: «سَائِقٌ يَسُوقُهَا إِلَى مَحْشَرِهَا؛ وَشَاهِدٌ يَشْهَدُ عَلَيْهَا بِعَمَلِهَا». وقد قال بعض المفسّرين: إنّ الآية لاتقتضي كونهما اثنين، بل من الجائز أن يكون مَلَكًا واحدًا جامعًا بين الأمرَين، كأنّه قال: «وجاءت كلّ نفس معها مَلَكٌ يسوقها ويشهد عليها». وكلام أمير المؤمنين عليه السلام يحتمل ذلك أيضًا، لأنّه لم يقل أحدهما، لكنّ الأظهر في الأخبار والآثار أنّهما مَلَكان.

فإن قلتَ: إذا كان تعالى عالِمًا بكلّ شيء فأيّ حاجة إلى الملائكة الّتي تكتب الأعمال، كما قال سبحانه: ﴿بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[3] وإذا كان تعالى أعدل العادلين فأيّ حاجة إلى مَلَك يشهد على المكلَّف يوم القيامة؟ وإذا كان قادرًا لذاته، فأيّ حاجة إلى مَلَك يسوق المكلَّف إلى المحشر؟

قلتُ: يجوز أن يكون في تقرير مثل ذلك في أنفس المكلَّفين في الدّنيا ألطافٌ ومصالح لهم في أديانهم، فيخاطبهم الله تعالى به لوجوب اللُّطْف في حِكمته، وإذا خاطبهم به وجب فعله في الآخرة، لأنّ خبره سبحانه لايجوز الخُلْف عليه. (٦: ٣٤٧ـ٣٤٨)

١ـ إشارة إلى الآية ٩٨ من سورة هود ﴿... وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾.

٢ـ ق ٢١.

٣ـ الزّخرف ٨٠.

الفصل الحادي و الثّلاثون ـ [هل الجَنّة مخلوقة الآن أم لا؟]

(الخطبة : ١٠٨)...سُبْحَانَكَ خَالِقًا وَمَعْبُودًا ! بِحُسْنِ بَلَائِكَ عِندَ خَلْقِكَ، خَلَقْتَ دَارًا، وَجَعَلْتَ فِيهَا مَأْدُبَةً مَشْرَبًا وَمَطْعَمًا، وَأَزْوَاجًا وَخَدَمًا، وَقُصُورًا، وَأَنهَارًا، وَزُرُوعًا وَثِمَارًا... .

الشّرح : ...ثمّ قال :«خَلَقْتَ دارًا» يعني الجَنّة... وفي هذا الكلام دلالة على أنّ الجَنّة الآن مخلوقة ، وهو مذهب أكثر أصحابنا . (٧:٢٠٧)

(الخطبة : ١٨٤)... وَاعْلَمُوا ! أَنَّهُ ﴿مَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾[١] مِنَ الْفِتَنِ، وَنُورًا مِنَ الظُّلَمِ ، وَيُخَلِّدْهُ فِيمَا اشْتَهَتْ نَفْسُهُ، وَيُنزِلْهُ مَنزِلَةَ الْكَرَامَةِ عِندَهُ، فِي دَارٍ اصْطَنَعَهَا لِنَفْسِهِ، ظِلُّهَا عَرْشُهُ، وَنُورُهَا بَهْجَتَهُ، وَزُوَّارُهَا مَلَائِكَتُهُ، وَرُفَقَاؤُهَا رُسُلُهُ.

الشّرح :...ثمّ انتقل إلى ذِكْر الجَنّة، والكلام يدلّ على أنّها في السّماء ، وأنّ العرش فوقها . ومعنى قوله : «اصْطَنَعَها لنفسه» إعظامها وإجلالها ، كما قال لموسى : ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾[٢] ، ولأنّه لما تعارف النّاس في تعظيم ما يصنعونه، أن يقول الواحد منهم لصاحبه : قد وهبتُك هذه الدّار الّتي اصطنعتُها لنفسي، أي أحكمتُها، ولم أكن في بنائها متكلّفًا بأن أبنيَها لغيري ، صحّ وحَسُن من البليغ الفصيح أن يستعير مثل ذلك فيما لم يصطنعه في الحقيقة لنفسه، وإنّمَا هو عظيم جليل عنده . (١٠:١٢٠)

(الخطبة : ٨٤) ومنها : في صفة الجَنّة : دَرَجَاتٌ مُتَفَاضِلَاتٌ، وَمَنَازِلُ مُتَفَاوِتَاتٌ،

---

١ ـ الطّلاق / ٢.

٢ ـ طه / ٤١.

لَايَنقَطِعُ نَعِيمُهَا، وَلَايَظْعَنُ مُقِيمُهَا، وَلَايَهْرَمُ خَالِدُهَا، وَلَايَبْأَسُ سَاكِنُهَا .

الشّرح : الدّرجات: جمع درجة، وهي: الطّبقات والمراتب ، ويقال لها درجات في الجنّة ودَرَكات في النّار. وإنّمَا تفاضَلَتْ وتفاوتت بحسب الأعمال، ولايجوز أن يقع ذلك تفضّلًا، لأنّ التّفضّل بالثّواب قبيح .

فإن قلتَ: فما قولك في الحُور والوِلْدان والأطفال والمجانين ؟

قلتُ: يكون الواصل إليهم نعيمًا ولذّة لاشبهة في ذلك ، ولكن لا ثواب لهم ولاينالونه ، والثّواب أمرٌ أخصّ من المنافع والنّعيم، لأنّه منافع يقترن بها التّعظيم والتّبجيل ، وهذا الأمر الأخصّ لايحسن إيصاله إلّا إلى أرباب العمل .

وقوله : « لَايَنقَطِعُ نَعِيمُهَا، وَلَايَظْعَنُ مُقِيمُهَا» ، قولٌ متّفق عليه بين أهل الملّة إلّا ما يُحْكَى عن أبي الهُذَيل : أنّ حركات أهل الجَنّة تنتهي إلى سكونٍ دائم . وقد نَزّهه قوم من أصحابنا عن هذا القول : وأكذبوا رُواته، ومَن أثبته منهم عنه، زعم أنّه لم يقل بانقطاع النّعيم لكن بانقطاع الحركة مع دوام النّعيم ، وإنّمَا حمله على ذلك أنّه لـمّا استدلّ على أنّ الحركة الماضية يستحيل ألّايكون لها أوّل ، عُورض بالحركات المستقبلة لأهل الجَنّة والنّار ، فالتزم أنّها متناهية ، وإنّمَا استُبْعد هذا عنه، لأنّه كان أجلّ قدرًا من أن يذهب عليه الفَرْق بين الصّورتَين .
(٦: ٣٤٨ ـ ٣٤٩)

الفصل الثّاني والثّلاثون ـ [اختلاف النّاس في الآجال]

(الخطبة: ٦١) : ومن كلام له عليه السلام ، لـمَّا خُوِّف مِنَ الْغِيلَةِ: وَإِنَّ عَلَيَّ مِنَ الله جُنَّةً حَصِينةً، فَإِذَا جَاءَ يَوْمِي انفَرَجَتْ عَنِّي وَأَسْلَمَتْنِي؛ فَحِينَئِذٍ لَايَطِيشُ السَّهْمُ، وَلَايَبْرَأُ الْكَلْمُ.

الشّرح: ... واختلف النّاس في الآجال، فقالت الفلاسفة والأطبّاء: لا أجَلَ مضروب لأحدٍ من الحيوان كلّه من البشر ولا من غيرهم. والموت عندهم على ضربَين: قسريّ، وطبيعيٌّ.

فالقسريّ: الموت بعارضٍ؛ إمّا من خارج الجسد، كالمتردِّي والغريق والمقتول ونحو ذلك، أو من داخل الجسد، كما يعرض من الأمراض القاتلة، مثل السِّلّ والاستسقاء والسِّرسام ونحو ذلك.

والموت الطّبيعيّ: ما يكون بوقوف القوّة الغاذية الّتي تُورد على البدن عِوَض ما يتحلّل منه، وهذه القوّة المستخدمة للقُوَى الأربع: الجاذبة والدّافعة والماسكة والهاضمة والبدن لايزال في التّحلّل دائمًا من الحركات الخارجيّة، ومن الأفكار والهموم وملاقاة الشّمس والرّيح، والعوارض الطّارئة، ومن الجوع والعطش. والقوّة الغاذية تورد على البدن عِوَض الأجزاء المتحلّلة، فتصرفها في الغذاء المتناول، واستخدام القُوَى الأربع المذكورة.

ومنتهى بقاء هذه القوّة في الأعمّ الأغلب للإنسان مائة وعشرون سنة، وقد رأيتُ في كُتُب بعض الحكماء: أنّها تبقى مائة وستّين سنة، ولا يصدّق هؤلاء بما يُروَى من بقاء المعمّرين. فأمّا أهل المِلَل فيصدّقون بذلك.

واختلف المتكلّمون في الآجال، فقالت المعتزلة: ينبغي أوّلًا أن نحقّق مفهوم قولنا: «أجَل»، ليكون البحث في التّصديق بعد تحقّق التّصور، فالأجل عندنا: هو الوقت الّذي يعلم الله أنّ حياة ذلك الإنسان أو الحيوان تبطل فيه، كما أنّ أجل الدَّيْن هو الوقت الّذي يحلّ فيه. فإذا سألَنا سائل فقال: هل للنّاس آجالٌ مضروبة؟ قلنا له: ما تعني بذلك؟ أتريد: هل يعلم الله تعالى الأوقات الّتي تبطل فيها حياة النّاس؟ أم تريد بذلك أنّه: هل يراد بطلان حياة كلّ حيّ في الوقت الّذي بطلت حياته فيه؟

فإن قال: عَنَيْت الأوّل، قيل له: نعم، للنّاس آجالٌ مضروبة بمعنى معلومة، فإنّ الله تعالى عالِم بكلّ شيء.

وإن قال: عَنَيْت الثّاني، قيل: لايجوز عندنا إطلاق القول بذلك، لأنّه قد تبطل حياة نبيّ أو وليّ بقتل ظالم، والبارئ تعالى لا يريد عندنا ذلك.

فإن قيل: فهل تقولون: إنّ كلّ حيوان يموت وتبطل حياته بأجَله؟ قيل: نعم، لأنّ الله قد علم الوقت الّذي تبطل حياته فيه، فليس تبطل حياته إلّا في ذلك الوقت، لا لأنّ العلم ساق إلى ذلك، بل إنّمَا تبطل حياته بالأمر الّذي اقتضى بطلانه، والبارئ تعالى يعلم الأشياء على ماهي عليه، فإن بطلت حياته بقتل ظالم فذلك ظُلْمٌ وجَوْرٌ، وإن بطلت حياته من قِبَل الله تعالى فذلك حِكمة وصواب. وقد يكون ذلك لطفًا لبعض المكلّفين.

واختلف النّاس: لو لم يقتل القاتلُ المقتولَ، هل كان يجوز أن يبقيَه الله تعالى؟ فقطع الشّيخ أبوالهُذَيْل على موته لو لم يقتله القاتل، وإليه ذهب الكَرّاميّة، قال محمّد بن الهَيْصَم: مذهبنا أنّ الله تعالى قد أجّل لكلّ نفس أجلًا لن ينقضي عمره دون بلوغه، ولايتأخّرعنه، ومعنى الأجَل هو الوقت الّذي علم الله أنّ الإنسان يموت فيه، وكتب ذلك في اللّوح المحفوظ، وليس يجوز أن يكون الله تعالى قد أجّل له أجلًا، ثمّ يقتل قبل بلوغه أو يخترم دونه، ولا أن يتأخّر عمّا أُجِّلَ له، ليس على معنى أنّ القاتل مضطرّ إلى[1] قتله، حتّى لا يمكنه الامتناع منه، بل هو قادر على أن يمتنع من قتله، ولكنّه لايمتنع منه، إذكان المعلوم أنّه يقتله لأجله بعينه، وكتب ذلك عليه.

ولوتوهّمنا في التّقدير، أنّه يمتنع مِن قتله لكان الإنسان يموت لأجل ذلك، لأنّهما أمران مؤجّلان بأجلٍ واحدٍ، فأحدهما قَتْل القاتل إيّاه، والثّاني تصرّم مدّة عمره وحلول الموت به، فلو قدرنا امتناعَ القاتل من قتله، لكان لايجب بذلك ألّا يقع المؤجّل الثّاني الّذي هو حلول الموت به، بل كان يجب أن يموت بأجله.

---

١ ـ ب: «على قتله»، وما أثبته من أ، ج.

قال : وبيان ذلك من كتاب الله توبيخه المنافقين على قولهم: ﴿ لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا ﴾[١]، فقال تعالى لهم : ﴿ قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾[٢]،فدلّ على أنّهم لو تجنّبوا مصارع القتل لم يكونوا ليدرءوا بذلك الموت عن أنفسهم .

وقالت الأشعريّة والجَهْميّة والجبريّة كافّة : إنّها آجال مضروبة محدودة ، وإذا أُجِّل الأجل ، وكان في المعلوم أنّ بعض النّاس يقتل ، وَجَب وقوع القتل منه لا محالة ، وليس يقدر القاتل على الامتناع مِن قَتْله، وتقدير انتفاء القتل ليقال:كيف كانت تكون الحال تقدير أمر محال، كتقدير عدم القديم وإثبات الشّريك ، وتقدير الأُمور المستحيلة لَغْو وخُلْف من القول .

وقال قوم من أصحابنا البغداديّين رحمهم الله بالقطع على حياته لو لم يقتله القاتل ؛ وهذا عكس مذهب أبي الهُذَيْل ومَن وافقه ، وقالوا : لو كان المقتول يموت في ذلك الوقت لو لم يقتله القاتل لما كان القاتل مُسيئًا إليه ، إذ لم يفوّتْ عليه حياة لو لم يبطلها لبقيتْ، ولما استحقّ القَوَد ، ولكان ذابح الشّاة بغير إذْنٍ مالكها قد أحسن إلى مالكها، لأنّه لو لم يذبحها لماتت ، فلم يكن ينتفع بلحمها .

قالوا : والّذي احتجّ به من كونهما مؤجَّلَين بأجَل واحدٍ ، فلو قدّرنا انتفاء أحد الأمرَين في ذلك الوقت لم يجب انتفاء الآخر، ليس بشيء ، لأنّ أحدهما علّة الآخر، فإذا قدّرنا انتفاء العلّة وجب أن ينتفي في ذلك التّقدير انتفاء المعلول ، فالعلّة قتل القاتل ، والمعلول بطلان الحياة ، وإنّمَا كان يستمرّ ويصلح ما ذكروه ، لو لم يكن بين الأمرَين علّيّة العلّيّة والمعلوليّة .

قالوا : والآية الّتي تعلّقوا فيها لاتدلّ على قولهم ، لأنّه تعالى لم ينكر ذلك القول إنكار حاكم بأنّهم لولم يقتلوا لماتوا ، بل قال : كلّ حيٍّ ميّت ، أي لا بدّ من الموت ، إمّا معجّلًا وإمّا مؤجّلًا.

---

١ ـ آل عمران / ١٥٦.

٢ ـ آل عمران / ١٦٨.

قالوا: فإذا قال لنا قائل: إذا قلتُم إنّه يبقى لو لم يقتله القاتل، ألستم تكونون قد قلتُم: إنّ القاتل قد قطع عليه أجَلَه؟

قلنا له: إنّمَا يكون قاطعًا عليه أجله لو قتله قبل الوقت الّذي علم الله تعالى أنّ حياته تبطل فيه، ولَيس الأمر كذلك؛ لأنّ الوقت الّذي علم الله تعالى أنّ حياته تبطل فيه هو الوقت الّذي قتله فيه القاتل، ولم يقتله القاتل قبل ذلك، فيكون قد قَطَع عليه أجَلَه.

قالوا: فإذا قال لنا: فهل تقولون إنّه قطع عليه عمره؟

قلنا له: إنّ الزّمان الّذي كان يعيش فيه لو لم يقتله القاتل لايسمّى عمرًا إلّا على طريق المجاز، باعتبار التّقدير؛ ولسنا نطلق ذلك إلّا مقيّدًا، لئلّا يوهم، وإنّمَا قلنا: إنّا نقطع على أنّه لو لم يقتل لم يمت، ولا يطلق غير ذلك.

وقال قُدَماء الشّيعة: الآجال تزيد وتنقص، ومعنى الأجل: الوقت الّذي علم الله تعالى أنّ الإنسان يموت فيه إن لم يُقْتَل قبل ذلك، أو لم يفعل فعلًا يستحقّ به الزّيادة والنّقصان في عمره.

قالوا: وربّمَا يُقْتَل الإنسان الّذي ضُرِب[1] له من الأجَل خمسون سنة، وهو ابن عشرين سنة، وربّمَا يفعل من الأفعال مايستحقّ به الزّيادة، فيبلغ مائة سنة، أو يستحقّ به النّقيصة فيموت وهو ابن ثلاثين سنة.

قالوا: فممّايقتضي الزّيادة؛صلة الرَّحِم،وممّايقتضي النّقيصة الزّنا وعُقوق الوالدين، وتعلّقوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾[2].

وربّمَا قال قوم منهم: إنّ الله تعالى يضرب الأجل لزيد خمسين سنة أو ما يشاء، فيرجع عن ذلك فيما بعد، ويجعله أربعين أو ثلاثين، أو ما يشاء، وبنوْه على قولهم في البداء.

وقال أصحابنا: هذا يوجب أن يكون الله تعالى قد أجّل الآجال على التّخمِين دون

---

١ ـ ب: «صرف»، تحريف وصوابه من ج.

٢ ـ فاطر ١١.

التّحقيق، حيث أجّل لزيد خمسين، فقُتِل لعشرين، وأفسدوا أن يعلم الله تعالى الشّيء بشرطٍ، وأن يبدو له فيما يقضيه ويقدره، بما هو مشهور في كُتُبهم.

وقالوا في الآية: إنّ المراد بها أن ينقص سبحانه بعض النّاس عن مقدار أجل المعمَّر، بأن يكون انتقص منه عمرًا، ليس أنّه ينقص من عمر ذلك المعمّر.

فأمّا مشايخنا أبوعليّ وأبوهاشم فتوقّفا في هذه المسألة وشكّا في حياة المقتول وموته، وقالا: لايجوز أن يبقى لو لم يقتل، ويجوز أن يموت، قالا: لأنّ حياته وموته مقدوران لله عَزَّ وجَلَّ، وليس في العقل ما يدلّ على قبح واحد منهما، ولا في الشّرع ما يدلّ على حصول واحد منهما، فوجب الشّكّ فيهما، إذ لا دليل يدلّ على واحد منهما.

قالوا: فأمّا احتجاج القاطعين على موته، فقد ظهر فساده بما حُكِي من الجواب عنه.

قالوا: وممّا يدلّ على بطلانه من الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾[1]، فحكم سبحانه بأنّ إثباته القصاص ممّا يزجر القاتل عن القتل، فتدوم حياة المقتول، فلو كان المقتول يموت لو لم يقتله القاتل ما كان في إثبات القصاص حياة.

قالوا: وأمّا احتجاج البغداديّين على القطع على حياته، بما حُكِي عنهم، فلا حجّة فيه. أمّا إلزام القاتل القَوَد والغرامة فلأنّا غير قاطعين على موت المقتول لو لم يقتل، بل يجوز أن يبقى ويغلب ذلك على ظنوننا، لأنّ الظّاهر من حال الحيوان الصّحيح ألّا يموت في ساعته، ولا بعد ساعته وساعات، فنحن نلزم القاتل القَوَد والغرامة، لأنّ الظّاهر أنّه أبطل ما لو لم يبطله لبقي.

وأيضًا فموت المقتول لو لم يقتله القاتل لا يخرج القاتل من كونه مُسيئًا، لأنّه هو الّذي تولّى إبطال الحياة، ألَا تَرَى أنّ زيدًا لو قتل عَمْرًا لكان مُسيئًا إليه، وإن كان المعلوم أنّه لو لم يقتله لقتله خالد في ذلك الوقت!

وأيضًا فلو لم يقتل القاتل المقتول، ولم يذبح الشّاة حتّى ماتا، لكان يستحقّ المقتول ومالك

---

١ ـ البقرة / ١٧٩.

الشّاة من الأعواض على البارئ سبحانه أكثر ممّا يستحقّانه على القاتل والذّابح، فقد أساء القاتل والذّابح حيث فوّتا على المقتول ومالِك الشّاة زيادة الأعواض.

فأمّا شيخنا أبوالحسين فاختار الشّكّ أيضًا في الأمرَين إلّا في صورة واحدة، فإنّه قطع فيها على دوام الحياة، وهي أنّ الظّالم قديقتل في الوقت الواحد الأُلوف الكثيرة في المكان الواحد، ولم تجرِ العادة بموت مثلهم في حالة واحدة في المكان الواحد، واتّفاق ذلك نقض العادة، وذلك لايجوز.

قال الشّيخ: ليس يمتنع أن يقال في مثل هؤلاء إنّه يقطع على أنّ جميعهم ماكانوا يموتون في ذلك المكان في ذلك الوقت لولم يقتلهم القاتل، إن كان الوقت وقتًا لايجوز انتقاض العادات فيه، ولكن يجوز أن يموت بعضهم دون بعض، لأنّه ليس في موت الواحد والاثنين في وقت واحد في مكان واحد نقض عادة، ولا يمتنع هذا الفرض من موتهم بأجمعهم في زمان نبيّ من الأنبياء.

وقد ذكرتُ في كُتُبي المبسوطة في علم الكلام في هذا الباب ما ليس هذا الشّرح موضوعًا لاستقصائه. (٥: ١٣٣ ـ ١٣٩)

الفصل الثّالث والثّلاثون ـ [في الابتلاء وفائدته]

(الخطبة: ١٤٤)... أَلَا إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ كَشَفَ الْخَلْقَ كَشْفَةً، لَا أَنَّهُ جَهِلَ مَا أَخْفَوْهُ مِن مَصُونِ أَسْرَارِهِمْ وَمَكْنُونِ ضَمَائِرِهِمْ، وَلَكِن لِيَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا، فَيَكُونَ الثَّوَابُ جَزَاءً، وَالْعِقَابُ بَوَاءً.

الشّرح: ...ثمّ قال: إنّ الله تعالى كشف الخلق بما تعبّدهم به من الشّرعيّات على ألسنة الأنبياء، ولم يكن أمرهم خافيًا عنه، فيحتاج إلى أن يكشفهم بذلك، ولكنّه أراد ابتلاءهم

واختبارهم، ليعلم أيّهم أحسن عملاً، فيعاقب المسيءُ ويثيب المُحسِن.

فإن قلتَ: الإشكال قائم، لأنّه إذا كان يعلم أيّهم يُحسن، وأيّهم يسيءُ، فما فائدة الابتلاء؟ وهل هو إلّا محض العبث!

قلتُ: فائدة الابتلاء إيصال نَفْعٍ إلى زيد لم يكن ليصحّ إيصاله إليه إلاّ بواسطة هذا الابتلاء، وهو مايقوله أصحابنا، إنّ الابتلاء بالثّواب قبيح، والله تعالى يستحيل أن يفعل القبيح. (٩: ٨٥)

(الخطبة: ١٣٢) نَحْمَدُهُ عَلَى مَا أَخَذَ وَأَعْطَى، وَعَلَى مَا أَبْلَى وَابْتَلَى، الْبَاطِنُ لِكُلِّ خَفِيَّة، الْحَاضِرُ لِكُلِّ سَرِيرَةٍ، الْعَالِمُ بِمَا تُكِنُّ الصُّدُورُ، وَمَا تَخُونُ الْعُيُونُ....

الشّرح: ... وأمّا قوله: «وابتلى» فالابتلاء إنزال مضرّة بالإنسان على سبيل الاختبار، كالمرض والفقر والمصيبة، وقد يكون الابتلاء بمعنى الاختبار في الخير إلّا أنّه أكثر ما يستعمل في الشّرّ. (٨: ٢٦٨)

(الخطبة: ٢٣٨)... فَلَا تَعْتَبِرُوا الرِّضَى وَالسُّخْطَ بِالْمَالِ وَالْوَلَدِ جَهْلًا بِمَوَاقِعِ الْفِتْنَةِ، وَالْاِخْتِبَارِ فِي مَوَاضِعِ الْغِنَى وَالْاِقْتِدَارِ، فَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِن مَالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾[1]....

الشّرح: ... ثمّ نهى أن يعتبر رضا الله وسخطه بما نراه من إعطائه الإنسان مالاً وولدًا؛ فإنّ ذلك جهل بمواقع الفتنة والاختبار.

---

١ ـ المؤمنون / ٥٥ ـ ٥٦.

وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ..﴾، الآية دليلٌ على ما قاله عليه السلام، والأدلّة العقليّة أيضًا دلّت على أنّ كثيرًا من الآلام والغموم والبلوى إنّمَا يفعله الله تعالى للألطاف والمصالح.

(١٥٢:١٣)

[في مسألة الثّواب و العقاب]

(الخطبة: ٦٢) ومن خطبة له عليه السلام: أَلَا وَإِنَّ الدُّنيَا دَارٌ لاَ يُسْلَمُ مِنهَا إِلَّا فِيهَا، وَلاَ يُنجَى بِشَيْءٍ كَانَ لَهَا، ابْتُلِيَ النَّاسُ بِهَا فِتْنَةً، فَمَا أَخَذُوهُ مِنهَا لَهَا أُخْرِجُوا مِنهُ وَحُوسِبُوا عَلَيْهِ، وَمَا أَخَذُوهُ مِنهَا لِغَيْرِهَا قَدِمُوا عَلَيْهِ وَأَقَامُوا فِيهِ؛ فَإِنَّهَا عِندَ ذَوِي الْعُقُولِ كَفَيْءِ الظِّلِّ، بَيْنَا تَرَاهُ سَابِغًا حَتَّى قَلَصَ، وَزَائِدًا حَتَّى نَقَصَ.

الشّرح: تقدير الكلام أنّ الدّنيا دارٌ لا يُسْلَم من عقاب ذنوبها إلّا فيها، وهذا حقّ، لأنّ العقاب المستحقّ[1]، إنّمَا يَسْقُط بأحد أمرَيْن: إمّا بثواب على طاعات تفضُل على ذلك العقاب المستحقّ، أو بتوبةٍ كاملة الشّروط.

وكِلَا الأمرَيْن لايصحّ من المكلّفين إيقاعه إلّا في الدّنيا، فإنّ الآخرة ليست دار تكليف، ليصحّ من الإنسان فيها عمل الطّاعة والتّوبة عن المعصية السّالفة، فقد ثبت إذًا أنّ الدّنيا دارٌ لا يُسلَم منها إلّا فيها.

إن قيل: بيّنوا أنّ الآخرة ليست بدار تكليف.

قيل: قد بيّن الشّيوخ ذلك بوجهَين:

أحدهما ـ الإجماع على المنع من تجويز استحقاق ثوابٍ أو عقابٍ في الآخرة.

---

١ ـ ح: «لأنّ عقاب الذّنوب».

والثّاني ـ أنّ الثّواب يجب أن يكون خالصًا من المشاقّ، والتّكليف يستلزم المشقّة، لأنّها شرط في صحّته، فبطل أن يجوز استحقاقُ ثواب في الآخرة للمكلّفين المُثابين في الآخرة لأجل تكاليفهم في الآخرة، وأمّا المعاقبون فلو كانوا مكلّفين لجاز وقوع التّوبة منهم، وسقوط العقاب بها، وهذا معلوم فساده ضرورةً من دِين الرّسول عليه السلام.

وهاهنا اعتراضان:

أحدهما ـ أن يقال: فما قولكم في قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ﴾[1]، وهذا أمر وخطاب لأهل الجَنّة، والأمر تكليف؟

والثّاني ـ أنّ الإجماع حاصل على أنّ أهل الجَنّة يشكرون الله تعالى، والشّكر عبادة، وذلك يستدعي استحقاق الثّواب.

والجواب عن الأوّل: أنّ قوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ عند شيخنا أبي عليّ رحمه الله ليس بأمر على الحقيقة، وإن كانت له صورته، كما في قوله تعالى: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[2].

وأمّا الشّيخ أبوهاشم، فعنده أنّ قوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ أمر، لكنّه زائد في سرور أهل الجنّة إذا علموا أنّ الله تعالى أراد منهم الأكل وأمرهم به، ولكنّه ليس بتكليفٍ، لأنّ الأمر إنّما يكون تكليفًا إذا انضمّت إليه المشقّة.

وأمّا الجواب عن الثّاني: فإنّ الشّكر الّذي بالقلب رجوعه إلى الاعتقادات، والله تعالى يفعل في أهل الجَنّة المعارف كلّها، فلا وجوب إذًا عليهم، وأمّا الشّكر باللّسان فيجوز أن يكون لهم فيه لذّة، فيكون بذلك غير منافٍ للثّواب الحاصل لهم.

وبهذا الوجه نجيب عن قول مَن يقول: أليس زبانيّة النّار يعالجون أهل العذاب في جهنّم، أعاذنا الله منها؟ وهل هذا إلّا محض تكليف! لأنّا نقول: إنّه يجوز أن يكون للزّبانيّة في ذلك لذّة

---

١ ـ الحاقّة / ٢٤.

٢ ـ الإسراء / ٥٠.

عظيمة. فلا يثبت التّكليف معها، كما لايكون الإنسان مكلّفًا في الدّنيا بما يخلص إليه شهوته، ولا مشقّة عليه فيه.

إن قيل: هذا الجواب ينبئ على أنّ معارف أهل الآخرة ضروريّة، لأ نّكم أجبتم عن مسألة الشّكر، بأنّ الله تعالى يفعل المعارف في أهل الجَنّة، فدلّلوا على ذلك، بل يجب عليكم أن تدلّلوا أوّلًا على أنّ أهل الآخرة يعرفون الله تعالى.

قيل: أمّا الدّليل على أنّهم يعرفونه تعالى، فإنّ المثاب لا بدّ أن يعلم وصول الثّواب إليه على الوجه الّذي استحقّه، ولايصحّ ذلك إلّامع المعرفة بالله تعالى، ليعلم أنّ ما فعله به هو الّذي لمستحقّه، والقول في المعاقَب كالقول في المُثاب.

وأيضًا فإنّ من شرط الثّواب مقارنة التّعظيم والتّبجيل له من فاعل الثّواب، لأنّ تعظيم غيرفاعل الثّواب لايؤثّر، والتّعظيم لا يُعْلَم إلّا مع العلم بالقصد إلى التّعظيم، ويستحيل أن يعلموا قَصْدَه تعالى، ولايعلموه، والقول في العقاب وكون الاستحقاق والإهانة تقارنه تجري هذا المجرى.

فأمّا بيان أنّ هذه المعرفة ضروريّة، فلأنّها لو كانت من فعلهم، لكانت إمّا أن تقع عن نظر يتحرّون فيه، ويلجؤون إليه أو عن تذكّر نظر، أو بأن يلجؤوا إلى نفس المعرفة من غيرتقدّم نظر، والأوّل باطل، لأنّ ذلك تكليف وفيه مشقّة، وقد بيّنا سقوط التّكليف في الآخرة. ولا يجوز أن يلجؤوا إلى النّظرلأ نّهم لو ألجؤوا إلى النّظر لكان إلجاؤهم إلى المعرفة أوّ لًا، وإلجاؤهم إلى المعرفة يمنع من إلجائهم إلى النّظر، ولا يجوز وقوعها عند تذكّر النّظر، لأنّ المتذكّر للنّظر يعرض له الشُّبَه، ويلزمه دفعها، وفي ذلك عود الأمر إلى التّكليف، وليس معاينة الآيات بمانع عن وقوع الشُّبَه،كما لم تمنع معاينة المعجزات والإعلام عن وقوعها، ولايجوز أن يكون الإلجاء إلى المعرفة،لأنّ الإلجاء إلى أفعال القلوب لايصحّ إلّا من الله تعالى، فيجب أن يكون الملجأ إلى المعرفة عارفًا بهذه القضيّة؛ وفي ذلك استغناؤه بتقدّم هذه المعرفة

على الإلجاء إليها.

إن قيل: إذا قلتُم إنّهم مضطرّون إلى المعارف، فهل تقولون إنّهم مضطرّون إلى الأفعال؟

قيل: لا، لأ نّه تعالى قال: ﴿وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ﴾[1]، ولأنّ مَن تدبّر ترغيبات القرآن في الجَنّة والثّواب، عَلِم قطعًا أنّ أهل الجَنّة غير مضطرّين إلى أفعالهم، كما يضطرّ المرتعش إلى الرّعشة.

إن قيل: فإذا كانوا غير مضطرّين، فلِمَ يمنعهم من وقوع القبيح منهم؟

قيل: لأنّ الله تعالى قد خلق فيهم علمًا بأ نّهم متى حاولوا القبيح مُنِعوا منه، وهذا يمنع من الإقدام على القبيح بطريق الإلجاء.

ويمكن أيضًا أن يعلمهم استغناءهم بالحَسَن عن القبيح، مع ما في القبيح من المضرّة، فيكونون ملجئين إلى ألّا يفعلوا القبيح.

فأمّا قوله عليه السلام: «وَلَا يُنجِي بِشَيْءٍ كَانَ لَهَا» فمعناه أنّ أفعال المكلَّف الّتي يفعلها لأغراضه الدّنيويّة ليست طريقًا إلى النّجاة في الآخرة، كمن يُنفق ماله رئاء النّاس، وليست طُرُق النّجاة إلّا بأفعال البرّ الّتي يقصد فيها وجه الله تعالى لا غير، وقد أوضح عليه السلام ذلك بقوله: «فَمَا أَخَذُوهُ مِنهَا لَهَا أُخْرِجُوا مِنهُ، وَحُوسِبُوا عَلَيْهِ، وَمَا أَخَذُوهُ مِنهَا لِغَيْرِهَا قَدِمُوا عَلَيْهِ وَأَقَامُوا فيهِ». فمثال الأوّل مَن يكتسب الأموال ويدّخرها لملاذه. ومثال الثّاني من يكسبها لينفقها في سبيل الخيرات والمعروف... . (٥: ١٤٠ـ١٤٣)

(الخطبة: ١٤٣) الأصل: ومنه خطبة له عليه السلام في الاستسقاء:

... إِنَّ اللهَ يَبْتَلِي عِبَادَهُ عِندَ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ بِنَقْصِ الثَّمَرَاتِ وَحَبْسِ الْبَرَكَاتِ

---

١ ـ الواقعة / ٢٠.

وَإِغْلَاق خَزَائِنِ الْخَيْرَاتِ، لِيَتُوبَ تَائِبٌ، وَيُقْلِعَ مُقْلِعٌ، وَيَتَذَكَّرَ مُتَذَكِّرٌ، وَيَزْدَجِرَ مُزْدَجِرٌ. وَقَدْ جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ الْاِسْتِغْفَارَ سَبَبًا لِدرُور الرِّزْق وَرَحْمَةِ الْخَلْق، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ اِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَ يُمْدِدْكُمْ بِاَمْوَال وَبَنِينَ وَ يَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَ يَجْعَلْ لَكُمْ اَنهَارًا﴾[1]. فَرَحِمَ اللهُ امْرَأً اسْتَقْبَلَ تَوْبَتَهُ، وَاسْتَقَالَ خَطِيئَتَهُ، وَبَادَرَ مَنِيَّتَهُ!... .

الشّرح: ... ثمّ ذَكَر عليه السلام أنّ الله تعالى يبتلي عباده عند الذّنوب بتضييق الأرزاق عليهم، وحَبْس مَطَر السّماء عنهم، وهذا الكلام مطابق للقواعد الكلاميّة، لأنّ أصحابنا يذهبون إلى أنّ العَلاء قد يكون عقوبةً على ذَنب، وقد يكون لُطْفًا للمكلّفين في الواجبات العقليّة و هو معنى قوله: «ليتوب تائب...» إلى آخر الكلمات.

ثمّ ذَكَر أنّ الله سبحانه جعل الاستغفار سببًا في دُرور الرّزق، واستدلّ عليه بالآية الّتي أمر نوح عليه السلام فيها قومه بالاستغفار، يعني التّوبة عن الذّنوب، وقدّم إليهم الموعد بما هو واقع في نفوسهم، وأحبّ إليهم من الأُمور الأجلّة، فمنّاهم الفوائد العاجلة، ترغيبًا في الإيمان وبركاته، والطّاعة ونتائجها، كما قال سبحانه للمسلمين: ﴿وَأُخْرٰى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾[2]، فوعدهم بمحبوب الأنفس الّذي يرونه في العاجل عيانًا ونقدًا لا جزاء ونسيئة، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَوْ اَنَّ اَهْلَ الْقُرٰى اٰمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْاَرْضِ﴾[3]، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ اَنَّهُمْ اَقَامُوا التَّوْرٰيةَ وَالْاِنجِيلَ وَمَا اُنزِلَ اِلَيْهِمْ

١ـ نوح / ١٠ـ ١٢.

٢ ـ الصّفّ / ١٣.

٣ـ الأعراف / ٩٦.

مِن رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ اَرْجُلِهِمْ ﴾[١] ، وقال تعالى : ﴿وَاَ لَّو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَاَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا ﴾[٢]. (٧٢ : ٩)

[الثّواب والعقاب عند المسلمين وأهل الكتاب]

وكلّ ما في التّوراة من الوعد والوعيد، فهو لمنافع الدّنيا ومضارّها ، أمّا منافعها فمثل أن يقول : إن أطعتم باركتُ فيكم، وكثّرتُ من أولادكم وأطلْتُ أعماركم، وأوسعتُ أرزاقكم ، واستبقيتُ اتّصال نسلكم، ونصرتُكم على أعدائكم، وإن عصيتم وخالفتم اخترَمْتُكم ونقصْتُ من آجالكم، وشتّتُّ شَمْلكم، ورميْتُكم بالجوع والمحْل ، وأذللْتُ أولادكم وأشمتّ بكم أعداءكم، ونصرتُ عليكم خصومكم، وشرّدتُكم في البلاد، وابتليتكم بالمرض والذُّلّ، ونحو ذلك.

ولم يأت في التّوراة وعدٌ ووعيدٌ بأمر يتعلّق بما بعد الموت . وأمّا المسيح عليه السلام ، فإنّه صرّح بالقيامة وبعث الأبدان، ولكنّ جعل العقاب روحانيًّا، وكذلك الثّواب، أمّا العقاب فالوحشة والفزع وتخيّل الظّلمة وخُبْث النّفس وكدرها وخوف شديد، وأمّا الثّواب فما زاد على أن قال: إنّهم يكونون كالملائكة، وربّما قال : يصعدون إلى ملكوت السّماء ، وربّما قال أصحابه وعلماء ملّته: الضّوء واللّذّة والسّرور والأمن من زوال اللّذّة الحاصلة لهم . هذا هو قول المحقّقين منهم، وقد أثبت بعضهم نارًا حقيقيّة، لأنّ لفظة «النّار» وردت في الإنجيل ، فقال محقّقوهم : نار قلبيّة أي نفسيّة روحانيّة ، وقال الأقلّون : نار كهذه النّار . ومنهم مَن أثبت عقابًا غير النّار وهو بدنيّ، فقال: الرّعدة وصَرير الأسنان، فأمّا الجَنّة بمعنى الأكل والشّرب والجماع ،

---

١ ـ المائدة / ٦٦.

٢ ـ الجنّ / ١٦.

فإنّه لم يقل منهم قائل به أصلًا، والإنجيل صرّح بانتفاء ذلك في القيامة تصريحًا لايبقى بعده ريب لمرتاب، وجاء خاتم الأنبياء محمّدﷺ فأثبت المعاد على وجه محقَّق كامل، أكمل ممّا ذكره الأوّلان، فقال: إنّ البدن والنّفس معًا مبعوثان، ولكلّ منهما حظّ في الثّواب والعقاب.

وقد شرح الرّئيس أبوعليّ الحسين بن عبد الله بن سينا هذا الموضع في رسالة له في المعاد، تُعرَف بـ«الرّسالة الأضحوية» شرحًا جيّدًا، فقال: إنّ الشّريعة المحمّديّة أثبتت في القيامة ردّ النّفس إلى البدن، وجعلت للمُثاب والمعاقَب ثوابًا وعقابًا بحسب البدن والنّفس جميعًا، فكان للمُثاب لذّات بدنيّة من حُور عِين وولْدان مخلّدين وفاكهةٍ ممّا يشتهون، وكأسٍ لايُصدّعون عنها ولايُنزفون، وجنّات تجري من تحتها الأنهار، من لَبَن وعسلٍ وخَمْر وماءٍ زُلال، وسُرُر وأرائكَ وخِيام وقِباب، فَرْشها من سُندس و إستبرق، وما جرى مجرى ذلك. ولذّات نفسانيّة من السّرور ومشاهدة الملكوت والأمن من العذاب والعلم اليقينيّ بدوام ما هم فيه، وأنّه لايتعقّبه عدم ولا زوال، والخلوّ عن الأحزان والمخاوف. وللمُعاقَب عقاب بدنيّ، وهو المقامع من الحديد، والسّلاسل، والحريق والحميم والغِسْلين والصُّراخ والجلود الّتي كلّما نضجت بدّلوا جلودًا غيرها، وعقاب نفسانيّ من اللّعن والخِزْي والخجل والنّدم والخوف الدّائم واليأس من الفَرَج، والعلم اليقينيّ بدوام الأحوال السّيّئة الّتي هم عليها.

قال: فوفّت الشّريعة الحِكمة حقّها من الوعد الكامل، والوعيد الكامل، وبهما ينتظم الأمر، وتقوم الملّة، فأمّا النّصارى وما ذهبوا إليه من أمر بَعْث الأبدان، ثمّ خلوّها في الدّار الآخرة من المطعم والملبس والمشرب والمنكح، فهو أركُّ ما ذهب إليه أرباب الشّرائع وأسخفه، وذلك أنّه إن كان السّبب في البعث هو أنّ الإنسان هو البدن، أو أنّ البدن شريك النّفس في الأعمال الحسنة والسّيّئة، فوجب أن يُبْعث، فهذا القول بعينه إن أوجب ذلك، فإنّه يوجب أن يُثاب البدن، ويعاقَب بالثّواب والعقاب البدنيّ المفهوم عند العالم، وإن كان الثّواب والعقاب روحانيًّا فما الغرض في بعث الجسد! ثمّ ما ذلك الثّواب والعقاب الرّوحانيّان! وكيف تصوّر

العامّة ذلك حتّى يرغبوا ويرهبوا! كلّا، بل لم تصوّر لهم الشّريعة النّصرانيّة من ذلك شيئًا، غير أنّهم يكونون في الآخرة كالملائكة، وهذا لايفي بالتّرغيب التّامّ، ولا ماذكروه من العقاب الرّوحانيّ ـ وهو الظّلمة وخبث النّفس ـ كافٍ في التّرهيب. والّذي جاءت به شريعة الإسلام حسن لا زيادة عليه. انقضى كلام هذا الحكيم. (٩: ٧٩ ـ ٨١)

(الخطبة: ١٥٦) ... قَدْ شَخَصُوا مِن مُسْتَقَرِّ الْأَجْدَاثِ، وَصَارُوا إِلَى مَصَائِرِ الْغَايَاتِ، لِكُلِّ دَارٍ أَهْلُهَا، لَا يَسْتَبْدِلُونَ بِهَا وَلَا يُنْقَلُونَ عَنهَا... .

الشّرح: ... ثمّ ذكر أنّ أهل الثّواب والعقاب كلّ من الفريقَين يقيم بدار لا يتحوّل منها، وهذا كما ورد في الخبر: «إنّه ينادي منادٍ: يا أهل الجنّة سعادة لا فناء لها، ويا أهل النّار شقاوة لا فَناء لها»... . (٩: ٢٠٣)

(الخطبة: ١٨٣) ومن خطبة له عليه السلام رُوي عن نَوْف البكاليّ قال: خَطَبَنَا بهذه الخطبة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بالكوفة وهو قائم على حجارةٍ، نَصَبَهَا لَهُ جَعْدَة بن هُبَيْرة المخزوميّ، وعليه مِدْرَعَةٌ من صُوفٍ وحمائل سَيْفِهِ لِيفٌ، وفي رجليه نعلان من لِيفٍ، وكأنّ جبينه ثَفِنَةُ بعيرٍ. فقال عليه السلام:

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي إِلَيْهِ مَصَائِرُ الْخَلْقِ وَعَوَاقِبُ الْأَمْرِ، نَحْمَدُهُ عَلَى عَظِيمِ إِحْسَانِهِ، وَنَيِّرِ بُرْهَانِهِ، وَنَوَامِي فَضْلِهِ وَامْتِنَانِهِ، حَمْدًا يَكُونُ لِحَقِّهِ قَضَاءً، وَلِشُكْرِهِ أَدَاءً، وَإِلَى ثَوَابِهِ مُقَرِّبًا، وَلِحُسْنِ مَزِيدِهِ مُوجِبًا. وَنَسْتَعِينُهُ بِهِ اسْتِعَانَةَ رَاجٍ لِفَضْلِهِ، مُؤَمِّلٍ لِنَفْعِهِ، وَاثِقٍ بِدَفْعِهِ، مُعْتَرِفٍ لَهُ بِالطَّوْلِ، مُذْعِنٍ لَهُ بِالْعَمَلِ وَالْقَوْلِ. وَنُؤْمِنُ بِهِ إِيمَانَ مَنْ رَجَاهُ مُوقِنًا، وَأَنَابَ إِلَيْهِ مُؤْمِنًا، وَخَنَعَ لَهُ مُذْعِنًا، وَ أَخْلَصَ لَهُ مُوَحِّدًا، وَ عَظَّمَهُ مُمَجِّدًا، وَلَاذَ بِهِ رَاغِبًا مُجْتَهِدًا.

الشّرح: ... ثمّ قال: « وَإِلَى ثَوَابِهِ مُقَرٍّ بًا، وَلِحُسْنِ مَزِيدِهِ مُوجِبًا» ، وذلك لأنّ الشّكر يوجب الثّواب والمزيد، قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي اَذْكُرْكُمْ﴾[1] أي «أثبكم» ، وقال: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَاَزِيدَنَّكُمْ﴾[2].

ثمّ شرع في الاستعانة بالله ففصّلها أحسن تفصيل، فذكر أنّه يستعين به استعانة راجٍ لفضله في الآخرة ، مؤمّل لنفعه في الدّنيا، واثق بدفعه المضارّ عنه، وذلك لأنّه أراد أن يحتوي على وجوهٍ ما يستعان به تعالى لأجله، فذكر الأُمور الإيجابيّة، وأعقبها بالأُمور السّلبيّة ، فالأُولى جلب المنافع ، والثّانية دفع المضارّ. (١٠: ٨١)

(الخطبة: ٢٣٨) ... وَلَوْ كَانَتِ الْأَنبِيَاءُ أَهْلَ قُوَّةٍ لَا تُرَامُ، وَعِزَّةٍ لَا تُضَامُ ... وَكُلَّمَا كَانَتِ الْبَلْوَى وَالْاِخْتِبَارُ أَعْظَمَ كَانَتِ الْمَثُوبَةُ وَالْجَزَاءُ أَجْزَلَ ، أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ، اخْتَبَرَ الْأَوَّلِينَ مِن لَدُن آدَمَ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ إِلَى الْآخِرِينَ مِن هَذَا الْعَالَمِ ...

وَلَكِنَّ اللهَ يَخْتَبِرُ عِبَادَهُ بِأَنوَاعِ الشَّدَائِدِ، وَيَتَعَبَّدُهُمْ بِأَلْوَانِ الْمَجَاهِدِ، وَيَبْتَلِيهِمْ بِضُرُوبِ الْمَكَارِهِ، إِخْرَاجًا لِلتَّكَبُّرِ مِن قُلُوبِهِمْ، وَإِسْكَانًا لِلتَّذَلُّلِ فِي نُفُوسِهِمْ، وَلِيَجْعَلَ ذَلِكَ أَبْوَابًا فُتُحًا إِلَى فَضْلِهِ، وَأَسْبَابًا ذُلُلًا لِعَفْوِهِ.

الشّرح: ... واعلم! أنّ محصول هذا الفصل أنّه كلّما كانت العبادة أشقّ كان الثّواب عليها أعظم ، ولو أنّ الله تعالى جعل العبادات سهلةً على المكلّفين لما استحقّوا عليها من الثّواب إلّا قدرًا يسيرًا، بحسب ما يكون فيها من المشقّة اليسيرة. (١٣: ١٦١)

١ـ البقرة / ١٥٢.

٢ـ إبراهيم / ٧.

(كتابه عليه السلام: ٣١)...وَاعْلَم أَنَّ مَالِكَ الْمَوْتِ هُوَ مَالِكُ الْحَيَاةِ، وَأَنَّ الْخَالِقَ هُوَ الْمُمِيتُ، وَأَنَّ الْمُفْنِيَ هُوَ الْمُعِيدُ، وَأَنَّ الْمُبْتَلِيَ هُوَ الْمُعَافِي، وَأَنَّ الدُّنيَا لَمْ تَكُن لِتَسْتَقِرَّ إِلَّا عَلَى مَا جَعَلَهَا اللهُ عَلَيْهِ مِن النَّعْمَاءِ وَالْابْتِلَاءِ، وَالْجَزَاءِ فِي الْمَعَادِ، أَوْ مَا شَاءَ مِمَّا لَا تَعْلَمُ، فَإِن أَشْكَلَ عَلَيْكَ شَيْءٌ مِن ذَلِكَ فَاحْمِلْهُ عَلَى جَهَالَتِكَ، فَإِنَّكَ أَوَّلُ مَا خُلِقْتَ جَاهِلًا ثُمَّ عُلِّمْتَ، وَمَا أَكْثَرَ مَا تَجْهَلُ مِنَ الْأَمْرِ، وَيَتَحَيَّرُ فِيهِ رَأْيُكَ... .

الشّرح: قد تعلّق بهذه اللّفظة وهو قوله: «أو ما شاء ممّا لاتعلم»، قوم من التّناسخيّة، وقالوا: المعنيّ بها الجزاء في الهياكل الّتي تنتقل النّفوس إليها. وليس ما قالوه بظاهر، و يجوز أن يريد عليه السلام أنّ الله تعالى قد يجازي المُذْنب في الدّنيا بنوعٍ من العقوبة، كالأسقام والفقر وغيرهما، والعقاب وإن كان [مفعولاً] على وجه الاستحقاق والإهانة، فيجوز لمستحقّه ـ وهو البارئ ـ أن يقتصرمنه على الإيلام فقط، لأنّ الجميع حقّه، فله أن يستوفي البعض ويسقط البعض، وقد رُوي: «أو بما شاء» بالباء الزّائدة، ورُوي «بما لايعلم». وأمّا الثّواب فلايجوز أن يجازى به المحُسن في الدّنيا، لأنّه على صفةٍ لا يمكن أن تجامع[1] التّكليف، فيحمل لفظ الجزاء على جزاء العقاب خاصّةً.

ثمّ أعاد عليه السلام وصيّته الأُولى، فقال: وإن أشكل عليك شيء من أمر القضاء والقَدَر، وهو كون الكافر مخصوصًا بالنّعْماء والمؤمن مخصوصًا بضَرْبٍ من الابتلاء، وكون الجزاء قد يكون في المعاد، وقديكون في غير المعاد، فلا تقدحنّ جهالتك به في سكون قلبك إلى ما عرّفتك جملته، وهو أنّ الله تعالى هو المحيي المميت، المفني المعيد، المبتلي المعافي، وأنّ الدّنيا بُنيت على الابتلاء والإنعام، وأنّهما لمصالح وأُمورٍ يستأثرالله تعالى بعلمها، وأنّه يجازي عباده إمّا في الآخرة

---

١ ـ ب: «يجتمع»، و ما أثبته من أ.

أو غير الآخرة، على حسب ما يريده ويختاره.

ثمّ قال له: إنَّمَا خُلِقْت في مبدأ خلقتك جاهلًا، فلاتطلبنّ نفسك غاية من العلم لا وصول لها إليها، أو لها إليها وصول بعد أُمور صعبة، ومتاعب شديدة، فَمَن خُلِقَ جاهلًا حقيق أن يكون جهله مدّة عمره أكثر من علمه استصحابًا للأصل.

ثمّ أراد أن يؤنسه بكلمة استدرك بها إيحاشه، فقال له: وعساك إذا جهلت شيئًا من ذلك أن تعلمه فيما بعد، فما أكثر ما تجهل من الأُمور وتتحيّر فيه، ثمّ تُبْصره وتعرفه! وهذا من الطّبّ اللّطيف، والرُّقَى النّاجعة، والسِّحْر الحلال. (١٦: ٧٤ ـ ٧٥)

(كتابه عليه السلام: ٣١)... بَلْ جَعَلَ نُزُوعَكَ عَنِ الذَّنبِ حَسَنَةً،وَحَسَبَ سَيِّئَتَكَ وَاحِدَةً، وَحَسَبَ حَسَنَتَكَ عَشْرًا،وَفَتَحَ لَكَ بَابَ الْمَتَابِ،بَابَ الْاِسْتِعتَابِ؛ فَإِذَا نَادَيْتَهُ سَمِعَ نِدَاكَ،وَإِذَا نَاجَيْتَهُ عَلِمَ نَجْوَاكَ،فَأَفْضَيْتَ إِلَيْهِ بِحَاجَتِكَ.وَأَبْثَثْتَهُ ذَاتَ نَفْسِكَ،وَشَكَوْتَ إِلَيْهِ هُمُومَكَ، وَاسْتَكْشَفْتَهُ كُرُوبَكَ، وَاسْتَعَنْتَهُ عَلَى أُمُورِكَ... .

الشّرح: قوله: «بَلْ جَعَلَ نُزُوعَكَ عَنِ الذَّنبِ حَسَنَةً»، هذا متّفق عليه بين أصحابنا، وهو أنّ تارك القبيح لأنّه قبيح يستحقّ الثّواب... (١٦: ٨٧)

(الحكمة: ٢٤٦): أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ مَا أَكْرَهْتَ نَفْسَكَ عَلَيْهِ.

الشّرح: لا ريب أنّ الثّواب على قدر المشقّة، لأنّه كالعِوَض عنها، كما أنّ العِوَض الحقيقيّ عِوَضٌ عن الألم، ولهذا قال صلى الله عليه وآله: «أفضل العبادة أحمزها[1]». أي أشقّها. (١٩: ٨٣)

---

١ ـ نقله ابن الأثير في «النّهاية» ١: ٢٥٨، قال: يقال: رجل حامز الفؤاد و حميزة؛ أي شديدة.

الفصل الرّابع والثّلاثون ـ [الثّواب على الله واجب أم لا؟]

(الخطبة: ٥٢) ومن خطبة له عليه السلام، وقد تقدّم مختارها برواية، ونذكر ما نذكره هنا برواية أُخرى، لتغاير الرّوايتين:

أَلَا وَإِنَّ الدُّنيَا قَدْ تَصَرَّمَتْ وَآذَنَتْ بانقِضَاء، وَتَنَكَّرَ مَعْرُوفُهَا وَأَدْبَرَتْ حَذَّاءَ، فَهِيَ تَحْفِزُ بالْفَنَاء سُكَّانَهَا، وَتَحْدُو بالْمَوْتِ جِيرَانَهَا، وَقَدْ أَمَرَّ فِيْهَا مَا كَانَ حُلْوًا، وَكَدِرَ مِنهَا مَا كَانَ صَفْوًا، فَلَمْ يَبْقَ مِنهَا إِلَّا سَمَلَةٌ كَسَمَلَةِ الْإِدَاوَةِ، أَوْ جُرْعَةٌ كَجُرْعَةِ الْمُقْلَةِ، لَوْ تَمَزَّزَهَا الصَّدْيَانُ لَمْ يَنقَعْ.

فَأَزْمِعُوا عِبَادَ الله الرَّحِيلَ عَن هَذِهِ الدَّارِ الْمَقْدُورِ عَلَى أَهْلِهَا الزَّوَالُ، وَلَا يَغْلِبَنَّكُمْ فِيهَا الْأَمَلُ، وَلَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمْ [فِيهَا] الْأَمَدُ. فَوَالله لَوْ حَنَنتُمْ حَنِينَ الْوُلَّهِ الْعِجَالِ، وَدَعَوْتُمْ بهَدِيلِ الْحَمَامِ، وَجَأَرْتُمْ جُؤَارَ مُتَبَتِّلِي الرُّهْبَانِ، وَخَرَجْتُمْ إِلَى الله مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ، الْتِمَاسَ الْقُرْبَةِ إِلَيْهِ فِي ارْتِفَاعِ دَرَجَةٍ عِندَهُ، أَوْ غُفْرَانِ سَيِّئَةٍ أَحْصَتْهَا كُتُبُهُ، وَحَفِظَتْهَا رُسُلُهُ، لَكَانَ قَلِيلًا فِيمَا أَرْجُو لَكُم مِن ثَوَابِهِ، وَأَخَافُ عَلَيْكُمْ مِن عِقَابِهِ.

وَتَالله لَوِ ائْمَاثَتْ قُلُوبُكُمُ ائْمِيَاثًا، وَسَالَتْ عُيُونُكُمْ مِن رَغْبَةٍ إِلَيْهِ وَرَهْبَةٍ مِنهُ دَمًا، ثُمَّ عُمِّرْتُمْ فِي الدُّنيَا مَا الدُّنيَا بَاقِيَةٌ، مَا جَزَتْ أَعْمَالُكُمْ عَنكُمْ ـ وَلَوْ لَمْ تُبْقُوا شَيْئًا مِن جُهْدِكُمْ ـ أَنعُمَهُ عَلَيْكُمُ الْعِظَامَ، وَهُدَاهُ إِيَّاكُمْ لِلْإِيمَانِ.

الشّرح:... وفي هذا الكلام تلويحٌ وإشارةٌ إلى مذهب البغداديّين من أصحابنا في أنّ الثّواب على فعل الطّاعة غير واجب، لأنّه شكر النّعمة، فلا يقتضي وجوب ثواب آخر، وهو قوله عليه السلام: «لَوِ ائْمَاثَتْ قُلُوبُكُمُ ائْمِيَاثًا ...»، إلى آخر الفصل.

وأصحابنا البصريّون لايذهبون إلى ذلك، بل يقولون: إنّ الثّواب واجب على الحكيم سبحانه، لأنّه قد كلّفنا ما يشقّ علينا، وتكليف المشاقّ كإنزال المشاقّ، فكما اقتضت الآلام، والمشاقّ النّازلة بنا من جهته سبحانه أعواضًا مستحقّة عليه تعالى عن إنزالها بنا، كذلك تقتضي التّكليفات الشّاقّة ثوابًا مستحقًّا عليه تعالى عن إلزامه إيّانا بها، قالوا: فأمّا ما سلف من نعَمه علينا، فهو تفضّل منه تعالى، ولايجوز في الحِكمة أن يتفضّل الحكيم على غيره بأمرٍ من الأُمور، ثمّ يُلزمه أفعالًا شاقّة، ويجعلها بإزاء ذلك التّفضّل؛ إلّا إذا كان في تلك الأُمور منافع عائدة على ذلك الحكيم، فكان ما سلف من المنافع جاريًا مجرى الأُجرة؛ كَمَن يدفع درهمًا إلى إنسان ليَخيط له ثَوبًا، والبارئ تعالى منزّه عن المنافع، ونِعَمه علينا منزّهة أن تجري مجرى الأُجرة على تكليفنا المشاقّ.

وأيضًا فقد يتساوى اثنان من النّاس في النِّعَم المُنعم بها عليهما، ويختلفان في التّكاليف، فلو كان التّكليف لأجل ما مضى من النِّعَم لوجب أن يقدر بحسبها.

فإن قيل: فعَلىٰ ماذا يحمل كلام أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه إشارة إلى مذهب البغداديّين؟

قيل: إنّه عليه السلام لم يصرح بمذهب البغداديّين، ولكنّه قال: لو عبدتموه بأقصى ما ينتهي الجَهْد إليه، وما وفّيتم بشكر أنعُمِه، وهذا حقّ غيرمختلف فيه، لأنّ نِعَم البارئ تعالى لاتقوم العباد بشكرها وإن بالغوا في عبادته والخضوع له والإخلاص في طاعته، ولايقتضي صدق هذه القضيّة وصحّتها صحّة مذهب البغداديّين في أنّ الثّواب على الله تعالى غيرواجب، لأنّ التّكليف إنّمَا كان باعتبار أنّه شكر النّعمة السّالفة. (٣: ٣٣٤ ـ ٣٣٥)

وأصحابنا المتكلّمون يقولون: ينبغي أن يعمل المكلَّف الواجب لأنّه واجب، ويجتنب القبيح لأنّه قبيح، ولايفعل الطّاعة ويترك المعصية رغبةً في الثّواب وخوفًا من العقاب، فإنّ

ذلك يخرج عمله من أن يكون طريقًا إلى الثّواب ، وشبّهوه بالاعتذار في الشّيء ، فإنّ مَن يعتذر إليك من ذنب خوفًا أن تعاقِبَه على ذلك الذّنب ـ لا نَدَمًا على القبيح الّذي سبق منه ـ لايكون عُذْره مقبولًا، ولا ذنبه عندك مغفورًا.

وهذا مقامٌ جليلٌ لايصل إليه إلّا الأفراد من أُلوف الأُلوف. (١: ٣٢٥)

(كتابه عليه السلام : ٥١) ... وَاعْلَمُوا! أَنَّ مَا كُلِّفْتُمْ [بِهِ] يَسِيرٌ، وَأَنَّ ثَوَابَهُ كَثِيرٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُن فِيْمَا نَهَى اللهُ عَنهُ مِنَ الْبَغْيِ وَالْعُدْوَانِ عِقَابٌ يُخَافُ لَكَانَ فِي ثَوَابِ اجْتِنَابِهِ مَا لَا عُذْرَ فِي تَرْكِ طَلَبِهِ.

الشّرح : لو قدّرنا أنّ القبائح العقليّه كالظُّلْم والبغي لاعِقابَ على فِعْلها، بل في تركها ثواب فقط؛ لم يكن الإنسان معذورًا إذا فرّط في ذلك التّرك ، لأنّه يكون قد حَرَم نفسَه نفعًا هو قادر على إيصاله إليها... . (١٧: ٢٠)

(الحكمة: ٤٣): سَيِّئَةٌ تَسُوؤُكَ خَيْرٌ عِندَ اللهِ مِن حَسَنَةٍ تُعْجِبُكَ.

الشّرح : هذا حقّ،لأنّ الإنسان إذا وقع منه القبيح ثمّ ساءه ذلك وندم عليه وتاب حقيقة التّوبة كفّرتْ توبتُه معصيتَه، فسقط ما كان يستحقّه من العقاب، وحصل له ثواب التّوبة ، وأمّا مَن فعل واجبًا واستحقّ به ثوابًا ثمّ خامره الإعجاب بنفسه والإدلال على الله تعالى بعلمه والتّيه على النّاس بعبادته واجتهاده ، فإنّه يكون قد أحبط ثواب عبادته بما شَفَعها من القبيح الّذي أتاه، وهو العُجْب والتّيه والإدلال على الله تعالى ، فيعود لا مُثابًا ولا مُعاقبًا ، لأنّه يتكافأ الاستحقاقان.

ولا ريب أنّ مَن حَصَل له ثواب التّوبة وسَقط عنه عقاب المعصية ، خيرٌ ممّن خرج من

الأمرَين كفافًا لا عليه ولا له. (١٨: ١٧٤)

(الحكمة: ٣٧٤): إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَضَعَ الثَّوَابَ عَلَى طَاعَتِهِ، وَالْعِقَابَ عَلَى مَعْصِيَتِهِ ذِيَادَةً لِعِبَادِهِ عَن نقْمَتِهِ، وَحِيَاشَةً لَهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ.

الشّرح: وهذا هو مذهب أصحابنا، إنّ الله تعالى لـمَّا كَلَّف العباد التّكاليف الشّاقّة، وقد كان يمكنه أن يجعلها غيرشاقّة عليهم بأن يزيد في قَدْرهم، وجب أن يكون في مقابلة تلك التّكاليف ثوابٌ، لأنّ إلزام المشاقّ كإنزال المَشاقّ، فكما يتضمّن ذلك عِوَضًا، وجب أن يتضمّن هذا ثوابًا، ولا بُدّ أن يكون في مقابلة فعل القبيح عِقابٌ، وإلّا كان سبحانه مُمكِنًا الإنسان من القبيح، مغرِيًا له[1] بفعله، إذ الطّبع البشريّ يَهْوَى العاجل، ولايحفِل بالذّمّ، ولايكون القبيح قبيحًا حينئذٍ في العقل، فلا بدّ من العقاب ليقع الانزجار. (١٩: ٢٩٨)

(الحكمة: ٣٨٣): لَاتَأْمَنَنَّ عَلَى خَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَذَابَ اللهِ، لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾[2]، وَلَاتَيْأَسَنَّ لِشَرِّ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِن رَوْحِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَايَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾[3].

الشّرح: هذا كلام ينبغي أن يُحْمَل على أنّه أراد عليه السلام النّهي عن القطع على مَغيب أحدٍ من النّاس، وأنّه لايجوز لأحدٍ أن يقول: فلان قد نجا، ووجبتْ له الجَنّة، ولا فلان قد هَلَك ووجبتْ له النّار، وهذا القول حقّ، لأنّ الأعمال الصّالحة لايُحْكَم لصاحبها بالجَنّة إلّا

١ـ ب أ: «به».

٢ـ الأعراف / ٩٩.

٣ـ يوسف / ٨٧.

بسلامة العاقبة ، وكذلك الأعمال السّيّئة لايحْكَم لصاحبها بالنّار إلّا إن مات عليها ، فأمّا الاحتجاج بالآية الأُولى فلقائل أن يقول : إنّها لاتدلّ على ما أفتى عليه السلام به ، وذلك لأنّ معناها أنّه لايجوز للعاصي أن يأمن مكرَ الله على نفسه ، وهو مقيمٌ على عصيانه، أَلَا تَرَى أنّ أوّلها : ﴿ اَفَاَمِنَ اَهْلُ الْقُرٰى اَنْ يَاْتِيَهُمْ بَاْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ * اَوَ اَمِنَ اَهْلُ الْقُرٰى اَنْ يَاْتِيَهُمْ بَاْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ * اَفَاَمِنُوا مَكْرَ اللهِ فَلَا يَاْمَنُ مَكْرَ اللهِ اِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾[1] ، وليست دالّةً على ما نحن فيه، لأنّ الّذي نحن فيه : هل يجوز لأحدٍ أن يأمن على الصّالحين من هذه الأُمّة عذاب الله .

فأمّا الآية الثّانية فالاحتجاج بها جيّد لا شُبْهة فيه، لأنّه يجوز أن يتوب العاصي والتّوبة من رَوْح الله .

فإن قلتَ: وكذاك يجوز أن يَكْفُر المسلم المطيع .

قلتُ: صدقتَ ، ولكنّ كُفْرَه ليس من مكر الله ، فدلّ على أنّ المراد بالآية أنّه لاينبغي للعاصي أن يأمن من عقوبة الله ما دام عاصيًا ، وهذا غير مسألتنا . (١٩: ٣١٤ـ٣١٥)

(كتابه عليه السلام: ٣١) ...قَطِيعَةُ الجَاهِلِ تَعْدِلُ صِلَةَ الْعَاقِلِ.

الشّرح: . . . هذا حقّ، لأنّ الجاهل إذا قطعك انتفعت ببُعْده عنك كما تنتفع بمواصلة الصّديق العاقل لك ، وهذا كما يقول المتكلّمون : عدم المضرّة كوجود المنفعة ، ويكاد أن يبتني على هذا قولهم : كما أنّ فعل المفسدة قبيحٌ من البارئ، فالإخلال باللُّطْف منه أيضًا يجب أن يكون قبيحًا . . . (١٦: ١٢٠)

---

١ ـ الأعراف / ٩٧ ـ ٩٩.

الفصل الخامس والثّلاثون ـ [اعتقاد المعتزلة في الوعيد]

(الخطبة : ٨٦) .... وَآخَرُ قَدْ تَسَمَّى عَالِمًا وَلَيْسَ بِهِ، فَاقْتَبَسَ جَهَائِلَ مِن جُهَّال وَأَضَالِيلَ مِن ضُلَّال، وَنَصَبَ لِلنَّاس أَشْرَاكًا مِن حِبال غُرُور وَقَوْل زُور، قَدْ حَمَلَ الْكِتَابَ عَلَى آرَائِهِ، وَعَطَفَ الْحَقَّ عَلَى أَهْوَائِهِ، يُؤْمِنُ [النَّاسَ] مِنَ الْعَظَائِم، وَيُهَوِّنُ كَبِيرَ الْجَرَائِم... .

الشّرح : ... وقوله : «يؤمن النّاس من العظائم» ، فيه تأكيد لمذهب أصحابنا في الوعيد ، وتضعيف لمذهب المُرْجئة ، الّذين يؤمنون النّاس من عظائم الذّنوب ، ويمنّونهم العفو ، مع الإصرار وترك التّوبة ، وجاء في الخبر المرفوع المشهور : «الكيّس مَن دان نفسه ، وعمل لما بعد الموت ، والأحمق مَن أتبع نفسه هواها ، وتمنّى على الله» . (٦: ٣٧٢)

(الخطبة : ٩٠). فَأَهْبَطَهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ لِيَعْمُرَ أَرْضَهُ بِنَسْلِهِ، وَلِيُقِيمَ الْحُجَّةَ بِهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَمْ يُخْلِهِمْ بَعْدَ أَن قَبَضَهُ، مِمَّا يُؤَكِّدُ عَلَيْهِمْ حُجَّةَ رُبُوبِيَّتِهِ... .

الشّرح : ... قوله عليه السلام : «وليُقيم الحجّة على عباده» ، أي إذا كان أبوهم أُخْرِج من الجنّة بخطيئةٍ واحدةٍ، فأُخْلِق بها ألّا يدخلها ذو خطايا جمّة ، وهذا يؤكّد مذهب أصحابنا في الوعيد . (٦:٧)

(الخطبة : ١٥٨) ...عِبَادَ الله، اللهَ اللهَ فِي أَعَزِّ الْأَنفُس عَلَيْكُمْ، وَأَحَبِّهَا إِلَيْكُمْ؛ فَإِنَّ اللهَ قَدْ أَوْضَحَ [لَكُمْ] سَبِيلَ الْحَقِّ وَأَنَارَ طُرُقَهُ، فَشِقْوَةٌ لَازِمَةٌ، أَوْ سَعَادَةٌ دَائِمَةٌ... .

الشّرح : ... قوله : «فَشِقْوَةٌ لَازِمَةٌ» مرفوعٌ على أنّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره : فغايتكم أو فجزاؤكم ، أو فشأنكم؛ وهذا يدلّ على مذهبنا في الوعيد، لأنّه قسّم الجزاء إلى قسمَيْن: إمّا

العذاب أبدًا ، أو النّعيم أبدًا، وفي هذا بطلان قول المُرجئة : إنّ ناسًا يخرجون من النّار فيدخلون الجَنّة ، لأنّ هذا لو صحّ لكان قسمًا ثالثًا . (٩: ٢١٤)

(كتابه عليه السلام : ٢٧) ...فَاحْذَرُوا عِبَادَ اللهِ الْمَوْتَ وَقُرْبَهُ، وَأَعِدُّوا لَهُ عُدَّتَهُ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وَخَطْبٍ جَلِيلٍ، بِخَيْرٍ لَا يَكُونُ مَعَهُ شَرٌّ أَبَدًا، أَوْ شَرٍّ لَا يَكُونُ مَعَهُ خَيْرٌ أَبَدًا، فَمَنْ أَقْرَبُ إِلَى الْجَنَّةِ مِنْ عَامِلِهَا ! وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَى النَّارِ مِنْ عَامِلِهَا !

الشّرح :... قوله : «فإنّه يأتي بأمْرٍ عظيم ، وخَطْبٍ جليل ، بخير لايكون معه شرٌّ أبدًا وشرٍّ لايكون معه خيرٌ أبدًا»، نصٌّ صريحٌ في مذهب أصحابنا في الوعيد ، وأنّ مَن دخل النّار من جميع المكلَّفين فليس بخارج ، لأنّه لو خرج منها لكان الموت قد جاءه بشرٍّ معه خيرٌ ، وقد نفى نفيًا عامًّا أن يكون مع الشّرّ المعقَّب للموت خيرٌ ألبتّة . (١٥: ١٦٦)

(الحكمة :٨٧) الْفَقِيهُ كُلُّ الْفَقِيهِ مَنْ لَمْ يُقَنِّطِ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ ، وَلَمْ يُؤْيِسْهُمْ مِنْ رَوْحِ اللهِ، وَلَمْ يُؤْمِنْهُمْ مِنْ مَكْرِ اللهِ .

الشّرح : واعلم! أنّ أصحابنا وإن قالوا بالوعيد؛ فإنّهم لايؤيسون أحدًا ولايقنّطونه من رحمة الله ، وإنّمَا يحثّونه على التّوبة ، ويخوّفونه إن مات من غير توبة ، وبحقٍّ ما قال شيخنا أبوالهُذَيل : لولا مذهب الإرجاء لما عُصِي الله في الأرض ، وهذا لاريب فيه ، فإنّ أكثر العُصاة إنّمَا يعوّلون على الرّحمة ، وقد اشتهر واستفاض بين النّاس أنّ الله تعالى يرحم المذنبين ، فإنّه وإن كان هناك عقاب فأوقاتًا معدودةً ، ثمّ يخرجون إلى الجَنّة ، والنّفوس تحبّ الشّهوات العاجلة ، فتتهافَتُ النّاس على المعاصي وبلوغ الشّهوات والمآرب ، معوّلين على ذلك ، فلولا قَوْل المرجئة وظهوره بين النّاس لكان العصيان إمّا معدومًا ، أو قليلًا جدًّا .

(١٨: ٢٤٣ـ٢٤٤)

(الحكمة: ٢٩٠): قَطَعَ الْعِلْمُ عُذْرَ الْمُتَعَلِّلِينَ.

الشّرح: ... فإنّ الله تعالى وإن كان كريمًا رحيمًا عفوًّا غفورًا، إلّا أنّه صادقُ القول، وقد توعّد العُصاة وقال: ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ * يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ * وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾[1]، وقال: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ * مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[2]، ويكفي في رحمته وعَفْوه وكَرَمه أن يغفر للتّائب أو لِمَن ثوابه أكثر ممّا يستحقّه من العقاب، فالقول بالوعيد معلومٌ بأدلّة السَّمْع المتظاهرة المتناصرة الّتي قد أطنب أصحابنا في تعدادها وإيضاحها، وإذا كان الشّيء معلومًا، فقد قطع العلم به عُذْرأصحاب التّعلّل والتّمنّي، و وَجَب العملُ بالمعلوم ورفض ما يخالفه. (١٩: ١٧٦)

(الحكمة: ٢٩٦): لَوْ لَمْ يَتَوَعَّدِ اللهُ سُبْحَانَهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ، لَكَانَ يَجِبُ أَلَّا يُعْصَى شُكْرًا لِنِعَمِهِ.

الشّرح: قالت المعتزلة: إنّا لو قَدَّرْنا أنّ الوعيد السّمعيّ لم يرد لما أخَلّ ذلك بكون الواجب واجبًا في العقل، نحو العدل والصّدق، والعلم، و ردّ الوديعة، هذا في جانب الإثبات، وأمّا في جانب السَّلْب فيجب في العقل ألّا يَظْلِم، وألّا يَكْذِب، وألّا يَجْهَل، وألّا يَخُون الأمانة، ثمّ اختَلَفُوا فيما بينهم، فقالت معتزلة بغداد: ليس الثّواب واجبًا على الله تعالى بالعقل، لأنّ الواجبات إنّمَا تجب على المكلَّف، لأنّ أداءها كالشّكر لله تعالى، وشُكْر المُنعِم واجبٌ، لأنّه شكر مُنعِم، فلم يبقَ وجهٌ يقتضي وجوب الثّواب على الله سبحانه، وهذا قريب من قول أمير المؤمنين عليه السلام.

١ـ الانفطار / ١٤ ـ ١٦.

٢ـ ق / ٢٨ ـ ٢٩.

وقال البَصْريّون: بل الثّواب واجب على الله تعالى عقلًا، كما يجب عليه العِوَض عن إيلام الحيّ، لأنّ التّكليف إلزام بما فيه مضرّة، كما أنّ الإيلام إنزال مضرّة، والإلزام كالإنزال. (١٩: ١٩١)

(الحكمة: ٣٨٩): اِحْذَرْ أَن يَرَاكَ اللهُ عِندَمَعْصِيَتِهِ وَيَفْقِدَكَ عِندَ طَاعَتِهِ، فَتَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ، وَإِذَا قَوِيتَ فَاقْوَ عَلَى طَاعَةِ اللهِ، وَإِذَا ضَعُفْتَ فَاضْعُفْ عَن مَعْصِيَةِ اللهِ.

الشّرح: مَن عَلِمَ يقينًا أنّ الله تعالى يراه عند معصيته، كان أجْدَر النّاس أن يجتنبها، كما إذا علمنا يقينًا أنّ المَلِك يرى الواحد منّا وهو يراود جاريته عن نفسها، أو يحادث ولده ليفجر به، ولكنّ اليقين في البشر ضعيفٌ جدًّا، أو أنّهم أحمق الحيوان وأجهله، وبحقّ أقول: إنّهم إن اعتقدوا ذلك اعتقادًا لايخالطه الشّكّ، ثمّ واقعوا المعصية، وعندهم عقيدة أُخرى ثابتة أنّ العقاب لاحقٌ بمَن عَصَى، فإنّ الإبل والبَقَر أقرب إلى الرّشاد منهم.

وأقول: إنّ الّذي جرّأ النّاس على المعصية الطّمع في المغفرة، والعفو العامّ. وقولهم: الحلم والكَرَم والصَّفْح من أخلاق ذوي النّباهة والفضل من النّاس، فكيف لايكون من البارئ سبحانه عفو عن الذّنوب! وما أحسن قول شيخنا أبي عليّ ﷺ: لولا القول بالإرجاء، لما عُصِي الله في الأرض. (١٩: ٣٢٤)

الفصل السّادس والثّلاثون ـ [في الإحباط والتّكفير]

(الخطبة: ١٠٩) إنَّ أَفْضَلَ مَا تَوَسَّلَ بِهِ الْمُتَوَسِّلُونَ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، الْإِيمَانُ بِهِ وَبِرَسُولِهِ وَالْجِهادُ فِي سَبِيلِهِ فَإِنَّهُ ذِرْوَةُ الْإِسْلَامِ، وَكَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ فَإِنَّهَا الْفِطْرَةُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا الْمِلَّةُ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ فَإِنَّهَا فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ، وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ

جُنَّةٌ مِنَ الْعِقَاب، وَحَجُّ الْبَيْتِ وَاعْتِمارُهُ فَإِنَّهُمَا يَنفِيَانِ الْفَقْرَ وَيَرْحَضَانِ الذَّنبَ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ فَإِنَّهَا مَثْرَاةٌ فِي الْمَالِ وَمَنسَأَةٌ فِي الْأَجَلِ، وَصَدَقَةُ السِّرِّ فَإِنَّهَا تُكَفِّرُ الْخَطِيئَةَ، وَصَدَقَةُ الْعَلَانِيَةِ فَإِنَّهَا تَدْفَعُ مِيتَةَ السَّوءِ... .

الشّرح: ... ثمّ قال عليه السلام: «وصدقة السرّ»، فخرج من الواجبات إلى النّوافل. قال: «فإنّها تكفّر الخطيئة»، والتّكفير هو إسقاط عقاب مستحقّ بثواب أزيد منه أو توبة، وأصله في اللّغة: السّتْر والتّغطية، ومنه الكافر، لأنّه يُغطّي الحقّ، وسمّي البحر كافرًا لتغطيته ما تحته، وسمّي الفلّاح كافرًا، لأنّه يُغطّي الحَبَّ في الأرض المحروثة... . (٧: ٢٢٤)

(كتابه عليه السلام: ٣١) ...التّاجرُ مُخَاطِرٌ، وَرُبَّ يَسِيرٍ أَنْمَى مِن كَثِيرٍ!

الشّرح: قوله: «التّاجر مخاطر» هذا حقّ، لأنّه يتعجّل بإخراج الثّمن ولا يعلم: هل يعود أم لا! وهذا الكلام ليس على ظاهره بل له باطن، وهو أنّ مَن مزج الأعمال الصّالحة بالأعمال السّيّئة، مثل قوله: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾[1] فإنّه مخاطر لأنّه لا يأمن أن يكون بعض تلك السّيّئات تحبط أعماله الصّالحة، كما لا يأمن أن يكون بعض أعماله الصّالحة يكفّر تلك السّيّئات، والمراد أنّه لا يجوز للمكلّف أن يفعل إلّا الطّاعة أو المباح.

(١٦: ١٠٣ـ١٠٤)

(الحكمة: ٤١): وَقَالَ عليه السلام لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ فِي عِلَّةٍ اعْتَلَّهَا: جَعَلَ اللهُ مَا كَانَ مِن شَكْوَاكَ حَطًّا لِسَيِّئَاتِكَ، فَإِنَّ الْمَرَضَ لَا أَجْرَ فِيهِ وَلَكِنَّهُ يَحُطُّ السَّيِّئَاتِ وَ يَحُتُّهَا حَتَّ الْأَوْرَاقِ، وَ إِنَّمَا الْأَجْرُ فِي الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ وَ الْعَمَلِ بِالْأَيْدِي وَ الْأَقْدَامِ، وَ إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ

---

[1] ـ التوبة / ١٠٢.

يُدْخِلُ بِصِدْقِ النِّيَّةِ وَالسَّرِيرَةِ الصَّالِحَةِ مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ الْجَنَّةَ.

الشّرح: ينبغي أن يُحْمَل كلام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الفصل على تأويل يُطابق ما تدلّ عليه العقول وألّا يُحْمل على ظاهره، وذلك لأنّ المرض إذا استحقّ عليه الإنسان العِوَض لم يَجُز أن يقال: إنّ العِوَض يحطّ السّيّئات بنفسه، لا على قول أصحابنا، ولا على قول الإماميّة.

أمّا الإماميّة فإنّهم مُرْجئة، لايذهبون إلى التّحابط، وأمّا أصحابنا فإنّهم لا تَحابط عندهم إلّا في الثّواب والعقاب، فأمّا العقاب والعِوَض فلا تَحابُط بينهما، لأنّ التّحابُط بين الثّواب والعقاب، إنّمَا كان باعتبار التّنافي بينهما من حيث كان أحدهما يتضمّن الإجلال والإعظام، والآخر يتضمّن الاستخفاف والإهانة، ومحالٌ أن يكون الإنسان الواحد مُهانًا مُعظّمًا في حال واحدةٍ؛ ولما كان العِوَض لايتضمّن إجلالًا وإعظامًا، وإنّمَا هو نفع خالص فقط، لم يكن منافيًا للعقاب، وجاز أن يجتمع للإنسان الواحد في الوقت الواحد كونه مستحقًّا للعقاب والعِوَض، إمّا بأن يوفّر العِوَض عليه في دار الدّنيا، وإمّا بأن يُوصَل إليه في الآخرة قبل عقابه، إن لم يمنع الإجماع من ذلك في حقّ الكافر، وإمّا أن يخفّف عليه بعض عقابه، ويجعل ذلك بدلًا من العِوَض الّذي كان سبيله أن يُوصَل إليه.

وإذا ثبت ذلك وجب أن يُحْمَل كلام أمير المؤمنين عليه السلام على تأويل صحيح، وهو الّذي أراده عليه السلام، لأنّه كان أعرف النّاس بهذة المعاني، ومنه تعلّم المتكلّمون علم الكلام، وهو أنّ المرض والألم يحطّ الله تعالى عن الإنسان المبتلَى به ما يستحقّه من العقاب على معاصيه السّالفة تفضُّلًا منه سبحانه، فلمّا كان إسقاط العقاب متعقّبًا للمرض، وواقعًا بعده بلا فَصْل، جاز أن يُطْلق اللّفظ بأنّ المرض يحطّ السّيّئات ويحتّها حتّ الورق، كما جاز أن يُطْلق اللّفظ بأنّ الجماع يُحْبل المرأة، وبأنّ سَقْي البَذْر الماء يُنبته، إن كان الولد والزّرع عند المتكلّمين

وقعا من الله تعالى على سبيل الاختيار، لا على الإيجاب، ولكنّه أجرى العادة، وأن يفعل ذلك عقيب الجماع وعقيب سقي البذر الماء.

فإن قلتَ: أيجوز أن يقال: إنّ الله تعالى يمرض الإنسان المستحقّ للعقاب، ويكون إنّمَا أمرضه ليُسقط عنه العقاب لاغير؟

قلتُ: لا، لأنّه قادر على أن يُسْقِط عنه العقاب ابتداءً، ولايجوز إنزال الألم إلّا حيث لا يمكن اقتناص العِوَض المجزٰى به إليه إلّا بطريق الألم، وإلّا كان فِعْلُ الألم عَبَثًا، ألَا تَرَى أنّه لايجوز أن يستحقّ زيد على عمرو ألف درهم فيضربه ويقول: إنّمَا أضربه لأجعل ما يناله من ألم الضّرب مُسْقِطًا لما أستحقّه من الدّراهم عليه! وتذمّه العقلاء ويسفهونه، ويقولون له: فهلّا وهبتَها له، وأسقطتَها عنه من غير حاجةٍ إلى أن تضربه وتؤلمه! والبحث المستقصى في هذه المسائل مذكور في كُتُبي الكلاميّة، فليرجع إليها. وأيضًا فإنّ الآلام قد تنزل بالأنبياء وليسوا ذوي ذنوب ومعاصٍ ليقال: إنّها تحطّها عنهم.

فأمّا قوله عليه السلام: «وإنما الأجر في القول...» إلى آخر الفصل، فإنّه عليه السلام قسم أسباب الثّواب أقسامًا، فقال: لـمَّاكان المرض لايقتضى الثّواب لأنّه ليس فعل المكلَّف ـ وإنّمَا يستحقّ المكلَّف الثّواب على ما كان من فعله ـ وجب أن يبيّن ما الّذي يستحقّ به المكلَّف الثّواب، والّذي يستحقّ المكلّف به ذلك أن يفعل فعلًا إمّا من أفعال الجوارح وإمّا من أفعال القلوب، فأفعال الجوارح إمّا قولٌ باللّسان أو عملٌ ببعض الجوارح؛ وعبّر عن سائر الجوارح ـ عدا اللّسان ـ بالأيدي والأقدام، لأنّ أكثر ما يُفْعل بها وإن كان قد يُفْعل بغيرها، نحو مجامعة الرّجل زوجته إذا قصد به تحصينها وتحصينه عن الزّنا، ونحو أن ينحّيَ حَجَرًا ثقيلًا برأسه عن صدر إنسان قد يقتله، وغيرذلك، وأمّا أفعال القلوب فهي العزوم والإرادات والنّظر والعلوم والظّنون والنّدم، فعبّر عليه السلام عن جميع ذلك بقوله: «بصدق النّيّة والسّريرة الصّالحة»، واكتفى بذلك عن تعديد هذه الأجناس.

فإن قلتَ: فإنّ الإنسان قد يستحقّ الثّواب على ألّا يفعل القبيح، وهذا يخرم الحصر الّذي حصره أمير المؤمنين؟

قلتُ: يجوز أن يكون يذهب مذهب أبي عليّ في أنّ القادر بقدرةٍ لا يخلو عن الأخذ والترك. (١٨: ١٦٨ ـ ١٧٠)

[إحباط العمل]

(الحكمة: ٣٧٢): الْعِلْمُ مَقْرُونٌ بِالْعَمَلِ، فَمَن عَلِمَ عَمِلَ وَ الْعِلْمُ يَهْتِفُ بِالْعَمَلِ، فَإِن أَجَابَهُ وَ إِلَّا ارْتَحَلَ عَنهُ.

الشّرح: لا خير في علم بلا عَمَل، والعلم بغير العمل حُجّة على صاحبه، وكلام أمير المؤمنين عليه السلام يشعر بأنّه لا عالِم إلّا وهو عامل، ومراده بالعلم هاهنا العرفان، ولا ريب أنّ العارف لا بدّ أن يكون عاملًا ... .

قال: «فإن أجابه وإلّا ارتحل»، أي إن كان الإنسان عالِمًا بالأُمور الدّينيّة ثمّ لم يعمل بها سَلَبَه الله تعالى علمه، ولم يمت إلّا وهو معدود في زُمْرة الجاهلين، ويمكن أن يُفسَّر على أنّه أراد بقوله: «ارتَحَلَ» ارتحلت ثمرته ونتيجته، وهي الثّواب، فإنّ الله تعالى لا يُثيب المكلَّف على علمه بالشّرائع إذا لم يعمل بها، لأنّ إخلاله بالعمل يُحْبِط ما يستحقّه من ثواب العِلْم لو قدّرنا أنّه استحقّ على العلم ثوابًا، وأتى به على الشّرائط الّتي معها يستحقّ الثّواب. (١٩: ٢٨٤)

الفصل السّابع والثّلاثون ـ [في الاستغفار والتّوبة]

(الحكمة: ٤٢٢) وَقَالَ عليه السلام لِقَائِلٍ قَالَ بِحَضْرَتِهِ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ:

ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ! أَ تَدْرِي مَا الْاسْتِغْفَارُ؟ إِنَّ الْاسْتِغْفَارَ دَرَجَةُ الْعِلِّيِّينَ وَهُوَ اسْمٌ وَاقِعٌ عَلَى سِتَّةِ مَعَانٍ: أَوَّلُهَا: النَّدَمُ عَلَى مَا مَضَى. وَ الثَّانِي: الْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ أَبَدًا. وَ الثَّالِثُ: أَن تُؤَدِّيَ إِلَى الْمَخْلُوقِينَ حُقُوقَهُمْ حَتَّى تَلْقَى اللهَ أَمْلَسَ لَيْسَ عَلَيْكَ تَبِعَةٌ. وَالرَّابِعُ: أَن تَعْمِدَ إِلَى كُلِّ فَرِيضَةٍ عَلَيْكَ ضَيَّعْتَهَا فَتُؤَدِّيَ حَقَّهَا. وَالْخَامِسُ: أَن تَعْمِدَ إِلَى اللَّحْمِ الَّذِي نَبَتَ عَلَى السُّحْتِ، فَتُذِيبَهُ بِالْأَحْزَانِ حَتَّى تُلْصِقَ الْجِلْدَ بِالْعَظْمِ، وَ يَنْشَأَ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ جَدِيدٌ. وَ السَّادِسُ: أَن تُذِيقَ الْجِسْمَ أَلَمَ الطَّاعَةِ كَمَا أَذَقْتَهُ حَلَاوَةَ الْمَعْصِيَةِ. فَعِندَ ذَلِكَ تَقُولُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ.

الشّرح: وينبغي أن نذكر في هذا الموضوع كلامًا مختصرًا ممّا يقوله أصحابنا في التّوبة، فإنّ كلام أمير المؤمنين هو الأصل الّذي أخذ منه أصحابنا مَقالتَهم، والّذي يقولونه في التّوبة، فقد أتى على جوامعه عليه السلام في هذا الفصل على اختصاره.

قال أصحابنا: الكلام في التّوبة يقع من وجوهٍ: منها: الكلام في ماهيّة التّوبة والكلام في إسقاطها الذّمّ والعقاب، والكلام في أنّه يجب علينا فِعْلُها، والكلام في شرطها.

أمّا ماهيّة التّوبة؛ فهي النَّدَم والعَزْم، لأنّ التّوبة هي الإنابة والرّجوع، وليس يمكن أن يرجع الإنسان عمّا فعله إلّا بالنّدم عليه، والعزم على ترك معاودته، وما يتوب الإنسان منه؛ إمّا أن يكون فعلًا قبيحًا، وإمّا أن يكون إخلالًا بواجب، فالتّوبة من الفعل القبيح هي أن يَندَم عليه، ويَعْزِم ألّا يعود إلى مثله، وعَزْمُه على ذلك هو كراهيّته لفِعْله، والتّوبة من الإخلال بالواجب هي أن يَندَم على إخلاله بالواجب ويَعْزِم على أداء الواجب فيما بعد.

فأمّا القول في أنّ التّوبة تُسقِط العذاب، فعندنا أنّ العقل يقتضي قُبْح العقاب بعد التّوبة، وخالَفَ أكثرُ المُرجئة في ذلك من الإماميّة وغيرهم، واحتجّ أصحابنا بقُبْح عقوبة المُسيء إلينا بعد ندمه واعتذاره وتنصُّله، والعلم بصدقه والعلم بأنّه عازم على ألّا يعود.

فأمّا القول في وجوب التّوبة على العُصاة، فلا ريب أنّ الشّرع يُوجب ذلك، فأمّا العقل فالقول فيه أنّه لا يخلو المكلَّف إمّا أن يَعلم أنّ معصيته كبيرة، أو يعلم أنّها صغيرة، أو يجوز فيها كِلَا الأمرَين، فإن عَلِم كونها كبيرةً وجب عليه في العقول التّوبة منها، لأنّ التّوبة مُزيلة لضَرَر الكبيرة، وإزالة المضارّ واجبةٌ في العقول، وإن جوّز كونها كبيرةً وجوّز كونها صغيرةً، لزمه أيضًا في العقل التّوبة منها، لأنّه يأمن بالتّوبة من مضرّةٍ مخوفةٍ، وفِعْل ما يؤمن من المضارّ المخوفة واجبٌ، وإن علم أنّ معصيته صغيرة، وذلك كمعاصي الأنبياء، وكَمَن عصى ثمّ علم بإخبار نبيّ أنّ معصيته صغيرةٌ مُحْبطةٌ، فقد قال الشّيخ أبوعليّ: إنّ التّوبة منها واجبة في العقول، لأنّه إن لم يتب كان مُصِرًّا والإصرار قبيح.

وقال الشّيخ أبوهاشم: لا تجب التّوبة منها في العقل بالشّرع، لأنّ فيها مصلحة يعلمها الله تعالى، قال: إنّه يجوز أن يخلو الإنسان من التّوبة عن الذّنب، ومن الإصرار عليه، لإنّ الإصرار عليه هو العَزْم على مُعاودة مثله، والتّوبة منه أن يَكره معاودة مثله مع النّدم على ما مضى، ويجوز أن يخلو الإنسان من العزم على الشّيء، ومن كراهته.

ومال شيخنا أبوالحسين رحمه الله إلى وجوب التّوبة هاهنا عقلًا، لدليلٍ غير دليل أبي عليّ رحمه الله.

فأمّا القول في صفات التّوبة وشروطها؛ فإنّها على ضربَين:

أحدهما ـ يعمّ كلّ توبة، والآخر يختلف بحَسَب اختلاف ما يتاب منه، فالأوّل هو النّدم والعزم على ترك المعاودة. وأمّا الضّرب الثّاني، فهو أن ما يتوب منه المكلّف إمّا أن يكون فِعْلًا أو إخلالًا بواجب، فإن كان فعلًا قبيحًا وجب عند الشّيخ أبي هاشم رحمه الله أن يندم عليه، لأنّه فعل قبيح، وأن يكره معاوَدة مثله، لأنّه قبيح، وإن كان إخلالًا بواجبٍ وجب عليه عنده أن

يَندم عليه، لأنّه إخلالٌ بواجب، وأن يعزم على فعل مثل ما أخلّ به، لأنّه واجب، فإن ندم خوف النّار فقط، أو شوقًا إلى الجَنّة فقط، أو لأنّ القبيح الّذي فعله يضرّ ببدنه كانت توبته صحيحة، وإن ندم على القبيح لقُبْحه ولخوف النّار، وكان لو انفرد قبحه نَدْم عليه، فإنّ توبته تكون صحيحةً، وإن كان لو انفرد القُبْح لم يَندَم عليه، فإنّه لاتكون توبته صحيحةً عنده، والخلاف فيه مع الشّيخ أبي عليّ وغيره من الشّيوخ رحمهم الله، وإنّمَا اختار أبوهاشم هذا القول لأنّ التّوبة تجري مجرى الاعتذار بيننا، ومعلوم أنّ الواحد منّا لو أساء إلى غيره ثمّ ندم على إساءته إليه واعتذر منها خوفًا من معاقبته له عليها، أو من معاقبة السّلطان حتّى لو أمن العقوبة، لما اعتذر ولا نَدِم، بل كان يُواصِل الإساءة، فإنّه لايسقط ذمُّه، فكذلك التّوبة خوف النّار لا لقُبْح الفعل. وقد نقل قاضي القُضاة هذا المذهب عن أمير المؤمنين عليه السلام والحسن البصريّ وعليّ بن موسى الرّضا والقاسم بن إبراهيم الزّيْنبيّ.

قال أصحابنا: وللتّوبة شروط أُخَر تختلف بحسب اختلاف المعاصي، وذلك أنّ ما يتوب منه المكلَّف، إمّا أن يكون فيه لآدميّ حقّ أو لا حقّ فيه لآدميّ، فما ليس للآدميّ فيه حقّ فنحو ترك الصّلاة، فإنّه لايجب فيه إلّا النّدَم والعَزْم على ما قدّمنا، وما لآدميّ فيه حقّ على ضربَين:

أحدهماـ أن يكون جنايةً عليه في نفسه أو أعضائه أو ماله أو دِينه.

والآخرـ ألّايكون جنايةً عليه في شيءٍ من ذلك، فماكان جناية عليه في نفسه أو أعضائه، أو ماله فالواجب فيه النّدم والعزم، وأن يشرع في تسليم بدل ما أتلف، فإن لم يتمكّن من ذلك لفقرٍ أو غيره عَزَمَ على ذلك إذا تمكّن منه، فإن مات قبل التمكّن لم يكن من أهل العقاب، وإن جَنَى عليه في دِينه بأن يكون قد أضلّه بشبهة استزلّه بها، فالواجب عليه مع النّدم العزم والاجتهاد في حلّ شبهته من نفسه، فإن لم يتمكّن من الاجتماع به عزم على ذلك إذا تمكّن، فإن مات قبل التمكّن، أو تمكّن منه واجتهد في حلّ الشّبهة، فلم تَنحلّ من نفس

ذلك الضّالّ، فلا عقابَ عليه، لأنّه قد استفرغ جهده، فإن كانت المعصية غيرجناية نحو أن يَغتابه أو يسمع غيبته، فإنّه يلزمه النّدم والعزم، ولايلزمه أن يستحلّه أو يعتذر إليه، لأنّه ليس يلزمه أرْشٌ[1] لمن اغتابه فيستحلّه، ليَسقُط عنه الْأَرْش، ولا غَمّه فيزيل غمّه بالاعتذار، وفي ذِكْر الغِيبَة له ليستحلّه فيزيل غمّه منها إدخال غمّ عليه، فلم يَجُزْ ذلك، فإن كان قد أسمع المغتاب غيبته فذلك جنايةٌ عليه، لأنّه قدأوصل إليه مَضَرّة الغمّ، فيلزمه إزاله ذلك بالاعتذار. (٢٠: ٥٧ ـ ٦٠)

(الحكمة: ٣٠٥): مَا أَهَمَّنِي ذَنْبٌ أُمْهِلْتُ بَعْدَهُ حَتَّى أُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ وَ أَسْأَلَ اللهَ الْعَافِيَةَ.

الشّرح: هذا فتحٌ لباب التّوبة وتطريق إلى طريقها، وتعليم للنّهضة إليها والاهتمام بها، ومعنى الكلام أنّ الذّنب الّذي لايُعاجَل الإنسان عقيبَه بالموت ينبغي للإنسان ألّايهتمّ به، أي لاينقطع رجاؤه عن العفو وتأميله الغفران، وذلك بأن يقوم إلى الصّلاة عاجلًا، ويستغفر الله، ويندم ويعزم على ترك المعاودة، ويسأل الله العافية من الذّنوب والعصمة من المعاصي، والعَوْن على الطّاعة، فإنّه إذا فعل ذلك بنيّةٍ صحيحةٍ واستوفى شرائط التّوبة سقط عنه عقابُ ذلك الذّنب.

وفي هذا الكلام تحذيرٌ عظيمٌ من مواقعة الذّنوب، لأنّه إذا كان هذا هو محصول الكلام، فكأنّه قد قال: الحَذَرَ الحَذَرَ من الموت المفاجئ قبل التّوبة، ولا ريب أنّ الإنسان ليس على ثقةٍ من الموت المفاجئ قبل التّوبة، إنّه لا يُفاجئه ولايأخذه بغتةً، فالإنسان إذا كان عاقلًا بصيرًا يتوقّى الذّنوب والمعاصي التّوقّي. (١٩: ٢٠٥)

---

١ ـ الأرش: دية الجراحات؛ وقيل: هو الجراحات نفسها تكون على قدرٍ معلومٍ.

الفصل الثّامن والثّلاثون ـ [العدل عند المعتزلة]

(الخطبة : ٢٣٧) وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ابْتَعَثَهُ وَالنَّاسُ يَضْرِبُونَ فِي غَمْرَةٍ، وَيَمُوجُونَ فِي حَيْرَةٍ، قَدْ قَادَتْهُمْ أَزِمَّةُ الْحَيْنِ، وَاسْتَغْلَقَتْ عَلَى أَفْئِدَتِهِمْ أَقْفَالُ الرَّيْنِ . عِبَادَ اللهِ! أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، فَإِنَّهَا حَقُّ اللهِ عَلَيْكُمْ وَالْمُوجِبَةُ عَلَى اللهِ حَقَّكُمْ، وَأَن تَسْتَعِينُوا عَلَيْهَا بِاللهِ، وَتَسْتَعِينُوا بِهَا عَلَى اللهِ ... .

الشّرح : . . . قوله: « فَإِنَّهَا حَقُّ اللهِ عَلَيْكُمْ، وَالْمُوجِبَةُ عَلَى اللهِ حَقَّكُمْ» يريد أنّها واجبةٌ عليكم ، فإن فعلتموها وَجَبَ على الله أن يجازيَكم عنها بالثّواب ، وهذا تصريح بمذهب المعتزلة في العدل ، وأنّ من الأشياء ما يجب على الله تعالى من باب الحِكمة .

قوله: « وَأَن تَسْتَعِينُوا عَلَيْهَا بِاللهِ، وَتَسْتَعِينُوا بِهَا عَلَى اللهِ» ، يريد: أُوصيكم بأن تستعينوا بالله على التّقوى بأن تدعوه وتبتهلوا إليه أن يعينكم عليها ، ويوفّقكم لها وييسّرها ويقوّي دواعيكم إلى القيام بها ، وأُوصيكم أن تستعينوا بالتّقوى على لقاء الله ومحاكمته وحسابه ، فإنّه تعالى يوم البعث والحساب كالحاكم بين المتخاصمين :﴿وَتَرٰى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعٰى إِلٰى كِتَابِهَا ﴾[١]، فالسّعيد مَن استعان على ذلك الحساب وتلك الحكومة والخصومة بالتّقوى في دار التّكليف ، فإنّها نعْم المعونة ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوٰى﴾[٢]. (١٣: ١١٩)

(الحكمة:٢٢٨) : قَالَ عليه السلام: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَ الْاِحْسَانِ﴾[٣]

١ـ الجاثية ٢٨.

٢ ـ البقرة ١٩٧.

٣ـ النّحل / ٩٠.

الْعَدْلُ: الْإِنصَافُ، وَالْإِحْسَانُ: التَّفَضُّلُ.

الشّرح: هذا تفسيرٌ صحيحٌ اتّفق عليه المفسّرون كافّة، وإنّمَا دخل النَّدْب تحت الأمر، لأنّ له صفة زائدة على حُسْنه، وليس كالمباح الّذي لا صفة له زائدة على حُسْنه.

وقال الزّمخشريّ: العدل هو الواجب، لأنّ الله عَزّ وجَلّ عَدَل فيه على عباده، فجعل ما فَرَضَه عليهم منه واقعًا تحت طاقتهم، والإحسان النَّدْب، وإنّمَا علّق أمره بهما جميعًا، لأنّ الفرض لا بدّ أن يقع فيه تفريط، فيَجْبُره النّدب، ولذلك قال رسول الله ﷺ لإنسان علّمه الفرائض، فقال: والله لا زدْتُ فيها ولا نَقَصْتُ منها: «أفلح إن صَدَق»، فعقد الفلاح بشرط الصِّدْق والسّلامة من التّفريط، وقال ﷺ: «استقيموا، ولن تحصوا»، فليس ينبغي أن يترك ما يجبر كَسْر التّفريط من النّوافل[1].

ولِقائل أن يقول: إن كان إنّمَا سُمِّي الواجب عدلًا، لأنّه داخل تحت طاقة المكلَّف، فليسمّ النَّدْب عدلًا، لأنّه داخل تحت طاقة المكلَّف، وأمّا قوله: إنّمَا أمر بالنَّدْب لأنّه يجبر ما وقع فيه التّفريط من الواجب، فلايصحّ على مذهبه، وهو من أعيان المعتزلة، لأنّه لو جُبرت النّافلة بالتّفريط في الواجب لكانت واجبةً مثله، وكيف يقول الزّمخْشريّ هذا ومن قول مشايخنا: إنّ تارك صلاةٍ واحدةٍ من الفرائض لو صلّى مائة ألف ركعةٍ من النّوافل لم يُكفِّر ثوابها عقاب ترك تلك الصّلاة! (١٩: ٥٨)

(الحكمة: ٤٧٦): وَ سُئِلَ عَنِ التَّوْحِيدِ وَ الْعَدْلِ، فَقَالَ عليه السلام: التَّوْحِيدُ أَلَّا تَتَوَهَّمَهُ وَالْعَدْلُ أَلَّا تَتَّهِمَهُ.

الشّرح: ... وأمّا الرّكن الثّاني «فهو ألّا تتّهمه»، أي لاتتّهمه في أنّه أجْبَرك على القبيح،

---

١ ـ تفسير الكشّاف ٢: ٤٩٠.

ويعاقبك عليه، حاشاه من ذلك! ولاتتّهمه في أنّه مَكَّن الكذّابين من المعجزات، فأضلّ بهم النّاس، ولاتتّهمه في أنّه كلّفك ما لا تُطيقه، وغير ذلك من مسائل العدل الّتي يذكرها أصحابنا مفصّلة في كُتُبهم كالعِوَض عن الألم، فإنّه لا بدّ منه، والثّواب على فعل الواجب، فإنّه لا بدّ منه، وصِدْق وعده ووعيده، فإنّه لا بدّ منه. وجملة الأمر أنّ مذهب أصحابنا في العدل والتّوحيد مأخوذ عن أمير المؤمنين. وهذا الموضع من المواضع الّتي قد صرّح فيها بمذهب أصحابنا بعينه، وفي فَرْش كلامه من هذا النَّمَط ما لا يُحْصَى. (٢٠: ٢٢٨)

[ارتباط سنّة الاستدراج بالعدل]

(الحكمة: ٢٥): يَا ابْنَ آدَمَ إِذَا رَأَيْتَ رَبَّكَ سُبْحَانَهُ يُتَابِعُ عَلَيْكَ نِعَمَهُ وَ أَنتَ تَعْصِيهِ، فَاحْذَرْهُ.

الشّرح: هذا الكلام تخويفٌ وتحذيرٌ من الاستدراج، قال سبحانه: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِن حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1]، وذلك لأنّ العبد بغروره يعتقد أنّ موالاة النِّعَم عليه وهو عاصٍ من باب الرِّضا عنه، ولا يعلم أنّه استدراجٌ له ونقمةٌ عليه.

فإن قلتَ: كيف يصحّ القول بالاستدراج على أُصولكم في العدل؟ أليس معنى الاستدراج إيهام العبد أنّه سبحانه غيرُ ساخط فِعْله ومعصيته! فهل هذا الاستدراج إلّا مفسدةٌ وسببٌ إلى الإصرار على القبيح!

قلتُ: إذا كان المكلَّف عالِمًا بقُبْح القبيح، أومتمكّنًا من العِلْم بقُبْحه ثمّ رأى النِّعَم تتوالى عليه وهو مُصِرٌّ على المعصية، كان تَرادُف تلك النِّعَم كالمنبِّه له على وجوب الحَذَر، مثال ذلك مَن هو في خدمة مَلِك، وهو عونُ ذلك الملك في دَوْلته، ويَعْلَم أنّ المَلِك قد عرف حاله، ثمّ يرى

---

١ ـ الأعراف: ١٨٢.

نعَم الملك مترادفة إليه، فإنّه يجب بمقتضى الاحتياط أن يشتدّ حَذَره،لأنّه يقول: ليست حالي مع الملك حالُ مَن يستحقّ هذه النِّعَم ، وما هذه إلّا مكيدة وتحتها غائلة ، فيجب إذَن عليه أن يحذر . (١٨: ١٣٦)

(الحكمة: ٣٠) الأصل: الْحَذَرَ الْحَذَرَ فَوَاللهِ لَقَدْ سَتَرَ حَتَّى كَأَنَّهُ قَدْ غَفَرَ.

الشّرح: قد تقدّم هذا المعنى وهو الاستدراج الّذي ذكرناه آنفًا. (١٨: ١٤١)

الفصل التّاسع والثّلاثون ـ [الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر]

(الخطبة: ١٥٦) ... قَدْ شَخَصُوا مِن مُسْتَقَرِّ الْأَجْدَاثِ، وَصَارُوا إِلَى مَصَائِرِ الْغَايَاتِ، لِكُلِّ دَارٍ أَهْلُهَا، لَا يَسْتَبْدِلُونَ بِهَا وَلَا يُنْقَلُونَ عَنهَا . وَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنكَرِ لَخُلُقَانِ مِن خُلُقِ اللهِ سُبْحَانَهُ، وَإِنَّهُمَا لَا يُقَرِّبَانِ مِن أَجَلٍ، وَلَا يَنقُصَانِ مِن رِزْقٍ... .

الشّرح: ... ثمّ ذكر أنّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر خُلُقان من خُلُق الله سبحانه؛ وذلك لأنّه تعالى ما أمَر إلّا بمعروفٍ، وما نَهَى إلّا عن منكر ، ويبقى الفرق بيننا وبينه أنّا يجب علينا النّهي عن المنكر بالمنع منه، وهو سبحانه لايجب عليه ذلك ، لأنّه لو منع من إتيان المنكر لبطل التّكليف .

ثمّ قال: «إنّهما لايقرّبان مِن أجَل ، ولاينقصان مِن رزق»، وإنّمَا قال عليه السلام ذلك ، لأنّ كثيرًا من النّاس يكفّ عن نهي الظَّلَمة عن المناكير، توهّمًا منه أنّهم إمّا أن يبطشوا به فيقتلوه أو يقطعوا رزقه ويحرموه ، فقال عليه السلام : إنّ ذلك ليس ممّا يقرّب من الأجل ولايقطع الرّزق . وينبغي أن يُحمَل كلامُه عليه السلام على حال السّلامة وغلبة الظّنّ بعدم تطرّق الضّرر الموفِي على

مصلحة النّهي عن المنكر. (٩: ٢٠٣)

(الخطبة: ١٦٠) الأصل: وَلَقَدْ أَحْسَنتُ جوارَكُمْ، وَأَحَطْتُ بجُهْدِي مِن وَرَائِكُمْ، وَأَعْتَقْتُكُمْ مِن ربَق الذُّلِّ، وَحَلَق الضَّيْم، شُكْرًا مِنِّي لِلْبِرِّ الْقَلِيل، وَإِطْرَاقًا عَمَّا أَدْرَكَهُ الْبَصَرُ، وَشَهِدَهُ الْبَدَنُ، مِنَ الْمُنكَرِ الْكَثِير.

الشّرح: ... فإن قلتَ: كيف يجوز له أن يطرق ويغضَى عن المنكر؟

قلتُ: يجوز له ذلك، إذا علم أو غلب على ظنّه أنّه إن نهاهم عنه لم يرتدعوا، وأضافوا إليه منكرًا آخر، فحينئذٍ يخرج الإطراق والإغضاء عن حدّ الجواز إلى حدّ الوجوب، لأنّ النّهي عن المنكر يكون، والحالة هذه مفسدة. (٩: ٢٢١)

(كتابه عليه السلام: ٣١) ...وَأْمُرْ بالْمَعْرُوفِ تَكُن مِن أَهْلِهِ، وَأَنكِرِ الْمُنكَرَ بيَدِكَ وَلِسَانكَ، وَبَايِن مَن فَعَلَهُ بجُهْدِكَ، وَجَاهِدْ فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ، وَلَا تَأْخُذْكَ فِي اللهِ لَوْمَةُ لَائِم... .

الشّرح: أمره أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهما واجبان عندنا، وأحد الأُصول الخمسة الّتي هي أُصول الدّين.

ومعنى قوله: «تَكُن مِن أَهْلِهِ»، لأنّ أهل المعروف هم الأبرار الصّالحون، ويجب إنكار المنكر باللّسان، فإن لم ينجع فباليد، وتفصيل ذلك وترتيبه مذكور في كُتُبي الكلاميّة... . (١٦: ٦٥)

[فصل في الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر]

(الحكمة: ٣٨٠) وَقَالَ عليه السلام فِي كَلَام آخَرَ لَهُ يَجْرِى هَذَا الْمَجْرَى:

فَمِنهُمُ الْمُنكِرُ لِلْمُنكَرِ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ، فَذَلِكَ الْمُسْتَكْمِلُ لِخِصَالِ الْخَيْرِ؛ وَمِنهُمُ الْمُنكِرُ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ وَالتَّارِكُ بِيَدِهِ، فَذَلِكَ مُتَمَسِّكٌ بِخَصْلَتَيْنِ مِن خِصَالِ الْخَيْرِ، وَمُضَيِّعٌ خَصْلَةً؛ وَمِنهُمُ الْمُنكِرُ بِقَلْبِهِ وَالتَّارِكُ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ، فَذَلِكَ الَّذِى ضَيَّعَ أَشْرَفَ الْخَصْلَتَيْنِ مِنَ الثَّلَاثِ وَتَمَسَّكَ بِوَاحِدَةٍ؛ وَمِنهُمْ تَارِكٌ لِإِنكَارِ الْمُنكَرِ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ وَيَدِهِ، فَذَلِكَ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ، وَمَا أَعْمَالُ الْبِرِّ كُلُّهَا وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ عِندَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنكَرِ إِلَّا كَنَفْثَةٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ، وَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنكَرِ لَا يُقَرِّبَانِ مِن أَجَلٍ، وَلَا يَنقُصَانِ مِن رِزْقٍ، وَأَفْضَلُ مِن ذَلِكَ كُلِّهِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِندَ إِمَامٍ جَائِرٍ.

الشّرح: قد سبق قولنا في الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وهو أحد الأُصول الخمسة عند أصحابنا... .

قال عليه السلام: لا يعتقدنّ أحدٌ أنّه إن أمر ظالمًا بالمعروف أو نهى ظالمًا عن مُنكَر أنّ ذلك يكون سببًا لقتل ذلك الظّالم المأمور أو المنهيّ إيّاه، أو يكون سببًا لقطع رزقه من جهته، فإنّ الله تعالى قدّر الأجَل وقضى الرّزق، ولا سبيل لأحدٍ أن يقطع على أحدٍ عمرَه أو رزقَه.

وهذا الكلام ينبغي أن يُحْمل على أنّه حثٌّ وحضٌّ وتحريضٌ على النّهي عن المنكر والأمر بالمعروف، ولا يُحْمَل على ظاهره، لأنّ الإنسان لا يجوز أن يُلْقِيَ بنفسه إلى التَّهْلُكة مُعْتمِدًا على أنّ الأجل مُقدَّر، وأنّ الرّزق مقسوم، وأنّ الإنسان متى غلب على ظنّه أنّ الظّالم يقتله ويقيم على ذلك المنكر، ويضيف إليه منكرًا آخر لم يجز له الإنكار. فأمّا كلمة العدل عند الإمام الجائر فنحو ما رُوِي أنّ زيد بن أرقم رأى عُبَيد الله بن زياد، ويقال: بل يزيد بن معاوية -

يضرب بقضيب في يده ثنايا الحسين عليه السلام ـ حين حُمِلَ إليه رأسُه ، فقال له : إيهًا ! ارْفَع يدك فطالما رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يقبّلها !

ونحن نذكر خلاصة ما يقوله أصحابنا في النّهي عن المنكر، ونترك الاستقصاء فيه للكُتُب الكلاميّة الّتي هي أوْلى ببسط القول فيها من هذا الكتاب .

قال أصحابنا: الكلام في ذلك يقع من وجوهٍ: منها: وجوبه ، ومنها: طريق وجوبه ، ومنها: كيفيّة وجوبه ، ومنها: شروط حُسْنه، ومنها: شروط وجوبه ، ومنها :كيفيّة إيقاعه ، ومنها: الكلام في النّاهي عن المنكر، ومنها: الكلام في النّهي عن المنكر.

أمّا وجوبه: فلا ريب فيه ،لأنّ المنكَر قبيح كلّه، والقبيح يجب تركه ، فيجب النّهي عنه .

وأمّا طريق وجوبه: فقد قال الشّيخ أبوهاشم رحمه الله: إنّه لا طريق إلى وجوبه إلّا السّمع ، وقد أجمع المسلمون على ذلك ، وورد به نصّ القرآن في غير موضعٍ . قال الشّيخ أبوعليّ رحمه الله: العقل يدلّ على وجوبه ، وإلى هذا القول مالَ شيخنا أبو الحسين رحمه الله .

وأمّا كيفيّة وجوبه: فإنّه واجب على الكفاية دون الأعيان، لأن الغرض ألّا يقع المنكَر ، فإذا وقع لأجل إنكار طائفةٍ لم يبقَ وجهٌ لوجوب الإنكار على مَن سواها .

وأمّا شروط حُسْنه: فوجوه:

منها: أن يكون ما ينكره قبيحًا ، لأنّ إنكار الحسن وتحريمه قبيح ، والقبيح على ضروب : فمنه: ما يقبح من كلّ مكلَّف ، وعلى كلّ حال ،كالظّلم . ومنه: ما يقبح من كلّ مكلَّف على وجهٍ دون وجهٍ ، كالرَّمْي بالسّهام ، وتصريف الحمام ، والعلاج بالسّلاح ، لأنّ تعاطيَ ذلك لمعرفة الحرب والتقوّي على العدوّ، ولتعرف أحوال البلاد بالحمام حَسَنٌ لايجوز إنكاره ، وإن قصد بالاجتماع على ذلك الاجتماع على السّخف واللّهو ومعاشرة ذوي الرّيب والمعاصي فهو قبيحٌ يجب إنكاره . ومنه: ما يقبح من مكلَّف ويحسن من آخر على بعض الوجوه ، كشُرْب النّبيذ ، والتّشاغل بالشَّطْرنج . فأمّا مَن يرى حَظْرَهما أو يختار تقليد مَن يُفتي بحَظْرهما ، فحرامٌ

عليه تعاطيهما على كلّ حال، ومتى فعلهما حَسُن الإنكار عليه. وأمّا مَن يرى إباحتهما، أو مَن يختار تقليد مَن يفتي بإباحتهما، فإنه يجوز له تعاطيهما على وجه دون وجه، وذلك أنّه يحسن شرب النّبيذ من غير سُكْر ولا معاقرة والاشتغال بالشّطرنج للفرجة وتخريج الرّأى والعقل، ويقبح ذلك إذا قُصِد به السّخف، وقُصِد بالشّرب المعاقرة والسُّكْر، فالثّاني يحسن إنكاره ويجب، والأوّل لايحسن إنكاره لأنّه حَسَنٌ من فاعله.

ومنها: أن يعلم المنكِر أنّ ما يُنكِره قبيح، لأنّه إذا جوّز حسنَه كان بإنكاره له وتحريمه إيّاه محرّمًا لما لايأمن أن يكون حَسَنًا، فلايأمن أن يكون ما فعله من النّهي نهيًا عن حَسَن، وكلّ فعل لايأمن فاعله أن يكون مختصًّا بوجهٍ قبيح فهو قبيح، ألَا تَرَى أنّه يقبح من الإنسان أن يخبر على القطع بأنّ زيدًا في الدّار إذا لم يأمن ألّا يكون فيها، لأنّه لايأمن أن يكون خبره كذبًا!

ومنها: أن يكون ما ينهى عنه واقعًا: لأنّ غير الواقع لا يحسن النّهي عنه، وإنّما يحسن الذمّ عليه، والنّهي عن أمثاله.

ومنها: ألّا يغلب على ظنّ المنكِر أنّه إن أنكر المنكَر فعله المنكَر عليه وضمّ إليه منكرًا آخر، ولو لم ينكر عليه لم يفعل المنكَر الآخر، فمتى غلب على ظنّه ذلك قبح إنكاره، لأنّه يصير مفسده، نحو أن يغلب على ظنّنا أنّا إن أنكرنا على شارب الخمر شُرْبها شربها وقرن إلى شربها القتل، وإن لم ننكر عليه شربها ولم يقتل أحدًا.

ومنها: ألّا يغلب على ظنّ النّاهي عن المنكَر أنّ نهيه لا يُؤثِّر، فإن غلب على ظنّه ذلك قَبُح نهيه عند من يقول من أصحابنا أنّ التّكليف من المعلوم منه أن يكفر لا يحسن إلّا أن يكون فيه لطف لغير ذلك المكلّف. وأمّا مَن يقول من أصحابنا أنّ التّكليف من المعلوم منه أنّه يكفر حَسَن، وإن لم يكن فيه لطف لغير المكلّف، فإنه لايصحّ منه القول بقبح هذا الإنكار.

فأمّا شرائط وجوب النّهي عن المنكر: فأُمور:

منها: أن يغلب على الظّنّ وقوع المعصية، نحو أن يضيق وقت صلاة الظّهر، ويرى الإنسان لايتهيّأ للصّلاة، أو يراه تهيّأ لشُرْب الخمر بإعداد آلته، ومتى لم يكن كذلك حَسُن منّا أن ندعوَه إلى الصّلاة، وإن لم يجب علينا دعاؤه.

ومنها: ألّا يغلب على ظنّ النّاهي عن المنكَر أنّه إن أنكر المنكِر لحقتْه في نفسه وأعضائه مضرّة عظيمة، فإن غلب ذلك على ظنّه وأنّه لا يمتنع مَن ينكر عليه من فعل ما يُنكره عليه أيضًا، فإنّه لايجب عليه الإنكار، بل ولايحسن منه، لأنّه مفسدة. وإن غلب على ظنّه أنّه لايفعل ما أنكره عليه ولكنّه يضرّبه، نُظِر فإن كان إضراره به أعظم قُبْحًا ممّا يتركه إذا أنكر عليه، فإنّه لايحسن الإنكار عليه، لأنّ الإنكار عليه قد صار والحالة هذه مفسدة، نحو أن يُنكر الإنسان على غيره شُرْب الخمر، فيترك شربها ويقتله. وإن كان ما يتركه إذا أنكر عليه أعظم قُبْحًا ممّا ينزل به من المضرّة، نحو أن يَهُمّ بالكفر، فإذا أنكرعليه تركه وجَرح المنكَر عليه أو قتله، فإنّه لايجب عليه الإنكار، ويحسن منه الإنكار، أمّا قولنا: لايجب عليه الإنكار، فلأن الله تعالى قد أباحنا التّكلّم بكلمة الكفر عند الإكراه، فبأن يُبيحنا ترك غيرنا أن يتلفّظ بذلك عند الخوف على النّفس أوْلى، وأمّا قولنا، إنّه يحسن الإنكار، فلأنّ في الإنكار مع الظّنّ لما ينزل بالنّفس من المضرّة إعزازًا للدّين، كما أنّ في الامتناع من إظهار كلمة الكفر مع الصّبر على قتل النّفس إعزازًا للدّين، لا فضل بينهما.

فأمّا كيفيّة إنكار المنكر: فهو أن يبتدئ بالسّهل، فإن نفع وإلاّ ترقّى إلى الصّعب، لأنّ الغرض ألّا يقع المنكَر، فإذا أمكن ألّا يقع بالسّهل فلا معنى لتكلّف الصّعب، ولأنّه تعالى أمر بالإصلاح قبل القتال في قوله: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾[1].

١ـ الحجرات / ٩.

فأمّا النّاهي عن المنكر، مَن هو ؟ فهو كلّ مسلم تمكّن منه واختصّ بشرائطه ، لأنّ الله تعالى قال : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ اِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[1] ولإجماع المسلمين على أنّ كلّ مَن شاهد غيره تاركًا للصّلاة غير محافظ عليها فله أن يأمره بها، بل يجب عليه، إلّا أنّ الإمام وخلفاءه أولى بالإنكار بالقتال ، لأنّه أعرف بسياسة الحرب وأشدّ استعدادًا لآلاتها .

فأمّا المنهيّ، من هو ؟ فهو كلّ مكلّف اختصّ بما ذكرناه من الشّروط ، وغير المكلّف إذا همّ بالإضرار لغيره يمنع منه ، ويمنع الصّبيان وينهون عن شُرْب الخمر حتّى لا يتعوّدوه ، كما يؤاخذون بالصّلاة حتّى يمرّنوا عليها ، وهذا ما ذكره أصحابنا .

فأمّا قوله عليه السلام : «؛ وَمِنهُمُ الْمُنكِرُ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ وَالتَّارِكُ بِيَدِهِ، فَذَلِكَ مُتَمَسِّكٌ بِخَصْلَتَيْنِ مِن خِصَالِ الْخَيْرِ، وَمُضَيِّعٌ خَصْلَةً» ، فإنّه يعني به مَن يعجز عن الإنكار باليد لِمانع ، لأنّه لم يُخْرِج هذا الكلام مخرج الذّمّ ، ولو كان لم يَعِن العاجز لوجب أن يخرج الكلام مخرج الذّمّ ، لأنّه ليس بمعذور في أن ينكر بقلبه ولسانه إذا أخلّ بالإنكار باليد مع القدرة على ذلك ، وارتفاع الموانع .

وأمّا قوله : «ضيّع أشرف الخصلَتَين» فاللّام زائدة ، وأصله «ضيّع أشرف خصلتَين من الثّلاث» ، لأنّه لا وجه لتعريف المعهود هاهنا في الخصلتَين ، بل تعريف الثّلاث باللّام أولى ، ويجوز حذفها من الثّلاث ، ولكنّ إثباتها أحسن ، كما تقول : قتلت أشرف رَجُلَين من الرّجال الثّلاثة .

وأمّا قوله : «فذلك ميّت الأحياء» ، فهو نهاية ما يكون من الذّمّ .

واعلم! أنّ النّهي عن المنكَر والأمر بالمعروف عند أصحابنا أصل عظيم من أُصول الدِّين ، وإليه تذهب الخوارج الّذين خرجوا على السّلطان ، متمسّكين بالدِّين وشِعار الإسلام ،

١ـ آل عمران / ١٠٤ .

مجتهدين في العبادة، لأنّهم إنّمَا خرجوا لما غلب على ظنونهم، أو علموا جَوْر الوُلاة وظلمهم، وأنّ أحكام الشّريعة قد غُيِّرت، وحُكِم بما لم يحكم به الله، وعلى هذا الأصل تَبني الإسماعيليّة من الشّيعة قتل وُلاة الجَوْر غِيلةً، وعليه بناء أصحاب الزّهد في الدّنيا الإنكار على الأُمراء والخلفاء، ومواجهتهم بالكلام الغليظ لـمَّا عجزوا عن الإنكار باليد، وبالجلمة فهو أصل شريف أشرف من جميع أبواب البرّ والعبادة، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام. (١٩: ٣٠٦ـ٣١١)

(الحكمة: ٣٨١) وَرُوِي عَن أَبي جُحَيْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: أَوَّلُ مَا تُغْلَبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْجِهَادِ، الْجِهَادُ بِأَيْدِيكُمْ ثُمَّ بِأَلْسِنَتِكُمْ ثُمَّ بِقُلُوبِكُمْ، فَمَن لَمْ يَعْرِفْ بِقَلْبِهِ مَعْرُوفًا وَلَمْ يُنكِرْ مُنكَرًا قُلِبَ فَجُعِلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَأَسْفَلُهُ أَعْلَاهُ.

الشّرح: إنّمَا قال ذلك لأنّ الإنكار بالقلب آخر المراتب، وهو الّذي لا بدّ منه على كلّ حال، فأمّا الإنكار باللّسان وباليد فقد يكون منهما بُدٌّ، وعنهما عُذْر، فَمَن ترك النّهي عن المنكر بقلبه، والأمر بالمعروف بقلبه، فقد سخط الله عليه لعصيانه، فصار كالممسوخ الّذي يجعل الله تعالى أعلاه أسفله، وأسفله أعلاه تشويهًا لخِلْقته، ومَن يقول بالأنفس الجسمانيّة، وإنّها بعد المفارقة يصعد بعضهاإلى العالَم العُلْويّ: وهي نفوس الأبرار، وبعضها ينزل إلى المركز، وهي نفوس الأشرار، يتأوّل هذا الكلام على مذهبه، فيقول: إنّ مَن لا يعرف بقلبه معروفًا، أي لايعرف من نفسه باعثًا عليه ولا متقاضيًا بفعله، ولايُنكِر بقلبه منكَرًا، أي لا يأنف منه ولا يستقبحه، ويمتعِض من فعله يقلب نفسه الّتي قدكان سبيلها أن تصعد إلى عالَمها فتُجْعَل هاويةً في حَضيض الأرض، وذلك عندهم هو العذاب والعقاب. (١٩: ٣١٢)

الفصل الأربعون ـ [في الإيمان وأقسامه]

(الخطبة ٢٣٥) : ومِن خُطبة له عليه السلام : فَمِنَ الْإِيمَانِ مَا يَكُونُ ثَابِتًا مُسْتَقِرًّا فِي الْقُلُوبِ، وَمِنهُ مَا يَكُونُ عَوَارِيَ بَيْنَ الْقُلُوبِ وَالصُّدُورِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، فَإِذَا كَانَتْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ مِن أَحَدٍ فَقِفُوهُ حَتَّى يَحْضُرَهُ الْمَوْتُ، فَعِندَ ذَلِكَ يَقَعُ حدُّ الْبَرَاءَةِ.

وَالْهِجْرَةُ قَائِمَةٌ عَلَى حَدِّهَا الْأَوَّلِ، مَا كَانَ لِلّهِ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ حَاجَةٌ مِن مُسْتَسِرِّ الْأَمَّةِ وَمُعْلِنِهَا، لَا يَقَعُ اسْمُ الْهِجْرَةِ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْحُجَّةِ فِي الْأَرْضِ، فَمَن عَرَفَهَا وَأَقَرَّ بِهَا فَهُوَ مُهَاجِرٌ، وَلَا يَقَعُ اسْمُ الْاِسْتِضْعَافِ عَلَى مَن بَلَغَتْهُ الْحُجَّةُ فَسَمِعَتْهَا أُذُنُهُ وَوَعَاهَا قَلْبُهُ.

إِنَّ أَمْرَنَا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ، لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ امْتَحَنَ اللهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ، وَلَا يَعِي حَدِيثَنَا إِلَّا صُدُورٌ أَمِينَةٌ، وَأَحْلَامٌ رَزِينَةٌ.

أَيُّهَا النَّاسُ، سَلُونِي قَبْلَ أَن تَفْقِدُونِي، فَلَأَنَا بِطُرُقِ السَّمَاءِ أَعْلَمُ مِنِّي بِطُرُقِ الْأَرْضِ، قَبْلَ أَن تَشْغَرَ بِرِجْلِهَا فِتْنَةٌ تَطَأُ فِي خِطَامِهَا وَتَذْهَبُ بِأَحْلَامِ قَوْمِهَا.

الشّرح: هذا الفصل يُحْمَل على عدّة مباحث :

أوّلها ـ قوله عليه السلام: «فمِنَ الإيمان ما يكون ... كذا» فنقول: إنّه قسم الإيمان إلى ثلاثة أقسام :

أحدها ـ الإيمان الحقيقيّ، وهو الثّابت المستقرّ في القلوب بالبرهان اليقينيّ.

الثّاني ـ ما ليس ثابتًا بالبرهان اليقينيّ بل بالدّليل الجدَليّ، كإيمان كثير ممّن لم يحقّق العلوم العقليّة، ويعتقد مايعتقده عن أقِيسة جدليّة لا تبلغ إلى درجة البرهان ، وقد سَمّى عليه السلام هذا القسم باسم مفرد، فقال: إنّه عواري في القلوب ، والعواري جمع عارية، أي هو و إن كان في القلب وفي محلّ الإيمان الحقيقيّ إلّا أنّ حُكمه حُكم العارية في البيت ، فإنّها بعرضة الخروج

منه، لأنّها ليست أصليّة كائنة في بيت صاحبها.

والثّالث ـ ما ليس مستندًا إلى برهان ولا إلى قياس جدليّ، بل على سبيل التّقليد وحُسْن الظّنّ بالأسلاف، وبمَن يحسن ظنّ الإنسان فيه مِن عابدٍ أو زاهدٍ أو ذي وَرَعٍ، وقد جعله عليه السلام عواري بين القلوب والصّدور، لأنّه دون الثّاني، فلم يجعله حالًّا في القلب، وجعله مع كونه عاريةً حالًّا بين القلب والصّدر. فيكون أضعف ممّا قبله.

فإن قلتَ: فما معنى قوله: «إلى أَجَلٍ معلوم»؟

قلتُ: إنّه يرجع إلى القسمَين الأخيرَين؛ لأنّ مَن لايكون إيمانه ثابتًا بالبرهان القطعيّ قد ينتقل إيمانه إلى أن يصير قطعيًّا، بأن ينعم النّظر ويرتّب البرهان ترتيبًا مخصوصًا، فينتج له النّتيجة اليقينيّة، وقديصير إيمان المقلّد إيمانًا جدليًّا فيرتقي إلى ما فوقه مرتبة، وقد يصير إيمان الجدليّ إيمانًاتقليديًّا بأن يضعف في نظره ذلك القياس الجدليّ،ولايكون عالِمًابالبرهان، فيؤول حالُ إيمانه إلى أن يصير تقليديًّا، فهذا هو فائدة قوله:«إلى أجل معلوم» في هذَين القسمَين.

فأمّا صاحب القسم الأوّ ل فلا يمكن أن يكون إيمانه إلى أجل معلوم، لأنّ مَن ظفر بالبرهان استحال أن ينتقل عن اعتقاده، لا صاعدًا ولا هابطًا، أمّا لا صاعدًا، فلأنّه ليس فوق البرهان مقام آخر، وأمّا لا هابطًا، فلأنّ مادّة البرهان هي المقدّمات البديهيّة والمقدّمات البديهيّة يستحيل أن تضعف عند الإنسان حتّى يصير إيمانه جدليًّا أو تقليديًّا.

وثانيها ـ قوله عليه السلام: «فإذا كانت لكم براءة»، فنقول: إنّه عليه السلام نهى عن البراءة من أحدٍ ما دام حيًّا، لأنّه وإن كان مخطئًا في اعتقاده، لكن يجوز أن يعتقد الحقّ فيما بعد، وإن كان مخطئًا في أفعاله، لكن يجوز أن يتوب. فلا تحلّ البراءة من أحدٍ حتّى يموت على أمرٍ؛ فإذا مات على اعتقاد قبيح أو فعل قبيح جازت البراءة منه، لأنّه لم يبق له بعد الموت حالة تُنتَظر؛ وينبغي أن

تُحْمَل هذه البراءة الّتي أشار إليها عليه السلام على البراءة المطلقة، لا على كلّ براءة، لأنّا يجوز لنا أن نبرأ من الفاسق وهو حيّ، ومن الكافر وهو حيّ، لكنّ بشرط كونه فاسقًا، وبشرط كونه كافرًا، فأمّا مَن مات ونعلم ما مات عليه فإنّا نبرأ منه براءة مطلقة غير مشروطة.

(١٣: ١٠١ـ١٠٢)

(الخطبة: ١٠٩) ومِن خُطبة له عليه السلام: إنَّ أَفْضَلَ مَا تَوَسَّلَ بِهِ الْمُتَوَسِّلُونَ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْإِيمَانُ بِهِ وَبِرَسُولِهِ وَالْجِهادُ فِي سَبِيلِهِ فَإِنَّهُ ذِرْوَةُ الْإِسْلَامِ....

الشّرح: ذَكَر عليه السلام ثمانية أشياء، كلّ منها واجب.

أوّلها ـ الإيمان بالله وبرسوله، ويعني بالإيمان هاهنا مجرّد التّصديق بالقلب، مع قطع النّظر عمّا عدا ذلك من التّلفّظ بالشّهادة، ومن الأعمال الواجبة، وترك القبائح.

وقد ذهب إلى أنّ ماهيّة الإيمان هو مجرّد التّصديق القلبيّ جماعةٌ من المتكلّمين، وهو وإن لم يكن مذهب أصحابنا، فإنّ لهم أن يقولوا: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام جاء بهذا اللّفظ على أصل الوَضْع اللّغويّ، لأنّ الإيمان في أصل اللّغة هو التّصديق، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[1] أي لستَ بمصدِّق لنا: لا إن كنّا صادقين، ولا إن كنّا كاذبين. ومجيئه عليه السلام به على أصل الوَضْع اللّغويّ لا يبطل مذهبنا في مُسمَّى الإيمان، لأنّا نذهب إلى أنّ الشّرع استجدّ لهذه اللّفظة مُسمًّى ثانيًا، كما نذهب إليه في الصّلاة والزّكاة وغيرهما، فلا منافاة إذًا بين مذهبنا وبين ما أطلقه عليه السلام. (٧: ٢٢٢)

(الخطبة: ١١٣) ... وَنُؤْمِنُ بِهِ إِيمَانَ مَن عَايَنَ الْغُيُوبَ وَوَقَفَ عَلَى الْمَوْعُودِ، إِيمَانًا نَفَى إِخْلَاصُهُ الشِّرْكَ وَيَقِينُهُ الشَّكَّ. وَنَشْهَدُ أَن لَا إِلَـهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ

---

[1] - يوسف / ١٧.

مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، شَهَادَتَيْنِ تُصْعِدَانِ الْقَوْلَ وَتَرْفَعَانِ الْعَمَلَ، لَايَخِفُّ مِيزَانٌ تُوضَعَانِ فِيهِ، وَلَا يَثْقُلُ مِيزَانٌ تُرْفَعَانِ عَنهُ... .

الشّرح: ... ثمّ قال: «ونؤمن به إيمان مَن عَايَنَ وشَاهَدَ»، لإنّ إيمان العِيان أخلص وأوثق من إيمان الخبر، فإنّه ليس الخبر كالعِيان، وهذا إشارة إلى إيمان العارفين الّذين هو عليه السلام سيّدهم ورئيسهم، ولذلك قال: «لو كشف الغطاء ما ازددتُ يقينًا».

وقوله: «تصعدان القول»، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾[1] ورُوي: «تُسْعَدانِ القَوْلِ» بالسّين، أي هما شهادتان بالقلب يُعاضدان الشّهادة باللّسان، ويُسعدانها.

ثمّ ذَكَر أنّهما شهادتان لا يخفّ ميزانٌ هما فيه، و لايثقل ميزانٌ رفعا عنه. أمّا أنّه لايثقل ميزانٌ رُفِعا عنه، فهذا لا كلام فيه، وإنَّمَا الشّأن في القضيّة الأُولى، لأنّ ظاهر هذا القول يُشعِر بمذهب المُرْجئة الخُلّص، وهم أصحاب مُقاتل بن سليمان القائلون إنّه لايضرّ مع الشّهادتَين معصيةٌ أصلًا، وإنّه لايدخل النّار مَن في قلبه ذرّة من الإيمان، ولهم على ذلك احتجاج قد ذكرناه في كُتُبنا الكلاميّة، فنقول في تأويل ذلك: إنّه لم يحكم بهذا على مجرّد الشّهادتَين، وإنَّمَا حَكَم بهذا على شهادتَين مقيّدتَين، قد وصفهما بأنّهما يُصْعدان القول، ويَرْفعان العمل، وتانك الشّهادتان المقيّدتان بذلك القيد، إنَّمَا هوالشّهادتان اللّتان يقارنهما فِعْلُ الواجب وتجنّب القبيح، لأنّه إن لم يقارنهما ذلك لم يَرْفعا العمل، وإذا كان حُكمه عليه السلام بعد خِفّة ميزان هما فيه، إنَّمَاهو على شهادتَين مقيّدتَين لا مطلقتَين، فقد بطل قول مَن يجعل هذا الكلام حُجّة للمرجئة.
(٧: ٢٥٣ ـ ٢٥٤)

---

١ ـ فاطر/ ١٠.

(الخطبة: ١٥١) ... ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ طَالِعُ الْفِتْنَةِ الرَّجُوفِ، وَالْقَاصِمَةِ الزَّحُوفِ، فَتَزِيغُ قُلُوبٌ بَعْدَ اسْتِقَامَةٍ، وَتَضِلُّ رِجَالٌ بَعْدَ سَلَامَةٍ، وَتَخْتَلِفُ الْأَهْوَاءُ عِنْدَ هُجُومِهَا... .

الشّرح: ... قوله: «وتزيغ قلوب» أي تميل، وهذه اللّفظة والّتي بعدها دالّتان على خلاف ما تذهب إليه الإماميّة من أنّ المؤمن لا يكفّر، وناصرتان لمذهب أصحابنا. (٩: ١٤٣)

(الخطبة: ١٧٧) ... وَإِنِّي مُتَكَلِّمٌ بِعِدَةِ اللهِ وَحُجَّتِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾[1]، وَقَدْ قُلْتُمْ: ﴿رَبُّنَا اللهُ﴾، فَاسْتَقِيمُوا عَلَى كِتَابِهِ، وَعَلَى مِنْهَاجِ أَمْرِهِ، وَعَلَى الطَّرِيقَةِ الصَّالِحَةِ مِنْ عِبَادَتِهِ، ثُمَّ لَا تَمْرُقُوا مِنْهَا، وَلَا تَبْتَدِعُوا فِيهَا، وَلَا تُخَالِفُوا عَنْهَا. فَإِنَّ أَهْلَ الْمُرُوقِ مُنْقَطَعٌ بِهِمْ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

الشّرح: ... ثمّ أخبرهم أنّه سيتكلّم بوَعْد الله تعالى ومحجّته على عباده في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا...﴾ الآية، ومعنى الآية أنّ الله تعالى وعد الّذين أقرّوا بالرّبوبيّة. ولم يقتصروا على الإقرار، بل عقّبوا ذلك بالاستقامة أن ينزّل عليهم الملائكة عند موتهم بالبُشْرَى، ولفظة «ثمّ» للتّراخي، والاستقامة مفضّلة على الإقرار باللّسان، لأنّ الشّأن كلّه في الاستقامة، ونحوها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾[2]، أي ثمّ ثبتوا على الإقرار ومقتضياته، والاستقامة هاهنا هي الاستقامة الفعليّة شافعة للاستقامة القوليّة. وقد اختلف فيه قول أمير المؤمنين عليه السلام وأبي بكر، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أدُّوا الفرائض، وقال أبوبكر: استمرّوا على التّوحيد.

---

١ ـ فصّلت/ ٣٠.

٢ ـ الحجرات/ ١٥.

ورُوي أنّ أبابكر تلاها، وقال: ما تقولون فيها؟ فقالوا: لم يذنبوا، فقال: حملتم الأمر على أشدّه، فقالوا: قل، قال: لم يرجعوا إلى عبادة الأوثان، ورأيُ أبي بكر في هذا الموضع ـ إن ثبت عنه ـ يؤكّد مذهب الإرجاء، وقول أمير المؤمنين عليه السلام يؤكّد مذهب أصحابنا. وروى سُفيان بن عبد الله الثّقفيّ، قال: قلتُ يا رسول الله، أخبرني بأمر أعتَصِم به، فقال: قل: لا إله إلّا الله، ثمّ استقمْ. فقلتُ: ما أخْوَفُ ما تخافه عليّ؟ فقال: هذا، وأخذ بلسان نفسه صلى الله عليه وآله.

«وتتنزّل عليهم الملائكة»، عند الموت، أو في القبر، أو عند النّشور... وقد فسّر أمير المؤمنين الاستقامة المشترَطة في الآية، فقال: قد أقررتم بأنّ الله ربّكم فاستقيموا على كتابه، وعلى منهاج أمره، وعلى الطّريقة الصّالحة من عبادته. (١٠: ٢٦ـ٢٧)

(الخطبة: ١٨٦) [في وصف المتّقين] ... فَمِن عَلَامَةِ أَحَدِهِمْ أَنَّكَ تَرَى لَهُ قُوَّةً فِي دِينٍ، وَحَزْمًا فِي لِينٍ، وَإِيمَانًا فِي يَقِينٍ، وَحِرْصًا فِي عِلْمٍ، وَعِلْمًا فِي حِلْمٍ، وَقَصْدًا فِي غِنًى، وَخُشُوعًا فِي عِبَادَةٍ، وَتَجَمُّلًا فِي فَاقَةٍ، وَصَبْرًا فِي شِدَّةٍ، وَطَلَبًا فِي حَلَالٍ، وَنَشاطًا فِي هُدًى، وَتَحَرُّجًا عَن طَمَعٍ، يَعْمَلُ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ وَهُوَ عَلَى وَجَلٍ... .

الشّرح: ... فإن قلتَ: الإيمان هو اليقين، فكيف قال: «وإيمانًا في يقين»؟

قلتُ: الإيمان هو الاعتقاد مضافًا إلى العمل، واليقين هو سكون القلب فقط، فأحدهما غير الآخر. (١٠: ١٥٠)

(الحكمة: ٢٢٣): وَ سُئِلَ عليه السلام عَنِ الْإِيمَانِ :فَقَالَ: الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَ إِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ.

الشّرح: ... هذا هو مذهب أصحابنا المعتزلة بعينه، لأنّ العمل بالأركان عندنا داخل

في مُسمَّى الإيمان ـ أعني فعل الواجبات ـ فمَن لم يعمل لم يُسمّ مؤمنًا وإن عرف بقلبه وأقرّ بلسانه، وهذا خلاف قول المرجئة من الأشعريّة والإماميّة، والحَشويّة.

فإن قلتَ: فما قولك في النّوافل، هل هي داخلة في مُسمَّى الإيمان أم لا؟

قلتُ: في هذا خلاف بين أصحابنا، وهو مستقصى في كُتُبي[1] الكلاميّة. (١٩: ٥١)

(الخطبة: ٧٩) مَعَاشِرَ النَّاس، إنَّ النِّسَاءَ نَوَاقِصُ الْإِيمَانِ، نَوَاقِصُ الْحُظُوظِ، نَوَاقِصُ الْعُقُولِ: فَأَمَّا نُقْصَانُ إِيمَانِهِنَّ فَقُعُودُهُنَّ عَنِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهِنَّ... .

الشّرح: جعل عليه السلام نقصان الصّلاة نقصانًا في الإيمان، وهذا هو قول أصحابنا: إنّ الأعمال من الإيمان، وإنّ المُقِرّ بالتّوحيد والنّبوّة، وهو تارك للعمل ليس بمؤمن... . (٦: ٢١٤)

الفصل الحادي والأربعون ـ [هل الإيمان يزيد أو ينقص؟]

(الحكمة: ٢٦٢) ومنهُ: إنَّ الْإِيمَانَ يَبْدُو لُمْظَةً فِي الْقَلْبِ، كُلَّمَا ازْدَادَ الْإِيمَانُ ازْدَادَتِ اللُّمْظَةُ.

الشّرح: ... قال[أبو عُبَيد]: وفي هذا الحديث حُجّة على مَن أنكر أن يكون الإيمان يزيد وينقص، ألا تَراه يقول: كلّما ازداد الإيمان ازدادت اللُّمْظة. (١٩: ١١١)

---

١ ـ في د: «كُتُبنا».

الفصل الثّاني والأربعون ـ [صاحب الكبيرة مؤمن أو مسلم؟]

(الخطبة: ١٢٢)... وَلكِنَّا إنَّمَا أَصْبَحْنَا نُقَاتِلُ إخْوَانَنَا فِي الْإِسْلَام عَلَى مَا دَخَلَ فِيهِ مِنَ الزَّيْغ وَالْاِعْوجَاج، وَالشُّبْهَةِ وَالتَّأْويل، فَإذَا طَمِعْنَا فِي خَصْلَةٍ يَلُمُّ اللهُ بِهَا شَعَثَنَا، وَنَتَدَانَى بِهَا إلَى الْبَقِيَّةِ فِيْمَا بَيْنَنَا، رَغِبْنَا فِيهَا، وَأَمْسَكْنَا عَمَّا سِوَاهَا.

الشّرح:... فإن قلتَ: إنّه قد قال: «نقاتل إخواننا من المسلمين» وأنتم لاتطلقون على أهل الشّام المحاربين له لفظة «المسلمين»؟

قلتُ: إنّا وإن كنّا نذهب إلى أنّ صاحب الكبيرة لا يُسمّى مؤمنًا ولا مُسلمًا، فإنّا نجيز أن يطلق عليه هذا اللّفظ إذا قصد به تمييزه عن أهل الذّمّة وعابدي الأصنام، فيُطْلق مع قرينة حالٍ أو لفظٍ يخرجه عن أن يكون مقصودًا به التّعظيم والثّناء والمدح، فإنّ لفظة «مسلم» و «مؤمن» تستعمل في أكثر الأحوال كذلك، وأمير المؤمنين عليه السلام لم يقصد بذلك إلّا تمييزهم من كفّار العرب وغيرهم من أهل الشّرك، ولم يقصد مَدْحهم بذلك، فلم ينكر مع هذا القصد إطلاق لفظ المسلمين عليهم. (٧: ٢٩٩)

(الخطبة: ١٤٧)... واعْلَمُوا! أَنَّكُمْ لَن تَعْرِفُوا الرُّشْدَ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي تَرَكَهُ، وَلَن تَأْخُذُوا بِمِيثَاقِ الْكِتَابِ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي نَقَضَهُ، وَلَن تَمَسَّكُوا بِهِ حَتَّى تَعْرِفُوا الَّذِي نَبَذَهُ... .

الشّرح: ... قوله: «واعلموا! أنّكم لن تعرفوا الرّشد حتّى تعرفوا الّذي تركه»، فيه تنبيهٌ على أنّه يجب البراءة من أهل الضّلال، وهو قول أصحابنا جميعهم، فإنّهم بين مكفِّرٍ لِمَن خالف أُصول التّوحيد والعدل ـ وهم الأكثرون ـ أو مُفسِّق، وهم الأقلّون، وليس أحدٍ منهم معذورًا عند أصحابنا وإن ضلّ بعد النّظر، كما لا تعذّر اليهود والنّصارى

إذا ضلّوا بعد النّظر. (٩: ١٠٧)

(الخطبة: ١٥٤)... فِيهِمْ كَرَائِمُ الْقُرْآنِ، وَهُمْ كُنُوزُ الرَّحْمٰنِ، إِنْ نَطَقُوا صَدَقُوا، وَإِنْ صَمَتُوا لَمْ يُسْبَقُوا. فَلْيَصْدُقْ رَائِدٌ أَهْلَهُ، وَلْيُحْضِرْ عَقْلَهُ... .

الشّرح: ... فإن قلتَ: أيكون في الإيمان كرائم وغير كرائم؟

قلتُ: نعم؛ لأنّ الإيمان عند أكثر أصحابنا اسمٌ للطّاعات كلّها واجبها ونَفْلها، فمَن كانت نوافله أكثر، كانت كرائم الإيمان عنده أكثر، ومَن قام بالواجبات فقط من غير نوافل، كان عنده الإيمان، ولم يكن عنده كرائم الإيمان.

فإن قلتَ: فعلى هذا تكون النّوافل أكرم من الواجبات؟

قلتُ: هي أكرم منها باعتبار، والواجبات أكرم منها باعتبار آخر، أمّا الأوّل؛ فلأنّ صاحبها إذا كان قد قام بالواجبات كان أعلى مرتبةً في الجَنّة ممّن اقتصر على الواجبات فقط، وأمّا الثّاني؛ فلأنّ المُخِلّ بها لا يُعاقَب، والمُخِلّ بالواجبات يُعاقَب. (٩: ١٧٦)

(الخطبة: ١٥٤)... وَاعْلَمْ! أَنَّ لِكُلِّ ظَاهِرٍ بَاطِنًا عَلَى مِثَالِهِ، فَمَا طَابَ ظَاهِرُهُ طَابَ بَاطِنُهُ. وَمَا خَبُثَ ظَاهِرُهُ خَبُثَ بَاطِنُهُ، وَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ الصَّادِقُ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ وَيُبْغِضُ عَمَلَهُ، وَيُحِبُّ الْعَمَلَ وَيُبْغِضُ بَدَنَهُ».

الشّرح: ... فأمّا الخبر المرويّ، فإنّه مذكور في كُتُب المحدّثين، وقد فسّره أصحابنا المتكلّمون، فقالوا: إنّ الله تعالى قد يحبّ المؤمن ومحبّته له إرادة إثابته، ويبغض عملًا من أعماله وهو ارتكاب صغيرة من الصّغائر، فإنّها مكروهة عند الله، وليست قادحةً في إيمان المؤمن، لأنّها تقع مُكفِّرة، وكذلك قد يبغض العبد بأن يريد عقابه، نحو أن يكون فاسقًا لم يتب،

ويحبّ عملًا من أعماله، نحو أن يطيع ببعض الطّاعات، وحبّه لتلك الطّاعة، هي إرادته تعالى أن يسقط عنه بها بعض ما يستحقّه من العقاب المتقدِّم. (٩: ١٧٩)

(الخطبة: ١٥٦) ... سَبِيلٌ أَبْلَجُ الْمِنهَاجِ، أَنوَرُ السِّرَاجِ، فَبالْإِيمَانِ يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحَاتِ، وَبالصَّالِحَاتِ يُسْتَدَلُّ عَلَى الْإِيمَانِ، وَبالْإِيمَانِ يُعْمَرُ الْعِلْمُ، وَبالْعِلْمِ يُرْهَبُ الْمَوْتُ، وَبالْمَوْتِ تُخْتَمُ الدُّنيَا، وَبالدُّنيَا تُحْرَزُ الْآخِرَةُ، وَبالْقِيَامَةِ تُزْلَفُ الْجَنَّةُ وَتُبَرَّزُ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ، وَإِنَّ الْخَلْقَ لَا مَقْصَرَ لَهُمْ عَنِ الْقِيَامَةِ، مُرْقِلِينَ فِي مِضْمارِهَا إِلَى الْغَايَةِ الْقُصْوَى.

الشّرح: هو الآن في ذِكْر الإيمان، وعنه قال: «سبيل أبلج المنهاج» أي واضح الطّريق. ثمّ قال: «فبالإيمان يُستدلّ على الصّالحات»، يريد بالإيمان هاهنا مُسمّاه اللّغويّ لا الشّرعيّ، لأنّ الإيمان في اللّغة هو التّصديق، قال سبحانه: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾[1] أي بمصدِّق، والمعنى: أنّ مَن حصل عنده التّصديق، بالوحدانيّة والرّسالة، وهما كلمتا الشّهادة، استدلّ بهما على وجوب الأعمال الصّالحة عليه أو ندبه إليها، لأنّ المسلم يعلم من دين نبيّه ﷺ أنّه أوجب عليه أعمالًا صالحة وندبه إلى أعمال صالحة، فقد ثبت أنّ بالإيمان يُستدلّ على الصّالحات.

ثمّ قال: «وبالصّالحات يستدلّ على الإيمان»، فالإيمان هاهنا مُستعمَل في مُسمَّاه الشّرعيّ لا في مُسمّاه اللّغويّ، ومُسمّاه الشّرعيّ هو العقد بالقلب، والقول باللّسان، والعمل بالجوارح، فلا يكون المؤمن مؤمنًا حتّى يستكمل فعل كلّ واجب، ويجتنب كلّ قبيح، ولا شبهة أنّا متى علمنا أو ظننّا مِن مكلَّفٍ أنّه يفعل الأفعال الصّالحة، ويجتنب الأفعال القبيحة؛ استدللنا بذلك على حُسْن إطلاق لفظ المؤمن عليه، وبهذا التّفسير الّذي فسّرناه نسلم من إشكال الدَّوْر،

---

[1] - يوسف / ١٧.

لأنّ لقائل أن يقول : مِن شرْطِ الدّليل أن يعلم قبل العلم بالمدلول ، فلو كان كلّ واحدٍ من الإيمان والصّالحات يستدلّ به على الآخر، لزم تقدّم العلم بكلّ واحدٍ منهما على العلم بكلّ واحدٍ منهما ، فيؤدّي إلى الدّوْر ، ولا شبهة أنّ هذا الدّوْر غير لازم على التّفسير الّذي فسّرناه نحن .

ثمّ قال عليه السلام : «وبالإيمان يُعْمَر العلم» وذلك لأنّ العالِم وهو غيرعامل بعلمه ، وغير منتفع بما علم، بل مستضرّ به غاية الضّرر، فكان علمه خراب غير معمور ، وإنّمَا يعمر بالإيمان وهو فعل الواجب وتجنّب القبيح على مذهبنا ، أو الاعتقاد والمعرفة على مذهب غيرنا أو القول اللّساني على قول آخرين ، ومذهبنا أرجح ، لإن عمارة العِلْم إنّمَا تكون بالعمل من الأعضاء والجوارح؛ وبدون ذلك يبقى العِلْم على خرابه كما كان. (٩: ٢٠١ـ٢٠٢)

(الخطبة : ١٥٧) ... وَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، إِنَّ الْقَوْمَ سَيُفْتَنُونَ بِأَمْوَالِهِمْ، وَيَمُنُّونَ بِدِينِهِمْ عَلَى رَبِّهِمْ، وَيَتَمَنَّوْنَ رَحْمَتَهُ، وَيَأْمَنُونَ سَطْوَتَهُ، وَيَسْتَحِلُّونَ حَرَامَهُ بِالشُّبُهَاتِ الْكَاذِبَةِ، وَالْأَهْوَاءِ السَّاهِيَةِ، فَيَسْتَحِلُّونَ الْخَمْرَ بِالنَّبِيذِ، وَالسُّحْتَ بِالْهَدِيَّةِ، وَالرِّبَا بِالْبَيْعِ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَبِأَيِّ الْمَنَازِلِ أُنزِلُهُمْ عِندَ ذَلِكَ؟ أَبِمَنزِلَةِ رِدَّةٍ، أَمْ بِمَنزِلَةِ فِتْنَةٍ؟ فَقَالَ: «بَلْ مَنزِلَةِ فِتْنَةٍ».

الشّرح : ... وفي قوله : « بل بمنزلة فتنة» تصديقٌ لمذهبنا في أهل البغي وأنّهم لم يدخلوا في الكُفْر بالكلّيّة ، بل هم فُسّاق ، والفاسق عندنا في منزلة بين المنزلتين ، خَرَج من الإيمان ، ولَمْ يدخل في الكفر. (٩: ٢٠٨)

(الخطبة : ١٣) ومن كلام له عليه السلام في ذمّ أهل البَصْرة : كُنتُمْ جُندَ الْمَرْأَةِ، وَأَتْبَاعَ الْبَهِيمَةِ، رَغَا فَأَجَبْتُم، وَعُقِرَ فَهَرَبْتُمْ. أَخْلَاقُكُمْ دِقَاقٌ، وَعَهْدُكُمْ شِقَاقٌ، وَدِينُكُمْ نِفَاقٌ، وَمَاؤُكُمْ زُعَاقٌ، الْمُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ مُرْتَهَنٌ بِذَنبِهِ... .

الشّرح: . . . ثمّ وصف المقيم بين أظهرهم بأ نّه مُرْتهن بذَنبه ، لأ نّه إمّا أن يشاركهم في الذّنوب أو يراها فلا يُنكِرُها، ومذهب أصحابنا أ نّه لا تجوز الإقامة في دار الفسق ، كما لا تجوز الإقامة في دار الكفر . (١: ٢٥٢)

الفصل الثّالث والأربعون ـ [اعتقاد المعتزلة في الإسلام والإيمان]

(الحكمة: ١٢١): لَأَنسُبَنَّ الْإِسْلَامَ نسْبَةً لَمْ يَنسُبْهَا أَحَدٌ قَبْلِي؛ الْإِسْلَامُ هُوَ التَّسْلِيمُ، وَالتَّسْلِيمُ هُوَ الْيَقِينُ، وَالْيَقِينُ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَالتَّصْدِيقُ هُوَ الْإِقْرَارُ، وَالْإِقْرَارُ هُوَ الْأَدَاءُ، وَالْأَدَاءُ هُوَ الْعَمَلُ.

الشّرح: خلاصة هذا الفصل تقتضي صحّة مذهب أصحابنا المعتزلة في أنّ الإسلام والإيمان عبارتان عن معبّرٍ واحدٍ، وأنّ العمل داخل في مفهوم هذه اللّفظة ، ألا تَراه جعل كلّ واحدةٍ من اللّفظات قائمةً مقامَ الأُخرى في إفادة المفهوم ،كما تقول: اللّيث هو الأسد، والأسد هو السّبع، والسّبع هو أبوالحارث ! فلا شبهة أنّ اللّيث يكون أبا الحارث، أي أنّ الأسماء مترادفة ، فإذا كان أوّ ل اللّفظات الإسلام ، وآخرها العمل ، دلّ على أنّ العمل هو الإسلام؛ وهكذا تقول أصحابنا : إنّ تارك العمل وتارك الواجب لا يُسمَّى مسلمًا .

فإن قلتَ: هَبْ أنّ كلامه عليه السلام يدلّ على ما قلتَ، كيف يدلّ على أنّ الإسلام هو الإيمان ؟

قلتُ: لأ نّه إذا دلّ على أنّ العمل هو الإسلام وجب أن يكون الإيمان هو الإسلام، لأنّ كلّ مَن قال : إنّ العمل داخل في مُسمَّى الإسلام ، قال : إنّ الإسلام هو الإيمان ، فالقول بأنّ العمل داخل في مُسمَّى الإسلام ، وليس الإسلام هو الإيمان قولٌ لم يَقُل به أحد ؛ فيكون الإجماع واقعًا

على بطلانه.

فإن قلتَ: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يقل كما تقوله المعتزلة، لأنّ المعتزلة تقول: الإسلام اسم واقع على العمل وغيره من الاعتقاد، والنّطق باللّسان، وأمير المؤمنين عليه السلام جعل الإسلام هو العمل فقط، فكيف ادّعيت أنّ قول أمير المؤمنين عليه السلام يطابق مذهبهم؟

قلتُ: لايجوز أن يريد غيره، لأنّ لفظ العمل يشمل الاعتقاد، والنّطق باللّسان، وحَرَكات الأركان بالعبادات، إذ كلّ ذلك عمل وفعل، وإن كان بعضه من أفعال القلوب، وبعضه من أفعال الجوارح، ولو لم يرد أمير المؤمنين عليه السلام ما شرحناه لكان قد قال: الإسلام هو العمل بالأركان خاصّة، ولم يعتبر فيه الاعتقاد القلبيّ، ولا النّطق اللّفظيّ، وذلك ممّا لايقوله أحد. (١٨: ٣١٣ ـ ٣١٤)

الفصل الرّابع والأربعون ـ [مذهب الخوارج في تكفير أهل الكبائر]

(الخطبة: ١٢٧) فَإن أَبَيْتُمْ إلاَّ أَن تَزْعُمُوا أَنِّي أَخْطَأْتُ وَضَلَلْتُ، فَلِمَ تُضَلِّلُونَ عَامَّةَ أُمَّةِ مُحَمَّد صلى الله عليه وآله بِضَلَالِي، وَتَأْخُذُونَهُمْ بِخَطَئِي، وَتُكَفِّرُونَهُمْ بِذُنُوبِي! سُيُوفُكُمْ عَلَى عَوَاتِقِكُمْ تَضَعُونَهَا مَوَاضِعَ البُرْءِ وَالسُّقْمِ، وَتَخْلِطُونَ مَن أَذْنَبَ بِمَن لَمْ يُذْنِبْ. وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله رَجَمَ الزَّانِيَ الْمُحْصَنَ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ وَرَّثَهُ أَهْلَهُ، وَقَتَلَ الْقَاتِلَ وَوَرَّثَ مِيرَاثَهُ أَهْلَهُ، وَقَطَعَ وَجَلَدَ الزَّانِيَ غَيْرَ الْمُحْصَنِ، ثُمَّ قَسَمَ عَلَيْهِمَا مِنَ الْفَيْءِ وَنَكَحَا الْمُسْلِمَاتِ؛ فَأَخَذَهُمْ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله بِذُنُوبِهِمْ، وَأَقَامَ حَقَّ الله فِيهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعْهُمْ سَهْمَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُخْرِجْ أَسْمَاءَهُمْ مِن بَيْنِ أَهْلِهِ.

ثُمَّ أَنتُمْ شِرَارُ النَّاس، وَمَن رَمَى بِهِ الشَّيْطَانُ مَرَامِيَهُ، وَضَرَبَ بِهِ تِيهَهُ، وَسَيَهْلِكُ فِيَّ صِنفَان: مُحِبٌّ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْحُبُّ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ، وَمُبْغِضٌ مُفْرِطٌ يَذْهَبُ بِهِ الْبُغْضُ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ. وَخَيْرُ النَّاسِ فِيَّ حَالًا النَّمَطُ الْأَوْسَطُ فَالْزَمُوهُ، وَالْزَمُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ؛ فَإِنَّ يَدَ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ! فَإِنَّ الشَّاذَّ مِنَ النَّاسِ لِلشَّيْطَانِ، كَمَا أَنَّ الشَّاذَّةَ مِنَ الْغَنَمِ لِلذِّئْبِ.

أَلَا مَن دَعَا إِلَى هذَا الشِّعَارِ فَاقْتُلُوهُ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَ عِمَامَتِي هَذِهِ، فَإِنَّمَا حُكِّمَ الْحَكَمَانِ لِيُحْيِيَا مَا أَحْيَا الْقُرْآنُ، وَيُمِيتَا مَا أَمَاتَ الْقُرْآنُ، وَإِحْيَاؤُهُ الْاِجْتِمَاعُ عَلَيْهِ، وَإِمَاتَتُهُ الْاِفْتِرَاقُ عَنْهُ، فَإِن جَرَّ نَا الْقُرْآنُ إِلَيْهِمُ اتَّبَعْنَاهُم، وَإِن جَرَّهُمْ إِلَيْنَا اتَّبَعُونَا. فَلَمْ آتِ لَا أَبَا لَكُمْ بُجْرًا، وَلَا خَتَلْتُكُمْ عَن أَمْرِكُمْ، وَلَا لَبَّسْتُهُ عَلَيْكُمْ.

إِنَّمَا اجْتَمَعَ رَأْيُ مَلَئِكُمْ عَلَى اخْتِيَارِ رَجُلَيْنِ، أَخَذْنَا عَلَيْهِمَا أَلَّا يَتَعَدَّيَا الْقُرْآنَ، فَتَاهَا عَنْهُ، وَتَرَكَا الْحَقَّ وَهُمَا يُبْصِرَانِهِ، وَكَانَ الْجَوْرُ هَوَاهُمَا، فَمَضَيَا عَلَيْهِ، وَقَدْ سَبَقَ اسْتِثْنَاؤُنَا عَلَيْهِمَا فِي الْحُكُومَةِ بِالْعَدْلِ، وَالصَّمْدِ لِلْحَقِّ سُوءَ رَأْيِهِمَا، وَجَوْرَ حُكْمِهِمَا.

الشّرح: ليس لقائل أن يقول له عليه السلام معتذرًا عن الخوارج: إنّهم إنّما ضلّلوا عامّة أُمّة محمّد صلى الله عليه وآله، وحكَموا بخَطَئِهم وكُفْرهم وقَتْلهم بالسّيف خبطًا، لأ نّهم وافقوك في تصويب التّحكيم، وهو عندهم كفر فلم يأخذوهم بذنبك كما قلتَ لهم؟ وذلك لأنّ أمير المؤمنين عليه السلام ما قال هذه المقالة إلّا لِمَن رأى منهم استعراض العامّة، وقتل الأطفال حتّى البهائم، فقد كان منهم قوم فعلوا ذلك. وقد سبق منّا شرح أفعالهم ووقائعهم بالنّاس، وقالوا: إنّ الدّار دار كفر لايجوز الكفّ عن أحدٍ من أهلها، فهؤلاء هم الّذين وجّه أمير المؤمنين عليه السلام إليهم خطابه وإنكاره، دون غيرهم من فِرَق الخوارج.

واعلم! أنّ الخوارج كلّها تذهب إلى تكفير أهل الكبائر، ولذلك أكفروا عليًّا عليه السلام ومَن اتّبعه على تصويب التّحكيم، وهذا الاحتجاج الّذي احتجّ به عليهم لازم وصحيح، لأنّه لو كان صاحب الكبيرة كافرًا لما صلّى عليه صلى الله عليه وآله، ولا ورّثه من المسلم، ولا مكّنه من نكاح المسلمات، ولا قسم عليه من الفيء، ولأخرجه عن لفظ الإسلام.

وقد احتجّت الخوارج لمذهبها بوجوهٍ:

منها: قوله تعالى: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾[1]، قالوا: فجعل تارك الحجّ كافرًا.

والجواب: أنّ هذه الآية مجملة، لأنّه تعالى لم يبيّن ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ بماذا؟ فيحتمل أن يريد تارك الحجّ، ويحتمل أن يريد تارك اعتقاد وجوبه على مَن استطاع إليه سبيلًا، فلا بدّ من الرّجوع إلى دلالةٍ، والظّاهر أنّه أراد لزوم الكفر لمن كفر باعتقاد كون الحجّ غير واجب، ألَا تراه في أوّل الآية قال: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾، فأنبأ عن اللّزوم، ثمّ قال: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ بلزوم ذلك! ونحن نقول: إنّ من لم يقل: لله على النّاس حجّ البيت، فهو كافر.

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾[2]، قالوا: والفاسق لفِسْقه وإصراره عليه آيسٌ من رَوْح الله، فكان كافرًا.

والجواب: أنّا لا نسلّم أنّ الفاسق آيسٌ من رَوْح الله مع تجويزه تلافِي أمره بالتّوبة والإقلاع، وإنّمَا يكون اليأس مع القطع، وليس هذه صفة الفاسق، فأمّا الكافر الّذي يجحد الثّواب والعقاب، فإنّه آيسٌ من رَوْح الله، لأنّه لا تخطر له التّوبة والإقلاع، ويقطع على حُسْن معتقده.

---

١ ـ آل عمران / ٩٧.

٢ ـ يوسف / ٨٧.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[١]، وكلّ مرتكب للذّنوب فقد حَكَمَ بغير ما أنزل الله ولم يَحْكُم بما أنزل الله.

والجواب: أنّ هذا مقصور على اليهود لأنّ ذكرهم هو المقدّم في الآية، قال سبحانه وتعالى: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾[٢]، ثمّ قال عقيب قوله: ﴿هُمُ الْكَافِرُونَ﴾: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلٰى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾[٣]، فدلّ على أنّها مقصورة على اليهود.

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى * لَا يَصْلٰيهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلّٰى﴾[٤]، قالوا: وقداتّفقنا مع المعتزلة على أنّ الفاسق يصلى النّار، فوجب أن يسمّى كافرًا.

والجواب: أنّ قوله تعالى: ﴿نَارًا﴾ نَكِرة في سياق الإثبات فلا تعمّ، وإنّما تعمّ النّكرة في سياق النّفي نحو قولك: «ما في الدّار من رجل»، وغير ممتنع أن يكون في الآخرة نار مخصوصه لا يصلاها إلّا الّذين كذّبوا وتولّوا، ويكون للفُسّاق نار أُخرى غيرها.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[٥]، قالوا: والفاسق تحيط به جهنّم، فوجب أن يكون كافرًا.

والجواب: أنّه لم يقل سبحانه: «وإنّ جهنّم لا تحيط إلّا بالكافرين» وليس يلزم من كونها محيطةً بقوم ألّا تحيط بقوم سواهم.

ومنها: قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ

١ـ المائدة / ٤٤.

٢ـ المائدة / ٤٢.

٣ـ المائدة / ٤٦.

٤ـ اللّيل / ١٤ـ١٦.

٥ـ التوبة / ٤٩.

﴿أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾[١]، قالوا: والفاسق لايجوز أن يكون ممّن ابيضّت وجوههم، فوجب أن يكون ممّن اسودّت، ووجب أن يسمّى كافرًا، لقوله: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

والجواب: أنّ هذه القسمة ليست متقابلةً، فيجوز أن يكون المكلّفون ثلاثة أقسام: بيضُ الوجوه، وسود الوجوه، وصنف آخر ثالث بين اللّونين وهم الفُسّاق.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ * ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ * وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ * تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ * أُولَـئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾[٢]، قالوا: والفاسق على وجهه غَبَرة، فوجب أن يكون من الكَفَرة والفَجَرة.

والجواب: أنّه يجوز أن يكون الفُسّاق قسمًا ثالثًا لا غَبَرة على وجوههم، ولا هي مُسْفِرة ضاحكة، بل على ما كانت عليه في دار الدّنيا.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِى إِلَّا الْكَفُورَ﴾[٣]، قالوا: والفاسق لابدّ أن يُجازَى، فوجب أن يكون كفورًا.

والجواب: أنّ المراد بذلك: «وهل نجازي بعقاب الاستئصال إلّا الكفور»، لأنّ الآية وردت في قصّة أهل سبأ، لكونهم استُؤْصِلوا بالعقوبة.

ومنها: أنّه تعالى قال: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[٤]، وقال في آية أُخرى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾[٥]، فجعل

١ـ آل عمران / ١٠٦.

٢ـ عبس / ٣٨ـ ٤٢.

٣ـ سبأ / ١٧.

٤ـ الحجر / ٤٢.

٥ـ النّحل / ١٠٠.

الغاوي الّذي يتبعه مشركًا.

والجواب: أنّا لانسلّم أنّ لفظة «إنّمَا» تفيد الحصر؛ وأيضًا فإنّه عطف قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ على قوله: ﴿الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾، فوجب أن يثبت التّغاير بين الفريقين، وهذا مذهبنا، لأنّ الّذين يتولّونه هم الفُسّاق، والّذين هم به مشركون هم الكُفّار.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[1]، فجعل الفاسق مُكذِّبًا.

والجواب: أنّ المراد به الّذين فسقوا عن الدّين، أي خرجوا عنه بكفرهم، ولا شبهة أنّ من كان فِسْقه من هذا الوجه فهو كافر مُكذِّب، ولايلزم منه أن كلّ فاسق على الإطلاق فهو مكذِّب وكافر.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾[2]، قالوا: فأثبت الظّالم جاحدًا، وهذه صفة الكُفّار.

والجواب: أنّ المكلَّف قد يكون ظالمًا بالسّرقة والزّنا، وإن كان عارفًا بالله تعالى، وإذا جاز إثبات ظالم ليس بكافر ولا جاحدٍ بآيات الله تعالى، جاز إثبات فاسق ليس بكافر.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[3].

والجواب: أنّ هذه الآية تدلّ على أنّ الكافر فاسق، ولاتدلّ على أنّ الفاسق كافر.

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ * تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ *

١ـ السّجدة / ٢٠.

٢ـ الأنعام / ٣٣.

٣ـ النّور / ٥٥.

اَلَمْ تَكُنْ اٰيَاتِي تُتْلىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾[١].

فنصَّ سبحانه على أنّ مَن تخفّ موازينه يكون مكذِّبًا، والفاسق تخفّ موازينه، فكان مكذِّبًا، وكلّ مكذِّب كافر.

والجواب: أنّ ذلك لا يمنع من قسم ثالث، وهم الّذين لا تخفّ موازينهم ولا تثقل، وهم الفُسّاق، ولايلزم من كون كلّ مَن خفّت موازينه يدخل النّار: ألّايدخل النّار إلّا مَن خفّت موازينه.

ومنها: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾[٢]، وهذا يقتضي أنّ مَن لايكون مؤمنًا فهو كافر، والفاسق ليس بمؤمن، فوجب أن يكون كافرًا.

والجواب: أنّ «مِن» هاهنا للتّبعيض، وليس في ذكر التّبعيض نفي الثّالث، كما أنّ قوله: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلىٰ اَرْبَعٍ ﴾[٣]، لاينفي وجود دابّة تمشي على أكثر من أربع كبعض الحشرات. (٨: ١١٣ـ١١٩)

الفصل الخامس والأربعون ـ [اعتقادالمعتزلة في التّقوى]

(الحكمة: ٩١) وَسُئِلَ عَنِ الْخَيْرِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: لَيْسَ الْخَيْرُ أَنْ يَكْثُرَ مَالُكَ وَوَلَدُكَ، وَلَكِنَّ الْخَيْرَ أَنْ يَكْثُرَ عِلْمُكَ، وَأَنْ يَعْظُمَ حِلْمُكَ، وَأَنْ تُبَاهِيَ النَّاسَ بِعِبَادَةِ رَبِّكَ؛ فَإِنْ أَحْسَنتَ حَمِدْتَ اللهَ، وَإِنْ أَسَأْتَ اسْتَغْفَرْتَ اللهَ، وَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا لِرَجُلَيْنِ: رَجُلٍ

١ـ المؤمنون / ١٠٢ـ ١٠٥.

٢ـ التغابن / ٢.

٣ـ النّور / ٤٥.

أَذْنَبَ ذُنُوبًا فَهُوَ يَتَدَارَكُهَا بِالتَّوْبَةِ، وَرَجُلٍ يُسَارِعُ فِي الْخَيْرَاتِ؛ وَلاَ يَقِلُّ عَمَلٌ مَعَ التَّقْوٰى وَكَيْفَ يَقِلُّ مَا يُقْبَلُ!

الشّرح: ... قوله عليه السلام: «ولا يقلّ عَمَلٌ مَعَ التّقوى»، أي مع اجتناب الكبائر، لأنّه لو كان مُوقِعًا لكبيرة لما تُقَبّل منه عملٌ أصلًا على قول أصحابنا، فوجب أن يكون المراد بالتّقوى اجتناب الكبائر، فأمّا مذهب المرجئة فإنّهم يحملون التّقوى هاهنا على الإسلام، لإنّ المسلم عندهم تتقبّل أعماله، وإن كان مُواقعًا للكبائر.

فإن قلتَ: فهل يجوز حمل لفظة «التّقوى» على حقيقتها، وهي الخوف؟

قلتُ: لا. أمّا على مذهبنا، فلأنّ مَن يخاف الله ويُواقع الكبائر لاتتقبّل أعماله. وأمّا مذهب المرجئة، فلأنّ مَن يخاف الله مِن مخالفي ملّة الإسلام لاتتقبّل أعماله. فثبت أنّه لايجوز حمل التّقوى هاهنا على الخوف.

فإن قلتَ: مَن هو مخالفٌ لملّة الإسلام لايخاف الله، لأنّه لا يعرفه.

قلتُ: لانسلّم، بل يجوز أن يعرف الله بذاته وصفاته، كما نعرفه نحن، ويجحد النّبوّة لشبهة وقعت له فيها، فلا يلزم مَن جحد النّبوّة عدم معرفة الله تعالى. (١٨: ٢٥٠ـ٢٥١)

الفصل السّادس والأربعون ـ [معنى المحبّة عند المعتزلة]

(الخطبة: ١٧٧) ومن خطبة له عليه السلام: انتَفِعُوا بِبَيَانِ اللهِ، وَاتَّعِظُوا بِمَوَاعِظِ اللهِ، وَاقْبَلُوا نَصِيحَةَ اللهِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ أَعْذَرَ إِلَيْكُمْ بِالْجَلِيَّةِ، وَأَخَذَ[1] عَلَيْكُمُ الْحُجَّةَ، وَبَيَّنَ لَكُمْ مَحَابَّهُ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَمَكَارِهَهُ مِنهَا، لِتَتَّبِعُوا هَذِهِ، وَتَجْتَنِبُوا هَذِهِ. فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله كَانَ

---

١ ـ مخطوطة النهج: «و خذ».

يَقُولُ: «إنَّ الْجَنَّةَ حُفَّتْ بالْمَكَارِهِ، وَإنَّ النَّارَ حُفَّتْ بالشَّهَوَاتِ».

وَاعْلَمُوا أَنَّهُ مَا مِن طَاعَةِ اللهِ شَيْءٌ إلَّا يَأْتِي فِي كُرْهٍ، وَمَا مِن مَعْصِيَةِ اللهِ شَيءٌ إلَّا يَأْتِي فِي شَهْوَةٍ. فَرَحِمَ اللهُ رَجُلًا نَزَعَ عَن شَهْوَتِهِ، وَقَمَعَ هَوَى نَفْسِهِ، فَإنَّ هذِهِ النَّفْسَ أَبْعَدُ شَيْءٍ مَنزِعًا، وَإنَّهَا لَا تَزَالُ تَنزِعُ إلَى مَعْصِيَةٍ فِي هَوًى... .

الشّرح: ... «ومحابّه من الأعمال»، هي الطّاعات الّتي يحبّها، وحبّه لها إرادة وقوعها من المكلّفين. و«مكارهه من الأعمال»: القبائح الّتي يكرهها منهم، وهذا الكلام حجّة لأصحابنا على الـمُجْبِرَة... .

ثمّ ذَكَرَ عليه السلام أنّه لا طاعة إلّا في أمر تكرهه النّفس، ولا معصية إلّا بمواقعة أمر تحبّه النّفس، وهذا حقّ، لأنّ الإنسان ما لم يكن متردّد الدّواعي لا يصحّ التّكليف، وإنّمَا تتردّد الدّواعي إذا أمر بما فيه مشقّة، أو نُهيَ عمّا فيه لذّة ومنفعة.

فإن قلتَ: أليس قد أُمِر الإنسان بالنّكاح. وهو لذّة؟

قلتُ: ما فيه من ضرر الإنفاق ومعالجة أخلاق النّساء يُرْبِي على اللّذّة الحاصلة فيه مرارًا. (١٠: ١٧)

(الخطبة: ١٨٦)... إنِ اسْتَصْعَبَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ فِيْمَا تَكْرَهُ لَمْ يُعْطِهَا سُؤْلَهَا فِيْمَا تُحِبُّ. قُرَّةُ عَيْنِهِ فِيْمَا لَا يَزُولُ، وَزَهَادَتُهُ فِيْمَا لَا يَبْقَى، يَمْزُجُ الْحِلْمَ بالْعِلْمِ، وَالْقَوْلَ بالْعَمَلِ... .

الشّرح: ... وهذا الكلام يحتمل أمرين:

أحدهما ـ أن يعنيَ بما لا يزول البارئ سبحانه، وهذا مقامٌ شريفٌ جدًّا أعظم من سائر المقامات، وهو حُبّ العارف لله سبحانه، وقد أنكره قوم، فقالوا: لا معنى لمحبّة البارئ إلّا المواظبة على طاعته، ونحوه قول أصحابنا المتكلّمين: إنّ محبّة الله تعالى للعبد هي إرادته

لثوابه، ومحبّة العبد للبارئ هي إرادته لطاعته، فليست المحبّة عندهم شيئًا زائدًا على الإرادة، ولايجوز أن تتعلّق بذات الله سبحانه، لإنّ الإرادة لاتتعلّق إلّا بالحدوث. وخالفهم شيخنا أبو الحسن، فقال: إنّ الإرادة يمكن أن تتعلّق بالباقي. ذَكَرذلك في الكلام في الأكوان في أوّل التّصفّح. فأمّا إثبات الحُبّ في الجملة، فقد نطق به القرآن؛ قال سبحانه: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[1]. وقال أيضًا: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلّٰهِ﴾[2]، وقال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[3].

وفي الحديث أنّ النّبيّ ﷺ نظر إلى مُصْعب بن عُمَير مُقبلًا عليه إهاب كَبْش قد تمنطق به، فقال: «انظروا إلى الرّجل الّذي قد نوّر الله قلبه، لقد رأيته بين أبوَيْن يغذُوا نه بأطيب الطّعام والشّراب، فدعاه حُبّ الله ورسوله إلى ما ترون».

ويقال: إنّ عيسى عليه السلام مرّ بثلاثة نفر قد نحلتْ أبدانهم، وتغيّرتْ ألوانهم، فقال: ما الّذي بلغ بكم ما أرى؟ قالوا: الخوف من النّار، قال: حقّ على الله أن يؤمن مَن يخافه. ثمّ جاوزهم إلى ثلاثة آخرين، فإذا هم أشدّ نحولًا وتغيّرًا، فقال: ما الّذي بلغ بكم ما أرى؟ قالوا: الشّوق إلى الجَنّة، فقال: حقّ على الله أن يعطي مَن رجاه. ثمّ مرّ إلى ثلاثة آخرين، فإذا هم أشدّ نحولًا وعلى وجوههم مثل المرائي من النّور، فقال: ما الّذي بلغ بكم ما أرى؟ قالوا: حُبّ الله عَزَّ وجَلَّ، فقال: أنتم المقرّبون، ثلاثًا.

وقال بعض العارفين: [المتقارب]

أحبّك حبّين: حُبّ الهَوَى ... وحُبًّا لأ نّك أهلٌ لذاكَا
فأمّا الّذي هو حُبّ الهَوَى ... فشُغْلي بذِكْرك عمّن سواكَا

١ـ المائدة ٥٤.

٢ـ البقرة / ١٦٥.

٣ـ آل عمران ٣١.

وأمّا الّذي أنت أهْلٌ له فكشفك لي الحُجْبَ حَتَّى أراكَا
فلا الحمد من ذا ولا ذاك لي ولكن لك الحمدُ في ذا وذاكَا

ليس يريد بكشف الحجب والرّؤية ما يظنّه الظّاهريّون من أنّها الإبصار العين، بل المعرفة التّامّة، وذلك لأنّ المعارف النّظريّة يصحّ أن تصير ضروريّة عند جمهور أصحابنا، فهذا أحد محمِلَي الكلام.

وثانيهما ـ أن يريد بما لا يزول، نعيمَ الجَنّة، وهذا أدْوَنُ المقامَيْن، لأنّ الخُلَّص من العارفين يحبّونه ويعشقونه سبحانه لذاته، لا خوفًا من النّار، ولا شوقًا إلى الجَنّة، وقد قال بعضهم: لستُ أرضى لنفسي أن أكون كأجير السّوء، إن دُفِعت إليه الأُجرة رضي وفرح، وإن منعها سخط وحزن، إنّمَا أحبّه لذاته. (١٠: ١٥٥ ـ ١٥٦)

الفصل السّابع والأربعون ـ [في أقسام الظّلم]

(الخطبة: ١٧٧) أَلَا وَإِنَّ الظُّلْمَ ثَلَاثَةٌ: فَظُلْمٌ لَا يُغْفَرُ، وَظُلْمٌ لَا يُتْرَكُ، وظُلْمٌ مَغْفُورٌ لَا يُطْلَبُ. فَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لَا يُغْفَرُ فَالشِّرْكُ بِاللهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾[1]؛ وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي يُغْفَرُ فَظُلْمُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ عِندَ بَعْضِ الْهَنَاتِ. وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لَا يُتْرَكُ فَظُلْمُ الْعِبَادِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا. الْقِصَاصُ هُنَاكَ شَدِيدٌ، لَيْسَ هُوَ جَرْحًا بِالْمُدَى وَلَا ضَرْبًا بِالسِّيَاطِ، وَلَكِنَّهُ مَا يُسْتَصْغَرُ ذَلِكَ مَعَهُ.

الشّرح: قسم عليه السلام الظّلم ثلاثة أقسام:

---

١ ـ النساء/ ٤٨ و ١١٦.

أحدها ـ ظلم لايُغْفَر، وهو الشّرك بالله، أي أن يموت الإنسان مُصِرًّا على الشّرك، ويجب عند أصحابنا أن يكون أراد الكبائر، وإن لم يذكرها، لأنّ حُكْمها حُكْم الشّرك عندهم.

وثانيها ـ الهَنَات المغفورة، وهي صغائر الذّنوب، هكذا يفسّر أصحابنا كلامه عليه السلام.

وثالثها ـ ما يتعلّق بحقوق البشر بعضهم على بعض، فإنّ ذلك لايتركه الله هَمَلًا، بل لا بدّ من عقاب فاعله، وإنّمَا أفرد هذا القسم مع دخوله في القسم الأوّل لتميّزه بكونه متعلّقًا بحقوق بني آدم بعضهم على بعض، وليس الأوّل كذلك.

فإن قلتَ: لفظه عليه السلام مطابق للآية، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ اَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[1]، والآية ولفظه عليه السلام صريحان في مذهب المرجئة، لأنّكم إذا فسّرتم قوله: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ بأنّ المراد به أرباب التّوبة، قيل لكم: فالمشركون هكذا حالهم يقبل توبتَهم، ويسقط عقاب شركهم بها، فلأيّ معنًى خصّص المشيئة بالقسم الثّاني وهو ما دون الشّرك! وهل هذا إلّا تصريح بأنّ الشّرك لايغفر لمن مات عليه، وما دونه من المعاصي إذا مات الإنسان عليه لايقطع له بالعقاب، ولا لغيره بل أمره إلى الله؟

قلتُ: الأصوب في هذا الموضع ألّايجعل قوله: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ معنيًّا به التّائبون، بل نقول: المراد أنّ الله لايستر في موقف القيامة مَن مات مشركًا، بل يفضحه على رؤوس الأشهاد كما قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْاَشْهَادُ هٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلٰى رَبِّهِمْ﴾[2].

وأمّا مَن مات على كبيرةٍ من أهل الإسلام، فإنّ الله تعالى يستره في الموقف، ولايفضحه بين الخلائق، وإن كان من أهل النّار، ويكون معنى المغفرة في هذه الآية السّتر وتغطية حال العاصي في موقف الحشر، وقد يكون من أهل الكبائر ممّن يقرّ بالإسلام لعظيم كبائره جدًّا،

---

١ - النساء / ٤٨.

٢ - هود / ١٨.

فيفضحه الله تعالى في الموقف كما يفضح المشرك ، فهذا معنى قوله : ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ . فأمّا الكلام المطوّل في تأويلات هذه الآية فمذكور في كُتُبنا الكلاميّة .

واعلم! أنّه لا تعلّق للمرجئة ولا جَدْوى عليهم من عموم لفظ الآية ، لأنّهم قد وافقونا على أنّ الفلسفيّ غير مغفور له وليس بمشركٍ ، فإذا أراد بقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ ومَن جرى مجرَى المشركين ، قيل لهم : ونحن نقول : إنّ الزّاني والقاتل يجريان مجرَى المشركين كما أجريتم الفلاسفة مجرى المشركين ، فلاتنكروا علينا ما لم تنكروه على أنفسكم .

(١٠ : ٣٣ ـ ٣٥)

الفصل الثّامن والأربعون ـ [آراء المعتزلة والأشعريّة حول الظّلم]

(الخطبة : ٢٣١) : ومن خطبة له عليه السلام : الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي لَا تُدْرِكُهُ الشَّوَاهِدُ، وَلَا تَحْوِيهِ الْمَشَاهِدُ، وَلَا تَرَاهُ النَّوَاظِرُ، وَلَا تَحْجُبُهُ السَّوَاتِرُ، الدَّالِّ عَلَى قِدَمِهِ بِحُدُوثِ خَلْقِهِ، وَبِحُدُوثِ خَلْقِهِ عَلَى وُجُودِهِ، وَبِاشْتِبَاهِهِمْ عَلَى أَنْ لَا شَبَهَ لَهُ، اَلَّذِي صَدَقَ فِي مِيعَادِهِ، وَارْتَفَعَ عَنْ ظُلْمِ عِبَادِهِ، وَقَامَ بِالْقِسْطِ فِي خَلْقِهِ، وَعَدَلَ عَلَيْهِمْ فِي حُكْمِهِ... .

الشّرح : قوله عليه السلام : « وَارْتَفَعَ عَنْ ظُلْمِ عِبَادِهِ» ، هذا هو مذهب أصحابنا المعتزلة ، وعن أمير المؤمنين عليه السلام أخذوه ؛ وهو أُستاذهم وشيخهم في العدل والتّوحيد ، فأمّا الأشعريّة ، فإنّها وإن كانت تمتنع عن إطلاق القول بأنّ الله تعالى يظلم العباد إلّا أنّها تعطي المعنى في الحقيقة ، لأنّ الله عندهم يكلّف العباد ما لايطيقونه ، بل هو سبحانه عندهم لايكلّفهم إلّا ما لايطيقونه ، وذلك لأنّ القدرة عندهم مع الفعل ، فالقاعد غير قادر على القيام ، وإنّما يكون قادرًا على القيام عند حصول القيام ، ويستحيل عندهم أن يوصف البارئ تعالى بإقدار العبد القاعد

على القيام، وهو مع ذلك مكلّف له أن يقوم، وهذا غاية ما يكون من الظُّلم سواء أطلقوا هذه اللّفظة عليه أو لم يطلقوها. (١٣: ٤٧)

الفصل التّاسع و الأربعون ـ [في العبادة و وجهها]

(الحكمة: ٢٣٤): إنَّ قَوْمًا عَبَدُوا اللهَ رَغْبَةً فَتِلْكَ عِبَادَةُ التُّجَّارِ، وَ إنَّ قَوْمًا عَبَدُوا اللهَ رَهْبَةً فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْعَبِيدِ، وَإنَّ قَوْمًا عَبَدُوا اللهَ شُكْرًا فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْأَحْرَارِ.

الشّرح: هذا مقامٌ جليلٌ تتقاصر عنه قُوَى أكثر البشر، ... إنّ العبادة لرجاء الثّواب تجارةً ومعاوضةً، وإنّ العبادة لخوف العقاب لمنزلة من يَستجدي لسلطانٍ قاهر يخاف سطوته. وهذا معنى قوله: «عبادة العبيد»، أي خوف السّوط والعصا، وتلك ليس عبادةً نافعةً، وهي كَمَن يعتذر إلى إنسانٍ خوفَ أذاه ونقمته، لا لأنّ ما يعتذر منه قبيح لاينبغي له فعله، فأمّا العبادة لله تعالى شكرًا لأنعمه فهي عبادة نافعة، لأنّ العبادة شكر مخصوص، فإذا أوقَعَها على هذا الوجه فقد أوقعها الموقعَ الّذي وُضِعَتْ عليه.

فأمّا أصحابنا المتكلّمون فيقولون: ينبغي أن يفعل الإنسان الواجب لِوَجْه وجوبه، ويترك القبيح لِوَجْه قُبْحه، وربّما قالوا: يفعل الواجب لأنّه واجب، ويترك القبيح لأنّه قبيح، والكلام في هذا الباب مشروح مبسوط في الكُتُب الكلاميّة. (١٩: ٦٨)

الفصل الخمسون ـ [من الكبائر عند المعتزلة]

(الخطبة : ٦٥) واعْلَمُوا ! أَنَّكُمْ بِعَيْنِ اللهِ، وَمَعَ ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللهِ . فَعَاوِدُوا الْكَرَّ، وَاسْتَحْيُوا مِنَ الْفَرِّ، فَإِنَّهُ عَارٌ فِي الْأَعْقَابِ، وَنَارٌ يَوْمَ الْحِسَابِ... .

الشّرح : ... ثمّ قال : «وَنَارٌ يَوْمَ الحِسَابِ» ، لأنّ الفرار من الزّحف ذَنبٌ عظيمٌ ، وهو عند أصحابنا المعتزلة من الكبائر ، قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ﴾[1] ، والجهاد بين يدي الإمام ، كالجهاد بين يدي الرّسول عليه السلام . (٥ : ١٧٣ ـ ١٧٤)

الفصل الحادي و الخمسون ـ [في مذهب أصحاب التّناسخ]

(الخطبة : ١٧٩) ...أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ الدُّنيَا تَغُرُّ الْمُؤَمِّلَ لَهَا وَالْمُخلِدَ إِلَيْهَا، وَلَا تَنفَسُ بِمَن نَافَسَ فِيهَا، وَتَغْلِبُ مَن غَلَبَ عَلَيْهَا. وَايْمُ اللهِ، مَا كَانَ قَوْمٌ قَطُّ فِي غَضِّ نِعْمَةٍ مِن عَيْشٍ فَزَالَ عَنهُمْ إِلَّا بِذُنُوبٍ اجْتَرَحُوهَا، لِأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ... .

الشّرح : ... ثمّ أقسم إنّه ما كان قومٌ في غضّ نعمةٍ، أي في نعمة غضّة ، أي طريّة ناضرة ، فزالت عنهم إلّا بذنوب اجترحوها ، أي اكتسبوها ، وهذا يكاد يشعر بمذهب أهل التّناسخ ، ومَن قال : إنّ الألم لايحسن أن يفعله الحكيم سبحانه وتعالى بالحيوانات إلّا مستحقًّا ، فأمّا مذهب أصحابنا فلايتخرّج هذا الكلام عليه ، لأنّه يجوز عندهم أن تزول النّعَم عن النّاس

---

١ ـ الأنفال / ٨.

لضَرْب من اللُّطْف مضاف إلى عِوَض يعوّضهم الله تعالى به في الآخرة، فيجب أن يُحْمَل هذا الكلام لا على عمومه، بل على الأكثر والأغلب.

ثمّ قال عليه السلام: لو أنّ النّاس عند حلول النِّقَم بهم وزوال النِّعَم عنهم يلتجؤون إلى الله تعالى تائبين من ذنوبهم، لرفع عنهم النّقمة، وأعاد إليهم النّعمة. (١٠: ٦١ـ٦٢)

(كتابه عليه السلام: ٤٥)...سَأَجْهَدُ فِي أَن أُطَهِّرَ الْأَرْضَ مِن هَذَا الشَّخْصِ الْمَعْكُوسِ، وَالْجِسْمِ الْمَرْكُوسِ، حَتَّى تَخْرُجَ الْمَدَرَةُ مِن بَيْنِ حَبِّ الْحَصِيدِ... .

الشّرح: «وَسَأَجْهَدُ فِي أن أُطَهِّرَ الْاَرْضَ»، الإشارة في هذا إلى معاوية سمّاه شخصًا معكوسًا وجسمًا مركوسًا والمراد انعكاس عقيدته وأنّها ليست عقيدة هدًى، بل هي معاكسة للحقّ والصّواب، وسمّاه مركوسًا من قولهم: ارتكس في الضّلال، والرّكس: ردّ الشّيء مقلوبًا، قال تعالى: ﴿وَاللهُ اَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾[1] أي قلّبهم و ردّهم إلى كفرهم، فلمّا كان تاركًا للفطرة الّتي كلّ مولود يُولَد عليها، كان مرتكسًا في ضلاله، وأصحاب التّناسخ يفسّرون هذا بتفسير آخر قالوا: الحيوان على ضربَيْن: مُنتصِبٌ ومُنحنٍ، فالمنتصِب الإنسان، والمنحني ما كان رأسه منكوسًا إلى جهة الأرض كالبهائم والسّباع.

قالوا: وإلى ذلك وقعت الإشارة بقوله: ﴿اَفَمَنْ يَمْشِى مُكِبًّا عَلىٰ وَجْهِهِ اَهْدٰى اَمَّنْ يَمْشِى سَوِيًّا عَلىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[2].

قالوا: فأصحاب الشّقاوة تنتقل أنفسهم عند الموت إلى الحيوان المكبوب؛ وأصحاب السّعادة تنتقل أنفسهم إلى الحيوان المنتصب، ولما كان معاوية عنده عليه السلام من أهل الشّقاوة سمّاه معكوسًا ومركوسًا رمزًا إلى هذا المعنى. (١٦: ٢٩١ـ٢٩٢)

١ـ النّساء/ ٨٨.

٢ـ الملك/ ٢٢.

الفصل الثّاني والخمسون ـ [في العقل و أنواعه]

(كتابه عليه السلام: ٣١) ...وَإِيَّاكَ وَالْاِتِّكَالَ عَلَى الْمُنَى، فَإِنَّهَا بَضَائِعُ النَّوْكَى، وَالْعَقْلُ حِفْظُ التَّجَارِب، وَخَيْرُ مَا جَرَّبْتَ مَا وَعَظَكَ... .

الشّرح: ... قوله: «العقل حفظ التّجارب» مِن هذا أخذ المتكلّمون قولهم: العقل نوعان: غريزيّ، ومُكْتسبٌ، فالغريزيّ العلوم البديهيّة، والمكتسب ما أفادتْه التّجربة وحَفِظَتْه النّفس. (١٦: ١٠٢)

الفصل الثّالث و الخمسون ـ [في معنى الفهم والعلم]

(الحكمة: ٢٠٤): مَن حَاسَبَ نَفْسَهُ رَبِحَ، وَمَن غَفَلَ عَنهَا خَسِرَ، وَمَن خَافَ أَمِنَ، وَمَن اعْتَبَرَ أَبْصَرَ، وَمَن أَبْصَرَ فَهِمَ، وَمَن فَهِمَ عَلِمَ.

الشّرح: ... فإن قلتَ: الفهم هو العلم، فأيّ حاجة له إلى أن يقول «ومَن فَهِمَ عَلِمَ»؟

قلتُ: الفهم هاهنا هو معرفة المقدّمات، ولا بدّ أن يستعقب معرفة المقدّمات معرفة النّتيجة، فمعرفة النّتيجة هو العلم، فكأنّه قال: مَن اعتبر تنوّر قلبه بنور الله تعالى ومَن تنوّر قلبه عَقِل المقدّمات البرهانيّة، ومَن عَقِل المقدّمات البرهانيّة عَلِم النّتيجة الواجبة عنها، وتلك هي الثّمرة الشّريفة الّتي في مثلها يتنافس المتنافسون. (١٩: ٢٨)

(الحكمة: ٣٤٥): الْعِلْمُ عِلْمَانِ: مَطْبُوعٌ وَمَسْمُوعٌ، وَلَا يَنفَعُ الْمَسْمُوعُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَطْبُوعُ.

الشّرح: هذه قاعدة كلّيّة مذكورة في الكُتُب الحكميّة، أنّ العلوم منها ما هو غريزيّ، ومنها ما هو تكليفيّ، ثمّ كلّ واحدٍ من القسمَين يختلف بالأشدّ والأضعف، أمّا الأوّل؛ فقد يكون في النّاس مَن لايحتاج في النّظر إلى ترتيب المقدّمات، بل تَنساق النّتيجة النّظريّة إليه سوقًا من غير احتياج منه إلى التّأمّل والتّدبّر، وقد يكون فيهم مَن هو دون ذلك، وقد يكون مَن هو دون الدُّون، وأمّا الثّاني؛ فقد يكون في النّاس مَن لايُجْدِي فيه التّعليم، بل يكون كالصّخرة الجامدة بلادةً وغِباوةً، ومنهم مَن يكون أقلّ تبلُّدًا وجُنوح ذهن من ذلك، ومنهم مَن يكون الوقفة عنده أقلّ، فيكون ذا حالٍ متوسّطةٍ، وبالجملة فاسْتِقراء أحوال النّاس يشهد بصحّة ذلك.

وقال عليه السلام: «ليس ينفع المسموع، إذا لم يكن المطبوع»، يقول إذا لم يكن هناك أحوال استعداد لم ينفع الدّرس والتّكرار، وقد شاهدنا مثل هذا في حقّ أشخاص كثيرة اشتغلوا بالعلم الدّهر الأطول، فلم ينجع معهم العلاج، وفارقوا الدّنيا وهم على الغريزة الأُولى في السّاذجيّة وعدم الفهم. (١٩: ٢٥٣)

الفصل الرّابع والخمسون ـ [بحث في الإبصار والكلام]

(الحكمة: ٨): اِعْجَبُوا لِهَذَا الْإِنسَانِ يَنظُرُ بِشَحْمٍ، وَ يَتَكَلَّمُ بِلَحْمٍ، وَ يَسْمَعُ بِعَظْمٍ وَ يَتَنَفَّسُ مِن خَرْمٍ.

الشّرح: هذا كلام محمول بعضه على ظاهره، لما تدعو إليه الضّرورة من مخاطبة العامّة بما يفهمونه، والعدول عمّا لا تقبله عقولهم، ولا تَعِيهِ قلوبهم.

أمّا الإبصار؛ فقد اختُلِف فيه، فقيل: إنّه بخروج شعاعٍ من العين يتّصل بالمرئيّ.

وقيل: إنّ القوّة المبصرة الّتي في العين تلاقي بذاتها المرئيّات فتبصرها.

وقال قوم: بل بتكيّف الهواء بالشّعاع البصريّ من غير خروج، فيصير الهواء باعتبار تكيّفه بالشّعاع به آلة العين في الإدراك.

وقال المحقّقون من الحكماء: إنّ الإدراك البصريّ هو بانطباع أشباح المرئيّات في الرّطوبة الجليديّة من العين عند توسّط الهواء الشّفّاف المضيء، كما تنطبع الصّورة في المرآة.

قالوا: ولو كانت المرآة ذات قوّة مبصرة لأدركت الصُّوَر المنطبعة فيها، وعلى جميع الأقوال فلا بدّ من إثبات القوّة المبصرة في الرّطوبة الجليديّة، وإلى الرّطوبة الجليديّة وقعت إشارته عليه السلام بقوله: «ينظر بشحم».

وأمّا الكلام؛ فمحلّه اللّسان عند قوم. وقال قوم: ليس اللّسان آلةً ضروريّةً في الكلام، لأنّ من يقطع لسانه من أصله يتكلّم، وأمّا إذا قطع رأسه لم يتكلّم.

قالوا: وإنّمَا الكلام باللّهوات، وعلى كِلَا القولَيْن فلابدّ أن تكون آلة الكلام لحمًا، وإليه وقعت إشارة أمير المؤمنين عليه السلام، وليس هذه البُنية المخصوصة شرطًا في الكلام على الإطلاق، لجواز وجوده في الشّجر والجماد عند أصحابنا، وإنّمَا هي شرط في كلام الإنسان، ولذا قال أمير المؤمنين: «اعْجبوا لهذا الإنسان». (١٨: ١٠٣ ـ ١٠٤)

الفصل الخامس والخمسون ـ [في معنى الرّضا]

(الحكمة: ١٤٨): الرَّاضِي بِفِعْلِ قَوْمٍ كَالدَّاخِلِ فِيهِ مَعَهُمْ، وَعَلَى كُلِّ دَاخِلٍ فِي بَاطِلٍ إِثْمَانِ: إِثْمُ الْعَمَلِ بِهِ، وَإِثْمُ الرِّضَا بِهِ.

الشّرح: لا فَرْق بين الرِّضا بالفعل وبين المشاركة فيه، ألَا تَرَى أنّه إذا كان ذلك الفعل

قبيحًا استحقّ الرّاضي به الذّمّ، كما يستحقّه الفاعل له! والرّضا يفسّر على وجهَين: الإرادة، وترك الاعتراض. فإن كان الإرادة فلا ريب أنّه يستحقّ الذّمّ، لأنّ مُريد القبيح فاعل للقبيح، وإن كان ترك الاعتراض مع القدرة على الاعتراض فلا ريب أنّه يستحقّ الذّمّ أيضًا، لأنّ تارك النّهي عن المنكر مع ارتفاع الموانع يستحقّ الذّمّ.

فأمّا قوله عليه السلام: «وعلى كلّ داخل في باطل إثمان»، فإن أراد الدّاخل فيه بأن يفعله حقيقة فلا شبهة في أنّه يأثم من جهتَين:

إحداهما ـ من حيث إنّه أراد القبيح.

والأُخرى ـ من حيث إنّه فعله، وإن كان قوم من أصحابنا قالوا: إنّ عقاب المراد هو عقاب الإرادة. وإن أراد أنّ الرّاضي بالقبيح فقط يستحقّ إثْمَين: أحدهما لأنّه رَضِي به، والآخر لأنّه كالفاعل، فليس الأمر على ذلك، لأنّه ليس بفاعل للقبيح حقيقة ليستحقّ الإثم من جهة الإرادة ومن جهة الفعليّة جميعًا، فوجب إذَن أن يُحْمَل كلامه عليه السلام على الوجه الأوّل. (١٨: ٣٦٢)

الفصل السّادس والخمسون ـ [في الحُسْن والقُبْح العقليَّين عند المعتزلة]

(الحكمة: ٣٨٨): لَا تَقُلْ مَا لَا تَعْلَمُ، بَلْ لَا تَقُلْ كُلَّ مَا تَعْلَمُ، فَإِنَّ اللهَ سُبحَانَهُ فَرَضَ عَلَى جَوَارِحِكَ كُلِّهَا فَرَائِضَ يَحْتَجُّ بِهَا عَلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

الشّرح: هذا نهيٌ عن الكذب، وأن تقول ما لا تأمن من كونه كذبًا، فإنّ الأمرَين كليهما قبيحان عقلًا عند أصحابنا.

فإن قلتَ: كيف يقول أصحابكم أنّ الخبر الّذي لا يأمن كونه كذبًا قبيح، والنّاس

يستحسنون الأخبار عن المظنون[١].

قلتُ: إذا قال الإنسان: زيد في الدّار وهو يظنّه في الدّار ولا يقطع عليه، فإنّ الحسن منه أن يخبر عن ظنّه كان يقول أُخبر عن أنّي أظنّ أنّ زيدًا في الدّار، وإذا كان هذا هو تقديره فالخبر إذَنْ خبرٌ عن معلوم لا عن مظنون، لأنّه قاطع على أنّه ظانّ أنّ زيدًا في الدّار.

فأمّا إذا فرض الخبر لا على هذا الوجه بل على القطع بأنّ زيدًا في الدّار، وهو لا يقطع على أنّ زيدًا في الدّار، فقد أَخبَرَ بخبرٍ ليس على ما أَخبَرَ به عنه، لأنّه أخبر عن أنّه قاطع، وليس بقاطعٍ، فكان قبيحًا. (١٩: ٣٢٣)

الفصل السّابع والخمسون ـ [في معنى العصمة]

(الحكمة: ٣٥١): مِنَ الْعِصْمَةِ تَعَذُّرُ الْمَعَاصِي.

قد وردت هذه الكلمة على صِيَغٍ مختلفةٍ. من العصمة ألّا تقدر. وأيضًا، من العصمة ألّا تجد. وقد رُويت مرفوعة أيضًا. وليس المراد بالعصمة هاهنا العصمة الّتي ذكرها المتكلّمون، لأنّ العصمة عند المتكلّمين من شرطها القدرة، وحقيقتها راجعة إلى لُطْفٍ يمنع القادرَ على المعصية عنده من المعصية، وإنّمَا المراد أنّ غير القادر في اندفاع العقوبة عنه كالقادر الّذي لا يفعل. (١٩: ٢٦٠)

---

١ ـ كذا في أ، ب و في د: «المظنونات».

الفصل الثّامن و الخمسون ـ [القول في عصمة الأنبياء]

(الخطبة: ٩٠) ... فَلَمَّا مَهَدَ أَرْضَهُ، وَأَنفَذَ أَمْرَهُ، اخْتَارَ آدَمَ عليه السلام، خِيَرَةً مِن خَلْقِهِ، وَجَعَلَهُ أَوَّلَ جبلَّتِهِ، وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ، وَأَرْغَدَ فِيهَا أُكُلَهُ، وَأَوْعَزَ إِلَيْهِ فِيمَا نَهَاهُ عَنهُ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّ فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ التَّعَرُّضَ لِمَعْصِيَتِهِ، وَالْمُخَاطَرَةَ بِمَنزِلَتِهِ؛ فَأَقْدَمَ عَلَى مَا نَهَاهُ عَنهُ مُوَافَاةً لِسَابِقِ عِلْمِهِ، فَأَهْبَطَهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ، لِيَعْمُرَ أَرْضَهُ بِنَسْلِهِ، وَلِيُقِيمَ الْحُجَّةَ بِهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَمْ يُخْلِهِمْ بَعْدَ أَن قَبَضَهُ، مِمَّا يُؤَكِّدُ عَلَيْهِمْ حُجَّةَ رُبُوبِيَّتِهِ، وَيَصِلُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَعْرِفَتِهِ، بَلْ تَعَاهَدَهُمْ بِالْحُجَجِ عَلَى أَلْسُنِ الْخِيَرَةِ مِن أَنبِيَائِهِ، وَمُتَحَمِّلِي وَدَائِعِ رِسَالَاتِهِ، قَرْنًا فَقَرْنًا؛ حَتَّى تَمَّتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله حُجَّتُهُ، وَبَلَغَ الْمَقْطَعَ عُذْرُهُ وَنُذُرُهُ.

الشّرح: واعلم! أنّ المتكلّمين اختلفوا في عصمة الأنبياء، ونحن نذكر هاهنا طَرَفًا من حكاية المذاهب في هذه المسألة على سبيل الاقتصاص ونقل الآراء، لا على سبيل الحِجاج، ونخصّ قصّة آدم عليه السلام والشّجرة بنوع من النّظر، إذكانت هذه القصّة مذكورة في كلام أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الفصل، فنقول:

اختلف النّاس في المعصوم ما هو؟ فقال قوم: المعصوم هو الّذي لا يمكنه الإتيان بالمعاصي، وهؤلاء هم الأقلّون أهل النّظر. واختلفوا في عدم التّمكّن كيف هو؟ فقال قوم منهم: المعصوم هو المختصّ في نفسه أو بدنه أو فيهما بخاصّيّةٍ تقتضي امتناع إقدامه على المعاصي.

وقال قوم منهم: بل المعصوم مساوٍ في الخواصّ النّفسيّة والبدنيّة لغير المعصوم، وإنّما العصمة: هي القدرة على الطّاعة، أو عدم القدرة على المعصية. وهذا قول الأشعريّ نفسه، وإن كان كثير من أصحابه قد خالفه فيه.

وقال الأكثرون من أهل النّظر: بل المعصوم مختار متمكّن من المعصية والطّاعة.

وفسّروا العصمة بتفسيرَين:

أحدهما ـ أنّها أُمور يفعلها الله تعالى بالمكلَّف فتقتضي ألّا يفعل المعصية اقتضاء غير بالغ إلى حدّ الإيجاب، وفسّروا هذه الأُمور فقالوا: إنّها أربعة أشياء: أوّلها ـ أن يكون لنفس الإنسان مَلَكةٌ مانعة من الفجور، داعية إلى العِفّة. وثانيها ـ العلم بمثالب المعصية ومناقب الطّاعة. وثالثها ـ تأكيد ذلك العلم بالوحي والبيان من الله تعالى. ورابعها ـ أنّه متى صدر عنه خطأ من باب النّسيان[أو] السّهو لم يترك مهملًا بل يعاقب وينبّه ويضيّق عليه العذر، قالوا: فإذا اجتمعت هذه الأُمور الأربعة كان الشّخص معصومًا عن المعاصي لا محالة، لأنّ العفّة إذا انضاف إليها العلم بما في الطّاعة من السّعادة وما في المعصية من الشّقاوة، ثمّ أكّد ذلك تتابع الوحي إليه وترادفه، وتظاهر البيان عنده، وتمّم ذلك خوفُه من العتاب على القدر القليل، حصل من اجتماع هذه الأُمور حقيقة العصمة.

الثّاني ـ وقال أصحابنا: العصمة لطفٌ يمتنع المكلَّف عند فعله من القبيح اختيارًا، وقد يكون ذلك اللّطف خارجًا عن الأُمور الأربعة المعدودة، مثل أن يعلم الله تعالى أنّه إن أنشأ سحابًا، أو أهبّ ريحًا، أو حرّك جسمًا فإنّ زيدًا يمتنع عن قبيح مخصوص اختيارًا، فإنّه تعالى يجب عليه فعل ذلك، ويكون هذا اللّطف عصمة لزيد، وإن كان الإطلاق المشتهر في العصمة إنّمَا هو لمجموع ألطاف يمتنع المكلّف بها عن القبيح مدّة زمان تكليفه.

وينبغي أن يقع الكلام بعد هذه المقدّمة في ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل ـ في حال الأنبياء قبل البعثة؛ ومَن الّذي يجوز أن يرسله الله تعالى إلى العباد، فالّذي عليه أصحابنا المعتزلة رحمهم الله، أنّه يجب أن ينزّه النّبيّ قبل البعثة عمّا كان فيه تنفيرٌ عن الحقّ الّذي يدعو إليه، وعمّا فيه غضاضةٌ وعيبٌ.

فالأوّل ـ نحو أن يكون كافرًا أو فاسقًا، وذلك لأنّا نجد التّائب العائد إلى الصّلاح بعد أن عهد النّاس منه السُّحْف والمجون والفسق، لا يقع أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر عند النّاس

موقعهما ممّن لم يعهدوه إلّا على السّداد والصّلاح.

والثّاني ـ نحو أن يكون حَجّامًا أو حائكًا أو محترفًا بحرفة يقذرها النّاس ويستخفّون بصاحبها، إلّا أن يكون المبعوث إليهم على خلاف ما هو المعهود الآن، بألّا يكون مَن تعاطى ذلك مستهانًا به عندهم. ووافق أصحابنا في هذا القوم جمهور المتكلّمين.

وقال قومٌ من الخوارج: يجوز أن يبعث الله تعالى مَن كان كافرًا قبل الرّسالة، وهو قول ابن فُورك[١] من الأشعريّة، لكنّه زعم أنّ هذا الجائز لم يقع.

وقال قوم من الحَشَويّة: قد كان محمّد ﷺ كافرًا قبل البعثة، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدٰى﴾[٢]. وقال بُرغوث المتكلّم، وهو أحد النّجّاريّة[٣]: لم يكن النّبيّ ﷺ مؤمنًا بالله قبل أن يبعثه، لأنّه تعالى قال له: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾[٤].

ورُوي عن السُّدّيّ في قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ * الَّذِى أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾[٥]، قال: وِزْره: الشّرك، فإنّه كان على دِين قومه أربعين سنة.

وقال بعض الكَرّاميّة في قوله تعالى حكايةً عن إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ﴾[٦]: إنّه أسلم يومئذٍ، ولم يكن من قبل ذلك مسلمًا، ومثل ذلك، قال اليمان بن رباب، متكلّم الخوارج.

وحكى كثيرٌ من أرباب المقالات عن شيخنا أبي الهُذَيل وأبي عليّ جواز أن يبعث الله تعالى مَن قد ارتكب كبيرة قبل البعثة، ولم أجد في كُتُب أصحابنا حكاية هذا المذهب عن الشيخ أبي

---

١ ـ هو أبوبكر محمّد بن الحسن بن فورك؛ الأديب المتكلّم الواعظ، ترجم له ابن عساكر في كتابه: تبيين كذب المفترى: ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

٢ ـ الضّحى / ٦.

٣ ـ النّجّاريّة: أصحاب الحسين بن محمّد النّجّار، ومحمّد بن عيسى الملقّب ببُرغوث من رجالهم. وانظر: الشهرستانيّ ١: ٨١ ـ ٨٢.

٤ ـ الشّورى / ٥٢.

٥ ـ الشّرح ٢ ـ ٣.

٦ ـ من قوله تعالى في سورة البقرة / ١٣١: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

الهُذَيل، ووجدته عن أبي عليّ، ذكره أبو محمّد بن مَتّوَيْه في كتاب «الكفاية»، فقال: منع أهل العدل كلّهم من تجويز بعثة مَن كان فاسقًا قبل النّبوّة إلّا ما جرى في كلام الشّيخ أبي عليّ رحمه الله تعالى من ثبوت فصل بين البعثة وقبلها، فأجاز أن يكون قبل البعثة مرتكبًا لكبيرة ثمّ يتوب، فيبعثه الله تعالى حينئذٍ، وهو مذهب محكيّ عن عبد الله بن العبّاس الرّامهُرْمزيّ.

ثمّ قال الشّيخ أبو محمّد رحمه الله: والصّحيح من قول أبي عليّ رحمه الله مثل ما نختاره من التّسوية بين حال البعثة وقبلها في المنع من جواز ذلك.

وقال قومٌ من الأشعريّة ومن أهل الظّاهر وأرباب الحديث: إنّ ذلك جائز واقع، واستدلّوا بأحوال إخوة يوسف. ومنع المانعون من ذلك من ثبوت نبوّة إخوة يوسف، ثمّ هؤلاء المجوّزون، منهم مَن جَوّز عليهم فعل الكبائر مطلقًا، ومنهم مَن جوّز ذلك على سبيل النُّدْرة ثمّ يتوبون عنه، ويشتهر حالهم بين الخَلْق بالصّلاح، فأمّا لو فرضنا [1] إصرارهم على الكبائر بحيث يصيرون مشهورين بالفسق والمعاصي، فإنّ ذلك لايجوز، لأنّه يُفوِّت الغرض من إرسالهم ونبوّتهم على هذا التّقدير.

وقالت الإماميّة: لايجوز أن يبعث الله تعالى نبيًّا قد وقع منه قبيح قبل النّبوّة لا صغيرًا ولا كبيرًا، لا عَمَدًا ولا خطأً، ولا على سبيل التّأويل والشّبهة، وهذا المذهب ممّا تفرّدوا به، فإنّ أصحابنا وغيرهم من المانعين للكبائر قبل النّبوّة لم يمنعوا وقوع الصّغائر منهم إذا لم تكن مسخّفة منفرة. وأطردت الإماميّة هذا القول في الأئمّة فجعلت حُكْمهم في ذلك حُكْم الأنبياء في وجوب العصمة المطلقة لهم قبل النّبوّة وبعدها.

الفصل الثّاني في عصمة الأنبياء في زمن النّبوّة عن الذّنوب في أفعالهم وتروكهم عدا ما يتعلّق بتبليغ الوحي والفتوى في الأحكام؛ جوّز قوم من الحَشَويّة عليهم هذه الكبائر وهم

---

١ ـ ب: «لو فرض»، وما أثبته من ج، د.

أنبياء ، كالزّنا واللّواط وغيرهما ، وفيهم من جوّز ذلك بشرط الاستسرار دون الإعلان ، وفيهم من جوّز ذلك على الأحوال كلّها .

ومنع أصحابنا المعتزلة من وقوع الكبائر منهم عليهم السلام أصلًا ، ومنعوا أيضًا من وقوع الصّغائر المسخّفة منهم ، وجوّزوا وقوع الصّغائر الّتي ليست بمسخّفة منهم . ثمّ اختلفوا:

فمنهم: مَن جوّز على النّبيّ الإقدام على المعصية الصّغيرة غير المسخّفة عَمَدًا[1] ، وهو قول شيخنا أبي هاشم رحمه الله ، فإنّه أجاز ذلك وقال: إنّه لايقدم عليه السلام على ذلك إلّا على خوفٍ و وَجَلٍ ، ولا يتجرّأ على الله سبحانه .

ومنهم: مَن منع من تعمّد إتيان الصّغيرة ، وقال : إنّهم لايقدمون على الذّنوب الّتي يعلمونها ذنوبًا ، بل على سبيل التّأويل ودخول الشّبهة ، وهذا قول أبي عليّ رحمه الله .

وحُكي عن أبي إسحاق النَّظّام وجعفر بن مُبشِّر ، أنّ ذنوبهم لا تكون إلّا على سبيل السّهو والنّسيان ، وأ نّهم مؤاخذون بذلك وإن كان موضوعًا عن أُمّتهم ، لأنّ معرفتهم أقوى ، ودلائلهم أكثر ، وأخطارهم أعظم ، ويتهيّأ لهم من التّحفّظ ما لايتهيّأ لغيرهم .

وقالت الإماميّة : لاتجوز عليهم الكبائر ولا الصّغائر، لا عَمَدًا ولا خطأً ولا سهوًا ولاعلى سبيل التّأويل والشّبهة، وكذلك قولهم في الأئمّة، و الخلاف بيننا وبينهم في الأنبياء يكاد يكون ساقطًا، لأنّ أصحابنا إنّمَا يجوّزون عليهم الصّغائر، لأ نّه لا عقابَ عليها، وإنّمَا تقتضي نقصان الثّواب المستحقّ على قاعدتهم في مسألة الإحباط ، فقداعترف إذًا أصحابنا بأ نّه لايقع من الأنبياء ما يستحقّون به ذَمًّا و لا عقابًا، والإماميّة إنّمَا تنفى عن الأنبياء الصّغائر والكبائر من حيث كان كلّ شيء منها يستحقّ فاعله به الذّمّ والعقاب ، لأنّ الإحباط باطل عندهم ، فإذا كان استحقاق الذّمّ والعقاب يجب أن يُنفَى عن الأنبياء ، وجب أن ينفى عنهم

---

١ ـ كذا في ح ، د ، و في ب : « عملًا » .

سائر الذّنوب ، فقد صار الخلاف إذاً متعلّقاً بمسألة الإحباط ، وصارت هذه المسألة فرعًا من فروعها .

واعلم ! أنّ القول بجواز الصّغائر على الأنبياء بالتّأويل والشّبهة على ما ذهب إليه شيخنا أبوعليّ ﷺ ، إنّمَا اقتضاه تفسيره لآية آدم والشّجرة ، وتكلّفه إخراجها عن تعمّد آدم للعصيان ، فقال : إنّ آدم نُهي عن نوع تلك الشّجرة لا عن عينها ، بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾[1] ، وأراد سبحانه نوعها المطلق ، فظنّ آدم أنّه أراد خصوصيّة تلك الشّجرة بعينها ، وقد كان أُشير إليها فلم يأكل منها بعينها ، ولكنّه أكل من شجرة أُخرى من نوعها ، فأخطأ في التّأويل . وأصحاب شيخنا أبي هاشم لايرضون هذا المذهب ، ويقولون : إنّ الإشكال باق بحاله ، لأنّ آدم أخلّ بالنّظر على هذا القول في أنّ المنهيّ عنه : هل هو عين الشّجرة أو نوعها ؟ مع أنّه قد كان مدلولًا على ذلك ، لأنّه لو لم يكن مدلولًا على ذلك لكان تكليف الامتناع عن التّناول تكليف ما لايطاق ، وإذا دلّ على ذلك وجب عليه النّظر ، ولا وَجْه يجب النّظر لأجله إلّا الخوف من تركه ، وإذا لم يكن بدّ من كونه خائفًا فهو عالم إذاً بوجوب هذا التّأمّل والنّظر ، فإذا أخلّ به فقد وقعتْ منه المعصية مع علمه .

وكما لايرضى أصحاب شيخنا أبي هاشم هذا المذهب ، فكذلك لايرتضون مذهب النّظّام وجعفر بن مُبشّر ، وذلك لأنّ القول بأنّ الأنبياء يؤاخذون على ما يفعلونه سهوًا متناقض ، لأنّ السّهو يزيل التّكليف ، ويخرج الفعل من كونه ذنبًا مؤاخذاً به ، ولهذا لايصحّ مؤاخذة المجنون والنّائم ، والسّهو في كونه مؤثّرًا في رفع التّكليف جار مجرى فَقْد القُدَر والآلات والأدلّة ، فلو جاز أن يخالف حال الأنبياء حال غيرهم في صحّة تكليفهم مع السّهو ، جاز أن يخالف حالهم حال غيرهم في صحّة التّكليف مع فَقْد القُدَر والآلات ، وذلك باطل .

واعلم ! أنّ الشّريف المرتضى ﷺ قد تكلّم في كتابه المسمّى بـ «تنزيه الأنبياء والأئمّة »

---

١ ـ البقرة / ٣٥ ؛ والأعراف / ١٩ .

على هذه الآية، وانتصر لمذهب الإماميّة [فيها]، وحاول صَرْفها عن ظاهرها، وتأوّل اللّفظ بتأويل مستكره غير صحيح، وأنا أحكي كلامه هاهنا وأتكلّم عليه نُصْرةً لأصحابنا، ونصرة أيضًا لأمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه قد صرّح في هذا الفصل بوقوع الذّنب من آدم عليه السلام، ألَا تَرَى إلى قوله: «والمخاطرة بمنزلته» وهل تكون هذه اللّفظة إلّا في الذّنب! وكذلك سياقه الفصل من أوّله إلى آخره، إذا تأمّله المنصف وأطرح الهوى والتّعصّب. ثمّ إنّا نذكر [كلام] السّيّد الشّريف المرتضى رحمه الله، قال رحمه الله: «أمّا قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ﴾[1]، فإنّ المعصية مخالفة للأمر[2]، والأمر من الحكيم تعالى قد يكون بالواجب وبالنّدب معًا، فلا يمتنع على هذا أن يكون آدم مندوبًا إلى ترك التّناول من الشّجرة، فيكون بمواقعتها تاركًا فضلًا ونفلًا، وغير فاعل قبيحًا، وليس يمتنع أن يسمّى تارك النّفل عاصيًا، كما يسمّى بذلك تارك الواجب فإنّ تسمية من خالف ما أُمِر به سواء كان واجبًا أو نفلًا بأنّه عاصٍ ظاهر، ولهذا يقولون: أمرتُ فلانًا بكذا وكذا من الخير فعصاني وخالفني، وإن لم يكن ما أمر به واجبًا»[3].

يقال له: الكلام على هذا التّأويل من وجوهٍ:

الوجه الأوّل ـ أنّ ألفاظ الشّرع يجب أن تُحْمَل على حقائقها اللّغويّة ما لم يكن لها حقائق شرعيّة، فإذا كان لها حقائق شرعيّة وجب أن تُحْمَل على عُرْف الشّرع واصطلاحه، كالصّلاة والحجّ والنّفاق والكفر، ونحو ذلك من الألفاظ الشّرعيّة، وهكذا قال السّيّد المرتضى رحمه الله في كتابه في أُصول الفقه المعروف «بالذّريعة» في باب كون الأمر للوجوب وهو الحقّ الّذي لا مندوحة عنه. وإذا كان لفظ العصيان في الاصطلاح الشّرعيّ موضوعًا لمخالفة الأمر

---

١ ـ طه / ١٢١.

٢ ـ العبارة في كتاب تنزيه الأنبياء بعد ذكر الآية ...قالوا: وهذا تصريح بوقوع المعصية الّتي لا تكون إلّا قبيحة، وأكّد بقوله: «فغوى»، والغيّ ضدّ الرّشد. الجواب: يقال لهم: أمّا المعصية ...».

٣ ـ تنزيه الأنبياء: ٩.

الإيجابيّ لم يجز العدول عنه وحمله على مخالفة النّدب.

ومعلوم أنّ لفظ العصيان في العُرْف الشّرعيّ لايطلق إلّا على مخالفة الأمر المقتضي للوجوب، فالقول بجواز حملها على مخالفة الأمر النّدبيّ قول تبطله وتدفعه تلك القاعدة المقرّرة الّتي ثبتت بالاتّفاق وبالدّليل. على أنّنا قبل أن نجيب بهذا الوجه نمنع أصلًا أنّه يجوز أن يقال لتارك النّفل: إنّه عاص لا في أصل اللّغة، ولا في العُرْف، ولا في الشّرع، وذلك لأنّ حقيقة النّفل هو ما يقال فيه للمكلّف: الأَوْلَى أن تفعل هذا، ولك ألّا تفعله، ومعلوم أنّ تارك مثل ذلك لايطلق عليه أنّه عاص، ويُبيِّن ذلك أنّ لفظ «العصيان» في اللّغة موضوع للامتناع، ولذلك سمّيت العصا عَصًا، لأنّه يمتنع بها، ومنه قولهم: قد شقّ العصا، أي خرج عن الرّبْقة المانعة من الاختلاف والتّفرّق، وتارك النّدب لا يمنع من أمر، لأنّ الأمر النّدبيّ لايقتضي شيئًا اقتضاء اللّزوم، بل معناه إن فعلت فهو أوْلى، ويجوز ألّا تفعل، فأيّ امتناع حدث إذا خولف أمر النّدب سمّي المخالف له عاصيًا، ويُبيِّن ذلك أيضًا أنّ لفظ «عاص» اسم ذمّ، فلا يجوز إطلاقه على تارك النّدب، كما لايسمّى فاسقًا، وإن كان الفسق في أصل اللّغة للخروج.

ثمّ يُسْأل المرتضى رحمه الله عمّا سأل عنه نفسه، فيقال له: كيف يجوز أن يكون ترك النّدب معصيةً؟ أوَليس هذا يوجب أن يُوصَف الأنبياء بأنّهم عُصاة في كلّ حالٍ، وأنّهم لاينفكّون عن المعصية، لأنّهم لايكادون ينفكّون من ترك النّدب[1]!

وقد أجاب رحمه الله عن هذا، فقال: وَصْف تارك النّدب بأنّه عاص توسّع وتجوّز، والمجاز لايقاس عليه، ولا يعدّى عن موضعه. ولو قيل: إنّه حقيقة في فاعل القبيح، وتارك الأَوْلَى [والأفضل] لم يجز إطلاقه في الأنبياء إلّا مع التّقييد، لأنّ استعماله قد كثُر في فاعل القبائح، فإطلاقه عن التّقييد مُوهِمٌ.

لكنّا نقول: إن أردت بوصفهم بأنّهم عُصاة أنّهم فعلوا القبيح، فلايجوز ذلك، وإن أردت

---

١ ـ تنزيه الأنبياء: ١٠.

أنّهم تركوا ما لو فعلوه لاستحقّوا الثّواب، ولكان أَوْلَى، فهم كذلك.

كذلك يقال له: ليس هذا من باب القياس على المجاز الّذي اختَلَفَ فيه أرباب أُصول الفقه لأنّ مَن قال: إذا ترك زيد النّدب، فإنّه يسمّى عاصيًا، يلزمه أن يقول: إنّ عَمْرًا إذا ترك النّدب يسمّى عاصيًا، وليس هذا قياسًا، كما أنّ مَن قال لزيد البليد: هذا حمار، قال لعمرو البليد: هذا حمار، والقياس على المجاز الّذي اختلف الأُصوليّون في جوازه خارج عن هذا الموضع. ومثال المسألة الأُصوليّة المختلف فيها: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ﴾[1]، هل يجوز أن يقال: طأطئ لهما عُنُق الذّلّ!

وأمّا قوله: لو سلّمنا أنّه حقيقة في تارك النّدب لم يجز إطلاقه في حقّ الأنبياء، لأنّه يوهم العصيان، بل يجب أن يقيّد. فيقال له: لكنّ البارئ سبحانه أطلقه ولم يقيّده في قوله: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ﴾ فيلزمك أن يكون تعالى موهمًا وفاعلًا للقبيح! لأنّ إيهام القبيح قبيح.

فإن قال: الدّلالة العقليّة على استحالة المعاصي على الأنبياء تؤمن من الإيهام.

قيل له: وتلك الدّلالة بعينها تؤمن من الإيهام في قول القائل: الأنبياء عُصاة، فهلّا أجزتَ إطلاق ذلك!

الوجه الثّاني ـ أنّه تعالى قال: ﴿فَغَوَىٰ﴾ والغيّ: الضّلال.

قال المرتضى رحمه الله: معنى غوى هاهنا خاب، لأنّه[2] نعلم أنّه لو فعل ما ندب إليه من ترك التّناول من الشّجرة لاستحقّ الثّواب العظيم، فإذا خالف الأمر ولم يَصِرْ إلى ما ندب إليه، فقد خاب لا محالة من حيث لم يصر إلى الثّواب الّذي كان يستحقّه بالامتناع، ولا شبهة في أنّ لفظ «غوى» يحتمل الخَيْبة، قال الشّاعر: [الطّويل]

---

١ ـ الإسراء / ٢٤.

٢ ـ التّنزيه: «لأنّا نعلم».

فَمَن يَلْقَ خيرًا يحْمَدِ النّاسُ أمْرَهُ وَمَن يَغْوَ لا يَعْدَمْ على الغَيِّ لائما[١]

يقال له : ألستَ القائل في مصنّفاتك الكلاميّة : إنّ المندوبات إنّمَا ندب إليها ، لأ نّها كالمسهّلات والميسّرات لفعل الواجبات العقليّة ، وإنّها ليست ألطافًا في واجب عقليّ ، وإنّ ثوابها يسير جدًّا بالإضافة إلى ثواب الواجب ! فإذا كان آدم عليه السلام ما أخلّ بشيءٍ من الواجبات ، ولا فَعَلَ شيئًا من المقبّحات ، فقد استحقّ من الثّواب العظيم ما يستحقر ثواب المندوب بالإضافة إليه . ومثل هذا لايقال فيه لِمَن ترك المندوب إنّه قد خاب ، ألَا تَرَى أنّ مَن اكتسب مائة ألف قنطار من المال وترك بعد ذلك درهمًا واحدًا كان يمكنه اكتسابه فلم يكتسبه ،لايقال : إنّه خاب !

الوجه الثّالث ـ أنّ ظاهر القرآن يخالف ما ذكره ، لأنّه تعالى أخبر أنّ آدم منهيّ عن أكل الشّجرة بقوله : ﴿وَلَا تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[٢] ، وقوله : ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾[٣] ، وهذا يوجب أنّه قد عصى بأن فعل منهيًّا عنه ، والشّريف المرتضى رحمه الله يقول : إنّه عصى بأن ترك مأمورًا به .

قال المرتضى رحمه الله مجيبًا عن هذا : إنّ الأمر والنّهي ليسا يختصّان[٤] عندنا بصيغةٍ ليس فيها احتمال واشتراك ، وقد يؤمر عندنا بلفظ النّهي وينهى بلفظ الأمر ، وإنّمَا يكون النّهي نهيًا بكراهة المنهيّ عنه ، فإذا قال تعالى : ﴿لَا تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ ولم يكره قربهما لم يكن

---

١ ـ للمرقش ، اللّسان ١٩ : ٣٧٧ .

٢ ـ الأعراف : ١٩ .

٣ ـ الأعراف : ٢٢ .

٤ ـ التّنزيه : « أمّا النّهي والأمر معًا فليسا ... » .

في الحقيقة ناهيًا، كما أنّه تعالى لـمّا قال: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[١]، ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾[٢]، ولم يرد ذلك، لم يكن أمرًا به، وإذا كان قد صحب قوله: ﴿لَا تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ إرادة ترك التّناول، وجب أن يكون هذا القول أمرًا، وإنّمَا سمّاه منهيًّا، وسمّى أمره له بأنّه نهيٌ من حيث كان فيه معنى النّهي، لأنّ في النّهي ترغيبًا في الامتناع من الفعل، وتزهيدًا في الفعل نفسه، ولـمّا كان الأمر ترغيبًا من فعل المأمور، وتزهيدًا في تركه جاز أن يسمّى نهيًا. وقد يتداخل هذان الوضعان في الشّاهد، فيقول أحدنا: قد أمرت فلانًا بألّا يلقى الأمير، وإنّمَا يريد أنّه نهاه عن لقائه، ويقول: نهيتك عن هَجْر زيد، وإنّمَا معناه أمرتك بمواصلته. يقال له: هذا خلاف الظّاهر، فلايجوز المصير إليه إلّا بدلالة قاطعة تَصْرِف اللّفظ عن ظاهره، ويكفي أصحاب أبي هاشم في نصرة قولهم: التّمسّك بالظّاهر.

واعلم! أنّ بعض أصحابنا تأوّل هذه الآية، وقال: إنّ ذلك وقع من آدم عليه السلام قبل نبوّته، لأنّه لو كان نبيًّا قبل إخراجه من الجَنّة، لكان إمّا أن يكون مرسَلًا إلى نفسه، وهو باطل، أو إلى حوّاء وقد كان الخطاب يأتيها بغير واسطة، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا﴾ أو إلى الملائكة، وهذا باطل، لأنّ الملائكة رُسُل الله، بدليل قوله: ﴿جَاعِلِ الْمَلٰئِكَةِ رُسُلًا﴾[٣] والرّسول لا يحتاج إلى رسول آخر، أو يكون رسولًا وليس هناك مَن يرسل إليه، وهذا محال. فثبت أنّ هذه الواقعة وقعت له عليه السلام قبل نبوّته و إرساله.

الفصل الثّالث في خطئهم في التّبليغ والفتاوى: قال أصحابنا: إنّ الأنبياء معصومون من كلّ خطإٍ يتعلّق بالأداء والتّبليغ، فلايجوز عليهم الكذب ولا التّغيير ولا التّبديل ولا الكتمان

---

١ ـ فصّلت / ٤٠.

٢ ـ المائدة / ٢.

٣ ـ فاطر / ١.

ولا تأخّر البيان عن وقت الحاجة ، ولا الغلط فيما يؤدّونه عن الله تعالى ، ولا السّهو فيه ولا الإلغاز ولا التَّعْمية ، لأنّ كلّ ذلك إمّا أن ينقُض دلالة المعجز على صدقه ، أو يؤدّي إلى تكليف ما لا يطاق .

وقال قوم من الكرّاميّة والحَشَويّة : يجوز عليهم الخطأ في أقوالهم ، كما جاز في أفعالهم ، قالوا : وقد أخطأ رسول الله ﷺ في التّبليغ ، حيث قال : «تلك الغرانيق العُلا ، وإنّ شفاعتهنّ لترتجى» .

وقال قوم منهم : يجوز الغلط على الأنبياء فيما لم تكن الحجّة فيه مجرّد خبرهم ، لأنّه لا يكون في ذلك إبطال حُجّة الله على خلقه ، كما وقع من النّبيّ ﷺ في هذه الصّورة ، فإنّ قوله ذلك بمبطل لحجّة العقل في أنّ الأصنام لا يجوز تعظيمها ، ولا ترجى شفاعتها . فأمّا ما كان السّبيل إليه مجرّد السّمع فلو أمكن الغلط فيه لبطلت الحجّة بإخبارهم .

وقال قوم منهم : إنّ الأنبياء يجوز أن يخطئوا في أقوالهم وأفعالهم ، إذا لم تَجْرِ تلك الأفعال مجرى بيان الوحي ، كبيانه عليه السلام لنا الشّريعة ، ولا يجوز عليه الخطأ في حال البيان ، وإن كان يجوز عليه ذلك في غير حال البيان ، كما روي من خبر ذي اليدَين [1] حين سها النّبيّ ﷺ في الصّلاة ، وكذلك ما يكون منه من تبليغ وحي ، فإنّه لا يجوز عليه أن يخطئ فيه ، لأنّه حجّة الله على عباده . فأمّا في أقواله الخارجة عن التّبليغ ، فيجوز أن يخطئ كما رُوي عنه ﷺ

---

١ ـ نقله أبو داود في كتاب الصّلاة ١ : ٣٦٣ بسنده عن أبي هُريرة قال : « صلّى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتَي العِشى : الظّهر أو العصر ، قال : فصلّى بنا ركعتَين ثمّ سلّم ، ثمّ قام إلى خشبة في مقدّم المسجد فوضع يديه عليها ، إحداهما على الأُخرى ، يعرف في وجهه الغضب ، ثمّ خرج سرعان النّاس ، وهم يقولون : قصّرت الصّلاة ! قصّرت الصّلاة ! وفي النّاس أبو بكر وعمر ، فهاباه أن يكلّماه ، فقام رجل كان رسول الله ﷺ يسمّيه ذا اليدَين ، فقال : يا رسول ، أنسيتَ أم قصّرتَ الصّلاة ؟ فقال : « لم أنْس ولم تقصر الصّلاة » ، قال : بل نسيت يا رسول الله ، وأقبل رسول الله على القوم ، فقال : « اصدق ذو اليدّين » ؟ فأومئوا : أي نعم ، فرجع رسول الله إلى مقامه فصلّى الرّكعتَين الباقيتَين ثمّ سلّم ثمّ كبّر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثمّ رفع فكبّر » .

في نهيه لأهل المدينة عن تأبير النّخل[١].

فأمّا أصحابنا المعتزلة، فإنّهم اختلفوا في الخبر المرويّ عنه عليه الصّلاة والسّلام في سورة النّجم، فمنهم مَن دفع الخبر أصلًا ولم يقبله، وطعن في رُواته، ومنهم مَن اعترف بكونه قرآنًا مُنزَّلًا، وهم فريقان:

أحدهما ـ القائلون بأنّه كان وصفًا للملائكة، فلمّا ظنّ المشركون أنّه وَصْفُ آلهتهم، رُفِع ونُهي عن تلاوته.

وثانيهما ـ القائلون إنّه خارج على وجه الاستفهام بمعنى الإنكار، فتوهّم سامعوه أنّه بمعنى التّحقيق، فنسخه الله تعالى ونهى عن تلاوته.

ومنهم مَن قال: ليس بقرآنٍ مُنزَل، بل هو كلام تكلّم به رسول الله ﷺ من قِبَل نفسه على طريق الإنكار والهزء بقريش، فظنّوا أنّه يريد التّحقيق، فنسخه الله بأن بيَّنَ خطأ ظنّهم، وهذا معنى قوله: ﴿وَمَا اَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ اِلَّا اِذَا تَمَنّٰى اَلْقَى الشَّيْطَانُ فِى اُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِى الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ اٰيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٢].

قالوا: فإلقاء الشّيطان هاهنا هو إلقاء الشّبهة في قلوب المشركين، وإنّما أضافه إلى أُمنيّته، وهي تلاوته القرآن، لأنّ بغرور الشّيطان ووسوسته أضاف المشركون إلى تلاوته عليه السلام ما لم يُرده بها.

وأنكر أصحابنا الأخبار الواردة الّتي تقتضي الطّعن على الرّسول ﷺ، قالوا: وكيف يجوز أن تصدق هذه الأخبار الآحاد على مَن قد قال الله تعالى له: ﴿كَذٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[٣]

---

١ ـ رواه مسلم في كتاب الفضائل ٤: ١٨٣٦ بسنده عن أنس: أنّ النّبيّ ﷺ مرّ بقوم يلقّحون النّخل، فقال: «لو لم يفعلوا لَصَلح»، قال: فخرج شيصًا (وهو البسر الرّديء)، فمرّ بهم، فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا! قال: «أنتم أعلم بأمر دنياكم».

٢ ـ الحجّ / ٥٢.

٣ ـ الفرقان ٣٢.

وقال له : ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسى﴾[١]، وقال عنه : ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْاَقَاوِيلِ * لَاَخَذْنَا مِنهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنهُ الْوَتِينَ﴾[٢]. وأمّا خبر ذي اليدَين وخبر تأبير النّخل، فقد تكلّمنا عليهما في كُتُبنا المصنَّفة في أُصول الفقه . (٧:٧ـ٢١)

[في عصمة الإمام عليه السلام]

(الخطبة ٨٦) ... وَكَيْفَ تَعْمَهُونَ وَبَيْنَكُمْ عِتْرَةُ نَبِيِّكُمْ ؟ وَهُمْ أَزِمَّةُ الْحَقِّ، وَ أَعْلَامُ الدِّينِ! وَأَلْسِنَةُ الصِّدْقِ! فأَنزِلُوهُمْ بِأَحْسَنِ مَنَازِلِ القُرْآنِ، وَرِدُوهُمْ وُرُودَ الْهِيمِ الْعِطَاشِ... .

الشّرح : إن قلتَ: فهذا القول منه يُشعِر بأنّ العترة معصومة ، فما قول أصحابكم في ذلك ؟

قلتُ : نصَّ أبو محمّد بن مَتّويه رحمه الله في كتاب «الكفاية» على أنّ عليًّا عليه السلام معصوم ، وإن لم يكن واجب العصمة، ولا العصمة شرط في الإمامة ، لكنّ أدلّة النّصوص قد دلّت على عصمته ، والقطع على باطنه ومغيبه ، وأنّ ذلك أمرٌ اختصَّ هو به دون غيره من الصّحابة، والفرق ظاهر بين قولنا : «زيد معصوم» ، وبين قولنا : «زيد واجب العصمة» ، لأنّه إمام ، ومِن شرط الإمام أن يكون معصومًا ، فالاعتبار الأوّل مذهبنا ، والاعتبار الثّاني مذهب الإماميّة . (٦:٣٧٦)

(كتابه عليه السلام : ٣١) ...أَيْ بُنَيَّ، إِنِّي لَـمَّا رَأَيْتُنِي قَدْ بَلَغْتُ سِنًّا، وَرَأَيْتُنِي أَزْدَادُ وَهْنًا، بَادَرْتُ بِوَصِيَّتِي إِلَيْكَ، وَأَوْرَدْتُ خِصَالًا مِنهَا قَبْلَ أَن يَعْجَلَ بِي أَجَلِي دُونَ أَن أُفْضِيَ

---

١ ـ الأعلى / ٦.

٢ ـ الحاقّة / ٤٤ ـ ٤٦.

إِلَيْكَ بِمَا فِي نَفْسِي، أَوْ أَن أَنقُصَ فِي رَأْيِي كَمَا نُقِصْتُ فِي جِسْمِي، أَوْ يَسْبِقَنِي إِلَيْكَ بَعْضُ غَلَبَاتِ الْهَوَى وَفِتَنِ الدُّنيَا، فَتَكُونَ كَالصَّعْبِ النَّفُور.

الشّرح: ... قوله عليه السلام: «أو أن أنقص في رأيي»، هذا يدلّ على بطلان قول مَن قال: إنّه لايجوز أن ينقص في رأيه، وأنّ الإمام معصوم عن أمثال ذلك، وكذلك قوله للحسن: «أو يسبقني إليك بعض غَلَبات الهوى وفِتَن الدّنيا» يدلّ على أنّ الإمام لايجب أن يعصم عن غَلَبات الهوى، ولا عن فِتَن الدّنيا. (١٦: ٦٦)

(الخطبة: ٢١٠) ... فَلَا تَكُفُّوا عَن مَقَالَةٍ بِحَقٍّ، أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ، فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَن أُخْطِئَ، وَلَا آمَنُ ذَلِكَ مِن فِعْلِي، إِلَّا أَن يَكْفِيَ اللهُ مِن نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي، فَإِنَّمَا أَنَا وَأَنتُمْ عَبِيدٌ مَمْلُوكُونَ لِرَبٍّ لَا رَبَّ غَيْرُهُ يَمْلِكُ مِنَّا مَا لَا نَمْلِكُ مِن أَنفُسِنَا.

الشّرح: ... ومنها قوله عليه السلام: «فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَن أُخْطِئَ» هذا اعتراف منه عليه السلام بعدم العصمة، فأمّا أن يكون الكلام على ظاهره أو يكون قاله على سبيل هَضْم النّفس، كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ولا أنا إلّا أن يتداركني الله برحمته». (١١: ١٠٧ـ ١٠٨)

الفصل التّاسع والخمسون ـ [بعث الرُّسُل ونبيّنا صلى الله عليه وآله]

(الخطبة: ٢٣٨) ... وَلَوْ كَانَتِ الْأَنبِيَاءُ أَهْلَ قُوَّةٍ لَا تُرَامُ، وَعِزَّةٍ لَا تُضَامُ، وَمُلْكٍ تُمَدُّ نَحْوَهُ أَعْنَاقُ الرِّجَالِ، وَتُشَدُّ إِلَيْهِ عُقَدُ الرِّحَالِ، لَكَانَ ذَلِكَ أَهْوَنَ عَلَى الْخَلْقِ فِي الْاِعْتِبَارِ،

وَأَبْعَدَ لَهُمْ مِنَ الْاِسْتَكْبَارِ، وَلَآمَنُوا عَن رَهْبَةٍ قَاهِرَةٍ لَهُمْ، أَوْ رَغْبَةٍ مَائِلَةٍ بِهِمْ، فَكَانَتِ النِّيَّاتُ مُشْتَرَكَةً، وَالْحَسَنَاتُ مُقْتَسَمَةً. وَلَكِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ أَرَادَ أَن يَكُونَ الْاِتِّبَاعُ لِرُسُلِهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِكُتُبِهِ، وَالْخُشُوعُ لِوَجْهِهِ، وَالْاِسْتِكَانَةُ لِأَمْرِهِ، وَالْاِسْتِسْلَامُ لِطَاعَتِهِ أُمُوراً لَهُ خَاصَّةً، لَا تَشُوبُهَا مِن غَيْرِهَا شَائِبَةٌ.

الشّرح: ... يقول: لو كان الأنبياء مُلوكًا ذوي بأس وقَهْر لم يمكن إيمان الخَلْق وانقيادهم إليهم، لأنّ الإيمان في نفسه واجب عقلًا، بل كان لرَهْبة لهم أو رَغْبة فيهم، فكانت النّيّات مشتركة.

هذا فرض سؤال وجواب عنه كأنّه قال لنفسه لِمَ لايجوز أن يكون إيمانهم على هذا التّقدير لوجوبه، ولخوف ذلك النّبيّ، أو لرجاء نفع ذلك النّبيّ ﷺ؟ فقال: لأنّ النّيّات تكون حينئذٍ مشتركة، أي يكون المكلَّف قد فعل الإيمان لكِلَا الأمرَين وكذلك تفسير قوله: «والحسنات مقتسمة» قال: ولايجوز أن تكون طاعة الله تعالى تعلو إلّا لكونها طاعة له لا غير، ولايجوز أن يشوبها ويخالطها من غيرها شائبة.

فإن قلتَ: ما معنى قوله: «لكان ذلك أهون على الخَلْق في الاعتبار، وأبعد لهم من الاستكبار»؟

قلتُ: أي لوكان الأنبياء كالملوك في السّطوة والبَطْش؛ لكان المكلّف لايشقّ عليه الاعتبار والانزجار عن القبائح مشقّته عليه إذا تركه لقُبْحه لا لخوف السّيف، وكان بعد المكلَّفين عن الاستكبار والبَغْي لخوف السّيف والتّأديب أعظم من بُعْدِهِمْ عنهما إذا تركوهما لوَجْه قُبْحهما، فكان يكون ثواب المكلّف؛ إمّا ساقطًا، وإمّا ناقصًا. (١٣: ١٥٥ـ ١٥٦)

(الخطبة: ١٤٤) ومن خطبة له عليه السلام: بَعَثَ اللهُ رُسُلَهُ بِمَا خَصَّهُمْ بِهِ مِن وَحْيِهِ، وَجَعَلَهُمْ

حُجَّةً لَهُ عَلَى خَلْقِهِ، لِئَلَّا تَجِبَ الْحُجَّةُ لَهُمْ بِتَرْكِ الْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ، فَدَعَاهُمْ بِلِسَانِ الصِّدْقِ إِلَى سَبِيلِ الْحَقِّ.

الشّرح: ... **فإن قلتَ:** فهذا يناقض مذهب المعتزلة في قولهم بالواجبات عقلًا، ولو لم تبعث الرُّسُل!

قلتُ: صحّة مذهبهم تقتضي أن تُحْمَل عموم الألفاظ على أنّ المراد بها الخصوص، فيكون التّأويل: لئلّا يكون للنّاس على الله حجّة فيما لم يدلّ العقل على وجوبه ولا قبحه، كالشّرعيّات، وكذلك: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[1]، على ما لم يكن العقل دليلًا عليه حتّى نبعث رسولًا. (٩: ٨٥)

(الخطبة: ١٤٧) ومن خطبة له عليه السلام: فَبَعَثَ اللهُ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ لِيُخْرِجَ عِبَادَهُ مِن عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ إِلَى عِبَادَتِهِ، وَمِن طَاعَةِ الشَّيْطَانِ إِلَى طَاعَتِهِ، بِقُرْآنٍ قَدْ بَيَّنَهُ وَأَحْكَمَهُ، لِيَعْلَمَ الْعِبَادُ رَبَّهُمْ إِذْ جَهِلُوهُ، وَلِيُقِرُّوا بِهِ بَعْدَ إِذْ جَحَدُوهُ، وَلِيُثْبِتُوهُ بَعْدَ إِذْ أَنكَرُوهُ. فَتَجَلَّى لَهُمْ سُبْحَانَهُ فِي كِتَابِهِ مِن غَيْرِ أَن يَكُونُوا رَأَوْهُ، بِمَا أَرَاهُمْ مِن قُدْرَتِهِ، وَخَوَّفَهُمْ مِن سَطْوَتِهِ، وَكَيْفَ مَحَقَ مَن مَحَقَ بِالْمَثُلَاتِ، وَاحْتَصَدَ مَن احْتَصَدَ بِالنَّقِمَاتِ!

الشّرح: ... **فإن قلتَ:** ظاهر هذا الكلام أنّ الرّسول عليه الصّلاة والسّلام بُعِث إلى النّاس ليقرّوا بالصّانع ويُثبتوه، وهذا خلاف قول المعتزلة، لأنّ فائدة الرّسالة عندهم هي إلطاف المكلّفين بالأحكام الشّرعيّة المقرّبة إلى الواجبات العقليّة، والمبعّدة من المقبّحات العقليّة، ولا مَدْخل للرّسول في معرفة البارئ سبحانه، لأنّ العقل يوجبها وإن لم يبعث الرُّسُل!

قلتُ: إنّ كثيرًا من شيوخنا أوجبوا بعثة الرُّسُل إذا كان في حثّهم المكلَّفين على ما

١ـ الإسراء ١٥.

في العقول فائدة، وهو مذهب شيخنا أبي عليّ ﷺ، فلا يمتنع أن يكون إرسال محمّد ﷺ إلى العرب وغيرهم، لأنّ الله تعالى علم أنّهم مع تنبيهه إيّاهم ـ على ما هو واجب في عقولهم من المعرفة ـ أقرب إلى حصول المعرفة، فحينئذٍ يكون بَعْثه لطفًا، ويستقيم كلام أمير المؤمنين.

(٩: ١٠٣ ـ ١٠٤)

(الخطبة: ١٨٩) بَعَثَهُ حِينَ لَا عَلَمٌ قَائِمٌ، وَلَا مَنَارٌ سَاطِعٌ، وَلَا مَنهَجٌ وَاضِحٌ.

الشّرح: يقول: بعث الله سبحانه محمّدًا ﷺ لـمَّا لم يبق عَلَم يهتدي به المكلَّفون، لأنّه كان زمان الفَتْرة وتبدّل المصلحة، واقتضاء وجوب اللّطف عليه سبحانه تجديدًا لبعثته، ليُعرِّف المبعوث المكلّفين الأفعال الّتي تقرّبهم من فعل الواجبات العقليّة، وتبعدهم عن المقبّحات الفعليّة... .

(١٠: ١٧٦)

[هل يكون في العرب نبيّ قبل محمّد ﷺ؟]

(الخطبة: ١٠٣): ومن خطبة له عليه السلام: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقْرَأُ كِتَابًا، وَلَا يَدَّعِي نُبُوَّةً وَلَا وَحْيًا... .

الشّرح: لقائل أن يقول: ألم يكن في العرب نبيّ قبل محمّد، وهو خالد بن سِنان العبسيّ[1]؟ وأيضًا فقد كان فيها هود وصالح وشعيب.

ونجيب هذا القائل بأنّ مراده عليه السلام أنّه لم يكن في زمان محمّد ﷺ وما قاربه مَن ادّعى النّبوّة،

---

١ ـ هو خالد بن سنان بن غيث العبسيّ، ذكره الرّسول ﷺ؛ وقال: «ذلك نبيٌّ أضاعه قومه». وانظر أخباره في: مروج الذّهب ١: ١٣١. (طبع أوربّا)

فأمّا هود وصالح وشعيب، فكانوا في دهر قديم جدًّا، وأمّا خالد بن سِنان فلم يقرأ كتابًا، ولا يدّعي شريعة، وإنّمَا كانت نبوّة مشابهة لنبوّة جماعة من أنبياء بني إسرائيل الّذين لم يكن لهم كُتُب ولا شرائع، وإنّمَا ينهون عن الشّرك، ويأمرون بالتّوحيد... (٧: ١١٤ـ١١٥)

الفصل السّتّون ـ [هل القرآن حادثٌ أم قديمٌ؟]

(الخطبة: ١٠٩) وَتَعَلَّمُوا الْقرْآنَ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ الْحَدِيثِ، وَتَفَقَّهُوا فِيهِ فَإِنَّهُ رَبِيعُ الْقُلُوبِ، وَاسْتَشْفُوا بِنُورِهِ فَإِنَّهُ شِفَاءُ الصُّدُورِ، وَأَحْسِنُوا تِلَاوَتَهُ فَإِنَّهُ أَنفَعُ الْقَصَصِ... .

الشّرح: وسمّي القرآن حديثًا اتّباعًا لقول الله تعالى: ﴿نَزَّلَ اَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾[1]، واستدلّ أصحابنا بالآية على أنّه مُحْدَث، لأنّه لا فرق بين حديث ومحْدَث في اللّغة. فإن قالوا: إنّمَا أراد أحسن الكلام. قلنا: لعمري إنّه كذلك، ولكنّه لا يُطلَق على الكلام القديم لفظة «حديث»، لأنّه إنّمَا سُمّي الكلام والمحاورة والمخاطبة حديثًا، لأنّه أمر يتجدّد حالًا فحالًا، والقديم ليس كذلك. (٧: ٢٢٤)

(الخطبة: ١٩١) ... ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ نُورًا لَا تُطْفَأُ مَصَابِيحُهُ، وَسِرَاجًا لَا يَخْبُو تَوَقُّدُهُ، وَبَحْرًا لَا يُدْرَكُ قَعْرُهُ، وَمِنهَاجًا لَا يُضِلُّ نَهْجُهُ، وَشُعَاعًا لَا يُظْلِمُ ضَوْؤُهُ، وَفُرْقَانًا لَا يُخْمَدُ بُرْهَانُهُ، وَتِبْيَانًا لَا تُهْدَمُ أَرْكَانُهُ، وَشِفَاءً لَا تُخْشَى أَسْقَامُهُ، وَعِزًّا لَا تُهْزَمُ أَنصَارُهُ، وَحَقًّا لَا تُخْذَلُ أَعْوَانُهُ. فَهُوَ مَعْدِنُ الْإِيمَانِ وَبُحْبُوحَتُهُ، وَيَنَابِيعُ الْعِلْمِ وَبُحُورُهُ، وَرِيَاضُ

١ـ الزّمر ٢٣.

الْعَدْل وَغُدْرَانُهُ، وَأَثَافِيُّ الْإِسْلَام وَبُنيَانُهُ، وَأَوْدِيَةُ الْحَقِّ وَغِيطَانُهُ . وَبَحْرٌ لَايَنزفُهُ الْمُسْتَنزفُونَ، وَعُيُونٌ لَايَنضِبُهَا الْمَاتِحُونَ، وَمَنَاهِلُ لَايَغِيضُهَا الْوَارِدُونَ، وَمَنَازِلُ لَايَضِلُّ نَهْجَهَا الْمُسَافِرُونَ، وَأَعْلَامٌ لَايَعْمَى عَنهَا السَّائِرُونَ، وَآكَامٌ لَايَجُوزُ عنهَا الْقَاصِدُونَ.

جَعَلَهُ اللهُ رِيًّا لِعَطَش الْعُلَمَاء، وَرَبِيعًا لِقُلُوب الْفُقَهَاء، وَمَحَاجَّ لِطُرُق الصُّلَحَاء، وَدَوَاءً لَيْسَ بَعْدَهُ دَاءٌ، وَنُورًا لَيْسَ مَعَهُ ظُلْمَةٌ، وَحَبْلًا وَثِيقًا عُرْوَتُهُ، وَمَعْقِلًا مَنِيعًا ذِرْوَتُهُ، وَعِزًّا لِمَن تَوَلَّاهُ، وَسِلْمًا لِمَن دَخَلَهُ، وَهُدًى لِمَن ائْتَمَّ بِهِ، وَعُذْرًا لِمَن انتَحَلَهُ، وَبُرْهَانًا لِمَن تَكَلَّمَ بِهِ، وَشَاهِدًا لِمَن خَاصَمَ بِهِ، وَفَلْجًا لِمَن حَاجَّ بِهِ، وَحَامِلًا لِمَن حَمَلَهُ، وَمَطِيَّةً لِمَن أَعْمَلَهُ، وَآيَةً لِمَن تَوَسَّمَ، وَجُنَّةً لِمَن اسْتَلْأَمَ، وَعِلْمًا لِمَن وَعَى، وَحَدِيثًا لِمَن رَوَى، وَحُكْمًا لِمَن قَضَى.

الشّرح : قوله : «وحديثًا لمن رَوَى» قد سمّاه الله تعالى حديثًا فقال :﴿اَللهُ نَزَّلَ اَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾[1] وأصحابنا يحتجّون بهذه اللّفظة على أنّ القرآن ليس بقديم ، لأنّ الحديث ضدّ القديم .

وليس للمخالف أن يقول : ليس المراد بقوله : ﴿اَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ ما ذكرتم ، بل المراد أحسن القول ، وأحسن الكلام ، لأنّ العرب تسمّي الكلام والقول حديثًا ، لأنّا نقول : لعمري إنّه هكذا ، ولكنّ العرب ما سمّت القول والكلام حديثًا إلّا أنّه مستحدَث متجدِّد حالًا فحالًا ، ألَا تَرَى إلى قول عمرو لمعاوية : «قد مللتُ كلّ شيء إلّا الحديث» ، فقال : إنّمَا يُملّ العتيق ، فدلّ ذلك على أنّه فهم معنى تسميتهم الكلام والقول حديثًا ، وفَطِن لمغزاهم ومقصدهم في

---

١ ـ الزُّمَر / ٢٣.

هذه التّسمية، وإذا كنّا قد كلّفنا أن نجري على ذاته وصفاته وأفعاله ما أجراه سبحانه في كتابه، ونطلق ما أطلقه على سبيل الوضع والكيفيّة الّتي أطلقها وكان قد وصف كلامه بأنّه حديث ـ وكان القرآن في عُرْف اللّغة إنّمَا سمّي حديثًا لحدوثه وتجدّده ـ فقد ساغ لنا أن نطلق على كلامه أنّه محدَث ومتجدّد، وهذا هو المقصود. (١٠: ٢٠٠ ـ ٢٠١)

الفصل الحادي و السّتّون ـ [اختلاف الرّأي في معنى السّبّ والبراءة]

(الخطبة: ٥٦) ومن كلام له عليه السلام لأصْحَابِهِ: أَمَّا أَنَّهُ سَيَظْهَرُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي رَجُلٌ رَحْبُ الْبُلْعُومِ، مُنْدَحِقُ الْبَطْنِ، يَأْكُلُ مَا يَجِدُ، وَيَطْلُبُ مَا لَا يَجِدُ، فَاقْتُلُوهُ، وَلَنْ تَقْتُلُوهُ! أَلَا وَإِنَّهُ سَيَأْمُرُكُمْ بِسَبِّي وَالْبَرَاءَةِ مِنِّي؛ فَأَمَّا السَّبُّ فَسُبُّونِي، فَإِنَّهُ لِي زَكَاةٌ، وَلَكُمْ نَجَاةٌ؛ وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ فَلَا تَتَبَرَّؤُوا مِنِّي، فَإِنِّي وُلِدْتُ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَسَبَقْتُ إِلَى الْإِيمَانِ وَالْهِجْرَةِ.

[قال بعد ذكر ثلاث مسائل في هذه الخطبة:]

المسألة الرّابعة: أن يقال: كيف قال عليه السلام: «فَأَمَّا السَّبُّ فَسُبُّونِي، فَإِنَّهُ لِي زَكَاةٌ، وَلَكُمْ نَجَاةٌ؛ وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ فَلَا تَتَبَرَّؤُوا مِنِّي؟» وأيّ فرق بين السّبّ والبراءة؟ وكيف أجاز لهم السّبّ ومنعهم عن التّبرّي، والسّبّ أفحش من التّبرّي!

والجواب: أمّا الّذي يقوله أصحابنا في ذلك؛ فإنّه لا فرق عندهم بين سبّه والتّبرّي منه، في أنّهما حرام وفسق وكبيرة، وأنّ الْمُكرَه عليهما يجوز له فعلُهما عند خَوْفه على نفسه، كما يجوز له إظهار كلمة الكفر عند الخوف.

ويجوز ألّا يفعلهما وإن قتل، إذا قصد بذلك إعزاز الدِّين، كما يجوز له أن يسلم نفسه

للقتل ولايظهر كلمة الكفر إعزازًا للدِّين ، وإنَّمَا استفحش عليه السلام البراءة لأنّ هذه اللّفظة ما وردت في القرآن العزيز إلّا عن المشركين ، ألَا تَرَى إلى قوله تعالى : ﴿بَرَاءةٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿أَنَّ اللهَ بَرِئٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2] ، فقد صارت بحسب العُرْف الشّرعيّ مطلقة على المشركين خاصّة ، فإذن يُحْمل هذا النّهي على ترجيح تحريم لفظ البراءة على لفظ السّبّ ، وإن كان حكمهما واحدًا ، ألَا تَرَى أنّ إلقاء المُصْحَف في القذر أفحش من إلقاء المُصْحَف في دَنّ الشّراب وإن كانا جميعًا مُحرّمَين ، وكان حكمهما واحدًا !

فأمّا الإماميّة ؛ فتروى عنه عليه السلام أنّه قال : إذا عُرضتم على البراءة منّا فمدّوا الأعناق . ويقولون : إنّه لايجوز التّبرّيّ منه وإن كان الحالف صادقًا ، وإنّ عليه الكفّارة .

ويقولون : إنّ حكم البراءة من الله تعالى ومن الرّسول ومنه عليه السلام ومن أحد الأئمّة عليهم السلام ، حُكْمٌ واحدٌ . ويقولون : إنّ الإكراه على السّبّ يبيح إظهاره ، ولايجوز الاستسلام للقتل معه ، وأمّا الإكراه على البراءة ، فإنّه يجوز معه الاستسلام للقتل ويجوز أن يظهر التّبرّي ، والأَوْلَى أن يستسلم للقتل . (٤ : ١١٣ ـ ١١٤)

[كلام في السّبّ والتّوهين]

(الخطبة : ١٩٩) ومن كلام له عليه السلام وقد سمع قومًا من أصحابه يسبّون أهل الشّام أيّام حربهم بصفّين : إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَن تَكُونُوا سَبَّابِينَ، وَلَكِنَّكُمْ لَوْ وَصَفْتُمْ أَعْمَالَهُمْ، وَذَكَرْتُمْ حَالَهُمْ، كَانَ أَصْوَبَ فِي الْقَوْلِ، وَأَبْلَغَ فِي الْعُذْرِ، وَقُلْتُمْ مَكَانَ سَبِّكُمْ إِيَّاهُمْ: اللَّهُمَّ احْقِن

---

١ ـ التوبة / ١.

٢ ـ التوبة / ٣.

دِمَاءَنَا وَدِمَاءَهُمْ، وَأَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا وَبَيْنِهِمْ، وَاهْدِهِمْ مِن ضَلَالَتِهِمْ، حَتَّى يَعْرِفَ الْحَقَّ مَن جَهِلَهُ، وَيَرْعَوِيَ عَنِ الْغَيِّ وَالْعُدْوَانِ مَن لَهِجَ بِهِ.

الشّرح: ... والّذي كرهه عليه السلام منهم أنّهم كانوا يَشْتُمون أهل الشّام، ولم يكن يكره منهم لعنهم إيّاهم، والبذاءة منهم، لا كما يتوهّمه قومٌ من الحَشَويّة، فيقولون: لايجوز لعن أحدٍ ممّن عليه اسم الإسلام، وينكرون على مَن يلعن، ومنهم مَن يغالي في ذلك، فيقول: لا ألعن الكافر، ولا ألعن إبليس، وإنّ الله تعالى لايقول لأحدٍ يوم القيامة لِمَ لم تلعن؟ وإنّما يقول: لِمَ لعنتَ؟

واعلم! أنّ هذا خلاف نصّ الكتاب، لأنّه تعالى قال: ﴿إِنَّ اللهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَاَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾[1]. وقال: ﴿أُولٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾[2]، وقال في إبليس: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلىٰ يَوْمِ الدِّينِ﴾[3]. وقال: ﴿مَلْعُونِينَ اَيْنَمَا ثُقِفُوا﴾[4]. وفي الكتاب العزيز من ذلك الكثير الواسع.

وكيف يجوز للمسلم أن ينكر التّبرّؤ ممّن يجب التّبرّؤ منه! ألم يسمع هؤلاء قول الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ اُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي اِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ اِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ اِنَّا بُرَاءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ اَبَدًا﴾[5]؟ وإنّما يجب النّظر فيمَن قد اشتبهت حاله، فإن كان قد قارف كبيرة من الذّنوب يستحقّ بها اللّعن والبراءة فلا ضَيْر على مَن يلعنه ويبرأ منه وإن لم يكن قد قارف كبيرة لم يَجُز لَعْنُه ولا البراءة منه.

وممّا يدلّ على أنّ مَن عليه اسم الإسلام إذا ارتكب الكبيرة يجوز لَعْنُه بل يجب في وقتٍ،

١ـ الأحزاب/ ٦٤.

٢ـ البقرة/ ١٥٩.

٣ـ ص/ ٧٨.

٤ـ الأحزاب/ ٦١.

٥ـ الممتحنة ٤.

قول الله تعالى في قصّة اللّعان : ﴿ فَشَهَادَةُ اَحَدِهِمْ اَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ اِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ اَنَّ لَعْنَتَ اللهِ عَلَيْهِ اِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾[1] ، وقال تعالى في القاذف : ﴿ اِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْاٰخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[2] .

فهاتان الآيتان في المكلّفين من أهل القِبْلة، والآيات قبلهما في الكافرين والمنافقين ؛ ولهذا قَنَت أمير المؤمنين عليه السلام على معاوية وجماعة من أصحابه، ولعنهم في أدبار الصّلوات .

فإن قلتَ: فما صورة السّبّ الّذي نهى أمير المؤمنين عليه السلام عنه ؟

قلتُ: كانوا يشتمُونهم بالآباء والأُمّهات ، ومنهم مَن يطعن في نسب قوم منهم ، ومنهم مَن يذكرهم باللّؤم ، ومنهم مَن يعيّرهم بالجُبْن والبخل وبأنواع الأهاجي الّتي يتهاجى بها الشّعراء ، وأساليبها معلومة، فنهاهم عليه السلام عن ذلك ، وقال : «إنّي أكره لكم أن تكونوا سَبّابين»؛ ولكنّ الأصوب أن تصفوا لهم أعمالهم ، وتذكروا حالهم أي أن تقولوا إنّهم فُسّاق ، وإنّهم أهل ضلال وباطل . . . .

فإن قلتَ : كيف يجوز أن يدعو الله تعالى بما لايفعله؟ أليس من أُصولكم أنّ الله تعالى لايضطرّ المكلّف إلى اعتقاد الحقّ وإنّما يَكِله إلى نظره ؟

قلتُ: الأمر وإن كان كذلك إلّا أنّ المكلّفين قد تعبّدوا بأن يدعوا الله تعالى بذلك، لأنّ في دعائهم إيّاه بذلك لطفًا لهم ومصالح في أديانهم ؛ كالدّعاء بزيادة الرّزق وتأخير الأجل .

(١١ : ٢١ ـ ٢٣)

---

١ ـ النور / ٦ ـ ٧.

٢ ـ النور / ٢٣.

الفصل الثّاني والسّتّون ـ [في الهداية و الضّلالة]

(الحكمة: ١٥٩): وَقَدْ بُصِّرْتُمْ إِنْ أَبْصَرْتُمْ وَقَدْ هُدِيتُمْ إِنِ اهْتَدَيْتُمْ.

الشّرح: قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾[١]. وقال سبحانه: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾[٢].

وقال بعض الصّالحين: ألَا إنّهما نَجْدا الخير والشّرّ، فجعل نجْد الشّرّ أحبّ إليكم من نجْد الخير قلتُ: النّجد: الطّريق.

واعلم! أنّ الله تعالى قد نصب الأدلّة ومكّن المكلّف بما أكمل له من العقل من الهداية، فإذا ضلّ فمِن قِبَل نفسه أتى.

وقال بعض الحكماء: الّذي لا يقبل الحِكمة هو الّذي ضلّ عنها، ليست هي الضّالّة عنه.

وقال: متى أحسستَ بأنّك قد أخطأتَ وأردتَ ألّا تعود أيضًا فتُخْطِئ فانظر إلى أصل في نفسك حَدَث عنه ذلك الخطأ، فاحْتَلْ في قَلْعِه، وذلك إنّك إن لم تفعل ذلك عاد فَنَبَت خطأً آخر. وكان يقال: كما أنّ البدن الخالي من النّفس تَفُوح منه رائحة النَّتْن، كذلك النّفس الخالية من الحكمة، وكما أنّ البدن الخالي من النّفس ليس يحسّ ذلك بالبدن بل الّذين لهم حسّ يحسّونه به، كذلك النّفس العَديمة للحِكمة ليس تحسّ به تلك النّفس، بل يحسّ به الحكماء. وقيل لبعض الحكماء: ما بال النّاس ضلّوا عن الحقّ؟ أتقول: إنّهم لم تُخْلَق فيهم قوّة معرفة؟ فقال: لا، بل خُلِق لهم ذلك، ولكنّهم استعملوا تلك القوّة على غير وجهها، وفي غير ما خُلِقَتْ له، كالسّمّ تَدفعه إلى إنسانٍ ليقتل به عدوّه فيَقْتُل به نفسه. **(١٨: ٣٧٦ـ٣٧٧)**

١ـ فصّلت ١٧.

٢ـ البلد / ١٠.

(الحكمة: ٣٧٦): وَرُوِيَ أَنَّهُ عليه السلام قَلَّمَا اعْتَدَلَ بِهِ الْمِنبَرُ إِلَّا قَالَ أَمَامَ الْخُطْبَةِ:

أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّقُوا اللهَ فَمَا خُلِقَ امْرُؤٌ عَبَثًا فَيَلْهُو، وَلَا تُرِكَ سُدًى فَيَلْغُو، وَمَا دُنْيَاهُ الَّتِي تَحَسَّنَتْ لَهُ بِخَلَفٍ مِنَ الْآخِرَةِ الَّتِي قَبَّحَهَا سُوءُ النَّظَرِ عِندَهُ، وَمَا الْمَغْرُورُ الَّذِي ظَفِرَ مِنَ الدُّنْيَا بِأَعْلَى هِمَّتِهِ كَالْآخَرِ الَّذِي ظَفِرَ مِنَ الْآخِرَةِ بِأَدْنَى سُهْمَتِهِ.

الشّرح: ... وقال أمير المؤمنين عليه السلام: إنّ مَن ظَفِر من الدّنيا بأعلى وأعظم أُمنيّة ليس كآخَرٍ ظَفِر من الآخرة بأدون درجات أهل الثّواب، لا مناسبة ولا قياس بين نعيم الدّنيا والآخرة.

وفي قوله عليه السلام: «الّتي قَبَّحَهَا سُوءُ النَّظَر عنده» تصريح بمذهب أصحابنا أهل العدل رحمهم الله، وهو أنّ الإنسان هو الّذي أضلّ نفسه لسُوء نظره، ولو كان الله تعالى هو الّذي أضلّه لما قال: قبّحها سوء النّظر عنده. (١٩: ٣٠٠)

الفصل الثّالث والسّتّون ـ [معنى شهادة النّبيّ صلى الله عليه وآله على الخَلْق]

(الخطبة: ١١٥): أَرْسَلَهُ دَاعِيًا إِلَى الْحَقِّ، وَشَاهِدًا عَلَى الْخَلْقِ، فَبَلَّغَ رِسَالَاتِ رَبِّهِ غَيْرَ وَانٍ وَلَا مُقَصِّرٍ، وَجَاهَدَ فِي اللهِ أَعْدَاءَهُ غَيْرَ وَاهِنٍ وَلَا مُعْذِرٍ، إِمَامُ مَنِ اتَّقَى، وَبَصَرُ مَنِ اهْتَدَى.

الشّرح: ... فإن قلتَ: إذا كان الله تعالى عالِمًا بكلّ شيءٍ، ومالكًا لكلّ أحدٍ، فأيّ حاجة إلى الشّهادة؟

قلتُ: ليس بمنكَر أن يكون في ذلك مصلحة للمكلّفين في أديانهم، من حيث إنّه قد تقرّر في عقول النّاس، أنّ مَن يقوم عليه شاهد بأمر مُنكَر قد فعله، فإنّه يخزَى ويخجل وتنقطع حجّته، فإذا طرق أسماعهم أنّ الأنبياء تشهد عليهم، والملائكة الحافظين تكتب أعمالهم، كانوا عن مواقعة القبيح أبعد. (٧: ٢٧٦ـ٢٧٧)

الفصل الرّابع والسّتّون
[رأي المعتزلة في الخوارج وأصحاب الجَمَل و...]

وأمّا القول في البُغاة عليه والخوارج، فعلى ما أذكره لك:

أمّا أصحاب الجَمَل؛ فهم عند أصحابنا هالكون كلّهم إلّا عائشة وطلحة والزّبير، رحمهم الله[١] فإنّهم تابوا، ولولا التّوبة لحُكِم لهم بالنّار لإصرارهم على البغي.

وأمّا عسكر الشّام بصفّين؛ فإنّهم هالكون كلّهم عند أصحابنا لايحكم لأحدٍ منهم إلّا بالنّار، لإصرارهم على البغي وموتهم عليه، رؤساؤهم والأتباع جميعًا.

وأمّا الخوارج؛ فإنّهم مَرَقوا عن الدّين بالخبر النّبويّ الـمُجْمَع عليه، ولايختلف أصحابنا في أنّهم من أهل النّار.

وجملة الأمر أنّ أصحابنا يحكمون بالنّار لكلّ فاسق مات على فِسْقه، ولا ريب في أنّ الباغي على الإمام الحقّ والخارج عليه بشبهةٍ أو بغير شبهةٍ فاسقٌ، وليس هذا ممّا يخصّون به عليًّا عليه السلام، فلو خرج قوم من المسلمين على غيره من أئمّة الإسلام العدول[٢] لكان حُكْمُهم

---

١ ـ ساقطة من «ب».

٢ ـ ب: «من أئمّة العدل».

حُكْم مَن خرج على عليّ صلوات الله عليه . (١ : ٩ ـ ١٠)

(الخطبة : ٦٠) وقال عليه السلام في الخوارج : لَاتُقَاتِلُوا الْخَوَارِجَ بَعْدِي، فَلَيْسَ مَن طَلَبَ الْحَقَّ فَأَخْطَأَهُ، كَمَن طَلَبَ الْبَاطِلَ فَأَدْرَكَهُ .

الشّرح : أنّ الخوارج ضلّوا بشبهةٍ دخلت عليهم ، وكانوا يطلبون الحقّ ، ولهم في الجملة تمسُّك بالدّين ، ومحاماة عن عقيدةٍ اعتقدوها ، وإن أخطؤُوا فيها ، وأمّا معاوية فلم يكن يطلب الحقّ ، وإنّمَا كان ذا باطل لايحامي عن اعتقادٍ قد بناه على شبهةٍ ، وأحواله كانت تدلّ على ذلك ، فإنّه لم يكن من أرباب الدّين ، ولا ظهر عنه نُسُك ، ولا صلاحُ حال ، وكان مُترفًا يُذهِب مال الفيء في مآربه وتمهيد مُلْكه ، ويصانع به عن سلطانه ، وكانت أحواله كلّها مؤذنةً بانسلاخه عن العدالة ، وإصراره على الباطل ، وإذا كان كذلك لم يَجُز أن يَنصُر المسلمون سلطانه ، وتحارَب الخوارج عليه وإن كانوا أهل ضلال ، لأنّهم أحسن حالًا منه ، فإنّهم كانوا ينهون عن المنكر ، ويرون الخروج على أئمّة الجَوْر واجبًا .

وعند أصحابنا أنّ الخروج على أئمّة الجور واجب ، وعند أصحابنا أيضًا أنّ الفاسق المتغلّب بغير شبهةٍ يعتمد عليها لايجوز أن يُنصَر على مَن يخرج عليه ممّن ينتمي إلى الدّين ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، بل يجب أن ينصر الخارجون عليه ، وإن كانوا ضالّين في عقيدةٍ اعتقدوها بشبهةٍ دينيّةٍ دخلتْ عليهم ، لأنّهم أعدل منه ، وأقرب إلى الحقّ ، ولا ريب في تلزّم الخوارج بالدّين ، كما لا ريب في أنّ معاوية لم يظهر عنه مِثْل ذلك . (٥ : ٧٨ ـ ٧٩)

(الخطبة : ١٥٣) . . . إنَّ مِن عَزَائِمِ اللهِ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ، الَّتِي عَلَيْهَا يُثِيبُ وَيُعَاقِبُ، وَلَهَا يَرْضَى وَيَسْخَطُ، أَنَّهُ لَا يَنفَعُ عَبْدًا ـ وَإِن أَجْهَدَ نَفْسَهُ، وَأَخْلَصَ فِعْلَهُ ـ أَن يَخْرُجَ مِنَ الدُّنيَا، لَاقِيًا رَبَّهُ بِخَصْلَةٍ مِن هذِهِ الْخِصَال لَمْ يَتُبْ مِنهَا : أَن يُشْرِكَ بِاللهِ فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ

مِن عِبَادَتِهِ، أَوْ يَشْفِيَ غَيْظَهُ بِهَلَاكِ نَفْس، أَوْ يَعُرَّ بِأَمْر فَعَلَهُ غَيْرُهُ، أَوْ يَسْتَنجِحَ حَاجَةً إِلَى النَّاس بِإِظْهَار بِدْعَةٍ فِي دِينِهِ، أَوْ يَلْقَى النَّاسَ بِوَجْهَيْن، أَوْ يَمْشِيَ فِيهِمْ بِلِسَانَيْن . اعْقِلْ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمِثْلَ دَلِيلٌ عَلَى شِبْهِهِ... .

الشّرح : ... ثمّ أمر عليه السلام بأن يعقل ما قاله ، ويعلم باطن خطابه ، وإنّمَا رمَزَ بباطن هذا الكلام إلى الرّؤساء يوم الجَمَل ، لأنّهم حاولوا أن يشفوا غَيْظهم بإهلاكه وإهلاك غيره من المسلمين عَرُّوه[1] عليه السلام بأمرهم فعلوه ، وهو التّأليب على عثمان وحَصْرُه ، واستنجحوا حاجتهم إلى أهل البَصْرة بإظهار البدعة والفتنة ، ولَقُوا النّاس بوجهَين ولسانَين، لأنّهم بايعوه وأظهروا الرِّضَى به ، ثمّ دَبّوا له الخَمر[2] فجعل ذنوبهم هذه مماثلة للشّرك بالله سبحانه ، في أنّها لا تغفر إلّا بالتّوبة ، وهذا هو معنى قوله : « اعْقِل ذلك» ، فإنّ المِثْل دليل على شبهه ، وروي « فإنّ المَثَل» واحد الأمثال ، أي هذا الحُكْم بعدم المغفرة لِمَن أتى شيئًا من هذه الأشياء عامّ ، والواحد منها دليلٌ على ما يماثله ويشابهه .

فإن قلتَ: فهذا تصريح بمذهب الإماميّة في طلحة والزّبير وعائشة .

قلتُ: كلّا، فإنّ هذه الخطبة خَطَب بها وهو سائر إلى البَصْرة ، ولم تقع الحرب إلّا بعد تعدّد الكبائر ، ورَمَز فيها إلى المذكورين ، وقال : « إن لم يتوبوا » ، وقد ثبت أنّهم تابوا ، والأخبار عنهم بالتّوبة كثيرة مستفيضة . (٩: ١٦٢)

(الخطبة: ٢١٢) و من كلام له عليه السلام في ذكر السّائرين إلى البصرة لحربه عليه السلام: فَقَدِمُوا عَلَى عُمَّالِي، وَخُزَّانِ بَيْتِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي فِي يَدَيَّ، وَعَلَى أَهْلِ مِصْرٍ، كُلُّهُمْ فِي طَاعَتِي

---

١ ـ عرّوه: سبّوه .

٢ ـ أخمر القوم ، إذا تواروا بالخمر ، ويقال للرّجل إذا ختل صاحبه : هو يدبّ له الضّرّاء ويمشي له الخمر .

وَعَلَى بَيْعَتِي، فَشَتَّتُوا كَلِمَتَهُمْ، وَأَفْسَدُوا عَلَيَّ جَمَاعَتَهُمْ، وَوَثَبُوا عَلَى شِيعَتِي، فَقَتَلُوا طَائِفَةً مِنهُمْ غَدْرًا، وَطَائِفَةٌ عَضُّوا عَلَى أَسْيَافِهِمْ، فَضَارَبُوا بِهَا حَتَّى لَقُوا اللهَ صَادِقِينَ.

الشّرح : ... قرأتُ في كتاب «غريب الحديث» لأبي محمّد عبد الله بن قُتَيبة في حديث حُذَيفة بن اليمان أنّه ذَكَرَ خروج عائشة؛ فقال: «تقاتل معها مُضَر مضرّها الله في النّار[1]، وأزد عُمان سلَت الله أقدامها[2]، وإنّ قيسًا لن تنفكّ تبغي دين الله شرًّا حتّى يركبها الله بالملائكة فلايمنعوا ذَنَب تَلْعة»[3].

قلتُ: هذا الحديث من أعلام نبوّة سيّدنا محمّد صلى الله عليه وآله، لأنّه إخبار عن غيب تلقّاه حُذَيفة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، وحُذيفة أجمع أهل السّيرة على أنّه مات في الأيّام الّتي قُتِل عُثمان فيها أتاه نعيُه وهو مريض، فمات وعليّ عليه السلام لم يتكامل بيعة النّاس ولم يدرك الجَمَل.

وهذا الحديث يؤكّد مذهب أصحابنا في فِسْق أصحاب الجَمَل إلّا مَن ثبتت توبتُه منهم وهم الثّلاثة. (١١: ١٢١ـ١٢٢)

(الخطبة: ٢١٣) ومن كلام له عليه السلام لـمّا مرّ بطلحة بن عُبَيد الله وعبد الرّحمان بن عتاب بن أُسَيد وهما قَتيلان يوم الجَمَل:

لَقَدْ أَصْبَحَ أَبُو مُحَمَّدٍ بِهذَا الْمَكَانِ غَرِيبًا! أَمَا وَاللهِ لَقَدْ كُنتُ أَكْرَهُ أَن تَكُونَ قُرَيْشٌ

١ـ قال ابن الأثير في شرحه للحديث: «أي جعلها في النّار فاشتقّ لذلك لفظًا من اسمها، يقال: مضّرنا فلانًا فتضمر، أي صيّرناه كذلك، أي نسبناه إليها. وقال الزّمخشريّ: مضّرها جمعها، كما يقال: جنّد الجنود، وقيل: مضّرها: أهلكها، من قولهم: ذهب دمه خضرًا مضرًا أي هدرًا. النّهاية ٤: ٩٨.

٢ـ سلت الله أقدامها: قطعها. النّهاية ٢: ١٧٤.

٣ـ التّلاع: مَسايل الماء من علوّ إلى أسفل، واحدها تَلْعة، وذَنَب التّلعة: أسفلها، قال الزّمخشريّ: «أي يذلّها الله حتّى لا تقدر على أن تمنع ذنب تلعة». الفائق ٣: ٣٢.

قَتْلَى تَحْتَ بُطُونِ الْكَوَاكِبِ! أَدْرَكْتُ وَتْرِي مِن بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَأَفْلَتَتْنِي أَغْيَارُ بَنِي جُمَحَ، لَقَدْ أَثْلَعُوا أَعْنَاقَهُمْ إِلَى أَمْرٍ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَهُ فَوُقِصُوا دُونَهُ.

الشّرح: ... فإن قلتَ: أتقول إنّ طلحة والزّبير لم يكونا من أهل الخلافة إن قلتَ ذلك تركت مذهبَ أصحابك، وإن لم تقله خالفتَ قول أمير المؤمنين: «لم يكونوا أهله».

قلتُ: هما أهلٌ للخلافة ما لم يطلبها أمير المؤمنين، فإذا طلبها لم يكونا أهلًا لها لا هما ولا غيرهما، ولولا طاعته لمن تقدّم وما ظهر من رضاه به لم نحكم بصحّة خلافته. (١١: ١٢٦)

(كتابه عليه السلام: ٦٤): ومن كتاب له عليه السلام إلى معاوية جوابًا عن كتابه:

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّا كُنَّا نَحْنُ وَأَنتُمْ عَلَى مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْأُلْفَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَفَرَّقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَمْسِ أَنَّا آمَنَّا وَكَفَرْتُمْ، وَالْيَوْمَ أَنَّا اسْتَقَمْنَا وَفُتِنتُمْ، وَمَا أَسْلَمَ مُسْلِمُكُمْ إِلَّا كَرْهًا، وَبَعْدَ أَنْ كَانَ أَنفُ الْإِسْلَامِ كُلُّهُ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، حِزْبًا. وَذَكَرْتَ أَنِّي قَتَلْتُ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ، وَشَرَّدْتُ بِعَائِشَةَ، وَنَزَلْتُ بَيْنَ الْمِصْرَيْنِ! وَذَلِكَ أَمْرٌ غِبْتَ عَنهُ، فَلَا عَلَيْكَ، وَلَا الْعُذْرُ فِيهِ إِلَيْكَ... .

الشّرح: ... ثمّ أجابه عن قوله: «قَتَلْتُ طَلْحَةَ والزُّبَيرَ، وشَرَّدْتُ بعائشةَ، ونَزَلْتُ بَيْنَ المِصْرَيْن» بكلام مختصر أعرض فيه عن هَوانًا به، فقال هذا أمرٌ غِبْتَ عنه، فليس عليك كان العدوان الّذي تزعم، ولا العذر إليك لو وجب على العذر عنه.

فأمّا الجواب المفصّل فأن يقال: إنّ طلحة والزّبير قتلا أنفسهما ببَغْيهما ونَكْثهما، ولو استقاما على الطّريقة لسَلِما، ومَن قتله الحقّ فدمه هَدَر، وأمّا كونهما شيخَين من شيوخ الإسلام فغير مدفوع، ولكنّ العيب يَحْدُث، وأصحابنا يذهبون إلى أنّهما تابا وفارقا الدّنيا نادمَين على ما صَنَعا. وكذلك نقول نحن، فإنّ الأخبار كثرت بذلك، فهما من أهل الجَنّة

لتوبتهما، ولولا توبتهما لكانا هالكين كما هلك غيرهما ، فإنّ الله تعالى لايجابى أحداً في الطّاعة والتّقوى ، ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيٰى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[1].

وأمّا الوعد لهما بالجَنّة فمشروط بسلامة العاقبة ، والكلام في سلامتهما ، وإذا ثبتت توبتهما فقد صحّ الوعد لهما وتحقّق ، وقوله : « بَشِّرْ قاتلَ ابن صفيّة بالنّار» ، فقد اختلف فيه ، فقال قوم من أرباب السِّيَر وعلماء الحديث : هو كلام أمير المؤمنين عليه السلام غير مرفوع ، وقوم منهم جعلوه مرفوعًا، وعلى كلّ حال فهو حقّ،لأنّ ابن جُرْموز قتله مولِّيًا خارجًا من الصّفّ، مفارقًا للحرب ، فقد قتله على توبةٍ وإنابةٍ ورجوعٍ من الباطل ، وقاتِلُ مَن هذه حاله فاسقٌ مستحقٌّ للنّار ، وأمّا أُمّ المؤمنين عائشة فقد صحّت توبتها ، والأخبار الواردة في توبتها أكثر من الأخبار الواردة في توبة طلحة والزّبير ، لأنّها عاشت زمانًا طويلًا ، وهما لم يبقيا ، والّذي جرى لها كان خطأ منها ، فأيّ ذنب لأمير المؤمنين عليه السلام في ذلك ! ولو أقامت في منزلها لم تُبْتَذَل بين الأعراب وأهل الكوفة ، على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أكرمها وصانها وعظّم من شأنها ، ومَن أحبّ أن يقف على ما فعله معها فليطالع كُتُب السِّيرة . ولو كانت فعلتْ بعُمَر ما فعلتْ به ، وشقّت عصا الأُمّة عليه ، ثمّ ظفر بها ، لقتلها ومزّقها إرَبًا إرَبًا ، ولكنّ عليًّا كان حليمًا كريمًا .

(١٧: ٢٥٣ ـ ٢٥٤)

(الخطبة : ١٥٦): ومن كلام له عليه السلام خاطب به أهل البصرة على جهة اقتصاص الملاحم:

فَمَن اسْتَطَاعَ عِندَ ذَلِكَ أَن يَعْتَقِلَ نَفْسَهُ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. فَلْيَفْعَلْ، فَإِن أَطَعْتُمُوني فَإِنِّي حَامِلُكُمْ إِن شَاءَ اللهُ عَلَى سَبِيلِ الْجَنَّةِ، وَإِن كَانَ ذَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَمَذَاقَةٍ مَرِيرَةٍ. وَأَمَّا فُلَانَةُ، فَأَدْرَكَهَا رَأْيُ النِّسَاءِ، وَضِغْنٌ غَلَا فِي صَدْرِهَا كَمِرْجَلِ الْقَيْنِ، وَلَوْ دُعِيَتْ لِتَنَالَ مِن غَيْرِي مَا أَتَتْ إِلَيَّ، لَمْ تَفْعَلْ، وَلَهَا بَعْدُ حُرْمَتُهَا الْأُولَى، وَالْحِسَابُ عَلَى اللهِ.

---

١ ـ الأنفال / ٤٢.

الشّرح: ... فأمّا قوله: «وَلَهَا بَعْدُ حُرْمَتُهَا الْأُولَى، وَالْحِسَابُ عَلَى اللهِ»، فإنّه يعني بذلك حرمتها بنكاح رسول الله ﷺ لها، و حُبّه إيّاها. وحسابها على الله، لأ نّه غفور رحيم لايتعاظم عفوه زلّة، ولا يضيق عن رحمته ذنب.

فإن قلتَ: هذا الكلام يدلّ على توقّفه عليه السلام في أمرها، وأنتم تقولون: إنّها من أهل الجَنّة، فكيف تجمعون بين مذهبكم وهذا الكلام؟

قلتُ: يجوز أن يكون قال هذا الكلام قبل أن يتواتر الخبر عنده بتوبتها، فإنّ أصحابنا يقولون: إنّها تابت بعد قتل أمير المؤمنين و ندمت، وقالت: لوددتُ أنّ لي من رسول الله ﷺ عشرة بنين، كلّهم ماتوا ولم يكن يوم الجَمَل. وأنّها كانت بعد قتله تُثني عليه وتنشر مناقبه، مع أنّهم رووا أيضًا أنّها عقيب الجَمَل كانت تبكي حتّى تبلّ خمارها، وأنّها استغفرتِ الله وندمتْ، ولكن لم يبلغ أمير المؤمنين عليه السلام حديث توبتها عَقيب الجَمَل بلاغًا يقطع العذر ويثبت الحُجّة، والّذي شاع عنها من أمر النّدم والتّوبة شياعًا مستفيضًا إنّمَا كان بعد قتله عليه السلام إلى أن ماتت وهي على ذلك، والتّائب مغفور له، ويجب قبول التّوبة عندنا في العدل، وقد أكّدوا وقوع التّوبة، منها ما رُوي في الأخبار المشهورة أنّها زوجة رسول الله ﷺ في الآخرة كما كانت زوجته في الدّنيا، ومثل هذا الخبر إذا شاع أوجب علينا أن نتكلّف إثبات توبتها ولو لم ينقل، فكيف والنّقل لها يكاد أن يبلغ حد التّواتر! (٩: ١٩٩ـ٢٠٠)

(الخطبة: ١٧٩) وَمَا عَلَيَّ إِلَّا الْجُهْدُ، وَلَوْ أَشَاءُ أَنْ أَقُولَ لَقلتُ: ﴿عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ﴾!

الشّرح: ... ثمّ قال: «عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ» لفظٌ مأخوذٌ من الكتاب العزيز ﴿عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَن عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنهُ وَاللهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾[1]. وهذا الكلام يدلّ على مذهب أصحابنا

١ـ المائدة / ٩٥.

في أنّ ما جرى من عبد الرّحمان [١] وغيره في يوم الشّورى، وإن كان لم يقع على الوجه الأفضل، فإنّه معفوّ عنه مغفور لفاعله، لأنّه لو كان فِسْقًا غير مغفور، لم يقل أمير المؤمنين عليه السلام: «عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ». (١٠: ٦٣)

(الحكمة: ١٣): وقال عليه السلام فِي الَّذِينَ اعْتَزَلُوا الْقِتَالَ مَعَهُ: خَذَلُوا الْحَقَّ وَلَمْ يَنصُرُوا الْبَاطِلَ.

الشّرح: ... هم عبد الله بن عمر بن الخطّاب، وسعد بن أبي وقّاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيل، وأُسامة بن زيد، ومحمّد بن مسلمة، وأنس بن مالك، وجماعة غيرهم.

وقد ذكر شيخنا أبو الحسين في «الغُرَر» أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لـمّا دعاهم إلى القتال معه، واعتذروا بما اعتذروا به، قال لهم: أتنكرون هذه البيعة؟ قالوا: لا، لكنّا لانقاتل، فقال: إذا بايعتم فقد قاتلتم، قال: فسَلِموا بذلك من الذّمّ، لإنّ إمامهم رضيَ عنهم.

ومعنى قوله: «خذلوا الحقّ ولم ينصروا الباطل»، أي خذلوني ولم يحاربوا معي معاوية، وبعض أصحابنا البغداديّين يتوقّف في هؤلاء، وإلى هذا القول يميل شيخنا أبو جعفر الإسكافيّ. (١٨: ١١٥)

(الخطبة: ٢٣٦): فَارْعَوْا عِبَادَ اللهِ مَا برِعَايَتِهِ يَفُوزُ فَائِزُكُمْ، وَبإِضَاعَتِهِ يَخْسَرُ مُبْطِلُكُمْ، وَبَادِرُوا آجَالَكُمْ بأَعْمَالِكُمْ، فَإِنَّكُمْ مُرْتَهَنُونَ بمَا أَسْلَفْتُمْ، وَمَدِينُونَ بمَا قَدَّمْتُمْ. وَكَأَن قَدْ نَزَلَ بكُمُ الْمَخُوفُ، فَلَا رَجْعَةً تَنَالُونَ، وَلَا عَثْرَةً تُقَالُونَ.

الشّرح: ... ثمّ أمر أصحابه أن يثبتوا ولايعجّلوا في محاربة مَن كان مخالطًا لهم من ذوي

---

١ ـ هو عبدالرّحمان بن عوف.

العقائد الفاسدة كالخوارج، ومَن كان يُبْطِنُ هَوى معاوية، وليس خطابه هذا تثبيطًا لهم عن حرب أهل الشّام، كيف وهو لا يزال يُقَرِّعهم ويُوَبِّخهم عن التّقاعد والإبطاء في ذلك! ولكنّ قومًا من خاصّته كانوا يطّلعون على ما عند قوم من أهل الكوفة، ويعرفون نفاقهم وفسادهم، ويرومون قتلهم وقتالهم، فنهاهم عن ذلك، وكان يخاف فرقة جُنده وانتشار حَبْل عسكره، فأمرهم بلزوم الأرض، والصّبر على البلاء. (١٣: ١١٣)

(كتابه عليه السلام: ٣١) ... وَخُضِ الْغَمَرَاتِ لِلحَقِّ حَيْثُ كَانَ، وَتَفَقَّهْ فِي الدِّينِ، وَعَوِّدْ نَفْسَكَ التَّصَبُّرَ عَلَى الْمَكْرُوهِ، وَنِعْمَ الْخُلُقُ التَّصَبُّرُ فِي الْحَقِّ!... .

الشّرح: ... قوله: «وخُضِ الغَمَراتِ إلى الحقّ»، لا شبهة أنّ الحسن عليه السلام لو تمكّن لخاضها إلّا أنّ مَن فقد الأنصار لا حيلة له ... والّذي خاضها مع عدم الأنصار هو الحسين عليه السلام، ولهذا عظم عند النّاس قَدْرُه، فقدّمه قوم كثير على الحسن عليه السلام.

فإن قلتَ: فما قول أصحابكم في ذلك؟

قلتُ: هما عندنا في الفضيلة سيّان، أمّا الحسن؛ فلوقوفه مع قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا﴾[1]، وأمّا الحسين؛ فلإعزاز الدّين... . (١٦: ٦٥)

الفصل الخامس والسّتّون ـ [تبرّي أمير المؤمنين عليه السلام من دم عُثمان]

(الخطبة: ٧٤) ومن كلام له عليه السلام لـمّا بلغه اتّهام بني أُميّة له بالمشاركة في دم عُثمان:

---

١ ـ آل عمران / ٢٨.

اَوَلَمْ يَنهَ بَني أُمَيَّةَ عِلْمُهَا بي عَن قَرْفِي؟ أَوَمَا وَزَعَ الْجُهَّالَ سَابِقَتِي عَن تُهَمَتِي! وَلَـمَّا وَعَظَهُمُ اللهُ بِهِ أَبْلَغُ مِن لِسَانِي. أَنَا حَجِيجُ الْمَارِقِينَ، وَخَصِيمُ الْمُرْتَابِينَ، عَلَى كِتَابِ اللهِ تُعْرَضُ الْأَمْثَالُ، وَبِمَا فِي الصُّدُورِ تُجَازَى الْعِبَادُ!

الشّرح : ... ثمّ قال : «وبما في الصُّدُور تُجازَى العِبَادُ» إن كنتُ قتلتُ عُثمان أو مالَأْتُ عليه ، فإنّ الله تعالى سيجازيني بذلك، وإلّا فسوف يجازِي بالعقوبة والعذاب مَن اتّهمني به، ونسبه إليّ.

وهذا الكلام يدلّ على ما يقوله أصحابنا من تبرِّي أمير المؤمنين عليه السلام من دم عثمان ، وفيه ردّ وإبطال لما يزعمه الإماميّة ، من كونه رضيَ به وأباحه ، وليس يقول أصحابنا إنّه عليه السلام لم يكن ساخطًا أفعال عثمان ، ولكنّهم يقولون : إنّه وإن سخطها وكرهها وأنكرها لم يكن مُبيحًا لِدَمه ، ولا ممالئًا على قتله ، ولايلزم من إنكار أفعال الإنسان إحلال دمه ، فقد لايبلغ الفعل في القبح إلى أن يستحلّ به الدّم ، كما في كثير من المناهي. (٦: ١٧١)

[عقيدة عليّ في عثمان ورأي المعتزلة في ذلك]

(الخطبة: ١٥٢) ... فَقَدْ طَلَعَ طَالِعٌ، وَلَمَعَ لَامِعٌ، وَلَاحَ لَائِحٌ، وَاعْتَدَلَ مَائِلٌ، وَاسْتَبْدَلَ اللهُ بِقَوْمٍ قَوْمًا، وَبِيَومٍ يَوْمًا، وَانتَظَرْنَا الْغِيَرَ انتِظَارَ الْمُجْدِبِ الْمَطَرَ.

الشّرح : ... ثمّ قال : «وانتظرنا الغِيَر انتظار المجْدِب المطر»، وهذا الكلام يدلّ على أنّه قد كان يتربّص بعثمان الدّوائر، ويرتقب حلول الخطوب بسَاحَته ، ليَلِي الخلافة.

فإن قلتَ: أليس هو الّذي طلّق الدّنيا ، فأين هذا القول مِن طلاقها ؟

قلتُ: إنّه طلّق الدّنيا أن يقبل[1] منها حظًّا دنيويًّا، ولم يطلقها، أن ينهى فيها عن المنكَرات الّتي أمره الله تعالى بالنّهي عنها، ويقيم فيها الدِّين الّذي أمره الله بإقامته، ولا سبيل له إلى النّهي عن المنكَر والأمر بالمعروف إلّا بولاية الخلافة.

فإن قلتَ: أيجوز على مذهب المعتزلة أن يقال: إنّه عليه السلام كان ينتظر قَتْل عُثمان، انتظار المـمُجْدِب المَطَر؟ وهل هذا إلّا محض مذهب الشّيعة!

قلتُ: إنّه عليه السلام لم يقل: «وانتظرنا قتله» وإنَّمَا انتظر الغِيَر، فيجوز أن يكون أراد انتظار خَلْعه وعَزْله عن الخلافة، فإنّ عليًّا عليه السلام عند أصحابنا كان يذهب إلى أنّ عثمان استحقّ الخَلْع بإحداثه، ولم يستحقّ القَتْل، وهذا الكلام إذا حُمِل على انتظار الخَلْع كان موافقًا لمذهب أصحابنا.

فإن قلتَ: أتقول المعتزلة أنّ عليًّا كان يذهب إلى فِسْق عُثمان المستوجب لأجْله الخَلْع؟

قلتُ: كلّا! حاشَ لِلّه أن تقول المعتزلة ذلك! وإنَّمَا تقول: إنّ عليًّا كان يَرَى أنّ عُثمان يضعُف عن تدبير الخلافة، وأنّ أهلَه غَلَبُوا عليه، واستبدّوا بالأمر دونه، واستعجزه المسلمون، واستسقطوا رأيه، فصار حُكْمه حُكْم الإمام إذا عَمِي، أو أسره العدوّ، فإنّه ينخلع من الإمامة.
(٩: ١٥٣ ـ ١٥٤)

[رأي المعتزلة في عثمان]

(كتابه عليه السلام: ٥٣) ...**فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ، يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَى، وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنيَا.**

---

١ ـ د: «ينال».

الشّرح: ... ثمّ قال: «إنّ هذا الدّين قد كان أسيرًا»، هذه إشارة إلى قُضاة عثمان وحُكّامه، وأنّهم لم يكونوا يقضون بالحقّ عنده، بل بالهوى لطلب الدّنيا. وأمّا أصحابنا فيقولون: رحم الله عثمان! فإنّه كان ضعيفًا، واستولى عليه أهله، قطعوا الأُمور دونه، فإثمهم عليهم وعثمان بريء منهم. (١٧: ٦٠)

الفصل السّادس والسّتّون ـ [كلام في الحقّ والباطل]

(الخطبة: ١٤١): أَيُّهَا النَّاسُ، مَن عَرَفَ مِن أَخِيهِ وَثِيقَةَ دِينٍ وَسَدَادَ طَرِيقٍ، فَلَا يَسْمَعَنَّ فِيهِ أَقَاوِيلَ الرِّجَالِ، أَمَا إِنَّهُ قَدْ يَرْمِي الرَّامِي وَتُخْطِئُ السِّهَامُ وَيُحِيلُ الْكَلَامُ، وَبَاطِلُ ذَلِكَ يَبُورُ، وَاللهُ سَمِيعٌ وَشَهِيدٌ. أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ إِلَّا أَرْبَعُ أَصَابِعَ.

فَسُئِلَ عليه السلام عَن مَعْنَى قوله هذا، فَجَمَعَ أَصَابِعَهُ ووَضَعَهَا بين أُذُنَهُ وعَيْنَه، ثمّ قال: الْبَاطِلُ أَن تَقُولَ: سَمِعْتُ، وَالْحَقُّ أَن تَقُولَ: رَأَيْتُ!

الشّرح: فإن قلتَ: كيف يقول عليه السلام: الباطل ما يُسمَع، والحقّ ما يُرَى، وأكثر المعلومات إنّمَا هي من طريق السّماع، كعلمنا الآن بنبوّة محمّد صلى الله عليه وآله بما بلغنا من معجزاته الّتي لم نرها، وإنّمَا سمعناها؟

قلتُ: ليس كلامه في المتواتر من الأخبار، وإنّمَا كلامه في الأقوال الشّاذّة الواردة من طريق الآحاد، الّتي تتضمّن القدح فيمَن قد غلبت نَزاهته، فلا يجوز العدول عن المعلوم بالمشكوك. (٩: ٧٣)

الفصل السّابع والسّتّون ـ [في أحكام النّجوم]

(الخطبة : ٧٨) : ومن كلام له عليه السلام قَالَه لِبَعْض أَصْحَابِهِ لَـمَّا عَزَمَ عَلَى الْمَسِيرِ إِلَى الخَوَارِجِ، وَقَدْ قَالَ لَهُ: إِنْ سِرْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ فِي هَذَا الْوَقْتِ، خَشِيتَ أَلَّا تَظْفَرَ بِمُرَادِكَ مِنْ طَرِيقِ عِلْمِ النُّجُومِ، فَقَالَ عليه السلام:

أَتَزْعُمُ أَنَّكَ تَهْدِي إِلَى السَّاعَةِ الَّتِي مَن سَارَ فِيهَا صُرِفَ عَنهُ السُّوءُ، وَتُخَوِّفُ مِنَ السَّاعَةِ الَّتِي مَن سَارَ فِيهَا حَاقَ بِهِ الضُّرُّ؟ فَمَن صَدَّقَكَ بِهذَا فَقَدْ كَذَّبَ الْقُرْآنَ، وَاسْتَغْنَى عَنِ الْاِسْتِعَانَةِ بِاللهِ فِي نَيْلِ الْمَحْبُوبِ وَدَفْعِ الْمَكْرُوهِ، وَتَبْتَغِي فِي قَوْلِكَ لِلْعَامِلِ بِأَمْرِكَ أَن يُولِيَكَ الْحَمْدَ دُونَ رَبِّهِ، لِأَنَّكَ ـ بِزَعْمِكَ ـ أَنتَ هَدَيْتَهُ إِلَى السَّاعَةِ الَّتِي نَالَ فِيهَا النَّفْعَ، وَأَمِنَ الضُّرَّ. ثمّ أقبل عليه السلام عَلَى النَّاسِ، فقال: أَيُّهَا النَّاسُ، إِيَّاكُمْ وَتَعَلُّمَ النُّجُومِ، إِلَّا مَا يُهْتَدَى بِهِ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ، فَإِنَّهَا تَدْعُو إِلَى الْكَهَانَةِ، والْمُنَجِّمُ كَالْكَاهِنِ، وَالْكَاهِنُ كَالسَّاحِرِ، وَالسَّاحِرُ كَالْكَافِرِ! وَالْكَافِرُ فِي النَّارِ! سِيرُوا عَلَى اسْمِ اللهِ.

الشّرح: واعلم! أنّ النّاس قد اختلفوا في أحكام النّجوم، فأنكرها جمهور المسلمين والمحقّقون من الحكماء، ونحن نتكلّم هاهنا في ذلك ونبحث فيه بحثَين: بحثًا كلاميًّا، وبحثًا حِكْميًّا.

أمّا البحث الكلاميّ، هو أن يقال: إمّا أن يذهب المنجّمون إلى أنّ النّجوم مؤثّرة، أو أمارات.

و الوجه الأوّل: ينقسم قسمَين: أحدهما ـ أن يقال: إنّها تفعل بالاختيار، و الثّاني ـ أن تفعل بالإيجاب. والقول بأنّها تفعل بالاختيار باطل، لأنّ المختار لا بدّ أن يكون قادرًا حيًّا، والإجماع من المسلمين حاصل على أنّ الكواكب ليست حيّة ولا قادرة، والإجماع حُجّة،

وقد بيَّن المتكلّمون أيضًا أنّ من شرط الحياة الرّطوبة ، وأن تكون الحرارة على قدر مخصوص متى أفرط امتنع حلول الحياة في ذلك الجسم ، فإنّ النّار على صرافتها يستحيل أن تكون حيّة وأن تحلّها الحياة، لعدم الرّطوبة وإفراط الحرارة فيها واليَبَس ، والشّمس أشدّ حرارة من النّار ،لأنّها على بُعْدها تؤثّرما تؤثّره النّار على قُربها ، وذلك دليل على أنّ حرارتها أضعاف حرارة النّار. وبيّنوا أيضًا أنّها لو كانت حيّة قادرة لم يجز أن تفعل في غيرها ابتداءً ، لأنّ القادر بقدرة لايصحّ منه الاختراع ، وإنّمَا يفعل في غيره على سبيل التّوليد ، ولا بدّ من وصلة بين الفاعل والمفعول فيه، والكواكب غير مماسّة لنا، فلا وصلة بينها وبيننا، فيستحيل أن تكون فاعلة فينا . فإن ادّعى مُدَّعٍ أنّ الوصلة هي الهواء ، فعن ذلك أجوبة :

أحدها ـ أنّ الهواء لايجوز أن يكون وصلة وآلة في الحركات الشّديدة وحمل الأثقال ، لاسيّما إذا لم يتموّج .

والثّاني ـ أنّه كان يجب أن نحسّ بذلك ، ونعلم أنّ الهواء يحرّكنا ويصرّفنا ، كما نعلم في الجسم إذا حرّكنا وصرّفنا بآلة موضع تحريكه لنا بتلك الآلة .

والثّالث ـ أنّ في الأفعال الحادثة فينا ما لايجوز أن يفعل بآلة ، ولايتولّد عن سببٍ ، كالإرادات والاعتقادات ونحوها .

وقد دلّل أصحابنا أيضًا على إبطال كون الكواكب فاعلةً للأفعال فينا ، بأنّ ذلك يقتضي سقوط الأمر والنّهي، والمدح والذّمّ ، ويلزمهم ما يلزم المُجْبِرة ، وهذا الوجه يبطل كون الكواكب فاعلةً ، فينا بالإيجاب ،كما يبطل كونها فاعلةً بالاختيار .

وأمّا القول بأنّها أمارات على ما يحدُث ويتجدّد ، فيمكن أن ينصر بأن يقال : لِمَ لايجوز أن يكون الله تعالى أجرى العادة ، بأن يفعل أفعالًا مخصوصة عند طلوع كوكبٍ أو غروبه أو اتّصاله بكوكب آخر .

والكلام على ذلك بأن يقال : هذا غير ممتنع لو ثبت سمع مقطوع به يقتضي ذلك ، فإنّ هذا

ممّا لايعلم بالعقل. فإن قالوا: نعلم بالتّجربة. قيل لهم: التّجربة إنّمَا تكون حجّةً إذا استمرّت واطّردت، وأنتم خطؤكم فيما تحكمون به أكثرُ من صوابكم، فهلّا نسبتم الصّواب الّذي يقع منكم إلى الاتّفاق التّخمين! فقد رأينا من أصحاب الزَّرَق[1] والتّخمين مَن يصيب أكثر ممّا يصيب المنجّم، وهو من غير أصل صحيح ولا قاعدةٍ معتمدةٍ، ومتى قلتُم: إنّمَا أخطأ المنجّم لغلطه في تسيير الكواكب، قيل لكم: ولِمَ لايكون سبب الإصابة اتّفاق! وإنّمَا يصحّ لكم هذا التّأويل التّخريج لو كان على صحّة أحكام النّجوم دليل قاطع، هو غير إصابة المنجّم.

فأمّا إذا كان دليل صحّة الأحكام الإصابة، فهلّا كان دليل فسادها الخطأ، فما أحدهما إلّا في مقابلة صاحبه!

وممّا قيل على أصحاب الأحكام، إن قيل لهم في شيء بعينه: خُذوا الطّالع واحكموا، أيؤخذ أم يترك؟ فإن حكموا بأحدهما خولفوا، وفُعِل خلاف ما أخبروا به، وهذه المسألة قد أعضل عليهم جوابها.

وقال بعض المتكلّمين لبعض المنجّمين: أخبرْني، لو فرضنا جادّة مسلوكة، وطريقًا يمشي فيها النّاس نهارًا وليلًا، وفي تلك المحجّة آبار متقاربة، وبين بعضها وبعض طريق يحتاج سالكه إلى تأمّل وتوقّف حتّى يتخلّص من السّقوط في بعض تلك الآبار، هل يجوز أن تكون سلامة مَن يمشي بهذا الطّريق من العُمْيان كسلامة مَن يمشي فيه من البُصَراء، والمفروض أنّ الطّريق لايخلو طَرْفة عين من مشاة فيها عُمْيان ومبصرون؟ وهل يجوز أن يكون عَطَبُ البُصَراء مقاربًا لعَطَب العُمْيان؟

فقال المنجّم: هذا ممّا لايجوز، بل الواجب أن تكون سلامة البُصَراء أكثر من سلامة العميان. فقال المتكلّم: فقد بطل قولكم، لأنّ مسألتنا نظير هذه الصّورة، فإنّ مثال البُصَراء هم الّذين يعرفون أحكام النّجوم، ويميّزون مَساعدها من مَناحسها، ويتوقّون بهذه المعرفة

---

١ ـ الزّرق: التفرّس.

مَضارّ الوقت والحركات ويتخطّوْنها ويعتمدون منافعها ويقصدونها ، ومثال العميان كلّ مَن لا يحسن علم النّجوم ، ولايقولون به من أهل العلم والعامّة ، وهم أضعاف أضعاف عدد المنجّمين . ومثال الطّريق الّذي فيه الآبار الزّمان الّذي مضى ومرّ على الخَلْق أجمعين ، ومثال آباره مصائبه ومِحَنه .

وقد كان يجب لو صحّ علم أحكام النّجوم أنّ سلامة المنجّمين أكثر ، ومصائبهم أقلّ ، لأنّهم يتوقّون المِحَن ويتخطّوْنها لعلمهم بها قبل كونها ، وأن تكون مِحَنُ المعرضين عن علم أحكام النّجوم على كثرتهم أوفر وأظهر ، حتّى تكون سلامة كلّ واحدٍ منهم هي الطّريقة الغريبة ، والمعلوم خلاف ذلك ، فإنّ السّلامة والمِحَن في الجميع متقاربة متناسبة غير متفاوتة .

وأمّا البحث الحِكْميّ في هذا الموضع ، فهو أنّ الحادث في عالَم العناصر عند حلول الكوكب المخصوص في البُرْج المخصوص ، إمّا أن يكون المقتَضِي له مجرّد ذلك الكوكب ، أو مجرّد ذلك البُرْج ، أو حلول ذلك الكوكب في ذلك البُرْج . فالأوّلان باطلان ، وإلّا لوجب أن يحدث ذلك الأمر قبل أن يحدث ، والثّالث باطل أيضًا ، لأنّه إمّا أن يكون ذلك البرْج مساويًا لغيره من البُرُوج في الماهيّة ، أو مخالفًا . والأوّل يقتضي حدوث ذلك الحادث حال ما كان ذلك الكوكب حالًّا في غيره من البروج ، لأنّ حكم الشّيء حكم مثله ، والثّاني يقتضي كون كُرَة البروج متخالفة الأجزاء في أنفسها ، ويلزم في ذلك كونها مركّبة ، وقد قامت الدّلالة على أنّه لا شيء من الأفلاك بمركّب . وقد اعْتُرِض على هذا الدّليل بوجهَيْن :

الوجه الأوّل ـ أنّه لِمَ لايجوز أن تختلف أفعال الكواكب المتحيّرة عند حلولها في البروج ، لا لاختلاف البروج في نفسها ، بل لاختلاف ما في تلك البروج من الكواكب الثّابتة المختلفة الطّبائع .

الوجه الثّاني ـ لِمَ لايجوز أن يقال : الفَلَك التّاسع مكوكَب بكواكب صِغار لا نراها لغاية بُعْدها عنّا ، فإذا تحرّكت في كُرَات تداويرها سامَتَتْ مواضع مخصوصة من كُرة الكواكب

الثّابتة، وهي فَلَك البروج، فاختلفت آثار الكواكب المتحيّرة عند حلولها في البروج، باعتبار اختلاف تلك الكواكب الصّغيرة؟ ولِمَ لايجوز إثبات كُرَة بين الكُرَة الثّامنة، وبين الفَلَك الأطلس المدبّر لجميع الأفلاك من المشرق إلى المغرب، وتكون تلك الكُرَة المتوسّطة بينهما بطيئة الحركة بحيث لاتفي أعمارنا بالوقوف على حركتها، وهي مكوكبة بتلك الكواكب الصّغار المختلفة الطّبائع؟

وأُجيب عن الأوّل: بأنّه لوكان الأمركما ذُكِر، لَوَجَبَ أن تختلفَ بيوتُ الكواكب وإشرافها وحدودها عند حركة الثّوابت بحركة فَلَكها حتّى أنّها تتقدّم على مواضعها في كلّ مِائة سنة على رأي المتقدّمين أو في كلّ ستّ وستّين سنة على رأي المتأخّرين درجة واحدة، لكن ليس الأمر كذلك، فإنّ شرف القمر، كما أنّه في زماننا في درجة الثّالثة من الثّور، فكذلك كان عند الّذين كانوا قبلنا بألف سنةٍ وبألفَيْ سنةٍ.

وأمّا الوجه الثّاني فلا جواب عنه.

واعلم! أنّ الفلاسفة قد عوّلتْ في إبطال القول بأحكام النّجوم على وجهٍ واحدٍ، وهو أنّ مبنَى هذا العِلْم على التّجربة، ولم توجد التّجربة فيما يدّعيه أربابُ علم النّجوم، فإنّ هاهنا أُمورًا لاتتكرّر إلّا في الأعمار المتطاولة، مثل الأدوار والأُلوف الّتي زعم أبو معشر أنّها هي الأصل في هذا العلم، ومثل مماسّة جُرْم زُحَل للكُرَة المكوكبة، ومثل انطباق معدّل النّهار على دائرة فَلَك البروج، فإنّهم يزعمون أنّ ذلك يقتضي حدوث طوفان الماء وإحاطته بالأرض من جميع الجوانب، مع أنّ هذه الأُمور لا توجد إلّا في أُلوف الأُلوف من السّنين، فكيف تصحّ أمثال هذه الأُمور بالتّجربة!

وأيضًا، فإنّا إذا رأينا حادثًا حدث عند حلول كوكب مخصوص في بُرْج مخصوص، فكيف نعلم استناد حدوثه إلى ذلك الحلول! فإنّ في الفَلَك كواكب لا تحصى، فما الّذي خصّص حدوث ذلك الحدوث بحلول ذلك الكوكب في ذلك البرْج لا غيره. وبتقدير أن يكون لحلوله

تأثير في ذلك فلا يمكن الجزم قبل حلوله بأنّه إذا حلّ في البرْج المذكور لا بدّ أن يحدث ذلك الحادث، لجواز أن يوجد ما يبطل تأثيره، نحو أن يحلّ كوكب آخر في برج آخر، فيدفع تأثيره، ويبطل عمله، أو لعلّ المادّة الأرضيّة لا تكون مستعدّة لقبول تلك الصّورة، وحدوث الحادث، كما يتوقّف على حصول الفاعل يتوقّف على حصول القابل، وإذا وقع الشّكّ في هذه الأُمور بطل القول بالجزم بعلم أحكام النّجوم، وهذه الحُجّة جيّدة إن كان المنجّمون يطلبون القطع في علمهم. فأمّا إن كانوا يطلبون الظّنّ، فإنّ هذه الحُجّة لا تفسد قولهم.

فأمّا أبو البركات بن مَلْكا البغداديّ صاحب كتاب «المعتبر»، فإنّه أبطل أحكام النّجوم من وجهٍ وأثبته من وجهٍ.

قال: أمّا مَن يريد تطبيق علم أحكام النّجوم على قاعدة العلم الطّبيعيّ، فإنّه لا سبيل له إلى ذلك، فإنّا لا نتعلّق من أقوالهم إلّا بأحكام يحكمون بها من غير دليل، نحو القول بحرّ الكواكب وبَرْدها، أو رطوبتها ويَبوستها واعتدالها، كقولهم: إنّ زُحَل بارد يابس، والمشتري معتدل، والاعتدال خير والإفراط شرّ، وينتجون من ذلك أنّ الخير يوجب سعادة، والشّرّ يوجب مَنحَسة، وما جانس ذلك ممّا لم يقل به العلماء الطّبيعيّين ولم تُنتجه مقدّماتهم في أنظارهم، وإنّمَا الّذي أنتجتْه هو أنّ الأجرام السّماويّة فعّالة فيما تحويه وتشتمل عليه وتتحرّك حوله فعلًا على الإطلاق غير محدودٍ بوقتٍ، ولا مقدّر بتقديرٍ، والقائلون بالأحكام ادّعَوْا حصول علمهم بذلك، من توقيفٍ وتجربةٍ لا يطابق نظر الطّبيعيّ.

وإذا قلتَ بقول الطّبيعيّ بحسب أنظاره: أنّ المشتري سَعْد والمرّيخ نحس، أو أنّ زُحَل بارد يابس والمرّيخ حارّ يابس، والحارّ والبارد من الملموسات، وما دلّ على هذا المسّ وما استدلّ عليه بلمس كتأثيره فيما يلمسه. فإنّ ذلك لم يظهر للحسّ في غير الشّمس، حيث تسخّن الأرض بشعاعها، ولو كان في السّمائيّات شيء من طبائع الأضداد، لكان الأوْلَى أن تكون كلّها حارّة، لأنّ كواكبها كلّها منيرة.

ومتى يقول الطّبيعيّ بتقطيع الفَلَك وتقسيمه إلى أجزاء، كما قسّمه المنجّمون قسمة وهميّة إلى بروج ودَرَج ودقائق، وذلك جائز للمتوهّم، كجواز غيره، وليس بواجب في الوجود ولا حاصل، فنقلوا ذلك التّوهّم الجائز إلى الوجود الواجب في أحكامهم، وكانٍ الأصل فيه على زعمهم حركة الشّمس والأيّام والشّهُور، فحصلوا منها قسمة وهميّة وجعلوها كالحاصلة الوجوديّة المثمرة بحدودٍ وخطوطٍ، كأنّ الشّمس بحركتها من وقتٍ إلى مثله خطّت في السّماء خطوطًا، وأقامت فيها جُدُرًا أو حدودًا، أو غَـيَّرت في أجزائها طباعًا تغييرًا يبقى، فيتقّى به القسمة إلى تلك الدَرَج والدّقائق مع جواز الشّمس عنها، وليس في جوهر الفَلَك اختلاف يتميّز به موضع عن موضع سوى الكواكب، والكواكب تتحرّك عن أمكنتها، فبقيت الأمكنة على التّشابه، فبماذا تتميّز بُروجه ودَرَجه، ويبقى اختلافها بعد حركة المتحرّك في سَمْتها؟ وكيف يقيس الطّبيعيّ على هذه الأُصول وينتج منها نتائج، ويحكم بحسبها أحكامًا؟ فكيف له أن يقول بالحدود، ويجعل خَمْسَ دَرَجات من بُرْج الكوكب وستًّا لآخر، وأربعًا لآخر، ويختلف فيها البابليّون والمصريّون، وجعلوا أرباب البيوت كأنّها ملّاك، والبيوت كأنّها أملاك، تثبت لأربابها بصكوك وأحكام، الأسد للشّمس والسّرطان للقمر!

وإذا نظر النّاظر وجد الأسد أسدًا من جهة كواكب شَكّلوها بشكل الأسد، ثمّ انقلبت عن مواضعها وبقى الموضع أسدًا، وجعلوا الأسد للشّمس، وقد ذهبت منه الكواكب الّتي كان بها أسدًا، كأنّ ذلك الملك بيت للشّمس، مع انتقال السّاكن، وكذلك السّرطان للقمر.

ومن الدّقائق في العلم النّجوميّ الدّرجات المدَارة والغريبة والمظلمة والنَيِّرة والزّائدة في السّعادة ودَرَجات الآثار، من جهة أنّها أجزاء الفَلَك إن قطعوها وما انقطعت، ومع انتقال ما ينتقل من الكواكب إليها وعنها، ثمّ انتَجوا من ذلك نتائج أنظارهم من أعداد الدَّرَج وأقسام الفَلَك، فقالوا: إنّ الكوكب ينظر إلى الكواكب من ستّين درجة نظر تسديس، لأنّه سُدْس من الفَلَك، ولا ينظر إليه من خمسين ولا من سبعين، وقد كان قبل السّتّين بعشر دَرَج، وهو أقرب

من ستّين، وبعدها بعشر دَرَج، وهو أبعد من ستّين، لاينظر!.

فليت شعري ما هذا النّظر! أترَى الكواكب تظهر للكوكب ثمّ تحتجب عنه، ثمّ شعاعه يختلط بشعاعه عند حدّ لايختلط به قبله ولا بعده! وكذلك التّربيع، من الرّبع الّذي هو تسعون درجة، والتّثليث من الثُّلث الّذي هو مائة وعشرون درجة، فلِمَ لايكون التّخميس والتّسبيع والتّعشير على هذا القياس! ثمّ يقولون: الحَمَل حارٌّ يابسٌ ناريٌّ، والثّور باردٌ يابسٌ أرضِيّ، والجَوزاء حارٌّ رطبٌ هوائيٌّ، والسّرطان باردٌ رطبٌ مائيٌّ!

ما قال الطّبيعيّ هذا قطّ، ولايقول به. وإذا احتجّوا وقاسوا كانت مبادئ قياساتهم الحَمَل بُرْج ينقلب، لأنّ الشّمس إذا نزلت فيه ينقلب الزّمان من الشّتاء إلى الرّبيع، والثّور بُرْج ثابت، لأنّ الشّمس إذا نزلت فيه ثبت الرّبيع على ربيعيّته.

والحقّ: أنّه لاينقلب الحَمَل ولايثبت الثّور، بل هما على حالهما في كلّ وقت. ثمّ كيف يبقى دهره منقلبًا مع خروج الشّمس منه وحلولها فيه! أتراها تُخلِّف فيه أثرًا أو تُحِيل منه طباعًا، وتبقى تلك الاستحالة إلى أن تعودّ فتجددها! ولِمَ لايقول قائل: إنّ السّرطان حارٌّ يابسٌ، لأنّ الشّمس إذا نزلت فيه يشتدّ حرّ الزّمان، وما يجانس هذا ممّا لايلزم لا هو ولا ضدّه؟! فليس في الفَلَك اختلاف يعرفه الطّبيعيّ، إلّا بما فيه من الكواكب وهو في نفسه واحد متشابه الجوهر والطّبع، ولكنّها أقوال قال بها قائل، فقبلها قائل، ونقلها ناقل، فحَسُن فيها ظنّ السّامع، واغترّ بها مَن لا خِبْرة له ولا قدرة له على النّظر.

ثمّ حكم بها الحاكمون بجيّدٍ ورديء، وسَلْب وإيجاب، وبتّ وتجوّز، فصادف بعضُه موافقة الوجود فصَدَق، فيعتبر به المعتبرون، ولم يلتفتوا إلى ما كَذَب منه فيكذّبوه، بل عذروا وقالوا: إنّما هو منجّم، وليس بنبيّ حتّى يصدق في كلّ ما يقول، واعتذروا له بأنّ العلم أوسع من أن يحيط به أحد، ولو أحاط به أحد لصدق في كلّ شيء! ولعمر الله إنّه لو أحاط به علمًا صادقًا لصَدَق، والشّأن في أن يحيط به على الحقيقة، لا أن يفرض فرضًا، ويتوهّم وهمًا، فينقله إلى

الوجود وينسب إليه، ويقيس عليه.

قال: والّذي يصحّ من هذا العلم ويلتفت إليه العقلاء، هي أشياء غير هذه الخرافات الّتي لا أصل لها، فما حصل توقيف أو تجربة حقيقة كالقرانات والمقابلة، فإنّها أيضًا من جملة الاتّصالات، كالمقارنة من جهة أنّ تلك غاية القُرْب وهذه غاية البُعْد، ونحو ممرّ كوكب من الْمُتحيّرة تحت كوكب من الثّابتة، ونحوه ما يعرض للمتحيّرة من رجوعٍ واستقامةٍ وارتفاعٍ في شمال، وانخفاضٍ في جنوب، وأمثال ذلك. فهذا كلام ابن مَلْكا كما تراه يبطل هذا الفنّ من وجهٍ، ويقول به من وجهٍ.

وقد وقفت لأبي جعفر محمّد بن الحسين الصّنعانيّ المعروف بـ«الخازن»، صاحب كتاب «زيج الصّفائح» على كلام في هذا الباب مختصر له سمّاه «كتاب العالمين»، أنّا ذاكره في هذا الموضع على وجهه، لأنّه كلام لا بأس به، قال: إنّ بعض المصدّقين بأحكام النّجوم وكلّ المكذّبين بها، قد زاغوا عن طريق الحقّ والصّواب فيها، فإنّ الكثير من المصدّقين بها قد أدخلوا فيها ما ليس منها، وادّعَوْا ما لم يمكن إدراكه بها، حتّى كَثُر فيها خطؤهم، وظهر كذبهم، وصار ذلك سببًا لتكذيب أكثر النّاس بهذا العلم.

فأمّا المكذّبون به فقد بلغوا من إنكار صحيحه وردّ ظاهره إلى أن قالوا: إنّه لا يصحّ منه شيء أصلًا، ونسبوا أهله إلى الرّزق والاحتيال والخداع والتّمويه، فلذلك رأينا أن نبتدئ بتبيين صحّة هذه الصّناعة ليظهر فساد قول المكذّبين لها بأسرها، ثمّ نبيّن ما يمكن إدراكه بها ليبطل دعوى المدّعين فيها ما يمتنع وجوده بها.

أمّا الوجوه الّتي بها تصحّ صناعة الأحكام فهي كثيرة، منها ما يظهر لجميع النّاس من قِبَل الشّمس، فإنّ حدوث الصّيف والشّتاء وما يعرض فيهما من الحرّ والبَرْد والأمطار والرّياح ونبات الأرض، وخروج وقت الأشجار وحملها الثّمار، وحركة الحيوان إلى النّسل والتّوالد وغير ذلك، ممّا يشاكله من الأحوال، إنّما يكون أكثر ذلك بحسب دُنوّ الشّمس من سمت

الرّؤوس في ناحية الشّمال، وتباعدها منه إلى ناحية الجنوب، وبفضل قوّة الشّمس على قوّة القمر، وقُوَى سائر الكواكب ظهر ما قلنا لجميع النّاس.

وقد ظهر لهم أيضًا من قِبَل الشّمس في تغيير الهواء كلّ يوم، عند طلوعها وعند توسّطها السّماء، وعند غروبها ما لا خفاء به من الآثار.

ومن هذه الوجوه ما يظهر للفلّاحين والملّاحين بأدنَى تفقّد للأشياء الّتي تَحدُث، فإنّهم يعلمون أشياء كثيرة من الآثار الّتي يؤثّرها القمر وأنوار الكواكب الثّابتة، كالمدّ والجَزْر، وحَرَكات الرّياح والأمطار وأوقاتها عند الحدوث، وما يوافق من أوقات الزّراعات وما لا يوافق، وأوقات اللّقاح والنّتاج.

وقد يظهر من آثار القمر في الحيوان الّذي يتوالد في الماء والرّطوبات ما هو مشهور لا يُنكَر.

ومنها جهات أُخرى يعرفها المنجّمون فقط على حَسَب فضل علمهم، ودقّة نظرهم في هذا العلم، وإذ قد وصفنا على سبيل الإجمال ما يوجب حقيقة هذا العلم، فإنّا نصف ما يمكن إدراكه به أو لا يمكن، فنقول: لـمّا كانت تغيّرات الهواء إنّمَا تحدث بحَسَب أحوال الشّمس والقمر والكواكب المتحيّرة والثّابتة، صارت معرفة هذه التّغيّرات قد تدرك من النّجوم مع سائر ما يتبعُها من الرّياح والسّحاب والأمطار والثّلج والبَرْد والرّعد والبرق، لأنّ الأشياء الّتي تلي الأرض وتصل إليها هذه الآثار من الهواء المحيط بها، كانت الأعراض العامّيّة الّتي تعرض في هذه الأشياء تابعة لتلك الآثار، مثل كثرة مياه الأنهار وقلتُها، وكثرة الثّمار وقلتُها، وكثرة خِصْب الحيوان وقلتُه، والجُدُوبة والقَحْط والوباء والأمراض الّتي تحدث في الأجناس والأنواع، أو في جنس دون جنس، أو في نوعٍ دون نوع، وسائر مايشا كل ذلك من الأحداث.

ولما كانت أخلاقُ النّفس تابعةً لمزاج البدن، وكانت الأحداث الّتي ذكرناها مغيّرة لمزاج البدن، صارت أيضًا مغيّرة للأخلاق، ولأنّ المزاج الأوّل الأصليّ هو الغالب على الإنسان في الأمر الأكثر، وكان المزاج الأصليّ هو الّذي طُبِع عليه الإنسان في وقت كونه في الرَّحِم،

وفي وقت مولده وخروجه إلى جوّ العالَم صار وقت الكون و وقت المولد أدلّ الأشياء على مزاج الإنسان ، وعلى أحواله التّابعة للمزاج ، مثل خِلْقة البدن ، وخَلْق النّفس والمرض والصّحّة ، وسائر ما يتبع ذلك ، فهذه الأشياء وما يشبهها من الأُمور الّتي لا تشارك شيئًا من الأفعال الإراديّة فيه ممّا يمكن معرفته بالنّجوم ، وأمّا الأشياء الّتي تشارك الأُمور الإراديّة بعض المشاركة ، فقد يمكن أن يصدق فيها هذا العِلْم على الأمر الأكثر ، وإذا لم يستعمل فيه الإرادة جرى على ما تقود إليه الطّبيعة .

على أنّه قد يعرض الخطاء والغلط لأصحاب هذه الصّناعة من أسباب كثيرة ، بعضها يختصّ بهذه الصّناعة دون غيرها ، وبعضها يَعُمُّها وغيرها من الصّنائع . فأمّا ما يعمّ فهو من قُصور طبيعة النّاس في معرفة الصّنائع أيًّا كانت عن بلوغ الغاية فيها ، حتّى لايبقى وراءها غاية أُخرى ، فكثرة الخطأ وقلتُه على حَسَب تقصير واحد واحد من النّاس .

وأمّا ما يخصّ هذه الصّناعة؛ فهو كثير ما يحتاج صاحبها إلى معرفته ، ممّا لا يمكن ه أن يعلم كثيرًا منه إلّا بالحدس والتّخمين ، فضلًا عن لُطْف الاستنباط وحُسْن القياس وممّا يحتاج إلى معرفة علم أحوال الفَلَك ، وممّا يحدث في كلّ واحدٍ من تلك الأحوال ، فإنّ كلّ واحدٍ منها له فعل خاصّ ، ثمّ يؤلّف تلك الأحوال بعضها مع بعض على كثرة فنونها واختلافاتها ، ليحصل من جميع ذلك قوّة واحدة ، وفعلٌ واحدٌ يكون عنه الحادث في هذا العالَم ، وذلك أمر عسير ، فمتى أغفل من ذلك شيء كان الخطأ الواقع بحسب الشّيء الّذي سها عنه وترك استعماله .

ثمّ من بعد تحصيل ما وصفناه ينبغي أن يعلم الحال الّتي عليها يوافي في تلك القوّة الواحدة الأشياء الّتي تعرض فيها تلك الأحداث ، كأ نّه مثلًا إذا دلّ ما في الفَلَك على حدوث حَرّ ، وكانت الأشياء الّتي يعرض فيها ما يعرض قد مرّ بها قبل ذلك حَرّ ، فحميت وسخنت أثّر ذلك فيها أثرًا قويًّا ، فإن كان قد مرّ بها بَرْد قبل ذلك ، أثر ذلك فيها أثرًا ضعيفًا ، وهذا شيء يحتاج إليه في جميع الأحداث الّتي تعمل في غيرها ممّا يناسب هذه المعرفة .

وأمّا الأحداث الّتي تخصّ ناحيةً ناحيةً، أو قومًا قومًا، أو جنسًا جنسًا، أو مولودًا واحدًا من النّاس فيحتاج مع معرفتها إلى أن يعلم أيضًا أحوال البلاد والعادات، والأغذية والأوباء وسائر ما يشبه ذلك ممّا له فيه أثر وشركة، مثل ما يفعل الطّبيب في المعالجة، وفي تقدّمة المعرفة، ثمّ من بعد تحصيل هذه الأشياء كلّها ينبغي أن ينظر في الأمر الّذي قد استدلّ على حدوثه، هل هو ممّا يمكن أن يردّ أو يتلافى بما يبطله أو بغيره من جهة الطّبّ والحيل أم لا؟ كأنّه مثلًا استدلّ على أنّه يصيب هذا الإنسان حرارة يحمّ منها، فينبغي أن يحكم بأنّه يحمّ إن لم يتلاف تلك الحرارة بالتّبريد، فإنّه إذا فعل ذلك أنزل الأُمور منازلها، وأجراها مجاريها.

ثمّ إن كان الحادث قويًّا لا يمكن دفعه ببعض ما ذكرنا، فليس يلزم الحاجة إلى ما قلنا، فإنّ الأمر يحدث لا محالة، وما قوى وشمل النّاس فإنّه لا يمكن دفعه ولا فَسْخه، وإن أمكن فإنّما يمكن في بعض النّاس دون بعض.

وأمّا أكثرهم فإنّه يجري أمره على ما قد شمل وعمّ، فقد يعمّ النّاس حرّ الصّيف، وإن كان بعضهم يحتال في صرفه بالأشياء الّتي تبرّد وتنفى الحرّ.

فهذه جملة ما ينبغي أن يعلم ويعمل عليه أُمور هذه الصّناعة.

قلتُ: هذا اعتراف بأنّ جميع الأحداث المتعلّقة باختيار الإنسان وغيره من الحيوان لا مدخل لعلم أحكام النّجوم فيه، فعلى هذا لايصحّ قول مَن يقول منهم لزيد مثلًا: إنّك تتزوّج أو تشتري فرسًا، أو تقتل عدوًّا أو تسافر إلى بلدٍ ونحو ذلك، وهو أكثر ما يقولونه ويحكمون به.

وأمّا الأُمور الكلّيّة الحادثة لا بإرادة الحيوان واختياره، فقد يكون لكلامهم فيه وجهٌ من الطّريق الّتي ذكرها، وهي تعلّق كثير من الأحداث بحركة الشّمس والقمر، إلّا أنّ المعلوم ضرورة من دين رسول الله ﷺ إبطال حُكْم النّجوم وتحريم الاعتقاد بها والنّهي والزّجر عن تصديق المنجّمين، وهذا معنى قول أمير المؤمنين في هذا الفصل: «فَمَن صَدَّقَكَ بِهَذَا فَقَدْ كَذَّبَ

الْقُرْآنَ، وَاسْتَغْنَى عَنِ الْاِسْتِعَانَةِ بِالله». ثمّ أردف ذلك وأكّده بقوله: كان يجب أن يحمَد المنجِّم دون البارئ تعالى، لأنّ المنجِّم هو الّذي هَدَى الإنسان إلى السّاعة الّتي ينجح فيها، وصدّه عن السّاعة الّتي يخفق ويكدى فيها، فهو المحسن إليه إذاً، والمحسن يستحقّ الحمد والشّكر، وليس للبارئ سبحانه إلى الإنسان في هذا الإحسان المخصوص، فوجب ألّا يستحقّ الحمد على ظَفَر الإنسان بطلبه، لكنّ القول بذلك والتزامه كفرٌ محضٌ. (٦: ٢٠٠ـ٢١٣)

(الخطبة: ٩٠)... وَجَعَلَ شَمْسَهَا آيَةً مُبْصِرَةً لِنَهَارِهَا، وَقَمَرَهَا آيَةً مَمْحُوَّةً مِن لَيْلِهَا، وَأَجْرَاهُمَا فِي مَنَاقِلِ مَجْرَاهُمَا، وَقَدَّرَ مَسِيرَهُما فِي مَدَارِجِ دَرَجِهِمَا، لِيُمَيِّزَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِهِمَا، وَلِيُعْلَمَ عَدَدُ السِّنِينَ وَالْحِسَابُ بِمَقَادِيرِهِمَا، ثُمَّ عَلَّقَ فِي جَوِّهَا فَلَكَهَا، وَنَاطَ بِهَا زِينَتَهَا، مِن خَفِيَّاتِ دَرَارِيِّهَا وَمَصَابِيحِ كَوَاكِبِهَا، وَرَمَى مُسْتَرَقِي السَّمْعِ بِثَوَاقِبِ شُهُبِهَا، وَأَجْرَاهَا عَلَى أَذْلَالِ تَسْخِيرِهَا مِن ثَبَاتِ ثَابِتِهَا، وَمَسِيرِ سَائِرِهَا، وَهُبُوطِهَا وَصُعُودِهَا، وَنُحُوسِهَا وَسُعُودِهَا.

الشّرح: ... فإن قلتَ: ما باله عليه السلام قال: «وَنُحُوسِهَا وسُعُودِهَا»، وهو القائل لِمَن أشار عليه ألّا يحارب في يوم مخصوص: «والْمُنَجِّمُ كَالْكَاهِنِ، وَالْكَاهِنُ كَالسَّاحِرِ، وَالسَّاحِرُ كَالْكَافِرِ! وَالْكَافِرُ فِي النَّارِ!»؟

قلتُ: إنّه عليه السلام إنّما أنكر في ذلك القول على مَن يزعم أنّ النّجوم مؤثّرة في الأُمور الجزئيّة، كالّذين يحكمون لأرباب المواليد وعليهم، وكمَن يحكم في حَرْب أو سِلْم، أو سَفَر أو مقام، بأنّه للسّعد أو النّحس، وأنّه لم ينكر على مَن قال: إنّ النّجوم تؤثّر سُعُوداً ونحوساً في الأُمور الكلّيّة، نحو أن تقتضي حَرّاً أو بَرْداً، أو تدلّ على مرضٍ عامٍّ أو قَحْطٍ عام، أو مَطَر دائم، ونحو

ذلك من الأُمور الّتي لا تخصّ إنسانًا بعينه ، وقد قدّمنا في ذلك الفصل ما يدلّ على تصويب هذا الرّأي ، وإفساد ما عداه . (٦: ٤٢٢ـ٤٢٣)

الباب الرّابع ـ القرآن والأدعية المأثورة،

وفيه فصول:

الفصل الأوّل ـ [في نزول القرآن]

(الخطبة : ٨٩) ومن خطبة له عليه السلام : الحَمْدُ لِلّهِ الْمَعْرُوفِ مِن غَيْرِ رُؤْيَةٍ، الْخَالِقِ مِن غَيْرِ رَوِيَّةٍ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ قَائِمًا دَائِمًا؛ إِذْ لَا سَمَاءٌ ذَاتُ أَبْرَاجٍ، وَلَا حُجُبٌ ذَاتُ إِرْتَاجٍ ...

الشّرح : ... فإن قلتَ : فهل يجوز أن يحمل لفظ « الأبراج » على ما يعتقده المنجّمون وأهل الهيئة ، وكثيرٌ من الحكماء والمتكلّمين من كون الفَلَك مقسومًا باثني عشر قِسْمًا ، كلّ قِسْمٍ منها يُسمَّى بُرْجًا ؟

قلتُ : لا مانع من ذلك ، لأنّ هذا المسمَّى كان معلومًا متصوّرًا قبل نزول القرآن ، وكان أهل الاصطلاح قد وضعوا هذا اللّفظ بإزائه ، فجاز أن ينزّل القرآن بموجبه ، قال تعالى : ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾[1] وأخذها عليّ عليه السلام منه . **(٦ : ٣٩٣)**

الفصل الثّاني ـ [في أسماء القرآن]

(الخطبة : ١٠٩) ... وَتَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ الْحَدِيثِ، وَتَفَقَّهُوا فِيهِ فَإِنَّهُ رَبِيعُ الْقُلُوبِ، وَاسْتَشْفُوا بِنُورِهِ فَإِنَّهُ شِفَاءُ الصُّدُورِ، وَأَحْسِنُوا تِلَاوَتَهُ فَإِنَّهُ أَنْفَعُ الْقَصَصِ ...

الشّرح : ... وسُمِّي القرآن حديثًا اتّباعًا لقول الله تعالى : ﴿نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا

---

١ ـ البروج ١ .

﴿مُتَشَابِهًا﴾[١]، واستدلّ أصحابنا بالآية على أنّه مُحْدَث، لأنّه لا فَرْق بين حديث ومحدَث في اللّغة.

فإن قالوا: إنَّمَا أراد أحسن الكلام. قلنا: لعَمْري إنّه كذلك، ولكنّه لايُطلَق على الكلام القديم لفظة حديث، لأنّه إنَّمَا سُمِّي الكلام والمحاورة والمخاطبة حديثًا، لأنّه أمر يتجدّد حالًا فحالًا، والقديم ليس كذلك.

ثمّ قال: «تفقّهوا فيه فإنّه رَبيع القلوب»، من هذا أخذ ابن عبّاس قوله: «إذا قرأتُ الٓمٓ، حمٓ، وقعت في روضات دمِثاتٍ».

ثمّ قال: «فإنّه شِفاء الصُّدور». وهذا من الألفاظ القرآنيّة[٢].

ثمّ سمّاه قَصَصًا، اتّباعًا لما وَرَد في القرآن من قوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ اَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾[٣]... .

(٧: ٢٢٤ـ٢٢٥)

الفصل الثّالث ـ [في الصّفات والنّعوت للقرآن]

(الخطبة: ٢)... وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالدِّينِ الْمَشْهُورِ، وَالعَلَمِ المأْثُورِ، وَالكِتَابِ المَسْطُورِ، وَالنُّورِ السَّاطِعِ، وَالضِّيَاءِ اللَّامِعِ، وَالْأَمْرِ الصَّادِعِ إِزَاحَةً لِلشُّبُهَاتِ، وَاحْتِجَاجًا بِالْبَيِّنَاتِ، وَتَحْذِيرًا بِالْآيَاتِ، وَتَخْوِيفًا بِالْمَثُلَاتِ... .

الشّرح: ... قوله عليه السلام: «والعَلَم المأثور»، يجوز أن يكون عني به القرآن، لأنّ المأثور

١ـ الزُّمَر / ٢٣.

٢ـ و هو قوله تعالى في سورة الإسراء / ٨٢: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْاٰنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

٣ـ يوسف / ٣.

المحكيّ، والعَلَم ما يُهْتَدَى به، والمتكلّمون يسمّون المعجزات أعلامًا. ويجوز أن يريد به أحد معجزاته غير القرآن، فإنّها كثيرة ومأثورة، ويؤكّد هذا قوله بعد: «والكتاب المسطور»، فدلّ على تغايرهما، ومَن يذهب إلى الأوّل يقول: المراد بهما واحد، والثّانية توكيد الأُولَى على قاعدة الخطابة والكتابة. (١: ١٣٦)

(الخطبة: ١٥٢) ... إنَّ اللهَ خَصَّكُمْ بالْإِسْلَام، وَاسْتَخْلَصَكُمْ لَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْمُ سَلَامَةٍ، وَجِمَاعُ كَرَامَةٍ، اصْطَفَى اللهُ تَعَالَى مَنهَجَهُ، وَبَيَّنَ حُجَجَهُ، مِن ظَاهِرِ عِلْمٍ، وَبَاطِنِ حِكَمٍ. لَا تَفْنَى غَرَائِبُهُ، وَلَا تَنقَضِي عَجَائِبُهُ. فِيهِ مَرَابِيعُ النِّعَمِ، وَمَصَابِيحُ الظُّلَمِ. لَا تُفْتَحُ الْخَيْرَاتُ إِلَّا بِمَفَاتِحِهِ، وَلَا تُكْشَفُ الظُّلُمَاتُ إِلَّا بِمَصَابِحِهِ.

قَدْ أَحْمَى حِمَاهُ، وَأَرْعَى مَرْعَاهُ. فِيهِ شِفَاءُ الْمُسْتَشْفِي، وَكِفَايَةُ الْمُكْتَفِي.

الشّرح: ... ثمّ ذَكَرَ عليه السلام شَرَفَ الإسلام، وقال: إنّه مشتقٌّ من السّلامة، وإنّه جامِعٌ للكرامة، وإنّ الله قد بَيَّن حُجَجَه، أي الأدلّة على صحّته.

ثمّ بَيَّن ما هذه الأدلّة، فقال: «مِن ظاهر عِلْم، وباطن حِكَم»، أي حِكمة، فـ«مِن» هاهنا للتّبيين والتّفسير، كما تقول: دفعت إليه سلاحًا مِن سَيْفٍ ورُمْحٍ وسَهْم، ويعني بـ«ظاهر علم وباطن حِكَم»، هو القرآن، ألا تَرَاه كيف أتى بعده بصفات ونعوت لا تكون إلّا للقرآن، من قوله: «لا تفنى عَزائمه» أي آياته المحكمة، و«براهينه العازمة» أي القاطعة، ولا تنقضي عجائبه لأنّه مَهْما تأمّله الإنسان استخرج منه بكُفْره غرائب وعجائب لم تكن عنده من قبل.

«فيه مرابيع النِّعَم»، المرابيع الأمطار الّتي تجيء في أوّل الرّبيع فتكون سببًا لظهور الكَلأ، وكذلك تدبُّر القرآن سَبَبٌ للنِّعَم الدّينيّة وحُصولها.

قوله: «قد أحمى حِمَاه، وأرعى مَرْعاه»، الضّمير في «أحمى» يرجع إلى الله تعالى، أي قد أحمى الله حماه، أي عرّضه لأن يُحْمَى، كما تقول: أقتلت الرّجل، أي عرّضته لأن يُقْتَل.

وأضربته ، أي عرّضته لأن يُضْرَب ، أي قد عرّض الله تعالى حمى القرآن ومحارمه لأن يجتنب ومكّن منها ، وعرّض مَرْعاه لأن يُرْعى ، أي مكّن من الانتفاع بما فيه من الزّواجر والمواعظ ، لأنّه خاطَبَنا بلسان عربيٍّ مُبينٍ ، ولم يقنع ببيان ما لا نعلم إلّا بالشّرع ، حتّى نبّه في أكثره على أدلّة العقل. (٩: ١٥٦)

(الخطبة: ١٥٦) وَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ، فَإِنَّهُ الْحَبْلُ الْمَتِينُ، وَالنُّورُ الْمُبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، وَالرِّيُّ النَّاقِعُ، وَالْعِصْمَةُ لِلْمُتَمَسِّكِ، وَالنَّجَاةُ لِلْمُتَعَلِّقِ، لَا يَعْوَجُّ فَيُقَامَ، وَلَا يَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبَ، وَلَا يُخْلِقُهُ كَثْرَةُ الرَّدِّ، وَوُلُوجُ السَّمْعِ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ سَبَقَ.

الشّرح: ... ثمّ أمر باتّباع الكتاب العزيز، ووَصَفه بما وَصَفه به ... .

قال: «ولا يخلقه كثرة الرّدّ ووُلوجُ السَّمْع» ، هذا من خصائص القرآن المجيد شَرَّفَه الله تعالى ، وذلك أنّ كلّ كلام منثور أو منظوم إذا تكرّرت تلاوته وتردّد وُلُوجه الأسماع ملّ وسُمج واستهجن ، إلّا القرآن فإنّه لا يزال غَضًّا طَرِيًّا محبوبًا غير مملول. (٩: ٢٠٤)

(الخطبة: ١٥٩) الأصل: ومن خطبة له عليه السلام:

أَرْسَلَهُ عَلَى حِينِ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَطُولِ هَجْعَةٍ مِنَ الْأُمَمِ، وَانْتِقَاضٍ مِنَ الْمُبْرَمِ، فَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالنُّورِ الْمُقْتَدَى بِهِ.

ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ، وَلَنْ يَنْطِقَ، وَلَكِنْ أُخْبِرُكُمْ عَنْهُ: أَلَا إِنَّ فِيهِ عِلْمَ مَا يَأْتِي، وَالْحَدِيثَ عَنِ الْمَاضِي، وَدَوَاءَ دَائِكُمْ، وَنَظْمَ مَا بَيْنَكُمْ... .

الشّرح: ... و«الّذي بين يديه»: التّوراة والإنجيل.

فإن قلتَ: التّوراة والإنجيل قبله، فكيف جعلهما بين يديه؟

قلتُ: أحد جزأي الصِّلة محذوف وهو المبتدأ، والتّقدير: بتصديق الّذي هو بين يديه، وهو

ضمير القرآن، أي بتصديق الّذي القرآن بين يديه، وحذف أحد جزأي الصِّلة هاهنا ثمّ حذفه في قوله تعالى: ﴿...تَمَامًا عَلَى الَّذِى اَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا﴾[1]، في قراءة مَن جعله اسمًا مرفوعًا، وأيضًا فإنّ العرب تستعمل «بين يديه» بمعنى «قبل»، قال تعالى: ﴿بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾[2]، أي قبله. (٩: ٢١٧)

(الخطبة: ١٧٧)... وَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَعِظْ أَحَدًا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ، وَسَبَبُهُ الْأَمِينُ، وَفِيهِ رَبِيعُ الْقَلْبِ وَيَنَابِيعُ الْعِلْمِ، وَمَا لِلْقَلْبِ جَلَاءٌ غَيْرُهُ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ الْمُتَذَكِّرُونَ، وَبَقِيَ النَّاسُونَ أَوِ الْمُتَنَاسُونَ.

فَإِذَا رَأَيْتُمْ خَيْرًا فَأَعِينُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ شَرًّا فَاذْهَبُوا عَنهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «يَابْنَ آدَمَ، اعْمَلِ الْخَيْرَ وَدَعِ الشَّرَّ، فَإِذَا أَنتَ جَوَادٌ قَاصِدٌ».

الشّرح: إنّما جعله حَبْل الله، لأنّ الحَبْل ينجو مَن تعلّق به من هُوّة، والقرآن ينجو من الضّلال مَن يتعلّق به. وجعله مَتينًا، أي قويًّا، لأنّه لا انقطاع له أبدًا، وهذه غاية المتانة والقوّة...

«وفيه ربيع القلب»، لأنّ القلب يحيا به كما تحيا الأنعام برَعْي الرّبيع. «وينابيع العلم»، لأنّ العلم منه يتفرّع كما يخرج الماء من اليَنبوع ويتفرّع إلى الجداول. و«الجِلاء»، بالكسر: مصدر جَلَوْتُ السّيف، يقول: لا جلاء لصَدْأ القلوب من الشُّبهات والغَفلات إلّا القرآن.

ثمّ قال: إنّ المتذكّرين قد ذهبوا وماتوا، وبَقي النّاسون الّذين لا علوم لهم، أو المتناسون الّذين عندهم العلوم، ويتكلّفون إظهار الجهل لأغراض دنيويّة تعرض لهم.

ثمّ قال: أعينوا على الخير إذا رأيتموه بتحسينه عند فاعله، وبدَفْع الأُمور المانعة عنه،

١ـ الأنعام / ١٥٤.

٢ـ سبأ / ٤٦.

وبتسهيل أسبابه وتسنية سُبُله، وإذا رأيتم الشّرّ فاذهبوا عنه، ولا تقاربوه، ولا تقيموا أنفسكم في مقام الرّاضي به، الموافق على فعله، ثمّ روى لهم الخبر ... . (١٠: ٣١ـ٣٢)

(الخطبة: ١٨٤) ... فَالْقُرآنُ آمِرٌ زَاجِرٌ، وَصَامِتٌ نَاطِقٌ. حُجَّةُ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ، أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِيثاقَهُمْ، وَارْتَهَنَ عَلَيْهِمْ أَنفُسَهُمْ، أَتَمَّ نُورَهُ، وَأَكْمَلَ بِهِ دِينَهُ، وَقَبَضَ نَبِيَّهُ ﷺ وَقَدْ فَرَغَ إِلَى الْخَلْقِ مِن أَحكَامِ الْهُدَى بِهِ. فَعَظِّمُوا مِنهُ سُبْحَانَهُ مَا عَظَّمَ مِن نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُخْفِ عَنكُمْ شَيئًا مِن دِينِهِ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيئًا رَضِيَهُ أَوْ كَرِهَهُ إِلَّا وَجَعَلَ لَهُ عَلَمًا بَادِيًا، وَآيَةً مُحْكَمَةً، تَزْجُرُ عَنهُ، أَوْ تَدْعُو إِلَيْهِ، فَرِضَاهُ فِيمَا بَقِيَ وَاحِدٌ، وَسَخَطُهُ فِيمَا بَقِيَ وَاحِدٌ.

الشّرح: جعل القرآن آمرًا وزاجرًا لما كان خالقه ـ وهو الله سبحانه ـ آمرًا زاجرًا به، فأسند الأمر والزَّجْر إليه، كما تقول: سيف قاتل، وإنّمَا القاتل الضّارب به، وجعله صامتًا ناطقًا، لأنّه ـ من حيث هو حروف وأصوات ـ صامت، إذ كان العَرَض يستحيل أن يكون ناطقًا، لأنّ النّطق حركة الأداة بالكلام، والكلام يستحيل أن يكون ذا أداة ينطق بالكلام بها، وهو من حيث يتضمّن الأخبار والأمر والنّهي والنّداء وغير ذلك من أقسام الكلام، كالنّاطق، لأنّ الفهم يقع عنده، وهذا من باب المجاز، كما تقول: هذه الرّبوع النّاطقة، وأخبرتني الدّيار بعد رحيلهم بكذا.

ثمّ وصفه بأنّه حجّة الله على خَلْقه، لأنّه المعجزة الأصليّة.

أخذ سبحانه على الخلائق ميثاقه، وارْتَهَن عليه أنفسهم، لـمَّا كان سبحانه قد قرّر في عقول المكلّفين أدلّة التّوحيد والعَدْل، ومِن جملة مسائل العَدْل النّبوّة، ويثبت نبوّة محمّد ﷺ عقلًا، كان سبحانه بذلك كالآخذ ميثاق المكلّفين بتصديق دعوته، وقبول القرآن الّذي جاء، وجعل به نفسهم رَهْنًا على الوفاء بذلك، فمَن خالف خَسِرَ نفسه، وهَلَك هلاك الأبد.

هذا تفسير المحقّقين، ومِن النّاس مَن يقول: المراد بذلك قصّة الذُّرّيّة قبل خَلْق آدم عليه السلام،

كما ورد في الأخبار، وكما فسّر قوم عليه الآية.

ثمّ ذكر عليه السلام أنّ الله تعالى قَبَض رسوله صلى الله عليه وآله، وقد فَرَغ إلى الخَلْق بالقرآن من الإكمال والإتمام، كقوله تعالى: ﴿اَلْيَوْمَ اَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَ اَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾[1]، وإذا كان قد أكمله لم يَبْق فيه نَقْص ينتظر إتمامه.

قال: «فعظّموا من الله ما عظّم من نفسه»، لأنّه سبحانه وصف نفسه بالعظمة والجلال في أكثر القرآن، فالواجب علينا أن نعظّمه على حَسَب ما عظّم نفسه سبحانه.

ثمّ علّل وجوب تعظيمه، وحَسَّن أمره لنا بتعظيمه سبحانه بكونه لم يُخْفِ عنّا شيئًا من أمر ديننا، وذلك لأنّ الشّرعيّات مصالح المكلّفين، وإذا فعل الحكيم سبحانه بنا ما فيه صلاحنا، فقد أحسن إلينا، ومن جملة صلاحنا تعريفنا من الشّرعيّات ما فعله لطف ومُفْض بنا إلى الثّواب، وهذا أبلغ ما يكون من الإحسان، والمحسن يجب تعظيمه وشُكْره.

قال: لم يترك شيئًا إلّا وجعل له نصًّا ظاهرًا يدلّ عليه، أو عَلَمًا يستدلّ به عليه، أي إمّا منصوص عليه صريحًا، أو يمكن أن يستنبط حُكْمه من القرآن، إمّا بذكره أو بتَرْكه، فيبقى على البراءة الأصليّة، وحكم العقل. (١٠: ١١٦ـ١١٧)

(الخطبة: ١٩١)... ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ نُورًا لَا تُطْفَأُ مَصَابِيحُهُ، وَسِرَاجًا لَا يَخْبُو تَوَقُّدُهُ، وَبَحْرًا لَا يُدْرَكُ قَعْرُهُ، وَمِنهَاجًا لَا يُضِلُّ نَهْجُهُ، وَشُعَاعًا لَا يُظْلِمُ ضَوْؤُهُ، وَفُرْقَانًا لَا يُخْمَدُ بُرْهَانُهُ، وَتِبْيَانًا لَا تُهْدَمُ أَرْكَانُهُ، وَشِفَاءً لَا تُخْشَى أَسْقَامُهُ، وَعِزًّا لَا تُهْزَمُ أَنصَارُهُ، وَحَقًّا لَا تُخْذَلُ أَعْوَانُهُ.

فَهُوَ مَعْدِنُ الْإِيمَانِ وَبُحْبُوحَتُهُ، وَيَنَابِيعُ الْعِلْمِ وَ بُحُورُهُ، وَرِيَاضُ الْعَدْلِ وَغُدْرَانُهُ،

١ـ المائدة / ٣.

وَأَثَافِيُّ الْإِسْلَامِ وَبُنيَانُهُ، وَأَوْدِيَةُ الْحَقِّ وَغِيطَانُهُ.

وَ بَحْرٌ لَايَنزِفُهُ الْمُسْتَنزِفُونَ، وَعُيُونٌ لَايُنضِبُهَا الْمَاتِحُونَ ، وَمَنَاهِلُ لَايَغِيضُهَا الْوَارِدُونَ، وَمَنَازِلُ لَايَضِلُّ نَهْجَهَا الْمُسَافِرُونَ، وَأَعْلَامٌ لَايَعْمَى عَنهَا السَّائِرُونَ، وَآكَامٌ لَايَجُوزُ عنهَا الْقَاصِدُونَ.

جَعَلَهُ اللهُ رِيًّا لِعَطَشِ الْعُلَمَاءِ، وَرَبِيعًا لِقُلُوبِ الْفُقَهَاءِ، وَمَحَاجَّ لِطُرُقِ الصُّلَحَاءِ، وَدَوَاءً لَيْسَ بَعْدَهُ دَاءٌ، وَنُورًا لَيْسَ مَعَهُ ظُلْمَةٌ، وَحَبْلًا وَثِيقًا عُرْوَتُهُ، وَمَعْقِلًا مَنِيعًا ذِرْوَتُهُ، وَعِزًّا لِمَن تَوَلَّاهُ، وَسِلْمًا لِمَن دَخَلَهُ، وَهُدًى لِمَنِ ائْتَمَّ بِهِ، وَعُذْرًا لِمَنِ انتَحَلَهُ، وَبُرْهَانًا لِمَن تَكَلَّمَ بِهِ، وَشَاهِدًا لِمَن خَاصَمَ بِهِ، وَفَلْجًا لِمَن حَاجَّ بِهِ، وَحَامِلًا لِمَن حَمَلَهُ، وَمَطِيَّةً لِمَن أَعْمَلَهُ، وَآيَةً لِمَن تَوَسَّمَ، وَجُنَّةً لِمَنِ اسْتَلْأَمَ، وَعِلْمًا لِمَن وَعَى، وَحَدِيثًا لِمَن رَوَى، وَحُكْمًا لِمَن قَضَى.

الشّرح: الضّمير يرجع إلى القرآن، جعله الله ريًّا لعَطَش العلماء، إذا ضَلّ العلماء في أمر والتَبَس عليهم رجعوا إليه، فسقَاهُمْ كما يسقى الماء العَطِش، وكذا القول في: «ربيعًا لقلوب الفقهاء»، والرّبيع هاهنا: الجدول، ويجوز أن يريد المطر في الرّبيع... .

قوله عليه السلام: «وحاملًا لمن حمله»، أي أنّ القرآن ينجّي يوم القيامة مَن كان حافظًا له في الدّنيا، بشرط أن يعمل به.

قوله عليه السلام: «ومطيّة لمن أعمله»، استعارة، يقول: كما أنّ المطيّة تنجّي صاحبها إذا أعملها وبعثها على النَّجاء، فكذلك القرآن إذا أعمله صاحبه أنجاه، ومعنى إعماله، اتّباع قوانينه والوقوف عند حدوده.

قوله:«وآيةً لِمَن تَوَسَّم»، أي لمن تَفَرّس،قال تعالى:﴿إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾[1]... .

قوله : «وحديثًا لمَن رَوَى» قد سمّاه الله تعالى حديثًا، فقال : ﴿اَللّٰهُ نَزَّلَ اَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾[2]، وأصحابنا يحتجّون بهذه اللّفظة على أنّ القرآن ليس بقديمٍ ، لأنّ الحديث ضدّ القديم.

وليس للمخالف أن يقول : ليس المراد بقوله :﴿اَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ ما ذكرتم ، بل المراد أحسن القول، وأحسن الكلام ، لأنّ العرب تُسمّي الكلام والقول حديثًا ، لأنّا نقول : لعَمْري إنّه هكذا ، ولكنّ العرب ما سمّتِ القولَ والكلام حديثًا إلّا أنّه مُستحدَث متجدِّد حالًا فحالًا ، ألَا تَرَى إلى قول عمرو لمعاوية : «قد مللتُ كلّ شيء إلّا الحديث» ، فقال : إنّمَا يُمِلّ العَتيق ، فدلّ ذلك على أ نّه فهم معنى تَسْميتهم الكلام والقول حديثًا ، وفَطِن لمغزاهم ومقصدهم في هذه التّسمية ، وإذا كنّا قد كلّفنا أن نجري على ذاته وصفاته وأفعاله ما أجراه سبحانه في كتابه، ونطلق ما أطلقه على سبيل الوَضْع والكيفيّة الّتي أطلقها وكان قد وصف كلامه بأنّه حديث ـ وكان القرآن في عُرْف اللّغة إنّمَا سُمِّي حديثًا لحدوثه وتجدّده ـ فقد ساغ لنا أن نطلق على كلامه أنّه محدَث ومتجدّد ، وهذا هو المقصود. (١٠: ٢٠٠ـ٢٠١)

(كتابه عليه السلام: ٣١)... فَإِنِّي أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللهِ ـ أَيْ بُنَيَّ ـ وَلُزُومِ أَمْرِهِ، وَعِمَارَةِ قَلْبِكَ بِذِكْرِهِ، وَالْاِعْتِصَامِ بِحَبْلِهِ، وَأَيُّ سَبَبٍ أَوْثَقُ مِن سَبَبٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ إِن أَنتَ أَخَذْتَ بِهِ!... .

الشّرح : قوله عليه السلام : « وأيّ سبب أوثق » ، إشارة إلى القرآن ، لأنّه هو المعبّر عنه بقوله

١ـ الحجر / ٧٥.

٢ـ الزُّمر / ٢٣.

تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[١] ... . (٦٣:١٦)

(كتابه عليه السلام: ٦٩) ومن كتاب له عليه السلام كتبه إلى الحارث الهَمْدَانيّ:

وَتَمَسَّكْ بِحَبْلِ الْقُرآنِ، وَاسْتَنصِحْهُ، وَأَحِلَّ حَلَالَهُ، وَحَرِّمْ حَرَامَهُ، وَصَدِّقْ بِمَا سَلَفَ مِنَ الْحَقِّ، وَاعْتَبِرْ بِمَا مَضَى مِنَ الدُّنيَا لِمَا بَقِيَ مِنهَا، فَإِنَّ بَعْضَهَا يُشْبِهُ بَعْضًا، وَآخِرَهَا لَاحِقٌ بِأَوَّلِهَا! وَكُلُّهَا حَائِلٌ مُفَارِقٌ... .

الشّرح: ... وقد اشتمل هذا الفصل على وصايا جليلة الموقع:

منها قوله: «وتمسّك بحَبْل القرآن»، جاء في الخبر المرفوع لـمَّا ذكر الثَّقَلَيْن، فقال: أحدهما كتاب الله، حَبْلٌ مَمْدودٌ من السّماء إلى الأرض طَرَفٌ بيد الله وطَرَفٌ بأيديكم.

ومنها قوله: «انتصحْه» أي عُدَّه ناصحًا لك فيما أمرك به ونهاك عنه.

ومنها قوله: «وأَحِلَّ حلالَه وحَرِّمْ حرامَه»، أي احْكُمْ بين النّاس في الحلال والحرام بما نصَّ عليه القرآن.

ومنها قوله: «وصَدِّق بما سَلَف من الحقّ» أي صَدِّق بما تضمّنه القرآن من أيّام الله ومَثُلاته في الأُمَم السّالفة لما عَصَوْا وكذّبوا... . (٤٣:١٨)

الفصل الرّابع ـ [في القرآن وذِكْر الآثار الّتي وردت في فَضْله]

(الخطبة: ١٧٧) ... واعْلَمُوا أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ النَّاصِحُ الَّذِي لَايَغُشُّ، وَالْهَادِيُ الَّذِي لَايُضِلُّ، وَالْمُحَدِّثُ الَّذِي لَايَكْذِبُ. وَمَا جَالَسَ هَذَا الْقُرْآنَ أَحَدٌ إِلَّا قَامَ عَنهُ بِزِيَادَةٍ

---

١ ـ آل عمران / ١٠٣.

أَوْ نُقْصَانٍ: زِيَادَةٍ فِي هُدًى، أَوْ نُقْصَانٍ مِن عَمًى.

واعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ الْقُرْآنِ مِن فَاقَةٍ، وَلَا لِأَحَدٍ قَبْلَ الْقُرْآنِ مِن غِنًى؛ فَاسْتَشْفُوهُ مِن أَدْوَائِكُمْ، وَاسْتَعِينُوا بِهِ عَلَى لَأْوَائِكُمْ، فَإِنَّ فِيهِ شِفَاءً مِن أَكْبَرِ الدَّاءِ، وَهُوَ الْكُفْرُ وَالنِّفَاقُ، وَالْغَيُّ وَالضَّلَالُ، فَاسْأَلُوا اللهَ بِهِ، وَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ بِحُبِّهِ، وَلَا تَسْأَلُوا بِهِ خَلْقَهُ، إِنَّهُ مَا تَوَجَّهَ الْعِبَادُ إِلَى اللهِ بِمِثْلِهِ.

واعْلَمُوا أَنَّهُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَقَائِلٌ مُصَدَّقٌ، وَأَنَّهُ مَن شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُفِّعَ فِيهِ، وَمَن مَحَلَ بِهِ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُدِّقَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَلَا إِنَّ كُلَّ حَارِثٍ مُبْتَلًى فِي حَرْثِهِ وَعَاقِبَةِ عَمَلِهِ، غَيْرَ حَرَثَةِ الْقُرْآنِ؛ فَكُونُوا مِن حَرَثَتِهِ وَأَتْبَاعِهِ، وَاسْتَدِلُّوهُ عَلَى رَبِّكُمْ، وَاسْتَنصِحُوهُ عَلَى أَنفُسِكُمْ، وَاتَّهِمُوا عَلَيْهِ آرَاءَكُمْ، وَاسْتَغِشُّوا فِيهِ أَهْوَاءَكُمْ.

الشّرح: ... واعلم! أنّ هذا الفصل مِن أحسن ما وَرَد في تعظيم القرآن وإجلاله، وقد قال النّاس في هذا الباب فأكثروا.

ومن الكلام المرويّ عن أمير المؤمنين عليه السلام في ذِكْر القرآن أيضًا، ما رواه ابن قُتَيبة في كتاب «عُيون الأخبار» عنه عليه السلام أيضًا، وهو: «مَثَل المؤمن الّذي يقرأ القرآن كمَثَل الأُتْرُجّة، ريحُها طيّب، وطعمها طيّب، ومَثَلُ المؤمن الّذي لا يقرأ القرآن كمَثَل التَّمْرة طعمها طيّب ولا ريحَ لها، ومَثَلُ الفاجر الّذي يقرأ القرآن كمَثَل الرَّيحانة، ريحها طيّب، وطعمها مُرّ. ومَثَل الفاجر الّذي لا يقرأ القرآن مَثَل الحَنْظلة طعمها مُرّ، وريحها مُنتِنة».

وقال الحسن رحمه الله: قُرّاء القرآن ثلاثة: رجلٌ اتّخذه بضاعة فنَقَله مِن مِصْر إلى مِصْر، يطلب به ما عند النّاس، ورجلٌ حَفِظ حُروفه، وضَيَّع حُدوده، واستدرّ به الوُلاة واستطال به على أهل بلاده، وقد كثّر الله هذا الضّرب من حَمَلة القرآن ـ لا كثّرهم الله ـ و رجلٌ قرأ

القرآن فبدأ بما يعلم من دواء القرآن ، فوضعه على داء قلبه ، فسَهر ليله ، وانهملت عَيْناه ، وتسربل بالخشوع ، وارتَدَى بالحُزْن ، فبذاك وأمثاله يُسْقَى النّاس الغَيْث ، وينزل النَّصْر ، ويدفع البلاء، والله لهذا الضّرب من حَمَلة القرآن أعزّ وأقلّ من الكبريت الأحمر .

وفي الحديث المرفوع : «أنّ مِن تعظيم جلال الله إكرامَ ذي الشّيبة في الإسلام ، وإكرام الإمام العادل ، وإكرام حَمَلة القرآن» .

وفي الخبر المرفوع أيضًا : «لا تُسافِروا بالقرآن إلى أرض العدوّ ، فإنّي أخاف أن يناله العدوّ» .

وكانت الصّحابة تكره بيع المصاحف وتراه عظيمًا ، وكانوا يكرهون أن يأخذ المعلِّم على تعليم القرآن أجْرًا .

وكان ابن عبّاس يقول : إذا وقعتُ في آل حمٓ ، وقعتُ في روضات دَمِثات أتأنّق فيهنّ .

وقال ابن مسعود : لكلّ شيء ديباجة ، وديباجة القرآن آل حمٓ .

قيل لابن عبّاس : أيجوز أن يُحلّى المُصْحَف بالذّهَب والفِضّة ؟ فقال : حِلْيَته في جَوْفه .

وقال النّبيّ ﷺ : «أصفر البيوت جَوْف صفِر من كتاب الله» .

وقال الشّعبيّ : إيّاكم وتفسير القرآن ، فإنّ الّذي يفسّره إنّمَا يحدّث عن الله .

الحسن رحمه الله : رَحِم الله امْرأً عَرَض نفسه وعمله على كتاب الله ، فإن وافَقَ ، حمِد الله وسأله الزّيادة ، وإن خالَفَ ، أعتب وراجع مِن قريب .

حَفِظ عمر بن الخطّاب سورة البقرة ، فنَحَرَ وأطعم .

وَفَد غالب بن صَعْصَعَة على عليّ عليه السلام و معه ابنه الفَرَزْدَق ، فقال له : مَن أنت ؟ فقال : غالب بن صَعْصَعَة المجاشعيّ . قال : ذو الإبل الكثيرة ؟ قال : نعم . قال : ما فعلت إبلك ؟ قال : أذهبَتْها النّوائب ، وذعذعَتْها[1] الحقوق . قال : ذاك خير سُبُلها . ثمّ قال : يا أبا الأخطل ، مَن هذا

---

١ ـ أي فرّقتها و بدّدتها .

الغُلام معك ؟ قال : ابني وهو شاعر ، قال : علِّمْه القرآن فهو خيرٌ له مِن الشِّعْر ، فكان ذلك في نَفْس الفَرَزْدق ، حتّى قَيّد نفسه ، وآلَى ألّا يحلّ قَيْدَه حتّى يحفظ القرآن ، فما حلّه حتّى حفظه، وذلك قوله : [الطَّويل]

وما صَبَّ رِجْلي في حَديدٍ مجاشعٍ مع القَدْرِ إلّا حاجةٌ لي أُريدُها[1]

قلتُ: تحت قوله عليه السلام : «يا أبا الأخطل» قبل أن يعلم أنّ ذلك الغلام ولده وأنّه شاعر ، سِرّ غامض ، ويكاد يكون إخبارًا عن غيب ، فليَلْمح .

الفُضَيل بن عِياض : بلغني أنّ صاحب القرآن إذا وقف على معصيةٍ ، خرج القرآن من جَوْفه ، فاعتزل ناحيةً وقال : أهذا حملتَني !

قلتُ: وهذا القول على سبيل المَثَل والتّخويف من مواقعة المعاصي لِمَن يحفظ القرآن .

أنس ، قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله : «يابن أُمّ سليم ، لاتغفل عن قراءة القرآن صَباحًا ومَساءً ، فإنّ القرآن يحيي القلب الميّت ، وينهي عن الفحشاء والمنكر» .

كان سُفْيان الثَّوْريّ إذا دخل شَهْر رمضان ترك جميع العبادة ، وأقبل على قراءة القرآن من المُصْحَف .

كَعْب الأحبار : قال الله تعالى لموسى عليه السلام : مَثَلُ كتاب محمّد في الكُتُب مَثَلُ سِقَاء فيه لَبَن ، كلّما مخضته استخرجت منه زُبْدًا .

أسْلَم الخوّاص : كنتُ أقرأ القرآن ، فلا أجدُ له حلاوة ، فقلتُ لنفسي : يا أسلم ، اقْرأ القرآن كأنّك تسمعه مِن رسول الله صلى الله عليه وآله ، فجاءت حلاوة قليلة ، فقلتُ : اقْرأه كأنّك تسمعه من جبرئيل عليه السلام ، فازدادت الحلاوة ، فقلتُ : اقْرأه كأنّك تسمعه من الله عَزَّ وجَلَّ حين تكلّم به ، فجاءت الحلاوة كلّها .

---

١ ـ ديوانه ١ : ٢١٥ ؛ و هو أيضًا في اللّسان ٥ : ٢ ؛ و يقال : صبّ رجلًا فلان في القيد ؛ أي قيد .

بعض أرباب القلوب : إنّ النّاس يجْمِزون[١] في قراءة القرآن ما خلا المحبّين ، فإنّ لهم خانَ إشارات إذا مَرُّوا به نزلوا . يريد آيات من القرآن يقفون عندها فيفكّرون فيها .

في الحديث المرفوع : «ما مِن شفيعٍ مِن مَلَكٍ ولا نبيٍّ ولا غيرهما ، أفضل من القرآن» .

وفي الحديث المرفوع أيضًا : «مَن قرأ القرآن ثمّ رأى أنّ أحدًا أُوتي أفضل ممّا أُوتي ، فقد استصغر عظمةَ الله» .

وجاء في بعض الآثار : إنّ الله تعالى خَلَقَ بعضَ القرآن قبل أن يخلُقَ آدم ، وقرأه على الملائكة ، فقالوا : طُوبىٰ لأُمّة ينزل عليها هذا ! وطُوبىٰ لأجوافٍ تحمل هذا ! وطُوبىٰ لألسنة تنطق بهذا !

وقال النّبيّ ﷺ : «إنّ القلوبَ تصدأ كما يصدأ الحديد» . قيل : يا رسول الله ، وما جِلاؤها ؟ قال : «قراءة القرآن وذِكْر الموت» .

وعنه عليه السلام : «ما أذِنَ الله لشيءٍ أذنَه لنبيّ حسن التّرنّم بالقرآن» .

وعنه عليه السلام : «إنّ ربّكم لأشدّ أَذَنًا إلى قارئ القرآن من صاحب القَيْنة إلى قَيْنَته» .

وعنه عليه السلام : «أنت تقرأ القرآن ما نهاك ، فإذا لم ينهك فلست تقرأه» .

ابن مسعود رحمه الله : ينبغي لحامل القرآن أن يُعْرف بلَيْله ، إذ النّاس نائمون ، وبنهاره إذ النّاس مُفْطِرُون ، وبحُزْنه إذ النّاس يفرحون ، وببُكائه إذ النّاس يضحكون ، وبخشوعه إذ النّاس يختالون. وينبغي لحامل القرآن أن يكون سِكّيتًا زمّيتًا لَيّنًا[٢] ، ولاينبغي أن يكون جافيًا ولا ممارِيًا ، ولا صيّاحًا ولا حَديدًا[٣] ولا صَخّابًا .

بعض السَّلَف : إنّ العبد ليفتتح سورة فتصلّي عليه حتّى يفرغ منها . وإنّ العبد ليفتتح

---

١ ـ يجمزون : يسرعون .

٢ ـ السّكّيت : الكثير السّكوت ؛ والزّمّيت : الحليم الساكن القليل الكلام .

٣ ـ الحديد : سريع الغضب .

سورة فتلعنه حتّى يفرغ منها، قيل: كيف ذاك؟ قال: إذا أحلّ حلالها، وحرّم حرامها، صلّت عليه وإلّا لعنتْه.

ابن مسعود: أنزل الله عليهم القرآن ليعملوا به، فاتّخذوا دِراسته عملًا، إنّ أحدهم ليقرأ القرآن من فاتحته إلى خاتمته ما يسقط منه حرفًا، وقد أسقط العمل به.

ابن عبّاس: لَأن أقرأ البقرة وآل عمران أ رتّلهما وأتدبّرهما أحبّ إليّ من أن أقرأ القرآن كلّه هذْرَمة[1].

ثابت البُنانيّ: كابَدْتُ في القرآن عشرين سنة، وتنعّمت به عشرين سنة. (١٠: ٢٠ـ ٢٤)

(الخطبة: ١٨٦) ... أَمَّا اللَّيْلَ فَصَافُّونَ أَقْدَامَهُمْ، تَالِينَ لِأَجْزَاءِ الْقُرْآنِ يُرَتِّلُونَهَا تَرْتِيلًا، يُحَزِّنُونَ بِهِ أَنفُسَهُمْ، وَيَسْتَثِيرُونَ بِهِ دَوَاءَ دَائِهِمْ، فَإِذَا مَرُّوا بِآيَةٍ فِيهَا تَشْوِيقٌ رَكَنُوا إِلَيْهَا طَمَعًا، وَتَطَّلَعَتْ نُفُوسُهُمْ إِلَيْهَا شَوْقًا، وَظَنُّوا أَنَّهَا نُصْبُ أَعْيُنِهِمْ، وَإِذَا مَرُّوا بِآيَةٍ فِيهَا تَخْوِيفٌ أَصْغَوْا إِلَيْهَا مَسَامِعَ قُلُوبِهِمْ، وَظَنُّوا أَنَّ زَفِيرَ جَهَنَّمَ وَشَهِيقَهَا فِي أُصُولِ آذَانِهِمْ، فَهُمْ حَانُونَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ، مُفْتَرِشُونَ لِجِبَاهِهِمْ وَأَكُفِّهِمْ وَرُكَبِهِمْ، وَأَطْرَافِ أَقْدَامِهِمْ يَطْلُبُونَ إِلَى اللهِ تَعَالَى فِي فَكَاكِ رِقَابِهِمْ....

الشّرح: ... وقد جاء في فضل قراءة القرآن شيء كثير، روي عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «مَن قرأ القرآن ثمّ رأى أنّ أحدًا أُوتِي أفضل ممّا أُوتِي، فقد استصغر ما عظّمه الله».

وقال صلى الله عليه وآله: «لو كان القرآن في إهاب ما مَسَّتْه النّار».

وقال: «أفضل عبادة أُمّتي قراءة القرآن».

وقال: «أهل القرآن أهل الله وخاصّته».

١ـ الهذرمة: السّرعة في القراءة.

وقال: «إنّ هذه القلوب تَصْدأ كما يَصْدأ الحديد». قيل: فما جلاؤها؟ قال: تلاوة القرآن وذِكْر الموت».

وقال عليه السلام: «إنّ الله سبحانه لَأشدّ أَذَنًا[1] إلى قارئ القرآن من صاحب القَيْنة إلى قَيْنته».

وقال الحسن رحمه الله: ما دون القرآن مِن غِنًى، ولا بَعْد القرآن مِن فَاقَةٍ. (١٠: ١٤٣)

(الحكمة: ٢٢٤)... وَمَن قَرَأَ الْقُرْآنَ فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ، فَهُوَ مِمَّن كَانَ يَتَّخِذُ آيَاتِ اللهِ هُزُوًا....

الشّرح: ... فأمّا قوله عليه السلام: «ومَن قرأ القرآن فمات فدَخَل النّار، ممّن كان يتّخذ آيات الله هُزُوًا». فلقائل أن يقول: قد يكون مؤمنًا بالقرآن ليس بمتّخذٍ له هُزُوًا، ويقرؤه، ثمّ يدخل النّار، لأنّه أُتي بكبيرة أُخرى نحوَ القتل والزّنا والفِرار من الزَّحْف وأمثال ذلك!

والجواب: أنّ معنى كلامه عليه السلام هو أنّ مَن قرأ القرآن فمات فدخل النّار لأجل قراءته القرآن، فهو ممّن كان يتّخذ آيات الله هُزُوًا، أي يقرؤه هازئًا به، ساخِرًا منه، مُسْتَهينًا بمواعظه وزواجره، غير معتقد أنّه من عند الله.

فإن قلتَ: إنّما دخل مَن ذكرتَ النّار، لا لأجل قراءته القرآن، بل لُهُزئه به، وجُحوده إيّاه، وأنت قلتَ: معنى كلامه أنّه مَن دخل النّار لأجل قراءته القرآن فهو ممّن كان يستهزئ بالقرآن!

قلتُ: بل إنّما دخل النّار، لأنّه قرأه على صفة الاستهزاء والسُّخْريّة، ألَا تَرَى أنّ السّاجد للصَّنَم يُعاقَبُ لسجوده له على جهة العبادة والتّعظيم، وإن كان لولا ما يحدثه مُضافًا للسّجود من أفعال القلوب لما عُوقِب. ويمكن أن يُحْمَل كلامه عليه السلام على تفسير آخر، فيقال: إنّه عَنَى

---

١ ـ الأذن: الاستماع.

بقوله: أنّه كما كان ممّن يتّخذ آيات الله هُزُوًا: أنّه يعتقد أنّها من عند الله، ولكنّه لايعمل بموجبها كما يفعله الآن كثير من النّاس. (١٩: ٥٢ـ٥٣)

الفصل الخامس ـ [لايكون في القرآن اختلاف]

(الخطبة: ١٨)... أَفَأَمَرَهُمُ اللهُ سُبْحَانَهُ بِالْاِخْتِلَافِ فَأَطَاعُوهُ! أَمْ نَهَاهُمْ عَنهُ فَعَصَوْهُ! أَمْ أَنزَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ دِينًا نَاقِصًا فَاسْتَعَانَ بِهِمْ عَلَى إِتْمَامِهِ! أَمْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ فَلَهُمْ أَن يَقُولُوا وَعَلَيْهِ أَن يَرْضَى؟ أَمْ أَنزَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ دِينًا تَامًّا فَقَصَّرَ الرَّسُولُ عَن تَبْلِيغِهِ وَأَدَائِهِ وَاللهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[1]، وَفِيهِ تِبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَذَكَرَ أَنَّ الْكِتَابَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[2]. وَإِنَّ الْقُرآنَ ظَاهِرُهُ أَنِيقٌ، وَبَاطِنُهُ عَمِيقٌ، لَا تَفْنَى عَجَائِبُهُ، وَلَا تَنقَضِي غَرَائِبُهُ، وَلَا تُكْشَفُ الظُّلُمَاتُ إِلَّا بِهِ.

الشّرح: ... يقول: لاينبغي أن يُحْمَل جميعُ ما في الكتاب العزيز على ظاهره، فكَمْ مِن ظاهرٍ فيه غيرُ مرادٍ، بل المراد به أمرٌ آخَر باطن، والمراد الرّدّ على أهل الاجتهاد في الأحكام الشّرعيّة، وإفساد قول مَن قال: كلّ مجتهدٍ مُصيبٌ، وتلخيص الاحتجاج من خمسة أوجه:

الأوّل ـ أنّه لـمّا كان الإله سبحانه واحدًا، والرّسول ﷺ واحدًا، والكتاب واحدًا، وجب أن يكون الحُكْم في الواقعة واحدًا، كالمَلِك الّذي يُرْسِل إلى رعيّته رسولًا بكتاب يأمرهم فيه بأوامر يقتضيها مُلْكه وإمرته، فإنّه لايجوز أن تتناقض أوامره، ولو تناقضت

١ـ الأنعام/ ٣٨.

٢ـ النّساء/ ٨٢.

لنُسبَ إلى السَّفَهِ والجهل.

الثّاني ـ لايخلو الاختلاف الّذي ذهب إليه المجتهدون، إمّا أن يكون مأمورًا به أو مَنهيًّا عنه، والأوّل باطل، لأنّه ليس في الكتاب والسّنّة ما يمكن الخَصْم أن يتعلّق به، في كون الاختلاف مأمورًا به. والثّاني حقّ، ويلزم منه تحريم الاختلاف.

الثّالث ـ إمّا أن يكون دين الإسلام ناقصًا أو تامًّا، فإن كان الأوّل، كان الله سبحانه قد استعان بالمكلّفين على إتمام شريعة ناقصة أرسل بها رسوله، إمّا استعانة على سبيل النّيابة عنه، أو على سبيل المشاركة له، وكِلَاهما كُفْرٌ، وإن كان الثّاني، فإمّا أن يكون الله تعالى أنزل الشّرع تامًّا فقصّر الرّسول عن تبليغه، أو يكون الرّسول قد أبلغه على تمامه وكماله، فإن كان الأوّل فهو كُفْرٌ أيضًا، وإن كان الثّاني فقد بطل الاجتهاد، لأنّ الاجتهاد إنّمَا يكون فيما لم يَتَبَيَّن فأمّا ما قد بُيِّن فلا مجال للاجتهاد فيه.

الرّابع ـ الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[1]، وقوله: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[3]، فهذه الآيات دالّة على اشتمال الكتاب العزيز على جميع الأحكام، فكلّ ما ليس في الكتاب وجب ألّا يكون في الشّرع.

الخامس ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[4] فجعل الاختلاف دليلًا على أنّه ليس من عند الله، لكنّه من عند الله سبحانه بالأدلّة القاطعة الدّالّة على صحّة النّبوّة، فوجب ألّا يكون فيه اختلاف.

---

١ ـ الأنعام / ٣٨.

٢ ـ النّحل / ٨٩.

٣ ـ الأنعام / ٥٩.

٤ ـ النّساء / ٨٢.

واعلم! أنّ هذه الوجوه هي الّتي يتعلّق بها الإماميّة ونُفاة القِياس والاجتهاد في الشّرعيّات، وقد تكلّم عليها أصحابنا في كُتُبهم، وقالوا: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يجتهد ويقيس، وادّعوا إجماع الصّحابة على صحّة الاجتهاد والقياس، ودفعوا صحّة هذا الكلام المنسوب في هذا الكتاب إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وقالوا: إنّه من رواية الإماميّة، وهو معارض بما ترويه الزّيديّة عنه وعن أبنائه عليهم السلام في صحّة القياس والاجتهاد، ومخالطة الزّيديّة لأئمّة أهل البيت عليهم السلام كمخالطة الإماميّة لهم، ومعرفتهم بأقوالهم وأحوالهم ومذاهبهم كمعرفة الإماميّة، لا فَرْق بين الفئتَين في ذلك. والزّيديّة قاطبة جارودِيّتها وصالحيّتها[1] تقول بالقياس والاجتهاد، وينقلون في ذلك نصوصًا عن أهل البيت عليهم السلام. وإذا تعارضت الرّوايتان تساقطتا، وعدْنا إلى الأدلّة المذكورة في هذه المسألة. وقد تكلّمتُ في «اعتبار الذّريعة» للمرتضى[2] على احتجاجه في إبطال القياس والاجتهاد بما ليس هذا موضع ذكره.

(١: ٢٨٨ ـ ٢٩٠)

(الخطبة: ١٣٣) ... وَكِتَابُ اللهِ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، نَاطِقٌ لَا يَعْيَا لِسَانُهُ، وَبَيْتٌ لَا تُهْدَمُ أَرْكَانُهُ، وَعِزٌّ لَا تُهْزَمُ أَعْوَانُهُ...

كِتَابُ اللهِ تُبْصِرُونَ بِهِ، وَتَنطِقُونَ بِهِ، وَتَسْمَعُونَ بِهِ، وَيَنطِقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَيَشْهَدُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا يَخْتَلِفُ فِي اللهِ، وَلَا يُخَالِفُ بِصَاحِبِهِ عَنِ اللهِ.

---

١ ـ الزّيديّة: أتباع زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، وهم أصناف ثلاثة: جارودِيّة، وهم أصحاب أبي الجارود زياد ابن أبي زياد، وسليمانيّة وهم أصحاب سليمان بن جَرير، وصالحيّة أصحاب الحسن بن صالح بن حَيّ، ومن هؤلاء البتريّة أصحاب كثير الأبتر. (وانظر بتفصيل مذهبهم في: المِلَل والنِّحَل للشّهرستانيّ ١: ١٣٧ ـ ١٤٣)

٢ ـ هو كتاب «الذّريعة إلى أُصول الشّريعة»، للشّريف المرتضى، شرحه ابن أبي الحديد وسمّى شرحه الاعتبار على كتاب الذّريعة في ثلاثة مجلّدات. (وانظر: كتاب الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة ١٠: ٢٦)

الشّرح: ... **فإن قلتَ**: لماذا قالت العرب «بين أظهرهم»، ولم تقل: «بين صدورهم»؟

قلتُ: أرادت بذلك الإشعار بشدّة المحاماة عنه، والمراماة من دونه، لأنّ النّزيل إذا حامَى القوم عنه استقبلوا شَبَا الأسنّة وأطراف السّيوف عنه بصدورهم، وكان هو محروسًا مصونًا عن مباشرة ذلك وراء ظهورهم... .

فأمّا قوله: «وكِتَابُ الله»، إلى قوله: «ولايخالِفُ بصاحبه عن الله»، ففصل آخر مقطوع عمّا قبله، ومتّصل بما لم يذكره جامع «نهج البلاغة».

فإن قلتَ: ما معنى قوله: «ولايختلف في الله، ولايخالف بصاحبه عن الله؟»، وهل بين هاتَين الجملتَين فَرْقٌ؟

قلتُ: نعم، أمّا قوله: «ولايختلف في الله»، فهو أنّه لايختلف في الدّلالة على الله وصفاته، أي لايتناقض، أي ليس في القرآن آيات مختلفة يدلّ بعضها على أنّه يعلم كلّ المعلومات مثلًا، وتدلّ الأُخرى على أنّه لايعلم كلّ المعلومات، أو يدلّ بعضها على أنّه لا يَرَى، وبعضها على أنّه يَرَى. وليس وجودنا للآيات المشتبهة بقادح في هذا القول، لأنّ آيات الجبر والتّشبيه لاتدلّ، وإنّما توهم، ونحن إنّما نفينا أن يكون فيه ما يدلّ على الشّيء ونقيضه.

وأمّا قوله: «ولايخالف بصاحبه عن الله»، فهو أنّه لايأخذ بالإنسان المعتمد عليه إلى غير الله، أي لايهديه إلّا إلى جناب الحقّ سبحانه، ولايعرج به إلى جناب الشّيطان. (٨: ٢٩٤)

الفصل السّادس ـ [تضمّن القرآن الأُمور الإلهيّة]

(كتابه عليه السلام: ٣١)... **وَاعْلَمْ! يَا بُنَيَّ أَنَّ أَحَدًا لَمْ يُنبِئْ عَنِ اللهِ سُبْحَانَهُ كَمَا أَنبَأَ عَنهُ الرَّسُولُ صلى الله عليه وآله فَارْضَ بِهِ رَائِدًا وَإِلَى النَّجَاةِ قَائِدًا، فَإِنِّي لَمْ آلُكَ نَصِيحَةً. وَإِنَّكَ لَن تَبْلُغَ**

فِي النَّظَرِ لِنَفْسِكَ وَإِنِ اجْتَهَدْتَ مَبْلَغَ نَظَرِي لَكَ.

الشّرح: عاد إلى أمره باتّباع الرّسول ﷺ، وأن يعتمد على السّمع وما وردت به الشّريعة ونطق به الكتاب، وقال له: إنّ أحدًا لم يخبر عن الله تعالى كما أخبر عنه نبيّنا ﷺ، وصدق عليه السلام! فإنّ التّوراة والإنجيل وغيرهما من كُتُب أنبياء بني إسرائيل لم تتضمّن من الأُمور الإلهيّة ما تضمّنه القرآن، وخصوصًا في أمر المعاد، فإنّه في أحد الكتابَيْن مسكوتٌ عنه، وفي الآخَر مذكورٌ ذِكْرًا مُضْطَرِبًا، والّذي كشف هذا القِناع في هذا المعنى، وصرّح بالأمر هو القرآن... . (١٦: ٧٦)

(الحكمة: ٣١٩) **الأصل: وَفِي الْقُرْآنِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ.**

الشّرح: هذا حقّ، لأنّ فيه أخبار القرون الماضية، وفيه أخبار كثيرة عن أُمور مستقبلة، وفيه أخبار كثيرة شرعيّة، فالأقسام الثّلاثة كلّها موجودة فيه. (١٩: ٢٢٠)

الفصل السّابع ـ [إنّ القرآنَ حَمَّالٌ ذو وجوه]

(كتابه عليه السلام: ٧٧) **ومن وصيّته له عليه السلام لعبد الله بن عبّاس، لـمَّا بعثه للاحتجاج على الخوارج:**

لَا تُخَاصِمْهُمْ بِالْقُرْآنِ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ حَمَّالٌ ذُو وُجُوهٍ، تَقُولُ وَيَقُولُونَ، وَلَكِنِ احْجِجْهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَجِدُوا عَنْهَا مَحِيصًا.

الشّرح: هذا الكلام لا نظير له في شَرَفه وعُلوّ معناه، وذلك أنّ القرآن كثير الاشتباه، فيه

مواضع يُظَنّ في الظّاهر أنّها متناقضة متنافية ، نحو قوله : ﴿لَاتُدْرِكُهُ الْاَبْصَارُ﴾ [١]، وقوله : ﴿اِلىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [٢] ، ونحو قوله : ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ اَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَاَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَايُبْصِرُونَ﴾ [٣] ، و قوله : ﴿وَاَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمٰى عَلَى الْهُدٰى﴾، [٤] ونحو ذلك ، وهو كثيرٌ جدًّا .

وأمّا السُّـنّة ؛ فليست كذلك، وذلك لأنّ الصّحابة كانت تسأل رسول الله ﷺ ، وتستوضح منه الأحكام في الوقائع ، وما عساه يشتبه عليهم من كلامهم، يراجعونه فيه، ولم يكونوا يراجعونه في القرآن إلّا فيما قلّ، بل كانوا يأخذونه منه تلقّفًا ، وأكثرهم لايفهم معناه ، لا لأنّه غير مفهوم ، بل لأنّهم ما كانوا يتعاطوْن فهمه، إمّا إجلالًا له أو لرسول الله أن يسألوه عنه ،أو يجرونه مجْرَى الأسماء الشّريفة الّتي إنّمَا يراد منها بَرَكتُها لا الإحاطة بمعناها ، فلذلك كَثُر الاختلاف في القرآن ، وأيضًا فإنّ ناسخه ومنسوخه أكثر من ناسخ السّنّة ومنسوخها ، وقد كان في الصّحابة مَن يسأل الرّسول عن كلمة في القرآن يفسّرها له تفسيرًا مُوجَزًا ، فلايحصل له كلّ الفَهْم ، لـمّا أُنزلت آية الكَلالة [٥] وقال في آخرها : ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ اَنْ تَضِلُّوا﴾ [٦] ، سأله عمر عن الكَلالة ما هو ؟ فقال له: يكفيك آية الصّيف. لم يزد على ذلك، فلم يراجعه عمر وانصرف ، عنه، فلم يفهم مراده وبقي عمر على ذلك إلى أن مات ، وكان يقول بعد ذلك : اللّهمّ مَهْمَا بَيّنتَ ، فإنّ عمر لم يَتبيَّن ، يشير إلى قوله : ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ اَنْ تَضِلُّوا﴾، وكانوا

---

١ ـ الأنعام / ١٠٣.

٢ ـ القيامة / ٢٣.

٣ ـ يس / ٩.

٤ ـ فصّلت / ١٧.

٥ ـ يريد قوله تعالى في آخر آية من سورة النّساء : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلَالَةِ...﴾ النّساء / ١٧٦.

٦ - النّساء / ١٧٦.

في السنّة ومخاطبة الرّسول على خلاف هذه القاعدة، فلذلك أوصاه عليّ عليه السلام أن يحاجّهم بالسنّة لا بالقرآن.

فإن قلتَ: فهل حاجّهم بوصيّته؟

قلتُ: لا، بل حاجّهم بالقرآن، مثل قوله: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ اَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ اَهْلِهَا﴾[1]، ومثل قوله في صيد المحرم: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنكُمْ﴾[2]، ولذلك لم يرجعوا والتّحمّت الحرب، وإنّما رجع باحتجاجه نَفَرٌ منهم.

فإن قلتَ: فما هي السنّة الّتي أمره أن يحاجّهم بها؟

قلتُ: كان لأمير المؤمنين عليه السلام في ذلك غَرَضٌ صحيحٌ، وإليه أشار، وحوله كان يطوف ويحوم، وذلك أنّه أراد أن يقول لهم: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «عليّ مع الحقّ، والحقّ مع عليّ يدور معه حيثما دارَ»، وقوله: «اللّهمّ والِ مَن والاه وعَادِ مَن عاداه، وانصُرْ مَن نَصَره، واخْذُلْ مَن خَذَله»، ونحو ذلك من الأخبار الّتي كانت الصّحابة قد سمعتها من فَلْق فيه (صلوات الله عليه)، وقد بقي ممّن سمعها جماعة تقوم الحُجّة وتثبت بنَقْلهم، ولو احتجّ بها على الخوارج في أنّه لايحلّ مخالفته والعُدول عنه بحال لَحَصَل من ذلك غَرَضُ أمير المؤمنين في محاجّتهم وأغراض أُخرى أرْفَعَ وأعْلَى منهم، فلمّ يقع الأمر بموجب ما أراد، وقضى عليهم بالحَرْب حتّى أكلتهم عن آخرهم ﴿وَكَانَ اَمْرُ اللهِ مَفْعُولًا﴾[3]. (١٨: ٧١ـ٧٣)

١ـ النّساء/ ٣٥.

٢ـ المائدة ٩٥.

٣ـ المائدة/ ٩٥، والأحزاب/ ٣٧.

الفصل الثّامن ـ [في ترتيب القرآن]

(الحكمة : ٨٥) وَ حَكَى عَنهُ أَبُو جَعْفَر مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَاقِرُ عليهما السلام أَنَّهُ كَانَ عليه السلام قَالَ: كَانَ فِي الْأَرْض أَمَانَان مِن عَذَاب الله، وَ قَدْ رُفِعَ أَحَدُهُمَا فَدُونَكُمُ الْآخَرَ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ، أَمَّا الْأَمَانُ الَّذِي رُفِعَ فَهُوَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله، وَ أَمَّا الْأَمَانُ الْبَاقِي فَالْاِسْتِغْفَارُ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[1].

الشّرح : ... ثمّ قال : ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللهُ﴾[2]، أي ولأيّ سبب لا يعذّبهم الله مع وجود ما يقتضِي العذاب، وهو صدّهم المسلمين والرّسول عن البيت في عام الحُدَيبيّة !

وهذا يدلّ على أنّ ترتيب القرآن ليس على ترتيب الوقائع والحوادث، لأنّ سورة الأنفال نزلتْ عَقيبَ وَقْعة بَدْر في السّنة الثّانيه من الهجرة، وصدّ الرّسول صلى الله عليه وآله عن البيت كان في السّنة السّادسة، فكيف يجعل آية نزلتْ في السّنة السّادسة في سوره نزلت في السّنة الثّانية ! وفي القرآن كثير من ذلك، وإنّمَا رتّبه قومٌ من الصّحابة في أيّام عُثمان. (١٨ : ٢٤١)

الفصل التّاسع ـ [في أقسام القرآن]

(الخطبة : ١) ... كِتَابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ : مُبَيِّنًا حَلَالَهُ وَحَرَامَهُ، وَفَرَائِضَهُ وَفَضَائِلَهُ، وَنَاسِخَهُ وَمَنسُوخَهُ، وَرُخَصَهُ وَعَزَائِمَهُ، وَخَاصَّهُ وَعَامَّهُ، وَعِبَرَهُ وَأَمْثَالَهُ، وَمُرْسَلَهُ وَمَحْدُودَهُ، وَمُحْكَمَهُ وَمُتَشَابِهَهُ، مُفَسِّرًا مُجْمَلَهُ، وَمُبَيِّنًا غَوَامِضَهُ.

---

١ ـ الأنفال / ٣٣.

٢ ـ الأنفال / ٣٤.

بَيْنَ مَأْخُوذٍ مِيثَاقُ عِلْمِهِ، وَمُوَسَّعٍ عَلَى الْعِبَادِ فِي جَهْلِهِ، وَبَيْنَ مُثْبَتٍ فِي الْكِتَابِ فَرْضُهُ، وَمَعْلُومٍ فِي السُّنَّةِ نَسْخُهُ، وَوَاجِبٍ فِي السُّنَّةِ أَخْذُهُ، وَمُرَخَّصٍ فِي الْكِتَابِ تَرْكُهُ، وَبَيْنَ وَاجِبٍ بِوَقْتِهِ، وَزَائِلٍ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، وَمُبَايَنٌ بَيْنَ مَحَارِمِهِ، مِنْ كَبِيرٍ أَوْعَدَ عَلَيْهِ نِيرَانَهُ، أَوْ صَغِيرٍ أَرْصَدَ لَهُ غُفْرَانَهُ، وَبَيْنَ مَقْبُولٍ فِي أَدْنَاهُ، وَمُوَسَّعٍ فِي أَقْصَاهُ.

الشّرح: ... ثمّ ذكر عليه السلام أنّ محمّداً صلى الله عليه وآله خَلَّف في الأُمّة بعده كتاب الله تعالى طريقًا واضحًا، وعَلَمًا قائمًا، والعَلَم المنار يُهتدى به. ثمّ قسّم ما بيّنه عليه السلام في الكتاب أقسامًا:

فمنها: حلاله وحرامه، فالحلال كالنّكاح، والحرام كالزّنا.

ومنها: فضائله وفرائضه، فالفضائل النّوافل، أي هي فضلة غير واجبة كركعتَي الصّبح وغيرهما، والفرائض كفريضة الصّبح.

وقال الرّاونديّ: الفضائل هاهنا جمع فضيلة وهي الدّرجة الرّفيعة. وليس بصحيحٍ، ألا تَرَاه كيف جعل الفرائض في مقابلتها وقسيمًا لها، فدلّ ذلك على أنّه أراد النّوافل.

ومنها: ناسخه ومنسوخه، فالنّاسخ كقوله: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾[1]، والمنسوخ كقوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾[2].

ومنها: رُخَصه وعَزائمه، فالرُّخَص كقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾[3] والعزائم، كقوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ﴾[4].

١ـ التوبة / ٥.

٢ـ البقرة / ٢٥٦.

٣ـ المائدة / ٣.

٤ـ محمّد / ١٩.

ومنها: خاصّه وعامّه، فالخاصّ، كقوله تعالى: ﴿وَامْرَاَةً مُؤْمِنَةً اِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾[١]، والعامّ، كالالفاظ الدّالّة على الأحكام العامّة لسائر المكلّفين، كقوله: ﴿اَقِيمُوا الصَّلٰوةَ﴾[٢]. ويمكن أن يراد بالخاصّ العمومات الّتي يراد بها الخصوص، كقوله: ﴿وَاُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٣]، وبالعامّ ما ليس مخصوصًا، بل هو على عمومه، كقوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٤].

ومنها: عِبَرُه وأمثالُه، فالعِبَر كقصّة أصحاب الفيل، وكالآيات الّتي تتضمّن النّكال والعذاب النّازل بأُمَم الأنبياء من قبل، والأمثال، كقوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[٥].

ومنها: مُرْسَله ومحدوده، وهو عبارة عن المُطلَق والمقيّد، وسُمِّي المقيَّد محدودًا، وهي لفظة فصيحة جدًّا، كقوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٦]، وقال في موضع آخر: ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾[٧].

ومنها: محكمه ومتشابهه، فمحكمه، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ﴾[٨]، والمتشابه، كقوله: ﴿اِلٰى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٩]،

ثمّ قسّم عليه السلام الكتاب قسمة ثانية، فقال: إنّ منه ما لايَسَع أحدًا جهله، ومنه ما يسع النّاس

١ـ الأحزاب / ٥٠.

٢ـ الأنعام / ٧٢.

٣ـ النّمل / ٢٣.

٤ـ البقرة / ٢٨٢.

٥ـ البقرة / ١٧.

٦ـ النّساء / ٩٢، والمجادلة / ٣.

٧ـ النّساء / ٩٢.

٨ـ الإخلاص / ١.

٩ـ القيامة / ٢٣.

جهله، مثال الأوّل قوله: ﴿اَللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْحَیُّ الْقَیُّومُ﴾[١] ومثال الثّاني: ﴿کٓهٰیٰعٓصٓ﴾[٢]، ﴿حٰمٓ * عٓسٓقٓ﴾[٣].

ثمّ قال: ومنه ما حُكْمه مذكور في الكتاب منسوخ بالسّنّة، وما حُكْمه مذكور في السّنّة منسوخ بالكتاب، مثال الأوّل قوله تعالى: ﴿فَاَمْسِکُوهُنَّ فِی الْبُیُوتِ حَتّٰی یَتَوَفّٰیهُنَّ الْمَوْتُ﴾[٤] نُسِخ بما سنّه عليه السلام مِن رَجْم الزّاني المُحْصِن. ومثال الثّاني صوم يوم عاشوراء كان واجبًا بالسّنّة ثمّ نَسَخَه صوم شهر رمضان الواجب بنصّ الكتاب.

ثمّ قال: «وبين واجب بوقته، وزائل في مستقبله»، يريد الواجبات المؤقّتة كصلاة الجمعة، فإنّها تجب في وقتٍ مخصوص، ويسقط وجوبها في مستقبل ذلك الوقت.

ثمّ قال عليه السلام: «ومباين بين محارمه»، الواجب أن يكون «ومباين» بالرّفع لا بالجرّ، فإنّه ليس معطوفًا على ما قبله، ألَا تَرَى أنّ جميع ما قبله يستدعي الشّيء وضدّه، أو الشّيء ونقيضه. وقوله: «ومباين بين محارمه، لا نقيض ولا ضدّ له. لأنّه ليس القرآن العزيز على قسمَين: أحدهما: مباين بين محارمه، والآخر: غير مباين. فإنّ ذلك لايجوز، فوجب رفع «مباين»، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف.

ثمّ فسّر ما معنى المباينة بين محارمه، فقال: إنّ محارمه تنقسم إلى كبيرة وصغيرة، فالكبيرة أوْعَدَ سبحانه عليها بالعقاب، والصّغيرة مغفورة، وهذا نصٌّ مذهب المعتزلة في الوعيد.

ثمّ عدل عليه السلام عن تقسيم المحارم المتباينة، ورجع إلى تقسيم الكتاب، فقال: «وبين مقبولٍ

١ـ البقرة / ٢٥٥.

٢ـ مريم / ١.

٣ـ الشّورى / ١ ـ ٢.

٤ـ النّساء / ١٥.

في أدناه، وموسّع في أقصاه»، كقوله: ﴿فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنهُ﴾[١]، فإنّ القليل من القرآن مقبول، والكثير منه موسَّع مرخَّص في تركه. (١: ١٢٠ ـ ١٢٢)

(الخطبة: ١٥٣) ... إنَّ مِن عَزَائِمِ اللهِ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ الَّتِي عَلَيْهَا يُثِيبُ وَيُعَاقِبُ، وَلَهَا يَرْضَى وَيَسْخَطُ، أَنَّهُ لَا يَنفَعُ عَبْدًا ـ وَإِن أَجْهَدَ نَفْسَهُ، وَأَخْلَصَ فِعْلَهُ ـ أَن يَخْرُجَ مِنَ الدُّنيَا، لَاقِيًا رَبَّهُ بِخَصْلَةٍ مِن هذِهِ الْخِصَالِ لَمْ يَتُبْ مِنهَا: أَن يُشْرِكَ بِاللهِ فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ مِن عِبَادَتِهِ، أَوْ يَشْفِيَ غَيْظَهُ بِهَلَاكِ نَفْسٍ، أَوْ يَعُرَّ بِأَمْرٍ فَعَلَهُ غَيْرُهُ، أَوْ يَسْتَنجِحَ حَاجَةً إِلَى النَّاسِ بِإِظْهَارِ بِدْعَةٍ فِي دِينِهِ، أَوْ يَلْقَى النَّاسَ بِوَجْهَيْنِ، أَوْ يَمْشِيَ فِيهِمْ بِلِسَانَيْنِ... .

الشّرح: ... عزائم الله، هي موجباته والأمر المقطوع عليه، الّذي لا ريب فيه ولا شبهة، قال عليه السلام: إنّ من الأُمور الّتي نصّ الله تعالى عليها نصًّا لا يحتمل التّأويل، وهي من العزائم الّتي يقطع بها، ولا رجوع فيها ولا نَسْخ لها، أنّ مَن تاب وهو على ذنب من هذه الذّنوب المذكورة ـ ولو اكتفى بذلك عليه السلام لأغناه عن قوله: «لم يتب» إلّا أنّه ذكر ذلك تأكيدًا وزيادةً في الإيضاح ـ فإنّه لا ينفعه فعل شيء من الأفعال الحسنة ولا الواجبة، ولا تفيده العبادة ولو أجهد نفسه فيها، بل يكون من أهل النّار. و الذّنوب المذكورة هي أن يتّخذ مع الله إلهًا آخر فيشركه في العبادة، أو يقتل إنسانًا بغير حقّ، بل ليشفى غيظه، أو يقذف غيره بأمر قد فعله هو... . (٩: ١٦١)

---

١ ـ المزّمّل / ٢٠.

الفصل العاشر ـ [في المكّيّ و المدنيّ]

(الخطبة : ١٥٧) وقام إليه رجل ، فقال: أخبرنا عن الفتنة، وهل سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وآله عنها؟ فقال عليه السلام :

لَـمَّا أَنزَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ، قَوْلَهُ: ﴿الٓمٓ * اَحَسِبَ النَّاسُ اَنْ يُتْرَكُوا اَنْ يَقُولُوا اٰمَنَّا وَهُمْ لَايُفْتَنُونَ﴾[1]، عَلِمْتُ أَنَّ الْفِتْنَةَ لَاتَنْزِلُ بِنَا وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله بَيْنَ أَظْهُرِنَا. فَقلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا هذِهِ الْفِتْنَةُ الَّتِي أَخْبَرَكَ اللهُ بِهَا؟ فَقَالَ: «يَا عَلِيُّ، إِنَّ أُمَّتِي سَيُفْتَنُونَ مِن بَعْدِي»... .

الشّرح: ... واعلم ! أنّ لفظه عليه السلام المرويّ في « نهج البلاغة » يدلّ على أنّ الآية المذكورة ، وهي قوله تعالى : ﴿الٓمٓ * اَحَسِبَ النَّاسُ﴾ أُنزلتْ بعد أُحُد ، وهذا خلاف قول أرباب التّفسير، لأنّ هذه الآية هي أوّل سورة العنكبوت ، و هي عندهم بالاتّفاق مكّيّة ، ويوم أُحُد كان بالمدينة ، وينبغي أن يقال في هذا : إنّ هذه الآية خاصّةً أُنزلت بالمدينة وأُضيفت إلى السّورة المكّيّة فصارتا واحدة ، وغلب عليها نسب المكّيّ، لأنّ الأكثر كان بمكّة ، وفي القرآن مِثْل هذا كثيرٌ، كسورة النّحل، فإنّها مكّيّة بالإجماع ، وآخرها ثلاث آيات أُنزلت بالمدينة بعد يوم أُحُد ، وهي قوله تعالى : ﴿وَاِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ * وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ اِلَّا بِاللهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ * اِنَّ اللهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾[2].

فإن قلتَ: فلِمَ قال: «علمت أنّ الفتنة لاتَنْزل بنا ورسول الله بين أظهرنا» ؟

١ـ العنكبوت / ١ـ ٢.

٢ـ النحل ١٢٦ـ ١٢٨

قلتُ: لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[١]. (٩: ٢٠٧)

الفصل الحادي عشر ـ [في نَسْخ القرآن]

(كتابه عليه السلام: ٤٩) الأصل: ومِن كتاب له عليه السلام إلى معاوية أيضًا:

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الدُّنيَا مَشْغَلَةٌ عَن غَيْرِهَا، وَلَمْ يُصِبْ صَاحِبُهَا مِنهَا شَيْئًا إِلَّا فَتَحَتْ لَهُ حِرْصًا عَلَيْهَا، وَلَهَجًا بِهَا، وَلَن يَسْتَغْنِيَ صَاحِبُهَا بِمَا نَالَ فِيهَا عَمَّا لَمْ يَبْلُغْهُ مِنهَا، وَمِن وَرَاءِ ذَلِكَ فِرَاقُ مَا جَمَعَ، وَنَقْضُ مَا أَبْرَمَ! لَو اعْتَبَرْتَ بِمَا مَضَى حَفِظْتَ مَا بَقِيَ، وَالسَّلَامُ.

الشّرح: هذا كما قيل في المَثَل: صاحب الدّنيا كشارب ماء البحر، كلّما ازداد شُرْبًا ازداد عَطَشًا، والأصل في هذا قول الله تعالى: (لو كان لابن آدم واديَانِ مِن ذَهَب لابتغى لهما ثالثًا، ولا يملأ عين ابن آدم إلّا التّراب)، وهذا من القرآن الّذي رُفِعَ ونُسِخَت تلاوتُه. (١٧: ١٤)

(الحكمة: ٤٦٣) الأصل: مَنهُومَانِ لَا يَشْبَعَانِ: طَالِبُ عِلْمٍ وَطَالِبُ دُنيَا.

الشّرح: ... وكان في القرآن آيةٌ أُنزلتْ ثمّ رُفِعَتْ: (لو كان لابن آدم واديانِ مِن ذَهَب لابتغى لهما ثالثًا، ولا يملأ عين ابن آدم إلّا التّراب، ويتوب الله على مَن تاب). (٢٠: ١٧٤)

---

١ ـ الأنفال / ٣٣.

[في الدّعاء و ما يتعلّق به]

الفصل الثّاني عشر ـ [في فائدة الدّعاء]

(الخطبة: ٧٧) و من كلمات كان عليه السلام يدعو بها:

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا أَنتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، فَإِن عُدْتُ فَعُدْ لِي بِالْمَغْفِرَةِ.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا وَأَيْتُ مِن نَفْسِي، وَلَمْ تَجِدْ لَهُ وَفَاءً عِندِي.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا تَقَرَّبْتُ بِهِ إِلَيْكَ بِلِسَانِي، ثُمَّ خَالَفَهُ قَلْبِي.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي رَمَزَاتِ الْأَلْحَاظِ، وَسَقَطَاتِ الْأَلْفَاظِ، وَشَهَوَاتِ الْجَنَانِ، وَهَفَوَاتِ اللِّسَانِ.

الشّرح: . . . وفي هذا الموضع يقال: ما فائدة الدّعاء، والقديم تعالى عندكم إنّمَا يغفر الصّغائر، لأنّها تقع مكفّرة، فلا حاجة إلى الدّعاء بغفرانها، ولايؤثّر الدّعاء أيضًا في أفعال البارئ سبحانه، لأنّه إنّمَا يفعل بحَسَب المصالح ويرزق المال والولد وغير ذلك، ويصرف المرض والجَدْب وغيرهما بحسب ما يعلمه من المصلحة، فلا تأثير للدّعاء في شيء من ذلك؟

والجواب؛ أنّه لايمتنع أن يحسن الدّعاء بما يعلم أنّ القديم يفعله لا محالة، ويكون وجه حُسْنه صدوره عن المكلّف على سبيل الانقطاع إلى الخالق سبحانه.

ويجوز أيضًا أن يكون في الدّعاء نفسه مصلحة ولُطْفٌ للمكلَّف، لقد حَسُن منّا الاستغفار للمؤمنين، والصّلاة على الأنبياء والملائكة. وأيضًا فليس كلّ أفعال البارئ سبحانه واجبة عليه، بل مُعْظمها ما يصدر على وجه الإحسان والتّفضّل، فيجوز أن يفعله، ويجوز ألّا يفعله.

فإن قلتَ: فهل يُسمَّى فعلُ الواجب الّذي لابدّ للقديم تعالى من فعله إجابةً لدعاء المكلَّف؟

قلتُ: لا، وإنَّمَا يُسمَّى إجابةً إذا فعل سبحانه ما يجوز أن يفعله، ويجوز ألّا يفعله كالتّفضّل. وأيضًا فإنّ اللّطف والمصلحة قد يكون لطفًا ومصلحةً في كلّ حال، وقد يكون لطفًا عند الدّعاء، ولولا الدّعاء لم يكن لُطْفًا، وليس بمتنعٍ في القسم الثّاني أن يُسمَّى إجابة للدّعاء، لأنّ للدّعاء على كلّ حال تأثيرًا في فعله.

فإن قيل: أيجوز أن يدعو النّبيّ ﷺ بدعاء فلا يستجاب له؟

قيل: إنّ مِن شَرْط حُسْن الدّعاء أن يعلم الدّاعي حُسْن ما طلبه بالدّعاء، وإنَّمَا يعلم حُسْنه، بألّا يكون فيه وجه قبح ظاهر، وما غاب عنه من وجوه القبح، نحو كونه مفسدة يجب أن يشترطه في دعائه، ويطلب ما يطلبه بشرط ألّا يكون مفسدة. وإن لم يظهر هذا الشّرط في دعائه وجب أن يُضْمِره في نفسه، فمتى سأل النّبيّ ربّه تعالى أمرًا فلم يفعلْه لم يجز أن يقال: إنّه ما أُجيبت دعوته، لأنّه يكون قد سأل بشرط ألّا يكون مفسدةً، فإذا لم يقع ما يطلبه، فلأنّ المطلوب قد علم الله فيه من المفسدة ما لم يعلمه النّبيّ ﷺ، فلا يقال: إنّه ما أُجيب دعاؤه، لأنّ دعاءه كان مشروطًا، وإنَّمَا يصدُق قولنا ما أُجيب دعاؤه على مَن طلب أمرًا طلبًا مطلقًا غير مشروط فلم يقع، والنّبيّ ﷺ لا يتحقّق ذلك في حقّه. (٦: ١٧٦ ـ ١٧٨)

الفصل الثّالث عشر ـ [مِن أدعية رسول الله المأثورة]

ونحن نذكر في هذا الموضع جملة من الأدعية المأثورة طلبًا لبَرَكتها، ولينتفع قارئ الكتاب بها:

كان من دعاء رسول الله ﷺ إذا أصبح أن يقول: «أصْبَحْنا وأصْبَح الـمُلْكُ والكِبْرياء والعظمة والجلال والخَلْق والأمر واللّيل والنّهار وما يسكن فيهما لِلّه عَزَّ وجَلَّ، وحده لا شريك له. اللّهمّ اجْعَلْ أوّل يومي هذا صلاحًا، وأوسطه فلاحًا، وآخره نجاحًا.

اللّهمّ إنّي أسالك خير الدّنيا والآخرة يا أرحم الرّاحمين. اللّهمّ اقْسِمْ لنا من خَشْيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك، ومِن طاعتنا ما تبلّغنا به رحمتك، ومِنَ اليقين ما تهوّن به علينا مُصيبات الدّنيا. اللّهمّ مَتّعْنا بأسماعنا وأبصارنا، واجْعَلْه الوارث منّا، وانصُرْنا على مَن ظَلَمنا، ولا تجعل مُصيبتَنا في ديننا، ولا تجعل الدّنيا أكبر همّنا، ولا مَبْلَغ علمنا، ولا تُسلِّطْ علينا مَن لا يرحمنا». (٦: ١٧٨)

الفصل الرّابع عشر ـ [أدعية الصّحيفة]

ومِن دعاء أمير المؤمنين عليه السلام، وكان يدعو به زينُ العابدين عليّ بن الحسين عليه السلام، وهو من أدعية الصّحيفة[١]:

يا مَن يَرْحَمُ مَن لا يرحمه العباد، ويا مَن يقبل مَن لا تَقْبَلُه البلاد، ويا مَن لا يحتقر أهل الحاجة إليه، يا مَن لا يحبّه بالرّدّ أهل الإلحاح إليه. يا مَن لا يخفى عليه صغيرُ ما يُنْحَف به، ولا يضِيع يسيرُ ما يعمَل له. يا مَن يشكر على القليل، ويجازي بالجليل. يا مَن يدنو إلى مَن دنا منه. يا مَن يدعو إلى نفسه مَن أدبر عنه. يا مَن لا يُغيِّر النّعمة، ولا يبادِر بالنِّقْمة. يا مَن يُثمِّر الحسنة حتّى ينمِّيَها، ويتجاوز عن السّيّئة حتّى يعفِّيَها، انصرفتْ دون مَدَى كَرَمِك الحاجات، وامتلأتْ ببعض جُودك أوْعِيَةُ الطَّلَبات، وتفسّحَتْ دون بلوغ نَعْتك الصِّفات. فلك العلوّ

---

١ ـ هو الدّعاء السّادس و الأربعون من الصّحيفة السّجّاديّة في يوم الفطر ... .(م)

الأعلى فوق كلّ عالٍ ، و الجلال الأمجد فوق كلّ جلال، كلّ جليل عندك حقير، وكلّ شريف في جنب شَرَفك صغير. خَابَ الوافدون على غيرك، وخَسِرَ المتعرِّضون إلّا لك ، و ضَاعَ الملمُّون إلّا بك ، وأجدب المنتجعون إلّا مَن انتجع فضلك، لأنّك ذو غاية قريبة من الرّاغبين ، وذو مَجْدٍ مباح للسّائلين ، لايخيبُ عليك الآملون ، ولايخفِقُ مِن عطائك المتعرِّضون ، ولايشقَى بنقْمَتك المستغفرون ، رزْقُك مبسوطٌ لمَن عَصَاك ، وحِلْمُك معرّض لمَن ناواك ، وعادتك الإحسان إلى المسيئين ، وسنّتك الإبقاء على المعتدين حتّى لقد غرّتهم أناتك عن النّزوع وصدّهم إمهالك عن الرّجوع ، وإنَّمَا تأنّيت بهم ليَفيئوا إلى أمرك ، وأمهلتَهم ثقةً بدوام مُلْكك ، فمَن كان مِن أهل السّعادة ختمتَ له بها ، ومَن كان مِن أهل الشّقاوة خذلته لها .

كلّهم صائِرٌ إلى رحمتك ، وأُمورهم آيلةٌ إلى أمرك ؛ لم يهُن على طول مدّتهم سلطانك ، ولم تدحَضْ لتَرْك مُعاجلَتهم حُجَجك[1] ، حجّتك قائمة ، وسلطانك ثابت ، فالوَيْل الدّائم لِمَن جنحَ عنك ، والخَيْبة الخاذلة لمن خَابَ منك ، والشّقاء الأشقى لِمَن اغترّ بك . ما أكثر تقلّبه في عذابك ! وما أعظم تردّده في عقابك ! وما أبعد غايته من الفَرَج ! وما أثبطه من سهولة المخرج عدلًا من قضائك لا تجور فيه ، وإنصافًا من حُكْمك لاتحيفُ عليه ، قد ظاهرت الحُجَج ، وأزلت الأعذار، وتقدّمت بالوعيد ، وتلطّفت في التّرغيب، وضربت الأمثال، وأطلت الأمهال ، وأخَّرت وأنت تستطيع المعاجلة ، وتأنّيت وأنت مليء بالمبادرة .

لم تك أناتُك عجزًا ، ولا حِلْمك وَهْنًا ، ولا إمساكك لعِلّةٍ ، ولا انتظارك لمداراةٍ ، بل لتكون حجّتك الأبلغ، وكَرَمُك الأكْمَل ، وإحسانك الأوْفَى، ونعمتك الأتمّ . كلّ ذلك كان ولم يَزَلْ ، وهو كائنٌ لايزول . نعمتك أجلّ مِن أن تُوصَف بكلّها ، ومجدُك أرْفَعُ مِن أن يحدّ بكُنهه ، وإحسانك أكبر مِن أن يُشكَر على أقلّه ، فقد أقصرتُ ساكتًا عن تحميدك، وتهيّبتُ مُمْسِكًا عن تمجيدك ، لا رَغْبةً يا إلهي عنك بل عجزًا ، ولا زُهْدًا فيما عندك بل تقصيرًا ، وها أنا ذا يا إلهي

---

١ ـ ج : «برهانك» .

أُؤَمِّكَ بالوفادة وأسألك حُسْن الرِّفادة ، فاسْمَعْ ندائي ، واسْتَجِبْ دعائي ، ولا تخْتم عملي بخَيْبتي ، ولا تجبّهني بالرّدّ في مسألتي ، وأكْرِمْ مَن عندك مُنصرَفِي ، إنّك غير ضائق عمّا تريد ، ولا عاجز عمّا تشاء ، وأنت على كلّ شيءٍ قدير .

ومن أدعيته عليه السلام ، وهو من أدعية الصّحيفة [1] أيضًا : اللّهمّ يا مَن برحمته يستغيثُ المُذْنبون ، ويا مَن إلى إحسانه يَفْزَعُ المضطرّون ، ويا مَن لِخِيْفَته ينتحب الخاطئُون ، يا أُنسَ كلّ مُسْتوحِشٍ غريب ، يا فَرَج كلّ مَكْروب حريب ، يا عَوْنَ كلّ مخذول فريد ، يا عاضد كلّ محتاجٍ طَرِيدٍ ، أنت الّذي ﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [2] ، وأنت الّذي جعلتَ لكلّ مخلوقٍ في نعمتك سَهْمًا ، وأنت الّذي عَفْوُه أعلى مِن عِقابه ، وأنت الّذي رحمته أمام غَضَبه ، وأنتَ الّذي إعطاؤه أكبر مِن مَنعه ، وأنت الّذي وَسِع الخلائق كلّهم بعَفْوه ، وأنت الّذي لا يرغب في غِنى مَن أعطاه ، وأنت الّذي لا يفرِّط في عقاب مَن عصاه .

وأنا يا سيّدي عَبْدُك الّذي أمرتَه بالدّعاء . فقال : لبّيك وسَعْدَيْك ! وأنا يا سيّدي عبدك الّذي أوْقَرَتِ الخطايا ظَهْره ، وأنا الّذي أفْنَتِ الذّنوب عُمُرَه ، وأنا الّذي بجَهْله عَصَاكَ ، ولم يكن أهلًا منه لذلك ، فهل أنت يا مولاي راحِمٌ مَن دعاك فاجتهد في الدّعاء ! أم أنت غافِرٌ لِمَن بَكَى لك فأسرع في البُكاء ! أم أنت متجاوز عمّن عَفَّر لك وجهه متذلِّلًا ! أم أنت مُغْنٍ مَن شكا إليك فَقْره متوكّلًا !

اللّهمّ فلاتخيِّبْ مَن لا يجد مُعْطِيًا غيرَك ، ولاتخْذُل مَن لا يستغني عنك بأحَدٍ دونك . اللّهمّ لا تُعْرِضْ عنّي وقد أقبلتُ عليك ، ولاتَحْرِمْني وقد رغبتُ إليك ، ولاتَجْبَهْني بالرّدّ وقد انتصبتُ بين يديك . أنت الّذي وَصَفْتَ نَفْسَك بالرّحمة ، وأنت الّذي سَمَّيْتَ نفسك بالعَفْوّ ، فارْحَمْني واعْفُ عنّي ، فقد تَرَى يا سيّدي فَيْض دُموعي من خيفَتِك ، ووَجيبَ قلبي من

---

١ ـ هو الدّعاء السّادس عشر من الصّحيفة السّجّاديّة في طلب العبد العفو عن عيوبه . (م)

٢ ـ المؤمن / ٧.

خشيتك ، وانتفاض جوارحي من هَيْبتك ، كلّ ذلك حياءٌ منك بسُوء عَمَلي ، وخجلًا منك لكثرة ذنوبي ، قد كَلَّ لساني عن مناجاتك، وخمد صوتي عن الدّعاء إليك !

يا إلهي، فكَمْ مِن عَيْبٍ سَتَرْتَه عَلَيَّ فلم تَفْضَحْني ! وكَمْ مِن ذَنبٍ غَطَّيْتَ عليه فلم تشهِّر بي ! وكم مِن عائبَةٍ ألمتُ بها فلم تهتِكْ عنّي سَتْرَها ، ولم تُقلِّدني مكروه شَنَارِها ، ولم تُبْدِ عَلَيّ محرّمات سَوْ أتها . فمَن يلتمس معايبي مِن جيرَتِي وحَسَدَةِ نعمتك عندي ، ثمّ لم ينهني ذلك حتّى صِرْتُ إلى أسْوَإِ ما عهدت منّي ! فمَن أجهَلُ منّي يا سيّدي برُشْدك ! ومَن أغْفَلُ منّي عن حظّه منك ! ومَن أبعَدُ منّي من استصلاح نفسه حين أنفقت ما أجْرَيْتَ على مَن رَزَقَك فيما نهيتَني عنه مِن معصيتك ! ومَن أبْعَدُ غَوْرًا في الباطل وأشدّ إقدامًا على السّوء منّي حين أقِفُ بين دعوتك ودعوة الشّيطان ، فاتَّبِعْ دعوته على غير عَمى عن المعرفة به ، ولا نسْيان من حِفْظي له ، وأنا حينئذٍ مُوقِنٌ أنّ مُنتَهى دعوتك الجَنّة ، ومنتهى دعوته النّار !

سُبْحَانك فما أعجب ما أشْهَدُ به على نفسي ، وأعدّدُه مِن مكنون أمري ! وأعْجَبُ من ذلك أناتُك عنّي ، وإبطاؤك عن معاجَلتي ، وليس ذلك مِن كَرَمي عليك ، بل تأنِّيًا منك بي ، وتفضّلًا منك علَيّ ، لأن ارتدع عن خَطِئِي، ولأنّ عفوك أحبّ إليك من عقوبتي . بل أنا يا إلهي أكثر ذُنوبًا ، وأقبح آثارًا ، وأشنع أفعالًا ، وأشدّ في الباطل تهوُّرًا ، وأضعف عند طاعتك تيقّظًا ، وأغفل لوَعيدك انتباهًا ، مِن أن أُحصِيَ لك عيوبي ، وأقدر على تعديد ذنوبي ، وإنّمَا أوبّخ بهذا نفسي طَمَعًا في رأفتك الّتي بها إصلاحُ أمر المذنبين ، ورَجاءً لعِصْمَتك الّتي بها فَكاك رقاب الخاطئين .

اللّهمّ وهذه رَقَبتي قد أرقَّتْها الذّنوب فأعتِقْها بعَفْوك وقد أثقلتُها الخطايا ، فخَفِّفْ عنها بمَنِّك . اللّهمّ إنّي لو بكيتُ حتّى تَسْقُط أشفارُ عَيْني، وانتحبْتُ حتّى ينقطع صوتي، و قُمْتُ لك حتّى تنتشر قَدَماي ، ورَكَعْتُ لك حتّى ينجذِع صُلْبي ، وسَجَدْتُ لك حتّى تتفقّأ حَدَقَتَاي ، وأكَلْتُ التّراب طولَ عمري ، وشربتُ ماء الرِّماد آخر دَهْري ، وذكرتُك في خِلال ذلك حتّى يَكِلّ

لساني، ثمّ لم أرفع طَرَفي إلى آفاق السّماء استحياء منك، لما استوجبتُ بذلك محو سيّئة واحدة من سيّئاتي، فإن كنتَ تغفر لي حين أستَوْجبُ مغفرتك، وتعفو عنّي حين أستحقّ عفوك، فإنّ ذلك غير واجب لي بالاستحقاق، ولا أنا أَهلٌ له على الاستيجاب، إذ كان جزائي منك من[1] أوّل ما عَصَيْتُك النّار، فإن تعذّبني فإنّك غير ظالم.

إلهي فإن تغمَّدْتَني بسَتْرك فلم تَفْضَحْني، وأمْهَلْتَني بكَرَمِك فلم تعاجلْني، وحَلُمْتَ عنّي بتفضّلك فلم تُغَيِّر نعَمك عليَّ، ولم تكدّر معروفك عندي، فارْحَمْ طولَ تضرّعي، وشدّة مسكنتي، وسوء مَوْقفي!

اللّهمّ صلّ على محمّد وآل محمّد، وأنقِذْني من المعاصي، واستَعْمِلْني بالطّاعة، وارْزُقْني حُسْن الإنابة، وطَهِّرْني بالتّوبة، وأيِّدْني بالعصمة، واستَصْلِحْني بالعافية، وارْزُقْني حَلاوة المغفرة، واجْعَلْني طَليقَ عَفْوك، واكْتُبْ لي أمانًا من سُخْطِكَ، وبَشِّرْني بذلك في العاجل دون الآجل، بُشْرَى أعْرِفُها، وعَرِّفْني له علامةً أتَبَيَّنُها، إنّ ذلك لايَضيقُ عليك في وُجْدك، ولايتكَأَّدُك في قدرتك، وأنت على كلّ شيء قدير.

ومن أدعيته عليه السلام، وهو من أدعية الصّحيفة[2]: اللّهمّ يا ذا المُلْكِ المُتَأَبِّد بالخلود، والسّلطان الممتنع بغير جُنودٍ، والعِزّ الباقي على مَرّ الدُّهُور. عَزَّ سلطانُك عِزًّا لا حَدّ له ولا مُنتَهَى لآخره، واسْتَعْلَى مُلْكُك عُلُوًّا سَقَطَتِ الأشياءُ دون بُلوغ أمَدِهِ، ولا يَبْلُغُ أدْنَى ما اسْتَأْثَرتَ به من ذلك نُعوتُ أقصى نَعْتِ النّاعتين، ضَلَّتْ فيك الصِّفات، وتفسَّخت دونك النُّعوت، وحَارَتْ في كِبْرِيائك لطائفُ الأوهام.

كذلك أنت اللهُ في أوّليّتك، وعلى ذلك أنت دائِمٌ لا تَزُولُ، وكذلك أنت الله في آخَرِيَّتك، وكذلك أنت ثابتٌ لاتحول. وأنا العبد الضّعيف عَمَلًا، الجَسيمُ أمَلًا، خَرَجَتْ من يَديّ أسباب

---

١ ـ ب: «في».

٢ ـ هو الدّعاء الثّاني والثّلاثون من الصّحيفة السّجّاديّة في الاعتراف بالذّنب. (م)

الوُصُلات إلى رحمتك، وتقطّعت عَنّي عِصَمُ الآمال إلّا ما أنا مُعْتَصِمٌ به مِن عَفْوك. قَلّ عندي ما أعتدّ به من طاعتك، وكَثُرَ عندي ما أُبوءُ به من مَعْصِيَتك، ولن يفوتك[1] عَفْوٌ عن عبدك وإن أساء. فاعْفُ عنّي.

اللّهمّ قد أشْرَفَ على كلّ خطايا الأعمال عِلْمُك، وانكَشَفَ كُلُّ مَسْتُور عند خُبْرِك، فلا يَنطَوي عنك دَقائِقُ الأُمور، ولا يَعْزُبُ عنك خَفايَا السَّرائِر[2]، وقد هَرَبْتُ إليك من صَغائر ذُنوب مُوبقَةٍ، وكَبائِر أعمال مُرْدِيَةٍ، فلا شَفيعَ يَشْفَعُ لي إليك، ولا خَفير يُؤْمِنُني منك، ولا حِصْنَ يَحْجُبُني عنك، ولا مَلاذٌ أَلْجَأ إليه غيرك.

هذا مَقامُ العَائِذُ بك، ومحلّ المُعْتَرف لك، فلا يَضيقَنّ عنّي فَضْلك، ولا يَقْصُرَنَّ دوني عفوك، ولا أكون أخْيَبَ عِبَادِك التّائبين، ولا أقْنَطَ وُفُودِك الآمِلينَ، واغْفِرْ لي إنّك خيرُ الغافرين.

اللّهمّ إنّك أمَرْتَني فعَفِلْتُ، ونَهَيْتَني فَرَكِبْتُ، وهذا مَقامُ مَن اسْتَحْيَا لنفسه منك، وسَخِطَ عليها، و رَضِيَ عنك، وتَلَقّاك بنَفْس خاشِعَةٍ، وعَيْنٍ خَاضِعَةٍ، وظَهْرٍ مُثْقَل من الخطايا، واقِفًا بين الرَّغْبة إليك والرَّهْبَة منك، وأنت أوْلَى مَن رَجَاهُ، وأحَقُّ مَن خَشِيَه واتَّقَاهُ، فأعطني يا رَبِّ ما رَجَوْتُ، وآمِنّي ما حَذِرْتُ، وعُدْ عَلَيّ بفَضْلك ورحمتك، إنّك أكرم المسؤُولينَ.

اللّهمّ وإذ سَتَرْتَني بعَفْوك، وتَغَمَّدْتَني بفَضْلك في دار الفناء، فأجرْني من فَضيحات دار البقاء عند مَواقِف الأشهاد، من الملائكة المقرَّبين والرُّسُل المكرَّمين والشُّهداء الصّالحين مِن جَار كُنتُ أكاتمه سيِّئاتي، ومِن ذي رَحِم كُنتُ أحْتَشِم منه لسَرِيراتي، لم أثِقْ بهم في السَّتْر عَلَيّ، ووَثِقْتُ بك في المغفرة لي، وأنت أوْلَى مَن وُثِقَ به، وأعْطَى مَن رُغِبَ إليه، وأرْأفُ مَن اسْتُرْحِمَ، فارْحَمْني.

اللّهمّ إنّي أعوذ بك مِن نارٍ تَغَلَّظْتَ بها على مَن عَصَاكَ، وأوْعَدْتَ بها من ضَارَّك وناوَاك،

---

١ ـ ج: «يفوتك».

٢ ـ ج: «خفايا الأعمال».

وصَدَفَ عن رضَاك . ومِن نَار نُورُها ظُلْمَةٌ ، وهَيِّنُها صَعْبٌ ، وقَريبُها بَعيدٌ . ومِن نَار يَأْكُلُ بَعْضُها بَعْضًا ، ويَصُولُ بعضُها على بعض . ومِن نَار تَذَرُ العِظَامَ رَمِيمًا . وتَسْقِي أهْلَها حَمِيمًا . ومِن نَار لاتُبْقِي على مَن تَضَرَّعَ ، ولا تَرْحَمُ مَن اسْتَعْطَفَها ، ولاتَقْدِرُ عَلَى التّخفيف عمّن خَشَعَ لها ، واسْتَبْتَلَ إليها ، تَلْقَى سُكَّانها بأحَرِّ ما لَدَيْها مِن أليم النَّكَال ، وشديد الوَبَال .

اللّهمّ بك أعوذ مِن عَقاربها الفَاغِرَةِ أفْواهُها ، وحَيَّاتِهَا النَّاهِشَةِ بأنيابها ، وشَرابها الّذي يُقَطِّع الأمعاء ، ويُذيبُ الأحشاء ، وأسْتَهْدِيك لما باعَدَ عنها ، وأنقذ منها ، فأجرِنْي بفضل رحمتك ، وأقِلْني عَثْرَتي بحُسْن إقَالَتِك ، ولاتخْذُلْني يا خير المجيرين .

اللّهمّ صَلِّ على محمّد وآل محمّد إذا ذُكِرَ الأبرارُ ، وصَلِّ على محمّد وآل محمّد ما اخْتَلَفَ اللّيلُ والنَّهارُ ، صلاةً لاينقَطِعُ مَدَدُها ، ولايُحْصَى عَدَدُها ، صلاةً تَشْحَنُ الهواءُ ، وتملأ الأرضَ والسّماء . صَلِّ اللّهمّ عليه وعليهم حتّى تَرْضَى ، وصَلِّ عليه وعليهم بعد الرِّضا ، صلاةً لا حَدّ لها ، ولا مُنتَهى ، يا أرحم الرّاحمين !

ومن دعائه عليه السلام، وهو مِن أدعية الصّحيفة[1] : اللّهمّ إنّي أعوذ بك من هَيَجانِ الحِرْص وسَوْرَة الغَضَب ، وغَلَبَة الحَسَد وضَعْفِ الصَّبْر ، وقِلَّة القَناعَة ، وشَكَاسَةِ الخُلُق ، وإلحاحِ الشَّهْوة ، ومَلَكَة الحَمِيّة ، ومُتابَعَة الهَوَى ، ومخالفة الهُدَى ، وسِنَةِ الغَفْلة ، وتَعاطِي الكُلْفَة ، وإيثار الباطل على الحقّ ، والإصرار على المأثم ، والاستكثار من المعصية ، والإقلال مِنَ الطّاعة ، ومُباهاة المُكْثِرينَ ، والإزْراء على المُقِلّين ، وسُوء الولاية على مَن تحت أيدينا ، وتَرْكِ الشُّكْر لِمَن اصْطَنَعَ العَارِفَةِ عندنا ، وأن نَعْضُدَ ظالمًا ، أو نَخْذُلَ مَلْهُوفًا ، أو نَرُومَ ما ليس لنا بحقٍّ ، أو نقول بغير عِلْم . ونَعُوذُ بك أن نَنطَوي على غِشِّ لأحَدٍ ، وأن نُعْجب بأموالنا وأعمالنا ، وأن نَمُدَّ في آمالنا . ونعوذ بك مِن سُوء السَّريرةِ واحْتِقَار الصَّغيرة ، وأن يَسْتَحْوِذَ علينا

---

١ ـ هو الدّعاء الثّامن من الصّحيفة السّجّاديّة في الاستعاذة من المكاره وسيّئ الأخلاق و مذامّ الأفعال . (م)

الشّيطانُ ، أو يَشْتَدَّ لنا الزَّمانُ ، أو يَتَهَضَّمَنا السُّلطانُ ، ونَعُوذُ بك مِن حُبِّ الإسراف وفِقْدانِ الكَفَافِ ، ومِن شماتة الأعداء ، والفَقْر إلى الأصدقاء ، ومِن عِيشَةٍ في شِدَّةٍ ، أو مَوْتٍ على غير عُدَّةٍ.

ونَعُوذُ اللّهمّ بك من الحَسْرَة العُظْمَى، والمصيبة الكُبْرى، ومِن سُوء المآب وحِرْمَانِ الثَّواب وحُلُول العِقَاب . اللّهمّ أعِذْنَا مِن كُلِّ ذلك برحمتك ومَنِّك وجُودِك ، إنّك على كلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

ومن دعائه عليه السلام وتحميده ، وذَكَرَه النّبيّ صلى الله عليه وآله ، وهو مِن أدعية الصّحيفة[1] أيضًا : الحمد لله بكُلِّ ما حَمِدَهُ أدْنَى ملائكته إليه ، وأكْرَمُ خَلْقِه عليه ، وأرْضَى حَامِدِيهِ لَدَيْه ، حَمْدًا يَفْضُلُ سَائِرَ الحَمْدِ ، كَفَضْلِ رَبِّنا جَلَّ جَلالُهُ على جميع خَلْقِهِ.

ثمّ له الحَمْدُ مَكانَ كُلِّ نِعْمَةٍ له علينا ، وعلى جميع عِبَادِه الماضِينَ والبَاقِينَ ، عَدَدَ ما أحاط به عِلْمُهُ ، ومِن جميع الأشياء أضْعَافًا مُضَاعَفَةً ، أبَدًا سَرْمَدًا إلى يوم القيامة ، وإلى ما لا نِهايَةَ له مِن بَعْدِ القيامة ، حَمْدًا لا غَايَةَ لحَدِّه ، ولا حِسَابَ لعَدِّه ، ولا مَبْلَغَ لأعداده ، ولا انقطاع لآمَادِهِ ، حَمْدًا يكون وُصْلَةً إلى طَاعَتِهِ ، وسَبَبًا إلى رِضْوانِهِ ، وذَرِيعَةً إلى مَغْفِرَتِه ، وطَرِيقًا إلى جَنَّتِهِ ، وخَفِيرًا مِن نِقْمَتِه ، وأمْنًا مِن غَضَبِهِ ، وظَهِيرًا على طاعَتِهِ ، وحَاجِزًا عَن مَعْصِيَتِه ، وعَوْنًا على تَأْدِيَةِ حَقِّه ووَظَائِفِه ، حَمْدًا نَسْعَدُ به في السُّعَداء مِن أوليائه ، ونَنتَظِمُ به في نِظَام الشُّهَداء بسُيوف أعدائه .

والحمد لله الّذي مَنَّ علينا بنَبِيِّه محمّد صلى الله عليه وآله دُونَ الأُمَم الماضِيَة ، والقُرُونِ السَّالِفَة ، لقُدْرَتِهِ الّتي لا تَعْجزُ عن شَيْءٍ وإن عَظُمَ ، ولا يَفُوتُها شَيءٌ وإن لَطُفَ . اللّهمّ فَصَلِّ على محمّد أَمِينك على وَحْيِك ، ونَجِيِّك مِن خَلْقِك ، وصَفِيِّك مِن عِبَادِك ، إمَامِ الرَّحْمَةِ وقَائِدِ الخَيْر ، ومِفْتَاحِ البَرَكة ،كما نَصَبَ لأمْرِكَ نَفْسَهُ ، وعَرَّضَ فيك للمَكْرُوهِ بَدَنَهُ، وكاشَفَ في الدُّعاء إليك

---

١ ـ هما الدّعاءان الأوّل والثّاني من الصّحيفة السّجّاديّة . (م)

حَاسَّته، وحارَبَ في رضَاك أُسْرَتَهُ، وقَطَعَ في نُصْرَة دِينك رَحِمَه، وأقْصَى الأدنَيْن على عُنُودِهم عنك، وقَرَّبَ الأقصَيْن على استجابتهم لك، ووالَى فيك الأبْعَدِينَ، وعائدَ فيك الأقرَبِينَ، وأدْأَبَ[1] نَفْسَهُ في تبليغ رِسَالَتِك، وأتْعَبَها في الدُّعاء إلى مِلَّتِك، وشَغَلَها بالنُّصح لأهل دعوتك، وهَاجَرَ إلى بلاد الغُرْبة ومَحَلّ النَّأْي عن مَوْطِن رَحْلِهِ، ومَوْضِع رِجْلِهِ، ومَسْقَطِ رأسِهِ، ومَأْنَس نَفْسِهِ، إرادةً منه لإعزاز دِينك، واسْتِنصَارًا على أهل الكُفْر بك، حتّى اسْتَتَبَّ له ما حاوَلَ في أعدائك، واسْتَتَمَّ له ما دَبَّرَ في أوليائك، فنَهدَ إلى المشركين بك، مُسْتَفْتِحًا بعَوْنك، ومُتَقَوِّيًا على ضَعْفِه بنَصْرك، فغَزَاهُمْ في عُقْر دِيَارِهِمْ، وهَجَمَ عليهم في بُحْبُوحَة قَرارِهِمْ، حتّى ظَهَرَ أمْرُك، وعَلَتْ كَلِمَتُك، وقَدْ كَرِهَ المشركون.

اللّهمّ فارْفَعْهُ بما كَدَحَ فيك إلى الدّرجة العُلْيا مِن جَنَّتِك، حتّى لايُسَاوَى في مَنْزِلَةٍ، ولايُكَافَأُ في مَرْتَبَةٍ، ولايُوازيه لَدَيْك مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وعَرِّفْه في أُمَّته مِن حُسْن الشّفاعة أجَلَّ ما وَعَدْتَه، يا نَافِذَ العِدَة، يا وافِي القَوْل، يا مُبَدِّل السَّيِّئات بأضعافها مِنَ الحَسَنات، إنّك ذو الفَضْل العظيم. (٦: ١٧٨ـ١٨٧)

الفصل الخامس عشر ـ [من الأدعية المأثورة عن عيسى عليه السلام]

ومن الأدعية المرويّة عن عيسى بن مريم عليه السلام: اللّهمّ أنت إله مَن في السّماء وإله مَن في الأرض، لا إله فيهما غيرك، وأنت حَكيمُ مَن في السّماء وحَكيمُ مَن في الأرض، لا حَكيمُ فيهما غيرك. وأنت مَلِك مَن في السّماء، ومَلِك مَن في الأرض، لا مَلِك فيهما غيرك، قُدْرَتُك

---

١ ـ ح: «وأدَب».

في السّماء كقُدْرَتك في الأرض ، وسُلْطانك كسُلْطانك في الأرض ، أسألك باسْمِك الكريم ، ووَجْهِك المنير ، ومُلْكِك القديم أن تفعل بي كذا وكذا . (١٨٧:٦)

الفصل السّادس عشر ـ [مِنَ الأدعية المأثورة عن بعض الصّالحين]

وكان بعض الصّالحين يدعو؛ فيقول: اللّهمّ لا تُدْخِلنا النّارَ بعد أن أسكنت قلوبَنا تَوْحيدَك ، وإنّي لأرجو ألّا تفعل ، وإن فَعَلْتَ لتَجْمَعنّ بيننا وبين قوم عادَيْنَاهم فيك .

ومن دعاء بعضهم : اللّهمّ إنّك لم تُشْرِك في خلقنا غيرك ، فلا تُشْرِك في الإحسان إلينا غيرك ، اللّهمّ لا رَبّ لنا غيرك ، فلا تجعل حاجتنا عند غيرك . اللّهمّ إنّا لا نعبد غيرك ، فلا تُسَلِّط علينا غيرك .

قام أعرابيّ على قبر رسول الله ﷺ ، فقال : بأبي أنت وأُمّي يارسول الله ! قلتُ فقَبلْنَا ، وتَلَوْتَ فوَعَيْنا ، ثمّ ظَلَمْنا أنفسنا ، وقرأنا فيما أتيتَنا به عن ربّنا : ﴿ **وَلَوْ اَنَّهُمْ اِذْ ظَلَمُوا اَنفُسَهُمْ جَاؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّابًا رَحِيمًا** ﴾[١] ، اللّهمّ إنّا قد جئنا رسولك ونحن نستغفرك ، ونسأل رسولك أن يستغفر لنا خطايانا ، فاغْفِرْ لنا وتُبْ علينا . فيقال : أنّ إنسانًا حَضِر ذلك الدُّعاء ، فرأى تلك اللّيلة رسول الله ﷺ في مَنامِه يقول له : أبْلِغ الأعرابيّ أنّ الله قد غَفِرَ له .

ومن أدعية بعض الصّالحين : اللّهمّ إنّي لم آتِكَ بعَمَلٍ صَالحٍ قَدَّمْتُه ، ولا شَفَاعَةِ مخلوقٍ رَجَوْتُه ، أتَيْتُك مُقِرًّا بالظُّلْم والإساءة على نفسي ، أتَيْتُك بلا حُجَّةٍ ، أتَيْتُك أرْجُو عَظيمَ عَفْوِك الّذي عدتَ به على الخاطئين ، ثمّ لم يمنعك عُكوفُهم على عظيم الجُرْم أن جُدْتَ لهم بالمغفرة ،

---

١ ـ النّساء / ٦٤ .

فيا صَاحِبَ العَفْو العظيم، اغْفِر الذَّنب العظيم، برحمتك يا أرحم الرّاحمين.

ورُوي أنّ عليًّا عليه السلام اعْتَمَر، فرأى رجلًا متعلّقًا بأستار الكَعْبة، وهو يقول: يا مَن لا يشغله سَمْعٌ عن سَمْع، يا مَن لا تغلطه[1] المسائل، ولا يُبْرِمُه إلحاحُ المُلِحِّين، أذِقْني بَرْدَ عَفْوك، وحَلاوَةَ مَغْفِرَتك، وعُذُوبَة عافِيَتك، والفَوْز بالجَنَّة، والنَّجاةَ مِنَ النّار. فقال عليّ عليه السلام: والّذي نفسي بيده إن قالها وعليه مثل السّماوات والأرض من الذّنوب قَوْلًا مُخْلصًا ليغفرنّ له.

دعا أعرابيّ عند الملتزم، فقال: اللّهمّ إنّ لك عَلَيّ حُقوقًا فتصدّق بها عَلَيَّ، وإنّ للنّاس قِبَلِي تَبعات فتحملها عنّي، وقد أوْجَبْتَ لكلّ ضَيْفٍ قِرًى، وأنا ضَيْفُك اللّيلة، فاجْعَلْ قِرايَ الجَنّة.

ودعا بعض الأعراب أيضًا، وقد خرج حاجًّا، فقال: اللّهمّ إليك خَرَجْتُ، وما عندك طَلَبْتُ، فلاتحرمني خيرَ ما عندك، لشرِّ ما عندي، اللّهمّ إن كُنتَ لم تَرْحَمْ تَعَبي ونَصَبي، فإنّها لمصيبةٍ أُصِبْتُ بها، فلاتُحرمني أجْرَ المُصاب على المصيبة.

ودعا بعضهم، فقال: اللّهمّ إنّك سَتَرْتَ علينا في الدّنيا ذُنوبًا كثيرة، ونحن إلى سَتْرها في الآخرة أحوج، فاغْفِرْ لنا.

ومِن دعاء بعضهم: اللّهمّ اجْعَل الموتَ خَيْرَ غائِب ننتظره، واجْعَل القَبْرَ خَيْرَ بَيْتٍ نُعَمِّره، واجْعَل ما بعده خَيرًا لنا مِنهُ. اللّهمّ إليك عَجَّت الأصوات بصُنوف اللُّغات تسألك الحاجات، وحاجتي إليك أن تذكرني عند طول البلى، إذا نسيني أهل الدّنيا.

وقال بعضهم: كُنتُ أدعو الله بعد وفاة مالك بن دينار أن أراه في مَنامي، فرأيتُه بعد سنَةٍ، فقلتُ: يا أبا يحيى، علِّمْني كيف أدعو؟ فقال: قُلْ: اللّهمّ يَسِّر الجواز، وسَهِّل المَجاز.

وقال الشّعبيّ: حسدتُ عبد الملك بن مروان على دُعاءٍ كان يدعو به على المنبر، يقول:

---

١ ـ ب: «تغلطه»، و ما أثبته من ج.

اللّهمّ إنّ ذنوبي كثيرة جلّت أن تُوصَف، وهي صغيرة في جَنب عَفْوك، فاعْفُ عنّي.

ومن دعاء بعض الزُّهّاد: اللّهمّ إنّي أعوذ بك من أهل يُلْهيني، ومِن هَوًى يُرْديني، ومِن عَمَل يُخْزيني، ومِن صاحب يُغْويني، ومِن جَار يُؤْذيني، ومِن غِنًى يُطْغيني، ومِن فَقْر ينسيني. اللّهمّ اجْعَلْنا نستحييك ونتّقيك، ونخافك ونخشاك، ونرجوك ونطيعك في السّرّ والعلانية. اللّهمّ اسْتُرْنا بالمعافاة والغِنَى، أسْتَعِينُ اللهَ على أُموري، وأستغفر الله لذُنوبي، وأعُوذُ بك مِن شَرّ نفسي.

ويُرْوَى أنّ رجلًا أعْمَى جاء إلى رسول الله ﷺ، فشَكَا إليه ذِهَابَ بَصَره، فقال ﷺ له: قُلْ: يا سُبُّوح يا قُدُّوس، يا نُور الأنوار، يا نور السّموات والأرض، يا أوّل الأوّلين، ويا آخِرَ الآخِرين، ويا أرحم الرّاحمين، أسألك أن تغفر لي الذّنوب الّتي تُغَيّر النِّعَم، والذُّنوبَ الّتي تُنْزل النِّقَم، والذُّنوب الّتي تَهْتِكُ العِصَم، والذُّنوب الّتي تُوجبُ البَلاء، والذُّنوب الّتي تَقْطَعُ الرِّجاء، والذُّنوب الّتي تحْبِسُ الدُّعاء، والذُّنوب الّتي تُكْشِفُ الغِطاء، والذُّنوب الّتي تُعجِّلُ الفَناء، والذُّنوب الّتي تُظْلِمُ الهواء، وأسألك باسمك العظيم، ووَجْهك الكريم، أن تَرُدّ عَلَيَّ بَصَري، فدعا بذلك، فردّ عليه بَصَره.

ومن الآثار المنقولة: أنّ الله تعالى غضب على أُمّةٍ، فأنزل عليهم العذاب، وكان فيهم ثلاثة صالحون، فخرجوا وابتهلوا إلى الله سبحانه، فقام أحدهم، فقال: اللّهمّ إنّك أمَرْتَنا أن نعتق أرقّاءنا ونحن أرقّاؤك، فاعْتِقْنا، ثمّ جلس. وقام الثّاني، فقال: اللّهمّ إنّك أمَرْتَنا أن نعفو عمّن ظَلَمْنا، وقد ظَلَمْنا أنفسنا فاعْفُ عنّا ثمّ جلس. وقام الثّالث، فقال: اللّهمّ إنّا على ثِقَةٍ أنّك لم تخلق خَلْقًا أوْسَعَ مِن مغفرتك، فاجْعَل لنا في سِعَتها نَصيبًا. فرفع عنهم العذاب.

قيل لسُفْيان بن عُيَينة: ما حديث رويتَه عن رسول الله ﷺ: «أفضل دعاء أعطيته أنا والنّبيّون قبلي: أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حيّ لايموت، بيده الخير وهو على كلّ شيء قدير». كأنّهم لم يروه دُعاء! فقال:

ما تنكرون من هذا؟ ثمّ روى لهم قول رسول الله ﷺ: «مَن تَشاغَلَ بالثَّناء على الله، أعطاه الله فوق رَغْبة السّائلين». ثمّ قال: هذا أُميّة بن أبي الصَّلْت يقول لابن جُدْعان: [الوافر]

أأذكرُ حاجتي أم قد كفاني حَيَاؤك إنّ شَيْمتَك الحياءُ[1]
إذا أثْنَى عليكَ المرءُ يومًا كَفَاهُ مِن تَعَرُّضِه الثّناء

وقال: هذا مخلوق يقول لمخلوق، فما ظنّكم بربّ العالمين!

ومن دعائه ﷺ: «اللّهمّ إنّي أعوذ بك مِنَ الفَقْر إلّا إليك، ومِنَ الذُّلّ إلّا لك».

ومن دعائه عليه السلام: «اللّهمّ ارْزُقْني عَيْنَين هَطَّالتَين تسقيانِ القلوبَ مَذْروفَ الدّموع، قبل أن يكون الدَّمْع دَمًا، وقرع الضِّرْس نَدَمًا».

ومن دعائه عليه السلام: «اللّهمّ طَهِّرْ لساني من الكذب، وقلبي من النِّفاق، وعَمَلي من الرِّياء، وبَصَري من الخيانة، فإنّك تعلم خائنة الأعين وما تُخْفِي الصُّدور».

وممّا رواه أنس بن مالك: «لا تعجَزُوا عن الدّعاء، فإنّه لن يهلك مع الدّعاء أحَدٌ».

ومن رواية جابر بن عبد الله: «لقد بارَكَ الله للرّجل في الحاجة بكَثْرة الدّعاء فيها، أُعطِيها أو مَنَعَها».

أبو هُرَيرة يَرْفَعُه: «اللّهمّ أصْلِحْ لي في ديني الّذي هو عِصْمة أمري، وأصْلِحْ لي دنياي الّتي فيها معاشي، وأصْلِحْ لي آخرتي الّتي إليها معادي، واجْعَل الحياة زيادةً لي في كلّ خير، والموت راحةً لي من كلّ شَرٍّ».

قيل لأعرابيّ: أتُحْسِنُ أن تَدْعُوَ ربّك؟ فقال: نعم. ثمّ دعا، فقال: اللّهمّ إنّك مَنَنتَ علينا بالإسلام من غير أن نسألك، فلا تحرمْنَا الجَنّة ونحن نسألك.

سمعت أعرابيّة تقول في دعائها: يا عَريضَ الجَفْنة، يا أبا المكارم، يا أبْيَض الوَجْه. فزجرها

---

١ ـ شعراء النصرانيّة: ٢٢٠.

رجل. فقالتْ: دعوني أصِفُ ربّي بما يستحقّه.

وكان موسى بن جعفر عليه السلام يقول في سجوده آخَر اللّيل: إلهي، عَظُم الذَّنبُ منْ عَبْدِك، فَلْيَحْسُنِ العَفْوُ من عندك.

ذُكِرَ عند بعض الصّالحين رَجُل قد أصابه بلاءٌ عظيمٌ، وهو يَدْعُو فتبطئ عنه الإجابة، فقال: بَلَغَني أنّ الله تعالى يقول: كيف أرحم المبتَلَى من شيء أرحمه به!

قال طاووس: إنّي لفي الحِجْر ليلةً، إذ دَخَل عليّ بن الحسين عليه السلام، فقلتُ: رجلٌ صالحٌ من أهل بَيْتٍ صالح، لأسمعنّ دعاءه! فسمعتُه يقول في أثناء دُعائه: عَبْدُك بفِنائِك، سَائِلُك بفِنائِك، مِسْكِينُك بفِنائِك. فما دعوتُ بهنّ في كَرْب إلّا وفَرَّج عنّي.

عمر بن ذَرّ: اللّهمّ إن كنّا عَصَيْناك فقد تَرَكْنا من معاصيك أبغضها إليك، وهو الإشراك، وإن كنّا قَصَّرْنا عن بعض طاعتك، فقد تمسّكنا منها بأحبّها إليك، وهو شهادة أن لا إله إلّا أنت وأنّ رُسُلك جاءت بالحقّ من عندك.

أعرابيّ: اللّهمّ إنّا نبات نعمتِك، فلاتجعلنا حَصائِدَ نقْمَتِك.

بعضهم: اللّهمّ إن كنتَ قد بَلَغْتَ أحدًا من عبادك الصّالحين درجةً ببلاءٍ، فبلغْنيها بالعافية.

حجَّ أعرابيّ، فكان لايستغفر إذا صلّى، كما يستغفر النّاس. فقيل له، فقال: كما أنّ تَرْكي الاستغفار مع ما أعلم من عَفْو الله ورحمته ضَعْفٌ، فكذلك استغفاري مع ما أعلم مِن إصراري لُؤْم.

لـمَّا صافّ قُتَيبة بن مسلم التُّرْك وهاله أمرهم، سأل عن محمّد بن واسع، فقيل: هو في أقصى المَيْمَنة جانحًا على سِيَة قَوْسه، مبصبصًا بإصبعه نحو السّماء، فقال قتيبة: لَتِلْكَ الإصبع القارورة أحبّ إليّ من مائة ألف سَيْفٍ شَهير، ورُمْح طَرير.

سمع مُطَرِّف بن الشِّخِّير صَيْحةَ النّاس بالدّعاء، فقال: لقد هممتُ أن أحْلِف أنّ الله غفر لهم، ثمّ ذكرتُ أنّي فيهم فكففتُ.

كان المأمون إذا رفعت المائدة من بين يديه، يقول: الحمد لله الّذي جعل أرزاقَنا أكْثَرَ مِن أقواتِنا.

الحسن البَصْريّ: مَن دخل المقبرة، فقال: اللّهمّ ربّ الأرواح العَالِيَة، والأجساد البَالِيَة، والعِظَام النَّخِرة الّتي خرجت من الدّنيا وهي مؤمنة بك، أدْخِلْ عليهم روحًا منك وسلامًا منّي، كَتَبَ الله له بعَدَد مَن وُلِد ـ منذ زَمَن آدم إلى أن تقوم السّاعة ـ حَسَنات.

عليّ عليه السلام: الدُّعاء سِلاح المؤمن، وعِماد الدِّين، ونور السّماوات والأرض.

قيل: إنّ فيما أنزله الله تعالى من الكُتُب القديمة: إنّ الله يبتلي العبد وهو يحبّه، ليسمع دعاءه وتضرّعه.

أبوهُرَيرة. اطْلُبوا الخير دَهْرَكم كلّه، وتَعَرَّضوا لنَفَحاتٍ من رحمة الله تعالى، فإنّ لله تعالى نَفَحات مِن رحمته، يُصِيبُ بها مَن يشاء مِن عباده، واسْأَلُوا الله أن يَسْتُرَ عَوْراتِكم، ويؤمّن رَوْعاتكم.

صلّى رجلٌ إلى جَنب عبد الله بن المبارك، فلمّا سلّم الإمام سلّم وقام عَجِلًا، فجذَب عبد الله بثَوْبه، وقال: أما لك إلى ربّك حاجة!

قيل لعمر بن عبد العزيز: جزاك الله عن الإسلام خَيْرًا! فقال: لا، بل جزى الله الإسلام عنّي خَيْرًا.

عليّ عليه السلام: الدّاعي بغير عَمَل كالرّامي بغير وَتَر.

كان الزُّهْريّ إذا فرغ من الحديث تلاه، فدعا: اللّهمّ إنّي أسألك خَيْرَ ما أحاط به عِلْمُك في الدّنيا والآخرة، وأعوذ بك مِن شَرِّ ما أحاط به علمك في الدّنيا والآخرة.

كان زُبَيد النّامي يستتبع الصِّبيان إلى المسجد، وفي كُمّه الجَوْز، ويقول: مَن يتبَعِني منكم فأعطيه خمس جَوْزات! فإذا دخلوا المسجد، قال: ارْفَعُوا أيديكم وقولوا: اللّهمّ اغْفِرْ لزُبَيد. فإذا دَعَوْا، قال: اللّهمّ اسْتَجِبْ لهم، فإنّهم لم يذنبوا.

عليّ عليه السلام : جَعَلَ في يديك مفاتيح خزائنه بما أذِنَ لك فيه من مسألته ، فمتى شِئْتَ استفتحت بالدّعاء أبواب نعْمَته ، واستَمْطَرْتَ سَآبيبَ رحمته ، فلا يُقْنطنّك إبطاء إجابته ، فإنّ العطيّة على قَدْر النيّة ، وربّما أُخِّرت عنك الإجابة ، ليكون ذلك أعظَمَ لأجر السّائل وأجْزَلَ لعطاء الأمل ، وربّما سألتَ الشّيء فلا تؤتاه ، وأُوتيتَ خَيْرًا منه ، أو صُرِفَ عنك بما هو لك خير . واعلم ! أنّه رُبّ أمْرٍ قد طلبتَ ، فيه هلاك دِينك لو أُوتيتَه .

ومن الدّعاء المرفوع : اللّهمّ مَن أراد بنا سُوءاً فأحِطْ به ذلك السّوء كإحاطة القلائد بتَرائب الولائد ، وأرْسِخْه على هامته كرُسوخ السِّجِّيل على قِمَم أصحاب الفيل .

سمع عمر رجلًا يقول في دعائه : اللّهمّ اجْعَلْني من الأقلّين ! فقال : ما أردتَ بهذا ؟ قال : قول الله عَزَّوجَلَّ : ﴿وَمَا اٰمَنَ مَعَهُ اِلَّا قَلِيلٌ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [2] ، فقال : عليكم من الدّعاء بما عرف .

قال سعيد بن المسيّب : مَرَّ بي صلة بن أَشْيَم ، فقلتُ له : ادْعُ لي . فقال : رغّبك الله فيما يبقى ، وزهّدك فيما يَفْنَى ، ووهب لك اليقين الّذي لا تَسْكُنُ النّفوس إلّا إليه ، ولا تعوّل إلّا عليه .

كان عليّ بن عيسى بن ماهان صاحبَ خراسان ، وفي أيّامه عِصام بن يوسف الزّاهد فلقيَه في الطّريق ، وسلّم عليه عليّ ، فأعرض عنه ولم يردّ عليه ، فوقف عليّ ، ورفع يديه وأسبل عَيْنَيه ، وقال : اللّهمّ إنّ هذا الرّجل يتقرّب إليك ببُغْضي ، وأنا أتقرّب إليك بحبّه ، فإن كُنتَ غفرتَ له ببُغْضي ، فاغْفِرْ لي بحبّه ، يا كريم ! ثمّ سار .

قال الأصمعيّ : سمعتُ أعرابيًّا يدعو ويقول : اللّهمّ إن كان رزْقي في السّماء فأنزِلْه ، وإن كان في الأرض فأخْرِجْه ، وإن كان بعيدًا فقَرِّبْه ، وإن كان قريبًا فيَسِّرْه ، وإن كان قليلًا فكَثِّره ،

---

١ ـ هود / ٤٠ .

٢ ـ سبأ / ١٣ .

وإن كان كثيرًا فبارك لي فيه.

من دعاء عمرو بن عبيد: اللّهمّ أغْنِني بالافتقار إليك، ولا تُفْقِرني بالاستغناء عنك، اللّهمّ أعِنّي على الدّنيا بالقناعة، وعلى الدِّين بالعصمة.

شكا رجلٌ إلى الحسن رحمه الله رجلًا يظلمه، فقال له: إذا صلّيتَ الرَّكْعتَين بعد المغرب، فاسْجُد وقُلْ: يا شَديدَ القُوَى، يا شديد المحال، يا عزيز، أذللتَ لعزِّك جميع مَن خلقتَ، فصَلِّ على محمّد وآل محمّد، واكْفِني مؤنة فلان بما شئت. فدعا بها فلم يرعْهُ إلّا الواعية[1] باللّيل. فسأل، فقيل: مات فلان فَجْأةً.

قال موسى عليه السلام: يا ربّ إنّك لتعطِيني أكثر مِن أمَلِي. قال: لأنّك تكثِر من قول: ما شاء الله، لا قوّة إلّا بالله.

كان بعض الصّالحين يقول قبل الصّلاة: يا محسن قد جاءك المسيء، وقد أمرتَ المحسن أن يتجاوز عن المسيء، فتَجاوزْ عن قبيح ما عندي بجميل ما عندك. اللّهمّ ارزقني عمل الخائفين وخوف العاملين، حتّى أنعم بترك التّنعّم طَمَعًا فيما وعدت، وخوفًا ممّا أوعدت.

ومن الأدعية الجامعة: اللّهمّ أغْنِني بالعلم، وزيِّنّي بالحِلْم، وجمِّلْني بالعافية، وكَرِّمْني بالتّقوى.

أحمد بن يوسف كاتب المأمون، إذا دخل عليه حيّاه بتحيّة أبرويز المَلِك: عشتَ الدّهر، ونِلْتَ المُنَى، وجُنِّبت طاعة النّساء.

ومن الدّعاء المرويّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «اللّهمّ اغْفِرْ لي ذنوبي وخطاياي كلّها. اللّهمّ أنعِشْني وأجِرْني وانصُرْني واهْدِني لصالح الأعمال والأخلاق، إنّه لا يهدي لصالحها،

---

١ ـ الواعية: الصّراخ.

ولا يَصْرِف عن سيّئها إلّا أنت.

اللّهمّ إنّي أسألك الثُّبات في الأمر، والعزيمة على الرُّشْد، وأسألك شُكْر نعمتك وحُسْن عبادتك، وأسألك قلبًا سليمًا، ولسانًا صادقًا، وأسألك من خير ما تعلم، وأعوذ بك من شرّ ما تعلم، وأستغفرك لما تعلم، إنّك أنت علّام الغيوب. (٦: ١٨٧ـ١٩٦)

الفصل السّابع عشر ـ [آداب الدّعاء]

قالوا: ومِن آداب الدّعاء أن ترصد له الأوقات الشّريفة، كما بين الأذان والإقامة، وكوقت السّجود ووقت السَّحر، ويستحبّ أن يدعو مُستقبلَ القِبْلة رافعًا يديه، لما رَوَى سلمان عن النّبيّ ﷺ: «إنّ ربّكم كريم يستحي مِن عَبْده إذا رفع إليه يديه أن يردّهما صفرًا، ويستحبّ أن يمسح بهما وجهه بعد الدّعاء، فإنّ ذلك قد روي عن رسول الله ﷺ.

ويكره أن يرفع بَصَره إلى السّماء، لقوله عليه السلام: «لينتهينّ أقوام عن رَفْع أبصارهم إلى السّماء عند الدّعاء، أو لتخطفنّ أبصارهم»، وقد رُخِّص في ذلك للصّدّيقين والأئمّة العادلين.

ويستحبّ أن يخفض صوته، لقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[1]، وقد روي أنّ عمر سمع رجلًا يجهر بالدّعاء، فقال: لكنّ زكريّا نادَى ربّه نداءً خَفِيًّا.

ويكره أن يتكلّف[2] الكلام المسجوع، ويستحبّ الإتيان بالمطبوع منه، لقوله ﷺ: «إياكم والسَّجْع في الدّعاء، بحسب أحدكم أن يقول: اللّهمّ إنّي أسألك الجَنّة وما قَرَّب إليها مِن قَوْلٍ أو عَمَلٍ، وأعوذ بك من النّار وما قَرَّب إليها مِن قَوْلٍ أو عَمَلٍ».

١ـ الأعراف / ٥٥.

٢ـ في ب: «يتكلّم»، وما أثبته عن أ، ج.

وقيل في الوصيّة الصّالحة: ادْعُ ربّك بلسان الذّلّة والاحتقار، لا بلسان الفصاحة والتّشدّق.

وقال سُفْيان بن عُيَينة: يمنعنّ أحدكم من الدّعاء ما يعلمه من نفسه، فإنّ الله تعالى أجاب دعاء شَرّ خَلْقه إبليس حيث قال: ﴿أَنظِرْنِي﴾[1].

النّبيّ صلى الله عليه وآله: «إذا سأل أحدكم ربّه مسألةً [فتعرّف الإجابة]، فليَقُلْ: الحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات. ومَن أبطأ عنه شيء من ذاك، فليَقُلْ: الحمد لله على كلّ حال».

ومن الآداب: أن يفتتح بالذِّكْر وألّا يبتدئ بالمسألة، كان رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن يدعو يقول: «سبحان ربّي العَلِيّ الوَهّاب».

أبو سُلَيمان الدّارانيّ: مَن أراد أن يسأل الله تعالى حاجتَه فليبدأ بالصّلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ يسأل حاجته، ثمّ يختم بالصّلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله، فإنّ الله تعالى يَقْبَلُ الصّلاتين، وهو أكرم مِن أن يَدَع ما بينهما.

ومن دعاء عليّ عليه السلام: «اللّهمّ صُن وَجْهي باليَسار، ولا تبذل جَاهِي بالإقتار، فأسترزق طالبي رزقك وأستَعْطِفَ شِرار خَلْقك وأبتلي بحَمْد مَن أعطاني، وأفتتن بذمّ مَن مَنَعني، وأنت مِن وراء ذلك كلّه وليّ الإعطاء والمنع، إنّك على كلّ شيء قدير.

ومن دعاء الحسن رحمه الله: «اللّهمّ إنّي أعوذ بك من قَلْب يُعْرَف، ولِسانٍ يَصِف، وأعمالٍ تخالف.

ومن دعاء أهل البيت عليهم السلام، وفيه رائحة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام الّذي نحن في شرحه: اللّهمّ إنّي أستغفرك لما تُبْتُ منه إليك ثمّ عُدْتُ فيه، وأستغفرك لما وعدتك من نفسي ثمّ أخلفتك، وأستغفرك للنِّعَم الّتي أنعمتَ بها عَلَيّ فتقوّيتُ على معصيتك، وأستغفرك مِن كلّ ذَنب تمكّنتُ منه بعافيتك ونالتْه يدي بفَضْل نعمتك، وانبسطتُ إليه بسعَة رزقك، واحتجبتُ فيه

---

١ ـ الأعراف / ١٤.

عن النّاس بسَتْرك، واتّكلتُ فيه على أكرم عفوك.

اللّهمّ إنّي أعوذ بك أن أقول حقًّا ليس فيه رضَاك، ألتمس به أحدًا سِوَاك، وأعوذ بك أن أتزيّن للنّاس بشيءٍ يَشِينني عندك، وأعوذ بك أن أكون عِبْرَةً لأحدٍ من خَلْقك، وأن يكون أحد من خَلْقك أسعد بما علّمتني منّي، وأعوذ بك أن أستعينَ بمعصية لك على ضُرٍّ يُصِيبني.

كان أبو مسلم الخَوْلانيّ إذا أهمّه أمر قال: يا مالك يوم الدِّين، إيّاك نعبد وإيّاك نستعين.

ومن دعاء عليّ عليه السلام: اللّهمّ إن تِهْتُ عن مسألتي وأعْمَيْتُ عن طلبتي فدلّني على مصالحي وخُذْ بقلبي إلى مَراشدي. اللّهمّ احْمِلْني على عَفْوك ولا تحملني على عَدْلك. (٦: ١٩٦ ـ ١٩٨)

[قال في ضمن بيان أحوال العارفين:]

ومنها: الدّعاء والمناجاة، قال الله تعالى: ﴿اُدْعُونِي اَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[١].

وفي الحديث المرفوع: «الدّعاء مُخّ العبادة».

وقد اختلف أرباب هذا الشّأن في الدّعاء، فقال قوم: «الدّعاء مفتاح الحاجة، ومُستروَح أصحاب الفاقات، وملجأ المضطرّين، ومتنفَّس ذوي المآرب.

وقد ذمّ الله تعالى قومًا، فقال: ﴿وَيَقْبِضُونَ اَيْدِيَهُمْ﴾[٢]، فسّروه وقالوا: لا يمدّونها إليه في السّؤال.

وقال سهل بن عبد الله التُّسْتَريّ: خَلَق الله الخَلْقَ، وقال: تاجروا فيّ، فإن لم تفعلوا فاسمَعوا منّي، فإن لم تفعلوا فكونوا ببابي، فإن لم تفعلوا فأنزلوا حاجاتكم بي.

قالوا: وقد أثنى الله على نفسه، فقال: ﴿اَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ اِذَا دَعَاهُ﴾[٣]، قالوا: الدّعاء إظهار فاقة العبوديّة.

١ـ المؤمن / ٦٠.

٢ـ التوبة / ٦٧.

٣ـ النمل / ٦٢.

وقال أبو حاتم الأعرج: لأن أُحْرَم الدّعاء أشدّ عَلَيَّ من أن أُحْرَم الإجابة.

وقال قوم: بل السّكوت والخمود تحت جريان الحُكْم والرّضا بما سبق من اختيار الحكيم العالم بالمصالح أوْلى؛ ولهذا قال الواسطيّ: اختيار ما جَرَى لك في الأزل خيرٌ لك من معارضة الوقت.

وقال النّبيّ ﷺ إخبارًا عن الله تعالى: «مَن شَغَله ذكري عن مسألتي أعطيتُه أفضل ما أعطى السّائلين».

وقال قومٌ: يجب أن يكون العبد صاحب دعاء بلسانه، وصاحب رضًا بقلبه، ليأتي بالأمريْن جميعًا.

وقال قومٌ: إنّ الأوقات تختلف، ففي بعض الأحوال يكون الدّعاء أفضل من السّكوت، وفي بعض الأحوال يكون بالعكس، وإنّمَا يعرف هذا في الوقت، لأنّ علم الوقت يحصل في الوقت، فإذا وجد في قلبه الإشارة إلى الدّعاء فالدّعاء أوْلَى، وإن وجد بقلبه الإشارة إلى السّكوت فالسّكوت له أتمّ وأوْلَى.

وجاء في الخبر: «إنّ الله يُبْغِض العبد، فيسرع إجابته بُغْضًا لسماع صوته، وإنّه يحبّ العبد فيؤخّر إجابته حُبًّا لسماع صوته».

ومن أدب الدّعاء: حضور القلب، فقد رُوي عنه ﷺ: «إنّ الله لا يستجيب دعاء قَلْبٍ لاهٍ».

ومن شروط الإجابة: طِيب الطُّعمة وحلّ المكسب، قال ﷺ لسعد بن أبي وَقّاص: «أَطِبْ كَسْبَك تُسْتَجَبْ دعوتك».

وينبغي أن يكون الدّعاء بعد المعرفة، قيل لجعفر بن محمّد الصّادق عليه السلام: ما بالُنا ندعو فلا يُستجاب لنا! قال: لأنّكم تدعون مَن لا تعرفونه.

كان صالح المرّيّ يقول كثيرًا: ادعوا، فمَن أدْمَن قَرْع الباب يوشك أن يُفْتَح له، فقالتْ له رابعة العدويّة: ماذا تقول: أُغْلِقَ هذا الباب حتّى يُستَفتَح! فقال صالح: شيخ جَهِل، وامرأة

عَلِمَتْ.

وقيل: فائدة الدّعاء: إظهار الفاقة من الخَلْق، وإلّا فالرّبّ يفعل ما يشاء.

وقيل: دعاء العامّة بالأقوال، ودعاء العابد بالأفعال، ودعاء العارف بالأحوال.

وقيل: خير الدّعاء ما هيّجه الأحزان والوَجْد.

وقيل: أقرب الدّعاء إلى الإجابة دعاء الاضطرار، لقوله تعالى: ﴿اَمَّن يُجيبُ الْمُضْطَرَّ اِذَا دَعَاهُ﴾.

قال أصحاب هذه الطّريقة: ألسنة المبتدئين أرباب الإرادة منطلقة بالدّعاء، وألسنة المحقّقين الواصلين قد خرست عن ذلك.

وكان عبد الله بن المبارك يقول: ما دعوتُه منذ خمسين سنة، ولا أُريد أن يدعو لي أحد.

وقيل: الدّعاء سُلَّم المذنبين.

وقال مَن قال بنقيض هذا: الدّعاء مراسلة، وما دامت المراسلة باقية فالأمر جميل بعد.

وقالوا: ألسنة المذنبين دُمُوعهم.

وكان أبو عليّ الدّقّاق يقول: إذا بكى المذنب فقد راسل الله.

وفي معناه أنشدوا: [الطّويل]

دُمُوعُ الفَتَى عمّا يجنّ تترجَمُ وأنفاسه تبدين ما القلبُ يكْتُمُ

وقال بعضهم لبعض العارفين: ادْعُ لي، فقال: كفاك من الإجابة ألّا تجعل بينك وبينه واسطة. (١١: ٢٢٨ـ ٢٣١)

الفصل الثّامن عشر ـ [كلامه عليه السلام في الدّعاء]

(الخطبة: ٢٠٨) الأصل: ومن دعائه عليه السلام كان يدعو به كثيرًا:

الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ يُصبِحْ بي مَيِّتًا وَلَا سَقِيمًا، وَلَا مَضْرُوبًا عَلَى عُرُوقِي بِسُوء، وَلَا مَأْخُوذًا بِأَسْوَإِ عَمَلِي، وَلَا مَقْطُوعًا دَابِري، وَلَا مُرْتَدًّا عَن دِيني، وَلَا مُنكِرًا لِرَبِّي، وَلَا مُسْتَوْحِشًا مِن إِيمَاني، وَلَا مُلْتَبِسًا عَقْلِي، وَلَا مُعَذَّبًا بَعَذَابِ الْأُمَمِ مِن قَبْلِي. أَصْبَحْتُ عَبْدًا مَمْلُوكًا ظَالِمًا لِنَفْسِي.

لَكَ الْحُجَّةُ عَلَيَّ وَلَا حُجَّةَ لِي، وَلَا أَسْتَطِيعُ أَن آخُذَ إِلَّا مَا أَعْطَيْتَني، وَلَا أَتَّقِيَ إِلَّا مَا وَقَيْتَني.

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَن أَفْتَقِرَ فِي غِنَاكَ، أَوْ أَضِلَّ فِي هُدَاكَ، أَوْ أُضَامَ فِي سُلْطَانِكَ، أَوْ أُضْطَهَدَ وَالْأَمْرُ لَكَ!

اللَّهُمَّ اجْعَلْ نَفْسِي أَوَّلَ كَرِيمَةٍ تَنتَزِعُهَا مِن كَرَائِمِي، وَأَوَّلَ وَدِيعَةٍ تَرْتَجِعُهَا مِن وَدَائِعِ نِعَمِكَ عِندِي!

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَن نَذْهَبَ عَن قَوْلِكَ، أَوْ نُفْتَتَنَ عَن دِينِكَ، أَوْ تَتَابَعَ بِنَا أَهْوَاؤُنَا دُونَ الْهُدَى الَّذِي جَاءَ مِن عِندِكَ!

الشّرح: ... قوله «لك الحجّة عَلَيّ ولا حجّة لي»، لأنّ الله سبحانه قد كلّفه بعد تمكينه وإقداره وإعلامه قُبْحَ القبيح ووجوب الواجب وترديد دواعيه إلى الفعل وتركه، وهذه حجّة الله تعالى على عباده، ولا حجّة للعباد عليه، لأنّه ما كلّفهم إلّا بما يطيقونه، ولا كان لهم لطف في أمر إلّا وفعَله.

قوله: «لا أستطيع أن آخذ إلّا ما أعطيتني ولا أتّقي إلّا ما وَقَيْتَني»، أي لا أستطيع أن أرزق

نفسي أمرًا ، ولكنّك الرّزّاق، ولا أدفع عن نفسي محذورًا من المرض والموت إلّا ما دفعتَه أنت عنّي .

وقال الشّاعر : [الطّويل]

لعَمْرُك ما يَدْرِى الفَتَى كيف يتّقي نوائبَ هذا الدَّهْرِ أم كيف يحذَرُ!
يَرَى الشّيء ممّا يُتَّقَى فيخافُه وما لا يَرَى ممّا يقي الله أكثَرُ

قال عبد الله بن سليمان بن وهب : [البسيط]

كفايةُ اللهِ أجدَى مِن تَوَقِّينَا وعادةُ اللهِ فِي الأعداءِ تَكْفِينَا
كاد الأعادي فما أبقوْا ولا تَرَكُوا عيبًا وطعنًا وتقبيحًا وتهجينَا
ولم نزد نحن في سرٍّ وفي عَلَنٍ على مقالتِنَا : الله يكفينَا
وكان ذاك ـ و رَدَّ اللهُ حاسدَنَا بغيظه ـ لم ينل مأمولَه فينَا

. . .قوله : «اللّهمّ اجعل نفسي» هذه الدّعوة مثل دعوة رسول الله ﷺ ، وهي قوله: «اللّهمّ متّعنا بأسماعنا وأبصارنا واجْعله الوارث منّا»، أي لا تجعل موتنا متأخّرًا عن ذهاب حواسّنا ، وكان عليّ بن الحسين يقول في دعائه: «اللّهمّ احْفَظْ عَلَيّ سمعي وبصري إلى انتهاء أجلي» .

وفسّروا قوله عليه السلام : «واجعله الوارث منّا» ، فقالوا : الضّمير في «واجعله» يرجع إلى الإمتاع .

فإن قلتَ: كيف يتّقى الإمتاع بالسّمع والبصر بعد خروج الرّوح؟

قلتُ: هذا توسّع في الكلام ، والمراد : لا تبلُنا بالعمَى ولا الصَّمَم ، فنكون أحياء في الصّورة ولسنا بأحياء في المعنَى، لأنّ مَن فقدهما لا خَيْر له في الحياة ، فحملتْه المبالغة على أن طلب بقاءَهما بعد ذهاب النّفس إيذانًا وإشعارًا بحبّه ألّا يُبْلَى بفقدهما . . . (١١ : ٨٦ ـ ٨٧)

(الخطبة: ٢٢٠) الأصل: ومن دعاء له عليه السلام: اللَّهُمَّ صُن وَجْهي بالْيَسَار، وَلَا تَبْذُلْ جَاهِيَ بالْإِقْتَار، فَأَسْتَرْزِقَ طَالِبي رِزْقِكَ، وَأَسْتَعْطِفَ شِرَارَ خَلْقِكَ، وَأُبْتَلَى بحَمْدِ مَن أَعْطَاني، وَأُفْتَتَنَ بذَمِّ مَن مَنَعَني، وَأَنتَ مِن وَرَاءِ ذَلِكَ كُلِّهِ وَلِيُّ الْإِعْطَاءِ والْمَنعِ، ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1].

الشّرح: ... و روي أنّ عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الجواد رقّت حالُه في آخر عمره، لأنّ عبد الملك جفاه، فراح يومًا إلى الجمعة، فدعا، فقال: اللّهمّ إنّك عَوّدْتَني عادة جريتُ عليها، فإن كان ذلك قد انقضى فاقبضْني إليك، فلم يلحق الجمعة الأُخرى.

وكان الحسن بن عليّ عليه السلام يدعو فيقول: «اللّهمّ وَسِّعْ عَلَيّ فإنّه لا يسعني إلّا الكثير»... .

و استعطف الأشرار من النّاس، أي أطلب عاطفتهم وإفضالهم. ويلزم من ذلك أمران محذوران:

أحدهما ـ أن أبتلي بحمد المعطي.

والآخر ـ أن أُفتتن بذمّ المانع.

قوله عليه السلام: «و أنت من وراء ذلك كلّه»، مَثَلٌ يقال للمحيط بالأمر، القاهر له، القادر عليه، كما نقول للمَلِك العظيم: هو من وراء وُزَرائه وكُتّابه، أي مستعدّ متهيّئ لتتبّعهم وتعقّبهم واعتبار حركاتهم لإحاطته بها وإشرافه عليها... . (١١: ٢٥٥ـ٢٥٦)

(كتابه عليه السلام: ١٥) الأصل: كان عليه السلام يقول إذا لقي العدوّ محاربًا:

اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَفْضَتِ الْقُلُوبُ، وَمُدَّتِ الأَعْنَاقُ، وَشَخَصَتِ الأَبْصَارُ، وَنُقِلتُ الْأَقْدَامُ،

١ـ آل عمران ٢٦، والتحريم ٨.

وَأُنضِيَتِ الْأَبْدَانُ.

اللَّهُمَّ قَدْ صَرَّحَ مَكْنُونُ الشَّنَآنِ، وَجَاشَتْ مَرَاجِلُ الْأَضْغَانِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَشْكُوا إِلَيْكَ غَيْبَةَ نَبِيِّنَا، وَكَثْرَةَ عَدُوِّنَا، وَتَشَتُّتَ أَهْوَائِنَا.

رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ.

الشّرح: ... وأخذ سَديف مولى المنصور هذه اللّفظة، فكان يقول في دعائه: اللّهمّ إنّا نشكو إليك غيبة نبيّنا وتشتّت أهوائنا، وما شملنا من زَيْغ الفِتَن، واستولَى علينا من غَشْوة الحيرة حتّى عاد فينا دولة بعد القِسْمة، وأمارتنا غلبة بعد المشورة، وعدنا ميراثًا بعد الاختيار للأُمّة، واشْتُرِيَتْ الملاهي والمعازف بمال اليتيم والأرمَلة، و رَعَى في مال الله مَن لا يَرْعَى له حرمة، وحَكَمَ في أبشار المؤمنين أهلُ الذّمّة، وتولّى القيامَ بأُمورهم فاسقُ كلّ محلّة، فلا ذائد يذودُهم عن هَلَكة، ولا راعٍ ينظرُ إليهم بعين رحمة، ولا ذو شَفَقةٍ يُشْبِع الكَبد الحرّى من مَسْغَبة، فهم أُولو ضَرع و فاقة، وأُسراء فَقْر ومَسْكَنة، وحُلَفاء كآبة و ذلّة، اللّهمّ و قد استَحصَد زَرْعُ الباطل وبلغ نهايتَه، واستَحْكم عمودُه، واستَجْمَع طَريدُه، وحذف وَليدُه، وضَرَب بجرانه، فأتِحْ له من الحقّ يدًا حاصدة، تجذّ سَنامَه، وتَهْشِم سُوقَه، وتَصْرَع قائمه، ليَستخفي الباطل بقُبْح حِلْيَته، ويَظهر الحقّ بحُسْن صورته.

و وُجدتْ هذه الألفاظ في دعاء منسوب إلى عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام، ولعلّه من كلامه، وقد كان سَديف يدعو به. (١٥: ١١٢ـ١١٣)

(كتابه عليه السلام: ٣١). وَاعْلَمْ! أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي الدُّعَاءِ، وَتَكَفَّلَ لَكَ بِالْإِجَابَةِ، أَمَرَكَ أَن تَسْأَلَهُ لِيُعْطِيَكَ، وَتَسْتَرْحِمَهُ لِيَرْحَمَكَ، وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ مَن يَحْجُبُكَ عَنْهُ، وَلَمْ يُلْجِئْكَ إِلَى مَن يَشْفَعُ لَكَ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَمْنَعْكَ إِن أَسَأْتَ

مِنَ التَّوْبَةِ، وَلَمْ يُعَاجِلْكَ بِالنِّقْمَةِ، وَلَمْ يُعَيِّرْكَ بِالْإِنَابَةِ، وَلَمْ يَفْضَحْكَ حَيْثُ الْفَضِيحَةُ بِكَ أَوْلَى، وَلَمْ يُشَدِّدْ عَلَيْكَ فِي قَبُولِ الْإِنَابَةِ، وَلَمْ يُنَاقِشْكَ بِالْجَرِيمَةِ، وَلَمْ يُؤْيِسْكَ مِنَ الرَّحْمَةِ، بَلْ جَعَلَ نُزُوعَكَ عَنِ الذَّنْبِ حَسَنَةً، وَحَسَبَ سَيِّئَتَكَ وَاحِدَةً، وَحَسَبَ حَسَنَتَكَ عَشْرًا، وَفَتَحَ لَكَ بَابَ الْمَتَابِ، بَابَ الْاِسْتِعْتَابِ؛ فَإِذَا نَادَيْتَهُ سَمِعَ نِدَاكَ، وَإِذَا نَاجَيْتَهُ عَلِمَ نَجْوَاكَ، فَأَفْضَيْتَ إِلَيْهِ بِحَاجَتِكَ، وَأَبْثَثْتَهُ ذَاتَ نَفْسِكَ، وَشَكَوْتَ إِلَيْهِ هُمُومَكَ، وَاسْتَكْشَفْتَهُ كُرُوبَكَ، وَاسْتَعَنْتَهُ عَلَى أُمُورِكَ، وَسَأَلْتَهُ مِن خَزَائِنِ رَحْمَتِهِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى إِعْطَائِهِ غَيْرُهُ، مِن زِيَادَةِ الْأَعْمَارِ، وَصِحَّةِ الْأَبْدَانِ، وَسَعَةِ الْأَرْزَاقِ.

ثُمَّ جَعَلَ فِي يَدَيْكَ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِهِ بِمَا أَذِنَ لَكَ فِيهِ مِن مَسْأَلَتِهِ، فَمَتَى شِئْتَ اسْتَفْتَحْتَ بِالدُّعَاءِ أَبْوَابَ نِعَمِهِ، وَاسْتَمْطَرْتَ شَآبِيبَ رَحْمَتِهِ، فَلَا يُقَنِّطَنَّكَ إِبْطَاءُ إِجَابَتِهِ، فَإِنَّ الْعَطِيَّةَ عَلَى قَدْرِ النِّيَّةِ، وَرُبَّمَا أُخِّرَتْ عَنكَ الْإِجَابَةُ، لِيَكُونَ ذٰلِكَ أَعْظَمَ لِأَجْرِ السَّائِلِ، وَأَجْزَلَ لِعَطَاءِ الْآمِلِ. وَرُبَّمَا سَأَلْتَ الشَّيْءَ فَلَا تُؤْتَاهُ، وَأُوتِيتَ خَيْرًا مِنهُ عَاجِلًا أَوْ آجِلًا، أَوْ صُرِفَ عَنكَ لِمَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ، فَلَرُبَّ أَمْرٍ قَدْ طَلَبْتَهُ فِيهِ هَلَاكُ دِينِكَ لَوْ أُوتِيتَهُ، فَلْتَكُن مَسْأَلَتُكَ فِيمَا يَبْقَى لَكَ جَمَالُهُ، وَيُنفَى عَنكَ وَبَالُهُ، فَالْمَالُ لَا يَبْقَى لَكَ وَلَا تَبْقَى لَهُ.

الشّرح: قد تقدّم القول في الدّعاء . . . .

قوله: «وَحَسَبَ سَيِّئَتَكَ وَاحِدَةً، وَحَسَبَ حَسَنَتَكَ عَشْرًا»، هذا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا﴾[1] . . . .

ثمّ ذكر له وجوهًا في سبب إبطاء الإجابة:

منها: أنّ ذلك أمرٌ عائدٌ إلى النّيّة، فلعلّها لم تكن خالصةً.

---

١ ـ الأنعام ١٦٠.

ومنها: أنّه ربّما أُخِّرت ليكون أعظم لأجر السّائل، لأنّ الثّواب على قدر المشقّة.

ومنها: أنّه ربّما أُخِّرت ليعطي السّائل خيرًا ممّا سأل، إمّا عاجلًا أو آجلًا؛ أو في الحالَين.

ومنها: أنّه ربّما صرف ذلك عن السّائل، لأنّ في إعطائه إيّاه مفسدة في الدِّين... .

واعلم! أنّ في قوله: «قد أذِنَ لك في الدّعاء، وتكفّل لك بالإجابة» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿اُدْعُونِي اَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[1].

وفي قوله: «وأمر أن تسأله ليُعْطِيَك» إشارة إلى قوله: ﴿وَاسْاَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾[2].

وفي قوله: «وتسترحمه ليرحمك» إشارة إلى قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[3].

وفي قوله: «ولم يمنعك إن أسأتَ من التّوبة» إشارة إلى قوله: ﴿اِلَّا مَن تَابَ وَاٰمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَاُولٰئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[4]. (١٦: ٨٦ ـ ٨٩)

(الحكمة: ٣٦٧) الأصل: إذَا كَانَتْ لَكَ إلَى اللهِ سُبْحَانَهُ حَاجَةٌ، فَابْدَأْ بِمَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، ثُمَّ سَلْ حَاجَتَكَ، فَإِنَّ اللهَ أَكْرَمُ مِن أَن يُسْأَلَ حَاجَتَيْنِ، فَيَقْضِيَ إِحْدَاهُمَا وَيَمْنَعَ الْأُخْرَى.

الشّرح: هذا الكلام على حَسَب الظّاهر الّذي يتعارفه النّاس بينهم، وهو عليه السلام يسلك هذا المسلك كثيرًا، ويخاطِبُ النّاس على قَدْر عقولهم، وأمّا باطن الأمر؛ فإنّ الله تعالى لا يُصلِّي على النّبيّ ﷺ لأجْل دُعائنا إيّاه أن يُصلِّي عليه، لأنّ معنى قولنا: اللّهمّ صَلِّ على محمّد، أي

---

١ ـ غافر / ٦٠.

٢ ـ نساء / ٣٢.

٣ ـ الأنفال / ٣٣.

٤ ـ الفرقان / ٧٠.

أكْرِمْه، وارْفَعْ درجَتَه، والله سبحانه قد قَضَى له بالإكرام التّامّ و رفْعَة الدّرجة من دون دُعائنا، وإنَّمَا تعبّدنا نحن بأن نُصلِّي عليه، لأنّ لنا ثوابًا في ذلك، لا لأنّ إكرامَ الله تعالى له أمْرٌ يَسْتَعْقِبُه ويَسْتَتْبِعُه دعاؤنا.

وأيضًا فأيّ غَضاضَةٍ على الكريم إذا سُئِل حاجَتَين فقَضَى إحداهما دون الأُخرى، إن كان عليه في ذلك غَضاضَةٌ فعليه في ردّ الحاجة الواحدة غَضاضةٌ أيضًا. (١٩: ٢٧٩)

(الحكمة: ٤٧٧) الأصل: وَقَالَ عليه السلام فِي دُعَاءٍ اسْتَسْقَى بِهِ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا ذُلُلَ السَّحَابِ دُونَ صِعَابِهَا.

قال الرَّضيّ رحمه الله: و هذا من الكلام العَجيب الفَصاحة، و ذلك أنّه عليه السلام شبّه السُّحُب ذَوات الرُّعُودِ و البَوارق، و الرِّياح و الصَّواعِق، بالإبل الصِّعاب الّتي تَقْمُصُ برحَالها و تتوقَّصُ برُكْبانها، و شبّه السَّحائِبَ الخالية من تلك الرّوائع، بالإبل الذُّلُل الّتي تُحْتَلَبُ طَيِّعَةً، و تُقْتَعَدُ مُسْمِحَةً.

الشّرح: قد كفانا الرّضيّ رحمه الله بشَرْحه هذه الكلمة مؤنة الخَوْض في تفسيرها. (٢٠: ٢٢٩)

(الحكمة: ٣٠٨) الأصل: مَا الْمُبْتَلَى الَّذِي قَدِ اشْتَدَّ بِهِ الْبَلَاءُ، بِأَحْوَجَ إِلَى الدُّعَاءِ مِنَ الْمُعَافَى الَّذِي لَا يَأْمَنُ الْبَلَاءَ.

الشّرح: هذا ترغيبٌ في الدّعاء، والّذي قاله عليه السلام حقّ، لأنّ المعافَى في الصّورة مُبْتلًى في المعنى، وما دام الإنسان في قيد هذه الحياة الدّنيا فهو من أهل البلاء على الحقيقة، ثمّ لا يأمن البلاء الحِسّيّ، فوجب أن يتضرّع إلى الله تعالى أنّه ينقذه من بلاء الدّنيا المعنويّ، ومن بلائها الحسّيّ في كلّ حال.

ولا رَيْبَ أنّ الأدعية مؤثِّرة، وأنّ لها أوقات إجابة، ولم يختلف المِلِّيُّون[١] والحكماء في ذلك. (١٩: ٢٠٨)

(الخطبة: ٢٢٢) ومن دعاء له عليه السلام: اللَّهُمَّ إِنَّكَ آنَسُ الْآنِسِينَ لِأَوْلِيَائِكَ، وَأَحْضَرُهُمْ بِالْكِفَايَةِ لِلْمُتَوَكِّلِينَ عَلَيْكَ. تُشَاهِدُهُمْ فِي سَرَائِرِهِمْ، وَتَطَّلِعُ عَلَيْهِمْ فِي ضَمَائِرِهِمْ، وَتَعْلَمُ مَبْلَغَ بَصَائِرِهِمْ، فَأَسْرَارُهُمْ لَكَ مَكْشُوفَةٌ، وَقُلُوبُهُمْ إِلَيْكَ مَلْهُوفَةٌ، إِن أَوْحَشَتْهُمُ الْغُرْبَةُ آنَسَهُمْ ذِكْرُكَ، وَإِن صُبَّتْ عَلَيْهِمُ الْمَصَائِبُ لَجَؤُوا إِلَى الِاسْتِجَارَةِ بِكَ، عِلْمًا بِأَنَّ أَزِمَّةَ الْأُمُورِ بِيَدِكَ، وَمَصَادِرَهَا عَن قَضَائِكَ.

اَللَّهُمَّ إِن فَهِهْتُ عَن مسْأَلَتِي، أَوْ عَمِيتُ عَن طِلْبَتِي، فَدُلَّنِي عَلَى مَصَالِحِي، وَخُذْ بِقَلْبِي إِلَى مَرَاشِدِي، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِنُكْرٍ مِن هِدَايَاتِكَ، وَلَا بِبِدْعٍ مِن كِفَايَاتِكَ.

اَللَّهُمَّ احْمِلْنِي عَلَى عَفْوِكَ، وَلَا تَحْمِلْنِي عَلَى عَدْلِكَ.

الشّرح: ... ومثل قوله عليه السلام: «اللّهمّ احملني على عَفْوك ولاتحمِلْني على عَدْلك»، قولُ المروانيّة للهاشميّة لما قُتِل مروان في خبر قد اقتصصناه قديمًا: ليسْعنا عَدْلُكم. قالت الهاشميّة: إذَنْ لا نُبقِي منكم أحدًا، لأنّكم حاربتم عليًّا عليه السلام، وسممتم الحسن عليه السلام، وقتلتم الحسين وزيدًا وابنه، وضربتم عليّ بن عبد الله، وخنقتم إبراهيم الإمام في جراب النّورة... . (١١: ٢٦٨)

---

١ ـ في أ: «أصحاب المِلَل».

الفصل التّاسع عشر ـ [أدعية فصيحة من كلام أبي حيّان التّوحيديّ]

ومِنَ الدَّعَوات الفصيحة المستحسنة فُصُولٌ من كلام أبي حيّان التّوحيديّ نقلتُها.

فمنها: اللّهمّ إنّي أبرأ من الثّقة إلّا بك، ومِنَ الأمَل إلّا فيك، ومِنَ التّسليم إلّا لك، و من التّفويض إلّا إليك، و مِنَ التّوكّل إلّا عليك، و مِنَ الطَّلَب إلّا منك، و مِنَ الرِّضا إلّا عنك، و مِنَ الذُّلّ إلّا في طاعتك، ومِنَ الصَّبْر إلّا على بلائك، وأسألك أن تجعل الإخلاص قَرينَ عقيدتي، والشُّكْر على نعَمك شِعاري ودِثاري، والنّظر إلى ملكوتك دأبي ودَيْدَني، والانقياد لك شأني وشُغْلي، والخوف منك أمْني وإيماني، واللِّياذَ بذِكْرك بَهْجَتي وسُروري.

اللّهمّ تتابعَ برُّك، واتّصَلَ خيرك، وعَظُم رِفْدُك، وتناهى إحسانك، وصَدَقَ وَعْدُك، و بَرّ قَسَمُك، وعَمّتْ فَواضِلُك، وتمّت نَوافِلُك، ولم تَبْق حاجةٌ إلّا وقد قَضَيْتَها، أو تكفّلتَ بقَضائِها، فاخْتِم ذلك كلّه بالرِّضا والمغفرة، إنّك أهلُ ذلك، والقادر عليه، والمَلِيّ به.

ومنها: اللّهمّ إنّي أسألك خَفايَا لُطْفك، وفَواتحَ توفيقك، ومألوف برّك، وعَوائدَ إحسانك، وجاه المقدَّسين من ملائكتك، ومنزلة المصطَفَيْن من رُسُلك، ومكاثرة الأولياء مِن خَلْقك، وعاقبة المتّقين من عبادك.

وأسألك القناعة برزْقك، والرِّضا بحُكْمك، والنّزاهة عن محظورك، والوَرَع في شُبُهاتك، والقيامَ بحجّتك، والاعتبارَ بما أبْدَيْتَ، والتّسليمَ لما أخْفَيْتَ، والإقبالَ على ما أمَرْتَ، والوُقوفَ عمّا زجرتَ، حتّى أتّخذُ الحقَّ حجّةً عند ما خَفّ وثَقُل، والصِّدْقَ سنّةً فيما عَسُر وسَهُل، وحتّى أرى أنّ شعار الزُّهْد أعزّ شعار، ومنظر الباطل أشْوَه منظر، فأتبختَر في ملكوتك بفضفاض الرِّداء بالدّعاء إليك، وأبلغَ الغاية القُصْوى بين خَلْقك بالثّناء عليك.

ومنها: اللّهمّ إليك أرفَعُ عُجَري وبُجَري، وبك أستعين في عُسْري ويُسْري، وإيّاك أدعو رَغَبًا ورَهَبًا، فإنّك العالِم بتَسْويل النَّفْس، وفتنة الشّيطان، وزينة الهَوَى، وصَرْف الدَّهْر،

وتلوّن الصّديق، وبائقة الثّقة، وقنوط القلب، وضَعْف المُنّة، وسُوء الجَزَع.

فقِني اللّهمّ ذلك كلّه، واجْمَعْ مِن أمري شَمْله، وانظِم مِن شأني شتيتَه، واحْرُسْني عند الغِنَى من البَطَر، وعند الفَقْر من الضَّجَر، وعند الكفاية من الغَفْلَة، وعند الحاجة من الحَسْرة، وعند الرّاحة من الفُسُولة، وعند الطّلب من الخَيْبة، وعند المنازلة من الطّغيان، وعند البحث من الاعتراض عليك، وعند التّسليم مِنَ التُّهْمة لك.

وأسألك أن تجعل صَدْري خِزانة تَوْحيدك، ولساني مِفْتاحَ تمجيدك، وجَوارحي خَدَم طاعتك، فإنّه لا عِزّ إلّا في الذُّلّ لك، ولا غِنَى إلّا في الفقر إليك، ولا أمْنَ إلّا في الخوف منك، ولا قرار إلّا في القَلَق نحوك، ولا رَوْح إلّا في الكَرْب لوَجْهك، ولا ثِقَةَ إلّا في تُهْمة خَلْقك، ولا راحةَ إلّا في الرِّضا بقَسْمك، ولا عيش إلّا في جَوار المقرّبين عندك.

ومنها: اللّهمّ ببُرْهانك الصّادع، وبنُور وَجْهك السّاطع صَلّ على محمّد نبيّك نبيّ الرّحمة، وقائد الأُمّة، وإمام الأئمّة، واحْرس علَيّ إيماني بك بالتّسليم لك، وخفِّفْ عنّي مَؤُنة الصّبر على امتحانك، وواصِلْ لي أسباب المزيد عند الشّكر على نعمتك، واجْعَل بقيّة عمري في غِنَى عن خَلْقك، ورضًا بالمقدّم من رزْقك.

اللّهمّ إنّك إن آخذتَنا بذُنوبنا خَسَفت الأرض بنا، وإن جازَيْتَنا على ظُلْمنا قطعت دَوابرَنا، فإنّك قلتُ: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1].

اللّهمّ إليك نشكو قَسْوة قلوبنا، وغلَّ صُدُورنا، وفتنةَ أنفسنا، وطموحَ أبصارنا، ورَفَث ألسنتنا، وسَخْف أحلامنا، وسوء أعمالنا، وفُحْش لجاجنا، وقُبْح دعوانا، ونَتْن أشرارنا، وخُبْث أخيارنا، وتلزّق ظاهرنا، وتمزّق باطننا.

اللّهمّ فارْحمنا وارْأفْ بنا، واعْطف علينا، وأحْسِن إلينا، وتجاوَزْ عنّا، واقْبَل الميسور منّا،

---

١ ـ الأنعام / ٤٥.

فإنّنا أهل عقوبة ، وأنت أهل مغفرة ، وأنت بما وصفتَ به نفسك أحقّ منّا بما وَسَمْنَا به أنفسنا ، فإنّ في ذلك ما اقترن بكَرَمِك ، وأدّى إلى عَفْوك، ومِن قبل ذلك وبعده ، فأطِبْ عِيشنا بنعمتك ، وأرحْ أرواحنا مِن كَدّ الأ مَل في خَلْقك ، وخُذْ بأزمّتنا إلى بابك ، وألْهِ قلوبنا عن هذه الدّار الفانية، وازْرَع فيها محبّة الدّار الباقية ، وقلِّبْنا على بَساط لُطْفك ، وحُثّنا بالإحسان إلى كَنَفك ، ورفِّهْنا عن التماس ما عند غيرك ، واغْضُضْ عيوننا من ملاحظة ما حُجب من غيرك ، وصِلْ بيننا وبين الرِّضا عنك ، وارْفَعْ عنّا مَؤُنة العَرْض عليك ، وخَفِّفْ علينا كلّ ما أوصلنا إليك ، وأذِقْنا حَلاوةَ قُرْبك ، واكْشِفْ عن سَرائرنا سَواتر حُجبك ، ووَكِّلْ بنا الحَفَظَة ، وارْزُقْنا اليَقَظَة ، حتّى لا نقترف سيّئة ، ولانفارق حَسَنة، إنّك قائِمٌ على كلّ نَفْسٍ بما كسبت ، وأنت بما نُخفي وما نَعْلن خبيرٌ بصيرٌ.

ومنها: اللّهمّ أنت الحَيّ القَيّوم ، والأوّل الدّائم ، والإله القديم ، والبارئ المصوِّر ، والخالق المقدّس والجبّار الرّفيع، والقهّار المَنيع ، والمَلِك الصَّفُوح ، والوَهّاب المَنُوح ، والرّحمن الرّؤوف ، والحَنّان العَطُوف ، والمَنّان اللَّطيف ، مالِكُ الذَّوائب والنّواصِي ، وحافظ الأداني والأقاصي ، ومُصرِّف المطيع والعاصي .

اللّهمّ أنت الظّاهر الّذي لايجْحَدُك جاحِدٌ إلّا زايَلَتْه الطُّمأنينة ، وأسلمه اليأس ، وأوحشه القُنُوط ، و رحلتْ عنه العِصْمة ، وتردّد بين رَجاءٍ قد نأى عنه التّوفيق وأمَل قد حفّت به الخَيْبة ، وطَمَع يحُومُ على أرجاء التّكذيب ، وسِرٍّ قد أطاف به الشّقاء، وعلانيّةٍ قد أناف عليها البلاء ، موهون المُنّة ، منسوخ العُقْدة، مسلوب العُدّة ، تشنؤه العين ، وتقليه النّفس ، عَقْلُه عَقْلُ طائِر ، ولُبّه لُبّ حائِر، وحُكْمُه حُكْمُ جائِر ، لايروم قَرارًا إلّا أُزْعِج عنه ، ولا يستفتح بابًا إلّا أُرْتِج دونه ، ولايقتبس ضَرَمًا إلّا أجّج عليه، عَثْرَتُه موصولة بالعَثْرة ، وحَسْرَته مقرونة إلى حَسْرةٍ ، إن سمع زيّف، وإن قال حرّف ، وإن قضى خرّف ، وإن احتجّ زخرف ، ولو فاء إلى الحقّ لوَجدَ ظِلّه ظَليلًا، وأصاب تحته مَثْوًى ومقيلًا.

وأنت الباطن الّذي لا يَرُومك رائِمٌ ، ولايحُومُ على حقيقتك حائِمٌ ، إلّا غَشِيَه مِن نُور إلهيّتك ، وعِزّ سلطانك ، وعجيب قُدْرتك ، وباهِرِ بُرْهانك ، وغرائِبَ غُيُوبك ، وخفِيّ شأنك ، ومخوف سَطْوتك ، ومرجوّ إحسانك ما يردّه خاسِئًا من مُزَحْزَحه عن الغاية خَجِلًا مَبْهُورًا ، ويردّه إلى عَجْزه ، مُلْتَحِفًا بالنّدم ، مُرْتَديًا بالاستكانة ، راجعًا إلى الصِّغار ، موقوفًا مع الذِّلّة ، فظاهرك يدعو إليك بلسان الاضطرار ، وباطنك يحيّر فيك لسعَة قَضاء الاعتبار ، وفِعْلك يدلّ عليك الأسماع والأبصار ، وحِكْمتك تعجب منك الألباب والأسرار ، لك السّلطان والمملكة ، وبيدك النّجاة والهَلَكة ، فإليك المفرّ ، ومعك المقرّ ، ومنك صُنُوف الإحسان والبرّ. أسألك بأصحّ سِرٍّ ، وأكرم لَفْظٍ ، وأفصح لُغَةٍ ، وأتمّ إخلاص ، وأشرف همّةٍ ، وأفضل نيّةٍ ، وأطهر عقيدةٍ ، وأثبت يقين ، أن تصُدَّ عنّي كلّ ما يصُدّ عنك ، وتَصِلني بكلّ ما يَصِلُ بك ، وتحبّب إلَيَّ كلّ ما يحبّب إليك ، فإنّك الأوّل و الثّاني ، والمشار إليه في جميع المعاني ، لا إله إلّا أنت.

ومنها : اللّهمّ إنّي أسألك جدًّا مَقْرونًا بالتّوفيق ، وعِلْمًا بَريئًا من الجهل ، وعَمَلًا عَرِيًّا من الرِّياء ، وقولًا موشّحًا بالصّواب ، وحالًا دائرة مع الحقّ ، وفطنةَ عَقْل مضروبةً في سلامة صدور ، و راحةَ جسم راجعةً إلى روح بال ، وسُكونَ نَفْس موصولًا بثبات يقين ، وصحّةَ حجّةٍ بعيدةٍ مِن مَرَض شُبْهةٍ حتّى تكون غايتي في هذه الدّنيا موصولة بالأمثل فالأمثل ؛ وعاقبتي عندك محمودة بالأفضل فالأفضل ؛ من حياةٍ طيّبةٍ ، أنت الواعد بها ، ونعيم دائم أنت المبلِّغ إليه.

اللّهمّ لا تخيِّبْ رَجاءً هو منوطٌ بك ، ولا تَصْفِرْ كفًّا هي ممدودةٌ إليك ، ولا تعذِّبْ عَيْنًا فتحتَها بنعمتك ، ولا تذلّ نَفْسًا هي عزيزةٌ بمعرفتك ، ولا تَسْلُبْ عقلًا هو مستضيءٌ بنُور هِدايَتِك ولا تُخْرِسْ لِسَانًا عوّدته الثّناء عليك ، فكما كنتَ أوّلًا بالتّفضّل ، فكن آخِرًا بالإحسان.

النّاصية بيَدِك ، والوَجْه عَانٍ لك ، والخير متوقَّعٌ منك ، والمصير على كلّ حال إليك . أَلْبِسْني في هذه الحياة البائدة ثَوْب العِصْمَة ، وحَلِّني في تلك الدّار الباقية بزينة الأمن ، وافْطِمْ نفسي

عن طلب العاجلة الزّائدة، وأجْرِني على العادة الفاضلة، ولاتجعلني ممّن سها عن باطن ما لَك عليه، بظاهر ما لَك عنده، فالشّقيّ مَن لم تأخذ بيده، ولم تؤمّنه مِن غده، والسّعيد مَن آوَيْتَه إلى كنَف نعمتك، ونقلتُه حميدًا إلى منازل رحمتك غير مُناقَشٍ في الحساب، ولا سائِقٍ له إلى العذاب، فإنّك على ذلك قديرٌ.

ومنها: اللّهمّ اجْعَلْ غدوَّنا إليك مقرونًا بالتّوكّل عليك، و رواحَنا عنك موصولًا بالنّجاح منك، وإجابتنا لك راجعةً إلى التّهالك فيك، وذِكْرَنا إيّاك مَنُوطًا بالسُّكون معك، وثِقَتنا بك هاديةً إلى التّفويض إليك، ولاتخلِنا مِن يَدٍ تستوعب الشُّكْر، و مِن شُكْرٍ يمتري خِلْف المزيد، ومِن مَزيدٍ يسبق اقتراح المقترحين، وصُنع يفوق ذَرْع الطّالبين، حتّى نلقاك مبشَّرين بالرِّضا، محكّمين في الْمُنَى، غير مناقشين ولا مطرودين.

اللّهمّ أعِذْنا مِن جَشَع الفقير، و رَيْبة المنافق، وتجليح[1] المعاند، وطيشة العَجُول، وفَتْرة الكَسْلان، وحيلة المستبدّ، وفتور العقل[2]، وحيرة المخرج، وحَسْرة المحوَج، وفَلْتَة الذُّهول، وحُرْقة النُّكول[3]، ورقّة الخائف، وطمأنينة المغرور وغفلة الغرور.

واكْفِنَا مَؤُنة أخ يَرْصدُ مسكونًا إليه، ويمكر موثوقًا به، ويخيس[4] معتمدًا عليه. وصِل الكفاية بالسَّلْوة عن هذه الدّنيا، واجْعَل التهافنا عليها حنينًا إلى دار السّلام، ومحلّ القرار، وغَلِّبْ إيماننا بالغيب على يقيننا بالعِيان، وأحْرِسْنا من أنفسنا، فإنّها ينابيع الشّهوة ومفاتيح البَلْوى. وأرِنَا من قدرتك ما يحفظ علينا هَيْبتك، وأوضح لنا من حِكْمَتك ما يقلِّبُنا في مَلَكوتك، وأسْبِغْ علينا من نِعْمَتك ما يكون لنا عَوْنًا على طاعتك، وأشِعْ في صُدورنا

---

١ ـ جلح في الأمر: ركب رأسه.

٢ ـ أ: «فعل».

٣ ـ ب: «النّكول»، و ما أثبته من أ.

٤ ـ يخيس: يغدر.

من نُورك ما تتجلّى به حقائق توحيدك.

واجْعَلْ دَيْدَنا ذِكْرك، وعادَتنا الشّوق إليك، وعلِّمْنا النُّصح لخَلْقك، واجْعَلْ غايتَنا الاتّصال بك، واحْجُبنا عن قول يُبرئ مِن رضَاك، وعَمَل يُعْمِي صاحبه عن هَداك، وألِّفْ بيننا وبين الحقّ، وقرِّبْنا مِن معادن الصِّدْق، واعْصِمْنا مِن بَوائق الخَلْق، وانقلْنا مِن مَضايق الرِّقّ، واهْدِنا إلى فوائد العِتْق.

اللّهمّ إنّك بدأتَ بالصُّنع وأنت أهله، فعُدْ بالتّوفيق، فإنّك أهله.

اللّهمّ إنّا نتضاءل لك عند مشاهدة عَظِمَتك، وندلّ عليك عند تواتر برِّك، ونذِلّ لك عند ظهور آياتك، ونلحّ عليك عند عِلْمنا بجُودك. ونسألك مِن فَضْلك ما لا يرزؤك ولا ينكؤك، ونتوسّل إليك بتوحيدٍ لا ينتمي إليه خَلْقٌ، ولا يفارقه حقّ.

ومنها: اللّهمّ عليك أتوكّل، وبك أستعين، وفيك أُوالي، وبك أنتسب، ومنك أفرَق، ومعك أستأنس، ولك أُمجّد، وإيّاك أسأل لِسَانًا سَمْحًا بالصِّدْق، وصَدْرًا قد مُلِئ من الحقّ، وأمَلًا منقطعًا عن الخَلْق، وحالًا مكنونها يبوّئ الجَنّة، وظاهرها يحقّق المنّة، وعاقبةً تنسِي ما سَلَف، وتتّصل بما يُتمنّى ويُتوكّف.

وأسألك اللّهمّ كبدًا رَجوفًا خَوُوفًا، ودَمْعًا نَطُوفًا شوقًا إليك، ونَفْسًا عَزُوفًا إذعانًا لك، وسِرًّا ناقِعًا ببَرْد الإيمان بك، ونهارًا مشتملًا على ما كُسِب مِن مَرْضَاتك، وليلًا مالِثًا بما أزلف لديك. أشكو إليك اللّهمّ تلهُّفي على ما يفوتني من الدّنيا، وأنّني في طاعة الهوى جاهلًا بحقّك، ساهِيًا عن واجبك، ناسِيًا ما تكرّره من وَعْظك وإرشادك وبَيانك وتَنبيهك، حتّى كأنّ حَلاوة وَعْدك لم تَلِجْ أُذُني، ولم تباشر فُؤادي، وحتّى كأنّ مَرارة عِتَابك ولائِمَتِك لم تهتِك حِجابي، ولم تعرض عَلَيّ أوصابي.

اللّهمّ إليك المفرّ مِن دارٍ مَنهُومُها لا يَشْبَع، وحائِمُها لا يَنقُع[١]، وطالِبُها لا يَرْبع، و واجِدُها لا يَقْنع، والعيش عنك رقيق، وللأمّل فيك تحقيق.

اللّهمّ كما ابتلَيْتَ بحِكْمَتك الخفيّة الّتي أشكلَت على العقول، وحارَتْ معها البَصائِر، فعَافِ برحمتك اللّطيفة الّتي تطاوَلَتْ إليها الأعناق، وتشوَّفَتْ نحوها السَّرائر، وخُذْ مَعَنَا بالفَضْل الّذي إليك هو منسوب، وعنك هو مطلوب، وافْطِمْ نُفوسَنا مِن رِضَاع الدّنيا، والْطِفْ بما أنت له أهلٌ، إنّك على كلّ شيء قدير.

اللّهمّ قُدْنا بأزمّة التّوحيد إلى محاضر طاعتك، واخْلِطْنا في زُمْرة المخلصين لذِكْرك، واجْعَلْ إجابتك مِن قبيل ما يتّصل بكَرَم عَفْوك، ولا تجْعَل خَيْبَتَنا مِن قبل جَهْلِنا بقَدْرك، وإضرابنا عن أمرك، فلا سائل أحوج منّا، ولا مسؤول أجود منك.

اللّهمّ احْجُرْ بيننا وبين كلّ ما دلّ على غيرك ببيانك، ودعا إلى سِواكَ ببُرْهَانك، وانقلنا عن مواطن العَجْز، مُرْتقيًا بنا إلى شرَفات العِزّ، فقد استحوذ الشّيطان وخَبُثَت النّفس، وساءت العادة، وكَثُرَ الصّادّون عنك، وقَلّ الدّاعون إليك، وذهب المراعون لأمرك، وفقد الواقفون عند حُدودك، وخَلَتْ دِيار الحقّ مِن سُكّانها، وبِيعَ دِينك بَيْع الخَلْق، واستُهْزِئ بنَاشِر مجْدك، وأُقْصِي المتوسّل بك.

اللّهمّ فأعِدْ نضارةَ دِينك، وأفِضْ بين خلقك بَرَكات إحسانك، وامْدُدْ عليهم ظِلّ تَوْفِيقك، واقْمَعْ ذَوي الاعتراض عليك، واخْسِفْ بالمقتحمين في دقائق غَيْبك، واهْتِكْ أستار الهاتكين لسَتْر دِينك، والقارعين أبواب سِرّك القائسين بينك وبين خَلْقك.

اللّهمّ إنّي أسألك أن تخصّني بإلهام أقتبسُ الحقّ منه، وتوفيق يصحبني وأصحبه، ولُطْفٍ لا يغيب عنّي ولا أغيب عنه، حتّى أقولَ إذا قلتُ لوَجْهك، وأسكتَ إذا سكتُّ بإذنك، وأسأل إذا سألتُ بأمرك، وأبين إذا أبنتُ بحجّتك، وأبْعُدُ إذا بعدتُ بإجلالك، وأقرُب إذا قربتُ

---

١ ـ الحائم: العطشان؛ و لا ينقع: لا يروى.

برحمتك، وأعبُد إذا عبدتُ مخلصًا لك، وأموت إذا مِتُّ منتقلًا إليك.

اللّهمّ فلا تَكِلْني إلى غيرك، ولا تؤيسْني مِن خيرك.

ومنها: اللّهمّ إنّا بك نعزّ كما أنّا بغيرك نذلّ، وإيّاك نرجو، كما أنّا من غيرك نيأس، وإليك نفوّض، كما أنّا من غيرك نعرض، أذِنتَ لنا في دُعائك، وأدنَيْتَنا إلى فنائك، وهيّأتنا لِعَطائك، وخصصتَنا بحَبائك، ووسمتَنا بولائك، وعمَمْتَنا بآلائك، وغمسْتَنا في نَعْمائك، وناغَيْتَنا بألسن مَلَكوتك عن دَقائن ما في عالمك، ولاطفْتَنا بظاهر قولك، وتولّيتَنا بباطن فِعْلك، فسمَتْ نحوك أبصارُنا، وشامَتْ بُروق جودك بصائرنا، فلمّا استقرّ ما بيننا وبينك أرسَلْتَ علينا سماء فَضْلك مِدْرارًا، وفتحْتَ لنا منّا أسماعًا وأبصارًا، فرأينا ما طاح معه تحصيلنا، وسمعنا ما فارقنا عنده تفضيلنا، فلمّا سِرْنَا إلى خلقك من ذلك ذَرْوًا[1]، اتّخذونا من أجله لَعِبًا وهُزُوًا، فبقدرتك على بلوانا بهم أرنَا بك الغِنَى عنهم.

اللّهمّ قَيِّضْ لنا فَرَجًا من عندك، وأتِحْ لنا مخلَصًا إليك، فإنّا قد تعبنا بحَلْقك، وعَجزْنا عن تقويمهم لك، ونحن إلى مقاربتهم في مخالفتك أقرب منّا إلى مُنابذَتهم في موافقتك، لأنّه لا طاقة لنا بدهمائهم، ولا صبر لنا على بَلْوائهم، ولا حيلة لنا في شِفَائهم، فنسألك بالضَّراعة التّامّة وبالإخلاص المرفود، إلّا أخذْتَ بأيدينا، وأرسَلْتَ رحمتك علينا، فما أقدرك على الإجابة، وما أجودك بكلّ مَصُونٍ، يا ذا الجلال والإكرام.

ومنها: اللّهم إنّا قرّبنا بك فلا تُنئنا عنك، وظهرنا لك فلا تُبطْنا دونك، ووجدناك بما ألقيتَ إلينا مِن غَيْب ملكوتك، وعزفنا عن كلّ ما لوأنا عن بابك، ووثقنا بكلّ ما وعدتَنا في كتابك، وتوكّلنا بالسِّرّ والعَلَن على لطيف صُنعك.

اللّهمّ إليك نَظَرَتِ العيون فعادَتْ خاسئةً عَبْرَى، وفيك تقسّمَتِ الظُّنون فانقلَبَتْ يائسةً

---

١ ـ ذَرْوًا: طرفًا.

حَسْرَى ، وفي قدرتك حارَتِ الأبصار ، وفي حكمتك طاحَتِ البَصائِرُ ، وفي آلائك غرِقَتِ الأرواح ، وعلى ما كان منك تقطّعت الأنفاس ، ومِن أجل إعراضك التَهَبَتِ الصُّدور ، ولِذِكْرِ ما مَضَى منك هملتِ الدُّموع.

اللّهمّ تولّنا فيما ولَّيْتَنا حتّى لا نتولّى عنك ، وأمّنا ممّا خَوّفْتَنا حتّى نقرّ معك ، و أوْسِعْنا رحمتك ، حتّى نطمئنّ إلى ما وعدتَنا في كتابك ، وفرِّقْ بيننا وبين الغِلّ حتّى لانعامل به خَلْقك ، وأغْنِنا بك حتّى لا نفتقر إلى عبادك، فإنّك إذا يَسَّرْتَ أمرًا تيسّر ؛ ومَهْمَا بَلَوْتَنا فلاتبلُنا بهجرك، ولا تَجرّعنا مَرارة سُخْطك ، قد اعترفْنا برُبوبيّتك عبوديّةً لك ، فعرّفنا حقيقتها بالعَفْو عنّا ، والإقبال علينا ، والرِّفْق بنا ، يا رحيم!

و منها : اللّهمّ إنّ الرَّغَبات بك مَنُوطَة ، والوسائل إليك متداركة ، والحاجات ببابك مرفوعة ، والثّقة بك مستحصفة (أي مستحكمة) ، والأخبار بجُودك شائعة ، والآمال نحوك نازعَة ، والأمانيّ وراءك منقطعة ، والثّناء عليك متّصل ، ووَصْفك بالكَرَم معروف ، الخلائق إلى لُطْفك محتاجة ، والرَّجاء فيك قويّ ، والظُّنون بك جميلة ، والأعناق لعِزِّك خاضِعَة ، والنّفوس إلى مُواصلتك مشتاقة ، والأرواح لعظمَتك مبهوتة ، لأ نّك لَلْإله العظيم ، والرَّبّ الرَّحيم ، والجواد الكريم ، والسّميع العليم ، تملك العالَم كلّه وما بعده وما قبله ، ولك فيه تصاريف القدرة وخَفِيّات الحكمة ونوافذ الإرادة ، ولك فيه ما لا نَدْريه ممّا تُخْفيه ولا تُبْديه ، جَلَلْتَ عن الإجلال وعظمت عن التّعظيم ، وقد أزف ورودُنا عليك ووقوفنا بين يديك ، وظنّنا ما قد علمت ، و رَجاؤنا ما قد عرفت ، فكن عند ظنّنا بك ، وحقِّقْ رَجاءنا فيك ، فما خالفناك جرأة عليك ، ولا عَصَيْناك تفحُّمًا في سخطك ، ولا اتّبعنا هَوانًا استهزاءً بأمرك ونَهْيك ، ولكن غلبت علينا جَواذِبُ الطِّينة الّتي عجنتَنا بها ، وبُذُور الفطرة الّتي أنبتَنا منها ، فاسترخت قيودنا عن ضَبْط أنفسنا ، وعَزُبت ألبابنا عن تحصيل حُظوظنا ، ولسنا ندّعي حجّة ، ولكن نسألك رأفة ، فبسِتْرك السّابغ الذّيال ، وفَضْلك الّذي يستوعب كلّ مَقالٍ ، إلّا تممتَ ما سَلَف منك إلينا ،

وعطفْتَ بجُودك الفَيّاض علينا ، وجذبتَ بأضْبَاعنا ، وأقْرَرْتَ عُيونَنا ، وحقَّقْتَ آمالنا ، إنّك أهل ذلك ، وأنت على كلّ شيء قدير . (١١ : ٢٦٩ ـ ٢٧٨)

الباب الخامس ـ المسائل الفقهيّة والأُصوليّة

وفيه فصول:

الفصل الأوّل ـ [في الخبر الواحد]

(الحكمة: ٢١٦) : لَيْسَ مِنَ الْعَدْلِ الْقَضَاءُ عَلَى الثِّقَةِ بِالظَّنِّ.

الشّرح : هذا مِثْلُ قول أصحاب أُصول الفقه: لا يجوز نَسْخ القرآن والسُّنّة المتواتِرة بخبر الواحد، لأنّ المَظْنون لا يَرفَع المعلوم.

ولفظ «الثِّقة» هاهنا مرادِفٌ للفظ «العِلْم»، فكأنّه قال : لايجوز أن يزال ما عُلِمَ بطريق قطعيّةٍ لأمرٍ ظَنّيّ.

فإن قلتَ : أليس البراءة الأصليّة معلومة بالعقل، ومع ذلك تُرفَع بالأمارات الظّنيّة كأخبار الآحاد؟

قلتُ : ليست البراءةُ الأصليّة معلومةً بالعقل مطلقًا ، بل مشروطة بعدم ما يرفعها من طريق عِلْميّ أو ظنّيّ ، ألَا تَرَى أنّ أكْلَ الفاكهة وشُرْبَ الماء معلوم بالعقل حُسْنه ، ولكن لا مطلقًا ، بل بشَرْط انتفاء ما يَقتضي قُبْحه ، فإنّا لو أخبَرَنا إنسانٌ أنّ هذه الفاكهةَ أو هذا الماءَ مسموم لقَبُح منّا الإقدامُ على تَناولهما، وإن كان قولُ ذلك المخبر الواحِد لا يفيد العِلم القَطْعِيّ. (١٩: ٤٢)

الفصل الثّاني ـ [بحث أُصوليّ في معنى الألفاظ]

(الخطبة:١٣٣)وَانقَادَتْ لَهُ الدُّنيَا وَالْآخِرَةُ بِأَزِمَّتِهَا، وَقَذَفَتْ إِلَيْهِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرَضُونَ مَقَالِيدَهَا، وَسَجَدَتْ لَهُ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ الْأَشْجَارُ النَّاضِرَةُ، وَقَدَحَتْ لَهُ مِن

قُضْبَانِهَا النِّيرَانَ الْمُضِيئَةَ، وَآتَتْ أُكُلَهَا بِكَلِمَاتِهِ الثِّمَارُ الْيَانِعَةُ.

الشّرح: ... و«بكلماته»، أي بقُدْرته ومشيئته، وهذه اللّفظة من الألفاظ المنقولة على أحد الأقسام الأربعة المذكورة في كُتُبنا في أُصول الفقه؛ وهو استعمال لفظة متعارَفة في اللّغة العربيّة في معنى لم يستعمَلْها أهلُ اللّغة فيه، كنقل لفظة «الصّلاة» الّذي هو في أصل اللّغة للدّعاء إلى هيئاتٍ وأوضاع مخصوصة، ولم تستعمل العرب تلك اللّفظة فيها.

ولايصحّ قولُ مَن قال: المراد بذلك قوله: «كُن»، لأنّه تعالى لايجوز أن يخاطب المعدوم وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[1] من باب التّوسّع والاستعارة المملوء منهما القرآن، والمراد سرعة المؤاتاة؛ وعجلة الإيجاد؛ وأنّه إذا أراد مِن أفعاله أمرًا كان. (٨: ٢٧٣)

(الخطبة: ٢٠٣) الأصل: ومن كلام له عليه السلام وقد سأله سائل عن أحاديث البدع، وعمّا في أيدى النّاس من اختلاف الخبر. فقال عليه السلام: إنّ فِي أَيْدِي النَّاسِ حَقًّا وَبَاطِلًا، وَصِدْقًا وَكَذِبًا، وَنَاسِخًا وَمَنسُوخًا، وَعَامًّا وَخَاصًّا، وَمُحْكَمًا وَمُتَشَابِهًا، وَحِفْظًا وَوَهَمًا...

الشّرح: الكلام في تفسير الألفاظ الأُصوليّة وهي العامّ و الخاصّ والنّاسخ والمنسوخ والصّدق والكذب والْمُحكَم والمتشابه موكولٌ إلى فنّ أُصول الفقه، وقد ذكرناه فيما أمليناه من الكُتُب الأُصوليّة، والإطالة بشرح ذلك في هذا الموضع مستهجنة. (١١: ٤٠)

---

١ ـ النّحل/ ٤٠.

الفصل الثّالث ـ [النّصّ مقدّم على القياس عند المعتزلة]

(الخطبة: ١٧٧)... واعْلَمُوا عِبَادَ اللهِ أَنَّ الْمُؤمِنَ يَسْتَحِلُّ الْعَامَ مَا اسْتَحَلَّ عَامًا أَوَّلَ، وَيُحَرِّمُ الْعَامَ مَا حَرَّمَ عَامًا أَوَّلَ، وَأَنَّ مَا أَحْدَثَ النَّاسُ لَا يُحِلُّ لَكُمْ شَيْئًا مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ، وَلَكِنَّ الْحَلَالَ مَا أَحَلَّ اللهُ، وَالْحَرَامَ مَا حَرَّمَ اللهُ... .

الشّرح: يقول: إنّ الأحكام الشّرعيّة لايجوز ـ بعد ثبوت الأدلّة عليها من طريق النّصّ ـ أن تُنقَضَ باجتهادٍ وقياس؛ بل كلّ ما ورد به النّصّ تتّبع مورد النّصّ فيه، فما استحللته عامًا أوّل، فهو في هذا العام حلالٌ لك؛ وكذلك القول في التّحريم، وهذا هو مذهب أكثر أصحابنا: أنّ النّصّ مقدَّم على القياس. وقد ذكرناه في كُتُبُنا في أُصول الفقه... .

وقال: «إنّ ما أحدث النّاس لا يحلّ لكم شيئًا ممّا حُرِّم عليكم»، أي ما أحدثوه من القياس والاجتهاد، وليس هذا بقادحٍ في القياس، ولكنّه مانع من تقديمه على النّصّ، وهكذا يقول أصحابنا. (١٠: ٣٠ ـ ٣١)

الفصل الرّابع ـ [صحّة الإجماع عند المعتزلة]

ونحن نقول: أمّا إجماع المسلمين فحُجّة، ولسنا نرتضي ما ذَكَره عنّا مِن أنّه أمثل دليل لنا إنّ الهِمَم المختلفة والآراء المتباينة يستحيل أن تتّفق على غير الصّواب، ومَن نَظَر في كُتُبنا الأُصوليّة عَلِم وثاقة أدلّتنا على صحّة الإجماع وكونه صوابًا، وحُجّة تحريم مخالفته، وقد تكلّمت في اعتبار «الذّريعة» للمرتضى على ما طَعَن به المرتضى في أدلّة الإجماع. (٢٠: ٣٤)

الفصل الخامس ـ[في الأحكام الخمسة]

(الخطبة : ١١٣) . . . واعْلَمُوا! أَنَّ مَا نَقَصَ مِنَ الدُّنيَا وَزَادَ فِي الْآخِرَةِ خَيْرٌ مِمَّا نَقَصَ مِنَ الْآخِرَةِ وَزَادَ فِي الدُّنيَا، فَكَمْ مِن مَنقُوص رَابِح ، وَمَزيدٍ خَاسِر!

إنَّ الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ أَوْسَعُ مِنَ الَّذِي نُهيتُمْ عَنهُ، وَمَا أُحِلَّ لَكُمْ أَكْثَرُ مِمَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ، فَذَرُوا مَا قَلَّ لِمَا كَثُرَ، وَمَا ضَاقَ لِمَا اتَّسَعَ. قَدْ تَكَفَّلَ لَكُمْ بالرِّزْق، وَأُمِرْتُمْ بالْعَمَل، فَلَا يَكُونَنَّ الْمَضْمُونُ لَكُمْ طَلَبُهُ أَوْلَى بكُمْ مِنَ الْمَفْرُوض عَلَيْكُمْ عَمَلُهُ، مَعَ أَنَّهُ وَاللهِ لَقَدِ اعْتَرَضَ الشَّكُّ، وَدَخِلَ الْيَقِينُ، حَتَّى كَأَنَّ الَّذِي ضُمِنَ لَكُمْ قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمْ، وَكَأَنَّ الَّذِي قَدْ فُرِضَ عَلَيْكُمْ قَدْ وُضِعَ عَنكُمْ . . . .

الشّرح : . . . ثمّ قال : « فكَم من منقوص في دنياه وهو رابحٌ في آخرته ، وكَمْ من مزيدٍ في دنياه وهو خاسرٌ في آخرته » . ثمّ قال :« إنَّ الّذي أُمِرتم به أوسع من الّذي نُهيتم عنه ، وما أُحِلّ لكم أكثر ممّا حُرّم عليكم » ؛ الجملة الأُولى هي الجملة الثّانية بعَيْنها ، وإنّمَا أُتي بالثّانية تأكيداً للأُولى وإيضاحًا لها، ولأنّ فنّ الخطابة والكتابة هكذا هو ، وينتظم كِلْتَا الجملتَيْن معنًى واحدٌ ، وهو أنّ فيما أُحلّ الله غِنًى عَمّا حَرّم ، بل الحلالُ أوسع ، ألَا تَرَى أنّ المباحَ من المآكل والمشارب أكثرُ عددًا وأجناسًا من المحرَّمات ! فإنّ المحرَّم ليس إلاّ الكَلْبَ والخِنْزيرَ وأشياء قليلةً غيرهما ، والمحرَّم من المشروب الخَمْر ونحوها من الـمُسكِر ؛ وما عدا ذلك حلالٌ أكْلُه وشُرْبه ، وكذلك القول في النّكاح والتّسرّي فإنّهما طريقان مَهْيَعَان إلى قضاءِ الوطر ، والسّفاح طريق واحد ، والطّريقان أكثر من الطّريق الواحد .

فإن قلتَ: فكيف قال : « إنّ الّذي أُمِرتم به » فسمَّى المباح مأمورًا به ؟

قلتُ: قد سمَّى كثيرٌ من الأُصوليّين المباح مأمورًا به ، وذلك لاشتراكه مع المأمور به في أنّه

لا حَرَج في فِعْله ، فأطلق عليه اسمه . وأيضًا فإنّه لـمَّا كان كثير من الأُمور الّتي عددناها مندوبًا أطلق عليه لفظ الأمر ، لأنّ المندوب مأمورٌ به ؛ وذلك كالنّكاح والتّسرّي وأكْل اللُّحوم ؛ الّتي هي سبب قوّة البدن ، وشُرْب ما يصلح المزاج من الأشربة الّتي لا حَرَج في استعمالها .

وقال بعض العُقَلاء لبَنيه : يا بُنيّ ؛ إنّه ليس شيء من اللّذّة ناله أهلُ الخسارة بخسارتهم إلّا ناله أهلُ المروءة والصّيانة بمروءتهم وصيانتهم ؛ فاستتروا بستر الله .

ودَخَل إنسانٌ على عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام وعليه ثياب مرتفعة القِيمة ؛ فقال : يابنَ رسول الله ، أتلبس مثل هذا ؟ فقال له : مَن حَرّم زينة الله الّتي أخرج لعباده والطّيّبات من الرّزق ! (٧: ٢٥٩)

(الخطبة: ١٦٨) ومن خطبة له عليه السلام في أوّل خلافته :

إنَّ اللهَ تَعَالَى سُبْحَانَهُ أَنزَلَ كِتَابًا هَادِيًا بَيَّنَ فِيهِ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ ؛ فَخُذُوا نَهْجَ الْخَيْرِ تَهْتَدُوا، وَاصْدِفُوا عَن سَمْتِ الشَّرِّ تَقْصِدُوا.

اَلْفَرَائِضَ الْفَرَائِضَ ! أَدُّوهَا إِلَى اللهِ تُؤَدِّكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ . إِنَّ اللهَ تَعَالَى حَرَّمَ حَرَامًا غَيْرَ مَجْهُول ، وَأَحَلَّ حَلَالًا غَيْرَ مَدْخُول ، وَفَضَّلَ حُرْمَةَ الْمُسْلِمِ عَلَى الْحُرَمِ كُلِّهَا، وَشَدَّ بِالْإِخْلَاصِ وَالتَّوحِيدِ حُقُوقَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَعَاقِدِهَا ، فَالْمُسْلِمُ مَن سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا يَحِلُّ أَذَى الْمُسْلِمِ إِلَّا بِمَا يَجِبُ . . .

الشّرح : ... ثمّ أَمَر بلزوم الفرائض من العبادات والمحافظة عليها ، كالصّلاة والزّكاة ؛ وانتصب ذلك على الإغراء .

ثمّ ذكر أنّ الحرامَ غير مجهول للمكلّف بل معلوم ، والحلال غير مدخول ، أي لا عَيْبَ

ولا نَقْصَ فيه ؛ وأنّ حرمةَ المسلم أفضلُ من جميع الحُرُمات . وهذا لفظ الخبر النّبويّ : « حُرْمة المسلم فوق كلّ حُرْمة ، دمه وعِرْضه وماله » .

قال عليه السلام : « وشَدَّ بالإخلاص والتّوحيد حقوقَ المسلمين في معاقدها »؛ لأنّ الإخلاص والتّوحيد داعيَانِ إلى المحافظة على حقوق المسلِمين صارفَان عن انتهاك محارمهم . قال : «فالمسلم مَن سَلِم النّاس»؛هذا لفظ الخبر النّبويّ بعينه . قوله :« ولايحلّ أذَى المسلم إلّا بما يجب»، أي إلّا بحقّ؛ وهو الكلام الأوّل، وإنّمَا أعاده تأكيدًا... . (٩ : ٢٨٩)

الفصل السّادس ـ [تعليل العبادات]

(الحكمة : ٢٤٩) : وَقَالَ عليه السلام : فَرَضَ اللهُ الْإِيمَانَ تَطْهِيرًا مِنَ الشِّرْكِ، وَالصَّلَاةَ تَنْزِيهًا عَنِ الْكِبْرِ، وَالزَّكَاةَ تَسْبِيبًا لِلرِّزْقِ ، وَالصِّيَامَ ابْتِلَاءً لِإِخْلَاصِ الْخَلْقِ، وَالْحَجَّ تَقْرِبَةً لِلدِّينِ، وَالْجِهَادَ عِزًّا لِلْإِسْلَامِ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ مَصْلَحَةً لِلْعَوَامِّ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنكَرِ رَدْعًا لِلسُّفَهَاءِ، وَصِلَةَ الرَّحِمِ مَنمَاةً لِلْعَدَدِ، وَالْقِصَاصَ حَقْنًا لِلدِّمَاءِ، وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ إِعْظَامًا لِلْمَحَارِمِ، وَتَرْكَ شُرْبِ الْخَمْرِ تَحْصِينًا لِلْعَقْلِ، وَمُجَانَبَةَ السَّرِقَةِ إِيجَابًا لِلْعِفَّةِ، وَتَرْكَ الزِّنَى تَحْصِينًا لِلنَّسَبِ، وَتَرْكَ اللِّوَاطِ تَكْثِيرًا لِلنَّسْلِ، وَ الشَّهَادَاتِ اسْتِظْهَارًا عَلَى الْمُجَاحَدَاتِ، وَ تَرْكَ الْكَذِبِ تَشْرِيفًا لِلصِّدْقِ، وَالسَّلَامَ أَمَانًا مِنَ الْمَخَاوِفِ، وَالْأَمَانَةَ نِظَامًا لِلْأُمَّةِ، وَالطَّاعَةَ تَعْظِيمًا لِلْإِمَامَةِ .

الشّرح : هذا الفصل يتضمّن بيان تعليل العبادات إيجابًا وسَلْبًا .

قال عليه السلام : «فَرَضَ الله الإيمانَ تَطْهِيرًا مِن الشّرك» ، وذلك لأنّ الشّرك نَجاسَة حُكْمِيّة لا عينيّة ، وأيّ شيءٍ يكون أنجَس مِن الْجهل أو أقبَح ؟! فالإيمان هو تطهيرُ القَلْب من نجاسةِ

ذلك الجهل.

وفُرضت الصّلاة تنزيهًا من الكِبْر، لأنّ الإنسان يقوم فيها قائمًا، والقيام مُنافٍ للتّكبُّر وطاردٌ له، ثمّ يَرفع يديه بالتّكبير وقت الإحرام بالصّلاة، فيصير على هيئة مَن يمدّ عُنقَه ليوسِّطه السَّيّاف، ثمّ يستكتف كما يفعَله العَبيد الأذلّاء بين يدَي السّادة العظماء، ثمّ يَركَع على هيئة مَن يمدّ عنقَه ليضربَها السّيّاف، ثمّ يَسجُد فيضَع أشرَف أعضائه وهو جَبْهته على أدْوَنِ المواضع وهو التّراب. ثم تتضمّن الصّلاةُ مِن الخضوع والخشوع والامتناع من الكلام والحركة الموهمة لِمَن رآها أنّ صاحبَها خارجٌ عن الصّلاة، وما في غُضونِ الصّلاة من الأذكار المتضمِّنة الذُّلَّ والتّواضع لعظمة الله تعالى.

وفُرضت الزّكاةُ تسبيبًا لِلرِّزق، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾[1]، وقال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾[2].

وفُرض الصِّيامُ ابتلاءً لإخلاص الخلْق، قال النّبيّ ﷺ، حاكيًا عن الله تعالى: «الصّومُ لي وأنا أَجْزي به»، وذلكَ لأنّ الصّوم أمرٌ لا يطّلع عليه أحَدٌ، فلا يقوم به على وجهه إلّا المخلِصون.

وفُرض الحجّ تقويةً للدِّين، وذلك لما يحصُل للحاجّ في ضِمنه من المتاجر والمكاسِب، قال الله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾[3]. وأيضًا فإنّ المشركين كانوا يقولون: لولا أنّ أصحاب محمّد كثير وأُولُو قوّة لما حجّوا، فإنّ الجيشَ الضّعيفَ يعجز عن الحجّ مِن المكان البعيد.

وفُرض الجهادُ عِزًّا للإسلام، وذلك ظاهر، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ

١ـ سبأ/ ٣٩.

٢ـ الحديد/ ١١.

٣ـ الحجّ/ ٢٨.

بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيرًا﴾[١]، وقال سبحانه: ﴿وَاَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾[٢].

وفُرِض الأمْرُ بالمعروف مصلحةً للعَوامّ، لأنّ الأمر بالعدل والإنصاف، و ردّ الودائع، وأداء الأمانات إلى أهلها، وقضاء الدِّيون، والصِّدق في القول، وإيجاز الوَعْد، وغير ذلك من محاسن الأخلاق، مصلحةٌ للبَشَر عظيمة لا محالة.

وفُرِض النّهي عن المنكَر رَدْعًا للسُّفهاء، كالنّهي عن الظّلم والكَذِب والسَّفَه، وما يَجرى مَجرَى ذلك.

وفُرِضت صِلَة الرَّحِم مَنماةً للعَدَد، قال النّبيّ ﷺ: «صِلَة الرَّحِم تَزيد في العمر، وتُنَمِّي العَدَد».

وفُرِض القِصاصُ حَقْنًا للدِّماء قال سبحانه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا اُولِي الْاَلْبَابِ﴾[٣].

وفُرِضت إقامة الحدود إعظامًا للمحارم، وذلك لأنّه إذا أُقيمت الحدودُ امتنع كثيرٌ من النّاس عن المعاصي الّتي تجبُ الحُدودُ فيها، وظَهَرَ عُظْمُ تلك المعاصي عند العامّة فكانوا إلى تركها أقرب.

وحُرِّم شُرْبُ الخَمْر تحصينًا للعقل، قال قومٌ لحكيم: اشرَبْ اللّيلة معنا، فقال: أنا لا أَشرَب ما يَشْرَب عَقْلي؛ وفي الحديث المرفوع، «أنّ مَلِكًا ظالمًا خَيَّرَ إنسانًا بين أن يُجامِع أُمّه أو يَقتُل نفسًا مؤمِنة، أو يَشرَب الخمر حتّى يَسْكُر، فرأى أنّ الخَمْر أهوَنُها، فشَرِب حتّى سَكِر، فلمّا غَلَبه قام إلى أُمّه فوَطِئها، وقام إلى تلك النّفس المؤمِنة فقَتلها»؛ ثمّ قال عليه السلام: «الخَمْرُ جماعُ الإثم، الخَمْر أُمُّ المعاصي».

١ـ الحجّ/ ٤٠.

٢ـ الأنفال/ ٦٠.

٣ـ البقرة/ ١٧٩.

وحُرِّمت السَّرقة إيجابًا للعفّة ، وذلك لأنّ العفّة خُلُقٌ شريف ، والطّمعُ خُلُقٌ دَنِيء، فحُرِّمت السَّرقة ليتمرَّن النّاسُ على ذلك الخُلق الشّريف ، ويجُانبوا ذلك الخُلُقَ الذّميمَ ، وأيضًا حُرِّمت لما في تحريمها من تحصين أموال النّاس .

وَحُرِّم الزِّنا تحصينًا للنَّسَب ، فإنّه يُفضِي إلى اختلاط المِياه واشتباهِ الأنساب ، وألّا يُنسَب أحدٌ بتقدير ألاّ يَشرَع النّكاح إلى أب، بل يكون نَسبُ النّاس إلى أُمّهاتهم ، وفي ذلك قلبُ الحقيقة ، وعكسُ الواجب ، لأنّ الولد مخلوقٌ من ماء الأب ، وإنّمَا الأُمّ وعاء وظَرْف .

وحُرِّم اللِّواط تكثيرًا للنَّسل ، وذلك اللِّواط بتقدير استفاضتِه بين النّاس والاستغناء به عن النِّساء يُفضِي إلى انقطاعِ النّسل والذُّرِّيَّة ، وذلك خلاف ما يريد الله تعالى من بقاء هذا النّوع الشّريف الّذي ليس في الأنواع مِثله في الشّرف ، لمكان النّفس النّاطقة الّتي هي نسخةٌ ومِثالٌ للحَضْرة الإلهيّة، ولذلك سَمَّت الحكماءُ الإنسانَ العالَم الصّغير .

وحُرِّم الاستمناء باليد وإتيان البهائِم للمعنى الّذي لأجلِه حُرِّم اللِّواط ، وهو تقليل النَّسْل ، ومن مستحسَن الكلمات النّبويّه قوله ﷺ في الاستمناء باليد : «ذلك الوَأد الخَفِيّ»، لأنّ الجاهليّة كانت تَئِد البَنات أي تَقتُلُهنّ خَنقًا، ذلك ، فشبّه ﷺ إتلاف النّطفة الّتي هي ولدٌ بالقوّة بإتلاف الولد بالفعل .

وأوجبتْ الشّهاداتُ على الحقوق استظهارًا على المجاحَدات ؛ قال النّبيّ ﷺ : «لو أُعطِي النّاسُ بدَعاويهم لاسْتَحَلَّ قومٌ من قوم دماءَهم وأموالهم» .

ووَجَب تركُ الكَذِب تشريفًا للصِّدق ، وذلك لأنّ مصلحة العامّة إنّمَا تتمّ وتنتظم بالصِّدق ، فإنّ النّاس يَبنُون أكثر أُمورهم في معاملاتهم على الأخبار ، فإنّها أعمّ من العِيان والمُشاهَدة ، فإذا لم تكن صادقةً وقع الخطأ في التّدبيرات ، وفَسَدتْ أحوالُ الخَلْق .

وشُرِع رَدُّ السّلام أمانًا من المخاوف ، لأنّ تفسير قول القائل «سلامٌ عليكم»، أي لا حَرْبَ

بيني وبينكم، بل بيني وبينكم السّلام، وهو الصّلح.

وفُرضت الإمامة نظامًا للأُمّة؛ وذلك لأنّ الخَلْق لا يرتفع الهرْج والعَسْف والظُّلم والغَضَب والسَّرقة عنهم إلّا بوازعٍ قويٍّ، وليس يَكْفِي في امتناعهم قُبح القبيح، ولا وعيدُ الآخرة، بل لا بدّ لهم من سلطان قاهر ينظّم مصالحهم، فيَردَع ظالمَهم، ويأخذ على أيدِي سُفَهائهم.

وفُرضت الطّاعة تعظيمًا للإمامة، وذلك لأنّ أمْرَ الإمامة لا يتمّ إلّا بطاعة الرّعيّة، وإلّا فلو عَصَت الرّعيّة إمامَها لم ينتفعوا بإمامتِه ورئاستِه عليهم. (١٩: ٨٦ ـ ٩٠)

(الخطبة: ٢٣٨)... فَاللهَ اللهَ فِي عَاجِلِ الْبَغْيِ، وَآجِلِ وَخَامَةِ الظُّلْمِ، وَسُوءِ عَاقِبَةِ الْكِبْرِ، فَإِنَّهَا مَصْيَدَةُ إِبْلِيسَ الْعُظْمَى، وَمَكِيدَتُهُ الْكُبْرَى، الَّتِي تُسَاوِرُ قُلُوبَ الرِّجَالِ مُسَاوَرَةَ السُّمُومِ الْقَاتِلَةِ، فَمَا تُكْدِي أَبَدًا، وَلَا تُشْوِي أَحَدًا، لَا عَالِمًا لِعِلْمِهِ، وَلَا مُقِلًّا فِي طِمْرِهِ.

وَعَنْ ذَلِكَ مَا حَرَسَ اللهُ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالصَّلَوَاتِ وَالزَّكَوَاتِ، وَمُجَاهَدَةِ الصِّيَامِ فِي الْأَيَّامِ الْمَفْرُوضَاتِ، تَسْكِينًا لِأَطْرَافِهِمْ، وَتَخْشِيعًا لِأَبْصَارِهِمْ، وَتَذْلِيلًا لِنُفُوسِهِمْ، وَتَخْفِيضًا لِقُلُوبِهِمْ، وَإِذْهَابًا لِلْخُيَلَاءِ عَنْهُمْ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْفِيرِ عِتَاقِ الْوُجُوهِ بِالتُّرَابِ تَوَاضُعًا، وَالْتِصَاقِ كَرَائِمِ الْجَوَارِحِ بِالْأَرْضِ تَصَاغُرًا، وَلُحُوقِ الْبُطُونِ بِالْمُتُونِ مِنَ الصِّيَامِ تَذَلُّلًا، مَعَ مَا فِي الزَّكَاةِ مِنْ صَرْفِ ثَمَرَاتِ الْأَرْضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَىٰ أَهْلِ الْمَسْكَنَةِ وَالْفَقْرِ... .

الشّرح:... ثمّ بيّن عليه السلام الحكمة في العبادات، فقال: إنّه تعالى حَرَس عباده بالصَّلَوات الّتي افترضها عليهم من تلك المكايد، وكذلك بالزّكاة والصّوم ليسكّن أطرافهم، ويخشّع أبصارهم، فجعل التّسكين والتّخشيع عذرًا وعلّةً للحراسة... .

ثمّ علّل السّكون والخشوع الّذي هو علّة الحراسة لما في الصّلاة من تعفير الوجه على التّراب، فصار ذلك علّة العلّة. قال: وذلك لأنّ تعفير عتاق الوجوه بالتّراب تواضعًا يوجب هَضْم النّفس وكَسْرها وتذليلها...

وإلصاق كرائم الجوارح بالأرض كاليدَيْن والسّاقَيْن تصاغرًا يوجب الخشوع والاستسلام، والجوع في الصّوم الّذي يلحق البطن في المتن يقتضي زوال الأَشَر والبَطَر، ويوجب مذلّة النّفس وقمْعها عن الانهماك في الشّهوات، وما في الزّكاة مِن صَرْف فواضل المكاسب إلى أهل الفقر والمسكنة يوجبُ تطهيرَ النّفوس والأموال ومواساة أرباب الحاجات بما تسمحُ به النّفوس من الأموال، وعاصم لهم من السَّرَقات وارتكاب المنكرات، ففي ذلك كلّه دفع مكايد الشّيطان... . (١٣: ١٦٤ ـ ١٦٥)

الفصل السّابع ـ [الاختلاف في الأُصول والفروع]

(الحكمة: ١٥١): مَا اخْتَلَفَتْ دعْوَتانِ إلَّا كانَتْ إحْدَاهُمَا ضَلَالَةً.

الشّرح: هذا عند أصحابنا مختصٌّ باختلاف الدّعوة في أُصول الدّين، ويَدْخل في ذلك الإمامة، لأنّها من أُصول الدّين، ولايجوز أن يَختلِف قولان متضادّان في أُصول الدِّين فيكونا صوابًا، لأنّه إن عَنَى بالصّواب مطابقة الاعتقاد للخارج؛ فمُسْتَحيل أن يكون الشّيء في نفسه ثابتًا منفيًا، وإن أراد بالصّواب سُقوط الإثم ـ كما يُحْكَى عن عُبَيْد بن الحسن العَنبريّ ـ فإنّه جعل اجتهاد المجتهدين في الأُصول عُذْرًا، فهو قولٌ مسبوقٌ بالإجماع.

ولايحمل أصحابنا كلامَ أمير المؤمنين عليه السلام على عمومه، لأنّ المجتهدين في فروع الشّريعة وإن اختَلفوا وتضادّت أقوالهم ليسوا ولا واحدٌ منهم على ضلال، وهذا مشروحٌ في كُتُبنا

الكلاميّة في أُصول الفِقْه. (١٨: ٣٦٧)

الفصل الثّامن ـ [في ذمّ اختلاف العلماء في الفُتْيا]

(الخطبة: ١٨) ومن كلام له عليه السلام في ذمّ اختلاف العلماء في الفتيا:

تَرِدُ عَلَى أَحَدِهِمُ القَضِيَّةُ فِي حُكْم مِنَ الْأَحْكَام فَيَحْكُمُ فِيهَا برَأْيِهِ، ثُمَّ تَرِدُ تِلْكَ القَضِيَّةُ بِعَيْنِهَا عَلَى غَيْرِهِ فَيَحْكُمُ فِيها بخِلَافِ قَوْلِهِ، ثُمَّ يَجْتَمِعُ الْقُضَاةُ بذَلِكَ عِندَ الْإِمَامِ الَّذِي اسْتَقْضَاهُم، فَيُصَوِّبُ آرَاءَهُمْ جَمِيعًا، وَإِلَهُهُمْ وَاحِدٌ! وَنَبِيُّهُمْ وَاحِدٌ! وَكِتَابُهُمْ وَاحِدٌ! أَفَأَمَرَهُمُ اللهُ سُبْحَانَهُ بالْاِخْتلَافِ فَأَطَاعُوهُ! أَمْ نَهَاهُمْ عَنهُ فَعَصَوْهُ! أَمْ أَنزَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ دِينًا نَاقِصًا فَاسْتَعَانَ بهِمْ عَلَى إِتْمَامِهِ! أَمْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ فَلَهُمْ أَن يَقُولُوا وَعَلَيْهِ أَن يَرْضَى! أَمْ أَنزَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ دِيناً تَامًّا فَقَصَّرَ الرَّسُولُ عَن تَبْلِيغِهِ وَأَدَائِهِ؛ وَاللهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[1] وَفِيهِ تِبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَذَكَرَ أَنَّ الْكِتَابَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[2]. وَإِنَّ الْقُرآنَ ظَاهِرُهُ أَنِيقٌ، وَبَاطِنُهُ عَمِيقٌ، لَا تَفْنَى عَجَائِبُهُ، وَلَا تَنقَضِي غَرَائِبُهُ، وَلَا تُكْشَفُ الظُّلُمَاتُ إِلَّا بِهِ.

الشّرح: ... يقول: لاينبغي أن يُحْمَل جميعُ ما في لكتاب العزيز على ظاهره، فكَم مِن ظاهرٍ فيه غيرُ مرادٍ، بل المراد به أمرٌ آخَر باطن، والمراد الرّدّ على أهل الاجتهاد في الأحكام

١ـ الأنعام/٣٨.

٢ـ النّساء/٨٢.

الشّرعيّة، وإفساد قول مَن قال: كلّ مجتهدٍ مُصيبٌ، وتلخيص الاحتجاج من خمسة أوجه:

الأوّل ـ أنّه لـمَّا كان الإله سبحانه واحدًا، والرّسول ﷺ واحدًا، والكتاب واحدًا، وجب أن يكون الحُكْم في الواقعة واحدًا، كالمَلِك الّذي يُرْسل إلى رعيّته رسولًا بكتاب يأمرهم فيه بأوامر يقتضيها مُلْكه وإمرته، فإنّه لايجوز أن تتناقض أوامره، ولو تناقضت لنُسِبَ إلى السَّفَه والجهل.

الثّاني ـ لايخلو الاختلاف الّذي ذهب إليه المجتهدون، إمّا أن يكون مأمورًا به أو مَنهيًّا عنه، والأوّل باطل، لأنّه ليس في الكتاب والسّنّة ما يمكن الخَصْم أن يتعلّق به، في كون الاختلاف مأمورًا به. والثّاني حقّ، ويلزم منه تحريم الاختلاف.

الثّالث ـ إمّا أن يكون دين الإسلام ناقصًا أو تامًّا، فإن كان الأوّل، كان الله سبحانه قد استعان بالمكلّفين على إتمام شريعة ناقصة أرسل بها رسوله، إمّا استعانة على سبيل النّيابة عنه، أو على سبيل المشاركة له، وكِلَاهما كُفْرٌ، وإن كان الثّاني، فإمّا أن يكون الله تعالى أنزل الشّرع تامًّا فقصّر الرّسول عن تبليغه، أو يكون الرّسول قد أبلغه على تمامه وكماله، فإن كان الأوّل فهو كُفْرٌ أيضًا، وإن كان الثّاني فقد بطل الاجتهاد، لأنّ الاجتهاد إنّمَا يكون فيما لم يَتَبيَّن، فأمّا ما قد بيّن فلا مجال للاجتهاد فيه.

الرّابع ـ الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[1]، وقوله: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[3]، فهذه الآيات دالّة على اشتمال الكتاب العزيز على جميع الأحكام فكلّ ما ليس في الكتاب وجب ألّا يكون في الشّرع.

---

١ ـ الأنعام / ٣٨.

٢ ـ النّحل / ٨٩.

٣ ـ الأنعام / ٥٩.

الخامس ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[١]، فجعل الاختلاف دليلًا على أنّه ليس من عند الله، لكنّه من عند الله سبحانه بالأدلّة القاطعة الدّالّة على صحّة النّبوّة، فوجب ألّا يكون فيه اختلاف.

واعلم! أنّ هذه الوجوه هي الّتي يتعلّق بها الإماميّة ونُفاة القِياس والاجتهاد في الشّرعيّات، وقد تكلّم عليها أصحابنا في كُتُبهم، وقالوا: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يجتهد ويقيس، وادّعوا إجماع الصّحابة على صحّة الاجتهاد والقياس، ودفعوا صحّة هذا الكلام المنسوب في هذا الكتاب إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وقالوا: إنّه من رواية الإماميّة، وهو معارض بما ترويه الزّيديّة عنه وعن أبنائه عليهم السلام في صحّة القياس والاجتهاد، ومخالطة الزّيديّة لأئمّة أهل البيت عليهم السلام كمخالطة الإماميّة لهم، ومعرفتهم بأقوالهم وأحوالهم ومذاهبهم كمعرفة الإماميّة، لا فَرْق بين الفئتَين في ذلك. والزّيديّة قاطبة جارودیّتها وصالحیّتها تقول بالقياس والاجتهاد، وينقلون في ذلك نصوصًا عن أهل البيت عليهم السلام. وإذا تعارضت الرّوايتان تساقطتا، وعدْنا إلى الأدلّة المذكورة في هذه المسألة. وقد تكلّمتُ في «اعتبار الذّريعة» للمرتضى على احتجاجه في إبطال القياس والاجتهاد بما ليس هذا موضع ذكره.

(١: ٢٨٨ ـ ٢٩٠)

الفصل التّاسع ـ [التّقليد في الأحكام الشّرعيّة]

(الخطبة: ٨٥). . . فَاسْتَدْرِكُوا بَقِيَّةَ أَيَّامِكُمْ، وَاصْبِرُوا لَهَا أَنْفُسَكُمْ، فَإِنَّهَا قَلِيلٌ فِي كَثِيرِ الْأَيَّامِ الَّتِي تَكُونُ مِنكُم فِيهَا الْغَفْلَةُ وَالتَّشَاغُلُ عَنِ الْمَوْعِظَةِ؛ وَلَا تُرَخِّصُوا

---

١ ـ النّساء / ٨٢.

لِأَنفُسكُمْ، فَتَذْهَبَ بِكُمُ الرُّخَصُ مَذَاهِبَ الْظَّلَمَةِ، وَلَا تُدَاهِنُوا فَيَهْجُمَ بِكُمُ الْإِدْهَانُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ... .

الشّرح: ... ثمّ قال: «ولا تُرَخِّصوا»، نَهَى عن الأخذ برُخَص المذاهب؛ وذلك لأنّه لايجوز للواحد من العامّة أن يقلِّد كلاًّ من أئمّة الاجتهاد فيما خفَّ وسَهُل من الأحكام الشّرعيّة.

أو لا تُساهلوا أنفسَكم في ترك تشديد المعصية، ولا تُسامحوها وتُرخِّصوا إليها في ارتكاب الصّغائر والمحقّرات من الذّنوب، فتهجُم بكم على الكبائر، لأنّ مَن مَرَن على أمر تدرّج من صغيره إلى كبيره. (٦: ٣٥٥)

الفصل العاشر ـ [في أداء الفرائض و النّوافل]

(كتابه عليه السلام: ٥٣)... وَاجْعَلْ لِنَفْسكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الله تَعَالَى أَفْضَلَ تِلْكَ المَوَاقِيتِ، وأَجْزَلَ تِلْكَ الأَقْسام، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا لِلّه، إِذَا صَلَحَتْ فِيهَا النِّيَّةُ، وَسَلِمَتْ مِنهَا الرَّعِيَّةُ.

وَلْيَكُن فِي خَاصَّةِ مَا تُخْلِصُ لِلّه بِهِ دِينَك إِقَامَةُ فَرَائِضِهِ الَّتِي هِيَ لَهُ خَاصَّةً، فَأَعْطِ اللهَ مِن بَدَنكَ فِي لَيْلِكَ ونَهَارِكَ، وَوَفِّ مَا تَقَرَّبْتَ بِهِ إِلَى الله سُبْحانَهُ مِن ذَلِكَ كَامِلًا غَيْرَ مَثْلُومٍ وَلَا مَنقُوص، بَالِغًا مِن بَدَنك مَا بَلَغَ.

وإِذَا قُمْتَ فِي صَلَاتِكَ لِلنَّاس فَلَا تَكُونَنَّ مُنَفِّرًا وَلَا مُضَيِّعًا، فَإِنَّ فِي النَّاس مَن بِهِ الْعِلَّةُ، ولَهُ الْحَاجَةُ؛ وَقَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله حينَ وجَّهَنِي إِلَى الْيَمَن: كَيْفَ أُصَلِّي بِهِمْ؟ فَقَالَ: «صَلِّ بِهِمْ كَصَلَاةِ أَضْعَفِهِمْ؛ وكُن بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا»... .

الشّرح: لـمَّا فرغ عليه السلام مِن وصيّته بأُمور رعيّته، شَرَع في وصيّته بأداء الفرائض الّتي

افترضها الله عليه من عبادته ، ولقد أحسن عليه السلام في قوله :« وإن كانت كلّها لله » ، أي أنّ النّظر في أُمور الرّعيّة مع صحّة النّيّة وسلامة النّاس من الظّلم من جملة العبادات والفرائض أيضًا .

ثمّ قال له :«كاملًا غيرَ مثلومٍ » ، أي لايحملنّك سُعْل السّلطان على أن تختصر الصّلاة اختصارًا، بل صَلِّها بفرائضها وسُنَنها وشعائرها في نهارك ولَيلِك ؛ وإن أتعبك ذلك ونالَ مِن بَدَنك وقُوّتك . ثمّ أمَرَه إذا صلّى بالنّاس جماعة ألّايُطِيل فينفِّرهم عنها ، وألّايخدج الصّلاة وينقُصها فيضيّعَها[1] .

ثمّ رَوَى خبرًا عن النّبيّ صلى الله عليه وآله ، وهو قوله عليه السلام له : « صَلِّ بهم كصَلاةِ أضْعَفهم » ، وقوله : «وكُن بالمؤمنين رحيمًا »؛ يحتمل أن يكون من تتمّة الخبر النّبويّ ، ويحتمل أن يكون من كلام أمير المؤمنين عليه السلام ، والظّاهر أنّه من كلام أمير المؤمنين من الوصيّة للأشتر ؛ لأنّ اللّفظة الأُولَى عند أرباب الحديث هي المشهور في الخبر . (١٧: ٨٩ ـ ٩٠)

(كتابه عليه السلام : ٦٩)... وَأَطِعِ اللهَ فِي جُمَلِ أُمُورِكَ، فَإِنَّ طَاعَةَ اللهِ فَاضِلَةٌ عَلَى مَا سِوَاهَا وَخَادِعْ نَفْسَكَ فِي الْعِبَادَةِ ، وَارْفُقْ بِهَا وَلَا تَقْهَرْهَا ، وَخُذْ عَفْوَهَا وَنَشَاطَهَا، إِلَّا مَا كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْكَ مِنَ الْفَرِيضَةِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِن قَضَائِهَا وتَعَاهُدِهَا عِندَ مَحَلِّهَا... .

الشّرح : ... ومنها : قوله : « وأطِعِ اللهَ في جُمَل أُمورك» ، أي في جُمْلَتها ، وفيها كلّها ، وليس يَعني في جُمَلها دون تفاصيلها، قال : فإنّ طاعةَ الله فاضلةٌ على غيرها ، وصَدَق عليه السلام ،لأ نّها توجب السّعادةَ الدّائمةَ، والخلاصَ من الشّقاء الدّائم ، ولا أفضل ممّا يؤدّي إلى ذلك .

ومنها : قوله : « وخادِعْ نَفسَك في العبادة» ، أمَرَه أن يَتلطّف بنفسه في النّوافل ، وأن

---

١ ـ د : «فيضعفها».

يُخادِعَها ولايقْهَرها فتَملَّ وتَضجَر وتترُك[1]، بل يَأخذ عفوَها، ويتوخّى أوقات النّشاط، وانشراحَ الصّدر للعبادة.

قال: فأمّا الفرائض؛ فحُكمُها غيرُ هذا الحُكم، عليك أن تقوم بها، كرِهَتْها النّفسُ أو لم تَكرَهْها. ثمّ أمَرَه أن يقوم بالفريضة في وقتِها، ولا يؤخّرها عنه فتصيرَ قضاءً. (١٨: ٥٠)

(الحكمة: ١٠٣) الأصل: إنَّ اللهَ تَعَالَى افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ لَكُمْ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَنَهَاكُمْ عَن أَشْيَاءَ فَلَا تَنتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ لَكُمْ عَن أَشْيَاءَ وَلَمْ يَدَعْهَا نِسْيَانًا فَلَا تَتَكَلَّفُوهَا.

الشّرْحُ: قال الله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[2].

وجاء في الأثر: أبهِموا ما أبهَم الله.

وقال بعضُ الصّالحين لبعض الفقهاء: لِمَ تفرض مسائل لَمْ تَقَع وأتعبت فيها فكرَك! حَسْبُك بالمتداوَل بين النّاس.

قالوا: هذا مِثلُ قولِهم في باب المَسْح على الخُفَّين: فإن مَسَح على خفٍّ من زُجاج؛ ونحو ذلك من النّوادر الغريبة.

وقال شريك في أبي حنيفة: أجهَلُ النّاس بما كان، وأعلَمهم بما لم يكن.

وقال عمر: لاتتنازعوا فيما لم يكن فتختلفوا، فإنّ الأمر إذا كان أعانَ الله عليه، وانتهاك الحُرْمة تَناوُلُها بما لايَحِلّ، إمّا بارتكاب ما نهى عنه، أو بالإخلال بما أمر به. (١٨: ٢٦٧)

١ـ د: «و تزل».

٢ـ المائدة / ١٠١.

(الحكمة: ٣٩) الأصل: لَا قُرْبَةَ بِالنَّوَافِلِ إِذَا أَضَرَّتْ بِالْفَرَائِضِ.

الشّرح: هذا الكلام يُمكن أن يُحْمَل على حقيقته، ويمكن أن يُحمَل على مَجازه، فإن حُمِل على حقيقته، فقد ذهب إلى هذا المذهب كثيرٌ من الفقهاء، وهو مذهب الإماميّة، وهو أنّه لايصحّ التنفّل ممّن عليه قضاءُ فريضة فاتتْه لا في الصّلاة ولا في غيرها؛ فأمّا الحَجّ فمُتّفَق عليه بين المسلمين أنّه لايصحّ الابتداء بنَفْلِه، وإذا نوى نيّة النَّفْل، ولم يكن قد حَجّ حَجّة الإسلام وقع حَجُّه فَرْضًا، فأمّا نوافل الزّكاة؛ فما عرفتُ أحدًا قال: إنّه لايُثاب المتصدّق بها، وإن كان لم يؤدِّ الزّكاة الواجبة. وأمّا إذا حُمِل على مَجازه، فإنّ معناه يجب الابتداء بالأهمّ وتقديمُه على ما ليس بأهمّ، فتَدخُل هذه الكلمة في الآداب السّلطانيّة والإخوانيّة، نحو أن تقول لمن تُوصِيه: لاتبدأ بخِدمة حاجب المَلِك قبل أن تَبدأ بخِدمة وَلَد المَلِك، فإنّك إنّمَا تروم القُرْبة للمَلِك بالخِدمة، ولا قربة إليه في تأخير خِدْمة ولَدِه وتقديم خدمةِ غلامِه؛ وحَمْلُ الكلمة على حقيقتها أوْلَى، لأنّ اهتمام أمير المؤمنين عليه السلام بالأُمور الدّينيّة والشّرعيّة في وصاياه ومنثور كلامِه أعظمُ. (١٨: ١٥٨)

(الحكمة: ٢٨٥) الأصل: إِذَا أَضَرَّتِ النَّوَافِلُ بِالْفَرَائِضِ فَارْفُضُوهَا.

الشّرح: قد تقدّم القولُ في النّافلة: هل تصحّ ممّن عليه فريضة لم يؤدِّها؟ وذكرْنا مذاهبَ الفُقَهاء في ذلك.

ولا ريبَ أنّ مَن استغرَق الوقتَ بالنّوافل حتّى آنَ أوقاتِ الفرائض لم يفعل الفرائضَ فيها، وشَغَلها بالعبادة النَّفْليّة، فقد أخطأ؛ والواجب أن يَرفُض النافلةَ حيث يتضيّق وقتُ الفريضة، لا خلافَ بين المسلمين في ذلك، ويَصلُح أن يكون هذا مَثَلًا ظاهرُه ما ذكرْنا، وباطنُه أمرٌ آخَر. (١٩: ١٧٠)

(الحكمة: ٣١٨) الأصل: إنَّ لِلْقُلُوب إِقْبَالًا وَ إِدْبَارًا، فَإِذَا أَقْبَلَتْ فَاحْمِلُوهَا عَلَى النَّوَافِلِ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاقْتَصِرُوا بِهَا عَلَى الْفَرَائِضِ.

الشرح: لا ريب أنّ القلوب تملّ كما تملّ الأبدان، وتُقبل تارةً على العِلم وعلى العَمَل، وتُدبر تارةً عنهما.

قال عليّ عليه السلام: فإذا رأيتموها مُقْبلة أي قد نشِطتْ وارْتَاحَت للعمل، فاحمِلُوها على النّوافل؛ ليس يعني اقتصروا بها على النّافلة، بل أدّوا الفريضة وتنفّلوا بعد ذلك.

وإذا رأيتموها قد ملّت العَمَل وسئمتْ فاقتصروا بها على الفرائض، فإنّه لا انتفاع بعَمَلٍ لايَحضُر القَلْبُ فيه. (١٩: ٢١٩)

الفصل الحادي عشر ـ [في الآثار الواردة في الصّلاة وفَضْلها]

(الخطبة: ١٩٢) ومن كلام له عليه السلام كان يوصي به أصحابه:

تَعَاهَدُوا أَمْرَ الصَّلَاةِ، وَحَافِظُوا عَلَيْهَا، وَاسْتَكْثِرُوا مِنهَا، وَتَقَرَّبُوا بِهَا، فَإِنَّهَا ﴿كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾[1]! أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى جَوَابِ أَهْلِ النَّارِ حِينَ سُئِلُوا: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾[2].

وَإِنَّهَا لَتَحُتُّ الذُّنُوبَ حَتَّ الْوَرَقِ، وَتُطْلِقُهَا إِطْلَاقَ الرِّبَقِ، وَشَبَّهَهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله بِالْحَمَّةِ تَكُونُ عَلَى بَابِ الرَّجُلِ، فَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنهَا فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَمَا

١ـ النساء/ ١٠٣.

٢ـ المدثّر ٤٢ـ ٤٣.

عَسَى أَن يَبْقَى عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَنِ؟

وَقَدْ عَرَفَ حَقَّهَا رِجَالٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ لَا تَشْغَلُهُمْ عَنهَا زِينَةُ مَتَاعٍ، وَلَا قُرَّةُ عَيْنٍ مِن وَلَدٍ وَلَا مَالٍ. يَقُولُ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلٰوةِ وَإِيتَاءِ الزَّكٰوةِ﴾[1].

وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَصِبًا بِالصَّلَاةِ بَعْدَ التَّبْشِيرِ لَهُ بِالْجَنَّةِ، لِقَوْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلٰوةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾[2]، فَكَانَ يَأْمُرُ بِهَا أَهْلَهُ وَيَصْبِرُ عَلَيْهَا نَفْسَهُ.

الشّرح: هذه الآية يَستدِلّ بها الأُصوليّون من أصحابنا على أنّ الكفّار يعاقبون في الآخرة على ترك الواجبات الشّرعيّة، وعلى فعل القبائح، لأنّها في الكفّار وردت، أَلَا تَرَى إلى قوله: ﴿فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ الْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾[3]، فليس يجوز أن يعنى بالمجرمين هاهنا الفاسقين من أهل القبلة، لأنّه قال: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ * وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ﴾[4].

قالوا: وليس لقائل أن يقول: معنى قوله: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ لم نكن من القائلين بوجوب الصّلاة، لأنّه قد أغنى عن هذا التّعليل قوله: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ﴾، لأنّ أحد الأمرَين هو الآخر، وحَمْلُ الكلام على ما يفيد فائدة جديدة أولى من حمله على التّكرار والإعادة، فقد ثبت بهذا التّقرير صحّة احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام على تأكيد أمر الصّلاة، وأنّها من العبادات المهمّة في نظر الشّارع... .

١ـ النّور / ٣٧.

٢ـ طه / ١٣٢.

٣ـ المدّثّر / ٤٠ـ٤٢.

٤ ـ المدّثّر / ٤٣ـ٤٦.

وقوله: «كتابًا» أي فرضًا واجبًا، كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[١]، أي أوجب. والحَمّة: الحفيرة فيها الحميم وهو الماء الحارّ، وهذا الخبر من الأحاديث الصّحاح، قال ﷺ: «أيسرّ أحدكم أن تكون على بابه حَمّة يغتسل منها كلّ يوم خمس مرّات، فلا يبقى عليه مِن دَرَنه شيء!»، قالوا: نعم، قال: «فإنّها الصّلوات الخمس»...

والتّجارة في الآية، إمّا أن يراد بها: لا يشغلهم نوع من هذه الصّناعة عن ذكر الله. ثمّ أفرد البيع بالذّكر، وخصّه وعطفه على التّجارة العامّة، لأنّه أدخل في الإلهاء، لأنّ الرّبح في البيع بالكسب معلوم، والرّبح في الشّراء مظنون، وإمّا أن يريد بالتّجارة الشّراء خاصّة إطلاقًا لاسم الجنس الأعمّ على النّوع الأخصّ، كما تقول: رزق فلان تجارة رابحة، إذا اتّجه له شراء صالح...

قوله عليه السلام: وكان رسول الله ﷺ نَصِبًا بالصّلاة أي تعبًا، قال تعالى: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ﴾[٢].

ورُوي أنّه عليه السلام قام حتّى تورّمت قدماه مع التّبشير له بالجَنّة.

وروي أنّه عليه السلام قيل له في ذلك، فقال: «أفلا أكون عبدًا شكورًا!»...

واعلم! أنّ الصّلاة قد جاء في فَضْلها الكثير الّذي يعجزنا حصره، ولو لم يكن إلّا ما ورد في الكتاب العزيز من تكرار ذكرها وتأكيد الوُصاة بها والمحافظة عليها، لكان بعضه كافيًا.

وقال النّبيّ ﷺ: «الصّلاة عمود الدّين، فمَن تركها فقد هَدَم الدّين».

وقال أيضًا عليه السلام: «عَلَم الإيمان الصّلاة، فمَن فرّغ لها قلبه، وقام بحدودها، فهو المؤمن».

وقالت أُمّ سَلَمة: كان رسول الله ﷺ يحدّثنا ونحدّثه، فإذا حضرت الصّلاة فكأنّه

---

١ ـ الأنعام / ٥٤.

٢ ـ طه ٢.

لم يعرفنا ولم نعرفه.

وقيل للحسن رحمه الله: ما بال المتهجّدين من أحسن النّاس وجوهًا؟ قال: لأنّهم خَلَوْا بالرّحمن، فألبسهم نورًا من نوره.

وقال عمر: إنّ الرّجل ليشيب عارضاه في الإسلام ما أكمل الله له صلاة، قيل له: وكيف ذلك؟ قال: لا يتمّ خشوعها وتواضعها وإقباله على ربّه فيها.

وقال بعض الصّالحين: إنّ العبد ليسجد السّجدة عنده أنّه متقرّب بها إلى الله، ولو قُسِم ذَنْبه في تلك السّجدة على أهل مدينة لهلكوا. قيل: وكيف ذلك؟ قال: يكون ساجدًا وقلبه عند غير الله، إنّمَا هو مُصْغٍ إلى هوًى أو دنيا.

صلّى أعرابيّ في المسجد صلاة خفيفة، وعمر بن الخطّاب يراه، فلمّا قضاها قال: اللّهمّ زوّجني الحور العين. فقال عمر: يا هذا لقد أسأت النَّقْد، وأعظمت الخِطْبَة!.

وقال عليّ عليه السلام: لا يزال الشّيطان ذَعِرًا من المؤمن ما حافظ على الخمس، فإذا ضيّعهنّ تجرّأ عليه، وأوقعه في العظائم.

وروي عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «الصّلاة إلى الصّلاة كفّارة لما بينهما، ما اجتنبت الكبائر».

وجاء في الخبر أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا حزَبَه أمرٌ فَزِع إلى الصّلاة.

وقال هشام بن عُرْوة: كان أبي يطيل المكتوبة ويقول: هي رأس المال.

قال يونس بن عبيد: ما استخفّ أحدٌ بالنّوافل إلّا استخفّ بالفرائض.

يقال: إنّ محمّد بن المنكدر جزّأ اللّيل عليه وعلى أُمّه وأُخته أثلاثًا، فماتت أُخته، فجزّأه عليه وعلى أُمّه نصفَين، فماتت أُمّه فقام اللّيل كلّه.

كان مسلم بن يَسار لا يسمع الحديث إذا قام يصلّي، ولا يفهمه، وكان إذا دخل بيته سكت أهلُه فلا يسمع لهم كلام حتّى يقوم إلى الصّلاة، فيتحدّثون ويلغطون، فهو لا يشعر بهم.

ووقع حريق إلى جنبه وهو في الصّلاة، فلم يشعر به حتّى حرق.

كان خلف بن أيّوب لايطرد الذّباب إذا وقع على وجهه وهو في الصّلاة في بلاد كثيرة الذّبان، فقيل له: كيف تصبر؟ فقال: بلغني أنّ الشّطّار يصبرون تحت السّياط ليقال: فلان صبور، أفلا أصبر وأنا بين يدي ربّي على أذى ذُباب يقع عليّ.

قال ابن مسعود: الصّلاة مِكْيال، فمَن وَفى وُفِّي له، ومَن طفّف، فوَيْلٌ للمطفّفين.

قال رجل لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، ادْعُ لي أن يرزقني الله مُرافقتك في الجَنّة، فقال: «أعنّي على إجابة الدّعوة بكثرة السّجود». (١٠: ٢٠٥ـ٢٠٧)

(الخطبة: ١٨٦) .. .[في وصف المتّقين] أَمَّا اللَّيْلَ فَصَافُّونَ أَقْدَامَهُمْ، تَالِينَ لِأَجْزَاءِ الْقُرْآنِ يُرَتِّلُونَهَا تَرْتِيلًا، يُحَزِّنُونَ بِهِ أَنفُسَهُمْ، وَيَسْتَثِيرُونَ بِهِ دَوَاءَ دَائِهِمْ، فَإِذَا مَرُّوا بِآيَةٍ فِيهَا تَشْوِيقٌ رَكَنُوا إِلَيْهَا طَمَعًا، وَتَطَلَّعَتْ نُفُوسُهُمْ إِلَيْهَا شَوْقًا، وَظَنُّوا أَنَّهَا نُصْبُ أَعْيُنِهِمْ، وَإِذَا مَرُّوا بِآيَةٍ فِيهَا تَخْوِيفٌ أَصْغَوْا إِلَيْهَا مَسَامِعَ قُلُوبِهِمْ، وَظَنُّوا أَنَّ زَفِيرَ جَهَنَّمَ وَشَهِيقَهَا فِي أُصُولِ آذَانِهِمْ، فَهُمْ حَانُونَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ، مُفْتَرِشُونَ لِجِبَاهِهِمْ وَأَكُفِّهِمْ وَرُكَبِهِمْ، وَأَطْرَافِ أَقْدَامِهِمْ، يَطْلُبُونَ إِلَى اللهِ تَعَالَى فِي فَكَاكِ رِقَابِهِمْ... .

الشّرح: ... ثمّ ذكر عليه السلام صورة صلاتهم وركوعهم، فقال: «حانُون على أوساطهم»، حنيت العود: عطفته، يصف هيئة ركوعهم وإنحنائهم في الصّلاة. «مفترشون لجباههم»: باسطون لها على الأرض.

ثمّ ذَكَرَ الأعضاء السّبعة الّتي مباشرتها بالأرض فروض في الصّلاة، و هي: الجَبْهة، والكفّان، والرُّكْبتان، والقَدَمان... . (١٠: ١٤٤)

الفصل الثّاني عشر ـ [بيان اختلاف الفقهاء في أوقات الصّلاة]

(كتابه عليه السلام: ٥٢) ومن كتاب له عليه السلام إلى أُمراء البلاد في معنى الصّلاة:

أَمَّا بَعْدُ؛ فَصَلُّوا بالنَّاس الظُّهْرَ حَتَّى تَفِيءَ الشَّمْسُ مِثْلَ مَرْبِض الْعَنز، وَصَلُّوا بهمُ الْعَصْرَ والشَّمْسُ بَيْضَاءُ حَيَّةٌ فِي عِضْو مِنَ النَّهَار حِينَ يُسَارُ فيهَا فَرْسَخَان، وَصَلُّوا بهمْ الْمَغْربَ حِينَ يُفْطِرُ الصَّائمُ وَيَدْفَعُ الحَاجُّ إِلَى مِنًى، وَصَلُّوا بهمُ الْعِشَاءَ حِينَ يَتَوَارَى الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْل، وَصَلُّوا بهمُ الْغَدَاةَ وَالرَّجُلُ يَعْرِفُ وَجْهَ صَاحِبِهِ، وَصَلُّوا بهمْ صَلَاةَ أَضْعَفِهِمْ، وَلَا تَكُونُوا فَتَّانِينَ.

الشّرح: قد اختلف الفقهاء في أوقات الصّلاة، فقال أبوحنيفة: أوّل وقت الفجر: إذا طلع الفجر الثّاني؛ وهو المعترض في الأُفق، وآخر وقتها: ما لم تطلع الشّمس. وأوّل وقت الظّهر: إذا زالت الشّمس، وآخر وقتها: إذا صار ظلّ كلّ شيء مِثْلَيْه سوى الزّوال. وقال أبو يوسف ومحمّد: آخر وقتها: إذا صار الظّلّ مثلَه.

قال أبو حنيفة: وأوّل وقت العصر: إذا خرج وقتُ الظّهر؛ وهذا على القولَين، وآخر وقتها: ما لم تغرب الشّمس، وأوّل وقت المغرب: إذا غرَبت الشّمس، وآخر وقتها: ما لم يغب الشّفَق، وهو البياض الّذي في الأُفق بعد الحُمْرة. وقال أبو يوسف ومحمّد: هو الحمرة.

قال أبوحنيفة: وأوّل وقت العِشاء: إذا غاب الشّفَق، وهذا[1] على القولَين، وآخر وقتها: ما لم يطلع الفجر.

وقال الشّافعيّ: أوّل وقت الفجر: إذا طلع الفجر الثّاني، ولايزال وقتها المختار باقيًا إلى أن يسفر، ثمّ يبقى وقت الجواز إلى طلوع الشّمس.

---

١ ـ ا: «وهو».

وقال أبوسعيد الإصطخريّ من الشّافعيّة: لايبقى وقت الجواز، بل يخرج وقتها بعد الإسفار ويصلّي قضاءً؛ ولم يتابعه على هذا القول أحدٌ.

قال الشّافعيّ: وأوّل وقت الظُّهر: إذا زالت الشّمس. وحكى أبو الطيّب الطَّبريّ من الشّافعيّة: أنّ مِنَ النّاس مَن قال: لا تجوز الصّلاة حتّى يصير الفيء بعد الزَّوال مثل الشِّراك.

وقال مالك: أحبّ أن يؤخّر الظّهر بعد الزّوال بقدر ما يصير الظّلّ ذِراعًا. وهذا مطابق لما قال أمير المؤمنين عليه السلام حين تفيء الشّمس كمربض العنز. أي كموضع تربض العنز، وذلك نحو ذراع أو أكثر بزيادة يسيرة.

قال الشّافعيّ: وآخر وقت الظّهر: إذا صار ظلّ كلّ شيء مثله، ويعتبر المثْل من حدّ الزّيادة على الظّلّ الّذي كان عند الزّوال. وبهذا القول قال أبو يوسف ومحمّد؛ وقد حكيناه من قبلُ، وبه أيضًا قال الثّوريّ وأحمد، وهو رواية الحسن بن زياد اللّؤلؤيّ عن أبي حنيفة، فأمّا الرّواية المشهورة عنه ـ وهي الّتي رواها أبو يوسف ـ فهو: أنّ آخر وقت الظّهر: صيرورة الظّلّ مثلَيْه، وقد حكيناه عنه فيما تقدّم.

وقال ابن المنذر: تفرّد أبوحنيفة بهذا القول؛ وعن أبي حنيفة رواية ثالثة، أنّه: إذا صار ظلّ كلّ شيء مثله خرج وقت الظّهر؛ولم يدخل وقت العصر إلى أن يصير ظلّ كلّ شيء مِثْلَيْه. وقال أبو ثور ومحمّد بن جَرير الطّبريّ: قَدْر أربع ركعات بين الْمِثْل والْمِثْلَين، يكون مشتركًا بين الظّهر والعصر.

وحُكِي عن مالك أنّه قال: إذا صار ظلّ كلّ شيء مثله، فهو آخر وقت الظّهر وأوّل وقت العصر، فإذا زاد على الْمِثْل زيادة بيّنة خرج وقت الظّهر واختصّ الوقت بالعصر.

وحكى ابن الصّبّاغ من الشّافعيّة، عن مالك: أنّ وقت الظّهر إلى أن يصير ظلّ كلّ شيء مثله وقتًا مختارًا، فأمّا وقت الجواز والأداء فآخره إلى أن يبقي إلى غروب الشّمس قَدْر أربع ركعات؛ وهذا القول مطابقٌ لمذهب الإماميّة.

وقال ابن جُريج وعطاء: لايكون مُفرِّطًا بتأخيرها حتّى تكون في الشّمس صُفْرة.

وعن طاوُس: لايفوت حتّى اللّيل.

فأمّا العصر؛ فإنّ الشّافعيّ يقول: إذا زاد على المِثْل أدنى زيادة، فقد دخلَ وقت العصر؛ والخلاف في ذلك بينه وبين أبي حنيفة؛ لأنّه يقول: أوّل وقت العصر: إذا صار ظلّ كلّ شيء مِثْلَيْه. وزاد عليه: أدنى زيادة. وقد حكيناه عنه فيما تقدّم.

وكلام أمير المؤمنين عليه السلام في العصر مطابق لمذهب أبي حنيفة، لأنّ بعد صيرورة الظِّلّ مِثْلَيْه هو الوقت الّذي تكون فيه الشّمس حَيّة بيضاء في عِضْو من النّهار حين يُسار فيه فرسخان، وأمّا قبل ذلك؛ فإنّه فوق ذلك يُسار من الفراسخ أكثر من ذلك. ولايزال وقت الاختيار عند الشّافعيّ للعصر باقيًا حتّى يصير ظلّ كلّ شيء مِثْلَيْه، ثمّ يبقى وقت الجواز إلى غروب الشّمس.

وقال أبو سعيد الإصطخريّ من أصحابه: يصير قضاء بمجاوزة المِثْلَيْن، فأمّا وقت المغرب فـ: إذا غَرَبت الشّمس، وغروبها سقوط القُرْص.

وقال أبو الحسن عليّ بن حبيب الماورديّ من الشّافعيّة: لا بدّ أن يسقط القُرْص ويغيب حاجب الشّمس، وهو الضّياء المستعلي عليها كالمتّصل بها، ولم يذكر ذلك من الشّافعيّة أحدٌ غيره.

وذكر الشّاشيّ في كتاب «حِلْية العلماء»: أنّ الشّيعة قالت: أوّل وقت المغرب: إذا اشتبكت النّجوم. قال: قد حكى هذا عنهم. ولايساوي الحكاية، ولم تذهب الشّيعة إلى هذا، وسنذكر قولهم فيما بعد.

وكلام أمير المؤمنين عليه السلام في المغرب لاينصّ على وقت مُعيَّن، لأنّه عرَّف ذلك بكونه وقت الإفطار، ووقت ما يدفع الحاجّ، وكِلَا الأمرَين يحتاج إلى تعريف كما يحتاج وقت الصّلاة، اللّهمّ إلّا أن يكون قد عرّف أُمراء البلاد الّذين يصلُّون بالنّاس من قبل هذا الكتاب متى هذا

الوقت الّذي يُفْطر فيه الصّائم، ثمّ يدفع فيه الحاجّ بعينه، ثمّ يحيلهم في هذا الكتاب على ذلك التّعريف المخصوص.

قال الشّافعيّ: وللمغرب وقتٌ واحدٌ، وهو قول مالك.

وحكى أبو ثور عن الشّافعيّ أنّ لها وقتَين، وآخر وقتها: إذا غابَ الشَّفَق. وليس بمشهور عنه، والمشهور القول الأوّل، وقد ذكرنا قول أبي حنيفة فيما تقدّم، وهو: امتداد وقتها إلى أن يغيب الشّفق، وبه قال أحمد وداود.

واختلَف أصحابُ الشّافعيّ في مقدار الوقت الواحد، فمنهم مَن قال: هو مقدَّر بقَدْر الطّهارة وستر العَوْرة والأذان والإقامة وفعل ثلاث ركعات، ومنهم مَن قَدّره بغير ذلك.

وقال أبو إسحاق الشّيرازيّ منهم: التّضييق إنّمَا هو في الشّروع، فأمّا الاستدامة فتجوز إلى مغيب الشَّفَق.

فأمّا وقت العشاء؛ فقال الشّافعيّ: هو أن يغيب الشّفق، وهو الحُمْرة. وهو قول مالك وأحمد وداود وأبي يوسف ومحمّد، وقد حكينا مذهب أبي حنيفة فيما تقدّم، وهو أن يغيب الشّفق الّذي هو البياض، وبه قال زُفَر والمُزَنيّ.

قال الشّافعيّ: وآخر وقتها المختار: إلى نصْف اللّيل، هذا هو قوله القديم، وهو مذهب أبي حنيفة، وقال في الجديد: إلى ثُلُث اللّيل. ويَجب أن يُحمَل قولُ أمير المؤمنين عليه السلام في العشاء أنّها إلى ثلث اللّيل على وقت الاختيار، ليكون مطابقًا لهذا القول، وبه قال مالك وإحدى الرّوايتَيْن عن أحمد. ثمّ يذهب وقت الاختيار؛ ويبقى وقتُ الجواز إلى طلوع الفجر الثّاني.

وقال أبو سعيد الإصطخريّ: لا يبقى وقت الجواز بعد نصف اللّيل، بل يصير قضاء.

فقد ذكرنا مذهبَي أبي حنيفة والشّافعيّ في الأوقات، وهما الإمامان المعتبران في الفقه، ودخل في ضمن حكاية مذهب الشّافعيّ ما يقوله مالك وأحمد وغيرهما من الفقهاء.

فأمّا مذهب الإماميّة من الشّيعة؛ فنحن نذكره نقلًا عن كتاب أبي عبد الله محمّد بن محمّد

ابن النُّعْمان رحمه الله المعروف بالمفيد « بالرّساله المقنّعة » قال : وقتُ الظّهر: من بعد زوال الشّمس إلى أن يرجع الفيء سُبْعَي الشّخص. وعلامة الزّوال: رجوعُ الفيء بعد انتهائه إلى النّقصان. وطريق معرفة ذلك: بالإصطرلاب، أو ميزان الشّمس، وهو معروف عند كثير من النّاس ، أو بالعمود المنصوب في الدّائرة الهنديّة أيضًا ، فمَن لم يعرف حقيقة العمل بذلك ، أو لم يجد آلته فلينصب عودًا مِن خَشَب أو غيره في أرض مستوية السّطح ، ويكون أصلُ العود غليظًا ورأسه دقيقًا شبْه المِذْرى الّذي ينَسج به التِّكَك أو المِسَلَّة الّتي تخاط بها الأحمال ، فإنّ ظلّ هذا العود يكون بلا شكٍّ في أوّل النّهار أطولَ من العود، وكلّما ارتفعت الشّمس نقص من طوله حتّى يقف القُرْص في وسط السّماء، فيقف الفيء حينئذٍ ، فإذا زال القُرْص عن الوسط إلى جهة المغرب رَجَع الفيء إلى الزّيادة . فليعتبر مَن أراد الوقوف على وقت الزّوال ذلك بخطط وعلامات يجعلها على رأس ظلّ العود عند وضعه في صَدْر النّهار ، وكلّما نقص في الظّلّ شيء عَلَّمَ عليه ، فإذا رجع إلى الزّيادة على موضع العلامة عرف حينئذٍ برجوعه أنّ الشّمس قد زالت .

وبذلك تُعْرَف أيضًا القِبْلة، فإنّ قُرْص الشّمس يقف فيها وسَط النّهار، ويصير عن يَسارها ويمين المتوجّه إليها بعد وقوفها وزوالها عن القُطْب، فإذا صارت ممّا يلي حاجبه الأيمن من بين عينَيْه عُلِم أنّها قد زالت، وعرف أنّ القِبْلة تلقاء وجهه؛ ومَن سبقت معرفته بجهة القبلة فهو يعرف زوال الشّمس إذا توجّه إليها فرأى عينَ الشّمس ممّا يلي حاجبه الأيمن؛ إلّا أنّ ذلك لا يبيّن إلّا بعد زوالها بزَمانٍ، ويبين الزّوال من أوّل وقته بما ذكرناه من الإصطرلاب وميزان الشّمس والدّائرة الهنديّة والعمود الّذي وصفناه ، ومَن لم يحصل له معرفة ذلك ، أو فقد الآلة توجّه إلى القِبْلة فاعتبر صيرورة الشّمس على طَرْف حاجبه الأيمن وقت العصر مِن بعد الفراغ من الظّهر إذا صلّيت الظّهر في أوّل أوقاتها ـ أعني بعد زوال الشّمس بلا فصل ـ و يمتدّ إلى أن يتغيّر لون الشّمس بإصفرارها للغروب. وللمضطرّ والنّاسي: إلى مَغيبها بسقوط

القُرْص عمّا تبلغه أبصارنا من السّماء. وأوّل وقت المغرب: مَغيب الشّمس. وعلامة مَغيبها: عدم الحُمْرة في المشرق المقابل للمغرب في السّماء؛ وذلك أنّ المشرق في السّماء مُطلٌّ على المغرب، فما دامت الشّمس ظاهرة فوق أرضنا فهي تلقى ضَوْءها على المشرق في السّماء، فيرى حُمْرتها فيه، فإذا ذهبت الحُمْرة منه علم أنّ القُرْص قد سقط وغاب. وآخره: أوّل وقت العشاء الآخرة، وأوّل وقتها: مَغيب الشّمس، وهو الحُمْرة في المغرب. وآخره: مضيّ الثّلث الأوّل من اللّيل. وأوّل وقت الغَداة: اعتراض الفجر، وهو البَياض في المشرق يعقبه الحُمْرة في مكانه؛ ويكون مقدّمة لطلوع الشّمس على الأرض من السّماء؛ وذلك أنّ الفجر الأوّل، وهو البياض الظّاهر في المشرق، يطّلع طولاً ثمّ ينعكس بعد مدّةٍ عرضًا ثمّ يحمرّ الأُفق بعده للشّمس.

ولاينبغي للإنسان أن يصلّي فريضة الغَداة حتّى يعترض البياض، وينتشر صُعُدًا في السّماء كما ذكرنا. وآخر وقت الغَداة: طلوع الشّمس.

هذا ما تقوله الفُقَهاء في مواقيت الصّلاة.

فأمّا قوله عليه السلام: «والرّجل يعرف وجه صاحبه»؛ فمعناه الإسفار، وقد ذكرناه.

وقوله عليه السلام: «وصلّوا بهم صلاة أضعفِهم»؛ أي لا تطيلوا بالقراءة الكثيرة والدَّعَوات الطّويلة.

ثمّ قال: «ولا تكونوا فتّانين»، أي لاتفتِنوا النّاس بإتعابهم وإدخال المشقّة عليهم بإطالة الصّلاة وإفساد صلاة المأمومين بما يفعلونه من أفعال مخصوصة، نحو أن يُحْدِث الإمام فيستخلف فيصلّي النّاس خَلْف خليفته، فإنّ ذلك لايجوز على أحد قولَي الشّافعيّ؛ ونحو أن يُطيل الإمام الرّكوع والسّجود، فيظنّ المأمومون أنّه قد رُفِع فيرفعون أو يسبقونه بأركان كثيرة؛ ونحو ذلك من مسائل يذكرها الفُقَهاء في كُتُبهم.

واعلم! أنّ أمير المؤمنين عليه السلام إنّمَا بدأ بصلاة الظّهر، لأنّها أوّلُ فريضة افترضت على

المكلَّفين من الصّلاة على ما كان يذهب إليه عليه السلام ؛ وإلى ذلك تذهب الإماميّة ، وينصر قولهم تسميتها بالأُولى ؛ ولهذا بدأ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النُّعمان بذكرها قبل غيرها ؛ فأمّا من عدا هؤلاء فأوّل الصّلاة المفروضة عندهم الصّبح وهي أوّل النّهار .

وأيضًا يتفرّع على هذا البحث القولُ في الصّلاة الوسطى، ما هي ؟ فذهب جمهور النّاس إلى أنّها العصر ، لأنّها بين صلاتَي نهار وصلاتَي ليل ؛ وقد رووا أيضًا في ذلك روايات بعضها في الصِّحاح. وقياس مذهب الإماميّة أنّها المغرب ؛ لأنّ الظّهر إذا كانت الأُولى كانت المغرب الوُسْطى ؛ إلّا أنّهم يروون عن أئمّتهم عليهم السلام أنّها الظّهر، ويفسِّرون الوسطَى بمعنى الفُضْلَى ؛ لأنّ الوَسط في اللّغة هو خيار كلّ شيء ، ومنه قوله تعالى : ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[1] ، وقد ذهب إلى أنّها المغرب قوم من الفُقَهاء أيضًا . وقال كثيرٌ من النّاس : إنّها الصّبح ، لأنّها أيضًا بين صلاتَي ليل وصلاتَي نهار ، وروَوا أيضًا فيها روايات وهو مذهب الشّافعيّ ، ومن النّاس مَن قال : إنّها الظّهر، كقول الإماميّة ، ولم يسمع عن أحدٍ معتبرًا أنّها العشاء إلّا قولًا شاذًّا ذكره بعضهم . وقال : لأنّها بين صلاتَين لا تُقْصَران . (١٧ : ٢٢ ـ ٢٩)

(كتابه عليه السلام:٢٧) : ... صَلِّ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا الْمُوَقَّتِ لَهَا ، وَلَا تُعَجِّلْ وَقْتَهَا لِفَرَاغٍ، وَلَا تُؤَخِّرْهَا عَنْ وَقْتِهَا لِاشْتِغَالٍ ، وَاعْلَمْ! أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِكَ تَبَعٌ لِصَلَاتِكَ .

الشّرح : ... ثمّ أمَرَه بأن يصلّي الصّلاةَ لوقتها ؛ أي في وقتها ، ونهاه أن يحمِلَه الفراغُ من الشّغل على أن يُعجِّلها قبل وقتها ، فإنّها تكون غيرَ مقبولة ، أو أن يَحمِله الشّغل على تأخيرها عن وقتها فيأثم .

ومن كلام هِشام بن عُقْبة أخي ذي الرُّمّة ـ وكان من عُقَلاء الرّجال ـ قال المبرّد

---

١ ـ البقرة/ ١٤٣.

في «الكامل»: حدّثني العبّاس بن الفَرَج الرِّياشيُّ بإسناده، قال هِشام لرجل أراد سفرًا: اعْلَم أنّ لكلّ رُفْقةٍ كَلْبًا يَشرَكهم في فضل الزّاد، ويَهرّ دونهم، فإن قدرتَ ألّا تكون كَلْبَ الرُّفْقة فافْعَل، وإيّاك وتأخيرَ الصّلاة عن وقتها، فإنّك مُصَلِّيها لا محالة، فصَلِّها وهي تُقبَل منك[1].

قوله: «واعلم! أنّ كلّ شيء مِن عَمَلك تَبَعٌ لصلاتك»، فيه شَبَهٌ من قول رسول الله ﷺ: «الصّلاةُ عِماد الإيمان، ومَن تَرَكَها فقد هَدَم الإيمان». وقال ﷺ: «أوّل ما يحاسَب به العبدُ صَلاتُه، فإن سُهِّل عليه كان ما بعدَه أسهَل، وإن اشتدّ عليه كان ما بعدَه أشدّ». (١٥: ١٦٨)

الفصل الثّالث عشر ـ [معنى الصّلاة على النّبيّ ﷺ وجواز الصّلاة على غيره]

(الخطبة: ٧١) الأصل: ومن خطبة له عليه السلام علّم فيها النّاس الصّلاة على رسول الله ﷺ:

اللَّهُمَّ دَاحِيَ الْمَدْحُوَّاتِ، وَدَاعِمَ الْمَسْمُوكَاتِ، وَجَابِلَ الْقُلُوبِ عَلَى فِطْرَتِهَا: شَقِيِّهَا وَسَعِيدِهَا، اجْعَلْ شَرَائِفَ صَلَوَاتِكَ، وَنَوَامِيَ بَرَكَاتِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، الْخَاتِمِ لِمَا سَبَقَ، وَالْفَاتِحِ لِمَا انغَلَقَ، وَالْمُعْلِنِ الْحَقَّ بِالْحَقِّ، وَالدَّافِعِ جَيْشَاتِ الْأَبَاطِيلِ، وَالدَّامِغِ صَوْلَاتِ الْأَضَالِيلِ، كَمَا حُمِّلَ فَاضْطَلَعَ، قَائِمًا بِأَمْرِكَ، مُسْتَوْفِزًا فِي مَرْضَاتِكَ، غَيْرَ نَاكِلٍ عَنْ قُدُمٍ، وَلَا وَاهٍ فِي عَزْمٍ، وَاعِيًا لِوَحْيِكَ، حَافِظًا لِعَهْدِكَ، مَاضِيًا عَلَى نَفَاذِ أَمْرِكَ؛ حَتَّى أَوْرَى قَبَسَ الْقَابِسِ، وَأَضَاءَ الطَّرِيقَ لِلْخَابِطِ، وَهُدِيَتْ بِهِ الْقُلُوبُ بَعْدَ خَوْضَاتِ الْفِتَنِ وَالْآثَامِ، وَأَقَامَ بِمُوضِحَاتِ الْأَعْلَامِ وَنَيِّرَاتِ الْأَحْكَامِ، فَهُوَ أَمِينُكَ الْمَأْمُونُ، وَخَازِنُ عِلْمِكَ الْمَخْزُونِ، وَشَهِيدُكَ يَوْمَ الدِّينِ، وَبَعِيثُكَ بِالْحَقِّ، وَرَسُولُكَ

---

١ ـ الكامل ١: ٢٦٢.

إلَى الْخَلْق.

اللَّهُمَّ افْسَحْ لَهُ مَفْسَحًا فِي ظِلِّكَ، وَاجْزِهِ مُضَاعَفَاتِ الْخَيْرِ مِن فَضْلِكَ.

اللَّهُمَّ أَعْلِ عَلَى بِنَاءِ الْبَانِينَ بِنَاءَهُ، وَأَكْرِمْ لَدَيْكَ مَنزِلَتَهُ، وَأَتْمِمْ لَهُ نُورَهُ، وَاجْزِهِ مِن ابْتِعَاثِكَ لَهُ مَقْبُولَ الشَّهَادَةِ، مَرْضِيَّ الْمَقَالَةِ، ذَا مَنطِقٍ عَدْلٍ، وَخُطْبَةٍ فَصْلٍ.

اللَّهُمَّ اجْمَعْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ فِي بَرْدِ الْعَيْشِ، وَقَرَارِ النِّعْمَةِ، وَمُنَى الشَّهَوَاتِ، وَأَهْوَاءِ اللَّذَّاتِ، وَرَخَاءِ الدَّعَةِ، وَمُنتَهَى الْطُّمَأْنِينَةِ، وَتُحَفِ الْكَرَامَةِ.

الشرح: ... فإن قلتَ: ما معنى الصّلاة على الرّسول ﷺ، الّتي قال الله تعالى فيها: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلٰئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[1].

قلتُ: الصّلاة من الله تعالى هي الإكرام والتّبجيل ورفع المنزلة، والصّلاة منّا على النّبيّ ﷺ هي الدّعاء له بذلك، فقوله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾[2] أي هو الّذي يرفع منازلكم في الآخرة، وقوله: ﴿وَمَلٰئِكَتُهُ﴾، أي يدعون لكم بذلك.

وقيل: جُعِلوا لكونهم، مستجابي الدّعوة كأنّهم فاعلون التّعظيم للمؤمن ورفع المنزلة، ونظيره قوله: «حيّاك الله»، أي أحياك الله وأبقاك، وحيّيتك أي دعوت لك بأن يحييك، لأنّك لاعتمادك على إجابة دعوتك ووثوقك بذلك، كأنّك تحييه وتبقيه على الحقيقة، وهكذا القول في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلٰئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾.

وقد اختُلِف في الصّلاة على النّبيّ ﷺ: هل هي واجبة أم لا؟

فمِن النّاس مَن لم يَقُلْ بوجوبها، وجعل الأمر في هذه الآية للنَّدْب.

ومنهم مَن قال: إنّها واجبة. واختلفوا في حال وجوبها، فمنهم مَن أوجبها كلّما جرى

---

١ ـ الأحزاب / ٥٦.

٢ ـ الأحزاب / ٤٣.

ذكره، وفي الحديث: «مَن ذُكِرْتُ عنده فلم يُصلّ عليّ دخل النّار وأبعده الله». ومنهم مَن قال: تجب في كلّ مجلس مرّة واحدة، وإن تكرّر ذكره. ومنهم مَن أوجبها في العمر مرّة واحدة، وكذلك قال في إظهار الشّهادتَين.

واختُلِف أيضًا في وجوبها في الصّلاة المفروضة، فأبوحنيفة وأصحابه لا يوجبونها فيها. ورُوي عن إبراهيم النّخعيّ أنّهم كانوا يكتفون ـ يعني الصّحابة ـ عنها بالتّشهّد، وهو: «السّلام عليك أيّها النّبيّ ورحمة الله وبركاته»، وأوجبها الشّافعيّ وأصحابه. واختلف أصحابه في وجوب الصّلاة على آل محمّد ﷺ، فالأكثرون على أنّها واجبة، وأنّها شرط في صحّة الصّلاة.

فإن قلتَ: فما تقول في الصّلاة على الصّحابة والصّالحين من المسلمين؟

قلتُ: القياس جواز الصّلاة على كلّ مؤمن، لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلٰئِكَتُهُ﴾ وقوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾[1]، وقوله: ﴿أُولٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِن رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[2]، ولكنّ العلماء قالوا: إذا ذُكِرَ أحدٌ من المسلمين تبعًا للنّبيّ ﷺ فلا كلام في جواز ذلك، وأمّا إذا أفردوا أو ذُكِر أحد منهم، فأكثر النّاس كَرِهوا الصّلاة عليه، لأنّ ذلك شعار رسول الله فلا يشركه فيه غيره.

وأمّا أصحابنا من البغداديّين، فلهم اصطلاح آخر، وهو أنّهم يكرَهون إذا ذكروا عليًّا عليه السلام أن يقولوا: «صلّى الله عليه»، ولا يكرهون أن يقولوا: «صلوات الله عليه»، وجعلوا اللّفظة الأُولى مختصّة بالرّسول ﷺ، وجعلوا اللّفظة الثّانية مشتركة فيها بينهما عليهما السلام، ولم يُطلِقوا لفظ الصّلاة على أحدٍ من المسلمين إلّا على عليّ وحده. (٦: ١٤٣ ـ ١٤٥)

---

١ ـ التوبة / ١٠٣.

٢ ـ البقرة / ١٥٧.

الفصل الرّابع عشر ـ [النّهي عن السّفر يوم الجمعة]

(كتابه عليه السلام: ٦٩):.....وَلَا تُسَافِرْ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ حَتَّى تَشْهَدَ الصَّلَاةَ إِلَّا فَاصِلًا فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ فِي أَمْرٍ تُعْذَرُ بِهِ... .

الشّرح: ... ومنها: نهيُه عن السّفر يوم الجمعة، ينبغي أن يكون هذا النّهيُ عن السَّفَر يومَ الجمعة قبل الصّلاة، وأمّا بعد الصّلاة، فلا بأس به، واستَثْنَى، فقال: «إلّا فاصلًا في سبيل الله»، أي شاخِصًا إلى الجهاد.

قال: «أو في أمر تُعذَر به»، أي لضرورة دَعَتْك إلى ذلك.

وقد وَرَد نهيٌ كثيرٌ عن السّفر يومَ الجمعة قبل أداء الفَرْض، على أنّ مِنَ النّاس مَن كَرِه ذلك بعد الصّلاة أيضًا، وهو قولٌ شاذّ. (١٨: ٤٩ ـ ٥٠)

الفصل الخامس عشر ـ [صلاة الاستسقاء و آدابها]

(الخطبة: ١١٤) ومن خطبة له عليه السلام في الاستسقاء:

اللَّهُمَّ قَدِ انصَاحَتْ جِبَالُنَا، وَاغْبَرَّتْ أَرْضُنَا، وَهَامَتْ دَوَابُّنَا، وَتَحَيَّرَتْ فِي مَرَابِضِهَا، وَعَجَّتْ عَجِيجَ الثَّكَالَى عَلَى أَوْلَادِهَا، وَمَلَّتِ التَّرَدُّدَ فِي مَرَاتِعِهَا، وَالْحَنِينَ إِلَى مَوَارِدِهَا.

اللَّهُمَّ فَارْحَمْ أَنِينَ الْآنَّةِ، وَحَنِينَ الْحَانَّةِ!

اللَّهُمَّ فَارْحَمْ حَيْرَتَهَا فِي مَذَاهِبِهَا، وَأَنِينَهَا فِي مَوَالِجِهَا!

اللَّهُمَّ خَرَجْنَا إِلَيْكَ حِينَ اعْتَكَرَتْ عَلَيْنَا حَدَابِيرُ السِّنِينَ، وَأَخْلَفَتْنَا مَخَايِلُ الْجَوْدِ؛ فَكُنْتَ الرَّجَاءَ لِلْمُبْتَئِسِ، وَالْبَلَاغَ لِلْمُلْتَمِسِ. نَدْعُوكَ حِينَ قَنَطَ الْأَنَامُ، وَمُنِعَ الْغَمَامُ،

وَهَلَكَ السَّوَامُ، أَلَّا تُؤَاخِذَنَا بِأَعْمَالِنَا، وَلَا تَأْخُذَنَا بِذُنُوبِنَا، وَانشُرْ عَلَيْنَا رَحْمَتَكَ بِالسَّحَابِ الْمُنبَعِقِ، وَالرَّبِيعِ الْمُغْدِقِ، وَالنَّبَاتِ الْمُونِقِ، سَحًّا وَابِلًا تُحْيِي بِهِ مَا قَدْ مَاتَ، وَتَرُدُّ بِهِ مَا قَدْ فَاتَ.

اللَّهُمَّ سُقْيَا مِنكَ مُحْيِيَةً مُرْوِيَةً، تَامَّةً عَامَّةً، طَيِّبَةً مُبَارَكَةً، هَنِيئَةً مَرِيعَةً، زَاكِيًا نَبْتُهَا، ثَامِرًا فَرْعُهَا، نَاضِرًا وَرَقُهَا، تُنعِشُ بِهَا الضَّعِيفَ مِن عِبَادِكَ، وَتُحْيِي بِهَا الْمَيِّتَ مِن بِلَادِكَ!

اللَّهُمَّ سُقْيَا مِنكَ تُعْشِبُ بِهَا نجَادُنَا، وَتَجْرِي بِهَا وِهَادُنَا، وَيُخْصِبُ بِهَا جَنَابُنَا وَتُقْبِلُ بِهَا ثِمَارُنَا، وَتَعِيشُ بِهَا مَوَاشِينَا، وَتَندَى بِهَا أَقَاصِينَا، وَتَسْتَعِينُ بِهَا ضَوَاحِينَا، مِن بَرَكَاتِكَ الْوَاسِعَةِ، وَعَطَايَاكَ الْجَزِيلَةِ، عَلَى بَرِيَّتِكَ الْمُرْمِلَةِ، وَوَحْشِكَ الْمُهْمَلَةِ. وَأَنزِلْ عَلَيْنَا سَمَاءً مُخْضِلَةً، مِدْرَارًا هَاطِلَةً، يُدَافِعُ الْوَدْقُ مِنهَا الْوَدْقَ، وَيَحْفِزُ الْقَطْرُ مِنهَا الْقَطْرَ، غَيْرَ خُلَّب بَرْقُهَا، وَلَا جَهَام عَارِضُهَا، وَلَا قَزَع رَبَابُهَا، وَلَا شَفَّانٍ ذِهَابُهَا، حَتَّى يُخْصِبَ لِإِمْرَاعِهَا الْمُجْدِبُونَ، وَيَحْيَا بِبَرَكَتِهَا الْمُسْنِتُونَ، فَإِنَّكَ تُنزِلُ الْغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا، وَتَنشُرُ رَحْمَتَكَ، وَأَنتَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ.

الشرح: ... وإنّما ابتدأ عليه السلام بذكر الأنعام وما أصابها من الجَدْب اقتفاء بسُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، ولعادة العرب، أمّا سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله فإنّه قال: «لولا البهائم الرُّتَّع، والصّبيان الرّضّع، والشّيوخ الرُّكّع، لصبَّ عليكم العذاب صبًّا»، وقد ذهب كثير من الفقهاء إلى استحباب إخراج البهائم في صلاة الاستسقاء. وتقدير دعائه عليه السلام: «اللّهمّ إن كنت حرّمتنا الغيث لسوء أعمالنا، فارْحم هذه الحيوانات الّتي لا ذَنب لها ولا تؤاخذها بذنوبنا». وأمّا عادة العرب فإنّهم كانوا إذا أصابهم المحلّ استسقوا بالبهائم، ودعوا الله بها واسترحموه لها، ومنهم مَن كان

يجعل في أذناب البقر السّلع والعُشَر[١]، ويصعد بها في الجبال والتّلاع العالية، وكانوا يُسْقَوْن بذلك، وقال الشّاعر: [البسيط]

أجاعلٌ أنت بَيْقُورًا مسلَّعةً ذريعةً لك بين الله والمَطَرِ[٢]

واعلم أنّ صلاة الاستسقاء عند أكثر الفقهاء سُنّة.

وقال أبو حنيفة: لا صلاة للاستسقاء. قال أصحابه: يعني ليست سُنّة في جماعة، وإنّمَا يجوز أن يصلّي النّاس وحدانًا، قالوا: وإنّمَا الاستسقاء هو الدّعاء والاستغفار.

وقال باقي الفقهاء كالشّافعيّ وأبي يوسف ومحمّد وغيرهم بخلاف ذلك. قالوا: وقد رُوي أنّ رسول الله ﷺ صلّى بالنّاس جماعة في الاستسقاء، فصلّى ركعتَين، جهرَ بالقراءة فيهما وحَوَّلَ رداءه ورفع يديه واستسقى. قالوا: والسّنّة أن يكون في المصلّى، وإذا أراد الإمام الخروج لذلك وعظ النّاس، وأمرهم بالخروج من المظالم والتّوبة من المعاصي، لأنّ ذلك يمنع القَطْر.

قالوا: وقد رُوي عن عبد الله بن مسعود أنّه قال: إذا يُخِس المكيال حُبس القَطْر.

وقال مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾[٣]، قال: دوابّ الأرض تلعنهم، يقولون: مُنِعْنَا القَطْر بخطاياهم.

قالوا: ويأمر الإمام النّاس بصوم ثلاثة أيّام قبل الخروج، ثمّ يخرج في اليوم الرّابع وهم صيام ويأمرهم بالصّدقة، ويستسقي بالصّالحين من أهل بيت رسول الله ﷺ كما فعل عمر، ويحضر معه أهل الصّلاح والخير، ويستسقي بالشّيوخ والصّبيان.

١ـ السّلع: نبات، وقيل: شجر مرّ. والعُشَر: شجر من العضاه، وله صمغ حلو.

٢ـ اللّسان ١٠: ٢٥، ونسبه إلى الورك الطّائيّ.

٣ـ البقرة / ١٥٩.

واختلفوا في إخراج البهائم، فمِنهم مَن استحبّ ذلك، ومنهم مَن كَرِهَه. ويُكره إخراج أهل الذّمّة، فإن حضروا من عند أنفسهم لم يمنعوا. والغُسْل والسِّواك في صلاة الاستسقاء عندهم مسنونان، ولا يستحبّ فيهما التّطيّب، لأنّ الحال لا يقتضيه.

وينبغي أن يكون الخروج بتواضع وخشوع وإخبات، كما خرج رسول الله ﷺ للاستسقاء.

قالوا: ولا يُؤذَّن لهذه الصّلاة ولا يُقام، وإنّمَا يُنادَى لها: الصّلاة جامعة! وهي ركعتان كصلاة العيد، يُكَبّر في الأُولى سبع تكبيرات، وفي الثّانية خمس تكبيرات.

قالوا: ويخطب بعد الصّلاة خُطْبتين، ويكون دعاء الاستسقاء في الخطبة الأُولى.

قالوا: فيقول: اللّهمّ اسْقِنا غَيْثًا مُغيثًا، هَنيئًا مَريئًا مريعًا، غَدَقًا مجلّلًا طَبَقًا، سَحًّا دائمًا. اللّهمّ اسْقِنا الغيث، ولا تجعلنا من القانطين. اللّهمّ إنّ بالعباد والبلاد من اللأواء والضَّنك والجهد ما لا نشكوه إلّا إليك. اللّهمّ أنبت لنا الزَّرْع وأدرّ لنا الضَّرْع، واسْقِنا من بركات السّماء. اللّهمّ اكْشِف عنّا الجهد والجوع والعُرْي، واكْشِف عنّا ما لا يكشفه غيرك. اللّهمّ إنّا نستغفرك، إنّك كنت غفّارًا، فأرسل السّماء علينا مِدْرارًا.

قالوا: ويستحبّ أن يستقبل القِبْلة في أثناء الخطبة الثّانية، ويحوّل رداءه فيجعل ما على الأيمن على الأيسر، وما على الأيسر على الأيمن تفاؤلًا بتحوّل الحال. وكذا رُوي أنّ رسول الله ﷺ فعل، ويستحبّ للنّاس أن يحوّلوا أرديتهم مثله، ويتركوها كما هي، ولا يعيدوها إلى حالها الأُولى إلّا إذا رجعوا إلى منازلهم.

ويستحبّ أن يدعُوَ في الخطبة الثّانية سرًّا فيجمع بين الجَهْر والسّرّ، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا﴾[1] وكقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾[2].

١ـ نوح / ٩.

٢ـ الأعراف / ٢٠٥.

قالوا : ويستحبّ رَفْع اليد في هذا الدّعاء، وأن يكثروا من الاستغفار ، لقوله تعالى: ﴿ اَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ [١] ، فإن صلّوا واستسقَوْا فلم يُسْقَوا عادوا من الغد، وصلّوا واستسقَوْا،وإن سُقوا قبل الصّلاة صلّوا شُكْرًا وطلبًا للزّيادة.

قالوا : ويستحبّ أن يَقِفُوا تحت المطر حتّى يصيبهم ، وأن يحسِرُوا له عن رؤوسهم ، وقد رُوي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حَسَر عن رأسه حتّى أصابه مطر الاستسقاء .

ويستحبّ إذا سال الوادي أن يغتسلوا فيه ، ويتوضّؤوا منه . وقد استحبّ قوم من الفقهاء أن يخرج النّاس للاستسقاء حُفاةً حاسرين ، والأكثرون على خلاف ذلك .

فأمّا مذهب الشّيعة في هذه المسألة، فأن يستقبل الإمام القِبْلة بعد صلاة الرّكعتَين ، فيكبِّر الله مائة تكبيرة ، ويرفع بها صوته ويكبِّر مَن حضر معه ، ثمّ يلتفت عن يمينه فيسبّح الله مائة تسبيحة ، يرفع بها صوته ، ويسبّح معه مَن حضر ، ثمّ يلتفت عن يساره فيهلّل الله مائة مرّة ، يرفع بها صوته ، ويقول مَن حضر مثل ذلك ، ثمّ يستقبل النّاس بوجهه ، فيحمد الله مائة مرّة ، يرفع بها صوته ، ويقول معه مَن حضر مثل ذلك ، ثمّ يخطب بهذه الخطبة المرويّة عن أمير المؤمنين عليه السلام في الاستسقاء ، فإن لم يتمكّن منها اقتصر على الدّعاء . (٧:٢٦٤ ـ ٢٧٠)

[أخبار وأحاديث في الاستسقاء]

وجاء في الأخبار الصّحيحة رؤيا رقيقة في الجاهليّة ، وهي رقيقة بنت أبي صيفيّ ابن هاشم ابن عبد مناف ، قالت رقيقة : تتابعتْ على قريش سنُون أقحلت [٢] الضَّرْع وأرقَّت العَظْم ، فبينا

---

١ ـ نوح / ١٠ ـ ١١.

٢ ـ أقحلت ، من قحل قحولًا ، وقحل قحلًا إذا يبس .

أنا راقدة[١] اللّهم أو مُهوّمة[٢] [ومعي صنوي][٣]، إذا أنا بهاتف صَيّت[٤] يصرخ بصوت صَحِل[٥] : يا معشر قريش ! إنّ هذا النّبيّ المبعوث فيكم قد أظلّتكم أيّامه ، وهذا إبّان نجومه[٦] ، فحيّهلا[٧] بالخصب والحيا[٨] . ألَا فانظروا رجلًا منكم عُظامًا جُسامًا[٩] ، أبيضَ بَضًّا ، أوطفَ الأهْداب[١٠] ، سَهْل الخدَّين ، أشمّ العِرْنَين ، له سُنّة[١١] تهدي إليه . ألَا فلْيخلُص[١٢] هو وولده ، وليدلِفْ إليه مِن كلّ بطن رجل ، ألَا فليشُنُّوا[١٣] عليهم من الماء ، وليمسُّوا من الطّيب ، وليطوفوا بالبيت سبعًا ، وليكن فيهم الطّيّب الطّاهر [لداته][١٤] فليستق الرّجلُ ، وليؤمّن القوم . ألَا فغِثْتُم إذا ما شئتم .قالت : فأصبحتُ ـ علم الله ـ مذعورة قد قفّ جلْدي ، ووَلِهَ عقلي ، فاقتصصتُ رؤياي على النّاس ، فذهبت في شِعَاب مكّة ، فوالحُرْمة والحَرَم ، إن بقي أبطحيّ

---

١ ـ الرّقود : النّوم باللّيل المستحكم الممتدّ، ومنه قولهم : طريق مرقد ، إذا كانت بينًا ممتدًّا .

٢ ـ هوّموا وتهوّموا ، إذا هزّوا هامهم من النّعاس .

٣ ـ من «الفائق» .

٤ ـ الصّيّت : فَيْعل ، مِن صات يصوت ويصات كالميّت مِن مات ، ويقال في معناه : صائت وصات ومصوات .

٥ ـ الصّحل : الّذي في صوته ما يذهب بجدته ، وهو مستلذّ في السّمع .

٦ ـ إبّان نجومه : وقت ظهوره ، وهو فعلان مِن أبّ الشّيء إذا تهيّأ .

٧ - فحيّهلا ، بألف مزيدة ، ويجوز التّنوين والتّنكير ، أي عجّل .

٨ ـ الحيا : المطر ، لأنّه حياة الأرض .

٩ ـ الفائق : « طوالًا »

١٠ ـ أوطف الأهداب : طويلها .

١١ ـ الفائق : « له فخر » .

١٢ ـ فليخلص : فليتميّز هو وولده من النّاس .

١٣ ـ شنّ الماء : صبّه على رأسه .

١٤ ـ زيادة من «الفائق» ، قال في شرحه : يعني أنّ مولده ومولد مَن مضى من آبائه كلّها موصوف بالطّهر والزّكاء ، أو يراد أترابه ، وذكر الأتراب أُسلوب مِن أساليبهم في تثبيت الصّفة وتمكينها .

إلّا وقال: هذا شَيْبَةُ الحَمْد[١].

فتتامّت[٢] رجال قريش، وانقض إليه من كلّ بطن رجل، فشنُّوا عليهم ماء، ومسوًّا طيّبًا، واستلموا واطّوّفوا، ثمّ ارتقوا أبا قُبَيس، وطَفِق القوم يَدِفّون[٣] حول عبد المطّلب، ما إن يُدْرِك سعيهم مَهْله[٤]، حتّى استقرّوا بذِرْوة الجبل، واستكَفُّوا[٥] جانبَيه.

فقام فاعتضد ابن ابنه محمّدًا ﷺ فرفعه على عاتقه، وهو يومئذٍ غلام قد أيفع أو كَرَب[٦]، ثمّ قال: اللّهمّ سادّ الخلّة وكاشفَ الكُرْبة، أنت عالِم غير مُعَلَّم، ومسؤُول غير مُبخَّل، وهذه عِبدّاؤك[٧] وإماؤك بعذارات[٨] حَرَمِك، يشكو إليك سَنَتَهم الّتي أذهبت الخُفّ والظِّلْف، فاسمعنّ اللّهمّ، وأمْطِرَنّ علينا غيثًا مُغْدِقًا مريعًا سَحًّا طَبَقًا دراكًا.

قالت: فَوَرَبِّ الكعبة ما راموا حتّى انفجرت السّماء بمائها واكتظّ الوادي ثَجْنَجه[٩] وانصرف النّاس يقولون لعبد المطّلب: هَنيئًا لك سيّد البَطْحاء!

وفي رواية أبي عبيدة معمَر بن المثنّى، قال: فسمعنا شِيخان[١٠] قريش وجلّتها: عبد الله بن

---

١ ـ قال الزّمخشريّ: اسم عبد المطّلب عامر، وإنّما قيل له: شيبة الحمد لشيبة كانت في رأسه، وعبد المطّلب، لأنّ هاشمًا تزوّج سَلْمى بنت زيد النّجاريّة، فولدته، فلمّا توفّي هاشم وشبّ الغلام انتزعه المطّلب عمّه من أُمّه، وأردفه على راحلته، وقدم به مكّة. فقال النّاس: أردف المطّلب عبده.

٢ ـ التتام: التوافر.

٣ ـ الدّفيف: المَرّ السّريع.

٤ ـ المهل، بالإسكان: التؤدة، أي لا يدرك إسراعهم إبطاءه.

٥ ـ استكفّوا: أحدقوا، من الكفّة وهي ما استدار.

٦ ـ كرب، أي قُرْب من الإيفاع.

٧ ـ العِبدّاء والعبدى: العَبيد.

٨ ـ العذرات: جمع العذرة، وهي الفناء.

٩ ـ الثّجيج: المنجوج، أي المصبوب.

١٠ ـ الشّيخان: جمع شيخ، كالضّيفان في جمع ضيف.

جُدْعان وحَرْب بن أُميّة وهِشام بن المغيرة، يقولون لعبد المطّلب: هَنيئًا لك، أبا البَطْحاء[١]!

وفي ذلك قال شاعر من قريش، وقد رُوي هذا الشّعر لرقيقة: [البسيط]

بشيبة الحمد أسْقَى الله بَلْدَتنا ... وقد فقدنا الحَيا واجلوَّذَ الـمَطَرُ[٢]

فجادَ بالماءِ وَسْمِيٌّ له سَبَلٌ ... سَحًّا، فعاشتْ به الأنعامُ والشَّجَرُ[٣]

وفي الحديث من رواية أنس بن مالك: أصاب أهلَ المدينة قَحْط على عهد رسول الله ﷺ، فقام إليه رجل وهو يخطب يوم جمعة، فقال: يا رسول الله، هلك الشّاء، هلك الزّرع[٤]، ادْعُ الله لنا أن يسقينا، فمدّ عليه السلام يده ودعا واستسقى، وأنّ السّماء كمثل الزّجاجة، فهاجت ريح ثمّ أنشأت سحابًا، ثمّ اجتمع، ثمّ أرسلت عَزاليها[٥]، فخرجنا نخوض الماء حتّى أتينا منازلَنا، ودام القَطْر، فقام إليه الرّجل في اليوم الثّالث: فقال: يا رسول الله، تهدّمت البيوت، ادْع الله أن يحبسَه عنّا. فتبسّم رسول الله ﷺ، ثمّ رفع يده: وقال: «اللّهمّ حَوالينا ولا علينا».

قال أنس: فو الّذي بعث محمّدًا بالحقّ، لقد نظرتُ إلى السّحاب، وإنّه لقد انجابَ حول المدينة كالإكليل[٦].

وفي حديث عائشة أنّه عليه السلام استسقى حين بدأ قرنُ الشّمس، فقعد على المنبر، وحمد الله وكبَّره، ثمّ قال: إنّكم شكوتم جَدْبَ دياركم، وقد أمركم الله أن تدعوه، ووعدكم أن يستجيب لكم فادْعوه. ثمّ رفع صوته فقال: «اللّهمّ إنّك أنت الغنيّ، ونحن الفقراء، فأنزِل

---

١ ـ الخبر في «الفائق» بشرح ٢: ٢١٤ ـ ٣١٧.

٢ ـ اجلوّذ المطر، أي امتدّ وقت تأخّره وانقطاعه.

٣ ـ سبل، أي مطر جود هاطل.

٤ ـ سُنَن أبي داود: «هلك الكراع، هلك الشّاء».

٥ ـ العزالي في الأصل: جمع عزلاء، وهو مصبّ الماء من الرّاوية، ويريد شدّة وَقْعِ المطر، على التّشبيه.

٦ ـ الحديث في سُنَن أبي داود ١: ٤١٦، مع اختلاف في الرّواية.

علينا الغَيْث ، ولا تجعلنا من القانطين . اللّهمّ اجْعَل ما تنزله علينا قوّةً لنا ، وبلاغًا إلى حين ، برحمتك يا أرحم الرّاحمين » . فأنشأ الله سحابًا ، فرعَدَتْ وبَرَقَتْ ، ثمّ أمطرت ، فلم يأت عليه السلام منزله ، حتّى سالت السّيول ، فلمّا رأى سرعَتَهم إلى الكِنّ ضحك حتّى بدت نواجذه ، وقال : أشهد أنّي عبد الله ورسوله ، وأنّ الله على كلّ شيء قدير [١] .

ومن دعائه عليه السلام في الاستسقاء ، وقد رواه الفقهاء وغيرهم : «اللّهمّ اسْقِنا وأغِثْنا ، اللّهمّ اسْقِنا غَيْثًا مُغيثًا وحَيًا ربيعًا ، [وجَدًا] [٢] طَبَقًا ، غَدَقًا مُغدقًا [٣] ، مونقًا [٤] ، عامًّا ، هنيئًا مَريئًا ، مَريعًا مُرْبِعًا [٥] مرتعًا [٦] وابلًا سابلًا [٧] مسبلًا ، مجلّلًا [٨] ، درًّا ، نافعًا غير ضارّ ، عاجلًا غير رائث [٩] . غيثًا اللّهمّ تحيي به العباد ، وتغيث به البلاد ، وتجعله بلاغًا للحاضر منّا والباد ، اللّهمّ أنزل علينا في أرضنا زينتها ، وأنزل علينا في أرضنا سَكَنها . اللّهمّ أنزِل علينا ماءً طهورًا ، فأحيِ به بلدة ميتًا ، واسْقِه ممّا خَلَقْتَ لنا أنعامًا وأناسيّ كثيرًا» [١٠] .

وروى عبد الله بن مسعود أنّ عمر بن الخطّاب خرج يستسقي بالعبّاس ، فقال : اللّهمّ إنّا

---

١ ـ الحديث في سُنَن أبي داود ١ : ٤١٦ ، مع اختلاف الرّواية أيضًا .

٢ ـ من «الفائق» ، والجدا : والطّبق مثله .

٣ ـ المغدق : الكثير المطر .

٤ ـ مونقًا : معجبًا .

٥ ـ المريع : ذو المراعة ، وهي الخَصْب . والمُرْبِع : الّذي يربعهم عن الارتياد ، مِن ربعت بالمكان وأربعني .

٦ ـ المرتع : المنبت ما يرتع فيه .

٧ ـ السّابل ، من قولهم : سبل سابل ، أي مطر ماطر

٨ ـ المجلّل : الّذي يجلّل الأرض بمائه أو بنباته .

٩ ـ الرّائث : البطيء .

١٠ ـ الفائق للزّمخشريّ ١ : ٣١٧ ـ ٣١٨ .

نتقرّب إليك بعمّ نبيّك وقفيّة[١] آبائه وكُبْرَ[٢] رجاله، فإنّك قلتَ، وقولك الحقّ: ﴿وَأَمَّا الجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ...﴾[٣] الآية، فحفظتهما لصلاح أبيهما، فاحفظ اللّهمّ نبيّك في عمّه فقد دلَوْنا به إليك مستشفعين ومستغفرين. ثمّ أقبل على النّاس، فقال: استغفروا ربّكم إنّه كان غفّارًا.

قال ابن مسعود: رأيت العبّاس يومئذٍ وقد طال عمر، وعيناه تنضَحان، وسبالتُه تجول على صدره، وهو يقول: اللّهمّ أنت الرّاعي فلا تهمل الضّالّة، ولا تدع الكسير بدار مَضيعة فقد ضرع الصّغير، ورَقّ الكبير، وارتفعت الشّكوى، وأنت تعلم السِّرّ وأخفى. اللّهمّ أغِثْهم بغِياثك من قبل أن يقنَطوا فيهلكوا، إنّه لا ييأس من رحمة الله إلّا القوم الكافرون.

قال: فنشأت طُرَيرة[٤] من سحاب، وقال النّاس: تَروْن تَروْن! ثمّ تلاءمت واستتمّت ومشت فيها ريح، ثمّ هَدّت[٥] ودرّت، فوالله ما برحوا حتّى اعتلقوا الأحذية، وقَلّصوا المآزر، وطَفِق النّاس يلوذون بالعبّاس، يمسحون أركانه، ويقولون: هنيئًا لك ساقي الحَرَمين[٦]!

(٧: ٢٧٠ ـ ٢٧٥)

(الخطبة: ١٤٣) ومن خطبة له عليه السلام في الاستسقاء: أَلَا وَإِنَّ الْأَرْضَ الَّتِي تَحْمِلُكُمْ، وَالسَّمَاءَ الَّتِي تُظِلُّكُم، مُطِيعَتَانِ لِرَبِّكُمْ، وَمَا أَصْبَحَتَا تَجُودَانِ لَكُم بِبَرَكَتِهِمَا تَوَجُّعًا لَكُمْ،

---

١ ـ قفيّة آبائه: تلوهم وتابعهم.

٢ ـ كبر قومه: أقعدهم في النّسب.

٣ ـ الكهف / ٨٢.

٤ ـ الطُّرَيرة: تصغير طرّة، وهي القطعة المستطيلة من السّحاب، شبّهت بطرّة الثّوب.

٥ ـ هدّت من الهدّة، وهي صوت ما يقع من السّماء.

٦ ـ قال الزّمخشريّ: «سمّي ساقي الحرمين بهذه السّقيا.

وَلَا زُلْفَةً لَيْكُمْ، وَلَا لِخَيْرٍ تَرْجُوَانِهِ مِنكُمْ، وَلَكِن أُمِرتَا بِمَنَافِعِكُمْ فَأَطَاعَتَا، وَأُقِيمَتَا عَلَى حُدُودِ مَصَالِحِكُمْ فَقَامَتَا.

إِنَّ اللهَ يَبْتَلِي عِبَادَهُ عِندَ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ بِنَقْصِ الثَّمَرَاتِ، وَحَبْسِ الْبَرَكَاتِ، وَإِغْلَاقِ خَزَائِنِ الْخَيْرَاتِ، لِيَتُوبَ تَائِبٌ، وَيُقْلِعَ مُقْلِعٌ، وَيَتَذَكَّرَ مُتَذَكِّرٌ، وَيَزْدَجِرَ مُزْدَجِرٌ.

وَقَدْ جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ الْاِسْتِغْفَارَ سَبَبًا لِدُرُورِ الرِّزْقِ وَرَحْمَةِ الْخَلْقِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنهَارًا﴾[1].

فَرَحِمَ اللهُ امْرَأً اسْتَقْبَلَ تَوْبَتَهُ، وَاسْتَقَالَ خَطِيئَتَهُ، وَبَادَرَ مَنِيَّتَهُ!

اللَّهُمَّ إِنَّا خَرَجْنَا إِلَيْكَ مِن تَحْتِ الْأَسْتَارِ وَالْأَكْنَانِ، وَبَعْدَ عَجِيجِ الْبَهَائِمِ وَالْوِلْدَانِ، رَاغِبِينَ فِي رَحْمَتِكَ، وَرَاجِينَ فَضْلَ نِعْمَتِكَ، وَخَائِفِينَ مِن عَذَابِكَ وَنِقْمَتِكَ.

اللَّهُمَّ فَاسْقِنَا غَيْثَكَ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ، وَلَا تُهْلِكْنَا بِالسِّنِينَ، وَلَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

اللَّهُمَّ إِنَّا خَرَجْنَا إِلَيْكَ نَشْكُو إِلَيْكَ مَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ، حِينَ أَلْجَأَتْنَا الْمَضَايِقُ الْوَعْرَةُ، وَأَجَاءَتْنَا الْمَقَاحِطُ الْمُجْدِبَةُ، وَأَعْيَتْنَا الْمَطَالِبُ الْمُتَعَسِّرَةُ، وَتَلَاحَمَتْ عَلَيْنَا الْفِتَنُ الْمُسْتَصْعِبَةُ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَلَّا تَرُدَّنَا خَائِبِينَ، وَلَا تَقْلِبَنَا وَاجِمِينَ، وَلَا تُخَاطِبَنَا بِذُنُوبِنَا، وَلَا تُقَايِسَنَا بِأَعْمَالِنَا.

اللَّهُمَّ انشُرْ عَلَيْنَا غَيْثَكَ وَبَرَكَتَكَ، وَرِزْقَكَ وَرَحْمَتَكَ، وَاسْقِنَا سُقْيًا نَافِعَةً مُرْوِيَةً

---

١ ـ نوح / ١٠ ـ ١٢.

مُعْشِبَةً، تُنبتُ بهَا مَا قَدْ فَاتَ، وَتُحْيِي بهَا مَا قَدْ مَاتَ، نَافِعَةَ الْحَيَا، كَثِيرَةَ الْمُجْتَنَى، تُرْوِي بهَا الْقِيعَانَ، وَتُسِيلُ الْبُطْنَانَ، وَتَسْتَوْرِقُ الْأَشْجَارَ، وَتُرْخِصُ الْأَسْعَارَ، إِنَّكَ عَلَى مَا تَشَاءُ قَدِيرٌ.

الشّرح: ... فأمّا كون الاستغفار سببًا لنزول القَطْر ودُرور الرّزق، فإنّ الآية بصريحها ناطقة به، لأنّها أمرٌ و جوابه، قال: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾... .

وعن الحسن أنّ رجلًا شَكا إليه الجَدْب، فقال: استغفر الله. فشكا آخر إليه الفقر، وآخر قلّة النّسل، وآخر قلّة ريْع أرضه، فأمرهم كلّهم بالاستغفار، فقال له الرّبيع بن صبيح: رجال أتَوْك يشكون أبوابًا، ويشكون أنواعًا، فأمرتهم كلّهم بالاستغفار، فتلا له الآية... .

قوله: «ولا تخاطبنا بذنوبنا، ولا تقايسنا بأعمالنا»، أي لا تجعل جواب دعائنا لك ما تقتضيه ذنوبنا، كأنّه يجعله كالمخاطب لهم، والمجيب عمّا سألوه إيّاه، كما يفاوض الواحد منّا صاحبه ويستعطفه، فقد يجيبه ويخاطبه بما يقتضيه ذنبه إذا اشتدّت موجدته عليه ونحوه «ولا تقايسنا بأعمالنا»... . (٩: ٨١ـ٨٣)

الفصل السّادس عشر ـ [في صلاة التّراويح]

(الخطبة: ١٤٥) ... وَمَا أُحْدِثَتْ بدْعَةٌ إِلَّا تُرِكَ بهَا سُنَّةٌ، فَاتَّقُوا الْبِدَعَ، والْزَمُوا الْمَهْيَعَ، إِنَّ عَوَازِمَ الْأُمُورِ أَفْضَلُهَا، وَإِنَّ مُحْدِثَاتِهَا شِرَارُهَا.

الشّرح: ... البدعة: كلّ ما أُحدِث ممّا لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، فمنها الحَسَن كصلاة التّراويح، ومنها القبيح كالمنكرات الّتي ظهرت في أواخر الخلافة العثمانيّة، وإن كانت

قد تكلّفت الأعذار عنها.

ومعنى قوله عليه السلام: «ما أُحْدِثت بدعة إلّا تُرِك بها سنّة»، أنّ مِن السّـنّة ألّا تحدث البدعة، فوجود البدعة عدم للسّـنّة لا محالة. (٩: ٩٤)

أمّا[1] كونُ صلاة التّراويح بِدْعةً وإطلاق عمر عليها هذا اللّفظ؛ فإنّ لفظ البدعة يطلق على مفهومَين:

أحدهما ـ ما خُولِفَ به الكتاب والسّـنّة، مثل صوم يوم النّحر وأيّام التّشريق، فإنّه وإن كان صومًا إلّا أنّه منهيٌّ عنه.

والثّاني ـ ما لم يردْ فيه نصٌّ، بل سُكِت عنه، ففعله المسلمون بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله. فإن أُريد بكون صلاة التّراويح بدعةً المفهوم الأوّل، فلا نسلّم أنّها بدعة بهذا التّفسير، والخبر الّذي رواه المرتضى غير معروف، ولا يمكن ه أن يسنده إلى كتاب مِن كُـتُب المحدِّثين، ولو قَدَر على ذلك لأسنده، ولعلّه من أخبار أصحابه مِن محدِّثي الإماميّة والأخباريِّين منهم، والألفاظ الّتي في آخر الحديث، وهي: «كلّ بدعة ضلالة وكلّ ضلالة في النّار» مرويّة مشهورة، ولكن على تفسير البدعة بالمفهوم الأوّل و قول عمر: «إنّها لَبدْعة» خبر مرويٌّ مشهورٌ، ولكن أراد به البدعة بالتّفسير الثّاني؛ والخبر الّذي رواهُ أمير المؤمنين عليه السلام ينفرد هو وطائفته بنَقْله، والمحدِّثون لا يعرفون ذلك ولا يثبتونه.

فأمّا إنكاره أن تكون نافلة شهر رمضان صلّاها رسول الله صلى الله عليه وآله في جماعة، فإنكارٌ لست أرتضيه لمثله؛ فإنّ كُتُبَ المحدِّثين مشحونة برواية ذلك، وقد ذكره أحمد بن حنبل في «مسنده» غير مرّة بعدّة طُرُق، ورواه الفقهاء، ذَكَرَه الطّحاويّ في كتاب «اختلاف الفقهاء»، و ذكره أبو الطّيّب الطّبريّ الشّافعيّ في شرحه كتاب المُزَنيّ، وقد ذكره المتأخّرون أيضًا؛ ذكره الغَزاليّ

---

١ ـ من هنا بدء ردّ المؤلّف على قول المرتضى.

في كتاب «إحياء علوم الدّين» ، وقال : إنّ رسول الله ﷺ صلّى التّراويح في شهر رمضان في جماعة ليلتَين أو ثلاثًا ثمّ ترك، وقال: أخاف أن يوجب عليكم.

وأجاز لي الشّيخ أبو الفَرَج عبد الرّحمان بن عليّ بن الجوزيّ، بروايته عن شيخه محمّد بن ناصر، عن شيوخه ورجاله، أنّ رسول الله ﷺ صلّى نافلة شهر رمضان في جماعة يأتمّون به ليالي ، ثمّ لم يخرج وقام في بيته، وصلّى النّاس فُرادَى بقيّة أيّامه، وأيّام أبي بكر وصَدْرًا من خلافة عمر، فخرج عمر ليلة، فرأى النّاس أوزاعًا يصلّون في المسجد، فقال : لو جمعتهم على إمام ! فأَمر أُبيّ بن كَعْب أن يصلّي بهم، فصلّى بهم تلك اللّيلة ثمّ خرج، فرآهم مجتمعين إلى أُبيّ ابن كعب يصلّي بهم فقال : بدعة ونعمت البدعة ! أمّا أنّها لفضلٌ ، والّتي ينامون عنها أفضل .

قال : يعني قيام آخر اللّيل فإنّه أفضل من قيام أوّله .

وأمّا قول قاضى القُضاة ؛ إنّ في التّراويح فائدة وهي التّشدّد في حفظ القرآن والدُّعاء إلى الصّلاة، واعتراض المرتضى إيّاه بقوله الله أعلم بالمصلحة؛ وليس لنا أن نسنّ ما لم يسنّه الله ورسوله، فإنّه يقال له : أليس يجوز للإنسانِ أن يخترع من النّوافل صلواتٍ مخصوصة بكيفيّات مخصوصة وأعدادٍ ركعات مخصوصة، ولايكون ذلك مكروهًا ولا حرامًا، نحو أن يصلّي ثلاثين ركعة بتسليمة واحدة، ويقرأ في كلّ ركعة منها سورةً من قِصار المفصّل ، أفيقول أحدٌ: إنّ هذا بدعة، لأنّه لم يرد فيه نصّ ولا سبق إليه المسلمون من قبل !

فإن قال: هذا يسوغ ؛ فإنّه داخل تحت عموم ما ورد في فَضْل صلاة النّافلة .

قيل له : والتّراويح جائزة ومسنونة ، لأ نّها داخلة تحت عموم ما ورَد في فضل صلاة الجماعة .

فإن قال: كيف تكون نافلة، وهي جماعة !

قيل له : قد رأينا كثيرًا من النّوافل تصلّى جماعة، نحو صلاة العِيد، وصلاة الكسوف، وصلاة الاستسقاء، وصلاة الجنازة، إذا لم يتعيّن للمصلّي بأن يقوم غيره مقامه فيها .

فأمّا ما أشار إليه قاضي القُضاة من التّشدّد في حفظ القرآن، فهو أنّه روى أنّ عمر أُتِي بسارق، فأمر بقَطْعه، فقال: لم أعلم أنّ الله أوجب القطع في السَّرقة، ولو علمت لم أسرق، فأحلفه على ذلك. وسنّ التّراويح جماعة ليتكرّر سماع القرآن على أَسماع المسلمين.

وقد اختلف الفُقَهاء أيّـا أفضل في نافلة شهر رمضان؟ الاجتماع عليها أم صلاتها فُرادَى؟ فقال قوم: الجماعة أفضل، لأنّ الاجتماع بركة وله فضيلة، ولولا فضيلته لم يسنّ في المكتوبة، ولأنّه ربّمـا يكسل في الانفراد، وينشط عند مشاهدة الجمع.

وقال قوم: الانفراد أفضل، لأ نّها سنّة ليست من الشّعائر، كالعيدَين، فإلحاقها بتحيّة المسجد أَوْلَى، وقد جرت العادة بأن يدخل المسجد جمع معًا، ثمّ لم يصلّوا التّحيّة بالجماعة.

وروى القائلون بهذا القول عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «فضل صلاة المتطوّع في بيته على صلاة المتطوّع في المسجد، كفَضْل صلاة المكتوبة في المسجد على صلاته في البيت».

وقد روي عنه عليه السلام: أنّ أفضل النّوافل ركعتان يصلّيهما المسلم في زاوية بيته لا يعلمهما إلّا الله وحده.

قالوا: ولأ نّها إذا صلّيت فُرادَى كانت الصّلاة أبعَد من الرِّياء والتّصنّع. وبالجملة الاختلاف في أيّهما أفضل، فأمّا تحريم الصّلاة ولزوم الإثم بفعلها، فممّا لم يذهب إليه إلّا الإماميّة، وقد روى الرُّواة أنّ عليًّا عليه السلام خرج ليلاً في شهر رمضان في خلافة عُثمان بن عفّان، فرأى المصابيح في المساجد، والمسلمون يصلّون التّراويح، فقال: نوّر الله قبر عمر، كما نوّر مساجدنا! والشّيعة يروون هذا الخبر، ولكن بحمل اللّفظ على معنى آخر. (١٢: ٢٨٤ـ٢٨٧)

الفصل السّابع عشر ـ [في الزّكاة]

(الخطبة: ١٠٩) إنَّ أَفْضَلَ مَا تَوَسَّلَ بِهِ الْمُتَوَسِّلُونَ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى، الْإِيمَانُ بِهِ وَبِرَسُولِهِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ فَإِنَّهُ ذِرْوَةُ الْإِسْلَامِ، وَكَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ فَإِنَّهَا الْفِطْرَةُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا الْمِلَّةُ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ فَإِنَّهَا فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ... .

الشّرح: ذكر عليه السلام ثمانية أشياء، كلّ منها واجب... **وخامسها**: إيتاء الزّكاة، وإنّما أخّرها عن الصّلاة، لأنّ الصّلاة آكد افتراضًا منها، وإنّما قال في الزّكاة: «فإنّها فريضة واجبة»، لأنّ الفريضة لفظ يُطْلق على الجزء المعيَّن المقدَّر في السّائمة، باعتبار غير الاعتبار الّذي يُطلَق به على صلاة الظّهر لفظ الفريضة، والاعتبار الأوّل من القطع، والثّاني من الوجوب، وقال: فإنّها فريضة واجبة، مثل أن يقول: فإنّها شيء مقتطع من المال موصوف بالوجوب... .

فإن قلتَ: فما الحجّة على تقديم وجوب الصّلاة، ثمّ الزّكاة، ثمّ الصّوم، ثمّ الحجّ؟

قلتُ: أمّا الصّلاة، فلأنّ تاركها يقتل وإن لم يجحد وجوبها، وغيرها ليس كذلك، وإنّما قُدِّمت الزّكاة على الصّوم، لأنّ الله تعالى قَرَنها بالصّلاة في كثير من الكتاب العزيز، ولم يذكر صوم شهر رمضان إلّا في موضع واحد، وكثرة تأكيد الشّيء وذكره دليلٌ على أنّه أهمّ، وإنّما قدّم الصّوم على الحجّ، لأنّه يتكرّر وجوبه، والحجّ لا يجب في العمر إلّا مرّة واحدة، فدلّ على أنّه أهمّ عند الشّارع من الحجّ. (٧: ٢٢٣ ـ ٢٢٤)

[ذكر الآثار الواردة في فَضْل الزّكاة والتّصدّق]

(الخطبة: ١٩٢)... ثُمَّ إِنَّ الزَّكَاةَ جُعِلَتْ مَعَ الصَّلَاةِ قُرْبَانًا لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَمَن أَعْطَاهَا طَيِّبَ النَّفْسِ بِهَا، فَإِنَّهَا تُجْعَلُ لَهُ كَفَّارَةً، وَمِنَ النَّارِ حِجَازًا وَوِقَايَةً. فَلَا يُتْبِعَنَّهَا

أَحَدُ نَفْسَهُ، وَلَا يُكْثِرَنَّ عَلَيْهَا لَهَفَهُ، فَإِنَّ مَن أَعْطَاهَا غَيْرَ طَيِّب النَّفْس بهَا، يَرْجُو بهَا مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنهَا، فَهُوَ جَاهِلٌ بالسُّنَّة، مَغْبُونُ الْأَجْر، ضَالُّ الْعَمَل، طَوِيلُ النَّدَم... .

الشّرح: ... ينهي عليه السلام عن إخراج الزّكاة مع التّسخّط لإخراجها والتّلهّف والتّحسّر على دفعها إلى أربابها، ويقول: إنّ مَن يفعل ذلك يرجو بها نيل الثّواب ضالّ مضيّع لماله، غير ظافر بما رجاه من المثوبة.

وقد جاء في فضل الزّكاة الواجبة وفضل صدقة التّطوّع الكثير جدًّا، ولو لم يكن إلّا أنّ الله تعالى قَرَنها بالصّلاة في أكثر المواضع الّتي ذكر فيها الصّلاة لكفى.

وروى بريدة الأسلميّ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «ما حَبَس قومٌ الزّكاة إلّا حبس الله عنهم القَطْر».

وجاء في الّذين يكنزون الذّهب والفضّة ولا ينفقونهما في سبيل الله ما جاء في الذّكر الحكيم، وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمٰى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوٰى بِهَا جِبَاهُهُمْ...﴾[1]، قال المفسّرون: إنفاقها في سبيل الله: إخراج الزّكاة منها.

وروى الأحنف، قال: قَدِمتُ المدينة، فبينا أنا في حَلْقَةٍ فيها ملأ من قريش، إذ جاء رجل خَشِنُ الجسد، خَشِنُ الثّياب، فقام عليهم، فقال: بشّر الكانزين برَضْف[2] يحمى عليها في نار جهنّم، فتوضع على حَلَمة ثدي الرّجل حتّى تخرج من نُغْض[3] كتفه، ثمّ توضع على نُغْض كتفه حتّى تخرج من حَلَمة ثَدْيه، فسألت عنه، فقيل: هذا أبو ذرّ الغفاريّ، وكان يذكره ويرفعه.

---

١ ـ التّوبة / ٣٥.

٢ ـ الرّضف: الحجارة المحماة.

٣ ـ النّغض: أعلى الكتف؛ و قيل: هو العظم الرّقيق الّذي على طرفه.

ابن عبّاس يرفعه: «مَن كان عنده ما يزكّى فلم يزكّ، وكان عنده ما يحجّ فلم يحجّ سأل الرّجعة، يعني قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[1].

أبو هريرة: سُئِل رسول الله ﷺ: أيّ الصّدقة أفضل؟ فقال: أن تعطي وأنت صحيح، شحيح، تأمَل البقاء، وتخشى الفقر، ولا تمهل، «حتّى إذ بلغت الحُلْقوم»، قلتُ: لفلان كذا ولفلان كذا[2].

وقيل للشِّبليّ: ما يجب في مِائتي درهم؟ قال: أمّا من جهة الشّرع فخمسة، وأمّا من جهة الإخلاص فالكلّ.

أمر رسول الله ﷺ بعض نسائه أن تقسِم شاة على الفقراء فقالتْ: يا رسول الله، لم يبق منها غير عُنُقها، فقال عليه السلام: كلّها بقَى غير عنقها. أخذ شاعر هذا المعنى، فقال: [السّريع]

يبكي على الذّاهب من مالِهِ ... وإنَّمَا يبقَى الّذي يذهبُ

السّائب: كان الرّجل من السَّلَف يضع الصّدقة ويمثُل قائمًا بين يدي السّائل الفقير ويسأله قبولها، حتّى يصير هو في صورة السّائل.

وكان بعضهم يبسط كفّه ويجعلها تحت يد الفقير، لتكون يد الفقير العليا.

وعن النّبيّ ﷺ: «ما أحسن عبدُ الصّدقة إلّا أحسن الله إليه في مخلّفيه».

وعنه ﷺ: «الصّدقة تسدّ سبعين بابًا من الشّرّ».

وعنه ﷺ: «أذهبُوا مذمّة السّائل ولو بمثل رأس الطّائر من الطّعام».

كان النّبيّ ﷺ لا يَكِلُ خصلتَين إلى غيره: لا يوضّئه أحد، ولا يعطي السّائل إلّا بيده.

بعض الصّالحين: الصّلاة تبلِغك نصف الطّريق، والصّوم يُبْلِغك باب المَلِك، والصّدقة

---

١ ـ المؤمنون/ ٩٩.

٢ ـ ساقطة من ب.

تدخلك عليه بغير إذْنٍ.

الشّعبيّ: مَن لم يَرَ نفسه أحوج إلى ثواب الصّدقة من الفقير إلى صدقته، فقد أبطل صدقته، وضرب بها وجهه.

كان الحسن بن صالح إذا جاءه سائل، فإن كان عنده ذَهَب أو فضّة أو طعام أعطاه، فإن لم يكن، أعطاه زيتًا أو سمنًا أو نحوهما ممّا ينتفع به، فإن لم يكن، أعطاه كحلًا، أو خرج بإبرة وخيط وخاط[1] بها ثوب السّائل، أو بخرقة يرقع بها ما تخرق من ثوبه. ووقف مرّة على بابه سائل ليلًا، ولم يكن عنده ما يدفعه إليه، فخرج إليه بقصبة في رأسها شعلة، وقال: خُذْ هذه وتبلغ بها إلى أبواب ناس لعلّهم يعطونك. (١٠: ٢٠٨ ـ ٢١٠)

(كتابه عليه السلام: ٢٥): ومِن وصيّة له عليه السلام كان يكتبها لمن يستعمله على الصّدقات. و إنّما ذكرنا هنا جُملًا ليُعلَم بها أنّه عليه السلام كان يقيم عِمادَ الحقّ، ويشرع أمثلَة العدل، في صغير الأُمور وكبيرها، ودقيقها وجليلها:

انطَلِقْ عَلَى تَقْوَى اللهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا تُرَوِّعَنَّ مُسْلِمًا، وَلَا تَجْتَازَنَّ عَلَيْهِ كَارِهًا، وَلَا تَأْخُذَنَّ مِنهُ أَكثَرَ مِن حَقِّ اللهِ فِي مَالِهِ. فَإِذَا قَدِمْتَ عَلَى الْحَيِّ فَانزِلْ بِمَائِهِمْ مِن غَيْرِ أَن تُخَالِطَ أَبْيَاتَهُمْ، ثُمَّ امْضِ إِلَيْهِمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ، حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ.

وَلَا تُخْدِجْ بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ، ثُمَّ تَقُولَ: عِبَادَ اللهِ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ اللهِ وَخَلِيفَتُهُ لِآخُذَ مِنكُمْ حَقَّ اللهِ فِي أَمْوَالِكُمْ، فَهَلْ لِلَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ مِن حَقٍّ فَتُؤَدُّوهُ إِلَى وَلِيِّهِ؟

فَإِن قَالَ قَائِلٌ: لَا، فَلَا تُرَاجِعْهُ، وَإِن أَنعَمَ لَكَ مُنعِمٌ فَانطَلِقْ مَعَهُ مِن غَيْرِ أَن تُخِيفَهُ

---

١ ـ أ: «يخيط».

أَوْ تُوعِدَهُ أَوْ تَعْسِفَهُ أَوْ تُرْهِقَهُ، فَخُذْ مَا أَعْطَاكَ مِن ذَهَب أَ وْ فِضَّةٍ، فَإن كَانَ لَهُ مَاشِيَةٌ أَوْ إبِلٌ فَلَا تَدْخُلْهَا إلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنَّ أَكْثَرَهَا لَهُ، فَإِذَا أَتَيْتَهَا فَلَا تَدْخُلْ عَلَيْهَا دُخُولَ مُتَسَلِّطٍ عَلَيْهِ وَلَا عَنِيفٍ بِهِ.

وَلَا تُنَفِّرَنَّ بَهِيمَةً وَلَا تُفْزِعَنَّهَا، وَلَا تَسُوءَنَّ صَاحِبَهَا فِيهَا. وَاصْدَعِ الْمَالَ صَدْعَيْنِ، ثُمَّ خَيِّرْهُ، فَإِذَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَهُ، ثُمَّ اصْدَعِ الْبَاقِيَ صَدْعَيْنِ، ثُمَّ خَيِّرْهُ، فَإِذَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَ. فَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَبْقَى مَا فِيهِ وَفَاءٌ لِحَقِّ اللهِ فِي مَالِهِ، فَاقْبِضْ حَقَّ اللهِ مِنهُ.

فَإِنِ اسْتَقَالَكَ فَأَقِلْهُ، ثُمَّ اخْلِطْهُمَا، ثُمَّ اصْنَعْ مِثْلَ الَّذِي صَنَعْتَ أَوَّلًا حَتَّى تَأْخُذَ حَقَّ اللهِ فِي مَالِهِ. وَلَا تَأْخُذَنَّ عَوْدًا، وَلَا هَرِمَةً، وَلَا مَكْسُورَةً، وَلَا مَهْلُوسَةً، وَلَا ذَاتَ عَوَارٍ وَلَا تَأْمَنَنَّ عَلَيْهَا إلَّا مَن تَثِقُ بِدِينِهِ رَافِقًا بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يُوَصِّلَهُ إلَى وَلِيِّهِمْ فَيَقْسِمَهُ بَيْنَهُمْ وَلَا تُوَكِّلْ بِهَا إلَّا نَاصِحًا شَفِيقًا وَأَمِينًا حَفِيظًا، غَيْرَ مُعَنِّفٍ وَلَا مُجْحِفٍ، وَلَا مُلْغِبٍ وَلَا مُتْعِبٍ... .

الشّرح: وقد كرّر عليه السلام قوله: «لنقسمها على كتاب الله وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله» في ثلاثة مواضع من هذا الفصل:

الأوّل ـ قوله عليه السلام: «حتّى يُوصِّله إلى وليّهم ليَقسمَه بينهم».

الثّاني ـ قوله عليه السلام: «نصيّره حيث أمر الله به».

الثّالث ـ قوله: «لنَقْسمها على كتاب الله»، والبلاغة لا تقتضي ذلك، ولكنّي أظنّه أحبَّ أن يحتاط، وأن يدفع الظِّنّة[1] عن نفسه، فإنّ الزّمان كان في عهده قد فَسَد، وساءت ظُنونُ

---

١ ـ الظِّنّة: التّهمة.

النّاس، لا سيّما مع ما رآه من عثمان واستئثاره بمال الفيء... .

ثمّ أمره أن يسألهم: هل في أموالهم حقٌّ لله تعالى؟ يعني الزّكاة؟ فإن قالوا: لا، فلينصرف عنهم، لأنّ القولَ قول ربِّ المال، فلعلّه قد أخرج الزّكاة قبل وصول المصدِّق إليه... .

ثمّ أمَرَه أن يَقبض ما يدفع إليه من الذّهب والفضّة، وهذا يدلّ عَلَى أنّ المصدّق كان يأخذ العَيْنَ والوَرِق كما يأخذ الماشية، وأنّ النِّصاب في العَيْن والوَرِق تُدفع زكَاتُه إ لى الإمام ونُوّابه، وفي هذه المسألة اختلافٌ بين الفقهاء.

قوله: «فإنّ أكثرها له»: كلامٌ لا مَزيدَ عليه في الفصاحة والرِّياسة والدِّين، وذلك لأنّ الصَّدقة المستحَقّة جزءٌ يسيرٌ من النِّصاب، والشّريك إذا كان له الأكثر حَرُم عليه أن يدخل ويتصرّف إلّا بإذن شريكهِ، فكيف إذا كان له الأقلّ.

قوله: «فلا تَدخُلها دخولَ متسلِّط عليه»، قد علم عليه السلام أنّ الظّلم مِن طَبْع الوُلاة، وخصوصًا مَن يتولّى قبضَ الماشية مِن أربابها على وجه الصَّدقة، فإنّهم يدخلونها دخولَ متسلِّط حاكم قاهر، ولايَبْقى لربّ المال فيها تصرُّف، فنَهَى عليه السلام عن مِثل ذلك... .

قوله: «وَاصْدَعِ المال صدعَين وخيِّره»، أي شقّه نصفَين ثمّ خَيّره، فإذا اختار أحد النّصفَين فلاتَعرِضنّ لما اختار، ثمّ اصدع النّصف الّذي ما ارتضاه لنفسه صَدْعَين وخيِّره، ثمّ لا تزال تفعل هكذا حتّى تُبقِي من المال بمقدار الحقّ الّذي عليه، فاقْبضْه منه، فإن استَقالك فأَقله، ثمّ اخلط المال، ثمّ عُدْ لمثل ما صنعتَ حتّى يَرْضَى، وينبغي أن يكون المعيبات الخمس وهي المَهْلوسة والمكْسورة وأخواتهما يخرجها المصدِّق من أصل المال قبل قِسْمته ثمّ يقسم وإلّا فربّما وقعتْ في سهم المصدِّق إذا كان يعتمد ما أمره به من صدع المال مرّةً بعد مرّةٍ... .

(١٥: ١٥٢ ـ ١٥٥)

الفصل الثّامن عشر ـ [في تقدّم أداء الدَّيْن على الزّكاة]

(الحكمة: ٢٦٣) الأصل: ومِنهُ: إنَّ الرَّجُلَ إذَا كَانَ لَهُ الدَّيْنُ الظَّنُونُ يَجبُ عَلَيْهِ أَن يُزَكِّيَهُ لِمَا مَضَى إذَا قَبَضَهُ.

الشّرح: قال أبو عُبَيْدة: في هذا الحديث من الفِقْه أنّ مَن كان له دَيْن على النّاس فليس عليه أن يُزَكِّيَه حتّى يَقبضه، فإذا قَبَضه زَكّاه لما مضى، وإن كان لا يرجوه، قال: وهذا يردّه قولَ مَن قال: إنَّمَا زَكاتُه على الّذي عليه المال، لأنّه[1] المنتفِع به؛ قال: وكما يُروَى عن إبراهيم، والعَمَل عندنا على قول عليٍّ عليه السلام... . (١٩: ١١٢ـ١١٣)

الفصل التّاسع عشر ـ [في الصّدقة]

(الخطبة: ٢١٩)... وَأَعْجَبُ مِن ذَلِكَ طَارِقٌ طَرَقَنَا بِمَلْفُوفَةٍ فِي وِعَائِهَا، وَمَعْجُونَةٍ شَنَئْتُهَا، كَأَنَّمَا عُجِنَتْ بِرِيقِ حَيَّةٍ أَوْ قَيْئِهَا، فَقلتُ: أَصِلَةٌ، أَمْ زَكَاةٌ، أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَذَلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ! فَقَالَ: لَا ذَا وَلَا ذَاكَ، وَلَكِنَّهَا هَدِيَّةٌ.

الشّرح:... قوله «أصِلَةٌ، أم زكاة أم صدقةٌ؟ فذلك محرَّم علينا أهل البيت»، الصِّلَة: العطيّة لا يراد بها الأجر، بل يراد وصلة التّقرّب إلى الموصول، وأكثر ما تُفْعَل للذِّكْر والصّيت. والزّكاة: هي ما تجب في النِّصاب من المال. والصّدقة هاهنا: هي صدقة التّطوّع، وقد تسمّى الزّكاة الواجبة صدَقة، إلّا أنّها هنا هي النّافلة.

---

١ ـ أ: «لأنّه الّذي ينتفع به».

فإن قلتَ: كيف قال: «فذلك محرَّم علينا أهل البيت»، وإنَّمَا يحرّم عليهم الزّكاة الواجبة خاصّة، ولا يحرّم عليهم صدقة التّطوّع ولا قبول الصِّلات؟

قلتُ: أراد بقوله: «أهل البيت» الأشخاصَ الخمسة: محمّد، وعليّ وفاطمة وحسن؛ وحسين عليهم السلام، فهؤلاء خاصّة دون غيرهم مِن بني هاشم محرَّم عليهم الصِّلَة وقبول الصّدقة، وأمّا غيرهم من بني هاشم فلا يحرُم عليهم إلّا الزّكاة الواجبة خاصّة.

فإن قلتَ: كيف قلتُ: إنّ هؤلاء الخمسة يحرُم عليهم قبول الصِّلات، وقد كان حسن وحسين عليهما السلام يقبلان صِلَة معاوية؟

قلتُ: كلَّا لم يقبلَا صِلَته، ومعاذَ الله أن يقبلاها! وإنَّمَا قَبِلَا منه ما كان يدفعه إليهما من جملة حقّهما من بيت المال، فإنّ سهم ذوي القربى منصوصٌ عليه في الكتاب العزيز ولهما غير سهم ذوي القربى سهمٌ آخَرُ للإسلام من الغنائم... . (١١: ٢٤٨ـ٢٤٩)

الفصل العشرون ـ [في الصّدقات و مستحقّيها]

(كتابه عليه السلام: ٢٦) ومن عهد له عليه السلام إلى بعض عُمّاله، وقد بعثه على الصّدقة:

آمُرُهُ بِتَقْوَى اللهِ فِي سَرَائِرِ أُمُورِهِ وَخَفِيَّاتِ عَمَلِهِ، حَيْثُ لَا شَهِيدَ غَيْرُهُ وَلَا وَكِيلَ دُونَهُ.

وَآمُرُهُ أَلَّا يَعْمَلَ بِشَيْءٍ مِنْ طَاعَةِ اللهِ فِيمَا ظَهَرَ فَيُخَالِفَ إِلَى غَيْرِهِ فِيمَا أَسَرَّ، وَمَنْ لَمْ يَخْتَلِفْ سِرُّهُ وَعَلَانِيَتُهُ، وَفِعْلُهُ وَمَقَالَتُهُ فَقَدْ أَدَّى الْأَمَانَةَ وَأَخْلَصَ الْعِبَادَةَ.

وَآمُرُهُ أَلَّا يَجْبَهَهُمْ، وَلَا يَعْضَهَهُمْ، وَلَا يَرْغَبَ عَنْهُمْ تَفَضُّلًا بِالْإِمَارَةِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمُ الْإِخْوَانُ فِي الدِّينِ، وَالْأَعْوَانُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْحُقُوقِ.

وَإِنَّ لَكَ فِي هَذِهِ الصَّدَقَةِ نَصِيبًا مَفْرُوضًا، وَحَقًّا مَعْلُومًا، وَشُرَكَاءَ أَهْلَ مَسْكَنَةٍ،

وَضُعَفَاءَ ذَوِي فَاقَةٍ. إِنَّا مُوَفُّوكَ حَقَّكَ فَوَفِّهِمْ حُقُوقَهُمْ، وَإِلَّا تَفْعَلْ فَإِنَّكَ مِن أَكْثَرِ النَّاسِ خُصُومًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَبُؤْسَى لِمَن خَصْمُهُ عِندَ اللهِ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالسَّائِلُونَ وَالْمَدْفُوعُونَ وَالْغَارِمُونَ وَابْنُ السَّبِيلِ!

وَمَن اسْتَهَانَ بِالْأَمَانَةِ، وَرَتَعَ فِي الْخِيَانَةِ، وَلَمْ يُنَزِّهْ نَفْسَهُ وَدِينَهُ عَنهَا، فَقَدْ أَحَلَّ بِنَفْسِهِ الذُّلَّ وَالْخِزْيَ فِي الدُّنيَا، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَذَلُّ وَأَخْزَى. وَإِنَّ أَعْظَمَ الْخِيَانَةِ خِيَانَةُ الْأُمَّةِ، وَأَفْظَعَ الْغِشِّ غِشُّ الْأَئِمَّةِ، وَالسَّلَامُ.

الشّرح: ... ثمّ قال: إنّ أربابَ الأموال الّذين تجب الصّدقةُ عليهم في أموالهم إخوانُك في الدِّين، وأعوانُك على استخراج الحقوق، لأنّ الحقّ إنّمَا يمكن العامل استيفاؤه بمعاونة ربِّ المال واعترافه به، ودفعه إليه، فإذا كانوا بهذه الصِّفة لم يجزْ لك عَضْهُهم وجَبْهُهم وادّعاءُ الفضل عليهم.

ثمّ ذكر أنّ لهذا العامل نصيبًا مفروضًا من الصّدقة، وذلك بنصِّ الكتاب العزيز، فكما نوفِّيك نحن حقّك يجب عليك أن توفِّيَ شركاءَك حقوقَهم، وهم الفقراء والمساكين والغارمون وسائرُ الأصناف المذكورة في القرآن، وهذا يدلّ على أنّه عليه السلام قد فوّضه في صرف الصّدَقات إلى الأصناف المعلومة، ولم يأمرْه بأن يحمل ما اجتمع إليه ليوزِّعه هو عليه السلام على مستحقِّيه، كما في الوصيّة الأُولى، ويجوز للإمام أن يتولّي ذلك بنفسه، وأن يَكِلَه إلى مَن يَثِقُ به مِن عُمّاله... .

والسّائلون هاهنا: هم الرِّقاب المذكورون في الآية، وهم المكاتبون يتعذّر عليهم أداءُ مال الكتابة، فيسألون النّاسَ ليتخلّصوا مِن ربْقة الرِّقّ. وقيل: هم الأُسارَى يطْلبون فِكاكَ أنفسهم. وقيل: بل المراد بالرِّقاب في الآية الرَّقيق، يسأل أن يبتاعه الأغنياءُ فيُعتِقوه.

والمدفوعون هاهنا: هم الّذين عَنَاهُمُ اللهُ تعالى في الآية بقوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللهِ﴾[1]، وهم

١ـ التوبة ٦٠.

فُقَراء الغُزاة ، سمّاهم مدفوعين لفَقْرهم . والمدفوع والمدفَّع : الفَقير ، لأنّ كلّ أحد يكرَهه ويَدفعه عن نفسه . وقيل : هم الحَجيج المنقطَع بهم ، سمّاهم مدفوعين ، لأنّهم دُفِعوا عن إتمام حَجّهم ، أو دُفِعوا عن العَوْد إلى أهلهم .

فإن قلتَ : لِمَ حملتَ كلامَ أمير المؤمنين عليه السلام على ما فسّرته به ؟

قلتُ : لأنّه عليه السلام إنّمَا أراد أن يذكر الأصناف المذكورة في الآية، فترك ذِكْرَ المؤلَّفة قلوبهم لأنّ سهمهم سَقط بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ فقد كان يُدفَع إليهم حينَ الإسلام ضعيف ، وقد أعزّه الله سبحانه ، فاستغنَى عن تأليف قلوب المشركين ، وبقيتْ سبعةُ أصناف ، وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها والرّقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السّبيل .

فأمّا العاملون عليها؛ فقد ذكرهم عليه السلام في قوله : «وإنّ لك في هذه الصّدقة نصيبًا مفروضًا» ، فبقيتْ ستّة أصناف أتى عليه السلام بألفاظ القرآن في أربعة أصناف منها ، وهي : الفقراء ، والمساكين ، والغارم ، وابنُ السّبيل ، وأبدل لفظتَين وهما «الرّقاب» و«في سبيل الله» بلفظتَين وهما «السّائلون» و«المدفوعون» .

فإن قلتَ : ما يقوله الفقهاء في الصَّدَقات ؟ هل تُصرَف إلى الأصناف كلِّها أم يجوز صَرْفها إلى واحدٍ منها ؟

قلتُ: أمّا أبو حنيفة ؛ فإنّه يقول : الآية قصر لجِنس الصَّدَقات على الأصناف المعدودة، فهي مختصّة بها لا تتجاوزُها إلى غيرها ، كأنّه تعالى قال : إنّمَا هي لهم لا لغَيْرهم ، كقولك : إنّمَا الخلافة لقُرَيش ، فيجوز أن تُصْرَف الصّدقة إلى الأصناف كلّها ، ويجوز أن تُصْرَف إلى بعضها ، وهو مذهب ابن عبّاس وحُذَيفة وجماعةٍ من الصّحابة والتّابعين . وأمّا الشّافعيّ ؛ فلا يَرَى صَرْفها إلّا إلى الأصناف المعدودة كلّها ، وبه قال الزُّهريّ وعِكْرمة .

فإن قلتَ : فمَن الغارم وابنُ السّبيل ؟

قلتُ : الغارمون: الّذين ركبتْهم الدُّيونُ ولا يَملِكون بعدَها ما يَبلُغ النِّصاب. وقيل: هم

الّذين يَحمِلون الحمَالات فدِينُوا فيها وغَرموا، وابنُ السّبيل: المسافر المنقطع عن ماله، فهو وإن كان غنيًّا حيث مالُه موجود، فقيرٌ حيث هو بعيد. (١٥: ١٦٠ـ١٦٢)

(الخطبة: ١٢٦) ومن كلام له عليه السلام لـمَّا عُوتِبَ على التّسوية في العطاء وتصييره النّاس أُسوةً في العطاء من غير تفضيل أُولى السّابقات والشَّرَف:

أَتَأْمُرُونِّي أَن أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَن وُلِّيتُ عَلَيْهِ! وَاللهِ لَا أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ، وَمَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا! لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللهِ!

أَلَا وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنيَا وَيَضَعُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ فِي النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِندَ اللهِ، وَلَمْ يَضَعِ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ وَعِندَ غَيْرِ أَهْلِهِ إِلَّا حَرَمَهُ اللهُ شُكْرَهُمْ وَكَانَ لِغَيْرِهِ وُدُّهُمْ، فَإِن زَلَّتْ بِهِ النَّعْلُ يَوْمًا فَاحْتَاجَ إِلَى مَعُونَتِهِمْ فَشَرٌّ خَلِيلٍ وَأَلْأَمُ خَدِينٍ.

الشّرح: ... ثمّ قال عليه السلام: لو كان المال لي وأنا أُفرِّقه بينهم لسَوَّيْتُ، فكيف وإنّما هو مال الله وفَيْؤُه!

ثمّ ذكر «أنّ إعطاء المال في غير حقّه تبذير وإسراف»، وقد نهى الله عنه وأنّه يرفع صاحبه عند النّاس، ويضعه عند الله، وأنّه لم يسلك أحدٌ هذه المسلك إلّا حرمه الله ودّ الّذين يتحبّب إليهم بالمال، ولو احتاج إليهم يومًا عند عثرة يعثرها لم يجدهم.

واعلم! أنّ هذه مسألة فقهيّة ورأيُ عليّ عليه السلام وأبي بكر فيها واحد، وهو التّسوية بين المسلمين في قسمة الفَيْء والصّدقات، وإلى هذا ذهب الشّافعيّ رحمه الله، وأمّا عمر؛ فإنّه لـمَّا ولي الخلافة فضّل بعض النّاس على بعض، ففضّل السّابقين على غيرهم، وفضّل

المهاجرين من قُرَيش على غيرهم من المهاجرين، وفضّل المهاجرين كافّةً على الأنصار كافّة وفضّل العرب على العَجَم، وفضّل الصّريح على المولى، وقد كان أشار على أبي بكر أيّام خلافته بذلك، فلم يقبل، وقال: إنّ الله لم يفضّل أحداً على أحد، ولكنّه قال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾[1]، ولم يخصّ قومًا دون قوم. فلمّا أفضت إليه الخلافة عمل بما كان أشار به أوّلًا، وقد ذهب كثيرٌ من فقهاء المسلمين إلى قوله، والمسألة محلّ اجتهاد، وللإمام أن يعمل بما يؤدّيه إليه اجتهاده، وإن كان اتّباع عليّ عليه السلام عندنا أَوْلَى، لاسيّما إذا عضّده موافقة أبي بكر على المسألة، وإن صحّ الخبر أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله سوّى فقد صارت المسألة منصوصًا عليها، لأنّ فِعْله عليه السلام كقوله. (٨: ١١٠ـ١١١)

الفصل الحادى والعشرون ـ [في الخُمْس]

(كتابه عليه السلام: ٥٣)... ثُمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ؛ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى، فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعًا وَمُعْتَرًّا.

وَاحْفَظْ لِلّٰهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسْمًا مِنْ غَلَّاتِ صَوَافِي الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلْأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَدْنَى؛ وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ.

وَلَا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ، فَإِنَّكَ لَا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِ التَّافِهِ لِإِحْكَامِكَ الْكَثِيرَ الْمُهِمَّ، فَلَا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ، وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ....

١ـ التوبة / ٦٠.

الشّرح: ... وأمَره أن يعطيَهم من بيت مال المسلمين لأنّهم من الأصناف المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾[1]، وأن يُعطِيَهم من غلّات صَوافي الإسلام ـ وهي الأرَضون الّتي لم يُوجَف عليها بخَيْلٍ ولا ركاب ـ وكانت صافيةً لرسول الله صلى الله عليه وآله، فلمّا قُبض صارت لفُقَراء المسلمين، ولما يراه الإمام من مصالح الإسلام.

ثمّ قال له: «فإنّ للأقصى منهم مِثْل الّذي للأدنى»، أي كلّ فقراء المسلمين سواء في سِهامهم، ليس فيها أقصى وأدنى، أي لا تُؤثِر مَن هو قريب إليك أو إلى أحدٍ مِن خاصّتك على مَن هو بعيد ليس له سببٌ إليك، ولا عُلْقة بينه وبينك، ويمكن أن يريد به: لا تَصرِف غلّات ما كان من الصّوافي في بعض البلاد إلى مساكين ذلك البلد خاصّة، فإنّ حقّ البعيد عن ذلك البلد فيها كمثل حقّ المقيم في ذلك البلد... .

كان بعض الأكاسرة يجلس للمظالم بنفسه، ولا يثق إلى غيره، ويقعد بحيث يَسمع الصّوت، فإذا سمعه أدخلَ المتظلّم، فأُصيبَ بصَمَم في سَمْعه، فنادَى مناديه: إنّ الملك يقول: أيّها الرّعيّة، إنّي إن أُصبتُ بصمَمَ في سمعي فلم أُصَب في بصري، كلّ ذي ظلامة فليَلْبَس ثوبًا أحمر؛ ثمّ جلس لهم في مستشرَفٍ له.

وكان لأمير المؤمنين عليه السلام بيتٌ سمّاه بيتَ القِصَص، يُلقِي الناسُ فيه رقاعَهُم، وكذلك كان فعل المهديّ محمّد بن هارون الواثق، من خلفاء بني العبّاس. (١٧: ٨٦ ـ ٨٧)

---

١ ـ الأنفال / ٤١.

[قال بعد ذكر الطّعن الخامس من المطاعن على عمر نقلًا عن السّيّد المرتضى بجواب القاضي عبد الجبّار:]

فأمّا الخُمْس؛ والخلاف فيه، فإنّها مسألة اجتهاديّة، والّذي يظهر لنا فيه ويغلب[1] عندنا من أمرها؛ أنّ الخمس حقٌّ صحيح ثابت، وأنّه باقٍ إلى الآن على ما يذهب إليه الشّافعيّ، وأنّه لم يسقط بموت رسول الله ﷺ، ولكنّا لا نرى ما يعتقده المرتضَى مِن أنّ الخُمْس لآل الرّسول ﷺ، وأنّ الأيتام أيتامهم، والمساكين مساكينهم وابن السّبيل منهم، لأنّه على خلاف ما يقتضيه ظاهر الآية والعطف، ويمكن أن يحتجّ على ذلك بأنّ قوله تعالى في سورة الحشر: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾[2] يبطل هذا القول، لأنّ هذه اللّام لا بدّ أن تتعلّق بشيء، وليس قبلها ما تتعلّق به أصلًا، إلّا أن تجعل بدلًا من اللّام الّتي قبلها في قوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلّٰهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾[3]، وليس يجوز أن تكون بدلًا من اللّام في «لله» ولا من اللّام في قوله: «وللرّسول»، فبقي أن تكون بدلًا من اللّام في قوله «ولذي القربى»، أمّا الأوّل فتعظيمًا له سبحانه، وأمّا الثّاني فلأنّه تعالى قد أخرج رسولَه من الفقراء بقوله: ﴿وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ﴾[4]، ولأنّه يجب أن يرفع رسول الله ﷺ عن التّسمية بالفقير.

وأمّا الثّالث، فإمّا أن يفسّر هذا البدَل وما عطف عليه المبدل منه، أو يفسّر هذا البدل وحده دون ما عُطِف عليه المبدل منه، والأوّل لا يصحّ، لأنّ المعطوف على هذا البدل ليس من أهل

---

١ ـ ب: «يتغلب».

٢ ـ الحشر / ٨.

٣ ـ الحشر / ٧.

٤ ـ الحشر / ٨.

القُرَى وهم الأنصار، ألَا تَرَى كيف قال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ...﴾[١] الآية، ثمّ قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾[٢]، و هم الأنصار. وإن كان الثّاني صار تقدير الآية أنّ الخُمْس لله وللرّسول ولذي القربى الّذين وَصَفَهم الله ونَعَتَهم بأ نّهم هاجروا وأُخْرِجوا من ديارهم، وللأنصار؛ فيكون هذا مبطِلًا لما يذهب إليه المرتضَى في قَصْر الخُمس على ذوي القربى.

ويمكن أن يعترَضَ هذا الاحتجاج ،فيقال: لمَ لايجوز أن يكون قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾، ليس بعطف، ولكنّه كلام مبتدأ، وموضع «الّذين» رفع بالابتداء وخبره «يحبّون» ؟. وأيضًا فإنّ هذه الحجّة لا يمكن التّمسّك بها في آية الأنفال، وهو قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِن شَيْءٍ﴾[٣]... .

وينبغي أن يُذكَر في هذا الموضع اختلافُ الفقهاء في الخُمس:

أمّا أبو حنيفة؛ فعنده أنّ قسمة الخُمس كانت في عهد رسول الله ﷺ على خمسة أسهم: سهمٌ لرسول الله ﷺ، و سهمٌ لذوي قُرْباه من بني هاشم وبني المطّلب دون بني عبد شمس ونوفل، استحقُّوه حينئذٍ بالنّصرة والمظاهرة، لما روي عن عثمان بن عفّان وجُبَير بن مطعِم أنّهما قالا لرسول الله ﷺ: هؤلاء إخوتُك من بني هاشم لا ننكر فَضْلهم لمكانك الّذي جعلك الله منهم؛ أرأيت إخواننا بني المطلب أعطيتهم وحرّمتنا! وإنّمَا نحن وهم بمنزلة واحدة، فقال ﷺ: «إنّهم لم يفارقونا في جاهليّة ولا إسلام، إنّمَا بنو هاشم وبنو المطّلب شيء واحد»، وشبَّك بين أصابعه. وثلاثة أسهم ليتامى المسلمين ومساكينهم وأبناء السّبيل منهم، وأمّا بعد رسول الله ﷺ فسهمه ساقط بموته، وكذلك سَهْم ذوي القربى، وإنّمَا يُعطَوْن لفَقْرهم فهم أُسْوة

١ـ الحشر / ٨.

٢ـ الحشر / ٩.

٣ـ الأنفال / ٤١.

سائر الفُقَراء، ولا يعطى أغنياؤهم؛ فيقسَّم الخمس إذَن على ثلاثة أسْهُم: اليتامى والمساكين وابن السّبيل.

وأمّا الشّافعيّ؛ فيقسّم الخمس عنده بعد وفاة رسول الله ﷺ على خَمْسَةٍ أسْهُم: سهمٌ لرسول الله ﷺ يُصرف إلى ما كان يصرفه إليه رسول الله ﷺ أيّام حياته من مصالح المسلمين كعُدّة الغزاة من الكُراع والسِّلاح ونحو ذلك، وسهمٌ لذوي القُرْبى من أغنيائهم وفُقَرائهم، يقسّم بينهم للذَّكَر مثل حظّ الأُنثيين من بني هاشم وبني المطّلب، والباقي للفِرَق الثّلاث.

وأمّا مالك بن أنس؛ فعنده أنّ الأمر في هذه المسألة مفوّض إلى إجتهاد الإمام، إن رأى قَسَمه بين هؤلاء، وإن رأى أعطاه بعضَهم دون بعض، وإن رأى الإمام غيرَهم أوْلى وأهمّ، فغيرهم.

وبقيَ الآن البحث عن معنى قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾، وما المراد بسهم الله سبحانه؟ وكيف يقول الفقهاء: الخمس مقسوم خمسة أقسام، وظاهر الآية يدلّ على ستّة أقسام؟

فنقول: يحتمل أن يكون معنى قوله سبحانه: ﴿لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ لرسول الله كقوله: ﴿وَاللّهُ وَرَسُولُه اَحَقُّ اَن يُرْضُوهُ﴾[1]، أي ورسول الله أحقّ؛ ومذهب أبي حنيفة والشّافعيّ يجيء على هذا الاحتمال.

ويحتمل أن يريد بذِكْره إيجاب سهم سادس يصرَف إلى وجهٍ من وجوه القُرَب، ومذهب أبي العالية يجيء على هذا الاحتمال، لأنّه يذهب إلى أنّ الخمس يقسّم ستّة أقسام: أحدها سهمه تعالى يُصْرَف إلى رتاج الكعبة، وقد رُوي أنّ رسول الله ﷺ كان يأخذ الخمس فيضرب بيده فيه، فيأخذ منه قَبْضة فيجعلها للكعبة، ويقول: سهم الله تعالى، ثمّ يقسم ما بقي على خمسه أقسام.

---

١ ـ التّوبة / ٦٢.

وقال قوم: سهم الله لبيتِ الله.

ويُحتمَل احتمالاً ثالثًا وهو أن يراد بقوله: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ أنّ مِن حقّ الخمس أن يكون متقرَّبًا به إليه سبحانه لا غير، ثمّ خصّ من وجوه القُرَب هذه الخمسة، تفضيلاً لها على غيرها، كقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾[1] ومذهب مالك يجيء على هذا الاحتمال.

وقد رُوي عن ابن عبّاس رضي الله عنه أنّه كان على ستّة: لله وللرّسول سَهْمان، وسَهْمٌ لأقاربه، وثلاثة أسْهُم للثّلاثة، حتّى قُبض عليه السلام، فأسقط أبو بكر ثلاثة أسهم، وقسّم الخمس كلّه على ثلاثة أسهم، وكذلك فعل عمر.

ورُوي أنّ أبا بكر مَنَع بني هاشم الخمس، وقال: إنّمَا لكم أن نعطي فقيرَكم، ونزوّج أيّمَكم ونخدُم مَن لا خادم له منكم، وأمّا الغنيّ منكم فهو بمنزلة ابن سبيل غنيّ، لا يعطى شيئًا ولا يتيم مُوسر.

وقد رُوي عن زيد بن عليّ عليه السلام مثل ذلك، قال: ليس لنا أن نبني منه القُصور ولا أن نركب منه البَراذين، فأمّا مذهب الإماميّة، فإنّ الخمس كلّه للقرابة.

ويروون عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنّه قال: أيتامنا ومساكيننا! فإن صحّ عنه ذلك، فقوله عندنا أوْلَى بالاتّباع، وإنّمَا الكلام في صحّته... . (١٢: ٢١٥ـ٢١٩)

(كتابه عليه السلام: ٤٧):...اللهَ اللهَ فِي الْأَيْتَامِ، فَلَا تُغِبُّوا أَفْوَاهَهُمْ، وَلَا تُضَيِّعُوا بِحَضْرَتِكُمْ... .

الشّرح: ... قال: «ولا تُضَيِّعُوا بحضْرتكم» أي لا تضيّعوهم، فالنَّهْي في الظّاهر للأيتام؛ وفي المعنى للأوصياء والأولياء، والظّاهر أنّه لا يعني الأيتام الّذين لهم مال تحت أيدي أوصيائهم، لأنّ أُولئك الأوصياء محرّم عليهم أن يصيبوا من أموال اليتامى إلّا القَدْر النَّزْر جدًّا عند

١ـ البقرة/ ٩٨.

الضّرورة، ثمّ يقضونه مع التّمكّن، ومَن هذه حالُه لايحسن أن يقال له: لاتغيّروا أفواه أيتامكم، وإنّمَا الأظهرُ أنّه يعني الّذين مات آباؤهم وهم فقراء يَتعيَّن مواساتهم ويقبح القعود عنهم، كما قال تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾[1]، واليُتْم في النّاس من قِبَل الأب، وفي البهائم من قِبَل الأُمّ؛ لأنّ الآباء من البهائم لا عناية لهم بالأولاد، بل العناية للأُمّ، لأنّها المرضعة المشفقة؛ وأمّا النّاس؛ فإنّ الأب هو الكافل القيِّم بنفقة الولد؛ فإذا مات وصل الضّرر إليه لفَقْد كافِلِه والأُمّ بمَعْزل عن ذلك... ولايُسمّى الصَّبيّ يتيمًا إلّا إذا كان دون البلوغ وإذا بلغ زالَ اسمُ اليتيم[2] عنه. واليتامى أحد الأصناف الّذين عُيِّنوا في الخُمْس بنصِّ الكتاب العزيز. (٨:١٧)

الفصل الثّاني و العشرون ـ [في الاهتمام بالتّجارة و آدابها]

(كتابه عليه السلام:٥٣)... ثُمَّ اسْتَوْصِ بالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بهِمْ خَيْرًا، الْمُقِيمِ مِنهُمْ وَالْمُضْطَرِبِ بمَالِهِ، وَالْمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ؛ فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ، وَجُلَّابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ؛ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ، وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لَايَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا، وَلَايَجْتَرِئُونَ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ لَاتُخَافُ بَائِقَتُهُ، وَصُلْحٌ لَاتُخْشَى غَائِلَتُهُ. وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ، وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ. وَاعْلَمْ ـ مَعَ ذَلِكَ ـ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنهُمْ ضِيقًا فَاحِشًا، وَشُحًّا قَبِيحًا، وَاحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ، وَتَحَكُّمًا فِي الْبِيَاعَاتِ، وَذَلِكَ بَابُ

---

١ ـ الإنسان / ٨.

٢ ـ أ: «اليتم».

مَضَرَّةٍ لِلْعَامَّةِ، وَعَيْبٌ عَلَى الْوُلَاةِ، فَامْنَعْ مِنَ الْاِحْتِكَارِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَنَعَ مِنهُ. وَلْيَكُنِ الْبَيْعُ بَيْعًا سَمْحًا بِمَوَازِينِ عَدْلٍ، وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ؛ فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ، وَعَاقِبْهُ مِن غَيْرِ إِسْرَافٍ.

الشّرح: خرج عليه السلام الآن إلى ذكر التُّجّار وذوي الصّناعات؛ وأمَرَه[1] بأن يعمل معهم الخير، وأن يُوصِي غيره من أُمَرائه وعُمّاله أن يعملوا معهم الخير ... ثمّ قسّم عليه السلام الموصى بهم ثلاثة أقسام: اثنان منها للتُّجّار[2]، وهما المقيم، والمضطرب، يعني المسافر... .

ثمّ قال: فإنّهم أُولو سِلْم يعني التُّجّار والصّنّاع، استعطفه عليهم، واستماله إليهم. وقال: ليسوا كعُمّال الخراج وأُمراء الأجناد، فجانبُهم ينبغي أن يراعي، وحالهُم يجب أن يُحاط ويُحمَى، إذ لا يتخوّف منهم بائقة لا في مال يخونون فيه، ولا في دَوْلة يُفسدونها... .

ثمّ قال له: قد يكون في كثير منهم نوعٌ من الشُّحّ والبُخْل فيدعوهم ذلك إلى الاحتكار في الأقوات، والحَيْف في البياعات، والاحتكار: ابتياع الغلّات في أيّام رخصها، وادّخارها في المخازن[3] إلى أيّام الغلاء والقَحْط. والحَيْف: تطفيفٌ في الوزن والكيل، وزيادةٌ في السّعر[4]، وهو الّذي عبّر عنه بالتّحكّم، وقد نهى رسول الله ﷺ عن الاحتكار؛ وأمّا التّطفيف وزيادة التّسْعير فمنهيّ عنهما في نَصِّ الكتاب[5]... .

وأمرَه أن يُؤدِّب فاعل ذلك من غير إسراف، وذلك أنّه دون المعاصي الّتي توجب الحدود،

---

١ ـ أ، ب: «أمره»، بدون واو.

٢ ـ د: «التجّار».

٣ ـ د: «المحارز».

٤ ـ د: «التسعير».

٥ ـ وهو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ المطفّفين/١.

فغاية أمْرِه من التّعزير الإهانة والمنع. (١٧: ٨٣ ـ ٨٥)

الفصل الثّالث والعشرون ـ [في الرِّبا]

(٤٥٦) الأصل: وقال عليه السلام: مَن اتَّجَرَ بغَيْرِ فِقْهٍ، فَقَدِ ارْتَطَمَ فِي الرِّبَا.

الشّرح: ... وإنَّمَا قال عليه السلام ذلك، لأنّ مسائل الرِّبا مُشتَبهة بمسائل البَيْع، ولا يَفْرق بينهما إلّا الفقيه، حتّى إنّ العُظَماء من الفقهاء قد اشتَبَه عليهم الأمرُ فيها فاختلفوا فيها أشدّ اختلاف؛ كبَيْع لحم البقر بالغَنَم متفاضلًا، هل يجوز أم لا؟ وكذلك لَبَن البقر بلَبَن الغَنَم، وجلود البَقَر بجلود الغَنَم، فقال أبو حنيفة: اللُّحوم والألْبان والجلودُ أجناسٌ مختلفة، فيجوز بيعُ بعضها ببعض متفاضِلًا، نظرًا إلى أنّ أُصولها أجناسٌ مختلفةٌ.

والشّافعيّ لا يُجيز ذلك ويقول: هو ربًا، وكذلك القول في مُدّيْ عَجْوة ودِرْهم بمُدّ عَجوة. وكذلك بَيْع الرُّطَب بالتَّمْر متساويًا كَيْلًا، كلّ ذلك يقول الشّافعيّ: إنّه ربًا، وأبو حنيفة يُخرجه عن كونه ربًا، ومسائلُ هذا البابِ كثيرة. (٢٠: ٩٧)

الفصل الرّابع والعشرون

[بَيْع دُور مكّة وإجارتها]

(كتابه عليه السلام: ٦٧) الأصل: ومن كتاب له عليه السلام كتبه إلى قُثَم بن العبّاس وهو عامله على مكّة:

أمَّا بَعْدُ، فَأَقِمْ لِلنَّاسِ الْحَجَّ، وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللهِ، وَاجْلِسْ لَهُمُ الْعَصْرَيْنِ فَأَفْتِ

الْمُسْتَفْتِيَ، وَعَلِّمِ الْجَاهِلَ وَذَاكِرَ[1] الْعَالِمَ، وَلَايَكُن لَكَ إِلَى النَّاسِ سَفِيرٌ إِلَّا لِسَانَكَ، وَلَا حَاجِبٌ إِلَّا وَجْهَكَ.

وَلَا تَحْجُبَنَّ ذَا حَاجَةٍ عَن لِقَائِكَ بِهَا، فَإِنَّهَا إِن ذِيدَتْ عَن أَبْوَابِكَ فِي أَوَّلِ وِرْدِهَا، لَمْ تُحْمَدْ فِيمَا بَعْدُ عَلَى قَضَائِهَا.

وَانظُرْ إِلَى مَا اجْتَمَعَ عِندَكَ مِن مَالِ اللهِ فَاصْرِفْهُ إِلَى مَن قِبَلَكَ مِن ذَوِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاعَةِ، مُصِيبًا بِهِ مَوَاضِعَ الْمَفَاقِرِ وَالْخَلَّاتِ، وَمَا فَضَلَ عَن ذَلِكَ فَاحْمِلْهُ إِلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فِيمَن قِبَلَنَا. وَمُرْ أَهْلَ مَكَّةَ أَلَّا يَأْخُذُوا مِن سَاكِنٍ أَجْرًا، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾[2]، فَالْعَاكِفُ: الْمُقِيمُ بِهِ، وَالْبَادِي: الَّذِي يَحُجُّ إِلَيْهِ مِن غَيْرِ أَهْلِهِ. وَفَّقَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ لِمَحَابِّهِ؛ وَالسَّلَامُ.

الشّرح: ... ثمّ أمَرَه أن يأمر أهلَ مكّة ألّا يأخذوا مِن أَحَدٍ من الحَجيج أُجْرة مَسكَن، واحتجّ على ذلك بالآية، وأصحاب أبي حَنيفة يتمسّكون بها في امتناع بَيْع دُور مكّة وإجارتها، وهذا بناء على أنّ المسجدَ الحرام هو مكّة كلّها.

والشّافعيّ يَرَى خلافَ ذلك، ويقول: إنّه الكعبة، ولا يمنع من بَيْع دُور مكّة ولا إجارتها، ويَحتجّ بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾[3]، وأصحاب أبي حنيفة يقولون: إنّها إضافة اختصاص لا إضافة تمليك، كما تقول: جلّ الدّابة، وقرأ «سَواءَ» بالنّصب على أن يكون أحد مفعولي« جَعَلْنا» أي جعلناه مُستويًا فيه العاكف والبادِ، ومَن قرأ بالرّفع جعل

---

١ ـ في د «وذكر».

٢ ـ الحج / ٢٥.

٣ ـ الحجّ / ٤٠.

الْجُملة هي[١] المفعول الثّاني. (١٨: ٣٢ـ٣٣)

الفصل الخامس والعشرون ـ [في فَضْل الكعبة]

(الخطبة: ١) ... وَفَرَضَ عَلَيْكُمْ حَجَّ بَيْتِهِ الْحَرَام، الَّذِي جَعَلَهُ قِبْلَةً لِلأَنَام، يَرِدُونَهُ وُرُودَ الأَنعَام، وَيأْلَهُونَ إِلَيْهِ وُلُوهَ الْحَمَام. جَعَلَهُ سُبْحَانَهُ عَلَامَةً لِتَوَاضُعِهِمْ لِعَظَمَتِهِ، وَإِذْعَانِهِمْ لِعِزَّتِهِ، وَاخْتَارَ مِن خَلْقِهِ سُمَّاعًا أَجَابُوا إِلَيْهِ دَعْوَتَهُ، وَصَدَّقُوا كَلِمَتَهُ، وَوَقَفُوا مَوَاقِفَ أَنبِيَائِهِ، وَتَشَبَّهُوا بِمَلَائِكَتِهِ الْمُطِيفِينَ بِعَرْشِهِ، يُحْرِزُونَ الأَرْبَاحَ فِي مَتْجَرِ عِبَادَتِهِ، وَيَتَبَادَرُونَ عِندَهُ مَوْعِدَ مَغْفِرَتِهِ. جَعَلَهُ سُبْحَانَهُ لِلإِسْلَامِ عَلَمًا، وَلِلْعَائِذِينَ حَرَمًا، فَرَضَ حَقَّه، وَأَوْجَبَ حَجَّهُ، وَكَتَبَ عَلَيْكُمْ وِفَادَتَهُ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾[٢].

الشّرح: ... جاء في الخبر الصّحيح أنّ في السّماء بيتًا يطوف به الملائكة طواف البشر بهذا البيت اسمه الضُّراح، وأنّ هذا البيت تحته على خطّ مستقيم، وأنّه المراد بقوله تعالى: ﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾[٣]، أقسم سبحانه به لشَرَفه ومنزلته عنده، وفي الحديث أنّ آدم لـمَّا قضى مناسكه، وطاف بالبيت لقيته الملائكة، فقالت: يا آدم، لقد حججنا هذا البيت قبلك بألفَي عام.

قال مجاهد: إنّ الحاجّ إذا قدموا مكّة استقبلتهم الملائكة، فسلّموا على ركبان الإبل، وصافحوا ركبان الحمير، واعتنقوا المشاة اعتناقًا.

١ـ في د «على».

٢ـ آل عمران/٩٧.

٣ـ الطّور/٤.

مِن سنّة السَّلَف أن يستقبلوا الحاجّ، ويقبلوا بين أعينهم ويسألوهم الدّعاء لهم، ويبادروا ذلك قبل أن يتدنّسوا بالذّنوب والآثام.

وفي الحديث: «إنّ الله تعالى قد وَعَد هذا البيت أن يحجّه في كلّ سنة ستّمِائة ألف، فإن نقصوا أتمّهم الله بالملائكة، وإنّ الكعبة تحشر كالعروس المزفوفة، وكلّ مَن حجّها متعلّق بأستارها يسعوْن حولها، حتّى تدخل الجَنّة فيدخلون معها».

وفي الحديث: «إنّ من الذّنوب ذنوبًا لا يكفّرها إلّا الوقوف بعَرَفة». وفيه: «أعظم النّاس ذنبًا مَن وقف بعَرَفة فظنّ أنّ الله لا يغفر له».

عمر بن ذرّ الهمدانيّ، لـمَّا قضى مناسكه أسند ظَهْره إلى الكعبة وقال مودِّعًا للبيت: ما زلنا نحلّ إليك عروة، ونشدّ إليك أُخرى، ونصعد لك أكمة، ونهبط أُخرى، وتخفضنا أرض، وترفعنا أُخرى، حتّى أتيناك. فليت شعري بمَ يكون مُنصَرفنا؟ أبذنب مغفور، فأعظِم بها من نعمة! أم بعملٍ مردودٍ فأعظم بها من مصيبة! فيا مَن له خرجنا وإليه قصدنا، وبحرَمه أنخنا ارحم. يا مُعطِيَ الوفد بفِنائك، فقد أتيناك بها معرّاة جلودها، ذابلةً أسنمتها، نَقِبَةً[1] أخفافها، وإنّ أعظم الرّزيّة أن نرجع وقد اكتنفتنا الخيبة. اللّهمّ وإنّ للزّائرين حقًّا، فاجعل حقّنا عليك غفران ذنوبنا، فإنّك جواد كريم ماجد، لا ينقصك نائل ولا يبخلك سائل.

ابن جريج: ما ظننت أنّ الله ينفع أحدًا بشِعر عمر بن أبي ربيعة، حتّى كنت باليمن، فسمعت مُنشِدًا يُنشد قوله: [البسيط]

بالله قُولًا لَهُ في غَيرِ مَعْتَبةٍ ... ماذا أردتَ بطُول المَكْثِ في اليَمَن![2]

إن كنتَ حاولتَ دُنيا أو ظَفِرْتَ بها ... فَمَا أخَذْتَ بتَرْكِ الحجِّ مِن ثَمَنِ!

---

١ ـ نقبة، من نقب البعير، إذا رقّت أخفافه.

٢ ـ ديوانه: ٢٧٦، والمعتبة: العتاب.

فحرّكني ذلك على ترك اليمن، والخروج إلى مكّة، فخرجت فحججت.

سمع أبو حازم امرأة حاجّة ترفث[١] في كلامها، فقال: يا أَمَةَ الله، ألستِ حاجّة! أَلَا تتّقين الله! فسفرت عن وجه صَبيح، ثمّ قالت له: أنا من اللّواتي قال فيهنّ عمر بن أبي ربيعة: [الطّويل]

أماطَتْ كَساء الخزِّ عن حُرِّ وجهها ... وردَّتْ على الخدَّيْن بُرْدًا مُهَلْهَلَا

مِن اللَّاءِ لم يحْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً ... ولكن لِيَقْتُلْنَ البريءَ المغَفَّلَا

فقال أبو حازم: فأنا أسأل الله ألّا يُعذِّب هذا الوجه بالنّار. فبلغ ذلك سعيد بن المسيّب، فقال: رحم الله أبا حازم! لو كان من عُبّاد العراق، لقال لها: اعزُبي يا عدوة الله! ولكنّه ظَرْفُ نُسّاك الحجاز. (١: ١٢٤ ـ ١٢٥)

[في حَلْي الكعبة و الأقوال في تصرّفها]

(الحكمة: ٢٧٦) الأصل: وَرُوِيَ أَنَّهُ ذُكِرَ عِندَ عمر بن الخطّاب في أيّامِهِ حَلْيُ الكَعبةِ وكثرَتُهُ، فقالَ قومٌ: لوْ أخذْتَهُ فَجَهَّزْتَ بِهِ جيوشَ المُسْلِمينَ، كَانَ أعظَمَ للأَجْرِ، وما تَصْنعُ الكعبةُ بالحلْي! فهمَّ عُمرُ بذَلكَ، وسأَلَ عنهُ أَميرَ المؤمنين عليه السلام،

فَقَالَ: إنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، وَالْأَمْوَالُ أَرْبَعَةٌ، أَمْوَالُ الْمُسْلِمِينَ، فَقَسَّمَهَا بَيْنَ الْوَرَثَةِ فِي الْفَرَائِضِ، وَالْفَيْءُ فَقَسَّمَهُ عَلَى مُسْتَحِقِّيهِ، وَالْخُمْسُ فَوَضَعَهُ اللهُ حَيْثُ وَضَعَهُ، وَالصَّدَقَاتُ فَجَعَلَهَا اللهُ حَيْثُ جَعَلَهَا، وَكَانَ حَلْيُ الْكَعْبَةِ فِيهَا يَوْمَئِذٍ، فَتَرَكَهُ

---

١ ـ الرّفث: الفحش في القول.

اللهُ عَلَى حَالِهِ، وَلَمْ يَتْرُكْهُ نسْيَانًا، وَلَمْ يَخْفَ عَنهُ مَكَانًا، فَأَقِرَّهُ حَيْثُ أَقَرَّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ.

فَقَالَ لَهُ عُمر: لَوْلَاكَ لَافْتَضَحْنَا! وَتَرَكَ الْحَلْيَ بِحَالِهِ.

الشّرح: هذا استدلال صحيح، ويمكن أن يُورَد على وجهَين:

أحدهما ـ أن يقال: أصلُ الأشياء الحَظْر والتّحريم، كما هو مَذهَب كثيرٍ من أصحابنا البغداديّن؛ فلا يجوز التّصرّف في شيء من الأموال والمنافع إلّا بإذنٍ شرعيّ، ولم يوجَد إذن شَرْعيّ في حَلْي الكَعْبة، فبقينا فيه على حُكْم الأصل.

والوجه الثّاني ـ أن يقال: حَلْي الكعبة مال مختصّ بالكعبة؛ هو جَار مَجرى سُتور الكَعْبة، ومَجرَى باب الكَعْبة، فكما لايجوز التّصرّف في ستُور الكعبة وبابها إلّا بنصٍّ فكذلك حَلْي الكعبة، والجامع بينهما الاختصاص الجاعلُ كلّ واحدٍ من ذلك كالجزء من الكعبة، فَعَلى هذا الوجه يَنبغي أن يكون الاستدلال.

ويجب أن يُحْمَل كلامُ أمير المؤمنين عليه السلام عليه، وألّا يُحمَل على ظاهره، لأنّ لمعترض أن يعترض استدلاله إذا حمل على ظاهره، بأن يقول: الأموالُ الأربعة الّتي عدّدها إنّمَا قَسَمها اللهُ تعالى حيث قسَمها، لأنّها أموالٌ متكرِّرة بتكرُّر الأوقات على مَرّ الزّمان، يَذهَب الموجودُ منها ويَخلُفه غيرُه، فكان الاعتناء بها أكثر، والاهتمامُ بوجوهِ متصرّفها أشدّ، لأنّ حاجات الفقراء والمساكين وأمثالهم من ذَوي الاستحقاق كثيرة ومتجدّدة بتجدّد الأوقات، وليس كذلك حَلْي الكَعْبة، لأنّه مالٌ واحدٌ باقٍ غير متكرّر، وأيضًا فهو شيء قليلٌ يسير، ليس مِثْله ممّا يقال: ينبغي أن يكون الشّارع قد تعرّض لوجوهِ مَصْرفه حيث تعرّض لوجوهِ مصرف الأموال، فافترق الموضعان. (١٩: ١٥٨ ـ ١٥٩)

[في وجوب الحجّ والعمرة]

(الخطبة : ١٠٩) إنَّ أَفْضَلَ مَا تَوَسَّلَ بِهِ الْمُتَوَسِّلُونَ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى، الْإِيمَانُ بِهِ وَبِرَسُولِهِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ فَإِنَّهُ ذِرْوَةُ الْإِسْلَامِ، وَكَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ فَإِنَّهَا الْفِطْرَةُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا الْمِلَّةُ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ فَإِنَّهَا فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ، وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ جُنَّةٌ مِنَ الْعِقَابِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ وَاعْتِمَارُهُ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَيَرْحَضَانِ الذَّنَبَ... .

الشّرح: ذَكَرَ عليه السلام ثمانية أشياء، كلّ منها واجب... .

وسابعها: الحجّ والعُمْرة، وهما دون فريضة الصّوم، وقال: «إنّهما ينفيان الفقر ويرحضان الذّنب...»، وهذا الكلام يدلّ على وجوب العُمْرة، وقد ذهب إليه كثير من الفقهاء العلماء. (٧: ٢٢٣)

الفصل السّادس والعشرون ـ [في القضاء وآدابه]

(كتابه عليه السلام: ٥٣). . . ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ، وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ، وَلَا يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلَا يَحْصَرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ، وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ، أَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ، وَآخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ، وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّمًا بِمُرَاجَعَةِ الْخَصْمِ، وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكَشُّفِ الْأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ، مِمَّنْ لَا يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ، وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ، وَأُولَئِكَ قَلِيلٌ.

ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ، وافْسَحْ لَهُ فِي الْبَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ، وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِن خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِندَكَ. فَانظُرْ فِي ذَلِكَ نَظَرًا بَلِيغًا، فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ، يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَى، وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنيَا.

الشّرح: ... ثمّ أمره أن يتطّلع على أحكامه وأقْضيته، وأن يفرض له عطاءً واسعًا يملأ عينه، ويتعفّف به عن المَرافق والرَّشَوات، وأن يكون قريب المكان منه كثير الاختصاص، به ليمنع قُربه مِن سِعاية الرِّجال به وتقبيحهم ذكره عنده.

ثمّ قال: «إنّ هذا الدِّين قد كان أسيرًا»، هذه إشارة إلى قُضاة عُثمان وحُكّامه، وأنّهم لم يكونوا يقضون بالحقّ عنده، بل بالهَوَى لطَلَب الدّنيا.

وأمّا أصحابنا؛ فيقولون: رحم الله عثمان! فإنّه كان ضعيفًا، واستولى عليه أهْلُه، قطعوا الأُمور دونه، فإثمهم عليهم وعثمان بريء منهم. (١٧: ٦٠)

[فصل في القُضاة وما يلزمهم وذِكْر بعض نوادرهم]

قد جاء في الحديث المرفوع: «لا يقضي القاضي وهو غَضْبان»؛ وجاء في الحديث المرفوع أيضًا: «مَن ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليَعْدل بينهم في لحظه وإشارته ومجلسه ومقعده»

دخل ابن شِهاب على الوليد ـ أو سليمان ـ فقال له: يابنَ شهاب، ما حديث يرويه أهل الشّام؟ قال: ما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: إنّهم يروون أنّ الله تعالى إذا استرعى عبدًا رعيّة كتب له الحسنات، ولم يكتب عليه السيّئات. فقال: كذبوا يا أمير المؤمنين، أيّما أقرب إلى الله، نبيّ أم خليفة؟ قال: بل نبيّ. قال: فإنّه تعالى يقول لنبيّه داود: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ

عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾[١]. فقال سليمان: إنّ النّاس لَيُغْرُوننا عن ديننا.

وقال بكر بن عبد الله العَدَويّ لابن أرطاة ـ وأراد أن يستقضيه: والله ما أحْسِن القضاء، فإن كنتُ صادقًا لم يحلّ لك أن تستقضي مَن لايحسن، وإن كنتُ كاذبًا فقد فسقتُ، والله لايحلّ أن تستقضي الفاسق.

وقال الزُّهريّ: ثلاثٌ إذا كنّ في القاضي فليس بقاضٍ، أن يَكْرَهَ اللّائمة، ويحبّ المحمدة، ويخاف العَزْل.

وقال محارب بن زياد للأعمش: وُلِّيتُ القضاءَ فبكى أهلي، فلمّا عُزلتُ بكى أهْلِي، فما أدري ممّ ذلك؟ قال: لأنّك وُلِّيتَ القضاءَ وأنت تكرهه وتجزعُ منه، فبكى أهلك لجزعك، وعُزِلْتَ عنه فكرهتَ العزل وجزعتَ، فبكى أهلك لجزعك. قال: صدقتَ.

أُتِيَ ابنُ شُبْرمة بقوم يشهدون على قَراحٍ[٢] نخل، فشهدوا ـ وكانوا عدولًا ـ فامْتحنهم، فقال: كم في القَراح مِن نَخلة؟ قالوا: لا نعلم، فردّ شهادتهم، فقال له أحدهم: أنت أيّها القاضي تقضي في هذا المسجد منذ ثلاثين سنةً، فأَعِلْمنا كم فيه من أُسطوانة؟ فسكت وأجازهم.

خرج شريك وهو على قضاء الكوفة يتلقّى الخيزران، وقد أقبلتْ تريد الحجّ، وقد كان استُقضي وهو كارهٌ، فأتى شاهي[٣]، فأقام بها ثلاثًا، فلم توافِ، فخفّ زادُه وما كان معه، فجعل يبلّه بالماء ويأكلهُ بالمِلح، فقال العلاء بن المِنهال الغَنَويّ: [الوافر]

فإن كان الّذي قد قلتُ حقًّا بأن قد أكرَهوكَ على القضاءِ[٤]

---

١ ـ ص / ٢٦.

٢ ـ القراح هنا: البستان، وانظر ياقوت (قرح).

٣ ـ شاهي: موضع قرب القادسيّة.

٤ ـ الخبر والأبيات في ياقوت ٥: ٢٢٤.

فما لَكَ مُوضِعًا في كلّ يوم تلَقَّى مَن يَحُجّ من النّساءِ
مُقيمًا في قُرَى شاهي ثلاثًا بلا زادٍ سِوَى كِسَرٍ وماءِ !

وتقدّمتْ كَلْثَم بنت سريع مولى عَمرو بن حريث ـ وكانت جميلةً ـ وأخوها الوليد بن سريع إلى عبد الملك بن عُمير ؛ وهو قاضٍ بالكوفة، فقَضَى لها على أخيها ، فقال هُذَيل الأشجعيّ: [الطّويل]

أتاه وليدٌ بالشّهودِ يسوقُهمْ على ما ادّعى مِن صامتِ المالِ والخَوَلْ
وجاءت إليه كَلثمٌ وكَلامُها شِفاءٌ من الدّ اء المخامِرِ والخَبَلْ
فأدلَى وليدٌ عند ذاكَ بحقّه وكان وليدٌ ذَا مِراءٍ وذا جَدَلْ
فدَهّتِ القِبْطيّ حَتَّى قضى لها بغير قضاءِ الله في مُحكَمِ الطِّوَلْ
فلو كان مَن في القَصْر يَعلَم عِلْمَهُ لما استعمل القِبطيّ فينا على عَمَلْ
له حين يقضِي للنّساءِ تخاوُصٌ وكان وما فيه التَّخاوُصُ والحَوَلْ
إذا ذاتُ دَلٍّ كلَّمَتْهُ لحاجةٍ فَهَمَّ بأن يَقضِي تَنحْنَحَ أو سَعَلْ
وبَرَّقَ عَيْنَيْهِ وَلَاكَ لسانَهُ يرى كلَّ شيءٍ ما خَلَا وَصْلِها جَلَلْ

وكان عبدُ الملك بن عُمَير يقول : لعن الله الأشجعيّ ، والله لربّما جاءتْني السّعلة والنّحْنحة وأنا في المتوضّأ فأُردّهما لما شاعَ من شِعْره.

كتب عمر بن الخطّاب إلى معاوية : أمّا بعد ، فقد كتبتُ إليك في القضاء بكتاب لم آلُكَ ونفسي فيه خيرًا ؛ الزَمْ خمسَ خِصال يَسلمْ لك دينُك ، وتأخذْ بأفضل حظّك ؛ إذا تقدّم إليك الخَصْمان فعليك بالبيّنة العادلة أو اليمين القاطعة، وأَدْنِ الضّعيف حتّى يشتدّ قلبُه وينبسطَ لسانه ، وتعهّد الغريبَ فإنّك إن لم تتعهّده تَركَ حقّه ورجع إلى أهله ؛ وإنَّمَا ضَيّع حقّه مَن لم يُرفِقْ به ، وآس بين الخصوم في لحظك ولَفْظك ، وعليك بالصّلح بين النّاس ما لم يَسْتَبن لك

فصل القضاء.

وكتب عمر إلى شُريح: لا تُسارر ولا تُضارر، ولا تَبِع ولا تَبْتَع في مجلس القضاء، ولا تَقْضِ وأنتَ غضبان، ولا شديدُ الجوع، ولا مشغولُ القلب.

شَهِد رجل عند سَوّار القاضي، فقال: ما صِناعتُك؟ فقال: مؤدِّب، قال: أنا لا أجيز شهادتَك؛ قال: ولِمَ؟ قال لأنّك تأخذ على تعليم القرآن أجرًا. قال: وأنت أيضًا تأخذ على القضاء بين المسلمين أجرًا. قال: إنّهم أكرَهوني. قال: نعم أكرهوك على القضاء، فهل أكرَهوك على أخذ الأجر! قال: هلمّ شهادتَك.

ودخل أبو دُلامَة ليشهَد عند أبي ليلَى، فقال حين جلس بين يديه: [الطّويل]

إذا النّاسُ غطّوْني تَغطّيتُ عنهم ... وإن بحثوا عنّي ففيهمْ مَباحِثُ[1]

وإن حَفَروا بِئْري حفرْتُ بِآرَهمْ ... ليعلم ما تُخفيه تلك النّبَائثُ

فقال: بل نغطّيك يا أبا دُلامة ولا نبحثك؛ وصرَفَه راضيًا، وأعطى المشهود عليه من عندِه قيمةَ ذلك الشّيء.

كان عامرُ بنُ الظَّرِب العَدْوانيّ حاكمَ العرب وقاضيَها، فنزل به قوم يستفتونه في الخُنثَى وميراثه؛ فلم يدر ما يَقضِي فيه، وكان له جارية اسمُها خصيلة، ربّما لامَها في الإبطاء عن الرَّعي وفي الشّيء يجدُه عليها، فقال لها: يا خُصَيلة، لقد أسرَعَ هؤلاء القومُ في غَنَمي وأطالوا المكث؛ قالت: وما يَكبُر عليك من ذلك؟ اتبعهْ مَبَاله وخلاك ذمّ. فقال لها: [الرّجز]

* أمسى خُصَيْلٌ بعدَها أو رُوحي *

وقال أعرابيّ لقوم يتنازعون: هل لكم في الحقّ أو ما هو خير من الحقّ؟ قيل: وما الّذي هو خيرٌ من الحقّ؟ قال: التحاطّ والهَضْم؛ فإنّ أخْذَ الحقّ كلّه مُرٌّ.

---

١ ـ الأغاني ١٠: ٢٣٤، وفيه: «إنّ النّاس».

وعزل عمر بن عبد العزيز بعضَ قُضاتِه، فقال: لِمَ عزلْتَني؟ فقال: بلغني أنّ كلامك أكثرُ من كلام الخصْمَين إذا تحاكَمَا إليك.

ودخل إياسُ بن معاوية الشّام وهو غلام، فقدّم خَصْمًا إلى باب القاضي في أيّام عبد الملك، فقال القاضي: أما تَستَحيي! تُخاصم وأنت غلامٌ شيخًا كبيرًا؟ فقال: الحقّ أكبرُ منه، فقال: اسكتْ وَيْحَك! قال: فمَن ينطق بحجّتي إذًا! قال: ما أظنّك تقول اليوم حقًّا حتّى تقوم. فقال: لا إله إلّا الله. فقام القاضي ودخل على عبد الملك وأخبرَه، فقال: اقْضِ حاجتَه وأخرجْه من الشّام كي لا يُفسِد علينا النّاس.

واختصم أعرابيّ وحَضَريّ إلى قاضٍ، فقال الأعرابيّ: أيّها القاضي، إنّه وإن هَمْلَج[1] إلى الباطل، فإنّه عن الحق لَعطُوف.

و ردّ رجلٌ جاريةً على رجل اشتراها منه بالحُمْق، فترافعَا إلى إياس بن معاوية، فقال لها إياس: أيّ رِجْلَيكِ أطوَل؟ فقالت: هذه. فقال: أتذكرين ليلَة ولدتْك أُمّك؟ قالت: نعم. فقال إياس: ردّ ردّ!

وجاء في الخبر المرفوع من روايه عبد الله بن عمر: «لا قدّستْ أُمّةٌ لا يُقضَى فيها بالحقّ»؛ ومن الحديث المرفوع من رواية أبي هريرة: «ليس أحدٌ يَحكُم بين النّاس إلّاجيء به يوم القيامة مغلولةٌ يداه إلى عُنقِه، فكّه العَدْل، وأَسلَمَه الجور».

واستعدى رجلٌ على عليّ بن أبي طالب عليه السلام عمرَ بنَ الخطّاب رضي الله عنه وعليٌّ جالس، فالتفت عمرُ إليه، فقال: قُمْ يا أبا الحسن فاجْلس مع خَصْمك، فقام فجلس معه وتناظرا؛ ثمّ انصرف الرّجل ورجع عليّ عليه السلام إلى محلّه، فتبيّن عمر التّغيّر في وجهه، فقال: يا أبا الحسن، ما لي أراك متغيّرًا! أكَرِهْتَ ما كان؟ قال: نعم. قال: وما ذاك؟ قال: كنّيتَني بحضرة خَصْمي،

---

١ ـ هملج: أسرع.

هلّا قلتُ: قُمْ يا عليّ فاجْلس مع خَصْمك ! فاعتنق عمرُ عليًّا ، وجعل يقبّل وجهَه ، وقال : بأبي أنتم ! بكُمْ هدانا الله ، وبكم أخرجَنا من الظُّلمة إلى النّور .

أبان بن عبد الحميد اللّاحقيّ في سوّار بن عبد الله القاضي : [السّريع]

لا تَقدَح الظِّنّة في حُكْمِهِ شيمتُه عدلٌ وإنصافُ
يَمضِي إذا لم تَلقَهُ شُبهةٌ وفي اعتراض الشّكِّ وَقّافُ

كان ببغداد رجلٌ يُذكَر بالصّلاح والزّهد، يقال له : رُوَيم ، فولّي القضاءَ ، فقال الجُنيد : مَن أراد أن يستَوْدع سرَّه مَن لايفشيه فعليه برُوَيْم، فإنّه كتم حبّ الدُّنيا أربعين سنة إلى أن قدر عليها . الأشهب الكوفيّ : [البسيط]

يا أهلَ بغداد قد قامت قيامتُكمْ مذ صار قاضِيكُمُ نوحَ بن دَرّاجِ
لو كان حَيًّا له الحجّاجُ ما سلِمتْ صحيحةً يده من وَسْم حَجّاجِ

وكان الحجّاج يسِم أيدي النَّبط بالمِشْراط والنِّيل .

لـمَّا وقعت فتنة ابن الزّبير اعتزل شُريحٌ القضاءَ ، وقال : لا أَقضِي في الفتنة ؛ فبقي لا يَقضِي تسعَ سنين، ثمّ عاد إلى القضاء، وقد كبرتْ سِنُّه ، فاعترضه رجل وقد انصرف من مجلس القضاء ، فقال له : أما حان لك أن تخافَ الله ! كبرتْ سنّك ، وفسَدَ ذِهْنُك ، وصارت الأُمور تجوز عليك ، فقال : والله لا يقولُها بعدَك لي أحدٌ . فلزم بيتَه حتّى مات .

قيل لأبي قِلابة وقد هَرَب من القضاء : لو أجبتَ ؟ قال : أخاف الهَلَاك ، قيل : لو اجتهدتَ لم يكن عليك بأسٌ ؛ قال : وَيْحَكم ! إذا وقع السّابح في البَحْر كم عسى أن يَسْبَح !

دعا رجلٌ لسليمان الشّاذَكونيّ ، فقال : أرانيكَ اللهُ يا أبا أيّوبَ على قضاء إصبَهان ! قال : وَيْحك ! إن كان ولا بدّ فعَلى خَراجها ، فإنّ أخذَ أموال الأغنياء أسهلُ مِن أخْذِ أموال الأيتام .

ارتفعتْ جميلةُ بنتُ عيسى بن جراد ـ وكانت جميلةً كاسمها ـ مع خصم لها إلى الشَّعبيّ

ـ وهو قاضي عبد الملك ـ فقَضَى لها، فقال هُذَيل الأشجعيّ: [مجزوء الرّمل]

فُتِنَ الشّعبيُّ لـمَّا ... رَفَع الطَّرفَ إليها
فتَنته بثَنايا ... ها وقَوْسَيْ حاجبَيْها
وَمَشَتْ مَشْيًا رُوَيدًا ... ثمّ هزّت منكِبَيْها
فقَضَى جَوْرًا على الخَصْـ ... ـمِ ولم يَقضِ عليهَا

فقبض الشّعبيّ عليه وضرَبَه ثلاثين سوطًا.

قال ابنُ أبي لَيْلَى: ثمّ انصرف الشّعبيّ يومًا من مجلس القضاء وقد شاعت الأبيات وتَناشَدها النّاس، ونحن معه، فمررْنا بخادمٍ تَغسل الثّياب، وتقول:

* فُتِنَ الشّعبيّ لـمَّا *

تحفظ تتمّة البيت، فوقف عليها ولقّنها، وقال:

* رفَع الطَّرْفَ إليها *

ثمّ ضحك، وقال: أبعدَه الله! والله ما قضينا[1] لها إلّا بالحقّ.

جاءت امرأة إلى قاضٍ، فقالت: مات بَعْلي وترك أبوَيْن وابنًا وبني عمّ، فقال القاضي: لِأبوَيْه الثُّكْل، ولابنه اليُتْم، ولك اللّايمة، ولبني عمّه الذّلّة، واحمِلي المال إلينا إلى أن تَرتفِع الخصوم!

لقي سُفيان الثّوريّ شريكًا بعد ما استُقضِي، فقال له: يا أبا عبد الله، بعد الإسلام والفقه والصّلاح تَلِي القضاء! قال: يا أبا عبد الله، فهل للنّاس بدٌّ من قاضٍ! قال: ولا بدّ يا أبا عبد الله للنّاس من شُرَطِيّ.

---

١ ـ ا، د: «قضيت»، وأثبت ما في د.

وكان الحسن بن صالح بن حيّ يقول لـمَّا ولِّيَ شَريك القضاء: أيَّ شَيْخ أفسَدوا!

قال أبو ذَرّ رضي الله عنه: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: يا أبا ذَرّ، اعْقِل[1] ما أقول لك؛ جَعل يردّدها عَلَيّ ستّة أيّام، ثمّ قال لي في اليوم السّابع: «أُوصِيك بتقوَى الله في سَريرَتِك وعلانيّتك، وإذا أسأتَ فأحسن، ولا تسألنّ أحدًا شيئًا ولو سَقَط سوطُك، ولاتتقلدنّ أمانةً، ولا تَلِيَنّ ولاية، ولا تكفلنّ يتيمًا، ولا تقضينّ بين اثنين».

أراد عثمان بن عفّان أن يستقضي عبدَ الله بن عمر، فقال له: ألستَ قد سمعت النّبيّ صلى الله عليه وآله يقول: «مَن استعاذ بالله فقد عاذَ بمَعاذ!»، قال: بلى. قال: فإنّي أعوذ بالله منك أن تستقضِيَني.

وقد ذكر الفقهاءُ في آداب القاضي[2] أُمورًا، قالوا: لايجوز أن يقبَل هديّةً في أيّام القضاء إلّا ممّن كانت له عادة يهدي إليه قبل أيّام القضاء، ولايجوز قبولها في أيّام القضاء ممّن له حكومة وخصومة، وإن كان ممّن له عادة قديمة، وكذلك إن كانت الهديّة أنفَسَ وأرفَعَ ممّا كانت قبل أيّام القضاء لايجوز قبولُها.

ويجوز أن يحضر القاضي الولائم، ولايحضر عند قوم دون قوم، لأنّ التّخصيص يُشعِر بالمَيْل، ويجوز أن يَعود المَرْضَى، ويَشهد الجنائز، ويأتي مقدم الغائب. ويكره له مباشرة البيع والشِّراء. ولايجوز أن يَقضي وهو غَضْبان ولا جائع ولا عَطْشان، ولا في حال الحُزْن الشّديد، ولا الفَرَح الشّديد، ولايقضي والنُّعاس يَغلِبه، والمَرض يُقلِقه، ولا وهو يدافع الأخبَثَين، ولا في حَرٍّ مُزْعِج ولا في بَرْد مزعِج.

وينبغي أن يجلس للحُكْم في موضع بارز يَصِلُ إليه كلّ أحَدٍ، ولايحتجب إلّا لعُذْر. ويُستحَبّ أن يكون مجلسُه فسيحًا لايتأذّى بذلك هو أيضًا. ويكره الجلوس في المساجد للقضاء، فإن احتاج إلى وكلاء جاز أن يتّخذهم ويوصيهم بالرِّفْق بالخصوم. ويستحبّ أن

---

١ ـ في د: «افعل».

٢ ـ كذا في أ، د، وهو الصّواب. وفي ب: «القضاء».

يكون له حَبْس، وأن يتّخذ كاتبًا إن احتاج إليه؛ ومِن شرط كاتبه أن يكون عارفًا بما يَكتُب به عن القضاء. واختُلِفَ في جواز كونه ذِمِّيًّا، والأظهَر أنّه لايجوز. ولايجوز أن يكون كاتبُه فاسقًا، ولايجوز أن يكون الشُّهودُ عنده قومًا معيّنين، بل الشّهادة عامّة فيمَن استَكمل شروطَها. (١٧: ٦١ ـ ٦٨)

الفصل السّابع و العشرون ـ [كيفيّة حكمه و قضائه عليه السلام]

(الحكمة: ٢٧٨) الأصل: لَوْ قَدِ اسْتَوَتْ قَدَمَايَ مِن هَذِهِ المَدَاحِضِ لَغَيَّرْتُ أَشْيَاءَ.

الشّرح: لسنا نَشُكّ أنّه كان يَذهب في الأحكام الشّرعيّة والقضايا إلى أشياء يُخالِف فيها أقوالَ الصّحابة، نحو قطعه يد السّارق من رُؤوس الأصابع، وبيعِه أُمّهات الأولاد، وغير ذلك، وإنّمَا كان يَمنَعه من تغيُّر أحكام مَن تَقدَّمه اشتغالُه بحَرب البُغاة والخَوارج، وإلى ذلك يشير بالمَداحض الّتي كان يؤمِّل استواءَ قدمَيْه منها، ولهذا قال لقُضاته: «اقْضُوا كما كنتم تَقْضُون حتّى يكون للنّاس جماعةٌ»، فلَفْظة «حتّى» هاهنا مؤذِنةٌ بأنّه فَسَح لهم في اتّباع عادَتِهم في القضايا والأحكام الّتي يَعْهَدونها إلى أن يصيرَ للنّاس جماعة، وما بعد «إلى» و «حتّى» ينبغي أن يكون مخالِفًا لما قبلهما.

فأمّا أصحابنا فيقولون: إنّه كان فيما يُحاوِل أن يَحكُم بين النّاس مجتهدًا، ويجوز لغيره من المجتهدين مخالَفَتُه.

والإماميّة تقول: ما كان يَحكُم إلّا عن نَصٍّ وتوقيفٍ، ولايجوز لأحدٍ من النّاس مخالَفته.

والقول في صحّة ذلك وفساده فَرْعٌ من فروع مسألة الإمامة.[١] (١٩: ١٦١)

الفصل الثّامن والعشرون ـ [لا حِلْف في الإسلام]

(كتابه عليه السلام: ٧٤) وَمِن حِلْف له عليه السلام بين ربيعة و اليمن، نُقِل من خطّ هِشام بن الكَلْبيّ:

هَذَا مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْيَمَنِ حَاضِرُهَا وَبَادِيهَا، وَرَبِيعَةُ حَاضِرُهَا وَبَادِيهَا، أَنَّهُمْ عَلَى كِتَابِ اللهِ يَدْعُونَ إِلَيْهِ، وَيَأْمُرُونَ بِهِ، وَيُجِيبُونَ مَن دَعَا إِلَيْهِ وَأَمَرَ بِهِ، لَا يَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، وَلَا يَرْضَوْنَ بِهِ بَدَلًا، وَأَنَّهُمْ يَدٌ وَاحِدَةٌ عَلَى مَن خَالَفَ ذَلِكَ وَتَرَكَهُ، أَنصَارٌ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، دَعْوَتُهُمْ وَاحِدَةٌ، لَا يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ لِمُعْتَبَةِ عَاتِبٍ، وَلَا لِغَضَبِ غَاضِبٍ، وَلَا لِاسْتِذْلَالِ قَوْمٍ قَوْمًا، وَلَا لِمَسَبَّةِ قَوْمٍ قَوْمًا، عَلَى ذَلِكَ شَاهِدُهُمْ وَغَائِبُهُمْ، وَسَفِيهُهُمْ وَعَالِمُهُمْ، وَحَلِيمُهُمْ وَجَاهِلُهُمْ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ عَهْدَ اللهِ وَمِيثَاقَهُ، إِنَّ عَهْدَ اللهِ كَانَ مَسْؤولًا. وَكَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

الشّرح:... قوله: «لِمَعْتبة عاتِب»، أي لا يؤثّر في هذا العهد والحِلْف، ولا ينقضه أن يعتب أحدٌ منهم على بعضهم؛ لأنّه استجداه فلم يُجدِه، أو طلب منه أمرًا فلم يقم به، ولا لأنّ أحدًا منهم غضب من أمر صدر من صاحبه، ولا لأنّ عزيزًا منهم استذلّ ذليلًا منهم، ولا لأنّ إنسانًا منهم سبّ أو هجا بعضهم، فإنّ أمثال هذه الأُمور يتعذّر ارتفاعها بين النّاس؛ ولو كانت تنقض الحِلْف لما كان حلفٌ أصلًا.

واعلم! أنّه قد ورد في الحديث عن النّبيّ صلى الله عليه وآله: «كلّ حِلْفٍ كان في الجاهليّة فلا يزيده

---

١ ـ د: «الإماميّة».

الإسلام إلّا شدّة»، ولا حِلْف في الإسلام، لكنّ فِعْل أمير المؤمنين عليه السلام أوْلَى بالاتّباع من خبر الواحد؛ وقد تحالفت العرب في الإسلام مرارًا، ومَن أراد الوقوف على ذلك، فليطلبه مِن كُتُب التّواريخ. (٦٧:١٨)

الفصل التّاسع والعشرون ـ [في القتل و أقسامه]

(كتابه عليه السلام: ٥٣)... إيَّاكَ والدِّماءَ وسَفْكَهَا بغَيْرِ حِلِّهَا، فإنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنقْمَةٍ، ولَا أَعْظَمَ لِتَبَعَةٍ، ولَا أحْرَى بزَوَالِ نعْمَةٍ، وانقِطَاعِ مُدَّةٍ، مِن سَفْكِ الدِّمَاءِ بغَيْرِ حَقِّهَا، واللهُ سُبْحَانَهُ مُبْتدِئٌ بالحُكْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ فِيمَا تَسَافَكُوا مِنَ الدِّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَاتُقَوِّيَنَّ سُلْطَانَكَ بسَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُضْعِفُهُ ويُوهِنُهُ، بَلْ يُزِيلُهُ ويَنقُلُهُ.

ولَا عُذْرَ لَكَ عِندَ اللهِ ولَا عِندِي فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، لِأَنَّ فِيهِ قَوَدَ الْبَدَنِ، وإِنِ ابْتُلِيتَ بخَطَأٍ وأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بالْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ فِي الْوَكْزَةِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةً، فَلَاتَطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةُ سُلْطَانِكَ عَن أَن تُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ.

الشّرح: قد ذكرْنا في وصيّة قيس بن زُهير آنفًا النّهي عن الإسراف في الدِّماء، وتلك وصيّةٌ مبنيّةٌ على شريعة الجاهليّة مع حميّتها وتَهالُكها على القتل والقتال، ووصيّة أمير المؤمنين عليه السلام مبنيّةٌ على الشّريعة الإسلاميّة، والنّهي عن القَتْل والعُدْوان الّذي لا يُسيغه الدِّين، وقد ورد في الخبر المرفوع: «إنّ أوّل ما يقضي الله به يوم القيامة بين العباد أمرُ الدِّماء». قال: إنّه ليس شيء أدعى إلى حلول النِّقَم، وزوال النِّعَم، وانتقال الدُّوَل، مِن سَفْك الدّم الحرام، وإنّك إن ظننتَ أنّك تُقوّي سلطانك بذلك، فليس الأمرُ كما ظننتَ، بل تُضعفه،

بل تُعدِمه بالكلّيّة.

ثمّ عرّفه أنّ قتل العَمْد يوجب القَوَد؛ وقال له: «قَوَد البَدَن»، أي يجب عليك هَدْم صورتك كما هدمتَ صورة المقتول، والمراد إرهابُه بهذه اللّفظة فإنّها أبلَغ من أن يقول له: «فإنّ فيه القَوَد».

ثمّ قال له: إن قتلتَ خطأ أو شِبْه عَمْدٍ كالضّرب بالسَّوْط فعليك الدِّيَة. وقد اختلف الفقهاءُ في هذه المسألة، فقال أبو حنيفة وأصحابه: القَتْل على خمسة أوجه: عَمْد، وشِبْه عَمْد، وخطأ، وما أُجري مَجرَى الخطأ، وقَتْل بسَبَب.

فالعَمْد: ما تعمّد به ضرب الإنسان بسلاح، أو ما يجري مجْرَى السّلاح، كالمحدّد من الخشب وليطة[1] القَصَب، والمَرْوة[2] المحدّدة، والنّار؛ وموجب ذلك المأثَم والقَوَد إلّا أن يعفوَ الأولياء، ولا كفّارة فيه.

وشِبْه العمد: أن يتعمّد الضّرب بما ليس بسلاح، ولا أجريَ مَجْرى السّلاح، كالحَجَر العظيم، والخَشَبة العظيمة، وموجب ذلك المأثم والكفّارة، ولا قَوَد فيه، وفيه الدِّيَة مغلّظة على العاقلة.

والخطأ على وجهَين: خطأ في القَصْد، وهو أن يَرْمِي شخصًا يظنّه صَيْدًا، فإذا هو آدميّ. وخطأ في الفِعْل، وهو أن يَرمِي غَرَضًا فيصيب آدميًّا، وموجب النّوعَين جميعًا الكفّارة والدِّيَة على العاقلة، ولا مَأثم فيه.

وما أُجري مجرى الخطأ مِثل النّائم يتقلّب على رَجُل فيقتله، فحُكمه حكْم الخطأ.

وأمّا القتل بسَبَبٍ، فحافر البئرِ وواضعُ الحَجَر في غير مِلكه، وموجبه إذا تَلِف فيه إنسانٌ

---

١ ـ اللّيط: قشر القَصَب اللّازق به.

٢ ـ المَرْوة: حَجَر أبيض برّاق؛ وفي الحديث: قال له عديّ بن حاتم: إذا أصاب أحدنا صيدًا وليس معه سِكّين، أيُذبح بالمَرْوة وشقّة العصا»؟

الدّيّة على العاقلة، ولا كفّارة فيه.

فهذا قولُ أبي حنيفة ومَن تابَعه؛ وقد خالفه صاحباه أبو يوسف ومحمّد في شِبْه العَمْد، وقالا: إذا ضَرَبه بحَجَر عظيم أو خَشَبةٍ غليظةٍ فهو عَمْد، قال: وشِبْه العمد أن يتعمّد ضربه بما لا يقتل به غالبًا، كالعصا الصّغيرة، والسَّوْط؛ وبهذا القول قال الشّافعيّ.

وكلامُ أمير المؤمنين عليه السلام يدلّ على أنّ المؤدِّب من الوُلاة إذا تَلِف تحت يده إنسان في التّأديب فعليه الدِّيَة، وقال لي قومٌ من فُقهاء الإماميّة: إنّ مذهبَنا أن لا دِيَةَ عليه، وهو خلافُ ما يقتضيه كلام أمير المؤمنين عليه السلام. (١٧: ١١٠ـ١١٣)

(الخطبة: ١٧٤) ... أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، فَإِنَّهَا خَيْرُ مَا تَوَاصَى الْعِبَادُ بِهِ، وَخَيْرُ عَوَاقِبِ الْأُمُورِ عِندَ اللهِ، وَقَدْ فُتِحَ بَابُ الْحَرْبِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَلَا يَحْمِلُ هَذَا الْعَلَمَ إِلَّا أَهْلُ الْبَصَرِ وَالصَّبْرِ وَالْعِلْمِ بِمَوَاضِعِ الْحَقِّ، فَامْضُوا لِمَا تُؤْمَرُونَ بِهِ، وَقِفُوا عِندَ مَا تُنهَوْنَ عَنهُ، وَلَا تَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ حَتَّى تَتَبَيَّنُوا، فَإِنَّ لَنَا مَعَ كُلِّ أَمْرٍ تُنكِرُونَهُ غِيَرًا ...

الشّرح: لم يكن المسلمون قبل حَرْب الجَمَل يعرفون كيفيّة قتال أهل القِبْلَة، وإنّمَا تعلّموا فقه ذلك من أمير المؤمنين عليه السلام.

وقال الشّافعيّ: لو لا عليّ لما عُرف شيء من أحكام أهل البَغْي.

قوله عليه السلام: «ولا يحمل هذا العَلَم إلّا أهل البصر والصّبر»، وذلك لأنّ المسلمين عَظُم عندهم حرب أهل القبلة، وأكبروه، ومَن أقدم عندهم عليه أقدم على خوفٍ وحَذَرٍ، فقال عليه السلام: إنّ هذا العَلَم ليس يدركه كلّ أحد، وإنّمَا له قوم مخصوصون.

ثمّ أمرهم بالمضيّ عند ما يأمرهم به، وبالانتهاء عمّا ينهاهم عنه، ونهاهم عن أن يعجَلوا بالحُكْم على أمر ملتبس حتّى يتبيَّن ويتّضح.

ثمّ قال: إنّ عندنا تغييرًا لكلّ ما تنكرونه من الأُمور حتّى يثبت أنّه يجب إنكارها وتغييرها

، أي لستُ كعثمان أصرّ على ارتكاب ما أنهى عنه ، بل أغيّر كلّ ما ينكره المسلمون ، ويقتضي الحال والشّرع تغييره ... . (٩: ٣٣١)

الفصل الثّلاثون ـ [في الزّنا وحُكْمه]

(الحكمة: ٣١١) الأصل: مَا زَنَى غَيُورٌ قَطُّ.

الشّرح: قد جاء في الأثر: مَن زنَى زُنِيَ به ولو في عَقِب عقِبه.

وهذا قد جُرِّب فوجد حقًّا ، وقَلّ مَن تَرَى مِقدامًا على الزّنا إلّا والقول في حَرَمه وأهلِه وذوي مَحارمه كثير فاش.

والكلمة الّتي قالها عليه السلام حقّ، لأنّ مَن اعتاد الزّنا حتّى صار دُرْبته وعادتَه وأَلِفَتْه نفسه ، لا بدّ أن يهون عليه حتّى يظنّه مُباحًا ، أو كالمباح ، لأنّ مَن تدرّب بشيءٍ ومَرَن عليه زال قُبْحه من نفسه ، وإذا زال قبحُ الزّنا من نفسه لم يعظم عليه ما يقال في أهله، وإذا لم يعظم عليه ما يقال في أهله ، فقد سقطت غَيْرتُه. (١٩: ٢١١)

الفصل الحادي والثّلاثون ـ [أقوال في السّرقة وحدّها]

(الحكمة: ٢٧٧) الأصل: رُوِي أَنَّهُ رُفِعَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ سَرَقَا مِن مَالِ اللهِ ، أَحَدُهُمَا عَبْدٌ مِن مَالِ اللهِ ، وَالْآخَرُ مِن عُرْضِ النَّاسِ، فَقَالَ: أَمَّا هَذَا فَهُوَ مِن مَالِ اللهِ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، مَالُ اللهِ أَكَلَ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَأَمَّا الْآخَرُ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ الشَّدِيدُ، فَقَطَعَ يَدَهُ.

الشّرح: هذا مَذهَب الشّيعة أنّ عبد المَغنَم إذا سَرَق من المَغنَم لم يُقطَع، فأمّا العبدُ الغريبُ إذا سَرَق من المَغنَم فإنّه يُقطَع إذا كان ما سَرَقه زائدًا عمّا يَستحِقّه من الغنيمة بمقدار النِّصاب الّذي يجب فيه القَطْع، وهو رُبْع دينار، كذلك الحُرّ إذا سَرَق من المَغنَم حُكمُه هذا الحُكم بعَيْنه، فوَجَب أن يُحمَل كلامُ أمير المؤمنين على أنّ العبد المقطوع قد كان سَرَق من المَغنَم ما هو أَزيَدُ من حقّه من الغنيمة بمقدار النِّصاب المذكور أو أكثر.

فأمّا الفقهاء؛ فإنّهم لايُوجبون القَطْع على مَن سَرَق من مال الغنيمة قبل قِسْمَتها، سواءٌ كان ما سَرَقه أكثر من حَقِّه أو لم يكن، لأنّ مُخالَطةَ حقّه ومُمازَجته للمسروق شُبْهة في الجملة تَمنَع من وجوب القَطْع، هذا إن كان له حَقٌّ في الغنيمة بأن يكون شَهِد القتالَ بإذن سَيِّده، فإن لم يكن ذلك وكان لسيّده فيها حقّ لم يُقطَع أيضًا، لأنّ حِصّةَ سيّده المُشاعةَ شُبهة تَمنعُ من قَطعه، فإن لم يَشهَد القتالَ ولا شَهِدَه سيِّدُه وسَرَق من الغنيمة قبل القِسْمة ما يجب في مِثلِه القَطْع وَجَب عليه القَطْع. (١٩: ١٦٠)

الفصل الثّاني والثّلاثون ـ [في الارتداد]

(الخطبة: ٤٤) ومن كلام له عليه السلام لـمَّا هَرَب مَصقَلة بنُ هُبيرة الشّيبانيّ إلى معاوية، وكان قد ابتاع سَبْيَ بني ناجية من عامل أمير المؤمنين عليه السلام وأعتقهم، فلمّا طالبه بالمال خاس به وهرب إلى الشّام، فقال:

قَبَّحَ اللهُ مَصْقَلَةَ! فَعَلَ فِعْلَ السَّادَةِ، وَفَرَّ فِرَارَ الْعَبِيدِ، فَمَا أَنطَقَ مَادِحَهُ حَتَّى أَسْكَتَهُ، وَلَا صَدَّقَ وَاصِفَهُ حَتَّى بَكَّتَهُ، وَلَوْ أَقَامَ لَأَخَذْنَا مَيْسُورَهُ، وَانتَظَرْنَا بِمَالِهِ وُفُورَهُ.

الشّرح : ... فأمّا ما يقوله الفقهاء في مثل هذا السَّبْي، فقَبْل أن نذكر ذلك نقول : إنّ الرّواية قد اختلفت في المرتدّين من بني ناجية، فالرّواية الأُولى الّتي رواها محمّد بن عبد الله بن عثمان، عن نَصْر بن مُزاحم، تتضمّن أنّ الأمير الّذي مِن قِبَل عليّ عليه السلام قتل مقاتلة المرتدّين منهم بعد امتناعهم من العَوْد إلى الإسلام، وسَبَى ذَراريّهم، فَقَدِمَ بها على عليّ عليه السلام، فعلى هذه الرّواية يكون الّذين اشتراهم مَصْقَلة ذَراريّ أهل الرِّدّة.

والرّواية الثّانية الّتي رواها محمّد بن عبد الله، عن ابن أبي سيف، تتضمّن أنّ مَعْقل بن قيس، الأمير مِن قِبَل عليّ عليه السلام لم يقتل من المرتدّين من بني ناجية إلّا رجلًا واحدًا، وأمّا الباقون فرجعوا إلى الإسلام، والاسترقاقُ إنّمَا كان للنّصارى الّذين ساعدوا في الحَرْب وَشَهروا السّيف على جيش الإمام؛ وليسوا مرتدّين، بل نصارى في الأصل، وهم الّذين اشتراهم مَصْقلة.

فإن كانت الرّواية الأُولى هي الصّحيحة ففيها إشكال، لأنّ المرتدّين لايجوز عند الفُقَهاء استرقاقُهم، ولا أعرف خلافًا في هذه المسألة، ولا أظنّ الإماميّة أيضًا تخالف فيها؛ وإنّمَا ذهب أبوحنيفة إلى أنّ المرأة المرتدّة إذا لحقت بدار الحَرْب جاز استرقاقُها، وسائر الفُقَهاء على خلافه؛ ولم يختلفوا في أنّ الذّكور البالغين من المرتدّين لايجوز استرقاقُهم، فلا أعلم كيف وقع استرقاق المرتدّين من بني ناجية على هذه الرّواية؛ على أنّي أرى أنّ الرّواية المذكورة لم يُصرَّح فيها باسترقاقهم، ولا بأنّهم بيعوا على مَصْقلة، لأنّ لفظ الرّاوي : «فأبوا، فقتَل مقاتلتهم وسَبي ذَراريّهم، فقَدِم بهم على عليّ عليه السلام»؛ وليس في الرّواية ذِكْر استرقاقهم ولا بَيْعهم على مَصْقلة؛ بل فيها ماينافي بَيْعهم على مَصْقلة، وهو قوله : «فَقَدِمَ بهم على عليّ عليه السلام»، فإنّ مَصْقلة ابتاعَ السَّبْي من الطّريق في أَرْدَشِير خُرّة قبل قُدومه على عليّ عليه السلام؛ ولفظ الخبر : «فقَدِم بهم على عليّ عليه السلام».

وإنّمَا يبقى الإشكال على هذه الرّواية أن يقال : إذا كان قد قَدِمَ بهم على عليّ عليه السلام،

فمَصْقلة مَن اشترى، ولا يمكن دَفْع كون مَصْقلة اشترى قومًا في الجملة، فإنّ الخبر بذلك مشهور جدًّا يكاد يكون متواترًا.

فإن قيل: فما قولُكم فيما إذا ارتدّ البالغون من الرّجال والنّساء، ثمّ أولدوا ذرّيّة صِغارًا بعد الرّدّة؛ هل يجوز استرقاق الأولاد؟ فإن كان يجوز، فهلّا حملتم الخبر عليه!

قيل: إذا ارتدّ الزّوجان فحملتْ منه في حال الرّدّة وأتت بولد كان محكومًا بكُفْره؛ لأنّه ولد بين كافرَين.

وهل يجوز استرقاقه؟ فيه للشّافعيّ قولان؛ وأمّا أبوحنيفة فقال: إن وُلِد في دار الإسلام لم يجز استرقاقه، وإن وُلِد في دار الحرب جاز استرقاقُه، فإن كان استرقاقُ هؤلاء الذُّرّيّة موافقًا لأحد قولِي الشّافعيّ، فلعلّه ذاك.

وأمّا الرّواية الثّانية، فإن كانت هي الصّحيحة؛ ـ وهو الأوْلى ـ فالفقه في المسألة أنّ الذّمّيّ إذا حارب المسلمين، فقد نقضَ عهده، فصار كالمشركين الّذين في دار الحرب، فإذا ظَفِر به الإمام جازَ استرقاقُه وبيعُه؛ وكذلك إذا امتنع من أداء الجِزْية أو امتنع من التزام أحكام الإسلام.

واختلف الفُقَهاء في أُمور سبعة: هل ينتقضُ بها عَهْدهم، ويجوز استرقاقهم أم لا؟ وهي أن يزني الذّمّيّ بمسلمة، أو يصيبها باسم نكاح، أو يفتن مسلمًا عن دِينه، أو يقطع الطّريق على المسلمين، أو يؤدّي للكُفّار عينًا، أو يدلّ على عورات المسلمين، أو يقتل مسلمًا.

فأصحاب الشّافعيّ يقولون: إن شَرَطَ عليهم في عَقْد الذِّمّة الكفَّ عن ذلك، فهل ينقض عهدهم بفعله؟ فيه وجهان. وإن لم يشترط ذلك في عقد الذّمّة، لم ينتقض عهدهم بذلك.

وقال الطّحاويّ من أصحاب أبي حنيفة: ينتقض عهدهم بذلك، سواء شورطوا عن الكفّ عنه في عقد الذّمّة، أو لم يشارطوا عليه.

فنَصارى بني ناجية على هذه الرّواية قد انتقض عهدُهم بحرب المسلمين، فأُبيحَتْ

دماؤهم ، وجاز للإمام قَتْلهم وجاز له استرقاقهم ،كالمشركين الأصليّين في دار الحرب ؛ وأمّا استرقاق أبي بكر بن أبي قُحافة لأهل الرِّدّة وسَبْيُه ذَراريّهم ؛ فإن صحّ كان مخالفًا لما يقول الفُقَهاء من تحريم استرقاق المرتدّين ، إلّا أن يقولوا إنّه لم يَسْبِ المرتدّين ، وإنَّمَا سَبَى مَن ساعدهم وأعانهم في الحرب من المشركين الأصليّين . وفي هذا الموضع نظر .

(٣: ١٤٨ـ ١٥١)

الفصل الثّالث والثّلاثون ـ [في أهل الذّمّة]

(كتابه عليه السلام: ٥١) الأصل: ومن كتاب له عليه السلام إلى عُمّاله على الخراج:

مِن عَبْدِالله عَلِيٍّ أَمير الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَصْحَاب الْخَرَاج:

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مَن لَمْ يَحْذَرْ مَا هُوَ صَائِرٌ إِلَيْهِ لَمْ يُقَدِّمْ لِنَفْسِهِ مَا يُحْرِزُهَا. وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا كُلِّفْتُمْ يَسِيرٌ، وَأَنَّ ثَوَابَهُ كَثِيرٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُن فِيمَا نَهَى اللهُ عَنهُ مِنَ الْبَغْيِ وَالْعُدْوَانِ عِقَابٌ يُخَافُ لَكَانَ فِي ثَوَاب اجْتِنَابِهِ مَا لَا عُذْرَ فِي تَرْكِ طَلَبِهِ. فَأَنصِفُوا النَّاسَ مِن أَنفُسِكُمْ، وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلَاءُ الْأُمَّةِ، وَسُفَرَاءُ الْأَئِمَّةِ. وَلَا تُحْشِمُوا أَحَدًا عَن حَاجَتِهِ، وَلَا تَحْبِسُوهُ عَن طَلِبَتِهِ، وَلَا تَبِيعُنَّ لِلنَّاس فِي الْخَرَاجِ كُسْوَةَ شِتَاء وَلَا صَيْفٍ، وَلَا دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا تَضْرِبُنَّ أَحَدًا سَوْطًا لِمَكَانِ دِرْهَمٍ، وَلَا تَمَسُّنَّ مَالَ أَحَدٍ مِنَ النَّاس، مُصَلٍّ وَلَا مُعَاهَدٍ، إِلَّا أَن تَجِدُوا فَرَسًا أَوْ سِلَاحًا يُعْدَى بِهِ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَام، فَإِنَّهُ لَا يَنبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَن يَدَعَ ذَلِكَ فِي أَيْدِي أَعْدَاءِ الْإِسْلَام، فَيَكُونَ شَوْكَةً عَلَيْهِ. وَلَا تَدَّخِرُوا أَنفُسَكُمْ نَصِيحَةً، وَلَا الْجُندَ حُسْنَ سِيرَةٍ، وَلَا الرَّعِيَّةَ مَعُونَةً،

وَ لَا دِينَ اللهِ قُوَّةً، وَأَبْلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ مَا اسْتَوْجَبَ عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ قَدِ اصْطَنَعَ عِندَنَا وَعِندَكُمْ أَن نَشْكُرَهُ بِجُهْدِنَا، وَأَن نَنصُرَهُ بِمَا بَلَغَتْ قُوَّتُنَا، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

الشّرح: ... ثمّ نهاهم أن يبيعوا لِأرباب الخراج ما هو من ضروريّاتهم، كثياب أبدانهم وكدا بّةٍ يعتملون عليها، نحو بقر الفلاحة، وكعبدٍ لا بدّ للإنسان منه يخدمه، ويسعى بين يديه.

ثمّ نهاهم عن ضرب الأبشار لاستيفاء الخراج.

وكتب عديّ بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز يستأذنه في عذاب العمّال، فكتب إليه: كأنّي لك جُنّة من عذاب الله! وكأنّ رضايَ ينجيك من سخط الله! مَن قامت عليه بيّنة أو أقرّ بما لم يكن مضطهدًا مضطرًّا إلّا الإقرار به، فخذه بأدائه، فإن كان قادرًا عليه فاستأدِ، وإن أبَى فاحبسه، وإن لم يقدر فخلّ سبيله، بعد أن تحلِّفه بالله أنّه لا يقدِر على شيء، فلأن يلقوا الله بجناياتهم أحبّ إليّ من أن ألقاه بدمائهم.

ثمّ نهاهم أن يعرضوا لمال أحد من المسلمين أو من المعاهَدين، المعاهَد هاهنا: هو الذّمّيّ أو مَن يدخل دار الإسلام مِن بلاد الشّرك على عهد، إمّا لِأداء رسالة أو لتجارة؛ ونحو ذلك، ثمّ يعود إلى بلاده.

ثمّ نهاهم عن الظّلم وأخْذ أموال النّاس على طريق المصادرة والتّأويل الباطل، قال: إلّا أن تخافوا غائلة المعاهدين، بأن تجدوا عندهم خيولًا أو سلاحًا، وتظنّوا منهم وثبة على بلد من بلاد المسلمين، فإنّه لا يجوز الإغضاء عن ذلك حينئذٍ... . (١٧: ٢٠ـ٢١)

(كتابه عليه السلام: ٦٠) ومن كتاب له عليه السلام إلى العُمّال الّذين يطأ الجيش عملَهُمْ:

مِن عَبْدِ اللهِ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَن مَرَّ بِهِ الْجَيْشُ مِن جُبَاةِ الْخَرَاجِ وَعُمَّالِ الْبِلَادِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي قَدْ سَيَّرْتُ جُنُودًا هِيَ مَارَّةٌ بِكُمْ إِن شَاءَ اللهُ، وَقَدْ أَوْصَيْتُهُمْ بِمَا يَجِبُ لِلّهِ عَلَيْهِمْ مِن كَفِّ الْأَذَى، وَصَرْفِ الشَّذَى، وَأَنَا أَبْرَأُ إِلَيْكُمْ وَإِلَى ذِمَّتِكُمْ مِن مَعَرَّةِ الْجَيْشِ، إِلَّا مِن جَوْعَةِ الْمُضْطَرِّ لَا يَجِدُ عَنهَا مَذْهَبًا إِلَى شِبَعِهِ[1]، فَنَكِّلُوا مَن تَنَاوَلَ مِنهُمْ ظُلْمًا عَن ظُلْمِهِمْ، وَكُفُّوا أَيْدِيَ سُفَهَائِكُمْ عَن مُضَادَّتِهِمْ وَالتَّعَرُّضِ لَهُمْ فِيمَا اسْتَثْنَيْنَاهُ مِنهُمْ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِ الْجَيْشِ، فَارْفَعُوا إِلَيَّ مَظَالِمَكُمْ، وَمَا عَرَاكُمْ مِمَّا يَغْلِبُكُمْ مِن أَمْرِهِمْ وَلَا تُطِيقُونَ دَفْعَهُ إِلَّا بِاللهِ[2] وَبِي، أُغَيِّرْهُ بِمَعُونَةِ اللهِ إِن شَاءَ اللهُ.

الشّرح: ...«وإلى ذمّتكم»، أي إلى اليهود والنّصارى الّذين بينكم[3]، قال عليه السلام: «مَن آذى ذِمّيًّا فكإنّمَا[4] آذاني»، وقال: إنّمَا بذلوا الجِزْية لتكون دِماؤُهم كدِمائِنا، وأموَالُهم كأموالنا، ويُسمَّى هؤلاء ذِمّة، أي أهل ذِمّة، بحذف المضاف.

...قال: الجيش ممنوعٌ مِن أذَى مَن يمرّ به من المسلمين وأهل الذِّمّة إلّا مَن سدّ جَوْعة المضطرّ منهم خاصّة، لأنّ المضطرّ تباح له الميتة فضلًا عن غيرها. ثمّ أمرهم أن يكفّوا أيديَ أحداثهم وسفهائهم عن منازعة الجيش ومصادمته، والتّعرّض لمنعه عمّا استثناه، وهو سدّ الجوعة عند الاضطرار، فإنّ ذلك لا يجوز في الشّرع، وأيضًا فإنّه يُفضِي إلى فتنة وهرج.

ثمّ قال: «وأنا بين أظهر الجيش»، أي أنا قريب منكم، وسائر على إثْر الجيش، فارْفَعوا

---

١ ـ مخطوطة النّهج: «إلّا إلى شبعه».

٢ ـ د «بإذن الله».

٣ ـ د «بذمّتكم».

٤ ـ د «فقد».

إليّ مَظالمكم وما عَراكم منهم على وجه الغلبة والقهر، فإنّي مُغيِّر ذلك ومنتصف لكم منهم.
(١٧: ١٤٧ـ١٤٨)

الفصل الرّابع والثّلاثون ـ [في الوكالة]

(الحكمة: ٢٦٠) الأصل: وَمِنْهُ: إنَّ لِلْخُصُومَةِ قُحَمًا.

الشّرح: ... وهذه الكلمة قالها أميرُ المؤمنين حين وَكَّل عبدَ الله بن جعفرٍ في الخصومة عنه، وهو شاهد.

وأبو حنيفة لا يُجيز الوَكالة على هذه الصّورة، ويقول: لا تجوز إلّا مِن غائب أو مريض؛ وأبو يوسف ومحمّد يُجيزانها أخْذاً بفِعْل أمير المؤمنين عليه السلام. (١٩: ١٠٧)

الفصل الخامس والثّلاثون ـ [في عتق الإماء]

(كلامه عليه السلام: ٢٤) ... وَمَن كَانَ مِن إمَائِي اللَّاتِي أَطُوفُ عَلَيْهِنَّ لَهَا وَلَدٌ، أَوْ هِيَ حَامِلٌ، فَتُمْسَكُ عَلَى وَلَدِهَا وَهِيَ مِن حَظِّهِ، فَإِن مَاتَ وَلَدُهَا وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ عَتِيقَةٌ، قَدْ أَفْرَجَ عَنهَا الرِّقُّ، وَحَرَّرَهَا الْعِتْقُ.

الشّرح: ... قوله: «أطوفُ عليهنّ»، كناية لطيفة عن غِشيان النّساء، أي من السَّراريّ؛ وكان عليه السلام يذهبُ إلى حِلّ بَيْع أُمّهاتِ الأولاد، فقال: مَن كان مِن إمائي لها ولد منّي؛ أو هي حاملٌ منّي وقسمتم تَركَتِي، فلتكن أُمُّ ذلك الوَلَدِ مبيعة على ذلك الوَلَد، ويُحاسَب بالثّمن من حِصَّته من التَّرَكة، فإذا بيعتْ عليه عتقتْ عليه، لأنّ الوَلد إذا اشتَرَى الوالدَ عتق الوالدُ عنه،

وهذا معنى ، قوله « فتُمْسَك على ولدها» ، أي تقوم عليه بقيمة الوقت الحاضر ، «وهي مِن حظّه» أي من نصيبه وقسطه من التَّركَة .

قال : «فإن مات ولدها وهي حيّة» بعد أن تقوم عليه ، فلايجوز بيعُها لأنّها خرجتْ عن الرِّقّ بانتقالها إلى ولدها ، فلا يجوز بَيْعُها .

فإن قلتَ: فلماذا قال : «فإن مات ولدُها وهي حيّة» ؟وهلّا قال: فإذا قُوِّمتْ عليه عتقتْ؟

قلتُ: لأنّ موضع الاشتباه هو موتُ الولد وهي حيَّة ، لأنّه قد يَظُنّ ظانّ أنّه إنَّمَا حَرُم بيعُها لمكان وجود ولدها، فأراد عليه السلام أن يُبيِّن أنّها قد صارت حُرّةً مطلقًا سواء كان وَلَدُها حَيًّا أو ميّتًا . (١٥: ١٤٩ـ ١٥٠)

الفصل السّادس والثّلاثون ـ [في معنى الوَلَاء]

(الخطبة: ٣١) ومن كلام له عليه السلام لـمَّا أنفذ عبدالله بن العبّاس إلى الزُّبَير قبل وقوع حرب الجَمَل لِيَسْتَفِيئَهُ إلى طاعته [١]:

لَا تَلْقَيَنَّ طَلْحَةَ، فَإِنَّكَ إن تَلْقَهُ تَجِدْهُ كَالثَّوْرِ عَاقِصًا قَرْنَهُ، يَرْكَبُ الصَّعْبَ وَيَقُولُ: هُوَ الذَّلُولُ، وَلَكِنِ الْقَ الزُّبَيْرَ، فَإِنَّهُ أَلْيَنُ عَرِيكَةً، فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ ابْنُ خَالِكَ: عَرَفْتَنِي بَالْحِجَازِ وَأَنكَرْتَنِي بِالْعِرَاقِ، فَمَا عَدَا مِمَّا بَدَا.

الشّرح: ... ثمّ حكى القُطْب الرّاونديّ حكايةً معناها أنّ صفيّة بنت عبد المطّلب أعتقت عَبِيدًا (ثمّ ماتت) [٢]، ثمّ مات العَبِيد ولم يخلِّفوا وارثًا إلّا مواليهم ، وطلب عليّ عليه السلام ميراثَ العَبِيد

---

١ ـ ا، ج بعد هذه الكلمة: «قال عليه السلام».

٢ ـ ساقط من ب .

بحقّ التّعصيب، وطلَبه الزّبير بحقّ الْاَرْث من أُمّه، وتحاكما إلى عُمَر، فقضى عمر بالميراث للزّبير.

قال القطب الرّاونديّ رحمه الله تعالى حكاية عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: هذا خلافُ الشَّرْع، لأنّ وَلَاء مُعْتِق المرأة إذا كانت ميّتة يكونُ لعَصَبَتِها، و هم العاقلة، لا لأولادها.

قلتُ: هذه المسألة مختَلف فيها بين الإماميّة، فأبوعبد الله بن النُّعْمان المعروف بالمُفِيد، يقول: إنّ الوَلاء لولَدها، ولا يُصحِّح هذا الخبرَ، ويطعَن في راويه، وغيره من فُقَهاء الإماميّة كأبي جعفر الطّوسيّ ومَن قال بقوله، يذهبون إلى أنّ الولاء لعَصبتها لا لولدها، ويصحِّحون الخبر، ويزعمون أنّ أميرَ المؤمنين عليه السلام سكَت ولم ينازِع، على قاعدته في التّقيّة، واستعمال المجامَلة مع القوم. فأمّا مذاهبُ الفُقَهاء غير الإماميّة؛ فإنّها متّفقة على أنّ الوَلاءَ للولد لا للعَصَبة، كما هو قولُ المفيد رحمه الله تعالى... . (٢: ١٦٤ـ١٦٦)

الفصل السّابع والثّلاثون ـ [في وصيّته عليه السّلام]

(كتابه عليه السلام: ٢٣) ومن كلام له عليه السلام قاله قبل شهادته على سبيل الوصيّة لـمّا ضربه ابن مُلْجم لعنه الله: وَصِيَّتِي لَكُمْ: أَن لَاتُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَمُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله، فَلَاتُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ، أَقِيمُوا هَذَيْنِ الْعَمُودَيْن، وأَوْقِدُوا هَذَيْنِ الْمِصْبَاحَيْن وَخَلَاكُمْ ذَمٌّ!

أَنَا بِالْأَمْسِ صَاحِبُكُمْ، وَالْيَوْمَ عِبْرَةٌ لَكُمْ، وَغَدًا مُفَارِقُكُمْ، إِن أَبْقَ فَأَنَا وَلِيُّ دَمِي، وَإِن أَفْنَ فَالْفَنَاءُ مِيعَادِي، وَإِن أَعْفُ فَالْعَفْوُ لِي قُرْبَةٌ، وَهُوَ لَكُمْ حَسَنَةٌ، فَاعْفُوا ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾[1]. وَاللهِ مَا فَجَأَنِي مِنَ الْمَوْتِ وَارِدٌ كَرِهْتُهُ، وَلَا طَالِعٌ أَنكَرْتُهُ، وَمَا كُنتُ إِلَّا

١ـ النور/ ٢٢.

كَقَارِبٍ وَرَدَ، وَطَالِبٍ وَجَدَ، ﴿وَمَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾[1].

الشّرح: فإن قلتَ: لقائل أن يقول: إذا أوصاهم بالتّوحيد واتّباع سنّة النّبيّ ﷺ فلم يبق شيء بعد ذلك يقول فيه: أقيموا هذَين العمودَين وخلاكم ذمّ، لأنّ سنّة النّبيّ ﷺ فِعْلُ كلّ واجب. وتجنُّب كلّ قبيح، فخلاهم ذمّ في ماذا يقال؟

والجواب؛ أنّ كثيرًا من الصّحابة كلّفوا أنفسهم أُمورًا من النّوافل شاقّة جدًّا، فمنهم مَن كان يقوم اللّيل كلّه، ومنهم مَن كان يصوم الدّهر كلّه، ومنهم المرابط في الثُّغور، ومنهم المجاهد مع سقوط الجهاد عنه لقيام غيره به، ومنهم تارك النّكاح، ومنهم تارك المطاعم والملابس، وكانوا يتفاخرون بذلك، ويتنافسون فيه.

فأراد عليه السلام أن يُبيِّن لأهله وشيعته وقت الوصيّة أنّ المهمّ الأعظم هو التّوحيد، والقيام بما يعلم مِن دِين محمّد ﷺ أنّه واجب، ولا عليكم بالإخلال بما عدا ذلك، فَلَيْتَ من المِائة واحدًا نَهَض بذلك، والمراد ترغيبهم بتخفيف وظائف التّكاليف عنهم، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[2].

وقال ﷺ: «بُعِثْتُ بالحنيفيّة السَّهْلة السَّمْحة».

قوله: «وخلاكم ذمّ»: لفظةٌ تقال على سبيل المَثَل، أي قد أعذرتم، وسقط عنكم الذّمّ.

ثمّ قسّم أيّامه الثّلاثة أقسامًا، فقال: أنا بالأمس صاحبكم أي كنتُ أُرجى وأخاف، وأنا اليوم عبرة لكم، أي عِظَة تعتبرون بها. وأنا غدًا مُفارقكم، أكون في دار أُخرى غير داركم.

ثمّ ذكر أنّه إن بقي ولم يمت من هذه الضّربة، فهو وليّ دمه إن شاء عَفَا، وإن شاء اقتصَّ، وإن لم يَبْق فالفناء الموعد الّذي لا بدّ منه.

---

١ ـ آل عمران / ١٩٨.

٢ ـ البقرة / ١٨٥.

ثمّ عاد، فقال: وإن أعْفُ، والتّقسيم ليس على قاعدة تقسيم المتكلّمين. والمعنى منه مفهوم، وهو إمّا أن أسلم من هذه الضّربة أو لا أسلم، فإن سلمتُ منها فأنا وليّ دَمي، إن شئت عفوت فلم أقتصّ، وإن شئتُ اقتصصتُ، ولايعني بالقصاص هاهنا القَتْل، بل ضربةً بضربةٍ، فإن سَرَتْ إلى النّفس كانت السّراية مُهْدَرة كقطع اليد.

ثمّ أومأ إلى أنّه إن سلم عَفَا بقوله: «إنّ العَفْو لي إن عفوت قُربة».

ثمّ عُدْنا إلى القسم الثّاني من القسمَين الأوّلَين، وهو أنّه عليه السلام لا يسلم من هذه، فولاية الدّم إلى الوَرَثة، إن شاؤوا اقتَصُّوا وإن شاؤوا عَفَوْا.

ثمّ أومأ إلى أنّ العفو منهم أحسن، بقوله: «وهو لكم حَسَنَة»، بل أمرهم أمرًا صريحًا بالعَفْو، فقال: فاعفوا، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾. وهذا لفظ الكتاب العزيز، وينبغي أن يكون أمره بالعَفْو في هذا الكلام محمولًا على النّدب.

ثمّ أقسم عليه السلام أنّه ما فَجَأه من الموت أمر أنكره ولا كرهه. فجأني الشّيء: أتاني بغتة... .

(١٥: ١٤٣ـ١٤٥)

فهرس الفصول

الباب الأوّل: المسائل التّوحيديّة، و فيه فصول:

تقديم	٣
فِهْرِسُ الأبواب	٢٩
الفصل الأوّل ـ [في عدم إدراك كُنهه تعالى]	٣٣
الفصل الثّاني ـ [في وحدانيّته تعالى]	٥٠
الفصل الثّالث ـ [في أنّه تعالى أوّل كلّ شيء و آخر كلّ شيء]	٦٨
الفصل الرّابع ـ [في صفة القديم]	٧١
[من أشعار الشّارح في المناجاة]	٧٦
الفصل الخامس ـ [تنزيه البارئ تعالى عن الحدوث و ذكر بعض الصّفات]	٨٩
الفصل السّادس ـ [في أنّه تعالى قائمٌ دائمٌ بذاته]	٩٤
الفصل السّابع ـ [في العلم الإلهيّ]	٩٤

الفصل الثّامن ـ [في قدرة الله تعالى و إرادته] ١٢٢
الفصل التّاسع ـ [مسألة كلاميّة في الأمر بالشّيء مع العلم بأنّه لا يقع] ١٢٣
الفصل العاشر ـ [في معنى «لا حول و لا قوّة إلّا بالله»] ١٢٥
الفصل الحادي عشر ـ [في بعض صفاته تعالى] ١٣٠
الفصل الثّاني عشر ـ [في بعض مسائل التّوحيد] ١٥٤
الفصل الثّالث عشر ـ [في تقديره و تدبيره تعالى] ١٦١
الفصل الرّابع عشر ـ [أبحاث حول الصّفات الإلهيّة] ١٦٣

الباب الثّاني ـ خَلْق الله، و فيه فصول:

الفصل الأوّل ـ [في خَلْق العالَم] ١٧٣
الفصل الثّاني ـ [اختلاف الأقوال في خَلْق العالم] ١٧٧
[كلام في انقضاء العالم] ١٨٤
الفصل الثّالث ـ [اختلاف الأقوال في عمر الدّنيا] ١٨٤
الفصل الرّابع ـ [في خَلْق السّماوات و الأرض] ١٨٨

الفصل الخامس ـ [كلام في الضَّوْء] ١٩٥

الفصل السّادس ـ [في كيفيّة ابتداء خَلْق الأرض] ١٩٦

الفصل السّابع ـ [في طبقات السّماوات و الأرَضِين] ٢٠٢

الفصل الثّامن ـ [كيفيّة خلق السّماوات و الأرض] ٢٠٣

الفصل التّاسع ـ [أقوال في خَلْق آدم و الملائكة و صفاتهم] ٢٠٨

[القول في الملائكة وأقسامهم] ٢٠٩

[القول في آدم والملائكة، أيّهما أفضل؟] ٢١٣

[في الملائكة] ٢١٦

[في أوصاف الملائكة] ٢١٩

[أبحاث تتعلّق بالملائكة] ٢٢٣

[في صفة خَلْق آدم عليه السلام] ٢٤١

الفصل العاشر ـ [اختلاف الأقوال في خَلْق البشر] ٢٤٦

قول بعض الزّنادقة في تصويب إبليس في الامتناع عن السّجود لآدم ٢٤٩

الفصل الحادي عشر ـ [خَلْق أرواح البشر قبل أجسادهم] ٢٥٦

الفصل الثّاني عشر ـ [اختلاف الأقوال في خَلْق الجنّة والنّار] ٢٥٧

الفصل الثّالث عشر ـ [في صفة الجنّة] ٢٥٩

الفصل الرّابع عشر ـ [فصل في الآثار الواردة في شديد عذاب جهنّم] ٢٦١

الفصل الخامس عشر ـ [في ذكر بعض غرائب الطّيور وما فيها من عجائب] ٢٦٤

الفصل السّادس عشر ـ [في ذِكْر خلقة طاوُس] ٢٧١

الفصل السّابع عشر ـ [فصل في ذِكْر أحوال الذّرّة وعجائب النّملة] ٢٧٥

الفصل الثّامن عشر ـ [ذكر غرائب الجرادة وما احتوت عليه من صنوف الصّنعة] ٢٨٤

[مسألة طبيعيّة] ٢٨٧

الباب الثّالث ـ المسائل الكلاميّة، وفيه فصول:

الفصل الأوّل ـ [في علم الكلام وموضع الإمام عليه السلام منه] ٢٩١

الفصل الثّاني ـ [كلام في الأُصول] ٢٩٦

الفصل الثّالث ـ [طريق إلى معرفة الله] ٢٩٧

الفصل الرّابع ـ [في تعليل أفعال الله تعالى] ٢٩٨

الفصل الخامس ـ [هل الشّكر من أفعاله تعالى أم من أفعال العباد؟] ٢٩٩

الفصل السّادس ـ [التّفكّر في الله] ٣٠٠

الفصل السّابع ـ [نسبة المخلوق للخالق] ٣٠١

الفصل الثّامن ـ [إطلاق الاستحقاق والوجوب على الله سبحانه] ٣٠١

الفصل التّاسع ـ [حكمته تعالى في الخِلْقَة] ٣٠٤

الفصل العاشر ـ [في القضاء والقَدَر] ٣٠٦

الفصل الحادي عشر ـ [في الخير و الشّرّ] ٣١٠

الفصل الثّاني عشر ـ [في مسألة الجبر] ٣١١

الفصل الثّالث عشر ـ [ردّ على المجبرة] ٣١٢

الفصل الرّابع عشر ـ [الموت و الحياة] ٣١٣

الفصل الخامس عشر ـ [في ذِكْر القبر وسؤال مُنكر ونَكير] ٣١٩

الفصل السّادس عشر ـ [في البرزخ] ٣٢٤

الفصل السّابع عشر ـ [في حَشْر الأجساد] ٣٣١

الفصل الثّامن عشر ـ [في الصّراط] ٣٣٤

الفصل التّاسع عشر ـ [رجوع النّفس إليه سبحانه] ٣٣٦

الفصل العشرون ـ [قِدَم النّفس] ٣٣٨

الفصل الحادي والعشرون ـ [في أنّ هويّة الإنسان شيء غير هذا البدن] ٣٣٩

الفصل الثّاني والعشرون ـ [كلام في الرّوح] ٣٣٩

الفصل الثّالث والعشرون ـ [النّفس النّاطقة] ٣٤١

الفصل الرّابع والعشرون ـ [حالات النّفس] ٣٤١

الفصل الخامس والعشرون ـ [اختلاف النّفوس] ٣٤٣

الفصل السّادس والعشرون ـ [في أحوال الآخرة] ٣٤٤

الفصل السّابع والعشرون ـ [يوم القيامة] ٣٤٥

الفصل الثّامن والعشرون ـ [في المحاسبة] ٣٤٧

الفصل التّاسع و العشرون ـ [في تجسّم الأعمال] ٣٤٨

الفصل الثّلاثون ـ [معنى السّائق و الشّهيد] ٣٤٨

الفصل الحادي و الثّلاثون ـ [هل الجَنّة مخلوقة الآن أم لا ؟] ٣٥٠

الفصل الثّاني والثّلاثون ـ [اختلاف النّاس في الآجال] ٣٥١

الفصل الثّالث والثّلاثون ـ [في الابتلاء وفائدته] ٣٥٧

[في مسألة الثّواب و العقاب] ٣٥٩

[الثّواب والعقاب عند المسلمين وأهل الكتاب] ٣٦٤

الفصل الرّابع والثّلاثون ـ [الثّواب على الله واجب أم لا ؟] ٣٧٠

الفصل الخامس والثّلاثون ـ [اعتقاد المعتزلة في الوعيد] ٣٧٥

الفصل السّادس والثّلاثون ـ [في الإحباط و التّكفير] ٣٧٨

[إحباط العمل] ٣٨٢

الفصل السّابع والثّلاثون ـ [في الاستغفار والتّوبة] ٣٨٣

الفصل الثّامن والثّلاثون ـ [العدل عند المعتزلة] ٣٨٧

[ارتباط سنّة الاستدراج بالعدل] ٣٨٩

الفصل التّاسع والثّلاثون ـ [الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر] ٣٩٠

[فصل في الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر] ٣٩٢

الفصل الأربعون ـ [في الإيمان وأقسامه] ٣٩٨

الفصل الحادي والأربعون ـ [هل الإيمان يزيد أو ينقص ؟] ٤٠٤

الفصل الثّاني والأربعون ـ [صاحب الكبيرة مؤمن أو مسلم ؟] ٤٠٥

الفصل الثّالث والأربعون ـ [اعتقاد المعتزلة في الإسلام والإيمان] ٤٠٩

الفصل الرّابع والأربعون ـ [مذهب الخوارج في تكفير أهل الكبائر] ٤١٠

الفصل الخامس والأربعون ـ [اعتقادالمعتزلة في التّقوى] ٤١٦

الفصل السّادس والأربعون ـ [معنى المحبّة عند المعتزلة] ٤١٧

الفصل السّابع والأربعون ـ [في أقسام الظّلم] ٤٢٠

الفصل الثّامن والأربعون ـ [آراء المعتزلة و الأشعريّة حول الظّلم] ٤٢٢

الفصل التّاسع و الأربعون ـ [في العبادة و وجهها] ٤٢٣

الفصل الخمسون ـ [من الكبائر عند المعتزلة] ٤٢٤
الفصل الحادي و الخمسون ـ [في مذهب أصحاب التّناسخ] ٤٢٤
الفصل الثّاني والخمسون ـ [في العقل و أنواعه] ٤٢٦
الفصل الثّالث و الخمسون ـ [في معنى الفهم والعلم] ٤٢٦
الفصل الرّابع والخمسون ـ [بحث في الإبصار و الكلام] ٤٢٧
الفصل الخامس والخمسون ـ [في معنى الرّضا] ٤٢٨
الفصل السّادس والخمسون ـ [في الحُسْن والقُبْح العقليَّين عند المعتزلة] ٤٢٩
الفصل السّابع والخمسون ـ [في معنى العصمة] ٤٣٠
الفصل الثّامن و الخمسون ـ [القول في عصمة الأنبياء] ٤٣١
[في عصمة الإمام عليه السلام] ٤٤٤
الفصل التّاسع والخمسون ـ [بعث الرُّسُل ونبيّنا صلى الله عليه وآله] ٤٤٥
[هل يكون في العرب نبيّ قبل محمّد صلى الله عليه وآله؟] ٤٤٨
الفصل السّتّون ـ [هل القرآن حادثٌ أم قديمٌ؟] ٤٤٩

الفصل الحادي و السّتّون ـ [اختلاف الرّأي في معنى السّبّ والبراءة] ٤٥١

[كلام في السّبّ والتّوهين] ٤٥٢

الفصل الثّاني والسّتّون ـ [في الهداية و الضّلالة] ٤٥٥

الفصل الثّالث والسّتّون ـ [معنى شهادة النّبيّ صلى الله عليه وآله على الخَلْق] ٤٥٦

الفصل الرّابع والسّتّون ـ[رأي المعتزلة في الخوارج وأصحاب الجَمَل و ...] ٤٥٧

الفصل الخامس والسّتّون ـ [تبرّي أمير المؤمنين عليه السلام من دم عُثمان] ٤٦٥

[عقيدة عليّ في عثمان ورأي المعتزلة في ذلك] ٤٦٦

[رأي المعتزلة في عثمان] ٤٦٧

الفصل السّادس والسّتّون ـ [كلام في الحقّ والباطل] ٤٦٨

الفصل السّابع والسّتّون ـ [في أحكام النّجوم] ٤٦٩

الباب الرّابع ـ القرآن والأدعية المأثورة، وفيه فصول:

الفصل الأوّل ـ [في نزول القرآن] ٤٨٥

الفصل الثّاني ـ [في أسماء القرآن] ٤٨٥

الفصل الثّالث ـ [في الصّفات والنّعوت للقرآن] ٤٨٦
الفصل الرّابع ـ [في القرآن وذِكْر الآثار الّتي وردت في فَضْله] ٤٩٤
الفصل الخامس ـ [لايكون في القرآن اختلاف] ٥٠١
الفصل السّادس ـ [تضمّن القرآن الأُمور الإلهيّة] ٥٠٤
الفصل السّابع ـ [إنّ القرآنَ حَمَّالٌ ذو وجوه] ٥٠٥
الفصل الثّامن ـ [في ترتيب القرآن] ٥٠٨
الفصل التّاسع ـ [في أقسام القرآن] ٥٠٨
الفصل العاشر ـ [في المكّيّ والمدنيّ] ٥١٣
الفصل الحادي عشر ـ [في نَسْخ القرآن] ٥١٤
[في الدّعاء وما يتعلّق به] ٥١٥
الفصل الثّاني عشر ـ [في فائدة الدّعاء] ٥١٥
الفصل الثّالث عشر ـ [مِن أدعية رسول الله المأثورة] ٥١٦
الفصل الرّابع عشر ـ [أدعية الصّحيفة] ٥١٧

الفصل الخامس عشر ـ [من الأدعية المأثورة عن عيسى عليه السلام] ٥٢٥

الفصل السّادس عشر ـ [مِنَ الأدعية المأثورة عن بعض الصّالحين] ٥٢٦

الفصل السّابع عشر ـ [آداب الدّعاء] ٥٣٤

الفصل الثّامن عشر ـ [كلامه عليه السلام في الدّعاء] ٥٣٩

الفصل التّاسع عشر ـ [أدعية فصيحة من كلام أبي حيّان التّوحيديّ] ٥٤٧

الباب الخامس ـ المسائل الفقهيّة والأُصوليّة، وفيه فصول:

الفصل الأوّل ـ [في الخبر الواحد] ٥٥٩

الفصل الثّاني ـ [بحث أُصوليّ في معنى الألفاظ] ٥٥٩

الفصل الثّالث ـ [النّصّ مقدّم على القياس عند المعتزلة] ٥٦١

الفصل الرّابع ـ [صحّة الإجماع عند المعتزلة] ٥٦١

الفصل الخامس ـ [في الأحكام الخمسة] ٥٦٢

الفصل السّادس ـ [تعليل العبادات] ٥٦٤

الفصل السّابع ـ [الاختلاف في الأُصول والفروع] ٥٦٩

الفصل الثّامن ـ [في ذمّ اختلاف العلماء في الفُتْيا] ٥٧٠

الفصل التّاسع ـ [التّقليد في الأحكام الشّرعيّة] ٥٧٢

الفصل العاشر ـ [في أداء الفرائض و النّوافل] ٥٧٣

الفصل الحادي عشر ـ [في الآثار الواردة في الصَّلاة وفَضْلها] ٥٧٧

الفصل الثّاني عشر ـ [بيان اختلاف الفقهاء في أوقات الصّلاة] ٥٨٢

الفصل الثّالث عشر ـ [معنى الصّلاة على النّبيّ صلى الله عليه وآله وجواز الصّلاة على غيره] ٥٨٩

الفصل الرّابع عشر ـ [النّهي عن السّفر يوم الجمعة] ٥٩٢

الفصل الخامس عشر ـ [صلاة الاستسقاء و آدابها] ٥٩٢

[أخبار وأحاديث في الاستسقاء] ٥٩٦

الفصل السّادس عشر ـ [في صلاة التّراويح] ٦٠٣

الفصل السّابع عشر ـ [في الزّكاة] ٦٠٧

[ذكر الآثار الواردة في فَضْل الزّكاة والتّصدّق] ٦٠٧

الفصل الثّامن عشر ـ [في تقدّم أداء الدَّيْن على الزّكاة] ٦١٣

الفصل التّاسع عشر ـ [في الصّدقة] ٦١٣

الفصل العشرون ـ [في الصّدقات و مستحقّيها] ٦١٤

الفصل الحادى والعشرون ـ [في الخُمْس] ٦١٨

الفصل الثّاني و العشرون ـ [في الاهتمام بالتّجارة وآدابها] ٦٢٤

الفصل الثّالث والعشرون ـ [في الرِّبا] ٦٢٦

الفصل الرّابع والعشرون ـ [بَيْع دُور مكّة وإجارتها] ٦٢٦

الفصل الخامس والعشرون ـ [في فَضْل الكعبة] ٦٢٨

[في حَلْي الكعبة و الأقوال في تصرّفها] ٦٣٠

[في وجوب الحجّ والعمرة] ٦٣٢

الفصل السّادس والعشرون ـ [فى القضاء وآدابه] ٦٣٢

[فصل في القُضاة وما يلزمهم وذِكْر بعض نوادرهم] ٦٣٣

الفصل السّابع و العشرون ـ [كيفيّة حكمه وقضائه عليه السلام] ٦٤١

الفصل الثّامن والعشرون ـ [لا حِلْف في الإسلام] ٦٤٢

الفصل التّاسع والعشرون ـ [في القتل و أقسامه] ٦٤٣

الفصل الثّلاثون ـ [في الزّنا وحُكْمه] ٦٤٦

الفصل الحادي والثّلاثون ـ [أقوال في السّرقة وحدّها] ٦٤٦

الفصل الثّاني والثّلاثون ـ [في الارتداد] ٦٤٧

الفصل الثّالث والثّلاثون ـ [في أهل الذّمّة] ٦٥٠

الفصل الرّابع والثّلاثون ـ [في الوكالة] ٦٥٣

الفصل الخامس والثّلاثون ـ [في عتق الإماء] ٦٥٣

الفصل السّادس والثّلاثون ـ [في معنى الوَلَاء] ٦٥٤

الفصل السّابع والثّلاثون ـ [في وصيّته عليه السّلام] ٦٥٥

فهرس الآيات

الآيات في الباب الأوّل

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾	طه / ١١٠
﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾	الملك / ٤
﴿قَالَ مَنْ رَبُّ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾	الشّعراء / ٢٤
﴿يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِ﴾	الأعراف / ٥٧
﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾	النّبأ / ٧
﴿حَتّٰى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾	يس / ٣٩
﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ﴾	العصر / ٢
﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا﴾	إبراهيم / ٣٤، النّحل / ١٨
﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى الْأَرْضِ﴾	البقرة / ٢٧٣
﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾	المُلك / ٣٠
﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوٰى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾	المجادلة / ٧
﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾	فاطر / ٣٥
﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾	المائدة / ٤٨

﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾	الأنعام/٢٨
﴿سَنُرِيهِمْ اٰيَاتِنَا فِي الْاٰفَاقِ وَفِي اَنْفُسِهِمْ حَتّٰى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ اَنَّهُ الْحَقُّ﴾	فُصّلت/٥٣
﴿اَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ اَنَّهُ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾	فُصّلت/٥٣
﴿اَللّٰهُ نُورُ السَّمٰوَاتِ وَالْاَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ﴾	النّور / ٣٥
﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ﴾	القمر / ٥٥
﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْاُنْثٰى﴾	آل عمران / ٣٦
﴿وَتَرَى الْمَلٰئِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾	الزُّمَر / ٧٥
﴿وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾	الحجّ/٧٨
﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾	ص / ٧٥
﴿عَلٰى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾	الزُّمَر / ٤٦
﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ اِلَّا اللهُ﴾	آل عمران / ٧
﴿هَلْ يَنْظُرُونَ اِلَّا اَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾	البقرة / ٢١٠
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	الفجر / ٢٢
﴿مَا اَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمٰوَاتِ وَالْاَرْضِ وَلَا خَلْقَ اَنْفُسِهِمْ﴾	الكهف / ٥١
﴿فَلَمَّا اٰسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾	الزّخرف / ٥٥
﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾	يس / ٣٠
﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾	ق / ٣٨
﴿وَلَقَدْ رَاٰهُ نَزْلَةً اُخْرٰى﴾	النّجم / ١٣

﴿وَاَعْطٰى قَلِيلًا وَاَكْدٰى﴾ النّجم / ٣٤

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * اِلٰى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ القيامة / ٢٢ ـ ٢٣

﴿وَاَشْرَقَتِ الْاَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ الزُّمَر / ٦٩

﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ النّور / ٣٥

﴿وَاِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسٰى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتّٰى نَرَى اللهَ جَهْرَةً فَاَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ﴾ البقرة / ٥٥

﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ * وَجُنُودُ اِبْلِيسَ اَجْمَعُونَ * قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ * تَاللهِ اِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ * اِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الشّعراء / ٩٤ ـ ٩٨

﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْاَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا اَوْ كَرْهًا قَالَتَا اَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ فصّلت / ١١

﴿اِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ اِذَا اَرَدْنَاهُ اَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونَ﴾ النّحل / ٤٠

﴿هُوَ الْاَوَّلُ وَالْاٰخِرُ﴾ الحديد / ٣

﴿اَلَّذِينَ تَوَفّٰيهُمُ الْمَلٰئِكَةُ﴾ النّساء / ٩٧

﴿وَاِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسٰى﴾ المائدة / ١١٠

﴿وَقَالَ اللهُ اِنِّي مَعَكُمْ﴾ المائدة / ١٢

﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ البقرة / ١٨٥

﴿اِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ الحجّ / ٧٣

﴿كَمَا بَدَأْنَا اَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ الأنبياء / ١٠٤

الآيات في الباب الثّاني

﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ الصّافّات / ٦ ـ ٧

﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ فصّلت / ٩

﴿ ثُمَّ اسْتَوٰى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ فصّلت / ١٠

﴿ تَعْرُجُ الْمَلٰئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ المعارج / ٤

﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ السّجدة / ٥

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا * فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرٰيهَا * إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهٰيهَا ﴾

النّازعات / ٤٢ ـ ٤٤

﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْئَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللهِ ﴾ الأعراف / ١٨٧

﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ القمر / ١

﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ الأنبياء / ١

﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ النّحل / ١

﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ المعارج / ٦ ـ ٧

﴿ائْتِيَا طَوْعًا اَوْ كَرْهًا﴾ فصّلت / ١١

﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ اَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ الأعراف / ٤٠

﴿وَاَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا * وَاَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْاٰنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ الجنّ / ٨ ـ ٩

﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ اٰيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا اٰيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا اٰيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ الإسراء / ١٢

﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ يس / ٣٨

﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ يس / ٣٩

﴿لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ يونس / ٥

﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ * لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْاَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ * دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ الصّافّات / ٦ ـ ٩

﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ البروج / ١

﴿يَا اَسَفَا عَلَى يُوسُفَ﴾ يوسف / ٤٨

﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ الرّحمن / ٨

﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمٰوَاتٍ وَمِنَ الْاَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ الطّلاق / ١٢

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالْاَرْضَ فِي سِتَّةِ اَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ هود / ٧

﴿اَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا اَنَّ السَّمٰوَاتِ وَالْاَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ الأنبياء / ٣٠

﴿وَجَعَلْنَا فِي الْاَرْضِ رَوَاسِيَ اَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ الأنبياء / ٣١

﴿ونُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ وَمَنْ فِي الْاَرْضِ اِلَّا مَنْ شَاءَ اللّٰهُ﴾ الزُّمَر / ٦٨

﴿اِلَّا اَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ اَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ الأعراف / ٢٠

﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ اَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلّٰهِ وَلَا الْمَلٰئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ النّساء / ١٧٢

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ اَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَاٰهُ بِالْاُفُقِ الْمُبِينِ * وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ التّكوير / ١٩ ـ ٢٤

﴿فَسَجَدَ الْمَلٰئِكَةُ كُلُّهُمْ اَجْمَعُونَ * اِلَّا اِبْلِيسَ﴾ الحجر / ٣٠ ـ ٣١

﴿اِلَّا اِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ اَمْرِ رَبِّهِ﴾ الكهف / ٥٠

﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ الصّافّات / ١٥٨

﴿اَفَاَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلٰئِكَةِ اِنَاثًا اِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ الإسراء / ٤٠

﴿اِنَّهُ يَرٰيكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ الأعراف / ٢٧

﴿وَرَفَعَ اَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ يوسف / ١٠٠

﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَاَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ يوسف / ٤

﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ الزّخرف / ٨٠

﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ق / ١٧

﴿لَا يَعْصُونَ اللّٰهَ مَا اَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ التّحريم / ٦

﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ الأنبياء / ٢٨

﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ مريم / ٢٩

﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ التّوبة / ٦٧

﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ... ﴾ البقرة / ١٠٢

﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ البقرة / ١٤٣

﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ﴾ ص / ٧١

﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي ﴾ الكهف / ٥٠

﴿تَعْرُجُ الْمَلَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ المعارج / ٤

﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ السّجدة / ٥

﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ الحجّ / ٤٧

﴿قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ الأعراف / ١٣

﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ص / ٨٢

﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة / ٣٠

﴿وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ﴾ الأعراف / ١٧٦

﴿وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ سبأ / ٥٣

﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سبأ / ٢٠

﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ ص / ٨٣

﴿اُسْجُدُوا لِاٰدَمَ فَسَجَدُوا اِلَّا اِبْلِيسَ﴾ البقرة / ٣٤

﴿فَاِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ * اِلٰى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ ص / ٨٠ـ ٨١

﴿ اِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ * فَاِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾

ص / ٧١ـ ٧٢

﴿وَعَصٰى اٰدَمُ رَبَّهُ فَغَوٰى * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدٰى * قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾

طه / ١٢١ـ ١٢٣

﴿وَاِذْ اَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي اٰدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الأحزاب / ١٧٢

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ اِلَّا وَجْهَهُ﴾ القصص / ٨٨

﴿هُوَ الْاَوَّلُ وَالْاٰخِرُ﴾ الحديد / ٣

﴿وَاِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِاِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِاِذْنِي﴾ المائدة / ١١٠

﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا اَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا﴾ النّمل / ١٨ـ ١٩

الآيات في الباب الثّالث

﴿اِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ الأنعام / ١١٥

﴿حتّى تَوارَتْ بالْحِجاب﴾ ص / ٣٢

﴿فَلَوْلا اِذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ﴾ الواقعة / ٨٣

﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذينَ قُتِلُوا في سَبيلِ اللهِ اَمْواتًا بَلْ اَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ آل عمران / ٦٩

﴿وَما عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ وَاَبْقى لِلَّذينَ آمَنُوا﴾ الشّورى / ٣٦

﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ كَفَرُوا اِنَّما نُمْلي لَهُمْ خَيْرٌ لِاَنْفُسِهِمْ
اِنَّما نُمْلي لَهُمْ لِيَزْدادُوا اِثْمًا وَلَهُمْ عَذابٌ مُهينٌ﴾ آل عمران / ١٧٨

﴿وَاِنْ مِنْ اَهْلِ الْكِتابِ اِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهيدًا﴾
النّساء / ١٥٩

﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَميعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ اَهؤُلاءِ اِيَّاكُمْ كانُوا يَعْبُدُونَ * قالُوا سُبْحانَكَ اَنْتَ وَلِيُّنا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ اَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ سبأ / ٤٠ـ ٤١

﴿اِنَّكُمْ وَما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ اَنْتُمْ لَها وارِدُونَ﴾ الأنبياء / ٩٨

﴿اِنَّ الَّذينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنى اُولـئِكَ عَنْها مُبْعَدُونَ﴾ الأنبياء / ١٠١

﴿اِنَّكُمْ وَما تَعْبُدُونَ﴾ الأنبياء / ٩٨

﴿لا ظُلْمَ الْيَوْمَ اِنَّ اللهَ سَريعُ الْحِسابِ﴾ غافر / ١٧

﴿وَاِنْ مِنْكُمْ اِلَّا وارِدُها﴾ مريم / ١٩

فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بابٌ باطِنُهُ فيهِ الرَّحْمَةُ وَظاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذابُ﴾ الحديد / ١٣

﴿اِنّا لِلّهِ وَاِنّا اِلَيْهِ راجِعُونَ﴾ البقرة / ١٥٦

﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ اِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدانَ شيبًا﴾ المزّمّل / ١٧

﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ اَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ اَمَدًا بَعِيدًا﴾ آل عمران / ٣٠

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۞ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ الزّلزال / ٧ ـ ٨

﴿بَلٰى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ **الزّخرف / ٨٠**

﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ طه / ٤٩

﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ اُنَاسٍ بِاِمَامِهِمْ﴾ **الإسراء / ٧١**

﴿فَكَيْفَ اِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ اُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلٰى هٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ النّساء / ٤١

﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٰى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ النّساء / ٣

﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ آل عمران / ١٥٨

﴿قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ اَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ اِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ آل عمران / ١٦٨

﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ اِلَّا فِى كِتَابٍ﴾ فاطر / ١١

﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا اُولِى الْاَلْبَابِ﴾ البقرة / ١٧٩

﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا اَسْلَفْتُمْ﴾ **الحاقّة / ٢٤**

﴿كُونُوا حِجَارَةً اَوْ حَدِيدًا﴾ **الإسراء / ٥٠**

﴿وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ﴾ الواقعة / ٢٠

﴿وَلَوْ اَنَّ اَهْلَ الْقُرٰى اٰمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْاَرْضِ﴾ الأعراف / ٩٦

﴿وَلَوْ اَنَّهُمْ اَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْاِنْجِيلَ وَمَا اُنْزِلَ اِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَاَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ اَرْجُلِهِمْ﴾ المائدة / ٦٦

﴿وَاَلَّو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَاَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ الجنّ / ١٦

﴿فَاذْكُرُونِى اَذْكُرْكُمْ﴾ البقرة / ١٥٢

﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَاَزِيدَنَّكُمْ﴾ إبراهيم / ٧

﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ اَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزٰى اِلَّا مِثْلَهَا﴾ الأنعام / ١٦٠

﴿فَلَا يَاْمَنُ مَكْرَ اللهِ اِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ الأعراف / ٩٩

﴿اِنَّهُ لَا يَيْاَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ اِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ يوسف / ٨٧

﴿اَفَاَمِنَ اَهْلُ الْقُرٰى اَنْ يَاْتِيَهُمْ بَاْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ * اَوَاَمِنَ اَهْلُ الْقُرٰى اَنْ يَاْتِيَهُمْ بَاْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ * اَفَاَمِنُوا مَكْرَ اللهِ فَلَا يَاْمَنُ مَكْرَ اللهِ اِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾

الأعراف / ٩٧ ـ ٩٩

﴿وَاِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ * يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ * وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾

الانفطار / ١٤ ـ ١٦

﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ اِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَا اَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾

ق / ٢٨ ـ ٢٩

﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَاٰخَرَ سَيِّئًا﴾ التّوبة / ١٠٢

﴿وَتَرٰى كُلَّ اُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ اُمَّةٍ تُدْعٰى اِلٰى كِتَابِهَا﴾ الجاثية / ٢٨

﴿وَتَزَوَّدُوا فَاِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوٰى﴾ البقرة / ١٩٧

﴿اِنَّ اللهَ يَاْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْاِحْسَانِ﴾ النّحل / ٥٠

﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الأعراف / ١٨٢

﴿ فَاَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَاِنْ بَغَتْ اِحْدَاهُمَا عَلَى الْاُخْرٰى فَقَاتِلُوا الَّتِى تَبْغِى ﴾ الحجرات / ٩

﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ اُمَّةٌ يَدْعُونَ اِلَى الْخَيْرِ وَيَاْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾

آل عمران / ١٠٤

﴿ اِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ فاطر / ١٠

﴿ اِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا... ﴾ فصّلت / ٣٠

﴿ اِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ اٰمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾ **الحجرات / ١٥**

﴿ وَمَا اَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ يوسف / ١٧

﴿ وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَاِنَّ اللهَ غَنِىٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾

آل عمران / ٩٧

﴿ اِنَّهُ لَا يَيْاَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ اِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ يوسف / ٨٧

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا اَنْزَلَ اللهُ فَاُولٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ المائدة / ٤٤

﴿ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ اَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ المائدة / ٤٢

﴿ وَقَفَّيْنَا عَلٰى اٰثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ المائدة / ٤٦

﴿ فَاَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى * لَا يَصْلٰيهَا اِلَّا الْاَشْقَى * الَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلّٰى ﴾ اللّيل / ١٤ ـ ١٦

﴿ وَاِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ التّوبة / ٤٩

﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَاَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ اَكَفَرْتُمْ بَعْدَ اِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ آل عمران / ١٠٧

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ * ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ * وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ * تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ *

﴿أُولٰئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾ عبس / ٣٨ ـ ٤٢

﴿ذٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِى إِلَّا الْكَفُورَ﴾ سبأ / ١٧

﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ الحجر / ٤٢

﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ النّحل / ١٠٠

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِى كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ السّجدة / ٢٠

﴿وَلٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ﴾ الأنعام / ٣٣

﴿وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذٰلِكَ فَأُولٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ النّور / ٥٥

﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَالِدُونَ * تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ * أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ المؤمنون / ١٠٢ ـ ١٠٥

﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ التّغابن / ٢

﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ النّور / ٤٥

﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ المائدة / ٥٤

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلهِ﴾ البقرة / ١٦٥

﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ آل عمران / ١٣١

﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ النّساء / ٤٨

﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ هود / ١٨

﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمَ﴾ الأنفال / ٨

﴿وَاللهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ النّساء / ٨٨

﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ المُلْك / ٢٢

﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ الضّحى / ٦

﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ الشّورى / ٥٢

﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ * الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ الانشراح / ٢ـ٣

﴿قَالَ أَسْلَمْتُ﴾ البقرة / ١٣١

﴿وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ البقرة / ٣٥؛ و الأعراف / ١٩

﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ﴾ طه / ١٢١

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ الإسراء / ٢٤

﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾ الأعراف / ٢٢

﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ فصّلت / ٤٠

﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ المائدة / ٢

﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ فاطر / ١

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الحجّ / ٥٢

﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ الفرقان / ٣٢

﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسٰى﴾ الأعلى / ٦

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْاَقَاوِيلِ * لَاَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ الحاقّة / ٤٤ـ٤٦

﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتّٰى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ الإسراء / ١٥

﴿اَللّٰهُ نَزَّلَ اَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ الزّمر / ٢٣

﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللّٰهِ وَرَسُولِهِ اِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ التّوبة / ١

﴿اَنَّ اللّٰهَ بَرِئٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ التّوبة / ٣

﴿اِنَّ اللّٰهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَاَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ الأحزاب / ٦٤

﴿اُولٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللّٰهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ البقرة / ١٥٩

﴿وَاِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي اِلٰى يَوْمِ الدِّينِ﴾ ص / ٧٨

﴿مَلْعُونِينَ اَيْنَمَا ثُقِفُوا﴾ الأحزاب / ٦١

﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ اُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي اِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ اِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ اِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللّٰهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ اَبَدًا﴾ الممتحنة / ٤

﴿فَشَهَادَةُ اَحَدِهِمْ اَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللّٰهِ اِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ اَنَّ لَعْنَتَ اللّٰهِ عَلَيْهِ اِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ النّور / ٦ـ٧

﴿اِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْاٰخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ النّور / ٢٣

﴿وَاَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمٰى عَلَى الْهُدٰى﴾ فصّلت / ١٧

﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ البلد / ١٠

﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ الأنفال / ٤٢

﴿عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ وَاللهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ المائدة / ٩٥

﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا﴾ آل عمران / ٢٨

الآيات في الباب الرّابع

﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ البروج / ١

﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ الزُّمر / ٢٣

﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ يوسف / ٣

﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ النّحل / ٨٩

﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ الأنعام / ٥٩

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النّساء / ٨٢

﴿...تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا﴾ الأنعام / ١٥٤

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ المائدة / ٣

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ الحجر / ٧٥

﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ * وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ * إِنَّ اللهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ النّحل / ١٢٦ـ١٢٨

﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ الأنفال / ٣٣

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْاَبْصَارُ﴾	الأنعام / ١٠٣
﴿اِلٰى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾	القيامة / ٢٣
﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ اَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَاَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾	يس / ٩
﴿فَاَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمٰى عَلَى الْهُدٰى﴾	فصلت / ١٧
﴿يُبَيِّنُ اللّٰهُ لَكُمْ اَنْ تَضِلُّوا﴾	النّساء / ١٧٦
﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ اَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ اَهْلِهَا﴾	النّساء / ٣٥
﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	المائدة / ٩٥
﴿وَمَا لَهُمْ اَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللّٰهُ﴾	الأنفال / ٣٤
﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾	التّوبة / ٥
﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾	المائدة / ٣
﴿فَاعْلَمْ اَنَّهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ﴾	محمّد / ١٩
﴿وَامْرَاَةً مُؤْمِنَةً اِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾	الأحزاب / ٥٠
﴿وَاُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾	النّمل / ٢٣
﴿وَاللّٰهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	البقرة / ٢٨٢
﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾	البقرة / ١٧
﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	المائدة / ٣
﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾	النّساء / ٩٢
﴿اَللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	البقرة / ٢٥٥

﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾ النّساء / ١٥

﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ المزّمّل / ٢٠

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ النّساء / ٦٤

﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ هود / ٤٠

﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ سبأ / ١٣

﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ الأعراف / ٥٥

﴿أَنْظِرْنِي﴾ الأعراف / ١٤

﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ غافر / ٦٠

﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ التّوبة / ٦٧

﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ النّمل / ٦٢

﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام / ٤٥

﴿وَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ النّساء / ٣٢

﴿وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ الأنفال / ٣٣

﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولٰئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ الفرقان / ٧٠

الآيات في الباب الخامس

﴿وَمَا اَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ سبأ / ٣٩

﴿مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ الحديد / ١١

﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللهِ عَلٰى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْاَنْعَامِ﴾ الحجّ / ٢٨

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيرًا﴾ الحجّ / ٤٠

﴿وَاَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ الأنفال / ٦٠

﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا اُولِى الْاَلْبَابِ﴾ البقرة / ١٧٩

﴿مَا فَرَّطْنَا فِى الْكِتَابِ مِنْ شَىْءٍ﴾ الأنعام / ٣٨

﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَىْءٍ﴾ النّحل / ٨٩

﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ اِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ الأنعام / ٥٩

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النّساء / ٨٢

﴿لَا تَسْاَلُوا عَنْ اَشْيَاءَ اِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ المائدة / ١٠١

﴿وَفِى سَبِيلِ اللهِ﴾ التّوبة / ٦٠

﴿اِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ التّوبة / ٩

﴿جَعَلْنَاكُمْ اُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة / ١٤٣

﴿وَاعْلَمُوا اَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَىْءٍ فَاَنَّ لِلّٰهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبٰى وَالْيَتَامٰى وَالْمَسَاكِينِ

وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الأنفال / ٤١

﴿مَا اَفَاءَ اللهُ عَلٰى رَسُولِهِ مِنْ اَهْلِ الْقُرٰى فَلِلّٰهِ وَ لِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبٰى وَالْيَتَامٰى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ الحشر / ٧

﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ اُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ...﴾ الحشر / ٨

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْاِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ الحشر / ٩

﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلٰى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَاَسِيرًا﴾ الإنسان / ٨

﴿يا دَاوُدُ اِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِى الْاَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوٰى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ اِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ ص / ٢٦

﴿اَلَّذِينَ اُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ الحجّ / ٤٠

﴿اِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ اِذَا اَرَدْنَاهُ اَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ النّحل / ٤٠

﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ البقرة / ١٨٥

﴿اَلَا تُحِبُّونَ اَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾ النّور / ٢٢